

صبري أبوالمجد

سنواتها قبل الثورة

١٩٣٠ - ١٩٥٢

الجزء الثاني



الهيئة المصرية العامة للكتاب

سَنَوَات مَاقِبِل الثَّوْرَة

يناير ١٩٣٠ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صَبْرِي أَبُو المَجْد

الجزء الثاني



الهيئة العربية الماسدة المكاتب

١٩٨٨

الاخراج الفنى والغلاف : محمد قطب

الى ارواح هؤلاء : أهدي هذا الكتاب

● الى كل شهيد ، قاتل وقتل في سبيل الله والوطن وروى بدمه الطاهر ثرى مصر الطاهر .

● الى كل مواطن مصرى ، والى كل مواطنة مصرية آمن بحق بلده ، فى الحرية والاستقلال والديمقراطية وبذل جهدا - أى جهد - لتحقيق ما يؤمن به .

● الى كل من قال ، أو كتب ، أو أذاع أو نشر ، أو تغنى بكلمة حب فى مصر ، لخير مصر ، ولتحرير مصر .

● الى ارواح كل زعمائنا وقادتنا الأخيار الذين عشقوا مصر ووقفوا على خدمتها أرواحهم ، وأموالهم ، وأهليهم ودافعوا عنها ضد كل قوى البغى والظلم فأصابوا أم أخطأوا : أرواح أحمد عرابى ، عبد العال حلمى ، على فهمى الديب ، طلبة عصمت ، محمود سامى البارودى ، يعقوب سامى ، محمد عبيد ، وعبد الله نديم وغيرهم ، وغيرهم ممن أشعلوا أهم ثورات القرن التاسع عشر - ثورة ١٨٨١ - ثم كانوا - بسبب التدخل الأجنبى والخيانة والرشوة - وقودها وضحاياها : الى أرواح مصطفى كامل ، ومحمد فريد وعلى فهمى كامل ، وأحمد لطفى ، وأحمد وفيق وعبد اللطيف الصوفانى وعبد العزيز الصوفانى ، وأمين ، وعبد الرحمن الرافعى ، وعبد الحميد سعيد ، ومحجوب ثابت وحافظ رمضان ، ومحمد محمود جلال ، وعبد المقصود وعبد الغفار وعبد الحليم متولى ، وفكرى أباطة ، وغيرهم وغيرهم من أبناء الحزب الوطنى الذين ملكوا وما تركوا وكانوا خير الأبناء فى مدرسة الصوفية الوطنية المصرية .

● والى أرواح محمد عبده وقاسم أمين ، وطلعت حرب وأحمد شوقي ، وحافظ ابراهيم وغيرهم ، وغيرهم من ذوى الفكر المستنير الذين ساهموا فى حركات الإصلاح الاقتصادية والأدبية والفكرية .

● ثم الى ارواح سعد زغلول ومحمد محمود ، واسماعيل صدقى ،
وعبد الخالق ثروت ، وعدلى يكن ، وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ، ومصطفى
النحاس ، ومكرم عبيد ، وأحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، وغيرهم وغيرهم
من شاركوا فى اشعال ثورة ١٩١٩ ، فى بداياتها الاولى وكان لهم جهدهم الذى
لا ينكر وفضلهم الذى يجب أن يذكر ويذكر ، ويذكر ! .

● الى ارواح حسن البنا ، وأحمد حسين ، ومصطفى الوكيل الذين
نحتوا فى الصخر أفكارا جديدة ، وكانوا جنودا أوفياء لدينهم ، ولمصرهم
الحبيبة .

● الى ارواح كل هؤلاء وأمثالهم ومن على شاكلتهم ، الى تلاميذهم
وأنصارهم ، ومن اقتدى بهم : أهدي كتابي هذا ، عن سنوات ما قبل ثورة
٢٣ يوليو ١٩٥٢ : تلك الثورة التى شاركوا جميعا فى التمهيد لها .

والله ولى التوفيق

صبرى أبو المجد

يوليو ١٩٨٨

مقدمة ومدخل الى الكتاب :

مصر فى ٦٠ سنة [١٨٦٥ - ١٩٢٥]

ايجاييات وسلييات : « ما لنا ، وما علينا »

عندما بدأت اكتب - فى مجلة المصور القاهرية - عن سنوات ما قبل الثورة - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - لم أكن أتوقع أن أستمّر طويلا فى الكتابة ، كما لم أكن أتوقع أن تستقبل كلماتى بتلك الدرجة من الحماس والفرحة والقبول ، كنت فى البداية ، أعتقد أن قرائى سوف يكونون من أولئك الذين عاشوا ، وعاشوا تلك السنوات والذين يمكن أن يروا فى كتابتى انعكاسا ، لماض عاشوه ، أحبوه ، أم كرهوه ، شقوا ، أو نعموا به : سيرون أنفسهم فيما أكتب ، وسأعيد عليهم ذكريات علقت بنفوسهم ، ووجدانهم .

وما أن مضيت فى الكتابة بضعة أسابيع حتى اكتشفت ، فيما تلقيت من رسائل ومكالمات وفيما استقبلت من زوار ، أن شباب مصر ، هم أكثر الناس اقبالا على ما يكتب عن تلك السنوات من غيرهم .

وأذكر أن بعض الوزراء يومها اتهمونى بأننى أفسد عليهم أبنائهم فهم يسألونهم كل خميس : لماذا لم تقولوا لنا هذا الذى يكتب ، وينشر ؟؟ .

لماذا أخفيتم عنا كل ذلك التاريخ المشرق ؟ لماذا حاولتم ، أن تقطعوا الصلة بين هذه الأيام ، وما سبقها من أيام ؟ ولست بناس أبدا خطايا جاءنى من الاستاذ محمود نجم ، وكان وقتئذ مديرا لمدارس الليسيه بمصر الجديدة ، قال فى خطابه انهم فى المدرسة - وهى للعلم مدرسة لغات - قد أجروا استفتاء بين طلبتها وطالباتها عن الكاتب الذى يرغبون فى الحوار معه ، والموضوع ، الذى يفضلون أن يكون موضوع الحوار وأن الأغلبية فى هذا الاستفتاء كانت معى ، ومع الموضوع الذى أكتب فيه وهو « سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، وما أكثر الدعوات ، التى تلقيتها من الجامعات المصرية ، كل الجامعات المصرية والمعاهد والمدارس ، والكثير من تجمعات الشباب وقصور الثقافة وغيرها ، وغيرها ، لكى أتحدث عن سنوات ما قبل الثورة ولقد قضيت عامين كاملين ،

متحدثا في ذلك الموضوع ، من أقصى البلاد الى أقصاها : من أسوان الى الاسكندرية حتى لقد خشيت أن يطغى الحديث عن سنوات ما قبل الثورة عما أكتبه ، أو أومن به من قضايا أخرى ، وفي كثير من البلدان العربية ، التي زرتها ، في تلك الفترة ، التي بدأت فيها أكتب عن سنوات ما قبل الثورة كانوا يدعونني الى الحديث عن تلك السنوات .

وكنت أعجب لاهتمام الاخوة العرب ، بالحديث عن تلك السنوات رغم أنها مصرية في الغالب عربية في حالات قليلة .

وعرفت أن الاخوة العرب يتحمسون للكتابة عن تلك السنوات لأنها أولا عن تاريخ مصر ، التي يحبونها ، بل يعيشونها ولأنهم يعتبرون تلك السنوات جزءا من تاريخهم أيضا .

ولأن الكثيرين منهم سمعوا الكثير عن تلك السنوات ، من آبائهم ، وأجدادهم .

واكتشف أن كثيرا من الاخوة العرب في الثلاثينات والأربعينات كانوا كأبناء مصر تماما : بعضهم يتحمس لهذا الحزب المصري أو ذاك ، بعضهم يؤيد هذا الزعيم المصري أو ذاك . حتى في الأندية الرياضية ، كانت هناك - في بعض الأقطار العربية - انتماءات لهذا النادي المصري أو ذاك .

وحتى في دنيا الغناء كنت تجد فريقا من هذا البلد العربي أو ذاك يتحيز لهذا المطرب أو ذاك أو لهذه المطربة أو تلك .

وعندما دخلت في العمق - كما يقولون - ورحت أقول قولة الحق مجردة . أغضبت الجميع ، جميع من ينتمون أو كانوا ينتمون الى الأحزاب السياسية في سنوات ما قبل الثورة ، حتى أساتذتي وزملائي من أبناء الحزب الوطني أخذوا على أشياء كثيرة : انتقادي لهجرة محمد فريد الى أوروبا سنة ١٩١٢ وتفضيلي ، لبقائه في مصر فالجهاد في سبيل الوطن داخل الحدود أفضل وأقوى مرات عديدة من الكفاح خارج الحدود ، وكذلك أخذوا على انتقادي للذين قبلوا أن يرشحوا أنفسهم في الانتخابات على أساس دستور ١٩٣٠ الذي أصدره اسماعيل صدقي باشا .

وكان بعضهم يقول لي : لقد جنينا المر من دستور ١٩٢٣ ، فهل تطالبنا بأن نتحمس له ونوقف عجلة الزمن حدادا عليه ؟

وكنت كلما أشدت بحزب معين أو بشخصية حزبية معينة أتلقى رسائل ، التهئة والتشجيع ، فان انتقدت ذلك الحزب ، أو أية شخصية أخرى من رموزه

تلقيت رسائل عنيفة بعضها موضوعي أو يمكن أن يكون موضوعيا وأكثريتها
تمتلئ بالشتم والسبائح .

ولقد أعلنت عن ضيقي وتبرمي من ذلك ، وفي ذات مرة فكرت في أن
أتوقف عن الكتابة ، وكفاني ما نلت بسببها من خصومات .

وأعلنت عن ذلك الضيق والتبرم والعزم على الاكتفاء بما كتبت .

وكانت المفاجأة تلقيت العشرات من الرسائل ممن أعرف وممن لا أعرف
تدعوني إلى الصبر والتحمل ، وعدم التأثر بتلك الحملات .

ومن بين تلك الرسائل التي هزنتني بحق رسالة من الدكتور محمود
محفوظ وزير الصحة الأسبق وأستاذ علاج الأورام بالأشعاع والطب النووي
ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية ، لنشر الثقافة والمعرفة العالمية - ولم أكن
قد شرفت بمعرفته - وقد جاء في هذه الرسالة التي زادتني قوة وبعثت في
- كما قلت يومذاك - الأمل الذي أرجو أن يبقى ما بقيت الحياة : أهديك تحية
السلام ، والسلام وأكتب اليك بعد أن قرأت لك مؤخرا تعقيبا على من لم يتفق
معك فيما تكتب عن تاريخ مصر المعاصر ، وذلك في عدد ١١ يناير ١٩٨٠ والذي
قرأته عند عودتي من الخارج أخيرا : لقد أحسست ، في تعقيبك مرارة وأسى ،
تسيل من قلبك إلى قلمك ، وكلمك فخشيت عليك انقباض النفس وانحباس
الفكر ، وعزوف الإرادة ، وانزواء القلم ، عما تقوم به من عمل تاريخي ثقافي
حضاري شامخ فبادرت بالكتابة اليك لأعبر عن تقدير متواضع لما تقوم به من
عمل رائع فأنت تسجل لأهم قضايا التاريخ السياسي : لحقبة من الزمن اعتورها
تغير اجتماعي ، وثقافي سريع الخطوة ، متعدد الاتجاهات ، كانت فيه مصر
والمصريون بوتقة تفاعلت فيها روح مصر الشابة ، المتطلعة للحرية والتقدم
والمعلقة بالقيم الانسانية الأصيلة المتصارعة مع دكتاتورية القصر ، وأطماع
القوى الأجنبية وعلى رأسها الانجليز . فأنت تكتب وتسجل لتاريخ هذه
الحقبة ، والتاريخ ركن من أركان الثقافة والمعرفة ولذلك أفردت الكتب
السموية له فيها مكانا واهتماما لما فيه ومنه ، من رسالة حضارية وإنسانية
يحملها من السلف إلى الخلف .

وما كان التاريخ ليخلو من اختلاف في تفسيره وتلك سنة الخالق في الخلائق
ولكن الخطأ كل الخطأ أن نخرج في الرأي عن الموضوعية العلمية ، إلى حدود
الاسفاف والنزق والخروج عن المؤلف والمعروف حاجبا تلك الاشرقة الحضارية
والثقافية والعلمية ، فهل لي - دكتور محمود محفوظ - أن أسألك العفو عن
من جهل قدر المعرفة والعلم والتاريخ ، كما أسألك المزيد ، وفقك الله إلى كل
ما تريد فالله سبحانه وتعالى بارك في المعرفة والعلم وجعلهما في أعلى مراتب
التقوى والإيمان والسلام عليك ومنك ولك ، ، .

وكنيت أنفر من كثير من الضغوط حتى لا أقول ما عندي وحتى أحجب الوثائق التي جاءت الى عن طريق اخوة أعمزاء لا هم لهم ، الا نشر الحقيقة كاملة .

وكانت ثمة اغراءات مادية هائلة ، قدمها من يملكون المال ولا يريدون للحقائق أن تظهر وخاصة بعض فلول الأحزاب القديمة الذين كانوا يرون أن استمرارى فى هذا الطريق كشف لبعض المستور من أعمالهم التي يتنكرون لها اليوم . على أننى وقد أيقنت أن هذا الذى أقوم به أخطر عمل ثقافى وحضارى قمت به قررت الاستمرار فى العمل مهما تكن النتائج ومهما تكن المصاعب والمتاعب خاصة وأن كل ما كنت ألقاه من عنت وارهاق ومصاعب ومتاعب كان يهون الى جانب موجات الاعجاب والتقدير ، والرضا .

ولم ألبث أن عرفت عند كثير من القراء والأصدقاء والعاملين فى الحقل العام ، أننى مخزن الوثائق التاريخية وأن من الأفضل بالنسبة لمن يملك بعض الوثائق التاريخية أن يوافينى بها لأنها عندما تكون لدى تكون أفضل من بقائها فى الأدراج عنده لا يستفاد منها .

وقد سبق أن ذكرت قصتى مع عبد الخالق فريد الذى غضب لأن الدولة استولت على مذكرات أبيه بقرار وأبلغ اليه عن طريق أحد «المحضرين» ، فقدم الى أكثر من مائتى خطاب لوالده محمد فريد لم يعرف أحد بها حتى كتابة هذه السطور سواء ، وسوى والدته ، العظيمة طيب الله ثراها .

كما سبق أن ذكرت قصتى مع الأخ الصديق جمال مذكور ابن عبد الخالق باشا مذكور سر تجار العاصمة وأخذ عمالقة الوطنية المصرية قبل ، وفى أثناء ، وبعد ثورة ١٩١٩ وذلك عندما جاءنى ذات صباح يحمل حقيبة ملأى بالصور والأوراق القديمة قائلا : لقد اجتمعنا بالأمس كمجلس أسرة وقررنا اهداءك كل هذه الصور والوثائق التاريخية القديمة ، التي كانت ضمن مخلفات أبى لكى تستفيد منها خاصة وأننا لم نستفد منها فى الماضى ، ولا اعتقد أننا يمكن أن نستفيد منها فى الحاضر ، أو المستقبل .

وأذكر اليوم قصة جديدة لم يعرفها أحد من قبل .

كان فى مقدمة زملائى فى مجلس الشورى الأخ والصديق والزميل سميح طلعت أحد وزراء العدل السابقين ، وقد ربطتنى به علاقة قوية متينة لما كان يجمعنا من آراء واتجاهات فى كثير من الأحيان ودعائى يوما الى زيارته فى منزله بشارع الهرم ولم أعرف المناسبة التي دعائى لزيارة بيته بسببها وبعد أن شربنا القهوة ، وتجاوزنا أطراف الحديث قام الى مكتبه وأخرج بعض

الملفات السرية للغاية ، قائلا : هذه الملفات كانت لأبى ، وأبى كما تعلم ، هو عبد اللطيف طلعت باشا ، الذى كان وكيلا للديوان الملكى ، ولعب أخطر الأدوار فى بدايات الحرب العالمية الثانية .

وقد أصر الانجليز - بعد أن أحكموا قبضتهم على الحكومة المصرية - على اقضاء أبى من السراى .

وقد اخترتك لأهديك تلك الوثائق وأنا على ثقة من أنك سوف تستفيد منها .

وكان الرجل متحمسا لهذا الذى قام به الى أبعد حدود التحمس ، وفى بعض الأحيان ، كان يوقظنى من نومى فى ساعة متأخرة من الليل ليؤلف الى نبأ عشوره على ورقة ، أو وثيقة هامة ضمن الأوراق ، المبعثرة هنا وهناك فى منزله .

وأكثر من ذلك كان يقوم هو وعلى نفقته بتصوير بعض الأوراق ، التى كان يرى الاحتفاظ بها ، ويعطينى الأصل أو يعطينى الصورة حسب أهمية الأوراق بالنسبة له .

ووافاه الأجل المحتوم ، بعد أسابيع من قيامه بتلك العملية ، عملية اهدائى بعض الأوراق والوثائق التاريخية وكأنما كانت تلك الأوراق والوثائق التاريخية أمانة لديه أداها كاملة قبل أسابيع من رحيله المفاجئ .

وآخر المفاجآت السارة بالنسبة لى ، عندما حمل الأخ والصديق - رفيق ، العمر - أحمد سعيد فى سيارته ، مجلدات من جريدة النظام ، التى كان يصدرها المرحوم والده الاستاذ سيد على أحد صحفيينا الكبار الذين لم يأخذوا بعض حقوقهم فى التكريم والذى كان واحدا من بضعة صحفيين أرسلهم الزعيم مصطفى كامل ، الى فرنسا ، فى بعثة دراسية يتلقون فيها دروسا فى الصحافة العملية فى باريس مثل الفيجارو ، وغيرها من كبريات الصحف الفرنسية .

وكان من بين تلك الأعداد التى أحضرها - مشكورا - أحمد سعيد ، أعداد من عام ١٩١٩ ، وهى أعداد نادرة للغاية ذلك لأن السلطات البريطانية كانت تصدر الصحف الوطنية وكانت دار الكتب السلطانية - وقتئذ - لا تحصل على تلك الأعداد بطبيعة الحال فخلت منها الدار .

وقد أفادتنى مجلدات النظام الى درجة كبيرة خاصة انها كانت فى حالة جيدة عكس المجلدات الموجودة فى دار الكتب عن تلك السنوات التى تطرقت اليها عوامل البلى لكثرة تداولها ، ولقدم العهد بها .

وأستطيع أن أزعم أنه قد أصبحت لدى اليوم ثروة هائلة من الوثائق التاريخية لا أعتقد أن كثيرين في مصر ، يملكونها .

وهذه الثروة كانت ولا تزال سندا لي ، في كثير مما أكتبه .

وكان الالحاح على شديدا في ضرورة جمع ما كتبتة عن تلك السنوات في مجموعة من الكتب وشجعني على ذلك الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للكتاب الذي قام ورجاله بجهد كبير في اخراج الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة وكذلك الجزء الثاني الذي أقدمه اليشوم لقراء العربية .

وكما أننى لم أكن أتوقع ذلك النجاح الذى تحقق « لسنوات ما قبل الثورة » . عندما نشرت بعض الفصول منها فى المصور ، فأننى لم أكن أتوقع ذلك النجاح الهائل الذى تحقق للجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة . كل الصحف المصرية تقريبا كتبت عنه .

كثير من مجلاتنا الكبرى : المصور ، آخر ساعة ، أكتوبر ، روز اليوسف نشرت فصولا منه : كثير من كتابنا تناولوا الكتاب بالتعليق ، وكانوا فى تعليقاتهم من الكرماء .

واختار ما كتبه اثنان من الزملاء الأعزاء لا لشيء الا لأنه لم تكن تربطنى بهما صلة صداقة سابقة على ما كتباه عن سنوات ما قبل الثورة ، أولهما الزميل الأستاذ حسن عامر ، ولقد هزنى ما كتبه عن الكتاب ، ومؤلفه الى درجة أننى ذكرت ذلك أكثر من مرة فيما كتبت من مقالات وفيما أذعت من أحاديث : كان ما كتبه حسن عامر ، أشبه بوسام هام :

« واذا كنا قد تعودنا الا نكرم كتابنا ومفكرينا الا بعد رحيلهم ، فان حسن عامر قد خرج على هذه القاعدة فكرمنى فى حياتى » .

وأختار فقط هنا - للذكرى وللشكر فى نفس الوقت وللتاريخ أيضا - فقرأت مما كتبه حسن عامر عن الجزء الأول من كتابى سنوات ما قبل الثورة : هذا كتاب جدير بالترشيح الدرجة الدكتوراه صاحبه ليس باحثا ، هاويا ، راويا للتاريخ ، لكنه صانع للتاريخ ، شريك بأدوار مختلفة فى أحداث مختلفة : بقدر علمه ، ومساهمته فى العمل الوطنى ، بقدر احترامه ، لشرف الكلمة ، وأمانة الحكم ، وعدالة القاضى ، بقدر ما لديه من وثائق ، ومعلومات ، والجهد المضنى الذى بذله فى جمعها وتصنيفها فهو جدير بإنشاء كرسي جامعى ، يحمل اسمه ، رمزا للفضل ، والعلم ، والأمانة والوطنية .

الانطباع الذي يهز في الذهن عند رؤية الكتاب لأول مرة : بساطة العنوان و « عاديته » ، وإيجازُه بأن ما فيه ليس جديداً .

ماذا يضيف عن هذه الفترة التي قتلت بحثاً ، ودراسة من المؤلفين والأكاديميين ؟ لكن الانطباع السلبي سرعان ما يتلاشى بمجرد أن تفتح الصفحة الأولى .

الصفحات تسرقك ، تسلمك لا إرادياً إلى خير ما تطوف به على أحداث جديدة ، شواهد لم تختبر بعد ، أسماء تغافل عنها المؤرخون وأولو الأمر ، أحكام باطلة رغم أدلة البراءة ، شرفاء ظلمهم التاريخ الذي نعيشه : أستشهد على ذلك بقول أحد المؤرخين الذين قرأوا الكتاب قال : إن هذا القطاع المستعرض من التاريخ المصري ، منحه صبرى أو المجد أصالة وعمقا ، وأضاف إليه ما يجبرنا على إعادة النظر في كثير من الأحكام المستقرة .

صبرى أبو المجد أنكر فضله الذاتي .

إلى أن يقول حسن عامر : مصر اليوم في الكتاب : ربما كان صدور هذا الكتاب في هذا الوقت بالذات صدفة ، لكنها صدفة تخدم موضوعها أيضاً ما يسعى إليه فريق من الباحثين لإعادة كتابة التاريخ الوطنى .

وقد شهدت القاهرة مراجعة جزئية لهذا الجديد في مؤتمر عقد منذ شهرين حول الموضوعية والذاتية في كتابة التاريخ : صدفة الصدور تخدم موضوعها أيضاً ما يجرى الآن من تفاعلات على الساحة المصرية بعد أحد عشر عاماً من التعددية الحزبية ، في هذا الكتاب تقرأ تاريخ مصر ، تتعرف على الزعماء القدامى ، الكاتب كان موضوعياً عندما تناول الوفد وال الإخوان المسلمين ، وحزب مصر الفتاة والآخرين :

إن ضخامة الجهد والعمل الذى بذل في هذا الكتاب وتعدد مصادر البحث وموضوعية الأحكام ، وثراء أرشيف الكاتب بالوثائق ، والشواهد ، والمذكرات تسمح بعرض بعض الاقتراحات إلى من يهمه الأمر .

● أن يتفضل أحد عمداء كليات الآداب بتشكيل لجنة لدراسة الكتاب وإعداد تقرير عنه بما يستحق درجة علمية .

● أن تدرس إحدى الجامعات إنشاء كرسي في دراسة التاريخ المعاصر باسم المؤلف .

● أن يعاد تكريم الرجل بجائزة الدولة التقديرية أو بوسام ، رفيع المستوى في العلوم والآداب :

وفى جريدة الأيام التى تصدرها كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، وتحت عنوان ، مع عاشق التاريخ تلميذ الرافعى أبو المجد الجبرتى ، كتب الزميل أحمد الجابرى يقول : علمت ان الدكتور عاطف غيث عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية قد رشح كتاب « سنوات ما قبل الثورة » للأستاذ صبرى أبو المجد ليكون ضمن الوثائق الأساسية لمكتبة الاسكندرية وأنه فى سبيله الى عقد مائدة للحوار فى الجامعة يدعى لها أساتذة التاريخ والاجتماع والعلوم السياسية والاجتماعية لمناقشة المؤلف .

وعن الكتاب يقول الكاتب الصحفى : تعرضت مصر فى فترات تاريخية لحالات حادة من الصعود ، والهبوط ، وكنا نفاجأ خلالها بالأسرار التاريخية تذايع عبر الأثير من الاذاعة البريطانية من بعض كتاب انجلترا بالرغم من أن لدينا العديد من الأساتذة الأفاضل فى جامعاتنا المصرية ، وبالرغم من أن لدينا العديد من المراكز العلمية ، التى تحتوى المذكرات والوثائق لتاريخية وبالرغم من أن لدينا مؤرخون فى العصر الحديث مهتمون بكتابة التاريخ : « وقد أطن علينا هلال جديد فى سماء مصر ، بين نجوم الكتب التاريخية قلب نظرتنا الى الأحداث رأساً على عقب : نوع جديد من الوثائق : كشف أسرار كثير من الوقائع ، صفحاته من أخطر وأهم ما قدمه عاشق التاريخ فى تاريخ حياته كلها : مؤلف الكتاب : مؤرخ مصر الحديث وعاشق تاريخها ، الصحفى الكبير ، والكاتب المحقق الذى ارتفع رصيده السياسى ، كمحارب ومقاتل فى مهنة البحث عن المتاعب ،

وتمضى الأيام قائلة : « ان الكتاب الجديد - « سنوات ما قبل الثورة » - ثمرة جهاد مضى منذ سنوات وسنوات ، ونحن نرشح مؤلف هذا الكتاب للحصول على درجة الدكتوراه : انه ليس مجرد باحث هاو للتاريخ ، ولكنه - وبحق - واحد من صناع التاريخ وبالتالي فهو مؤرخ من نوع جديد .

نحن نطالب بكرسى جامعى بحمل اسمه رمزا لدواء وللأمانة العلمية التى يتميز بها ورمزا للكلمة الشريفة التى يحمل لواءها .

وفى نفس الوقت تكريما للوطنية المصرية التى يبذل المؤلف جهده لزراعتها فى قلوب وأفئدة شباب مصر : - وخاصة شباب الجامعات والمعاهد والمدارس - نصف الحاضر ، وكل المستقبل .

وأبادر فأقول أننى ما اخترت ما كتبت الجمهورية الا لأضرب المثل على اهتمام الصحف بالكتاب لا لغرض آخر .

كما أننى لم أختار ما كتبه أصدقاء ، وأبناء عديدون كمحمود عبد المنعم

مراد ، وأحمد زكى عبد الحليم وغيرهما من كبار الاخوة والزملاء ، خشية أن تكون العلاقات الشخصية التي تربطنى بهم لها دخل فيما كتبوه عنى وعن كتابى وان كان هؤلاء الكتاب لا يمكن أبدا أن تكون للعلاقات الشخصية - أية علاقات شخصية - أى تأثير على ما يكتبونه فهم من خيرة الكتاب والأدباء .

أما ما كتبه الأيام فقد اخترته لأنه يمثل رأيا لصحيفة تصدر عن كلية من أعرق كليات الآداب فى مصر .



أردت من الإشارة الى ما سبق ذكره ، التأكيد على أن الشعب قد أصبح - وتلك ظاهرة جديدة أو متجددة - يولى اهتماما بالغا ، بتاريخه وخاصة اذا ما كتب هذا التاريخ بوعى وأمانة ، وموضوعية وكان كاتبه مشاركا فى كثير من الأحداث التاريخية وعلى معرفة وثيقة بكل الشخصيات - أو بأغلبها اذا أردنا الدقة - التى لعبت أخطر الأدوار فى تلك السنوات المشرقة بالآمل الحلو المورقة بالكفاح الوطنى الذى لم تر مصر له مثيلا من قبل .

على أننى للأمانة التاريخية أحب أن أقول أننى عاشق للتاريخ لأننى فى الأصل عاشق لمصر ، وربما كان عشقى لمصر ، هو الذى حرضنى على عشقى لتاريخ مصر .

عشقى لمصر هو الذى دعانى الى كتابة تاريخ مصر :

فى كثير من الأحيان أرى أن الكتابة عن تاريخ مصر تختلف عن غيرها من الكتابات وعندما أكتب أنا بالذات عن تاريخ مصر ، لا أستهدف نشر حلقات فى الصحف تثير بعض الجدل ، ولا أستهدف اضافة كتاب جديد الى المكتبة العربية ، انما أريد بما أكتبه عن مصر وتاريخ مصر المشاركة فى اعداد أجيال جديدة تعشق ، مصر ، وتاريخ مصر ، وتبذل قصارى جهدها لفرض ارادتها على التاريخ ، وتغيير مجراه الى ما فيه الأفضل ، والأحسن ، والأكثر تحقيقا لآمال الجماهير : وفى بعض الأحيان يستبد بى الحماس وأنا أكتب ما أكتبه عن التاريخ فأخرج عن هدوء المؤرخ وأعود الى ما كنته فى شبابى ، ناثرا ، ولكن بالكلمة ، مكافحا ولكن عن طريق إعادة كتابة التاريخ : وقد اتهمنى الصديق الكبير ، الدكتور يونان لبيب رزق ، بأننى وأستاذى عبد الرحمن الرافعى والأستاذ فتحى رضوان من مدرسة التعظيم والتأثير التى تعظم أعمال شخصيات الحزب الوطنى ، وتؤثم أعمال غيرها من الشخصيات .

وقد رددت عليه فورا مؤكدا له ، أننى ما كنت فى يوم من الأيام من تلك المدرسة : مدرسة التعظيم والتأثير .

صحيح اننى من أبناء الحزب الوطنى ، وأنصار مصطفى كامل ومحمد فريد ، بل اننى كنت ولا أزال من غلاة أولئك الأبناء والأنصار ، ولقد قضيت زهرة شبابى سجيناً ، بسبب انتمسائى الى ذلك الحزب ، وتحمسى لقادته ، الأوائل ، ومع كل ذلك كانت لى آرائى الخاصة فيما يتعلق بالتاريخ وشخصه .

ما أكثر ما كتبت عن أحمد عرابى ورفاقه ، وثورة ١٨٨١ وما أكثر ما ناديت برد اعتبار هؤلاء الزعماء والقادة ورد ممتلكاتهم اليهم ، بل ما أكثر ما دعوت الى إعادة رفات من مات منهم فى سيلان (سبرى لانكا) .

وما أكثر ما كتبت عن قاسم أمين ، ودعوته ، وما أكثر ما انتقدت فى نفس الوقت بعض زعماء الحزب الوطنى وخاصة محمد فريد وهجرته ، والانقسامات التى حدثت داخل صفوف الحزب الوطنى فى اثر تلك الهجرة .

وكذلك ما أكثر ما انتقدت عدم قدرة زعماء الحزب الوطنى ، على الاندماج فى ثورة ١٩١٩ والمشاركة فيها مشاركة تبيح للحزب أن يلعب دوراً هاماً فى توجيهها .

ثم اننى كنت من أوائل من اعترف من أبناء الحزب الوطنى بزعامة سعد زغلول وأشاد بدوره الوطنى الكبير ، فى قيادة ثورة ١٩١٩ ، رغم اختلافى معه فى كثير مما قام به قبل ذهابه فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ للقضاء ، المعتمد البريطانى فى مصر ، سير ريجنالد وينجت هو وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، ورغم اختلافى معه فى قبوله الحكم وتروؤسه الوزارة المصرية عقب فوز حزبه [الوفد] فى انتخابات عام ١٩٢٤ .

وقد خصص الأستاذ محمد زكى عبد القادر يومياته ، فى الأخبار (٢٩/٤/١٩٥٤) عندما كتب عن كتابى « الجلاء أقوى طريق للسلام » تحت عنوان « ما لهم ، وما عليهم » .

وقد جاء فيما كتبه أستاذنا زكى عبد القادر بالحرف الواحد : أتممت اليوم قراءة كتاب الجلاء للأستاذ صبرى أبو المجد وهو من الشبان الذى نشأوا فى حضان الحزب الوطنى وآمنوا بمبادئه ، وأعجبني منه أنه كان مخلصاً فى عرضه لأدوار القضية المصرية ، لم يحاب الحزب الوطنى ولم يبخس غيره من الأحزاب حقهم : فبينما مجد مصطفى كامل وأشاد بجهاده ، أخذ عليه أنه لم يقطع صلته بالخدو عباس الا فى عام ١٩٠٤ .

وعنده - عند صبرى أبو المجد - أن مصطفى كامل كان يجب أن يفعل ذلك حينما بدأ الخديو يتنكر للحركة الوطنية ويمالى المحتلين ، ويساند وزارة مصطفى فهمى التى باعت بواخر مصلحة البوستة الخديوية وعدد بواخرها

أحد عشر بـ ١٥٠.٠٠٠ جنيه وكانت الحكومة قد اشترت ثلاث بواخر منها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه وكان الثمن الذي بيعت به تلك البواخر يعادل صافى ربحها في أربع سنوات فقط .

ويقول الأستاذ الكبير محمد زكى عبد القادر فيما كتبه أيضا بالأخبار : « ومع تمجيد صبرى أبو المجد لجهاد محمد فريد يأخذ عليه أنه بعد خروجه من السجن ترك مصر ، وكان من واجبه ألا يفعل فانه اذا كان قد تابع جهاده في أوروبا الا أن الجهاد الحقيقى الفعلى فى مصر .

واذا كان مؤلف كتاب الحياذ قد أخذ على سعد زغلول « دفاعه عن مد امتياز قناة السويس فى الجمعية العمومية على الرغم من أنه ليس الوزير المختص » كما أخذ عليه قبوله تولى الحكم وكان الأجدر به - فى رأى المؤلف - أن يظل حيث هو زعيمًا للشورة متحررا من قيود الحكم ومع ذلك فقد أنصفه فقال : انه أول زعيم مصرى فلاح اختار لأعضاء الوزارة « أفندية » وخارب الانجليز والسراى حربا مكشوفة . وأول زعيم فلاح تحمل أعباء الكفاح من نفى وتشريد وهو فى سن الشيخوخة » .

وبعد أن تناول زكى عبد القادر بعض موضوعات الكتاب قال : يجرى المؤلف على هذا النحو فى كتابه من ذكر المفاخر والمثالب ووزن الرجال دون تخيز أو تأثر ، بمذهب من المذاهب أو انحراف إلى حزب أو جماعة .

وهذا - زكى عبد القادر - ما نرجوه من كل من يعرضون لتاريخ جهادنا فان ما من زعيم ظهر فى مصر ، الا كانت له أخطاؤه وكان له ضعفه وكان له فى الوقت نفسه فضله وجهده ، ومن الخبز أن نكون منصفين وعلى الأقل ، مع من أصبح الموت يحول بينهم وبين رد الهجمات الظالمة عليهم » .



وقد أحسست بأننا ظلمنا مصطفى النحاس ظلما بينا ، حتى لقد اعتقل الكثير ممن شيعوا جثمانه وظلوا فى غياهب الاعتقال شهورا عديدة .

وكان من الصعب بل من المستحيل على أو على غيرى الكتابة عنه .

ولم تكد الرقابة على الصحف ترفع وتخل الذكرى العاشرة لوفاته حتى انبريت فى المصور وبصورة أذهلت الجميع حتى لقد عاتبنى أحد المسئولين الكبار عتابا كان أشبه باللوم على ما كتبت .

كتبت تحت عنوان : مقال تأخر نشره ١٠ سنوات ، « مصطفى النحاس زعيم وطنى شجاع كان قائد مصر ، وضميرها » ، كان المقال فى أربع صفحات ،

ثم أعدت الكرة في الاسبوع الثاني والاسبوع الثالث والاسبوع الرابع :
١٦ صفحة كتبت عن مصطفى النحاس ورئيس الدولة يهاجم مصطفى النحاس
في كثير من خطبه وكنت أنوى الاستمرار في الكتابة لولا أن أستاذنا فكرى
أباطة رئيس تحرير المصور وقتئذ رفض أن أستمّر خوفا على من ناحية .

ومن ناحية أخرى حتى لا يتعرض المصور للمساءلة .

ومن ناحية ثالثة - كما قال لى فكرى أباطة - « لا تنس أنى وأنت من
أبناء الحزب الوطنى الذين وقفوا من النحاس باشا موقف الخصومة عندما جاء
بالمعاهدة المصرية البريطانية فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وعندما قبل الحكم فى
٤ فبراير ١٩٤٢ » . ولم يكن أحد فى مصر وقتذاك - أغسطس ١٩٧٥ - يجرو
على أن يكتب كلمة واحدة عن مصطفى النحاس .

وكتبت ما كتبت عن مصطفى النحاس الزعيم الوطنى الشجاع . . وأنا
لست من حزبه وإنما من حزب يختلف باستمرار مع حزبه .

ولكن كتابتى كانت عن اقتناع بأن مصطفى النحاس كان ولا يزال لم
ياخذ بعض حقه : وأذكر من بين ما كتبت وقتئذ عن مصطفى النحاس : أصدر
القاضى مصطفى النحاس حكما ضد محب باشا فثار اللورد كتشنر - المعتمد
البريطانى فى مصر - وهدد مصطفى النحاس بالفصل .

وفى ثورة ١٩١٩ فصل القاضى مصطفى النحاس وكان معاشه ١٥ جنيها
فقط ! » .

وقد ناديت فيما كتبت عن مصطفى النحاس - ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ -
كتاب التاريخ أن يقتصدوا فى الدفاع أو الهجوم وألا يكيلوا التهم جزافا لمن
مات فليس هناك أقسى ، ولا أمر على النفس من الهجوم على من لا يستطيع
الدفاع عن نفسه لأنه مات : لقد تعرض مصطفى النحاس فى حياته لأقسى
الحملات ، التى وجهت الى زعيم معاصر ، كانت بعض القوى تختلف فى كل
شئ ، وتلتقى عند الهجوم على مصطفى النحاس :

كان الرجل فى حياته يهاجم من أجل الشئ ، ونقيضه فى نفس الوقت .
فالبعض يهاجمه لأنه ارتعى فى أحضان السراى والبعض الآخر ، يهاجمه لأنه
كان « عدوا للسراى » والحقيقة التاريخية الثابتة تؤكد أن الرجل لم يكن صديقا
لهذه الجهة أو تلك ، ولم يكن عدوا لهذا الشخص ، أو ذاك الا بقدر ما يرى
أن الصداقة أو العداوة يمكن أن تفيد قضية البلد حسبما يرى ويعتقد .

وقد يكون الرجل فى اعتقاده مصيبا أو مخطئا ولكنه فى كل من الحالتين ،
حالة الخطأ ، وحالة الصواب لا يعبر الا عن فكر وطنى صادق لا يستهدف عرضا
شخصيا أو مصلحة ذاتية .

ومصطفى النحاس يعتبر بحق نموذجا صادقا للمواطن المصري في نبلة
وصراحته وإيمانه ، ورجولته وفي شجاعته ، وفي نزاعته الخ .

ومن المضحكات المبكيات أنه في أحد المؤتمرات « المنظمة » من الخارج والتي
أريد بها تعليمنا الالتزام والموضوعية في كتابة التاريخ المعاصر قال أحد الزملاء ،
ممن لم يسبق لي أن قرأت له عملا تاريخيا واحدا : قال ان بعض الكتابات
الصحفية تستخدم في الصراع السياسى وليس من باب العلم التاريخى وضرب
مثلا بما أكتبه قائلا : اننى لا أكتب تاريخا لأننى متحيز للحزب الوطنى ولثورة
يوليو وهذا ليس تجريحا فى « زميلنا » - هكذا قال الأستاذ نبيل عبد الفتاح -
ولكنه مثال يضرب لوضع هذه النوعية من الكتابات فى حدودها عندما تستخدم
فى البحث العلمى » ومثال آخر ذكره الأستاذ عبد الفتاح « كتابات صالح العشماوى
» التى لا يمكن أن نعتمد عليها قط فى كتابة تاريخ الإخوان لأن العشماوى كان
منخرطا فى المعارك السياسية التى دارت بين الإخوان ورجال يوليو .

وكل هذه الكتابات تعكس الانقسام الذى حدث منذ مطلع الدولة الحديثة
والتفكك فى البنية الفكرية والاجتماعية للمجتمع المصرى « ولعلى لم أقرأ من
قبل مثل هذا الكلام ولعلى لم أجد سبيلا ، الى فهمه فمن ناحية أنا لا أخلط أبدا بين
كتاباتى السياسية اليومية ككاتب سياسى له فكره الخاص وبين الكتابات
التاريخية بدليل أننى لم أتحيز للحزب الوطنى الذى انتسبت اليه منذ مطلع
حياتى والى أن ألقى وجه ربه وبدليل أننى كتبت كتابات عديدة عن أختلف
واياهم فى رأى : مصطفى النحاس ، محمد محمود ، أحمد ماهر ، ثم أننا اذا
أسقطنا ما كتبه عبد الرحمن الرافعى لأنه حزب وطنى وأسقطنا ما كتبه
د. محمد حسين هيكل لأنه حر دستورى وأسقطنا ما كتبه لطفى السيد
وعبد العزيز فهمى لأنهما بالفكر والاتجاه مع الأحرار الدستوريين ، وأسقطنا
ما كتبه حسن البنا عن الإخوان المسلمين لأنه قائد الإخوان المسلمين .

ولأننا - مثلا - اذا أسقطنا ما كتبه مصطفى كامل ، ومحمد فريد وعلى
يوسف وغيرهم لأنهم حزبيون ، ماذا يبقى لنا اذن من الكتابة التاريخية ؟
خطورة هذه الدعوة تكمن فى أنه لن يكتب التاريخ - فى رأى الكاتب -
من له علاقة بالتاريخ .

وللعلم فاننى لم أقل فى يوم من الأيام أننى مؤرخ أو أننى أكتب تاريخا
وانما أقول باستمرار وأركز على هذا الذى أقوله : اننى أقدم كتابات
لشخصيات مصرية وطنية ولأحداث مصرية وطنية فيها تاريخ ، وفيها أدب وفيها

شعر ، وفيها اقتصاد وفيها فلسفة وأهم من ذلك كله فيها دفء الحياة لا برودة القبور .

وهذا حسبي : دروس لمواطني عن شخصيات مصرية ، وعن أحداث وطنية ، أريد بها العظة والعبرة وبعث الصوفية الوطنية المصرية الأصيلة من جديد .

اننى فى كثير من الأحيان أومن بأن لدى الكثير ، الكثير ، مما يجب أن أقدمه لبنى وطنى كل ما أعرفه من حوادث ، وأخبار وأسرار ، ودراسات لبعض الأحداث ولبعض الأشخاص ودائما أدعو الله سبحانه وتعالى ، أن يمكننى من أداء هذه الأمانة ، كما أحب وكما ينبغى أن تؤدي الأمانات .

بل اننى أدعو الله أن يطيل الأجل حتى أتمكن من أداء ما أريد أداءه لمواطني الأعزاء .

وقبل أن أنتقل الى الحديث عن بعض الأعمدة ، والثوابت فى تاريخنا الوطنى والقومى فى المائة عام الأخيرة ، أريد أن أتوقف عند بعض الآراء والمعتقدات ، التى لها أكبر الأثر فيما أقدمه من دراسات :

● تاريخ كل أمة من الأمم ، حلقات تتصل بعضها ببعض ، متشابكة ، متواصلة ، لا يمكن فصل حلقة عن بقية الحلقات ، كل حلقة تؤثر وتتأثر بغيرها من الحلقات ، وهذه الحلقات ميراث حضارى تتوارثه الأجيال تلو الأجيال ، وما يحتويه هذا التاريخ من قيم حضارية يجب أن تستفيد منه كل الشعوب وكل الأمم ، باعتبار أن تلك القيم الحضارية ميراثا للإنسانية جمعاء ، وليس لشعب من الشعوب .

● اذا كنت قد أوليت اهتماما خاصا بالفترة من ١٨٦٥ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مرورا بافتتاح قناة السويس ، والابتلاء بالديون الخارجية الكثيرة ، وتركيزا على ثورة ١٨٨١ التى قادها أحمد عرابى وثورة مصطفى كامل وفريد التى بدأت مع بدايات القرن العشرين ، وثورة ١٩١٩ التى قادها سعد زغلول باشا وكذلك ثورات ١٩٣٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ التى قادها شباب مصر ، كل شباب مصر ، فمرد ذلك ايماني الوثيق بأن هذه الفترات أغنى فترات التاريخ المصرى وأكثرها خصوبة فى العمل الوطنى بالإضافة الى أننى أؤمن ايمانا قاطعا بأن هذه المراحل من حياة شعبنا المصرى ، لا تزال بكرا لم تكتشف بعد رغم كثرة ما كتب عنها وما صدر حولها من مجلدات : لا أزال أرى أن هذه المراحل بحاجة الى بحث جديد ، وإلى رؤية جديدة ، لما بها من أحداث كما أنها بحاجة الى إعادة نظر فيما صدر عنها من أحكام تصور البعض أنها قطعية وما هى بقطعية : انها أحكام مؤقتة أن الأوان ، لنقضها ، أو إبرامها .

● لقد مضى حين من الدهر ، كنا نسمى الثورة العرابية « هوجة عرابي » وكنا نطلق على زعيمها لقب « العاصي » ، أحمد عرابي . ثم راحت تلك الظروف ، التي استوجبت اصدار تلك الأحكام . وأصبح واجبا علينا تغيير تلك الأحكام وقد حدث ، ولكن ليس بالدرجة الكافية والمقنعة : في العاصمة المصرية - القاهرة - تماثيل لسعد زغلول ومصطفى كامل ، ومحمد فريد وطلعت حرب ولا يوجد تماثيل لأحمد عرابي ورفاقه بالرغم من أن عرابي ورفاقه يسبقون في العمل الوطني الثوري مصطفى ، وفريد وسعد ، وهذا دليل أكيد على أن نظرنا لتلك المراحل ، ولإبطال تلك المراحل ، لاتزال ضيقة الأفق وغير عادلة ، بل أقول لا تزال نظراتنا وأحكامنا غير منصفة الى حد كبير .

● يجب أن ننظر الى كل دراسة من دراسات تلك المراحل ، على أنها وجهات نظر خاصة بأصحابها ، ليس هناك أبدا من أحكام قاطعة ، أو يمكن أن تكون قاطعة ، ثم ان وجهات نظرنا لا تعنى أن وجهات النظر الأخرى ، المناهضة لها ، غير سليمة ، أو غير ناضجة .

● يجب أن تحترم كل الدراسات وكل وجهات النظر مهما اختلفنا وإياها فكل واحد له رأيه ومن الواجب علينا أن نحترم كل الآراء اتفقنا معها أو اختلفنا وإياها لأنه اذا كان كل واحد منا سوف يتحيز ويتعصب لوجهة نظره فلن نصل أبدا الى الحقيقة التي ننشدها أو يجب أن ننشدها جميعا .

● لي رأى خاص فيما يتعلق بنشر الوثائق الأجنبية ، أيا كانت الجهة التي صدرت عنها تلك الوثائق ، انها بالنسبة لي ، وأرجو أن تكون بالنسبة لغيري ليست أكثر من تحقيقات البوليس أو النيابة تعرض على القاضي وله أن يأخذ بها أو ببعضها وله أن يهدرها كلها : الوثائق الأجنبية ليس لها حجية الا قبل الجهات التي صدرت عنها أما ما عدا تلك الجهات فلا « حجية » لها على الإطلاق : ماذا يمكن أن نسمى - مثلا - وثيقة صدرت في أيام الاحتلال عن شخصية مصرية فأدانتها تلك الوثيقة أو مجدتها ؟ هل في الادانة ، جريمة ، وهل في التمجيد شهادة طبية ؟ : لا أستطيع أبدا أن أعطي الآخرين سلطة اصدار الأحكام على شخصيات مصرية ، وعلى أحداث مصرية مهما حسنت نوايا هؤلاء الآخرين :

● على كل من يريد أن تكون له وجهة نظر سليمة في شخص ما أو في حدث ما أن يحاول أن يعيش في الظروف التي أحاطت بذلك الشخص ، أو بذلك الحادث والا كان حكمنا على الأحداث والأشخاص غير سليم : لا أتصور أننا في أواخر الثمانينات نجلس في مكاتبنا المكيفة الهواء ، وأمامنا آلات الكومبيوتر والتلكس وأحدث أدوات الاتصال بالخارج ثم نحكم على علاقة مصطفى كامل بفرنسا ، أو بالخديو عباس حلمي بدون أن نحاول تصور تلك الظروف الداخلية والخارجية ، والشخصية ، والحزبية التي أحاطت مصطفى كامل ،

والخديو والعلاقات المصرية الفرنسية بعد الاتفاق الفرنسي ، البريطاني في
١٩٠٤ .

● البعض يتصور أن تحمسه لشخصية ما يدفعه الى أن يتحمس لما كانت
تحمس له تلك الشخصية وأن يعادى الشخصيات التي كانت تعادىها تلك
الشخصية ، ومن الممكن ، بل من الضروري أن أكون مؤيدا لشخص ما وفي
نفس الوقت ، مؤيدا لمن وقف من هذا الشخص يوما ما موقف الخصومة والا كان
معنى ذلك أننا سنظل دائما داخل دوامة الحزازات الشخصية والحزبية ، وأضرب
على ذلك مثلا اذا جاز لمصطفى النحاس مثلا ، أن يختلف مع الأحرار الدستوريين
في سنة ١٩٢٨ أو سنة ١٩٣٧ فلا يمكن أبدا لمن يعيش في أواخر الثمانينات
أن ينعكس حبه لمصطفى النحاس الى عداوة ، لمحمد محمود ، وللدكتور هيكل
والا كان معنى ذلك - أيضا - أنه بعد ذهاب بعض الشخصيات التاريخية وبعد
انتهاء بعض الأحزاب نظل متحيزين ، متحمسين ، كما كان آباؤنا وأجدادنا :
ان هذا التمزق وهذا التشدد في التحزب ، ضار بالحاضر ، قاتل للمستقبل .

● أكرر ما سبق أن قلته مرارا وتكرارا ، لست مؤرخا وان كان يشرفنى
أن أكون كذلك كما أننى لست راوية ، وفي نفس الوقت لست مصورا
فوتوغرافيا ينقل بالصورة أحداث الماضي وانما أنا سياسى ، مصرى ، عربى ،
وطنى قومى له آراؤه ، وأفكاره واتجاهاته ورؤياه الخاصة فى بعض الأشخاص
وبعض الأحداث ولديه كم كبير من المعلومات ، يريد أن يوصله الى كل مصرى
وكل مصرية ليثير فيه العاطفة الوطنية المصرية وليحثه على أن يعمل بحماس
لخدمة الشعب والوطن : وانطلاقا من ذلك فان آرائى الخاصة لا أسعى الى
فرضها . بل لا أدعو الناس الى الاقتناع بها .

كل ما أريده حقا وصدقا ، أن يضعها الجميع فى اعتبارهم ان شاءوا أخذوا
بها وان شاءوا رموا بها عرض الحائط .

● لدى - مثلا - فكرة مؤداها أن الصهيونية لعبت أخطر الأدوار فى
التمهيد لاحتلال مصر فى السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل معتمدة على القروض
التي كانت بعض البيوت الاقتصادية ، كبيت آل روتشيلد تقرضها لاسماعيل
باشا وتكمله لهذا رأى أقول ان الصهيونية والاستعمار وجهان لعملة واحدة .

● رأى آخر فى تقسيم التاريخ المصرى فى المائة عام الأخيرة .

من رأيى أنه منذ فتح قناة السويس الى نفي اسماعيل باشا يشكل وحدة
وثنية وسياسية مستقلة أو شبه مستقلة كما هو الحال بالنسبة للفترة التي
تبدأ بتولية الخديو توفيق باشا وتنتهى فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٢ تاريخ دخول

القوات البريطانية العاصمة المصرية وكذلك بالنسبة لفترة التي تبدأ من ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وتنتهى بوفاة توفيق باشا .

وكذلك الفترة التي تبدأ بتولية الحديو عباس حلمي العرش الى اليوم الذي هاجر فيه محمد فريد مصر [٢٦ مارس ١٩١٢] ومن ذلك التاريخ ، الى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ومن ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - تصريح ٢٨ فبراير - الى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ [توقيع معاهدة ١٩٣٦] ومن ذلك التاريخ حتى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ [اقالة وزارة النحاس] ومن ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، تشكيل وزارة د. أحمد ماهر الى ٢٦ يناير ١٩٥٢ [حريق القاهرة] ومن حريق القاهرة الى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ : كل فترة من تلك الفترات تمثل من وجهة نظري وحدة سياسية وزمنية مستقلة ، أو شبه مستقلة .

● وفي مقدمة ما أؤمن به الى حد كبير ، أنه لكي ندرس سنوات ما قبل الثورة جيدا ، ولكي نعي أحداثها جيدا ولكي يكون حكمنا على الأشخاص جيدا ينبغي أن نعود الى الوراء الى السنوات الأخيرة من حكم الحديو اسماعيل باشا : لا أتصور - مثلا - أن نتحدث في سنوات ما قبل الثورة (١٩٣٠ - ١٩٥٢) عن الأحزاب المصرية الحزب الوطني ، حزب الأحرار الدستوريين ، دون أن نعود الى الجذور القديمة للأحزاب المصرية ، وخاصة الحزب الوطني الذي قامت على أكتاف أعضائه بعض أعباء ثورة ١٨٨١ .

وكذلك لا أتصور أن أتحدث عن الامتيازات الأجنبية والغاؤها في عصر دون أن نتحدث عن القروض الأجنبية التي اقترضها اسماعيل باشا والتي دخل الفرنسيون والانجليز مصر أول ما دخلوا لضمان حقوق أولئك الدائنين وفي الجزء الأول من هذا الكتاب حرصت في المقدمة - أو المدخل كما أسميته - على الإشارة الى أهم الأحداث والوقائع والشخصيات التي تناولتها في الكتابة عن سنوات ما قبل الثورة على ضوء ما لدى من وثائق وأوراق تاريخية لم تنشر من قبل .

وفي هذه المقدمة - أو في هذا المدخل كما أسميته أيضا - حرصت على أن أتوسع في الحديث عن بعض الأحداث وبعض الموضوعات التي رأيت أن لها أهمية خاصة بالنسبة للتاريخ المصري وللسنوات ما قبل الثورة بالذات وقد تعبت في اختيار تلك الأحداث وتلك الموضوعات وتعبت أكثر وأكثر في تقديمها بشكل الصورة الموجزة والجديدة في نفس الوقت .

وقد وجدتني فرصة طيبة لكي أعطي قرائي وقارئاتي جرعات من مركز - بضم الميم - التاريخ المصري اعتمادا على كتب ودراسات غير متداولة وعلى

وثائق لا أعتقد أنها متوافرة لدى الكثيرين ولا أقول عندي وحدي أخذا بمبدأ التواضع الذي التزم به باستمرار في كتاباتي بل في حياتي .

وأرجو من كل قارئ ، وكل قارئة أن يؤمن بأن ما سأقدمه هنا في هذه المقدمة أو في هذا المدخل له علاقات وثيقة بما سيكتب عن سنوات ما قبل الثورة ان لم يكن في الجزء الثاني ، الذي أقدمه اليوم ففي الأجزاء التي تليه بمشيئة الله .

● وقد اخترت بداية المقدمة أو المدخل ، السنوات الأخيرة لحكم اسماعيل باشا لأنها كانت من أسباب ثورة ١٨٨١ - ثورة مرابي ورفاقه - ولأن أثارها - وخاصة كثرة القروض كانت من الأسباب التي أدت الى الاحتلال البريطاني لمصر ، بل لقد امتدت الى ما بعد الاحتلال البريطاني لمصر وقد كان اسماعيل باشا - مهما تكن أخطاؤه بل جرائمه الكبيرة والخطيرة - مصلحا له بصماته القوية على كل ما جرى في مصر في أيام حكمه : كانت له فتوحاته الخارجية ، وكانت له غزواته السياسية وكانت له نزعته الاستقلالية عن الباب العالي ثم كان له جهده البارز في اتمام حفر قناة السويس وفي بيع أسهم مصر فيها «بتراب الفلوس» ، وكانت له اهتماماته الكبيرة والخطيرة بالنسبة للجيش المصري فاليه الفضل كل الفضل في انشاء العديد من المدارس الحربية : المدفعية ، الفرسان ، المشاة ، مدرسة أركان الحرب ، مدرسة صف الضباط ، وكانت له اهتماماته البالغة بالأسطول المصري ، فهو الذي بعث الحياة فيه من جديد وهو الذي جدد المدرسة البحرية بالاسكندرية ، وهو الذي أحيا البحرية المصرية حتى لقد جاء - كما جاء في احصاء اسماعيل سرهنك باشا - أن عدد سفن الأسطول المصري بلغ ١٨ سفينة بالإضافة الى ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لتنقلات الحديو .

ومن بين تلك السفن : محمد علي ، سفير ، جهاد ، لطيف ، كورفت ، الخرطوم ، دنقلة ، وبعض هذه السفن صنع في أمريكا والبعض الآخر في انجلترا وفرنسا وإيطاليا والأهم أن بعض السفن قد صنع في الاسكندرية .

وكان لمصر ثمانية طرادات وسفن للنقل ، من بينها : الطور ، أسوان ، أسيوط ، الجعفرية ، سمند ، عجمي ، وكان لمصر أسطول تجاري هائل ، لا مثيل له في كثير من دول أوروبا .

والجدير بالذكر أنه - طبقا لاحصاء سرهنك باشا - وصل عدد الجيش المصري الى ٨٩٠٠٠ جنديا وضابطا بالإضافة الى ١٨٩٠٠ تلميذا في المدارس الحربية المصرية و ٣٠٠٠٠ مقاتل يرابطون في السودان أي أن جيش مصر في مصر والسودان بلغ عدده (١٢٠٠٠٠ مقاتلا) .

● أكبر جرائم اسماعيل باشا ديونه وفوائدها الباهظة تلك الديون التي استغل معظمها في كثير من الأمور التي لا أهمية لها والتي لم تكن الا تحقيقا لنزواته الشخصية حتى تصبح - كما قال - مصر قطعة من أوروبا .

بدأت ديون اسماعيل باشا في عام ١٨٦٤ بقرض قيمته ٢٠٠ر٧٠٤ره جنيها انجليزيا وفي العام التالي كان القرض الثاني ٣٠٠ر٣٨٧ر٣٠٠ جنيها انجليزيا .

ثم كان في ١٨٧٣ ما سمي بالقرض المشئوم وقيمته ٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيها وهذا القرض الكبير المشئوم ، لم يدخل منه الخزانة العامة سوى ٧٧ر٠٧٤ر٢٠ أي أن ٣٧٪ من قيمته ضاع .

وكانت إيرادات الدولة - مثلا - في ١٨٧٧ قد بلغت ٩ر٥٨٩ر٠٠٠ جنيها خصص منها لحملة الأسهم وحدهم ٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيها وقد قدرت ديون اسماعيل باشا في الفترة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٨ بمبلغ ٣٦٠ر٣٥٤ر١٢٦ جنيها وكانت تلك القروض - كما سبق أن قلنا - بداية التدخل الأجنبي في شئون مصر فمن لجنة كيف التي جاءت في ديسمبر ١٨٧٥ لفحص مالية مصر ، الى انشاء صندوق الدين والرقابة الثنائية [البريطانية والفرنسية] على مالية مصر الى لجنة عليا أوروبية للتحقيق في ٢٧ يناير ١٨٧٨ الى الاحتلال البريطاني لمصر في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

● كان الاحتفال بافتتاح قناة السويس حدثا عالميا غير مسبوق في أي بلد من بلدان العالم ، وصفه فرديناند دلسبس في مذكراته بقوله : ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ في قرننا هذا ولعله لم يحدث في أي قرن من القرون كلها أن أقيم احتفال يشبه احتفالنا في عظمته وجلاله ، لقد ظلت شركات العالم الملاحية شهرا كاملا قبل الاحتفال تنقل الى مصر ، مدعوى الخديو اسماعيل من ملوك أوروبا وملكاتهما ، وأمرائها وعظمائها السياسيين وقد أدهش خديو مصر كل ملوك أوروبا بجمال ما أعده لهذا الاحتفال وقد أكد الملوك أنفسهم بأنهم لم يعرفوا في حياتهم أياما كالتي أمضوها في ضيافة مصر .

وكانت الامبراطورة أوجيني قد أقلت البارجة الفرنسية ليجل [النسر] .

وكان من كبار الضيوف الذين حضروا الافتتاح الأمير عبد القادر الجزائري أمير الجزائر الذي كان - كما قال دلسبس - قد اشتهر بحروبه ضد فرنسا وببسالته في تلك الحروب .

وكان موضع الحفاوة من كل المدعويين خاصة عربان مصر الذين اشتركوا في الاحتفال .

● وصف المسير فونتان أحد الذين حضروا الاحتفال بافتتاح قناة السويس في كتابه « رحلة غربية في قناة السويس » حفلة الافتتاح بقوله : أقيمت أمام رصيف الامبراطورة أوجيني ثلاث صفوف من المقصورات الجميلة أولها وأقربها من الرصيف للعظماء من الضيوف ، ثانيها بين الرصيف والبحر كان الجزء الأيسر للعلماء المسلمين والأيمن لرجال الدين المسيحي ، بدأ الاحتفال بموكب تقدمه رئيس تشريفات الخديو زكي بك وتلاه أركان حرب الدوارع ثم أميرة البلاد الواطئة معطية ذراعها لولى عهد مصر ، توفيق باشا ، ثم البرنس هنري أمير البلاد الواطئة و . و .

ثم سارت خلف الأعلام الامبراطورة أوجيني متأبطة ذراع الامبراطور فرانسوا جوزيف ثم سار خلفهما خديو مصر ، ثم الأمير عبد القادر .

● وصف أحمد شوقي يوم الافتتاح وما بعده بكلمات أدبية رائعة أشار فيها الى مشاركة مشايخ الإسلام ، وأساقفة النصارى وكهنة اليهود في الاحتفال وإلى الألف سرادق التي نصبها الخديو في الصحراء ، وإلى إطلاق المدافع وتقديم يخت الامبراطورة أوجيني في القناة . وبعده يخت فرانسوا جوزيف امبراطور النمسا ويخت فريدريك غليوم أمير بروسيا .

وذكر أن عدد السفن التي أقلت المدعوين كان عددها ٦٨ سفينة . وكان مما قاله شوقي مخاطباً ولديه والمناسبة مروره بالقناة في طريقه الى المنفى :

تلكما يا ابني القناة لقومكما فيها حياة ، ذكرى اسماعيل ورياه وعليها
مفاخر دنياه : دولة الشرق المرجاة وسلطانها الواسع الجاه : طريق التجارة
المنارة ومشرع الحضارة .

ثم قال شوقي وهو يتحدث عن نفيه الى أسبانيا : ان للمنفى لروعة وأن للنأي للوعة وقد جرت أحكام القضاء بأن نعبّر الماء ، حين الشر مضطرم واليأس محتدم والعدو منتقم والخصم محتكم ، وحين الشامت جذلان مبتسم : نفانا حكام عجم أعوان العدوان والظلم . ضربونا بسيف لم يطبعوه ولم يملكوا أن يرفعوه أو يضعوه سامحهم (المحتل) في حقوق الأفراد وسامحوه (الحكومة المجرية) في حقوق العباد .

وما ذنب الشعب اذا لم يستح الجلاد .
ويقول شوقي مرة أخرى عن القناة :

القناة وما أدراكا ما القناة : حظ البلاد الأغبر من التقاء الأبيض والأحمر
بيد أنها أحلام الأول وأمانى الممالك والدول : الفراعنة حاولوها والبطالسة

زاولوها والقياصرة تناولوها والعرب لأمر ما تجاهلواها الى ان جرى القدر لغايته
وأثنى اسماعيل بآيته ، فانفتح البرزخ بعنايته والتقى البحران تحت رايته غي
جمع من التيجان لم يشهدوا اكليته قد كان يتوج فيه لو شهده جيوشه
وأساطيله .

وما اسماعيل الا قيصر لو انه وفق ، والاسكندر لو لم يخفق : ترك لكم
عز الغد ، وكنز الأبد والمنجم الاوحد والوقف الذي ان فات الوالد ، فلن يفوت
الولد .

ويحاول شوقي أن يستنطق الصحراء ورمالها فيقول : فيها هنا وضع
للنبوة المهد ، وابتدا بها العهد فأقبل صاحب المقام ، ومحطم الاصنام ، وببناء
البيت الحرام خليل ذى الجلال والاكرام : هاجر الى مصر أكرم من هاجر . ثم
انقلب منها بأم العرب هاجر .

وفى هذه الشنيات طلع يوسف يوسف فى القيد وهو للسيارة يسير
من كيد الى كيد . .

والى هذا الفضاء خرج موسى حين زيل زويله (أى زال جانبه ذعرا وفرقا)
وطلبه قتيله وزين له الفرار خليه فحوته هذه الرمال فاذن الأمن سبيله واليمن
دليله .

وعلى هذه الأرض مشيت السماء الطاهرة والنيرة الزاهرة والآية المتظاهرة
أم الكلمة وطريدة الظلمة سرحوا فى عرضها فأخرجوها من أرضها . .

وينهى شوقي قصيدته غير المنظومة بقوله : وترى اسماعيل بعث الحاشرين
وحشد الحافرين وقرب المسافة للمسافرين ، غير وجه السفر فقيل ما بلغ غاية
الظفر وقيل وقع الحافر فيما حفر ثم انظروا اليوم ترى القناة فى يد القوم
(الانجليز) ان امنوا ركزوها وان خافوا هزوها .

وفى كلام شوقي هذا تورية تحتمل معنى الرمح وقناة السويس .

الجانب الكئيب فى قناة السويس

. . اما الجانب الكئيب والحزين فى قناة السويس فيتمثل - مثلا -
فى السخرة : لقد حدث فى حفر قناة السويس ، أقطع ألوان السخرة
والتعذيب . ومنذ يوم ٢٥ ابريل ١٨٥٩ الذى أقيم فيه - فى بورسعيد -
احتفال مهيب قام فيه دلسيبس بضرب أول معول فى أرض القناة واقتدى به
الحاضرون من أعضاء مجلس ادارة شركة القناة . . . منذ ذلك اليوم . بدأت
أخطر عمليات السخرة فى التاريخ .

لم يكن عدد سكان مصر يزيد وقتئذ عن ستة ملايين من البشر .

وكان عدد الذين استخدموا فى حفر قناة السويس يزيد عن ٥٠ ألف عامل ، وكان بعضهم يموت فى الطريق الى القناة من الجوع ، أو البرد ، أو المرض أو الخوف .

وكان عمال الحفر يستبدلون مرة كل شهر وكان الجناة يتولون خطف الفلاحين من قراهم بقوة القانون ، ويعيشون بهم - وأحيانا يربطونهم فى سلاسل - الى مناطق الصحراء الجرداء .

وكانت شركة القناة القائمة على الحفر لا تهتم أبدا بتغذية أولئك العمال ولا بصحتهم بطبيعة الحال .

وكانت لا تدفع لهم أجورا مناسبة بل وفى معظم الأحيان لم تكن تدفع لهم أجورا على الإطلاق .

وفى عام ١٨٦٢ - بالذات - ضج العمال بالشكوى من العفن الذى أصاب البسكويت الذى كان يقدم اليهم - تصور عمال حفر يتغذون بالبسكويت العفن الذى كانت عليهم توزيعه الشركة - كما ضجوا بالشكوى من ندرة الماء ومن الأوبئة التى انتشرت بينهم وقتلت الكثير منهم فكانوا يموتون كالذباب .

وليس أدل على سوء الحالة الصحية ، التى ذهب ضحيتها آلاف المصريين من العمال والفلاحين بسبب إهمال الشركة - ما نقله عن مذكرات نوبار الخطية والوثائق الرسمية المستمدة من محفوظات وزارة الخارجية البريطانية فى لندن ووزارة الخارجية الفرنسية فى باريس جمعها د . محمد صبرى وقدمها فى دراسة له عن « فضيحة السويس أكبر فضيحة مالية فى القرن التاسع عشر » :

● أرسل الوالى من الصعيد ٥٠٠ جندي كانوا موضع عنايته ورعايته فأركبهم سفينته البخارية الخاصة فى النيل حتى القاهرة ومنها انتقلوا بالسكة الحديد الى الزقازيق ومن هناك ذهبوا الى وجهتهم فى البرزخ .

وعلى الرغم من احتياطات الحكومة فانهم لم يستطيعوا البقاء يوما واحدا وثاروا على ضباطهم فى اليوم التالى لوصولهم وفروا هاربين .

وقد قدر بعض الكتاب الفرنسيين عدد العمال (الحقيقى) بـ ٢٥ ألفا ونحن لا نمارى فى صحة هذا الرقم اذا أسقطنا من الحساب المثل - ٢٥ ألفا أيضا - من عدد العمال الذين يتجمعون بأمر السلطات من شتى النواحي وهذه العملية الدقيقة قد تستنفد مدتها شهرا .

ومهما كان من الأمر فإن أولئك الكتاب يعترفون صراحة بالخسارة الكبيرة التي أصابت الزراعة والأشغال العمالة بسبب تسخير هذا العدد الضخم فى أعمال القناة دون أعمال الزراعة .

● كتب أوليفيار بریت أحد كبار مهندسى الشركة فى كتاب له أصدره عن تاريخ قناة السويس فى عام ١٨٦٢ كتب يقول : « وحتى بعد انزال عدد العمال الى رقم ٢٥٠٠٠ فإننا نعتزف بأن الزراعة قد حاقت بها خسارة جسيمة بسبب حاجة الشركة الملحة ومطالبها التى لا تنتهى : صحيح أن الحكومة المصرية قد استعملت أحيانا عددا أضخم من العمال وربما اجتمع منهم فى صعيد واحد مائة ألف ، ولكن كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن نسبيا .

وفى أوقات من السنة كانت العناية بالزراعة تتطلب اليد العاملة كلها ، فى حين أن الشركة منذ ١٨٦١ ولسنوات طويلة مقبلة تحتاج بصفة مستديمة الى ٢٥٠٠٠ عامل .

وهذا بلا ريب وضع غير طبيعى » .

● وفيما تقدم اعتراف صريح بأن الشركة خرقت اتفاقية ٢٠ يوليو ١٨٥٦ التى نصت المادة (٢) منها على أن عدد العمال يجب أن يراعى فيه حاجة الزراعة الى اليد العاملة فى مراقبتها وعيشتا حاول نوبار باشا انقاص عدد العمال الى ٦٠٠٠ مع زيادة الأجور الحالية غير المجزية ، ولكن مجلس إدارة الشركة اجتمع فى ٢٩ أكتوبر ١٨٦٣ ورفض الطلب الذى تقدم به نوبار باشا .

● للمعلم كان الفلاح الذى يجبر على العمل فى حفر القناة يتحمل نفقات الطريق والأسفار ، ولا يتقاضى من الشركة - اذا تقاضى - الا قرشين صاغ فى اليوم مع أنه يأخذ من العمل فى الحقل ستة قروش .

ولم تكن المدة التى يسخر فيها الفلاح أو العامل فى الحفر أقل من ٥٠ يوما .

والمعلم أيضا - كما تؤكد سجلات وزارة الخارجية الفرنسية عن برقية لنوبار - ان مصر كانت تخسر سنويا نتيجة لقصور الانتاج المترتب على نقص الأيدى العاملة المسخرة فى القناة ما لا يقل عن ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك .

السخرة فى حفر القناة

● وتقول الكاتبة الفرنسية الكبيرة مدام جوليت آدم فى كتابها : « انجلترا فى مصر » عن موضوع العمال المصريين الذين سخرُوا لحفر القناة ، وما قالته - وهى الكاتبة الفرنسية المرموقة - يكمل ما قاله بعض الكتاب

والسياسيين الفرنسيين عن هذا الموضوع الخطير : « كان العمل فى القناة بطيئا فى البدايه لقله خبرة العمال بالعمل وقله عددهم ولأن المياه العذبة كانت ترد الى مكان حفر القناة بكل صعوبة قبل ان تحفر ترعة الاسماعيلية .

ولما رأى دى ليسبس هذه الصعوبات استعان بوالى مصر سماعيل باشا فزاد عدد العمال عشرة آلاف عن العدد الذى كان مقدرا من قبل فى شرائط الشركة فصار خمسة وثلاثين ألف عامل .

كان هؤلاء العمال - مدام جوليت آدم - يساقون الى العمل بلا أجر عن طريق السخرة وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة الهجير وقله الغذاء ومشاق العمل حتى ان عددا كبيرا منهم يربو على ٢٠٠ ألف نسمة قد مات بسبب الأمراض التى ولدتها لهم هذه المتاعب دون أن تقدم الشركة أو الحكومة المصرية عوضا عنهم لأسرهم وأهلهم » : ومام جوليت آدم ، التى تشهد تلك الشهادة من كبريات الكاتبات الفرنسيات ، وكانت زوجة لرجل فرنسا الكبير ادمون آدم من أكبر زعماء الحزب الجمهورى الفرنسى ولها أكثر من خمسة وأربعين كتابا من أنفس الكتب فى كافة الموضوعات وهى الأم الروحية لمصطفى كامل .

● وقد ذكر الأستاذ نجيب مخلوف فى كتاب له غير متداول عن نوبار باشا : أن نوبار باشا طلب انقاص عدد الفعلة الذين يشتغل الواحد منهم بأجر فرنك بل أقل فى اليوم ، ونقد حق لنوبار يطلب انقاصهم وينظر اليهم بعين الأهمية وهو لم يطلب سوى الغاء الأشغال الشاقة وقد خفى على الموسيو - هكذا فى الأصل - ديليسبس ما لطلبه نوبار باشا من الأهمية فاحتج ببراعته المعروفة على طلب انقاص العدد وبني احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تجيز السخرة ومع ذلك كان اشتغال الفلاحين المصريين فى السويس لا يعد سخرة فى رأى ديليسبس .

ولكن فات الموسيو ديليسبس ان الدستور لا يجيز تلك السخرة وان المادة ١١٠ من قانون الجزاء العثمانى تحرمها تحريما صريحا . أما قوله أن اشتغال الفلاحين المصريين ليس بسخرة فلم يكن يقنع نوبار باشا بأكثر من قوله ان القانون العثمانى يجيزها ، ونوبار - هكذا يقول مؤرخه نجيب مخلوف - ولعلها أول كلمة طيبة تقال فى نوبار باشا - كان ميالا أشد الميل الى الأفكار الحرة ويتألم كل التألم من نزع حرية الألوف حبا بمنافع الأجانب وكان اذ ذاك عشرون ألف عامل يشتغلون بشركة السويس تاركين عيالهم وحرفهم وزراعتهم بالقصر عنهم .

زد على ذلك انهم كانوا مضطرين للرجوع وقت صرفهم على نفقتهم الخاصة وبعضهم كانت منازلهم بعيدة جدا فاذا أضيفت هذه المتاعب الى خيارتهم فى

زرعهم وضرعهم وتجازتهم وسائر مرافقهم اتضح مقدار العناء والبلاء الذى كانت تقاسيه البلاد من جراء استخدام أبنائها قسرا واضطرارا .

ويمضى مؤرخ نوبار باشا قائلا :

« ولو كان العناء مقصورا على العشرين ألف المذكورين لكان الأمر قليلا ولكن العشرين ألفا كانوا يشتغلون ونحو أربعين ألفا كانوا قادمين أو آخذين بالاستعداد للقدوم محل الشغل فليس بالهين السهل على نفس الوطنى الأبى أن يرى نحو ستين ألفا مبعدين عن عيالهم وعن الزراعة والصناعة والتجارة وليس لهم من فائدة تعويضهم عن بعض الحسارة وتهون عليهم المتاعب » .

● شهادة أخرى لها وزنها :

قال المدير الأول للاشغال فى أحد تقاريره : ان من اعظم المنافع هو استطاعتنا أن نحفر بأيدي العمال معظم ما يمكننا حفره من القنال البحرى بين بحيرة التمساح والبحر الأحمر ومما يجب ملاحظته ان هذه الطريقة لحفر القناة لا تنحصر منفعتها فى تسهيل العمل والاسراع به بل تعود بتقليل النفقات كثيرا فان المتر المكعب من اليابسة بأيدي العمال لا يقتضى من النفقة سوى ثلثى ما يقتضيه المتر الذى يحفر بالآلات .

فالظاهر مما تقدم أن الذى يحمل كبار رجال الشركة على استخدام ذلك العدد العظيم كان حدا للاقتصاد لا للضرورة العظيمة والحاجة الماسة .

وكان ديليسبس قد وعد بأنه لن يحتاج الى أكثر من خمسة آلاف عامل ولكنه الجشع !!

كنا أسبق دول العالم فى انشاء حياة نيابية حقيقية

● وكان من أخطر ما مر بمصر طوال القرن التاسع عشر تلك الحياة النيابية التى عاشتها مصر بين مد وجزر ، بين قوة وضعف ، وقد سبقَت مصر كثيرا من الدول الأوروبية فى الحياة النيابية . والجدير بالذكر أن محمد علي باشا قد أسس ديوانا عاليا يتداول مع أعضائه فى الشئون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها وكان رئيس هذا المجلس يسمى كتخدا بك ، أو كتخدا باشا وهو بمثابة وكيل محمد علي ، أو نائبه ثم ألف محمد علي - فى عام ١٨٢٩ - مجلسا أسماه مجلس المشورة يتألف من كبار رجال موظفى الحكومة والعلماء والاعيان برئاسة ابراهيم باشا .

عدد أعضاء ذلك المجلس ١٥٦ منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء ، ٢٤ من مأموري الأقاليم ، ٩٩ من كبار أعيان القطر المصري . وكانت مهمة المجلس قاصرة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العامة وكان رأيه استشاري بحث وقد عقد المجلس أول اجتماع له في ٢ سبتمبر ١٨٢٩ في قصر إبراهيم باشا (القصر العالي) . ومن الأعضاء الذين حضروا ذلك الاجتماع السيد البكري نقيب الأشراف ، حسن أغا رئيس بوابي الركاب العالي وناظر المواشي الاميرية ، وخليل أفندي ناظر الترسانات ، ومحمد أمين أفندي ناظر الابنية الاميرية ، حسين بك ناظر الأرز والغلال ، وحافظ أفندي معاون الفابريقات ، محمد أفندي ناظر المنسوجات ، كاشف أفندي باشكاتب الوقائع المصرية ، وسامي أفندي محرر الوقائع وإبراهيم أغا مأمور طنطا وإبراهيم بك مأمور نبروه ويوسف أفندي مأمور فوه وصالح أفندي مأمور ميت غمر والسنبلاوين والحاج عبد الرازق أغا مأمور محلة دمنه .

● ومن قرارات المجلس في اجتماعه الأول - على ما ذكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - أن يكون عمل الفلاحين في التطهيرات وبناء القناطر واصلاح الجسور في أشهر توت وبابه وكيهك وطوبة وأمشير وبرمهاث وبؤونة لأن الفلاحين بقية أشهر السنة يكونون مشغولين بالزراعة والحصاد وجنى القطن .

ومن قراراته أيضا أخذ ألف غلام من القاهرة وبولاق ومصر القديمة لتشغيلهم بالأجرة في فابريقات الحكومة وكذلك أخذ الصالحين من المتسولين للعمل بهذه الفابريقات مع ترتيب أرزاق يومية لهم . ومن قراراته أيضا الزام الموظفين ومشايخ البلاد والعمد الذين تمتد أيديهم الى الرشوة - أو كما جاء في القرار البرطيل - أو سلب أموال الأهالي برد ما أخذوه ومجازاتهم بالعقوبات الشديدة .

ولم يطل عمر هذا المجلس ، لأن محمد علي حصر السلطة في سبعة مجالس أولها الديوان الحديوي وديوان الإيرادات وديوان الجهادية ودواوين البحر والأسطول والترسانة وتجهيز المهمات والقروض وسائر حاجات الصناعة والمستشفيات البحرية ثم ديوان المدارس (الابتدائية والتجهيزية والخصوصية العالية) والكتبخانات ودور الكتب والاسطبلات الكبرى في شبرا ثم ديوان الأمور الافرنجية والتجارة المصرية .

وديوان العلاقات الخارجية ثم - أخيرا - ديوان الفابريقات . إدارة فابريقات الطرابلش في فوه وكافة الفابريقات التي توجد في كل أنحاء مصر .

مجلس الشورى يمثل الشعب

● وعندما تولى اسماعيل باشا فكر فى انشاء مجلس شورى على نظام جديد سماه مجلس شورى النواب وقد أنشأ اسماعيل فى ١٨٦٦ ذلك المجلس ووضع له نظاما فى لائحتين : أسمى الاولى « اللائحة الأساسية » وأسماى الثانية « اللائحة النظامية » .

ولم يكن للمجلس - كما تقول أحكام اللائحتين - سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور وقراراته بمثابة رغبات ترفع الى الخديو وله فيها القول الفصل وعدد أعضاء المجلس لا يزيدون عن ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديرىات وجماعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب تعداد سكانها وينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره . وينتخب ثلاثة نواب من القاهرة واثنان من الاسكندرية وواحد من دمياط .

وسن النائب لا يقل عن ٢٥ سنة ولا بد من أن يكون ملما بالقراءة والكتابة ، وكان هذا الشرط قد وضع بعد مضي ثمان عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، وقد كان الخديو هو الذى يعين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ويتمتع أعضاء المجلس أثناء انعقاد المجلس بشئ من الحصانة البرلمانية فلا ترفع عليهم دعوى جنائية فى أثناء الانعقاد الا اذا ارتكب أحدهم جريمة القتل .

● وتنص لائحة المجلس على أن أعضاء المجلس يحضرون الى المجلس بملابس الحشمة ويكون جالوسهم فيه بهيئة الأدب ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها الا باذن من رئيس المجلس والا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه المجلس . وكان تشكيل المجلس يعتبر منحة من الخديو ولذلك كانت سلطته شكلية .

ومن أبرز أعضاء مجلس شورى النواب :

نواب القاهرة - مثلا - موسى بك العقاد ، الحاج يوسف عبد الفتاح ، السيد محمود العطار .

نواب الاسكندرية - مثلا - الشيخ مصطفى جمعى ، السيد عبد الرازق الشورى .

نواب روضة البحريين (الغربية والمنوفية) .

الغربية : أتربى بك أبو العز ، على كامل عمدة القصرية .

المنوفية : الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم ، محمد أفندى شعير عمدة كفر
عشما ، أحمد أبو حسين عمدة كفر أبو ربيع .

من نواب البحيرة : الشيخ محمد الصيرفى عمدة قليبشات ، حسين حمزة
عمدة البرنجات ، أحمد دبوس عمدة نكلة العنب ، الشيخ محمد الوكيل
عمدة سمخراط .

ومن نواب الشرقية والقليوبية الحاج نصر منصور الشواربى (قليوب)
الامام الشافعى أبو شنب (عمدة الخانكة) محمد الشواربى (قليوب)
أحمد أفندى أباطة (منيا القمح) .

ومن نواب الدقهلية هلال بك ، سيد أحمد أفندى نافع عمدة دنديط ،
محمد بك سعيد (نوسا البحر) الشيخ العدل أحمد عمدة جزيرة القباب .

من نواب الجيزة عامر أفندى الزمر ، ابراهيم المنشاوى عمدة زاوية دهنشور .

من نواب المنيا وبنى مزار ابراهيم الشريعى (عمدة سمالوط) ميخائيل
اثناسيوس عمدة اشروبية ، حسن أفندى شعراوى عمدة الطاهرة .

ومن نواب أسيوط : سليمان أفندى عبد العال (ساحل سليم) عثمان
غزالى (عمدة بنى رزاح) ، رميح شحاتة (عمدة القوضية) وحيد أبو ستيت من
أولاد عليوة (جرجا) ومن نواب قنا واسنا محمد سمحلى (عمدة فرشوط)
وأحمد على اسماعيل عمدة السليلية ، أما نائب دمياط فقد كان على بك خفاجى .

وقد افتتح المجلس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ وكان رئيسه اسماعيل راغب
باشا . وقد ألقى الخديو خطبة العرش فى حفلة الافتتاح ، التى ركزت على
الشورى « وشاورهم فى الأمر » وأمرهم شورى بينهم » . وجاء فى خطاب الرد
على خطبة العرش اشادة بالعزیز ابن العزیز ذلك الجنب الأفخم والداورى
الاکرم ، الذى قام بتنظيم أمورهما على ساق وقدم وشمر عن ساعد الجهد والاجتهاد
من تجديد ما انهدم واحياء ما انعدم وأخذ يداوى تلك العلل ويسد ما تخلل
بعد أبيه من الخلل الخ ، الخ . وقد أعلن الرئيس ختام الدورة فى ٢٤ يناير
١٨٦٧ ، وألقى خطبة وجيزة شكر فيها الخديو على منشأته العظيمة الموجبة
لازدياد عمران الوطن وعلى الأخص انشاء هذا المجلس . وانعقد المجلس لدورة
ثانية فى ١٦ مارس ١٨٦٨ انتهت فى ٢٣ مايو ١٨٦٨ . وكان الانعقاد الثالث
فى ٢٨ يناير ١٨٦٩ وانتهى فى ٢٢ مارس ١٨٦٩ .

● أجريت الانتخابات الجديدة فى ١٨٧٠ وكان من أبرز نواب المجلس
الجديد فى القاهرة السيد أمين الدنف ، السيد يوسف العقبنى .

ومن نواب الغربية والمنوفية الشيخ عيسوى الشريف (ابيار) السيد
الفقى (عمدة كمشيش) شاهين أحمد الجنزورى عمدة تلمشط والشيخ أحمد
عبد الغفار عمدة تلا ، على محمود كفر المصيلحة .

• وكان الانعقاد الأول فى أول فبراير ١٨٧٠ .

وكان دور الانعقاد الثانى قد بدأ فى ١٨٧١ ، ثم بدأ الانعقاد الثالث فى
٢٦ يناير ١٨٧٣ .

وقد توقفت أعمال المجلس فلم يدعى للانعقاد أو لم تتم انتخابات جديدة
فى عامى ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ . وفى عام ١٨٧٦ دخلت الحياة النيابية عصرا جديدا .

● وكانت الهيئة النيابية الثالثة مفخرة لمصر وللحياة النيابية ونذكر هنا -
للتاريخ وللإشادة بهذه الهيئة - بعض أعضائها : نواب القاهرة : محمود بك
العتار ، عبد السلام بك المويلحى ، يوسف العقبى .

نواب الاسكندرية : سليمان العزبى ، عبد الرزاق الشوربجى .

الغربية : عثمان الهرميل (عمدة محلة مرحوم) محمود سالم (عمدة
كفر سالم) أحمد سالم (عمدة دهنورة) مصطفى هرجة شيخ أبو صير . ومن
نواب المنوفية مصطفى غنيم الانبسابى (عمدة جزى) ابراهيم حسن (عمدة
الباجور) سليمان حسين عامر (عمدة جنزور) ومن نواب البحيرة : ابراهيم
الديب (عمدة صفط العنب) أبو زيد الحناوى (عمدة كفر عفرانة) ومن نواب
الدقهلية : متولى أفندى أبو شريف (عمدة ديرب) عبد الوهاب الشيخ
(عمدة دقادوس) شلبى حسين (عمدة سيلكا) .

ومن نواب الشرقية أيوب أيوب (عمدة الصوة) محمد رجب كساب
(عمدة غيته) سيد أحمد رضوان (عمدة ميت العز) على عامر (عمدة العزيزية)
على خليل (عمدة السعديين) .

ومن نواب القليوبية : مصطفى علام (سندبيس) وعبد الفتاح زغلول
(ميت كنانة) .

ومن نواب الجيزة : رزق عكاشة (عمدة المنيا والشرفا) وحسين عطا الله
(عمدة برنشت) وفضل الزمر (عمدة ناهيا) .

ومن نواب بني سويف : محمد راضى (عمدة أنفسط) وعلي كساب
(عمدة نزله كساب) .

ومن نواب الفيوم : أحمد جاد الله (عمدة البسيتين) وأحمد الدهشان
(عمدة اهريت) .

ومن نواب المنيا وبني مزار : بديني التشريعي (عمدة سمالوط) محمد
محمد أبو طالب (عمدة برطباط) خليل عبد الرحيم (عمدة الفشن) حنا
يوسف (عمدة نزلة الفلاحين) .

ومن نواب أسيوط محمد عبد الوهاب (عمدة السهامية) وعبد الرحمن
وافي (عمدة بني عدي) ميخائيل فرج (عمدة دير مواس) .

ومن نواب جرجا : ابراهيم حسن أبو ليلة (عمدة الريانية) عثمان أحمد
همام (عمدة أولاد اسماعيل) محمد حساب عمدة داود وميت سهيل
وعبد الشهيد بطرس (البلينا) .

ومن نواب قنا محمد عبد الله (عمدة دشتلة) وطايع سلامة (عمدة القبلي
قامولا) .

ومن نواب اسنا : أحمد عبد الصادق (أسوان) محمد سلطان (اسنا) .

❶ وقد اجتمع مجلس شورى النواب في طنطا اجتماعا غير عادي في
٧ أغسطس ١٨٧٦ وذلك لتقرير ابقاء نظام المقابلة وفي هذا الاجتماع برزت
فكرة محاسبة الحكومة والرقابة على تصرفاتها . ولأول مرة يؤلف المجلس لجنة
من بين أعضائه للذهاب الى وزارة المالية ، لاستحضار الكشوف المطلوبة ولبحث
المتحصل من المقابلة قدره ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات . وقد افتتح الخديو
اسماعيل دور الانعقاد الأول في ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ وكان بصحبة توفيق باشا
وزير الداخلية ، وحسن كامل وزير المالية ، وحسن باشا وزير الحربية وشريف
باشا وزير الحقانية والخارجية وانهى الدور في ١٥ فبراير ١٨٧٧ وبدأ الدور
الثاني في ٢٨ مارس ١٨٧٨ وانتهى في ٢٧ يونيو ١٨٧٨ .

وكان آخر دور لانعقاد المجلس في عهد الخديو اسماعيل ذلك الذي بدأ
في يناير ١٨٧٩ ، وانتهى في يونيو ١٨٧٩ .

وقد لوحظ أن هذه الدورة تميزت بالمناقشات البرلمانية الواعية والحرص
على كرامة البلاد .

وقد أبدى النواب استياءهم من تأخير ارسال المشروعات المالية اليهم مع
مضى عشرين يوما على افتتاح المجلس .

وقد وصف الأستاذ الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستوري بكلية
الحقوق (جامعة فؤاد) بأن هذا المجلس أخذ يعارض الحكومة ويطالب بحقوق
دستورية . وقد شجعت الصحافة على المضي في هذا الطريق وعندما ذهب رياض
باشا وزير الداخلية في ٥ ابريل لينهى دورة اجتماعه رفض المجلس ان ينفذ
وقام عبد السلام المويلحي زعيم المعارضة وصرح باسم البرلمان بأن أعضاءه

هم يفعلوا شيئا وان مهمة الاشراف على اعمال الوزارة لا تزال امامهم وهذا يدعوهم الى البقاء ، وقد أيدته جميع الأعضاء بالاجتماع والتفوا حوله وظل المجلس يوالى اجتماعه ، عاد رياض باشا الى الحديو برأى المجلس . وأيد الحديو حركته انواب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش بمنح السلطة المتمتعة بها المجالس النيابية الأوروبية وان تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس عن الشئون المالية والداخلية وان تكون الوزارة من المصريين .

الفلاح المصرى يحتضر ويفقد أرضه وانتاجه .

● ولابد من كلمة عن الفلاح المصرى فى تلك السنين المرة التى وصل التدخل الأجنبى فيها بعد اشتداد أزمة الديون الى الذروة : كان الفلاح المصرى بين شقى الرحى : الحديو اسماعيل والأسرة الحاكمة التى تستغل الفلاحين المساكين باستمرار استغلالا بشعا ، والحكومة التى تشفى غلها - باستمرار أيضا - من الطبقة الكادحة . اما بفرض ضرائب باهظة واما بالاستيلاء على المحاصيل الزراعية الخاصة بصغار المزارعين ، هذا بالإضافة الى ما يلقيه الفلاحون من المرابين الأجانب الذين كان يحميهم النفوذ الفرنسى والنفوذ البريطانى الذى أخذ يتزايد باستمرار فى شئون البلاد الداخلية وخاصة فى أمورها المالية والاقتصادية : وصفت صحيفة التيمس البريطانية فى ١٥ ابريل ١٨٧٨ ما يقاسيه الفلاحون من جيش الموظفين الأجانب الذين جىء بهم لاصلاح اقتصاد مصر فلم يفعلوا أكثر من انهم ضاعفوا من خطورة الأزمة الاقتصادية ، وحددوا لأنفسهم مرتبات ضخمة ، زادت فى مجموعها عن ٦٠٠٠٠ جنيه فى السنة فى مقابل الأعمال التافهة التى يقومون بها . وتمضى التيمس قائلة : الفلاحون الذين جرفهم السيل يساقون الى المحاكم لدفع المتأخر عليهم من الضرائب ، لقد استمر تحصيل الضرائب من أولئك الذين جرفهم السيل من منازلهم كما جرف منازلهم ، ودوابهم وآلاتهم الزراعية . . . استمر تحصيل الضرائب على شدته وقسوته : ويؤكد كثير من سكان الوجه البحرى أن الربع الثابت من ضرائب هذا العام (١٨٧٩) يجرى تحصيله بنفس الوسائل الشديدة التى كانت متبعة من قبل .

ولعمري - مراسل التيمس فى القاهرة - أن ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما سمعه من الاشاعات عن موت الفلاحين فى منعطفات الطرق ، وخراب مساحات واسعة من الأراضى وافتقارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراع لدوابهم والنساء لخليهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملئها بسنناتهم وازدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية والواقع - التيمس أيضا - ان حالة الفلاحين قد تخرجت وضائق بهم السبل وسدت فى وجوههم المنافذ حتى ان أسلحتهم قيادا ، بدأ يسمع أنينه .

ويقول مراسل التيمس أيضا في ٢٣ يناير ١٨٧٩ : يوجد في القاهرة الآن مئات من العمد والمشايخ كل يمثل قرية من القرى جاؤا لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب ، ولقد حاصروا أبواب الوزارات حتى أنك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح الحكومية .

وقد نقل عن التقارير الرسمية المصرية والأجنبية أن المحاكم المختلطة التي أنشئت في عام ١٨٧٦ كانت بمثابة أداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية وقد أدى نظام المحاكم المختلطة - كما جاء في تقرير لورد دوفرين - إلى تقوية رغبة الفلاحين في الاستدانة لأن أملاكه أصبحت تعتبر ضمانة قانونية لما يستدينه ، ولم يكن الأمر كذلك قبل إنشاء تلك المحاكم ومن وجهة أخرى أعطى هذا النظام للدائنين سلطة بيع أملاك الفلاحين المدينين ، متى ثقلت ديونهم . وقد قيل فعلا أنه في سنة ١٨٧٦ . أصبح معظم الفلاحين لا يملكون الأراضي التي يزرعونها وأن تسعة أعشار الأراضي تابعة لطبقات أخرى ، وقد زادت الأموال المدونة في قوائم الرهن من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه عام ١٨٧٦ إلى ٧٠٠.٠٠٠ في عام ١٨٧٩ خاصة في الدين ، وفي ٢٠ أغسطس ١٨٨٠ يشير مراسل التيمس أيضا إلى أن الفلاح المصري أصبح غارقا في الديون أكثر مما كان غارقا فيها في زمن مضى . فهبوط النيل ، وعجز المحصول يؤديان إلى انتقال قسم كبير من الأراضي إلى الأجانب .

القروض بداية التدخل الأجنبي

● ولا بد لنا من أن نشير ولو بإيجاز شديد إلى بداية التدخل البريطاني في شئون مصر باندفاع شديد خاصة بعد شراء بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس ، وكانت بريطانيا في البداية تعارض حفر قناة السويس عن طريق شركة فرنسية وكانت فرنسا باستمرار تخشى من التدخل البريطاني في الشئون المصرية ، ونذكر أنه عندما قام اسماعيل باشا بمساعدة فرنسا في مد الخطوط الحديدية في بعض أنحاء مصر صاح المحامي الفرنسي المشهور باروش : ان هذه الخطوط أشبه ما تكون بسيف نارية امتدت إلى أحشاء فرنسا .

وكانت وجهة نظر المحامي الفرنسي الشهير أن هذا العمل الذي قام به اسماعيل باشا بمساعدة من فرنسا سوف تستفيد منه بريطانيا التي راحت تفكر في العودة من جديد إلى البحر الأبيض المتوسط بعد أن كانت قد قامت بالجلاء عن بعض الجزر التي كانت قد احتلتها . وبعد أن كانت فعلا قد تاهبت

للاجلاء عن مالطة وكان من رأى باروش وغيره من السياسيين الفرنسيين ، المعارضين للتوسع البريطانى فى أفريقيا وآسيا أن فتح قناة السويس للملاحة البحرية سوف تستفيد منه انجلترا أكثر مما تستفيد منه فرنسا ، وقد ذكرت احدى الصحف الفرنسية (صوت باريس) أننا نحن الفرنسيين الذين جذبنا بريطانيا الى وادى النيل : لقد كنا - صوت باريس - وحدنا أصحاب الخطوة فى مصر قبل أن يذهب اليها دلسبس بمشروعه عن القناة ذلك المشروع الذى عارضته بريطانيا بكل قوة ، ثم دعونا بريطانيا لكي تجيء الى وادى النيل ، دعونا خصمنا اللدود بل عدونا اللدود ، دعونا لكي يطردنا رويدا ، رويدا وها نحن - صوت باريس - الجانون على أنفسنا العامدون على تأييد نفوذ عدونا فى مناطق نفوذنا واحلال سلطته مكان سلطتنا « وقد تحقق ما حذر منه روش وما تنبأت به صحيفة صوت باريس عندما نجحت بريطانيا فى شراء أسهم مصر - فى قناة السويس - لقد كان لمصر من أسهم القناة ١٧٦ر٦٠٢ سهمها تعادل نصف أسهم الشركة التى بلغت ٤٠٠ر٠٠٠ سهمها ، وكان سعيد باشا قد اشترى تلك الأسهم بمبلغ ٣ر٤٢٦ر٠٠٠ جنيه ولكن اسماعيل باشا - وتلك كبرى خطاياها - عرض تلك الأسهم للبيع وكان عددها فى الأصل ١٧٧ر٦٤٢ سهمها باع منها اسماعيل قبل عام ١٨٧٥ ، ١٠٤٠ سهمها وقد عرض اسماعيل باشا تلك الأسهم - أولا - على فرنسا وكان اثنان من كبار المالىين الفرنسيين يتفاوض مع وزير المالية المصرى (اسماعيل باشا) لشراء تلك الأسهم نظير ٩٢ مليون فرنك ، وسافر أحدهما الى باريس للتفاهم مع حكومته على تلك الصفقة التى كان يرغب فى عقدها كل من ادوارد درفيه وشقيقه أندريه ، غير أن الحكومة الفرنسية لم ترحب بالعرض فى البداية ثم اذا بدزرائيل رئيس الوزراء البريطانية يتصل بزميله رئيس الوزراء الفرنسية ليفهمه خطورة تدخل الحكومة الفرنسية فى شراء تلك الأسهم ، مؤكدا أن المسألة - مسألة شراء الأسهم - ليست مسألة اقتصادية بل مسألة سياسية تمس المصالح البريطانية فى الصميم وكان مما قاله دزرائيل أن بريطانيا ستقف موقف العداء لكل من يتقدم لشراء تلك الأسهم ، وتراجع المالىون الفرنسيون عن الشراء كما تراجعت الحكومة الفرنسية ، وراحت الحكومة البريطانية التى لم تكن قد اشترت سهما واحدا من أسهم القناة تفكر فى شراء تلك الأسهم وجرت مفاوضات بين قنصل بريطانيا فى مصر الجنرال ستانتون باشا وبين اسماعيل صديق باشا وزير المالية المصرية وفى ١٥ نوفمبر ١٨٧٥ اتفق اسماعيل وستانتون على دفع مبلغ ٣ر٩٧٦ر٥٠٠ جنيهها ثمنها ١٧٦ر٦٠٢ سهمها من أسهم القناة .

ولكن من أين لبريطانيا - الحكومة البريطانية - بهذا المبلغ والبرلمان الانجليزى فى أجازة ولاسبيل الى دعوته ، وهنا تطل الصهيونية العالمية من جحرها ممثلة فى بيت روتشيلد المالى الاسرائيلى الذى ناب عن الحكومة

الانجليزية في تقديم المبلغ المطلوب حتى انعقاد البرلمان البريطاني في فبراير ١٨٧٦ لقرار الصفقة .

في يوم ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ - بعد عشرة أيام فقط من بداية المفاوضات - تم توقيع العقد بين الحديو اسماعيل باشا وبين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وكتب دزرائيلي الى ملكته مبشرا بالخبر السعيد ، وبعثت الملكة الى رئيس وزرائها مهنئة بهذا الحادث الخطير والعظيم « في تاريخ امبراطوريتنا ولكن المبلغ الضخم المطلوب هو الذي يؤلمني » يؤلم الملكة بطبيعة الحال .

الصهيونية العالمية والاستعمار وجهان لعملة واحدة

● وحول الصفقة الكبرى التي اعتبرها بداية نجاح بريطانيا في تحقيق مشروعها القديم الخاص باحتلال مصر ، ودور الصهيونية العالمية في تحقيق تلك الصفقة يقول الاستاذ عباس محمود العقاد في بحث له عن ١١ يوليو ١٨٨٢ - ضرب الاسكندرية - يقول بالحرف الواحد : من العوامل التي مهدت للاحتلال البريطاني لمصر عامل هام لايجوز اهماله عند تقدير الواقع في كل مسألة خطيرة ولاسيما المسألة المصرية وهو عامل الصهيونية التي تسمى أحيانا باليهودية الدولية .

وقد رأينا طائفة من المؤرخين يتكلمون عن هذا العامل الهام ، في سياسة العالم ، كأنه هيئة منظمة تتألف من شيوخ محنكين يجتمعون في عواصم مختلفة ويعقدون في كل اجتماع قرارا يتبع الى موعد الاجتماع التالي ويوشك أن تنطبق الحوادث في هذه الفترة حرزا حرفا على ما رسموه ورتبوه . ومن بين تلك الحوادث التي لعبت فيها تلك الهيئة المنظمة والتي لعب فيها التدبير المقصود بين أقطاب الصهيونيين من وحدة الغرض والقدرة على اغتنام الفرص والانتشار في جهات العالم ، التي تفتح لهم منافذ الفرصة في أماكن متعددة مع استقبالهم جميعا بأسواق المال والتجار التي تتصل سرا وجهرا بمسائل السياسة وسنرى فيما يلي مثالا للتدبير ، الذي يتم في حينه خطوة بعد خطوة على غير تفاهم سابق فيظهر بعد حين كأنه خطة مرسومة وضعها أناس متفاهمون أملوها على أتباع يدينون لهم بصدق الطاعة واخلاص النية ولا تفاهم في الحقيقة والا املاء : اتفق في سنة ١٧٩٨ سنة الحملة الفرنسية أن يهوديا فرنسيا أذاع في باريس خطابا الى قومه يدعوهم فيه الى تأليف مجلس عام يضم اليه مندوبين من اليهود المنتشرين في أنحاء العالم ويكون اجتماعه الأول في باريس لتقديم طلب الى الحكومة الفرنسية يسألونها أن تساعدتهم على رد وطنهم القديم ويشفعون هذا الطلب بالسعي الى الاستئانة لاقتناع السلطان العثماني بقبوله ، وقد جاء في ذلك الخطاب أن البلاد التي

يريدونها تشمل الوجه البحرى فى مصر ، الى عكا والبحر الميت وشواطئ البحر الأحمر وهى رقعة من الأرض تجعلهم سادة التجارة الهندية والعربية والفارسية وان فرنسا يمكن أن تستمال الى هذه المهمة بما يخصها به من الربح ، والعوض والمقايسة على النفوذ . وقد بلغ النفوذ الصهيونى أوج القوة والشهرة بين الانجليز - كما يقول العقاد - فى تلك الحقبة وكان رئيس الوزراء الاسرائيلى - لورد بيكنسفيلد - دزرائيلى - يتولى الحكم من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٨٠ وهو الذى اشترى أسهم مصر فى قناة السويس من الخديو اسماعيل وخطابه الى الملكة فيكتوريا عن هذه الصفقة يدل على كثير حيث يقول :

الآن تمت ، وهى فى يديك سيدتى ، أربعة ملايين من الجنيهات وتكاد تؤدى فورا ، ولم يوجد غير بيت واحد ، يعقدها هو بيت روتشيلد : لقد سلكوا مسلكا عجبا ، بذلوا المال بفائدة قليلة وباتت حصة الخديو اليوم كلها ملك يديك سيدتى .

وقد يترأى لنا أهمية العمل الذى أقدم عليه دزرائيلى بتشجيعه بيت روتشيلد على اقراض الخديو اذا عرفنا أن حملة الاحتلال قد حدثت فى عهد وزير الأحرار غلادستون وأن غلادستون كان معارضا فى الاحتلال . وقد استقال أحد وزرائه استنكارا لضرب الاسكندرية ولكن قروض روتشيلد وغيره قد صورت المسألة بصورة الحيلة لحماية حق الدائنين . وقد كان دزرائيلى وراء اقناع دلسبس بالترحيب بشراء الحكومة الانجليزية لتلك الأسهم ، مغريا له بالمعونة الدولية التى تضمنتها شركة القناة اذا تعددت الحكومات التى تنتفع بها ولما حصل دزرائيلى على الأسهم ، قال فى جلسة أمام مجلس النواب البريطانى يوم ٢١ من فبراير ١٨٧٦ : اننى لم أزل من زمن أوصى بالحصول على أسهم القناة . وقد عقدتها صفقة مالية وسياسية واعتبرتها صفقة لازمة لتمكين الامبراطورية وهذا الذى أعنيه اليوم ، وقد ارتاحت اليه البلاد التى تفهمنى جيدا وتقبلته بالغبطة والسرور ، أما الذين انتقدونى من أجل هذه الصفقة فهم كما يخيلى الى لا يفقهون المسألة على هذا الوجه . من هذا القبيل - العقاد - أثر النفوذ الصهيونى فى السياسة الدولية وفى المسألة المصرية على الخصوص : اتفاق فى الغرض ، واغتنام للفرصة ، وتوزيع للعمل بين دوائر السياسة والمال فى مختلف الجهات .

● ويقول تيودور رودستين - الذى كان سكرتيرا للزعيم السوفيتى لينين فترة من الزمن - يقول عن تلك الصفقة التاريخية : حدث ان اسماعيل باشا عندما أخرجته دائنوه فى سنة ١٨٧٥ وتوجد نفسه فى حاجة شديدة الى المال لسد نهم دائنيه أن عرض أسهم مصر فى شركة قناة السويس وما أسرع ما وقف المستر دزرائيلى - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة

الحديو هذه ، وفى الحال قرر شراء هذه الأسهم بمساعدة بيت آل روتشيلد فى لندن .

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة فى تاريخ انجلترا لأنه كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . . نعم ان الأسهم عادت بالربح الوفير فيما بعد ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تقامر بأموال الأمة فى مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر وفى الواقع لم يوجد فى انجلترا يومئذ من أنحى بالأئمة على المستر دزرائيل على عمله هذا . ومن جهة أخرى كان من البدع المستحدثة أن تشترك الحكومة الانجليزية فى عمل تجارى خاص بدون اذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية .

ولكن السر فى هذا العمل الذى لا نظير له يمكن ادراكه من الأطماع السياسية التى كانت حكومة دزرائيل تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن خفت صوت فرنسا ، فقد علقمت كبيرة صحف لندن « التايمز » بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٥ على تلك الصفقة أن الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الأخرى سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لا من وجهته التجارية فهو بمثابة مظاهرة للاعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها فمن المستحيل أن نفرق فى أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات انجلترا بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف ، فاذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسيا وماليا فقد يتعين علينا ايجاد الوسائل التى تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة .

● ويمضى روذستين قائلا : وليس من ريب فى أن الباعث على شراء أسهم القناة كان توقع ما يؤدى اليه اعلان تركيا افلاسها من انهيار تركيا ومصر معا .

وإذا كان القدر لم يجبر بما توقعوه لتركيا ، فقد عزموا أن يحققوه فيما يختص بمصر ، وهكذا رأينا انجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو أول خطوة علنية للتدخل فى شئون مصر .

وكما هى العادة فى كل المشروعات الاستعمارية اتخذت الأمور المالية أداة الاعتداء فانه لم يمض ثلاثة أسابيع على ما رزئت به مصر من هبوط سنداتها فى بورصة لندن حتى بادر الجنرال اسستانتون قنصل بريطانيا العام فى القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الحديو منذ أيام من الحاجة الى رجال أكفاء يلمون بالنظم المتبعة فى مالية حكومة جلالة الملكة المعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة الفوضى التى اعترف بها سسموه فى تلك النظارة و . . و . .

ولم يمض سوى يومين على عقد الصفقة الخاصة بشراء الأسهم ، حتى
بادر وفي ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ الجنرال استانتون باخبار الورد دربي برغبة الحكومة
المصرية فى ارسال لجنة خاصة الى مصر وكان هذا دليلا على ما بين هاتين
المسألتين من الارتباط فشراء الاسهم كان عملا سياسيا ارادت انجلترا أن يكون
لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما انحلت أجزاء الدولة العثمانية كما
أنه لم يكن ارسال البعثة من ناحية انجلترا الا سعيا وراء تعزيز هذا الحق بأسرع
ما يمكن لتحمل الحديو نظير صنيعها عنده على قبول ارشادها فى شكل
رقابة مالية أيا كان نوعها .

● ووصلت بعثة « كيف » التى فشلت فشلا ذريعا بسبب طهارة الخلق
وشرف النفس اللذان تمتع بهما مستر كيف شخصيا وبسبب معارضة الحديو
للتدخل البريطانى ، وكان كيف قد أكد فى تقريره أن موارد مصر اذا أحسنت
ادارتها قامت بسداد الديون المصرية وان حالة مصر المالية لا تدعو الى اليأس ، بل
انها حسنة ودخلها كاف لوفاء الديون وفاء عادلا ، حالة مصر ثابتة ، لأن لها
موارد كافية قد نمت فى الماضى وزادت زيادة عجيبة وليس ثمة ما يحول دون
نموها ورقمها كذلك فى المستقبل ، ولكن بريطانيا لم تقبل ما جاء فى تقرير
مندوبها كيف وانما راحت تلجأ الى أساليب أخرى للسيطر - ماليا - على
مصر ، وبعد السيطرة المالية تجيء السيطرة العسكرية التى بدأت تأخذ أولى
خطواتها فى ١١ يوليو ١٨٨١ حيث بدأ الأميرال سيمور يطلق قنابل مدافعه
وبوارجه على الاسكندرية .

● ويروى مستر بلنت - صديق مصر والمصريين والانجليزى الحر - كيف
ان الحديو اسماعيل أقام وليمة لمستر كيف وبعثته الى مصر أقامها فى الكشك
الحديوى القائم على سفح الأهرام ، وكانت من المآذب الشائعة التى تعود
اسماعيل أن يبهز بها عيون الأوربيين فلم يكن يعوزها شئ مما يدل على الفرق
الشاسع بين غنى صاحبها وفقر أولئك الذين أقيمت المآدبة فى الحقيقة على
حسابهم ، ومد لنا السباط على مرأى جمهور من الفلاحين الذين يكادون
يموتون جوعا والذين جاء السير كيف لانقاذهم من الخراب ، ومع ذلك لم
يظهر على أحدا أنه فطن الى هذا التنساقض فأكلنا كما شئنا وشربنا أفخر
الشعبانیا ، ومضى كل منا فى وجهته ولم أستطع الى الآن وبعد الاحاطة بكل
ما هنالك أن أدرك حقيقة الحال وما فيها من الشقاء .

● بعد بعثة كيف Cave (الانجليزية ، التى أرادت بها انجلترا تمهيد
المنهبل للتدخل العسكرى البريطانى أنشئ صندوق الدين فى ٢ مايو ١٨٧٦
ليكون وصيا على مصر ، لا على أموالها وحسب ، ثم أنشئ مجلس أعلى للمالية
فى ١١ مايو ١٨٧٦ ثم فرضت الرقابة الفرنسية والانجليزية على مصر فى ١٨

نوفمبر ١٨٧٦ وأن يتولى الرقابة انجليزى وفرنسى ، الأول - وقد سمي مفتشا عاما - يراقب الايرادات والآخر - وهو مفتش عام أيضا - يراقب المصروفات ، و . و . وعهد اسماعيل باشا الى نوبار برئاسة مجلس النظار وحدد الخديو فى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ ميام ذلك المجلس كهيئة مستقلة عن ولى الأمر تتميز بتضامن أعضائها فى المسئولية وتكون قراراتها تتخذ بالأغلبية ، وقد بادر الخديو فاعتبر اختصاصات ذلك المجلس - حتى لا يقال أنها تمت بضغط أجنبى - متفقلة مع أحكام الشريعة الغراء .

● ورأس نوبار باشا تلك الوزارة التى سميت بالوزارة الأوروبية ، لوجود وزيرين أجنبيين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى فيها ، وأصبح نوبار باشا وزيرا للخارجية والحقانية واختير رياض باشا للداخلية وراتب باشا للحربية والسير ريفرس ويلسون للمالية ومسيوى دى بلنير للاشغال وعلى باشا مبارك للمعارف والأوقاف ومن « مميزات » أعمال تلك الوزارة أنها « نجحت » فى الحصول من بيت روتشيلد على قرض الثمانية ملايين من الجنيهات ونصف المليون مقابل رهن الأملاك التى نزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٧٢٩ر٤٢٥ فدانا ، وعهد بإدارتها الى الدومين الذى تديره لجنة دولية من ثلاثة أعضاء أحدهما فرنسى والآخر انجليزى والثالث مصرى ، وقد كان تأليف الوزارة الأوروبية وفيها وزيران أجنبيان من المسائل التى أصابت الكبرياء المصرى فى الصميم فأول مرة يشترك وزيران أجنبيان فى وزارة مصرية بالاضافة الى عدم ثقة المصريين فى رئيسها نوبار باشا ، وكانت أولى مهام تلك الوزارة حماية الدائنين الأجانب . وكانت تلك الوزارة تبسط الرزق على الأجانب ونقتر على الموظفين المصريين ، وقد أحالت ٢٥٠٠ من الضباط المصريين على الاستيداع ، وذلك توفيراً للنفقات ، وقد أبلغ بالقرار وزير الحربية ، الأمر الذى أدى الى ثورة ستمائة منهم - فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ - برئاسة البكباشى لطيف بك سليم ، وقد أحاط المتظاهرون بعربة نوبار باشا ، على مقربة من وزارة الخارجية ، ولكن نوبار باشا لم يكترث بهم وأمر سائقه بالمسير ، وقد تعدى المتظاهرون على السائق ، وأمسكوا بتلابيب رئيس مجلس النظار وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب ، وعندما أراد سير ريفرس نجدهته وقام بضرب المتظاهرين بعصاه هجم المتظاهرون عليه وشدوه من حبلته وأدخلوه هو ونوبار باشا الى سراى الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها ، ولجأ القناصل الأجانب الى الخديو لاعادة الأمر الى نصيبه وقد لى الخديو دعوتهم وذهب اليهم فأفسح له المتظاهرون الطريق وهتفوا بحياته .

● ولكن بعض المتظاهرين لم يتوقفوا عن الهياج ، واقترب - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - واحد منهم من الخديو يريد أن يمسكه من ذراعه فاجفل منه الخديو وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح فشهّر الحرس

سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصة لم يعرف مصدرها وأطلق الجنود النار ولكن فى الهواء فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء وان كان قد جرح بعضهم ، كما جرح تشريفاتى الخديو وهو الى جانب مولاه اذ أصابته ضربة سميف من أحد الضباط . ومن ثم تفرق الضباط وأطلق سراح الوزراء المحبوسين وأمر الخديو بحراستهم الى منازلهم .

بدايات الثورة العراقية

● وحول غضب الضباط على نوبار باشا وولسون يقول تيودور رودستين : أهاج هذا الحادث وقتئذ النفوس وكان بلا ريب نذير سوء بما سيتمخض عنه فانه دل على أن الشعب المصرى مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة فانه لن يضعف أمام الاستبداد الداخلى والخارجى فان هذا الجيش المصرى أو بالأحرى ضباطه يستطيعون مقاومة الأوربيين وأنهم لن يحجموا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس ، ومن العبث أن نسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث المماثلة له ، مجرد شغب عسكرى فان ما شعر به الشعب عن بكرة أبيه ولكنه لم يكن قادرا على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة ، وقد ضج الناس مطالبين بتخفيض فائدة الدين وعودة السلطة الى الخديو باعتبار ذلك العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد ، ثم أخذت أنهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التى يعانىها الفلاحون ومع أن التقارير الرسمية أكدت ان معظم الاشاعات مبالغ فيها فان الأشخاص الذين كانوا وقتذاك فى مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الأكباد وأعلنوا أن الفلاحين المصريين أشبه شىء بالأشباح .

على أن العمل الجرى الذى قام به الضباط لم يفتح عين أوروبا فحسب بل فتح عين مصر أيضا ، فقد كان بمثابة شرارة كهربائية فى جو مفعم بالسخط والتدمر فلا تسئل عما أدى اليه انفجار ذلك النذير من مظاهرات الى اجتماعات عقدها المشايخ والأعيان والعلماء أقروا فيها التعجيل بوقف النظام الحاضر وألفوا منهم وفودا قابلت الخديو ووعدته بالمعونة فى نضاله مع الأوربيين وطلبت أن يكون للأمة نصيب فى حكم البلاد .

ويؤكد رودستين أن الخديو اسماعيل برىء من تهمة اعداد مؤامرة الضباط وكل ما فعله أن استفاد من أمور الواقعة !!

● ويؤكد رودستين أن الأوربيين لو كانوا صادقين فى ادعواهم الخاصة بتخسين الأحوال المالية لمصر ما كلفهم الأمر أكثر من أن يردوا فوائد الدين

الى الحد المعقول وأن يستعينوا بنواب الأمة في تجديد نظام البلاد ماليا واقتصاديا ولو أنهم فعلوا ذلك لأقاموا مصالح الدائنين على أسس وطيدة ، ولحالوا دون عودة استبداد الخديو اسماعيل الذي كانوا يعتبرونه أساس البلاء . ولكن - رودستين - لم يكن في نية سادة مصر الأوربيين أن يقدموا على أحد هذين الأمرين ، فاما عقد البرلمان فأمر لا سبيل الى النظر فيه لأن مصر الدستورية كانت تقضى قضاء مبرما على ما كانت انجلترا وفرنسا تبتيانه سرا من النيات السياسية لمصر واما تخفيض فوائد الديون فقد كان ولا بد من اللجوء اليه ان عاجلا وان آجلا .

ويقول مؤرخ نوبار باشا - نجيب مخلوف - أن الخديو قد أوعز للضباط بأن يتظاهروا ثم يقول واذا لم يكن قد أوعز اليهم فانه على الأقل أظهر رضاه على ما فعلوه ، وادعى ويلسون الوزير البريطاني في وزارة نوبار باشا - في رسالة بعث بها الى مسنر بلنت في ٣٠ أبريل ١٨٧٩ أن الخديو هو الذي دبر مؤامرة لقتله لم تنجح ولكنه عومل أسوأ معاملة وأن حكومته - الحكومة البريطانية - تركته تحت رحمة القضاء وان الخديو يعصر البلاد لآخر قرش وليس في الطاقة تأخير الخراب : والبلاد بأسرها سائرة الى الدمار وهي موبوءة بالفساد .

● وكان مجلس النظار قد كلف - في ٢٧ مارس ١٨٧٩ - رياض باشا وزير الداخلية للتوجه الى مجلس شورى النواب لابلاغ أعضائه بفض انعقاد المجلس ولم يكده رياض باشا يتلو المرسوم الخاص بفض الدورة حتى نشبت معركة عنيفة هي الأولى من نوعها حيث قال النائب محمد أفندى راضى ان مدة المجلس لم تتم بعد ، وقال عبد السلام المويلحى بك أن المجلس طالب عدم قطع أى أمر فى أى شىء الا باشتراكه وعاد محمد أفندى راضى ليؤكد ان المجلس لا يمكن صرفه الا اذا نظر فى المسائل التى طالب بها وكذلك الميزانية ، ووجه الكلام الى رياض باشا قائلا : لقد أحضرتهم أصحاب الجرائيل وأكدت عليهم بعدم درج شىء فى جرائيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وفى هذا نوع من التضيق وقال رياض باشا انه لم ينبه على كتاب الجرائد الا فيما يتعلق بدرج أشياء فى جرائدهم تخدش أذهان العامة .

ويقول محمد أفندى راضى اننا ننتظر من جناب الخديو أن يوافق على اعطاء المجلس حقوقه وطلباته ، ويستقر رأى المجلس على أن يرسل صورة من المحضر للمعية السنوية وصورة أخرى لمجلس النظار .

● وبعد يومين - أى فى ٢٩ مارس ١٨٧٩ - يتقدم النواب بعريضة الى الخديوى يستنكرون فيها مسلك الوزارة فى امتحانها حقوق المجلس معترضين على المشروع ، الذى أعدته - وقتئذ - الوزارة - وكانت تنوى إصداره والذى

تعلن فيه الحكومة المصرية فى حالة افلاس ، وأكده الأعضاء رفضهم لقرار الوزارة بفض المجلس وأعلنوا امتناعهم عن تنفيذ المرسوم ، وقد اجتمع الأحرار فى دار السيد البكرى فى هيئة جلسة وطنية مطالبين - فى بيان لهم - بتأليف وزارة وطنية مستقلة واقضاء الوزيرين الأوربيين عنها واقتراح اسناد الوزارة الى شريف باشا تكون مهمتها انقاذ البلاد من التدخل الأوروبى ومن الحكم الاستبدادى وتقرير نظام دستورى يحقق أمانى الشعب .

● وفى ٢ ابريل ١٨٧٩ اجتمع بدار اسماعيل راغب باشا كل من شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الحلفاوى والشيخ حسن العدوى ، وكثير من الأعيان والعلماء والنواب والمأمورين حيث وضعوا ما سمي باللائحة الوطنية التى تتضمن تسوية مالية تقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة ونصت اللائحة أيضا تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس :
أى تعيين رئيس مجلس للنظار بأمر الحضرة الخديوية يختار النظار وبعد قبولهم من الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارة وتكون مسئولة أمام مجلس النواب . . .

● وقد وقع على اللائحة أعيان البلاد وذواتها ، ونوابها وعلمائها وشيخ الاسلام وبطريق الأقباط وحاخام الاسرائيليين ، ٩٣ من ضباط الجيش ، وقدم وفد من (الجمعية الوطنية) العريضة الى الخديو اسماعيل باشا فأقر مطالبهم واستجاب لهم ووافق على اللائحة الداخلية وبعث بنسخ منها بعد ترجمتها الى قناصل الدول فى مصر واستدعى الخديو وكلاء الدول الأجنبية فى مصر فى ٧ ابريل وأبلغهم بنبا اللائحة الوطنية التى رفعت اليه وطلب منهم ابلاغ نصها الى الدول وأخبرهم باستقالة وزارة محمد توفيق باشا وأنه عهد بالوزارة الجديدة الى شريف باشا وقد استدعى شريف باشا وطلب منه أن تكون نظارته مصرية وطنية وتكون مسئولة أمام مجلس النواب ورأت وزارة شريف باشا - فى أول عمل لها - اقرار مجلس شورى النواب على استمرار انعقاده وعقد المجلس جلسته الأولى فى ١٧ مايو ١٨٧٩ وحضر شريف باشا الجلسة وأعلن انه مفوض من الحكومة ليقدم الى المجلس اللائحة الأساسية (الدستور) ويعد بتقديم لائحة الانتخاب بعد أيام وقد وعد النواب بأنه لن يضع أى قانون ولا يبدل أى شىء من القوانين الموجودة الا باقرار مجلس النواب ثم تقرر - فيما بعد - عزل الخديو اسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ .

٣ أيام لها تاريخ

● وإذا كان يوم ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ - يوم افتتاح القناة يذكّرنا بإسماعيل باشا المسرف المتلاف فان يوم ٢٦ يونيه ١٨٧٩ يذكّرنا بنهاية كل مسرف متلاف ، فى ذلك اليوم وصلت رسالة تلغرافية الى سراى عابدين تسلمها أولا زكى باشا السر تشريفاتى ، وكانت الرسالة مصدرة بعنوان : اسماعيل باشا خديو مصر السابق ، وخشى السردار أن يحمل الرسالة الى الخديو السابق وكذلك أجفل خيرى باشا المهردار (حامل الختم) الى أن أقبل شريف باشا فرأى من واجبه أن يحمل الرسالة بنفسه الى الخديو الذى تسلم الرسالة وقرأها وطلب الى شريف باشا ، أن يدعو اليه الأمير توفيق باشا فورا ، وكان توفيق باشا قد تلقى رسالة برقية أخرى بإسناد منصب الخديوية اليه وصحب شريف باشا الخديو الجديد الى الخديو السابق وخاطب الخديو السابق « اسماعيل باشا » الخديو الجديد ، ابنه توفيق باشا بقوله : يا أفندينا « وسلمه الحكم ، وقد رحل اسماعيل باشا - بعد أن تقرر من الباب العالى اعفاؤه من مهمته - الى ايطاليا فى ٣٠ يونيو وقال الخديو السابق ، للخديو الجديد مودعا : لقد اقتضت ارادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديو مصر ، فأوصيك باخوتك وسائر الأمراء واعلم انى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى اخاف ان تؤجّب لك بعض الارتباك على اننى واثق بعزمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شعورك وكن أسعد حالا من أهلك » وقد أقلت الباخرة « المحروسة » ، الخديو السابق أقلته الى نابولى الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بارادته المنفردة .

● ويذكرنى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ كما يذكّرنى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ بيوم ثالث يختلف عن اليومين السابقين وذلك يوم ٢ مارس ١٨٩٥ يوم وفاة الخديو اسماعيل باشا فى تركيا ونقل جثمانه - بحرا - الى الاسكندرية وكان حفيد اسماعيل باشا ، الخديو عباس حلمى الثانى فى انتظار جثمان جده فى سراى رأس التين وقد رافقه الى محطة السكة الحديد ، وقد أقلت زوجة الخديو السابق وحاشيتها قطارا خاصا وأقل السردار الأسبق وغيره من كبار رجال الدولة قطارا خاصا خصصت عربّة منه لجثة الفقيد ، وقد بقيت الجثة فى حراسة جيش الاحتلال الى جانب الجنود المصريين ، وقد وقف فى ساحة ميدان الأوبرا عشرون جملا على كل منها صندوقان مملوءان طعاما ووراء الجمال ست جاموسات كبار وكانت الجاموسات وحمولة الجمال ما يسمى بالكفارة واشترك فى الجنازة ضباط الجيش بملابسهم العسكرية مشاة على الأقدام ثم حرس السردار على ظهور الجياد بملابس زرقاء ، كما اشترك الفقهاء ومشايخ الطرق والذاكرون والأشراف ومشايخ التكايا والدراويش ورواد طلبة العلم بالجامع الأزهر ثم تلاميذ دار العلوم ، والرؤساء الروحانيون وقائد الاحتلال

وكبار ضباطه ثم وكلاء الدول وقناصلها وبعد كل أولئك سار الخديو عباس حلمي ، وإلى جانبه صاحب الدولة الغازي مختار باشا عن يساره ، وكان الخديو يرتدى ملابس المشير ، وفي ميدان الأوبرا انفصل الجثمان عن المشهد وكانت عربة الخديو في انتظاره فركبها عائدا إلى سراي القبة ، وعاد القناصل ووكلاء الدول إلى منازلهم : أيام ثلاثة تحمل دلالات خطيرة : يوم مشرف ، ريومان سوداوان بل مغرقان في السواد .

● كان التدخل الأجنبي في مصر قد وصل إلى كل مرافق البلاد في السنوات الأخيرة من حكم الخديو اسماعيل باشا ، فيما عدا الجيش الذي لم يحاول الأوروبيون - الدخلاء - الوصول إليه لأن معظم قياداته كانت شركسية أو غير مصرية ، وكان هناك - من قبل الدول الدائنة - ثقة مطلقة في قيادات الجيش والاطمئنان إلى عدم خروجه على الشرعية ولذلك لم يكن أحد يتوقع أبدا أن يتحرك الجيش المصري وأن ينوب عن الشعب في التعبير عن غضبه وسخطه على التدخل الأوروبي وضرورة العمل على التخلص من هذا التدخل والقضاء عليه .

● وبعد عزل الخديو اسماعيل باشا الحاكم القوي ومجيء الخديو توفيق باشا الحاكم الضعيف بدأت في الجو السياسي احتمالات التغيير والتبديل في صورة الحكم ، وقد كان فرمان الخاص بتولية توفيق باشا قد تأخر عن مواعده مما بعث القلق في نفس الخديو توفيق باشا وما جعله يحاول الارتقاء - بصورة مؤقتة - في أحضان شريف وما جعله يؤكد عزمه على بذل الجهد وصرف الهمّة إلى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاخلال المفسد لكثير من المصالح فيقرر الاقتصاد الحق القانوني في نفقات الحكومة وقد أعاد شريف باشا تشكيل وزارته وقد دخلها محمود سنامي البارودي كوزير للمعارف والأوقاف .

● وقد حرص الخديو توفيق باشا على أن ينص في أمر اعتماده تأليف الوزارة على ضرورة أن تكون الحكومة دستورية ونظارتها مسئولية وأنه - توفيق باشا - اتخذ هذه القاعدة - مسئولية الوزارة - للحكومة مسئلا لا تحول عنه فعلينا - الخديو توفيق - تأمين شوري النواب وتوسيع قوانينها لكي تكون لها اقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين » .

وبادر الخديو بتخفيض مخصصات أسرته ، وغير ذلك من الخطوات التي أعادت بعض الرضا إلى النفوس الشائرة القلقة ! ولكن لم يكده يصل فرمان السلطاني في ١٧ أغسطس ١٨٧٨ حتى أراد الخديو التخلص من شريف باشا وتولى هو - الخديو - رئاسة الوزارة في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ولكنه عاد في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ فكلف رياض باشا بتشكيل

الوزارة وقد ترك رياض باشا لقتصلي انجلترا وفرنسا مهمة نصريف الأمور الهامة والخطيرة وفقا لمصالح الدول الدائنة .

● وكان من الأخطاء التي وقعت فيها وزارة رياض التنازل عن أرباح مصر في قناة السويس وكان قدره ١٥٪ من مجموع الأرباح وذلك مقابل ضئيل جدا (٢٢ مليون فرمك) وهو مبلغ كان من الممكن لمصر أن تجنيه من أرباحها في القناة ، لبضع سنوات .

وفي عهد رياض باشا بدأ تحرك الجيش اما بسبب تسريح عدد كبير من الضباط بدعوى عدم قدرة الدولة على مواجهة مرتبات الضباط والجنود وكان الجيش قد تعود أن يتأخر صرف المرتبات الشهرية لأيام أو لأسابيع وكان التحرك عنيفا وقويا ابتداء من الهجوم على قصر النيل واطلاق سراح ثلاثة من الضباط (عرابي ، علي فهمي الديب ، عبد العال حلمي) كانوا قد اعتقلوا في أول فبراير ١٨٨١ أثر تقديمهم بعريضة احتجاج على وزير الحربية رفقي باشا ومرورا باجبار الخديو على اقالة رفقي باشا الى أن بلغت الثورة أوجها في ٩ سبتمبر ١٨٨١ حيث قام الجيش بمظاهراته الكبرى مطالبا - باسم الأمة - بعزل رياض باشا وتشكيل مجلس النواب وابلغ عدد الجيش الى العدد المعين في فرمانات السلطانية (١٨ ألفا) ثم كان ما كان من تأليف شريف باشا وزارته الثالثة .

الثورة في قمة النجاح

● وعن أثر نجاح عرابي وزملائه في يوم عابدين قال الفريد اسكاون بلنت : استيقظت مصر في صباح اليوم التالي لنعرف أن المسألة لم تكن مسألة عصيان فقط بل كانت ثورة أيضا وأنه قد وضع حد للحكم الاستبدادي الذي طال عليه الزمن .

وقد وعد الخديو أن يجمع الأعيان ويمنح الدستور وأن تحكم بلاد الفراعنة والمماليك والباشوات الترك من الآن فصاعدا على مقتضى قوانين الحق والعدل لا بواسطة الأجانب ولكن بواسطة نواب الشعب المصري أنفسهم .

● وكانت الأشهر الثلاثة التي أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات التي مرت بمصر ، من الوجهة السياسية ، ويسرني أني حظيت بمشاهدتها بعيني رأسي ولو أنني كنت سمعت بها سمعا لشككت فيها واعتدي أنها لم يكن لها شبيه في الأيام التي رأيتها في مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير من الأيام التي يمكن أن أراها ، فجميع الأحزاب الوطنية وجميع سكان القاهرة اتحدوا لتحقيق الفكرة الوطنية وشاركهم الخديو على ذلك على ما ظهر يومئذ في البلاش ، وكان قد سر بعد انقضاء الأداة بنجاح بمسيرته ضد رياض والمراقبة

الشنايه البغيضة وقد وثق بأن شريف لابد ان يخلصه عاجلا أو آجلا من
عرايى .

● ثم ان شريف وزملاءه من وجهاء الأتراك لم يكونوا لذلك أقل سرورا
بعودة السيطرة اليهم بل ان الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه
انتصارا على أوروبا ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذى طالما هددهم وارتاح
المصلحون المدنيون للحرية التى اعتقدوا اليوم أنهم لابد حاصِلون عليها .
أما الذين شكوا وأساءوا الظن لذهنية فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد بررت
الالتجاء بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخنق طويل .

وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب
النيل منذ مئات السنين .

وقد حدث فعلا أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضا فى شوارع مصر ،
ويتعانقون على غير تعارف سابق ، ويبتهجون معا لعصر الحرية المدهش الذى
بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل .

وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الانباء السارة وقد حررتها رقابة الناس
أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف اينما شاءوا فى الاقاليم وبلا وجل من تدخل
البوليس والجواسيس .

وقد سرت عدوى السرور الى كل الطبقات فالمسلمون والمسيحيون واليهود
قد سروا جميعا وشاطرهم السرور جماعة الأوربيين الذين كانت لهم صلات
وثيقة بالحياة الوطنية .

وقد اعترف القناصل الاجانب أنفسهم بان العصر الجديد خير من العصر
القديم وان رياض قد أخطأ وان أعمال عرايى اذا لم تكن كلها سيديدة فليست
كلها سيطة » .

● بعد تأليف وزارة شريف باشا التالية وهى الوزارة التى رحب بها
الشعب على نحو ما جاء فى كلمات اسكاون بلنت توالى الاحداث السياسية
فى مصر بسرعة غريبة على ما هو معروف من استمرار التدخل الفرنسى
والانجليزى بصفة خاصة والأوربى بصفة عامة حتى فى وضع الدستور المصرى
بين مصر وبريطانيا والهزيمة الكبرى لنا فى موقعة التل الكبير ودخول الانجليز
ومن استقالة وزارة شريف باشا الى تأليف وزارة سامى البارودى التى
ألفها بضغط من العسكريين وكان أحمد عرابى باشا فى تلك الوزارة وزيرا
للحربية والبحرية ، وبعد استقالة تلك الوزارة ووقوع مذبحه الاسكندرية
فى ١١ يونيو ١٨٨١ وضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨١ ونشوب الحرب
بين مصر وبريطانيا والهزيمة الكبرى لنا فى موقعة التل الكبير ودخول الانجليز
العاصمة المصرية فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وبداية عهد جديد من الاحتلال

البريطاني لمصر ، أسوأ أنواع الاحتلال الأجنبي اذا جاز القول بوجود احتلال سيء واحتلال أسوأ .

ولاننا أكثرنا من الحديث عن وجهات نظرنا في كل تلك الأحداث عند الكلام عن ثورة ١٨٨١ (ثورة عرابي) أو هوجة عرابي كما كانوا يسمونها فاننى أستاذن في نقل بعض وجهات نظر الأجانب وخاصة من عاصروا تلك الأحداث ووجدت لديهم معلومات دقيقة عن تلك الأحداث :

● يقول سير أوكلند كولفين ، وكان عضوا في هيئة الادارة المدنية بالهند قبل أن ينقل الى مصر وقد حضر مظاهرة الضباط في ٩ سبتمبر أن عرابي قد جاء الى قصر عابدين في الفين وخمسمائة جندي وثمانية عشر مدفعا « ان الماء الهادى لا يوجد الا في الأعماق وهو المبدأ المنقوش تحت صورة (دارنج هاسننج) على جدران المجلس الاستشاري في كلكتا بالهند .

وكان كولفين قد نصح الخديو بأن يسبق خصومه الى العمل ومادام رياض يزعم أن هناك آلايين موالين له فعليه أن يستدعيهما الى ساحة عابدين مع من يمكن جمعهم من رجال البوليس المسلحين وأن يقف على رأس هذه القوة ويقبض بنفسه على عرابي فور حضوره ولكن الخديو رفض رغم تأييد ستون باشا الأمريكى لهذا الاقتراح .

● يقول كولفين : ركبت عربة خلف الخديو وركب الوزراء أيضا كما ركب خمسة أو ستة ضباط مصريون في عربة ستون باشا وذهبنا الى عابدين حيث خرج آلاى الحرس هاتفا بأحر عبارات الولاء للخديو . ثم استأنفنا السير الى القلعة حيث رحب بنا الآلاى الموجود بها ترحاب آلاى عابدين ولو أننا علمنا أنه كان يبعث قبل وصولنا ببعض الاشارات الى آلاى عرابي بالعباسية مما جعل الخديو يصمم على الذهاب توا الى قشلاق العباسية .

وبما أن الساعة بلغت وقتئذ الثالثة والنصف بعد الظهر فقد الحجت على الخديو ليعود الى القصر مستصحبا آلاى القلعة ويرأس هذه القوة بعد ضم آلاى الحرس والبوليس الحربى اليها . ولكنه سار قدما الى العباسية . حتى اذا بلغنا فى الرابعة مساء (وكان الوزراء قد انفصلوا عنا فى القلعة ليعودوا الى القصر) عرفنا ان عرابي سار بالايه الى عابدين . فرجعنا ادراجنا الى المدينة . ولما بلغنا مدخلها سلك الخديو طريقا طويلا . ودخل القصر من أحد أبوابه الخلفية . حيث قفزت من العربة ورجوته عدم البقاء فى القصر والخروج توا الى الساحة . فوافق على طلبى وخرجنا معا وجاء فى أثرنا خمسة من الضباط الوطنيين وستون باشا وضابط أو اثنان من الأوربيين تفصل بيننا وبينهم مسافة غير قليلة .

● وقد كانت الساحة ممتلئة بالجنود المصطفين حتى أطرافها ليزودوا عنها الجماهير . ودلف الخديو اليها فى شئ من الثبات متجها صوب جمهرة من الضباط فى وسط الساحة بعضهم راجلون والبعض الآخر راكبون . فقلت له اذا وفد عرابى عليك فاطلب منه سيفه . ومر من معه بالتفرق والانصراف ثم در حول الساحة وكلف كل آلاى على حدة بالانصراف . وهنا تقدم عرابى على صهوة جواده . فأمره الخديو بالترجل حيث ترجل وتقدم لتأدية التحية العسكرية ومن خلفه عدد من الضباط وحارس شرع حربة على بندقيته . . وفى تلك الآونة همست فى اذن الخديو قائلا « هذه لحظتك » فأجاب : « نحن بين أربع نيران » فقلت له : « تشجع » . . ولكنه مال على ضابط وطنى فى يساره ليأخذ رأيه . ثم اذا به يكرر عبارته السابقة قائلا : « ماذا يمكننى عمله . نحن بين أربع نيران ولا شك أننا مقتولون » !! .

● التفت الخديو بعد ذلك الى عرابى وطلب اليه اغماد سيفه فأغمده . وسأله الأمير عن معنى حركته . فأجاب عرابى بأن الجيش جاء الى الساحة باسم الشعب الذى يمثله . ولهذا فهو باسم الشعب المصرى يصر على تحقيق مطالب ثلاثة لن ينصرف بقواته قبل اجابته . . وعند ذلك تحول الى الأمير قائلا : « هل سمعت ما يقول ؟ » فنصحته بالعدول عن مناقشة مثل هذه المسائل مع قائممقامات فى جيشه . واقترحت أن يرجع الى القصر ويتركنى لمعالجة الموقف . فرفض لرأى وبقيت أناقش عرابى وحدى محذرا من خطورة الموقف بالنسبة له ولأعوانه . وموضحا ضرورة انصراف الجند قبل فوات الوقت . . وبعد ساعة تقريبا حضر السير تشارلز كوكسن ووقف الى جانبى أثناء المناقشة .

أما مطالب عرابى الثلاثة فكانت :

أولا - اسقاط وزارة رياض بأكملها .

ثانيا - دعوة البرلمان للانعقاد .

ثالثا - زيادة عدة الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي .

وبعد انتهائى من المناقشة استأنفها السير تشارلز مع عرابى والعصاة بعض الوقت . وانتهى الأمر بموافقة الخديو على عزل الوزراء بشرط تأجيل المطلبين الباقيين الى ما بعد الرجوع بشأنهما الى الباب العالى . فوافق عرابى على هذا الحل . غير أنه قامت صعوبة أخرى حول الرجل الذى ينتخب لرئاسة الوزارة . وذلك لان عرابى وأتباعه رفضوا اسما أو اسمين عرضهما الخديو عليهم . ومع هذا لم يكده يبدى الخديو استعدادا لدعوة شريف باشا حتى قوبل تصريحه بالهتاف بحياته ، وسارع عرابى وزميلاه الى التماس مقابلته لتحديد ولائهم له . فأذن بالمقابلة . وانصرف الجيش عقب ذلك الى معسكراته فى هدوء .

● وكانت المفاوضات مع شريف باشا لدى يرأس الوزارة الجديدة قد تعثرت ولكنه ، ازاء تعهد النواب والعسكريين بتأكيد ولائهم للنظام ، قبسل فكرة تأليف الوزارة مع شرطين تقدم بهما عرابى وهو إعادة محمود سامى البارودى الى وزارة الحربية والثانى تنفيذ القانون العسكرى المعتمد من القومسيون فى الحال وان كان قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة فى القانون العسكرى وهى الخاصة بزيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي « ومما قاله سير شارلز كوكسن : كان لحادث عابدين دلالاته ونتائجها فقد دل على وجود حزبين ضد الخديو أحدهما جيش متمرد يرتعد خوفا من معاقبته ، والآخر رجال مدنيون من بقايا اسماعيل بتظاهرون بحب الدستور ويتطلعون - كما قال كرومر - الى تحقيق أهداف وطنية « مغشوشة » ولكن نظرا لانهم يمثلون العناصر المدنية فى المجتمع فانهم يعارضون أية فكرة ترمى الى تأليف حكومة عسكرية بحتة .

● ولا شك - كرومر أيضا - أن اهتمام السياسة كان منصرفا الى فصل هذين الحزبين عن بعضهما والحيولة دون اندماجهما معا لأنه اذا اعتقد الحزب الوطنى المكون من أولئك المدنيين أن آماله لن تتحقق الا بتأييد الجيش ٠٠ فان سلطة الخديو لا تتقوض وتتلشى فقط ، بل ان كل أمل فى انشاء نظام للحكم تسود به السلطة المدنية على السلطة العسكرية لن يتحقق ومن الحكم الماثورة عن البرنس بسمارك قوله : « ان السياسة هى الحرفة التى تعلمنا كيف نساير أسلوب الزمن وكيف ننتفع من الظروف والاحوال التى لا تكون فى صالحنا ٠٠ » وقد كان أحجى بالخديو فى ذلك الظرف أن يتصرف بوحى من هذا المبدأ السياسى ، سيما وأنه يكره هذا الحزب وذاك على السواء وان مصلحة أسرته المالكة من جهة ومصلحة بلده من جهة أخرى توجبان عليه إدارة الحزب الثانى (الحزب الوطنى) ليستطيع كسر شوكة الحزب (العسكرى) على الدوام ولكنه لم يكن مع الاسف من الكفاية السياسية بحيث يدرك كيف يغتنم الفرصة حين تسنح له . ويضيف كرومر الى ذلك قوله - وهو يتحدث عن غدر الحكام الشرقيين ودسائس القصور الحاكمة وعن العقبة التى لها ما يبررها وهى أن وراء كل اجراء حكومى مؤامرة ! وقد كان أحجى بالخديو أن يدرك أن أقل همسة تنم عن سوء نيته تكفى للقضاء على سمعته واخلاص شعبه له وان الحذر التام هو الواجب الذى يتحتم عليه اتباعه ولو اتبع الخديو خطة تقوم على الشجاعة والصراحة مع القضاء على دسائس القصر بشدة لكان من المحتمل ان ينجح فى ازالة مخاوف الضباط .

● فى برقية بعث بها سير ماليت الى حكومته فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ وصف فيها حركة الشعب والجيش بأنها حركة مصرية لا شبيهة فيها ضد استبداد الحكم التركى ومع انها موجهة فى الاصل ضد الاتراك فانها فى

صميمها مصرية وطنية تعنى فى الوقت الحاضر بتجنب الاساءة الى الاوروبيين
لحاجتها اليهم فى الصراع القائم ، بينها وبين خصومها المباشرين ورغم ذلك
لا تستطيع أن تبذل ودعا للاوروبيين أو تمنى شيئا غير التخلص منهم فى يوم
من الأيام .

● ويقول كولفين بصراحة ووضوح : ليس من الحكمة عدم تشجيع حركة
التحرر التى تسير قدما الآن ولعل من الحق أنها تواجه بين الاوروبيين خصوما
لا يقلون عنهم من الأتراك ولكنى أعتقد أن الحركة ترجع على الأخص الى نمو
الروح الوطنية وتهدف الى منفعة البلاد واذن فمن خطئ السياسة ان نحطمها
وبما اننى اتمنى لها النجاح يبدو لى أنها يجب ان تعلم من الابتداء حدودها التى
لا ينبغى تخطيها والا فان رغباتها تزداد وآمالها تتسع بحيث يؤدى العجز عن
بلوغها الى هزيمة نكراء ، ويجب كذلك فى كل ما تم عمله الى الآن - أو الذى
ينبغى عمله مستقبلا - ان لا يتاح للحكومة المصرية أو الأعضاء النواب نسيان
أن للدولتين هيمنة مباشرة على مالية البلاد ، وأنهما معصمتان على الاحتفاظ بتلك
الهيمنة .

● ويقول كولفين أن خط السير الذى يشير باتباعه فى الظروف الدقيقة
الخاصة بنظم الأحوال المدنية هو تنويه الدولتين بواسطة وكلائها السياسيين ،
تنويها صريحا حازما عما يملكان من مصالح مادية فى الإدارات الأوربية وعزمهما
على المحافظة عليها . مع ترك الحرية للمصريين فى اتخاذ ما يروق لهم من
الاجراءات التى يديرون بها شؤون البلاد الداخلية ما دامت لا تتعارض مع
الامور التى اكتسبتها الدولتان .

وإذا كان الواقع أن ثلاثة شركاء يتقاسمون الادارة المصرية فان واجب
الدولتين المحافظة على نصيبهما فى هذه الشركة وتقويته وذلك اذا لم تكونا على
استعداد لتعديل هذا النصيب . سيما وان المصريين الآن فى حالة تطور
وتبدل .

لا يمكن للمصريين أن ينظروا الى المسائل بغير اهتمام أو يسمحوا
بمناقشتها وقرارها بغير أن يدلوا برأيهم فيها . فاذا لم نتفاهم معهم من الابتداء
بشيء من الصراحة . فان الموقف يتمخض عن كثير من سوء التفاهم الذى يزيد
فى مرارة علاقاتنا بهم . أكثر من تأثير البلاغ المزمع ارساله عن نوايا الدولتين .
وبخاصة فى هذا الوقت الذى يوشك مجلس النواب أن يجتمع فيه .

● وينقل كرومر واقعة لا أدري مدى صحتها وان كنت فى نفس الوقت
لا أستبعد حدوثها : الواقعة أن ضابطا من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى
حقولهم وابلغهم بأن الاطيان المملوكة لاصحاب الاراضى هى ملك حلال لهم .
ويعلق كرومر على الواقعة بقوله : « فى كلمة مختصرة كانت جميع العلامات

العادية للشورات قد تكاملت » ويقول سير كوكس : ان الاضطراب وعدم الاستقرار في المديرية دفعوا الاعيان وغيرهم من ذوي الاملاك الى التحلل من التحالف الذي تسرعوا في عقده مع الحزب العسكري والى محاولة التخلص من سيطرة هذا الحزب . وكان عرابى وزملاؤه قد حاولوا عزل الخديو واسقاط حكم اسرة محمد على وقد ايدهم فرنسا فى عزل الخديو ، ثم عادت - كعادتها وقتئذ - فى التراجع عن موافقتها على عزل الخديو .

● والذي يهمنى قبل أن أنتهى من الحديث عن تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر والتي كانت أساسا لما حدث فى مصر بعدئذ فمأساة الديون التي اقترضاها اسماعيل كانت من الأسباب التي أدت الى وقوع الاحتلال البريطانى ، الذي ظل جاثما فوق أرض مصر حتى عام ١٩٥٦ والهزيمة العسكرية المرة التي وقعت فى التل الكبير فى ١٢ ، ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ دعت الانجليز الى تسريح الجيش المصرى والى ضرورة السيطرة على عملية إعادة بناءه من جديد ، كما أن الحياة الحزبية التي بدأت فى السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل والتي تمثلت فى قيام الحزب الوطنى الذى كان الجناح المدنى للشورى ١٨٨١ كانت المناخ الذى ثبتت فيه بقية الأحزاب السياسية الأخرى كحزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية : يهمنى أن أركز على رأى اللورد كرومر عميد الاحتلال البريطانى لمصر والذي ظل يحكم مصر ، بجيش الاحتلال البريطانى أكثر من عشرين عاما : حكمها بالحديد والنار ، ولا شيء غير الحديد والنار : يهمنى أن أنقل عن كرومر هذا رأىة فى الثورة العرابية كخضم عنيد لتلك الثورة :

● يقول كرومر : لا شك أن عرابى - كتابع للخديو - كان مذنباً بتهمة التمرد ، فلو أنه حوكم بعد القبض عليه أمام محكمة عسكرية ثم أعدم فوراً لما جانب هذا العمل أصول العدالة ، ولكن عرابى كان من الناحية الأخرى بطلاً فى أذهان طائفة من الانجليز بينما من الوجهة السياسية المحضنة كثر البحث والتساؤل عما اذا كان من الحكمة أن يتسبب اعدامه فى رفعه الى مرتبة الأبطال الشهداء وفوق هذا ليس من السهل تفصيل حدود الثورة المشروعة بعقلية الجماهير وبيان أين نبدأ وأين تنتهى : أى تحديد المرحلة التي ينتقل فيها معسكر للسلام وعدو للمجتمع ، الى مرتبة القائد الذى يتزعم حركة سياسية نشأت لبلوغ أهداف سياسية وتستحق العطف عليها الى حد ما على الأقل : ان ما اصطلح الناس عليه من مبدأ النجاح يصلح للبث فى هذا السؤال فمن المعلوم أنه يصعب تبرير الثورة الفاشلة . أو اعفاء الذين أثاروها من تحمل النتائج المترتبة على تصرفاتهم وحتى من وجهة النظر هذه لم يكن من السهل البت فى مصير عرابى .

فلو أن هذا الشائن ترك وشأنه فى ثورته لما كان هناك أدنى شك فى انتصاره ولكن بما أن خذلانه يرجع الى التدخل البريطانى ، فمن الحق المطلق

لبريطانيا أن تقرر هي مصيره . ولم يكن من الممكن الارتياح في نوع ذلك القرار . فالرأي العام البريطاني لم يوافق على اعدام المسجونين في جرائم سياسية ، ومن الطبيعي أن تسايير الحكومة الى نهاية من هذا النوع . . . وتأييدا لهذا كتب لورد جرانفيل وزير الخارجية يقول :

(ان حكومة جلالة الملكة طلبت الى الخديو ان يعالج الامر بطريقة أكثر انسانية وتمشيا مع قواعد المدنية الحديثة . وأن يباشر حقه السامي في استعمال الرأفة اذا تبين أن عرابي لا يمكن أن يتهم بجرائم أخرى غير الخيانة والثورة) .

على أنه كان مشكوكا فيه من الابتداء امكان تطبيق أى جرم من الجرائم التي تستحق أقصى عقوبة في شرعة الشعوب المتقدمة على عرابي وكان من المحقق أيضا عدم مناسبة اطالة الاجراءات . وبقاء البلاد في حالة غليان . ومن هنا كان أفضل ما تنتهي الحكومة البريطانية اليه هو تقرير نفى عرابي وأعوانه الرئيسيين في الحال .

ولكن من الأسف أن هذا لم يحدث ، وأن الأمر العجيب الذي حدث هو أن مصير المسجونين لم يوكل الى الحكومة القوية التي دحرت الثورة . وانما وكل الى الحكومة الضعيفة التي أثبتت عجزها عن قهرها !!

لقد سلمت الحكومة البريطانية عرابي وزملاءه المعتقلين الى الخديو وربما كانت هناك ندحة ولو قليلة تبرر هذا المسلك . لو أن تسليمهم للخديو كان حقيقيا - أو كانت الحكومة البريطانية باعتبار تقرير جلاء جنودها عاجلا . قد وقفت بعيدة . بينما الحزب التركي يمعن - تحت حماية الحراب البريطانية - في الانتقام من العرابيين واشاعة الهلع في قلوب من تحدثهم نفوسهم على الثورة مستقبلا .

ولكن كلا الأمرين كان غير مرغوب فيه ومستحيلا حصوله . ولذلك كان تسليم المسجونين غير حقيقى في الواقع . وكان على الخديو أن يتظاهر بالنظر في أمر عرابي على أن لا يخطو خطوة واحدة بغير موافقة الحكومة البريطانية .

وأكثر من ذلك أنه عندما ألفت الحكومة المصرية محكمة لمحاكمة عرابي استقر الرأي بلا شك وبحق أيضا على أن تكون المحاكمة وهمية . ومن هنا نشأت عند الحكومة المصرية فكرة انتقامية غير منتظرة . شرعت بها في خلق أشياء تزيد في الظروف التي تسوغ اعدام عرابي . في حين أصرت الحكومة البريطانية على أن تكون المحاكمة علنية عادلة يتمثل فيها مستشار أوربي يدافع عن المسجونين .

ولقد اضطرت الحكومة المصرية الى الخضوع . وتلا ذلك اقرار شروط المحاكمة بعد مناقشات طويلة . وفي ٧ نوفمبر وصل لورد دوفرين الذي أوفد

لمصر فى مهمة خاصة الى القاهرة فاستشف لأول وهلة ان الضرورة تقضى بانهاء الاجراءات الخاصة بعرابى وتؤكد من التحقيق الابتدائى انه لايمكن اتهام عرابى الا بتهمة الثورة وقد وضع موفرين الترتيب الآتى ، يعترف عرابى بأنه مذنب لثورته على الخديو : نحكم المحكمة عليه بالاعدام ، يعدل الحكم الى النفى الى سيلان ، وقد استقال رياض باشا احتجاجا على نجاة عرابى من عقوبة الاعدام ، وكان رياض باشا يرى ان اعدام عرابى ليس مجرد اجراء عادل بل ضرورة تحتمها مصلحة الدولة .

وقد حمل الأوربيون والباشوات على ليونة المحاكمة ، بينما من الناحية الأخرى استقبلت الجماهير تعديل الحكم بالاستحيان .

نهاية مؤلة للثورة العرابية

● كانت بعض قيادات الحزب الوطنى - الجناح المدنى لثورة ١٨٨١ - ثورة عرابى - قد اختلفت مع الحزب العسكرى الذى كان قد انفرد بالسلطة فى منتصف ١٨٨٢ ، وكان ذلك الاختلاف من أهم الأسباب التى أدت الى هزيمة تلك الثورة ، ولو قيض للنظام بين الحزبين العسكرى ، والوطنى أن يستمر لما نجحت بريطانيا ومن خلفها الخديو توفيق باشا فى الحاق الهزيمة بالثورة ، كان من الممكن - مثلا - ان تنهزم الثورة فى معارك القنال لأنها تقاتل الامبراطورية البريطانية بجيوشها البرية وأساطيلها البحرية ، التى تخيف وقتئذ الدول الكبرى ، ولكن كان لابد من أن تبقى ارادة الأمة ، حتى بعد هزيمة الثورة موحدة .

وكان سلطان باشا ، رئيس مجلس النواب ، والمتزعم الجناح المدنى للثورة قد نكص على عقبيه فمن تأييد للثورة فى البداية ، الى مجاهرة بالعداء لها فى النهاية ، وكان سلطان باشا - أداة قوى البغى والطغيان - قد تحالف مع الخديو ، وكان السلطان - العوبة الدول الكبرى والصغرى وقتئذ - قد تنكر بدوره لأحمد عرابى بعد أن منحه الوسام المجيدى ، وبعد أن علق عليه الآمال الكبيرة فى التخلص من الأسيرة الخديوية التى خرجت - الى حد ما - على طاعته ، لجنبه وضعفه وارتمت فى أحضان القوة الكبرى الناشئة « بريطانيا العظمى » ، ووجد عرابى نفسه وحيدا : فرنسا ، وانجلترا وتركيا والخديو وبعض قيادات الحزب الوطنى ضده الى جانب فرسان الملك جورج التى لعبت أخطر الأدوار فى القضاء على ثورته ، وأعنى بها الرشاوى ، التى لجأت اليها بريطانيا لاستمالة بعض الناس ، وبعض القبائل ، وكم كان معزنا بالنسبة لهؤلاء الخونة أنهم وجدوا صفائح الذهب ، التى أعطتها بريطانيا لهم - ليقفوا الى جانبها ضد الثورة - مغشوشة ، سطحها فقط هو الذى وضعت فيه جنيهات ذهبية أما الجزء

الأكبر من تلك الصفائح ، فقد كان مملوءا بالحديد الحردة ، وهذا جزءا كل من يخون بلده ، وشعبا : استسلمت الثورة ، ودفع الألوف من أبنائها الثمن ، وجرى إلى مصر ، بداهية من أكبر دهاء الاستعمار ، ودهاقنته ليسيطر على مصر ، وأعطى كل الصلاحيات ليفعل في مصر ، وبمصر ، ما يشاء دون رقيب أو شريك .

● ونجح كرومر في أن يعرض بقوة السلاح سيطرته على مصر ، وأجرى التغييرات ، والتبديلات في مرافق البلاد كما أراد حتى باع السفن الحربية : والمصانع المدنية والحربية بتراب الفلوس ، وحتى ألغى أو كاد يلغى تدريس اللغة العربية في المدارس ، مستبدلا إياها باللغة الانجليزية ، وكانت الكتب الانجليزية التي تدرس للناميد والطلاب في المدارس مليئة بالشتائم ، والاتهامات ، ضد الاسلام والمسلمين ، والعرب والعروبة .

● ولكن كل ذلك الذي قام به كرومر لم يصل إلى جوهر الشعب ، لم ينجح في النيل من صلابة المصريين : لم يستطع أن يغير ذلك المعدن الشعبى النفيس إلى صفيح ، ولئن كان الشعب المصرى قد هزم فى ثورة ١٨٨١ ودخلت القوات الغازية عاصمته ، ولئن كان حيل بين المصريين وبين انشاء جيش قوى ، ولئن طرد وعذب كل من كانت له انتماءات أية انتماءات الى الثورة ، و . . . الا أن جوهر الشعب ظل نفيا ، فما أن ولى الحكم والى متفتح يتميز بالشباب والرغبة فى خدمة الشعب ، اما لأنه أو لأن مستشاريه رأوا فى ذلك مصلحته ، واما لأنه كان فى بداية حياته ، راغبا رغبة أكيدة فى خدمة بلده . . . ما أن وضعت السلطة الشرعية الاسمية فى يد هذا الشاب - عباس حلمى الثانى - حتى بدأت الوطنية المصرية تظهر من تحت السطح ، وحتى راحت القوى المصرية الوطنية المنظمة فى الحزب الوطنى ، تلتف حول الحديو وتحاول تأييده فى كل ما اتخذه من خطوات ايجابية لصالح مصر والمصريين ، ثم جاء مصطفى كامل الزعيم الملهم ، ليمبعث الحزب الوطنى من جديد وليقود البعث المصرى ، الوطنى ، القومى ، من جديد أيضا .

وقد كانت الأوضاع فى نهايات القرن التاسع وبدايات القرن العشرين مختلفة ومتشابكة ، ومعقدة أيضا .

ولذلك لم ينجح بعض الكتاب الذين كتبوا عن تلك المرحلة فى ، أن يتعمقوا فى تفهم تلك الأوضاع ، تفهما حقيقيا ، حتى تجى آراؤهم صائبة ، وتجى كتاباتهم منصفة .

● كانت بريطانيا العظمى فى تلك الفترة قوة كبرى ناشئة ، تتميز بالحيوية والانطلاق وكانت قد حققت انتصارات كبيرة فى آسيا وأفريقيا وأوربا ، وكانت قد أقامت بعض التحالفات مع القوى الجديدة الناشئة كالمانيا وهولندا ،

وكانت قد سيطرت سيطرة تامة على مساحات شاسعة من الأراضي في الهند ، وإستراليا وإفريقية مكنتها من أن تنزع الدول الأوروبية عامة ، وكان انتصارها في مصر - ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ - ساحقا للغاية . وكانت قد نجحت في تكميم أفواه الشعب المصري وفي أن تستولي على كل خيراتة وفي أن تتحكم الى حين في كل مقدراته ، وكانت فرنسا - شريكها في التآمر على مصر - قد خرجت من الحرب السبعينية مضعضة ، مشخنة الجراح ، وكان شعورها بالنسبة لبريطانيا مملوءا بالعداء ، ذلك أن فرنسا هي التي كانت قد بدأت تتجه الى استعمار مصر ، وفرنسا هي التي تحملت في البداية عبء مشروع قناة السويس من ناحية بحث الفكرة وتنفيذها في المرحلة الأولى ، وكانت بريطانيا معارضة لذلك المشروع ، حتى أنها لم تكتب يسهم واحد في شركة القناة .

● وكان الدائنون الفرنسيون بمصر يمثلون في البداية قوة ضغط خطيرة على مصر ، وقد اتفقت فرنسا وإنجلترا على السير معا خطوة ، خطوة ، ويدا : بيد ، للتدخل في شئون مصر ، ووضعها تحت السيطرة الفرنسية البريطانية : كانت - مثلا - المراقبة الثنائية ، من ممثلي ، إنجلترا ، وفرنسا ، في الوزارة الأوروبية كان وزيران أحدهما فرنسي بلنير والآخر انجليزى هو ويلسون ، وكان الضغط على الخليفة العثماني من أجل تنفيذ بعض الخطوات التي تريدها بريطانيا وفرنسا ، كان دائما ضغطا فرنسيا بريطانيا : بريطانيا وفرنسا أصرتا على عزل الخديو اسماعيل باشا وضغطتا على السلطان لاصدار فرمان بذلك .

● فرنسا وإنجلترا كانتا وراء اختيار ولي العهد توفيق باشا ليكون « خديويا » لمصر ، وقد ضغطتا على السلطان للموافقة على هذا الاختيار فلما تأخر فرمان الخاص بتولية توفيق باشا حكم مصر من قبل السلطان قامت فرنسا وبريطانيا بالضغط على السلطان لاصدار فرمان ، وكانت فرنسا وراء العهد التي قطعها دلسبس لعرابي ، بأن يحمى القناة من دخول القوات البريطانية الغازية لمصر ، كما كانت أيضا فرنسا وراء اذن دلسبس للقوات البريطانية بالدخول الى الاسماعيلية ومنها الى الوادي والتل الكبير ولكن فرنسا أحسست - ولها الحق - بأنها خرجت من العملية كلها بصفقة المغبون : إنجلترا أكلت كل شيء ولم يبق لفرنسا ، الا الفتات ، بل ان هذا الفتات أبت إنجلترا الا أن تقاسمها فيه ، ولذلك راحت فرنسا تحقد على إنجلترا وتحاول أن ترد لها الصاع صاعين فبدأت تثير الخديو الجديد (عباس حلمي الثاني) ضد التدخل البريطاني ، وراحت تدس له في قصره العناصر التي تدفعه الى الثورة على كرومر ، وكذلك بدأت تحتضن حركة مصطفى كامل التي قامت في الأصل لمحاربة الاحتلال البريطاني ، الذي تنظر فرنسا نحوه نظرة حقيد وكراهية لصالحها الخاصة بطبيعة الحال .

● وكان هناك السلطان ، رجل أوروبا المريض ، الأسد الرابض على ضفاف البوسفور والذي لم بعد يملك الا سلطات أدبية على امبراطوريته الواسعة الأرجاء التي بدأت تمرض وتشيع ، وكانت مصر لا تزال حتى بعد احتلال القوات البريطانية أراضيها جزءا من دولة الخلافة ، السلطان هو الذى يعين والى مصر .

● مصر تدفع الجزية للسلطان . . السيادة التركية على مصر اسمية ظاهرة وواضحة لا يمكن محاربتها ، لأنها من ناحية لا ضرر منها بالمقارنة الى العدو الجاثم فوق صدور البلاد ، وهو الاحتلال البريطانى ثم انها متعلقة بالخلافة الاسلامية ، وللخلافة الاسلامية وفتن - رغم عدم وجود قوة مادية لها - تتمتع بنفوذ أدبى ضخم فى جميع أنحاء العالم الاسلامى : الرباط بين مصر وتركيا رباط قوى ولكن الكلمة فى مصر ، ليست لتركيا ، ولا لمصر ، وانما للاحتلال البريطانى : حتى الحاديو لم يكن يستطيع أن ينعم على رعاياه بالألقاب : بك ، باشا . وكان يقترح على السلطان والسلطان هو الذى يصدر الفرمانات الشاهانية الخاصة ببراءات تلك الألقاب .

● وكان الدعاء للسلطان على منابر المساجد كلها ولا يمكن أبدا لأى امام أن يخطب الجمعة ، دون أن يدعو للسلطان ، حتى بعد أن أعلنت الحماية على مصر ، وراحت بريطانيا تقطع ذلك الرباط الذى بين مصر وتركيا لم تنجح فى أن تقطع الدعاء على المساجد وانما غيرته من الدعاء له بالنصر ، الى الادعاء له بالتوفيق ، والى جانب بريطانيا وفرنسا ، وتركيا ، كان يوجد خديوى شاب ، بدأ بداية طيبة وخطا خطوات هامة نحو معارضة الاحتلال ، ويوجد حزب وطنى يقوده شاب ملهم لا هم له الا تحرير بلاده .

● وقد أخطأ بعض الكتاب فى تصورهم للعلاقة التى قامت بين الحاديو ومصطفى كامل ، والعلاقة التى قامت بين الحركة الوطنية المصرية وبين تركيا ، والعلاقة التى قامت بين الحركة الوطنية المصرية ، وبين فرنسا .

ولو أنصف هؤلاء لأعادوا كل شىء الى أصوله ، ولنظروا الى كل تلك العلاقات نظرة موضوعية : عندما يقوى مصطفى كامل علاقته بتركيا - دولة الخلافة الاسلامية - لا يكون مصطفى كامل تابعا لتركيا وانما هو - مصطفى كامل - كقائد لحركة وطنية لا يريد أن يغضب دولة لها سيادتها الاسمية على مصر ، ثم هو لا يريد أن يغضب الجماهير المصرية ، المنضوية تحت لوائه ، والتى ترى فى الخلافة العثمانية ، رمزا يجب الالتفاف حوله .

● وعندما تتقرب فرنسا الى مصطفى كامل ، أو يتقرب مصطفى كامل الى فرنسا فليس فى ذلك الا السياسة الحكيمة من الجانبين : مصطفى كامل ضد

الاحتلال البريطاني ، وفرنسا ضد الاحتلال البريطاني ، وعدو عدوى صديقي ، ثم ان هذه العلاقة ليست علاقة تبعية بدليل أنها تغيرت عام ١٩٠٤ بعد أن غيرت فرنسا توجهاتها السياسية ورأت مصلحتها في الاتفاق الودي مع إنجلترا تطلق بريطانيا يد فرنسا في الجزائر ، وتونس ومراكش ، وتطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر والسودان ، وكذلك كان الأمر مع الخديو : الخديو يقف الى جانب الحركة الوطنية ويناصرها ويعادى الاحتلال البريطاني ، اذن لابد من أن تقف الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل الى جانبه ، الى أن يغير موقفه فتتقارب مع الاحتلال البريطاني ويتفق واياه على اقتسام السلطة ، أو اقتسام المنافع فتخرج الحركة الوطنية على الخديو (الحاكم الشرعي) .

● الخديو يرى في الحركة الوطنية قوة ضخمة هو في أمس الحاجة اليها للانتصار في معركته ضد كرومر : انه يدعم الحركة الوطنية يقويها ، يمددها بالمال والنفوذ ، و . و . وهو الحاكم الشرعي للبلاد ، ليس أجنبيا وليس معاديا للتوجهات الوطنية ، ولكن عندما يعمل الخديو على تفتيت الحركة الوطنية وخلق أحزاب جديدة تتصارع وتتقاتل ، لابد من الخروج على الخديو ، ومناصبته العدا ، وليس في ذلك ما تؤاخذ عليه الحركة الوطنية المصرية بل انه ليحسب لها أنها يقظة : تستفيد من كل الظروف وكل الأشخاص ، مادامت تلك الاستفادة لا تغير لها مبدأ ، ولا تفرض عليها أية التزامات تعوق حركتها .

بداية ثورة صحفية شعبية

● ولكي تتضح الصورة تماما لابد أن نشير الى صحافتنا في تلك الفترة ولو من قبيل التسجيل : كانت « الحوادث اليومية » - كما يقول طانيوس عبده - بكر الصحف العربية في العالم أجمع أصدرها الجنرال بونايرت في القطر المصري ١٧٩٩ ، وعهد بتحريرها باللغة العربية الى اسماعيل بن سعد الخشاب وعاشت ثلاث سنين اختفت حين رجع نابليون بونايرت الى فرنسا من مصر ، سنة ١٨٠١ .

ثم تلتها « الوقائع » في ٢٠ نوفمبر ١٨٢٨ التي أصدرها محمد علي باشا الكبير لنشر اعلانات وأوامر الحكومة الرسمية بعناية الدكتور كلوت بك وقد فوض ادارتها وتحريرها الى رفاعة بك بن رافع الطهطاوي .

وفي ١٨٦٣ صدرت : موسوعة الطب لصاحبها محمد علي باشا البقلي رئيس الأطباء بمصر وساعده بتحريرها ابراهيم الدسوقي وهي أول مجلة صدرت باللسان العربي في القطر المصري وكان شعارها : يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس . ثم صدرت في ١٨٦٦ صحيفة وادي النيل (سياسية علمية أدبية) لعبد الله أبو السعود .

ثم نزعة الأفكار (سياسية أسبوعية) صدرت بالقاهرة ١٨٦٩ لصاحبها ابراهيم المويدهى بك ومحمد بك عثمان جلال ، ولم يظهر من هذه الجريدة غير عددتين واحتجبت .

وفى ١٧ ابريل ١٨٧٠ صدرت « روضة المدارس » المصرية لصاحبها على فهمى بك نجل رفاعة بك الطيطاوى .

وفى ١٨٧١ صدرت « النحلة الحرة » لصاحبها القس لويس صابونجى .
وصدرت جريدة أركان حرب الجيش المصرى وكان يحررها نورى بك فائقم .

وفى ٣١ ديسمبر ١٨٧٥ صدرت الأهرام - بالاسكندرية لصاحبها سليم وبشارة تقلا ، ثم أصبحت يومية تصدر من القاهرة .

وفى ١٨٧٧ أصدر الشيخ يعقوب صنوع « أبو نظارة زرقاء » صدرت فى القاهرة ثم غضب على يعقوب الخديو اسماعيل فنفاه الى الخارج وفى باريس أصدر هناك يعقوب صنوع الجريدة وصدرت « مصر » لسليم نقاش وأديب اسحاق ، كما صدرت « الوطن » لميخائيل عبد السيد وهى أول جريدة قبطية فى مصر .

وفى ١٨٧٨ صدرت « القاهرة الحرة » لسليم فارس الشدياق « والبوسفور » باللغتين العربية والفرنسية لصاحبها بول جيرو .

ثم أصدر أديب اسحاق وسليم نقاش « التجارة » فى ١٨٧٩ ، وأصدر سليم نقاش - فى ١٨٨٠ - المحروسة .

وفى عام ١٨٨١ أصدر أحمد بك حمدى « المنتخب » كما أصدر أديب اسحاق « مصر » وصدرت جرائد الثورة العرابية : « التبكييت والتنكييت والتواد وتوفيق ، والحجاز التى سماها عرابى « لسان الأمة » وكان صاحب معظم هذه الجرائد عبد الله نديم .

● وأصدر حمزة فتح الله - بالاسكندرية - (١٨٨٢) البرهان والاعتدال كما أصدر عبد الله نديم اللطائف وأصدر حسين الشمسى « السفير » .

ولم تصدر جرائد جديدة فى ١٨٨٣ .

وفى عام ١٨٨٤ صدرت الزمان لصاحبها الكسان صرقيان .

وفى عام ١٨٨٥ أصدر الشيخ محمد بيرم (الاعلام) وأصدر يعقوب صروف وفارس نمر ، وشاهين مكارىوس (المقتطف) أقدم مجلة علمية فى مصر .

- وفى ١٨٨٦ صدرت « الشفاء » للدكتور شبلى شميل .
- وفى ١٨٨٧ صدرت « الأحكام » لنقولا توما المحامى . « والصحة »
 لحسن بك رفقى (تفتيش الصحة العمومية ، و ابراهيم بك مصطفى بالمدرسة
 الطبية) .
- وفى ١٨٨٨ صدرت الراوى - فكاكية - لخليل زينة والمنارة لسليم
 الخورى .
- وفى ١٨٨٩ أصدر صروف ومكارىوس « المقطم » وكان صدورها فى
 شهر فبراير - وأصدر - فى سبتمبر - الشيخ على يوسف « المؤيد » كما صدرت
 « الآداب » لمحمد مسعود وأصدر فى ١٨٩٠ يوسف آصاف المحامى (المحاكم) .
- وفى ١٨٩١ أصدر جمال الصويح « الاعلان » لخدمة التجارة والصناعة
 « والفرائد » لجرجس زكى وفوزى حنا .
- وفى ١٨٩٢ أصدر جورجى زيدان مجلة « الهلال » و « الاستاذ » لعبد الله
 نديم وأخيه عبد الفتاح نديم .
- و « الفتاة » وهى أول مجلة نسائية للسيدة هند نوفل وقد صدرت فى
 ٢٠ نوفمبر ١٨٩٢
- وفى ١٨٩٣ أصدر أحمد عبد اللطيف « النديم » و « المهندس » لأحمد كامل
 المهندس و « المدرسة » لصاحبها مصطفى كامل .
- (وفى ١٨٩٤ صدرت « الفيوم » لصاحبها ابراهيم رمزى و « الأهالى » عن
 الجمعية الأهلية وصاحب امتيازها رئيس الجمعية اسماعيل أباطة (بك)
 و « المشير » لسليم سرقيس . وأصدر فى عام ١٨٨٥ ابراهيم المويلحى بك
 « مصباح الشرق » و « سوق العصر » وهى جريدة هزلية .
- وفى ١٨٩٦ أصدر محمد توفيق وبطرس المصرى مجلة « حمارة منيتى »
 و « الصاعقة » لأحمد فؤاد و « الحماية » لشاكر أباطة ومحمد توفيق الأزهرى
 « والكرباج والعفريت » لصاحبها عبد الله القدس و « العمدة » لحسن بك يونس
 عمدة منفلوط .
- وفى ٣١ يناير ١٨٩٨ صدرت « أنيس الجليس » لصاحبتها البرنيسيس
 السكندر فيرينوه .
- (وفى عام ١٩٠٠ صدرت مجلة « التمثيل » لمحمد أمين ، وبيومى
 ابراهيم ، ومجلة المجلات لمحمود حسيب ، « اللواء » لمصطفى كامل « والهوانم »
 - مجلة نسائية - لهنرى برى وأحمد حلمى ، والمرأة فى الاسلام لابراهيم بك
 رمزى تنظيم .

وفى ١٩٠٢ ظهرت « ظريفة المعانى » وكتب فى أول صفحة منها « مجلة حبلة لابسة لها سبله تشوق الناس لها احساس تتبع أثر كل حرة » ، والخلاعة لراغب حسن والمودة « نسائية » لابراهيم رمزى وعزت حلمى ، وبالزمار لشاهين الخازن وسليم العازار .

وفى ١٩٠٦ صدرت فتاة الشرق (١٥ أكتوبر) للسيدة لبيبة هاشم

وفى ١٩٠٧ صدرت (٩ مارس) « الجريدة » شعارها : من حقق النظر وراض نفسه على السكون الى الحقائق وان آلتها فى أول صدمة كان اغتباطه بدم الناس اياه أكثر من اغتباطه بمدحهم اياه : ابن حزم .

ورأس تحرير الجريدة أحمد لطفى السيد وكانت المجلة لسان حال حزب الأمة .

كما صدرت خيال الظل لأحمد حافظ عوض ، وفى ١٩٠٨ صدرت السياسة الأسبوعية (بالألوان) لصاحبها عبد الحميد زكى .

وفى يوم السبت ٢ مايو (١٩٠٨) بالاسكندرية ظهرت جريدة وادى النيل لمحمد الكلزة ، كما صدرت مجلة الجنس اللطيف لصاحبيتها ملكة مسعد ، كما صدرت البعبع لرضوان فريد .

والبلاغ المصرى لاسماعيل بك شيمى .

وفى ١٩١٥ صدرت اللطائف المصورة (١٥ فبراير) لصاحبها اسكندر مكارىوس والسفور لعبد الحميد حمدى .

والجدير بالذكر انه فى عام ١٩١٨ صدرت جريدة فلسطين أصدرها الجيش البريطانى باسم أخبار فلسطين وكانت تصدر كل يوم خميس فى سيناء وتوزع مجانا فى مصر وفلسطين . كما صدرت صحيفة « الهوانم » لعبد الحميد سالم ، ولم يصدر منها سوى عدد واحد ثم اختفت .

وفى أيام الثورة - ثورة ١٩١٩ - صدرت صحيفة باسم « الوفد المصرى » كانت توزع سرا ومصدرها غير معروف وذلك بعد اندلاع نار الثورة .

وفى ١٩٢٠ صدرت جريدة الأخبار (٢٢ فبراير) عن شركة الصحافة الوطنية برئاسة فؤاد بك سلطان يحررها أمين الرافعى ، وكان مؤسسها يوسف الخازن .

وقد ظهرت صحيفة باسم اسرائيل (أول ابريل) للدكتور البرت موصيرى ، وروضة البلابل - أول مجلة موسيقية - والمرأة المصرية لبليسم عبد الملك .

وفى ١٩٢١ صدرت الاستقلال (١٥ مايو) لسان حال الحزب الديمقراطي
ولم تصدر منها غير بضعة أعداد كما صدر الكشمكول المصور لسليمان فوزى .
وفى ١٩٢٣ (أول يناير) صدرت البلاغ لعبد القادر حمزة أفندى والصور
المتحركة (أول مجلة سينما فوتوغرافية) (١٠ مايو) لمديرها محمد توفيق .
ثم مجلة ترقية الفتاة لنبوية موسى (٥ يونيو) الخ . الخ .

وكانت للشعر الوطنى دولة وصوله

● وكان للشعر الوطنى دوره الرئيسى فى الثورة العرباية وفى الحركة
الوطنية التى قادها مصطفى كامل ومحمد فريد ثم كان له دوره الأقل تأثيرا فى
ثورة ١٩١٩ وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٠ حيث عادت للشعر
دولته وصولته .

ورافع لواء الشعر الوطنى - بلا جدال - هو محمود سامى البارودى باشا
أحد أقطاب الثورة العرباية .

وقد نفى مع من نفى من زعماء الثورة العرباية الى سيلان أو سرنديب كما
كانوا يسمونها وقتئذ (سبرى لانكا الآن) .

وصف البارودى الفساد فى أيام اسماعيل باشا فقال :

قامت به من رجال السوء طائفة أوهى على النفس من بؤس على ثكل
من كل وغد يكاد اليدست يدفعه بغضا ويلفظه الديوان من ملل
ذلت بهم مصر بعد العز واضطربت قواعد الملك حتى ظل فى خذل

● وقال فى بعض المعارك التى خاضها كجندى مقاتل :

ولما تداعى القوم واشتبك القنا ودارت كما تهوى على قطبها الحرب
وزين للناس الفرار من الردى وماجت صدور الخيل والتهب الضرب
صبرت لها حتى تجلت سماؤها وانى صنبور ان ألم بى الخطب

● ووصف نفسه وهو فى السجن قائلا :

شفنى وجدى وأبلانى السهر وتفشيتنى سمادير الكدر
فسواد الليل ما أن ينقضى وبياض الصبح ما أن ينتظر
لا أنيس يسمع الشكوى ولا خبر يأتى ولا طيف يمر
بين حيطان وباب موصد كلما حركة السنجان ضر

الى أن يقول :

كلما درت لأقضى حاجة
ظلمة ما ان بها من كوكب
قالت الظلمة مهلا لا تد
غير أنفاس ترامي بالشرر

● وفي المنفى قال البارودي « أجمل » و « أحلى » و « وأقسى »
و « أعنف » شعره :

قال مشلا :

أبيت حزينا في سرنديب ساهرا
إذا خطرت من نحو حلوان نسمة
شباب واخوان رزئت ودادهم
طوال الليالي والخليون هجد
نزت بين قلبي شعلة تنوقد
وكل امرئ في الدهر يشقى ويسعد

وقال ولعله من أجود شعره

ولما وقفنا للوداع وأسبلت
أهبت بصبري أن يعود فعزني
وما كنت جربت النوى قبل هذه
مدامعنا فوق الترائب كالمزن
وناديت حلمي أن يشوب فلم يغن
فلما دهنتني كدت أقضى من الحزن

● ويرثي زوجته قائلا :

يا دهر فيم فجعتني بحليلة
ان كنت لم ترحم ضنאי لبعدها
ألا عللاني بالتعازي وأقنعا
والا أعيناني على النوح والبكا
كانت خلاصة عدتي وعتادي
أفلا رحمت من الأسى أولادي
فؤادي أن يرضى بهن تعازيا
فشأنكما شأنى وما بكما بيا

● وقال اسماعيل صبرى باشا عندما سقطت وزارة مصطفى فهمي باشا
(نوفمبر ١٩٠٨) .

عجبت لهم قالوا سقطت ومن يكن
فأنت امرؤ ألصقت نفسك بالثرى
فلو أسقطوا من حيث أنت زجاجة
مكانك يأمن من سقوط ويسلم
وجرمت خوف الذل ما لم يحرم
على الصخر لم تصدع ولم تتحطم

● ومن « شوقيات » أحمد شوقي فى وداع كرومر (١٩٠٧) .

أيامكم أم عهد اسماعيل
أم حاكم فى أرض مصر بأمره
يا مالكا رق الرقاب ببأسه
لما رحلت عن البلاد تشبهت
أم أنت فرعون يسوس النيل
لا سائلا أبدا ولا مسئولا
هلا اتخذت الى القلوب سبيلا
فكأنك الاء العياء وببلا

● وقال شوقي بعد مرور عام من مأساة دنشواى :

يا دنشواى على رباك سلام
شهداء حكمك فى البلاد تفرقوا
مرت عليهم فى اللحد أملة
كيف الأرامل فيك بعد رجالها
ذهبت بآنس ربوعك الأيام
هيهات للشمل الشتيت نظام
ومضى عليهم فى القيود العام
وبأى حال أصبح الأيتام ؟

● ومن رثائه - أحمد شوقي - فى مصطفى كامل :

يتساءلون أبالسلال قضيت أم
الله يشهد أن موتك بالحجا
ان كان للأوطان ركن قائم
بالله فتش عن فؤادك فى الشرى
وجدانك الحى المقيم على المسدى
فلو أن أوطانا تصور هيكل
أو كان للذكر الحكيم بقيه
بالقلب أم هل مت بالسرطان
والجد والأقدام والعرفان
فى هذه الدنيا فانت البانى
هل فيه آمال وفيه أمانى
ونرب حى ميت الوجدان
دننوك بين جوانح الأوطان
لم تأت بعد رثيت فى القران

● ومن أروع ما قال شوقي بعد عودته من منفاه (١٩٢٠) :

ويا وطنى لقيتك بعد يأس
ولو أنى دعيت لكنت دينى
أدير اليك قبل البيت وجهى
كأنتى قد رقيت بك الشبابا
عليه أقابل الحتم المجابا
إذا فنت الشهادة والمتابا

● ومن قول شوقي فى وحدة السودان ومصر :

فمصر الرياض وسودانها
وما هو ماء ولكنه
عيون الرياض وخلصاتها
وريد الحياة وشرانها

تتسم مصر ينابيعه
وأهلوه مد جرى عذبه
كما تم العين انسانها
عشيرة مصر وجيرانها

● وقال أحمد شوقي في رثاء عبد اللطيف الصوفاني قطب الحزب الوطني
يصف أبناء الحزب الوطني ورجائه ، القداءى وعلى رأسهم مصطفى كامل شهيد
الوطنية المصرية .

فتاهم بالشباب ضحى
ومات أبطالهم جياعا
ما أعظم الذبح والفداء
فى غير أوطانهم ظماء
لو أرادوا متاع دنيا
لأدركوا الحكم والثراء

الى أن يقول مخاطبا أبنا الحزب الوطنى :

شرعتموا للشباب ديننا
لما أتيتهم به جعلتم
كدينهم بيننا سواء
رأس تعاليمه الجلاء
فكنتم الجمع والدواء
وغير أحبائها ولاء
ولا نفضتم له حذاء

والعميد هنا هو كرومر رجل الاحتلال البريطانى العتيد .

● ومن روائع حافظ ابراهيم فى دنشواى وهو يخاطب المحتلين لمصر :
أيها القائمون بالامر فينا
خفضوا جيشكم وناموا هنيئا
هل نسيتم ولاءنا والسودا
وابتغوا صيدكم وجوبوا البلادا
وإذا اعوزتكم ذات طوق
انما نحن والحمام سواء
بين تلك الربا فصيدوا الغادا
ثم تغادر أطواقنا الأحيادا

● وتبلغ بحافظ ابراهيم المازة : فيقول :
أمة النيل أكبرت أن تعادى
نيس فينا الا كلام والا
من زماها وأشرفت أن تعادى
خسرة بعد خسرة تتعادى

● ويصل الشعر بدولة الشعر درجة مخيفة حتى ليقول أحمد شوقي
مخاطبا مكماهون المعتمد البريطانى فى مصر :

أوضح لمصر الفرق بين السيادة والحماية
وازل تمكوكا بالنفسوس تعلقت منذ البداية

ودع الوعود فانها فيما مضى كانت رواية
أضحت ربوع النيل سلطنة وقد كانت ولاية
فتعهدوها بالصلاح وأحسنوا فيها الوصاية

● ثم يقول شوقي - وهذا أضعف ما قاله في حياته - مخاطباً
الانجليز :

أنتم أطباء الشعوب وأنبل الأفوام غاية
أنى حللتهم فى البلا د لكم من الاصلاح غاية
أن تنصروا المستضعفين فنحن أضعفهم نكاية
أو تعملوا لصلاحنا فتداركوه الى النهاية
لا تأخذون بالكلام لا تأخذونا بالكلام

من رسائل مصطفى الى مدام جوليت آدم

من رسائل مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم حقائق وأفكار وآراء
واتجاهات وسياسات واسرار يحسن - من وجهة نظرى - التركيز عليها نختار
بعضها على سبيل المثال لا الحصر . فى ٣٠ مارس ١٨٩٧ رسالة تقول
ان فرنسا تظهر بمظهر من يريد الكل أو لا شئ : فى استطاعة فرنسا أن تزاحم
انجلترا فى ميدان التعليم ، ومن المؤكد أن المصريين كانوا يهجرون فى الوقت
الحاضر مدارس الحكومة الانجليزية ليؤموا المدارس الفرنسية اذا كان لها
وجود .

وفى ١٢ مايو ١٨٩٧ يكتب مصطفى كامل قائلاً : أنت تعلمين خطئى نحو
تركيا وما أراه واجبا نحوها وقد اعترف كثير من أصدقائنا اليونانيين بأنه من
للسياسة الحكيمة لمصر ، أن تكون مع تركيا بما ان الانجليز محتلون وطننا
العزیز .

وفى ٢١ يونيو ١٩٠١ كتب مصطفى كامل يقول : يسافر الحديو بعد
عشرة أيام الى ديفون لا الى لندرة وكان الانجليز يؤملون سفره اليها لتقديم
واجب الاحترام ، للملك ولكن يغلب على ظنى أنه رأى كيف كان عليه تأثير
سياحيتهن متواليتين الى لندرة على أنه لا يزال وطنيا فلا تعتقدى فيما يتقولونه
عنه ، نعم ان عنده بعض الاندفاع ولكن هل يمكنه أن يستسلم لحماسته بعد
حادثة فاشودة .

● وفى ٢٨ مارس ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل : لى نبأ أرفه اليك ،
ذلك أن جلالة السلطان قد أنعم على بلقب باشا وقد نشرته التلغرافات الرسمية ،

وجرائد الاستانة كافة وان سرور والدتي وأهلى وأصدقائي لعظيم : التهاني تتقاطر من كل صوب والوطنيون المصريون قد سروا ، لبلوغى هذا الشرف فى سن الثلاثين ولو أن ذلك لا يهمنى » وفى ١٥ ابريل ١٩٠٤ يقول : أساء ليلى مسميو دلکاسيه بالاتفاق الانكليزى الفرنسى ، لأن تعهد فرنسا بعدم مطالبتها بريطانيا بالجلاء دفن للمسألة المصرية وحكم علينا من قبلكم : الانجليز أظهروا رسميا حنقهم على الخديو بسبب الحفاوة التى قابلك بها ، فقد أرسل اليه اللورد كرومر هذين اليومين مذكرة من نظارة الخارجية الانجليزية يبدى فيها استياء الحكومة البريطانية من تعدد المقابلة التى وجهت الى من اشتهرت بعدواتها لانجلترا .

● وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل : سيدتى العزيزة وصلت الى القاهرة الاثنين الماضى ٢٤ الجارى وأول عمل عملته كان ارسال مكتوب للخديو أعرب فيه عن قطع علاقاتى بالسراى وقد اشتغلت به الصحافة جميعها وجريدة ليجيت التى تنشر بالفرنسية والانجليزية والتى طالما هاجمتنى أنصفتنى وأطرت عملى ، وكذلك ذكرت الجرائد الانجليزية هذا التقاطع : اللحظة الراهنة أهم لحظة فى حياتى بعون الله وقد اتخذت طريق الاستقلال التام ، والجهاد الكبير ووثوقى عظيم .

٣ فبراير ١٩٠٥ : اختتمت حركة الصحافة على مشروع الجامعة بمقالة ارسلها اليك مع هذا والناس جميعا موافقون استحسانا على هذه الفكرة ولكن لا أمل لهم فى الأسرة الخديوية وقد كتب الى حسين باشا واصف يقول أنه مستعد ان يدفع ألف جنيه فى اليوم الذى تتألف فيه لجنة افتتاح الاكتاب وكذلك وعد عمر سلطان بمبلغ كهذا أما الأمراء فانى معهم لمن الصابرين .

● ● ٢٢ مايو ١٩٠٥ رأى بعض الأفراد أن الجامعة تقتضى نفقات طائلة وعلى ذلك فرروا ارسال فريق من الشبان لتلقى العلم فى أوروبا فجمعوا خمسة آلاف جنيه فى جلسة واحدة غير أنهم أرادوا أن يكون الخديو منهم فأوفدوا البرنس حيدر لمقابلته بالاسكندرية فلم يحصل على شىء واننى لفى بأس من مساعدة الخديو !! .

٩ يونيو ١٩٠٥ ان فكرتى بانشاء الجامعة الوطنية قد توجت بالنجاح فانها انتقلت الى أيدي أمراء بيت حليم وقد قرروا مبدئيا ايفاد فريق من الطلاب الى أوروبا ليتخرج منهم أساتذة وطنيون ، وبلغ الاكتاب حتى الآن ثمانية آلاف جنيه ٢٠٠٠٠ فرنك وسنشرع فى بقية الاكتاب بعد انقضاء الصيف .

● وعما قام به مصطفى كامل في إنجلترا في أعقاب حادث دنشواي ، كتب مصطفى الى مدام جوليت آدم يقول : سفرى الى لندرة كان مفيدا وقد تعرف الى كثير من النواب وبعض النظار وكبار الكسب وكلهم متاهفون على معرفة الحقيقة في مصر وأحدثت حادثة دنشواي تأثيرا سيئا في إنجلترا من شأنها افهام العالم أجمع أن المصريين يكرهون الاحتلال خلافا للتأكيدات الرسمية ولغت نظره الى مصر ، أكثر من ذي قبل وكان ذلك الخطاب بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٠٦ .

● وفي ١٣ أغسطس ١٩٠٦ كتب مصطفى كامل : غدا تذكرك ميلادى اذ ابلغ الثانية والثلاثين وما عساي أن أعيش أيضا لأخدم : مصرنا العزيزة وعلى كل حال فاني لا أترك لحظة تمر من حياتى بدون أن أغرس حبها في قلوب مواطنى ، وأتمم عملى الى النهاية .

وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٠٦ : توصلت الى انشاء شركة توصية وطنية رأس مالها عشرون الف جنيه (٥٠٠٠٠٠٠ فرنك) لتأسيس جريدة فرنسية انجليزية وقد عينت مديرا لها بلا مراقبة مدة حياتى ويرون في هذا العمل أكبر مظهرة من الحزب الوطنى ، انى أود أن يكون لى مساعدون من كبار كتاب فرنسا يكون من بينهم شخصك الموقر واثنان أو ثلاثة من اصديقائك من كتاب السياسة والأدب فهل لك أن تتفضلى وبعتنى بذلك .

● وكان آخر خطاب بعث به مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم بتاريخ ٧ يناير ١٩٠٨ ، وقد جاء فيه : انى مريض منذ السابغ عشر من نوفمبر وقد بذلت مجهودا فوق الطاقة لالقاء خطبتى فى الجمعية للحزب الوطنى وأن نجاحى السياسى ونجاح المسألة المقدسة ، التى أناضل عنها يفوقان كل ما آملته ، أما صحتى فهى بين اليأس والرجاء والاطباء مطمئنون الآن والسبب فى انتكاسى بعد خطبتى راجع الى وفاة صديقى حميم ، كان من أشهد ، وأكبر نصرائى ، (المرحوم لطيف باشا سليم) واذا تحسنت صحتى بعد اسبوعين أسافر لأقيم فى أسوان شهرا هذا ما يختص بالسياسة والصحة .

وأما ما يختص برسالتك فانها تفتن كل العالم وانك تؤلمينى كثيرا بمنعها ، حدثنا عن البرتغال ولا تكونى فى صف الملك ، وعن المجهودات التى بذلها التشييك فى سبيل نهضتهم وغير ذلك مما يعد عندك بالألوف وأعفى عنى اذا لم أكتب اليك كثيرا فان كثرة الكتابة تتعبنى كثيرا ، المخلص لك بكلياته .

● وبعد أيام وصل الى مدام جوليت آدم - فى ٢٧ فبراير ١٩٠٨ - خطاب لا من مصطفى كامل وانما من شقيقه على فهمى كامل وقد روى أنه أثناء حديثه مع شقيقه صبيحة الاثنين لاحظ أن لونه أخذ يتغير وعينه تحرق فيه ثم أخذ يوصيه فى كلمات قصار بالاهتمام بعمله بحكمة ، وروية ، وما جاء عليها حتى لزم الصمت وكاد يغيب عن الوجود .

● وعن جنازة مصطفى كامل قال علي فهمي كامل : « ما حدث في الاوائل والاواخر أن رجلا بلغ أربعة وثلاثين ربيعاً صار خلف نعشه حوالى نصف مليون نسمة وهم جميعاً يبكونه . وقد بلغ ما تقاطر على الى الآن من اشارات البرق ١٢٣٣٤ اشارة و ٨٤٢٠ مكتوب حزن ورناء وحملت نابغة مصر ذكرانا واناثا شارة الحداد عليه أربعين يوما بالرغم من شدة معارضة مستشار المعارف، دافلوب : ظن الانجليز أن المعارضة قد ماتت بموت مصطفى في مصر ولكنى أوكد لك أيتها السيدة الموقرة أن العمل الذى أسسه أخى سمير ثمرنا يانعا وانه خدمنا حتى نبي موته » .

● وقد كان في مقدمة الأسباب التى أدت الى نجاح مصطفى كامل ، ومن بعده محمد فريد والحزب الوطنى أن الاعتماد فى الحركة الوطنية المصرية كان على الشعب وأن العمل كان فى مختلف الميادين . فى الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفى الميادين التعليمية ولعلنا نستطيع أن نوفى تلك النقاط عندما نتحدث عن جذور الأحزاب السياسية فى مصر .

زوجة الخديو عباس تكتب عن المرأة المصرية

● وقد نجحت زوجة الخديو عباس حلمى - ومطلقته فيما بعد - جويدان هانم - فى اعطاء صورة للحياة الاجتماعية فى أوائل عهد عباس حلمى الثانى وفى اعطاء صورة للعلاقات التى كانت تربطه بكرومر ، وبغيره من الأمراء والنبلاء قالت - مثلاً - عن زفة عروسين اتيح لها أن تشهدها : كانت العروس ترتدى ثوبا من الأطلس موشى بالذهب وعلى رأسها تاج مرصع بالجواهر يتدلى من تحته نقاب يشمل كل جسمها وفى هذا النقاب اربعة احجار كريمة عند الجبهة والذقن والخدين وفى أذنيها قرطان من البرلنت وفى جبينها ويديها عقود وأساور لا عدد لها : أعلنت ربة البيت بأن الزفة ستبدأ ، وهرعت السيدات الى غرف الاستقبال ووقفن صفين وحملت الجوارى الى الهوانم أكياس الذهب ، ثم فتحت الصالون ووقفت العروس على بابها برهة ثم بدأت تسير بخطوات صغيرة وقد تدلت من التاج الذى على رأسها خيوط طويلة من الذهب وسارت الدادة وبعض الجوارى أمام العروس يدعون لها بالوقاية من العين والحسد وكلما تقدمت انحنت لها السيدات وألقين الذهب والزهور تحت اقدامها وكل سيدة تحاول أن تأخذ خيطا من الخيوط الذهبية لأنهم يعتبرون أن هذا يجلب الحظ ، وبعد ان أتمت العروس طوافها عادت الى الصالون وجاءت الراقصات : كانت أجسام الراقصات تقريبا عارية وجعلن يتثنين ويتلوين على أنغام الموسيقى ثم يقربن برؤوسهن من الزائرات وينظرن اليهم بتوسل وكانت الهوانم يلصقن الذهب فى وجوه الراقصات فلما لم يعد فى وجوههن مكان خال أخذت قبضات من الذهب تتناثر عليهن وهن يلتقطنه من صيحات الفرح والسرور وبعد ذلك عدن الى الشرفات لنرى ما يجرى وبعد أن فرغن من تناول العشاء وشرب

القهوة طُبت ربة البيت من السيدات السماح للعريس بالحضور بنفسه يشكرهن على التنازل بالتشريف : وقف العريس بالباب مبهوتا وقد أخذه بريق الجواهر ولألة الوجوه التي تنظر اليه ثم انحنى حتى كاد يلمس الأرض . ثم أخذته أمه من يده وقادته الى مكاني حيث قدم لي القهوة بيد ترتعش ولما انتهيت من شربها انحنى مرة أخرى وغادر الصالة .

● وتقول جويدان هانم - أو خانم كما كانوا يقولون وقتئذ - أنها أرادت أن تحضر افتتاح قناة النيل فتكرت في زى رجل وارتدت طربوشا ، وبدلة ، وردنجات وعطرت منديلها ، وأم يكدي الخديو يراني أمامه حتى تملكته الدهشة فانه لم يتوقع أن يرى مثل هذا السكرتير الأمين وفرح كلانا لهذا الموقف فرحا شديدا وطلب مني الخديو ألا أتكلم حتى لا ينفصح أمرى وتقول ان أحدا لم يعلم بسرهما الا طورنسين باشا والدكتور كاوتنسكى بك والخادم فريدريك ورأيت في الأقصر - الشيران تدير السواقي لرفع الماء لرى أرض ذلك الفلاح الفقير الذى يعيش مع حيوانه في كوخ متهدم من الطين ، سقفه من فش الأذرة وتقول ان النيل يطعم هذا الفقير وذاك الغنى على السواء : وسارت السفينة نحو السد الذى سيضمن تنظيم الري وتوزيع الماء على أرض الشمس الدائمة وتمضى زوجة الخديو في وصف ذلك الاحتفال وكيف أن ابنة الدوق أوف كنوت سألت طورنستين باشا « عن ذلك الثنى الذكى الجميل فأدخل هذا على نفسى الزهو شأن كل رجل يعرف أنه أعجب سيده من الطبقات العالية » .

وفى ٨ فبراير ١٩٠٩ وضع الخديو الحجر الأساسى فى بناء سد النيل وكان قد مضى عليه ثمانية عشرة عاما فى الحكم وكان قد أصبح فلاحا يحب الأرض ويحب العناية بها حتى أصبح من أشهر مزارعى القطر المصرى تنتج أرضه احسن المحاصيل .

● وتقول جويدان هانم : جلس الخديو على العرش وهو فى الثامنة عشرة من عمره ولم تكن الظروف حسنة ولم يجد فى بداية حكمه تعظيدا كافيا فان اللورد كرومر لم يكلف عناء الاتصال بنفسية ذلك الخديو الصغير فان السياسة الحجرية لاتعرف معنى العواطف والشعور فكان اللورد كرومر لاينظر الى الخديو الا كرئيس عبيد للرأى وربيب غير محبوب لأنه كان يضطر لمخاطبته بلقب يا صاحب السمو وهو يعلم أن الخديو ليس له من الأمر الا هذا اللقب على حين انه كان يشعر بأنه هو الحاكم الحقيقى وكان هذا كافيا لأن ينظر اللورد الى الخديو كدمية يجب عليها الطاعة ولكن الطاعة كانت غريبة على خلق الخديو من الصغر ، كان قوى العزم عبيد الرأى وفوق ذلك كان يحب الكفاح ، ولعل هذا الخلق تولد فى نفسه عندما شعر بالمسئولية الملقاة على عاتقه والتي كان فى امكانه الاضطلاع بها دون أن يضطر الى الوقوف موقف الدفاع ، أمام هذا العدو القوى الذى كان فى امكانه أن يذله كحاكم وكانسان .

وليس من المعقول أن خديويا - ولو كان نصف وطنى فقط - يتقبل صداقة ديكتاتور أرغم على قبوله من قوت معادية وكل نظرة اليه تذكره بضعف بلاده وهزيمة أسلافه فكان أصعب وقت مر على الخديو هو الوقت الذى امتد اليه ظل كرومر فى مصر ، فانه كان يعامل الخديو باعتبار أنه فتى فى الثامنة عشرة غير عابى بجدته ولا احتجاجه وانى - جويدان - اتهم اللورد كرومر بأنه السبب فى بعض خبث الخديو .

● وتقول زوجة الخديو أنه كان تاجرا أكثر من التجار يزن الأشياء بمقدار ما تدره من الأرباح فكانت ميناء المنتزه مؤجرة الى أحد الصيادين الذى كان يبيعنا ما يلزمنا من الجمبرى .

وما يلزم السراى من الفاكهة كنا نأخذها من متعهد آخر ، وأثناء سفرنا كانت كل الزهور والرياحين تباع وكل ذلك من أجل الكسب والكسب متبعو بالاقتصاد والتوفير فى الغالب وكانت الملابس اذا تلفت بطانتها لا ترمى ولا تهمل بل تعمل لها بطانة جديدة ، وتقول ان الخديو - فيما يتعلق بأرقام الفواتير - لم يكن ينظر الا الى المفردات ولذلك كان كثير من الموردين يضعون الأثمان دائما بالأرقام الصغيرة فلا يرى فيها الخديو شيئا .

● وتقول زوجة الخديو : لم يكن لعباس الثانى أصدقاء بمعنى الكلمة فرفقاء الصبا أصبحوا ياورانا أو تشريفاتية فقط ، وأما صداقة الماضى فلا ذكر لها ، وعلى العموم فان التاج يفصل بين الملوك وبين الماضى والحكام يعيشون دائما فى دائرة منعزلة فلا هم بقادرين على النزول عن مستواهم ، ولا أفراد الشعب بقادرين على النظر اليهم الا باعتبار انهم حكام ، ومنذ عرفت عباس الثانى وددت ان لو كنت رجلا لكى أصبح صديقا يخلص له ، باعتباره صديقا لا سيذا ، بيد أنى لو كنت رجلا لما استطعت التعرف به .

● وعن جد زوجها اسماعيل باشا وزوجاته قالت جويدان هانم : فى فيشى رأيت أرملى اسماعيل باشا جالستين فى شرفة الفندق وعلى وجهيهما النقاب الأبيض وهما تدخنان وتستمعان الى نغمات الموسيقى : كان لاسماعيل باشا أربع زوجات وعلى عكس المؤلف كان هؤلاء الزوجات صديقات لا شحناء بينهن ولا بغضاء ، وقد ألفت بينهن حبهن لرجل واحد هو اسماعيل وقد استطاع اسماعيل أن يضم اليهن صديقة خامسة وهى امرأة قد وقع اسماعيل فى حبها : كان اسماعيل اذا أحب لم يترك لمحبه بعده مجالا ، واذا أهدى أغدق حتى أغرق واذا أراد البناء فانه يهدم حيا بأكمله ليشيد عليه ما يريد ويستعمل آلاف الأيدي فى البناء يعملون على ضوء الشمس نهارا وتضىء لهم المشاعل ليلا ، وعلى هذا المنوال قامت سراى الجزيرة التى بناها خصيصا للامبراطورة أوجينى لتكون لها مقاما أثناء زيارتها لمصر ولو استطاع لأحال مصر ، كلها الى روضة غناء تخطر فيها هذه الملكة الجميلة .

تحرير نصف المجتمع المصرى

● وقد كان فى مقدمة الاحداث السياسية والاجتماعية التى حدثت بمصر تلك الحركة الاجتماعية والسياسية ، التى قادها قاسم أمين (١٨٦٣ - ١٩٠٨) لقد كان صدور كتاب « تحرير المرأة » بمثابة بعث جديد للحياة الاجتماعية الجديدة وقد أحدث ذلك الكتاب ثورة سياسية وفكرية هائلة ، وبالرغم من أننا عندما ننظر اليه اليوم نجده كتابا عاديا لا يحمل أية ثورة بل أى اصلاح ولكننا لكى نعى جيدا أهمية صدور ذلك الكتاب فى تلك المرحلة المبكرة من تاريخ حركتنا الوطنية المصرية ينبغى أن نعود الى الماضى ، لنعيش ذلك المناخ ، الذى كان موجودا وقت صدور الكتاب وعندما نعود الى تلك الأيام ونعيش فى مناخها نرى أن الكتاب - تحرير المرأة - كان يحمل بين طياته ثورة سياسية وفكرية واجتماعية غير مسبوقة ، وقد قدم قاسم أمين لكتابه بكلمة موجزة قال فيها : كل مسألة من المسائل التى أجملتها فى هذه الأسطر القليلة يمكن أن تكون موضوعا لكتاب على حدة وقد تعمدت الاختصار فيها حتى ترتبط تلك المسائل ببعضها كأنها حلقات سلسلة واحدة ، وغاية ما أريد هو أن أستلفت الذهن الى موضوع قل عدد المفكرين فيه لا أن أضجع كتابا يوفى الكلام فى شأن المرأة ومكانتها من الوجود الانسانى وقد يوضع مثل هذا الكتاب بعد سنين دنتى نبتت هذه البذرة الصغيرة ونمى نباتها ، فى أذهان أولادنا وظهرت ثمراتها ، وعملوا على اقتطافها والانتفاع بها .

ويقول قاسم أمين انه طرق بابا من أبواب الاصلاح والتمس وجهها من وجوهه فى قسم من أفراد الأمة له الأثر العظيم فى مجموعها « وأتيت فى ذلك بما أظنه - قاسم أمين - صوابا فان أخطأت فى من حسن النية ما أرجو معه غفران سيئة خطئى ، وان أصبت كمسا أظن وجب على المتعلمين أن يعملوا على نشر ما أودعته فى هذه الوريقات وتأييده بالقول والعمل .

● ويحرض قاسم أمين على التفكير وعلى القوة فى الجدل وأن يعمل المسلم على أن يغير أسلوب حياته بما يناسب الزمان والمكان ، فمن الذى يمكنه أن يتصور أن العوائد لا تتغير بعد أن يعلم أنها ثمرة من ثمرات عقل الانسان ، وان عقل الانسان يختلف باختلاف الأماكن والأزمان : المسلمون منتشرون فى أطراف الأرض ، فهل هم أنفسهم متحدون فى العادات وطرق المعاش من ذا الذى عليه أن يدعى ان ما يستحسنه عقل السودانى يستحسنه عقل التركى أو الصينى أو الهندى أو أن عادة من عادات البدوى توافق أهل الحضرة أو يزعم أن عوائد أمة من الأمم مهما كانت بقيت جميعها على ما كانت عليه من عهد نشأتها ، بدون تغيير .

● ويعلمو صوت قاسم أمين - فى كتابه تحرير المرأة - قائلا : من احتقار

الرجل للمرأة أن يملأ بيته بجوار بيض أو سود أو زوجات متعددة يهوى الى أيهن شاء منقادا الى الشهوة سوفا بباعث الترف وحب استبقاء اللذة غير مبال بما فرضه عليه الدين من حسن القصد فيما يعمل .

من احتقار المرأة أن يطلق الرجل زوجته بلا سبب !

من احتقار المرأة أن يقعد الرجل على مائدة الطعام وحده ثم تجتمع النساء من أم وأخت وزوجة ويأكلن ما فضل منه .

من احتقار المرأة أن يعين لها محافظا على عرضها مثل أغا ، أم خادم يراقبها ويصحبها أينما تتوجه .

من احتقار المرأة أن يسجنها في منزل ويفتخر بأنها لا تخرج منه الا محمولة على النعش الى القبر .

من احتقار المرأة أن يعلن الرجال أن النساء لسن محلا للثقة والأمانة .

من احتقار المرأة أن يحال بينها وبين الحياة العامة والعمل في أى شىء يتعاق بها فليس لها رأى في الأعمال ولا فكر في المشارب ولا ذوق في الفنون ولا قدم في المنافع العامة ولا مقام في الاعتقادات الدينية ، وليس لها فضيلة وطنية ولا شعور .. بلى !!

ويقول قاسم أمين ، المرأة انسان مثل الرجل لا تختلف عنه في الأعضاء ولا في الاحساس ولا في الفكر ولا في كل ما تقتضيه حقيقة الانسان من حيث هو انسان اللهم الا بقدر ما يستدعيه اختلافهما في الصنف .

ويقول قاسم أمين - في كتابه - ان من رأى أن المرأة لا يمكنها أن تدير منزلها الا بعد تحصيل مقدار من المعارف العقلية والأدبية ، وأنه لا شىء يمنع المرأة المصرية من أن تشغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة الا جهلها واهمال تربيتها : المرأة تحتاج الى التعليم لتكون انسانا يعقل ويريد وينقل قاسم أمين عن الفونس دوبريه - الكاتب المحيد في بعض كتبه « ان كنت أستحق فخرا فان لامراتى نصفه ، ويقول : ان من رأى أن من يعتمد على جهل امرأته مثله كمثل أعمى يقود أعمى مصيرهما أن يقعا في أول حفرة تصادفهما في الطريق .

ويقول قاسم أمين ، انه لا زال يدافع عن الحجاب ويعتبره أصلا من أصول الآداب التى يلزم التمسك بها غير أنه يتطلب أن يكون منطبقا على ما جاء فى الشريعة الاسلامية ، ويقول انه اذا كان الغربيون قد غلوا فى اباحة التكشف للنساء الى درجة يصعب معها أن يقصون المرأة من التعرض لمشارب الشهوة ولارضاء عاطفة الحياء ، فقد تغالينا نحن فى طلب التحجب والتخرج من ظهور

وحرمانها من كل المزايا العقلية والأدبية التي أعدت لها بمقتضى الفطرة الإنسانية وبين هذين الطرفين وسط هو الحجاب الشرعى الذى أدعو اليه وينقل قاسم أمين عن لاروس تحت كلمة خمار : كانت نساء اليونان يستعملن الخمار اذا خرجن ويخفين وجوههن بطرف منه كما هو الحال عند الأمم الشرقية وقال : ترك الدين المسيحى للنساء خمارهن وحافظ عليه ، عندما دخل فى البلاد فكن يغطين رؤوسهن اذا خرجن فى الطريق وفى وقت الصلاة ، وكانت النساء تستعملن الخمار فى القرون الوسطى خصوصا فى القرن الثالث عشر حيث صارت النساء تخفف منه الى أن صار كما هو الآن نسيجا خفيفا يستعمل لحماية الوجه من التراب والبرد ولكن بقى بعد ذلك بزمان فى اسبانيا وفى بلاد أمريكا التى كانت تابعة لها .

ونقل قاسم أمين عن ابن عابدين : وعورة الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل فى الأصح خلا الوجه والكفين والقدمين على المعتمد ، وصورتها على الراجح وذراعيها على المرجوح وتمنع المرأة الشاببة من كشف الوجه لا لأنه عورة بل لخوف الفتنة ، ولا يجوز النظر اليه بشهوة ، أما بدونها فيباح ولو كان جميلا .

ويقول قاسم أمين فى نهاية كتابه : آن الوقت الذى يجب فيه على الحكومة وعقلاء الأمة وأرباب الأقلام أن يوجهوا التفاتهم الى حال المرأة المصرية ، فانى لا أرى مسألة تمس بحياة الأمة أكثر منها ولا أحق منها بأن تكون موضوعا لنظرهم ، ومجالا لأرائهم وأفكارهم .

وقد تعرض قاسم أمين بعد كتابه تحرير المرأة وبعد كتابه « المرأة الجديدة » لموجة من السخط حتى لقد كان عدد الساخطين عليه أكثر من أولئك الذين عرفوا فضله .

وكان مصطفى كامل من زاوية سياسية من بين المهاجمين لكتاب تحرير المرأة لقاسم أمين .

وقد كان قاسم أمين أصدق وأرق من رثاء مصطفى كامل وهل هناك كلمات أرق من تلك الكلمات : ١١ فبراير ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق ، المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى . أما فى يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا فى قوة جماله وانفجر بقوة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل صدى دويها الى جميع أنحاء القطر : هذا الاحساس الجديد ، هذا المولود الحديث الذى خرج من أحشاء الأمة ، من دمها وأعصابها ، هو الأمل الذى يبتسم فى

وجوهنا اليائسة : هو الشعاع الذى يوصل حرارته الى قلوبنا الجالدة الباردة :
هو المستقبل .

قضايا شعبية كبرى

ومن القضايا التى كان لها تأثيرها البالغ فى نفوس الجماهير والتى أحدثت
دويا هائلا فى الرأى العام المصرى قضية دنشواى ، وقضية ذكرى دنشواى ،
وقضية محاكمة محمد فريد ، لأنه حسن « بتشديد السين » كتاب وطنيتى ،
وكذلك قضية مقتل بطرس غالى باشا ، وكان الرأى العام يولى هذه القضايا أهمية
بالغة وكانت الصحف تنشر بتوسع شديد مرافعات النيابة والدفاع ، يوما بيوم .
وقضية دنشواى أولى تلك القضايا الهامة والخطيرة التى أيقظت من جديد
الشعور الوطنى . وقال فيها حافظ ابراهيم :

| | |
|------------------------|--------------------------|
| قتيل الشمس أورثنا حياة | وأيقظ هاجع الفوم الرقود |
| فليت كروهر قد بات فينا | يطوق بالسلاسل كل جيد |
| ويتحف مصر آنا بعد آن | بمجلود ، ومقتول شهيد |
| لنزرع هذه الاكفان عينا | ونبعث فى العوالم من جديد |

كانت هيئة المحكمة برئاسة بطرس غالى باشا وعائسوية المستر جودفنا
هيبينز وفتحى بك زغلول ومستر بواند وقد مثل الادعاء ابراهيم الهلباوى بك .
وقد ورد فى مرافعة الادعاء أن الحرمة أم محمد قد أصيبت بعيار نارى من
الضباط ولكن البندقية لم تطلق الا وهى فى يد الأهالى حال أخذها من الضباط :
ان حرق الجرن والادعاء بالاصابة هما دعوتان كاذبتان لأن المتهمين كانوا لا يريدون
فقط الانتقام لصيد الحمام ، أو لحرق الجرن ، أو لاصابة الجرحى بل الغرض
الحقيقى هو رغبتهم فى اعدام الضباط .

وترون فى التحقيق وفى شهادة الضباط أن الضرب كان على الرأس وان
اصابة الميجر بين كوفين على الذراع لم تكن قصدا ، بل كانت حال دفاعه عن
رأسه بذراعه وكل الاصابات لم تكن فى غير الرأس والعنق والاكتاف لأنهم كانوا
يريدون الاجهاز عليهم وقتلهم قتلا وقد أغمى على الميجر بين كوفين ثلاث مرات
ولم يكتف المتهمون بذلك بل انهم قصدوا العربات وأنزلوهم منها وضربوا
السائقين وكسروا المركبات فأراد الضباط النجاة ، ركضا فأمسكواهم ،
وأخذوهم ، حتى لا يصلوا الى الحكومة ويخبروها بما أصابهم لأنهم لم يكتفوا
بالقتيل بل أرادوا أن يسلخوا معهم بما يناسب مقامهم ، فحاولوا أن يفعلوا
معهم ما كانت تفعل محكمة التفتيش فى أسبانيا مع المذنبين فأخذوا يضعون

التبن حولهم لاحتراقهم ويشيرون لهم بأنهم يرغبون في ذبحهم .. ما بالكم أيها القوم نار صدوركم تشتعل وتزيد اشتعالا .

ويقول ممثل الادعاء : أن بنة القتل - قتل الانجليز - كانت موجودة عند الزعماء وكذا الاصرار عليها وان المشاركين لهم متفقون في ذلك الاصرار وأما القتل حصل بموت المستر بول وان بقية الضباط شرع في قتلهم .

وجاء في كلام محمد يوسف بك أنه من القحة أن نعتدى على جيش الاحتلال بسبب حمامة أو حمامات إذ لم يسمع عن العرب شيء من ذلك فجيش الاحتلال يكرم حيث ينزل ولكن الذين اعتدوا عليه لم يكن اعتداؤهم الا في ظروف لا يترتب عليها ما يقول المدعى العمومي .

أما اسماعيل بك عاصم فقد ذكر أن هذه المرة الثانية التي تنعقد فيها المحكمة المخصصة ، وقد كانت الأولى في عام ١٨٩٧ في حادثة قليوب وكنيت محاميا فيها ، وكان الاعتداء على أورطة وهي سائرة بهيئتها العسكرية . وكان الاعتداء من صغار لا يعرفون وحكم فيها بالرافة ، فكان الحكم مما ارتاحت له الأمة والهيئة الحاكمة والمرة الثانية - وهي هذه الحادثة - لم يكن فيها طابور عسكري ولا رجال الجيش بصفة عسكرية وانما كان المعتدى عليهم أفرادا سائرين أما للنزهة أو للصيد ولم يكن الأهالي يعرفون أنهم من جيش الاحتلال الا بعد ان حصل ما حصل .. وأسفاه !!

وقد قضى في هذه القضية - كما هو معروف - باعدام علي حسن محفوظ وبوسف حسين سليم والسيد عيسى سالم ومحمد درويش ، على ان يتم الاعدام شنقا في قرية دنشواي كما قضت المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة على محمد عبد النبي ، المؤذن ، وأحمد عبد العال محفوظ ، وعلى أحمد محمد السيسى بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وكذلك قضى على محمد علي أبو سمك ، وعبد الباقلي ، وعلى علي شعلان ومحمد مصطفى محفوظ ورسلان السيد ، والعيسى محمد محفوظ بالأشغال الشاقة سبع سنين وكذلك قضت المحكمة على حسن اسماعيل السيسى وابراهيم حسنين السيسى ومحمد السيد علي بالحبس مع التشغيل سنة واحدة ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة : وان ينفذ الجلد أولا بقرية دنشواي وكذلك قضى على السيد الفولي ، وغريب عمر محفوظ والسيد سليمان خير الله وعبد الهادي حسن شاهين ومحمد أحمد السيسى بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة ، بقرية دنشواي .

وكان ضحايا الحوادث من الجانب البريطاني الكابتن بول الذي أصيب إصابات عادية ، ثم مات بسبب ضربة شمس أصابته بعد ساعات من الاعتداء عليه وإصابة المناجور بين كوفين بكسر وإصابات أخرى ، وكذلك الكابتن

بوسنك والملازمان سمويك ، وبورتر ، باصابات عادية ! هؤلاء هم الضحايا الذين اقتضت لهم المحكمة بتلك الأحكام الظالمة التي سبق أن أشرنا إليها .



● قضية أخرى تتصل بحادث دنشواي اطلق عليها ذكرى دنشواي . وكان الشيخ عبد العزيز جاويش قد كتب في اللواء - ٢٨ يونيو ١٩٠٩ - مقالا تحت عنوان « ذكرى دنشواي » بداء بقوله : سلام على أولئك الذين كانوا في ديارهم أمنين مطمئنين فنزل بهم جيش الشؤم والعدوان فأزعج نفوسهم ، وأحرق حصادهم فلما هموا بصيانة أرزاقهم التي عملوا في سبيلها أجسامهم ، ودابتهم ، وأرضهم وقاموا عليها نحو حول يتعهدونها بالمسقى والخفارة ويرقبونها في البكرة والعشى قيل انهم مجرمون ، فسيقوا في السلاسل والأغلال ، وصلبوا على مرأى ومسمع من زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم ، وعيالهم وأصدقائهم وجيرانهم .

سلام على تلك الأرواح التي انتزعها بطرس باشا غالى رئيس المحكمة المخصوصة بقضائه من مكانها في أجسامها كما تنزع سلوك الحرير من خلال الشوك : قبضها بيده فقدمها قربانا الى ذلك الجبار الظالم الغاصب القاهر ، القائم في بلادنا بنفاقنا وضعة مقاصدنا . المستبد بالأمر فينا بسبب تفرقنا وضعف عزائمتنا ، المسيطر علينا بنفر يخشون الانجليز أكثر مما يخشون الله . ويرغبون في المال والرقى ولو شقيت في سبيل ذلك بلادهم ، واستتبيحت حرمااتهم .

وأنتهى الشيخ عبد العزيز جاويش مثاله بقوله : فلتذكر الأمة اليوم الذي أيقظها من سباتها ، وبصرها بمدالتها ، وملا قلوبها بالعظة والعبرة ونفوسها بالحمية والغيرة . ألا فلنذكر الأمة الثامن والعشرين من شهر يونيو ولتذكر أن للاحتلال أعوانا من بينهم يجب دحاربتهم بالبغض ومعاملتهم بالخذر ، وسوء الظن ، أولئك الذين روى في أمثالهم على أمير المؤمنين عن النبي عليه السلام الحديث الشريف « انى لا أخاف على أمتى مؤمنا ولا مشركا ، أما المؤمن فيمته الله بإيمانه ، أما المشرك فيقمعه الله بشركه ولكنى أخاف كل منافق الجبان ، عالم اللسان ، يقول ما تعرفون ويفعل ما تنكرون » اذكروا هذا اليوم ، واذكروا معه من أخذ بأيدي هذه الأمة الى النهوض ، اذكروا معه مصطفى كامل باشا أمام الحرية الوطنية وأستاذ الأمة المصرية واقتدوا به لعلمكم ترشدون .

وحوكم الشيخ جاويش أمام محكمة جنح عابدين برئاسة القاضى محمود بك على سرور وكان فى كرسى النيابة عبد الحميد بدوى ، ووقف الأساتذة المحامون اسماعيل بك الشيمى وأحمد لطفى بك ومحمود بسيونى يترافعون عن الشيخ . وكانت التهمة الموجهة اليه اهانة القضاة ومحمد بك يوسف المحامى المدعى بالحق المدنى فى قضية دنشواي ، وقد حكم على الشيخ فى محكمة أول درجة بالغرامة ثم استأنفت النيابة الحكم .

وأمام محكمة جنح مصر الابتدائية المنعقدة بصفة استثنائية وقف الشيخ ، كانت المحكمة برئاسة بوغوص بك أغوريان وكيل المحكمة وعضوية ابراهيم بك بولس والمستتر كك بكوث القاضيين ، وكان عبد الحميد بدوي ، وكيلا للنائب العام الذي قال ان مقالة الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش قد امتلأت بالمطاعن والاهانات .

وقد جاء في مرافعة الأستاذ اسماعيل الشيمي ، أن الشرع الشريف بين مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لغير الحاكم أربع وهي : التعريف ، الوعظ . والكلام اللطيف ، السب والتعنيف ، ثم المنع قهرا بطريق مباشر ، وردد الشيمي بك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : لا ينبغي لامرئ شهد مقاما فيه حق الا تكلم به فانه لن يقدم أجله ولن يحرمه رزقا هو له « وقال الشيمي بك : لا يجوز للقاضي أن يمتنع عن استماع ما يقدمه المدعى عليه من الدفع الشرعي الذي لو صح لترتب عليه عدم توجيه الخصومة عليه بل يجب على القاضي شرعا الاستماع لهذا الدفع وتكليف الدافع اثبات صحة ما دفع به .

وكان من بين ما قاله أحمد بك لطفي قوله : ان واجب الصحفي كواجب ربان السفينة الجارية في بحر لجى متناهي الساحلين : كلاهما متى تبين الخطر عن بعد وجب عليه أن ينبه الناس أولا الى ما هو وشيك الوقوع وأن يعمل على ما ينجيهم من هذا الخطر ويجنبهم وقوعه ثانيا ، والا كان كل منهما مفرطا فيما عليه وكان أول الهالكين .

ويقول الأستاذ أحمد لطفي في النهاية : مأمورية القضاء في هذه القضية سامية كبيرة وعمل الدفاع شريف ومركز النيابة خرج يخرجه الحق والقانون ، فالمطلوب من حضراتكم أن ترجعوا الى القانون ، ثم ترجعوا الى ضمائركم : ترجعوا الى القانون ثم الى العدل بعد أن تصموا آذانا عن كل قول غير الذي تسمعون في المرافعات العلنية فان في ضمائركم السليمة روح العدالة والانصاف لا تردد لحظة في القضاء بالحق : واننا واثقون بعدالتكم ، وانا مطمئنون لحكمكم فابحثوا قضيتنا وان كان بحثها يكلفكم عناء واعلموا أن حكمكم سيكون موضوع بحث العالم المصري ، والعالم العربي واعلموا أنكم بحكمكم العادل ستكتبون لأنفسكم في التاريخ مجدا عظيما وتشيدون للحق صرحا عاليا .

وكان الحكم بحبس الشيخ عبد العزيز جاويش ثلاثة شهور حبسا بسيطا قضاه الشيخ بكل جنان واطمئنان ، وقد احتفى الشعب بالشيخ بعد خروجه من السجن فكرمه أجمل تكريم وقلده في فندق شبرد - الفندق التاريخي - وسام الشعب وقد كتب عليه : وهو من الذهب الخالص : تذكارة الشعب الى الشيخ عبد العزيز جاويش اعترافا بوطنيته انصافا كما نقش عليه الآية الشريفة « ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونتلو أخباركم »

وكان بين ما قاله أحمد لطفى بك : يقولون بهم تحتفلون وعلام تختلفون ؟
أتمجدون سجيناً قضت عليه المحاكم بالحبس ، أو ترفعون الى درجات الكمال
وجلالته السجن ؟ ، يقولون وهم يحتفلون بالخائنين ، يسعون لزيد لأنه عاد
من سفر ولأنه يتزوج ولحال لأنه رزق بولد ، يحتفلون بالغنى ، يحتفلون بالمال
أما نحن فنحتفل بالبوؤس ، لأننا نحفل بالآلام ، نحفل بالمصائب ، نحفل بكل
جلل مادام السبب فيه خدمة للوطن فلهم أعيادهم ولنا أعيادنا .

وكان من قصيدة للشاعر عبد الحليم حلمى المصرى وهو يخاطب الشيخ
جاويش :

وجعلت تقتحم الصعاب لما تشاء بلا نصير
ورأيت كيف نرى احتفاء الناس بالرجل الغيور
هذا جزاء مجاهد ذاق العسير على اليسير

● وأخطر تلك القضايا - بلا جدال - قضية مقتل بطرس غالى باشا رئيس
وزراء مصر فى ٢١ فبراير ١٩١٠ ، وقد تعمد كثير من الكتاب والمؤرخين اغفال
تلك القضية ، خشية ما بها من حساسيات فالقاتل مسلم ، والقاتل قبطى ، وقد
لعب الانجليز على اختلاف الديانة بين القاتل ، والقاتل ، بخبت ، بالرغم من
أنه لا علاقة على الاطلاق بالدين والأسباب التى استند اليها القاتل - ابراهيم
ناصر الوردانى - لقتل رئيس النظار ، ولعل فى مقدمة ما يلفت النظر فى ملف
تلك القضية : ما كتبه الأستاذ ناصف أفندى جندى المنقبادى المحامى : الى رئيس
تحرير جريدة « الاكلير » التى تنطق بالفرنسية ، وقد جاء فى رسالته : حضرة
رئيس التحرير : اسمح لى بصفتى مصرى أن أقرر بعض نقط تتعلق بمقتل
بطرس غالى باشا رئيس الوزارة المصرية : ليس من اختصاصى تقدير عمل ابراهيم
الوردانى ولكنى أريد أن أبدد التهم التى أشاعها الانجليز فى العالم كله ضد
هذا الشاب ليقللوا من النتيجة السياسية لعمله فلقد اتهموه بأنه فتى مختل
الشعور ، قليل الذكاء وأنه أطاع داعى التعصب (الاسلامى) بقتله بطرس
باشا غالى المسيحى ، الذى يقولون انه كان حراً ووطنياً : أنا أعرف الوردانى
شخصياً وهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف ملء صدره الوطنية الحرة ، وليس
رجلاً متعصباً ولم يقدم على عمله الا ، بداعى الوطنية المتحمسة بعد أن ضاق صدره
- كما ضاق صدرنا جميعاً - من السياسة الانجليزية التى كان بطرس باشا غالى
ينفذها باجتهاد ، وأنا بصفتى قبطياً - أعنى مصرى مسيحياً - أصرح بأن حركتنا
هى حركة وطنية مجردة ، ترمى الى الترقى والحرية وما تهمة التعصب الاسلامى
الا من اشاعات الانجليز النى يشيعونها ليبرروا المظالم التى يرتكبونها فى
مصر .

● اغتال ابراهيم ناصف الورداني بطرس غالى باشا ، لأنه رأس المحكمة المخصصة التي حكمت بالاعدام على قرية دنشواى كلها ، وهو - بطرس غالى باشا - الذى أعاد قانون المطبوعات وسلط سيفه على رقاب الصحف والصحفيين ولان - بطرس غالى باشا - كان له دور كبير فى مشروع مد امتياز قناة السويس وقد وجه الى ممثلى الأمة - أعضاء الجمعية التشريعية - الذين رفضوا المشروع عبارات عنيفة ، وكان الورداني فى الجلسة التي تفوه بها بطرس غالى هذه العبارات التي أهاجت نفس الورداني وجعلته ينتقم على بطرس غالى ، وقد خرج الورداني من تلك الجلسة وهو يقول : يجب ان تسقط تلك الوزارة لأنها تستمد سلطتها من الانجليز لا من الأمة . قبض على الكثيرين من معارف الورداني وأصدقائه على أساس أنهم شركاء فى الجريمة فصمم على أنه الفاعل وأنه لم يشترك معه الا اثنان يده وعقله ، وظل ثابتا على رأيه هذا ، الا أن حكم عليه بالاعدام ونفذ فيه الحكم شنقا ، وكان قد قدم الى محكمة الجنايات كل من محمود أنيس وعلى مراد المهندسين وعبد البرقوقي ، وشفيق منصور الطالبين بمدرسة الحقوق وعبد الخالق عطية المحامي وعبد العزيز رفعت المهندس ، وحبيب حسن ومحمد كمال طالب بكلية الهندسة الى جانب ابراهيم الورداني ، ولكن قاضى الاحالة متولى بك غنيم أفرج عن اتهمين جميعا ما عدا الورداني المعترف بأنه قتل بطرس غالى باشا مع الاصرار والترصد ، والذى ضبط متلبسا بالجناية وشهد شهود الرؤية عليه ، أحيل الورداني الى محكمة الجنايات ، وكان الحكم عليه فى ٢٢ مارس ١٩١٠ - أى بعد شهر من وقوع الجريمة - ترفع فى القضية عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومى وطالب بشنق المتهم وترفع عن المتهم محمود أبو النصر وأحمد بك لطفى و ابراهيم الهلباوى : كانت المحكمة برئاسة دلبراوغلى وعضوية أمين بك على وعبد الحميد بك رضا وكان الحكم فى ١٨ مايو ١٩١٠ باعدام ابراهيم ناصف الورداني شنقا وقد نفذ فيه الحكم .



● ومن القضايا الهامة التي كان لها دويها الشعبى الهام ، قضية السيد السادات ضد الشيخ على يوسف صاحب المؤيد والست صفية السادات ، وكان الخديو عباس حلمى يقف الى جانب الشيخ على يوسف وقد كان وقوف الخديو عباس حلمى الثانى الى جانب الشيخ على يوسف من الأسباب التي أغضبت مصطفى كامل من الخديو ، وقد كتب أحمد شفيق باشا فى الجزء الثانى من كتابه « مذكراتى » فى نصف قرن ، ما يلى : لما ثارت قضية زواج صاحب المؤيد ، وعمل الخديو لتأييده من وراء الستار زاد نفور مصطفى كامل من خطة الخديو فلما سافر سموه الى ديفون هذا العام (١٩٠٤) زاره هناك مصطفى كامل وصارحه برأيه فى مضار هذه الخطة وبين له أن رأى العام ، لا يعطف على الشيخ ، ثم حدثه فى أمور أخرى من هذا القبيل وكان حديثه للخديو بلهجة شديدة فغضب الخديو وغضب مصطفى كامل أيضا فلما عاد الثانى الى

مصر ، اعتزم قطع العلاقات بينه وبين الحديو فأرسل الى الخطاب التالى لتسليمه للحديو ، وينقل أحمد شفيق نص الخطاب الذى كتبه مصطفى كامل فى ٢٤ أكتوبر وأرسله من القاهرة الى الحديو ، ويعقب أحمد شفيق على هذه القطيعة بقوله : وقد دامت الحال كذلك حتى كانت ١٩٠٦ حيث وقعت حادثة دنشواى فرجعت الصلات بينهما بوساطتى ، ويقول أحمد شفيق فى مكان آخر من كتابه : فوجدنا فيما سلف بقطع العلاقات بين الحديو ومصطفى كامل فى ١٩٠٤ فلما عزم مصطفى كامل على السفر لأوربا لقيامه بالمدافعة عن شناعة حادثة دنشواى ، رأى أنه من الواجب عليه ان يعيد العلاقات الحسنة بينه وبين الحديو ، حتى يستنير برأيه ويظاھره على اثاره الرأى العام فى أوربا وانجلترا ضد هذا الحادث فكاتب الحديو بوساطتى ، فوافق عباس وأبلغت مصطفى كامل ذلك فسافر الى باريس فلندرة وقام بحركة ضد كرومر ، وخطب هناك خطبا كثيرة فى مجمع من الكبراء ، كما كتب عدة مقالات فى الصحف الفرنسية ، وخصوصا الفيجارو ، وانتھت جهوده باثارة الرأى العام الانجليزى نفسه على شناعة الاجراءات التى اتخذت وما وقع فى مجلس العموم الانجليزى من استجوابات كان له أثره فى صدور العفو عن مسجونى دنشواى .

● وانتقل الى حكم المحكمة الذى صدر فى ١١ أغسطس ١٩٠٤ ، معتمدا على نص الحكم ، الذى صدر فى ١١ أغسطس ١٩٠٤ بحضور حضرة العلامة الفاضل الشيخ أحمد أبى خطوة أحد أعضاء محكمة مصر الشرعية .

● وقد ورد فى الأسباب الخاصة بفسخ العقد : حيث أن الخصوم اتفقوا على حصول عقد زواج الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بصفية بنت السيد عبد الخالق السادات بدون علم والدها ، ورضاه بمنزل السيد توفيق البكرى بوكالة الشيخ حسن السقا خطيب الأزهر الشافعى المذهب الأجنبى منها على الكيفية المبينة بقسمة الزواج الوارد ذكرها وحصل النزاع بينهم فى صحة هذا العقد وفساده فقال وكيل المدعى السيد أحمد عبد الخالق السادات أنه غير صحيح لعدم علم ورضاه والدها وعدم كفاءة الشيخ على يوسف المدعى عليه لموكله بوجه من الوجوه لأن موكله شريف حسيني والشيخ على ليس بشريف بل ليس بعربى ولاحترافه بحرفة لا يكون بها كفؤا لموكله الذى هو شيخ السجادة الوقائية وناظر على أوقاف أجداده التى يعيش منها و . . .

وقد قال وكيل المدعى عليهما أن العقد صحيح خاصة وأن والدها رضى بالشيخ على خطيبا لها المدعى وأخبر بذلك كثيرين وأنه قبض مهرها ولأن الشيخ على كفء لابنته ، وأن المدعى والمدعى عليه متكافئان نسبا وحسبا ومالا ، وديانة وحرفة وفى كل شئ يذلق بالكفساء وهما شريفان المدعى حسنى ، والمدعى عليه حسيني .

وقال وكيل الشيخ على أن موكله أكثر كفاءة من المدعى لأنه ليس بشريف وموكله شريف حسيني وهو أكثر مالا من المدعى وصاحب حرفة شريفة والمدعى لا حرفة له ولأن موكله عالم ، وأكثر من المدعى حسبا لأن الحسب هو الجاه وأما الاسلام والحرية فلم ينكر واحد منهما على الآخر شيئا منهما .

وعن الصحافة جاء ما يلي في الحكم بالحرف الواحد ، وحيث أن حرفة الصحافة التي نسبها المدعى عليه لنفسه قسمان ، قسم يبحث فيه عن فنون وعلوم مخصوصة للارشاد . كأنجلات الغير يومية وهذه شرفها ، بمقدار شرف ما تبحث فيه وهي صحافة جليئة وهذا القسم لا يدعيه المدعى عليه لنفسه ، وقسم لا يختص بموضوع مخصص وهو عبارة عن ارشاد من تتكون منهم الأمة أي المملكة بارشاد الأفراد والعائلات والهيئة الاجتماعية والحكومة فهي معدة لارشاد الأمة وبالجملة فهي عبارة عن الارشاد بما يلزم من سياسات النفوس والعائلات والملك والمراقبة وهي صحافة جليئة جدا ، ولا يمكن القيام بها الا بعد الاستحصال على كل معادتها من العلوم الاجتماعية وغيرها من علوم تهذيب الأخلاق ، ودراسة أخلاق الناس ، وعوائدهم وسياسة الحكومات والتميز فيما عليه والصحيح منه ومعرفة كيف يعالج الفساد ، وكيف يزيله ويرقى الأمة ويهذب الأخلاق ويلزم لذلك أن يكون القائم بها أشد الناس محافظة على الكمالات والآداب حتى يمكنه أن ينفع بنصحه وارشاده ، وأن يرقى الأمة المنحطة ويستمر في ترقيتها ان لم تكن منحطة وهذا لا يتأتى الا اذا كان القائم بها من الطبقة الأولى ذكاء وعلماء بالسياسة الداخلية والخارجية وعلماء اشتغل بها في غير هذه الديار آتاهم الناس عقلا وفضلا واشتغل بها في هذه الديار بعض الفضلاء برهة من انزمان ولا يمكن المدعى عليه أن يدعي لنفسه بالأخلاق وتهذيبها وأن يعلم كيف ينصح وكيف يستفاد من نصحه ولذلك هذه الصحافة لأن تقلبه في المبادئ بغير سبب وتعرضه للشخصيات في ثوب المصالح العامة وسكوته عن بعض ما يلزم الكلام فيه لارضاء بعض من يهيمه رضاه وكثرة أضراره عندما يرى أن ينفع ، وغير ذلك مما هو معروف يمنعه من دعوى القيام بهذه الصحافة لنفسه ولا تذهب به بعيدا بسرد شيء من ذلك لأنه معروف مشهور ، ونقف معه في هذه الحادثة التي هي موضوع النزاع والبحث اليوم ولا نزيد عليها فاذا يكون المدعى عليه ليس مشغولا بالصحافة قائما بها وانما هو مشغول بشيء يشبهها ، اشتغل بها لأغراضه مليسا له ثوب الارشاد والمنفعة العامة وهذا اشتغال يعتبر اشتغالا بأخص الحرف فلا يكون محترفا بحرفة شريفة .

وفي الحكم أن الشهادة في الكفاءة يكفي فيها أخبار الشهود للقاضي بما يعلمون ولا يشترط فيها لفظ أشهد ولا التزم لأنها لاستكشاف حال المتخاصمين، وحيث انه بهذه الحالة يكون عقد نكاح الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بصفية

بنت السيد أحمد عبد الخالق السادات حصل مع عدم كفاءة الشيخ على للسيد
أحمد عبد الخالق السادات و . و .

ولهذه الأسباب حكمنا للسيد أحمد عبد الخالق السادات المذكور على السيد
على يوسف صاحب المؤيد وصفية بنت السيد أحمد عبد الخالق المذكور بعدم
صححة عقد زواجهما المذكور وعدم جواز اجتماعهما ، وقد نظرت القضية أمام
محكمة استئنافية برئاسة قاضى أفندى مصر وعضوية العلامة الشيخ أحمد ادريس
والعلامة الشيخ محمد ناجى وقضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وصحته !!

صفحات من كتاب الحزب الوطنى

● ولعلى أكون أول من أزاح الستار عن جهود الحزب الوطنى فى أثناء
الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها . بين يدى وأنا أكتب هذه الكلمات مذكرة
الحزب الوطنى المصرى الى الحكومات المحاربة والمحايدة تبدأ بالعبارة الآتية : ان
الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولا يزال من مبادئه «مصر للمصريين» والذى وقف
نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال أو تدخل أجنبى ،
تحت أى اسم أو بأية صورة يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء
حتى انجلترا وحلفاءها تاركا للمواطن والميول جانبا ملقيا بنفسه فى أحضان
السياسة العالمية الحقبة : اننا نريد أن نبين أن الحاجة الى السلم التام والى العدل
والى الحق تحتم على كل الحكومات أن تساعد الحزب الوطنى على تحرير مصر من
الاحتلال الانجليزى الذى تحول ظلما وعدوانا الى حماية فى ١٨ ديسمبر
١٩١٤ .

● وينهى محمد فريد تلك المذكرة - التى كتبها فى استوكهلم فى ١٠ فبراير
١٩١٧ ووقعها باسم رئيس الحزب الوطنى المصرى - بقوله : ان مصر اذا أعطيت
الحرية والاستقلال لجديرة بأن تبرهن للعالم انها ما فقدت شيئا من خصائصها
الأصلية وانها لم تهدم ما لبنة الأهرام من ميزات أولئك الذين بهروا العالم
بأهياكل ومقابر الملوك ، ان مصر لا تعرف المطامع الاستعمارية ، وليست لها
آمال خارجية ولا تطمح فى أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية وانما تطلب
أن تعيش حرة وأن ترتع فى بحبوحة السلم ، وأن يكون لها تحت الشمس مكان
يليق بها بما لها من خصائص ، وما لأهلها من ذكاء وأن الحزب الوطنى المصرى
يطلب من الحكومات المحايدة ألا تعترف بما قامت به انجلترا فى مصر فى أيام
الحرب والا كان هذا الاعتراف خروجاً على حقوق الحياد ، ويجب أن يظلوا على
انكار هذا العمل وأن ينكروا جوازات السفر التى تعطيها السلطات هنا والسفراء
هناك وأن قبول مثل هذه الأعمال الصادرة عن قوة غاشمة غير معروفة من الحقوق
الدولية العامة يساوى الاعتراف المضمير بهذه الأفعال التى لا تستند الى حق
ولا تعتمد على ضوابط وان حزبنا ليطلب من حكومتنا العثمانية ومن حلفائها

تقديم المسألة المصرية الى مؤتمر السنثم القادم لأجل تسويتها نهائيا بما يهوى الشعب المصرى حسب فائدته وان الصلح الذى يترك مصر لانجلترا سيكون صلحا أخرج وسيحمل الانسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة .



● وبين يدي أيضا صورة من المذكرة التى قدمها الحزب الوطنى المصرى فى ١٠ أكتوبر ١٩١٧ الى اللجنة الاشتراكية الدولية التى كانت تمهد لمؤتمر استوكهولم ، والمذكرة أكثر تفصيلا من المذكرة السابق الاشارة اليها ، وقد بدأت تلك المذكرة بالاشارة الى سياسة بريطانيا الكاذبة ذات المواعيد الخادعة والايمان الخائنة والى تهديد الاحتلال البريطانى للثروة المصرية وبيع المحصولات بأبخس الأثمان والى ما قامت به سلطات الاحتلال من اعتقال للمواطنين ومن التجاؤها الى التجنيد الاجبارى وحشد مليون ونصف مصرى لمساعدة ذلك الاحتلال ، وفى النهاية - نهاية المذكرة تطالب المذكرة باسم مصر أن يكون لمصر حقها الطبيعى فى أن تحكم نفسها بنفسها ذلك الحق الذى اعترفت به وقررتة جميع الدول فى مؤتمر لاهاى والذى تزعم دول الحلفاء أنها تستمر فى الحرب من أجله ، وقد نشرت صحف استوكهولم هذه المذكرة ، كما نشرت ملخصات لها العديد من صحف العالم .

● وعندما دعا رئيس لجنة السلام بمدينة استوكهولم المسيو كارل لندهاجن العضو بالبرلمان السويدى ومحافظ المدينة مندوبى الأمم المستعبدة الى اجتماع خاص فى ٩ نوفمبر ١٩١٧ فى قاعة فيكتوريا لسماع شكواهم وحضر ذلك الاجتماع أكثر من ستمائة مدعو من أقطاب السياسة وفطاحل قادة الرأى العام وكان الشيخ اسماعيل الصفايحي القاضى - سابقا - بتونس أكبر الحاضرين سينا فقد تولى القيام بتوجيه الشكر الى اللجنة ورئيسها نيابة عن ممثلى الشعوب المضطهدة : ألقى كلمة باللغة العربية وقام بترجمتها محمد فريد بك الى اللغة الفرنسية وكان مما قاله الشيخ الصفايحي أننا لا نستطيع أن نتحمل تلك العبودية وسنبحث عن الوسيلة الفعالة للخلاص منها الا وهى القيام جماعة ضد الظالمين واغلاق السلام العام ، بطريقة أفظع من الحرب ، وكانت الأنسة ساكوك قد قامت بترجمة تلك الكلمة عن الفرنسية الى اللغة السويدية ، وتكلم الشيخ عبد العزيز جاويش فى ذلك الاجتماع عن مراکش بالنيابة عن السيد محمد العثبى الذى منعه مرضه عن الحضور ونجح الاجتماع نجاحا هائلا وأعد المؤتمر تقريرا عظيما ، وكان ممثلى مصر فى ذلك المؤتمر : محمد فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش والدكتور على علوى ، وفيما يلى مقدمة ذلك التقرير : اجتمع مندوبو أمم الجزائر ، وتونس ، ومصر ، والقوقاز ، والهند ، ومراكش وطرابلس والطورانية بمدينة استوكهولم فى شهرى أكتوبر ، ونوفمبر ١٩١٧ للبحث عن الطرق الفعالة لتحرير بلادهم من نير الاحتلال الأجنبى ، وحل جميع

المسائل الخاصة بأوطانهم بواسطة مؤتمر الصلح المقبل طبقا للحق الطبيعي لكل أمة في أن تحكم نفسها ، بنفسها .

وأشار التقرير الى أن كل من تكلم بالنيابة عن الأمم المستبعدة حرر مذكرة تفصيلية عن الأسباب التي بنى عليها مطالبه وقد وزعت تلك المذكرات في جميع الأرجاء .

● ولم تكن مذكرات الحزب الوطني التي كان يكتبها فريد بك ، ومعاونوه ويبحث بها الى المؤتمرات الدولية والى الشخصيات المعروفة في العالم كله بمناصرتها لقضايا الحرية والاصرار : لم تكن تلك المذكرات قاصرة على شرح المسألة المصرية من الوجهة القانونية وحسب وانما ركز بعضها على حالتنا الاجتماعية والعلمية والأدبية في سنوات الحرب العالمية الأولى وخاصة حالة العمال المصريين وبؤسهم ، والزراع المصريين وشقائهم والطلبة المصريين وفقيرهم العلمي . . . من تلك المذكرات ، تلك التي تقدم بها الحزب الوطني الى مؤتمرات برست ليتوفسك وقد وزعت على جميع الأعضاء ، كما وزعت في جميع أنحاء العالم الا مصر بطبيعة الحال ، وقد أنهى فريد بك تلك المذكرة بقوله : تطلب مصر من مؤتمر برست ليتوفسك أن يعترف صراحة بحقوقها في أن تقرر بنفسها أمر المصير الذي ترغب فيه وشكل الحكومة الذي يتفق ومركزها وأخلاقيها وعاداتها ، اما مباشرة بأخذ رأى الأمة واما بجمعية دستورية تنتخبها الأمة بحرية تامة ولكن ضمانا لسير الانتخابات أو اقتراح الأمة على أحسن و « أفضل » حال يكون من الضروري سحب الجيش الانجليزى من مصر ، وكذلك جميع الموظفين المدنيين الانجليز ، وكان المصريون المقيمون في برلين وهم عبد الملك حمزة ، وأحمد طاهر ، ومنصور رفعت ، وعلى علوى ، والشيخ جاويش وفريد بك قد بعثوا بتلغراف بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ الى مؤتمر برست ليتوفسك يلفتون به النظر الى ضرورة تحرير مصر طبقا لمبدأ الجنسيات الذي أقرته جميع الدول والذي أعلنه سوفيت بتروجراد . وبنى المصريون في برلين طلبهم الخاص بتحرير مصر على الحق الطبيعي لكل أمة أن تحكم نفسها بنفسها وتبت في مصيرها . . و .

وفى نهاية التلغراف جاءت العبارة الآتية : ان حرية البحار التي هي أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية على وجه عام والاشتراكية الروسية على وجه خاص لا يمكن أن تضمن ضمانا كافيا مادامت قناتنا تحت اشراف أية دولة كبرى ، ومصر وحدها ، مصر الحرة هي التي تستطيع أن تحميها وتضمن لجميع الأمم حرية المرور فيها وقت الحرب والسلام .

● وربما كنت أول من لفت الأنظار الى ذلك التلغراف الذي أرسله الحزب الوطنى — بعد أيام من عقد مؤتمر برست ليتوفسك الى لينين ، رئيس الحكومة

السوفيتية شكرا له على ما صرح به من ضرورة تحرير مصر ، وحصولها على استقلالها ، وفيما يلي ذلك التلغراف الذي توصلت اليه بعد جهد جهيد ، وأكون بذلك أول من ينشره في العالم بأسره :

تشرف لجنة الحزب الوطني بأن تعرب عن شكرها الأدبي لحكومتم الديمقراطية بمعنى الكلمة بمناسبة تصريحها بأسمى وأغلى ما يمكن أن تصبو اليه الانسانية من المبادئ المتعلقة بالحرية والمساواة ، ان هذه المبادئ ، التي صرحتم بها وأنتم مجردون عن الهوى والغرض قد أنعشت النفوس وأحيت في الأمم المستعيدة ميت الآمال في حياة جديدة ملؤها السعادة والرفاهية : حياة قائمة على تحريرها من أغلال أصحاب رؤوس الأموال وأصفاد محبي الاستعمار : ان اللجنة تشكركم بصفة خاصة على التلغراف اللاسلكي الذي أرسلتموه الى جميع الحكومات طالبين فيه تحرير مصر ، وترجو منكم أن تكلفوا مندوبيكم في مؤتمر برست ليتوفسك بأن يطلبوا تحرير مصر من نير الاحتلال الانجليزي : ان المسألة المصرية مسألة دولية في الواقع نظرا لمركزها الجغرافي . الخ ، الخ .

● وكان خليل مذكور الذي كان من أقرب أصدقاء محمد فريد وتلاميذه والذي عمل سكرتيرا لفريد في أخريات أيامه قد ذكر لي أن محمد فريد كان على علاقة طيبة بلينين ، عندما كانا يعيشان في شارع واحد في مدينة جنيف ، وقد حاولت أن أعثر على رد لينين ، على برقية الحزب الوطني ولكنني لم أعثر على هذا الرد ، ولعله ، ضمن محفوظات الحكومة السوفيتية أيام كان يرأسها لينين .

● وقد كان للشيخ عبد العزيز جاويز جهوده الرائعة في الحرب العالمية الأولى وقد اختلف مع فريد بعض الوقت ، ثم عادت الأمور الى مجاريها الطبيعية والشيخ جاويز لم يعرف طوال تلك السنين طعنا للراحة ، جاب - كما يقول الأستاذ أحمد وفيق - سهول وجبال أوروبا من الدردنيل الى سويسرا ، ثم منطقة القتال النمساوية الى السويد وطوى فيافي آسيا من البوسفور الى قناة السويس ، دون كلل أو ملل ينتهز وقت الراحة عقب تحرير المقالات أولقاء الخطب والمحاضرات العديدة : لتأليف الكتب وتصنيفها وكلها دائرة حول المسألة المصرية : كان يكتبها باللغات الانجليزية ، والعربية أو الألمانية التي أتقنها كما أتقنها محمد فريد وصحبه ، وسافر الشيخ جاويز مع الحملة المصرية ، وبقي في القدس الشريف ثم عين مديرا لجامعة القدس وجامعة المدينة التي كان يراد انشاؤها وعاد الى الاستانة واستمر في اصدار مجلة العالم الاسلامي وكانت لا تقل أهمية واهتماما بالاعراج واختيار كتابها من كبار الساسة وعظماء الرجال عن أية مجلة أوروبية كبرى ولدى مذكرات خطية للشيخ جاويز أعتقد ان نشرها سوف يحدث دويا وطنيا هائلا !! .

● ومن قيادات الحزب الوطني في أوروبا - أيام الحرب العالمية الأولى - اسماعيل لبيب الذي هاجر مع الزعيم محمد فريد منذ عام ١٩١٢ وسار معه

أينما رحل وقد عاد الى مصر عام ١٩١٤ ، ثم عاد الى الآستانة ليكون في مقدمة قادة الحملة المصرية التي أعدت لتحرير مصر من ناحية سيناء ! وعندما أصدر المسيو دلوز كتابه « الحالة في مصر » مؤيدا فيه الاحتلال البريطاني ، رد عليه اسماعيل لبيب في كتاب أسماه « مركز مصر » تحدث فيه عن المسألة المصرية من نواح عديدة : مالية وصناعية وزراعية وصناعية ، وحربية وبحرية .

وقد ألف اسماعيل بك مع محمد فهمي وعلى الشمسي ، ويحيى الدرديري وكيل جمعية أبي الهول بجنيف كتابا عن مصر أسموه : مصر ، ومؤتمر السلام ، وتكلموا فيه عن مصر ، ومبادئ ويلسون واستقلال مصر قبل احتلال إنجلترا لها .

● وقد وضع محمد فهمي في سنة ١٩١٧ كتابا أسماه المسألة المصرية منذ عهد محمد علي حتى اعلان الحماية على مصر ، وكان يلقي المحاضرات والخطب في المؤتمرات الدولية ، ويكتب المقالات الطنانة في كثير من كبريات الصحف العالمية وقد شنت عليه جريدة الطان الفرنسية حملة شعواء بمناسبة خطبة عن مصر في المؤتمر الاشتراكي الذي عقدت بمؤتمر لوزان سنة ١٩١٥ وكانت صحيفة الطان قد حرفت كلامه لتستثير الحكومة السويسرية ضده ، ولتحميلها على اخراجه من بلادها ارضاء للمستتر لويد جورج السياسي ، البريطاني المعروف الذي كان محمد فهمي قد انتقده نقدا مرا ، لموقفه وموقف حكومته من مصر .

● وكان د. منصور رفعت يقيم في سويسرا ، وقت أن أعلنت الحرب ، وقد حقق معه البوليس السويسري وأذره بأنه اذا وزع صحيفته في سويسرا فلن تتوانى الحكومة السويسرية في اخراجه من بلادها ، ولكن د. منصور رفعت - كما يقول أحمد وفيق - لم يلتزم بتعليمات البوليس السويسري فعمد الى توزيع الصحيفة على صناديق البريد الخاصة وقامت السلطات السويسرية باخراجه من أرضها وبالفعل اتجه الى ألمانيا وبقي بها الى أن أعلنت الهدنة وقد أصدر عوض البحرأوى واسماعيل كامل - من قادة الحزب الوطني مجلة أسمياها « مصر » ، وكانت تصدر في سويسرا في الخامس عشر من كل شهر .

● ومن قادة الحزب الوطني - في الخارج أيضا - عبد الملك حمزة ، الذي هاجر الى مصر مع رفاقه في أغسطس ١٩١٤ وعاش في الآستانة ثم برلين وأصدر هو والشيخ جاويش مجلة العالم الاسلامي باللغة الألمانية وكتب فيها كبار الساسة الألمان ، والأتراك ، والعرب . ومن بين هؤلاء القادة بل وفي مقدمتهم أحمد وفيق الذي أقام فترة طويلة في إيطاليا كان فيها - كما في غيرها من العواصم الأوروبية - صوت مصر ، المدوي وكانت له علاقات وثيقة بكبار الاشتراكيين في إيطاليا ، ولقد أوشكت على الانتهاء من كتاب عن جهود فريد بك ورفاقه في المنفى معتمدا على كثير من الوثائق التي لم تر النور بعد وفي مقدمتها

أكثر من ٢٠٠ خطاب بعث بهما محمد فريد من المنفى ، الى أهله وأصدقائه وتلاميذه في الحزب الوطنى : لقد كان هؤلاء الأبناء بقيادة فريد بك فى المنفى المعبرون الحقيقيون عن آمال شعب مصر بعد أن قام الاحتلال بكبت أنفاس الشعب المصرى طيلة سنين الحرب فلم يسمع للشعب المصرى صوت ، ومن الغريب أن هؤلاء الذين كافحوا وقاتلوا وتعذبوا فى سبيل خدمة القضية المصرية سنوات عديدة لم يذكرهم أحد من بنى جلدتهم ، بينما ذكروا أولئك الذين كانوا يتمسحون بأعتاب الاحتلال البريطانى فى مصر وبأذيال سلطان مصر وقتذاك .

مذكرة سرية للخديو عباس حلمى الثانى

● وقبل أن تنتهى من الحديث عن جهاد الشعب فى أيام الحرب العالمية الأولى يسعدنا أن ننشر نص مذكرة كان قد بعث بها الخديو السابق عباس حلمى الثانى الى ملك البلجيك (فى ١٥ أبريل ١٩١٦) وهى ضمن المذكرات التى لم تنشر من قبل والتى شرح فيها الخديو للملك ألبر طروف منعه من العودة الى مصر ، وسوف ننشر تلك المذكرات فى كتابنا عن محمد فريد فى المنفى اذا ما كان فى العمر بقية : قال الخديو عباس حلمى :

وصلت الى الاستانة بارحة عيد الدستور التركى ، وحضرت فى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى العرض العسكرى لسنة ١٩١٤ حيث دعانى الصدر الأعظم الى حفلة استقبال فى المساء . وهناك تعرفت بمستشار السفارة الانجليزى الذى كان يقوم بأعمال السفير .

وفى اليوم التالى ذهبت لتأدية الزيارة الرسمية الى الباب العالى ، وعند خروجى منها وقع على اعتداء ، ولم تكن سفارة انجلترا بأمرى لدى السلطات التركية التى أجرت تحقيقا مدنيا أرسل تقريره الى مجلس الحرب دون أن تترتب عليه ولا على التحقيقات القضائية أية نتيجة .

وكان من أمر سفارة انجلترا أن أظهرت عدم اكتراثها التام .

وقع الاعتداء فى ٢٦ يولييه وفى ٢٨ من الشهر ذاته كان اعلان الحرب من النمسا على صربيا ، وتلتها الاعلانات الأخرى المعروفة التى انتهت فى ١٣ أغسطس باعلان انجلترا وفرنسا الحرب على النمسا .

ولما رأيت الحوادث تتداعى بسرعة قررت العودة الى مصر فى الحال - على الرغم من حالتى الصحية - كى أقوم بواجباتى نحو بلادى . فأصدرت الأوامر ليختبى بالاستعداد للسفر ، كما أخطرت بذلك جميع أعضاء الأسرة الخديوية المصطافين فى ذلك الوقت بالاستانة .

وعاد سر لويس مالت السفير من اجازته ولم يعدنى ليسأل عن صحتى ، بل لم يعلنى بعودته ، زاعما أن المراسم تقضى بأن تكون أولى الزيارات المتبادلة من قبلى أنا .

فلما أصبحت قادرا على الخروج قصدت سفارة انجلترا وأديت زيارته دون أن أقابل السفير لأنه كان متغيبا عن الدار . ومضت الأيام الى أن جاء اليوم الرابع والعشرون من شهر سبتمبر ، فزارنى ترجعان شاب أعلننى أن السفير يريد مقابلتى ليبغنى أن انجلترا لا تنظر الى وجودى فى الاستانة بعين الرضا .

ويوم الاثنين ٢٦ أكتوبر زارنى السفير وأكد لى فى بداية حديثه أن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية قد وصلت الى حالة تجعل استمرار اقامتى فى الاستانة أمرا غير مرغوب فيه من جانب الوزارة الانجليزية . فأفهمته أنى لا أتمسك اطلاقا بالبقاء وأنى مستعد للعودة الى بلادى فى الحال .

عندئذ صرح لى السفير فى وضوح بأن الحكومة البريطانية ليست على هذا رأى وأعلننى أن حكومته ترغب فى أن ترانى مسافرا الى ايطاليا حيث تشهد الحكومة باستئجار دار لى فى مدينة ايطالية أختارها .

ولما كنت حرا فى حركاتى وتنقلاتى الى حيث أشاء فقد عرضت عليه أن أقصد الى سويسرا أو الى أى بلد محايد آخر ، فاعترض بأن المجاعة ضاربة أطنابها فى سويسرا فلا أستطيع الذهاب اليها ، وأن الحالة الوحيدة التى تقبلها انجلترا انما هى حالة اقامتى فى ايطاليا .

وأمام رفضى نهض وانسحب ، ولم تكن بينى وبينه بعد ذلك علاقة . وغادر السفير الاستانة فى ٣ نوفمبر .

وانى أود أن ألاحظ أن السفير قبل انتهاء الحديث - وحين كان يتهيأ للانسحاب - سألنى هل لدى شىء أقوله له ، فأجبته أنى معتمد على عدم تحيزه فى نقل أنباء حركاتى وأعمالى فى الاستانة الى الحكومة البريطانية .

ثورة الشعب فى ١٩١٩ (جنود العمل الفدائى)

● لى رأى خاص أومن به الى أبعد حدود الايمان ، ومنذ فترة طويلة واعتز به فى الوقت ذاته الى أبعد حدود الاعتزاز وهذا رأى يتلخص فى أن ثورة ١٩١٩ من أعظم ثورات العالم ، فهى - مثلا - أول ثورة فى أفريقيا وأسيا بعد إعلان الهدنة فى نوفمبر ١٩١٨ .

وهى - مثلا من ناحية أخرى - كانت نموذجا لغيرها من الثورات وخاصة بالنسبة للهند حيث أكد المهاتما غاندى زعيم الهند ، أن الهند اقتدت بمصر فى ثورتها ضد الاحتلال البريطانى .

ومن ناحية ثالثة ، كانت هذه الثورة تلقائية ، لم يقم أحد بتنظيمها ولا الاعداد لها بدليل أن زعماء مصر وقتئذ : سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود ، قد فوجئوا بها .

وبدليل أن بعضهم قال لزعماء الشباب الذين بدأوا الثورة فى ٩ مارس ، بدون تخطيط : دعونا نعمل فى هداء .

ومن ناحية رابعة - مثلا - أنها كانت شعبية بكل ما فى كلمة شعبية من معان ، فقد جمعت الشعب كله ، وهى كانت للمسلمين والمسيحيين ، وهى ليست ثورة طبقة معينة ، وانما هى ثورة جميع الفئات والطبقات والاتجاهات والميول، والعقائد ، وقد أصيبت تلك الثورة منذ طفولتى وكنت أحب الاستماع الى قصص أبطالها من أبى وأعمامى وأخوالى وأقاربى ، وكل أبناء قريتنا ، الذين كانوا يحلو لهم الكلام عن تلك الثورة ، بأكثر مما كان يحلو لهم الكلام عن « هوجة عرابى » و « الولس » - الخيانة - الذى كسر عرابى .

وكان يوجد على مقربة من قريتنا بعض المعالم التاريخية والاماكن الأثرية ذات العلاقة الوثيقة بتلك الثورة .

وكم تمنيت - حتى وأنا طفل صغير غير مميز - لو أنهم أقاموا متحفا صغيرا فى كل قرية أو مدينة شهدت أحداثا من أحداث تلك الثورة .

وعندما كبرت وانتقلت الى العاصمة ، كان يحلو لى باستمرار أن أسعى الى أولئك الذين شاركوا فى أحداث تلك الثورة .

وكنت باستمرار أسميهم الشهداء الأحياء .

وكان هؤلاء الشهداء يقصون على ما لم أقرؤه فى الصحف ولا فى الكتب وكان بعضهم وقد صام عن الكلام سنوات حتى لا يضار باعتباره من قيادات ثورة ١٩١٩ قد انطلق فى الحديث معنى عن : أسرار تنشر للمرة الأولى .

بطولات ، لم يعرف أحد عنها شيئا بدأنا نسمع عنها .

وفى عام ١٩٥٣ ، حملت آلة تصوير وكنت قد اقتصدت ثمنها من مرتبى المتواضع بل الهزيل يومئذ وانطلقت أطوف مصر من أقصاها الى أقصاها باحثا عن أولئك الشهداء الأحياء .

وكلما سمعت عن واحد من زميل له ، أخذت عنوانه ، وانطلقت اليه .

واذكر اننى قضيت أكثر من اسبوعين فى أسيوط ، من أسيوط الى ديروط
ومن ديروط الى كل الاماكن التى شهدت احداثا ثورية هامة فى مديرية أسيوط
وقتئذ .

وفى الشرقية قضيت أيضا أكثر من أسبوعين باحشا ومنقبا حتى بعض
القبائل التى تسكن فى أماكن ثائية ، كنت أسعى اليها .

وقد حز فى نفسى وأنا فى التل الكبير ان الانجليز كرموا قتلهم فى موقعة
التل الكبير ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ فى لوحات تذكارية قائمة بينما نحن
لم نكرم شهداءنا ولم نرفع لوحة واحدة تشير الى أنه كان هنا أعنف قتال عرفته
مصر فى تاريخها الحديث .

وفى الاسكندرية عشت فى مهرجان وطنى هائل ، وخطير ، فلم يكد الحاج
رمضان زيان شيخ فدائى الاسكندرية يعرف الهدف من رحلتى الى الاسكندرية
حتى قادنى الى كل زملائه وغير زملائه ممن شاركوا فى تلك الثورة .

وقد أسعدنى أنهم جميعا - وبدون استثناء - لم يفقدوا أبدا أرواحهم
الثورية ولم يحزنوا أبدا لأنهم أنفقوا شبابهم فى خدمة تلك الثورة بل كانوا
يؤكدون لى أنهم لو أعيدوا الى شبابهم ، لعادوا الى ما كانوا عليه ثوارا
مقاتلين .

كانوا يقولون ذلك والمجتمع قد ظلمهم ظلما بينا فلم يعرف لهم سابق
جهادهم وحسب وانما تعتمد الانتقام منهم ، فسلبهم حقوقهم !

● وقد أعجبت الى حد كبير بشخصية د سيد محمد باشا - وباشا كنية
لا لقب - كان أحد زعماء الطلبة فى ثورة ١٩١٩ وكان أشجعهم وأقدرهم على
الانتقال من مكان الى مكان .

ثم كان صاحب ذاكرة حديدية وما أكثر الجلسات التى استمعت فيها الى
أحاديثه عن تلك الثورة كيف بدأت وكيف سارت ثم كيف بلغت الذروة ، ثم
كيف أصابها دواعى الضعف بعد أن تسرب الى قادتها وباء الفرقة والانقسام .
كان يروى لى الكثير من أغاني الثورة ، وأناشيدها :

يا عم حمزة ، اجنا التلاميذة ، ما يهنش ، فى القلعة نبات ولا فى
المحافظة .

مستبيعين ، ناس وطنيين ، واخدين ع العيش الحاف والنوم من غير
لحاف .

ومرة ذكر لى أن وفدا من زعماء الطلبة ذهب الى بيت زعيم الأرمن فى مصر ،
الذين انضموا للانجليز وكان الانجليز قد سعوا لاجداث انشقاق بين مصر والنزلاء
الاجانب لكى يظهروا أن الثورة ليست ثورة تحررية وانما هى ثورة ضد النزلاء
الاجانب .

وبعد حوار شاق ، ومزير ، نجح الطلبة فى اقناع زعيم الأرمن ومن معه
بأن الانجليز هم وراء دفع الأرمن الى معاداة مظاهرات الشباب .

وقد استطاع زعيم الأرمن بتفاهمه مع رئيس الجالية أن يوقف الخوارج
من الأرمن عند حد .

ويذكر لى أنهم - زعماء الطلبة - لم يكونوا يجدون أسلحة يستخدمونها
فى تلك الثورة ضد قوات الاحتلال البريطانى بعد أن اعتمدوا على العصي والطوب
والخناجر ، والسكاكين ، فلبأوا الى أصحاب صالونات الحلاقة ليأخذوا منهم
الأمواس التى يستخدمونها فى بقر بطون الخيل التى يركبها الانجليز وهم
يطاردون المواطنين حتى اذا سقط الجواد كان من السهل القبض على راكبه .

● وعن جريدة المصرى الحرة التى أصدرها سيد باشا وزملاؤه من الطلبة
قال سيد باشا : اكتشف الانجليز أمر تلك الجريدة فرأينا أن نسرع فى نقل
مطابعها الى مكان آخر فحملناها على ثلاث عربات كارو وانزويناهما فى زقاق
بعيد ، وكنت أرتدى الثياب البلدية ، فرجعت الى رأس الشارع خشية أن يكون
أحد جواسيس الانجليز قد تبعنا وصح ما توقعتم فقد رأيت بعضهم يتابع خطانا ،
ولكن هذا البعض لم يكشف أمرى فاقترب منى وسألنى : هل رأيت عربة محملة
بالحديد ، فأجبته بلهجة أولاد البلد : اننى رأيتها تنجح بسرعة الى ناحية بعيدة
أشرت اليها .

وهكذا اتجهت المطابع التى أخفيناها عند أحد أصحاب الكارو ثلاثة أيام
حتى نقلناها الى بيت مواجه لقسم الخليفة .

وقد رأينا أن وجودنا بالقرب من القسم يبعد عنا الشبهة اذ لا يخطر ببال
أحد أن يباشر الشائرون نشاطهم فى مواجهة قسم البوليس .

● وكان زعماء الثورة يتنكرون فى أزياء وسمات مختلفة الا أن أحدهم
وهو الحاج أحمد جاد الله ، وكان عمره يزيد على ستين سنة ، كان يكتفى بترك
لحيته البيضاء مرسلة أمامه وكانت لحيته هذه تبعد الشبهات عنه ، عندما كان
فى حوادث القنابل على الانجليز واغتيالهم .

وكان الأستاذ حسن كامل الشيشينى أستاذا فى مدرسة التجارة ، ولكن
دروسه كانت دروسا وطنية ، رأيت الاستاذ الشيشينى لأول مرة عند الحاج

أحمد جاد الله بشبرا - وكان الحاج أحمد جاد الله أحد زعماء العنابر - وقد توثقت الصلة بينى وبينه ، وأزعم أن الرجل الثائر من داخله الهادى فى مظهره . كان أحد الذين نجحوا فى دفعى الى مجال العمل الفدائى .

● وكان الشهود يقولون أنهم رأوا بين الثائرين رجلا طويلا ذا لحية بيضاء ولكن الانجليز كانوا يبعدون هذه الاوصاف من قائمة المتهمين وهم يظنون أن اللحية مستعارة ، وكانت زوجة الحاج جاد الله وهى شيخوخة مسنة تعاون زوجها وزملاءه فى حركة الكفاح فتجلس على مقربة من المكان المعين لغزو الثائرين وتظاهر بأنها تضرب الودع وتشوف البخت ، فيأتى زملاء زوجها ويتظاهرون بأنهم يودون معرفة طالعهم ، بينما هم يمدون أيديهم خلسة الى السفط (السبت) الذى تضعه بجانبها ويلتقطون منه القنابل ، والمفرقعات والمسدسات التى يستأنفون بها نشاطهم ضد المستعمرين حتى اذا ما انتهت عملياتهم عادوا اليها وأخفوا المسدسات التى يستأنفون بها نشاطهم ضد المستعمرين فتعود بها الى المنزل بينما هى تنادى فى الطريق . . . نشوف البخت ونضرب الرمل ، زين نين .

وقد ظل الحاج جاد الله مستترا خلف لحيته البيضاء فأبعدت عنه الشبهات مدة أربع سنوات ثم كشف أمره وألقى القبض عليه وقدم للمحاكمة .

وفى المحكمة جلس القضاة الانجليز يحاكمونه فكان يطلب منهم أولا - عندما يوجهون اليه سؤالا - أن يصلوا على النبى وكان يرفض الاجابة على أى سؤال الا اذا صلوا على النبى بصوت مرتفع ، ويصلى القضاة الانجليز على النبى ولكن أحمد جاد الله ، يقول : وكم ان صلوا على النبى .

ويظل كذلك سبع مرات ثم ينفى الاتهام عن نفسه قائلا : بقى واحد شيخ زوى يقدر يمسنك مسدس ويقتل ، يا ناس دانا رجلى والقبر كمان زيدوا النبى صلاة .

وكانت محاكمة أحمد جاد الله قفيفة الظل فكان الحاج أحمد يكثر من القاء الطرف والنكات حتى اضحك المحكماء أكثر من عشرين مرة ولم يفقد الشيخ أعصابه الا مرة واحدة ، عندما زارته أمه فى السجن وقد بلغت من العمر ما جعلها لا تستطيع السير ، الا على عكازين فلما رآها كذلك بكى ، فغضبت الأم ، وقالت له : أتبكي ؟ اذن أنت لست ابنى ولا أعرفك ، ان ابنى كما أعرفه لا يبكي وهو يجاهد : يا أمى ، يا أمى ، يا أمى ، يا أمى ، يا أمى .

وصرخت به وهو الذى بلغ الستين : كن رجلا ، يا ولد .

● ويروى لى غريان سعد - وكان صديقا عزيزا - قصة تحوله من

طالب في كلية الطب الى قاتل ، لقد تطوع - وهو المسيحي - لقتل يوسف وهبه باشا ، المسيحي ، حتى لا تقوم فتنة طائفية كتلك التي حدثت أيام أن قتل ابراهيم ناصف الورداني بطرس غالى باشا رئيس الوزراء .

وكان يوسف وهبه قد خرج على اجماع الأمة ، فقبل رئاسة الوزارة .

ذكر لى عريان سعد ، كيف كان بعض الشيوخ والقسس يصيحون في الكنائس : أقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضا .

ورأى أن يقوم هو بقتل يوسف وهبه باشا ولم يكن قد بقي على تخرجه من كلية الطب سوى أسابيع قليلة .

وعندما ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا لم يترك مكانه ، والا فان الغرض من ارتكاب جريمته ، لن يتحقق ، اذ من المحتمل ، أن يتهم أحد السامعين بقتله .

واعترف عريان سعد بأنه القاتل وأنه قبضى كرئيس الوزراء .

ولكنه يفترق عنه بأن دينه الوطنية .

ونجا رئيس الوزراء من الموت وعرض على عريان مبلغ عشرين ألف جنيه ليدل على شركائه في الجريمة ، ولكنه رفض .

وقال محاميه الانجليزى ، أن كل قاتل ، يبقى عنده بعد ارتكاب الجريمة أمل في الهرب وواحد في المليون هو الذى لا يمكن أن يكون عنده هذا الأمل ، والواحد في المليون هذا هو عريان يوسف سعد ، وقضى عليه بالاعدام ولكنهم خففوا عنه الحكم الى الأشغال المؤبدة ، وقد بقى في السجن عشر سنوات حتى أفرج عنه ، وكان كل زملائه قد اصبحوا رؤساء وزارات ، ورؤساء مجلس نواب ووزراء ولكنه . . . قنع بوظيفة صغيرة الى أن أنشئت الجامعة العربية فكان أحد موظفيها ! الفنيين ! وللعلم سيد باشا هرب من مصر بعد أن دخل الشقاق بين زعماء الثورة واتجه سرا الى ايطاليا ، عاش هناك ست سنوات حصل فيها على دكتوراه في العلوم وظل عاطلا حتى سنة ١٩٣٦ حيث عينه النقراشى فى إحدى وظائف وزارة المعارف !!

● وإذا كان الشئ بالشئ يذكر كما يقولون فان تقرير شفيق منصور الذى كتبه عن حوادث الاغتيالات فى مصر فى ٢٠ يونيو ١٩٢٥ والذى أرسله رسل باشا حكامدار البوليس مع مخصوص (ملازم أول بندرس المعين بسجن مصر للمحافظة على المحكوم عليهم فى قضية مقتل (المأسوف عليه السردار) قد اشار الى حادثة يوسف وهبه باشا وانه تقرر اغتيال يوسف وهبه باشا فى منزل الصوفانى بحضور الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك ، وأحمد

ماهر ، ومصطفى حمدي (ضابط بوليس) وأنه أخذ رأى النقراشي (بك) على انفراد وانتدب مصطفى حمدي من فرع تابع الى عبد الحى كيرة الذى كان تابعا الى مجموعة د. أحمد ماهر ، وذهب مصطفى حمدي مع عريان سعد للمقيام بتمرينه .

وأنه فى يوم الحادث سلمت الى القائل قنبلتان ومسدسان وبالطو
أصفر .

وقد كذب الرافعى وماهر ، والنقراشي ما جاء فى تقرير شفيق منصور ، كذلك كذبه عريان سعد الذى اعترف بأن القنبلة قد اشتراها من أحد الايطاليين وان مصطفى حمدي لم يرافقه وأنه لا يعرفه مطلقا وأنه لم يذهب الى منزل الصوفانى مطلقا ، ولم يكن عضوا فى جمعية سرية لارتكاب الجرائم والحادثه وقعت فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ .

وكان تقرير شفيق منصور قد ذكر أيضا أن القرار الخاص باغتيال اسماعيل سرى باشا قد اتخذ فى منزل الصوفانى . وبحضور ماهر ، وشرارة بك والرافعى بك وشفيق منصور .

وانتدب ماهر للعمل واختير أحمد توفيق للتنفيذ وهو من فرع كيرة وجرح فى ظهره من القنبلة ، كما يشير التقرير أيضا الى حادث محاولة اغتيال محمد شفيق باشا وكيف أخذ القرار بالطريقة السابق الاشارة اليها وتم أخذ رأى النقراشي بواسطة ماهر .

● كما أشار التقرير أيضا الى حوادث ومحاولات قتل كل من حسين باشا درويش وتوفيق نسيم باشا وثروت باشا ومستتر براون بوزارة المعارف والبيباشي كليف والسير ينجوت وحسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك زهدى وغيرهما ، الحوادث التى اتهم بالاشتراك فيها محمود فهمى النقراشي وأحمد ماهر ، والحاج أحمد جا الله وآخرين ، وهى التى عرفت بقضية الاغتيالات السياسية .

● كان المحامون أمام قاضى الاحالة عن ماهر ، والنقراشي ، مصطفى النحاس ، مكرم عبيد ، محمد نجيب الغرابي وكان دفاع مكرم عبيد عن زميليه ماهر والنقراشي قطعة من الأدب الرفيع وقد بدأها بقوله : ارجو ان يعذرنا حضرة القاضى اذا ما طمعنا فى الكثير من وقته وسعة صدره فهذا الكثير انما هو قليل بازاء ما نطمع فيه من عمله وحسن تقديره ، ولقد شاء الله أن يبلوك فجعل حياة المتهمين وديعة بين يديك وإن يشرفك فصور العدل كلمة تخرج من بين شفقتك فاقض بما أنت قاض فانا لقضائك مطمئنون ، غير أن القضية ليست قضية المتهمين فقط بل هى من وجهتها العامة قضية خطيرة فى ذاتها ، وفى نتائجها وليس ذلك لأنها قضية حزب من الاحزاب فان شفيق منصور

كان سخيا في توزيع التهم على أحزاب مختلفة أو بالاحرى ، على أفراد ينتسبون الى أحزاب مختلفة .

ولكن القضية قضية الوطن المصرى والنهضة المصرية من وجهتها السياسية وقضية الحرية الشخصية أو مأساتها من وجهتها الجنائية فمن الوجهة السياسية تنحصر القضية فى نقطة واحدة . وهى هل حدث حقيقة أن عددا من كرام المصريين الذين اشتركوا فى النهضة المصرية ووهبوا أقصى ما فى نفوسهم من خير ومن جهد قد اشتركوا فى جرائم القتل السياسى فكانوا قتلة سفاكين لدماء الابرياء من الانجليز وغير الانجليز .

أقول كلا وأنادى بملء فمى كلا : ويكفى للتدليل على براءتهم أن أقول أنهم وطنيون مخلصون فى وطنيتهم لأن الوطنية وهى الفضيلة القصوى لا تتفق مع القتل ، وهو الرذيلة السفلى ولأنه من المحال أن يكون الشر سبيلا الى الخير ، كما انه لم يقل أحد أن الخير طريق الى الشر .

ولأنه ما من حق مهما سما يتعارض مع الحق الأسمى وهو حق الحياة .

فإذا استنكرت الوطنية المصرية جرائم القتل فليس ذلك لأنها ضارة بنا أو بغيرنا فحسب بل لأنها شر فى ذاتها وما نحن الا طلاب خير ، ولأنها اعتداء على حياة الغير وحريتهم وكل ما نطلبه هو أن نعيش تحت الشمس احرارا ولأنها ظلم بين ، وما نحن الا طلاب عدل ، وحرام ألف حرام أن نضيف الى مظالم الغير ظلما من أنفسنا لأنه اذا صح ان الظلم فى يد القوى قوة فهو فى يد الضعيف ضعف ، ان اليد التى مددناها ولا زلنا نمسدها الى الانجليز والأجانب يد شريفة طاهرة كما أنها يد أبية فان أخذوها فهى لهم وان رفضوها فالله لنا .

ويستأذن مكرم عبید فى ان يطعن فى تصرفات هيئتين محترمتين من نظامنا المصرى الا وهما البوليس والنيابة ، ويقول : ويزيد اسقى لأنى كرجل من رجال القانون فى نصه وروحه .

ويسمى مكرم عبید تلك القضية بأنها قضية الاستثناءات فالأفضل أن يسأل المتهم ، ولكن فى هذه القضية يجرى التحقيق بعيدا عن المتهم ، ولا يسأل الا مرة أو مرتين .

والأصل أن لا يحبس المتهم حبسا احتياطيا حتى يقوم عليه الدليل ، أما هنا فالمتهمون حبسوا أشهر عسى ان يقوم عليهم دليل .

الأصل أن لا يسجن انسان سجننا انفراديا لمدة أكثر من أسبوع بشرط أن يكون محكوما عليه فى جريمة أولا وارتكب ما يخالف لوائح السجن ثانيا ،

أما منّا فقد حبس المتهمون حبسا انفراديا بدل الاسبوع الواحد ، أربعين أسبوعا ، تقريبا ولم يحكم عليهم فى تيمة ما .

● ويطيل مكرم عبيد الحديث عن الحالة النفسية لشفيق منصور فيقول ضمن ما يقول : انى واثق أنه لو تنسى لاي محكمة أن ترى شفيق وحالة الخجل أو الجنون التى كان فيها لما أقامت لأقواله أى وزن .

ولست فى ذلك مستنتجا بل تقرر حقيقة واقعة : والبحث فى نفسية شفيق والتعمق فى هذا البحث قد يحتم على الباحث أن يفعل كما فعل دالتى اى ينزل الى الجحيم ، فقد كان شفيق فى جحيم من نفسه ومن سجنه واذا كانت الحكومة تظن أنها قد عاقبته باعدامه فهى مخطئة فقد مات المسكين مرات عديدة قبل ان يموت موته الاخير .

وقال مكرم : وعد شفيق بتخفيف العقوبة اذا هو اعترف على شركائه وثبت أن اسماعيل صدقى باشا والهاباوى بك وعبد الملك حمزة أبلغوه هذا الوعد .

رقد كان الوعد أقسى من الوعيد فكان أثره عليه أقسى من الحمى على الجسم ولذلك كان يندفع اندفاع المحموم ويهذى هذيانه فى اتهام الأبرياء بدون حساب أو ضمير ، وكلما عاد الى صوابه عاوده شبح المثنقة المخيف وهكذا كان الوعد مصدر عذاب لهذا المسكين حتى أنه حرم من راحة اليأس واليأس احدى راحتين .

ويقول مكرم عبيد مخاطبا قاضى الاحالة ، أما هؤلاء المتهمون الابرياء فقد تعذبوا كثيرا ولم يذنبوا لا قليلا ولا كثيرا .

ولقد وضع الله هناءهم وشقاءهم فى كفة الميزان الذى بين جنبيك فاذا خلوت الى نفسك يا حضرة القاضى فاذكر ما عاناه ويعانيه هؤلاء المتهمون وأحمد الله انك قاض وأن العدل من حقتك بل من واجبك ، اذكر ما يعانيه هؤلاء المتهمون من ظلم ، واظلام وما هم عليه من ثبات ورباطة جأش واذا رأيتهم رجالا لا يكون ولا يستبكون فارحم شجاعتهم فهى شجاعة الصابرين والصبر أحر من البكاء .

واذكر آلامهم فهى فى طيات الحفاء والجبان يجزع دون أن يتسألم بينما الشجاع يتألم ولا يجزع ، وما ذلك الا أن الألم يتغلغل فى نفسه لا ترطبه دمة ولا تسلبه أنة !!

صحف الثورة

● ولكى نعطي صورة جيدة وجديدة - فى نفس الوقت - للحياة فى مصر ، فى عام ١٩١٩ بعد أن نشبت فيها الثورة الشعبية التى أسميناها ثورة ١٩١٩ تعتمد فى اعطاء تلك الصورة على أعداد من الصحف التى صدرت فى ذلك الوقت ، والتى يعتبر تواجدها سليمة غير منقوصة ثروة تاريخية هائلة وفى مقدمة ما نعتد عليه أعداد من جريدة النظام التى كان يصدرها الصحفي الوطنى الكبير الأستاذ سيد على الذى كان فى مقدمة من بعث بهم مصطفى كامل الى فرنسا لدراسة الصحافة هناك دراسة علمية متطورة ، والتى أهدنيها صديق العمر الأستاذ أحمد سعيد الاعلامى الكبير ومدير صوت العرب الأسبق فكان كريما للغاية .

وسأحاول فى تلك الصورة التى أرسم بها الحياة وقتئذ أن أهتم بالجوانب السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتعليمية ، لتكوين الصورة كاملة غير منقوصة ، ولكى ينتقل القارئ من أيامنا هذه ، ليعيش مع شعبه فى ١٩١٩ مع ملاحظة أن الرقابة على الصحف وقتئذ كانت قاسية وعنيفة وكانت لا تسمح بنشر أخبار الثورة الا نادرا .

وكان بعض الصحفيين الأذكياء يتحايلون على تلك الرقابة فينشرون بعض ما يريدون نشره من أحداث ووقائع بطرق مختلفة وأساليب متباينة - اهتمت مثلا - الصحف فى ١١ أغسطس ١٩١٩ باعتصاب (أى اضراب) عمال الترام مؤكدة أن عمال المترو يتوعدون باضراب لهم أيضا وذلك بسبب غلاء المعيشة الذى بلغ مبلغا لا يطاق وقيام المدير الجديد لشركة الترامواي باستبدال العمال بغيرهم ، رويدا رويدا فيطردوهم واحدا وراء الآخر بلا محاكمة ولا مناقشة .

ويؤكد هذا المدير الجديد أن كل ما يقوم به من أعمال بوحى من مجلس إدارة الشركة فى بروكسل .

وتشير الصحف الى مطالبة عمال المترو بجعل ساعات العمل ثمانية وزيادة ثلاثين فى المائة من الأجر وثلاثة أيام راحة فى الشهر ومعالجة المرضى ومكافأة من يترك الخدمة بمرتب شهر عن كل سنة وأن يكون للعامل حق الركوب مجانا وعلاوة سنوية وأن يكون لكل قسم من أقسام العمل لائحة تقرأها نقاباتهم .

وتنشر الصحف أنباء عقد اجتماع لمحافظ القاهرة بحضور أحمد لطفى بك وزكى أفندى العربى ، وأمين أفندى عز العرب وحسين أفندى رياضى صبحى

المحامون عن عمال ترام العاصمة : كما تشير الى المذكرة التي قدمها لطفى بك عن حقيقة مطالب العمال القاضية بأخذ فائدة على تأميناتهم المودعة لدى الشركة .

و « يعتصب » فى ٣٠ أغسطس ١٩١٩ عمال محاليج القطن بدمهور لأنهم يعملون من ستة عشرة ساعة الى ثمانية عشرة ساعة كل يوم ويتقاضون على ذلك أجورا تافهة لا تقوم بلوازم العيش فى هذه الأيام التى اشتد فيها الغلاء الى حد لم يكن فى الحسبان .

ويشكو العمال فى نفس الوقت من تشغيل الأطفال اناثا وذكورا فوق طاقتهم وتشغيل النساء ليلا فى ظروف تدعو الى تداخل من يهمل الآداب العامة .

● وتنشر الصحف - فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ بيان الحزب الديمقراطى ودعوة الجماهير الى الانضمام اليه ليقوى وكيف أنه لا يقصد هدم بناء بناه غيرنا انما نرفع صرحنا ونكتب على أبوابه آمالنا ونرسم فيه خططنا التى نتبعها فى الأمل ، والعمل .

ويعلن بيان الحزب عن شعار الحزب « حقنا نطلبه وواجبنا نؤديه » وكان مجلس ادارة الحزب من ابراهيم الشواربى المحامى ، وأحمد أبو النصر المحامى ، وأمين عامر المحامى وحسين يوسف المحامى ومحمد سامى كامل الطبيب ، ومحمود عزمى المحامى ، مصطفى عبد الرازق سكرتير المعاهد الدينية ، الدكتور منصور فهمى ، عزيز سيدهم المحامى .

ومبادئ الحزب الديمقراطى تتلخص فى استقلال مصر داخليا وخارجيا وتفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب على أكمل طريقة لتمثيله تمثيلا صحيحا .

ويكون من اختصاص تلك الهيئة فرض الضرائب ومحاسبة الحكومة والمساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات وحرية القول والكتابة والاجتماع وجعل التعليم الابتدائى عاما واجباريا ومجانيا للبنين والبنات وترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا واعانة من لا يستطيع العمل والاعتراف بحق كل شعب فى حكم نفسه .

● والجدير بالذكر أن كل الطوائف كانت قد أنشأت نقابات خاصة حتى كان البعض من أعضاء أية فئة يعلنون عن انشاء نقابة لهم مهما كان عدد الأفراد ، وغالبا ما يتخذون شخصية بارزة ليعهدوا اليها بمهمة المستشار الخاص بنقابتهم وأذكر أن عمال الاسبرتو قد اختاروا الاستاذ منصور فهمى مستشارا لنقابتهم ، وأذكر أنه كان لكتبة المحامين نقابتهم ولأذونى الشرع نقابتهم بل ان

الكثير من فئات الطلبة كانت لهم نقاباتهم ، فطلبة دار العلوم نقابتهم ولطلبة المعاهد نقابتهم ولطلبة مدرسة المهندسخانة نقابتهم وعمال الكنس والرش بهذه المدينة أو تلك لهم نقابتهم .

● وكان للمرأة المصرية نشاطها في كل المجالات فالى جانب اشتراكها وتنظيمها للمظاهرات ، كان لها نشاط آخر ، من بينه - مثلا - : جمعية السيدات المصريات ببورسعيد مثلا تحيط علم الأمة بأنها قررت الاعلان بطريق النشر على صفحات الجرائد الحرة بتحذير الشعب المصرى فردا فردا من الجنس اللطيف والنشيط من التوقيع على أية ورقة كانت لها علاقة بلجنة اللورد ملنر لا بوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب حيث أننا فيما سبق قد وكلنا نحن جميعا الوفد المصرى الكريم فى المطالبة بتحرير بلادنا ونحن نحتج بشدة ونعتبر من كل انسان يخالف ذلك) .

وتنشر الصحف للآنسة سعاد أحمد ببنى سويف بيانا قالت فيه أنها فتاة مصرية تحب بلدها من كل قلبها ، « وباسم مصر ، أطلب الى كل مصرى وكل مصرية أن يعمل على مقاطعة لجنة للنشر ، مقاطعة ترددها بخفى حنين » .

وتنشر الصحف كلمة لحنيقة أحمد كشك (الاسكندرية) قالت فيها أنها تأملت جدا لمرض محمد فريد بك وأنها تضم صوتها الى صوت المطالبين والمطالبات بعودته الى وطنه ، وان كنت - حنيقة - على ثقة مطلقة من أنه يفضل أن يبقى فى الخارج مجاهدا فى سبيل الوطن الى أن تنال البلاد استقلالها .

● وتنشر الصحف - فى أواخر أكتوبر ١٩١٩ بيانات موجزة عن مظاهرات القاهرة وكيف أن مصلحة التنظيم طلبت من وزارة الحربية عدم ايفاد الموسيقى العسكرية الى حديقة الأزبكية حتى تصدر أوامر أخرى ، وبذلك لم تصدح الموسيقى فى يوم الأحد الماضى خشية حدوث مظاهرة كالتى وقعت فى مساء الجمعة السابق .

وقد تظاهر طلبة مدرسة الجمعية الاسلامية الثانوية وخرجوا بمظاهرة مروا بها على بعض المدارس الالهامية والرشاد ، وغيرها وكانوا يهتفون بتضامن الطلبة وبحياة سعد باشا وسقوط الاستبداد .

وتشير الصحف الى مظاهرات قامت بها صغار الطالبات فى مدارس البنات وتخللت بعض الشوارع وهن يهتفن لمصر ، وللحرية وقد انتهت مظاهراتهن بسلام .

ويحضر الأستاذ محمد أفندى كامل البندارى المحامى ، أمام محكمة الجنج الجزئية فى عابدين يوم ٤ نوفمبر للدفاع عن الطلبة المحتجزين فى قسم

الأزبكية • ومن بين أولئك المتهمين محمود عبد السلام ، ومحمود رشدي وعبد المجيد أحمد زكي نجيب والشيخ أحمد عمار بالأزهر الشريف وكامل محمد من الفلاحين وراتب يوسف (حمال) وعوض حسن (طباح) وصديق محمد (خادم) •

● وتنشر الصحف في ٢٩ أكتوبر ١٩١٩ تلغرافاً بعث به طالبات مدرسة المعلمات الى رئيس الوزراء محتجات على اطلاق الرصاص على المتظاهرين العزل بالاسكندرية وكذلك أضربت طالبات مدرسة المعلمات بها يوما كاملا وأرسلن تلغراف احتجاج الى رئيس الوزراء على ما حدث بالاسكندرية من قتل النفوس وعدم سحب الجنود الانجليز من شوارع الاسكندرية •

وقد أمر قاضي محكمة عابدين ، بالافراج عن المقبوض عليهم في الحوادث التي سبق الاشارة اليها لأن النيابة لم تحصل على اذن بالقبض من القاضى الجزئى المختص •

● وتنشر جريدة النظام في ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ورقة من أوراق الشاعر الكبير حافظ ابراهيم وتهديها الى الأمة المصرية وقد كان من بين أبيات قصيدة حافظ ابراهيم التى لم تنشر من قبل :

| | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| ولت بشاشة دنيانا ودنياك | وفارق الأنس مغنانا ومغناك |
| حماك دونى أسود لا يطاولها | شاكى السلاح فكيف الأعزل الشاكى |
| وجشمنونى على ضعفى وقوتهم | أن أمسك القول حتى عن تحاياك |
| وارصدوا لى رقيباً ليس يخطئه | هجس الفؤاد اذا حاولت ذكراك |
| يحصى تردد أنفاسى ويمنعنى | نفح الشمائل ان جازت برياك |
| منعت حتى من النجوى وسلوتها | وكم تعلمت فى البلوى بنجواك |
| ما كاد يأتى على نفس ويوردنى | موارد الحنف الا حبك الذاكى |
| تناولت ما وراء النفس غايته | وقر فى خلجان القلب مثواك |
| قالوا سلا عنك غدرا وابتنى بدلا | وكان بالأمس من أوفى رعاياك |
| كم لى أحاديث شوق لا تنافحها | زهر الرياض ولا يسمو بها الحاكى |
| أن تنكريها فكم طار الرواة بها | الى حماك وكم قد عطرت فاك |
| ستعلمين اذا ما الغمرة انحسرت | من صمد عنك ومن بالنفس فداك |
| رميت عنك الى أن خاننى وترى | ولم أضن فى اسارى عهد نعماك |

● وتنشر الصحف في ١٤ ، ١٥ نوفمبر احتفالات مصر بعيد الجهاد ، ولم يكن قد سمي بعد عيد الجهاد وانما سمي ببدء النهضة الوطنية •

وكان الاحتفال الأكبر قد أقامه الشيخ الوقور محمود سليمان باشا رئيس
لجنة الوفد المركزية حيث اجتمعت - كما قيل في الصحف - الأمة بأسرها وكان
من بين الذين شهدوا الاحتفال الأكبر : ابراهيم باشا سعيد ، ومحمود باشا
أبو حسين وعبد الخالق باشا مذكور وعبد الرحمن فهمي بك وحافظ بك عفيفي ،
وويها واصف بك وسينوت حنا بك والدكتور محبوب ثابت وأحمد بك
الشيخ وأمين بك الرافعي وحفنى بك محمود ، ومحمد عبد الكريم بك عسران
وعبد الحليم البيلي بك ونحو خمسة آلاف مصرى هتفوا للوفد وللحرية والاستقلال
وقد ألقى في الاحتفال الشيخ مصطفى القاياتي قصيدة قال فيها :

قد سعيينا نطلب الحق وما بين أيدينا رصاص أو أسل
فاشهدوا فينا وعنا أبلغوا أنكم أنتم مع الحق رسل
قد خلعنا النير عنا فانشروا ، أن شعب النيل بالنيل استقل

وكان من الخطباء في ذلك الحفل الأب القمص سرجيوس .

وعندما ذكر بعض ما حدث له في معتقل رفح قوبلت كلماته بالتصفيق
والهتاف ودعت كلماته محمود باشا أبو حسين الى تقبيله في جبينه بين هتاف
عال وتصفيق حاد .

وألقى الشيخ زكى مبارك أبياتا وأعقبه الشيخ مهدي علام الطالب
بدار العلوم .

وألقى قصيدة عصماء من بين أبياتها :

سعد وكيل القطر من شيخ الى طفل وليد
كل يعضد رأيه والرأى من سعد سديد
والله يجعل نجمه رغم الأعادى فى صعود
يا سعد والأنباء تنمى ما تشاء وما تريد
قالوا سنجعلك رئيسا للوزارة من جديد
ظنوا بأن حقوقنا سلح تساوم كالعبيد
ليست مطالبنا لتقبل أن تنقص أو تزيد

الى أن يقول :

فليحيى سعد مجاهدا عن حوضنا أبدا يذود
ولنحيى عيد جهادنا عيد الهناء والسعود

وتوالى الخطباء وخرج الجميع الى الأزهر الشريف حيث كان قد سبقهم اليه
أكثر من ثلاثين ألف مصرى . . . ووقف الشيخ محمود أبو العيون وبيده العلم

المصري . وعلى رأسه علم أخضر نقشست عليه آيات التضامن والوحدة ووقف الى جواره الأب سرجيوس والاسناد العالم مصطفى القاياتي الخ ، الخ .

● وتنشر الصحف - وخاصة النظام - في ٢٠ نوفمبر نبأ وفاة الزعيم الفريد محمد فريد وتنشر تاريخه بالتفصيل كما تنشر آخر خطاب له بعث به الى صهره اسماعيل بك لبيب يقول فيه : اننى فى حدود ألمانيا الآن ، وسائر فى طريقى الى برلين لاجراء عملية جراحية وأنا متوكل على الله .

وكان فى مقدمة المعزين محمود سليمان باشا واسماعيل صدقى باشا . وأرسل سعد باشا زغلول الى على بك الشمسى تلغرافا هذا نصه : « موت فريد بك أحزننا فنعزيكم العزاء الجميل » .

وأرسل حمد باشا الباسل وعبد اللطيف المكباتى ، ومصطفى النحاس البرقية التالية : « تأثرنا تأثرا شديدا لموت فريد بك فنعزيكم العزاء الجميل » .

● وقد تألف الحزب المستقل فى منزل الدكتور عبد الحميد بك العرابى بعضوية محمد أفندى ابراهيم محلال وشريف باشا وعزى باشا وحسين بك تيمور وتوفيق بك شهاب الدين وحسن بك مراد أعضاء مجلس الحزب وانضم الى مجلس الحزب الأساتذة عبد الباقي سرور محرر الأفكار السابق وعبد الحليم أفندى الغمراوى المحرر بالنظام ، وثلاثة من الطلبة أولهم من الحقوق ، وثانيهم من المهندسخانة وثالثهم من دار العلوم و . و .

نهضة اقتصادية

● وطلعت حرب محرر النهضة الاقتصادية التى قامت بمصر فى أعقاب ثورة ١٩١٩ بل وقبلها بقليل من مواليد قصر الشوق بجهة الجمالية بالقاهرة وكان أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو على من رجال أعمال الزقازيق ، وقد آمن - منذ مطلع شبابه - بأن النهضة السياسية لابد وأن تسير الى جانبها نهضة اقتصادية وأن الأعمال المالية والصناعية والتجارية يجب أن تعتمد على المصريين بعد أن تهرب منها الكثيرون وقد دعا طلعت حرب الى ضرورة علاج مشاكلنا الاقتصادية ، بالاعتماد على المصريين وأموالهم فى مؤتمر عقد بالقاهرة سنة ١٩٠٨ ولم تجد دعوته النجاح المرجو فأعادها فى ١٩١٠ ونشر كتابا كان عنوانه « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين أو بنك الأمة » وراح يكتب فى الصحف مؤيدا دعواه بكل الأدلة وما أن اشتعلت ثورة ١٩١٩ حتى رمى بفكرته فى أتون تلك الثورة ونجح فى ربط الاقتصاد بالسياسة ونجح فى ذلك الى حد كبير واستطاع مع بعض رفاقه أن يعلنوا - فى ٧ مايو ١٩٢٠ - ميلاد بنك مصر ، الذى كان - وحده - ثورة اقتصادية : بدأ البنك متواضعا

للفاية برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه ، كانت أسهم البنك مصرية لا يملكها الا المصريون ، وتعرض قيام بنك مصر ، لمزيد من السخرية بضالة رأسماله وتوقع الكثيرون للبنك ، الفشل الذريع ولكن طلعت حرب لم يأبه بتلك الحملات الساخرة فأعلن أن برنامج البنك يتلخص فى تشجيع المشروعات المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود على البنك وعلى البلاد بالخير الجزيل وفى المساعدة على انشاء الشركات المالية والصناعية والتجارية والزراعية وكذلك انشاء الغرف التجارية والنقابات التعاونية للزراع والصناع والتجار وبث روح العمل والتضامن فى الشبيبة المصرية والبحث على وضع أساس سليم للتربية الاقتصادية .

وأشرف طلعت حرب على أعمال البنك مبتعدا - ومنذ اليوم - عن السياسة الحزبية حتى يكون بنك مصر ، لجميع أبناء مصر وزاد بسرعة رأس مال بنك مصر وأصبحت له شهرة عالمية .

وبدأ طلعت حرب المرحلة الثانية من برنامجها الاقتصادي فأنشأ - أول - ما أنشأ - مطبعة ومكتبة مصر ثم وجه عنايته الى القطن - المحصول الرئيسى للبلاد - فجعل له سلسلة حلقات متصلة بعضها ببعض كالحليج والنقل ، والغزل والنسيج والتصدير والتأمين .

وبعد القطن جاء - فى التصنيع - دور الحرير والكتان، واتجه طلعت حرب بعد القطن والحرير والكتان الى النقل فى البحر ، وفى النهر وفى الجو ، ثم اتجه الى السينما وكان أول من وظف السينما لصالح مصر والمصريين وأول من ساهم فى توجيه السينما وجهة وطنية قومية أثرت الى حد كبير فى وجدان الشعب المصرى .

ولم يكن بنك مصر ، بقيادة طلعت حرب ينافس المشروعات الحكومية ولا الحكومة ، وإنما كان يتعاون معها ، فى كل المجالات : فى البناء والانشاء والتعمير وكسب ثقة الوزارات المتوالية ، كلها اذ لم يكن الرجل يؤيد وزارة ويعارض وزارة ، وإنما كان متعاوناً مع جميع الوزارات ، حتى راحت الوزارات كل الوزارات - بعد أن قويت شوكة البنك - تخطب وده ، وليست بقيادة - حتى اذا أرادت وصممت - أن تنال من البنك شيئاً .

وكان طلعت حرب من دعاة الوحدة العربية ، وأول من طبق الوحدة العربية تطبيقاً عملياً دون شعارات أو هتافات . كان بنك مصر ، سوريا - لبنان ، أول لبنه فى الوحدة العربية فكان اعداؤه لبواخر مصرية تقوم بنقل الحجاج ، وانشاؤه للعديد من الفنادق المصرية فى الأراضى المقدسة وقيامه بسك عملة سعودية ، للتشبيث أسعار النقد هناك .

ونجحت الثورة المصرية ، العربية الإسلامية فى مجال الاقتصاد الى أبعد الحدود ، ثم عاد طلعت حرب بعد أن ارتفع بناء الاقتصاد المصرى الى مجال الآداب والفنون فشيد دار التمثيل العربى بحديقة الأزبكية وشجع المسرحيات المصرية والعربية والغنائية ونجح طلعت حرب . ومن ورائه بنك مصر فى هذا المجال - مجال الفنون والآداب - نجاحا باهرا . ثم تسلل الحقد السياسى . الى قلوب بعض السياسيين - كما جاء بالتفصيل فيما أثبتناه فى سنوات ما قبل الثورة - فتآمروا ضد طلعت حرب وخبروه بين أمرين من أخطر الأمور ، اما أن يترك البنك ، واما أن يقوموا هم باغراق البنك وكانت ظروف الحرب وعلان الأحكام العرفية وفرض السيطرة الأجنبية على البلاد ، تمكن هؤلاء الحاقدين من تنفيذ تهديداتهم فآثر طلعت حرب ، أن يفقدى البنك ، بنفسه ، وأن يقدم له بتلك التضحية وثيقة الخلاص ، ولم يطل به المقام بعد تلك التضحية الغالية فاستأثرت به رحمة الله فى بلدة العنانية بالقرب من دمياط فى ٢١ أغسطس ١٩٤١ .

● ويطيب لى أن أنقل لمحات لطلعت حرب ، من خطبة ألقتها فى مساء الجمعة ، ٧ مايو ١٩٢٠ فى الاحتفال بتأسيس بنك مصر ، فى دار الأوبرا وذلك لاعطاء صورة عن آمال الرجل ، وطموحاته والحياة الاقتصادية وقتئذ ! ان فكرة تأسيس بنك مصر برءوس أموال مصرية ، يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها ليست بالحديثة بل هى فكرة قديمة قد أراد الله تحقيقها الآن فى أنسب الأوقات ، وأوفق الظروف فما علينا الا أن نشمر عن ساعد الجد والاخلاص للمسير به الى الأمام ، ففى البلاد أموال عظيمة بعضها مخزون ، معطل ، وبعضها فى بنوك أجنبية وكلاهما لا تستفيد البلاد منه شيئا مذكورا .

أحصى جناب المستشار المالى للحكومة المصرية ودائع الحكومة المصرية وودائع الأفراد فى بنكين اثنين - البنك الأهلى ، وبنك الانجلو - بما يربو على ٣٥ مليوناً من الجنيهات ، ولو أننا قلنا أن نصف تلك المبالغ للمصريين ، وكان توظيف هذا النصف لصالح مصر ، وشئوننا الاقتصادية ، أليس فى ذلك أكبر خدمة للبلاد وأهلها .

ويقول جناب المستشار المالى أن مجموع المبالغ التى شغلتها مصر ، فى الخارج فى المادة المنقضية من سنة ١٩١٥ الى سنة ١٩١٩ مبلغ ١٥٢ مليوناً : ١٣ مليوناً المودع من الحكومة ومن الحراسة الرسمية لأموال الأعداء : ٦٥ مليوناً لحساب اصدار البنوك ، ٦٠ مليوناً من البنوك والشركات ، ١٤ مليوناً من الشركات والأفراد ، وهذا تقدير تقريبي أيضا .

ويطرح طلعت حرب فى خطابه سؤالاً ، خاصاً بتأسيس مدارس للتجارة العليا والمتوسطة واليلية : هل قامت البنوك والشركات بتشغيل أحد منهم ؟ اللهم لا ، الا النادر الذى لا حكم له بينما نجد الباقين فى الغالب كتاباً فى المصالح الحكومية .

ويرد طلعت حرب على الاعتراضات التي وجهت الى فكرة انشاء بنك مصر .
وفي مقدمة تلك الاعتراضات : اننا أردنا لبنك مصر ، ورأس ماله صبغة مصرية
فأثبتنا تعصبنا وتأخرنا في المدنية وأنه ليس في مصر ، من يصلح لأعمال
البنوك وأن الأمة مع كل الطبل والزمر اللذين أحاطوا بالمشروع لم يمكن أن يجمع
منها سوى ٨٠٠٠٠ جنيه من أسماء كثيرين اكتتب كل منهم ، بمبلغ زهيد
مما يدل على أن الأمة غير مستعدة للأعمال الاقتصادية ثم ماذا يراد أن يعمل
بمثل هذا المبلغ الزهيد الذي قد لا يفي بربحه لدفع أجرة « المحل » ومرتبات
بعض الموظفين .

وأنا - طلعت حرب - نرد على هذه الانتقادات ضاربين عرض الحائط
بالسباب والشتيم اللذين تخللا ويتخللان عسايرات هؤلاء المعترضين الذين
لا يرضيهم طبعاً أن يشاركهم مصري في تلك الأرباح التي يربحونها من المصريين
كأن الله تعالى قد خصهم بها دون غيرهم ، فتراهم ، يعادون شخصياً كل من يحاول
من أبناء البلاد أن ينال شيئاً منها ويقاثلونه ويعتبرونه معتدياً عليهم .

● ويرد طلعت حرب على تلك الحملات والانتقادات ، ويذكر - ضمن
ما يذكره - أن أحد المحلات الفرنسية التجارية باسكندرية قد نصح تجار بلاده
بأن لا يوكلوا عنهم في مصر ، غير فرنسيين ويبلغهم استياء مواطنيه من وجود
وكلاء ، غير فرنسيين عن بعض البيوت التجارية الفرنسية .

« وما هي ذى أمريكا تشترط في سفن الملاحة المملوكة لها أن تكون « أهلية »
أي يكون جميع أصحابها أمريكيين وأركان حربيها أمريكيين ، وأن تكون مصنوعة
في دار صناعة أمريكية ، وكذلك اليابان ، وسويسرا ، يقصرون الأعمال التجارية
على مواطنيهم ويبلغ بطلعت السخرية بنقاده ومعارضيه الى أن يقول أنهم يرموننا
بأننا جهلاء لانصلح لإدارة بنك ، فحقهم أن يشكرونا على أننا من أول الأمر أردنا
أن نحمل نتيجة جهلنا - لا قدر الله - لأنفسنا ولا يشاركنا غيرنا فيها
فبا بالهم يناقضون أنفسهم ! ويكون طلعت حرب واضحاً ، فبنك مصر ، لن
يستثمر أمواله الا في وجوه سليمة مأمونة تحقق أرباحها في الأجل المحدد لها
بالأصل والربح ، وبربح آخر ، للعمل ولن يشتغل بنك مصر في المضاربة
لنفسه ، ولن يساعد الغير عليها ، وهو - بنك مصر - ليس جمعية خيرية ولا ملجأ
للعاقلين ولكنه محل تجارة يعمل عملاً تجارياً على مبادئ وأصول قوية لن يحيد
عنها ان شاء الله .

وعندما احتفل بافتتاح فرع مصر في المحلة الكبرى في ١٤ سبتمبر ١٩٢٤
قال طلعت حرب : ان في القطر المصري عيباً جوهرياً في تكوين طبقاته العاملة
وتوزيع جهودها على مختلف نواحي الانتاج .

● وقد نشأ هذا العيب اخلال في التوازن الاقتصادي والمالى ويكفى للتدليل عليه أن نقارن بين العاملين فى الانتاج الزراعى ، والعاملين فى الانتاج الصناعى ، ثم العاملين فى التجارة . عندئذ نرى أن العاملين - بين مصريين وأجانب ذكورا وإناثا - يبلغون فى الأعمال الزراعية ١٥٧ر٢٦٦ فى الأعمال الصناعية أى أن المشتغلين بالصناعة لا يزيدون عن ثمن العاملين فى الزراعة فى حين لا يزيد عدد المشتغلين بالتجارة عن ١٠ر٢٧٦ أى نصف المشتغلين بالصناعة ، $\frac{1}{4}$ من المشتغلين بالزراعة ، ويذكر طلعت حرب عن صناعة النسيج فى مصر أنه لما أقامت فرنسا معرضا عاما فى ١٨٦٧ وأراد الحديو اسماعيل أن تشترك مصر فيه وقع الخيار على أحسن ما يعرض من منسوجات البلاد ومصنوعاتها فكان مما وقع عليه الاختيار منسوجات من المحلة الكبرى قطنية عرضت فى مجموعة رقم ٢٧ من هذا المعرض ، وصوفية عرضت فى مجموعة ٢٨ منه وفوط من الصوف والحرير عرضت فى مجموعة ٢٩ وقد أثبت هذه الحقيقة مسيو شارك ادمون المكلف من قبل الحكومة المصرية وقتئذ بتنظيم القسم المصرى فى هذا المعرض ، أثبتته فى مؤلف له طبع فى نفس العام (١٨٦٧) .

● وقال طلعت حرب أيضا فى دمشق فى ٧ موليو ١٩٢٥ عندما كرمه المجمع العلمى العربى : أنشأنا أول بنك مصرى قومى ، بأموال مصرية بحتة وبإدارة مصرية بحتة وقررنا أن تكون المراسلات فيه بين عملائه باللغة العربية وأن تكون حساباته باللغة العربية ، فهزأ بنا الهازئون ، وقالوا أن المحاسبة من واردات الغرب وأنها فن من فنونه غير قابل للانتقال الى الشرق بغير لغة الغرب ولكننا أهملنا استهزاءهم وأجرينا مراسلاتنا وكتبنا تقاريرنا باللغة العربية » ، وعن بنك مصر قال ان أرباحه تدرجت من ثلاثة آلاف جنيه فى سنة ١٩٢٠ الى ٩٢ ألف جنيه فى سنة ١٩٢٤ وأن الودائع والأمانات فيه وهى بارومتر الثقة العامة به بدأت بمائتى ألف جنيه فأصبحت حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات فى سنة ١٩٢٤ .

● وعندما احتفل بمشاهدة بعض الصور المتحركة التى صنفتها شركة مصر للتمثيل والسينما وعرضتها فى تياترو حديقة الأزبكية مساء يومى ٢٩ ، ٣٠ ١٩٢٧ تحدث - أمام المشاهدين - طلعت حرب قائلا : منذ يوم أن اخترعت السينما فى مصر ١٨٩٥ والرواية مظهره الأعظم ، ومن أجل الرواية اتسعت صناعات السينما فوجدت مصانع لصنع الأشرطة الخام ، ووجدت مصانع تصنع آلات لأخذ المناظر ولتحميض الأشرطة وتلوينها وتشغيلها وطبعها و . . . ومن أجل الرواية ومن أجل اقبال الجماهير عليها تكونت طبقات جديدة من الفنانين : ومن أجل الرواية وجدت أحياء كاملة بل وجدت مدن كاملة قائمة بذاتها ، بجبالها ووديانها وأنهارها ، وبحيراتها وبيوتها ، ليجرى فيها التصوير بآلة

التصوير الخاطفه ، ومن اجل الروايه ومن اجل اقبال الجمهور عليها تكونت الشركات السينمائية ، ودور السينما و . . و . .

وأشار طلعت حرب الى انشاء مصنع كامل الاستعداد لأخذ المناظر بماكينات و . . و . . فى شقة كبيرة من عمارة مطبعة مصر فى شارع الدواوين . وقد استحضرننا هذه الماكينات من الخارج لاستحالة صنعها فى مصر ، وللوصول الى نتيجة مرضية - أى اخراج أشرطة مصنوعة صنعا فنيا - عانىنا الكثير من المتاعب حتى انتهينا بعد عامين الى استخدام جمـساعة من الفنيين الأوروبيين القادرين على مزاوله هذه الأعمال الفنية ، وتبعنا لخطتنا وهى أن تكون المعاهد التى نقيمها بمثابة مدرسة لتدريب المصريين ألحقنا بجوار كل فنى أوربى مصريا يتعلم منه وطمأنا الأوروبى على مستقبله حتى لا يبخل بتعليم المصرى و . . و . .

وقد أشار طلعت حرب الى ضرورة استخدام أشرطة السينما المصرية للتعليم ولقاومة الدعاية الأجنبية الباطلة وللأغراض العلمية وللدعاية لمحاصيل البلاد الزراعية وعن منتجاتها الصناعية وعن تجارتها . ويقول طلعت حرب : - أننا أنشأنا شركة مصرية تجارية تؤدي خدمات عامة ليس من خصائص الدولة أن تقوم بها مباشرة ولهذا فان عملنا لا ينظر فيه الى الربح ولكننا لا نريد لشركة مصرية مساهمة أن تعيش بخسارة لأن الشركة التى تؤدي وظيفتها بخسارة لا تستطيع أن تعيش طويلا ، لا نقصد الى الربح فى ذاته فالغاية العامة مقدمة على ربح الشركة الخاص .

وعندما احتفل بنك مصر فى ٧ مايو ١٩٣٥ على مرور خمسة عشر عاما على انشائه كان من بين ما قاله طلعت حرب عن نشاط البنك : لقد أنشأنا مطبعة وشركات لصناعة الورق ولحليج الأقطان وللمنقل والملاحة وللمتمثيل والسينما ولنسيج الحرير وللغزل والنسيج لمصايد الأسماك للكتان لتصدير الأقطان ، وللطرق ، وللسياحة و . . و . .

وان سبب نجاح بنك مصر هو الابتعاد عن زحام السياسة والحزبية وليس ذلك ناتجا عن عدم اكتراث بمصالح البلد العليا ، وانما أخذا بالحكمة الماثورة « لكل عمل رجال » .



● ومن الأمور التى اعتبرها البعض بذهيات أو مسلمات - بضم الميم وفتح السين واللام - لايجوز مناقشتها موضوع تصريح ٢٨ فبراير : لقد رفضناه عند صدوره وربما كانت هناك وقتئذ ظروف تبرر ذلك الرفض ولكن بعد انتهاء الظروف الوقتية التى أدت الى الرفض بعد أن تولى سعد زغلول الذى كان فى مقدمة المهاجمين لذلك التصريح ، بناء عليه كان من الضرورى أن نبحث - من جديد - أمر ذلك التصريح وان نفتح أذاننا ، وقلوبنا وأذهاننا لسماع أصوات

المدافعين عنه ، ولكننا لم نفعل ، فنحن - وبكل أسف شديد - في كثير من القضايا التاريخية ، ننظر نظرة عاطفية بحتة ، ونصدر أحكاما قاطعة لانعود عنها ، حتى بعد ان تنكشف لنا الحقيقة ، وهي أننا كنا في أحكامنا من المتسرعين .

● وربما كان من الأمور التي شدت الجماهير ، الى ما كتبته وأكتبته عن سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انه لا توجد بدعييات أو مسلميات واننى لا أقيّد برأى سابق أو حتى باتفاق الآراء من زمن معين حول الحكم على موضوع معين وانما أناقش الأمر بعيدا عن التأثير بأى حكم سبق ، محاولا ان أعيش في الظروف الموضوعية التي كانت موجودة ، وقت حدوث ذلك الأمر ، ثم لا أقيّد نفسي - وأنا أصدر حكمي - الا بما أعتقد أنه الحق ، والا بما يتفق مع ما أراد من منطق ! .

وقد كنت في مقدمة الذين رفضوا تصريح ٢٨ فبراير بل ونددوا به ولكنى سمعت اسماعيل صدقي يدافع عنه ، ثم قرأت في مذكراته فيما بعد أوجه الدفاع عن هذا التصريح ، وقلت في نفسي ، لماذا لاندع الرجل يدافع عن عمل شارك فيه وكان مؤمنا بجدواه .

● قال اسماعيل صدقي باشا في مذكراته ، انه بعد استقالة عدلى يكن باشا وبعد ان اقتنع اللورد اللنبى بضرورة تغيير السياسة البريطانية في مصر ، التي تقوم على العنف ، واغتصاب الحقوق ، وانه لابد من الالتجاء الى سياسة التفاهم والمسالمة ، بدأ اللورد اللنبى يتصل بعدلى يكن باشا وبشروت باشا وبه . - اسماعيل صدقي باشا - وذلك بغية وضع مشروع يمكن أن يكون أساسا للمفاوضات المقبلة ولاتفاق مقبل بيننا وبين الانجليز دون أن تلتزم مصر ، بشىء .

واتصل اللنبى بكثير من الأوربيين أصحاب المصالح في مصر ، وفي مقدمتهم البارون فرمان فان دى بوش الذى كان نائبا عموميا بالمحاكم المختلطة وقتئذ وكان البارون يتمتع بشقة السلطان فؤاد وصداقته وكنا - ثروت باشا وأنا - نداوم الاتصال بعدلى يكن باشا نستمع الى اشاراته وقد وضعنا مشروع تصريح ٢٨ فبراير وتوليت كتابة هذا المشروع باللغة الفرنسية .

واتفقنا مع اللورد على أن يقدمه الى حكومتهم وان يصرح به دون أن تلتزم به مصر .

وأهم ما في التصريح : اعلان رفع الحماية عن مصر ، والاعتراف باستقلالها وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية والغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في نوفمبر ١٩١٤ كل هذا مع احتفاظ إنجلترا ، بتأمين المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجي وحماية الأجانب ومسألة السودان ، وذلك الى حين يتسنى إبرام اتفاقية بين مصر وإنجلترا . وفى أوائل يناير ١٩٢٢

سافر اللورد الى لندن ، وبعد تباطؤ ، وتردد من الحكومة البريطانية وافقت الحكومة البريطانية على اعلانه في ٢٨ فبراير من تلك السنة ثم قدمه الى مجلس العموم لمناقشته ، وفي يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر ، وأصبح السلطان فؤاد ملكا .

ويقول صدقي باشا عن أعمال وزارة ثروت باشا : لقد أعلنت تلك الوزارة استقلال مصر ، وأعلنت ان لجنة الدستور التي أنشأتها قد انتهت من وضع ذلك الدستور أنها ألغت الحماية وألغت وظائف المستشارين الانجليز في وزارات الحكومة ولم تستبق منهم سوى مستشاري المالية ، والحقانية مع قصر مهمتهما على ابداء الرأي والمشورة ، ومما يؤسف له أن البلاد قد سمعت بدعايات ضد تصريح ٢٨ فبراير كانت من أهم ما سبب استقالة وزارة ثروت باشا .

وشهاد شاهد من أهلهم

● ويكتب المارشال ويفيل في كتابه « اللبى فى مصر » فضلا عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مستهلا اياه بكلمة شكسبير « طمئنوا أنفسكم أيها السادة فسأنهى هذا الصراع .

ثم يقول ويفيل : كان تصريح حكومة الملك فى فبراير ١٩٢٢ وهو الذى ألغيت به الحماية على مصر وأعلنت فيه مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، الحد الفاصل الملحوظ فى تاريخ العلاقات بين بريطانيا ومصر ، وهو أعظم عمل قدمه اللبى فى تاريخه السياسى .

ولقد انتقد منه هذا العمل وأساء فهمه بل لقد قدم للناس مشوها .

ويمكن تلخيص وجهة نظر اللبى ووجهة نظر الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت فيما يلى : بعد عرض المسألة على البرلمان لالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر على شريطة أن يرتبط المصريون بشروط خاصة ببعض المصالح والحقوق الانجليزية وأهمها سلامة مواصلاتنا الامبراطورية وحماية الأجانب فى مصر ، ومركزنا فى السودان وهذا ما رفضه المصريون ثم نصح اللبى الحكومة البريطانية بوجوب الغاء الحماية واعطاء مصر الاستقلال فى الحال كما يجب على بريطانيا العظمى أن تعلن احتفاظها بحرية العمل اذا تطلبت مصالحها ذلك فى بعض المسائل التى عرفت فيما بعد باسم التحفظات .

وعارضت الحكومة البريطانية .

● وعاد اللبى يؤكد وجهة نظره من جديد ، واتهم اللبى بالهجوم وتصويب غدارته الى رأس الحكومة ، وقد أبلغ اللبى بأن الحكومة البريطانية لاتستطيع

الموافقة على مقترحاته ، واقترحت الحكومة البريطانية - في ١٨ يناير ١٩٢٢ عن اللنبي إرسال اثنين من مستشاريه الى لندن (سير جلبرت ومستر ايموس) ليوضحا المسألة أكثر . وأجاب اللنبي بأن مستشاريه موافقان على وجهة نظره وان ارسالهما الى الوطن (إنجلترا) فيه مضیعة للوقت .

وأرسل أحد مستشاريه مستر سلبى وكرر فى برقية شخصية لوزير الخارجية البريطانية (كيرزون) حججه الرئيسية مبينا له خطر التأخير ، وختمها بتقديم استقالته اذا رفضت مشورته .

● واعتبر بعض الوزراء البريطانيين الذين يجهلون أن اللنبي عندما أرسل الاستقالة أرسلها فى برقية شخصية ولم يقدم استقالته بصورة نهائية ، اعتبر هؤلاء الوزراء استقالة اللنبي ، كما لو كانت محاولة من قاطع طريق راجل يريد أن يلحق بعربة الحكومة .

وفى ٢٤ يناير بعثت الخارجية البريطانية باقتراح ان يوافق المصريون على عطائنا أولا ثم تلغى الحماية .

وأجاب اللنبي بأنه سيحاول وأن لم يكن له أقل أمل فى أن يرضى العمل بتلك الشروط وزير مصرى .

وقدم اللنبي استقالته رسميا وبصورة نهائية وقدم المستشارون الأربعة فى الحكومة المصرية استقالتهم ، بعد أن ربطوها باستقالة اللنبي ، وعادت وزارة الخارجية البريطانية تتهم من جديد اللنبي الذى أعطى الأمل فى امكان ايجاد وزارة مصرية جديدة تستطيع العمل بتلك السياسة ، و . . .

وكان ما أعلنته الوزارة . . . وقد قررت تعيين بديل للنبي .

وكان اللنبي قد أصر على وجهة نظره بأن الأزمة لن تنتهى (بين مصر وبريطانيا) الا بتصريح من جانب بريطانيا .

وغادر اللنبي مصر فى ٣ فبراير ، ولقد كانت أخبار الحماس البالغ الذى بودعه به المصريون والبريطانيون والأجانب لا فى القاهرة فحسب بل فى سائر المخططات الأخرى على طول الطريق ثم فى الاسكندرية أول سبب جعل متاوثيه فى الوطن يشكون فيما اذا كان من السهل عليهم التخلص من شخص بلغ حب الناس له هذا المبلغ .

وقد استقبله سير هنرى ويلسون رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية والسير فيليب شتوود والمستر سلبى وكانت حالة اللنبي المعنوية طيبة فلم يلبث أن أعلن لاصدقائه فى الحال أنه لن يتزعزع قيد أنملة كما أنه لن يحاول اقناع

أحد رافضيا بذلك من أصدقائه النصيحة التي توقع مجيئهم من أجلها . وعلى الرغم من تحذيره بأن الوقت لم يحن بعد للتوجه الى وزارة الخارجية الا أنه صمم على سرعة الذهاب الى دوننج ستريت ليترك لهم الرسالة التي يرد بها على ما أسماه الاتهام الخبيث في برقية ٢٨ يناير التي أرسلتها له وزارة الخارجية .

وقد منع وزير الخارجية عرض تلك الرسالة التي تركها للنبي على الملك وعلى حكومته كما هو المعتاد في مثل تلك الرسائل .

وعندما قابل - في المساء - كيرزون وزير الخارجية اللورد النبي مازحا بقوله : انها رسالة قوية تماما ، وثيقة هامة ولا بد أن الشخص الذي كتبها ماهر جدا . قال النبي بعد أن صدم بتلك المبادرة غير اللبقة : كلا لم أكتبها أنا ولكني موجود في كل كلمة من كلماتها ومستعد إن أمضى كل سطر منها اذا كانت لاتعجب حضرة اللورد . . . لقد كتبها رجل حاذق بانفعل .

وأنفق كيرزون وقتا طويلا مع النبي لكي يقنعه بأن يسحب استقالته مؤكدا له أن ما حدث بالنسبة له حدث بالنسبة لكيرزون ذاته عندما كان نائبا للملك في الهند ، ولم تكن الحكومة البريطانية تقبل مقترحاته ولكنه مع ذلك لم يكن ليستقبل .

والغريب ان كيرزون سأل النبي عن طريق ايجاد خلف له في مصر ، وأردف قائلا : انها ستكون أكثر صعوبة .

وقال النبي : لو سألتني النصح لقلت لك أرسل رجلا في مثل كفائي أو خيرا مني لو استطعت أن تجده .

ويحاول كيرزون بعد ذلك النقد المزدوج الذي وجهه اليه النبي ترطيب الجو فيسأله - يسأل النبي عن مكان اللادي اللبي ويرد عليه النبي بطلقته الأخيرة : لقد تركتها ورائي في مصر خشية وقوع الاضطرابات لو صحبتها معي .

ويحاول مستر لويده جورج رئيس الوزارة اخراج النبي من الوضع الذي خنقه فيه والذي لم يجد في اخراجه منه أدلة وزارة الخارجية .

وقابل رئيس الوزراء المعتمد البريطاني في مصر ، لورد النبي وكان معه مستشاروه وقد جرى مناقشة مقترحات النبي ، وتولى المستشار ايموس الدفاع عنها و . و .

ولكن رئيس الوزراء ، لم يقنع بتلك الأدلة التي ساقها ايموس فما كان من النبي الا أن انهي المناقشة قائلا : لا فائدة من المناقشة أكثر من ذلك ، لقد أخبرتك بما أعتقد ضروريته ولا تريد أنت ذلك وليس من شأنني أن أرغمك عليه

ولقد انتظرت خمسة أسابيع ليصدر القرار فلن أستطيع الانتظار بعد اليوم أكثر من ذلك وسسوف أخبر أنا لادى اللنبى لكى تعود الى الوطن . . . فنهض حينئذ رئيس الوزارة ووضع يدي على ذراع اللنبى قائلا : لقد انتظرت خمسة أسابيع يا لورد اللنبى فهل يضريك أن تنتظر خمسة دقائق أخرى .

ثم أعلن موافقته على مقترحات اللنبى مع بعض تعديلات - فى الصيغة - لا أهمية لها .

ووافقت الحكومة البريطانية على مقترحات اللنبى رغم معارضة تشرشل وكيرزون الذى كان يتحدث عن غباوة أولئك الجنود .

● حتى فى البرلمان حاولت الحكومة أن تغطى فشلها فى اقناع اللورد اللنبى بالعسول عن مقترحاته وقبولها - فى النهاية - فادعى مستر أوستن تشمبرلن الذى كان يتحدث باسم الحكومة فى المجلس فان الحكومة لم تتراجع ، كل ما فى الأمر ، أن اللحظة التى جمعتنا بلورد اللنبى وجها لوجه قد أزلت كل خلافاتنا معه ، إذ أدرك فى الحال أننا لا نستطيع تغيير الحالة القائمة فى مصر فيما يختص بتلك المسائل من غير أن نحصل على ضمان نهائى بقدرتنا على حماية مصالحنا والقيام بتعهداتنا ، ولم يحتج اللنبى على هذا الكلام مادام قد حقق هو ما أراد ولا يزال الكثيرون - المارشال ويفيل - لا يغفرون للنبى هذا الموقف إذ باع جواز المرور وضيع مركزنا - كبريطانيين - فى مصر .

وقد ظل اللنبى يذكر للويد جورج موقفه الشجاع هذا حينما عارض مقترحات اللنبى - فى البداية - بكل شجاعة ، أيدها - فى النهاية بعد أن اقتنع بها - بكل شجاعة أيضا .

ويذكر ويفيل أن واحدا من أصدقائه - أصدقاء اللنبى - قال له ، أثر خطاب فى مأدبة أقيمت بعد ذلك بسنوات . لقد خبيت أمل الصحافة إذ جاءوا وفى ظنهم أن يسمعوا منك هجوما على لويد جورج فأجابه اللنبى فى الحال : « أهاجم لويد جورج ، انى لأحب هذا الرجل . لقد كسب هو الحرب ، ولكن بحق السماء لا نقل له ذلك » .

● يمضى المارشال ويفيل فى الحديث فى فصل آخر « مصر الاستقلال » بعد أن يصدره بكلمة لجيبون : « أول النعم الأولى الاستقلال » وبأبيات لردبارد كبلنج نقول :

أكانت الناس يهديها الآلة ، أو تصوبها أغلى الحناجر .
أو كان الأسرع أن يموت المرء بالسيف أو الأرخض أن يموت بالانتخاب !
الدولة المقدسة أو الملك المقدس ، أو إرادة الناس المقدسة .
فلا شأن لهذه مع شيء لا يعس : هيبى المدافع ، ثم اقتل !

● يشير المارشال ويفيل الى أن المشكلة الأولى بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كان وضع الدستور والغاء الأحكام العرفية التي استمر العمل بها زهاء ثمانى سنين ، وتعويض الموظفين الأجانب و . . .
وقد حلت هذه المشكلات بنجاح .

وتذكر أن المصريين قبلوا الى حد ما وعلى كفة منهم ، وباعتبارها دفعة من الاستقلال التام ، قبلوا تصريح ٢٨ فبراير .

ويقول ويفيل ان أعوام ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ كانت أعوام صراع ثلاثي أطرافه الثلاثة الملك والجماعة التي تضم معظم المثقفين من المعتدلين ، والتي يصح تسميتها بحزب الأحرار ، ثم الحزب الشعبى الذى ينادى بزغلول رئيسا له .
ويقول ويفيل أن اللبى كان الحكم الذى يتدخل أقل تدخل مستطاع لكنه ينفخ فى صفارته بحزم عندما تقع أسوأ الأخطاء وأشدها وضوحا متجاهلا - شأن كل حكم نزيه - صياح الجماهير ونقدها عند كل قرار لا يحبونه .

● ويقول ويفيل أن الملك فؤاد بعد أن أصبح - ملكا وقد كان قبل تصريح ٢٨ فبراير سلطانا - زاد غروزه وأصبح عاملا هاما فى السياسة المصرية ، ولم يكن كذلك من قبل أن يصبح ملكا ، وكانت المبارزات بينه وبين اللبى قوية ، وغنيمة وكان كل من الطرفين - فى هذه المبارزات يميل الى الآخر ، ويحترمه .

وكانت المناقشات بينهما - أحمد فؤاد واللبى - يغلب عليها المودة ، ولقد قدر اللبى دهاء الملك كما احترام الملك وفاء اللبى .

● ويشير ويفيل الى أن عام ١٩٢٢ انتهى بجريمة وحشية جمعاء اذ ضرب بالرصاص فى ٢٧ ديسمبر الدكتور رويسون المحاضر بمدرسة الحقوق فى وضع النهار بينما كان عائدا على دراجته من عمله الى بيته .

ولقد أثارت هذه الجريمة أعماق الشعور بالغضب فى نفوس الجالية البريطانية وكان معظمه موجهها ضد ضعف اللبى المزعوم .

ويصدر الدستور ، ويلغى الحكم العرفى وتحل مسألة التعويضات الخاصة بالموظفين الأجانب .

وعاد سعد زغلول من المنفى فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٣ .
وكانت الانتخابات الجديدة وجاء عام ١٩٢٤ - عام زغلول كما أسماه المارشال ويفيل ، والذي بدأ بالنصر فى الانتخابات ، ويتولى مسند الوزارة ،

ثم كانت كارثة مقتل السيرى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان
والتي كانت كما قيل عند اغدام دوتن رانجتون - وكما قال ويقييل - أسوأ من
جريمة أنها غلطة فاحشة !

صفحات من الكتاب الأبيض

● وأستسمح القارئ فى أن أنقل له عن الكتاب الأبيض الذى أصدرته
الحكومة البريطانية عن الأحداث التى وقعت فى عامى ١٩٢١، ١٩٢٢ :
● من الفيلد مارشال فيكونت اللنبى الى الماركيز كيرزون أوف كدليستون
(١٧ نوفمبر ١٩٢١) ان مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالى
ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى مجتمعون على أن كل قرار
لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ، ويستبقى الحماية يجر لا محالة الى خطر جدى من
فشوب ثورة فى البلاد جميعها ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة فى الإدارة
فتصبح الحكومة مستحيلة .

من الفيلد مارشال اللنبى . الى كيرزون : ٧ ديسمبر ١٩٢٢ زارنى عدلى
باشا بعد ظهر اليوم وقال انه سيقابل السلطان غدا وانه سيقدم على الأرجح
استقالته التى تآدت فى شأنها عظمتها قبل ذلك ، وفى هذه الحالة يعرض
السلطان على الأرجح على ثروت رئاسة الوزارة .

أكد لى عدلى أنه هو شخصيا سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ولقوى القانون
والنظام ، وزاد على ذلك أنه ليس عنده يأس من المستقبل وان كان قد خاب أمله .

● من الفيلد مارشال اللنبى الى كيرزون بالتلغراف .

١١ ديسمبر ١٩٢١ : لايسعنى الا أن أطلب اليكم والى حكومة جلالة
الملك أن تضدقوننى اذا قلت انه ليس ثمة مصرى - كائنا ما كانت آراؤه
الشخصية - يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام
وكذلك فانه من الضروري العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية
يمكن تسويتها بواسطة معاهدة . . . اذا لم تكن مستعدين أن تثبت بعملا أن
لنا ثقة بالمصريين فيخيل الى انه ليس من المحتمل ان نحملهم على التعاون معنا .

من الفيلد مارشال . . . ٢١ ديسمبر ١٩٢١ نشر زغلول فى الصحف
احتجاجا على أمرى بمنع اجتماعه يوم الجمعة ونعت أمر المنع هذا بأنه أول قسط
من السياسة البريطانية الجديدة وناشد المصريين ان يظهروا بمثل هذا المظهر .

كانت القاهرة أمس مسرحا للاضطرابات بمناسبة عودة الاستاذ مكرم
وكيل زغلول من لندن وقابله زغلول في المحطة وهتفت له الجماهير المصطفة في
الطرافات وسمعت نداءات ضد البريطانيين .

وفي المساء ضرب جنديان أحدهما من آلاى الملك والثاني من آلاى « است
سرى » بالرصاص في الشوارع في الحى الجنوبي من القاهرة فمات أحدهما
وجرح الثاني وفر القتلة .

وأتى مصدر اليوم أمرا - تحت الأحكام العسكرية - بمنع زغلول من كل
اشتراك في السياسة وستحذر جرائده كذلك من التهيج ، وصدر الأمر الى كبار
أنصاره : عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس باشا
وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندى وجعفر فخري بك ووليم مكرم عبيد
أفندى . أن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الأعمال
السياسية .

● من الفيلد مارشال (٢٣ ديسمبر ١٩٢١) .

تلقيت رد زغلول على تعليماتى التى أصدرتها اليه بأن يذهب الى منزله
فى الريف وان لا يشتغل بالسياسة .

وتلقيت كذلك أسماء من تضامنوا معه ، مكرم سينوت حنا ، النحاس ،
أما الآخرون فلم يجيبوا بعد ما عدا صادق حنين الذى أضيف الى القائمة
وقد أطاع .

وأعطيت البارحة تعليمات بالقبض على زغلول وزملائه الثلاثة وقد نفذ
القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما ، اذ أرسلته الى السويس حيث يظل
فى معسكر النقل الهندى منتظرا الابعاد .

ويسرنى أن اتلقى بالتلغراف تصديقك على ابعاده ، وشركائه واذ ذاك
ابعدهم بأسرع ما استطاع وعندى أن سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة فى الأذهان
باعتقال عرابى ، فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما .

● كان رد سعد زغلول على النبى : بما أنى موكل من قبل الامة للسعى
فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تمنعنى عن القيام بهذا الواجب المقدس ،
لهذا سأتبقى فى مركزى مخلصا لواجبى وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا
وجماعات فائنا جميعا مستعدون للقاء ما نأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء علما
بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق
أمانيتها فى الاستقلال التام .

● من الفيلد مارشال - ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ : قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول وفرق البوليس المتظاهرين ، وقتل اثنان من المشايخين وجرح تسعة والقي القبض بعد ظهر اليوم على سبنوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم والبركاتين - عاطف بك بركات وفتح الله بركات باشا ، اد كانوا قد ابوا ان يطيعوا تعليماتهم وسيذهبون على الفور الى السويس ، وقد أحدث هذا العمل الذى اتخذناه هرجا عظيما وطلت حالة القاهرة مضطربة اثناء النهار وارتكب الرعاع أعمالا عنيفة ، وتخريبا .

وفى الساعة العاشرة صباحا استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقا لترتيبات سابقة .

وقد اضطر الجنود الى اطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر على ما ثبت الى الآن .

وكان أحد القتيلىن زعيم عصابة تقيم مئراسا لتعوق سير الجنود أما ثانيهما فقتل على اثر طلقة من مسدس رميت بها سيارة ملأى بالجنود . قامت بالاسكندرية مظاهرات فرقت ووزع عدد عظيم من النشرات المحرصة على الفتنة والخبر الوحيد الذى ورد من الأقاليم يقول ان طنطا قامت بها مظاهرات ، ولكن الجنود البريطانية أرسلت اليها ونحن قابضون على ناصبة الحال .

ويوافق كيرزون على نفى زغلول ورفاقه الى سيلان وكيرزون يضيف الى ذلك قوله : اذا ظهر أن هناك اعتبارات تحولت دون اعتقالهم فى سيلان فيمكن نفيهم الى سيسل .

● من الفيلد مارشال ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ (أيضا) هذه قائمة الخسائر فى القاهرة بعد المراجعة : من البريطانيين لا أحد ومن المصريين ثلاثة قتلى وأربعة عشر جريحا .

وهذا بيان الأمكنة الموجودة بها التسعة أشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الأعمال السياسية : ستة منهم الآن فى السويس ينتظرون الابهار منها على باخرة نقل فى ٢٨ ديسمبر .

وثلاثة هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخري أطاعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس .

● ٢٤ ديسمبر : من الفيلد مارشال .. قبل السلطان أمس استقالة عدلى يكن باشا ، وكان الاضطراب الفعلى أقل ولكن الحالة مازالت غير مستقرة ، وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم وحدثت خسارة جسيمة والمدارس جميعها مضرربة واضراب موظفى الحكومة عام الآن .

وقد أعلن انه لثلاثة أيام وهو ينفذ بالارهاب وأنا أتخذ التدابير لحماية
من يرغبون في العمل .

● بلغ عدد القتلى من المصريين في القاهرة أحد عشر بوقت الرعاع في
٢٢ ديسمبر أوروبا وهو رجل فيه شذوذ ويقطن حيا فقيرا . وكانت سيدة
انجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة في حي
بولاق وقد نجت من الأذى البليغ بأن اتخذت مظلتها درعا فمزقت الأحجار المظلة
وهذه أول مرة اعتدى فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية .

وجملة المقبوض عليهم الى اليوم ١٨٦ .

● الاسكندرية : لم يطرأ تغيير والحالة مملوكة الآعنة وجملة المقبوض
عليهم ٣٨٩ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صبيا .

وصلت الطرادتان برس وسناتور منطقة القناة .

بورسعيد قامت اليوم مظاهرات مسلحة وأخيرا سلمت المدينة المجنود
الذين اضطروا أن يطلقوا النار على جمهور أبى يتفرق بعد انذاره .

الاسماعيلية : يصل غدا الطراد سباروهوك .

السويس : تسلم الجيش اليوم المدينة يصل الطرد (شيخ) صباح الغد .

يجرى القبض على مهيجين مشهورين من القاهرة في جملتهم كامل حسين
محمدي حركة النقابات في هذه البلاد .

● من الفيلد مارشال ٠٠٠ ١٢ يناير ١٩٢٢ ، حدث انشقاق في الوفد
الذي أعيد تكوينه .

استقال أمس عبد العزيز فهمي والمنتظر أن يعلن ستة أعضاء آخرين
انفصالهم غدا .

من الفيلد مارشال ٠٠٠ ٢٣ يناير ١٩٢٢ : نشر الوفد منشورا مساء
اليوم ، يدعو المصريين الى رفض التعاون مع الانجليز بأية طريقة ، وأن يقاطعوا
كل البضائع الانجليزية والمنشور مفرع في قالب حاد وهو تحد مباشر لسلطتي
وقد أمرت بتعطيل الجرائد التي نشرته جميعا . وعملت على منع إذاعته ،
وأمرت بالقبض على موقعيه وهم حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر ،
وجورج خياط وواصف غالي ومرقص حنا وعلوي الجزار ومراد الشريعي والثلاثة
الآخرون أعضاء منتخبون حديثا ، وقد أبرق وكيل روتر بالنص الكامل للمنشور .

● من المركيز كيرون أوف كدليستون الى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي :

القاهرة : هذا هو بيان الحال المشار اليه ترسله ، لكم لنشره يوم الاثنين :
دعى فخامة نائب الملك للذهاب الى انجلترا لكي يقدم لحكومة جلالة الملك المعلومات
الواقعية ويبدى لها رأيه فى الحال الحاضرة وعمما دار من المخابرات بهنه وبين
الوزراء السابقين فيما يختص بحكومة هذه البلاد فى المستقبل ويظهر أن هناك
شعورا فى بعض الدوائر ، بأن بريطانيا قد رجعت أو أوشكت أن ترجع عن
موقفها المنطوى على التسامح والعطف على أمانى المصريين وأنها تنوى الانتفاع
بمركزها الخاص فى القطر المصرى لاستيفاء نظام سياسى وادارى لا يتفق والحرية
التي صرحت باستعدادها للاعتراف منها .

وتمضى المذكرة فى تبين المبادئ التى تسير عليها الحكومة البريطانية وعن
بينها - وعلى سبيل المثال - ان الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقا ان تسلم
تحت ضغط الاضطراب والعنف بما هى على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق فى
ذاته فانها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية
المعلنة على مصر والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة بشرط ضمان المواصلات
البريطانية و . و .

● من الفيلد مارشال : طبقا لتعليماتك سأوصل الى لندن عن طريق
تريستا برفقتى السير جلبرت كليتون ، ومستتر ايموس وغدا أصدر البيان الذى
يشمل ثانى تلغرافيككم المؤرخ فى ٢٨ يناير .

● من المركيز كرزون أوف كدلستين الى الفيلد مارشال (٢١ فبراير
١٩٢٢) .

يا جناب اللورد

أرسل اليك مع هذا صورة من الوثائق الآتية :

(أ) تصريح بانتهاء الحماية على مصر وستتطلب حكومة جلالة الملك من
البرلمان أن يوافق عليه .

(ب) كتاب ترفعه الى السلطان عند ابلاغ عظمتة التصريح السابق .

(ج) وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأن أهل مصر سيثبتون أنهم أهل
للاستقلال الذى نالوه الآن وانهم سيبرهنون باستعمالهم اياه على أن الثقة التى
وضعت فى أيديهم ليست فى غير محلها .

وكان ذلك التصريح أهم حدث سياسى فى مصر منذ قيام ثورة ١٩١٩
وكانت له نتائج خطيرة ، كما يتضح فيما بعد .

الباب الأول

من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

● استسمح - عذرا - في أن أتيح لاسماعيل صدقي باشا ، فرصة الدفاع عن وجهة نظره في الأمور السياسية التي أعقبت صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، بعد أن أكثرت وغيرى من ترديد الأمور المسلم بها من جانبنا دون أن تشيخ للرأى الآخر أن يظهر وأضحى وجليا ، قال صدقي باشا : استقالت وزارة عبد الحالى ثروت باشا التي كنت أحد أعضائها في نوفمبر ١٩٢٢ وكانت هذه الوزارة هي التي وقعت الحماية وأعلنت استقلال مصر وألفت لجنة الدستور .

وتم في عهدها وضعه وإحالة الى اللجنة التشريعية ونجحت في صيانتها أثناء وجودها من أن تعيث به العناصر الرجعية التي كانت ممثلة في بعض رجال السياسة والمستوزرين .

وكان همنا نحن الثلاثة - عدلى وثروت ، وأنا - بعد استقالة هذه الوزارة ان يمان الدستور من أى عبث ، وأن يصدر سريعا وألا تنجح تلك العناصر في الحيلولة دون إصداره أو تعمل لتأخيره أو تعديله بحيث تضعف فيه الصفة الديمقراطية . وكان الانجليز وقتئذ متفاهمين معنا على الدستور اذ كان كل خوفهم من الطابع الاستبدادى للحكم ولم يكن بيننا وبينهم خلاف الا على المادة الخاصة بلقب « ملك مصر والسودان » .

وقد نجحت مساعيها في الوصول الى اصدار الدستور في سنة ١٩٢٣ ثم أعلنت الانتخابات لبرلمان ١٩٢٤ فرشحت نفسى لمجلس النواب في دائرة « سنهابسط » التي تتبعها بلدتي ، « الغريب » .
عواذ ذلك نشأت فكرة الأغلبية الساحقة برئاسته سبعا زعاول باشا فرشح الوفدة أماني الأستاذ نجيب الغرابي ، وعلى الرغم من كونه رجلا فاضلا الا أنه لم

يكن ابن الدائرة ولم يكن معروفا بها وكنت أعتقد اننى سأنجح فى دائرتى لأن جهودى فى خدمة بلادى وماضى فى الجهاد واشتراكى فى الفوز باستقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير كان كل ذلك يضمن النجاح ، ولكن شخصية سعد زغلول فى ذلك الحين كانت شخصية جبارة وفى الوقت نفسه جذابة غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها واجتاحت أمامها كل شىء .

وأصبح الاعتقاد فيه يشبه الاعتقاد بالأنبياء فلم أفر فى الانتخابات الا بأقل من ثلث الأصوات وسقطت أمام منافسى الوفدى غير المعروف اذ ذاك لأهل الدائرة .

وهنا أستطيع أن أقول ان الانتخابات لم تكن حرة ولا أقصد من ذلك انه كان هناك ضغط ادارى يستعمل ضدى بل أعنى انه كان هناك ضغط نفسانى أوجدته شخصية سعد زغلول وهو والضغط الادارى سواء فى بلد لم تصل بعد الى درجة النضوج السياسى ولم تتكون فيها الروح الدستورية .

● ويمضى اسماعيل صدقى باشا قائلاً : على الرغم من سقوطى فى الانتخابات وعدم اشتراكى فى البرلمان أنا والذين حصلوا على الاستقلال والدستور فاننى كنت مرتاحاً لهذه المرحلة الأولى التى فازت بها البلاد ، وقد لزمتم وقتئذ الحياد فلم أشارك فى أى نشاط سياسى طوال مدة قيام وزارة المغفور له سعد زغلول باشا فى الحكم حتى وقعت كارثة مقتل السردار ، وأقول كارثة لأنها كادت تعصف باستقلال البلاد وتضيع علينا ما كسبناه ، ولهذا حين دعيت للاشتراك فى وزارة زيور باشا التى خلفت وزارة سعد باشا لم أتردد فى القبول لأنى شعرت أنه من واجبى فى هذه الظروف أن أساهم فى انقاذ البلاد من ورطتها وأن أعمل على صيانة استقلالها .

وقد توليت فى تلك الوزارة الداخلية وكانت مسئولياتها عظيمة بعد تلك الكارثة .

● وفي ابان الاضطرابات الشديدة كان همى أن يعود الأمن الى نصابه كما كان من أول واجباتى ان أعنى بالقبض على قشة السردار ، لأنه لو لم نفعل أو قصرنا فى ذلك لازدادت الحالة سوءاً بيننا وبين الانجليز خصوصاً وقد نص عليه فى الانذار الموجه لسعد باشا فضلاً عن أنه كانت هناك أيد أجنبية تعمل لهدم الاستقلال وضياع حقوق مصر والسودان .

● ويمضى اسماعيل صدقى باشا - أيضاً - قائلاً : لا أنكر أننا فى وزارة زيور باشا قد أقدمنا على اجراءات جريئة أملتها علينا الظروف العصيبة فى ذلك الحين ، وقد كان الوفد يعتبرنى فى ذلك الحين عدواً متحدياً لهذه الدولة خصوصاً بعد مقتل السردار التى اتهم فيه بعض المتسببين الى الوفد ، لذلك أقدمنا على

تعديل قانون الانتخابات ، ومع ذلك فاز الوفد في تلك الانتخابات ، ولما انعقد مجلس النواب فاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرون صوتا ضد عبد الخالق ثروت باشا الذي فاز بخمسة وثمانين صوتا فأقدمنا على حل مجلس النواب وكان اجراء الحل من الجانب المصري فقط .

● وأستأذن في اضافة كلمات أخرى .

● بدأت الهيئة النيابية الاولى وكان دور الانعقاد العادى الاول فى ١٥ مارس ١٩٢٤ وانتهى الدور فى ١٠ يوليو ١٩٢٤ وكان رئيس المجلس ، أحمد مظلوم باشا ووكيلاه أحمد محمد خشبة وحمد الباسل وبدأ دور الانعقاد الثانى فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ وانتهى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، أى بعد ١٢ يوما ، وكانت هيئة المكتب كما هى .

● الهيئة النيابية الثانية بدأ دور انعقادها الاولى ٢٣ مارس ١٩٢٥ وقد أختير سعد زغلول لرئاسة المجلس الأمر الذى أغضب الحكومة فاستصدرت مرسوما ملكيا بحل المجلس بعد ساعات من بدء انعقاده ، وكان وكيله المجلس على الشمشى ، ووصفا واصف .

● بدأ الانعقاد العادى الأول للهيئة النيابية الثالثة فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ وانتهى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ وبدأ الانعقاد العادى الثانى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٦ ، وانتهى فى ١٤ يوليو ١٩٢٧ وكان رئيس المجلس سعد زغلول ووكيلاه وصفا واصف ، ومصطفى النحاس .

● أما الدور الثالث ، للانعقاد العادى فقد بدأ فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ وانتهى فى ٢٨ يونيو ١٩٢٨ وقد اختير مصطفى النحاس لرئاسة المجلس فلما أُلِف الوزارة فى مارس ١٩٢٨ أختير بدلا منه وصفا واصف ، وكان وصفا واصف قد اختير ، وكيله للمجلس فى نفس دور الانعقاد هو وحسن هلال فلما أصبح رئيسا للمجلس ، وخلا منصب الوكيل اختير أحمد رمزي بدلا منه .

● كانت الهيئة النيابية الرابعة قد بدأت انعقاد دورها العادى الأول فى ١١ يناير ١٩٣٠ وانتهت فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ وكان رئيس المجلس وصفا واصف ووكيلاه عبد السلام فهمي جمعة وعبد الخالق عطية ثم صدر مرسوم ملكى فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ بفض دور الانعقاد الأول للفصل التشريعى الرابع ثم صدر مرسوم ملكى آخر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بإبطال العمل بدستور ٢٣ وحل مجلس الشيوخ ، والنواب .

● أما الهيئة النيابية الخامسة التى جاءت وفقا للدستور ١٩٣٠ الذى أصدره اسماعيل صدقى ، فقد بدأ دور الانعقاد الأول فى ٢٠ يونيو ١٩٣١

وانتهى فى ٢١ يوليو ١٩٣١ وكان رئيس المجلس محمد توفيق رفعت باشا
ووكيلا المجلس محمد علام وعلى المتزلاوى .

وكذلك - وبنفس هيئة المكتب - بدأ دور الانعقاد العادى الثانى فى ١٧
ديسمبر ١٩٣١ وانتهى فى ٧ يوليو ١٩٣٢ ، وكان دور الانعقاد الرابع قد
بدأ فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ وانتهى فى ٢٧ يونيو ١٩٣٣ ، وكان رئيس
المجلس محمد توفيق رفعت ووكيلاه محمد علام ، ثم محمد زكى ، على
المتزلاوى ، ثم حسين هلال .

وكان دور الانعقاد العادى الرابع قد بدأ فى ١٤ ديسمبر ١٩٣٣
وانتهى فى ٢٨ يونيو ، وكان الرئيس هو محمد توفيق رفعت والوكيلان ،
ابراهيم دسوقي أباطة ومحمد حسين ، وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ صدر أمر
ملكى بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ وحل مجلسى الشيوخ والنواب ثم صدر
أمر ملكى آخر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بالعودة الى العمل بدستور ١٩٣٠
وحل مجلسى الشيوخ والنواب ثم صدر أمر ملكى آخر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥
بالعودة الى العمل بدستور ١٩٣٣ ، وكانت الهيئة النيابية السادسة ، وقد
بدأ دور الانعقاد الأول فى ٢٣ مايو ١٩٣٦ وانتهى فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٦ ،
بينما بدأ دور الانعقاد الثانى فى ٣١ نوفمبر ١٩٣٦ وانتهى فى ٢٤ يوليو
١٩٣٧ وكان رئيس المجلس الدكتور أحمد ماهر ، ووكيلاه على حسين وكامل
صدقى و . و .

● هذا عن الحياة النيابية فى تلك المرحلة ، أما فيما يتعلق بالوزارة ،
فتذكر أن سعيد زغلول كان قد ألف وزارته الأولى فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

وكان الوزراء فيها : محمد سعيد باشا (وزارة المعارف) محمد توفيق
نسيم باشا (المالية) أحمد مظلوم باشا (الأوقاف) حسن حسيب باشا
(الحربية والبحرية) محمد فتاح الله يركات باشا (الزراعة) مرقص حنا بك
(الأشغال العمومية) مصطفى النحاس بك (المواصلات) واصف بطرس غالى
أفندى (الخارجية) محمد نجيب الغربايل أفندى (الحقانية) وقد كانت المرة
الأولى فى تاريخ الوزارات المصرية أن يختار اثنان من الأفندية وزيران !!

● وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ألف زيور باشا على النحو التالى : أحمد زيور
باشا للرئاسة والداخلية والخارجية .

- وكان سعيد زغلول قد احتفظ بوزارة الداخلية فى وزارته الأولى
والأخيرة - : أحمد محمد خشبة (المعارف ، والحقانية مؤقتا) عثمان محرم
باشا (الأشغال) محمد السيد أبو على باشا (الزراعة) محمد صدقى باشا

(الأوقاف) يوسف أصلان قطاوى باشا (للمالية) نخلة جورجى المطيعى
(المواصلات) محمد صادق يحيى باشا (للحربية والبحرية) وقد أجريت
تعديلات كثيرة على وزارة زيور باشا ، اذ تم تعيين أحمد موسى باشا للحقانية
واسماعيل صدقى باشا للداخلية ثم عبد العزيز فهمى للحقانية ونقل يوسف
أصلان قطاوى للمواصلات وتعيين على ماهر للمعارف ومحمد على علوبة للأوقاف
وتوفيق دوس بك للزراعة .

وكان هذا التعديل الجوهرى قد تم عندما استقال زيور باشا فى ١٢
مارس ١٩٢٥ ، وعهد اليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة ثم كان ما كان من
عودة زيور باشا (٣٠ نوفمبر ١٩٢٥) الى الداخلية والخارجية ونقل حلمى
عيسى باشا الى المواصلات ونقل محمد توفيق رفعت الى الأوقاف .

● استقال زيور باشا فى ٧ يونيو ١٩٢٦ وتولى الوزارة بعده - فى ٧
يونية ١٩٢٦ - عدلى يكن باشا ، وقد احتفظ عدلى يكن باشا الى جانب
الرئاسة بوزارة الداخلية وتولى عبد الخالق ثروت باشا وزارة الخارجية
وأختير فتح الله بركات باشا للزراعة ومحمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف ،
أحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية ومحمد محمود باشا للمواصلات
وأحمد أبو السعود باشا للحقانية . ومرقص حنا باشا للمالية وعلى الشمسى
للمعارف ، وعثمان محرم بك للأشغال .

ولكن وزارة عدلى يكن لم تستمر طويلا فى الحكم ، ففي ٢٦ ابريل
١٩٢٧ استقال عدلى يكن باشا وعهد الملك الى عبد الخالق ثروت باشا بتأليف
الوزارة الجديدة فألفها فى نفس اليوم ، وكان من بين وزرائه : جعفر ولى
باشا (الحربية والبحرية) أحمد زكى أبو السعود باشا (الحقانية) فتح
الله بركات باشا (الزراعة) مرقص حنا بك (الخارجية) محمد نجيب الغرابلى
باشا (الأوقاف) على الشمسى باشا (المعارف) أحمد محمد خشبة باشا
للمواصلات (ويلاحظ أن الأفندية أصبحوا باشوات والبكوات أصبحوا
باشوات أيضا) وعثمان محرم باشا للأشغال ، ومحمد محمود باشا للمالية
وهم أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير فى بعض المناصب الى جانب دخول
جعفر ولى باشا .

وهذه الوزارة قد واجهت العديد من المصائب ، من بينها أزمة (مايو
- يونيو ١٩٢٧) وقد بدأت تلك الأزمة باقتراح للجنة المالية فى مجلس
النواب بإلغاء منصب سرداء الجيش المصرى ، وكان المنصب شاغرا بعد مقتل
السير لى ستاك و . و .

وفى عهد هذه الوزارة توفى سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧
وانتخب مصطفى النحاس باشا خلفا له .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ١٢٩

ثم استقالت وزارة ثروت باشا فى ٤ مارس ١٩٢٨ وخلف النحاس باشا ثروت باشا فى رئاسة الوزارة .

● وقد ألفت النحاس باشا وزارته الائتلافية من جعفر ولى باشا (للحربية) واصف بطرس غالى باشا (للخارجية) الغرابلى باشا للأوقاف ، على الشمسى باشا (للمعارف) ، أحمد محمد خشبة باشا (للحقانية) محمد محمود باشا (المالية) محمد صفوت باشا (الزراعة) ابراهيم فهمى كريم بك (الأشغال) مكرم عبيد أفندى (للمواصلات) .

وقد واجهت هذه الوزارة أزمة قانون الاجتماعات الذى اعترضت عليه بريطانيا بدعوى أنه يعرض للخطر سلامة الاجانب .

وقد اندرت بريطانيا الحكومة المصرية بضرورة سحب مشروع قانون الاجتماعات هذا فاستجابت الوزارة للانداز البريطانى ثم كانت اقالة وزارة النحاس فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ بسبب نقض الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة ، وكانت اقالة وزارة النحاس أول اقالة لوزارة مصرية منذ صدور دستور

● ألف محمد محمود باشا وزارته ، بعد اقالة وزارة النحاس فى ٢٧ يونيو ١٩٢٨ وقد احتفظ محمد محمود باشا لنفسه الى جانب الرئاسة بالداخلية وششارك معه فى الوزارة جعفر ولى باشا (الحربية والبحرية) والاوقاف مؤقتا (عبد الحميد سليمان باشا (المواصلات) أحمد محمد خشبة باشا (للحقانية) ، نخلة المطيعى باشا (للزراعة) ، على ماهر (للمالية) ، ابراهيم فهمى كريم (للأشغال) ، حافظ عفيفى بك (للخارجية) ، أحمد لطفى السيد بك (للمعارف) .

وهذه هى الوزارة التى حلت البرلمان ، وعطلت الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وفد استقالت تلك الوزارة فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وتألفت وزارة عدلى يكن باشا الثالثة فى ٤ أكتوبر ١٩٢٩ وتولى وزارة الخارجية فى تلك الوزارة أحمد مدحت سليم باشا وتولى عبد الرحيم صبرى باشا (صهر الملك فؤاد) وزارة المواصلات كما تولى حسين درويش باشا وزارة الحقانية ومصطفى ماهر باشا (المالية) وحسين واصف باشا (الأشغال) وواصف سمكة باشا (الزراعة) وأحمد على باشا (الأوقاف) وحافظ حسن باشا (المعارف) ومحمد أفلاطون باشا (الحربية) واعيدت الحياة الدستورية واجريت الانتخابات . وفاز حزب الوفد فى تلك الانتخابات ، كما هو الحال فى كل انتخابات حرة .

واستقالت وزارة عدلى يكن باشا وألف النحاس باشا وزارته الثانية فى
أول يناير ١٩٣٠ على النحو التالى . مصطفى النحاس باشا للرئاسة والداخلية ،
حسن حسيب باشا للحربية والبحرية ، واصف بطرس غالى باشا للخارجية ،
محمد نجيب الغرابلى باشا للحقانية وعثمان محرم باشا للأشغال ومحمد صفوت
باشا للزراعة ومكرم عبيد أفندى للمالية ، محمود فهمى النقراشى للمواصلات ،
بهى الدين بركات بك للمعارف ، محمود بسيونى أفندى للأوقاف .

ولم تستمر الوزارة النحاسية الثانية طويلا فى الحكم اذ استقالت وجاء
اسماعيل صدقى باشا لرأس الوزارة الجديدة التى ألغت دستور ١٩٢٣
وجاءت بدستور جديد وكانت بحق وزارة انقلابية .

وقد دخل مع صدقى باشا فى الوزارة التى ألفها فى ٢٠ يونيو ١٩٣٠ -
وقد احتفظ بالرئاسة والداخلية والمالية - : محمد توفيق رفعت باشا (الحربية
والبحرية) عبد الفتاح يحيى باشا (الحقانية) حافظ حسن باشا (الأشغال
والزراعة) على ماهر باشا (المعارف) توفيق دوس باشا (المواصلات) محمد
حلمى عيسى باشا (الأوقاف) حافظ عفيفى باشا (الخارجية) .

● ومن رأى ضرورة الاهتمام بوجهة نظر الاجانب فى كثير من المسائل
الوطنية وخاصة اذا ما كان هذا الأجنبى على صلة وثيقة بمصادر الأخبار
وبالشخصيات المهمة صانعة التاريخ ، ومن تلك الشخصيات - مثلا - المارشال
وفيل الذى أرخ للورد اللنبى .

وقد اخترت بعض ما كتبه وفيل عن وزارة سعد زغلول فاتحة الحياة
النيابية الحديثة ، وكان مما كتبه عن تلك الوزارة :

كانت سنة ١٩٢٤ فى مصر عام زغلول ، فلقد طلعت عليه وهو سيد
مصر الأعلى لو استثنينا القوة الساهرة لبريطانيا العظمى وراء الموقف . وكان
فى اعتقاده أن يستطيع شل هذه القوة بمفاوضاته مع حكومة العمال التى
تألفت فى انجلترا منذ عهد قريب .

كان سعد زغلول حاكما غيورا بغير الحنكة السياسية أو الادارية ، ومفوضا
ظنانا ضيق الأفق لا كفاءة عنده فى التفاهم . ثم عجلت بسقوطه - الذى لم يكن
به من حدوثه بسبب هذه العيوب ان عاجلا وان آجلا - آخر العام جريمة يعتبر
فشله فى قيادة أنصاره مسئولاً عنها الى حد كبير . وانتهى العام بالتخلص منه
- فى الواقع - كشخصية رئيسية فى محيط السياسة المصرية كما سبق له
ذلك مدة طويلة ولو بقى اسمه بعد ذلك يحتفظ بتأثيره فى الشعب . لقد وضعت
أول محاولة للحكم الوطنى فى مصر منذ آلاف السنين فى الكفة فشالت به .

ابتداء العام ولا تزال وزارة يحيى ابراهيم فى الحكم ولو أنها خضعت
- تماما - لمشیئة الملك فؤاد . ولما أدرك بفطنته أن انتصار الزغلولیین فى
الانتخابات أمر لا مفر منه راح يعلن عن مجاملته للوفد ، ومع ذلك فقد كان
يؤمل فى خلق معارضة قوية من أصحاب الأملاك ربما تتألف منها نواة حزب
ملكى فى يوم ما . وكان يوم ١٢ يناير اليوم المحدد لأول انتخابات لبرلمان مصر
الجديد فسافر اللبى فى ٧ يناير برحلة الى السودان ظنا منه أن الحكمة
تقتضيه التغيب فى اثنائها وترك مهام دار المعتمد يتولاها الوزير كير مدة غيابه .

ولو أنه لم يكن هناك شك أبدا فى نتيجة الانتخابات الا أن نجاح
الزغلولیین التام قد أدهش الجميع ، الملك ودار المعتمد والمعتدلين من المصریین
بل والزغلولیین أنفسهم ، إذ أعلن فى مجلس النواب ١٩٠ عضوا من أعضائه
البالغ عددهم ٢١٤ عن تأييدهم لزغلول . حتى أن رئیس الوزراء نفسه سقط
فى الانتخابات ثم قدم استقالته بعد قليل .

ومضى ويفيل قائلا :

● نظمت حتى فى حفلة افتتاح البرلمان المظاهرات ضد الحكم البريطانى
فى السودان ، وما فتئت حقوق المصریین فى إدارة السودان التامة موضوع
التهيج فى البرلمان والصحافة واستمرت الدعاية فى السودان نفسه بغير هوادة
وبعنف خطير . وثمة علامات أخرى مزعجة . فقد قتل فى إبریل طالبان مصريان
جاويشما من قوة الطيران الملكى ، وكانت هذه أولى الحوادث من نوعها من منذ
سنة تقريبا ، كما هوجم فى البرلمان بعنف مركز السير لى ستيك سردار
للجيش المصرى ، ورفض البرلمان الموافقة على الدفعة السنوية التى تدفعها مصر
لجيش الاحتلال ، ورفض الموافقة على قرار تعويض الموظفين الأجانب الذى
أصدرته وزارة « يحيى » ، وهددت الأمور بخلق أزمة فى أواخر يونيه عندما أعلن
لورد بارمور فى مجلس اللوردات أن الحكومة البريطانية لم تكن لتنوى التنازل
عن مركزها فى السودان ، فلقد أثار هذا الاعلان الاحتجاجات والمظاهرات فى
مصر ، وصرح زغلول فى مجلس النواب بأن لن يمكن كسب شيء بالمفاوضات
ما دامت هذه وجهة النظر البريطانية ، وبأنه نوى أن يستقيل : ولكن لم تكن
استقالته بالجدية على الرغم من تقديمها للملك إذ سرعان ما أقنع باستمراره فى
الحكم . ثم خفف من حدة هذا التوتر التصريح السلمى الذى أدلى به مستر
رامزى ماكدونالد فى مجلس العموم ، وأعدت بعد ذلك العدة لعقد اجتماع فى
لندن فى نهاية سبتمبر .

وعن وزارة سعد زغلول وحادث اغتيال السير لى ستيك سردار الجيش
المصرى قال ويفيل :

قبض زغلول على البلاد بيد من حديد بتعيينه بعضا من أشد المتطرفين من أنصاره فى المناصب الهامة دون نظر الى مقدرتهم الادارية . وبفصله من يشك فى ولائهم له من مديرى الأقاليم ، وباتخاذ اجراءات صارمة لقمع خصومه السياسيين . ثم صمم بعد ذلك على خلق أزمة ما كما صمم على حرمان القصر من القدرة على مقاومة أوامره الديكتاتورية . ونفذ ذلك فى ١٦ نوفمبر باستقالة مفاجئة وبتعبئة جيشه من الطلبة والرعاع ليملأوا الشوارع ويتظاهروا مطالبين بعودته . وبلغت مناورته غايتها بعد اجتماع دام ساعتين مع الملك اذ سحب استقالته بعد أخذه لبعض التعهدات منه . بينما كان الطلبة - جنوده المدربون - يواصلون الهتافات خارج القصر « سعد أو الثورة » . فلما غادر زغلول القصر شكرهم علانية وصرفهم .

بلغ حينئذ زغلول القمة فى قوته وربما كان يحتمل ديكتاتورية كدكتاتورية مصطفى كمال بتركيا . فلقد بلغ من اعتقاده بقوته أن عامل رئيس موظفى اللبى - وقد أرسل لمناقشته فى الاستشارة القضائية - بخشونة وتهور مما أوجب تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية . ولكن ندر أن وقع العقاب على سوء استعمال القوة بمثل السرعة التى وقع بها هذه المرة . اذ حدثت - بعد ثلاثة أيام من انتصاره فى القصر - جريمة سببها فشله فى كبح عنف المتطرفين الذين لا يباليون من أنصاره . فأدى ذلك الى سقوطه من الحكم .

فبعد الظهر بقليل من يوم ١٩ نوفمبر فى الساعة الواحدة والنصف اطلق الرصاص على السردار سير لى ستاك بينما كان عائدا الى منزله من وزارة الحربية وجرح فى مواضع ثلاثة ، كما أصاب الرصاص ياوره الكابتن ب. ك من فرقة Blackwatch وسائق السيارة وكان استراليا وجنديا سابقا يدعى مارش .

وتوفى السير لى ستاك قبل منتصف ليل اليوم التالى بالمستشفى الانجليزى الأمريكى ، لقد كان رجلا ذا جاذبية شخصية فائقة ، مضى عليه فى مصر والسودان ٢٣ سنة وقد خدم مصر وانجلترا باخلاص وأحبه كثيرا المصريون والانجليز واحترموه ولقد تركت هذه الجريمة أعظم الأثر فى القاهرة ومصر . أما استنكار الجالية البريطانية فكان شديدا وجه بعضه لـ لالنبى اذ اتهمه كثيرون بتخطيه حدود التحمل لهياج المصريين هذا ، بينما انتشرت الدهشة والذعر فى الدوائر السياسية المصرية من نتائج هذه الجريمة .

كان ٢٢ نوفمبر - يوم جنازة السير لى ستاك - يوم درامة مثيرة . فلقد استشاط بعض من أعضاء الجالية البريطانية غضبا عندما علموا بأن زغلول والوزراء المصريين - وهم المسئولون فى نظرهم عن الجريمة الى حد كبير - سيحضرون صلاة الجنازة بالكنيسة الانجليزية ، حتى قامت بينهم محاولة لارغام اللبى على تغيير الترتيبات التى ستتخذ ، الا أنها فشلت تماما حين قال لهم

ان السردار رئيس للجيش المصرى ومستول أمام الحكومة المصرية فمن الصواب
والحق ان يشترك أعضاؤها فى جنازته .

ولا يمكن ان ينسى ذلك المنظر الذى كان فى كنيسة « القديسين » . فقد
أرسل الملك فؤاد ياوره نائبا عنه ، بينما لاح على وجوه الوزراء المصريين - وعلى
رأسهم زغلول - ما كانوا يحسونه من التوتر وما كانوا يرونه من عدااء لهم فى
نظرات البريطانيين الموجودين بالكنيسة وازدحمت الكنيسة الصغيرة فى نفس
الوقت برجال البحرية البريطانية ، والجيش وبالمدينين من أعضاء الجالية ،
وبرجال السلك السياسى فى كامل ثيابهم ، كما حضر ممثلو جميع الجنسيات
الأجنبية فى مصر . بينما قد تألف فى الخارج موكب كبير يضم كل الجنود
البريطانيين حتى كادوا يبلغون فى طول موكبهم المقبرة نفسها كما تجمعت
الجماهير الغفيرة على طول الطريق وبدا المنبى فى داخل المقبرة ببذلاته الخاكية
شخصية جليلة مرهوبة تشعر بوطأة الانفعال العميق ولو أنه انفعال مكتوم .
ثم وقف وحده قبالة النعش ما يقرب من عشر دقائق ينتظر وصول لادى ستاك
وابنتها . ثم حمل النعش أخيرا الى القبر - بعد صلاة بسيطة قصيرة - على
أكتاف ثمانية من الضباط الانجليز ممن يعملون بالجيش المصرى . ولقد اشترك
الأمراء المصريون والشيوخ والنواب فى الموكب الطويل الذى كان يستغرق
مروره بأحد الأماكن ساعة من الزمن حتى كاد يخيل الى المرء أن القاهرة خرجت
كلها لتشاهد تلك الجنازة ، فلما وقف المنبى بجوار المقبرة عليه التأثير الشديد
كما تجلى فى وجهه أنه مقدم على قرار خطير ، ولم يقع فى تصرف الجماهير فى
القاهرة ما يمكن أن تعاب عليه ، أما فى الاسكندرية فقد وقعت بعض المظاهرات
التي كان يهتف فيها « يسقط الانجليز » وذرك خارج الكنيسة التي أقيمت
بها الصلاة التذكارية .

ولكن لم تنته درامة ذلك اليوم بالجنازة ، فقد كان مقررا أن يجتمع البرلمان
فى الخامسة من ظهر ذلك اليوم وراحوا ينتظرون فى قلق ما سوف يتخذ من
قرارات بينما ظن أن الحكومة ربما تستقبل . وراح المنبى بدوره فى دار المعتمد
ينتظر بصبر فارغ برقية من وزارة الخارجية اذ كان مصمما على تقديم الانذار
النهائى للحكومة المصرية بعد ظهر ذلك اليوم . وكان قد أبرق للوطن بشروطه
المقترحة وطلب منهم الرد ظهر ٢٢ نوفمبر . فلما أن انقضى الظهر ولم يأت
الرد بلغ نفاذ الصبر بالمنبى مداه ، فقد كان مصرا على تسليم المذكرة لرئيس
الوزراء قبل أن يجتمع البرلمان فى الخامسة . كان يخشى أن يقدم زغلول
استقالته قبل أن يتم هو ذلك ، فلما بلغت الرابعة والربع رأى أنه لا يستطيع
انتظار موافقة وزارة الخارجية أكثر من ذلك وكان قد أمر فرقة فرسان لانسرز
Lancers بأن تقف بجانب ثكنات قصر النيل بعد انتهاء الجنازة ثم أمرها
الآن بالقيام بحركة استعراض أمام دار المعتمد لتعزسه فى ذهابه الى مكتب

رئيس الوزراء . لقد ندر أن استخدم اللنبي الاستعراض والاحتفال ، ولعلها المرة الوحيدة التي تعمد فيها استخدام الأساليب المسرحية . ولكن كان لا يزال أمامه قرار خطير ليتخذه ، فبينما هو يغادر دار المعتمد ليركب عربته إذا بأحد موظفيه يهرع اليه . لقد وصلت البرقية التي طال انتظارها من وزارة الخارجية وراحوا يحلون شفرتها ، وكانت برقية طويلة وبذلك وضح أنها ليست موافقة تامة منهم على مقترحات اللنبي . وانتظر هو حتى اذا أدرك أنه مستحيل أن يتم حل شفرتها قبل الساعة الخامسة قرر أن يمضي في تنفيذ انذاره بغير تردد فسار - ببذلت الرمادية العادية - بين حرسه من اللانسرز يقصده رئيس الوزراء ، وكان مكتبه في مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يتجمعون فيه انتظارا لعقد الجلسة وبعد أن تلقى من الفرسان تحيتهم وصدق موسيقاهم دخل اللنبي الى غرفة رئيس الوزراء ثم قرأ عليه بالانجليزية مطالبه وترك له نسخة منها بالفرنسية ثم عاد الى داره . »

● ورغبة في اعطاء صورة كاملة عن الحياة السياسية في مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نستأذن في الاستعانة برأى كاتب أوروبى مستنير هو مارسيل كولومب ، الذى لعب دورا هاما في الحركة الاشتراكية في الشرق الأوسط والذى قدم - وبحق - دراسات مستنيرة ، وناضجة عن فترة هامة من فترات تاريخنا المعاصر : يقول مارسيل كولومب : ابتداء من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٣٦ لم يعتل الوفد منصة الحكم الا لمدة تقل عن عامين من مارس ١٩٢٤ الى ديسمبر ١٩٢٤ ، ومرة ثانية وعلى فترتين برئاسة مصطفى النحاس باشا ، أولاها من مارس الى يونيو ١٩٢٨ والثانية من يناير الى يونيو ١٩٣٠ وهكذا يتبين لنا أن أى مجلس نيابى لم يستطع ان يكمل دورنه ومدتها خمس سنوات كما حددها الدستور ولذلك فان الدورات البرلمانية التي انتهت دون حدوث أزمة دستورية تفضيها فجأة قبل الموعد المحدد لفضها من الأمور النادرة .

ويشير مارسيل الى أن سعد زغلول منذ وصوله الى الحكم أعلن عن استعدادهم لأن يبدأ مع بريطانيا العظمى مفاوضات حرة من كل القيود ، وكان عليه بعد ذلك أن يؤكد في مجلس النواب أنه بوصفه رئيسا للوزراء سيواصل تنصله من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى سبق أن استنكره بوصفه رئيسا للوفد .

وقد شهد نوفمبر ١٩٢٤ أول صراع بين الملك ومجلس الوزراء ، فقد تصور رئيس مجلس الوزراء - سعد زغلول باشا - باسم الدستور أن بمقدوره أن يطمع في أن يفرض على القصر سلطة اشرافه على تعيين كبار موظفى البلاط وقدم سعد استقالته في ١٥ نوفمبر وعلى الفور اجتمع مجلس البرلمان وجدد الثقة به واجتاحت المظاهرات شوارع القاهرة متجهة نحو قصر عابدين ، وتوجه وفد من مجلس الشيوخ لمقابلة الملك الذى اضطر في النهاية الى أن يرضخ وأن يقبل

الاقتصار على حدود دوره كحاكم دستوري ليست لآرائه التي تتصل بشئون الدولة فاعلية الا اذا صادق عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، وأعلن سعد زغلول للجماهير التي كانت تهتف له انه قد يبقى في السلطة بفضل الله وارادة الأمة ، أما والأمر كذلك فانه ليبدا الآن أن الوضع الداخلي في مصر جد مناسب لتدخل من جانب بريطانيا العظمى تدخل كأنما قد حدث بكل ما فيه من شدة وحزم كافيين لتخدم بطريقة مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس وزارة مشاغب ومتعب دون أن يكون عليه - على الملك - أن يتحمل أمام الرأي العام مسئولية الأزمات الوزارية ، وحسب المعلومات التي لدينا الآن فليس ثمة ما يمكن أن يسمح لنا بأن نؤكد وجود اتفاق ولو ضمنى بين الملك فؤاد واللورد اللنبي ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت الصلة كلية بالتشدد والعنف في السياسة البريطانية الذي أعقب اغتيال سير لي ستاك الحاكم العام للسودان والمأجور بالجيش الانجليزى وسردار الجيش المصرى .

وهنا نقطة غامضة معتمدة بطريقة تبدو ولو أن بريطانيا العظمى كانت متأكدة ان بإمكانها أن تعتمد على صمت القصر ، وموافقته على قيامها - قيام بريطانيا العظمى - بتوجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التي كان زعيمها بالنسبة البريطانية خصما صعب المراس ، كما لو كان بالنسبة للملك حكومة تشدد وتتمسك بروح الدستور ونصه .

● وعن أحمد زيور باشا يقول مارسيل كولومب : هو رجل مسالم ، لطيف ولين العريكة يأخذ الناس والأشياء بشكل تهكمى مرح ، لكنه كان في نفس الوقت أقل صلاحية مما يلزم لكي يلعب الدور الذي فرض عليه ولذلك لم ينجح في أن يحول دون حدوث الانقسامات التي سرعان ما بدت لتهدد الحكومة ذلك أن آراء ومفاهيم حزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد بالرغم من الرغبة المشتركة التي تحركهما وهي تفتيت نفوذ الوفد كانت غير متفقة الى حد لا يمكن معه دوام الوفاق الذي قام بينهما ، فالاتحاديون الملتفون حول رئيس الديوان الملكي لم يروا في الصراع ضد الوفد الا خطوة أولى نحو إعادة قيام الحكم الفردى في مصر ، وحيث أنهم يعيشون في كنف القصر ، فقد كان حكم القصر هو ما كانوا يعملون على تدعيمه هادفين بذلك الى ضمان استمرارها في السلطة . لذلك تحملوا على مضض أن يوجد بينهم ثلاثة من الوزراء الذين لا يشاركونهم لا وجهات نظرهم السياسية ولا مطامحهم البعيدة . أما عن الآخرين - الأحرار - فلم يكن اغفال الدستور في الواقع بالنسبة اليهم في ديسمبر ١٩٢٤ سوى اجراء وقتى فرضته الظروف ، لكن الدستور سوف يعود حتما بمجرد أن تسنح الفرصة ويسمح الوضع الداخلي في مصر بعودة الحياة النيابية . ولهذا السبب فقد ساورهم شيء من القلق وهم يوافقون على حل

مجلس النواب للمرة الثانية ، كما زاد تأخير اصدار قانون الانتخابات وكذا القيود التي وضعت على حرية الصحافة فى يولية ١٩٢٥ من معارضيتهم وبالإضافة الى ذلك فان سلطة رئيس الديوان الملكى المتزايدة والنفوذ الذى كان يمارسه على بعض المصالح الحكومية والتصرفات المالية التى انغمس فيها ، كل ذلك مما جعلهم يتململون من ائتلاف كان يتأكد لهم يوما بعد يوم وبشكل ملموس أنه أكثر اضرارا بمصالح حزبهم وبمصالح مصر من « ديكتاتورية الوفد البرلمانية » .



● وبعد سفر رئيس الوزراء فى بداية صيف عام ١٩٢٥ زادت الخلافات لدرجة ملموسة وفرض يحيى ابراهيم باشا -الذى أصبح رئيسا للوزراء بالنيابة- على مصر « وزارة قصر » حقيقية ، حتى أن الأحرار الدستوريين لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم بقبول اداة هيئة كبار علماء الأزهر للشيخ على عبد الرازق الذى ألف كتابا عن « الاسلام وأصول الحكم » عد مخالفا للشريعة الاسلامية فعندما تباطأ وزير العدل عبد العزيز فهمى باشا فى اصدار الأمر بعزل الشيخ على عبد الرازق من وظيفته فى القضاء الشرعى قدم رئيس الوزراء استقالته ، لكن رفضها الملك . وللخروج من الأزمة أصدر الملك مرسوما بأقالة وزير العدل الذى اتهم فى حميته الدينية ، وعندما أصبح وزراء الأحرار الدستوريين الآخرين وحيدين فى غيبة رئيسيهما استقالا وجرا معهما اسماعيل صدقى باشا الذى كان فى ذلك الوقت فى باريس وأرسل استقالته تلغرافيا . وبذلك انفض الائتلاف .



● وعين الملك فى المناصب التى خللت فى ١٢ سبتمبر - ودون انتظار لعودة زيور باشا - رجالا معروفين على وجه الخصوص بولائهم لقضيته ، وبذلك فقدت الحكومة أكثر أعضائها تمثيلا للأمة ، ولم تعد الحكومة المشكلة الآن من وزراء اتحاديين صرف سوى أداة فى يد الملك ، اذ انتهى - على الأقل - ما كان يحيط بتشكيلها من غموض ، واتخذ الصراع ضد الوفد شكلا سافرا ، فكل ما ينبغى على الحكومة الآن عمله هو أن تهىء الفرصة التى تسمح للملك باعادة تأكيد سلطته عن طريق وزارة موالية تماما لوجهات نظره . ولم يكن ثمة ما يمكن ان يعيد الوحدة الى كل الأحزاب السياسية أكثر من هذا ، وعلى الفور لم يتردد لا الأحرار الدستوريين ولا اسماعيل صدقى فى التقرب الى (أعداء الأيس) وفى ضم جهودهم الى جهود الآخرين لخوض الصراع ضد حكومة ليس لها نفوذ داخل البلاد بل تستمر فى الحكم بارادة الملك وحدها ، صراع تحتّم أن يكون الهدف منه هو اعادة الحياة البرلمانية الى البلاد - وكان هذا فى النهاية ما يتحتّم حدوثه - وفى فبراير سنة ١٩٢٦ أعيد قانون انتخابات ١٩٢٣ وفى مايو انتهت الانتخابات بثالث انتصار مدو للوفد وقدم زيور باشا استقالته فى ٧ يونية

وكان على الملك فؤاد أن يقبلها معترفا هذه المرة بالهزيمة في أولى محاولاته لاحتياء تلك الأزمنة الخوالي التي قرر فيها جده محمد على مؤسس الأسرة الحاكمة بمصر مصر باعتباره ملكا مستتبدا .

● ويقول مارسيل كولومب ان لورد لويد ، المعتمد البريطاني الجديد - ذلك الموظف الكبير والحاكم العام السابق لبومباي ، والذي كان يحب أن يحيط نفسه بالابنية والملكية ، تظاهر بالعودة الى الوسائل التي أتبعها اللورد كرومر بنجاح ، كما كان يشك كثيرا في أن تكون الوطنية المصرية . قد استطاعت ان تفيد من الأحداث السابقة . وفي يوم ٢٥ مايو وبعد ثلاثة أيام فقط من الانتخابات برأت محكمة الجنايات العليا بالقاهرة التي كانت تتكون من قاضيين تحت رئاسة القاضي الانجليزي كرشو Kershow سبعة متهمين من بينهم وزيران وفديان سابقان كان يشتبه في تورطهم في عدد من حوادث الاغتيال التي ارتكبت في عام ١٩٢٢ ضد البريطانيين ورأت لندن في هذا أن الوطنيين المصريين لم يدركوا كما ينبغي قيمة الفرص التي تتاح - هكذا قال مارسيل كولومب - فاتخذت الاحتياطات اللازمة على الفور ، وفي ٣٠ مايو اجتمع لورد لويد مع سعد زغلول طويلا وغداة ذلك درس مجلس وزراء لندن التقارير الواردة من القاهرة ثم تقرر ارسال مدمرة الى مياه الاسكندرية ، وفي ٢ يونية عبرت الحكومة البريطانية في مذكرة منها الى مصر عن تحفظاتها على الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات العليا وأكدت من جديد « كامل حريتها في اتخاذ أية اجراءات تراها مناسبة في المستقبل وتسمح لها بالقيام بالتزامات المفروضة عليها لسلامة وأمن الأجانب في مصر » . وفي نفس اليوم قدم القاضي كرشو استقالته معلنا بحركته الاستعراضية تلك عن احتجاجه على « الأخطاء القانونية » التي وقع فيها زميلاه المصريان .

وتجنب سعد زغلول الأزمة التي كانت تبدو بوادرها وصرف النظر عن تولي رئاسة مجلس الوزراء حقه الطبيعي .

وألح على عدلي باشا في أن يشكل الوزارة الجديدة التي دخلها ستة من الوفديين وثلاثة من الأحرار الدستوريين ومستقل واحد . ولكنه لم يلبث طويلا اذ استقال في ١٩ ابريل ١٩٢٧ وولى بعده الوزارة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية في وزارة عدلي يكن باشا المستقيلة .

ويشير مارسيل كولومب الى أن النائب الوطني عبد الحميد سعيد قد وجه سؤالا في البرلمان لمعرفة ما اذا كان صحيحا أن ممثل انجلترا بمصر ، لم يقدم أوراق اعتماده للآن واذا كان صحيحا فكيف سناغ للحكومة أن تسكت على ذلك و . و .

وكان بعض الأعيان قد وجهوا دعوة الى لورد لويد لزيارة المنيا ، فلبى الدعوة في ٣٠ ابريل وقوبلت الزيارة بعاصفة من الاستهجان ووصفت بأنها

انتحار سياسى وأخلاقى ووصمة عار لانتحى وخيانة عظمى ، ووجهت اتهامات بالغة الى أعيان الدنيا الذين وجهوا الدعوة ، وعاملوا المعتمد البريطانى فى مصر ، وكأنه ملك غير منوج ، واكفهر الجو السياسى ، وسيرت المظاهرات وما أن اقترحت لجنة الشئون الحربية بمجلس النواب زيادة عدد الجيش وتقليل السلطات الواسعة المخولة لسبنكس باشا المفتش العام للجيش المصرى الذى كان يقوم بأعمال السردار وان لم يحمل اللقب ، حتى تدخل لويد وصدرت الأوامر لثلاث سفن حربية بريطانية بالتوجه الى المياه المصرية ، اثنتان بالاسكندرية والثالثة فى بورسعيد ، وأحنت وزارة ثروت باشا برأسها للعاصفة وجددت تعيين سبنكس باشا ، لمدة ثلاث سنوات مع منحه لقب فريق ، ثم بدأت المفاوضات المصرية البريطانية التى انتهت بالفشل وباستقالة ثروت باشا ، وكانت وزارة النحاس التى ووجهت أيضا بالعديد من الأزمات من بينها وعلى سبيل المثال لا الحصر أزمة قانون الاجتماعات ، وكان مجلس النواب قد بدأ مناقشة قانون خاص بالاجتماعات العامة ومظاهرات الشوارع فى الطرق العمومية وكان لدى الوزراء حينئذ أسباب تدعوها الى ان توضح أن هذا القانون لم يكن بالشئ الجديد . فقد سبق اعلانه فى مايو ١٩٢٣ ، فى الفترة ما بين اعلان الدستور ووضعه موضع التنفيذ . وكان قد قدم بعد ذلك للتصويت عليه ، ووفق عليه فى نهاية عام ١٩٢٧ مع بعض تعديلات أهمها الحد من تدخل رجال البوليس فى الاجتماعات العامة . ولكن نتيجة لخطأ فى الاجراءات اقتضى الأمر إعادة القانون الى مجلس الشيوخ فى بداية عام ١٩٢٨ . وهنا فقط اكتشفت الحكومة البريطانية فجأة أن فى الأمر خرقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتبودلت مذكرات ، وتلقت سفن الأسطول البريطانى المربطة فى مالمطة الأمر بالتوجه الى المياه المصرية وفى ٤ أبريل أرسلت لندن الى القاهرة تذكراها بالتحفظات الأربع الواردة فى تصريح ١٩٢٢ والتى تحتفظ الحكومة البريطانية بتوليبتها بصورة مطلقة وبرغم ذلك فقد أدرج مشروع القانون فى جدول أعمال مجلس الشيوخ وفتح باب المناقشة فيه ٣٠ أبريل وفى عشية ذلك اليوم وجهت بريطانيا لمصر انذارا تطلب فيه من رئيس مجلس الوزراء « أن يتخذ فى الحال الاجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا وأن يقدم يوم ٢ مايو قبل الساعة السابعة مساء تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر فى نظر هذا المشروع والا فان بريطانيا العظمى تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه .

● وعن رضوخ النحاس باشا للانذار البريطانى يقول مارسيل كولومب بالحرف الواحد :

ولما كان مصطفى النحاس باشا قد أفاد من درس عام ١٩٢٤ فقد تراجع ووافق مجلس الشيوخ بناء على طلب من رئيس الوزراء على تأجيل المناقشات

حتى دور انعقاده التالى . وهكذا فشلت الخطة ، وعلى ذلك فلم يكن ثمة ما يمنع من عودة المشكلة من جديد فيما لو لم يتخذ الملك فؤاد زمام المبادرة منتهزا فرصة التوتر الناشب بين القاهرة ولندن والخلاف الذى دب فجأة بين الأحزاب المؤتلفة فى الحكم ليطلب الى رئيس وزرائه تقديم استقالته وحين رفض ذلك أقاله الملك وعهد الى رئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة ثم أتبع هذا الاجراء باجراءات أخرى مكملة أعطته فى الواقع شكل انقلاب قصر حقيقى . وفى ٣٠ يونية ١٩٢٨ تأجل انعقاد البرلمان بمجلسيه لمدة شهر وفى ١٨ يولية أعلن حله لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد وأوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور ثم المادة ١٥٧ والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ وقد أوضح هذا الاجراء العنيف نية الملك وعزمه على أن يعمل خارج نطاق البرلمان وفى غيبته .

ويحمل مارسيل كولومب السراى ودار المعتمد البريطانى مسئولية ما حدث ويركز على خشونة خطاب الاقالة التى جاءت مخالفة للمألوف .

ويشير الى أن محمد محمود الذى ولى الوزارة الجديدة بعد اقالة الوزارة فشل فى مهمته ، كما فشل من قبل زيور باشا .

ويقول أن بريطانيا هى التى أجهضت وزارة محمد محمود وأجبرت الملك - حرصا منها على الوصول الى معاهدة مصرية بريطانية يوقعها حزب الأغلبية - على أن يعدل عن إقامة نظام فردى ، يعمل لصالحه .

ويؤكد مارسيل ان بريطانيا العظمى وجدت نفسها تتيج للوفد من جديد أن ينتصر ويعود الى الحكم .

لقد ولى على يكن باشا الحكم وأجرت وزارته الانتخابات حيث حصل الوفد على ١٩٨ مقعدا من ٢٣٢ ، واستسلم الملك فطلب الى مصطفى النحاس أن يشكل وزارة جديدة لم تصمد طويلا ، فاستقالت بسبب السودان . و . و .

● وكدليل على وحدة المشاعر والعواطف بين كل أبناء الأمة العربية تجماع مصر تسوق مثلا يحمل فى طياته أقوى الأدلة على وحدة الأمة العربية : مات سعد زغلول فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ ، ولم تكن وفاته رزا للشعب المصرى وحسب ، ولكن للأمة العربية كلها : فى العراق مثلا ، أقيمت عشرات من حفلات التأبين فى العاصمة العراقية ، بغداد . وفى كثير من المدن الكبرى كالموصل ، والبصرة والنجف وكربلاء .

وتبارى السياسيون والشعراء والأدباء فى الافاضة عن مشاعرهم تجماع سعد زغلول ، وكانت سلطات الاحتلال فى العراق وأذنانها وعملاؤها ، تنظر الى هذه الاحتفالات نظرة كلها ريبة وحقد ، وتحفر حتى أن أحد خطباء حفل من تلك

الحفلات وهو الأستاذ رفائيل مطي ، وكان يعمل في وزارة الداخلية ملاحظا لديوان الرسائل ، ما كان ينتهي من القاء خطبته في ذلك الحفل مؤنبا سعد زغلول حتى صدر قرار بفصله نهائيا من عمله .

وكان ذلك الفصل خيرا وبركة على الأستاذ رفائيل ، فما أن فصل من عمله في وزارة الداخلية ، حتى تفرغ للصحافة ، ليصبح واحدا من أشهر الصحفيين العراقيين .

ومما يجدر بي أن أذكره ان الكاتب العراقي خلف شوقي أمين الداودي بادر بجمع العديد من القصائد ، والكلمات التي أقيت في الاحتفالات بذكرى سعد زغلول والتي نشرت في كثير من الصحف العراقية وغيرها ، جميعها في كتاب أسماه ذكرى سعد زغلول والتي نشرت في العراق وقامت المكتبة الوطنية في بغداد بطبع هذا الكتاب على نفقتها .

وقد قدم الكاتب لكتابه بكلمة رقيقة قال فيها : قلب مصر ، يخفق للمرة الرابعة : المرة الأولى يوم تنفيذ الحكم في مسجونى دنشواى والثانية يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل والثالثة يوم وفاة البطل محمد فريد أما اليوم (٢٣ أغسطس) (آب) ١٩٢٧ فقد خفق قلب مصر للمرة الرابعة يوم نعى النعاة ، سعدا .

وقد ترجم لحياة سعد الأستاذ روفائيل بطي ، واشترك في تأبينه ، الأستاذ عبد الرزاق الناصري وعطا عوم ، ومظفر الزهاوى وكمال الزهير ورفوف خطاب والآنسة ف . ح ، ويوسف رجب ، وعلى محمود ، وسليمان قصي سعيد الحاج ثابت وإبراهيم حلبى عطا .

وضم الكتاب عشرات من القصائد في مقدمتها قصائد جميل صدقى الزهاوى ، ومصطفى جواد ، ومحمد على الشيخ يعقوب وأكرم أحمد وإبراهيم آدم الزهاوى وخضر عباس الطائى ، وعبد الحسين الآزرى ورباب الكاظمى ، ولجميل صدقى الزهاوى في هذا الكتاب أكثر من قصيدة كان مطلع أولها :

لقد كان سعد خير قرم مجاهد
وكان لجيش الحق في مصر قائدا
وكان مطلع ثانيها :

كذبتمنا الحياة فهي تداجي
وأرى الموت واضح المنهاج

وفيها

كبر الحزن في العراق لسعد
شاركت بغداد الكنانة فيه
فهو في مأتم على البعد شاجي
فهو في لهف مثلها وهيئاج

ان سعدة لمصر ، مصر لسعد
وقد تغذى كلاهما بلبان النيل
كشقيقين في الهوى والتفاجى
حتى تشابها في المزاج
وقد جاء في القصيدة الثالثة :

فوجئت مصر بالنعي فكادت أرضها من هول المصاب تمور
وكانت قصيدة بشارة أفندي الحورى صاحب جريدة البيرق قد اختارها
أدباء لبنان في اجتماعهم بنقابة الصحافة لتلقى باسمهم في حفل الأربعين لفقيد
الشرق العظيم سعد زغلول باشا وقد جاء فيها :

قالوا دعت مصر دهياء فقلت لهم
قالوا أشد وأدهى قلت وبحكم
لم لا تقولون ان العرب قاطبة
هل غيض النيل أم هل زلزل الهرم
اذن لقد مات سعد وانطوى العلم
تيتيموا! كان زغلول أبا لهم

وكان شاعر لبنان العظيم شلي ملاط قد قال في سعد :
نعي النعاة لنا سعد فروعنا
ومر بالهرمين النيل ملتعبا
لا مصر جنت مآقيها ولا بلد
ان المقطم قد مدت رواسيه
كأنما الجمر في أضلاع واديه
في الشرق ضنت على سعد مآقيه

الى أن يقول :

يا أم مصر ، وبنت الأكرمين يدا
هيئات ينسى ولن ينسى صفيته
قد رافقت سعدة في أيام محنته
يا سعدة قل لي وذابت حين قالها
وزوج سعد التي تبكى تنائيه
بيت صفية ركن من مبانيه
وشاطرته العنا في مايقاسيه
أنا انتهيت وأغفى في دياجيه

وكان شاعر القطرين ، خليل مطران قد قال في سعد
صفية الطهر آتاك الجهاد حلى
لك الجمالان في خلق وفي خلق
لم تؤتها في الحدور الأنفس السقم
وزينتاك بكل منهما تؤم

وما دمتنا قد تحدثنا عن الشعر فأننى أذكر ما قاله أحمد شوقي في رثاء
ثروت باشا حيث قال :

يموت في الغاب أو في غيره الأسد
قد غيب الترب شمسا لاسقام بها
كل البلاد وساد حين تتسد
كانت على جنات الشرق تتقد

الى أن يقول :

بأثروة الوطن الغالى كفى عظمة
لم يطغك الحكم فى شتى مظاهره
تغدو على الله والتاريخ فى ثقة
للمناس انك كنز فى الثرى بحد
ولا استخفك لين العيش والرغبة
نرجو فتقدم او تخشى فتتسدد

أما عبد المحسن الكاظمى شاعر العراق العظيم فقد قال فى سعد أروع قصائده بعد عام من وفاة سعد ومنها :

ولى القضاء فقال شاهد عدله
ان التى فتحت بفضل جهاده
دار النيابة ليس تنسى بأسه
لم يمض عام والحياة عزيزة
واذا الحوادث خمس مصر ليهيها
العدل منذ اليوم عاش دواما
قد أحكموا ايصادها احكاما
يعلم بها فتجاسب الحكاما
حتى تراجع عزها أعواما
عم العراق شرارها والشماما

عبثوا باحكام الشرائع واعتدوا
حفلوا بأنفسهم وقالوا حفلة
هل جاز عند الله أمر منافق
ولربما خضع الأخس تزلفا
ودعوا التحكك بالنظام نظاما
عنت البلاد لوجهها اكراما
صلى الصلاة بريبة أو صاماما
ليصيب جامها أو يصيب حطاما !

الى أن يقول :

ومن المصائب والمصائب جملة
ذو العمى يصبح بيننا منكما
وهو هو الاصفار مهما حاولوا
والعسف سل على الرقاب حساما
وفصيحننا لا يستطيع كلاما
أن يجعلوا اصفارهم أرقاما

ورغبة منا فى اتاحة الفرصة للرأى الآخر بعد أن طال حديثنا ، فى هذا الكتاب وفيما سبق عن الرأى الذى تؤمن به والذى نسلم بصحته - نترك المجال - مرة أخرى لاسماعيل صدقى ليتحدث وبأسهاب عن حكمه ، ابتداء من عام ١٩٣٠ خاصة وأن رأى اسماعيل صدقى باشا فى هذا الموضوع ظل باستمرار محتجبا وغير معروف - يقول صدقى باشا :

كانت الرغبة متجهة الى اختيارى لتأليف الوزارة على أثر اقالة النحاس باشا فى يوليو ١٩٢٨ وخطوبت فى ذلك خطابا شبه رسمى وتهيأت لتأليفها بل ووضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختيارى ليتعارفوا معى .

وكان المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو لورد جورج لويد وكان من الطبيعي أن يكون أميل الى شخص تربى في إنجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة وقد أدت المشاورات العليا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة .

وفي مساء ٢٦ يوليو من تلك السنة بينما أنا منتظر في بيتي الدعوة الى القصر فوجئت بالتليفون بالقرار الجديد .

كان اللورد جورج لويد - كما يقول اسماعيل صدقي باشا - قد نقل الى إنجلترا وحل محله في مصر سير برسي لورين ، وكان المندوب السامي الجديد يختلف عن سلفه بأنه سياسي يمتاز بالرونة .

جاءت وزارة محمد محمود باشا وكان هدفها أن تقضى على الأوتوقراطية البرلمانية التي أقامها دستور ١٩٢٣ بطغيان الاكثرية على الأقلية فاستقر الرأي عندها على أن تؤجل الحياة النيابية وتوقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد فاصبحت البلاد بذلك تحكم حكما غير برلماني .

ولم تعمر وزارة محمد محمود باشا طويلا فقد استقالت في أكتوبر ١٩٢٩ وخلفتها وزارة المرحوم عدلي يكن باشا الثالثة وكانت وزارة انتقال أعقبتها وزارة النحاس باشا ، ولكن هذه الوزارة لم تلبث غير خمسة أشهر وثمانية عشر يوما واستقالت في يونيو ١٩٣٠ على أثر عدم نجاحها في مفاوضات هندرسون .

وفي اليوم الذي استقالت فيه وزارة النحاس باشا قابلني زكي الابراشي باشا في نادي محمد علي ونقل الى رغبة الملك فؤاد في دعوتي لتأليف الوزارة فرجوته أن يبلغ جلالته ما يأتي : انني أفخر بثقة جلالته ، ولكني أود أن أخبره أنه اذا تم اختيارى لهذا المركز الخطير فستكون سياستي أن أمحو الماضي بما له ، وما عليه وأن أنظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأى في الدستور واستقرار الحكم . فنقل الأبراشي باشا ذلك الى جلالة الملك ثم عاد فأبلغني ارتياح جلالته الى هذه السياسة ، وتم تعييني لتأليف الوزارة فأخذت في اختيار زملائي وخاطبت بعض أصدقائي من المستقلين والاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وكنت انتظر من الاحرار الدستوريين أن يتعاونوا معي فرفض محمد محمود باشا و . و .

وذهبت اليه أنا وعلى ماهر باشا وتحدثت معه في ذلك وأفضيت اليه بانني جئت لنفس الغرض الذي ألف وزارته عام ١٩٢٨ من أجله مع اختلاف في الطريقة والأسلوب وعاهدته أمام بعض زملائنا أن أترك الحكم بعد أداء رسالتي وتحقيق هذا الغرض ، وقلت له بالنص : اني غابر سبيل ومثي انتهت مهمتي في القضاء على الفوضى تخلت عن الوزارة .

فاصر محمد محمود باشا على موقعه ، وابى ان يتعاون معى فسمحت لنفسى ان أتجه الى بعض رجاله فانضم الى منهم حافظ عفيفى باشا مستقلا عن الأحزاب ، وبعد أن اخترت زملائى استأذنتهم وتركتهم فى منزلى ريثما أقابل المندوب السامى البريطانى سير برسى لورين للتحديث معه فى بعض الشئون السياسية وقد أبلغته فى هذه المقابلة نبأ تكليفى بتأليف الوزارة ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله النبأ ، فقال سعادته : اننى لا أعلم شيئا قبل الآن ، عن هذا التكليف ولكنى أرى أنك أتيت فى وقت غير مناسب .

فقلت له : لماذا ؟ فاجاب لاننى امضيت نحو شهر فى مفاوضات زعماء الاغلبية نوضح مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان املى أن نجد المخرج لنوصول الى اتفاق ، وأبديت له استعدادى للتفاوض معه . وقال لى المندوب السامى : مادام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة فلا اعترض لى على ذلك وعدت الى زملائى وكنت قد تغيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا فأخبرتهم بما حدث .

● ويقول اسماعيل صدقى انه - بعد أن أجل انعقاد البرلمان شهرا - لم يكن ينتظران تكون المعارضة تشبه حربا أهلية مبعثها كراسى الحكم ولكن للأسف حدثت حوادث مؤلمة سواء فى القاهرة أو فى الاسكندرية أو بعض مدن الريف ولم يكن للحكومة فيها الا المحافظة على النظام ، ومنع العابثين من الاخلال بالأمن وتحدى القوانين .

وعلى الرغم مما كان يدبره البعض من أعمال لا تتفق ومصلحة البلاد فقد استطعت وقتئذ أن أحافظ على هيبة الحكومة وأن أقضى على الاضطراب .

ويقول صدقى باشا أنه فى ١٦ يوليو ١٩٣٠ صرح مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية بأن بريطانيا تلتزم - فى الأزمة الدستورية فى مصر - الحياد الدقيق - ونظرا للحوادث التى وقعت بمصر وقد أرسلت التعليمات الى المندوب السامى لتبليغ صدقى باشا أنه لا بد أن نعهده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر كما كلف السير برسى لورين أيضا بأن يبلغ النحاس باشا انه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب للخطر واننا نعهده كذلك مسئولا مع الحكومة « وقد ورد صدقى باشا مؤكدا أن هذا التبليغ الخاص بمسألة مصرية داخلية فيه عدوان على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ويؤكد أيضا أن المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر ، من مسئوليات الحكومة المصرية ولم يبق الا أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراء الحكومة المصرية فى عبارة التبليغ التى تشير الى مسئولية غيرها ، فانها وان كانت لم يهملها طبعاً الا الحرص على أزواج الأجانب وأموالهم قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة ، وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية وهى وحدها

التي تسأل عن حالة البلاد وتخطب في هذا الشأن فيجر ذلك الى ما قصد اليه من تلك الاشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التي تقضى بها اعادة النظام .

● وعن الدستور الجديد الذي أصدره اسماعيل صدقي باشا يقول صدقي باشا : لا أراني مسرفا اذا قلت ان فريق الاوتوقراطية كان قد جرب عدة مرات في الحكم فأبدى فيها عجزا وأوشك أن يلحق في كل مرة بالبلاد وسمعتها ضررا بليغا ولا شك أن داء البلاد الوبيل كان في ذلك الحين ، طغيان فئة اتخذت من الدعاية التي ننشرها بين الناخبين والنواب جميعا سببا محدودا للحكم والتحكم فان هي أقصيت عن الحكم حاولت استثارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد وعن الدستور تارة أخرى فهي في سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شؤونها .

اذلك رأيت أن مصلحة البلاد الكبرى تفرض على القائمين على أقدارها أن يمحوا الماضي بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد ، يستفتح به صفحة جديدة في تاريخها الحديث واذا كانت الضرورات الجأتني الى انتهاج هذا السبيل ، فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة : ظاهرة ابدال دستور بدستور .

● وقد وضع نسيم باشا - وكان وقتئذ رئيسا للديوان الملكي - مذكره ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور المقترح ولكن الملك لم يوافق على هذه الملاحظات وكان يميل الى استقرار الحكم .

واستطعت في خلال الفترة التي حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد أن أقوم بأعمال هامة في الاصلاح العام ، مازالت آثاره حتى الآن سواء في نواحي الاصلاح الزراعي كمشروعات الصرف والرى وتعلية خزان أسوان أو في الاصلاح العمراني كاقامة الجسور وتجميل المدن ، وانشاء طرق الكورنيش بالاسكندرية ، أو في الاصلاح الاقتصادي كمعالجة الأزمة الاقتصادية والعمل لتخفيف وطأتها في مصر بعد تدابير لا تزال بقية آثارها ولا يخفى أن الأزمة التي كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب ، بل كانت أزمة عالمية لم يشهد العالم مثلها فعملت على الأخذ بيد السكان فقراء وموسرين ، ممن كان أثر هذه الأزمة واقعا عليهم أكثر من غيرهم وهم المزارعون ، فعملت على ابعاد أيدي المرابين عنهم وأكثرهم الأجانب وقد دام أثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر .

● وعن الذين لم يؤيدوه من حزب الأحرار الدستوريين قال : ومن العجيب ان الباقيين من الأحرار الدستوريين ائتلفوا مع الوفد وكانو قد عانوا منه ما عانوه بحجة أنني اعتديت على دستور ١٩٢٣ .

وفاتهم انهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتورى .

● وعن نظام اسماعيل صدقى قال مارسيل كولومب : عندما قدم مصطفى النحاس استقالته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ظنت السراى أن فرصتها قد حانت وكانت تدخر لاسماعيل صدقى مهمة إلغاء دستور ١٩٢٣ وانطاء مصر بموافقة بريطانيا العظمى دستورا ، وقانون انتخابات جديدين .

ومع ذلك فان هذه المحاولة الأخيرة لم تصمد لاختبار الزمن - وهو بالغ القسوة بالنسبة الى حكومة تركز على قوة الشرطة والجيش ولا تكثر لمعارضة الوفد التى تحظى بأغلبية برلمانية كبيرة للغاية انضم اليها الأحرار الدستوريون الذين ظلوا أوفياء لسياسة التوازن بين القوى المتصارعة ، كما كان العهد الجديد يتضمن نقاط ضعفه التى عجلت هى وعدم شعبيته باندحاره فقد تفجرت فضائح مالية مست بعض الوزراء المشتركين فى الحكم ثم حدث ما هو أخطر اذ لم يتردد اسماعيل صدقى صانع الدستور - الذى كان الهدف الأساسى منه تقوية سلطات العرش - فى أن يصطدم بتزايد سلطات الملك فقد تولدت فى سياق الأحداث اليومية أمور وخلافات أدت برئيس الوزراء الى الاستقالة من منصبه فى سبتمبر ١٩٣٣ بعد عهد شبه ديكتاتورى استمر فى الحكم لما يقرب من تسعة وثلاثين شهرا . وكان ذلك بمثابة ادانة ضمنية لنظام ١٩٣٠ وجهها اليه نفس الرجل الذى كان يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات * عندئذ وغداة استقالة الوزراء التابعين لحزب الأحرار الدستوريين وكما حدث عام ١٩٢٥ بدأت السراى تمارس ديكتاتورية شبيهة مطلقة من خلال حكومة لا قوة لها ولا نفوذ يشغل مقاعدها تحت رئاسة عبد الفتاح يحيى باشا وزراء ينتمون لحزب الاتحاد . ولم يتردد اسماعيل صدقى باشا نفسه فى أن يضم صوته الى أصوات المعارضة القائمة على الوفديين والأحرار الدستوريين . وساد القلق الرأى العام وانفجرت فضائح مالية جديدة . وفى مجلس النواب ارتفعت أصوات تطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية وأتهم وزيران كان يساند هما موظف كبير غير مسئول بالسراى يشغل منصب مدير القصور والخاصة الملكية هو محمد زكى الأبراشى باشا بالفساد والاختلاس . وسرعان ما أصبح الأبراشى باشا هذا وهو خادم للتاج بالغ الحماسة وتابع أمين للملك كما أنه هو الذى يدير للملك ثروته ويزيدها حتى تضاعفت بمهارة نادرة يمكن أن يقال عنها أنها مهارة عارية من كل حيلة ، سرعان ما أصبح هو المنفذ الأمين لرغبات سيده ، وبدأ دوره يتزايد بسبب تدهور صحة الملك . لقد كان هذا الرجل الطموح الدساس يمارس وظيفة رئيس الديوان دون أن يشغل هذا المنصب ويحمل لقبه كما كان تدخله فى شئون حكومة عبد الفتاح

فشيئا أمام الضربات الموجهة اليه . وكما حدث عام ١٩٢٥ فقد حاولت بريطانيا العظمى عن طريق نصائحتها أن تقاوم هذا الوضع الصعب واضطر الملك تحت إلحاحها الى أن يبعد تابعه المخلص . أما مجلس الوزراء فقد تلقى هو الآخر « نصيحة » باستبعاد كل الوزراء الذين أحاطت الريبة بسلوكهم واستنقالت الوزارة في ٦ نوفمبر ١٩٢٤ . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ عطل رئيس الوزراء الجديد محمد توفيق نسيم باشا دستور ١٩٢٠ وسعى الى حل البرلمان . ورأى الملك « صاغرا » وقد هزمه حلفاء أمس انهيار محاولته الثالثة لاقامة حكم فردى . على أن دستور ١٩٢٣ لم يعد على الفور . ولكن كان على الملك أن يتعهد - وحتى اعلان دستور جديد - بأن يحكم بوساطة وزرائه وعلى مسئوليتهم « طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائما قوائم النظام الدستوري في مصر

ومن الجائز هنا أن تكون بريطانيا العظمى قد داعبها الأمل في قيام عهد جديد يقيم على ضوء التجارب السابقة مصالحة بين دستوري ١٩٢٣ و ١٩٣٠ إلا أن - الملك فؤاد رفض ذلك وأعلن في ١٨ ابريل ١٩٣٥ أن من الأوفق أن يعود دستور ١٩٢٣ . ولعله كان بذلك يريد أن يعجل بعودة الوفد الى السلطة مع أمل ظل يراوده بأن شيئا لن يقف بعد في طريقه بمجرد أن تفشل التجربة الوفدية الجديدة في أن يحقق حلمه الخاص بقيام حكم فردى . ولقد كان هذا على الأقل هو الرأي الذي عبرت عنه بعض الصحف الانجليزية وهي تفسر ذلك الدعم الذي يهيؤه للوفد هذا التحول العجيب في موقف الملك .

ألا أن الخطر الايطالى كان يتعاضد خلال هذه الفترة وكانت بريطانيا لاتقل عن مصر شعورا بخطورته . وفي القاهرة بدأ جميع المعارضين للنظام وأنصار دستور ١٩٢٣ يلحون في ضرورة بدء المفاوضات . وحينئذ بدا أن من السهل الوصول الى اتفاق واستطاعت بريطانيا بسهولة أن تعدل عن مشروعاتها فسحبت تأييدها لتوفيق نسيم الذى استقال في ٢٢ يناير . وشكل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي وزارة انتقالية لاجراء الانتخابات . لكن الأجل لم يطل بالملك فؤاد ليشهد انتصارا جديدا للحزب الذى لم يكف . هو مطلقا عن محاربته .

فمات .

وننتقل بعد ذلك الى أهم حدث مصرى سعودي ، ونعنى به عقد معاهدة صداقة بين البلدين الشقيقين .

معاهدة صداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية أول معاهدة بين دولتين عربيتين مستقلتين

● كانت مسألة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية كما يقول د. محمود عزمي من المسائل الشائكة التي طال انتظار تسويتها ، والتي طالما تآقت الأمة المصرية الى التغلب على العقبات التي كانت « مصر الرسمية » ، تقيمها في سبيل هذه التسوية .

وقد حاول أكثر من رئيس وزارة مصرى أن يتغلب على هذه العقبات فلم يكن التوفيق حليفه .

- حاول سعد باشا ، ولم يفلح .
- وحاول ثروت باشا ، ولم يفلح .
- وحاول عدلى باشا ، ولم يفلح .
- كما حاول النحاس باشا ، ولم يفلح .

ذلك لأن الخلاف بين المملكة العربية السعودية ، ومصر الرسمية لم يكن راجعا الى مسائل ذات صفة عامة ، بل كان ممتزجا باعتبارات شخصية متصلة بمقامات سامية يدق ، أمر التفاهم معها في مثل هذه الحالات .

ونفتح قوسا ، لنؤكد على حقيقة هامة لم يستطع د. محمود عزمي أن يصرح بها وقت أن كتب كتابه « على هامش التاريخ المصرى الحديث : الأيام المائة » تلك الحقيقة التي نقولها اليوم هي أن الملك فؤاد ، كان بصفة شخصية ، غير راغب على الاطلاق في تسوية المشاكل ، التي بين مصر والمملكة ، العربية السعودية .

وليس هذا وقت شرح الأسباب التي كانت تدفع الملك أحمد فؤاد ، الى الوقوف في سبيل أية تسوية بين مصر والمملكة العربية السعودية .

• ونقل القوس •

ويستطرد محمود عزمى قائلا : « أقدم على ماهر باشا ، على معالجة هذه المشكلة الشائكة التى فشل فيها أولئك الرؤساء السابقون ووفق فيها توفيقا عظيما ، استند الى تقدير اخلاصه غير المشوب والى احسان تصويره ، للمصلحة المصرية ، واحكام تضامنها مع اعتبارات « التاج » . »

وتولى ماهر باشا بنفسه المفاوضة مع مندوب المملكة العربية السعودية ، الذى جاء الى مصر ، تلبية لطلب الحكومة التى أظهرت من تلقاء نفسها تأكيد رغبتها فى تسوية المسائل المعلقة بين البلدين وانتهى الأمر الى اقرار معاهدة تستند ، اليها العلاقات بينهما . »



وقد تحدث بإفاضة فى هذا الموضوع د . محمد حسين هيكل ، فى كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » ، فأشار الى موضوع ارسال المحمل من مصر ، وحدوث خلاف بين السعودية حول القوة ، التى ترافقه وامتناع مصر ، عن ارسال المحمل نفسه فى عام ١٩٢٦ . والى موضوع الخلافة وذهاب الشيخ محمد مصطفى المراغى الى الحجاز فى عام ١٩٢٦ ، للحديث فيه مع جلالة الملك عبد العزيز آل سعود وعن اضطراب الجو بين الدولتين منذ ١٩٢٦ حتى ١٩٣٦ ، الى أن يقول : « علمت قبيل سفرى الى الحج ان على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت اليه وعرضت عليه معاونتى لتحقيق مقصده فذكر لى انه يسره تمهيد الجو لمعادنات تكفل نجاح هذا المقصد وكنت مقتنعا من جانبى بأن بقاء القطيعة لا خير فيه . »

سافرت الى الحجاز على ظهر الباخرة كوثر وانى لفى بهوها يوما بعد أن ارتديت رداء الاحرام ، اذ تقدم الى حاج محرم ، لم أكن قد رأيته من قبل وقدم نفسه . . ذلك هو الشيخ حسن البنا ، وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الاخوان المسلمين ، لتهذيب الناس تهذيبا اسلاميا صحيحا وانه يطمع فى تعضيد مؤلف « حياة محمد » - أى الدكتور هيكل - لهذه الجماعة بل يطمع فى قبولى رياستها . . والرجل لبق حسن الحديث حلو اللقاء وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز ، اذ كان الحجاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون فى مختلف شئونهم فكان يقف فى كل جمع خطيبا واعظا ، يتلو آى القرآن فى مناسباتها ويلقى خطبة فى عبارة بليغة وعربية فصيحة .

وقيل لى وأنا بالحجاز ان له صلة بالحكومة السعودية وانه يلقي منها عطايا ومعونة .

فلما فاتحنى فى أمر جمعيته ذكرت له ان بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جدير بالتشجيع ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لا تدع لى مجالا ، لقبول ما دعانى اليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل اثناءها على ماهر باشا بالحكومة السعودية وقد أوفدت الى مصر ، السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر ، معاهدة مودة ، وصداقة ، ولم آل جهدا خلال هذه الأسابيع فى التحدث الى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .



ولأن معاهدة الصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية كانت أول معاهدة صداقة توقعها مصر ، مع دولة عربية شقيقة ، ولأن نصوص هذه المعاهدة قد اشتملت على كثير من المبادئ الهامة فى العلاقات بين الاخوة الأشقاء أجد لزاما على أن أشير ، الى بعض نصوص تلك المعاهدة التى وقعت فى ٨ مايو ١٩٣٦ - آخر يوم فى وزارة على ماهر - وقد وقعها ، عن الجانب المصرى ، على ماهر ، وعن الجانب السعودى ، فؤاد حمزة .

● سميت المعاهدة - أولا - باسم معاهدة الصداقة ، بين المملكة المصرية ، والمملكة العربية السعودية وفى ديباجة المعاهدة : مجلس وزراء ، المملكة المصرية متوليا حقوق جلالة ملك مصر الدستورية وحضره صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية - نظرا لما لدى المملكتين المصرية ، والعربية السعودية من خالص ، الرغبة فى توثيق عرا الصداقة بينهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية .

● والمادة الأولى من هذه المعاهدة تنص ، على أن تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة مستقلة ذات سيادة مستقلة استقلال تاما مطلقا .

● بينما المادة الثانية تقول : يكون بين المملكة المصرية ، والمملكة العربية السعودية ، وبين رعاياهما سلام دائم وصداقة خالصة ، ويتعهد كل من الطرفين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الطرف الآخر وأن يسمى بكل ما لديه من الوسائل ، لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة ، الموجبة ضد السلم ، والسكينة فى بلاد الطرف الآخر .

● وتنص المادة الثالثة من معاهدة الصداقة ، على أنه تنشأ بين المملكتين المصرية والسعودية علاقات التمثيل السياسى والقنصلى

● والمادة الرابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج ، وإقامة الشعائر الدينية الإسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين ويعلن انهم يتمتعون اثناء اقامتهم في الحجاز بالامن على اموالهم وأنفسهم بالحرية الشخصية وفي الحدود الشرعية ، وعلى العموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف بها لرعايا أولى الأمم بالتفضيل .

● وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على : أنه عملاً بالتضامن والتعاون الاسلامي يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية اذا رأت من مصلحة الحجاج وزوار المدينة التطوع ، لعمارة الحرمين الشريفين أو اصلاح المرافق المتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الاصلاح ، كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما وتشمل المرافق المشار اليها تعبيد الطرق التي يسلكها الحجاج أو الزوار ، واضاءة الحرمين ، وما حولهما وتوفير مياه الشرب وغير ذلك من الأعمال والمنشآت التي تهدف الى توفير راحة الحجاج والزوار ، أو المحافظة على صحتهم . وتتفق الحكومتان مقدما على التصميمات الخاصة بالأعمال المشار اليها .



ويرسل جلالة الملك عبد العزيز آل سعود . . طيب الله ثراه . الى على ماهر باشا البرقية التالية في ٨ مايو ١٩٣٦ :

« حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس الوزارة الأفخم . .

« اطلعنا على نص المعاهدة ، التي وقعتموها مع مندوبنا فؤاد حمزة والمحتوية على سبع مواد ، واشعارا بموافقتنا عليها نرسل لكم هذه البرقية ونسأل الله أن يتولى الجميع بتوفيقاته ويجعله فائحة عصر ، سعيد بين البلدين »



ويرسل على ماهر باشا ، البرقية التالية الى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود : « حضرة صاحب الجلالة المعظم « مكة المكرمة » . .

« انى سعيد بتلقى برقية جلالتك بالموافقة على المعاهدة التي نرجو أن تقوى العلاقات الودية بين البلدين وتسهل أداء فريضة الحج ، على جميع المسلمين . وتفضلوا جلالتك بقبول عظيم الشكر وأخلص التمنيات » .

« على ماهر »

ولست أعتقد ، انه في دنيا التعاقدات ، الدولية معاهدة اتسمت بمظاهر الحب والود والاخاء والتعاون المشترك كمعاهدة الصداقة بين المملكة العربية السعودية ومصر .

ولست ، أعتقد أيضا أن معاهدة سعد بتوقيعها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها وفي مقدمة هؤلاء : المسلمون في مصر . وفي المملكة العربية السعودية سعادتهم بتوقيع تلك المعاهدة .

والجدير بالذكر أن العلاقات بين مصر والسعودية كانت قد قطعت في أعقاب ما عرف بأزمة المحمل ، تلك التي وقعت في مكة المكرمة في ٢٨ يونيو ١٩٢٦ الموافق يوم الأربعاء ١٨ ذى الحجة ١٣٤٤ .

وكانت صحيفة أم القرى التي كانت تصدر في مكة المكرمة قد خصصت افتتاحيتها في العدد الصادر بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٣٤٤ - ٢٩ يونيو ١٩٢٦ للحديث عن تلك الأزمة بمقال عنوانه : نزعة وقى الله شرها « وقد جاء في ذلك المقال : سبحانك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك لك الحمد كله ، ولك الشكر كله لأنك الدافع لكل شر والواقى من الفتن ولولا عنايتك ولطفك ، يارب لهلك كثير من عبادك المؤمنين » . وتفصل أم القرى التي اتخذت شعارا قول الله تعالى : (وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها) على أن صحيفة « أم القرى » تكتب عن تلك الأحداث - من وجهة نظرها - قائلة :

ان ركب المحمل المصرى جاء من جدة الى مكة المكرمة واستقبل بكل ترحاب وايناس ونزل في مكانه المعتاد ، وزاره جلالة الملك مع أولاده وبعض حاشيته في نزله ومساء الثامن من ذى الحجة قبل الغروب سار المحمل من مكانه قاصدا عرفات وكان يحيط به نفر من حرس جلالة الملك يمنعون الناس من المرور في طريق المحمل ليكون المحمل في راحة من زحام الناس .

ولقد سار المحمل بكل راحة وهناء حتى بلغ آخر منى حيث كانت خيام النجديين تملأ ذلك الوادى واذ ذاك لم يسمع الناس إلا أصوات الأبواق تتصاعد من رجال ركب المحمل وهذه ينكرها أهل نجد ولا يعرفونها ولم يكن أحد ليعلم سببا لصوت البوق في ذلك المكان وما درى غير الذين يفقهون اشارة الأبواق ، ماذا كان يراد من تلك الأصوات وماذا فهم الجند منها لأنها كانت تضرب مشعرة الجند بأوامر تتعلق بالموقف .

تصاعدت أصوات الأبواق من المحمل وعلا التكبير والتهليل وتراجع صدهاء في بطن الوادى واذ ذاك أقبل بعض البدو من النجديين الذين كانوا يخيمون بالقرب من طريق المحمل الى جهة المحمل ينكرون بألسنتهم ضرب الأبواق في ساعة من ساعات العبادة . وفي مشعر من مشاعر الحرم فردهم رجال الحرس

الملكى الخاص بعنف وشدة فلم ينتهوا وكان ذلك قريبا من بهو جلالة الملك فأوصل الجند الخبر لجلالة الملك فأمر نائبه سمو نجله الأمير فيصل أن يسير الى محل المحمل ليمنع أى اعتداء هنالك ولكن سموه سار مسرعا بغير أن يأخذ قوة معه فلما وصل الى المكان وجد بعض البدو يتفوهون بالفاظ السباب ويتبادلونها وتجاوز بعضهم فرمى الحرس ببعض الحجارة فطلب من رجال المحمل أن لا يتجاوزوا موقعهم وانكفأ على البدو يعرفهم بنفسه لأن الليل كان قد أقبل ويطاردتهم بمن معه من حرسه وحرس جلالة والده ، وأرسل لجلالة والده يطلب منه زيادة على ما معه ، ففى الحال أمر جلالة الملك أكبر أنجاله الأمير سعود أن يذهب لنجدة أخيه بقوة من الجند وبينما الأمير سعود يسرع بجمعه والأمير فيصل يكافح بنفسه وهو يهدى روع رجال المحمل لم يشعر الحجاج الا والرصاص ينفذ من أفواه بنادق جنود المحمل الى صدور الحجاج ووراء ذلك قنابل تضرب يمنة ويسرة تقتل الآمنين المطمئنين وما هى الا لجة والناس بين ملب ومهلل حتى أقبل معظمهم من كل حدب يهرع نحو مخرج النار وفيهم العدد العظيم الذى لم يعلم شيئا عن الخبر ، ولا درى الا وقذائف النار تقع عليه ، وعلى من حوله ، كانت الفتنة صغيرة ، فى طور السباب والشتائم فلم يشعر الناس الا والنار تقذف وقوة الأمير سعود لم تصل ولو تريت رجال المحمل حتى تصل القوة لما أصابهم شيء ولا وقع ، ما وقع ! .

وتسقى أم القرى من وجهة نظرها فى رواية ما حدث من صدام وكانت أم القرى قد اختارت فى مكان بارز من صفحتها الأولى قول الشاعر :

قومي هم قتلوا أميم أخى فاذا رميت أصابني سهمي

وكانت قد اختارت أيضا - فى ٢١ ذى الحجة ١٣٤٤ - ٢ يوليو ١٩٢٦

أبياتا من الشعر جاء فيها :

قال ابن جنى التغلبى :

لتغلب أبكى اذا ثارت رماحها غوائل شر بينها متسلم
وكانوا هم البانين قبل اختلافهم ومن لا يشد بنيانه يتهدم

وقال بن وقاص الحارثي :

الا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا فما لكما فى اللوم خير ولا ليا

وكانت جريدة أم القرى قد أصدرت قبل هذا العدد ، ٧٨ عدداً إذ كانت تصدر مرة في الأسبوع ، وكان مدير الجريدة الشيخ يوسف ياسين .

وبتوقيع المعاهدة المصرية السعودية في ٨ مايو ١٩٣٦ انتهت تماماً تلك الأزمة التي تسببت في قطع العلاقات بين مصر والسعودية منذ ٢٩ يونيو ١٩٢٦ حتى توقيع تلك المعاهدة .

الفصل الثالث

انتخابات عام ١٩٣٦ ومشكلة الوصاية على الملك فاروق

وكانت وزارة على ماهر باشا قد تألفت في ٣٠ يناير ١٩٣٦ لاجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة ، وكان من وزرائها : أحمد على باشا ، وحافظ حسن باشا ، ومحمد على علوبة ، وكان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل أن يدخل الوزارة وحسن صبرى بك ، وأحمد عبد الوهاب باشا ، وصادق وهبة باشا ، وعلى صدقي باشا ، وكانت قد استصدرت مرسوما ملكيا في ١٣ فبراير ١٩٣٦ بتعيين وفد يتولى التفاوض مع الحكومة البريطانية من أجل توقيع معاهدة صداقة ، برئاسة مصطفى النحاس باشا وعضوية محمد محمود باشا ، واسماعيل صدقي باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وواصف بطرس غالى ، د. أحمد ماهر ، على الشمسى باشا ، عثمان محرم باشا ، حلمى عيسى باشا ، الأستاذ مكرم عبيد ، حافظ عفيفى باشا ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، وأحمد حمدى سيف النصر بك .

وكان هذا الوفد يمثل أحزاب الوفد ، والأحرار الدستوريين ، والشعب ، والاتحاد ، كما يمثل المستقلين أيضا . وقد اعتذر الحزب الوطنى ، عن المشاركة فى ذلك الوفد ، استمساكا بسياسة « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » ، ولأن الجلاء لا يجب أبدا أن يكون موضع مساومة أو اشتراط « شروط » فى مقابل تحقيقه ، هذا بالإضافة الى أن كل الأحزاب المشتركة فى الانتخابات قد أنفقت على تقصير مدد الانتخابات لمجلس الشيوخ حتى يتمكن الشيوخ المنتخبون من المشاركة فى تشكيل مجلس الوصاية على الملك فاروق الذى لم يسكن قد أكمل السن الدستورية . وكانت النية قد اتجهت على أن تتفلسم الأحزاب على توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها غير أنها لم تنجح فى تحقيق ذلك الهدف وقد ترك حزب الوفد لأعضاء هيئة المفاوضة دوائرهم الانتخابية فلم يرشح من جانبه أحدا فى تلك الدوائر .

وتعتبر انتخابات مايو ١٩٣٦ من أبرز أحداث ذلك العام .

والجدير بالذكر أن حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى لم ينجح في انتخابات مجلس النواب ، وكان يرى أن اجراء أية مفاوضات مع بريطانيا مع وجود الاحتلال البريطانى فيه يعنى الاكراه ، الذى يضعف من ارادة الدولة ، التى هى الطرف الضعيف فى تلك المفاوضات .



● أجرت وزارة على ماهر ، الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ حيث صدر مرسوم دعى بمقتضاه الناخبون الى انتخاب أعضاء مجلس النواب فى ٢ مايو على أن تكون الاعادة فى حالة عدم حصول المرشحين على الأغلبية المطلقة فى ١٠ مايو ، وكذلك نص المرسوم على دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فى ١٦ ، ٢٤ مايو ١٩٣٦ ، فلما توفى الملك عدل الموعد الى ٧ ، ٨ مايو بعد مجلس النواب وقد سقط فى تلك الانتخابات عبد الرحمن فهمى بك عميد الفدائيين المصريين والزعيم العمالى المعروف - وقتئذ - وذلك فى دائرة نقطة بوليس العزب رقم ٢ ولم يحصل الا على ٢٦٤ صوتا ، رغم الجهود التى بذلها كثير من السياسيين المصريين من كافة الأحزاب لانجازه وحصل منافسه محمد عبد الصمد أفندى على ١٥٥٠ صوتا وقد انتخب .

وفى دائرة سنباط غربية لم ينجح مرشح الوفد عوض أحمد الجندى الذى حصل على ٢٦٥٠ صوتا ، بينما نجح منافسه محمد راغب عطية على ٦٦٧٨ صوتا وقد أعلن انضمامه للوفد فور نجاحه فى تلك الانتخابات .

وقد نجح فى دائرة سخا غربية الدكتور عبد الحميد سعيد وحصل على ٤٧٠٥ أصوات وحصل منافسه فؤاد خير الدين على ٢٣٤٣ صوتا . وعبد الحميد سعيد كما هو معروف من أقطاب الحزب الوطنى .

وكان فى مقدمة الصحفيين الفائزين فى تلك الانتخابات الأستاذ محمد توفيق دياب عن دائرة سنهوا ومنشأة فتحى : وفى دائرة منيا القمح حصل رياض المصرى أفندى على ١١١٧ صوتا وحسن مرعى بك ، ب ٧٤٤٧ صوتا وقد انتخب .

وأعيدت الانتخابات بين الأستاذ فكرى أباطة أفندى « ٢٨٧٠ » والشيخ محمد عثمان عبد القادر « ٣٠٠٦ » فى دائرة أبو حماد « شرقية » وقد نجح الأستاذ فكرى أباطة فى الاعادة وحصل على ٤٠٢٣ صوتا وكان من الفائزين فى هذه الانتخابات محمد صبرى أبو علم أفندى « وفدى » وقد حصل على ٥٠٤٩ عن دائرة منوف وأحمد أحمد عبد الغفار بك دائرة تلا وقد حصل على ٤٦٨٩ صوتا .

وحصل اسماعيل رمزي باشا على ٦٤١٢ صوتا في دائرة تمي الامديد زلم يحصل د . محمد حسين هيكل بك الا على ٢٧٠١ صوت .

وكذلك نجح محمود نصير بك « دائرة المنصورة » وحصل على ٢٩٤٢ صوتا وحصل د . محمد حلمي الجيار على ١٩٥٥ صوتا ، ونجح أيضا في دائرة كفر داود عبد العزيز عبد اللطيف الصوفاني من أقطاب الحزب الوطني وحصل على ٥٦٢٣ صوتا وحصل منافسه الجارحي عبد السيد حميدة أفندي على ٤٥٦٣ صوتا .

ونجح من أقطاب الحزب الوطني أيضا محمد محمود جلال في دائرة بني مزار - المنيا - وحصل على ٦٥٥٣ صوتا ، ونال منافسه محمد سعودي أفندي على ٥٠٢٦ صوتا .



وفي دائرة الحسكة « أسيوط » فاز رشوان محفوظ باشا « حر دستوري » على منافسه عبد الرحمن حفني الطرزي .

وانتخب محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين عن دائرة البربا « أسيوط » وحصل على ٧٠٣٠ صوتا وحصل منافسه على عثمان حماد على ٢٩٧٤ صوتا .

وفي دائرة البلينا « جرجا » فاز فؤاد أبو ستيت أفندي « ٦٤٢٤ صوتا » وفي دائرة كفر بداوى القديم « الدقهلية » فاز محمد عبد الجليل أبو سمرة وفي دائرة القلينى « شرقية » فاز محمد عزيز أباطة .



وفي مقدمة التعليقات على الانتخابات ، التي أعجبتني ما كتبه الأستاذ عبد الرحمن فهمي سكرتير عام لجنة الوفد المصري وقطب الحركة القومية ومن أبرز الوجوه التي لم تنجح في الانتخابات حيث قال تحت عنوان « يوم الانتخابات ، وما حدث فيه » : في فترة الترشيحات من جانب الوفد المصري ، عرض على الوفد بعد حديث لي مع صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا أن يترك لي دائرة الصف من مديرية الجيزة فاعتذرت له مع وافر الشكر ، ثم عاد الوفد مرة أخرى ، فعرض على أن يترك لي دائرة ثانية هي دائرة « ناهيا » احدى دوائر الجيزة أيضا .

ولكنني كررت الاعتذار وكررت الشكر ذلك اننى رأيت لنفسي ألا أبارح القاهرة فترة الانتخابات وفيها من وجوه السياسة بظروفها الدقيقة ما يشغلنى عن كل شيء .

على اننى وقد التزمت هذا الموقف حيال ما عرضه الوفد المصرى على فى مرتين متتابتين اذا بوقد من جمهرة كبرى من الموظفين والأهالى والعمال المنتمين الى الدائرة الثانية فى شبرا ، تفد على أكثر من مرة ملحة فى أن أرشح نفسى عن هذه الدائرة ، والواقع أن سابقة عملى للعمال قبل اعتزالى السياسة والى جانبها احساس آخر ، أكد لى بأن التوفر على معركة انتخابية فى قلب العاصمة لم تقعدنى عن ملابسة الظروف التى تجتازها البلاد . قد مهدا لى اجابة دعوة الداعين ، والتقدم الى دائرتهم مرشحا نفسى .

لقد تحررت فى هذه المعركة الفكرة . التى دعوت اليها ، وخرجت من أجلها من اعتكافى وهى أننا مصريون ، وأنا اخوة فلم أستخدم فى معركة ، الانتخابات اذن سلاح المهاترة أو النزول الى مستوى الاسفاف أو شراء الثقة بأى ثمن كان ، وانما حرصت جهدى على أن تكون المعركة من جانبى بعيدة عن هذه الظواهر ، نائية عن كل ما يشين الرجل الشريف .

وجاء يوم الانتخاب فاذا به يتمخض فى طائفة من لجان الانتخاب عن سوءات ومخالفات لا أريد أن أفصل أمرها بعد أن بعثت عنها شكاوى الى جهة الاختصاص .



ويمضى عبد الرحمن فهمى الذى كان سكرتيرا عاما للوفد بالقاهرة أثناء ثورة ١٩١٩ قائلا :

« انتهت نتيجة الانتخابات على نحو لا أستطيع معه الا القول بأن دائرة بلغ عدد الناخبين فيها ستة آلاف ناخب لم يتقدم منهم لاعطاء صوته أكثر من ثمانمائة أو ألف ناخب .

وفى هذا أوضح دليل على ما نرجو أن يشهده المستقبل للناخبين من عناية توحى اليهم بأن يستعملوا حقهم الكامل .

ومن المحقق أنه لا شىء أحب الى من القول بأننى وقد أحصيت عدد الذين سجلوا الأصوات لى وأحصيت الى جانب ذلك جملة المخالفات التى ارتكبت فى بعض لجان الانتخابات قد هنأت نفسى بأولئك الذين كانوا الى جانبى خلصاء من غير سوء لم يدفع بهم لا وعد ، ولا وعيد ولا بيع ولا شراء .

وقد خرجت بهذا كله وأنا كثير الاطمئنان الى أننى أديت واجبى فى نزاهة وأمانة وصدق .



وينهى عبد الرحمن فهمى بك كلمته القاسية المريرة ، بقوله :

واذا كنت قد أديت الخدمة ، لوطنى : فى نيتى الكبرى عن طريق اللسان والعمل الى حد قرب عنقى من حبل المشنقة ومن السجن الطويل ، والمعاناة الشاقة فانى اضع اليوم الى جانب هاتين القوتين ، اضع قلمى فى الميدان لتكون الخدمة للوطن الخالد ، باليد والقلب ، واللسان ، متجاهلا خصومة أى انسان ، راضيا بالعمل حيث يدعوا الصالح الوطنى العام .



ولا تعرف الانتخابات مرشحا أثار عدم نجاحه هزة فى الحياة العامة ، قدر عدم نجاح د. محمد حلمى الجيار ، لقد تلبد الجو فى المنصورة يوم الانتخابات وتم اعتقال الكثير من أنصار منافسى الجيار .

وبعد ظهور الانتخابات وتأكد عدم نجاح الدكتور الجيار فى تلك الانتخابات قامت مظاهرات تنيفة فى المنصورة ، وامتلا مستشفى الكبير ، بالمئات من أنصاره وقد خطب الجيار ، أكثر من مرة فى الوفود ، التى كانت تفد على مستشفى حيث كان يكرر أسفه لهذا العراك ، البرلمانى البعيد عن الأخلاقيات ، واعتماد منافسه على الطريق ، غير الشرعية ، لاستمالة الناخبين اليه ، حتى لقد تولى هو بنفسه - اى الدكتور الجيار - القبض على بعض هؤلاء الذين يستخدمون وسائل غير مشروعة وسلمهم الى النيابة .

وكان من بين ما قاله الجيار : ان قضية الاخلاق اذا اصبحت على هذه الصورة وبمثل هذه العلانية فان « الربح » السياسى للبلاد فى قيام برلمانها لا يعوض بعض النى نخسره من أخلاق الناس .

وقد وجه د. حلمى الجيار الى شعب المنصورة كلمة قال فيها : انه وان لم يكن لى النصر فى الصناديق ، والاوراق فقد نلتها واحرزته فى القلوب ويكفينى فخرا مظاهر العطف والتأييد من جميع الطبقات مثقفين واهلين .

وينهى الجيار كلمته بقوله : فى النهاية أقول للجميع لنترك ، الجدل فى أمر مضى ، وانقضى .

ولنجدد الجهاد لتأدية رسالتنا : لمصر تحيا وفى سبيلها نموت .

وما كادت معركة الانتخابات لمجلس النواب تنجلي عن فوز الوفد بالأغلبية الساحقة حتى راح الجميع - فى انتخابات مجلس الشيوخ - يتسابقون لانجاح مرشحى الوفد . حتى لقد فاز بالتزكية فى يوم ٥ مايو ١٩٢٦ ، ٤٧ شيخا .

وكان فى مقدمة الفائزين بالتزكية اللواء على باشا فيمى « شبرا » الأستاذ
عمير ميرعم (بولاق) محمد صفوت باشا « الوايل » الشيخ عباس الجميل
« الدرب الأحمر » حسين شفيق المصرى « السيدة زينب » .

وفى الاسكندرية ابراهيم بك سيد أحمد « العطارين » فهمى حنا ويصا بك
« اللبان » دولة عبد الفتاح يحيى باشا « منيا البصل » ومحمد محمود خليل
بك « شبين القناطر » ، والشيخ على رمضان الطوبجى « بندر المنصورة »
والشيخ حسن عبد القادر « المحلة الكبرى » وأحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى
« الجيزة » وغيرهم ، وغيرهم ممن فازوا بالتزكية ، بدون اجراء أية انتخابات .

ولقد كان عدم وجود منافس أمام مرشح ما ، يعنى فوزه فى تلك الانتخابات
عن تلك الدائرة دون حاجة ، الى اجراء انتخابات .

وكان من بين من فازوا فى مجلس الشيوخ - بعد اجراء الانتخابات -
حامد الشواربى باشا « دائرة قليوب » وعبد الرحمن فتوح افندى « دائرة زفتى
غربية » وحصل على ١٣٢١٤ صوتا بينما لم يحصل منافسه محمد علام باشا
الا على ٣٥٠٤ اصوات .

والأستاذ بيومى مذكور بك « دائرة الحوامدية » .



وقد كان الاعضاء ، المعينون فى مجلس الشيوخ هم : محمد توفيق نسيم ،
على ماهر ، جعفر ولى ، أحمد مدحت ، محمد توفيق رفعت ، أحمد على ،
حافظ حسن ، عبد الحميد سليمان ، أحمد محمد خشبة ، يوسف أصلان قطاوى
موسى فؤاد ، محمد على علوبة ، محمد علام ، حسن صبرى ، كامل ابراهيم ،
صادق وهبه ، على صدقى ، امين سامى ، محمد طلعت حرب ، محمود يوسف
رشاد ، الكسان ابسخرون ، حسن مظلوم غالب ، عبد الحكم عسكر ، عبد الرازق
القاضى ، على كمال حبشية ، ابراهيم الهلباوى ، محمد حسين هيكل ، أحمد
كامل ، وهيب دوس ، محمد حافظ رمضان ، أحمد جمعة ابوستيت ، مصطفى
راضى ، خليل ثابت ، أنطون الجميل ، زكى ويصا ، أحمد حسين ، محمد على
سليمان ، على عبد الرازق ، د. زكى ميخائيل بشارة ، عبد الرحمن عوض ،
د . عبد الخالق سليم ، يوسف الجندى ، محمود شاكر عبد اللطيف ، محمد
مرزوق ، يوسف عبد اللطيف ، ميشيل رزق ، عبد الرحمن البيلى ، محمد
حسين ، حسن محمد الوكيل ، عفيفى البربرى ، محمد عبد اللطيف ، محمد
زايد جلال .

وقد وقع على مرسوم التعيين على ماهر رئيس مجلس الوزراء ، ووزير
الداخلية ووزير الصحة العمومية بالنيابة ، وزير الأشغال ، حافظ حسن ،

ووزير المالية ، أحمد عبد الوهاب ، وزير الحقانية والأوقاف أحمد على ، وزير
المواصلات والتجارة والصناعة ، حسن صبرى ، وزير الحربية ، والبحرية على
صدقى ، وزير المعارف على علوبة ، وزير الزراعة صادق وهبة .



وتعلق جريدة التيمس البريطانية على انتخابات مجلس النواب قائلة : ان
اغلبية الناخبين أعطت أصواتها للمرشحين الوفدين وبمقارنة الانتخابات الحالية
بالانتخابات الأخيرة « انتخابات اسماعيل صدقى باشا » يظهر أن الانتخابات
الحالية كانت حرة تماما ولم يستعمل أى ضغط ، أو تشديد ، على الناخبين
حتى ان الناخبين فى بعض الدوائر شكوا من أنهم لم يستطيعوا ان يبيعوا
اصواتهم كما جرت العادة .

وقالت التيمس ورغم ذلك القول فان « عشرة » أشخاص قتلوا فى دائرة
سنهوا

وقالت المورنج بوست : ان الانتخابات لمجلس النواب انفضت دون حادث ،
اذا استثنينا حادثا واحدا فى الوجه القبلى قتل فيه شخصان !! ، وقد أصيب
حافظ رمضان بك ببزيمة شديدة فى دائرة قسم الخليفة .



ولم تكن الصحف البريطانية تهتم بالانتخابات المصرية وحسب ، ولكنها
كانت تهتم وربما باهتمام أكبر بمسألة الوصاية على الملك فاروق وفى الوقت ،
الذى كانت فيه تلك الصحف تدعى ، ان بريطانيا تلتزم بالحياد فى موضوع
الوصاية على العرش كانت فى نفس الوقت تحرص على الدعوة ، الى أن يكون
الأوصياء ، على العرش من المعتدلين .

وقد كان من بين ما نشرته جريدة التيمس البريطانية فى هذا الموضوع ،
ان السير مايلز لامبسون اجتمع بالزعماء المصريين وقال لهم ان بريطانيا لا تريد
ان تتدخل فى مسألة الوصاية على العرش ، ولكننا نرجو ان يكون الرجال الذين
يؤلف منهم مجلس الوصاية مستعدين لعقد المعاهدة والمساعدة على اقامة خير
العلاقات بين البلدين .

ويقال — هكذا قالت التيمس البريطانية — ان السير مايلز لامبسون تلقى
من الزعماء تأكيدات تبعث على الارتياح فى هذا الشأن ، ويوجد كذلك من
الاسباب ما ينبعث على الاعتقاد ، بأن الزعماء ، ارتضوا بان يؤيد البرلمان تعيين
رجال من المعتدلين .

التي كانت تخشى الا يقنع الوفد ، بالأغلبية الكبيرة ، التي ينالها في البرلمان فيطلب ان يكون صاحب الكلمة في مجلس الوصاية .

وتقول صحيفة الديلي تلجراف البريطانية بصريح العبارة : « ولم يحن الوقت بعد للتكهن بأسماء أعضاء مجلس الوصاية ، ولكن يظهر أن حظ نسيم باشا في أن يكون واحدا من أعضاء المجلس قد قل وزاد حظ الأمير محمد علي كثيرا . »

ولا جدال - هكذا تقول صحيفة الديلي تلجراف - في ان الأمير محمد علي باعتباره عضوا من أعضاء الأسرة المالكة سيكون أكفا من غيره للوصاية بما له من مقام محترم .

وتقول صحيفة الديلي هيرالد - البريطانية أيضا : ان الأمير محمد علي أعلى أفراد العائلة المالكة مقاما وهو على تقيض الأمراء الآخرين يحصر اهتمامه في الفنون أكثر منه في السياسة وقد تجذبه الحوادث الآن الى الميدان السياسى .



ويصل فاروق الى القاهرة في ٦ مايو ١٩٣٦ قادما من لندن - بالبحر - في الوقت الذي كان فيه البرلمان الجديد يتأهب لاختيار أعضاء مجلس الوصاية على العرش .

وفي ٨ مايو ١٩٣٦ يجتمع البرلمان المصرى لأول مرة بعد اعادة دستور سنة ١٩٢٢ .

وتكون جلسة البرلمان ، « مجلس النواب ومجلس الشيوخ » من أخطر الجلسات في تاريخ الحياة النيابية ، المصرية .

وكان أول عمل قام به البرلمان فض المظروفين الخاصين بوصاية الملك أحمد فؤاد ، وكان أحدهما مودعا في مجلس الوزراء والآخر مودعا في ديوان جلالة الملك .

وكانت المفاجأة ، لقد كان المظروف المودع في رئاسة مجلس الوزراء ، سليما لم يمس ، أما المظروف المودع في ديوان الملك فلم يكن كذلك ، بل كان مفتوحا .

وتقول جريدة اكسبريس - البريطانية ، في مقال افتتاحى لها - ان الأمير فاروق يتعلم الآن في انجلترا في مدرسة ضباط المدفعية وأنه لا يمكن أن يعهد بالوصاية الى غير الأمير محمد علي صديق بريطانيا .

وتقول المورنج بوسست ، ان الملك فؤاد ، الذى كان سلطانا فى سنة ١٩١٧ ، وصار ملكا فى سنة ١٩٢٢ أثبت أن الشرق الأدنى كالشرق الأقصى ، وأن مصر تشبه الهند من أن نظام الحكم البرلمانى غير ملائم لها .

وتشير الصحيفة على الملك فاروق ، ألا يحذو حذو والده فى أوتقراطيته .
وتأمل أن تكون اقامته فى انجلترا قد غرست فيه النزعة الديمقراطية .
وتقول النيوز كرونيكل : لقد كان للملك أحمد فؤاد حدوده ونشاطه ، ولكنه كان عاملا من عوامل استقرار الحكم ، أما وقد ذهب أحمد فؤاد فلا غنى للسياسة المصرية من أن تبحث عن قطب جديد لدائرة سياستها .



وعن الملك أحمد فؤاد قالت صحيفة التيمس البريطانية : ان مصر ، فقدت ب وفاة الملك أحمد فؤاد عاهلا من المدرسة ، التركية ، القديمة . لقد كان يعرف ، كل ما يستحق المعرفة فلم يفته سوى أشياء يسيرة ، ولكن هذه الأشياء اليسيرة كانت أكثر مما عرفه بعض وزرائه من صناعة الحكم .

ويمكن أن يقال عن الملك فؤاد أنه مثال مدهش لتأثير الوراثة .

وقد مالت الحكومة البريطانية فى أول الأمر الى اعتباره من هواة الاشتغال بالأمور العلمية فاذا جاوز ذلك الى الاهتمام بشئ آخر فالاهتمام بالشئون الشخصية ولكن الحرب هيأت له الفرصة فانه بعد وفاة السلطان حسين عرض عليه العرش ، ولكنه فى ذلك الحين وفى أثناء النزاع الذى دار بين الوفد ، والسلطات البريطانية - وقد نشأ ذلك النزاع بعد أن وضعت الحرب أوزارها - ظل الجانبان يعتقدان أن الملك فؤاد ، لا يعنى بالشئون السياسية حتى اذا نودى باستقلال مصر واتخذ السلطان لقب ملك شرع يظهر مطمحه لأن يكون حاكما حقيقيا لمصر .



وكان من جراء وفاة سعد زغلول وتنحى الحكومة البريطانية من التعرض لشئون مصر - هكذا فى الأصل - أن تمكن أحمد فؤاد من ادراك مقصده وتوسل الى ذلك بوزراء بارعين (محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا : الدكتاتوريين) ثم تخلى عنهما حالما أخذوا يبديان مظاهر الاستقلال ، الأمر الذى خشى منه على انتقاص « حقوق » العرش .

وتعود مرة أخرى جريدة الديلى تلجراف ، لتؤكد - على لسان مندوبها فى القاهرة - على أن مصر تواجه أزمة تجاوز أكبر من كونها نزاع دستورى عادى ،

وبذكر الجريدة البريطانية أن الوفد كان قد أصر على قيام برلمان سنة ١٩٢٧ وان هذا الاقتراح ، الذي تقدم به الوفد هو آخر ما لدى الوفد من حلول ، وان الدوائر الحكومية ، وسائر الجنبات توجس خوفا من دكتاتورية حزب من الأحزاب ، وتقول ان الوفد ومعه بقية الأحزاب يرى أن على ماهر ، لا يبقى في الحكم أكثر من عشرة أيام تيسر في خلالها دعوة ، البرلمان للانعقاد ، فاذا تجاوز هذه المدة يفقد الوكالة التي جعلته في منصب الوزارة بوفاة الملك .



وتشير الصحيفة ، الى ما سبق ان قاله على ماهر ، من انه يسترشده في جميع أعماله بالرأى الدستوري فاذا اجتمعت الأحزاب كلها على حل آخر فانه يتخلى عن خطته .

وتشير الصحيفة أيضا ، الى ان هناك حركة ضد وجود احد من المتقدمين من اعضاء الاسرة المالكة في مجلس الوصاية - محمد على توفيق - وهو عضو يظن ان الملك فؤاد لم يدخله في الذين اختارهم ، واذا كان الملك ، لم يقم باختياره ، فمعنى ذلك ، انه لا يريد اشراكه في الوصاية .

وترى الصحيفة ان مجلس الوصاية يدير ممتلكات الخاصة الملكية ، والأوقاف الخصوصية وهي ممتلكات واسعة ، وعليه ، أن يسوى مسائل مهمة خاصة بالأسرة الملكية فمن الانصاف للأسرة أن يكون واحد من أعضائها نفسها في المجلس ليدبر هذه الشئون .

ولكن المفهوم ، ان جميع الأحزاب لا تميل الى ادخال أحد من الأسرة الملكية في مجلس الوصاية وقال وفدى معروف أن في سلطة البرلمان ، أن يرفض أيا من الذين عينهم الملك فؤاد ، وهذا يشبه ما يسود الأذهان ، وهو أن أكثرية الوفد ، في البرلمان تصر ، على أن يكون أعضاء مجلس الوصاية من أنصار الوفد ، وقد يقول قائل : « ان هذا الأمر ، لا أهمية له ، لان الملك فاروق يبلغ سن الرشيد بعد سنة » !



وتبلى الصحيفة البريطانية ، في أكثر من عدد من أعدادها ضرورة أن يكون أحد من أفراد الأسرة المالية من الأوصياء على العرش ، بالرغم من أن الملك فؤاد لم يسم أحدا من أفراد تلك الأسرة من الذين وصى بهم في الوثيقة التي سبق أن كتبها : لقد كان الملك فؤاد يضع ثقة لا حد لها في نسيم باشا الذي كان من أعظم المقربين اليه وعدلى يكن باشا الذي توفي واشتهر في حياته بوساطته بين الأحزاب في الأزمات السياسية ومحمود فخري باشا صهر الملك .

وتؤكد الصحيفة البريطانية على أن موقف الحكومة البريطانية قد أصبح - في مصر ، صعبا للغاية ، بينما عى - أى بريطانيا ، الملجأ ، الأخير المسئول عن شئون مصر : أن الجو المقبل - كما تقول الصحيفة البريطانية - ليس صافيا والأهل بعقد معاهدة صار أقل مما كان .

وتقول الصحيفة أيضا كلما أمعن المرء فى البحث والنظر ، تبين له ما كان عليه الملك فؤاد من بعد نظر فى مواقف كثيرة كالموقف الحالى تعقد فيه الاعتبارات السياسية ، المسألة الدستورية ، وكيف كان الملك ركنا من القوة يعول عليه فى مثل هذه المسائل .

لقد كان الملك فؤاد يعتقد بنظام الحكم المطلق ويؤثر أن يحكم بدون دستور ولم يكن يؤمن بالبرلمان والانتخاب .

ومع أن بريطانيا هى التى اختارت الملك فؤاد ، لتولى عرش مصر ، إلا أنه لم يكن آلة فى يد وزارة الخارجية البريطانية .



● وفى هذا الجو المحموم ، يدخل الايطاليون أديس أبابا بعد أن هرب هيلاسلاسى ، من العاصمة الأثيوبية ويقرر حزب العمال البريطانى فى مؤتمر استثنائى وجه الدعوة إليه ، أنه يجب ألا يسمح لإيطاليا بأن تقتطف ثمرة اعتدائها ، غير المشروع والوحشى ، على أثيوبيا .

وقد صار من المحتتم على الأعضاء المخلصين لعصبة الأمم بأن يتمسكوا بالتدابير ، التى اتخذت ضد إيطاليا وأن يسعوا لتوسيع نطاقها حتى تفوز سلطة عصبة الأمم ، فى الوقت الذى تتقبل فيه الدوائر الرسمية ، البريطانية سقوط العاصمة الأثيوبية بكثير من السكينة مؤكدة أن من الواجب انتظار سير الحوادث فيما بعد : هل تضع إيطاليا ، أحد الرؤوس - الشخصيات الأثيوبية الكبيرة ، من الأسرة المالكة - على رأس نظام الحكم فى الحبشة ، مؤيدة الجيش الايطالى ، أم تقرر إيطاليا تحويل الحبشة الى مستعمرة عادية ! فى هذا الهجوم المحموم - داخليا وخارجيا يدلى السنيور موسولينى بحديث خطير الى المستر واردبرايس مندوب جريدة الديلى ميل البريطانية يقول فيه :

لم يخطر ببالى قط أن أمس مصالح الامبراطورية البريطانية ولم يخطر ببالى أيضا ائذاء انجلترا : ان مصر ، لا تهمنا وكذلك فلسطين وليس لإيطاليا مطالب استعمارية أخرى .

وعندما يسأله واردبرايس عن شروط الصلح يقول موسولينى : لا يمكننى أن أقرر الآن ذلك نهائيا ، ذلك لأننى لا أعرف مع من أعقد الصلح ، بعد فرار الامبراطور .

ثم يضيف موسولينى قائلا : لقد استقرت السلطة الايطالية استقرارا
راسخا فى الحبشة ونحن نريد سلاما دائما !



وينشر المحرر الدبلوماسى لجريدة الديلى هيرالد مقالا ، عن المحادثات المصرية
البريطانية فى نفس اليوم الذى سقطت فيه اديس أبابا ، ونشر فيه حديث
موسولينى مقالا هاما - وصريحا - يقول فيه : ان طريقة مواجهة الزعماء ،
المصريين بخبراء بريطانيين ضالعين فى الشئون الحربية ، فى البر والبحر والجو
وتفسير البواعث الفنية ، التى تقتضى زيادة جيش الاحتلال ، والمواقع التى
يحتلها بدلا من نقصه ، وبعضها حبطت حبوطا تاما ، فالمصريون وليس عندهم
مستشارون خبراء فى الناحية الفنية لا يستطيعون أن يحكموا حكما صحيحا ،
على قوة هذه الأدلة أو ضعفها ، فيشعرون أن فى الأمر حيلة عندما يقال لهم
- مثلا - ان الضرورة تقتضى بقاء ، الحاميات البريطانية فى القاهرة والاسكندرية
والسلاح الجوى فى هليوبوليس « مصر الجديدة » ويبدو لهم أن القول ليس
الا محاولة للتنصل فى التسليم بما سلم به الانجليز فى مشروع عام ١٩٢٠
وربما كان الخطأ ، الكبير ، أو الجريمة الكبرى السعى ، المتعمد لجعل مصر غير
قادرة على أن تتولى الدفاع عن نفسها وليس هناك ما يفسر لنا لماذا لا تملك
مصر قوة دفاعية كافية كان يمكن انشاؤها بمساعدة البريطانيين الفنية .

ومن اللغو أن يقال أن المصرى ليس بجندى مجيد فريد . . أثبت المصريون
بقيادة ابراهيم باشا أنهم جنود أكفاء فحاربوا الترك وغلبوهم ثم انهم حاربوا
فى السودان وأحسنوا الحرب ولكن لم يتح لهم فى العهد الحديث أن يحاربوا
بقيادة ضباطهم المصريين . فالضباط المصريون لا يسمح لهم بأن يتولوا مقاليد
القيادة .



وقد احتج اللورد ملر - من زمن بعيد - على تلك الخطة وما فيها من قصر
نظر ولكن تنفيذ الخطة استمر متعمدا لتسوين بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر .
نحن منعنا المصريين من انشاء هيئة أركان حرب على درجة من الكفاءة لتنظيم
جيش مصر ، وقيادته فأصبحت مصر الآن لا تملك خبراء عسكريين أكفاء فى
الشئون العسكرية مع البريطانيين وعلاوة على ذلك تعمدنا ابقاء الجيش المصرى
بغير معلم عسكري واحد ومن دون مدفعية ثقيلة وفرضنا على مصر نزع سلاح
كان أشد فى وقته من نزع السلاح الذى فرض على المانيا اثر هزيمتها فى الحرب
العالمية ، والآن نقول للمصريين أيها الأصلاء : الواقع ، أنكم لا تصلحون
للدفاع عن بلادكم .

ولذلك نريد أن تبقى جيوشنا فى كل مكان للدفاع عنكم اندهش عندما ترى المصريين يرتابون فى أقوالنا ويظنون أننا سيئو النية ؟ •



ويصل الملك فاروق الى مصر وتسبقة حملة دعائية هائلة من الاشادة بتقواه ، وتأثره بالتعاليم الدينية وتستمر تلك الحملة تزداد كل يوم قوة ، وتركيزا وبطبيعة الحال لا تعرف الجماهير شيئا عما كان يحدث للملك فى لندن وما كان يحدث من الملك • ولو أن عزيز المصرى باشا كان قد فتح فمه وتحدث عن تلك المؤامرات التى كان يحييها أحمد حسنين وعمر فتحى ضد فاروق فى لندن ، وكيف استطاعا أن يحبلا الفتى الطيب الى شاب منحرف : يدخل عليه عزيز المصرى غرفته - كما روى لأنور السادات - فى الصباح فيجده نائما بمأذنه السهرة والخمر تفوح من فمه : كان أحمد حسنين وعمر فتحى يقودان فاروق الى دور الفساد فلا يعود الا فى الرابعة صباحا ويعود مخمورا فينام ويلقى بنفسه القاء على أقرب مقعد أو وسادة • لو أن عزيز المصرى فتح فمه يومئذ لكان فى الامكان انقاذ الملك مما تردى اليه •

على أية حال وصل فاروق الى الاسكندرية فالقاهرة وحظى - أول من حظى - بمقابله صاحب السعادة سير مايلز لامبسون المنسوب السامى البريطانى •



وفى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٨ مايو ١٩٣٦ يجتمع مجلسا البرلمان « النواب والشيوخ » فى هيئة مؤتمر غير عادى ، فيعلن المرسوم الصادر بدعوة مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ويعلن بعد ذلك وفاة الملك فؤاد •

ويتولى أمين سامى باشا رئاسة المؤتمر باعتباره أكبر الأعضاء منا : ويتولى السكرتارية محمد متولى بك والى يمينه الأستاذ محمد خطاب فالأستاذ ابراهيم عبد الوهاب بينما يجلس على يساره الأستاذ أمين عثمان والأستاذ عز العرب ، ويقبل على ماهر باشا رئيس الوزراء ومعه الوزراء ويتحدث على ماهر عن الملك ، ويتلوه زعيم الأغلبية البرلمانية ، كما يتحدث محمد محمود واسماعيل صدقى ومحمد حلمى عيسى « رؤساء أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد » ثم يتحدث بعدهم حافظ رمضان باسم الحزب الوطنى وينهض الشيخ المحترم لويس فانوس ليقدم اقتراحا فلم يكده يبدأ الحديث حتى كانت يد زميله القديم الشيخ حسن عبد القادر قد استقرت على فمه فلم يستطع الكلام وبعد ربع ساعة قضائها الجميع خدادا على الملك الراحل استمع الجميع الى تبليغ « المناداة بفاروق

الأول ملكا على مصر ، ويعلم على ماهر ان الملك الجديد قد خفض ميزانية مخصصات جلالته من مائة وخمسين ألف جنيه الى مائة ألف جنيه ، ويقول على ماهر قبل ان تأخذ هيئة المكتب فى فحص أختام المظروفين اللذين يحتويان على وثيقة الوصاية : ان المظروف المحفوظ فى مجلس الوزراء وجد مقفلا ، أما المظروف المحفوظ فى ديوان الملك فقد وجد مفتوحا ، وتتلئ رسالة من محمد شوقي باشا السكرتير الخاص للملك ومن مراد محسن باشا ناظر الخاصة ومن دولة نسيم باشا الذى كان خاتمه موضوعا على الشمع ، الذى أغلق به المظروفان حيث كان يتولى رئاسة الديوان الملكى ، تقول الرسالتان ان الملك طلب المظروف المحفوظ فى ديوانه مرتين متعاقبتين فى يوليو وأكتوبر ١٩٣٥ ولكنه بعد فحصه لم يمس به بتحويل أو تبديل ، ويتولى مصطفى النحاس ومحمود غالب « عضوا مجلس الشيوخ » فحص المظروفين وينتقل بعض الأعضاء الى حيث يوجد المظروفان ولكن النحاس باشا يقنعهم بصواب عملية الفحص .

ويقول على ماهر . ان كنتم فى شك من ضم نسيم باشا فاستدعوه ليقرر فى ذلك رأيه الأخير ، ولكن هيئة المكتب تفحص المظروفين وتؤكد من ان الذين وصى بهم الملك الراحل ليكونوا أوصياء على العرش هم عدلى يكن باشا ومحمود فخري باشا وبعد الاستراحة ، يقف مصطفى النحاس مؤكدا ان أول شئ فى اقرار مجلس الأوصياء ، أن ينعقد عليهم الاجتماع ليكون مظهرا من مظاهر رضا الأمة بأجمعها لذلك اجتمع ممثلو الأحزاب والهيئات قبل أن نجتمع هنا واتفقنا على ما نعرضه عليكم لتقبلوه بالاجماع وقد وضعتكم ثقتكم فى ممثليكم ولذلك أرجو ان تقرروا بالاجماع ان يكون مجلس الأوصياء مؤلفا من صاحب السمو الأمير محمد على باشا وصاحب المعالي عزيز عزت باشا ، وصاحب السعادة شريف صبرى باشا فاذا وافقتم كنتم عند حسن ظننا بكم . . »

ويتطلع المؤتمر الى محمد محمود باشا ليقف مؤكدا الاجماع فى هذه الناحية وتلتئم الجلسة مرة أخرى ليقسم الأوصياء الثلاثة اليمين الدستورية على أن يحترموا الدستور وقوانين الأمة المصرية ويحافظوا على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وأن يكونوا مخلصين للملك وكان مصطفى النحاس قد أشاد فى كلمة له بالملك الراحل فى تطور أحوال الأمة « واذا لم يكن من حقى أن أسبق التاريخ فيما سجله لجلالته من الجهود والأعمال فانى أرى لزاما على وقد كان لى الشرف العظيم بأن أتصل بالفقيد عن قرب أثناء قيامى بواجباتى الرسمية ، أن أنوه بما كان لجلالته من شخصية ممتازة وجذابة معا وما جبل عليه من موهبة سامية ، ونشاط متصل فى تسيير دفة الأمة » .

ولان الوفد المصرى لم ينجح فى فرض نسيم باشا كأحد الأوصياء على العرش حرص نسيم باشا منذ أن عرف أن بعض الزعماء فى الجبهة الوطنية عارضوا فى

اختياره اذ عرفت له سياسة ناعضتها الأحزاب رأى نسيم باشا أن يعتزل الحياة العامة وقد عرضت عليه رئاسة مجلس الشيوخ قبل اجتماع المؤتمر البرلماني فاعتذر عن قبولها وتردد أنه سوف يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ أيضا طلبا للراحة ورغبة في العزلة .

ويقدم على ما عر باشا استقالته الى مجلس الوصاية على العرش فتقبل الاستقالة ويكلف المجلس مصطفى النحاس باشا زعيم الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة الجديدة في ١٠ مايو ١٩٣٦ وهي ثالث وزارة يؤلفها دولته .

مصطفى النحاس يؤلف وزارته الرابعة ويخرج محمود فهمى النقراشى من الوفد

● شكل مصطفى النحاس باشا - فى ٩ مايو ١٩٣٦ - وزارته الثالثة ، التى تعتبر أهم وأخطر الوزارات الوفدية لا فى تاريخ الوفد المصرى وحسب وإنما فى تاريخ رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا نفسه نظرا لخطورة الأحداث ، التى وقعت خلال فترة حكم تلك الوزارة ونظرا لما أصيب به الوفد - كحزب - فى الداخل من ازمات ، وانقسامات .

وكان مصطفى النحاس قد شكل وزارته الاولى فى ١٦ مارس ١٩٢٨ محتفظا لنفسه - الى جانب رئاسة الوزارة - بوزارة الداخلية وكان وزرائه هم : جعفر ولى باشا « الحربية والبحرية » ، واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » ، محمد نجيب الغرابلى باشا « الاوقاف » على الشمسى باشا « المعارف العمومية » ، أحمد محمد خشبة باشا « الحقانية » محمد محمود باشا « المالية » ابراهيم فهمى بك « الاشغال العمومية » محمد صفوت باشا « الزراعة » مكرم عبيد افندى « المواصلات » .

ولم يكن حزب الوفد وحده هو الذى شكل الوزارة وإنما كان الى جانبه فى الوزارة مستقلون ، ووزراء ينتمون الى حزب الأحرار الدستوريين ولذلك سميت بالوزارة الائتلافية غير أن الائتلاف الوزارى لم يدم طويلا فسرعان ما استقال محمد محمود باشا وجعفر ولى باشا « من الدستوريين » وأحمد خشبة باشا « وفدى » وابراهيم فهمى بك « مستقل » .

وكان السبب الرئيسى فى استقالة هؤلاء الوزراء ، الوثيقة التى نشرت حول اتفاق مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخري ، ووالدة الأمير سيف الدين « أحد أمراء الأسرة المالكة ، الذى اتهم بالجنون ووضع تحت وصاية الملك فؤاد » .

وكان قد نسب الى المحامين الثلاثة ، النحاس ، وويصا واصف وجعفر فحري ، انهم تعاقدوا مع والده الامير سيف الدين للدفاع على رفع الحجر عن ابنها لقاء أتعاب قدرت بـ ١٣٠ ألف حنيه ولما كان هذا المبلغ - وقتئذ - يعتبر باهظا بالنسبة لأتعاب المحامين فقد نسب الى مصطفى النحاس انه استغل مكانته السياسية ، لاجراء هذا التعاقد الذي اعتبره البعض بمثابة رشوة . وانتبه الملك أحمد فؤاد الفرصة ، فأقال وزارة النحاس باشا في ٢٥ يونيه ١٩٢٨ بالخطاب التالي :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا .

« لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد اصيب بتصددع شديد ، فقد رأينا اقالة دولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أدبتم من عمل فى خدمة البلاد .

« فؤاد »

ويحال مصطفى النحاس الى مجلس تأديب المحامين ولكن مجلس التأديب هذا ، يبرئ ساحة مصطفى النحاس باشا ، وزميليه . . مؤكدا أن الاتفاق لا غبار عليه من ناحية شرف المهنة ، ولا ينال من نزاهة المحامى .

وكان مصطفى النحاس - كما اتضح من التحقيق - قد تنازل عن توكيله فى القضية بعد ان اسندت اليه رئاسة الوزارة . ولكن السراى كانت تريد أحداث سابقة خطيرة فى تاريخنا السياسى ، فأقالت الوزارة النحاسية ، وكانت تلك الاقالة أول سابقة من نوعها .



اما الوزارة الثانية لمصطفى النحاس باشا ، فقد شكلها فى اول يناير ١٩٣٠ ، واحتفظ لنفسه الى جانب رئاسة الوزارة بوزارة الداخلية . واشترك معه فى وزارته الثانية حسن حسيب باشا «الحربية والبحرية» . واصف بطرس غالى باشا، « الخارجية » محمد نجيب الغرابلى باشا « الحقانية » . عثمان محرم باشا « الاشغال العمومية » . محمد صفوت باشا « الزراعة » . مكرم عبيد افندى « المالية » . محمود فهمى النقراشى افندى « المواصلات » . محمد بهى الدين بركات بك « المعارف العمومية » . محمود بسيونى أفندى « الاوقاف » .

وقد تنازل مصطفى النحاس عن تشكيله الوزارة عن حقه الدستورى . عندما استبعد الملك أحمد فؤاد من التشكيل الوزارى . . على الشمسى باشا . والجدير بالذكر أنه عندما خرج مصطفى النحاس من مقابلة الملك - بعد أن عرض عليه أسماء الوزراء وبعد أن وافق على اعتراض الملك على ، على الشمسى

باشا - عرض على ، على الشمسي باشا منصب وزير مصر المفوض في روما .
ولكن الأخير رفض هذا المنصب . . الأمر الذي أكد استقامته السياسية
والوطنية .

وكان تعيين محمود فهمي النقراشي افندي في هذه الوزارة رغم اتهامه في
الكثير من القضايا السياسية ، واعتراض المندوب السامي البريطاني على ادخاله
الوزارة . . بمثابة قوة وطنية جديدة . . صارمة ونزيهة ، أضيفت الى الوزارة
الثانية لمصطفى النحاس ، والتي كانت وزارة مفاوضات .



وقد بدأت الوزارة عملها بالمفاوضات مع بريطانيا في ٣١ مارس ١٩٣٠ ..
وكانت مفاوضات شاقة وعصيبة ، ولكن الوفد في هذه المفاوضات قد قبل وجود
قوة بريطانية في قناة السويس . غير ان المفاوضات تحطمت على صخر السودان ،
حيث أصرت الحكومة البريطانية على ألا يجيء في المعاهدة ، فيما يتعلق بمستقبل
السودان ، عبارات ملتوية مطاطة .



وفي عهد هذه الوزارة وصل أول طيار مصري الى مصر من أوروبا على متن
طائرته الخاصة في ٢٥ يناير ١٩٣٠ ، واعتبر الشعب وصول محمد صدقي
الطيار المصري من الأحداث التاريخية .



وبمجرد عودة الوفد المصري من المفاوضات ، اثر قطعها في ١٨ مايو
١٩٣٠ ، بدأت المؤامرات ضد وزارة النحاس باشا الثانية . وكان حزب الاحرار
الدستوريين في مقدمة أولئك الذين راحوا يكيّدون للوزارة ، ويرفعون الى الملك
ملمتسات باقالتها ، لانها جاءت لمهمة خاصة ، وقد انتهت هذه المهمة . هذا
الى جانب أن الكثيرين من المعارضين للوزارة استغلوا تجميد الوزارة لكبار الموظفين
من غير الوفديين ، واتهام الوزارة بالديكتاتورية أبشع استغلال .

ويقوم الحلاف بين الوزارة والملك أحمد فؤاد ، على تعيينات الشيوخ الجدد .
ويرفع مصطفى النحاس في ١٧ يونيو ١٩٣٠ استقالته من الوزارة لعدم
« تمكننا من تنفيذ برنامجنا ، الذي قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه » . وكان
الوفد قد رتب مظاهرة شعبية في ٢٠ مايو ١٩٣٠ لمحاولة ارحاب الملك . فكان
الملك أحمد فؤاد أسرع من الوفد في التحرك ، فقبل استقالة مصطفى النحاس
في ١٩ مايو ١٩٣٠ وعهد بالوزارة الى اسماعيل صدقي باشا ، العدو اللدود
للوفاة وللحياة الدستورية .

وكانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة فى ٩ مايو ١٩٣٠ مشكلة على النحو
التالى : مصطفى النحاس باشا « الرئاسة والداخلية والصحة العمومية »
واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » عثمان محرم باشا « الاشغال العمومية »
محمد صفوت باشا « الاوقاف » • مكرم عبيد « المالية » • محمود فهمى النقراشى
« المواصلاات » • أحمد حدى سيف النصر « الزراعة » • محمود غالب بك
« الحقانية » • على فهمى باشا « الحربية والبحرية » • عبد السلام فهمى جمعة
بك « التجارة والصناعة » • على زكى العرابى بك « المعارف العمومية » •
وكل الوزارة من الوفدين •



وقد جاء فى كتاب مصطفى النحاس الى مجلس الوصاية المؤلف من الامير
محمد على « رئيسا » ، وعبد العزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبرى باشا
« عضوين » •• ان الوزارة تجعل نصب عينيها تحقيق استقلال البلاد بابرام
معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة • وجاء فى ذلك الخطاب :
ان من اول اغراض الوزارة « تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والامة ،
وتوطيد النظم البرلمانية على الاسس الديمقراطية المعمول بها فى البلاد العريقة
فى الحكم النيابى •



والجدير بالذكر ان الظروف كانت مواتية للوزارة الوفدية الى أبعد حدود
المواتاة • فالسراى - بعد وفاة الملك فؤاد ، وتولية ابنه فاروق ، الذى لم يكن
قد بلغ بعد سن الرشد ، ووجود مجلس وصاية ضعيف هزيل - ، كانت مهيضة
الجناح ، لا حول لها ولا طول • ورئيس مجلس الوصاية لا هم له الا التزلف
للوفد ورئيسه ومحاولة ابعاد الملك الشاب عن السلطة ، الى أن تبلغ سنه الواحدة
والعشرين •

كما أن الحكومة البريطانية •• كانت تسعى الى توقيع معاهدة الصداقة
المصرية - البريطانية ، قبل أن تتبدد غيوم السياسة الدولية •

كانت وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة لديها القوة لى تفرض ارادتها •
ولكنها لم تستطع نظرا للظروف الداخلية للوفد ذاته كحزب ، حيث
بدأت أخطر الانشقاقات فى تاريخ الوفد المصرى ، ونعنى بها خروج محمود
فهمى النقراشى باشا من الوفد ، او اخراجه منه ، وبعد كان خروج الدكتور
أحمد ماهر ، الذى كان قد انتخب رئيسا لمجلس النواب • كما ان الوفد فى هذه
المرحلة الهامة من تاريخه لم يعتمد على ما كان يتميز به كحزب ، عن بقية الأحزاب
الأخرى ، لم يعتمد على صلابته فيما يتعلق بعلاقته بالسراى •

والجدير بالذكر أيضا أنه عندما تولى الملك فاروق سلطانه الدستورية في ٢٩ يوليو ١٩٢٧ عهد في أول أغسطس ١٩٢٧ الى مصطفى النحاس باشا بتشكيل وزارته الرابعة .

وفيما يلي نص خطاب الملك الى مصطفى النحاس :

عزيزى مصطفى النحاس باشا

انى وقد حملت الامانة التى عهد الله بها الى ، معتمدا عليه سبحانه وتعالى لأجد فيكم ، وقد أحرزتم الثقة الكبرى فى عظيم اخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم ، وقدمتم تلك الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم . وثبات عزمكم » ، ويمضى التكليف الملكى قائلا : « تعهد اليكم رئاسة مجلس وزرائنا وانا على يقين أنكم بوسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم على تحقيق آماني ورغائبي فى اسعاد شعبي .. الخ .



وقد أخرج مصطفى النحاس من الوزارة اربعة وزراء هم : محمود فهمى النقراشي ، ومحمد صفوت ، ومحمود غالب ، وعلى فهمى ، وأدخل بدلا منهم وزراء جدد هم : محمود بسيونى « الاوقاف » . محمد محمود خليل بك « الزراعة » . محمد صبرى أبو عام « الحقانية » . عبد الفتاح الطويل « الصناعة العمومية » .



ويعتبر استاذنا عبد الرحمن الرافعى اخراج النقراشي باشا من الوزارة نقطة تحول فى حكم الوفد ، فيقول :

« كان اخراج الوزراء الأربعة ، وخاصة النقراشي ، موضع دهشة الرأى العام ، لأن النقراشي كان بلا مراء دعامة كبرى من دعائم الوفد ، وذهب الناس مذاهب شتى فى تحليل هذا التغيير الخطير فى تأليف الوزارة .

وحجة النحاس فى اخراج النقراشي انه كان كثير المعارضة داخل الوزارة وان سير العمل يقتضى تجانسا وانسجاما داخل هيئتها .

وفى الحق - الرافعى - ان ما أخذه النحاس على النقراشي لم يكن يسوغ اخراجه من الوزارة ، لان المعارضة داخل الوزارة ، اذا كانت مبنية على ما يعتقد المعارضة ، صوابا وصادرة عن نية صادقة فليس لرئيس الوزارة أن يتبرم بها .. ما دام المعارض يذعن آخر الأمر لقرار الأغلبية ، ولا يخرج عن الجماعة . والتبرم يمثل هذه المعارضة ، معناه تحييد الخضوع والانصياع لاتجاه الرئيس فى الخطأ

والصواب معا ، وليس هذا من الديمقراطية ولا من الوضع السليم فى شىء .
والنقراشى كان يصدر عن حسن قصد ، وعن استمساك بالاستقامة والنزاهة ،
فلم يكن من الحق والانصاف ، أن يجازى على ذلك باخراجه من الوزارة ، وكان
واجبا على النحاس أن يكون فى رئاسته نصيرا للنزاهة مؤيدا للحق ، وأن يبذل
كل جهد لاستبقاء النقراشى . كان فى استطاعته أن يفعل ذلك ، ولكنه لم
يفعل . . بل تعمد اقصاءه ، وهذا مأخذ عليه - ولا ريب - كبير » .

ويقول الأستاذ الرافعى :

« ان النقراشى ، كان يعارض التصرفات التى تمس سمعة الحكم وسلامته ،
وكان ينبغي أن يكون حكم الوفد قوميا نزيها ، فعارض فى الاستثناءات
والمحسوبيات . وقد كان فى مقدمة الأشياء أو الموضوعات التى عجلت باقصاء
النقراشى » معارضته انفاذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة
التي ارتأتها وزارة النحاس ، وهى اعطاء العملية - عملية توليد الكهرباء -
لشركة الكهرباء الانجليزية ، دون عرضه على خبراء عالميين ، ودون طرحه فى
مناقصة عالمية ، ولم يكن النقراشى وحده هو الذى اعترض على تلك العملية ،
بل شاركه فى الاعتراض محمود غالب ومحمد صفوت . وقد رأى الثلاثة ضرورة
عرض الموضوع على البرلمان ، قبل الاتفاق مع أية شركة من الشركات » .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى :

« ان اخراج النقراشى من الوزارة كان نقطة التحول فى سياسة الوفد فى
الحكم . لقد أخذ بعد ذلك يسلك فيه سبيلا لا يتفق مع الروح القومية ، ولا مع
الاستقامة والنزاهة . . والنزاهة هى أساس الحكم الصالح فى كل بلد .
ولا يمكن لأمة أن تنهض دون حكم نزيه ، عادل سليم . ثم ان اخراج النقراشى ،
معناه أيضا ، تغليب روح الخنوع والخضوع لكل ما يراه الرئيس ، سواء أخطأ
أو أصاب . والحياة السياسية التى أساسها الخضوع لأهواء الرئيس ، هى نوع
من الحكم المطلق . . تختفى فى ظله فضائل الشجاعة والكرامة والحرية والنزاهة
والاستقامة . وقد اقترن هذا التحول باضفاء سمات الزعامة المقدسة على
النحاس ، والدعوة الى الخضوع لكل ما يراه . وأرادوا بهذه الظواهر المفتعلة أن
يرهبوا كل من يخالفونه فى رأى أو يناقشونه فيه ، ويؤلبون عليهم الجماهير
احراجا لهم وتشويها لسمعتهم . وفى هذا انحدار بالبلاد وبالحكم الى هوة
الديكتاتورية البرلمانية ، التى لا تختلف عن الحكم المطلق فى مساوئه وأوزاره ،
ورجوع بالأمة الى الوراء فى مجال الحياة السياسية والأخلاقية . .

« هذا وقد سعى النحاس فى استرضاء النقراشى عن طريق الاغراء وعرض
عليه مقابل اقصائه عن الوزارة عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس ،

وهى عضوية تدر على شغلها دخلا ماليا كبيرا ينزاحم عليها طلاب الربح والشراء . . .
ولكن النقراشي رفض هذه العضوية ، فبرهن على تمسكه بنزاعته واستقامته
وكرامته ، وخاصة لأنه لم يكن غنيا ولا ذا مال . وهذا مثل نادر بين الرجال ،
ولا سيما في هذا العصر الذي نعيش فيه .



ولست أنسى ما حييت . مرة جئت فيها من قريتي الى العاصمة : القاهرة .
وكنت وقتئذ صبيا ، فرأيت مظاهرة صاخبة ، جمعت أعدادا كبيرة من الجماهير ،
وكانت تهتف « يسقط النقراشي النزيه » !!

وهذا قد أكد لي فيما بعد ، كيف أن الجماهير توجه في بعض الأحيان
توجيها سيئا ، بدليل أن المظاهرة أو المظاهرات التي كانت توجه ضد النقراشي ،
كانت تهتف بسقوطه ، وهي لا تعرف أية جريمة ارتكبها النقراشي المفترى عليه ،
وبدليل انها كانت تضيف الى اسمه صفة « النزاهة » . . . وهي لا تعرف أنها
بذلك تسيء الى نفسها قبل أن تسيء الى الرجل الذي تتظاهر ضده .



وعن تشكيل مصطفى النحاس باشا لوزارته الرابعة ، يقول الدكتور محمد
حسين هيكل :

« رفض الملك فاروق أن يكون الأستاذ يوسف الجندى وزيرا ، وكان
الأستاذ يوسف نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ، ثم كان الوكيل البرلمانى
لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة .

وكان مشهودا له - وهو المخامى الشاب - بالبراعة البرلمانية الممتازة ،
فى المعارضة . . . لم يكن لنا نحن الأحرار الدستوريين أن نعترض على هذا الحادث
بعد أن تألفت الوزارة الجديدة ، فقد اعترض الملك فؤاد من قبل على تعيين أحد
الدستوريين لغير سبب . . . الا انه لا يطمئن لسياسته . وأريد منى أن أناقش
هذا الرفض من الناحية الدستورية . فكان من رأى أن المسئولية فيه على
الرئيس الذى يؤلف الوزارة ، ولا يتمسك بمن يرشحه . واذ كنا فى ذلك
العهد نؤيد النظام القائم ، فقد رأينا أن ندع هذا الحادث يمر فى غير تعليق .
وليس طبيعيا ، وقد أصبحنا فى المعارضة ، أن نتخذ موقفا غير هذا الموقف
بالنسبة للأستاذ يوسف الجندى . لذلك آثرنا أن ندع الأمر يصرفه الملك الشاب
مع رئيس الوزارة ، صاحب الأغلبية البرلمانية » .



وحول اعتراض مصطفى النحاس على رفض الملك تعيين يوسف الجندى
وزيرا ، يقول الدكتور هيكل :

« ان مصطفى النحاس بعد أن قبل توقيع مرسوم تأليف الوزارة ، بدون
الأستاذ يوسف الجندى معناه انه اقتنع بحجة الملك ، فارتضاها . . فان لم يكن
قد اقتنع ، فقد كان واجبا عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ، وان
يتمسك بقائمته التي قدمها ، وللملك عند ذلك رأيه . »

ولكن النحاس باشا ، لم يسلك هذا المسلك بل نزل على اعتراض الملك .

ثم بدأت صحفه تنشر أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف من
الناحية الدستورية . وما أحسب النحاس باشا فاته ، أن توقيع مرسوم التأليف
يسقط حجته في الاعتراض على ما حدث .

ترى أكان الغرض مما ينشر في صحفه يومئذ عن البحث الدستوري نوعا
من الارهاب غير المنتج ؟ . أم كان ترضية أفلاطونية للأستاذ يوسف الجندى ؟ .
أم قصد به توجيه الرأي العام وجهة خاصة ؟ .

« أحسب ان البحث لم يكن جديا ، وأن النحاس باشا ، قبل تأليف
الوزارة ، خشية تكليف غيره بتأليفها ، ان هو تشبث بتعيين الأستاذ يوسف ،
وخشية ما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب ، واجراء انتخابات جديدة ،
تدور معركتها . . حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب » .



وحول اخراج النقراشي باشا من الوزارة قال د . هيكل : « أدى استبعاد
النقراشي باشا ، وغالب باشا من الوزارة بعد الاحتكاك الذي حدث بين النحاس
باشا ، والقصر أثناء تأليفها . . الى خلق جو ازدادت فيه الخصومات على ما كانت
عليه من قبل وأعان على تزايدها ما أشيع من أن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس
النواب يؤيد النقراشي باشا وغالب باشا ولم يكن من شأن هذا الجور أن يسكن
من حدة الخصومة التي كانت قائمة بين المعارضة والحكومة في عهد الوصاية من
بعد أن أبرم البرلمان معاهدة الود والصداقة كما سماها النحاس باشا ومعاهدة
الشرف والاستقلال كما سماها مكرم عبيد باشا . اغتبطنا - د . هيكل - نحن
الأحرار الدستوريين بهذا الوضع الجديد ، إذ رأينا فيه اضعافا لشوكة الوزارة
التي نناوئها وتناوئنا . وكان طبيعيا وهذه هي الحال أن تعمل الوزارة على
محاربة خصومها لاضعاف شوكتهم كما يحاربونها هم لاضعاف شوكتها » .



● ويضيف د. عيكل الى ذلك قوله : « استأنفت الوزارة عملها في هذا الجو ، فجرت على الوثيرة التي جرت عليها في عهد الوصاية ، وسارت في الحكم سيرة حزبية متطرفة ، ولذلك عززت فرق القمصان الزرق ، التي انشأتها من قبل على غرار القمصان السوداء الفاشية ، والقمصان الرمادية النازية ، لتبعث الرهبة الى نفوس خصومها . »

وبدأ الناس يتحدثون في مركز الوزارة ، وفي حظها من البقاء . وكان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشاري القصر ، وكان من رأيه ان يخلف الدكتور أحمد ماهر « عضو الوفد ورئيس مجلس النواب » مصطفى النحاس في رئاسة الوزارة ، لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشي وغالب باشا في موقفهما من النحاس باشا ومكرم باشا . وكنا معشر الأحرار الدستوريين نطمح في أن يتولى رئيس حزبنا محمد محمود باشا رئاسة الوزارة المقبلة ، لاننا نحن الذين جاهدنا الوفد ، وقاومنا حكمه وأصابنا ازهابه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب يناصره ، فاذا هو اختلف مع النحاس باشا ، كيف أن يكون مصيره ومصير النقراشي باشا ، كمصير الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة القومية في سنة ١٩٣١ ، فلا يلتصقون حين يخرجون على النحاس باشا ، أن يدعهم بتهمة الخيانة ، فيضعف مركزهم أمام الرأي العام ، ولا يستطيعون الصمود لنشاط المنظمات الوفدية ، التي تدربت أدق تدريب على التظاهر والاخلال بالنظام . »



وحول الوزارة النحاسية الرابعة أيضا ، يقول د. يوتان لبيت رزق : « النقراشي قطب من أقطاب الوفد ، له فضل على النحاس . . . لأنه هو الذي رشحه للوزارة . كما ان له صلة نسب بالسيدة أم المصريين ، الى جانب المكانة الخاصة التي كان يتمتع بها لدى الزعيم سعد زغلول . ومن جانب آخر ، فقد كان من أهم العناصر النظيفة في الوفد ، الوحيد من وزراء الوزارة السابقة ، التي سلمت وزارته من المحاباة والاستثناءات . يضاف الى كل ذلك ما عرف عن الرجل من زعامة للشباب الوفدي ، ومن طاقة تنظيمية هائلة . »

ومع كل هذا فقد كانت الذريعة التي استندت الزعامة الوفدية اليها ، لاقصاء النقراشي عن الوزارة هي عدم التجانس وهي ذريعة مطاطة وأن كل ما شاع وقتها أن السبب الرئيسي وراء هذا الاقصاء ، رغبة وزير المالية مكرم عبيد باشا في اقصاء العناصر القوية عن الحزب ، أملا في أن يرث زعامته بعد النحاس . . . وكان الانشقاق الذي أصاب الوفد نتيجة لاجراج النقراشي من الوزارة الجديدة ، بالاضافة الى الصراع الذي احتدم بين الملك وهذه الوزارة أهم ما أثر في تاريخها ، وقد ارتبط كل من الحدثين بالآخر ، فبينما أدى انشقاق

الحزب الكبير الى اغراء القصر بالوزارة النحاسية الرابعة وسعيه الى التخلص منها ، فان الاختلافات بين الملك والوزارة ، قد غدت هذا الخلاف ، وأدت الى توسيع شقته .



ففى خلال الأسابيع التى أعقبت تشكيل الوزارة الجديدة ، بدون النقراشى ، انتهزتها الصحف الموالية للقصر وبالذات البلاغ للهجوم على ما سمته عصابة النحاس - مكرم ، أو عصابة الشر على حد تعبيرها ، وذكرت أن الهدف من استبعاد النقراشى ، هو تمهيد الطريق لفرض أوتوقراطية الرجلين ومع أى احتمال يلوح بتسوية الخلافات داخل حزب الوفد كانت البلاغ تتدخل لافساد هذه الاحتمالات .

وكان أبرزها محاولة تعيين النقراشى فى مجلس ادارة شركة قناة السويس ، واستمر القصر فى طريقه لتعميق الخلافات وبدأت جهوده تثمر ، بتصريحات يدلى بها النقراشى ينتقد فيها سياسة الحكومة رغم أنه لم يكن قد خرج ، أو أخرج من الوفد ، ثم اذا بالبيان السياسى الخطير على حد وصف البلاغ والذي وجهه النقراشى ، الى الشعب المصرى فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ يعلن فيه خروجه على الزعامة الوفدية ، وقد تضمن البيان انتقادات شديدة لسياسة النحاس بالسعى لتقديس زعامته ، هذه السياسة التى صاحبها عصى ذوى القمصان الزرقاء تهوى على رؤوس من لم يؤمن بها من الوفديين « وتصور الملك الشاب أن الفرصة سانحة لما يمكن أن نسميه بالاستيلاء على الوفد من الداخل فالنقراشى وان كان قد هاجم الزعامة الوفدية الا انه لم يهاجم الوفد ، كما انه عندما اتخذ الحزب قراره بفصل النقراشى ، من عضويته فان زميله الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب أدلى بتصريح يعرب فيه عن دهشته من هذا القرار وعن رأيه بأنه ما زال يعتبر زميله النقراشى ، عضوا فى الوفد .



وكان اصرار النقراشى وأحمد ماهر - كما يقول د. يونان لبيب رزق - على بطلان قرار اخراج النقراشى من الوفد وراءه ما تكشفه لنا الوثائق ، البريطانية ، وما سميناه بمحاولة الاستيلاء ، على الوفد من الداخل ، ذلك انه قد جرت خلال تلك الأيام مشاورات بهدف تشكيل زعامة وفدية جديدة ، يقوم الرجال بتأليفها مما يؤدى الى سقوط الزعامة النحاسية للوفد والى احلال زعامة جديدة محلها مدينة بوجودها لمساندة القصر وكان الانجليز قد حذروا من خطورة هذه المغامرة على الملك الجديد ، كما أن على ماهر ، المستشار الرئيسى للقصر آنذاك لم ترقه الفكرة ، وخشى من نتائجها .



أما مارسيل كولومب فيقول في كتابه : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ - عن إخراج النقراشي من الوزارة ، والوفد : سبق أن تفجرت داخل مجلس الوزراء الخلافات بين وزير المالية ، مكرم عبيد باشا وبين وزير المواصلات محمود فهمي النقراشي باشا ، الذي كان قد تحول عن طريق المصاهرة الى أحد أفراد أسرة صفية زغلول أرملة الزعيم الوطني الكبير التي اعتبرت منذ وفاة زوجها سعد زغلول أما للمصريين وفي أغسطس انحاز رئيس الوزراء الى جانب وزير المالية وأخرج النقراشي باشا من الحكومة مع ثلاثة من مساعديه وبذلك انحاز محمود فهمي النقراشي باشا الى جانب المعارضة وجر وراءه أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ، كان هذا الانشقاق بالغ الأهمية وقد أدى - كما أدت كل الانشقاقات السابقة التي حدثت في تاريخ الوفد - الى نشأة حزب سياسي جديد اتخذ لنفسه اسم الهيئة السعدية تمييزا ، لنفسه عن الحزب السعدي ، الذي أنشأه حمد الباسل باشا عام ١٩٣٠ وقد أدى هذا الانشقاق الى تحطيم وحدة الوفد كما شجع السراي ، على أن تقاوم بمزيد من الفاعلية سياسة التخويف التي كان يتبعها أزماءها رئيس الوزراء .



ومن ناحية أخرى خصص د. محمد فريد عبد المجيد حشيش فصلا كاملا ، من رسالته عن « الوفد - ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » عن الانسلاخات والانشقاقات في الوفد ، وعن انشقاق ماهر ، النقراشي ، ومحمود غالب ، يقول د. حشيش : في ٣٠ أغسطس ١٩٣٧ خاطب النحاس باشا الجماهير فأشار الى الخلافات المتكررة ، التي كانت تدور في مجلس الوزراء بين النقراشي من ناحية ، ومكرم عبيد من ناحية أخرى « ولذلك فتحقيقا لعامل الانسجام بين أفراد المجلس رأيت - هكذا قال مصطفى النحاس بالحرف الواحد - إخراج النقراشي ، لكن برضائه مع الاحتفاظ بوفديته » ويشير مصطفى النحاس في خطابه المذكور الى ما تصوره المعارضة بأنه خلاف بين مسلم وقبطي فينفى هذا بشدة ويصف الخلاف بأنه فتنة يراد بها فرض النقراشي على النحاس وبعد أن يوضح د. حشيش وجهة نظره في البيانات التي كان يصدرها غالب باشا ضد مشروع كهربية خزان أسوان وردود مكرم عبيد باشا عليها يشير الى أن الخلاف بين النقراشي باشا وصحبه ، والنحاس باشا وعن معه قد بدأ في اثر توقيع معاهدة التحالف والصداقة بين مصر ، وبريطانيا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ فبعد توقيع ، المعاهدة اعتقد النحاس باشا أنه كسب بالمعاهدة صداقة الانجليز وصار محل ثقتهم وقد توصل الى إلغاء الامتيازات الأجنبية والخلاص منها شيء ثمين حقيقة بالنسبة لمصر والمصريين يضاف الى هذا ان مصطفى النحاس تخلص من الملك فؤاد ، وهو عدو الوفد ، اللدود ، وانتقال العرش الى فاروق الذي لا يخشى شره آنذاك كل هذا جعل النحاس يعتقد ان من حقه ان يتسامى ، ويتكبر - كما يذكر الراجعي فعز على

زملائه ، القدماء ، ورفقائه فى الوفد أن يظهر بمثل هذا المظهر فأطلقوا السنتهم فى انتقاده وكان أول من أطلق لسانه بانتقاده محمود فهمى النقراشى ، وشاطره هذا الشعور محمود غالب وصفوت وكانوا لا يكتمون تبرمهم من سوء معاملتهم وتطور حالته النفسية ويرجع البعض هذه الحالة النفسية الى زواج النحاس غير المتكافى الأمر الذى أدى الى وضعه فى موقف غير ملائم فلا شك ان الزوجة الصغيرة ذات النفوذ الكبير على زعيم الوفد ، كان لها تأثيرها الكبير مما أدى الى تعيين الأقارب فى مناصب هامة ، الأمر الذى أدى الى تجريح زعيم الوفد ، وخلق له الكثير من المتاعب وكثيرا ما كان محمود غالب يذيع متبرما أن زوجة النحاس تطلب منه - فى وزارته - بعض الأعمال التى تتنافى والمصلحة العامة هذا ومن ناحية أخرى - كما يقول د. حشيش - نفوذ مكرم فقد كانت سلطته - كسكرتير للوفد وصديق مقرب لرئيسه - تتزايد باستمرار ، وكان استئنائه بالنفوذ والسيطرة على النحاس باشا يقوى ويشهد فأثار ذلك أعضاء الوزارة ولا سيما أعضاء الوفد منهم ، أمثال ماهر ، والنقراشى ومن ثم تولدت الحساسية والانفعالات فى نفوسهم ، الأمر الذى أدى ، الى شقاق ثم الى الانشقاق ، وقد ساعدت السياسة التى اتبعها النحاس باشا بعد عودته ، من مؤتمر مونترية على نمو هذا الاتجاه وفى شهادة نجيب الهاللى أمام محكمة الثورة يقول نجيب باشا ان الخلاف له جذور قديمة منذ وزارة توفيق نسيم وكان من رأى النحاس ومكرم عبيد تأييد نسيم ، كى يعود الدستور فنسيم باشا كان همزة الوصل بين الوفد والانجليز . . هذا بينما كان النقراشى وماهر يريان عكس هذا رأى ، كما أن مصطفى النحاس ومكرم كانا من المتحمسين لخروج فاطمة اليوسف وجريدتها روز اليوسف من الوفد لمهاجمة نسيم باشا ، بينما كان ماهر والنقراشى مؤيدين لفاطمة اليوسف ، وصحيفتها وبعضهم يرى ان اخراج فاطمة اليوسف من الوفد ، كان تمهيدا أو مرتبطا بخروج ماهر والنقراشى من الوفد .

ويرى د. حشيش ان مشروع الكهرباء لم يكن سوى المفجر لشحنة الخلافات ، كما يرى فى نفس الوقت ان الوفد ، أو مصطفى النحاس كان حريضا على تهدئة الموقف واسترضاء النقراشى ، عن طريق الاغراء ، فعرض عليه بعد اقصائه من الوزارة عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس .



ويرى د. حشيش وبناء على ما ذكره مكرم عبيد باشا ، أكثر من مرة ، ان النقراشى قد وافق على هذا العرض فى البداية ، كما يرى أيضا ، ان النحاس باشا كان يتردد فى موقفه ازاء النقراشى ، تتنازعه الحيرة ، بين عواطفه ، وزمالة الكفاح وذاكرات الماضى ، وبين رغبة لا قبل له بها . كان النحاس بذكائه ، يدرك أن النقراشى من أكفأ رجال الوفد ، وله بينهم كثير من الأصدقاء ، ولا سيما

صديقه الأكبر ماهر ، وفي الوقت نفسه كان هناك من يلعب ، دورا آخر ، كان هناك مكرم الصانع الأول لكل انقسام حدث في الوفد في الثلاثينات فمكرم هو الذي اختلف مع نجيب الهاذلي وأدى هذا الخلاف الى خروج ثمانية أعضاء من الوفد في ١٩٣٢ ومكرم هو الذي غضب على فاطمة اليوسف وطردتها هي وجريدتها من الحزب ثم ان مكرم هو الذي حارب العقاد ، كاتب الوفد الأول ، وفصله من الوفد ١٩٣٥ وفي عام ١٩٣٧ سعى سعيا حثيثا الى طرد اثنين من دعائم الوفد ، وأركانها القوية ماهر والنقراشي .

ويقول د . حشيش ان الباحث في أمر الانقسامات التي حدثت في الوفد طوال تاريخه لا يجد مثل هذه المعارك وهذا العنف الذي صاحب انقسام عام ١٩٣٧ فقد كان لأحداثه ومعاركه صدى كبير ، ذلك لأن النقراشي - حينئذ - كان معدودا - وبحق - من أركان الوفد القديمة والقوية ، وكان موثوقا بنزاهته واستقامته ، فلا غرو ان التف حول جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه الا انه من ناحية أخرى ، كان هذا الالتفاف حول النقراشي وشعوره بأنه على حق ازاء تصرفات الوزارة التي كانت مثار الانتقاد مثل انشاء فرق القمصان الزرقاء ، والاستثناءات ، لعل هذا أشعر النقراشي وهما أنه سيكسب الجولة ضد النحاس ومكرم فبالغ في قوته ، وهما يفسر هذا الشعور ولا يبرره أنه أجاب عن سؤال القى عليه عقب تلك الأحداث عما يريد أن يفعله فقال سأسعى لانشاء حكومة عادلة اعتقد ان مصر ، بحاجة اليها .



وكنت مندهشا لانقسام الوفد على نفسه ، أمام الخلاف الذي نشب بين النقراشي من ناحية وبين النحاس ومكرم من ناحية أخرى ، ولا سيما وقد توقع الوفد - وكان صادقا في توقعه هذا - ان غضب أحمد ماهر رئيس مجلس النواب لغضب صديقه وزميل كفاحه ورفيق المشقة في ١٩٣٥ النقراشي أن يقف الى جانبه يسانده ويدافع عنه ، وقامت أم المصريين صفية زغلول بالوساطة فجمعت الزعماء الأربعة: النحاس ، ومكرم ، وماهر ، والنقراشي ، وناشدتهم الاتفاق حرصا على وحدة الوفد الا أنها فشلت في رأب الصدع ، الذي أصاب بنيان الوفد ، ذلك لأن الأيدي الخفية كانت تعمل فقد قامت لجان الوفد ، بعدة حملات شديدة شنتها على النقراشي بعد هذا الاجتماع بقصد تحطيمه و . و . وكان النقراشي - باعتراف جميع المصادر - عنيدا صلب الرأي ، لا يركن الى المهادنة فأصدر بيانا في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ رد فيه على ما سماه الحملة الكاذبة وطالب في هذا البيان بحل القمصان الزرقاء واحترام الشورى ، ودعا في نهاية البيان حكومة الوفد الى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم ، وخطا خطوة أخرى فامتنع عن حضور اجتماع الوفد الذي حضره كل الأعضاء في الاسكندرية .



وفى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ اجتمع الوفد وناقش موقف النقراشى ، ثم اذاع بياناً باعتباره منفصلاً عن الوفد وكان هذا القرار باجماع رئيس وأعضاء الوفد ما عدا د. ماهر الذى أعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشى عضواً فى الوفد كما امتنع عن ابداء رأى العضو ، ابراهيم سيد أحمد .

ويقول د. حشيش اننا لا نستطيع أن نعتبر خروج ماهر والنقراشى كان انسلاخاً أو تطهيراً لقيادة الوفد فلفظ انسلاخ يطلق على الأفراد الذين خرجوا ، أو أخرجوا من الوفد ، بمفردهم ثم ذابوا ، ولم يتركوا أثراً مثل جماعة صدقى ، وأبو النصر ومجموعة البيلي لكن ماهر ، والنقراشى ومحمود غالب لم يذوبوا ولم يكن من الممكن أن يذوبوا فتاريخ ماهر والنقراشى الممتد من أحداث ثورة ١٩١٩ ، ولا سيما دور أحمد ماهر مع عمه عبد الرحمن فهمى فى اللجنة المركزية ، والقاء ، القبض عليهما وتقديمهما لمحكمة الجنايات بتهمة الاغتيالات السياسية فى يونية ١٩٢٥ واقتربا حبس المشنقة منهما ثم اشتراكهما فى وفد المفاوضات الخاص بمعاهدة ١٩٣٦ وتوليتهما : النقراشى وزارة المواصلات وأحمد ماهر رئاسة مجلس النواب . ورأى ماهر فى المعاهدة ، باعتبارها ليست الا خطوة فى سبيل الاستقلال ، وكان رأياً جريئاً ، وفريداً ورفيعاً ارتفع من بين رجال الوفد الذين نظروا الى المعاهدة على انها معاهدة الشرف والاستقلال ، بالاضافة الى ظروف خروج ماهر ، والنقراشى فى عام ١٩٣٧ يجعلنا نرجح تسميته انشقاقاً بمعناه ومفهومه اللغوى والمادى يختلف عن الانقسامات الأخرى التى وقعت فى الوفد قبل ١٩٣٦ هذا بالاضافة الى أن الانشقاق الذى حدث بخروج ماهر والنقراشى من الوفد قد تولد عنه انشاء هيئة لها أنصارها فى الأقاليم وفى الريف .



ان خروج النقراشى ثم ماهر من الوفد ، كان انشقاقاً بمعناه اللغوى والمادى ، بمعنى خروج جزء من قاعدته سواء بدافع القربى ، والصلات العائلية بين المنشقين وذويهم كما حدث لعائلة غالب مثلاً أو بدافع الاقتناع بأن موقف المنشقين كان سليماً بينما كان موقف النحاس ومكرم - فى تصورهم - تطرفاً ، وتحزباً لا داعى لهما .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : ان الوفد - أو النحاس ومكرم - رأى بعد اخراج النقراشى من الوزارة استرضائه فهو - أى النقراشى - محدود يومئذ من كبار أقطاب الوفد وله نفوذه وأنصاره وخصوص بين شباب الوفد ، وأعضاء الهيئة الوفدية رأوا أن يسترضوه فعرضوا عليه منصب مندوب الحكومة المصرية لدى شركة قناة السويس ، وكان المنصب شاغراً يومئذ ، ولمن يشغل هذه الوظيفة أو هذا المنصب مكافأة سنوية قدرها خمسة آلاف جنيه ، ويقول

الأستاذ التابعى . أن النقراشى قد قبل المنصب ولكن جريدة البلاغ . قالت فى مقال لها انها لا تصدق خبر قبول النقراشى لهذا المنصب لأنه مشهود له بالنزاهة والاعتزاز بالنفس . وانه لا يمكن أبدا أن يساوم على مبادئه وعلى نزاهته ، فيتراجع عن خطوة خطاها الى أخرى وقد أعلن النقراشى أنه لم يقبل المنصب المعروض عليه . وانه ماض فى سياسته وفى معارضته مشروعات عثمان محرم وزير الأشغال .



وأفتح قوسا لأقول : « اننى على ثقة مطلقة من أن النقراشى . - وقد لقي الرجل ربه - لم يقبل على الاطلاق منصب عضو مجلس ادارة شركة قناة السويس ، وقد سمعت منه شخصيا ذلك : « فما الذى كان يدعونى الى قبول المنصب ؟ هل هو المال ؟ اننى لم أفكر أبدا فى المال » ثم انه لا يعقل أبدا أن النقراشى ، الذى حارب الاحتلال الأجنبى لم يكن من المعقول أبدا ، أن يعمل فى خدمة شركة أجنبية تسير فى خط هذا الاحتلال وتعمل . على تدعيمه ، بل انها لتعتبر نفسها قطعة فرنسية فى أرض مصرية . »

وأقفل القوس ، لأقول ، ان التابعى - رحمه الله ، قد ذكر فى كتابه « من أسرار السياسة والسياسة » ان الملك فاروق أقام حفلة فى حديقة قصر أنطونيادس ، ابتهاجا بخطبته للآنسة صافيناز ذو الفقار - الملكة فريدة فيما بعد - اشترك فيها النحاس ، وجميع الشيوخ والنواب ، والوزراء ، وكبار موظفى القصر ، وت خلف مكرم عبيد ، عن حضور الحفلة لوعكة أصابته وحضر الحفلة أيضا النقراشى باشا وما أن رآه الشيوخ والنواب والوفديون حتى أحاط به عدد كبير منهم يرحبون به ويرجونه أن يسوى الخلافات التى بينه وبين زملائه أعضاء الوفد ، وبينما هم كذلك ، أقبل مصطفى النحاس ورأى النقراشى فتقدم منه ومد اليه يده ، وتصافح الرجلان ، وصفق الحاضرون ، وهتف الأستاذ حسن يس بحياة النحاس وردد الحاضرون الهتاف ثم هتف بحياة النقراشى وردد الحاضرون الهتاف وهنا تعانق النحاس والنقراشى ودوى التصفيق الحاد ، وعلا ، الهتاف وتفاءل الحاضرون خيرا واستبشروا بعودة المياه الى مجاريها بين النقراشى ، ومصطفى النحاس ، ويذكر الأستاذ التابعى ، انه ذهب - بعد الحفلة - ليعود مكرم عبيد فى داره فروى له ما حدث بين النقراشى والنحاس وكيف ان مكرم باشا ، بعد أن استمع منه الى القصة بحذافيرها تحدث الى النحاس باشا قائلا : مبروك يا باشا ؟ ثم قال فيما بعد وكأنما كان النحاس يسأل : مبروك على ايه فقال مكرم : مبروك الصلح مع النقراشى ، وفهم التابعى ، ان مكرم عبيد فهم من النحاس انه لا صلح مع النقراشى وان مكرم قال للتابعى بعد ذلك : أنا كمان استغربت الخبر وقلت مش معقول ، وكان مكرم عبيد - كما يقول محمد التابعى - يؤمن الايمان كله فى ذلك الوقت بان كل عضو يختلف مع رئيس

الوفد مصطفى النحاس يجب أن يبتز ، من جسم الوفد ، بلا تردد أو رحمة :
كان هذا هو مبدأ مكرم عبيد في عام ١٩٣٧ ، وهو نفس المبدأ الذي طبقه
النحاس باشا على مكرم عبيد باشا في عام ١٩٤٢ .



ويقول الأستاذ التابعي ، ان مكرم عبيد قد ذكر له أن غضب أم المصريين
على الوفد ورئيسه لم يكن بسبب اخراج النقراشي باشا ، من الوفد وان كانت
الفرصة الملائمة ، للاعلان عن ذلك الغضب ، وان مكرم عبيد قد قال : لقد
أدخلوا في روعها أنها جان دارك في مصر ، وقالوا لها - أقاربها ، وأنسابها - أن
الوفد أخطأ يوم سافر أعضاؤه لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ولم يصحبوها معهم بصفتها
أرملة سعد زغلول ! وان الوفد ، لم يعد يستشيرها كما كان في الماضي ، بل
يعتبرها كما مهملا وكسبب النحاس ومكرم خصما جديدا قويا في شخص زوج
سعد ، وأم المصريين وكانت صفية هانم زغلول ملكة ، مصر ، وكانت نازلي تحترم
أم المصريين ، احتراما شديدا ولا عجب فقد كانت الآنسة نازلي صبرى تقبل يد
صفية هانم زغلول قبل أن تصبح سلطنة مصر ، وزوج السلطان فؤاد .

وهكذا - يقول التابعي - لم يكن قد مضى على عودة فاروق من رحلته الى
أوروبا وممارسته لسلطانه وحقوقه الدستورية شهران اثنان حتى كانت حكومة
الأغلبية الوفدية تواجهه جبهة قوية معارضة مكونة من رأس الدولة ، فاروق
وجميع كبار موظفي القصر ، على ماهر : وأذنا به في القصر ، أحزاب الأقلية وفوق
هذا وذلك خلاف في صفوف الوفد يوشك أن ينتهي بخروج النقراشي وماهر
من الوفد مع عدد من الشيوخ والنواب ، كل هذه العوامل مجتمعة أضعفت هيبة
الوفد في نفس فاروق ومن ثم أقدم على ما كان مترددا في الاقدام عليه خوفا من
قوة الوفد ، وشموكته وتحدى حكومة الوفد ، وأصدر أمره الكريم بتعيين علي
ماهر ، رئيسا للديوان في شهر أكتوبر ١٩٣٧ وكان هذا التعيين ايدانا بسياسة
التحدى التي سار عليها فاروق ورجاله ، سياسة التحدي ، للوفد ، ورئيس
الوفد ، وحكومة الوفد ، وأغلبيتها الماحقة في مجلسي البرلمان وايدانا بسياسة
الاستهانة والاستهتار بسلطة البرلمان ، وحقوق الشيوخ والنواب ممثلي الأمة
أو بعبارة أخرى سياسة استهانة القصر واستخفافه بالحكم النيابي وحقوق ،
وحرية الشعب » .



ونفساء بعد كل الذي قلناه : من يكون محمود فهمي النقراشي الذي كان
اخرجه من الوفد ، ومن الوزارة نقطة تحول خطيرة في مسار الوفد كحزب

له الأغلبية الشعبية ، والأغلبية البرلمانية : يعتبر محمود فهمى النقراشى بلا جدال من أنظف وأطهر الشخصيات السياسية التى عرفها التاريخ المصرى كما أنه بلا جدال ، من أصلب وأقوى القيادات الحزبية فى نصف القرن الماضى .



وقد يختلف المرء ، مع محمود فهمى النقراشى فى آرائه ، واتجاهاته ، السياسية ، والحزبية ولكن لا أحد يستطيع الا أن يحترم هذه الآراء ، والاتجاهات السياسية ، والحزبية ، ويحترم أولا ، وقبل كل شئ ، الرجل الذى يؤمن بها . . كان محمود فهمى النقراشى من خيرة المصريين الذين رفعوا راية الكفاح الوطنى فى ثورة ١٩١٩ وكان فى مقدمة من اشتركوا فى العمل السرى تحت الأرض فى الاسكندرية وفى القاهرة بعد الاسكندرية !



ومحمود فهمى النقراشى ، كما روى ذات مرة ، وكان مقبلا للغاية فى أحاديثه الصحفية ، وغير الصحفية من مواليد الاسكندرية فى ٢٦ ابريل ١٨٨٨ وقد حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة جمعية العروة الوثقى ، وكان ترتيبه الأول فى لجنة الاسكندرية كما كان أول الناجحين فى شهادة البكالوريا فى مدرسة رأس التين الثانوية ثم التحق بمدرسة المعلمين العليا وبعد التيساس أرسل فى بعثة تعليمية الى جامعة توتنجهام بإنجلترا . وبعد عودته أثر حصوله على دبلوم تلك الجامعة عمل مدرسا فى مدرسة رأس التين الثانوية ثم العباسية الثانوية ، ثم ناظرا للمدرسة الراقية فى الهياثم .



وكان النقراشى قد تعرف الى سعد زغلول عندما كان ناظرا للمعارف ولذلك ، عندما بدأت ثورة ١٩١٩ وألقى اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات خطابا باسم الحكومة البريطانية وصف ثورة ١٩١٩ بأنها قامت « للسلب والنهب » ، وأثنى على الموظفين المصريين ورجال البوليس والجيش المصرى لانهم لم يشتركوا فى الثورة ، وصور اللورد كيرزون موظفى الحكومة المصرية بأنهم ينحازون الى الاحتلال والمحتلين وكان أن تألفت لجنة من مندوبى الوزارات والمصالح وكان النقراشى هو مندوب وزارة المعارف ، وكتبت اللجنة عريضة احتجاج الى السلطان ، والى المندوب السامى البريطانى والى سائر معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، وأعلن مندوبو الموظفين اضرابا عاما فى جميع

الوزارات والمصالح لمدة ثلاثة أيام فى البداية . . حتى يطلق سراح المعتقلين وعلى رأسهم سعد زغلول باشا .



وتعتقل السلطات البريطانية فى مصر محمود فهمى النقراشى ، وعلى عمر بك ، وحسين بك فتوح وأحمد بك فريد ، وفؤاد بك شيرين وغيرهم ، وغيرهم وتم نفي المعتقلين فى بلدة رفح ، حيث مكثوا بها ١٥ يوما حيث أفرج عنهم ، وان لم تسمح الحكومة ، بإعادتهم الى وظائفهم الى ان تألفت وزارة محمد سعيد باشا « الثانية » فأمرت بإعادة محمود النقراشى ناظرا لمدرسة السويس ، وبعدها نقل الى وزارة الزراعة للعمل بقسم الادارة والاحصاء و . . و .

وعندما اعتقل الفريق الثانى من الوفد المصرى : حمد الباسل باشا ومرقس حنا باشا . وواصف غالى باشا ومراد الشريعى بك ومحمد علوى الجزار بك . وجورج خياط بك ، وويصا واصف بك اجتمع محمود فهمى النقراشى بزملائه فى الجهاد حيث ألفوا الفريق الثالث الذى حل محل الفريق ، الأول ، والثانى ، وكان من بين هذا الفريق الثالث ، الشيخ مصطفى القاياتى ، ومحمد نجيب الغرابلى والدكتور نجيب اسكندر وفخرى عبد النور ، وعبد الستار الباسل ، ومحمود فهمى النقراشى وبمجرد الحكم على الفريق الثانى ، تم القبض على الفريق الثالث وأودع أفرادهم ثكنات قصر النيل ، لمدة ثلاثة أشهر الى أن أفرج عنهم حيث عين النقراشى مفتشاً بالتعليم العام ، ثم مساعداً للسكرتير العام ، لوزارة المعارف الى أن اختاره سعد زغلول فى يونيو ١٩٢٤ وكيلا لمحافظة مصر .



وبعد أربعة أشهر اختاره وكيلا لوزارة الداخلية وفى الحفل الذى أقيم لتكريم النقراشى خطب سعد زغلول خطبة قال فيها : اننى ما أحببت محمود فهمى النقراشى ، واختارته الا لشقتى بكفاءته ولما أعهد فيه من الوطنية والحكمة فى تصريف الأمور .

ولما استقالت وزارة سعد أحالت وزارة زيور محمود فهمى النقراشى الى المعاش ثم اعتقلته .



وظل معتقلا ثلاثة أشهر الى أن ظهرت براءته فأفرج عنه ، وبعد ثلاثة أشهر من الافراج عنه اعتقل هو وأحمد ماهر ، حيث بقيا معتقلين عاما وخمسة

أيام وبعد محاكمة مثيرة ، قضى ببراءتهما وكان سعد زغلول يولى قضية ماهر ،
والنقراشى أهمية بالغة وكان يشترك مع المحامين المترافعين عنهما كواحد منهم
فى منزله - بيت الأمة - وإن لم يقف أمام القضاء .

وكانت حكومة سعد باشا ، قد استقالت أو أقيمت بمعنى أدق ، عقب
اغتيال السير لى ستاك باشا - الحاكم العام للسودان ، وسردار الجيش المصرى
فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ - وخلفتها وزارة زيور باشا حيث تم فى عهدها محاكمة
المتهمين بمقتل السير لى ستاك باشا وقد قضى فى ٧ يونيو ١٩٢٥ على عبد الفتاح
عنايت وعبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ، ومحمود راشد ، وعلى إبراهيم
محمد ، وراغب حسن النجار ، وشفيق منصور وقضى عليهم جميعا بالاعدام
واستبدل بحكم الاعدام الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة لعبد الفتاح عنايت ،
كما قضى بحبس محمد صالح سنتين ، وكانت محكمة الجنايات ، التى نظرت
القضية برئاسة أحمد عرفان باشا ، وعضوية المستر كرشو ، ومحمد مظهر بك .

وقد حاولت حكومة زيور باشا إيجاد صلة بين قضية الاغتيالات السياسية
وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين من قبل وكان من المعتقلين
فى قضية الاغتيالات السياسية : أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، حسن
كامل الشيشينى ، وعبد الحلیم الببلى ، محمد أفندى فهمى ، على محمود عثمان
مصطفى ، والحاج أحمد جاد الله ، وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو
رئيسا وكامل إبراهيم بك وعزت بك عضوين وكان فى مقدمة المترافعين من
المحامين عن هؤلاء المتهمين : زهير صبرى عن على محمد على وإبراهيم رياض عن
أحمد جاد الله ومصطفى النحاس ، مرقص حنا ومكرم عبيد ، ونجيب الوايل
وسلامة ميخائيل ومحمد يوسف عن الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وعبد الله
حسين عن محمود عثمان مصطفى ، وأحمد لطفى ومصطفى الشوربجى عن الأستاذ
حسن كامل الشيشينى ووهيب بك دوس عن عبد الحلیم الببلى .



وفى ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم بالاعدام شنقا على محمد على فهمى على
وبراءة جميع المتهمين .

ولم يكن القاضى كرشو ، موافقا على براءة ماهر والنقراشى والحاج أحمد
جاد الله ، ومحمود عثمان مصطفى فقدم استقالته من منصبه بعد الحكم ، وبناها ،
على اعتراضه على براءة ماهر والنقراشى وجاد الله .

وكان سجن ماهر والنقراشى فى المرة الأخيرة شاقا ، وعنيفا الى درجة أن
النقراشى كان ذات مرة ينشد بعض الأشعار انشادا عاليا عند مرور أحمد ماهر

امام غرفته ، فظن رجال السجن ان لهذا الانشاد معنى آخر ، فحققوا معه . لمعرفة سبب انشاده الاشعار وبالفؤا فى تعذيبه . ولما كان الكلام محرما فى السجن . وكذلك كانت الكتابة فقد أنفق النقراشى وقته فى مطالعة « صبح الأعشى » كله . والاجزاء الأربعة . التى قد صدرت من كتاب « نهاية الارب » وراجع كثيرا من الكتب العلمية التى لم يكن قد اطلع عليها الا مرة واحدة ودرس كذلك كتابات سبنسر فى فلسفة التربية .



وعن قضية الاغتيالات السياسية ، التى اتهم فيها ماهر والنقراشى ، كتب حبرى أبو علم فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية يقول : نزل الستار على قاعة محكمة الجنايات عقب محاكمة المتهمين بمقتل السردار ثم رفع بعد عام لتشهد هذه القاعة محاكمة أكبر منها خطرا وأجل شأنا تلك هى قضية الاغتيالات السياسية وهى القضية التى تمخضت عنها التحقيقات فى قضية مقتل السردار ، وكان شفيق منصور ، صلة الوصل بين القضيتين وكانت اعترافاته ، وتقاريره حجر الزاوية فى التحقيقات الجديدة ، وعلى أساس هذه الاعترافات اتهمت النيابة العمومية ، الدكتور أحمد ماهر وزير المعارف فى وزارة سعد زغلول باشا ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل الدخلية بها ، والأستاذ حسن كامل الشيشينى المدرس بمدرسة التجارة العليا ، والأستاذ عبد الحليم البيلى ، سكرتير المفوضية المصرية بأنقرة وبعض العمال بارتكاب حوادث اغتيال الرعايا الانجليز وبعض المصريين .



واستأثرت القضية باهتمام الجمهور والسياسة فى مصر ، وبريطانيا لما لبعض المتهمين من مركز خطير ، ولخطورة الملبسات التى أحاطت بالقضية والنتائج السياسية التى تترتب على الفصل فيها ورئى ألا تنظر القضية أمام الدائرة التى فصلت فى قضية مقتل السردار ولم يخل تشكيل الدائرة الجديدة من صعوبات استدعت عقد الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف وأخيرا شكلت المحكمة من جناب المستر كرشو ، رئيسا ، وكامل بك ابراهيم وعلى بك عزت مستشارين وجلس فى كرسي النيابة حضرة مصطفى بك حنفى وتولى الدفاع ، فى القضية طائفة من كبار المحامين .

وأصبحت قاعة محكمة الجنايات وأصبح قفص الاتهام فيها ملتقى أنظار الرأى العام المصرى والبريطانى .

ولم يكن فى فضاء القاعة ما يتسع لكل من يرغبون فى شهود المحاكمة فحدد عدد من يسمح لهم بدخول القاعة وأقيمت الحواجز ، والموانع حولها وأصبح ما يدور فيها ويجرى فى ساحتها يدور فى الصحف ويطير الى الخارج .

وقد كانت جهود المحامين فى هذه القضية شاقة فقد بلغت صحف التحقيق بها نيفا وثلاثة آلاف عدا الملحقات وتوفر المحامون على دراستها واستيعابها ، قبل بدء المحاكمة .

وكان استجواب الشهود آية من آيات الفن القضائى ، ثم جاء دور الدفاع وترافع ، المحامون فكانت مرافعاتهم صورة حية للبيان الساحر ، والمنطق السليم ، كانت مرافعاتهم من وحي قلوبهم وعقائدهم ، وكان الكثيرون منهم تربطهم بالمتهمين روابط أعظم توثقا من الصداقة ودافع المتهمون عن سمو الحركة الوطنية وتجردها من النوايا الاجرامية فكانوا فى دفاعهم ملهمين موفقين .

وفى الوقت الذى كانت ألسنتهم تفيض بالسحر حللا ، تنزل فوق منصة القضاء : كانت عيونهم وقلوبهم مشدودة الى القفص حيث وقف رجال كرام عليهم ، وأغزاء على مصر فكانت نبراتهم أبلغ من عباراتهم وأشد تأثيرا .

وتوفى المرحوم أحمد بك لطفى بعد صدور الحكم بقليل فكانت قضية الاغتيالات السياسية آخر قضية كبرى ترافع فيها ، وكانت آخر عهده بهذه القاعة .



وكان يجرى فى نفس الوقت خارج القاعة صراع انتخابى بين الوفد ، ومن ائتلف معه من الأحزاب وبين حزب الاتحاد .

وكان الواقفون على ما يجرى خلف ستار الحوادث السياسية يدركون مقدار ما بين الحكم الذى يخرج من داخل هذه القاعة والحكم الذى يخرج من صناديق الانتخاب من صلة وتلازم ، وشاءت الأقدار أن يصدر حكم القضاة ، وحكم الناخبين فى وقت واحد : أصدر القضاة حكمهم بعد دفاع دام شهرا ببراءة خمسة من المتهمين هم : الدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى ، والأستاذ حسن كامل الشيشينى ، والأستاذ عبد الحلیم الببلى ، والحاج أحمد جاد الله ، وصدر حكم الناخبين لصالح الائتلاف ومرشحيه .

واهتزت البلاد طربا لهذه النتائج كلها وشرع الساسة يتبادلون الرأى فى استثمار هذه النتائج ، وأخيرا تعكر الجو ، حين خرج جناب المستر كرشو على تقاليد القضاء فكتب الى وزير الحقانية يعلن أنه كان معارضا فى براءة الدكتور أحمد ماهر ، والحاج أحمد جاد الله وقال انه اعتبر من واجبه الخروج على مبدأ المحافظة على سر المداولة فتوجه بعد اصدار الحكم الى دار المندوب السامى ، واطلع فخامته على رأيه باعتباره حاميا للأجانب !! وعقب وصول هذا الخطاب

استقالت الوزارة وشكلت بعد ذلك وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فتولى المرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا ، وزير الحقانية فيها الرد على الخطاب واستقال جناب المستر كرشو « !!

وقد ظلت دار المندوب السامى تعترض باستمرار على اشتراك أحمد ماهر والنقراشى فى أية وزارة وفدية ، وتقيم الدنيا ولا تقعد لها لأن ماهر والنقراشى فى رأيها ، ليسا سياسيين ، بل هما ارهابيان كبيران !! وقد سبق لنا أن أشرنا الى ثورة الرأى العام البريطانى عندما أصر مصطفى النحاس على اشراك محمود فهمى النقراشى ، وأحمد ماهر فى الوفد المصرى ، للمفاوضات !!



وعن الوزارة النحاسية ، الرابعة يقول عبد الرحمن الرافعى طيب الله ثراه .
استحدثت الوزارة أسلوبا جديدا من الارهاب ساعدها على تدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية وذلك باصطناعها فرقا سميت « فرق القمصان الزرقاء » التى كانت فى الأصل تشكيلات منظمة ترمى الى النهوض بالروح الرياضية ثم اصطبغت فى عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية : وتحولت عن مقصدها السليم لأن التشكيلات الرياضية يجب ، أن تكون بعيدة عن الاصطباغ بصبغة حزبية وأن تبقى دعامة من دعائم الروح ، التى تدعو الى الود والاخاء بين الرياضيين لا الى اثاره الخلاف بينهم .

خرجت هذه الفرق - هكذا يقول عبد الرحمن الرافعى - فى عهد وزارة الوفد عن المعنى الرياضى وصارت أداة سياسية لارهاب خصوم الوفد السياسيين وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر ، وتعتدى على اجتماعات المعارضين وفضت بعضها بالقوة ، واعتدت ، أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة استفحل شأنها بضم أشياء من أحط الطبقات اليها ، فصارت وسيلة لاهدار حرية الرأى والفكر ، وافساد أداة الحكم ، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين ويميلون ارادتهم على الرؤساء والموظفين والى جانب هذا الارهاب المستمر من القمصان الزرقاء تصدت الوزارة للصحف المعارضة وأرهقتها بالتحقيقات والمصادرة واعتقلت النيابة بعض الصحفيين بدعوى اتهامهم فى جنح صحفية فكان هذا وذاك مظهرا من مظاهر الضغط والاضطهاد .

ويؤخذ أيضا على وزارة النحاس الرابعة - كما يقول عبد الرحمن الرافعى - انها لم تكن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش ولم تعمل عملا ، جديا فى انشاء مصانع للأسلحة والذخائر ، وتسليح الجيش وانشاء الأسطول وتعزيز قوة الدفاع الوطنى مع أن الفرصة ، كانت مواتية لها ، وكل ما عملته فى صدد انشاء

مصنع للذخيرة والأسلحة ، انها قررت تأليف لجنة فنية لدراسة هذا المشروع ولكن اللجنة لم تؤلف وقررت فى سبتمبر ١٩٣٧ استدعاء خبير عسكري من إنجلترا للاستعانة به على وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع ولم تنفذ قرارها وأرجىء تنفيذ المشروع . أى أننا لم نعمل شيئاً لإنشاء مصانع الذخيرة والأسلحة ومن المأخذ عليها أننا قررت إعادة العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى غيبة البرلمان ، والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذا المرسوم مخالف للدستور وقد عده البرلمان الوفدى سنة ١٩٣٠ باطلاً بطلانا أصلياً ولكن وزارة النحاس بعد أن رأت التذمر من سياستها قد استفاضت حتى سرى الى صفوف طلبة الجامعة ، قررت إعادة العمل بهذا المرسوم ..



ويأبى عبد الرحمن الرافعى الا أن يوجه النقد - فى نفس الوقت الذى انتقد فيه الوزارة النحاسية الرابعة - الى خصوم الوزارة الوفدية الذين استعجلوا الأمر وأرادوا أن يعالجوا مساوىء الوزارة النحاسية بالاستعانة بالسراى « وأقصد موظفى السراى » وهذا العلاج لا تؤمن مغبته لانه يزيد فى سلطة رجال السراى ، ويجعل زمام الحكم فى أيديهم وليس من السهل بعد اللجوء ، اليهم أن يسير النظام الديمقراطى وتنمو تربية الشعب السياسية ولكن هكذا شاء حظ مصر ، العاثر ألا تستقر أوضاع الحكم على أساس صالح مستقيم وينتهدى رجال السراى فرصة استعداد المعارضة للوزارة الوفدية وانتقال تلك المعارضة الى صفوف الشباب ، وخاصة طلبة جامعة فؤاد ، وقد رأى أحمد لطفى السيد بعد أن اشتدت اضرابات الطلبة تعطيل الدراسة فى كليات الجامعة أسبوعاً يبدأ من ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ وأصدرت الجامعة قراراً بذلك ولكن الوزارة رفضت الموافقة على هذا القرار فاستقال لطفى السيد من منصبه وكان رجال السراى قد عمدوا ، الى وضع العراقيل أمام الوزارة النحاسية ، وخاصة فى موضوع تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ : كانت الوزارة الوفدية قد رأت ترشيح فخرى عبد النور بك ، لعضوية مجلس الشيوخ ولكن السراى اعترضت ورشحت بدلاً منه عبد العزيز فهمى باشا وأخذ رجال السراى يثيرون موضوع ، القمصان الزرقاء ، ويطلبون باسم الملك حل حركة القمصان الزرقاء ، بل ان الملك فاروق نفسه تحدث فى هذا الموضوع مع مصطفى النحاس . والغريب : ان دار المنسوب السامى ، البريطانى ، التى تحولت فيما بعد الى دار السفير البريطانى كانت تقوم بدور الوساطة بين الوفد والسراى بل كانت فى بعض الأحيان تقف الى جانب الوفد ، دون السراى !! وكانت تدعو الى الإبقاء على الوزارة الوفدية بوصفها وزارة الأغلبية البرلمانية !!



وكان من رأى د. محمد حسين هيكل ان الوزارة الوفدية قد أخطأت عندما شددت من حملة الارهاب التى واجهت بها خصومها : كانت المظاهرات تؤازر القمصان الزرقاء فى هذه الحملة : ولقد نما اليها ذات مساء من شهر ديسمبر ١٩٣٧ أن د. محمد محمود باشا ، سيتعرض لهذا الارهاب كما يتعرض غيره وذهبنا اليه فى منزله فكننت أنا والأستاذ كامل البندارى المحامى ، وعبد الجليل بك أبو سمرة ، ورشوان محفوظ باشا ، وآخرون . ولم يطل بنا المقام حتى سمعنا ان مظاهرات كبرى تقترب من ميدان الفلكى وانها ربما سارت فى شارع الفلكى ، الى منزل محمد باشا محمود وانها قد تقتحم المنزل ، وعرفنا ان محمد محمود باشا ، قد اتخذ عدته لمثل هذا الاحتمال فاستعد للدفاع عن نفسه وعن داره ، وسرنا ما عرفنا من ذلك ، وأن وددنا ألا يبلغ الأمر مبلغ الاشتباك المسلح وتأتى المظاهرة ، وتقترب من بيت محمد محمود ويأمر محمد محمود رجاله باغلاق بوابة بيته اغلاقا محكما .



الى أن يقول د. هيكل : بلغت المظاهرة المنزل فوجدت بابه محكم الاغلاق فحاولت اقتحامه وسمعنا أميرة نارية تدوى ، وأراد الباشا ، أن يطمئننا فقال : لا تنزعجوا فان حرس الدار قد برون ، على صددهم ، ثم أنه أراد الخروج بنفسه فمنعه الحاضرون بخافة أن تصيبه رصاصة طائشة ، فقد كثرت الطلقات النارية كثرة جعلتنا نشعر ، وكأننا فى معركة حربية حامية الوطيس وأسرع أحد الحاضرين الى التليفون مرة أخرى يتحدث الى حكمدارية البوليس وصور لها ما هو حادث لكن الطلقات النارية ظلت تدوى زمنا قبل أن يحضر البوليس ولعله كان ينتظر أن يخطر بأن المتظاهرين اقتحموا الدار ثم يتحرك لضبط الواقعة على حد تعبيرهم فلما عرف أن الدار انقلبت حصنا منيعا وان محاولات المتظاهرين لاقتحامها ذهبت سدى ، وان هؤلاء ، المتظاهرون ، معرضون للنيران تحصدهم . أسرع بالمجئ فلما رأى المتظاهرون البوليس تفرقوا بعد ان كانوا يحاولون تسلق الدار من خلفها لولا أن صدتهم النوافذ المحكمة الاغلاق ، فلم ينالوا مأربهم .

وعن تحقيق النيابة قال د. هيكل : حققت النيابة ما حدث ولم يمنعها مقام محمد محمود باشا من أن تفتش منزله ، فلم تجد به غير مسدسه هو ، وكان التحقيق متجها كله ، الى معرفة الوسيلة ، التى قاوم بها محمد باشا ورجاله المظاهرة غير أن التحقيق لم ينته الى نتيجة ثم حفظ .



كان لهذا الموقف الذى وقفه محمد محمود باشا من المظاهرة ، المتمتعة بحماية الحكومة أثره فى تفكير أولى الأسر ، ممن يريدون التخلص من النحاس باشا

وزارته ويخشون أن يجر ذلك الى اضطراب العاصمة واراقة الدماء فيها فقد استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس باشا وحكومته ، وقد كفى ظهور البوليس ليولى المتظاهرون الادبار عند ذلك اطمأنت النفوس الى أن سلطان الحكومة فى حماية المظاهرات هو الذى يجعل لهذه المظاهرات من الخطر ، ما تخشى عواقبه فلو انها لم تجد من الحكومة الحماية والرعاية لما استطاعت شيئا ، بل لما أقبل أحد على التظاهر وان أجزل له الأجر .

وعندما ذهب د . هيكل : الى لطفى السيد قبل أن يستقيل من الجامعة للتحديث معه فى أمر اقامة حفل تأبين للمرحوم محمود باشا عبدالرازق ولاستئذان لطفى السيد ، فى أن يكون من بين خطباء ذلك الحفل . كان طلبة الجامعة مضربين فتجمعوا حوله ، فلم يقل لهم ، أكثر من أن المعارضة أدت واجبها وعلى كل مصرى ، أن يؤدى واجبه ، ثارت صحف الوفد ، وطالبت بالتحقيق مع د . هيكل ويقول د . هيكل : ان مظاهرات الجامعة ، كانت من الشواهد القوية ، على انصراف الشباب المتعلم ، من تأييد الوزارة وعلى أن الوزارة تلجأ الى سياسة الارهاب ، بالمظاهرات وبالقمصان الزرقاء تستر بها خوفها وانزعاجها وينبغى لها أن تتوارى من خوفها بتخويف خصومها ، لتظل ماضية فى سياستها الحزبية المتطرفة ، على أن هذا الارهاب ، لم يزعج ، المعارضة ، بل ظل اقتناعها راسخا بأن أيام الوزارة فى الحكم معدودة ، وكان هذا الاعتقاد يزداد كلما ازدادت صلات محمد محمود باشا بالقصر توثقا ، وكان كثيرون يتحدثون عن هذه الصلات ويرتبون عليها النتائج ، التى يطمئن اليها تفكيرهم .



ويقول د . يونان لبيب رزق : « أمام كل هذه المخاطر ، التى شعرت الوزارة الوفدية انها تحيط بها بدأت تتصرف وقد بنت هذا التصرف أساسا على السعى لتأييد شعبية الوزارة ، والبلوغ بإمكان استخدام هذه الشعبية أمام أى مؤامرات تبدو من جانب القصر وتم ذلك بطريقتين :

الطريقة الأولى : « فى تلك الجولات الواسعة التى أخذ يقوم بها النحاس باشا فى مختلف المديرية ليلقى الخطب فى المحلة الكبرى وفى المنصورة وفى الاسكندرية وفى المنيا وهو لا يريد بذلك تأكيد شعبيته وحسب بل يريد أكثر من ذلك التحذير من أى محاولة للمساس به » .

الطريقة الثانية : تدعيم تنظيم القمصان الزرقاء ، الموالى للوفد لاستخدامه فى المواجهة المحتملة . وتم هذا التدعيم بأكثر من وسيلة : منها تركيز ولاء الجماعة فى شخص النحاس بوضع قسم جديد لها جاء فيه : « أقسم بالله أن أظل مجاهدا لوطنى تحت لواء زعيمى مصطفى النحاس لآخر رمق فى حياتى »

وفيها الاسراع بزيادة عدد اصحاب القمصان الزرقاء ويذكر أحد التقارير البريطانية أن مكرم عبيد قد حث زعيم هؤلاء ، على بذل كل جهد لرفع عددهم الى مائة ألف ومنها الحصول على المبالغ ، التي تمكن من استيعاب هذه الأعداد الجديدة في الجماعة وكان سبيل الزعامة الوفدية الى ذلك انفاق جانب من المصروفات السرية لوزارة الداخلية في هذا الوجه ، هذا وقد رفض القصر توقيع قانون زيادة الاعتماد الخاص بالمصروفات حتى لا يتخذ الوفد من القمصان الزرقاء التي ينفق عليها المصروفات السرية أداة للضغط عليه .

وتنشر إحدى الصحف البريطانية « الأوبزرفر » أن مصطفى النحاس بعد أن زار روما وبرلين راودته الآمال في أن يصبح دكتاتورا ، كما أنه قد بدأ يغاز من شعبية الملك .

وكان على ماهر ، قد عين في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ رئيسا للديوان الملكي بدون أخذ رأى الحكومة ، كما تحتم بذلك التقاليد الدستورية وتقول صحف المعارضة أن الوفد حاول اشراك السفارة ، البريطانية في هذا الموضوع حتى تقف الى جانبه غير ان السفارة ، أكدت ان هذا الموضوع من اختصاص الملك وحده !



وقد بعث محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين الى السفارة البريطانية خطابا يحتج على التداخل في أمر من أمور مصر الداخلية كما أن بعض الصحف الوطنية راحت تحذر بريطانيا من مغبة التدخل في شئون مصر الداخلية .

وقيل ان الملك فاروق في أثناء لقاء له بمصطفى النحاس في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ طلب من النحاس حل جماعة القمصان الزرقاء ، وسلمه بحثا قانونيا يؤكد أن وجود هذه الجماعة منافي للدستور .

وكان أيضا من بين أسباب الخلاف بين الوفد ، والقصر أن حكومة الوفد أعدت مرسوما بقانون يتم بمقتضاه تخفيض نسبة النجاح لطلاب الجامعة مستهدفة بذلك الحصول على شعبية بين الطلاب ولكن القصر رفض التوقيع على هذا المرسوم لانه لم يعرض على مجلس الجامعة ، قبل أن يعرض على الملك !

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، كما تقول الوثائق البريطانية : رسائل سير مايلز لامبسون الى مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية . يبلغ السفير البريطاني رئيس ديوان الملك . والملك نفسه ان الملك قد يفقد ثقة الحكومة البريطانية وتأيدها اذا ما استمر في سياسته وانه بذلك يعرض عرشه للخطر !!

ولا تجدى سياسة تخويف الملك من قبل الحكومة البريطانية .

ولا تجدى سياسة استعراض العضلات الشعبية التي سار عليها الوفد وخاصة المظاهرات الوفدية العنيفة التي كانت تسير فى شوارع القاهرة . بل وفى ميدان عابدين ذاته منادية « النحاس ، أو الثورة » .

يبدو أن الملك أو مستشاره الأول على ماهر كان واثقا من نفسه الى أبعد حدود الثقة ، وكان مطمئنا الى أن الوفد قد خسر ، الكثير ، وأنه لن يستطيع أبدا أن يكسب معركته ضد القصر بل أن الملك ، لم يعد يكتفى بالضغط سرا على حكومة الوفد ، وإنما راح يظهر فى المعركة بصورة علنية حتى أنه ليطل من شرفة عابدين على مظاهرات طلبة الأزهر ، المؤيدة له ، ليحييها ، وكأنما يريد منها أن تستمر ، وتكون المظاهرات بداية لأحداث كثيرة وخطيرة تقع فى مصر .

الصراع بين القصر ، والوفد يصل الى الدروة

● انقسم شباب مصر في أواخر عام ١٩٣٧ على نفسه ، انقساما خطيرا ، أدى الى حدوث نتائج مؤسفة للغاية : تحولت - مثلا - شوارع القاهرة ، والاسكندرية وكثير من عواصم المديرية الى ساحات صراع دموى تتقاتل فيه فرق القمصان الزرقاء ، والقمصان الخضراء ، في كل جامعة ، وفي كل كلية ، بل في كثير من المدارس الثانوية ، وحيث يوجد المشايخ للوفد ، والمشايخ للسراى وكان الأزهر كله ضد الوفد ، ومع السراى ، وكان فاروق - الملك - قد أحس بقوته وبضعف حكومة الوفد ، فأثر أن يلعب ورقته ضد الحكومة القائمة بصورة سافرة وغير لائقة في نفس الوقت ، حتى أنه ليخرج الى ألوف الطلبة الأزهريين المتظاهرين فى ساحة عابدين من شرفة قصر عابدين ، محييا ومشجعا بل ومستزيذا من المظاهرات والاضطرابات ، وما كان للملك أبدا أن يخرج عن حياده بين الأحزاب ويقف ضد الحكومة ، المؤيدة من البرلمان مهما كانت الأخطاء ، التى وقعت فيها تلك الحكومة ، وكان الأحرى بمستشارى الملك وعلى رأسهم على ماهر باشا ، وكان الأحرى بأحزاب المعارضة مهما اشتد بينها وبين حكومة الأغلبية الخلاف أن تقف ، الموقف الدستورى السليم ، فلا تدع للملك ومستشاريه ، أن يعصفوا بحكومة الأغلبية لانه اذا ساهموا هم فى تمكين الملك ، ومستشاريه من العصف بحكومة الأغلبية ، أصبح من أسهل الأمور على الملك ، وعلى مستشاريه أن يعصفوا بالأحزاب الصغيرة وخاصة تلك التى لا تعتمد على تأييد شعبى ، فالملك عندما يعصف بحزب الأغلبية يصبح من السهل عليه أن يعصف بأحزاب المعارضة .



وقد كان فاروق وقتئذ طرى العود غير قادر على الدخول فى صراع مع الوفد خاصة وحكومة بريطانيا تؤيد الوفد ، أو على الأقل لا تقف الى جانب السراى فى أى خلاف أو اختلاف مع الوفد ، ولم يكن فاروق ، الذى لم يكن قد

تجاوز عامه الثامن عشر الا بشهور يقوى على معاداة الوفد أو على الأقل يفكر فى أن يخوض ضده معركة عنيفة ضارية ما لم يكن مستشاروه ، وما لم تكن قيادات أحزاب المعارضة قد رتبت الدخول فى معركة مع الوفد وأكدوا ، له ، انه سوف يحقق بشبابه الغض وبنقة الجماهير الطيبة فى نواياه ما لم يحققه والده ، الداهية الأكبر ، أحمد فؤاد .



والمؤرخ المنصف مهما يكن رأيه فى تجاوزات الحكومة القائمة وقتئذ لا يستطيع الا أن يوجه اللوم ، الى مستشارى الملك ، والى الأحزاب المعارضة التى أيدته تأييدا مطلقا ضد سلطة الشعب الممثلة فى الحكومة الوفدية ذات الأغلبية البرلمانية .

وقد أحسنت تلك الأحزاب ، بخطئها الكبير هذا بعد أن أقيلت وزارة النحاس ، وجاءت أحزاب الأقلية لتحكم باسم السراى وراح مستشارو الملك ، وعلى رأسهم على ماهر ، يلعبون برئيس الوزراء الجديد كما يحلو لهم ، ولذلك لم تمض سوى بضعة أشهر على اقالة الوزارة الوفدية ، حتى صاح كبيرهم قائلا : انما أكلت يوم أكل الثور الأبيض والقصة معروفة ، وهى من أبرز قصص بيدبا ، الفيلسوف الهندى : ثلاثة ثيران كانوا فى أجمة ، لا يشاركون فيها الا أسد ضعيف هزيل ، لا يستطيع أبدا أن ينال منهم جميعا شيئا ، وذات يوم قال الأسد ، الضعيف الهزيل لثورين من الثيران الثلاثة : ان لونى على لونكما ولا يفضحنا فى أجمتنا هذه الا الثور الآخر ذا اللون الأبيض فلو تركتماني آكله ، لصفيت لنا الأجمة وعشنا فى سرور ، وحبور ، وقال الثوران : الأحمر ، والأسود : دونك فكله ، فأكل الأسد الثور الأبيض ، وبعد أيام جاء الأسد الضعيف الهزيل وقال للثور الأحمر : ان لونى كلونك ، ولا يفضحنا فى أجمتنا هذه الا الثور الأسود فلو تركتني آكله ، لصفيت لنا الأجمة « وقال الثور الأحمر : دونك فكله ، وبعد أيام من أكل الثور الأسود جاء الأسد الضعيف الهزيل متنمرا ، وهو يقول للثور الأحمر : انى آكلك لا محالة » فقال الثور الأحمر وقد أحس بدنو أجله وبالخطيئة التى ارتكبها فى حق زميئيه : انما أكلت يوم أكل الثور الأبيض » .



لقد ساعدت أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد الملك الضعيف الهزيل على أن يفترس الوفد ، ليفترس بعد الوفد بقية الأحزاب الأخرى ، وكانت أكبر الأخطاء فى تاريخنا السياسى أن ترك للشباب ذى الثمانية عشر ربيعا ، ومستشاريه وعلى رأسهم على ماهر ، أن يعيث بحياتنا النيابية هذا العبث الذى كان له أثره فى اخراج قطار السياسة المصرية عن مساره الطبيعى ، الى مسار آخر هو مسار الدكتاتورية المطلقة ، دكتاتورية السراى ، والسراى التى تلعب

السفارة البريطانية بأمورها ، الصغيرة ، والكبيرة ، كما يلعب فتیان السیرك ، وفتياته بالدمى فى مسرح العرائس !! واذا كان أحمد حسنین ، وعمر فتحى قد لعبا أخطر الأدوار فى تنشئة فاروق نشأة سيئة ، عندما كان فاروق يتلقى العلم فى لندن ، وكان أحمد حسنین ، وعمر فتحى يتوليان مهمة الاشراف على ولى العهد ، فان على ماهر ورجال القصر ، وبعض زعماء المعارضة هم المسئولون عن افساد فاروق كملك بعد أن تولى سلطاته .



ونعود مرة أخرى للحديث عن الصراع بين الملك ، والوفد ، والصراع داخل الوفد كحزب ، مركزين - هنأ - على أقوال بعض المؤرخين المصريين والأجانب حتى لا نفرّد بالتعبير عن وجهة نظرنا :

يقول - مثلاً - جاكوب لاندو فى كتابه « الحياة النيابية والاحزاب فى مصر عام ١٨٦٦ - ١٩٥٢ » « مال حزب الوفد لمركزية القاهرة ظهرت مع تكوين القمصان الزرقاء ، وتفتشت العصبية والمحسوبيات فى الحزب فطرد محمود فهمى النقراشى ، وأحمد ماهر من الحزب الوفدى ليكونا الحزب السعدى مع مجموعة صغيرة من الوفدين السابقين ، وبالرغم من أن هذا الحلاف قام أساساً على نوازع شخصية الا أن الحزب الجديد - الحزب السعدى - أعطى بعض الاهتمام للاقتصاد المصرى » .

ويقول مارسيل كولومب فى كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » : حين توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ كان ابنه الأمير فاروق فى لندن حيث يواصل دراسته ، وقد نودى به ملكاً فى نفس اليوم ، ولما يتجاوز عامه السادس عشر فقد ولد فى ١١ فبراير ١٩٢٠ ولذلك كان لابد من انشاء مجلس للوصاية ، وقد خلف الملك فاروق ملكاً لم يستطع قط أن يحوز محبة شعبه ومن ثم فانه سرعان ما أحرز شعبية حقيقية واسعة النطاق ، ليس مصدرها هذا الشباب وحده فقد كسب عطف كل المصريين بسبب شبابه الغض وبساطته الحقيقية ، ونزولا على نصيحة مربيه الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ، راح يزور مساجد القاهرة مرة فى كل أسبوع .

وتسلم الملك زمام سلطاته الدستورية محاطاً بهتافات الشعب بأسره ثم بعد ذلك بشهر جاء اعلان خطبته لحدى فتيات البورجوازية المصرية كى يعلى من مكانته .

كان الوفد يرقب - والهواجس تنتابه - تزايد حماسة الشعب للملك وعلى هذا فان ذلك لم يزد - أى الوفد - الا اصراراً على استغلال صغر سن الملك لوضعه تحت وصايته ، ولكن رغم محاولات الوفد جر الصراع الى مجال الدستور

كما كان يجرى زمن الملك فؤاد ، فان أحدا فى مصر ، لم تنطل عليه الخدعة . ومنذ ذلك التاريخ تضاعف الصراع القائم بين الوفد والسراى بسبب وجود ملك ينافس الوفد نفوذه مع فارق هام ، هو أن مصر كانت تتخذ جانب ملىكها فى هذه المرة ، وسرعان ما عادت تتجمع حول العرش ، أحزاب الأقلية التى لحقت بها الهزيمة فى انتخابات مايو ١٩٣٦ وعادت الممارك القديمة ، التى كان قد خنقها قيام الجبهة الوطنية لتتسع ولتبلغ المدى الذى وصلتته فى الماضى .

ومن جديد عادت توجه للوفد نفس الاتهامات وتعييب عليه استبداده وتسلطه وتوجه اللوم علنا الى رئيس الحكومة الاستبدادية وحكمه المطلق وكشف الكثيرون عن طموحه الى الحكم الديكتاتورى كما أن تنظيم حركات الشباب الوفدى فى منظمة شبه عسكرية قد أكد حقيقة هذه الانتقادات .



ولم يستطع الوفد - فى مواجهة الأزمة التى كانت تتجمع - أن يحصل على تأييد الجامعة الأزهرية التى كان لشيخها نفوذ حقيقى على فكر الملك بل وعلى العكس ، من ذلك فقد استشارت الحكومة مشاعر الجامعة العريقة ثم جلبت على نفسها العداء المكشوف من جانب هذه الجامعة بسبب بعض المشروعات التى كانت الحكومة تعدها فما أن انتشر الهمس بأن الحكومة تستعد لأن تنقل الى المحاكم الوطنية اختصاص نظر قضايا الأحوال الشخصية التى كانت حتى ذلك الوقت تعرض على المحاكم الشرعية حتى وجه الشيخ المراغى تحذيرا مدويا الى رئيس الوزراء يناشده العدول عن توجيه لكمة جديدة الى الشريعة أكثر من سابقاتها ، وفى نفس الوقت فان موافقة وزير المعارف العمومية على السماح للطلاب غير المسلمين بعدم حضور دروس القرآن كانت سببا فى تقديم استجواب فى هذا الشأن الى البرلمان وأخيرا فقد قوبل انشاء منصب مفتى الديار استقبالا بالغ السوء فى الأوساط الأزهرية كما كان تعيين الشيخ محمد أبو زيد فى هذا المنصب - وهو الذى سبق له أن ألف تفسيراً للقرآن أدين منذ صدوره فى عام ١٩٣١ - موضوعا لانتقادات مرة ، وكانت هذه الاجراءات التى قوبلت بهجوم عنيف من جانب علماء الأزهر ، هى السبب الرئيسى لعدة اشتباكات ومشاجرات قامت بين طلاب الجامعة الأزهرية وطلاب الجامعة المصرية زاد من اشتعالها ذلك الصراع الخفى الذى ظل قائما بين القمصان الخضراء التى كان يقودها المحامى أحمد حسين والقمصان الزرقاء ، التابعة للوفد ، وكان أتباع أحمد حسين يتخذون موقف الدفاع عن الاسلام ازاء ما يتهدده من أخطار ، وينسبون الى الآخرين أفكارا ومشاعر الحادية جعلتهم يظهرون بمظهر الخطرين على البلاد .



وجرت بين هذين التنظيمين صدامات وحشية واستطاع خصوم الوفد بمهارة أن يستغلوا هذه الاضطرابات التى قسمت تلاميذ المدارس وطلاب

الجامعات الى جماعتين متنافرتين كما أن اسناد وزارتي المالية والخارجية الى مكرم عبيد باشا ، وواصف بطرس غالى باشا ، قد أعطى لهؤلاء الخصوم ، الفرصة للتنديد بالحكومة » الى أن يقول مارسيل كولومب : وكان الموقف الذى تبنته الحكومة منذ تولى الملك فاروق يفسر - باستمرار - على أنه دليل جديد ، على سياستها الحقيقية ، وقد أبدى كل من الشيخ المراغى والأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية رغبتهما فى اعطاء طابع دينى على حفلة التتويج ، لكن رئيس الحكومة اعترض على ذلك اذ رأى فى احتفال من هذا النوع بدعة خطيرة تتعارض وروح السنة ، وكان على الملك أن يكتفى بأداء القسم على احترام الدستور ثم يتجه حسب البرنامج الذى أعدته الحكومة فى اليوم التالى - وكان يوم جمعة - للوقوف على قبر والده فى مسجد الرفاعى حيث حضر صلاة الجمعة ، تلك كانت الحفلة الدينية الوحيدة ، التى صاحبت توليه العرش ، أما علماء الجامعة الأزهرية الذين كانوا يحلمون بأن يجعلوا من مصر مركزا للعالم الاسلامى فقد امتلأت قلوبهم موجدة ...



كان هذا الاحتكاك الاول هو بداية أزمة كان لابد لها أن تؤدي بعد ستة أشهر بالكاد ، الى عزل الوزارة ، ولم يكن الوفد مستعدا لمواجهة مثل هذه الأزمة ... وهكذا كانت ستة أشهر من حكم الملك فاروق كافية للاحاق الهزيمة بخصم لم يستطع والده أحمد فؤاد طيلة حكمه ، أن يقهره .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ عين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٣٥ فى عهد الملك فؤاد ، وظل يشغله الى أن تولى الوزارة سنة ١٩٣٦ ، وبقي شاغرا طيلة هذه المدة : جاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة ، وقد اعترضت عليه ، ثم أذعنت وسلمت بالأمر الواقع ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتكان فى السراى لخصوم الوفد ونذيرا يقرب هبوب العاصفة فان وزارة النحاس لم تعمل على اصلاح أخطائها ، فى الحكم ، واستمرت على سياستها فى المحسوبية الحزبية ، والعائلية ، واستفحل خطر القمصان الزرقاء وامتد تيار السخط الى صفوف الشباب وظهرت فى الجامعة « جامعة فؤاد الاول » حركة تدمير واستياء من تصرفات الوفد ، وخاصة بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد ، وانضمت جمعية مصر الفتاة التى يرأسها الأستاذ أحمد حسين وهى تمثل عنصرا نشيطا من الشباب المثقف الى هذه الحركة فاتسع نطاق المعارضة ... ويقول الأستاذ الرافعى : بدأت أمواج المظاهرات والتجمعات ضد وزارة الوفد تتدفق فى المحيط الجامعى وكلليات الأزهر فى أواخر أكتوبر ١٩٣٧ .



كانت هذه المظاهرات نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد في اقحام الطلبة في السياسة الحزبية فقد كان له بين صفوف الطلبة لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية ، وتمدها حكومة الوفد بالعون المادى والتأييد المعنوى ، ونشأ عن ذلك ان المتذمرين من سياسة الوفد من الطلبة تجمعوا هم أيضا ، ونظموا صفوفهم ووقفوا للفريق الأول موقف المناظرة ، والخصومة ، مما أدى الى اضعاف تكوينهم الوطنى والأخلاقي ، والعلمى ، وقد رأى مدير الجامعة حينئذ أحمد لطفى السيد تفاديا من تفاقم الاضطراب في محيط الجامعة تعطيل الدراسة في كلياتها أسبوعا من ٢٥ أكتوبر وأصدرت ادارة الجامعة قرارا بذلك ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه .

وفي يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين قوامها جموع زاخرة من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة وأخذوا يهتفون بحياة الملك هتافات مدوية وأطل عليهم الملك من شرفة القصر محييا لهم مما زاد في حماسهم ، وهتافهم .



ويبدو ان هذه المظاهرة قد أعدت لتكون ردا على مظاهرة من انصارالوفد نادوا فيها « النحاس او الثورة » ووافقت لحظة قدوم المظاهرة المعارضة مجيء مكرم عبيد وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة الى السراى لحضور حفلة تقديم سفيرى اليونان ، والمجر اوراق اعتمادهما الى الملك ، فهتف المتظاهرون ضد مكرم عبيد عند دخوله السراى وحطموا زجاج سيارته وقد نسبت الوزارة تدبير هذه المظاهرة الى اتفاق بين السراى والمعارضين !!

وفي هذه الظروف والملايسات تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة واتخذ شكل ازمة دستورية تناولت عدة امور معقدة ، وطلبت السراى ان يحل هذا الخلاف وأن تؤلف هيئة المحكمين من رئيس الوزارة ومن رؤساء الوزارات السابقين وبعض ذوى المراكز التشريعية والدينية ، فرفضت الوزارة هذا التحكيم ، وقد نسعى السفير البريطانى « السير مايلز لامبسون » فى تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس فى الحكم ، والتساهل بين الجانبين ولكن السراى أصرت على موقفها .

اما د . يونان لبيب رزق فيشير - بالاضافة الى ما سبق ان نقلناه عنه - الى ماكانت تنشره الصحف المصرية فى ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ بخصوص استعراض العضلات الشعبية الوفدية وتسيير المظاهرات فى الشوارع هاتفة : « النحاس أو الثورة » ثم يقول : كان واضحا أن الحزب الكبير قد خانه التقدير فى هذه المرة فهو عندما كان يستختم هذا الاسلوب من خارج موقع السلطة ،

كان فى الامكان قبوله على أساس أنه يعبر أساسا عن شعبية جارفة أما استخدامه وهو فى السلطة فقد بدأ فيه الاختلاق او الصنعة ، لا سيما اذا لوحظ ان فرق القمصان الزرقاء هى التى كانت تقود المظاهرات ، الوفدية : من جانب آخر فان القصر كان قادرا بدوره على انتهاج نفس الأسلوب فسارت مظاهرات كبيرة مؤيدة للملك وكانت تتشكل على الأغلب من طلبة الأزهر ، واتجهت الى قصر عابدين ليخرج الملك لتحييتها أكثر من مرة احياء منه بالموافقة عليها ورغبته فى استمرارها .



وفى وسط الأزمة خرج الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدى ببيان يدين فيه الوزارة الوفدية يقول فيه : اننا أفسدت الأمن ، والتعليم ، والعمال ، وخنقت الحريات ولم تضرب مثالا صالحا للحكم « البلاغ ١٩٣٧/١٢/٢٤ » .

وقد بذلت محاولة أخيرة للخروج من الأزمة عندما اقترح على ماهر ، رئيس الديوان الملكى تأليف لجنة تحكيم من رؤساء الوزارات ووزير الحقانية ورؤساء مجالس النواب والشيوخ ورؤساء محكمة النقض ورؤساء المستشارين الملكيين السابقين والموجودين وقتذاك ، ومع قبول الوزارة لفكرة التحكيم الا أنها رفضت تشكيل اللجنة على هذا النحو ورأت أن تقوم اللجنة البرلمانية التى يغلب عليها الوفدية بدور التحكيم وكان من الطبيعى أن يرفض القصر اقتراح الوزارة وواضح من ذلك أن الأزمة قد وصلت الى طريق مسدود ، وتقرر اقالة الوزارة .



وكان الشيخ المراغى ينصح الملك ، بأن يؤلف أحمد ماهر الوزارة تنفيذا لسياسة الاستيلاء على الوفد من الداخل ، وقد نظر الى الدكتور أحمد ماهر ، باعتباره الفارس الذى يمكنه الاعتماد عليه فى تنفيذ هذه السياسة ، خاصة انه والنقراشى ظلا يشكلان قوة من أهم قوى الحزب الكبير . « ولكن لم تلبث أن تبددت المحاولة كما تبددت فى كل مرة من قبل . وفى الاجتماع الذى انعقد أثناء المرحلة الأخيرة من مراحل الأزمة الوزارية التى أطاحت بوزارة النحاس وهو الاجتماع ، الذى ضم الهيئة الوفدية البرلمانية واتفق فى ٢٣ ديسمبر فى هذا تحدث النحاس بافاضة عن موقفه من الأزمة ، وقال : انه قد وافق على موضوع حل القمصان الزرقاء ، وعدل عن مسألة اليمين الدستورية لرجال الجيش أما تعيين عبد العزيز فهمى عضوا بمجلس الشيوخ فهو ما تمسك برفضه » وتبع ذلك أن شرح مكرم عبيد قرارات لجنة الوفد ، المركزية فى شأن الأزمة ثم أعطيت الكلمة

لأحمد ماهر ، فأبدى وجهة نظره ووصى بالاعتدال والحكمة ولم يؤيده من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء ، أكثر من ذلك فقد واجهته جماعة من هؤلاء بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه ، وبحياة النحاس .

لقد وصل الصراع بين القصر والوفد الى الذروة وتآهب القصر تماما - بعد أن اطمأن الى الجانب البريطاني - . ليوجه ضربة قاصمة الى الوفد المصرى ، والى حكومته !! واستغلت « البلاغ » وروز اليوسف هذا الصراع استغلالا جيدا فكان أن لهما دورا هاما فى اسقاط وزارة النحاس باشا .

روز اليوسف والبلاغ نسقطان وزارة النحاس

لا جدال في أن صحيفة البلاغ قد لعبت من الناحية الصحفية ، الدور الأول .
والأكبر في كشف الوزارة النحاسية وتعريتها أمام الجماهير ، بتلك الحملات
الصحفية المركزة ، التي وجهتها ضد وزارة النحاس والذين عاشوا تلك الفترة
يذكرون كيف أصبحت البلاغ قوة صحفية كبرى تتخاطفها الأيدي وتتأثر بها
الجماهير في نفس الوقت خاصة بعد اخراج النقراشي باشا من الوزارة الوفدية
حيث اعتبرت البلاغ اخراج النقراشي باشا من الوزارة بمثابة تمهيد لفرض
أوتقراطية مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد وكان لمشاركة الأستاذ عباس محمود
العقاد في تحرير البلاغ الأثر الخطير في اضعاف الحكومة الوفدية .



وكانت البلاغ على صلة وثيقة بالقصر ، الذي كان يمدّها « بذكاء »
« ومقدرة » بالوثائق والأخبار التي تخرج الحكومة الوفدية ، وتضعف من شأنها
في مواجهة الجماهير .

وصاحب البلاغ ، ومحرره ، هو الأستاذ عبد القادر حمزة وقد حصل على
التصريح باصداره في ١٦ ديسمبر ١٩٢٢ وأصدر العدد الأول منه في ٢٨ يناير
١٩٢٣ تحت شعار كلمة سعد زغلول الخالدة : « يعجبني الصديق في القول
والاخلاص في العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » وقد وقف البلاغ
منذ البداية الى جانب محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر وقد نشر البلاغ بتاريخ
١٩٢٧/٣/٢٤ تصريحاً للدكتور أحمد ماهر ، كان أول تصريحاته المعادية
للوزارة الوفدية وقد جاء في البلاغ : اغتتم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس
النواب فرصة اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية فأدلى برأيه الصريح في الوزارة

النحاسية وأساليبها فى الحكم منذ أن تولت أمره الى اليوم وفيما عقد له اجتماع الهيئة الوفدية من منع أى وفد من تأليف الوزارة اذا ترك الوزراء ، الحاليون مناصب الحكم أو أقيمت الوزارة النحاسية منه ثم قال ان الظروف تغيرت بعد المعاهدة فلا سبيل لتحويل تأييد الأمة السابق للوفد فى سعيه للاستقلال الى ميدان جديد ، وأعلن أحمد ماهر أن الناس لم ينعموا فى عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحى من ضمائرهم وان وزارة الوفد ، هى المسئولة عن ذلك لان الدستور عبارة عن حريات يجب أن تكون مكفولة وصرح بأن هذه الحريات لم تكفل فى عهد الوزارة الحاضرة وان الوزارة لم تضرب للناس مثلاً للحكم الصالح ، ومن بين المقالات العنيفة التى عارضت بها صحيفة البلاغ حكومة الوفد مقال بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٣٦ بعنوان : « اضطهاد حرية الرأى - تصرف البوليس يراد به الارهاب » : لا يجوز أن تكون الحرية ، فى العهد الدستورى ، أصدق منها تحت الحماية والحكم العرفى وقد اختتمت البلاغ مقالتها بالكلمة التالية : لسنا وحدنا اذن نعيب هذا السلوك بل يعيبه معنا زملاؤنا الوفديون ، وهناك اذن ضرب من الاجماع على استنكار هذا الاضطهاد للحرية ، فهل يكون من الاسراف فى الأمل أن نقول اننا نرجو ، أن يترك الناس أحراراً فى حدود القانون وألا يصيبهم الازعاج والتضييق والمطاردة مثل ما أصابهم الآن ، وفى البلاغ الصادر فى ٦ أكتوبر ١٩٣٦ ، وتحت عنوان : المحسوبية ، ومساوئها : اساءة الى البلاد ، والى الحكومة نفسها : يجب أن تكون ثقة الناس بالعدل ، والحق رائد الحكم . . . » ويختم فى نهاية المقال : ان المحسوبية بلاء عظيم وآفة ما بعدها آفة لا تصاب الأمم بأفتك منها فاذا رأنا القراء نلج فى التحذير منها فليعذرونا فلسنا نعرف ما هو أوخم منها عاقبة . . .



وفى يوم ٩ أكتوبر ١٩٣٦ كانت افتتاحية البلاغ تحمل العنوان التالى : محنة المحسوبية دفاع لا ينهض مع الأسف : حول الميزات التى يتمتع بها أقارب دولة رئيس الوزراء ، وأنسابؤه » ويحمل البلاغ حملة عنيفة على لابسى القمصان الزرقاء : يدعوا - مثلاً - فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ الى ضرورة اصدار تشريع بتحريم الاشتغال بالسياسة ، على لابسى هذه القمصان . ويشير الى ما حدث فى إنجلترا حينما قرر مجلس العموم البريطانى باجماع أعضائه تحريم ارتداء ، القمصان الملونة ، وبتحريم الاشتغال بالسياسة على لابسيتها ، وذلك حماية لحرية الرأى ، ومن أجل سلامة الأمن فى الداخل ويدعوا البلاغ شباب مصر ، الى أن يبتعدوا عن شوائب ، الحزبية السياسية ، التى أن منها شيوخها .



وتكون افتتاحية صحيفة البلاغ فى أول ديسمبر ١٩٣٦ : لابس قميص أزرق يطعن بالخنجر أحد الأهالى فى شبرا : من هم المسئولون الحقيقيون عن

استمرار حوادث ، القمصان الملونة ، ويعود البلاغ فى اليوم التالى ٢ ديسمبر ١٩٣٦ الى الحديث عن : « مسئولية الحكومة عن حوادث ، ذوى القمصان الزرقاء ، وخرج مركز رجال الأمن بسبب رعاية الحكومة لهذه الفرق » .

وفى ٦ ديسمبر ١٩٣٦ يحذر البلاغ : التنظيم الجديد لذوى القمصان يؤدى الى الدكتاتورية ، ويهدم الدستور ، لانه ينشئ هيئة سياسية عسكرية تابعة لشخص رئيس الحكومة .



وأستطيع أن أقول بضمير المؤرخ والقاضى فى نفس الوقت ، انه ثولا الحملات العنيفة التى قامت بها البلاغ ومعها روز اليوسف ، لما استطاعت السراى أن تتخلص بسرعة من حكومة الوفد بعد أشهر قليلة من تولي الملك فاروق سلطاته الدستورية :

صحيح أن القصر ، كان يستطيع اقالة الوزارة الوفدية ، أو غير الوفدية ، عندما يريد ولكنه ما كان يستطيع اقالة وزارة الأغلبية ، البرلمانية والشعبية بمثل تلك الدرجة من البساطة ، والسهولة ، وعدم التخوف من حدوث ردود فعل قوية لتلك الاقالة ثولا ، تلك الحملات القوية ، والعنيفة ، والمركزة التى وجهت ضد الوزارة الوفدية .

لقد كانت السراى حقيقة ذكية للغاية وهى تمهد ، لتلك الحملات ، وكذلك كانت أكثر ذكاء ، عندما اختارت الوقت المناسب لتلك الحملات ، ثم كانت فى قمة الذكاء عندما حاولت الابتعاد عن مثيرى تلك الحملات .

وقد ساعدها على النجاح فى مهمتها الخاصة باضعاف الحكومة الوفدية ان جماهير وفيرة من القاعدة ، الشعبية الوفدية ، كانت قد خرجت على الوفد ، كما أن جماهير أخرى وفيرة ، قد خشيت مغبة وقوع الوفد أسيرا ، للدكتاتورية ، التى كان بعض قادة الوفد ، يدفعون رئيس الوفد اليها ، هذه الجماهير الكارهة للدكتاتورية ، والكارهة لتعالى الحكومة الحزبية ، الوفدية ضاقت ذرعا بأخطاء الحكومة الوفدية ، التى كانت تتكاثر ، يوما بعد يوم ، بل ساعة اثر ساعة ، كما أن جماهير أخرى من اللاحزبيين ، والمعتدلين قد أصيبت بخيبة أمل فى الوزارة ، الوفدية ، التى كادت تحول الحكومة الى حكومة نحاسية لحما ودما وهذه الجماهير اللاحزبية ، والمعتدلة فى نفس الوقت ، قد خرجت عن عدم حزبيتها وعن اعتدالها وراحت تبدى رأيها فى ضرورة التخلص من الوزارة الوفدية .

● ● ●

وللحققة والتاريخ ، نقول أن الصحافة المعارضة للوفد وللوزارة الوفدية ، ولم تكن وقتئذ ، تملك مالا ، وفيرا ، أو غير وفير قد قادت الرأي العام في تلك الفترة وانى لأذكر وقد كنت وقتئذ ، صبييا ، غير مدرك ، كيف كانت الجماهير تتسابق من أجل الحصول على البلاغ في المساء ، فقد كانت البلاغ مسائية بل انى لأذكر كيف كان كثير من معارفي وأصدقائي من الشباب يتسابقون ، ليحفظوا عن ظهر قلب ، كثيرا من العبارات ، التي كانت ترد في مقالات عباس محمود العقاد ، وكانت مقالاته ، الهامة تحتل الصفحة الأولى كلها ، من جريدة ، البلاغ ، بل لقد كانت بعض مقالات ، العقاد تحتل الصفحة الأولى كلها ، وأجزاء كثيرة من الصفحات الأخرى .



وكان العقاد - اذا لم تخنى الذاكرة - لا يقسو ، ولا يشتد في مقالاته الى أعلى درجات القسوة والشدة ، الا عندما يهاجم مكرم عبيد باشا أو مصطفى النحاس باشا .

وقد كان الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب ، البلاغ ، ورئيس تحريره في كثير من الأوقات ، من الذكاء ، بدرجة كبيرة اذ كان يختار الحملات التي تقوم بها البلاغ من ذلك النوع ، الذي يثير الجماهير ، بل لقد كان بذكائه ، المفرط ، لا يختار موضوعات لحملات البلاغ ، الا تلك الموضوعات التي قد سبق للجماهير أن أبدت ضيقها ، وضجروا منها ، فموضوع الحملات الخاصة بالقمصان الزرقاء ، وكانت حملات البلاغ على القمصان الزرقاء أكثر حملاته نجاحا ، لم يحدث أن ركز عبد القادر حمزة والبلاغ معه عليها الا بعد أن « انفلت العيار » أو بمعنى عسكري انفلت الضبط والربط عند كثيرين ممن انضموا لفرق القمصان الزرقاء .

وحتى لا أحمل المسئولين عن فرق القمصان الزرقاء كل تبعة مسئوليات ما وقع من القمصان الزرقاء من مآسى أو جرائم ، أقول ان كثيرين كانوا يرتدون القمصان الزرقاء وكانوا يستغلون عملية ارتدائهم ، لتلك القمصان لتحقيق أغراضهم الشخصية وغالبها ما كانت تلك الأغراض ، أغراضا تخريبية ، أو لصوبية في الوقت الذي لم يعرف عنهم ، ولا عن جرائمهم ، قادة فرق القمصان الزرقاء شيئا .



أقول أن صحيفة البلاغ رأت أن الشعب قد ابتعدا يضيق ذرعا بتلك الأخطاء ، بل والجرائم ، التي وقع فيها لابسو القمصان الزرقاء ولا أقول الفرق المنظمة لمنظمات القمصان الزرقاء ، كما ابتعدا الشعب يضيق ذرعا بتلك

التجاوزات السياسية التي قامت بها بعض لابسى القمصان الزرقاء ومعاركهم العنيفة مع خصومهم من لابسى ، القمصان الخضراء ، بصفة خاصة وخصومهم الحزبيين ، بصفة عامة فبدأت البلاغ تركز على ضرورة حل فرق القمصان الزرقاء كما راحت تركز على كل ما يرتكب منسوباً الى لابسى القمصان الزرقاء ، من مآس ، أو جرائم ، أو تجاوزات .



ولقد سبق لى أن أشرت الى بعض ما جاء فى جريدة البلاغ عن القمصان الزرقاء فى ٦ ديسمبر ١٩٣٦ تحت عنوان : التنظيم الجديد لدوى القمصان يؤدى الى الدكتاتورية ويهدم الدستور لانه ينشئ هيئة سياسية ، عسكرية تابعة لشخص رئيس الوزراء بوصف أنه زعيم الأمة » وقد جاء فى ذلك المقال : بعد طول التردد أصدر الوفد بياناً ينظم فرق الشباب الوفديين من دوى القمصان الزرقاء ، وفى هذا البيان يعلن صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى أن هذه الفرق تابعة لدولته وأن الغرض منها تكوين روح رياضية ونظامية وأن لها مجلساً تنفيذياً يدير شئونها ، وينوب فى ذلك عن صاحب الدولة النحاس باشا ، والبيان يحظر حمل العصى ، أو الأسلحة أو الظهور بالقميص الأزرق فى غير الأوقات التى يحددها المجلس الأعلى .



وأول ما يلاحظ على هذا البيان أننا كنا ننتظر قانوناً ينظم الفرق الرياضية التى نشأت أو تنشأ ويجردها من كل صبغة عسكرية أو شبيهة بالعسكرية ، وينأى بها عن الأحزاب أو الجماعات السياسية ، أو رجال السياسة ويقتصر نشاطها على الرياضة فى الحدود النافعة المعقولة فلم يصدر القانون والمفهوم اذن انه لن يصدر بعد ذلك اكتفاء بهذا البيان ، والبيان صادر من رئيس الوفد المصرى ، وقد نص فيه صراحة على أن فرق الشباب الوفدى تابعة لزعيم الأمة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ، وبه صار الأمر أخطر مما كان ، اذ لا شك الآن أن هذه الفرق سياسية ، أو أداة لهيئة سياسية بصفة رسمية ، ويمكن أن نفهم وأن يفهم كل انسان بسهولة أنها أكثر من أداة سياسية لهيئة سياسية ، ويعنى ذلك أنها أداة لفكرة دكتاتورية فردية يراد العمل على اقامتها فلأول مرة فى بيانات الوفد يوصف صاحب الدولة ، أو ما يسمى هو نفسه على الأصح ، زعيم الأمة ، ولأول مرة يعلن - الى الأمة ، أن هذه الفرق تابعة لدولته لا للوفد ولا سواء و . . . وتنتهى صحيفة البلاغ هذا المقال بالعبارة التالية : من حقنا ، ومن حق كل نائب وكل غيور على النظام الدستورى ، أن نسأل صاحب الدولة النحاس باشا كيف يمكن التوفيق بين النظام الدستورى الذى يقوم على حرية الرأى ، وكفالة هذه الحرية اذا كان دولته صاحب جيش من لابسى القمصان الزرق وكان هؤلاء تابعين لدولته

شخصيا . ومدربين على الطاعة والنظام وعلى عدم المعارضة فى أمر من الأمور التى تعرض عليهم أو توكل اليهم واذا وجد لدولته غدا معارضة لسياسته من داخل البرلمان ، أو خارجه وهو يعرف أن له هذا الجيش الطويل العريض فماذا يمنع أن يغريه ذلك باستخدامه ، أو التهديد بخلق هذه المعارضة وحتى من غير تهديد يكفى هذا الجيش المطيع لدولته لخلق الآراء المخالفة له وهذه هى الدكتاتورية بعينها ، ولا يمكن أن ينهض حكم دستورى صحيح مع وجود هذه الفرق ، وتنظيمها على هذا النحو وتبعيتها لشخص زعيم الأمة كما يوصف فى البيان .



وفى اليوم التالى ١٩٣٦/١٢/٧ - وفى الصفحة الأولى - كما هى العادة بالنسبة لحملات البلاغ على الوفد المصرى - نشرت البلاغ مقالا تحت عنوان : فرق القمصان سبيل الدكتاتورية : نشوءها فى أوروبا طبيعى مع المعارضة ، ولكن دولة النحاس باشا فى الحكم ومعه البرلمان والأمة فماذا يبغى من وراء هذه الفرق « ، وقد جاء فى هذا المقال : لينظر دولة النحاس باشا معنا وليقل لنا فى أى أمة دستورية حدث ، ان زعيم أغلبية كانت له ، فرق منظمة مدربة على الطاعة ، والنظام ولها مجلس تنفيذى يصدر اليها الأوامر فتفعل ما تؤمر به بلا تردد أو معارضة ؟ ان كان هذا قد حدث فى أية أمة دستورية كانجلترا أو فرنسا فليبق هذه الفرق وليهنا بها دولته ، ولكن نحن المخطئين والسبب بسيط وهو أن وجود هذه الفرق معطل لعمل البرلمانات ، وقاض على حرية الرأى وخانق ، لكل معارضة فوجودها ووجود الدستور لا يتفقان ، فاما هى واما الدستور : انما تنشأ هذه الفرق من حيث يراد ان تقوم الدكتاتوريات على أكتافها فهى فى ايطاليا قد نشأت وأثمرت ، كما كان لابد أن تفعل دكتاتورية السنيور موسولينى ونشأت فى ألمانيا وأدت فى النهاية الى دكتاتورية هتلر » .



بل أن البلاغ ينشر فى ١٩٣٦/١٢/١٢ مقالا تحت عنوان : القمصان الزرق غلبة فى سبيل الغاء الامتيازات : هكذا تقول جريدة المانشستر جارديان وقولها صحيح « ، وتشير البلاغ الى تساؤل المانشستر جارديان - كبرى صحف الأحرار فى انجلترا - فى مقال رئيسى كتبه أمس عن لابسى القمصان الزرق ما مركزهم ؟ وهل هم من الطلبة وحدهم ، أو يجوز لأى شخص يميل الى المغامرة أن ينضم اليهم فى مقابل بضعة شلنات ؟ وهل هم خاضعون للبوليس أى للنحاس باشا بصفته وزيرا للداخلية ، أو هم مسئولون أمام الوفد وحده أو بعبارة أخرى أمام النحاس باشا بصفته رئيسا للوفد ؟ ورجحت فى مقالها أن تجد الحكومة المصرية مفاوضات مع الدول ذات الامتياز فى مصر ، ستكون صعبة من جراء هذه الفرق «

وتقول البلاغ : اندى تخشاه الجارديان له محله لان المسئولية فيها ضائعة والامر فيها غير جلى ومعقول حين يعقد مؤتمر الامتيازات ويدور البحث فيما يجب فعله أن تطلب الدول الاطمئنان على رعاياها وأن ترى فى وجود هذه الفرق الكبيرة المنظمة خطرا على الأمن والنظام ، وأن تتخذ بعد ذلك حجة للتمسك بما فى يديها من امتيازات ، والاحجام عن النزول عنها لان الامر ليس امر خطب وفصاحة وذلاقة وانما المسألة مسألة شئ واقع مخوف العواقب . .



وقد كان عبد القادر حمزة باشا - صاحب البلاغ فى مقدمة من عارضوا المعاهدة المصرية ، البريطانية التى وقعت فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ والتى أطلق عليها مكرم عبيد باشا معاهدة الشرف والاستقلال ، ولم يكن عبد القادر باشا معارضا للمعاهدة من ناحية المبدأ ، لانه كان أصلا من مدرسة الوفد المصرى التى كانت تؤمن بضرورة تحديد العلاقات المصرية البريطانية فى معاهدة ، ولكنه كان يعارض المعاهدة فى نقطتين كان يراها جوهريتين للغاية أولاها : المسألة العسكرية - فى المعاهدة ، ومسألة السودان . وكان عبد القادر حمزة باشا يرى أن عملية انشاء الثكنات البريطانية الخاصة بالجيش البريطانى فى مصر ، باهظة التكاليف الى درجة كبيرة فضلا عما فى اقامتها على الاراضى المصرية من جرح للكرامة المصرية ، ومن أشهر المقالات التى نشرها البلاغ حول هاتين النقطتين مقالة بعنوان : فى الجيش المصرى ، ومهمة البعثة العسكرية البريطانية : تحرير مصر من القيود التى كانت على الجيش ، وأول مكسب يجب تحقيقه وبسرعة « العدد رقم ٤٢٨٥ الصادر فى ١٢/١/١٩٣٦ » ومقالة أخرى عن السودان نشرت بالعدد رقم ٤٢٩٠ الصادر فى ٧/٩/١٩٣٦ م وكان عنوانها : المعاهدة المصرية ووقعها عند اخواننا السودانين ، وكيف كانوا يرجون الوحدة ، فجاءت المعاهدة بغير ذلك .



وللحقيقة وللتاريخ نقول ان معارضة البلاغ لما جاء فى معاهدة ١٩٣٦ عن المسائل العسكرية ، وعن السودان ، كانت معارضة بناءة للغاية ولم تكن تستهدف اضعاف الجانب المصرى ، حتى بعد التوقيع على المعاهدة ، وعند بداية تنفيذها وانما كانت المعارضة تستهدف تقوية مركز الجانب المصرى ، ودعمه ، ليستطيع الحصول على حقوق أكثر من تلك التى حصل عليها ، كما أن هذه المعارضة لم تلجأ أبدا الى الاسفاف أو التجريح أو النيل من وطنية المفاوض المصرى .

وكان البلاغ يعتمد الى نشر الأخبار التى تؤيد وجهة نظره الخاصة بمعارضة المعاهدة ، والشئ يؤكد أنه كان على حق ، عندما عارض - وبشدة - هاتين النقطتين الخطيرتين كما أن البلاغ لم يكن يغفل أبدا ، نشر الايجابيات التى تحققت عند

تنفيذ المعاهدة ، وان كان يفتح صدره لنشر كل الأحاديث ، والخطب والمقالات ،
التي تصدر عن السياسيين المعارضين للمعاهدة ، ويوليها أهمية خاصة .



ومن المقالات التي نشرها البلاغ في صدره كافتتاحية ، يوم توقيع المعاهدة ،
المقالة التي حملت العنوان التالي - المعاهدة وحرية الرأي - ابراز جانب الرضا ،
واخفاء جانب المعارضة ، سياسة ليست في مصلحة مصر ، ولا في مصلحة العلاقات
المصرية البريطانية .

وقد جاء في تلك المقالة أن الانجليز أنفسهم يفتنون الى خطورة التقليل
من أهمية الجانب المعارض للمعاهدة ، كما أنهم - أي الانجليز - يتوجسون خيفة
من عواقب اخفاء هذا الجانب كما نتوجس : لهذا - هذا ما قالته البلاغ - نرجو أن
يكون ما حدث الى الآن من المساعي ، لابرار جانب الرضى ، واخفاء جانب المعارضة ،
آخر ما يحدث من هذا القبيل أولا لأنه عبث ، وخاصة اذا كانت الآراء مما يتعذر
خنقه ، وجميعه . وثانيا لأنه ليس من مصلحة أنصار المعاهدة أنفسهم . وثالثا
لأنه ليس من مصلحة العلاقات بين مصر ، وبريطانيا ، وهي علاقات ينبغي أن
تكون قائمة على الصداقة الصريحة لا على صداقة رسمية .



وبعد يومين - في ٢٨ أغسطس ١٩٣٦ تكون افتتاحية البلاغ : اضطهاد
حرية الرأي : تصرف البوليس يراد به الارهاب : لا يجوز أن تكون الحرية في
العهد الدستوري أضيق منها تحت الحماية والحكم العرفي « ويشير البلاغ الى
واقعتين قام بهما البوليس ، عندما اعتقل بضعة من الشبان كانوا يوزعون
منشورات تحمل العنوان التالي : مصر الفتاة والمعاهدة ، والى مصادرة كتاب
لرئيس جمعية مصر الفتاة ، ويرد البلاغ على قول الوزراء الوفديين بأنهم لا يعلمون
بأمر هاتين الواقعتين بقوله : ان الدستور ، لا يعرف مسئولا ، غير الوزارة ،
وليس من كرامة الوزارة أن تحيل المسؤولية على مرءوسين فرارا من احتمال التبعة
فان هناك تبعة تلزم الحكومة ولا شك ولا مهرب لها عنها .



ويقول البلاغ أيضا في نهاية مقاله هذا : لسنا وحدنا الذين نعيب هذا
السلوك ، بل تعيبه معنا زميلاتنا الوفدية وهناك اذن ضرب من الاجماع على
استنكار هذا الاضطهاد للحرية فهل يكون من الاسراف في الأمل أن نقول اننا

نرجو أن يترك الناس أحرارا في حدود القانون وألا يصيبهم من الازعاج ،
والتضييق والمطاردة مثلما أصابهم الى الآن .

وكان البلاغ يشير الى مقالة نشرها الأستاذ حافظ بك عوض ، رئيس تحرير
كوكب الشرق ، وصاحبها يعلن فيها استيائه من القبض على بعض الثببان ، وقد
تساءل في مقالته بحق : فيم كان القبض وفيم كان اطلاق سراح المقبوض عليهم !!



والجدير بالذكر - وهذا ما تفخر به الصحافة المصرية - أنه بعد أن وافق
البرلمان على المعاهدة ، وأصبحت المعاهدة نافذة المفعول توقفت معارضة البلاغ ،
فيما يتعلق بالمعاهدة ، كمعاهدة ، وذلك لا من قبيل الاعتراف بالأمر الواقع ،
ولكن نزولا عند رأى الشعب ، الذى وافق ممثلوه ، بما يشبه الاجماع على
المعاهدة .



ومن المقالات التى يجب أن نذكرها للبلاغ ، ونشيد بها فى نفس الوقت ،
تلك التى نشرها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٦ تحت عنوان : واجباتنا بعد المعاهدة :
تقوية الجيش ، وتعجيل الجلاء ، والمضى فى أعمال الإصلاح ، وقد جاء فى ذلك
المقال : ان المعاهدة توجب أشياء ، وتبيح أشياء ، وبعض هذا أهم ، وأولى
بالتقديم من البعض الآخر فمن الأهم بناء الثكنات وانشاء الطرق ليتسنى أن
ينتقل الجيش البريطانى الى معسكراته الجديدة خارج العاصمة ، واعادة تنظيم
الجيش المصرى وتقويته وتسليحه بالأدوات الحديثة ، لتكون لنا - فى وقت
معقول - قوة كافية للدفاع عن البلاد ، ضد كل عدوان عليها ، وليتيسر أن
ترحل القوات البريطانية من بلادنا اكتفاء بما عندنا ، من وسائل الدفاع ،
وليس ثمة أى وجه ، أو عذر للشهوان فى ذلك أو الاحتجاج للتقصير فيه
بأى سبب من الأسباب ، لكثرة النفقات وقلة الموارد ، وشحها ، فان
أمة تقصر فى اعداد العدة للذود عن كيانها ، لا يمكن أن تكون أهلا ، للاستقلال
الذى تسعى له ، وتلح فى طلبه مهما كلفتها هذه العدة من مال وجهد . ولا تعد
- اذا تهاونت - الا عابثة هازلة . ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون هازلين .

وينهى البلاغ مقاله هذا بالعبارة التالية : كل ما نريد أن نقوله ، ان الامتحان
الذى نجتاز دوره الآن يشهده عالم كبير وأن علينا أن نجتازه بما يحقق الأمل
فيما ، ويولد الثقة بنا ، ويغرى بالتعويل علينا ، ويصد عن الطمع فينا ، ولا سبيل
الى ذلك بغير الجد ، والاخلاص وتقديم الأهم ، على المهم ، أو السار ، أو الخلاب
المظهر ، وتعهد المرافق الحيوية بالإصلاح ، والترقية ورفع مستوى الأمة ماليا
وصحيا وعلميا .

ان البلاغ الذى حمل اثناء المفاوضات لعقد المعاهدة على التكاليف الباهظة ،
التي سيتحملها الشعب بقيامه ببناء ثكنات الجيش البريطانى على نفقته ، لم
يتردد عندها أصبحت المعاهدة نافذة المفعول وبعد أن أقرها ممثلو الشعب ،
فى المطالبة بتعجيل بناء الثكنات : بناء الثكنات التي كان يعارضها .

وذلك فى رأى أسلوب من أرفع أساليب المعارضة الموضوعية البناء ،
وفى نفس الوقت نزول عند حكم الشعب فيما ارتآه من التوقيع على المعاهدة .

واذا كان البلاغ قد اشتد فى حملته على القمصان الزرقاء ، وتتبع - بالنشر -
كل ما نسب الى بعض المنتسبين اليها من أخطاء ، وجرائم ، على النحو الذى فصلناه
فيما سبق ، فان البلاغ لم يكن يتردد أبداً فى نشر كل التصحيحات
والتصويبات ، والبيانات التي ترسلها اليه قيادة القمصان الزرقاء ، فليس معنى
معارضة موضوع معين أن يقفل باب النشر أمام الجهة التي تعارضها ، بل على
العكس ، كان - البلاغ - وقد كان الحق معه - يرى أن من حق قارئه عليه أن
يعرف الرأى الآخر معرفته للرأى الذى تنادى به البلاغ ، أى أن البلاغ كان
يرى - وكان الحق معه فيما يراه أيضاً - أن من حق أية جهة تناولتها ، المعارضة
بالنقد أن ترد على كل ما وجه اليها ، وأن يحظى الرد بأهمية لا تقل أبداً عن
الأهمية التي أعطاها البلاغ لرأى القائمين على أمره .



ففى الوقت الذى كان البلاغ ينشر فيه : مشاجرة خطيرة بين فريقين من
ذوى القمصان الزرق ، اصابة ٧ أشخاص أحدهم ، أصيب بضربة خنجر ،
وشروع فى قتل زميله لابس قميص أزرق ، الجانى يذهب الى المجنى عليه فى
داره ويطعنه بالخنجر . حوادث دمنهور الدامية بين القمصان الزرقاء ، والقمصان
الخضراء ، ومشاجرات القمصان الزرقاء ، كان البلاغ ينشر مقالات عن القمصان
الزرق من بينها مقال بعنوان : عنوان مجد مصر « ٤ نوفمبر ١٩٣٦ » تولى كاتبه
الدفاع عن لابسى القمصان الزرقاء ، أمام حملات الصحف الأجنبية على القميص
الأزرق بدون مبرر . وقد جاء فى هذا المقال : هذه الدعايات التي تقوم بها
الصحف الأجنبية تسيء الى مصر ، والمصريين ، والى القميص الأزرق بوجه خاص ،
ولا ندرى على أى وجه تقوم تلك الحملات المتتالية : أيريدون تقويض هذه الفرق
الوطنية ؟ أيريدون فناءها ؟ كما تنشر فى ٥ ديسمبر ١٩٣٦ بيانا مستفيضاً
للأستاذ زهير صبرى صاحب فكرة القمصان الزرقاء ، كما يقول البيان ، ويشير
الأستاذ زهير صبرى فى بيانه هذا الذى نشره البلاغ فى مكان بارز الى أنه
لا يرأس أى فريق من الفريقين المتنازعين ، والمختلفين ، وكل ما هنالك أننى
رئيس رابطة الشبان الوفديين . وهذه تشكيلات يعود تاريخها الى عام ١٩٣٢
وأما فكرة تكوين فرق ذوى القمصان الزرقاء فقد دعوت لجان الشبان الوفديين ،
الى مؤتمر وأشرت عليهم بالانخراط فى صفوفها و . . و . .

ويقول الأستاذ زهير صبرى أيضا انى من الذين يرون الابقاء على هذه الفرق ، مع اصلاح شأنها ، ونظامها لتكون فرقا رياضية بحتة ، ويدعو الأستاذ زهير صبرى فريقى القمصان الزرقاء ، اللذين ينتميان الى الوفد أن يتركوا التناوب والشقاق حتى لا يفسدوا الغرض من تكوينهم . . . كما ينشر البلاغ أيضا تكذيبا صادرا من الأديب أحمد أفندى الشافعى سكرتير القيادة العامة لفرق ذوى القمصان الزرقاء ، ينفى وجود علاقة بين صبحى رمضان ، المتهم فى حادث الاعتداء على محمد محمد النشار ، فى شبرا بفرق القمصان الزرقاء ، كما ينشر البلاغ أيضا بيانا للأديب على عبد الحلیم أفندى السكرتير السابق بالمعسكر العام لمركز القيادة لفرق القمصان الزرقاء يرد فيه على بيان أحمد الشافعى ، كما ينشر البلاغ أيضا بيانا للأديب محمد بلال أفندى ردا على بيانى على عبد الحلیم ، ومصطفى صقر ، بل أنه ينشر ردا من على عبد الحلیم ومصطفى صقر ، على بيان محمد بلال و . . . و . . . و . . .



والذى لاحظته من قراءتى الجديدة للبلاغ ، أنه لم يكن يعارض النحاس باشا عندما يكون فى الخارج فى مهمة قومية ، بل لقد كان يحرص على أن يولى أخباره - فى الخارج - أهمية خاصة ، وكان يحرص ، على نشر أخبار استقباله فى مصر اثر عودته ، من الخارج ، كما أنه كان يولى أيضا أهمية لأخبار من يعارض البلاغ بل وصورهم أيضا ، أى أنه لم يكن يقاطع أخبار معارضيه حرصا منه على أن يكون وفيًا لقرائه ، فلا يحجب عنهم أى خبر ، ومن رأى أن هذا الأسلوب الرائع فى المعارضة كان فى مقدمة الأسباب التى أدت الى نجاح البلاغ كجريدة يومية يقرؤها المعارضون ، والمؤيدون بل المؤيدون قبل المعارضين .

وللحقيقة ، وللتاريخ ، أقول أن الصحفيين المؤيدين ، والمعارضين وقتئذ ، كانوا قmma فى المعارضة والتأييد : يتبادلون فى الصباح وفى المساء ، ومن خلال الصحف ، الحملات ، العنيفة والقاسية ، بل والجارحة فى بعض الأحيان ولكن الخلاف أو الاختلاف فى رأى ، لا يفسد ما بينهم ، وبين بعضهم من وده ، اذ كانت العلاقات بين الصحفيين المؤيدين والمعارضين ، على المستوى الشخصى ، كانت فى الغالب قوية ، بل انهم غالبا ما كانوا يجتمعون ليلا ، ناسين أو متناسين الحملات ، التى يقومون بها ، ضد بعضهم ذلك لانهم يؤمنون بأن ما بينهم وبين بعضهم على المستوى الشخصى ينبغى أن تقوى أو اصره ، وان اختلفت آراؤهم ، واتجاهاتهم السياسية ، والحزبية ، ان الخلاف أو الاختلاف فى رأى - من وجهة نظرهم - لم يكن أبدا أكثر من أمور طارئة ينبغى ألا تؤثر فى علاقاتهم الشخصية كما أن هذا الخلاف أو الاختلاف فى رأى لا ينبغى أن يتحول الى معارك عنيفة تشتت آثارها الى علاقات الأخوة ، والزمانة ، التى تربط بعضهم بعضا . . .

وأعود الى الحديث عن البلاغ لأقول انه كان يولى أهمية خاصة بالدكتور أحمد ماهر ، وبالنقراشي حتى قبل أن يبدو أى ضوء ينبىء عن توقع حدوث خلاف بينهما ، وبين النحاس باشا : أكانت تلك الأهمية الخاصة نتيجة روابط شخصية تربط صاحب البلاغ بالنقراشي ، وأحمد ماهر ؟ أم كانت تلك الأهمية نتيجة لما اتصف به صاحب البلاغ من بعد نظر فى كل ما يتعلق بمسار السياسة المصرية ، واتجاهاتها ؟ سؤالان لم أستطع أن أقطع فى الاجابة عنهما برأى حاسم !

على أية حال ، فإن موقف البلاغ من وزارتي النحاس ، الثالثة والرابعة كان كما سبق أن ذكرت فى مقدمة الأسباب التى أدت الى تعجيل القصر باقالة الوزارة الوفدية كما كان فى مقدمة الأسباب التى مهدت الجو الشعبى لتقبل تلك الاقالة ، أو على الأقل ، لعدم حدوث مضاعفات شعبية بعد الالتجاء الى الاقالة ، وهناك اجماع على أن البلاغ استطاع أن يدق مسمارا هاما ، وخطيرا فى نعش الوزارة النحاسية الرابعة .



والحديث عن دور روز اليوسف ، فى اضعاف الوزارة النحاسية الرابعة ، يحتاج الى أكثر من فصل ذلك ان العلاقات ، بين الوفد ، وروز اليوسف لم تكن دائما علاقات طيبة فى أكثر المراحل ، التى أيدت فيها روز اليوسف ، الوفد ، فما أكثر الحملات التى قادتها روز اليوسف ، ضد خصوم الوفد ، وفى نفس الوقت ما أكثر الحملات التى قادتها روز اليوسف ، ضد الوفد ، وليس المجال هنا مجال تاريخ علاقة روز اليوسف بالوفد ، تأييدا أو معارضة ، ويكفى أن أشير - مجرد اشارة - الى تلك العلاقات من واقع ذكريات الأستاذة فاطمة اليوسف ، وقد بدأت مجلة روز اليوسف فنية ، ثم تحولت بعد مائة وأربعة وثلاثين عددا الى مجلة سياسية . عندما أقال الملك أحمد فؤاد وزارة مصطفى النحاس ، وعهد بالحكم الى محمد محمود باشا اذ نشرت المجلة صورة كاريكاتيرية تمثل محمد محمود يدوس على الدستور وهو صاعد الى مقعد الوزارة ، وقد صودر العدد وكانت المصادرة - كما قالت السيدة فاطمة اليوسف - قد بدت لى غريبة بل مثيرة للأعصاب الى أقصى حد ، وذعبت فاطمة اليوسف ، الى النحاس باشا زعيم الأمة فى بيت الأمة بغير موعد سابق ولا استعداد ، لتروى له قصة مصادرة المجلة بعد أن قدمت له نسخة كانت تحملها من العدد المصادر وكان النحاس باشا ، ومكرم عبيد جالسين معا ، وحولهما بقية أعضاء الوفد الكبار ، وقال مكرم عبيد للسيدة فاطمة اليوسف : لك الفخار يا سيدتى : وقد سارت هذه الكلمة ، كما قالت السيدة فاطمة اليوسف - بعد ذلك مثلا - واستدعى مصطفى النحاس بعض المحامين الشبان منهم محمد صلاح الدين ، وصبرى أبو علم ، وسليمان غنام . وكلفهم برفع دعوى مستعجلة بطلب الافراج فلما رفضت الدعوى عناد

المحامون فطالبوا بالتعويض وحكمت المحكمة على الحكومة بمائتى جنيه كتعويض:
قرش صاغ واحد ، عن كل عدد من ال ٢٠٠٠٠ نسخة المصادرة !

وتوثقت الصلة بين النحاس وفاطمة اليوسف حتى أنه عندما أعلنت خطبة
النحاس ، الى الأنسة زينب الوكيل نشرت روز اليوسف بعض تفاصيل شخصية
عن حياة النحاس ، وأنواع الأطعمة التى يفضلها ، وحبه الخاص للبن الزبادى
و . . و . . فاذا بالنحاس يحدث السيدة فاطمة اليوسف تليفونيا ، غاضبا
ليقول لها : « ياست هو أنا زى أمينة البارودى ، وسهير رياض عشان تنشروا
عنى الأخبار دى » يريد بذلك أنه ليس من زهرات المجتمع البارزات حتى تروى
عنه هذه القصص .



وتبقى روز اليوسف ما يزيد على السنوات السبع معارضة ، مؤيدة للوفد
وقد زار النحاس باشا ، ومعه مكرم عبيد ، دار روز اليوسف ، وخطب مكرم
خطبة رنانة فى عمال مطابع روز اليوسف . وكانت تلك الزيارة تكريما
لروز اليوسف على كفاحها الوطنى حيث كانت السلطات لا تكف عن مصادرتها
وتزج برؤساء تحريرها فى السجون ، فى عدد غير قليل من القضايا .

بعد أن ألف نسيم باشا وزارته كتبت السيدة فاطمة اليوسف خطابا
مفتوحا الى الملك فؤاد تطالبه فيه باعادة الدستور ، وانهاء الحالة الشاذة القائمة
واستدعائها مكرم عبيد ليسألها عن طلب منها كتابة هذا الخطاب . ودارت
بينهما مناقشة طويلة قالت فيها السيدة فاطمة اليوسف ، انها تعبر عن رأيها
الخاص وبعد فترة رأت السيدة فاطمة اليوسف أن تصدر روز اليوسف أسبوعية ،
ويومية ، وتروى السيدة فاطمة اليوسف أنها عندما عرضت على الأستاذ عباس
محمود العقاد ، الانضمام الى أسرة روز اليوسف اليومية رفض فى البداية العرض ،
لانه لا يقبل أن يعمل فى جرنال يحمل « اسم » واحدة ست ثم عاد الأستاذ العقاد
موضحا وجهة نظره ، عندما عاتبته السيدة فاطمة اليوسف فقال ان اعتراضه
كان على تسمية الجريدة باسم شخص أيا كان ولو كانت الجريدة تحمل اسم
سعد زغلول نفسه ، لأبدى تلك الملاحظة .



ولم يعجب النحاس باشا معارضة جريدة روز اليوسف الأسبوعية لوزارة
توفيق نسيم واستدعى السيدة فاطمة اليوسف ليلدى لها اعتراضه على معارضة
وزارة نسيم قائلا لها : أنا ما حبش تناقشيني فى السياسة ، انتى يعنى عايزه
محمد محمود وصدقى يرجعوا : احنا تعبنا ، وتقول السيدة فاطمة اليوسف :
وأخرجت قبل أن يتم حديثه ، وكلمته « احنا تعبنا » ، التى أسميها منه لأول مرة

ترن فى أذننى ، وقد شعرت أن هناك شيئاً يباعد ، بينى وبين الوفد وان بقيت
المجلة وفدية •



وصدرت جريدة روز اليوسف اليومية ٢٥ مارس ١٩٣٥ ، وبدأت المتاعب
مع الوفد الذى تؤيده الجريدة ، وكان سبب تلك المتاعب ، أن الوفد يؤيد وزارة
توفيق نسيم باشا ، بينما تعارضها روز اليوسف ، وكان العقاد ، قد سن قلمه
الحاد لمهاجمة نسيم باشا بكل عنف ، وأبدى مكرم عبيد باشا أن الوفد غير راض
عن سياسة روز اليوسف ، وهدد الجريدة بأنه سوف يصدر بياناً ضدها اذا
استمرت الجريدة فى الهجوم على وزارة توفيق نسيم • وكتبت فاطمة اليوسف
خطاباً الى مكرم عبيد توضح فيه سياسة الجريدة وقالت فى خطابها : لقد ضحيت
مختارة بكل ما أملك من مال ونشاط فى سبيل الوفد ، وقد لاقيت فى هذا
السبيل ، كافة أنواع العنف ، والجور من مختلف الوزارات التى تقلبت فى
الحكم ، ولم أكن يوماً فى جهادى عن مصر ، وفى دفاعى عن الوفد ، مدفوعة بدافع
غير الوطنية الصميمة ، ولم أتخذ من هذا الجهاد وسيلة لأكل العيش ، والله والوطن
فيهما العزاء ، فيما لاقيت وما سألقى •

ورد مكرم عبيد على رسالة السيدة فاطمة اليوسف فى ١٢ أغسطس ١٩٣٥ ،
قائلاً : انه عرض رسالتها على دولة الرئيس الجليل فأكد له أن الوفد غير راض
عن خطة الجريدة ثم قال : « انك لتعلمين ان الوفد لا يحجر على حرية انسان ما ،
أو صحيفة ما ، ولكن اذا رأيت احدى الصحف المنتمية للوفد ، أن تنتهج خطة
تغاير خطة الوفد فعليها أن تتحمل نتائج ما تنتهج » •

وأوعز مكرم عبيد ، الى صحيفة « الجهاد » بأن تهدد - بطريق غير واضح -
« روز اليوسف » بنشر قوائم المصروفات السرية ، التى كانت تعطيها الوزارات
السابقة للصحفيين •

وردت روز اليوسف ، ملحة على الوزارة القائمة بأن تنشر قوائم المصروفات
السرية ، ثم تحدثت الوزارة ، فى أكثر من مرة مطالبة بنشر تلك القوائم ، ولكن
الوزارة النسيمية لم تقبل الدخول فى معركة تحد ضد روز اليوسف •

وبعد ، الغمز ، واللمز ، راحت الجهاد تهاجم روز اليوسف ، مطلقة على
أسرة تحريرها اسم « فرقة روز اليوسف » ، وتولت روز اليوسف الرد على
هجوم صحيفة الجهاد الوفدية بعنف شديد ، وتوسطت السيدة الجليلة أم المصريين
من أجل وقف حملة الجهاد ، على روز اليوسف ، وحملة روز اليوسف على الجهاد •



وتوقفت روز اليوسف ، ولكن الجهاد لم يتوقف بل لقد زاد فى هجومه
على روز اليوسف وعلى الاستاذ العقاد ، الى أبعد مدى حتى لقد وصف الاستاذ

محمد توفيق دياب ، صاحب الجهاد ورئيس تحريره الاستاذ عباس محمود العقاد بأنه مصاب بالبارانويا والجنون .

وخرجت الجهاد ، وروز اليوسف على غير المألوف في الجو الصحفي من ضرورة وقف الحملات ، عند حد معقول أو مقبول ! .

وأخيرا وبعد اجتماع للوفد المصرى استغرق أربع ساعات ونصف الساعة اشبتدت فيه المناقشات قرر الوفد فصل روز اليوسف لأنها قد اجترأت على نشر مقالات تتضمن الطعن على الوفد ومكانته من الأمة ولذلك فان هذه الجريدة ، لاتمثل الوفد فى شىء ولا صلة لها به .

وكان قرار الفصل فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ .

ولم تخف روز اليوسف ولم ترتجف من قرار الفصل هذا ، بل على العكس أصدرت ملحقا خاصا ، يحمل عنوانا ساخرا جاء فيه : الوفد المصرى يحل القضية المصرية : جلسة خطيرة يحضر لها من الاسكندرية .

وفى العدد الخاص نشرت روز اليوسف آية كريمة - اختارها الاستاذ كامل الشيناوى وهى « قول الله تعالى » : قد افترينا على الله كذبا أن عدنا فى ملتكم بعد اذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها ، الا أن يشاء الله ، ربنا ، وسع ربنا كل شىء علما » - صدق الله العظيم - ونشرت روز اليوسف كلمة سعد زغلول الخالدة : الصحافة حرة تقول فى حدود القانون ، ما تشاء ، وتنتقد ما تريد ، وليس من رأى أن نسألها لماذا تنتقدنا بل الواجب ، أن نسأل أنفسنا ، لم نفعل ما تنتقدنا عليه ؟ .



وكان أعضاء الوفد المصرى قد قدموا من الاسكندرية الى القاهرة خصيصا لاتخاذ قرار بفصل روز اليوسف ولما عادوا الى الاسكندرية انقلب المودعون للنحاس باشا وزملائه فى محطة القاهرة الى مهاجمين لروز اليوسف ومنادين بحياة النحاس .

وتحيط الجماهير بدار روز اليوسف وتخرج اليهم صاحبتها لتهتف بسقوط النحاس ، ومكرم .

وعنفت المعركة بين الوفد وروز اليوسف ووجدت روز اليوسف الجماهير الشعبية العريضة تقف الى جانبها ضد الوفد .

ولجأت وزارة توفيق نسيم فى محاربة روز اليوسف الى كثير من الوسائل ، غير المشروعة ومن بينها دفع مبالغ ضخمة لمتعهذى الصحف ليتلاعبوا فى توزيع الجريدة .

وقامت ثورة الشباب في نوفمبر ١٩٢٥ ، وتبنت روز اليوسف هذه الثورة وراحت تبذل قصارى جهدها للابقاء على جذوتها مشتعلة ، وعاد دستور ١٩٢٣ وتولى على ماهر الوزارة . وكانت خسائر روز اليوسف اليومية - كما تقول السيدة فاطمة اليوسف في مذكراتها - قد وصلت الى مبلغ ٢٦ ألف جنيه غير ستة آلاف جنيه لتجار الورق ، وألفين لبنك مصر ، و ٠٠ . وقامت فاطمة اليوسف برهن مصوغاتها ، ومن بينها سوار ورثته عن أمها و ٠٠ . وكانت حجوزات كثيرة ، تعرضت لها صاحبة روز اليوسف من بينها حجز على ملابسها الداخلية كما أصر صاحب الحجز وكان صحفيا مرموقا ، بكل أسف ٠٠ .



وجاءت وزارة النحاس ، وبلغ الاضطهاد الوفدي القمة ، وصدر قرار من مجلس الوزراء بالغاء رخصة روز اليوسف اليومية ، لانها لا تصدر بانتظام ، واذا كانت الجريدة اليومية قد عطلت فان الجريدة الاسبوعية ، قد انطلقت رغم أن الحكومة الوفدية قد راحت تحاربها بل وتحرض من كان ضامنا لها على سحب ضمانه ، وتعرضت روز اليوسف الاسبوعية لمحنة اذ كان لابد من أن تدفع السيدة فاطمة اليوسف مبلغ الضمان ١٥٠ جنيها والا أغلقت أيضا ، ولكن فاطمة اليوسف بذلت المستحيل ، وقاومت ودفعت الضمان بعد أن أقرضها أحد المعلنين مبلغ مائة جنيه وبعد أن أرسل اليها مصطفى القشاشي صاحب الصباح كمية من الورق ، باعته بخمسين جنيها ، بل أكثر من ذلك سيقمت السيدة فاطمة اليوسف الى السجن ، سجن النساء ، وفي الصباح زارها كثيرون من بينهم ابنها احسان عبد القدوس ، وكان وقتئذ تلميذا في مدرسة فؤاد الأول الثانوية .

واضطرت الحكومة ، أن تفرج عن فاطمة اليوسف فلقد كان اعتقال السيدة صحفية ، ووضعها في السجن ، شيئا جديدا على الصحافة الشرقية ٠٠ .



وللحقية وللتاريخ نقول أن روز اليوسف « المجلة » و « السيدة » ، لم تلن لهما قناة رغم كل صنوف التعذيب والاضطهاد ، ومازلت أذكر تعليقاً رائعاً كتبته روز اليوسف على ما نالها من ضغط كان عنوانه : أقوىاء كما كنا ، راسخون كما بدأنا » وقد جاء في هذا التعليق : تألبي علينا أيتها الوزارة ، واحشدي قواتك ورجالك وافعلي أكثر مما فعلت ، وضاعفي عسفك ، وغضبك وانزلي بنا مقتك ، وسخطك وايتكري أساليب من الظلم ، والاضطهاد ، وصادري وعطلي ، وهيئي ، الخيال و « احضري » أساور الحديد تضعينها في أعناقنا ، وأيدينا ، افعلي ذلك وأضعاف ذلك فان هذا البلاء ، كله لن يوازي راحة الضمير التي

ننعم فيها ولن نفضل على بلاء النفوس : نفوس الذين باعوا ضمائرهم وأقلامهم لك ولاساليبك الباطشة أما انتم يا قراءنا الأوفياء هاكم روز اليوسف الاسبوعية قوية كما كانت ، راسخة كما بدأت ، مجاهدة ، كما عهدتموها ، لم ولن يؤثر فيها قرع الطبول ولا دق السيوف ولا دوى المدافع ، ولا رنين الذهب .



وعندما قطعت الحكومة عن روز اليوسف حق نشر الاعلانات القضائية ونقول حق نشر الاعلانات القضائية ، لان نشر الاعلانات القضائية ، حق ثابت لكل صحيفة لها قراؤها ، كتبت روز اليوسف معلقة على ذلك القرار العجيب والظالم في نفس الوقت تقول :

في هذا العهد الدستوري يعود مدير المطبوعات يساوم الضمائر ، لبيع فيها ويشترى باسم الحكومة ، ويبذل للصحافة « نصائحه الثمينة » ويلوح أمامها بنقود الخزانة التي هي من أموال الشعب ، لينفقها على هذه ، ويغري تلك من الصحف . نحن لانهادن الباطل ، من أجل كنوز الأرض كلها ، وليساوم من يشاء ، ان يساومه ، وقد عشنا أغلب حياتنا الصحفية محرومين - باختيارنا - من صداقة الحكومات المتتابة وما يلحق بهذه الصداقة من اعلانات وأموال سرية ، وعلمية ، وخدمات مشروعة وغير مشروعة فلنصف الحكومة الحاضرة الى قائمة الحكومات السابقة .



وتعبر روز اليوسف عن دستور عملها قائلة : اذا كانت الحكومة على حق - صفقنا لها ، لأنها على حق لا لأنها تعطي نقودا واذا كانت على باطل هدمناها ولو تشفعت لنا بالخمسة والثلاثين مليوناً التي هي مجموع ايراداتها .

وتبالغ حكومة الوفد - حكومة الأغلبية الشعبية . والبرلمانية - في ايذاء روز اليوسف فتقطع عنها امتياز تليفونها المجاني ، الممنوح لكل الصحف ، حتى تلك التي لا تصدر الا حسب التساهيل وتحرمها من حقها في صرف تذاكر السكة الحديد ، نصف المجانية التي كانت حقاً مباحاً لكل صحفي ، أى صحفي .

وقد كانت الحكومة تضطهد روز اليوسف ، ولكن كثيرين لم يكونوا يعبأون بهذا الاضطهاد بل كانوا يمدون يدهم لمساعدة روز اليوسف غير خائفين من « غول الحكومة » وفي مقدمة هؤلاء طلعت حرب الذي لم يكتف بتأجيل سداد ديون بنك مصر ، على روز اليوسف وانما أقرضها مبلغاً كبيراً من المال ، أعانها على سداد المطلوب منها ، يوم تخلى عنها - كما قالت في رسالة خاصة بعثت بها الى طلعت حرب - كل انسان في محنتها التي نزلت بها لانها جهزت

بعقيدتها ، ولأننى جعلت من صحيفتى ميدانا لأصحاب الأقلام الحرة » بل ان
روز اليوسف ، لتعرض على طلعت حرب الضمان لسداد ديونها ، أن تتفق مع
شركة مصر ، للتمثيل السينمائى على اخراج شريط سينمائى تمثل فيه مع
شدة مشاغلها ، ومتاعبها ، وتقول فاطمة اليوسف انها قد اتفقت مع أحمد
سالم مدير شركة مصر للتمثيل والسينما على أن كل الشروط التى يضعها
خاصا بالشريط السينمائى - الفيلم - الذى سوف تمثله وفاء لديونها على بنك
مصر ويوافق عليها طلعت حرب باشا سوف تقبلها بلا نظرة واستعادة أو
قراءة ، أى بدون قيد أو شرط من قبلها . . . وتنتهى فاطمة اليوسف رسالتها الى
طلعت حرب باشا قائلة : ليس يعنى هذا بحال من الأحوال أننى أتوقف عن
وضعها فى أعظم رجل فى مصر .

أو يوافق عليها طلعت حرب باشا سوف تقبلها بلا نظرة أو استعادة أو قراءة ،
أى بدون قيد أو شرط من قبلها . . . وتنتهى فاطمة اليوسف رسالتها الى
طلعت حرب باشا قائلة ق ليس يعنى هذا بحال من الاحوال اننى اتوقف عن
سداد الأقساط ، حتى يتم ذلك بل انى لا بئدل المستحيل لاستمرار الوفاء وشدة
ماللقاه من التعب اذ أحاول ذلك ولا أفعل هذا كله الا لكيلا أضيع عبثا ثقة
وضعها فى أعظم رجل فى مصر .



واذا كان لى من تعليق على تلك الازمة المالية الطاحنة التى تعرضت لها
روز اليوسف الصحفية ، بسبب موقفها من الوفاء المصرى كحزب ، وموقف
الوفد المصرى منها كصحفية كانت تؤيده ، ثم اختلفت معه ، فأننى أقول أن
من العيوب التى نأخذها ، على الوفد المصرى ، أنه كان يستخدم السلاح المادى -
وهو أكثر أنواع الاسلحة رهبة - للضغط على خصومة السياسيين وبخاصة
أولئك الذين كانوا معه ، ثم خرجوا عليه ، أو أخرجوا من حظيرته .

ومازلت حتى هذه الساعة ، اذكر مواقف متشابهة لسعد زغلول باشا
رئيس الوفد المصرى من حليفه سنوات وسنوات ، وخصمه السياسى فيها
بعد أمين الرافعى ، أحد اقطاب الوطنية المصرية وشهيد الصحافة المصرية ،
والعربية ، بلا جدال . . .



وامين الرافعى من أصدق واوفى تلاميذ مصطفى كامل ومحمد فريد ،
نشأ فى حجر الحزب الوطنى منذ أن كان طالبا فى مدرسة الحقوق الخديوية .
ثم أصبح من ابرز كتاب الحزب الوطنى ، ورئيسا لتحرير جريدة الشعب -

بعد الاختلاف الذى نشب بين صفوف ورثة مصطفى كامل حول ملكية اللواء -
وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت قوات الاحتلال الحماية على مصر
فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وكان لابد من ان تنشر الصحف المصرية ، الخاضعة
لرقابة الاحتلال البريطانى البيان الخاص باعلان الحماية البريطانية على مصر ،
وبعد مداولة قصيرة بين أمين الرافعى ، وشقيقه عبد الرحمن الرافعى ،
وعبد الله طلعت بك مدير الجريدة ثم الاتفاق على اغلاق جريدة الشعب حتى لا تنشر
الجريدة اعلان الحماية المشئوم ، والبلاغات التى تتبع الحماية البريطانية ،
ووقع أمين قرار اغلاق الجريدة ، فى وقت بلغت فيه ذروة النجاح والانتشار ،
والرواج ، والمكانة الصحفية اذ كانت أوسع الجرائد انتشارا وكان الجمهور
يتلقفها كل صباح وأعلنت الجريدة - جريدة الشعب - فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٤
انها ستحتجب من اليوم ، وانها ستعود الى الظهور بمشيئة الله ، وكان قرار
أمين الرافعى باغلاق جريدة الشعب كما أجمع المؤرخون اول احتجاج مصرى
على الحماية البريطانية .



ويعتقل أمين الرافعى ، وشقيقه عبد الرحمن الرافعى فى طرة ، ثم يفرج
عنهما ويطلب السلطان حسين من أمين الرافعى عند لقائه به ، وشقيقه غداة
الافراج عنهما أن يصدر جريدة الشعب فيقول أمين الرافعى : عندما يقرر الحزب
الوطنى اصدار الجريدة سوف نصدرها .

وفى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ - فى عنفوان اشتداد ثورة ١٩١٩ - يصدر أمين
الرافعى جريدة الأخبار عن طريق شركة الصحافة الوطنية - توصية بالأسهم ،
رأسمالها عشرة آلاف جنيه ، وكان يرأس الشركة فؤاد سلطان بك ، نجل عمر
باشا سلطان أحد أصدقاء مصطفى كامل الحميمين ، وأحد كبار أنصاره ، وكان
فؤاد سلطان وقتئذ وكيل لبنك مصر ، وكان سعد زغلول باشا وقتئذ فى باريس
فأبرق مهنثا أمين الرافعى بصدور الأخبار داعيا له بالتوفيق ، والنجاح راجيا
أن تؤثر الصحيفة فى الجمهور أثرا محمودا وأن يقضى بها على الأضاليل التى
يبشها المهووسون فى العقول والأوهام التى يوسوسون بها فى الصدور وأن
تكون خيرا للغاية الشريفة التى نسعى اليها » ويطلب سعد زغلول من عبد الرحمن
فهمى بك أحد أقطاب اللجنة المركزية للوفد وقتئذ العمل على أن تكون جريدة
الأخبار أول من يقود رأى العام لانها معتبرة جريدة الوفد المعبرة ، عن أفكاره
وخططه وقلم محررها الفاضل - أمين الرافعى بك - أقدر الاقلام على التعبير
عن هذه المقاصد ، فعليك - هكذا يخاطب سعد - عبد الرحمن فهمى - أن تهز
همة أمين الرافعى ، وأن تبلغه بأننا ننتظر من وطنيته وحسن تقديره لمنفعة

القضية أن تخصص كل يوم ، مقالة فى هذا الموضوع ، حملة صحفية لتأييد المطالب الوطنية المصرية - وليس ذلك على كفاءته بكثير » .



ويكتب سعد الى عبد الرحمن فهمى فى ٧ مايو ١٩٢٠ قائلا : قرأت فى جريدة الأخبار حملة يدافع فيها حضرة أمين بك الرافعى ، بقلمه البليغ عن الوفد وأعضائه ، ويخطئ الخارجين عليه ، والناقدين لخطته فارتحت لنفاذها لأنها الأولى من نوعها وأرجو أن يستمر حضرة الكاتب المومأ اليه - هكذا فى أصل الخطاب - فيما ابتدأه لأنه لا يكفى أن يسكت عن هذا الموضوع ويترك القلم فيه لغيره ممن لا يعرفون الحقيقة مثله ولا يحكمون الدفاع مثل احكامه ، وينبغي ألا يتركوا رأى العام يطيش مع الطائشين أو يخمد مع الفاترين وأن تسلكوا الوسط بين السبيلين والله ولى التوفيق .

ويرسل سعد الى أمين الرافعى برقية ينشرها فى الأخبار يقول فيها : الرافعى بك مدير الأخبار بالقاهرة ان مقالاتكم عن خطة الوفد تستوجب موافقتى وهى جديرة ، بكل أنواع المديح فأشكركم ، سعد زغلول .

وتتحدث صحيفة كوكب الشرق « الوفدية » عن صحيفة الأخبار فتقول : كان أمين بك الرافعى أول من بايع الأخبار لسان حال الوفد الشبيه بالرسمى وبلغت مقطوعة « توزيع » الأخبار اليومية أعظم عدد استطاعت أن تخرجه المطابع وتوزعه صحيفة فى مصر وكان مراسلو الصحف الانجليزية فى مصر يتسابقون الى ادارة جريدة الأخبار عليهم يظفرون بخبر ، أو تعليق أو رأى من الزعيم الصحفى « أمين الرافعى » فى ذلك الحين يبرقونه الى صحفهم ..



ويخوض أمين الرافعى ، أعنف المعارك دفاعا عن سعد زغلول عندما اختلف معه أكثرية أعضاء الوفد المصرى وعندما يعتقل سعد زغلول للمرة الثانية ، وينفى .. يقود أمين الرافعى أعنف الحملات مطالبا بالافراج عنه ، و .. و .. و ..

ثم يختلف أمين مع سعد ، اختلافا موضوعيا بحثا . كان سعد زغلول لا يرى الدخول فى مفاوضات رسمية مع بريطانيا دون النظر الى مطالب الشعب التى أبداه فى صورة تحفظات على مشروع ملنر ، ثم رأى العدول عن رأيه

فى هذا وعارضة أمين الرافعى ، وأصر على ضرورة تعديل أساس المفاوضات قبل الدخول فيها ويطلب أمين الرافعى من سعد زغلول الا يقبل اية مفاوضة مع بريطانيا الا اذا اعترفت مسبقا بالحقوق الرئيسية لشعب مصر بما فيه حريته واستقلاله .

ويحاول سعد زغلول اقناع أمين الرافعى بالعدول عن معارضته لخطة الوفد ولكن امينا لم يقبل فتكون القطيعة وبكل أسف لا يقف الخلاف عند الحد الطبيعى فى مثل خلافات الرأى ويجند الوفد المصرى مظاهرات ضد أمين الرافعى ، لعل القوة تقنعه اذا لم يقنع بالنقاش ! ولكن امينا كصاحب رأى وعقيدة لا تقنعه القوة .



ويحاول وسطاء الخير اقناع أمين بالعدول عن رأيه فلا يقتنع أيضا كما يحاول هؤلاء الوسطاء اقناع سعد زغلول بعدم الالتجاء الى القوة لدفع أمين الرافعى الى السكوت فلا يقبل سعد ، ويشتد الصراع بين الوفد وأمين الرافعى ويقول سعد زغلول مخاطبا الجماهير ذات مرة : لا تقرأوا جريدة الأخبار فأنا أقرأها نيابة عنكم » . ويهبط توزيع الأخبار من أعلى رقم فى الصحافة المصرية وقتئذ الى أدنى رقم خاصة وكان المتعهد الوحيد لتوزيع الصحف متأثرا ، الى أبعد حدود التأثير بالوفد المصرى اما لانه يخشى جماهيره العريضة واما لانه يريد أن يكسبه الى جانبه كقوة سياسية ، ولذلك فقد كان يعتمد الى حجز جريدة الأخبار فى المخازن والى عدم عرضها فى السوق ، الأمر الذى عرض الأخبار لأزمة مالية عنيفة قضت أو أوشكت أن تقضى عليها ويسمع سعد زغلول عن بعض تلك الأزمة المالية ، التى تعرض لها أمين الرافعى والأخبار فيعرض مساعدته على أمين الرافعى ويرفض أمين الرافعى مساعدة سعد زغلول قائلا فى رسالة مؤرخة فى سبتمبر ١٩٢٣ : وقع لى أحسن وأعظم وقع ما علمته من استعداد معاليكم لاقراضى مبلغا كبيرا من المال أعالج به الأزمة التى تجتاز الأخبار الآن على أن أردده عندما تتحسن حالة الجريدة وانى لعاجز عن أداء واجب الشكر لكم حيال النفسية الكبيرة التى دفعتمكم الى ذلك وأرجو أن يكون اعترافى بالقصور خير معبر عما تكنه نفسى نحوكم ، ونحو عملكم النبيل ولكن وأنا واقف على حالة الأخبار الآن أرى أن هذه الحالة لا تحتل علاجا فقد دخل المريض دور النزاع الأخير وحرام اقراضى ما لا ليس هناك أمل فى رده ، فليقف مجهودى الضعيف عند السهر ، على هذا المريض حتى يسلم نفسه الأخير اذا قضت بذلك مشيئة الله .



والقصة طويلة ، قصة صراع الوفد المصرى كحزب مع جريدة الأخبار ومعارضته ، واصراره على أن تكون بالقوة منبرا فان عجزت القوة فليكن الاقراض

طريقا لوضع الأخبار تحت سيطرة الوفد . وآمل أن أكمل قصة الوفد مع الأخبار ، وخاصة عندما أصبح الوفد فى الحكم يمنع ، ويمنع ، وعندما راح أمين الرافعى يعارض حكومة سعد زغلول منذ أن ألقى رئيسها سعد زغلول خطاب العرش بدون إشارة الى استقلال مصر وتوالت هجمات الوفديين على الأخبار محاولة تدمير مبنائها الذى كان يقيم بالدور الأعلى منه أمين الرافعى وأسرته . . !!

لقد كان الوفد المصرى ، سواء أكان يرأسه سعد زغلول أم مصطفى النحاس مخطئا الى أبعد حدود الخطأ عندما كان يستخدم سلاح الارهاب ضد الصحافة ، وخاصة تلك الصحف التى كانت تقف الى جانبه ثم اختلفت معه ، أو اختلف هو معها !



وأعود الى الحديث عن روز اليوسف بعد الإشارة الى موضوع أمين الرافعى وخلافه واختلافه مع الوفد ، وكانت الإشارة ضرورة وواجبة : أعود الى تكرار ما سبق أن ذكرته ، وهو أن الحديث عن روز اليوسف الصحفية والصحيفة يحتاج الى أكثر من فصل فدور روز اليوسف فى التاريخ المصرى كصحيفة رأى ودور روز اليوسف - فاطمة اليوسف - فى التاريخ الصحفى كصحفية جريئة شجاعة لا تتردد فى خوض أعنف المعارك دفاعا عن رأيها ، هذا الدور - دور الصحيفة والصحفية - بلا جدال من الأدوار الخالدة فى حياتنا الصحفية .



وللعلم ، صدر العدد الأول من روز اليوسف فى يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر ١٩٢٥ ، مجلة أسبوعية أدبية مصورة ، فى ست عشرة صفحة بقرش صاغ واحد وقالت السيدة روز اليوسف فى افتتاحية هذا العدد : عجبوا إذ سميت صحيفتى باسمى وقالوا : نزعة الى الشهرة ، أية شهرة ؟ الطبل العزاف أذن منى فى صميم ، ولم العجب ؟ أليست صحيفتى قطعة من نفسى !! لماذا لا يكون اسمى عنوان صحيفتى ؟ وتأمل السيدة روز اليوسف فى أن توفق لتكون قوة مهذبة وأن تدخل اسم المسرح الى كل أذن وأن تبعث اسمه فى كل دار وبذلك أكون أديت واجبا ، وذا حسبى . .

والطريف أن الأستاذ عبد القادر المازنى قد هاجم فى أول عدد لمجلة روز اليوسف فكرة اشتغال الممثلة القديرة روز اليوسف بعمل ليس لها فيه مجال ، ويتساءل المازنى أيها خير للفن أن تبقى روز ممثلة أو أن تصدر مجلة أو تنقلب كاتبة ؟ . وأوجز فأقول انى لست ممن يعتقدون أن الممثل البارع

يمكن أن يكون فى كل حال كاتباً بارعاً أو أن ما يوفق اليه المرء فى باب من الأبواب يمكن أن يدفع الى مسئلة فى أى باب آخر يخطر له أن يطرقه ؟ ويتساءل المازنى : اذن لماذا تعالج السيدة روز اليوسف فنا ، غير الذى خلقت له ، وهيات لها فطرتها أسباب النجاح فيه ؟ لا أدري فلعلها نزوة ، وعسى أن تكون قد جاشت نفسها باحساسات قوية غامضة كما يحدث لنا جميعاً ، فاندفعت تبغى الافضاء بها والكشف عنها والترفيه عن نفسها عن طريق ذلك ، أو لعلها ملت أن تظل عمرها تحيا على المسرح غير حياتها وتلبس ما يخالف عواطفها وخواجها وآراءها ويجرى على لسانها بما يوضع عليه فاشتاقت من أجل ذلك أن تخلع كل هذه الثياب المستعارة وأن تبدو لنا كما هى على الحقيقة لا على المجاز ؟ .



ويقول الأستاذ المازنى : وأحسب أن من قلة الذوق أن تكون كلمتى اليها فى أول عدد من مجلتها ولكن عذرى انى أشد اعجاباً بفنها وأعظم ضناً بمواهبها من أن تطاوعنى نفسى على تشجيعها على هجر المسرح ، والانصراف الى الكتابة وفى مرجونا ألا تعدم وسيلة للتوفيق بين رغبتها هذه وبين حق الفن عليها : هنك اذن على المسرح مجالك يا سيدتى فارجعى اليه ، واذا أبيت الا المجلة فلتكن سلوى « لاشغالنا » وقد فاتنى أن أسأل أستاذنا الكبير عبد القادر المازنى بعد أن نجحت مجلة روز اليوسف ذلك النجاح الكبير عما اذا كان قد بقى مصراً على رأيه فى أن تبقى روز اليوسف ممثلة مسرحية ؟

وعلى أية حال فقد تولت السيدة روز اليوسف فى نفس العدد الأول الرد على المازنى وكان من بين ما قالته : أعتقد أن كل عمل مجيد يكون فى أوله نزوة طارئة ، ثم يستحيل الى فكرة فاذا رسخت أصبحت يقيناً مجنوناً » وتمر روز اليوسف المجلة - بأزمة مالية - تهددها بعدم الاستمرار فى الصدور ويلعب المسرح دوراً هاماً فى انقاذ تلك الصحيفة اذ تنال روزاليوسف ، الممثلة جائزة الدولة فى احدى مباريات التمثيل ، وتكون قيمة الجائزة ثمانين جنيهاً مصرياً كانت كافية كما تقول السيدة روز اليوسف لاقالة المجلة من عثرتها واصدارها فى ثوب قشيب . ثم أخذت روز اليوسف ، الصحيفة والصحفية تتجه الى السياسة بالتدريج ، وكان سبيلها الى ذلك الاتجاه تأييد الدستور ، والدود عنه أمام الهجمات الضارية ، التى كان يقوم بها القصر ودار المندوب السامى البريطانى ومع دخول روزاليوسف مجال السياسة لم تفقد هويتها كمجلة فنية رائدة . وابتداء من العدد الصادر فى ٢٤ مارس ١٩٢٦ صدرت روزاليوسف صحيفة اسبوعية أدبية سياسية مصورة ومع بداية عامها الثالث تطورت المجلة من صحيفة فنية الى صحيفة سياسية تؤيد الوفد ورئيسه الجديد مصطفى النحاس

وأصبح الأستاذ محمد التابعي محررا لمعظم أبواب المجلة ولاسيما الجانب السياسى منها رغم أنه كان - وقتئذ - موظفا بالبرلمان .



ويقول الدكتور ابراهيم عبده فى كتابه عن روزاليوسف أن روزاليوسف بدأت فى أواخر سنة ١٩٢٧ تنشر مقالات تحت عنوان : ملوك أوروبا تحت ستار الظلام » وقد عرضت هذه المقالات لحياة الملوك الشخصية فى صراحة ما بعدها من صراحة وكان آخر تلك المقالات مقالا بعنوان : الحديو اسماعيل ، والملكة فيكتوريا معلومات لذيذة لم يسبق نشرها وذلك فى العدد رقم ١١٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٢٧ . ورأى الملك فؤاد فيها مساسا شديدا بسيرة والده اسماعيل وكان الملك فؤاد مؤمنا بهذه السيرة ايمانا منقطع النظر فطلب الى سلطات الدولة أن تأخذ روز اليوسف بشدة وعنف وأن توقع بها عقابا رادعا وتقسو على المحرر المسئول عن هذا المقال .



وسيق ابراهيم خليل الذى كان يتولى المسئولية الادارية للمجلة ، كما يتحمل مسئوليتها فى غياب صاحبتها فى أوروبا ، سيق الى السجن وتحت ضغط الظروف اعترف بأن الاستاذ محمد التابعى هو كاتب المقال فقبض عليه ولم يفرج منهما الا بكفالة كبيرة كأنهما من السوق ، أو القتلة ، أو اللصوص ثم صدر قرار النيابة بوقف المجلة حتى تختار صاحبتها مديرا جديدا مسئولا عنها تطبيقا للقانون وأعلن فى روزاليوسف نبأ اغلاق الصحيفة ابتداء من ٢٧ ديسمبر الى أن استأنفت الصدور فى ٢ فبراير ٢٨ بافتتاحية وقعها عبد العزيز الصدر الذى كانت المجلة تطبع فى مطبعته وقبل رئاسة التحرير حتى تعود صاحبة روزاليوسف من باريس وقد تركت مصادرة روزاليوسف أثرا عظيما فى الهيئات الصحفية من فرنسية وانجليزية فعلمت على هذا الحادث وبخاصة جريدة التيمس مما جعل لروز اليوسف لأول مرة ، كما تقول السيدة روز اليوسف فى ذكرياتها مقاما مقدرا فى النشاط الصحفى العالمى .



والجدير بالذكر أن السيدة روزاليوسف كانت تعتمد الى التخلص من آثار قرارات تعطيل مجلتها باصدار مجلة روزاليوسف ولكن بأسماء مجلات أخرى كمجلات « الرقيب » و« صدق الحق » ، والشرق الادنى ، ومصر الحرة ولكن البوليس كان يتعقب تلك المجلات فيصادرها ايضا كما حدث بالنسبة لعدد من الرقيب كان قد تم طبع ثلاثين ألف نسخة منه وكذلك صدق الحق حيث داهم البوليس الجريدة وهى تطبع فصادر عشرة آلاف نسخة وكذلك مجلة مصر الحرة وكان عدد

الاعداد التي صودرت من تلك المجلات خمسة أعداد ، كان قد طبع منها كلها ١٠٤٠٠٠ نسخة .

وتعود روزاليوسف من جديد بعد أن احتجبت فترة طويلة متوقفة بقرار من وزارة محمد محمود ، ولكنها تعود سيرتها الاولى فى مهاجمة تلك الوزارة التي ماجأت - كما قلت المجلة - الا لتشد الدستور وتلقى مجلة روز اليوسف - كما سبق أن أشرنا - من وزارة اسماعيل صدقى ، ما لقيته من وزارة محمد محمود .

وكانت المجلة فى عهد وزارة اسماعيل صدقى وفدية ١٠٠ ٪ .

وكان من الأمور الطبيعية بالنسبة لروز اليوسف فى عهد اسماعيل صدقى ، أن تعطل أو تصدر ويساق كبار محرريها الى السجن ، بين آونة وأخرى .



وقد حدث فى أغسطس ١٩٣١ ، أن ألغى اسماعيل صدقى رخصة روز اليوسف ، ولم تعد الا بعد أن أصدر اسماعيل صدقى دستوره الجديد ، وفى المقال الذى كتبته السيدة روز اليوسف عقب اعادة صدور المجلة « أول أغسطس ١٩٣١ » قالت فيه أن المجلة كان لابد أن يصدر منها خلال الستة أعوام الماضية ٣٦٠ عددا ولكن هذا الرقم اختزل بحيث لم ير القراء الا مائة وخمسة وثمانين عددا فقط والفرق بين الرقمين - كما قالت السيدة روز اليوسف - أما أنه طبع وصودر وأكلته وسمنت عليه جردان المحافظة حتى أصبحت كالعجول . وأما أنه عدت عليه الازمات السياسية ، كل أزمة تقتطع منه قطعة ، تارة باسم الآداب ، وأخرى باسم اضطراب الخواطر ، وحماية النظام وباسم كل شئ الا الشئ الحقيقى الوحيد : أن هذه الجريدة عاشت ماعاشت راضية أن تجوع ولا تأكل بشدييها ، آبية أن تضع يدها فى الايدى التي عبثت بالحرية وباعت بالثمن البخس ، كل كرامة للبلاد » وتقول روز اليوسف مرة ، وهى تستقبل عاما جديدا من عمر مجلتها ، وعمرها أيضا : معللة طغيان السياسة على الفن والأدب فى المجلة : لقد اتسع نطاق السياسة فى المجلة الفنية ، واتسع حتى اشتمل البيت كله ، وحتى أصبحت السياسة هى صاحبة الفن والأدب الى جوارها فى جناح الضيوف . أن الهناء الذى رفرق على هذه المجلة فى عامها الأول طغت عليه كلمات الشئوم والمحن ، وأعياد ميلادها فى ذلك اليوم صادفتها كلها سجيئة أو مفبورة أو موضوعا على فمها القفل ، والرتاج .



وتقول روز اليوسف : من أجل شهوات بضعة رجال وضعت أمامنا كرامة نفوسنا ، وكرامة بلادنا فى جانب ، ووضعت فى الجانب الآخر صفرة الذهب ، ولمحة الجاه ، وقيل لنا : اختاروا فان كانت الأولى فاقلاق المضاجع والمصادرة بين الحين والحين ، والقفل ، والتعطيل ، وان كانت الثانية فجنة عرضها الارض والسما ، لا ترون فيها الشمس ، ولا الزمهرير . فاخترنا أن نكون أسياذ أنفسنا أسياذ عواطفنا ، حماة بلادنا . وليكن بعد ذلك طعامنا الحنظل ، وشرابنا الصاب !



وتطلق روز اليوسف ، بعض الأسماء الفكاهية ، على بعض الوزراء : فوزير المعارف هو « وزير التقاليد » ، ووزير الزراعة هو وزير الدودة والسباح ، ووزير المواصلات هو وزير المصارين والسباق .

واحدى الوزارات هى وزارة التساهل والتفريط .

وتطلق أيضا روزاليوسف بعض النكات على رؤساء الاحزاب ، فحافظ رمضان باشا - مثلا - هو رئيس الحزب الوطنى وزعيم الاناقة والرشاقة والمللحات !

والطريف ، أن بعض أسماء هؤلاء الوزراء ، « الرسمية » تنسى أو يتم تناسيها فى بعض المجتمعات ولا يطلق عليهم الا أسماء روز اليوسف .

كما ان روز اليوسف قد اهتمت الى أبعد حدود الاهتمام بالكاريكاتير والزجل ، حتى لقد استطاعت ان تجعل من الزجل والكاريكاتير سلاحين من امضى اسلحة الصحافة .

كما أن روز اليوسف - المجلة - كانت بحق ميدانا ضال فيه أقطاب الصحافة المصرية وجالوا ، وحققوا أعظم الانتصارات ، وخاصة فى الثلاثينات والأربعينات ، وفى نفس الوقت كانت روز اليوسف بحق أيضا المدرسة التى تخرج فيها أجيال كثيرة من الصحفيين أصبحوا فيما بعد عمالقة الصحافة المصرية .

من الكلمات التى أذكرها بل أكاد أحفظها تلك التى افتتحت بها روز اليوسف - المجلة - عامها التاسع ، وكانت تحت عنوان : عهود ، وكلمات ، وقد جاء فيها . « سنوات وسنوات » لولا أمل يعمر قلوبنا ، ونزعة الى الجهاد تغمر نفوسنا ، لكانت سنين محن متعاقبة ، ما من ضربة وجهت الى حرية الرأى الا وكان سهمها الأول آخذا سمته نحونا ، أغلقت هذه الجريدة مرات ، ونزلت بها خسائر مادية فادحة ، ونالنا الظالم وصعاليكه فى مسالك عيشنا ، وحرىاتنا ، وتشاءبت أبواب

السجون ولكننا بقينا خالدين لم تغير لنا الكروب وجهها ، ولم يبدل لنا الاضطهاد عقيدة ، بقينا وعلى وجهنا نفس السمة الساخرة التي رسمتها النفس المطمئنة يوم أن اعتزمنا أن ندخل في صفوف المجاهدين عن الوطن جنديا بسيطا ، جنديا شارته الفداء وشعاره التضحية من أجل مصر .

ولكن لماذا أطلت الحديث عن صحف الأخبار لأمين الرافعي والبلاغ لعبد القادر حمزة وروز اليوسف للسيدة روز اليوسف وغيرها من صحف الرأي ؟

ربما لأننى أعشق صحافة الرأي ، أيا كان هذا الرأي ولو كان مخالفا للرأى الذى أراه وربما لأننى من المؤمنين بأن صحافة الرأى فى مصر ، لم تنل ما تستحق من اهتمام ورعاية ، وتاريخ أمين صادق ، وربما لأننى أحاول أن أقول لشباب اليوم من أبناء الصحفيين أن أضابير الصحف القديمة غنية بالكنوز الوطنية الرائعة وإن عليهم ، أن يغرقوا فيها كما أغرق يوميا ليجدوا ما أجده من متعة ، وليعرفوا الحاضر والمستقبل عن طريق معرفة الماضى جيدا .

وعلى أية حال فلن أطيل فى الحديث عن روز اليوسف الصحيفة والصحفية أكثر مما أطلت ، وكل ما استأذن فيه صديقى القارىء أن أمر مرورا عابرا على بعض الأخبار والتعليقات التى قرأتها فى روز اليوسف بدءا من العدد ٣٦٧ وانتهاء بالعدد ٤٢٥ ، مؤكدا اننى لن أطيل فى عملية المرور هذه التى ما أردت بها - فى هذه المرة - الا اعطاء صورة سريعة عن صحافة الرأى ، أيام زمان ، ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ الخ ، الخ .



● من بين ما نشرته روز اليوسف فى العدد رقم ٢٦٧ برقية بعث بها المجاهد الكبير مكرم عبيد من أسوان الى الأستاذ محمد التابعى بمناسبة مرور عشر سنوات على اشتغاله بالصحافة منها ثمان فى جريدة روز اليوسف وقد جاء فى تلك البرقية . . « وكن على ثقة من أن لك فى قلب وفى عقل كل وفدى مكان التقدير ، والاعجاب ، قلت كل وفدى وكان الأولى أن أقول كل مصرى والكلمتان مترادفتان بل كل شرقى ، عربى فالكل عرف لك فضلك وإخلاصك ، وأسلوبك البديع ، والمبتدع . . وصلتنا اليوم فى أسوان « روز اليوسف » فتخاطفها الناس - أى تخاطفوا المجلة لا صاحبها - سلامى واحترامى للسيدة المحترمة روز اليوسف وأبلغك وإياها تحيات دولة الرئيس الجليل » وقد كانت البرقية بالطبع قبل أن تختلف روز اليوسف مع الوفد المصرى ، ورئيسه وسكرتيه العام .



● فى العدد ٢٨٤ كتب استاذنا فكرى أباطة الى « سيدتى روز » مستأذنا: فى السفر الى أوروبا عدة أسباب لا هربا - كما قال - من النيابة ومحكمة الجنايات - وسجن قرّة ميدان فانى أعلم - هكذا قال فكرى أباطة - ان فيك الكفاية للنيابة والمحكمة الجنايات ولسجن قرّة ميدان ويقول فكرى أباطة : واليوم الذى تصبحين فيه « زبونة دائمة » لهذه الجهات الثلاث فى سبيل حرية الرأى هو أعز يوم لدى الجنس اللطيف اذ تكونين « بريمادونة » السياسيات المصريات على مسرح النيابة والمحكمة والسجن كما كنت بريمادونة المصريات على مسرح التمثيل !



● ويقول فكرى أباطة بأسلوبه الساخر : أسافر يا صديقتى لاننى مريض بداءين ومهدد بخطرین . أما الداء الأول والخطر الأول فهو داء الجبن ، أعاذ الله جسمك الرقيق منه ، ومن أعراضه ومضاعفاته : أشعر اليوم بأن توالى الضغط الحكومى على الصحافة والصحفيين أصابنى بنوع من الضعف ، فشل ذهنى فلا يفكر بنضج كما كان يفكر ، وشل يدي فلا تكتب ولا تسطر شجاعة كما كانت تكتب وتسطر ، وشل قلبى فلا ينبض ولا يدق ، بحماسة ، وقوة كما كان ينبض ويدق .

● ويقول استاذنا فكرى أباطة أيضا . . خشيت يا صديقتى أن يصبح هذا الداء العارض داء أصيلا فبادرت بالهرب الى أوروبا للاستشفاء والتداوى . هناك يا صديقتى أشم نسيم الحرية فيملاً صدرى شجاعة وجرأة وحدة وشدة ومخاطرة ، ومغامرة . . هناك أكتب وأثور فلا يراجعنى فيما أكتب لبيب بك عطية ولا السيد بك مصطفى ولا الأستاذ محمود منصور وهناك أخطب فلا يلسعنى بالعصا المستر رسل ولا المستر هلز ، ولا ملز ، ولا العزيز الذكى سليم بك زكى ، وهناك أصفق وأهتف فلا أصطدم بطاسة « هندنبرج » النحاسية ولا بخيول عنبرة العيسية العربية ، أما الداء الثانى ، والخطر الثانى فهو داء الطققان وخطر الطققان . ويقول فكرى أباطة أنه يفضل أن يموت مثلاً أمام قشلاق قصر النيل ، أو مثلاً أمام القلعة أو مثلاً على ضفاف القنال ، أو مثلاً فى فيافى السودان « من أن أموت فقط » بالطققان الذى يشير اليه فكرى أباطة فسببه بقاء الوزارة على الرأس والعين ، من أجل خاطر سى برسى لورين و . . و . .



● وتكتب روز اليوسف فى عددها ٢٧٣ عن وزير الأذية وقطع العيش محمد شفيق باشا الذى لا ترتاح صحته الغالية الا اذا وفر لخزانة الدولة أكبر مبلغ مستطاع عن طريق رقت عشرات المواطنين ولكن لمعاليه حسنة عند الله .

لا تنكر وهي أنه يصدر عكنته لزملائه ، الوزراء ، وعلى الأخص دولة رئيسهم ومعالى وزير التقاليد » .

وتشير روز اليوسف فى عددها رقم ٣٣٣ الى قضية روز اليوسف حيث كان موعد صدور الحكم فى الاستئناف الذى رفعته السيدة روز اليوسف والنيابة العمومية فى الحكم الذى أصدرته محكمة عابدين الجزئية بحبس السيدة روز اليوسف ثلاثة أشهر ، مع وقف التنفيذ ، لاثامها بالقذف فى حق دولة محمد محمود باشا ، وتشير - روز اليوسف الى الحكم الذى نطق به حضرة صاحب العزة أحمد نشأت بك رئيس محكمة مصر والذى به يقضى على السيدة روز اليوسف بخمسين جنيه غرامة « وتعلق الجريدة على هذا الحكم قائلة : وهذه الجريدة وصاحبها التى لقيت ما لقيت فى سبيل الدفاع عن المبدأ الوفدى القويم ، تتلقى اليوم حكم القضاء صابرة راضية ، مطمئنة معاهدة الأمة على الوفاء بما قطعتة على نفسها من عهد ، وهو الذود عن قضيتها المقدسة تحت راية الوفد ، ولواء زعيمه المفدى » .

● من الخطابات المفتوحة التى كانت توجهها مجلة روز اليوسف كل أسبوع الى العظماء والصعاليك خطاب - العدد ٣٩٩ - الى صاحبة الجلالة شارلوت واصف ، التى رفعت رأس مصر عاليا ، وبس : فى هذا الخطاب رنة فرح وفخار تدقها نواقيس قلوبنا معتزة بتتويجك ، وأنت المصرية التى ربي جسمها على الفول المدمس ملكة لملكات أمريكا وأوروبا وسائر قارات الدنيا ، الروباييكيا وسواء أكان انتخابك عن جمال فائن حقا أو أن سعر الجمال ، كان رخيصة فى تلك المباراة فجاء انتخابك من باب الأعرور فى مملكة العمى سلطان فيها أنت تحملين شهادة الدكتوراه وزيادة فى القدر المائس والوجه الصبيح ، ولكن الشهادات شئ والغاية شئ آخر ولا سيما ما كان متعلقا بالسعى فى الحياة وارتكاب صالح الأعمال مما يدخل فى الغمز ، بالعين والحاجب ، وعليه بقى عليك أن تثبتى انك أهل للتاج الذى ترفعينه على رأسك ومدد يا صاحبة الجلالة وها نحن نترقب كراماتك فى شقلبة العقول ، وتعذيب قلوب عباد الله من الجنس الحسن » .



● من هذه الخطابات أيضا - بعد أن اختلفت روز اليوسف مع الوفد - خطاب نشر بالعدد ٤٠٧ الى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، الشهير بالرئيس الجليل جاء فيه عندما استولت هذه الوزارة على مقاليد الحكم هرعت اليها تهنيئها بالمنصب الجديد ، وخرجت من لدنها ، وفى احدى يديك طيلة وفى الأخرى مبخرة . وبين شفقتك مرمار ، ومضت الوزارة فى عملها فكان أول العبث تعيين الخبير اليريطانى اياه مزودا بحق الاتصال ، وطار المصريون الى رئيسهم

الجليل وهو أنت ، يقولون له الحق ، لقد تم تعيين الخبير ، وطرت بدورك الى رئيس الوزارة تبليغه ما قاله لك المصريون وانتظر الشعب كلمتك فلم ترد بل قلت : انك مبسوط من هذه الوزارة والسلام . وتمضى روز اليوسف فى خطابها وتكون النهاية . ووقعت كارثة الاسكندرية التى أصبحت بفضل رياستكم الجليلة جزءا من أملاك التاج البريطانى وسألك المصريون ، أما من حرب تشنهها على الوزارة ، فوقفت يا باشا تعجب من هذا الكلام ، وتقول : اذا كانت هذه الطلبة فى يمينى ، وهذه المبخرة فى يسارى ، وهذا المزمار فى فمى ، فمن أين لى بالحركة والكلام !



● وفى العدد رقم ٤٥٩ تكون افتتاحية روز اليوسف زجلا جاء فيه :

الوفد زودها من كل ناحية
وكل يوم له فى مصر ، تزويد
ما كنت أحسب أن أحيا الى زمن
سيئنا فيه وفد ، وهو محمود
يا رب هل من صنيع منك ينقذنا
فعيشنا كله هم ، وتسهيده
ان البلاوى على قلبى ملهلبة
نارا بقلبى فهل للقلب تبريد ..



● وفى العدد ٤٦٢ تشير روز اليوسف الى أن بين أعضاء الوفد حركة اشمئناط ظلت تزدد من وقت الى آخر ، حتى وصلت الى الحد الذى يفوق قدرة الانسان على الاحتمال حتى ولو كان وزاريا ، وأولى بوادر هذا الاشمئناط نشأت من جراء قفز أفراد أسرة الوكيل الى الوظائف والمناصب بمعدل خمسين درجة فى الدقيقة وعدم اصغاء الرئيس الجليل الى نصائح الوزراء واعتراضاتهم . وتشير روز اليوسف الى ما تردد من اقتراح وفدى ظهر باهداء الرئيس الجليل قصر الزعفران ، ثم تشير الى أن اقتراحا آخر ظهر بمنحه ثلاثمائة فدان من أطيان الحكومة وكيف أن تعديل هذين الاقتراحين كان يتم بناء على اعتراض الدكتور ماهر ، والنقراشى وكيف ان مناقشة حامية وقعت فى مكتب رئيس الوفد ، ارتفع فيها صوت النقراشى حتى أصبح مسموعا خارج الغرفة وكيف أنه النقراشى هدد رئيسه النحاس بالاستقالة من الوفد والوزارة أيضا اذا أصر على قبول المكافأة المزعومة ثم ان النحاس باشا عدل عن قبول هذه الاقتراحات فى آخر لحظة معلنا انه يريد أن يعيش فقيرا . ويموت فقيرا . وتقول روز اليوسف

أن هناك جهودا تبذل لاقتناع رئيس الوفد بأن صحته لم تعد تحتل أعباء رئاسة الوفد وأن من المصلحة أن يقبل رئاسة مجلس النواب . .



● وفى العدد ٤٦٣ تقول روز اليوسف أن الدكتور أحمد ماهر لا يزال غاضبا على الرئيس الجليل « دولة بارك الله فيكم » اثر تصرفاته فى حكايات الأوقاف والتعيينات ، وبيت الاستقلال وهو البيت الذى اقترح الأستاذ محمود بسيونى اهداءه الى النحاس باشا بمناسبة نجاحه فى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ويقول أحمد ماهر ، ان هذه المسائل ، المختلف عليها لا تتعلق بالنحاس باشا ولكنها مسألة سمعة الوفد ونزاهة الوفد وقد أيد الدكتور فى موقفه محمود فهمى النقراشى باشا الذى كان شديد التحمس لرفض الاقتراح الخاص ببيت الاستقلال ولم يرتد اليه صفاء الذهن الا على اثر عدول الرئيس عنها . وتقول روز اليوسف أن ٩٠٪ من أعضاء الهيئة الوفدية يؤيدون الدكتور ماهر فى موقفه النبيل .



وفى العدد التالى ٤٦٤ تقول روز اليوسف « دولة بارك الله فيكم » يقاسم الآنسة أم كلثوم هتاف الشعب ، والموضوع عن افتتاح أولى حفلات فيلم نشيد الأمل وحضور النحاس باشا وحرمة هذه الحفلة ومقابلته بمظاهرة من أصحاب القمصان الزرقاء وأصحاب الحناجر القوية الذين انبثوا فى جوانب القاعة بهتافات عالية تحمل اسم النحاس زعيم الحرية .

وتشير روز اليوسف الى قيام مظاهرة عامة داخل دار السينما تهتف بحياة أم كلثوم وكيف وقف النحاس ، اثر هذه المظاهرة الخاصة بأم كلثوم يحيى الجماهير من بنواره الخاص كأنما يستكشر على أم كلثوم هذه المظاهرة ، التى لم تنظم ، ولم تدبر ، فتعمد مقاسمتها تحية الجمهور وتقديره و . . و . .



● وتنشر روز اليوسف فى العدد ٤٦٥ زجلا يخاطب فيه النحاس باشا ، السير مايلز لامبسون قائلا :

يا حنة من قلبى يا شاغل قوى بالى
لولا محبة فؤاد لشخصك الغالى
ما كنت أجيلك ولا أحكى لك على حالى
فيه مسألة والعشم انك تنفذها .

حاجة بسيطة حتعملها لنا طوالى
كشف الرتب غاب قوى والصبر ضاع منا
خبطت على بابه ما حدش سأل عنا
والموعودين فى انتظار ولا متى نستنى
أصبحت منا ، وعلينا فى معاهدتنا
امض من انجلترا ، يا رب تنهنا

● وعن الدكتور أحمد ماهر ، تقول روز اليوسف - العدد ٤٧٠ - أصبح
لا حديث له - حين يتحدث - الا عن هذه الفوضى التى غرقت فيها الوزارة
الى أذنيها وهذا التطور فى نفسية « دولة بارك الله فيكم » مما جعل سمعة الوفد
فى نفوس أنصاره ومعارضيه على السواء تهبط الى ما تحت الصفر وأشد ما يؤلم
الدكتور الكبير هو جيش المحاسيب والأقرباء الذين يحتلون مناصب الدولة ،
ووظائفها وكل عدتهم كارت يحمل اسم أحد الوزراء .



● ومرة أخرى فى العدد ٤٧٢ تنشر روز اليوسف زجلا ، تحت عنوان
ايه أصلك وايه « أصلك » تقول فيه على لسان روز اليوسف :

مين كان يقول انى أشوف المر ، فى عهدك
ويبقى سيف المصادرة لعبة فى يدك
ياما رفعتك عثمان تفلح تكيد نذك
وياما شفت الهوان والحبس والتعطيل
لحد ما عرفنا ايه أصلك ، وايه « أصلك » . .
وفى الزجل على لسان النحاس :
سيبك يا شيخخة وخلينى أسير وحدى
ما دمت ها يص يغوروا الكل من بعدى
اشمعنى يعنى الى كان بيقول « أنا وحدى »
يعنى بسلامته كان أحسن منى ، مش معقول
مين زبى دلوقتى ، ما تقولى ومن قدى
دستور ما دستورشى ، مش شغلى آدينى باقول
جرنال يبستفنى يسنكر كده على طول

وفى هذا القدر - كما أرى - ما يكفى لاعطاء صورتين دقيقتين لصحيفتين
من أبرز صحف المعارضة فى مصر : البلاغ وروز اليوسف وقبلهما لمحة عن واحد
من أهم رواد صحافة الرأى فى مصر : أمين الرافعى .

الباب الثاني

محمد محمود يرأس وزارة جديدة تجرى الانتخابات !!

ما أكثر ما تساءلنا : على من تقع المسئولية فيما يتعلق بافساد فاروق ، وما أكثر ما تحدثنا عن الصراع بين الوفد وبين القصر ، والصراع بين الوفديين ، والوفديين .

وفيما يتعلق بالتساؤل عن افساد فاروق قلنا ان المسئولية تقع على أحمد حسنين ، وعمر فتحي ، اللذين فشلا في الاشراف على تربيته وتعليمه في لندن ، عندما كان يتلقى العلم ، في لندن ، كما ألقينا مسئولية افساد فاروق ملكا ، - وفي بداية حكمه - على أحزاب الأقلية التي وقفت الى جانبه بدون وجه حق ضد حزب الأغلبية الشعبية والبرلمانية - حزب الوفد المصري - كما ألقينا المسئولية أيضا على حزب الأغلبية الشعبية والبرلمانية الذي استبد بالأمر ، وأراد فرض دكتاتورية شبه عسكرية على البلاد ، بفرق ، القمصان الزرقاء ، التي أنشأها والتي أصبحت ذراعا وفدية طويلة ، تضرب المعارضين لحكومة الوفد في الجامعة ، وفي المدارس ، وفي الشوارع أيضا ، ولاننا سوف نعود فيما بعد الى الرد بافاضة على هذا السؤال : على من تقع مسئولية افساد فاروق أميرا ، وملكا ، فقد اكتفينا بذلك القدر ، الموجز على أمل العودة ، الى محاولة الرد على هذا السؤال فيما بعد وعندها يظهر جليا وأمام الرأي العام المصري ، نتائج ، فساد الملك فاروق .

وقد أطلعنا في الحديث عن الصراع بين الوفد والسراي بسبب خطورة هذا الصراع على الأوضاع السياسية في مصر في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها وقد اعتمدنا في دراستنا عن هذا الصراع ، على أقوال بعض المؤرخين الأجانب وبعض المؤرخين المصريين ، محايدين ، أو مؤيدين ، للوفد ، أو للسراي . حتى نعطي القارئ صورة شبه مكتملة لكل الآراء في هذه النقطة الهامة ،

عما كان يحدث داخل الوفد ، المصرى نظرا ، لخطورة الانقسام ، الذى حدث فى صفوف الوفد فى مرحلة من أخطر مراحل ، التاريخ السياسى ، المصرى ، ونعنى به الانقسام ، الذى بدأ يتخذ صورة شرح كبير ، فى بيان الوفد باخراج ، النقراشى باشا ، من الوزارة ثم من الوفد ، وما تبع ذلك من وقوف دكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدى والعضو البارز فيه الى جانب زميله ، وصديقه فى الكفاح الوطنى وفى عضوية الوفد محمود فهمى النقراشى باشا .



وكان هذا الانقسام ، قد دخل مرحلة هامة وخطيرة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ — أى قبل أسبوع من اقالة وزارة النحاس باشا — حيث شرح مكرم عبيد باشا قرارات الوفد فى الصراع بين الوفد والسراى وحيث تحدث أحمد ماهر عن ضرورة الاعتدال والحكمة ، غير أن أغلبية الهيئة الوفدية البرلمانية وقفت الى جانب النحاس باشا « ٢٢٨ عضوا » ولم يقف الى جانب الاعتدال والحكمة ، الذى كان يمثله أحمد ماهر أكثر من ثلاثة أعضاء ، بل أكثر من ذلك بعد انتهاء اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية فوجىء أحمد ماهر العضو ، البارز فى الوفد المصرى ، حتى تاريخ تلك الجلسة بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس باشا ، بل أن بعض المتظاهرين حاولوا الاعتداء على أحمد ماهر ، الأمر الذى أجبر أحمد ماهر ، على أن يتخذ لنفسه خطأ ، أكثر وضوحا فى الصراع الوفدى وأكثر تعبيرا ، عن ممالأته لمحمود فهمى النقراشى ، والذى عجل بنهاية وزارة مصطفى النحاس .



لقد كانت السراى تراهن على أحمد ماهر ، كحصان رابح يستطيع أن يحدث انشقاقا خطيرا فى صفوف الوفد ويستطيع أن يحصل على أغلبية برلمانية أو شبه برلمانية ، تثقل الوزارة ، بطريقة دستورية من النحاس ، الوفدى الى أحمد ماهر الوفدى ، دون ، أن تؤدى عملية الانتقال هذه الى حل البرلمان ، والمجئ بعهد جديد ، ونظام جديد ، وكان الشيخ مصطفى المراغى صاحب المشورة ، المطاعة ، عند الملك الشاب فاروق فى مقدمة أولئك الذين يؤيدون ترشيح أحمد ماهر ، لرئاسة الوزارة ، الوفدية .

وقد ظهر جليا للسراى خطل هذا الرأى وخطؤه ، فى نفس الوقت لأن الوفد ، أيد مصطفى النحاس تأييدا مطلقا وقرر بوضوح وصراحة فصل أى وفدى ، يقبل تأليف الوزارة أو يشترك ، أو يؤيد ، وزارة لا يرأسها النحاس باشا .

وعلى الفور — فور الانتهاء من اجتماع ، الهيئة الوفدية البرلمانية — اتجه الرأى ، الى تكليف محمد محمود باشا زعيم المعارضة فى مجلس النواب ورئيس

حزب الأحرار الدستوريين وصاحب اليد القوية أو الحديدية ، كما كانوا يطلقون عليه ، عقب تأليف وزارته الأولى ، في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ اثر اقالة وزارة النحاس التاريخ يعيد نفسه !

وكأنما كان هذا الاتجاه مؤكدا ، أكثر من أى حدث تاريخي آخر ، أن باشا الأولى في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

ومحمد محمود من مواليد ١٥ أبريل ١٨٧٧ في ساحل سليم مركز أبو تيج ، ووالده محمود سليمان باشا من كبار ملاك الأراضي بها ومن الشخصيات التاريخية التي لعبت دورا هاما في التاريخ المصري قبل الحرب العالمية الأولى وفي بداية ثورة ١٩١٩ وهو - محمد محمود - وهو من خريجي الجامعات البريطانية « كلية بالبول بجامعة اكسفورد » ، وقد منح شهادتها النهائية مع درجة أستاذ وعندما عاد الى مصر ، عين مفتشا بالمالية ثم انتقل الى وزارة الداخلية حيث عمل بها مفتشا ثم مستشارا ، وعين مديرا ، للفيوم ثم البحيرة .



وكان محمد محمود من أوائل الذين شاركوا في تشكيل الوفد ، المصري . وقد اعتقل مع سعد زغلول باشا ونفى مع حمد الباسل وصدقى باشا الى مالطة وبعد الافراج عنه سافر الى الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتفق مع السياسي المحامي الأمريكي المعروف مستر فولك للدفاع عن القضية المصرية في المحافل الدولية وعند الرأي العام الأمريكي ، وقد وضع مستر فولك مذكرة هامة كان لها أثرها الخطير في شرح القضية المصرية أمام الرأي العام العالمي بصفة عامة والرأي العام الأمريكي بصفة خاصة . وان لم تنجح تلك المذكرة ، وان لم تنجح جهود مستر فولك في تحويل وجهة النظر الأمريكية عن ممالاتها لبريطانيا ، التي كانت تحتل وقتئذ مصر ، والتي كانت تحرص على أن يكون لها فيها وضع خاص بعد انتصارها الرائع في الحرب ، العالمية الأولى .

وبعد أن توالى الأحداث في مصر بعد أن هدأت ثورة ١٩١٩ وبعد الصراع العنيف بين سعد زغلول باشا وعدلى يكن باشا ، وهو الصراع الذي قسم البلاد الى قسمين « سعدى » و « عدلى » والذي ارتفع على أثره شعار : الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى .

وبعد ذلك الصراع العنيف خرج محمد محمود باشا على الوفد منضمما الى عدلى يكن باشا وكان ما كان من تأليف حزب الأحرار الدستوريين واختيار محمد محمود باشا وكيلا له ، وقد دخل محمد محمود باشا الوزارة لأول مرة ضمن وزارة عدلى يكن باشا التي ألفها في عام ١٩٢٦ ودخل وزارة ثروت باشا ثم وزارة النحاس باشا الأولى حيث استقال منها على ما أوضحنا سابقا .

وقد كانت المشاورات تجري لتشكيل وزارة جديدة ، تخلف وزارة مصطفى النحاس في الوقت ، الذي كان فيه الوفد ، المصري على ثقة مطلقة من أن القصر ، لن يستطيع أبدا اقالة وزارة شعبية قوية .

● يقول د . محمد حسين هيكل : عرفت أن وزارة النحاس ستقال يوم الخميس الأخير من ديسمبر ١٩٣٧ ومع هذا التقيت بمكرم عبيد باشا مساء الأربعاء ، داخل قاعة الجلسة بمجلس الشيوخ بعد مقابلة علي ماهر باشا عصر ذلك اليوم ، وقلت له خيرا : لعلكم وفقتم الى حل للاشكال القائم بينكم وبين القصر ؟ وأجابني : « نعم ، والحمد لله » . وعجبت لما سمعت مما يخالف ما أعرف لكن صبح الخميس ما كاد يتنفس حتى أذاعت الصحف ملحقا بالأمر الملكي الذي أقال الوزارة ونصه :

أمر ملكي رقم ٣٨ ٠٠

عزيزي مصطفى النحاس باشا ٠٠٠

نظرا لما تجمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة ، وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها . لم يكن بد من اقالتها ، تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة تستقر به السكينة والصفاء في البلاد ويوجه سياستها خير وجهة في الظروف الدقيقة التي تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة في رقيها وعزتها .

وانى اذ أشكر لمقامكم الرفيع ، ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد ، أصدرت أمرى هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسرأى القبة في ٢٧ شوال ١٣٥٦ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

« فاروق »



وتألفت وزارة محمد محمود باشا ، الثانية على النحو التالى :

محمد محمود باشا : رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، اسماعيل صدقي باشا وزير دولة ويتولى وزارة المالية ، عبد الفتاح يحيى باشا وزير دولة ، ويتولى وزارة الخارجية ، أحمد محمد خشبة لوزارة الحقائية ، عبد العزيز فهمى باشا ، وزير دولة ، محمد حلمى عيسى باشا لوزارة الأوقاف ، أحمد لطفى السيد ، باشا ، وزير دولة ، محمد بهى الدين بركات بك لوزارة المعارف العمومية ، حسن صبرى باشا ، لوزارة المواصلات ، حسين رفقى باشا ، لوزارة الحربية والبحرية ، حسين سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية ، مراد وهبة باشا ، لوزارة

الزراعة ، أحمد كامل بك لوزارة التجارة ، محمد حافظ رمضان بك ، وزير دولة ،
محمد حسين هيكل بك وزير دولة ، محمد كامل ، البندارى بك لوزارة الصحة .

كانت وزارة محمد محمود باشا مؤلفة من ستة عشر وزيرا بزيادة خمسة
وزراء على الوزارة السابقة ، التي كانت مؤلفة من أحد عشر وزيرا وكانت وزارة
محمد محمود تضم ثلاثة من رؤساء ، الوزارات السابقين وكانت الوزارة تضم
أربعة ممن ارتبطت أسمائهم بثورة ١٩ ، فالى جانب محمد محمود باشا ، كان
عبد العزيز فهمى ثالث ثلاثة ذهبوا الى دار المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر
١٩١٨ مطالبين بريطانيا بالجلء ، عن مصر ، الى جانب اسماعيل صدقى باشا ،
وأحمد لطفى السيد باشا ، وقد اشترك فى وزارة محمد محمود باشا ، الثانية
ولأول مرة فى تاريخ الحزب الوطنى ، حافظ رمضان رئيس الحزب .



وأستاذ فى أن أنقل هنا فقرات من مذكرات د . محمد حسين هيكل ،
وكان من أبرز أعضاء الوزارة « المحمدية » ، أو « المحمودية » الجديدة : أقسم
الوزراء اليمين بين يدى الملك بعد ظهر يوم الخميس ٣١ ديسمبر ١٩٢٧ ودعينا
لصلاة الجمعة مع الملك بمسجد القبة فى اليوم التالى ، انقضى يوم الخميس ،
وأصبحنا نهار الجمعة وذهبنا الى المسجد نصلى مع الملك ، هناك علمت ان فرق
القمصان الزرقاء ، التي تألفت فى ظل الوزارة الوفدية لم يبق لها أثر ، وأن
الأماكن التي كانت تدرّب فيها قد خلت فلم يبق لواحد من أصحاب هذه القمصان
فيها أى وجود . . . كما علمت بأن الهدوء شمل أرجاء الدولة جميعا ، وكان لم
تكن فى البلاد ، الى صبح الامس وزارة وفدية ، وان ما كان البعض يتحدث عنه
من قيام الثورة والاضطراب ومن الدماء تسيل فى الشوارع ، انما كان حديث
خرافة ، ولم أعجب لما سمعت من ذلك ولم يعجب له غيرى فقد كنا جميعا نعلم
ان الحكومة كانت تنفق على فرق القمصان الزرقاء من المصروفات السرية ، أما
وقد أيقن أفراد هذه الفرق ، أن مرتباتهم انقطع مصدرها وانهم يجب أن يلتمسوا
لكسب العيش وسيلة أخرى فقد انصرفوا يلتمسون هذه الوسيلة شأنهم شأن
كل مأجور على عمل ، لا يصدر فى القيام به عن ايمان ثابت فى نفسه ، وكيف
نريد لهذه العصابات من شذاذ الآفاق «!!» أن يؤمن أفرادها بشيء ، غير مصلحتهم
الذاتية العاجلة يقتضونها وهم فى أمن وطمأنينة بحماية الحكومة لهم من ثورة
الرأى العام عليهم ، واعتدائه عليهم فاذا زایلتهم الطمأنينة وفاتهم النفع العاجل
تفرقوا ، شذر مذر ، ولم يبق لتشكيلاتهم من أثر .

● ويقول الدكتور هيكل ، أن أول محك لشعبية الوفد كانت انتخابات
نقابة المحامين فقد كان انتخاب النقيب ، منذ عام ١٩٢١ ، يسفر عن فوز الوفد
ولا تسئل - هكذا يقول د . هيكل - عن اغتباطنا حين علمنا أن الانتخابات تمت

فأسفرت عن أغلبية لغير الوفديين وعن انتخاب محمد علي علوية باشا نقيباً للمحاميين فقد كانت هذه النتيجة حجة قائمة عندنا على انصراف الرأي العام عن الوفد ، وعن النحاس باشا داعية بذلك الى اطمئناننا ، والى استتباب السكينة والامن في البلاد .



● ويقول د. هيكل ، ان محمد محمود باشا قد ذكر له بعد قليل من تأليف الوزارة أن الملك لم يكن يريد أن يعقد قرانه في عهد النحاس باشا فلما أقيمت وزارته وتألفت وزارة محمد محمود باشا حدد جلالتة يوم ٢٠ يناير ١٩٣٧ ، لعقد القران وقد أصدر الملك أمره ، بتغيير اسم الأنسة صافيناز كريمة يوسف ذو الفقار باشا المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وحفيدة محمد سعيد باشا الذي تولى رئاسة الوزارة في مصر ، غير مرة ، أصدر الملك أمره بتغيير اسم صافيناز الى فريدة وقد اختار لها هذا الاسم المبتدئ بحرف الفاء تأسيساً بوالده الملك فؤاد اذ دعا أبناءه جميعاً بأسماء مبتدئة بهذا الحرف .



● ويقول د. هيكل أن وزارة محمد محمود باشا رأت أن تحل البرلمان بعد أن خشيت أنها إذا تقدمت اليه لا تنال ثقته ، الأمر الذي يضعف مركزها ، وعن الانتخابات يقول د. هيكل انه بعد أن أعلن تعديل الدوائر الانتخابية انصرف كثيرون ممن يودون ترشيح أنفسهم عن الوفد ، الأمر الذي يوحى بأن الوفد لم يعد له - كما كان في الماضي - ما كان له من سلطان على الناخبين حين كانوا يقولون : لو رشح الوفد حجراً ، لوجب انتخابه ، فيستمع اليهم الناس وتكون لهم الاغلبية الساحقة ، أما أن ينصرف الناس عنهم ، فلا يجدون لهذا العدد العظيم من الدوائر مرشحين فهذا أمر ، له دلالة وله من غير شك سببه وعلمته ، وكان هيكل من المعارضين لتعديل الدوائر الانتخابية رغم مشاركته في الوزارة ، التي قامت بعملية التعديل هذه ، وينتقد د. هيكل الاوضاع القائمة وقتئذ انتقاداً عنيفاً فمن أسف أن الشعب يرى الأمور بالعين ، التي يراها بها الموظفون ويقف من الحكم ، موقف المتفرج لا موقف صاحب الحق ومن شأن المتفرج أن يتحمس للمنتصر وان يطرب لانتصاره وان يزدرى المنهزم ويدمغه باحتقاره كما ان هذا المتفرج - في الانتخابات - لا يشعر بأن عليه واجبا يؤديه أكثر من ان يلتمس السلامة لنفسه حتى لا يصيبه من هذه المعركة اذى وان يقول للمنتصر في آخر المعركة مرحى مرحى . أما الشعب الذي يؤمن بأنه صاحب الحق ومصدر السلطات بالفعل فلا يرضى ان يقف من المعركة الانتخابية موقف المتفرج ، ولا يقنع بالنقد والتجريح يوجهه حزب لحزب ، أو جماعة لجماعة بل يريد من هؤلاء الذين يطلبون توكيله ان يعينوا له حدود هذا التوكيل وهو واثق من أنهم لن

يستطيعوا خداعه ، لان له ارادة وقدره يستطيع بهما أن ينزع توكيله ممن يتخطون حدود هذا التوكيل أو يسيئون التصرف في حدوده ، ولأن هذا الشعب مصدر السلطات حقا ، ورأيه هو المهيمن على السلطات جميعا يقر عملها ما أحسنت ويشور عليها ان أساءت ، وهو في ثورته غير محتاج الى العنف بل يكفي أن يظهر غضبه ، ليعلم الذين أثاروا هذا الغضب أنهم لم يبقوا موضع ثقته وان عليهم أن يعيدوا اليه الأمر ، ليقول كلمته فتكون العليا لا راد لها ولا معقب عليها



● ويقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعي عن وزارة محمد محمود باشا ، الثانية أن هذه الوزارة كانت مترددة بين مواجهة البرلمان ، وحل مجلس النواب دون التقدم اليه ، فقد أفضى الدكتور أحمد ماهر ، وكان رئيسا لمجلس النواب الى رئيس الوزراء أن كثيرا من أعضاء المجلس انضموا اليه فلا خوف على الوزارة من طرح مسألة الثقة ، ولكن الوزارة تبينت من تحرياتها ، أن الدكتور ماهر كان مسرفا في تفاؤله وان أغلبية أعضاء المجلس بقوا مع النحاس خوفا على مراكزهم الشخصية فأثرت الوزارة حل المجلس دون أن تواجهه .



وعن الانتخابات التي أجرتها وزارة محمد محمود باشا يقول الأستاذ الرافعي : تدخلت الوزارة اداريا لصالح كثير من مرشحيها ، وأنصارها فلم تكن في جملتها حرة ولا سليمة ، وليس هذا الوضع من الدستور في شيء وكان نتيجة نجاح ١٩٣ من أنصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين « حزب ماهر ، والنقراشي » ، ٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة ، و ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطني والمجموع ٢٦٤ نائبا .

ولم يتوافر في المجلس الجديد - كما يقول أستاذنا الرافعي - عنصر الاستقلال وحرية الرأي بين النواب بل ظهروا - في الجملة - على نقيض ذلك وان كانوا أكثر استقلالا من النواب الوفديين ولم يكن للمجلس رأي في قيام الوزارت وسقوطها ، وتعديلها ، بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ ، وتنتهي وتعطل الوزارة او تستقبل وتعين الوزارة التي تخلفها دون أي دخل للبرلمان ، والنواب يدعون لكل وضع تريده السراي ولكل تعديل وتبديل في الوزارة بغير ما أعترضوا او استنكروا وتجلى هذا المظهر بمجرد ظهور نتائج الانتخابات فقد أراد محمد محمود أن يدخل في وزارته تعديلا يتناسب مع هذه النتيجة لكي يجعل لوزارته طابعا دستوريا فحيل بينه وبين إجراء هذا التعديل وغلبت عليه كلمة رئيس الديوان وبقيت الوزارة ، كما ألفت ، كأن لم تحصل انتخابات .

واذكر عن تلك الانتخابات وقد كنت يومئذ غير مدرك لصغر سننى أننى سمعت كلاما كثيرا على تلك الانتخابات التى جرت فى دائرة سمنود ، حيث كان مصطفى النحاس باشا وعلى المنزلاوى بك مرشحين فى تلك الانتخابات عن تلك الدائرة .

ورغم أن على المنزلاوى كان يتمتع فى قريته وما حولها بتأييد قوى ، إلا أن مصطفى النحاس كان يتمتع فى عاصمة المركز - مركز سمنود - وما حولها ، بتأييد جارف ولم يكن يتصور أحد أن مصطفى النحاس يمكن أن يسقط فى دائرته ، لولا تدخل الحكومة الى جانب مرشحها على المنزلاوى بك فقد ظل مصطفى النحاس منذ بداية الحياة النيابية نائبا عن سمنود ، كما ان خدماته لائناء الدائرة وعرفان أبناء هذه الدائرة لافضال مصطفى النحاس عليهم كانت تفرض نجاحه فى سهولة ويسر . وقد بعث الينا الأخ الكبير الأستاذ مصطفى المنزلاوى - نجل على بك المنزلاوى تعقيبا على هذا الكلام نشرناه فى آخر الكتاب .



والذى لا جدال فيه أن الحكومة ، قسمت الدوائر الانتخابية تقسيما من شأنه اراحة مرشحيها والتضييق على خصومها ، كما أنها فى كثير من الدوائر قد تدخلت تدخلا مباشرا - بل ومعيبا - لصالح مرشحها ، وحلفائها ، ولإسقاط المرشحين الوفديين .

صحيح ان كثيرين من السياسيين القدامى قد خرجوا من الوفد مع ماهر والنقراشى وصحيح أن جماهير ، عريضة قد تركت حزب الوفد بسبب اقالة فاروق للحكومة الوفدية ، وصحيح ان الوفد وجد - كما يقول د . هيكى - صعوبة فى الحصول على مرشحين فى كل الدوائر الانتخابية و . و . ولكن لا أحد حتى ولو كان فى مقدمة أنصار وزارة محمد محمود باشا - كان يتصور ، ان الوفد المصرى فى اية انتخابات حتى ولو كانت تلك الانتخابات قد تمت بإشراف صدقى باشا - الخبير فى التدخل الحكومى فى الانتخابات - يمكن ان يخرج من تلك الانتخابات بـ ١٢ مقعدا لا أكثر ولا أقل وأن تسقط القيادات الوفدية ، كل القيادات الوفدية فى تلك الانتخابات فلا يفلت منها شخص واحد الامر الذى يؤكد حقيقة ان الانتخابات فى كثير من الدوائر - ولا نقول الكل - قد شابها كثير من أوجه الضغط والاكراه .



وخول موضوع الانتخابات يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر فى كتابه : « محنة الدستور » : لو اجرت الحكومة هذه الانتخابات بشئ من الحياد لكان الأمر ولكنها أجرتها بصورة مجافية لكل قواعد الحرية ، بحيث يمكن القول بأنها فرضت أشخاص الناجحين فرضا والنتائج التى أسفرت عنها أكبر دليل

يدين الوزارة ووسائلها فقد نجح ١٩٣١ ، من الدستوريين والسعديين ، ٥٢ من المستقلين ، ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطني ، وليس من المعقول أن ينقلب الرأي العام هذا الانقلاب السريع ، فينصرف عن الوفد في مثل هذه المدة الوجيزة الى حد انه لا يحصل على أكثر من ١٢ مقعدا ودون أن تقع تطورات أصيلة في تفكير الناس فضلا عن أن الاقالة وشعور الناس بأن الأمر ، أخذ يرتد الى السراي جعلهم يغضون عن كثير من أخطاء الوفد ويؤثرونه بتأييدهم على أنه خط الدفاع ضد دكتاتورية القصر . ثم هناك دليل آخر هو : كيف يحصل حزب الأحرار الدستوريين في انتخابات سنة ١٩٣٨ على أكثر من مائة مقعد وهو الذي لم يحصل في انتخابات سنة ١٩٣٦ ، على أكثر من ستة مقاعد ؟ وإذا صح أن الناس انصرفوا عن الوفد فليس من المؤكد أن انصرافهم كان الى الأحرار الدستوريين لانهم لم يأتوا بأعمال شعبية في الفترة ما بين سنة ١٩٣٦ ، وسنة ١٩٣٨ فقد اشتركوا كما اشترك غيرهم في توقيع معاهدة ١٩٣٦ ولم تكن معارضتهم لأعمال الوزارة الوفدية معارضة ناجحة ، بل كانت أقرب الى الكيد منها الى المعارضة . ثم أن توليهم الحكم بعد اقالة الوزارة دون سبب مفهوم أضعف مركزهم الشعبي فوق ضعفه وأحس الناس أنهم لم يتغيروا عما كانوا عليه في سنة ١٩٢٨ .



والأمر بالنسبة للسعديين فيه ما يقال أيضا فان حزبهم لم يتألف الا قبل الانتخابات بفترة قصيرة ، وكانوا الى ما قبل شهرين أو ثلاثة من اجراء الانتخابات وفديين ، اشتركوا في كل أعمال الوزارة الوفدية ، وقراراتها ولا يكفي لكي يحصلوا على تأييد كبير من الشعب ان يخرجوا من الوفد ، ذاكرين الفساد ، والمحسوبيات والرشاوى ، ثم جاء اقرارهم الضمني لاقالة وزارة الوفد ولاسلوب الحكومة في اجراء الانتخابات ، سببا جعل الناس يستريحون في أمرهم .



وهنا لابد من توضيح الموقف وتحديد المسؤوليات فان خروج النقراشي وماهر من الوفد سواء كان هذا الخروج بازادتيهما أم بقرار من أعضاء الوفد ، كان طبقا - لما ذكرناه - ان الوفد خرج عن الخطوط التي رسمها سعد زغلول فبطش بالحريات وسار سيرة المحسوبية ، والحزبية ، في شئون الحكم ، ولو استمسكا بقواعد الدستور والفا حزبهما الجديد واتجها الى الرأي العام ببيان أخطاء الوزارة : وينتقدانها ويحاولان كسب الرأي العام الى صفهما لما كان على موقفهما غبار ولكن أمر انشاء الحزب الذي أنشأ مفهوما .

ولكنهما أقرا اقالة الوزارة ، وأقرا أساليب الحكومة الجديدة في الانتخابات ، وقبلوا أن ينجح أنصارهما بالضغط والارهاب وليس في هذا شيء

يقبله سعد زغلول أو يرضاه ، وليس فيه ما يتفق في قليل أو كثير مع القواعد الدستورية السليمة ، التي تقول أن الأمة مصدر السلطات ، وهما وانصارهما يعرفون أن السراى أصبحت باقالة الوزارة الوفدية واجراء انتخابات سنة ١٩٣٨ سيده الموقف لانها تعرف أن الانتخابات لم تكن حرة وان الحكومة القائمة وان حظيت بأغلبية البرلمان لا تستند الى أى تأييد شعبي فالوضع الذى ارتضاه الحزب السعدى وضع غير دستورى من رأسه الى قدمه ، ولم يكن هذا علاجاً لفساد الحكم الوفدى ولن يكون ، ولكنه كان نقلاً للسلطة أو مساعداً على نقلها من الشعب الى السراى واذا كان من حظوا بالثقة الشعبية قد أساءوا استعمالها فانهم ليسوا خالدين ، وسيعرفهم الشعب حتماً ، وسينصرف عنهم فى وقت قريب أو بعيد والشعب أولاً ، وأخيراً هو صاحب الحق ، يمنحه من يشاء ، ويحرمه من يشاء وليس لأحد أن يفرض عليه وصاية . . .



وقد أكون مع الأستاذ محمد زكى عبد القادر فى كل ما ارتآه فيما يتعلق بالانتخابات ولكننى أختلف معه الى حد كبير ، فيما يتعلق بالقاء مسئولية ما جرى فى الانتخابات على الحزب السعدى خاصة وانه كان يشكو طوال فترة الانتخابات من الحكومة ، وهو غير ممثل فيها ، كما أنه كان يقيم الدليل تلو الدليل - أثناء الانتخابات - على أن الادارة تتحيز ضده لا معه ، ثم أنه - فى النهاية - كان يرى أن الانتخابات ، لم تكن لصالحه تماماً بقدر ما كانت فى صالح الاحرار الدستوريين فلقد دخل الحزب السعدى الانتخابات بعدد غير قليل من الكوادر الوفدية ، التي كانت قد تعودت النجاح ، فى كثير من الانتخابات وقد كان الحزب السعدى يطمح فى أن يكون له الأغلبية فى تلك الانتخابات ، فلما لم يحصل على ما يريد لم يشأ الاشتراك فى الحكم فور الانتهاء من عملية الانتخابات فالحزب السعدى بلا جدال ليس مسئولاً ، أبداً عما حدث فى الانتخابات لانه لم يكن شريكاً فى الحكومة وان كان شريكاً فى معاداته للنظام السابق . .



ويقول د . يونان لبيب رزق ، عن وزارة محمد محمود باشا الثانية : كان مطلوباً تجربة جديدة دون تعطيل دستور ١٩٢٣ ، أو تغييره وتمثلت التجربة الجديدة ، فى تدخل الادارة فى الانتخابات مما ترتب عليه سلسلة طويلة من المجالس النيابية انبثقت تشكيلاً من رغبة القصر وقد بدأت وزارة محمد محمود فى تنفيذ خطتها باستصدار المرسوم الملكى بحل البرلمان الوفدى وقد هاج النواب الوفديون الا أن الشرطة تمكنت من اخراجهم من المجلس بعد قراءة المرسوم ، وتبع ذلك أن أخذت الوزارة فى القيام بعمليات فصل واسعة

للموظفين الوفديين ، واحلال موظفين معروفين بولائهم لها محلهم ، في نفس الوقت كانت الحكومة تقوم بالاعداد لانتخابات مجلس نواب جديد .

وقد استخدمت وزارة محمد محمود كل ثقل الادارة لتشكيل مجلس « لا وفدى » وكانت أهم القوى الكبيرة ، التي دخلت الانتخابات التي جرت في عام ١٩٣٨ :

١ - الحكومة التي تسمى مرشحوها بالمرشحين القوميين على أساس أن الوزارة تمثل ائتلافا قوميا ، بدون الوفد وقد نال بالطبع هؤلاء كل معونة من الادارة .

٢ - الهيئة السعدية التي كانت قد تشكلت خلال هذه الشهور يقودها أحمد ماهر ، والنقراشي بعد انسلاخهما عن الحزب الكبير وقد تحرك هؤلاء بحرية في عدد كبير من الدوائر ، الانتخابية ، وقد انبعث توفير هذه الحرية من رغبة كل من القصر ، ومحمد محمود في التنصل من تهمة تزوير الانتخابات ومن الرغبة أيضا في هدم الوفد ، على أيدي المنشقين عنه ، واطهار أن الحزب الكبير قد انقسم على نفسه الى وفد سعدى ، يمثل أغلبية الوفديين و « وفد نحاسى » يمثل أقليتهم .

٣ - الوفديون : وقد بلغت الضغوط ذروتها طوال أيام الانتخابات . ونحب أن نشير الى رأى أحد الثقات الأجانب في هذه الانتخابات ، هو رأى مارسيل كولومب في كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » « ترجمة زهير الشايب » بتقديم دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى هذا الرأى هو : فى أكتوبر ١٩٣٧ عهد الملك الى على ماهر باشا برياسة الديوان الملكى غير عابىء برأى مصطفى النحاس ، وأخيرا أصدر الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - وهو - أى الملك - واثق من شعبيته ، قراره الخاص باقالة الحكومة ، وحل مجلس النواب . وكلفت الحكومة التي شكلها محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بإجراء انتخابات جديدة وأجريت هذه الانتخابات فى مارس من العام التالى ، وكانت هزيمة الوفد فيها ساحقة فقد سقط مرشحوه الأقوياء ، أمثال مكرم عبيد باشا سكرتير الحزب ومحمود بسيونى بك رئيس مجلس الشيوخ وزكى العرابى باشا ، والهلالى بك ، وعثمان محرم باشا ، أما مصطفى النحاس باشا فقد فشل فى دائرته « سمنود » فى الحصول على عدد الأصوات اللازمة لنجاحه وهكذا كانت ستة أشهر من حكم فاروق كافية للاحاق الهزيمة بخصم لم يستطع والده فؤاد طيلة حكمه ، أن يقهره . . .



وكان د. محمد حسين هيكل قد ألقى ، على كاهله كوزير دولة لشئون وزارة الداخلية النصيب الأوفى من تنظيم الحملة الانتخابية ، وكان محمد محمود

باشا قد ألقى خطابا سياسيا في ميدان الاسماعيلية « ميدان التحرير الآن » أعلن فيه عن برنامج الانتخابي كرئيس للحكومة وكان من بين ما قاله : تألفت هذه الوزارة لتقييم النظام الدستوري بروحه الصحيحة فتقيم حكما صالحا ، مكان حكم أغضب الشعب فخرج عليه ليستقر في مصر ، الأمن ، والطمأنينة ، تهيب بهما الجو لاستئناف الحرية ، والنظام وتمهد بهما لأعمال الإصلاح ، التي يقتضيها العهد الجديد ، . وكان من بين ما قاله : نحن بحاجة الى اذاعة الروح الدستورية وتمكينها في شئوننا العامة ، بحاجة الى الجو الذي تعيش فيه الحريات وترعرع ، بحاجة الى الأخذ بأسباب التربية السياسية الصحيحة ، وإشاعة تقاليد الحكم السليم : بحاجة الى وضع الأسس الكريمة للحياة القومية ورفع مستوى الحياة العامة والخاصة ، بحاجة الى توفير أسباب الكفاح في المعترك الدولي ، وأسباب الدفاع عن سلامة أراضيها .

ويعلم محمد محمود أن الوزارة الحاضرة قد عقدت العزم على أن تسير بالبلاد ، في هذا السبيل وأن تتضافر وياها على بلوغ هذه الغاية فهي تعمل على استثمار كل ما في البلاد من القوى الطبيعية وهي تحرص على تماسك عناصر الشعب ، ووحدة صفوفه وعلى بقاء التعاون والوثام بين الاقباط والمسلمين ويتفقان في المستقبل كما كانا في الماضي وهي - أي الحكومة - مصرة على القضاء ، على كل دعاية قد يشتم منها روح التفريق بينهما وهي مطمئنة الى انها تستحق للبلاد بذلك كل ما هي جديرة به من تقديم وإتقاء .



وقد كان للدكتور محمد حسين هيكل رغم إشرافه على الانتخابات رأي خاص في الانتخابات التي أشرف على إجرائها وماسبقها من انتخابات ، ويتلخص هذا الرأي في ، أننا - هكذا قال بالحرف الواحد - : قد سلخنا أربعة عشر عاما أو تزيد في الحياة البرلمانية ومنذ خمسة عشر عاما صدر الدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الامة وقد كررت الصحف وكرر الخطباء عبارة « مصدر السلطات » هذه آلاف المرات خلال تلك الاعوام الخمسة عشر وكان المفهوم أن يتطور تصور الناس لشئون الحكم ليطابق هذا المبدأ ، فيرون الحكومة وكيلا عنهم ، تستمد سلطانتها من سلطانهم وتعمل في حدود وكالتها لصون حقوقهم والإشراف على واجباتهم .



على أن ما حدث من هذا التطور كان بطيئا لا يكاد الانسان يحسه فأول ما تقتضيه وكالة الحكومة بكل أدواتها عن الامة أن يشعر الجميع ، على اختلاف ألوانهم ، ومشاربهم مؤيدين كانوا للوزارة القائمة أو معارضين لها ان هذه الاداة

الحكومية ترعى حقوقهم جميعا على سواء وتنفذ القانون فيهم على سواء ، وانها تأمر وتنهى فى حدود القانون لحسابهم جميعا لا لحساب طائفة على حساب طائفة أخرى ولا لحساب حزب على حساب حزب آخر لكن هذه المبادئ الاولى فى الحكم الدستورى عامة وفى الحكم البرلمانى خاصة ، لم يكن لها أثر محسوس فيما شهدت من صلة الشعب بالحكومة بل كان الظاهر للعيان أن رجال الحكومة يشعرون بأنهم لا يستمدون سلطتهم من الامة ولا من القانون ، وانهم على العكس من ذلك مسلطون على الامة يوجهونها وفق ارادتهم ولا يتجهون وفق ارادتها ويعملون لحسابهم أكثر مما يعملون لحسابها وتعنيهم مصلحتهم . وقلما تعنيهم مصلحتها ! .



ويقول د . هيكل : ومن أسف أن الشعب يرى الامور بالعين ، التى يراها بها الموظفون فاذا سمع حديثا ، عن اصلاح شئونه حسبه من قبيل القصص التى تتلى عليه لتلهيته كما تتلى عليه قصة الزير سالم ، أو أبو زيد الهلالي وخيل اليه ان ما هو فيه قدر محتوم لا يستطيع أحد له تحويلا ، ولا تبديلا . ويعلل د . هيكل ذلك كله قائلا : انه الجهل من ناحية ، والاستبداد الذى برزت تحت نيره اجيال ، متعاقبة من ناحية أخرى فالجاهل يضطرب ولا يشور والمستبد يجمع الاضطراب والثورة جميعا . باسم القانون حيناً . وباسم النظام حيناً آخر ، ولم يكن يسيرا ان تنتقل الامة من ظلمات الجهل الى نور العلم فى أقل من جيل ولم يكن يسيرا كذلك أن تغير تصورها للأشياء تشور على ما ألفت أجيالا طويلة وقد أتاح هذا الجهل للذين أوتوا أيسر حظ من العلم أن يحسبوا أنفسهم من طبقة غير طبقة الامة فمن حقهم أن يستعلوا عليها ، وأن يستبدوا بها ولو أن غشاوة الجهل زالت عن البصائر والابصار ، وانتشر التعليم بين طبقات الامة فشعر الموظفون كبارا وصغارا بأنهم ليسوا خيرا من غيرهم مكانا وأنهم يقومون فى وظائفهم ، بأعمال يستطيع غيرهم من أبناء الشعب أن يقوم بمثلها ، اذن لتغير الحال . ولتطور تصور الامة لمعنى الحكم ، ولآمن الجميع بأن عبارة « مصدر السلطات كلها الامة » لها مدلول قوى يجعل الحكومة وكيلا عن الامة حقا يعمل لحسابها ، لا لحسابه ، ويؤثر مصلحتها على مصلحته ثم يرى مصلحته الذاتية مرتبطة بمصلحة هذا المجموع ، الذى يوليه سلطاته ويكفل له حريته وحياته .

ونستأذن القارئ فى جولة سريعة خاطفة فى صحافتنا خلال المرحلة الأولى من مراحل وزارة محمد محمود باشا الثانية ، وما كان يشغل رأى العام وقتئذ ، وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، بالطبع :



● فى ١٩٣٨/١/٦ طالبت صحيفة كوكب الشرق الوفدية الدكتور أحمد ماهر والنقراشى باشا والدكتور حامد محمود بالعودة الى الوفد ، المنزل الأول الذى نشأوا فيه ووجدوا من أجله احترام الناس وتقدير الملايين ، وحذرت من انضم اليهم من الشيوخ والنواب ، الوفديين من الانتقال الى صف الأقليات ، وتقول الصحيفة فى نهاية تحذيرها هذا : أما وقد أبيتم أن تمشوا الى آخر هذا الطريق المعوج الوعر ، والخطر ، فلتتلقوا على رؤوسكم ما أنتم تستحقونه !!

● فى ١٩٣٨/١/٨ ، تهتم الصحف المصرية بذهاب العديد من الشباب الى دار مدرسة مصطفى كامل لرؤية تمثال مصطفى كامل ، فى دار المدرسة ، وتشير الصحف الى الخطاب الوطنى الثورى الذى ألقته عزيزة عباس عصفور الطالبة بكلية الحقوق وقتئذ كما تشير الى البرقيات التى أرسلها هؤلاء الشباب الى الجهات المسئولة لاجراء تمثال مصطفى كامل السجين فى مدرسته ، ويتوجه هذا الشباب بعد ذلك الى د. أحمد ماهر ، فى مكتبه للتحدث اليه فى أمر هذا التمثال السجين الذى تم اعداده من ربع قرن مضى ، وقد أكد د. ماهر ، لمن زاره من الشباب ان من الواجب الوطنى البحث عن مكان لائق ينقل اليه هذا التمثال .

● أشارت الصحف الى القضية المتهم فيها حسان أبو رحاب أفندى ، ومصطفى الحفناوى أفندى الطالب بكلية الحقوق ، لأنهما نشرتا كتابا عن حكومة الوفد اعتبرته الجهات المختصة معاقبا عليه .

تولى الدفاع عن المتهمين عبد الرحمن الرافعى ، عبد الرحمن الببلى ، مصطفى مرعى .



● كانت الصحف تهتم بأخبار الوفود ، التى تزور د. أحمد ماهر فى مكتبه فى مجلس النواب وفى ١٩٣٨/١/٩ أفردت الصحف ، أمكنة بارزة لخطاب الدكتور أحمد ماهر رد فيه على بيان مصطفى النحاس بخصوص خلافه مع النقراشى باشا ، ومما قاله د. ماهر : لقد رأينا أن لدى مصطفى النحاس باشا ومكرم باشا رغبة جامحة فى الاستبداد ومواصلة مستمرة للعدوان على الحريات والكرامات وعلى كل عزة فى النفس وكل كرامة فى الرجال : قيدوا الحريات وانتهكوا حرمت القوانين والدستور وصبرنا ونصحنا لهم مرة ومرة أخرى فأهملوا النصيح واستمروا فى غيهم وانساقوا فيه حتى لم يبق فى قوس الصبر منزع » ويقول أحمد ماهر : لقد ضجى مصطفى النحاس باشا فيما مضى وخدم بلاده وأخلص وكان من الخير له بعد ذلك أن يقرن فخر ماضيه بجسنيات حاضره ويعف عند هذا الحد ، اما أن يشكر فى حاضره للمبادئ التى احترامها فى ماضيه فذلك ما لا تجدى فيه شفاعاة ..

● في الأهرام الصادر في ٢٦ يناير ١٩٣٨ يكتب توفيق الحكيم رسالة الى صديقه الدكتور منصور فهمي بك بدأها قائلا : ما دمنا قد اتفقنا على أن العمل قد حان له أن يحل محل الكلام ، وما دمت يا صديقي قد طلبت الى أن أمضى في ذكر التفاصيل فإن أول ما ينبغي عمله هو وضع البرنامج ، وقد ترد على بأن وضع البرامج هو أيضا مما يدخل في منطقة الكلام ، ولكن ما الحيلة اذا كانت حتى هذه الخطوة الأولى في سبيل العمل . لم نخطئها بعد : ان كل النهضات التي قامت بها الحكومات الجديدة في بلادها خصوصا بعد الحرب ، انما تمت وفق منهج مرسوم . تحدد لتنفيذها زمن معلوم فقالوا هذا النظام خمسي ، وهذا عشري ، تبعا لعدد السنوات التي قرر الاختصاصيون ، انها لازمة لظهور المشاريع « ويتساءل توفيق الحكيم في رسالته عما اذا كان قد وضع نظام ثابت لمحو الأمية من البلاد في ظرف سنوات معلومة ، وعما اذا كانت لدينا مشروعات اقتصادية درسها الخبراء ، وقرروا لها زمنا تتم فيه وتخرج للبلاد في نهايته وسيلة جديدة من وسائل الانتاج تزيد الثروة الأهلية الزيادة التي تتعادل مع نمو عدد السكان وتسد الحاجات المنتظرة والمطالب المستقبلية وعما اذا كان الباحثون قد درسوا سياسة ثابتة للتعليم الجامعي ، و . . و . .



ويرد توفيق الحكيم على هذه التساؤلات قائلا : انه لم يوضع شيء بعد - حتى على الورق - لتحديد العمل والزمن الذي يقتضيه التنفيذ لمختلف فروع نهضتنا بل انه لم ينظر الى الآن حتى فيما يجب البدء به حالا من هذه الطرائق المختلفة تبعا لحاجة البلاد حتى لا يضيع علينا الوقت ؟

● ويرد د. منصور فهمي ، على توفيق الحكيم في أهرام ٢٧ يناير ١٩٣٨ متسائلا : أفلا ترى أن الخطط المستقبلية للأعمال قد رسمت بأحكام ، واتقان ولكنها لا تلبث أن تلتوى وتفسد ، اذا كانت نفوس من بيدهم تعهدها ، وتحقيقها ، فيها ضعف وفيها فساد .

أما ترى الرأي الناضج يجيء به من الناس من لا يجد لشخصه من مرضى القلوب قبولا ، فيهدر الرأي حينئذ وتتلأشى فوائده ؟ ويرد د. منصور فهمي على تساؤلاته ، قائلا : في خلط الأعمال وفي اعتداء الشخصيات على المصالح داؤنا الاجتماعي القتال فانشد اذن للنفس أسباب البر ، والسلامة من هذا المرض والوهن الخلقى فاذا برئت نفوسنا منه وخلص منطق الناس من أثر هذا الداء العضال تتلاقى العقول السليمة ، والفطر القويمة بالعواطف البريئة ، السامية ، التي لا تسممها الأهواء وتفوز الأمة من هذا التواصل وهذا اللقاء بخير السعي ، وخير العمل .



● كانت افتتاحية جريدة الأهرام في يوم الجمعة ٤ فبراير ١٩٣٨ عن الجدل السياسى بين زعمائنا ٠٠ والافتتاحية ، تعقب على ثلاثة بيانات أو ثلاث وثائق صدرت عن الحكومة والمعارضة ، وعن الحزب الجديد - الهيئة السعدية - برئاسة أحمد ماهر ، والنقراشى . وتقول الأهرام : من حق الزعماء أن يصدرُوا ما شاءوا من البيانات فيعلنُوا فيما يبدو لهم من الآراء فى سياسة البلاد العامة ، بل ان ذلك لواجب عليهم ولا سيما فى هذا الوقت الذى اشتد فيه نشاط البلاد السياسى ، واستدبرت فيه الأمة مرحلة من مراحل حياتها البرلمانية لتستقبل مرحلة جديدة ، نعم ليس على زعمائنا من حرج ، اذا هم عمدوا الى المساجلات يبدى فيها كل فريق رأيه ويقرع حجة مخالفة للسياسة ، بحجة مثلها ثم يكون الرأى فى النهاية للأمة ، فهى المرجع وهى الحكم ، ذلك أن مساجلات الزعماء تبصر الرأى العام بالحقائق ، وتكشف له ، عما قد يغم عليه من دقائق الأمور ودخائلها وتنير له الطريق فيرى الحجة واضحة فيسلكها فى غير عناء ، بل هى دروس يتلقاها الجمهور من قاداته فتكفل له التربية السياسية ، الصالحة » .



● وكان محمد محمود باشا بصفته رئيسا للوزراء ، قد أصدر بيانا عن موقف حكومته حيال البرلمان ، الذى حله والأسباب التى دعت به الى حله ، ودفعته الى اجراء انتخابات برلمانية جديدة ، وكان مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد قد « رفع » ونواب الوفد عريضة الى الملك « يلتمسون » فيها قيام وزارة محايدة تبشر عملية الانتخابات القادمة ، وكان د . أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى باشا والدكتور حامد محمود قد أصدرُوا بيانا وجهوه الى الأمة ، يبسطون فيه موقفهم ، وتقول الأهرام : لقد جاءت بيانات زعمائنا ، عنيفة شديدة فى ألفاظها مليئة بالتراشيق ، بالتهم ، وتبادل الصاق العيوب على صورة لا يرضاها الصديق بل لعلنا لا نغلو اذا قلنا ان المرء لا يملك نفسه حين تطالعه هذه الصورة من أن يشتد به الأسف على ما انتهى اليه التطاحن السياسى بين زعماء البلاد وقاداتها ، ومما يبعث على التفكير ويدعو الى اطالة التأمل ان هذه الظاهرة - ظاهرة الترامى بالألفاظ ، التى ينبغى أن يتنزه عنها الجدل السياسى - لا ترجع الى اليوم ، ولا أمس القريب ، غير انها مع هذا تزداد شدة ، واستفحالا حتى بات المخلصون يشفقون على الأمة من عواقبها وما قد تنتهى اليه - لا قدر الله - من سوء المصير وتقول الأهرام : أى شر أعظم من أن ينقل المراسلون الأجانب الى صحفهم ، ما يرون ، وما يسمعون فاذا مصر تبدا أمام العالم ، فى صورة بلد تفرقت . كلمة أبنائه ، وأصبح ، بعضهم حربا على بعض .



● وقد كانت تعليقات الصحف الأخرى على حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة مختلفة ومتباينة حسب وجود كل صحيفة فى جانب المعارضة

للحكومة أو فى جانب التأييد : جريدة المصرى ، المعارضة قالت : ان يوم حل مجلس النواب هو يوم الدستور بكل ما فيه من قوة ، وسلوى ، ورهبة ويوم الأخلاق بكل ما تعنى من كرامة ورجولة وبطولة ، وتقول المصرى . حل اليوم « المرقوب » - يوم الحل - فاذا النواب أكرم نفسا ، وأقوم خلقا ، وأثبت جنانا ، وأمتن إيماننا من أن يرهبهم سيف المعز ، أو يغريهم ذهبه ؟ .

● وتقول جريدة « السياسة » المؤيدة ، للحكومة أن واجب الحكومة - وهى تشرف على عملية الانتخابات طبعا - أن تسلك السبيل الدستورى الصحيح ، وأن تكون حازمة بحيث تصون الأمن والنظام فأننا نتصور ونحن نسطر هذه الكلمات ، الحالة النفسية التى يعانيتها النحاس باشا وأنه سيخرج عن حدوده كما عودنا ، فصيانة لكرامة الأمة يجب أن تتخذ كافة الاحتياطات ضد كل تمرد ، أو عبث بالنظام .

● وتقول جريدة الجهاد ، المعارضة للحكومة تحت عنوان : هزيمة الوزارة قبل الشروع فى المعركة . « ان الوفدين - هكذا قالت الجهاد - يخرجون من هذه المعركة ، وأعلام مصر خافقة فوق رؤوسهم ، ولم يسمح لهم القدر بأن يستخدموا قواهم فى البرلمان لان خصومهم فروا قبل بدء المعركة ، ولم يجدوا ملجأ ، يحميهم من عار الخذلان سوى سلطة جلالة الملك فلجأوا الى الاستعانة بها لكى يبقوا مدة أخرى فى الحكم ولكن يوم النصر الحاسم قريب فالشهران سيمضيان سراعا فخير للوزارة أن تعمل ليومها كأنها تموت غدا ، وأن تترك الأمة طليقة فى اعلان مشيئتها » .



● وفى صدر البلاغ - المؤيد للحكومة - مقال تحت عنوان : « نهاية عهد دابر » جاء فيه : مستحق للحل بحكم الدستور ، ومستحق للحل بحكم الأخلاق ومستحق للحل بحكم الأحزاب والشيع السياسية على اختلاف المصالح ، والآراء ، بل مستحق للحل بحكم الاقتصاد ، وتدير مال الدولة ، لأن خزانة الأمة قد أنفقت على البرلمان فى السنتين الماضيتين زهاء مليون جنيه دون أن تستفيد منه بفائدة غير التصفيق ، لمصطفى النحاس ، ودعوته الى الولائم وشكره على حضورها ، وليته كان تصفيقا باخلاص أو عقيدة مع ذاك فما نحن أولاء ، قد رأينا عاقبة ذلك التصفيق وعاقبة تلك الدعوات وعاقبة ذلك الشكر على الحضور .

● ومن الطريف أن جريدة الأهدام فى ٤ فبراير ١٩٣٨ قد علقت فى صفحتها الأولى على خبر سبق نشره هو أن «صاحب المجد النبيل» عباس حليم ، قد أسس جمعية لمحاربة المحسوبية . . والتعليق يقول : « لقد أنشئت تلك

الجمعية لمحاربة المحسوبية على غرار الجمعيات الأخرى التى سبق تأسيسها لمكافحة التدرن الرئوى ، لمكافحة دودة القطن ، وللقضاء على الملاريا و . و . «



وينتقد كاتب التعليق - فى سخرية ، بالطبع - تأسيس جمعية لمكافحة المحسوبية فى الوظائف فقط ، رغم أن المحسوبية فى الوظائف من شر أنواع المحسوبيات وأشدّها باعثا ، على الشكوى ، وإحراجا ، للصدور ومشارا للمتاعب ، ويقول كاتب التعليق أن الاكتفاء بإنشاء جمعية لمكافحة المحسوبية فى الوظائف فقط كمن يحاول أن يستأصل جانبها من الداء ثم يدع جوانبه الأخرى فلا يلبث أن يعاود الجسم آلام العلة ، فالمحسوبية - عامة - فى مصر داء قديم ومرض طال عليه الزمن ، ففى كل واد أثر منه « ولا يجد كاتب التعليق من علاج ، للمحسوبيات كلها - كل أنواع المحسوبيات - إلا الدعوة إلى العدل فإن فى العدل ضمانا للقضاء على المحسوبيات . وما اجتمع العدل والمحسوبية فى مكان إلا ولى أحدهما فرارا » .

● وتهتم الصحف المصرية الصادرة فى فبراير ١٩٣٨ ، بصدور قصة « سارة » للأستاذ عباس محمود العقاد ، وتقول الأهرام عن سارة : عودنا الأستاذ العقاد ، أن يمهّد لكتبه الكثيرة بمقدمات تشرح فكرتها ولكنه لم يشأ فى مؤلفه الجديد ، أن ينحو هذا النحو وترك للقارئ أن يختار له ما شاء من النعوت .

ولقد أحسن المؤلف فليست سارة قصة بالمعنى المألوف المعروف وليست كذلك كتابا وإنما هى بين القصة والكتاب بل إنها قصة وكتاب معا ، وهى بعد هذا تقوم على تصور حوادث مادية وروحية ، أن صبح هذا التعبير ، ونعنى بذلك العراك النفسى ، الذى كثيرا ما خالج بطل القصة همام فجعل من شخصه الواحد ، شخصين وثلاثة أشخاص ، تتنازع كل منهم عوامل حائرة بين الشك واليقين والهدى ، والضلال ، وهنا يدع المؤلف ما شاء . فى هذا التحليل النفسى بأسلوب يتجلى فيه شرف البيان وثروة الفن .



● وتعلق الصحف المصرية ، والأجنبية الصادرة فى فبراير ١٩٣٨ أيضا على زواج اليوزباشى الطيار أحمد ناجى على بساط الريح فى جو الأهرام وكان من بين ما قالته جريدة سوار الباريسية : إذا كان الخديو اسماعيل قد قال أن مصر قطعة من أوروبا ، فإنه يمكن أن يقال اليوم أن مصر ، قطعة من أمريكا ، فزواج ناجى فى الجو ، مطابق لتقاليد هوليوود ، وكان أحمد ناجى قد تزوج ، فى الطائرة ، وكان هذا الزواج متعبا للزوجين ، العروسين ، إذ كانت الطائرة تهتز بمن كانوا بها بسبب اضطدامها بالرياح الشديدة فى منطقة الهرم .

● ومما لفت نظري في الأهرام في ٢٠ فبراير ١٩٣٨ أن الأستاذ محمد زكي عبد القادر قد نشر في صدر الأهرام في بابه الشهير « نحو النور » وكان عنوان الباب : « جناية السياسة » ، وقد كان مما جاء في مقال أستاذنا زكي عبد القادر : انحط مستوى الوظائف العامة في مصر خلال الأعوام العشرة الأخيرة انحطاطا يدعو الى الأسف والاشفاق ، ومن المحزن ، أنه في الوقت الذي يتقدم فيه التعليم ويزداد المتعلمون وتكثر شهاداتهم ودرجاتهم في الوقت الذي يتوطد فيه مقام الجامعة وتنشأ فيه أقسام عالية للدكتوراه ينحط مستوى الموظفين وهذا كله جناية السياسة ، وجناية الاحزاب فقد حسبت أغلب الحكومات أن وظائف الحكومة أهون شيء يمكن الانعام به على الانصار والمحاسيب ، ومن هنا كانت الفوضى ، وكان أن قفز الى الوظائف في هذه السنوات العشر ، أشخاص لا كفاية لهم الا اجادة الهتاف ، والتصفيق واحسان الملق ، وسبك الاكاذيب ، وكان أن اتجه - وهذا مما يؤسف له - بعض المتعلمين ، تعليما عاليا في سبيل تحقيق أملهم في الحصول على وظيفة نحو الاحزاب ، يهتفون لها ويصفقون لا عن اعتقاد ، ولا عن اخلاص ولا ايمان بمبادئها ، ولكن عن اعتقاد بأن هذا وحده سبيل الوصول ، وعن ايمان بأن الشهادة أو الاجازة لقيمة لها ، ان لم تقترن بهذا التهريج .

وينهى الأستاذ محمد زكي عبد القادر ، كلمته تلك بقوله : ان أوائل فرقهم في الاجازات العالية ، لا يجدون عملا ، بينما يرون الهتافة والمصفيق والكذابين والمضللين والدجالين ، والمشعوذين يحتلون الوظائف أفرادا وجماعات .



● وتكون كلمة الأستاذ محمد زكي عبد القادر في صدر الأهرام الصادر في ٢٦ فبراير ١٩٣٨ وفي زاوية « نحو النور » تحت عنوان : « الخصومة السياسية » يشيد فيها بموقف للدكتور أحمد ماهر ، عندما رفض باعتباره الأستاذ الأعظم لمحفل الشرق الماسوني أن ترفع صورة صاحب المقام الرفيع ، مصطفى النحاس باشا من صور القاعة الكبرى ، في المحفل ، ويشيد بمقاله أحمد ماهر : أن الخصومات السياسية ينبغي الا تؤثر في العلاقات الشخصية ويشيد أيضا الأستاذ زكي بما قاله أحمد ماهر من أنه يجبل صاحب المقام الرفيع ، مصطفى النحاس باشا على الرغم مما بينهما من الخلاف السياسي ، ويقول الأستاذ محمد زكي عبد القادر لو حدث مثل هذا في انجلترا أو في غيرها من البلاد الدستورية العريقة ، مالفت نظر أحد ولا انتشار كلمة من انسان ، أما في مصر فانه جدير أن يلفت النظر لانه مثل غريب ، على ماتعودنا من خصومة حادة لاتفرق بين الشخص والمبدأ ، بل تتقدم نحو غايتها تحطم الاخلاق ، والفضائل وتعطي الشعب أسوأ الأمثلة » ويشير الأستاذ محمد زكي عبد القادر الى ماكتبه انتوني ايدن - عندما آثر أن يعتزل عمله كوزير للخارجية البريطانية -

الى مستر تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية فى كتاب استقالته قائلا ، انه لا يستطيع ان ينسى المساعدات والنصائح التى كان يبذلها له دائما ، وان اختلافهما فى الراى لا يمكن ان يمحو ذكريات صداقتهما او يؤثر فيها ، ويرد مستر تشمبرلن على ايدن ، شاكرًا له معاونته المخلصة مؤكدا ان لاشئ مما جرى يقلل من اعجابه بمواهبه ، ومحبة له ، ويقول صاحب نافذة « نحو النور » : يمثل هذا الفهم الواضح السمع لروح الدستور ، ونطاق الخدمة العامة ، تقف بريطانيا العظمى بتقاليدها المجيدة ، الحامية الأولى للديمقراطية ورمز الأمان ، والسلام للفكر الحر ، والايمان الصادق والانسانية الملهبة .



● ومن مساجلات توفيق الحكيم ، و د . منصور فهمى يكتب توفيق الحكيم فى الأهرام « ٢٦ مارس ١٩٣٨ » قائلا : فى كل بلد راق حدود مقدسة تقف عندها الخصومة ، وأسلحة لا يلجأ اليها أبناء الوطن الواحد فاقحام الدين مثلا فى ميادين الخلاف السياسى أمر لا يمكن ان يحدث فى أى شعب ديمقراطى متحضر ، فالديمقراطية ليست كلمة تقال فى الخطب لانها جملة ذات رنين ، ولا هى بناء شامخ يسمونه البرلمان ، لكن الديمقراطية هى روح المساواة ، والاخاء ، وحرية الفكر ، المكفولة للجميع وان كل طعنة تصيب كتلة الوطن فتحللها الى عناصر وطوائف ، انما هى طعنة مسمومة تصل مباشرة الى قلب الأمة ، وصميم الديمقراطية ، كذلك ينبغى ان نتذكر دائما ان الخصم فى المبدأ هو مواطن مصرى قبل كل شئ ، وان خصومة المبادئ ، ليس معناها القضاء المبرم على الاشخاص ، بكل الاسلحة . . لتكن الخصومة فى حدود التنافس على القيام بخدمة المجموع ، وليعتقد كل فى خصمه ، ان عجزه يوما عن خدمة بلاده على الوجه المطلوب لا يمنع من استطاعة ذلك فى يوم آخر ، وينهى توفيق الحكيم كلمته بقوله : فلتكن اذن السهام المصوبة من طرف الى طرف فى غير مقتل من الشخصية والآدمية والشرف ، فليس من مصلحة الوطن ان تفرش أرضه بصرعى وقتلى من أبنائه العاملين ، انما المصلحة هى فى أن تتداول السواعد ، ادارة العجلة ، وأن تنهيا لكل يد الفرصة لخدمة البلاد » .



● فى مشروع الميزانية المصرية للعام المالى « ١٩٣٨ / ١٩٣٩ » قدرت المصروفات بمبلغ ٤٠٥٢٠٠٠ ر. ٤٠٥٢٠٠٠ جنيه مقابل ٣٦٩٩٢٠٨٢٠ ر. ٣٦٩٩٢٠٨٢٠ جنيه فى الميزانية الحالية فتكون الزيادة نحو ٥٢٧٠٠٠ ر. ٥٢٧٠٠٠ ج. م ، وهذه الزيادة تجىء بسبب الاهتمام بالعلاج ، والتعليم ، والدفاع و . و الزيادة - مثلا - فى اعتمادات مشروع مياه الشرب فى القرى - تبلغ ٢١٢٠٠٠ ر. ٢١٢٠٠٠ جنيه مصرى

الزيادة - مثلا - فى التعليم رغبة فى التوسع فيه بمختلف أنواعه تبلغ ٢٨٥٠٠٠ جنيه مصرى : تنفيذ كادر القضاة يتطلب ١٦٠٠٠ جنيه فى السنة ، تحسين وتعزيز الوظائف ، فى ميزانيات الداخلية والبوليس والحفر ، ٥٨٠٠٠ جنيه ، لتحسين حالة العمال فى شتى المصالح طبقا لقرارات مجلس الوزراء ١٨٠٠٠ جنيه • والمقارنة بين ميزانية عام ١٩٣٩/٣٨ ، وما بعدها من ميزانيات ضرورية • وهامة ! •



● من أخبار ذيول المعركة الانتخابية أن مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى قد بلغ النائب العام بصورة اقرار رفعه اليه متولى محمد شريف أفندى الموظف بمصلحة المساحة بسوهاج والذي كان مندوبا لوزارة الداخلية ، فى لجنة ١٢ رزيقات التابعة لدائرة الضبعية : هذا الاقرار يشكو من حدوث تلاعب فى انتخابات دائرة الضبعية لصالح سعادة أحمد عبود باشا : وبأمر الأستاذ عبد اللطيف بك محمود ، الأفوكاتو العمومى ، بإجراء التحقيق ويستدعى المواطن متولى محمد شريف لسماع أقواله وتطلب منه النيابة احضار أصول الكشوف التى كانت الصحف الوفدية قد نشرتها عن انتخابات دائرة الضبعية •

انشقاق في الحزب الوطني بسبب اشتراك رئيسه في وزارة محمد محمود باشا

وقد أحدث قبول حافظ رمضان باشا الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا رغم التزام أعضاء ، الحزب الوطني بعدم الاشتراك في أية وزارة في ظل الاحتلال البريطاني ، تصدعا خطيرا • في صفوف الحزب الوطني •

وكان الحزب الوطني وقتئذ غير مستعد لقبول مثل هذا التصديق الذي حدث في الحزب ، وقد تزعم عبد الرحمن الرافعي ، ومحمد محمود جلال وفكري أباطة وعبد المقصود متولى وغيرهم من قادة الحزب الوطني وأعضاء لجنته الإدارية الحركة التي لم تعترف باشا اشتراك حافظ رمضان باشا في الوزارة واعتباره ، غير ممثل للحزب الوطني وإنما هو ممثل لشخصه ، لا أكثر ، ولا أقل وكان ان وجدت لجنتان اداريتان للحزب الوطني ، احدهما تؤيد حافظ رمضان والأخرى تعارض اشتراكه في الوزارة و • و •



وقد استتمعت أكثر من مرة الى حافظ رمضان باشا - في بيته - وهو يوضح الاسباب التي دفعته الى المشاركة في وزارة محمد محمود باشا ووزارة حسن صبري باشا فيما بعد ، وقد جادلته في وجهة نظره هذه طويلا ، ولم يستطع رحمه الله اقناعي فقد كنت من المؤيدين لوجهة النظر المضادة القائلة بضرورة عدم اشتراك الحزب الوطني في أية وزارة الا اذا تبنت تلك الوزارة مبادئ ، الحزب الوطني رسميا وبذلت قصارى جهدها لتنفيذ تلك المبادئ •

وقد كنت ولا أزال من المؤمنين بأن الحزب الوطني قد خسر كثيرا كحزب ، وكشخصيات قيادية في الحزب عندما قبل مبدأ المشاركة ، في بعض الوزارات

بدليل ، أن حافظ رمضان باشا لم يستمر طويلا فى الحكم ، بل ولم يحقق من اشتراكه فى الوزارة ، أى مكسب للحزب الوطنى ، وبدليل أن المرات التى ، قبل فيها بعض قيادات الحزب الوطنى ، كعبد الرحمن الرافعى ، وعبد العزيز الصوفانى وزكى على كانت قليلة ، بل ونادرة وكان أولئك ، الذين قبلوا الاشتراك فى الحكم من قيادات الحزب الوطنى موضع لوم ، وتشريب من زملائهم فى الهيئة الادارية للحزب ومن الكوادر الشابة ، التى لم تغفر لهم جميعا وقوعهم فى هذا الخطأ التاريخى الجسيم ! .



وقد حاول حافظ باشا أن يوضح وجهة نظره فى موضوع قبوله للحكم أكثر من مرة أما فى خطبه السياسية ، وكان حافظ باشا حقيقة من الخطباء ، العباقرة ، وأما فى أحاديثه الى الصحافة ، وأذكر أنه أدلى بحديث الى الأستاذ كامل الشناوى ، وكان وقتئذ قطبا من أقطاب جريدة الاهرام وقد نشرت الاهرام الحديث فى عددها الصادر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩ وكان كامل الشناوى رحمه الله قد حاول فى بداية حديثه ، اثاره حافظ رمضان ولأهمية الحديث يعتبر فى نظرى من الاحاديث السياسية الممتعة التى تجمع بين ذكاء الصحفى وثقته فى نفسه وبين عبقرية السياسى ، الذى يتحدث الى الصحفى ، وسعة ادراكه فقد آثرت ، أن انقل للقراء مقدمته : فكرة صائبة ، حية ، قوية ، ومضت فى عقل مصطفى كامل ونبضت فى قلب محمد فريد ، هكذا كان الحزب الوطنى ، « وهز حافظ رمضان رأسه علامة الموافقة وعقب قائلا : أن ما تقوله ، صحيح فالحزب الوطنى فكرة نبعت من الشعب ولذلك آمن بها واعتنقها وقلت له - قال كامل الشناوى لحافظ رمضان - اريد أن أقول أن الحزب الوطنى كان كذلك ، فيما مضى ، أما اليوم فإن أصدقاءكم - وما أكثرهم - يتساءلون فى حزن ومرارة : ما هو الحزب الوطنى ، انه لم يعد فكرة ولم يصبح حزبا : وقال حافظ باشا غاضبا من قال ذلك : أن الحزب الوطنى دائما فكرة وحزب معا : قلت : لا تغضب منى ، فلست اتهم ولست اتجنى ولكنى أحاول أن أكون صريحا مع رجل يرأس حزبا مبادئه صريحة ، وهدفه صريح » . ونجحت محاولتى فقد تركنى حافظ رمضان أتكلم دون أن يقاطعنى بكلمة أو إشارة ، أو نظرة ، وقلت له : أن الحزب الوطنى لم يعد فكرة منذ أن اشترك برجاله فى الحكم فقد وجدهم الناس وزراء مثل سائر ! الوزراء لا حماسة ولا تطرف من أجل الجلاء : صحيح انكم كنتم تقولون ، وانتم فى الحكم : لا مفاوضة الا بعد الجلاء ، ولكن هذا كلام فقط ، وقد سمعنا قولتكم خارج الحكم ، أكثر مما سمعنا ، داخل الحكم ، فهل قبلتم أن تكونوا وزراء لكى تقولوا ما كنتم تقولونه وأنتم غير وزراء ؟ لان الوزير الذى

يتكلم ولا يعمل أولى به أن يقبّع في داره ، ومن الأسف ، انكم لم تعملوا شيئا
إيجابيا باشتراككم في الحكم ، حتى أخطاؤكم لم تكن ايجابية .



والحزب الوطني لم يصبح حزبا ، لان للأحزاب نظام ، وتقاليد ليس من
بينها كما - هو حادث عند غيركم - ان يكون في الحزب الواحد عدة أحزاب
لكل منها اتجاه ينقض الاتجاهات الأخرى ، وليس من بين تقاليد الأحزاب -
كما هو حادث عندكم - الا يكون للحزب لجان تنفيذية أو فرعية ، ولا صحف ،
تنطق بلسان الحزب الوطني .

وقال حافظ رمضان : ان صدرى يتسع ، للصراحة ، ولكنه يضيق بالتجنى ،
والواقع ، ان كلامك فيه جمع من الصراحة والتجنى والذي يعينى الآن ، أن
أصحح معلوماتك :

لقد امتنع الحزب الوطني ، عن الاشتراك في الحكومات قبل أن يكون للبلاد
دستور وبرلمان ، وكان ذلك مفهوما لان الحكومة المصرية كانت تستمد بقاءها
من رضى ، المحتلين ، أما بعد أن صار للبلاد حياة نيابية فان الحكومات أصبحت
دستورية ، وأصبح واجب الحزب الوطني ، أن يشترك في الحكم لتنفيذ خطته
السياسية ، فان جهود الشعب لا تجدى الا اذا تضافرت مع حكوماته ، وقد
كانت بعض الحكومات المصرية قبل قيام الحياة النيابية ، تساعد الحركات
الشعبية الوطنية خفية من وراء الستار ، وكنا نقدر هذه المساعدات حق قدرها ،
وما حدث في مصر حدث مثله ، فى أكثر الأمم التى منيت بالاحتلال ولأضرب لك
مثلا بالبلاد الايطالية عندما احتلتها النمسا ، اشتدت مقاومة الايطاليين لمحتليهم ،
وكان كافور الوزير الايطالى ثم رئيس الوزراء فى ظل الاحتلال يساعد حركة
المقاومة الوطنية من طرف خفى ، وقد أفادت هذه المساعدات بلاده فى التخلص
من نير الاحتلال وكان يقول لزعماء ، الحركة الوطنية : فى رائعة النهار أنكركم
ولا أعرفكم وفى ظلام الليل أمد يدي اليكم وأساعدكم بكل قوى « وكم من حكومات
مصرية فى عهد سيطرة الانجليز مدت يدها الى الشعب فى ظلام الليل ، فالوزير
الوطني حتى فى ظل الاحتلال يستطيع أن يفيد بلاده ، لقد كنا وزراء فى ظل
الدستور فقط وكنا وطنيين .

وتستطيع أن تقول وأنت مطمئن ، الى صحة ما تقوله ، أن الحزب الوطني
لم يرفض الاشتراك فى الحكم ، ولم يقبل الاشتراك فى الحكم الا وهدفه الأساسى
تحقيق مبادئه ، الوطنية والمثالية وقد حققنا بعض هذه المبادئ : حققناها بطريقة
إيجابية وليس بطريقة سلبية ، كما تزعم .



لقد رفض الحزب الوطنى الاشتراك فى وزارة المغفور له عدلى يكن باشا ، عام ١٩٢٦ وهى الوزارة التى جاءت وليدة الائتلاف . . رفضنا الاشتراك فيها لأننا كنا نعلم ، ان هذه الوزارة قد تألفت للتفاوض مع الانجليز قبل تحقيق شرط الجلاء ، وفى عام ١٩٢٨ دعانى المغفور له محمد محمود باشا الى الاشتراك فى وزارته ورفضت لأننى عرفت انه « سيوقف » الحياة النيابية وهو أمر يتنافى مع مبادئ ، الحزب الوطنى ، أما الوزارات التى قبلنا الاشتراك فيها فهى وزارة محمد محمود باشا فى آخر عام ١٩٣٧ وقد اشتركنا فيها لانه لم يكن من برناذجها الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا وانما كانت مهمتها معرفة رأى الأمة عن طريق الانتخابات بعد ما وقعت فى البلاد أحداث خطيرة .

وعلى اثر ظهور الانتخابات انسحبت من الوزارة .

ووزارة المغفور له حسن صبرى باشا ، وقد تألفت فى زمن الحرب ، ولاست تأليفها ظروف عصيبة دقيقة اقتضت أن يكون فى الوزارة رجال يستطيعون أن يقفوا فى وجه أى اعتداء ، ضد السيادة المصرية ولم يحن الوقت بعد لكى أكشف الستار عن هذه الظروف ، وكل ما أستطيع أن أقوله ، اننى كنت مجندا فى الوزارة « الصبرية » لتأدية عمل وطنى خطير ، وقد أديناه ، ولو لم تشترك فى وزارة حسن صبرى باشا ، لوقعت الكارثة ، التى حلت بالبلاد ، عقب استقالة الوزارة السرية عام ١٩٤٢ ! (وزارة حسين سرى باشا) وقلت - كامل الشناوى - : ان التاريخ الذى سردته له قيمته وله خطره ولكنى لم أتبين عملا ايجابيا مجددا ولم أتبين فيه أيضا أى كسب طارىء ، للحزب الوطنى . وكان الأستاذ حافظ وأنا أطرق أذنه بهذه الكلام يشرب كوب ماء ، فالتفت الى وقال : اننى لم أتم بعد سرد التاريخ ، ألا تنتظرنى حتى أفرغ من كوب الماء ، ان الشاعر يقول :

فى فمى ماء ، وهل ينطق من فى فيه ماء !

وعن المستقبل يقول حافظ رمضان : ان المستقبل بيد الله سبحانه وتعالى ونحن نعد العدة ، لكى يكون لنا فى مقبل الأيام ، أغلبية برلمانية ان لم يكن فى هذا الجيل ، ففى الجيل القادم : ان الحزب الوطنى لا ييأس لانه على حق والحق مهما يكن بطيئا ، فانه يصل حتما .



واذا كان الشئ بالشئ يذكر ، كما يقولون ، فأننى لا أنسى ما كتبه أستاذنا الكبير عبد العزيز البشرى - طيب الله ثراه - عن حافظ رمضان ، ورغم القسوة التى كانت تنسم بها كتابات عبد العزيز البشرى عن حافظ رمضان ، وغير حافظ

رمضان الا انها كانت قسوة محبة الى النفس : يقول البشرى ، عن حافظ رمضان : لو أنك لم تكن رأيت محمد حافظ رمضان بك وبدا لك أن تتمثل رئيس الحزب الوطنى ، القائم على المطالبة بمصر والسودان مضافا اليهما الملحقات سواء منها ما فى يد الانجليز أو ما فى يد الطليان ، وما فى يد الأحباش ، وجلاء الجيش الانجليزى بلا قيد ، ولا شرط ، ولا مساومة بل ولا مفاوضة ولا اتفاق ، ولا ، لما استطاع ذهنك أن تتخيله الا رجلا عنيفا حاد الطبع ثائر الاعصاب اذا قاو لك وبخاصة فى شأن عام ينفجر عن مثل بركان ، ولكن ما أعظم خيبة الخيال حين تقع عينك على حافظ رمضان ويضمك فى مجلسه فانه لا يروعك الا أن ترى رجلا وادعا ، هادى السعى ، بطىء الحركة الى درجة الجمود ، تكاد تقطع بأنه قد فقد كل الاتصال بين أعضائه ، وبين معارف وجهه حتى لتوشك ألا تتغير عليها شىء من مظاهر ، العواطف المختلفة ، وانه ليتحدث اليك فى القانون ويتحدث اليك فى السياسة ويتحدث اليك فى جميع الأسباب الدائرة بين الناس فيجيد الحديث اجادة ينقطع من دونها الوصف ، جزالة علم وصحة رأى ، وقناعة حجة ، وقوة بيان ، فى حلاوة ونبرة وعدوبة صوت . . والواقع ان الله تعالى قد وهب ، هذا الرجل ، قصدا واعتدالا فى كل شىء فهو معتدل ، الخلق ، والتكوين ، معتدل الأخلاق ، والسجايا ، معتدل الحركة والسعى ، معتدل الحديث والرأى وهو فى الوقت نفسه ، رئيس الحزب الوطنى ، ومبدؤه المطالبة بمصر والسودان والملحقات وجلاء الجيش الانجليزى عن جميع البلاد ، بلا مساومة ، ولا مفاوضة ولا اتفاق : الحق أنى لو كنت فى موضع حافظ رمضان بك لكأنت مهمتى ، أشق مهمة رجل فى التاريخ ، غير أن حافظ بك يضطلع بها فى غير كلفة ، ولا عناء وللعظيم العظام « وينهى عبد العزيز البشرى حديثه عن حافظ رمضان ، قائلا : اذا كان التطرف فى الرأى السياسى ضربا من الشعر ، فما أعذب هذا الشعر وما أجوج تكافؤ النزعات السياسية اليه ، على انه اذا تجاوز حده وخرج على أفقه ، فقد أصبح له ، فى توجيه سياسة البلاد شأن آخر .

ولو كان لى - لعبد العزيز البشرى بالطبع - من شىء لدعوت « بشركة حافظ رمضان : عبد الحميد سعيد اخوان » فخيرتها بين أمرين : اما ترك « الثقالى » فى الاستجابات والغوض على الله ، ولو مؤقتا فى الملحقات واما أن تتولى الوزارة ، وعندها مهلة شهرين لتجىء فيها بالنيل ، من متبعة الى مصبة والملحقات ، وملحقات الملحقات والجلاء ، الكامل بلا مساومة ، ولا تفاوض « وكم ان بلا اتفاق : على شرط أن تؤخذ عليها التعهدات بعدم « حططان » الكتف على أوروبا وقت الأزمات » .

وأرجو أن يقبل منا القارئ العذر اذا كنا قد حرصنا على أن نعطي أهمية كبيرة لاشتراك حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى وزارة محمد محمود باشا « الثانية » لما لمشاركة الحزب الوطنى فى الحكم من

أهمية بالغة ، وقد أبدينا معارضتنا لاشتراك الحزب الوطنى رغم المبررات ، التى ساقها حافظ باشا ، لتبرير ، اشتراكه فى الوزارة ، ونقلنا صورة لحافظ رمضان باشا ، فى المرأة ، كما رآها الكاتب الساخر المعروف عبد العزيز البشرى رحمه الله ، لا لشيء الا للتدليل على ما كان يلقاه أبناء الحزب الوطنى من تهكم وسخرية لتمسكهم بمصر والسودان وزيلع وبربر ومصوع « الملحقات » ، وقد كانت مجلة روز اليوسف لا تصف حافظ رمضان باشا الا بأنه رئيس الحزب الوطنى وزعيم الأناقة والرشاقة والملحقات ، وحافظ رمضان - للعلم - هو ثالث رئيس للحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومحمد فريد ، وقد ظل مركز رئيس الحزب الوطنى شاغرا بعد وفاة محمد فريد فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ لوجود خلافات جذرية فى صفوف اللجنة الادارية ، ولوجود كثير من قيادات الحزب الوطنى مثل على فهمى كامل بك - شقيق مصطفى كامل فى المنفى بأمر من سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر .



وقد اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو ١٩٢٣ وقررت انتخاب حافظ رمضان (بك) رئيسا للحزب عملا بالمادة التاسعة من قانون الحزب الصادر فى سنة ١٩٢٢ وكان الانتخاب قد تم بموافقة كل من أحمد لطفى بك ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، الدكتور اسماعيل صدقى بك ، اسماعيل بك لبيب ، حسن خيرى بك ، محمد بك أحمد الشريف ، محمد بك فؤاد المنشاوى الدكتور محمود ناشد بك ، عبد الرحمن الرافعى بك ، محمود بك نصير ، محمد عبد المجيد العبد ، اسماعيل حافظ ، محمد رمضان ، سعيد بك طليمات محمد زكى على ، أحمد وجدى ، مصطفى الشوربجى ، عبد المقصود متولى ، محمد فؤاد حمدى ، أحمد وفيق ، أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى .

وقد أصدر حافظ رمضان اثر انتخابه رئيسا للحزب الوطنى بيانا تقدم فيه « بالشكر الجزيل لأعضاء الحزب الوطنى ، ولباقى المواطنين على الثقة التى مازالوا يغمروننا بها برسائلهم ، المشجعة وكنا نود أن نعبر لهم عن عواطفنا فى ظروف أخرى حتى لا تشوبها شبهة الرغبة فى الرياسة ، والله يعلم أننا من أزهد الناس ، وأبعدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا قريبين من روحها ونزعتها الفعالة ، ولكننا لبينا دعوة اخوان قضت ارادتهم أن يسابقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه ، وقد اتسعت دائرة العمل ، وضائق ساعاته وعلى كل نصير له ، وكل منتهم اليه وعلى كل مستعصم بمبادئه نعتمد كما نعتمد على الله » .

« وان لنا من زعيمينا السابقين القدوة الحسنى ، والمثل الأعلى وان » من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا « صدق الله العظيم »

وكان الزعيم سعد زغلول يستشفى فى اكس ليبان فبعث اليه حافظ رمضان ببرقية يقول فيها : انه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابى رئيسا للحزب الوطنى ، أبلغكم أطيب الأمانى التى أرجوها لكم ، ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكريات الصداقة ، القديمة التى بيننا وانى لأرجو أن أراكم قريبا بيننا على أرض مصر الخالدة التى شغفنا جميعا بحبها مع كل من قضى عليهم النفى بالبعد عنها » وكانت برقية حافظ رمضان الى سعد زغلول دعوة مخصصة . الى ضم الصفوف وتوحيد الكلمة وقد رد سعد زغلول على حافظ رمضان ببرقية قال فيها : ان تلغرافكم المنبىء ، بانتخابكم رئيسا للحزب الوطنى والذي ضمنتموه أمانىكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل على السرور فأشكر لكم ذلك وأقدم لكم تهانى الشخصية » .



ورحبت الصحف المصرية وقتئذ بانتخاب حافظ رمضان لرياسة الحزب الوطنى ، ووضعت مجلة اللطائف ، المصورة صورة حافظ رمضان على غلاف عددها الصادر فى ٢٨ مايو ١٩٢٣ تحت عنوان الرئيس الجديد للحزب الوطنى وكان من بين ما كتبتة اللطائف عن حافظ رمضان ما يلى : أجمع أعضاء الحزب الوطنى على انتخاب رئيس لهم خلفا للمرحوم محمد بك فريد فقررت لجنة الحزب الادارية ، انتخاب الوطنى الصميم المعروف صاحب العزة محمد بك حافظ رمضان فنهنيء عزته ، بثقة حضرات زملائه ، به ككل الله بالنجاح مساعى العاملين لمصلحة مصر » .

وقد اشتهر حافظ رمضان فى تاريخ الوطنية المصرية ، اذ كان فى مقدمة العاملين مع المرحوم مصطفى كامل باشا فى أول نهضته قبل صدور اللواء سنة ١٩٠٠ وتكوين الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ وظهرت وطنيته ومكانته السابقة فى خطبه العديدة نخص بالذكر خطبة تأبينه للمرحوم مصطفى كامل وخطبته التى تليت فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ ، وخطبته فى المؤتمر الوطنى المصرى بمصر الجديدة سنة ١٩١٢ ، وخطبته السنوية فى تأبين المرحوم مصطفى كامل ، باشا والمرحوم محمد بك فريد و . . . وبالرغم من أن الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان كان فى مقدمة الداعين لاجتماع المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ والذي قال فيه أحمد شوقي بك :

وتصافت الأقلام بعد تلاح
ومشى على الضغن الوداد الماحى
سمر على الأوتار والأقداح
غير التعانق واشتباك الراح

التأمت الأحزاب بعد تصدع
سحبت على الأحقاد أذيال الهوى
وجرت أحاديث العتاب كأنها
ترمى بطرفك فى المجامع لا ترى

وفى هذه القصيدة قال شوقي حكمته الماثورة :

صوت الشعوب من الزئير مجمعا فاذا تفرق كان بعض نباح

اقول رغم ان الحزب الوطنى كان له دور فى جمع الصفوف والتحام شمل
الأحزاب وتأليف وزارة قومية برئاسة عدلى يكن الا أن الحزب الوطنى ، رفض
المشاركة فى تلك الوزارة وذلك لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه ، المعروفة مع
قيام الاحتلال .

وقد عبر ، عن امتناع الحزب ، الوطنى عن المشاركة فى الحكم المؤرخ أحمد
شفيق باشا فى حويلاته السياسية فقال :

« أصبح من الضرورى بعد انتصار الأحزاب السياسية فى إعادة الدستور ،
أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ماعدا الوطنيين الذين من مبدئهم
ألا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد » .



وكان حافظ رمضان قد صرح قبل استقالة وزارة زيور باشا وتكليف عدلى
يكن بتشكيل الوزارة الجديدة فى ٩ ديسمبر ١٩٢٥ لجريدة الانفورماسيون
بقوله : يمكننى أن أصرح لك فى غير موارد ان الحزب الوطنى الذى أتشرف
برئاسته ليس له مطمع وزارى فى الحالة الحاضرة ، ان برنامجنا واضح جدا ،
وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية ولكن فى انتظار حوادث جديدة قد رأينا
ألا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية ونبذل الجهد
فى إدارة أعمال البلاد فى طريق الرقى ، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن
يكون حزبا .

وقد كتبت صحيفة اللواء المصرى - لسان حال الحزب الوطنى - فى عدد
١٥ مارس ١٩٢٦ تقول : أن الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الأوقات
سواء قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى الى تملك ناصية الحكم ، وهو زاهد فى
هذا الأمر زهدا تاما ما دام الاحتلال قائما فى البلاد ، لانه على يقين بأن حكومة ما
لا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار والا اضطدمت
به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد ، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء
كان الموقف شريفا بترك الحكم ، أو ذليلا بالرضوخ والعدول عن خدمة البلاد
الا وفق مرامى الغاصب .



وللعلم - أيضا - كان الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان فى مقدمة
الداعين الى وحدة الصفوف وائتلاف الأحزاب وتشكيل الجبهة الوطنية فى ديسمبر

١٩٣٥ غير أن الحزب الوطنى عندما وجد أن الأحزاب المصرية متجهة الى الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا تستهدف عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا انفصل الحزب الوطنى ، عن الجبهة ولم يقبل المشاركة فى وفد المفاوضات الذى تألف برئاسة مصطفى النحاس وعضوية محمد محمود ، اسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، واصف بطرس غالى ، د. أحمد ماهر ، على الشمسى ، عثمان محرم ، حلمى عيسى ، مكرم عبيد ، حافظ عفيفى ، محمود فهمى النقراشى ، وأحمد حمدى سيف النصر ، وكانت وجهة نظر الحزب الوطنى فى عدم المشاركة فى المفاوضات - كما عبر عنها الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - تتلخص فيما يلى : ان سياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماما مع مبادئه لانه وهو حزب الجلاء مادام متمسكا بالجلاء ولا يقبل ما دونه لا يرضى الدخول فى مفاوضات بين مصر ، وبريطانيا والاحتلال قائم لان جوهر القضية بينهما هو فى الاحتلال والجلاء فاما جلاء ، واما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال كما قال المرحوم محمد بك فريد والاصل أن الاستقلال حق طبيعى ثابت لا يقبل المناقشة فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد بها تشكيك الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء ، وإيمانها به والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة أما المفاوضة فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة ١٩ وقد سبق ، لمصطفى كامل أن قال : نحن مسلوبون والانجليز هم السالبون ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مغتصبو هذا الحق فلا سبيل الى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعترافهم بحقنا ورده الينا ؟ .



هذا الى أن المفاوضات والاحتلال قائم فيها معنى الاكراه الأدبى والمعنوى المائل فى الاحتلال ذاته والاكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ويحمل المفاوضات المصرى تحت تأثير هذا الاكراه على المساومة فى الجلاء والتساهل فى وجود الاحتلال تحت أى اسم كان وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى ، وهو الجلاء ، على أن المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه ، استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى فى شأنه وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ لما يلامسه من الاكراه السافر أو المقنع وان الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء والمفاوضة الصحيحة يجب ، أن يسبقها الجلاء .

وقد كان محمد فريد يطلب من المؤتمرات الدولية الاعتراف للأمة المصرية بحقها فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الانجليزى عن البلاد وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين لضمان صحة

الاستفتاء ! وكان حافظ رمضان باشا وزملاؤه من أعضاء الحزب الوطنى الأعضاء
فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ قد عارضوا معاهدة ١٦٣٦ وكان مجمل
الأسباب التى دعت حافظ باشا الى معارضة تلك المعاهدة - والتى وردت بالتفصيل
فى خطابه بمجلس الشيوخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ - ان معاهدة سنة ١٩٣٦
كرست الوجود العسكرى البريطانى فى مصر ، الى جانب ان هذه المعاهدة قد
أقرت التحالف المصرى ، البريطانى هذا الى جانب ان وجود الاحتلال كما قال
حافظ رمضان بالحرف الواحد ، يتعارض مع استقلال البلاد مهما كانت صفته
وينتقص من سيادتها .

وبعد الحديث عن الحزب الوطنى وحافظ رمضان باشا رئيس الحزب
الوطنى ، وقصة الخلاف بين أعضاء الحزب الوطنى ، حول دخول حافظ رمضان
باشا وزارة محمد محمود باشا ننقل الى قصة الصراع بين محمد محمود باشا
رئيس مجلس الوزراء وبين على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى .

الفصل الثالث

رئيس الديوان ضد رئيس الوزراء

سبق أن أشرنا الى تدخل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي في شئون الحكم ، بصورة سافرة ، بل بصورة منفرة يأبأها أى وزير يحرص على الكرامة ، الشخصية ، والكرامة الوطنية معا ، وقد أشرت الى صورة من صور هذا التدخل ، المقيت ، فبعد أن أجرت وزارة محمد محمود باشا الانتخابات البرلمانية ، وحصل حزب الحكومة - حزب الأحرار الدستوريين - على الأغلبية ، بادر محمد محمود باشا - كما تقضى بذلك الأصول الدستورية - الى رفع استقالته ، الى الملك وكان مفروضا على الملك - اذا أراد حقا احترام الدستور - أن يقبل تلك الاستقالة وأن يكلف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة الجديدة ، ولكن الملك بناء على نصيحة رئيس ديوانه ، لم يقبل استقالة محمد محمود ، ولم يكلفه بتأليف الوزارة وبعد فترة غير قصيرة ، عهد الملك الى محمد محمود باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة ، وقدم محمد محمود باشا كشفا بأسماء الوزراء ، الذين سوف يتعاونون معه فاستبقى الملك الكشف معه ، وطلب من محمد محمود باشا كشفا ثانيا تلاه طلب كشف ثالث ، ورابع وخامس و ٠٠ و ٠٠ فلما قيل لمحمد محمود باشا من بعض رجاله ان الكشف ترفض على ما يبدو لخلوها من اسم « كامل البندارى باشا » أحد وزراء حكومته ٠٠ قام محمد محمود باشا بتقديم كشف جديد به اسم كامل البندارى .

وبمجرد تقديم هذا الكشف الذى يضم اسم البندارى صدرت مراسيم تشكيل الوزارة الجديدة ولكن ليس بها اسم كامل البندارى كوزير ، وكان من أولى اللطمات التى وجهت للوزارة الجديدة ، ومن أقواها ، أنه فى اليوم التالى لاداء الوزارة اليمين الدستورية ، أمام الملك ، فوجئ رئيس الوزراء والوزراء بالصحف تنشر امرا ملكيا بتعيين كامل البندارى باشا وكيلا للديوان الملكي وكان من أوجب الواجبات على القصر اذا أراد احترام الدستور أن يأخذ رأى

الوزارة الجديدة فى هذا التعيين باعتبار أن وكيل الديوان الملكى موظف حكومى .
ولكن القصر لم يفعل ذلك ، فدلل - ولو أن الامر لم يكن أبدا بحاجة الى تدليل -
على مجافاة القصر للدستور نصا وروحا منذ اليوم الأول لتأليف الوزارة
محمد محمود باشا ، الجديدة - الوزارة الثالثة - بدأ الصراع قويا ، وعنيفا
بين محمد محمود رئيس الوزارة ، وعلى ماهر رئيس الديوان .

محمد محمود ، يرى أنه رئيس الوزارة المسئول أمام البرلمان بمجلسيه ،
وعلى ماهر يرى أنه صانع هذا البرلمان والبرلمان يجب أن يكون مسئولا أمامه !!

محمد محمود يريد أن يحكم علنا . وعلى رؤوس الأشهاد متحملا مسئولية
الحكم بشكل كامل غير منقوص ، وعلى ماهر يريد أن يحكم من وراء ستار بحيث
لا يكون رئيس الوزراء ، والوزراء ، الا منفذين لسياسته ملين لأوامره .

وليت على ماهر اكتفى بأن يكون هو وحده الحاكم من وراء جدران القصر
الملكى ولكن مطامعه كانت تتضاعف باستمرار فبعد أن استمر التدخل فى شئون
الحكم ، وبعد أن وجد الوزارة القائمة لاتعارض هذا التدخل ، راح - فى البداية -
يضع العصي فى الدواليب - كما يقولون - أمام وزارة محمد محمود كما راح
يسمم الآبار فى طريقها .



وكان هدف على ماهر باشا ، من ذلك كله أن يشبث للرأى العام المصرى
عجز الوزارة القائمة عن تحمل مسئولياتها ، حتى يتطلع الرأى العام ، الى وزارة
قوية يرأسها رجل قوى مثل على ماهر !!

كان هدف على ماهر بعد اضعاف الوزارة القائمة ، وشل حركتها ، أن
يقفز هو الى الحكم كمنقذ للأمة ، وللسرائى ، وللمعارضة من حكومة محمد
محمود باشا .

وكانت وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة قد شكلت فى ٢٧ ابريل ١٩٣٨ ،
على النحو التالى :

محمد محمود للرئاسة والداخلية ، اسماعيل صدقى للمالية ، عبد الفتاح
يحيى للخارجية ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمد حلمى عيسى للمواصلات
أحمد لطفى السيد ، وزير دولة ، حسن صبرى للحربية والبحرية ، حسين سرى
للأشغال ، مراد وهبة للتجارة والصناعة ، أحمد كامل ، للصحة ، محمد حسين
هيكل للمعارف ، رشوان محفوظ للزراعة ، الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف .

ولم يدخل الوزارة الجديدة كل من : عبد العزيز فهمى ، بهى الدين بركات ،
حسين رفقى ، محمد حافظ رمضان ، ومحمد كامل البندارى .

وكان عبد العزيز فهمي قد أصيب « بالقرف » - وعذرا لاستخدام هذا التعبير - من العمل الوزاري وكان بهي الدين بركات قد منى بهزيمة في انتخابات رئاسة مجلس النواب ، وكان حافظ رمضان قد استجاب لضغط اللجنة الادارية للحزب الوطني فلم يشترك في وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة ، بعد أن رأى أن اشتراكه في وزارة محمد محمود باشا ، الثانية أحدث تصدعا في صفوف الحزب الوطني .

وكانت بداية وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة بداية ضعيفة للغاية رغم اشتراك عدد من الشخصيات القوية فيها أمثال اسماعيل صدقي ، و أحمد لطفى السيد ، وهيكمل ، والشيخ مصطفى عبد الرازق الذى كان اشتراكه لأول مرة في الوزارة حدثا سياسيا بارزا بعد أن رفع القصر عنه « الفيتو » الذى كان قد وضعه على اشتراكه في الوزارة من قبل بعد أن أصدر شقيقه الأستاذ على عبد الرازق كتابه « الاسلام وأصول الحكم » الذى رأى فيه الملك فؤاد ، محاربة لمطامعه السياسية التوسعية !!



وسر هذه البداية الضعيفة لا يعود ، لوجود على ماهر فى السراى ، ومعارضته لكل ما تقوم به الوزارة وحسب ، وانما لان حزب الأحرار الدستوريين الذى كان ينتمى اليه ، رئيس الوزارة لم يكن قد أحرز الأغلبية البرلمانية ، صحيح أنه أحرز عددا من الكراسى يفوق ، ما أحرزه الوفد ، والسعديون ، ولكنه - أى حزب الأحرار - لم يكن يستطيع أن يحكم بدون المستقلين ، كما أن وجود السعديين ولهم عدد وفير من كراسى مجلس النواب خارج الحكم كان يضعف الوزارة فاذا أضفنا الى ذلك كله ، أن المعارضة الوفدية ، بقيادة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق رغم أنها لم تكن تزيد على اثنى عشر نائبا ، كانت قادرة على أن تضاعف من أزمات الوزارة الجديدة ، كما أن الانسجام الوزاري لم يكن موجودا فى الواقع ، بسبب تطلعات بعض « الوزراء » وبسبب عدم التزامهم بالسياسة ، التى تضعها الوزارة وأبرز نموذج ، لهذا « اللا انسجام » ، هو حسن صبرى باشا ، الذى كان يطلق عليه ، البعض خميرة العكنة للوزارة ، والذى كان يعتمد ، على صلاته بالمستوليين البريطانيين والذى كان يجاهر بانه موضع ثقة القصر أكثر من غيره ، كما أنه كان يرى ، انه كان أكثر الوزراء كفاءة ومقدرة و ... و ...

وكان حسن صبرى وزيرا ، للمواصلات فى الوزارة الثانية ، لمحمد محمود باشا أما فى الوزارة الثالثة ، فقد كان وزيرا للحربية ، والبحرية ولم يكن ، لوزارة الحربية والبحرية ، أهمية تذكر فى الوزارات السابقة ، غير ان نشاط حسن صبرى باشا « وطموحاته » ، وحركاته « وتحركاته » جعلت لوزارة

الحربية والبحرية ، أهمية ، جديدة وقد لعب على ماهر باشا ، على التناقض القائم ، بين الاحرار الدستوريين ، ولكن نتائج هذا اللعب ، لم تحقق الكثير مما كان يريده على ماهر ، خاصة ، وان شقيقه أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية كان يعرف جيدا مطامع شقيقه على ماهر ، وكان لا يقره باستمرار على سياسته الميكافيلية كما أن العلاقات ، التي كانت تربط بين محمد محمود رئيس حزب الاحرار الدستوريين وأحمد ماهر ، رئيس حزب الهيئة السعدية ، كانت علاقات ، قوية قائمة على الاحترام المتبادل ولذلك وقفت مناورات على ماهر ومؤامراته على الوزارة ، وعلى محمد محمود عند حد لم تتجاوزه ، ولم يكن لها أثر كبير في تغيير الوزارة وان كان لها أثر كبير في اعاقا مسيرتها .

وعندما أحس على ماهر باشا وهو الرجل الذكي أن مناوراته ، لم تحقق بسرعة ما كان يريده ، بادر - كما تقول : مراسلات سير مايلز لامبسون الى لورد هاليفاكس وزير الخارجية - في ٨ مايو ١٩٣٨ ، الى تقديم ، استقالته من منصبه كرئيس للديوان الملكي مدعيا أنه بعد النجاح في تجاوز الأزمة الوزارية ، وبعد ان استقرت الامور ، فقد انتهت المهمة ، التي أنيطت به ، ويظهر لى ان نجم أحمد حسنين باشا فى داخل القصر ، كان قد بدأ يصعد ويزاحم على ماهر ، شخصيا فآثر أن يلجأ الى هذه المسرحية الجديدة التي واجهت الوزارة الجديدة ، التي لم يكن قد مضى بعد على تشكييلها أكثر من أحد عشر يوما ، وأقول مسرحية لان أحد لا فى داخل القصر ، أو فى خارجه كان يعتقد أن على ماهر باشا جاد فى الاستقالة من رئاسة الديوان .



وكان على ماهر باشا ، قد ذكر فى خطاب استقالته الذى رفعه الى الملك ، أن سبب الاستقالة يعود الى ظروف خاصة ، وقد أشارت صحيفة « المقطم » الى أن الناس قد فوجئوا ، بهذه الاستقالة وما كاد يذاع النبأ حتى تعددت الشائعات فى الباعث على هذه المفاجأة ، التي ما كان أحد يتوقعها ولا سيما أن رفعة ماهر باشا ظل الى ما بعد الظهرفى ديوانه يباشر عمله ، ويستقبل زائريه .

وقالت جريدة « البلاغ » أن النبأ وقع عند الناس موقع الدهشة وجعلوا يتساءلون ، لماذا هذه الاستقالة ، فى هذا الوقت وليس فى الجو ، ما يحمل عليها ، وذهب المتسائلون ، مذاهب فى تفسيرها فبعضهم عزاها الى أسباب سياسية والبعض الآخر عزاها الى ظروف شخصية وقالت البلاغ :

ان ماهر باشا عندما يقول ان الاستقالة لظروف خاصة فهو صادق فى قوله هذا فهو لا يقول شيئا ، ليخفى شيئا آخر بل يقول الحقيقة كاملة واذن ليس لاستقالته صلة بتعديل الوزارة ، ولا بأية مسألة أخرى من المسائل العمومية .



أما جريدة المصرى - الوفدية فقد أكدت ان الاستقالة سوف يعقبها حدوث مفاجآت فى هذه الأيام ، القليلة . وتقول جريدة الوفد المصرى - لسان حال الوفد المصرى : مهما يكن سبب الاستقالة المباشر ومهما تكن العوامل السطحية التى انتهت بأن يقرر على ماهر باشا رفع استقالته من رئاسة الديوان فان هذا السبب ، وتلك العوامل لا تخرج عن أن تكون أمورا ثانوية ومظاهر غير جوهرية . ولكن الجوهر ، فى الموضوع كله ، أن هذا الانقلاب الذى كان على ماهر باشا ، أحد أبطاله ، ومدبريه قد انهار ركنه ولن تلبث باقى أركانه أن تنقض على رؤوس مدبريه اذ لم يعد مفر ، من أن تتجه السياسة العليا ، فى الاتجاه الصحيح الذى يقوم على أساس من رضى هذا الشعب .

ويؤكد مراسل جريدة التيمس البريطانية فى القاهرة أن أسباب الاستقالة غير معروفة بالضبط ، ويؤكد مكاتب جريدة المانشستر جارديان فى القاهرة أيضا ، ان هناك أسبابا شخصية دعت على ماهر ، الى تقديم استقالته ، بينما يقول مكاتب الديلى ميل - فى القاهرة أن الاستقالة أحدثت دويا عظيما فى الأوساط السياسية ويقول مراسل الديلى تلجراف فى القاهرة : علمت من مصدر وثيق أن سبب الاستقالة يرجع الى خلاف فى رأى حول موظف كبير ، فقد قدم مجلس الوزراء مرسوما بتعيين هذا الموظف الى الملك فاروق لتوقيعه ولكن جلالته يرى أن لديه ما يدعو الى الشكوى منه . أما جريدة الأهرام فقد قالت : ان هذه الاستقالة لا تمت الى الشئون العامة بسبب ، وانما هى ظروف خاصة وليس لنا - هكذا قالت الأهرام - أن نعرض لتلك الظروف الخاصة ما دام صاحب الجلالة قد أحيط علما بها ، ولم ير جلالته فيها ما يدعو رئيس الوزارة الى الاستقالة من المنصب الذى قلده اياه .



وتقول الأهرام أيضا : أن صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء - محمد محمود باشا - قد اتصل تليفونيا من مرسى مطروح ببعض الجهات مستفسرا عن أنباء الاستقالة وبواعثها ولم تقل الأهرام أن رئيس مجلس الوزراء اتصل برئيس الديوان الذى ظل معتكفا طول اليوم - ١٩٣٨/٥/٩ - فى فندق مينا هاوس ولم يقابل الا بعض كبار رجال القصر ، وفى مقدمتهم أصحاب السعادة مراد محسن باشا ، وكامل البندارى بك ، وأحمد حسنين باشا . وقالت الأهرام : أن سعادة الدكتور أحمد ماهر شقيقه - وصاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك - خاله - قد زاره فى مينا هاوس كما زاره فى أوائل الليل عبد الوهاب طلعت باشا الذى حمل الى رفعتة الأمر الملكى التالى والمؤرخ فى ٩ مايو ١٩٣٨ أى فى اليوم التالى لتقديم الاستقالة

عزيزى على ماهر باشا اطلعنا على خطابكم المرفوع الينا فى ٨ مايو الحاضر باستقالتكم من رئاسة ديواننا لظروف خاصة ، حدث بكم الى ذلك وأنا مع

تقديرنا لهذه الظروف الخاصة يسرنا وأنتم دائما مثل أعلى ، فى الاخلاص ،
والوفاء ، لوطنكم ومليككم أن تستمروا فى رئاسة ديواننا بما عرفناه عنكم من
صدق العزيمة ، وكمال الاقتدار فتضيفوا بتفانيكم فى أداء الواجب صفحة رفيعة
القدر الى تاريخ جهودكم المحموده ، الأثر فى خدمة وطننا وبيتنا الملكى ،
مما يحفظ لكم على الدوام أجمل الشكر وأبلغ التقدير من لدنا ، وأصدرنا أمرنا
هذا الى مقامكم الرفيع بذلك .

« فاروق »

صدر بسراى عابدين فى ٩ ربيع أول ١٣٥٧ ، ٩ مايو سنة ١٩٣٨ .
وكان رئيس مجلس الوزراء قد سافر الى مرسى مطروح على متن طائرة
خاصة من طائرات شركة مصر للطيران التى أبقت الطائرة الخاصة تحت تصرفه
هناك فى مرسى مطروح وكان رئيس مجلس الوزراء قد رأى أن يذهب الى مرسى
مطروح لعرض فرق الجيش المصرى المعسكرة هناك ، وبعد أن فتش ثكناتهم
عاد الى جناحه الخاص بالفندق ، الذى ينزل به ، ثم اتصل بصاحب الدولة
عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ، ليبلغه أنه قد يعجل بعودته الى القاهرة
بسبب استقالة رئيس الديوان الملكى ، غير أنه بعد أن عرف أن المسألة قد
انتهت ببقاء رئيس الديوان فى وظيفته ، أثر أن يبقى ثمانى وأربعين ساعة
استكمالا لأسباب الراحة ، وعاد محمد محمود باشا فعلا فى صباح يوم ١١ مايو
١٩٣٨ من مرسى مطروح الى القاهرة ، ولكن فى طائرة حربية خاصة من طائرات
سلاح الطيران المصرى .

★ ★ ★

وما دمنا قد أشرنا الى سلاح الطيران المصرى فقد وجب علينا أن نشير الى
أنه بينما كان الشاب عبد المنعم سرى من طلبة الكلية الحربية الملكية يتدرب
كعادته فى الساعة العاشرة من صباح يوم ٩ مايو ١٩٣٨ على الطيران الحربى
فى مطار أوماطة وبعد أن خلق وحده فى جو المطار وتجاوزه قليلا نحو الغرب
راح يقوم باحدى حركات التدريب الجوى بأن ينقلب بطائرته ظهرا لبطن ثم
يعيد لها مسيرتها الأولى فى شبه دورة أفلت زمام الطائرة من يده أثناء انقلابها
فلم يتمكن من إعادتها الى وضعها الأول وهوت مقلوبة به على غير هدى ثم مالبت
أن سقطت طائرته فتحطمت وأصيب عبد المنعم سرى بجراح خطيرة أفقدته
الوعى ، والنطق .

وكانت وزارة الحربية قد رأت فى الأشهر الأخيرة أن تلحق بعض طلبة
السنة النهائية فى الكلية الحربية بسلاح الطيران الحربى المصرى ، حيث
يتعلمون فنون الطيران ، ويتدربون على قيادة الطائرات توطئة ، لتعيينهم بعد
تخرجهم فى سلاح الجو المصرى فكان عبد المنعم سرى أول شهداء تلك الدفعة ،
ولست أعرف ترتيبه بين شهداء سلاح الطيران المصرى ولان مؤامرات على ماهر

باشا ، ضد محمد محمود باشا ، ووزارته ، لم تتوقف بمرور الأيام ولان محمد محمود باشا كان عنيدا ، الى درجة خطيرة ، لا يقبل أبدا أن ينهزم فى معركة قرر الاستمرار فى خوضها .



ولان ما يربط محمد محمود باشا ، بأحمد ماهر باشا كان قويا ومتينا ، رأى محمد محمود بشاقب نظره ، وكان حقيقة من ذوى العقول الناضجة ، التى قد تختلف معها ، ولكنك لا يمكن أبدا الا أن تنحنى احتراماً لها ، رأى محمد محمود ، انه للقضاء على مؤامرات على ماهر ، لابد من تقوية وزارته ، وتقوية وزارته لا يمكن أن يتم الا بتأليف وزارة جديدة من حزبى الأحرار الدستوريين ، والسعديين صاحبى الأغلبية فى مجلس النواب ، وأدع الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ليشرح الفكرة الجديدة ، التى هبطت على محمد محمود باشا ، والتى وصفتها الوثائق الانجليزية بالذكاء ونعنى بها تأليف وزارة دستورية ، سعادىة . . يقول د . يونان : رأى محمد محمود باشا أن تأليف وزارة من الحزبين صاحبى الأغلبية (١٧٠ نائبا) مما يكفل للوزارة الجديدة أغلبية قوية حتى اذا لم يؤيدها أحد من المستقلين ، ومن ناحية أخرى فقد رأى رئيس الوزراء ، انه بهذا الاجراء سوف يتمكن من الحد من دسائس القصر ودسائس على ماهر ، وقد ذكر محمد محمود فى لقاء له مع السفير البريطانى فى ١٥ يونيو ١٩٣٨ ، أن هذه الوسيلة خير من الرد على كل عمل من القصر بمثله وما يترتب على ذلك من اشتداد النزاع بين الطرفين من ناحية أخرى بعد أن أخفقت محاولات الزعامة الوفدية فى الغاء الانتخابات التى جرت بتهمة التزوير فقد أخذت فى السعى الى الايقاع بين الحزبين صاحبى الأغلبية فى البرلمان .

وسعى لتفويت الفرصة على الوفد جاءت فكرة تأليف الوزارة الجديدة ، وهى الفكرة التى عبرت عنها « البلاغ » وقتذاك بقولها : ان الهدف من تأليف الوزارة الجديدة القضاء على أمل النحاسيين فى اثاره خلافات ، ومنازعات بين الحزبين الكبيرين اللذين يستند اليهما بناء العهد الحاضر تقضى عليهما وعلى عهدهما .

ومن البديهي أيضا - هكذا تقول البلاغ فى ٢٣/٦/١٩٣٨ : أن استقرار العهد الحاضر معناه القضاء الأخير على النحاسيين من ناحية تالية فان زعماء السعديين ، لما كانوا من أقطاب الوفد فانهم قد شاركوا فى العمل الوزارى وكانت لهم سمعتهم العريضة التى اكتسبوها من ممارسة هذا العمل ، وكان معنى ضم هؤلاء الى الوزارة بما اتصفوا به - كما يقول المقطم - من الذكاء والحنكة والخبرة والادارة وصدق الوطنية ما يعزز الوزارة ويقويها .

وبالوعى بكل هذه الاعتبارات بدأ محمد محمود اتصالاته بالسعديين ،
يعرض عليهم اشراكهم فى وزارته ونجح فى الحصول على موافقتهم بالرغم مما
كان يمكن أن تعنيه هذه الموافقة من دخول أحمد ماهر ، زعيم الهيئة السعدية
فى صراع مع أخيه على ماهر ، رئيس الديوان الملكى ، وبينما يسعى محمد
محمود الى تدعيم وزارته من خلال الاتصالات كان يجريها مع السعديين كان
على ماهر ، يناصر لافساد هذا السعى ففى ١٧ يونيو وبعد يومين فقط من
معرفة نية رئيس الوزراء لتعديل وزارته فى هذا اليوم يلتقى على ماهر ،
بالنحاس باشا على كورنيش الاسكندرية ثم يزوره فى داره بالرمل ، ويظل
هذا اللقاء ، وتظل تلك الزيارة موضع تكهنات كثيرة حتى تكشف لنا الوثائق
البريطانية عما دار فيها وكيف أنهما كانا جزءا من مناورة كبيرة ضد خطة محمد
محمود لتأليف الوزارة الجديدة فقد أبلغ على ماهر النحاس فى هذين
اللقاءين أن الوزارة الحاضرة ليست محل الرضا ولا مفر ، من سقوطها عاجلا
أو آجلا وسأل النحاس عما يرتضيه لكى ينسى الماضى ، فأجاب بأن كل ما يطلبه هو
تعيين وزارة محايدة تكون مهمتها اجراء انتخابات عادلة ، وتكليف الحزب
الفائز بالأغلبية بتأليف الوزارة الجديدة ، ثم جرى بعد ذلك ، كما جاءنى رسائل
لامبسون الى هاليفاكس فى كتاب « تاريخ الوزارات المصرية » تأليف د. يونان
لبيب رزق ، اشراف حسن يوسف ، حديث عن يتم ترشيحه لتأليف الوزارة
المحايدة ، ولم يكن على ماهر ، رئيس الديوان بالطبع .



ويقول الأستاذ محمد التابعى ، فى كتابه « من أسرار السياسة والسياسة »
عن لقاء على ماهر ، بمصطفى النحاس على الكورنيش . . ان على ماهر ، بعث الى
مصطفى النحاس رئيس الوفد يطلب منه أن يقابله سرا على الكورنيش فى مكان ما
برمل الاسكندرية ، وفى ظلام الليل أما لماذا طلب أن تكون المقابلة على الكورنيش
لا فى دار أحدهما فان السبب بسيط . خاف رفعة على ماهر باشا ، أن يراه
أحد وهو يدخل دار مصطفى النحاس أو أن أحدا يرى النحاس ، وهو يدخل
داره وسوف يكون من الصعب تفسير أو تبرير هذه الزيارة ، أما اذا رأهما
أحد معا وهما يتحدثان على الكورنيش فان من السهل أن يقال ساعتئذ ، ان
المقابلة تمت بطريق الصدفة ، النحاس باشا يحب المشى ، على قدميه ، وكذلك
رفعة رئيس الديوان فأية غرابة فى أن يلتقى الاثنان مصادفة على الكورنيش
بينما كل منهما يتنزه سائرا على قدميه .

وكان غرض على ماهر ، من هذه المقابلة هو التفاهم مع زعيم الوفديين ،
والتفاهم على اسقاط وزارة محمد محمود خصم الوفد العنيد .



وهكذا - يقول الأستاذ التابعي - ولما يمض على وزارة محمد محمود ستة أشهر - الوزارة الثانية بالطبع ، وبداية الثالثة - بدأ السيد علي ماهر يعمل على إسقاط الوزارة التي كان قد جاء بها وداس بها على الأغلبية البرلمانية وعلى جسد الدستور . . لماذا ؟ لكي يتولى هو رئاسة الوزارة : نفس العقبات ، ونفس العراقيل التي كانت توضع في طريق مصطفى النحاس وضعت في طريق محمد محمود ، ونفس الشائعات التي كان يذيعها ويروجها أعوان ، علي ماهر في عهد وزارة مصطفى النحاس عادت وبعثت من جديد . . .

وقد كان لقاء الكورنيش من الأحداث السياسية الهامة ، التي شغلت الأذهان فترة طويلة وتسببت في كشف أوراق علي ماهر الذي كان يصر - باستمرار - على أن لقاءه بمصطفى النحاس ، كان مصادفة .

ولكن محمد محمود لم ينس لعل لقاء الكورنيش هذا الذي استهدف التضحية به وبوزارته كما أن مصطفى النحاس لم ينس بدوره لعل ماهر ، هذا اللقاء ، بعد أن اكتشف أنه لم يكن الا مجرد « لعبة » أراد أن يلعبها علي ماهر في الوقت الضائع !!

وكان محمد محمود صريحا في معالجة الموقف ، رغم أن أعصابه كانت قد تعبت للغاية لقد خير القصر بين وزارة يؤلفها علي ماهر ، ولا تتمتع بتأييد الأحرار الدستوريين ، والسعديين ، وبين وزارة يؤلفها محمد محمود من الحزبين الكبيرين .

وللحقيقة وللتاريخ نقول أن أحمد ماهر قد وقف بحق موقفا أخلاقيا رائعا ، فلم يقبل التخلي أبدا عن صديقه محمد محمود رغم التأكيدات التي تلقاها بأن رئاسة الوزارة سوف تكون من نصيبه اذا ما فض تحالفه مع محمد محمود .



● فوجيء الدكتور محمد حسين هيكل بدعوة من محمد محمود باشا ، رئيس الوزراء لتناول الغداء في نادي اليخت الملكي ، ليتعارف الوزراء القادمين بالوزراء الجدد ، قبل أن يتوجهوا بعد الظهر لأداء اليمين الدستورية أمام الملك ، ورغم أنه كان وزيرا ، ووزيرا مرموقا في وزارة محمد محمود باشا الا انه كان يجهل الاتصالات التي أجراها رئيس الوزراء ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الذي ينتمي اليه د. هيكل ، بل الذي يعتبر د. هيكل أحد أقطابه لاشراك الهيئة السعدية في الوزارة وقد تساءل د. هيكل : لم يحدث هذا التعديل الوزاري وأي ذاع دعا اليه ؟ ويجيب د. محمد حسين هيكل على هذا التساؤل بقوله : لم أعرف من ذلك شيئا على سبيل التحديد أو القطع ، الى ساعة وصلتني الدعوة لتناول طعام الغداء ، صحيح ان شائعات بهذا التعديل كانت

تتردد ، ولكننى لم أكن أصدقها ، فقد كنت أؤثر دائما أن يضطلع بالحكم حزب واحد ، فاذا انضم اليه بعض المستقلين كان قبولهم الاشتراك معه بمثابة قبول منهم لسياسته وخطته ، أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن يروقنى الا اذا اقتضته ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية . ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة ، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب .



وقد ذكرت فى هذه المناسبة ما حدث فى إنجلترا عام ١٩٣٤ حين فاز حزب العمال بالأغلبية النسبية ، وحين كان نوابه يؤلفون الأغلبية المطلقة مع نواب حزب الأحرار فأيد الأحرار ، العمال الذين تولوا وحدهم الحكم ، وألف مستر رامزى ماكدونالد حكومة العمال الأولى ، صحيح أن وزارة العمال تلك لم تستطع أن تعمر طويلا واضطرت الى اجراء انتخابات بعد عامين من تأليفها فاز فيها المحافظون بأغلبية ساحقة وقضى على حزب الأحرار قضاء يكاد يكون مبرما، لكن هذا الاجراء فى تأليف الوزارة من حزب واحد ، كان الاجراء الدستورى السليم وكنت لذلك أويده ، وأؤيد أن يكون مثله فى مصر ، لكننى فوجئت بالتعديل الذى حدث وأدى الى اشراك السعديين فى الحكم فلم يكن لى بد من قبول الأمر الواقع ، وبخاصة لان رئيس الوزارة كان رئيس حزبه ولاننى بقيت فى التعديل وزيرا للمعارف وكنت معتقدا اننى أستطيع أن أقوم فيها باصلاح يتحقق به للتربية والتعليم خير وفير .

على أن ذلك لم يمنعنى بعد قليل من أن أسأل محمد باشا عن السبب فى هذا التعديل وفى اسناد وزارة المالية الى الدكتور أحمد ماهر ، واسناد وزارة الداخلية الى النقراشى باشا وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدّها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة . وأقوى الوزارات كذلك أثرا فى حياة الأحزاب المصرية .



وقد كان محمد محمود يقوم باتصالاته مع أحمد ماهر والنقراشى ، بصفة سرية ، للغاية ، حتى أن كبار رجال حزبه لم يكونوا يعرفون أبدا أسرار تلك الاتصالات الأمر الذى يؤكده دكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف فى وزارة محمد محمود وقطب الأحرار الدستوريين الذى يقول : انقضى شهر مايو ، وسافر الملك الى مصيفه بالاسكندرية ، وأقبل شهر يونيو وأننى فى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير من شهر يوليو ، اذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء

لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالاسكندرية ظهر الغد ، من ذلك اليوم ، وعجبت فيم عسى تكون هذه الدعوة ؟ ثم علمت أن الوزارة عدلت ، وأن رجال الهيئة السعدية اشتركوا فيها وأن هذه الدعوة للغداء ، وجهت لأعضاء ، الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة ، وليحلفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر ، من ذلك : لم يحدث هذا التعديل وأى داع دعا اليه ؟ لم أعرف عن ذلك شيئا ، على سبيل التحديد أو القطع الى ساعة وصلتني الدعوة لتناول طعام الغداء ، صحيح أن شائعات بهذا التعديل كانت تتردد ولكنى لم أصدقها . .

وكان الرجل صريحا فى جوابه ، لقد كان اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة اليه أن تسند الى الدكتور ماهر . وأغلبية الأحرار الدستوريين على السعديين فى مجلس النواب لا تتجاوز بضعة أصوات ، والمستقلون مستعدون لتأييد أية وزارة قائمة ، أما وقد أبدى السعديون استعدادهم للاشتراك فى الوزارة فمن الخير أن يشتركوا فيها بدل أن يناوئوها مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها وقد تكون هذه النتيجة لضعاف الحزبين لمصلحة الوفد ، لهذا رأى هو ، ورأى على ماهر باشا والدكتور أحمد ماهر أن من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة وتحقيقا لهذا الخير تم التعديل ودخل فيه مع الدكتور ماهر ، والنقراشى باشا . . محمود غالب باشا والأستاذ سابا حبشى فتولى غالب باشا وزارة المواصلات وتولى الأستاذ سابا حبشى وزارة التجارة والصناعة .



ويقول د . هيكل ، نقلا عن محمد محمود باشا ، ان ماهر والنقراشى أبديا رغبتهما فى أن يتولى أولهما المالية ، وثانيهما الداخلية وأنه - أى محمد محمود - لم ير بأسا فى تحقيق رغبتهما - حرصا على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة ، ويقول د . هيكل أيضا ، نقلا عن حفى محمد (بك) شقيق محمد محمود باشا ، أن حفى محمد - وهو من أشهر صنّاع المقالب فى تاريخ السياسة المصرية - أنه - أى حفى محمد - هو صاحب الاقتراح باسناد الوزارتين الى هذين الرجلين لان اتصاليهما بالمصالح المادية للجمهور يسرع بمن لم تتحقق منافعهم المرجوة للانصراف عن تأييد السعديين ، ويعقب د . هيكل على ذلك الكلام بقوله : عجبت لهذه الحجة ولم أشارك صاحبها رأيه لا من الناحية الحزبية ، ولا من ناحية المصالح العامة .



أما الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فكان له رأى آخر فى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة : « وقد اضطر محمد محمود الى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة ونصحه بعض أعضاء حزبه لانه رأى فى وجود الهيئة السعدية ،

خارج الحكم ، ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة المدى فى مجلس النواب فرأى بأزاء مركز وزارته المقلقل ، أن يسندھا بأشراك السعديين فيها تفاديا من سقوطها وقيام وزارة من هؤلاء أو برئاسة رئيس منهم ، وكان محمد محمود فى ٢٤ يونيو ١٩٣٨ قد رفع الى الملك الخطاب التالى :

« مولاي صاحب الجلالة .. »

لقد حرصت فى تشكيل وزارتي الأخيرتين على أن أوفر لهما الطابع القومى عملا بأشارة جلالتيكم عما توجبہ الظروف التى تجتازها البلاد من تضافر القوى والأخذ بأسباب الاستقرار وشعورا بما فى الوحدة القومية من الخير للبلاد وحسن القيام على مرافقها العامة ، وانى أحمد الله انى وفقت الى تحقيق تلك الوحدة بأكبر قدر مستطاع . على أنى أرى أن ادراك ما أرجوه من السعادة والتقدم للشعب المصرى الكريم ، يجب أن تكون هيئة الوزارة أبلغ مظهرا للقومية وأجمع لأركانها مما بلغناه حتى الآن ، لذلك لا يسعنى الا أن أرفع لسلتيكم العلية استقالة الوزارة لتدبر جلالتيكم الأمر ، بما عهدته فيكم البلاد من نظر موفق ورأى صائب . »

ولم يكن الملك ، الذى يخاطبه محمد محمود باشا بهذه اللغة ، وهذه اللهجة قد تجاوز العشرين من عمره بعد ولكنها لغة العصر ، ولهجته ، وأسلوبه معا !!



وقبل الملك الاستقالة فى نفس اليوم شاكرا لرئيس الوزارة والوزراء ، ما أدوه للبلاد من الخدمات .

ويعهد الملك فى نفس اليوم الى محمد محمود بتشكيل الوزارة ، وزارة قومية جديدة تتعاون على خير هذه البلاد وتقوم بنهضة سريعة فى ميادين الاقتصاد والتربية والصحة ، وفى خطاب التكليف ترد العبارتان التاليتان :

● فى هذه الأيام التى تتنافس فيها الأمم نريد أن نعمل هنا فى هدوء وسكينة لنضرب مثلا عاليا للحياة السلمية الطيبة .

● وفى علاقتنا الدولية ، أود أن نذكر دائما ، أننا بفطرتنا شعب ديمقراطى وأن واجبنا يقتضى التعاون مع الديمقراطيات العظمى ، فى العالم ، والمحافظة على العلاقات الودية مع الدول جميعا .



وفى نفس اليوم أيضا - يوم ٢٤ يونية - تتألف الوزارة الجديدة ، فكل شيء فيما يبدو كان معدا بعناية ، ويحرص محمد محمود ، فى خطابه الى الملك ، والخاص بتشكيل وزارته على أن يؤكد - فى البداية - على أن وزارته وزارة قومية تستلهم من سعادة الشعب ، وصلاح حاله أنبل طرائق الحكم ، وأوثقها ، الى تحقيق الغايات العالية « وأن وزارته ستبذل كل ما أوتينا من قوة وقدرة فى سبيل العمل على استكمال وسائل الدفاع عن البلاد وتقوية دعائم الديمقراطية ، وحفظ مقوماتها ، والأخذ بأسباب الإصلاح الاجتماعى واقامة كيان البلاد الاقتصادية على أسس متينة ، وتعهدده وسط شدائد الحياة الاقتصادية العامة بما يؤكد له القوة والثبات ونشر التربية الصحيحة فى مختلف الطبقات ورسم سياسة تعليمية مع حاجات البلاد وتبعاتها وآمالها وتوفير أسباب الصحة لنجعل من الشعب المصرى العزيز شعبا سليما قويا فى الحرب أو فى السلم .

ويكتفى محمد محمود برئاسة الوزارة . . ويكون تشكيل الوزارة على النحو التالى : عبد الفتاح يحيى للخارجية ، د . أحمد ماهر للمالية ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمود فهمى النقراشى للداخلية ، حسن صبرى للحربية والبحرية ، محمود غالب للمواصلات ، حسين سرى للأشغال ، د . محمد حسين هيكल للمعارف ، رشوان محفوظ للزراعة ، مصطفى عبد الرازق للأوقاف ، حامد محمود للصحة ، سابا حبشى للتجارة والصناعة .

ويخرج من الوزارة ممثلا الأحزاب الصغيرة : حلمى عيسى (حزب الاتحاد) أحمد كامل (حزب الشعب) .



وكان مراسل صحيفة الديلى تلجراف البريطانية فى الاسكندرية قد أ برق لصحيفته قبل أن تعلن مراسيم التشكيل للوزارة الجديدة أن محمد محمود باشا قد قابل الملك مقابلة طويلة ، وانه أبى أن يصرح بشيء عقب تلك المقابلة وأن الملك قد استدعى رئيس مجلس الشيوخ والنواب ومعنى هذا الاستدعاء أن حالة دقيقة قد قامت بخصوص تشكيل الوزارة الجديدة ، وتقول صحيفة الديلى تلجراف بعد ذلك ترى الدوائر المتصلة بالقصر أن الأزمة الوزارية ترجع فى الحقيقة الى أن القائمة التى قدمها رئيس الوزراء محمد محمود باشا ، قد خلت من ممثلى حزبى الاتحاد والشعب من أحزاب الأقلية ، ويظهر أن على ماهر قد أبى الا أن يحدث أزمة وزارية بخصوص عدم اشراك ممثل حزب الاتحاد ، الذى كان يوما ما - على ماهر - من أبرز أعضائه وكذلك حزب الشعب فى الوزارة الجديدة بينما أصر محمد محمود على عدم اشتراك هذين الحزبين فى وزارته الجديدة !

وكانت صحيفة التايمز البريطانية قد نشرت في يوم ١٩٣٨/٦/٢٤ - يوم قبول استقالة الوزارة المحمدية ، الثالثة ، وتشكيل وزارتها الرابعة الجديدة ، أن محمد محمود باشا قد قابل الملك مقابلة طويلة ورغم أن محمد محمود قد وصف تلك المقابلة لندوب الصحيفة بأنها مقابلة مرضية جدا إلا أن مندوب التايمز قد وصف ما قاله محمد محمود باشا عن تلك المقابلة بأنه قول يتميز بالحيلة الشديدة والحذر !! وقالت التايمز في نفس اليوم أيضا أن دخول السعديين الوزارة الجديدة سوف يثير غضب النحاسيين واحتقارهم ، ونقلت عن القيادات السعدية قولها : اننا نعمل للمصلحة العليا للبلاد لأن حالة عدم الاستقرار السياسى القائمة الآن ، لا تلائم نمو النظام الدستورى البرلمانى ، نموا صحيحا ، وقالت « التايمز » : لقد استولى السعديون على المناصب الوزارية الهامة وهذا دفع بعض الذين يراقبون مجرى الأمور الى القول بأن السعديين سوف يصيرون الشركاء البارزين فى الائتلاف الجديد .



والجدير بالذكر أن مجلة آخر ساعة قد نشرت فى يوم اعلان تشكيل الوزارة الجديدة موضوعا سياسيا قالت فيه أن محمد محمود باشا كان قد أبلغ القصر الملكى فى أول يونيو ١٩٣٨ بأنه لا يريد البقاء فى الوزارة بسبب حالته الصحية ، وهنا فوتح الدكتور أحمد ماهر فى أمر توليه الوزارة فقال انه يفضل فى الوقت الحاضر ألا يتولى رئاسة الوزارة ، وكذلك أعلن على ماهر باشا أنه يفضل - حاليا - البقاء فى منصبه كرئيس للديوان الملكى ، وأن البعض رشح محمد محمود خليل بك رئيسا للوزارة الجديدة ثم عدل عن هذا الترشيح ، ووضعت آخر ساعة معادلة قاسية للغاية : محمد محمود يبقى فى رئاسة الوزارة لأن على ماهر ، وأحمد ماهر لا يقبلان رئاسة الوزارة الآن ، وأن محمد محمود سيخرج من الوزارة يوم أن يقبلها على ماهر أو أحمد ماهر !! .

وكانت تلك المعاملة من أقسى ما ووجهت به وزارة محمد محمود من نقد وسخرية .

ومما كتبه « المصور » - العدد الصادر فى أول يوليو ١٩٣٨ - عن شخصية د. أحمد ماهر . وزير المالية الجديد ، أن بها نزعة عملية سريعة وثيقة الصلة بالروح الدكتاتورية ، التى يغلب عليها طبع البت والحسم ، وعدم التردد ، وأحمد ماهر ، الى جانب هذا ذكى ولماح ، مشتعل ، ثم هو جريء ، لا يعيب كثيرا بصيحات رأى العام ، مادامت لا تتفق والمصلحة ، فلا نظنه يتسامح كثيرا أمام ولولة المدينين وراغبى التقسيط ، والتأجيل والواقع أنه سيرحم خزانة الدولة أكثر مما يرحم خزائن الأفراد .

ويتمنى كاتب المصور - فكرى أباطة فيما اعتقد ، حيث أن المقال غير موقع من أحد - ألا يصطدم أحمد ماهر ، مع على ماهر ، ولكنى لا أستبعد هذا الاصطدام فالعباقر لا يعنون كثيرا بالصلوات ولا بالقرابات ، وسوف يكون منظرا ظريفا فى نوعه ، اذا اصطدم شقيقان .

وأحمد ماهر - كما جاء فى المصور أيضا - عصبى هو أيضا ، وثورى ، ومجدد ومبتكر ، فلا شك فى أن حياته فى الوزارة ستكون مفعمة بالمفاجآت ، ولكن تقديره دائما سليم لأنه اكتسب - بحكم الخبرة - ذوقا سليما فى الحكم على الوقائع والأشياء .

وهو بلا شك وزير مالية من الطراز الأول بل قطب من أقطاب المال ومن عمدة الاقتصاد فى هذا البلد فمن حقنا أن نتوقع انتعاشا ودما جديدا فى وزارة المالية فهو فى بيته ، وفى بيئته .



وعن محمود فهمى النقراشى كتب المصور يقول : النقراشى باشا . بطبيعته ومهنته السابقة فى التعليم ودوره السياسى الذى لعبه طويلا ، منظم تنظيما عسكريا . لا يمنح ثقته الا بطلوع الروح ، يدرس ويحسم ، لا يقبل رجاء بعد البت . ولا الغاء ، ولا تبديلا ، لا يعرف التردد ، ولئن بدا فى خارج الحكم صخرة لا تلين ، فهو فى داخل الحكم ذو منطق سليم ، أثبت ذلك فى عهوده التى تولت وفى وزارته التى تولاها ، والذين يعرفونه معرفة شخصية يعلمون أنه سياسى كيس ذو دهاء لا يبدو على مظهره ، ولا على أعصابه .

وفى هذه الأيام تنشر جريدة المصرى ، أن محمد محمود باشا ، رفض فكرة تأليف لجنة تحكيم ، للفصل فى الخلاف بين الوزارة والسراى ، وهى اللجنة التى سبق للسراى ، أن اقترحتها فى عهد وزارة النحاس باشا ، والتى رفض النحاس الاقتراح ، الخاص بها ويجرى التحقيق فى هذه الرواية بناء على بلاغ قدمه محمد محمود للنائب العام ، ويستدعى كل من أصحاب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا ، وعلى ماهر باشا ، للإدلاء بأقوالهم أمام نيابة الاستئناف .

ويكتب فكرى أباطة فى افتتاحية المصور الصادر فى ٢٢ فبراير ١٩٣٨ عن أقطابنا العظماء وكان من بين ما كتبه فكرى أباطة « ثلاثة من أصحاب المقام الرفيع فى تحقيق بل هم الثلاثة الأول فى الدولة : أحدهم يتزعم الملايين ، وأحدهم يتزعم الحكومة وأحدهم يتزعم مستشارى الملك فى السراى تقتنصهم الثيابة العمومية يوما بعد يوم ، لتعلم أيهم الصادق وأعوذ بالله ان قلت العكس ، والجمهور فى الجارج ، يلغظ ، ويملا القهوات ، والبارات ، والصالونات ، وقد

وضع أقدار هؤلاء الأقطاب ، والعظماء فى ميزان التهمة ، والتهمة قد تكون أدبية ، وقد تكون جنائية وهى فى تجردها من العنصر الجنائى قد تكون أدهى وأمر من تهم قانون المطبوعات .



ويمضى فكرى أباطة قائلا : لو أننا أجرينا تحقيقا شعبيا ، ومثل هؤلاء العظماء أصحاب المقام الرفيع أمام المحقق الشعبى لوجه اليهم هذه الأسئلة :

س : أيليق أن تبعثر الأخبار العالية منكم هكذا على الناس ؟ .

س : أيليق أن يكذب أحدكم الآخر وأن تتناقضوا فى الوقائع ؟ .

س : أيليق أن يثار هذا الموضوع فى التحقيق ؟

س : أيليق أن يقحم اسم الملك فيما شجر بينكم من خلاف ؟ .

هذه الأسئلة وأمثالها أسئلة رزينة ، ولو علم أصحاب المقام الرفيع الثلاثة ، كيف يعلق الناس على الحادث ، وكيف يصوغون التعليق فى أساليب التهكم وصيغ الدهشة وكيف وضعوا النكت المحكمة ، وأرسلوها على موائد الوسكى وموائد القمار ، لأشفقوا على أنفسهم قبل أن يشفقوا على الدولة وقبل أن يشفقوا ، على مقام الزعامة وقبل أن يشفقوا على مكاناتهم عند الشعب وعند الجمهور .

أمة تعسة ، تعسة حقا . . رفعت هؤلاء الأقطاب الى مقام الجلال ، والاكبار ، والى قمة التقديس ، ولكنهم أبوا أن يمتلكوا هذه القمم العوالى ، فنظروا الى سفح الجبل ، وعلموا الأمة أن تياس من أقطابها وأن تراجع نفسها فى هذا المنح وأن تتسلى بأخبارهم وقصصهم ونواديرهم وهياؤا للشباب الذى لم ينضج بعد أن يطمع فى مناصبهم العليا فيقول عنهم : انهم انتهوا أنهم مودة مولية انهم ليسوا برجال هذا العصر .

ويقول فكرى أباطة عن مقابلة على ماهر والنحاس : سمعت أحد الشبان يقسم أن على ماهر هو الذى طلب مقابلة النحاس وأنه عرض أولا أن تكون المقابلة فى شارع الكورنيش فان لم يكن فى محل اكسنافون فان لم يكن فى طريق الصحراء فان لم يكن فى ميناهاوس فى القاهرة وأن النحاس رد قائلا : لى دار فى شارع حمام السيدات بجوار الكازينو فلتكن المقابلة فيه ، وأخيرا ، اتفق صاحب المقام الرفيع مع صاحب المقام الرفيع على ألا تكون المقابلة فى أرض محايدة ، بل تكون فى البيت .

ولكن شابا آخر أخذ يلطم وجهه متحمسا ويقول والله النحاس هو الذى طلب مقابلة على ماهر بالحاح وأن المقابلة حصلت فى الاتوموبيل بجوار تفتيش السيوف ، ويتساءل فكرى أباطة قائلا : أرايتم كل هم الفريقين المتحمسين ،

انما اتجه لا الى موضوع المقابلة ، وانما الى من طلب الود وطلب الوصال
أما ما عدا ذلك من شئون الدولة فلا يقام له وزن ولا نستطيع نحن أن نفيض
فيه أن نسجل النكت ، التي أرسلها أصحاب الحظ لأن هذا مؤلم ، ومن جهة
أخرى لأن النيابة تمنعنا من تناول موضوع التحقيق مراعاة للمصالح العام ،
بعد أن ملأ حديثه القصور والأكواح وبعد أن تطرطشت أخباره في قصر
الدوبارة ، وهيلوبوليس والصناديقية وعشش الترجمان وكان مصطفى النحاس
قد قال : أمام النيابة - في التحقيق - ردا على سؤال النائب العام الخاص بمن
طلب المقابلة هل النحاس أم على ماهر ، قال النحاس : أنا طلبت ؟ هو طلب ..
هو جالى البيت وخلص .



وقيل أن تفاصيل المقابلة تمت على النحو التالى :

فى اليوم الذى تمت فيه المقابلة خرج النحاس باشا يتمشى فى شوارع
الكورنيش على مسيرة خطوات من كازينو سان استيفانو فلم يلبث ماهر باشا أن
خرج من الكازينو فاذا بالنحاس باشا فى انتظاره فسلم عليه ، وأخذا يتمشيان
فى الشوارع المحيطة بالكازينو ، ذهابا وإيابا - كالعشاق - الى أن وصلا أخيرا
الى منزل النحاس باشا ، وهو لا يبعد عن الكازينو بأكثر من خمسين مترا فالتفت
رفعة النحاس باشا ، الى رفعة على ماهر باشا قائلا : عندك مانع تشرب فنجان
قهوة ؟ فسأل على ماهر باشا : أين ؟ قال النحاس باشا : « عندى فى البيت »
وأشار الى البيت الذى كانا واقفين أمامه ، فرد ماهر باشا قائلا : ماغنديش
مانع ! .

وفعلا دخلا البيت وجاءت القهوة ، واعتذر على ماهر عن تناولها لأنه
لا يشرب القهوة فى الليل .

وقد أمر النائب العام بحفظ التحقيق فى رواية « المصرى » بعد استجواب
ثلاثة من أصحاب المقام الرفيع : مصطفى النحاس باشا ، محمد محمود باشا
على ماهر باشا .

وعندما كان يثار موضوع هذه المقابلة أمام على ماهر باشا ، كان يقول :
أنا لست ملزما أن أؤدى حسابا أمام الوزراء فمن حقى أن أقابل من أشاء
وأحدث فيما أشاء ، وفق المصلحة العامة ومع كل هذا فأنا لم أتعمد إخفاء
خبر المقابلة بدليل أننى أنبأت بها لطفى السيد باشا وزير الداخلية .



وكان علي ماهر باشا بعد المقابلة قد عاد الى كازينو سان استفانو وهناك جلس ولطفي السيد باشا فترة طويلة تحادثا فيها في أمور شتى ، وابتدأ الحديث الى مسألة معينة استشهد فيها لطفي السيد برأى قال انه رأى النحاس باشا ، فما كان من علي ماهر ، الا أن قال لطفي السيد : لا . . النحاس باشا رآيه تش كده أنا شففته قريب ، وفهمت رأيه . وقبل أن يسافر محمد محمود باشا ، الى لندن للتفاوض مع الساسة البريطانيين بخصوص موضوع ثكنات الجيش البريطاني ، وكان هذا الموضوع يشغل جيدا بال محمد محمود باشا ووزارته ، لأنه يكلف ميزانية الحكومية المصرية فوق ما تتحمل ، وكان من رأى محمد محمود باشا ووزرائه ضرورة تخفيض تكاليف تلك الثكنات ، التقى محمد محمود بعلي ماهر ، ودار عتاب حار حول مقابلاته بالنحاس باشا ، وكيف انه لم يعلم بأمرها الا من الصحف وقال ماهر باشا : انه تصور أن لطفي السيد سوف يبلغه خبر تلك المقابلة ، وقال محمد محمود لم أسمع من لطفي باشا أى شئ عن تلك المقابلة .



واعتبر موضوع مقابلة النحاس بعلي ماهر منتهيا بالنسبة لكل من علي ماهر ، ومحمد محمود وبذلك اسدل الستار . على أشهر مقابلة سياسية عرفتها مصر لا فى عام ١٩٣٨ وحسب بل فيما سبق هذا العام ، وما تلاه من أعوام . كانت مراكز القوى فى قصر عابدين وعلى رأسهم علي ماهر باشا رئيس الديوان تحكم من وراء ستار ، أو تحكم أمام ستار ، ولا يستطيع أحد مساءلتها اما لأنها فوق كل مساءلة . . واما أنه لا يجوز مساءلتها ، لأن هناك مسئولين آخرين بحكم الدستور ، وبحكم القانون . . بينما هى أمام الدستور ، وأمام القانون . . غير مسئولة على الإطلاق .

ولقد كان علي ماهر باشا يطمح - كما سبق أن ذكرنا - فى أن يلى الحكم كرئيس للوزارة ، يسانده برلمان « مهذب » يقول له كن فيكون !! . ولا أحد يعارض أبدا هذا الطموح ، فمن حق كل مواطن - وخاصة إذا كان صاحب مواهب متعددة كعلي ماهر - أن يطمح فى رئاسة الوزارة . ولكن الذى نأخذم على علي ماهر باشا ، أنه كان يسعى للوصول الى الحكم بأسلوب ملتو غير مستقيم ، لا يلجأ اليه عادة ، الا ذوو النوايا الحبيثة والأساليب غير المقبولة .



ومن أجل تحقيق هذا الطموح ، كان علي ماهر ، وخاصة بعد أن ارتفع الى مستوى القمة ، أو رفعت الظروف الى مستوى القمة ، اثر وفاة الملك أحمد

فؤاد ومناداته بفاروق ملكا ، كخليفة لوالده . . كان على ماهر يكيى لوزارة النحاس باشا باستمرار ، وخاصة فى شهورها الأخيرة ، ويضع فى سبيلها العراقيل العديدة . . مستغلا جهل الملك الصغير بأساليب الحكم ، وحرص مجلس الوصاية برئاسة محمد على توفيق على إرضاء الوفد والانجليز ، وإرضاء مصالحهم الشخصية فى وقت واحد .

وقد وقعت وزارة مصطفى النحاس فى كثير من الأزمات التى دفعها اليها دفعا . . على ماهر .

وقد كانت وزارة مصطفى النحاس تستطيع بتأييد من الشعب ، تجنب هذه الأزمات . . ولكنها لفرط تمسكها بالحكم ، ولفرط معاداتها لكل رأى مخالف لقيادتها من بين أنصارها والعاملين معها فى حقل واحد . . ما كانت لتخرج من أزمة الا لتقع فى أزمة أخرى أعنف وأشد من سابقتها ، هذا بالإضافة الى التجاء وزارة النحاس فى شهورها الأخيرة الى الأساليب الديكتاتورية التى أعمتها عن تبين الطريق السليم .

وتقع أحزاب الأقلية فى خطأ كبير ، عندما تساعد على ماهر باشا على النيل من وزارة الأغلبية ، وزارة مصطفى النحاس باشا . . كراهية منها لتلك الوزارة ، لا حبا فى على ماهر والسراى .

ساعدت أحزاب الأقلية على ماهر ، حتى أسقطت وزارة النحاس باشا . فلما آل الحكم الى أحزاب الأقلية ، وجد على ماهر أنه صاحب اليد الطولى فى إسقاط وزارة النحاس ، وفى المجيء بأحزاب الأقلية ، فراح يعبث بالوزارذ التى هى - كما كان يعتقد جازما - من صنعه .



وقد كانت أحزاب الأقلية التى أصبحت بعد الانتخابات التى أجرتها تملك الأغلبية تستطيع أن توقف على ماهر باشا عند الحدود الدستورية ، منذ اليوم الأول ، الذى استندت فيه الى البرلمان الجديد ، ولكنها لم تفعل . . الأمر الذى دفع على ماهر الى الاستمرار فى سياسة التدخل بعنف لم نعهده فى حياتنا السياسية من قبل . . حتى عندما كان حسين نشأت باشا يدير مقاليد الحكم باسم السراى وباسم الانجليز فى أعقاب وزارة سعد زغلول باشا ، التى استقالت - أو أقيلت بمعنى أدق - اثر مقتل السير لى ستاك باشا ، سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان .

وكم أشفق المحبون لمحمد محمود ، والمقدرون لنبله الشخصى وكبريائه الوطنية . . من مغبة تدخل على ماهر باشا بتلك الصورة المؤلمة والمفرعة معا . . ولكن الرجل النبيل - كما يحلو لأصدقائه أن يصفوه - كان يعرف جيدا ، أن

استقالته من الحكم ، تعنى العودة الى حكم الوفد ، الذى كان لا يطيقه . وكان محمد محمود يتحمل كل « تداخلات » على ماهر فى أمور الحكم ، على اعتبار أنه هو وعلى ماهر . . . فى قارب واحد . . . وان أى كارثة تلحق بهذا القارب ، فانما تلحق به وعلى ماهر فى وقت واحد . . . ولذلك صبر وصابر على أمل أن يبتعد على ماهر عن تدخله فى الحكم ، وعلى أمل أن يفیق فاروق لنفسه ولنظام الحكم الذى ينتسب اليه ، ولكن الأيام أثبتت لمحمد محمود أنه كان واحدا فى كل تصوراته السياسية ، وأن على ماهر كان يريد أن يلى الحكم ، اليوم قبل الغد . وأبرز مثال على تدخل على ماهر فى أمور الحكم بصورة معيبة ، ما حدث منه بالنسبة للمشاركة فى مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية :

دعا المشتغلون بالمسألة الفلسطينية ، الى مؤتمر يعقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٣٨ ، ولم تكن الحكومات العربية - كما يقول الدكتور محمد حسين هيكل - تأخذ بنصيب فى هذه المؤتمرات العربية ، بل كانت تقف منها موقف الحياد . لكن محمد باشا محمود ، رأى أن تبدى وزارته العطف على هذا المؤتمر ، فدعا المؤتمرين الى وليمة كبرى ، ألقى فيها خطابا ، أيد فيه مطالب العرب من أهل فلسطين ، تأييدا حارا . وظن الناس أن ينتهى هذا المؤتمر الى ما تنتهى اليه المؤتمرات كلها : الى قرارات توضع ، ويوافق عليها المؤتمر ، ثم ينصرف كل مشترك فيه الى وطنه . وصدق هذا الظن على المؤتمرين . لكنه لم يصدق على الموضوع الذى عقد المؤتمر من أجله ، فاجلثرا كانت قد أوفدت لجنة لبحث مطالب العرب فى فلسطين والتماس الوسيلة للتوفيق بين العرب واليهود ، توفيقا عادلا فى نظر اللجنة ، ودعت الحكومة البريطانية ، بعد ذلك الى مؤتمر مائدة مستديرة ، يحضره رجال العرب . يبحثون فيه مع السياسة الانجليزية ، عن حل لهذه المشكلة العويصة .



وكان محمد محمود باشا يريد أن يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر ، راجيا أن يكون له فخر المشاركة فى تفريغ أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة . وكان الرجل مغتبطا بما يرجو أن يقوم به من ذلك ، أيما اغتباط . لكننا فوجئنا والكلام للدكتور هيكل - فى اللحظة الأخيرة ، بأن رئيس الوزارة لن يمثل مصر فى مؤتمر هذه المائدة المستديرة ، بل يمثلها على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى .

وسافر على ماهر باشا مصطحبا معه عبد الرحمن عزام «بك» وأسندت رئاسة الديوان الملكى بالنيابة الى كامل باشا البندارى . . .

ما سبب هذا الانقلاب المفاجئ ؟

إذا كانت مشاغل رئيس الوزارة في مصر تحول بينه وبين السفر الى إنجلترا ، فلماذا لم يسافر وزير الخارجية ، عبد الفتاح يحيى باشا ؟ .

لقد كان هذا هو الطبيعي ، ولم يكن طبيعيا أن يسافر رئيس الديوان في مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية ، وهو بحكم مركزه ، وبحكم تعيينه بأمر ملكي بغير رأى الوزارة ولا اقتراحها ، لا يشارك الوزارة في المسئولية الدستورية . لكنك ، لن تلتبس تفسيراً دستوريا لهذا الأمر ، فتفسره أن الوزارة ، هي التي انتدبت على ماهر باشا ، فهو لا يسافر بصفته رئيساً للديوان ، بل بصفته نائبا عن الوزارة . والوزارة تحمل لذلك مسئولية أعماله . .

هذا هو التحليل الدستوري .

أترأه متفقا مع الواقع ؟ !

يجيب الدكتور هيكل عن هذا التساؤل قائلا :

« أما أنا ، فلم أعلم أن الوزارة ندبت على باشا ماهر لهذه المهمة ، لأن هذا النذب لم يعرض على مجلس الوزراء » .

ولأننى أريد أن أستأذن القارئ في أن أستمهله لأتحدث عن مؤتمر المائدة المستديرة في لندن بافاضة فيما بعد ، فأحب أن أشير الى حادثة ، قد يراها البعض صغيرة ، وقد يراها البعض كبيرة . . ولكنها صغيرة كانت أم كبيرة ، توضح بجلاء . . كيف كانت الأمور تجري في سراى الملك . . !!

كلنا نعرف جيدا أن كامل البندارى عندما كان وزيرا في وزارة محمد محمود الثانية - وزيرا للصحة - كان متهما بأنه رجل على ماهر في الوزارة : وكان ينقل الى على ماهر تفاصيل ما يجرى في مجلس الوزراء . . الأمر الذى أغضب محمد محمود باشا ، رئيس الوزراء ، أكثر من مرة . . والأمر الذى دفع محمد محمود باشا رئيس الوزراء الى أن يطلب من بعض وزرائه ألا يتصلوا بالسراى . . الا عن طريقه . فهو - أى رئيس الوزراء - الذى يجب أن يطلع الملك على ما يشاء من شئون الدولة ، وأن يكون هو وحده ، الذى ينقل الى الملك مباشرة ، أو عن طريق الديوان ، ما يريد الملك الوقوف عليه ، أما أن يصطفى رئيس الديوان وزيرا من الوزراء ، ينقل اليه ما يجرى في الوزارات وفي مجلس الوزراء فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد - كما يقول الدكتور هيكل نقلا عن محمد محمود - عمل لا يليق أن يقوم به وزير .

وقد خلت كل الكشوف - كما سبق أن ذكرنا - التي قدمها محمد محمود باشا ، الى السراى ، والمتضمنة أسماء الذين قبلوا التعاون معه فى الوزارة ، من اسم كامل البندارى . . الأمر الذى أدى الى أزمة وزارية ، وأدى الى رفض الكشف التى تقدم بها رئيس الوزراء الى الملك لخلوها من اسم كامل البندارى . فلما أضاف محمد محمود باشا اسم كامل البندارى ، انتهت الأزمة وشكلت الوزارة أخيرا فى اليوم التالى .

وبينما كان على ماهر باشا فى لندن ، كثرت الأحاديث عن تدخل رئيس الديوان فى أمور الحكم ، كما كثرت الأحاديث عن سيطرته الكاملة على الملك الشاب .

وفى مناسبة رأس السنة الهجرية ، أذاعت محطة الاذاعة اللاسلكية ، بيانا ألقاه الملك يهنئ فيه الشعب بالعام الهجرى . وجاء فى هذا البيان كلمات عن « تمسكه كوالده ، برأيه ، وأن أحدا لا يستطيع أن يزحزحه عن هذا الرأى » .

كان هناك اجماع من الشعب ومن المسئولين ، على أن المقصود بتلك العبارة هو على ماهر شخصيا ، فلم يكن أحمد حسنين ، فى مركز هام وخطير فى السراى يمكن أن تعنيه تلك العبارة ، ولم يكن كامل البندارى ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة وقتئذ ، هو المقصود بتلك العبارة . . اذ المفروض أنه هو الذى وضع بيان الملك ، أو شارك فى وضعه على الأقل .

وعاد على ماهر بسرعة ، وقد آلت له تلك العبارة بشكل أفقده أعصابه . . لقد تصور أن كامل البندارى قد انتهز فرصة غيابه فى لندن للتقرب من الملك على حسابه . وأصر على ماهر على ألا يبقى رئيسا للديوان ، اذا بقى البندارى باشا وكيله . ورغم توسط كثير من أصدقاء الطرفين ، لدى على ماهر . . إلا أنه أصر على قراره هذا . وكان على ماهر يؤكد لكل من قابله أنه مقتنع ، الى أبعد حدود الاقتناع ، بأن كامل البندارى لم يحفظ عهده فى غيابه ، وأن ما لديه من معلومات فى هذا الأمر لا يتطرق اليها الشك .

ويظهر نبل محمد محمود باشا ، فيقابل الملك ويتحدث اليه فى الأمر قائلا :

اذا كان لابد من أن يترك أحد الرجلين القصر ، فمن رأيه كرئيس للوزراء ، الا يكون على ماهر فله من سابق خدمة الملك ، وفى خدمة والده - ما له .

وتم تعيين كامل البندارى باشا وزيرا مفوضا لمصر فى بروكسل .
على أن كثيرين من السياسيين المعاصرين ، يؤكدون أن كامل البندارى
كان بريئا مما نسبته اليه على ماهر ، وأن بطانة الملك وقد ضايقها سيطرة على
ماهر على القصر ، انتهزت فرصة غيابه للتخلص منه .

ولدى من المؤشرات ، ما يؤكد أن حسنين باشا ، كان له دخل فى هذه
العملية ، خاصة وأنه عندما كان رائدا لفاروق ، وفاروق يتلقى العلم فى لندن ،
قد أثر عليه بصورة هائلة فى كثير من الأمور السياسية وغير السياسية .
ودليل أنه بعد أن استقال على ماهر باشا ، من رئاسة الديوان ، ليتولى الوزارة ،
ترك منصب رئيس الديوان خاليا ، ليعود اليه بعد أن يترك الوزارة . ولكن
حسابات على ماهر قد أخطأت فى هذه المرة ، لقد استقال من رئاسة الوزارة
— بعد أن ألفها فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ — فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ . لكنه لم
يشغل منصب رئيس الديوان ، وإنما شغل المنصب شخص آخر ، هو أحمد
حسين ، الذى عين رئيسا للديوان الملكى فى ٢٧ يوليو ١٩٤٠ ، أى بعد شهر
من ترك على ماهر الوزارة . ويقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر عن أحمد
حسين باشا : أنه رجل دارس فاهم ، لبق ، مهذب ، عارف بالتيارات
والاتجاهات . جمع الى ثقافته الغربية ، الماما كافيا بالحياة المصرية . وكان على
صلوات حسنة ، وعلى صلوات وثيقة بالأسرة المالكة . ويظهر أنه تمارس بحياة
القصور ، وما يزكو فيها من دسائس وتيارات ، ووعى كل شئ من هذه الناحية ،
وأراد لذلك أن يلعب دوره بمهارة . وقد أدرك منذ اللحظة الأولى ، التبعات
الثقيلة التى ألقى على كاهله ، وأدرك أنه أضحى أقوى رجل فى القصر ،
وربما فى مصر .

« لقد سلك أحمد حسنين الطريق الذى حاول أن يسلكه على ماهر ،
أراد أن يوطد مركز الملك فى الشعب ، لا ليعطى الملك سلطات يستحقها ،
ولكن لكى يحكم هو من ورائه . وكما فكر على ماهر ، فكر أحمد حسنين .
ظن أنه وضع « فاروق » فى جيبه ، وأنه يستطيع بما توفر له من لباقة
وما أكده من علاقات طيبة هنا وهناك ، أن يوفق خيرا مما وفق على ماهر .
ولعله كان يضحك ، وهو الأمين الأول للقصر ، حينما كان يلمح مجهودات على
ماهر للسيطرة على فاروق ، وحينما كان يلمح نيات رئيس الوزارة ورئيس
الديوان قبل ذلك ، فقد كان واثقا من الأرض التى يقف عليها مطمئنا الى أن
دور على ماهر ، موشك على نهايته » .

والذى أستطيع أن أقوله ، أن أحمد حسنين بذكائه الخارق ، قد لعب
لعبته فى غياب على ماهر ، ليتخلص منه ، ومن كامل البندارى فى وقت واحد .
فتحقق له ما أراد بالنسبة لكامل البندارى ، ولم يتحقق ما أراده بالنسبة لعلى
ماهر . . . الا فيما بعد .

الباب الثالث

مصر والقضية الفلسطينية وقضية الوحدة العربية

موضوع هام وخطير أثاره في مجلس النواب بتاريخ ٣١ مايو ١٩٣٨ ،
النائب المحترم محمود أبو رحاب الذي كان قد وجه سؤالاً الى رفعة رئيس
الوزراء محمد محمود باشا ، عما اعتزمته الوزارة دفاعاً عن فلسطين وبقائها
جزءاً لا يتجزأ من الجسم الاسلامي وعما اذا كان اتخذ أى اجراء دبلوماسي في
هذا الصدد نزولاً ، على رغبة الأمة .

وقد أجاب محمد محمود باشا ، ببيان ضاف قال فيه : تقدر الحكومة
خير تقدير عواطف الشعب المصري نحو فلسطين ، وحرصه على طمأنينة أهلها
وسلامتهم ، وهي منذ وليت الحكم قد أخذت نفسها بمعالجة أسباب شكواهم
بالوسائل الدبلوماسية ممثلة أملاً بأنها سوف تصل الى حل عادل يطمئن اليه
أهل فلسطين ، ويستريح له العالم العربي ، ولا تزال الحكومة تواصل السعي
مع الدولة الحليفة ابتغاء الوصول الى هذه الغاية ، منتبهة كل فرصة لمعالجة
المشكلة وحلها على النحو الذي يتحقق به العدل ، وتطمئن له النفوس و...و...

ويشكر النائب محمود أبو رحاب رئيس الحكومة على اجابته راجياً منه
أن يضاعف مجهوده الكريم لان الأمة العربية تتطلع اليه فهو رجل الفضل ،
ورجل السلام .

وكان النائب المحترم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ، قد وجه أيضاً
سؤالاً مشابهاً ، الى رئيس مجلس الوزراء الذي اكتفى برده على محمود أبو رحاب ،
وكان من بين ما علق به الشيخ محمد عبد اللطيف دراز أنه أراد بتوجيه
السؤال الى رئيس الوزراء ، أن يدلى ببيان يعبر فيه عن عواطف الأمة المصرية
نحو فلسطين القطر الشقيق ، وكان النائب المحترم ، عبد الحميد سعيد قد وجه
أيضاً سؤالاً مشابهاً ، لرئيس الحكومة ، وقد عقب على اجابة رئيس الحكومة
بقوله : ...

ان فلسطين الشقيقة المعذبة التي تربطها وايانا روابط قوية متينة ، تأكلها النيران أكلا ، وتنتابها المصائب وينصب عليها العذاب ان السياسة الانجليزية اليهودية ترمى الى اقامة دولة يهودية « ، وحذر النائب الوطنى عبد الحميد سعيد من خطورة ما يراد بالمسجد الأقصى ، وقال بلهجة قوية « كان يجب على مصر ، قائدة النهضة العربية الاسلامية بل كان يجب على الحكومة أن تكون أسرع الحكومات فى الدفاع عن فلسطين والمسجد الأقصى ، والا أضعنا كرامتنا أمام العالم العربى ، وأمام العالم الاسلامى » .



ويطالب النائب المحترم محمود لطيف بك بمناهضة فكرة تقسيم فلسطين كما يطالب بمعرفة ما اتخذته الحكومة المصرية ، ازاء الاعتداء الذى وقع من الحليفة بريطانيا على المسجد الأقصى ، ويكتفى رئيس الحكومة ، بالقول ، بأن الحكومة الحاضرة قائمة بواجبها خير قيام فى هذا الموضوع .

وبينما تقابل الأغلبية كلمة رئيس الحكومة بالتصفيق يعلن النائب المعارض محمود لطيف بك ، أنه سيحيل سؤاله الى استجواب .



وأضيف الى ما سبق أن المحامى ، والمستشار السابق ووكيل مجلس النواب الأسبق محمد توفيق خليل - تفضل - رغم شيخوخته - بزيارتي مهديا اياى تقريراً من أعمال المؤتمر البرلمانى الرابع والثلاثين ، للاتحاد البرلمانى الدولى ، الذى انعقد فى مدينة لاهاى - هولندا - فى الفترة من ٢٣ الى ٢٧ أغسطس ١٩٣٨ .



وكان وفد مصر الى ذلك المؤتمر قد تألف برئاسة محمد توفيق خليل ، وكيل مجلس النواب وقتئذ بعد أن اعتذر عن المشاركة فى المؤتمر رئيس مجلس النواب محمد بهى الدين بركات باشا وكان الوفد قد شكل من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب التالية أسماؤهم : « من النواب » ممدوح رياض ، محمد فكرى أباطة ، عطا عفيفى بك ، رينيه قطاوى بك ، محمود أبو الفتح ، ومن « الشيوخ » : عبد الحميد أباطة بك ، وهيب دوس بك ، ميشيل رزق .

وتقرير الوفد المصرى المقدم من محمد توفيق خليل بك ، الى مجلس البرلمان المصرى ، والذى يقع فى جوالى تسعين صفحة ، من أهم التقارير البرلمانية ، وهو من زاوية القضية الفلسطينية وثيقة هامة تؤكد أن شعب مصر ،

كان يحمل عبء الدفاع عن الشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية في وقت لم يكن فيه الاحتلال البريطاني لفلسطين ، المتحالف مع الصهيونية يسمح لصوت الشعب الفلسطيني أن يرتفع خارج فلسطين .



وكم وددت ، لو اتسع المجال لنشر نص خطاب ممدوح رياض ، أحد أعضاء الوفد المصري الذي ألقاه في المؤتمر في مساء ٢٢ أغسطس عن القضية الفلسطينية ، والذي يقع في حوالى خمس وعشرين صفحة .

وكم وددت ، لو اتسع المجال ، أيضا لنشر تفاصيل المناقشات الحامية ، التى دارت بين النائب ، المصري ممدوح رياض ، ومستتر ريس ديفز عضو مجلس العموم ، البريطانى ، ليعرف من لا يعرف ، أو من يعرف وينكر أنه يعرف أن مصر - ومصر وحدها وقتئذ - كانت الترجمان ، الصادق ، الأمين عن آمال وأمانى وآلام ومتاعب الشعب الفلسطيني .

فقط أشير الى بعض ما ورد فى خطاب ممدوح رياض ، الذى ألقاه باسم مصر شعبا وحكومة ، كما أشير مجرد اشارة الى ما دار بين ممدوح رياض ورئيس ديفز داخل جلسات المؤتمر البرلماني الدولي .

وقبل ذلك كله ، أحب أن أسجل هنا - للتاريخ - موقفا وطنيا ، برلمانيا رائعا ، وقفه الاخوة المصريون المشاركون فى المؤتمر ، لقد ورد فى التقرير السنوى للسكرتير العام للاتحاد البرلماني والذي ألقى فى المؤتمر ، وهو يستعرض الأحداث البرلمانية ، فى العالم كله ، أن أمرا ملكيا قد صدر باقالة وزارة مصطفى النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ لمعارضتها للدستور .

ولم يكن من بين أعضاء وفد مصر ، الى المؤتمر البرلماني الدولي الا عضو واحد ، أو اثنان ينتميان الى الوفد المصري كحزب ، بل لقد كان غالبية الأعضاء ، يعارضون حزب الوفد المصري معارضة شديدة ولكنهم جميعا لم يقبلوا أن تتهم وزارة مصرية فى مجتمع دولي ، وفى وثيقة دولية بمعارضتها للدستور .



وفور انتهاء السكرتير العام للاتحاد البرلماني الدولي ، من القاء تقريره السنوى اجتمع الأعضاء المصريون وقرروا بالاجماع ، أن يطلبوا الى السكرتير العام حذف تلك الفقرة الخاصة بمعارضة وزارة النحاس باشا ، للدستور .

من التقرير السنوى ، بل وكتبوا مذكرة بهذا المعنى ، سلمت للسكرتير العام فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٨ ، وعلى الفور وافق السكرتير العام - والمؤتمر - على حذف تلك العبارة ، بل ان السكرتير العام للاتحاد البرلماني الدولي ، اعتذر عن كتابته لتلك العبارة مؤكداً أنه نقل هذه العبارة ، عن نص الأمر الملكي الخاص بإقالة الوزارة كما نشر فى جريدة « الطان » الفرنسية ، وجريدة « التايمز » الانجليزية ، وذكر السكرتير العام ، ان من صالح مصر ، أن تسهر على صحة الأخبار التى تنشرها عنها أمهات الصحف فى العالم كما أن من صالح مصر أن توافى المنظمات الدولية بعدد من الوقائع المصرية باللغة الفرنسية أو اللغة الانجليزية .



أما خطاب ممدوح رياض عن القضية الفلسطينية ، فقد كان بمثابة وثيقة خاصة بالقضية الفلسطينية تؤكد أن فلسطين بلد عربى ، وأن العرب هم أصحابها وسكانها منذ أجيال عديدة ، وأنه يجب على المجتمع الدولي ، وعلى دولة الانتداب ، بريطانيا أن تلتزم بمصالح العرب ، أصحاب البلاد الأصليين ، وألا تفضل على مصالحهم مصالح المهاجرين ، اليهود .

ويطالب ممدوح رياض - باسم مصر - شعبا ، وحكومة - بضرورة مراعاة أحكام القانون الدولي العام ، بالنسبة للشعب الفلسطينى ، وضرورة تنفيذ مبادئ الرئيس الأمريكى ولسون ، التى تعترف بأن لكل شعب حقه فى تقرير مصير بلاده .

ويؤكد ممدوح رياض - بالأرقام ، والتقارير والبيانات الرسمية - أن فلسطين اكتظت الآن - أغسطس ١٩٣٨ - بالسكان الى أقصى درجة تتفق وموارد البلاد الطبيعية من زراعية واقتصادية ، فيكون من خطئ الرأى ، وقلة التبصر بالعواقب مواصلة العمل بسياسة إبادة مهاجرة اليهود الى فلسطين ، على الرغم من معارضة أهل البلاد فى ذلك مع الاعتراف لليهود ، بأنهم يمرون الآن - أغسطس ١٩٣٨ - بظروف عصيبة من اضطهاد ، ونفى يجعلهم فى محل عطف ورعاية شاملة من الانسانية كلها .



على أن هذا العطف - هكذا قال ممدوح رياض بالحرف الواحد - وتلك الرعاية ، لا يجب أن تبديا على حساب فلسطين وحدها ولا سيما أن فلسطين - حتى على فرض امكانية مضاعفة عدد سكانها الحاليين ، وقبل نصف مليون من المهاجرين الجدد بها ، وهو فرض جدير تأباه طبيعة البلاد - لا تكفى لتأتى للعالم بحل قاطع للمشكلة اليهودية ، إذ أن اليهود يبلغ عددهم فى العالم بأجمعه

١٦ أو ١٧ مليوناً ، فليس في ايواء فلسطين لنصف مليون منهم وهو فرض لا يمكن تحقيقه حل للقضية اليهودية في العالم ، بينما أن الظلم كلى الظلم للأغلبية العربية ، في فلسطين التي ليست أقل من غيرها استحقاقا للعطف والانصاف ، ولا يمكنها أن تصبر على الضيم .

ويقول ممدوح رياض : أن العمل على انقاذ اليهود من محنتهم لا يكون بتوجيه أنظارهم شطر فلسطين ، التي لا تتسع لايوائهم ، بل هناك في العالم ، مناطق وأنحاء لا يتناسب عدد سكانها مع خصب تربتها ، ومواردها الطبيعية ، وتسمح أحوالها بايواء اليهود بها ، على شرط أن تصفو النفوس ، وتعزل عن الأنانية أخذا بنصرة المضطهدين .

ولعل ذلك يتم في المستقبل القريب ، لتصبح فلسطين - تلك الأرض المقدسة ، التي استحالَت الى ميادين قتال - مقرا ومصدرا للوفاق والوئام والاخاء » .



ورغم أن خطاب ممدوح رياض قد استغرق أكثر من ضعف الوقت المصروح به ، لكل الأعضاء ، إلا أن جميع الأعضاء ظلوا يستمعون اليه - والكثيرون منهم وقوفا حول المنبر - كما يقول التقرير - زهاء نصف ساعة .



ويقف مستر ريس ديفز ، عضو مجلس العموم البريطاني ، ليأخذ على الخطيب المصرى انتقاد الطريقة التي تنتهجها بريطانيا في معالجة المشكلة الفلسطينية ، من غير أن يتقدم باقتراح مفيد لحل المشكلة ، ويقول مستر ديفز أن أوروبا اليوم تؤلف معسكرين ، معسكر الدول الدكتاتورية من جهة ، ومعسكر الدول الديمقراطية من جهة أخرى فلا يصح أن تسترسل الدول الديمقراطية في مهاجمة بعضها بعضا في حين أن الدول الدكتاتورية توحد جبهتها ، وتنظم صفوفها وتوطد تضامنها .

ويأخذ مستر ديفز على الأستاذ ممدوح رياض أنه يتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى هي بريطانيا !

ويقف ممدوح رياض مرة أخرى ، ليؤكد أنه أبدى وجهة نظر بلاده في مشكلة فلسطين ووجهة النظر هذه : انه لابد من البحث عن بلاد غير فلسطين تتسع لياوى اليها الشعب اليهودي ، المضطهد الآن في كثير من البلاد ، وإذا كانت بريطانيا قد بذلت ، كما تقول كل ما تستطيع لحل المشكلة الفلسطينية فقد اتضح لها أن هذا الحل في الأوضاع الحاضرة يكاد يكون مستحيلا ، فلا بد من تعديل الأوضاع القائمة !

والجدير بالذكر أن مصر ، طلبت أن يدرج فى جدول أعمال المؤتمر المقبل اقرار مبدأ هام هو أنه لا يجوز لحكومة أجنبية أن تملى ارادتها ، على حكومة أخرى فيما يختص بشكل الحكم ، ونظامه » .

وجرت مناقشات طويلة انتهت برفض الاقتراح المصرى بأغلبية ١٧ ضد ١٤ صوتا !!

وان كان المؤتمر قد وافق بالاجماع على القرار التالى : يقرر المؤتمر البرلماني ، أنه مقتنع تماما بأن هناك شرطا جوهريا لابد من تحقيقه لاستتباب السلام ، والوئام ، بين الشعوب واطراد التعاون الدولى فى مصلحة جميع البلاد وهو أن يعترف بلا جدال لكل دولة بحقها فى تقرير نوع الحكم الذى ترتضيه لنفسها ، وذلك بغير تدخل الشعوب ، أو الحكومات الأخرى فى هذا الشأن بأية وسيلة .



لقد كانت القضية الفلسطينية - كما هى لا تزال الى اليوم ، وستبقى دائما - القضية العربية الأولى بالنسبة للشعب العربى فى مصر ، وكانت القضية الفلسطينية فى تلك المرحلة قد دخلت مرحلة جديدة من مراحل تطورها بعد أن اشتد الصراع العربى الاسرائيلى ، وبعد أن رفض العرب ، واليهود الحلول ، التى اقترحتها لجنة التحقيق البريطانية الملكية حيث اعتبرها الطرفان - عمليا - قد زادت المشكلة تعقيدا ، على تعقيد ، وكانت لجنة التحقيق ذاتها قد ذكرت فى تقريرها أن مقترحاتها ، لن تحقق مطالب العرب ، واليهود ، ولذلك فهى - أى لجنة التحقيق الملكية - قليلة الثقة فى أن تلقى مقترحاتها ، رفضا أو قبولا ، وكانت لجنة التحقيق الملكية قد رأت تقسيم فلسطين بين العرب ، واليهود وكان معنى التقسيم الذى اقترحته اللجنة أن العرب سيضطرون الى الموافقة على أن تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها زمنا طويلا ، وبسطوا عليها سلطانهم أجيالا ، متعاقبة وكان هذا التقسيم بالنسبة لليهود أنهم - وهذا منطقهم وقتئذ - سيضطرون الى الاكتفاء بأقل مما كانوا يطمعون فيه ، والعرب - كما تقول بياناتهم وقتئذ - يعتبرون التقسيم كارثة لانه يقيم دولة فى جزء من صميم بلادهم الأصلية وهم يعتقدون ان كل ربح يناله اليهود انما ينتزع من أكبادهم ويقتطع من صلب حقوقهم ، واليهود - وكان هذا أيضا منطقهم وقتئذ - كانوا يعتبرون التقسيم كارثة لانه يحول دون انشاء الدولة التى منوها أنفسهم بانشائها منذ صدور وعد بلفور ولانه يخصهم - كما جاء مشروع التقسيم الذى اقترحته لجنة التحقيق الملكية البريطانية - بشقة لا تزيد على أربعة آلاف كيلومتر محصورة فى البلاد العربية مما يجعلها معرضة للخطر فى كل لحظة وأنه فضلا عن ضيقها ، فهى لا تتسع لهذه الآلاف المؤلفة من مهاجرينهم من مختلف الأنحاء

والأقطار وكانت الشقة الضيقة التي اقترحت لجنة التحقيق الملكية البريطانية اعطاءها لليهود ، لا تضم القدس كل القدس ، ولا تضم الخليل وبئر سبع وغزة ، وخان يونس وأريحا واللد ، ورام الله ، وطولكرم وجنين ، ونيسان ، ومجدو و . . و . . لانها كلها وعشرات غيرها من المدن الفلسطينية ، كانت ضمن القسم العربى طبقا لما جاء فى مشروع التقسيم الذى تقدمت به لجنة التحقيق الملكية البريطانية : ولن أطيل فى الحديث عن الأحداث ، التى مرت بالقضية الفلسطينية ، ولا مشروع التقسيم فذلك كله وارد - وبالتفصيل - فى دراستنا عن الصراع العربى الاسرائيلى وأحب - والشئ بالشئ يذكر كما يقولون - أن أشير ، الى بعض أحاديث الوحدة العربية ، التى كانت تتردد وقتئذ فى تلك الفترة - فترة وزارة محمد محمود باشا الثانية - وبعض الأحاديث التى أعنيها هنا استفتاء اشترك فيه بعض الزعماء ، والسياسة ، وأعلام الأدب والثقافة وقد كان الاستفتاء من اعداد كاتب صحفى سورى هو الأستاذ محمد شاكر الخزرجى زار مصر ، والعراق وبلدانا عربية أخرى وكان معه سؤاله الهام ، الوحدة العربية ، هل من سبيل الى تحقيقها ؟ .

وهذه اجابات بعض المصريين كما وردت فى هذا الاستفتاء :

● محمد محمود باشا - رئيس مجلس الوزراء المصرى وقتئذ :

تشير فكرة العروبة فى نفسى ذكرى تلك المدنية الباهرة ، التى قامت فى الشرق وشع نورها فى جميع الأقطار بظهور الاسلام وتعاليمه الخالدة ، وانى لألمح ضوء هذه المدنية ينبعث من جديد مما يملأ نفسى أملا فى قرب تحقيق تلك الرابطة لخير الشرق والانسانية .

● بهى الدين بركات باشا ، رئيس مجلس النواب المصرى الأسبق :

تربط مصر بالبلاد العربية صلات حميمة بعضها وثيق وبعضها ضعيف والبعض الآخر وسط بين هذا وذاك ومن البداهة أننا اذا ما تعهدنا هذه الصلات بالعبارة ، وعملنا على توثيق ما بين البلاد العربية من روابط ، اقتصادية وثقافية ، أمكن أن تجنى هذه الأقطار من وراء ذلك الخير الكثير ، وهذا هو من رأيى ما يجب على الجيل الحاضر أن يعمل على تحقيقه ما استطاع الى ذلك سبيلا .

● حلمى عيسى باشا - أحد وزراء المعارف السابقين :

أعتقد أننا لسنا بحاجة الى أن ننشد وحدة عربية فالعرب مرتبطون منذ الفتح الاسلامى بروابط تاريخية وثيقة ، لغتهم واحدة ، وفنونهم - وأساسها

الفن العربى - واحدة ، وإدابهم واحدة ، ودينهم واحد مرده القرآن والحديث ،
انما الذى يتعين على البلاد العربية أن تقوم به هو التبادل الاقتصادى والتعاونى
ومما لا ريب فيه سسيكون عظيم الأثر فى توثيق الروابط بين تلك
البلاد و . . و . .

● دكتور على ابراهيم باشا - نابغة الطب والجراحة فى مصر :

طالما ناديت ولا أزال أنادى بجمع شمل أطباء العرب وأحياء الطب العربى
وتوحيد المصطلحات الطبية وها أنذا أنادى بالعمل على ربط الثقافات العربية
بعضها ، ببعض ولقد حققت الجمعية الطبية المصرية ، التى أتشرف برئاستها
جزء من هذه الأمنية ، وعلى رجال السياسة فى الأقطار العربية أن يقوموا من
جانبهم بمجهودات ، أوسع نطاقا فى جميع نواحي الحياة الثقافية وجعلها كتلة
واحدة وإعادة عزها ، ومجدها القديم .

● أحمد عبد الوهاب باشا أحد كبار رجال الاقتصاد :

الوحدة العربية أمنية أبناء العرب جميعا لكنها حتى الآن ، لا تزال حلما
أكثر منه حقيقة ، وعندى أن وسائل تحقيقها كثيرة متنوعة ومنها ما هو
اجتماعى ، ومنها ما هو اقتصادى ، ولو أن هناك هيئة مشتركة تمثل بلاد
العروبة تتولى دراسة هذه الوسائل التى تقرب البعد ، وتحقق ما لا يزال حنى
الآن فى عالم الخيال .

● نجيب الهلالي باشا : (وزير سابق)

لقد الفت أمم الغرب عصبة للتعارف والتعاون وخدمة السلام وتقديم
الحضارة فما أولى الشعوب العربية بمثل هذا التعاون وهى ذات الماضى ، المجيد ،
المشترك ، ومن رأى أن أفضل الوسائل لتحقيق هذا التعاون ، العمل على تقريب
الثقافات العربية واحكام الروابط الأدبية بين أبناء الشعوب العربية المختلفة .

● توفيق دوس باشا : (وزير سابق)

ان وجود البلاد العربية فى بقعة واحدة وارتباطها بوحدة اللغة والثقافة ،
والتقاليد ، كقيلة بأن تجعل منها فى المستقبل القريب كتلة واحدة ، وما من
شك فى أنها ستتصبح يومئذ قوة لا يستهان بها وعندى أن على الزعماء فى كل
قطر ، من هذه الأقطار أن يبنوا روح القومية العربية فى بلادهم بعيدا عن التحزب
الدينى ، وعندئذ فقط يتحقق ذلك الحلم الجميل !

● د . محمد حسين هيكل باشا : (وزير سابق)

أنا ممن يؤمنون بالفكرة على أن يكون أمامنا مثل أعلى . والوحدة العربية ،
انما تتحقق يوم يقوم فى الشرق العربى ذلك الرجل الالهى ، الذى يدوى صوته

في الآفاق فيسمع الناس بها ، ويفتدون بحياتهم الدعوة ، التي يريد أن تنشر في الخافقين ، اما أن تكون الوحدة العربية مقصودا بها تحرير أمم الشرق العربي أو تحسين أحوالهم فذلك أمر هين وهو في رأيي ليس خيرا من الفكرة القومية .

فليعمل الدعاة لما يدعون اليه اليوم ان شاءوا لكنني أرجو أن يجيء اليوم الذي يقوم فيه الدعاة للمثل الأعلى .

● د . طه حسين « بك » :

أنا من أشد الناس حبا للوحدة العربية وحرصا على أن يكون الاستقلال القومي ، الوطني أساسا لها ، وعلى أن تكون الثقافة والتعاون الاقتصادي من أهم الوسائل المؤدية اليها ، وليس من شك في أن الدعوة الى انشاء جماعة تمثل الأمم العربية وتتبادل الرأي في مشاكلها المختلفة من أنفع الدعوات وأقوئها ، فلعلها تجد من قادة الرأي في البلاد العربية استعدادا حسنا .

● عباس محمود العقاد :

الوحدة العربية من حيث التعاطف قائمة لا تحتاج الى دعوة ومن حيث اللغة والثقافة آخذة في التمكن والشيوع ومن حيث المصالح الاقتصادية ، يستطيع تدبيرها وتنظيمها على مدى الأيام .

أما الوحدة العربية من حيث الحكم فلست من أنصارها لانني أميل الى المزيد من التخصص والاستقلال ولا أحب المزيد من التواكل والاندماج وخير من وحدة الحكم تعاون صادق يقوم على تبادل الشعور وتبادل المصالح وتبادل الآراء ، فاذا جاءت الأيام بما ليس في الحسابان فذلك اذن حكم الأيام الذي لا حكم بعده لانسان .

● عبد القادر المازني :

ربما كان ايماني بالوحدة العربية راجعا الى أنني عربي فما في دمي قطرة واحدة ، غير عربية والله الحمد وللذين يظنون أن الوحدة العربية حلم جميل ليس الا . . أقول اننا كنا جميعا فيما مضى أمة عربية واحدة بفضل النهضة ، التي أزخر الاسلام تيارها فالذي كان من قبل يسهل أن يكون كرة أخرى ، ثم اننا أبناء لغة واحدة مهما تناءت بنا البلاد ولا قيمة للفواصل التي أوجدتها الاستعمار فان هذا عارض يزول وأول ما نحتاج اليه هو الايمان بالوحدة العربية، أما الوسائل فتجيء بعد ذلك في أوانها وعلى مقتضى الأحوال والظروف .

● توفيق الحكيم :

اننى على الرغم من رغبتى فى تكوين شخصية مستقلة . . لكل أمة من الأمم العربية أحب أن نتذكر دائما أننا ازاء الغرب لنا صفة واحدة تجمعنا وينبغى لنا أن نحافظ عليها ، فأوروبا اليوم عندما تبين لها خطر الحروب ، التى تقوض المدينيات ارتفعت وخافت على مصير ما تسميه « الروح الأوروبى » فعقدت من أجل ذلك المؤتمرات دعى اليها كبار مفكرى الأمم الأوروبية وبعد أن رأوا الأخطار التى تهدد هذا الروح الأوروبى ونحن الشرقيين لنا من غير شك كذلك ما نستطيع أن نسميه الروح الشرقى ، أى طابعنا الفكرى ، وطريقة نظرنا الى الأشياء ، وعقائدنا وتقاليدها واحساسنا بالجمال الذهنى ومشاعرنا نحو مظاهر الطبيعة المختلفة وأسلوبنا فى التعبير عن حقائق الأشياء فاذا نادينا بالوحدة العربية فانما ، ذلك لنندعم كتلة الروح الشرقى أمام كتلة الروح الأوروبى .

● فكرى أباطة :

الوحدة العربية فى نظرى عصبية أمم عربية ترعى مصالح أعضائها السياسية ازاء الدول الكبرى الطامعة فيها أو ذات العلاقات الوثيقة بها فاذا كانت فكرة الوحدة العربية هى هذا أو شيئا منه فسوف نصطدم بعقبات سياسية فانه ليخيل الى أن نوعا من الأثنية السياسية قد بدأ يتسرب الى الدول العربية وكأن كل واحدة تقول : « حسبى مصائبى » فاذا كان حدسى غير صحيح وأتمنى على الله أن يكون كذلك فان هذه المجاملات المتبادلة بين الأمم العربية تصلح فيما بعد أن تكون أساسا لكتلة واحدة ، ولكن على الراغبين فى هذا التشكيل أن يعينوا أولا المصلحة ، فى هذه الوحدة بشجاعة ، وقوة ، كما عليهم أن يعقدوا المؤتمرات الدولية للدعاية كل عام فى دولة من دول العرب ، مستعينين بالصحافة وبأسواق الأدب وبالرياضة وبالمؤتمرات الفنية اذ كلها وسائل تقرب الى الذهن فوائد الوحدة ، وترسخ فى القلب ضرورتها ، ومتى أثمرت هذه الدعايات جاء دور الأقطاب فوضعوا قواعد هذه الوحدة ودستورها . . . ؟



ولقد حرصت أن أذكر وبالتفصيل ، وبالنص آراء تلك الشخصيات المصرية التى جمعت العديد من القادة السياسيين والاقتصاديين وكبار الكتاب والأدباء لا لأؤكد أن انتماء مصر العربى ، أصيل ، وقديم ، فذلك ما لا يحتاج الى تأكيد ، كل الذى أردته : اعطاء صورة لتفكير بعض القيادات المصرية فى الوحدة العربية وفى أسلوب تحقيقها فى منتصف الثلاثينيات .

مؤتمر نسائي في القاهرة لنصرة القضية الفلسطينية

نشير الى حدث عربي هام وقع في أكتوبر ١٩٣٨ ، ونعني به انعقاد مؤتمر للمرأة العربية للدفاع عن فلسطين . وهذا المؤتمر يؤكد ، أن المرأة العربية بصفة عامة ، والمرأة المصرية بصفة خاصة . . كانت عند مسئوليتها التاريخية ، بالنسبة للقضية الفلسطينية .

ودور المرأة العربية في فلسطين ، دور رائع وبناء . .

ساهمت المرأة الفلسطينية في ثورات ١٩٢٩ ، و ١٩٣١ ، و ١٩٣٣ ، و ١٩٣٦ . . و . . الخ . وقد قتل وسجن الكثير من الفلسطينيات ، كما أن الاتحاد النسائي المصري برئاسة هدى شعراوي قد لعب أخطر الأدوار في القضية الفلسطينية ودفعها الى الأمام .

واذكر - والذكرى تنفع المؤمنين - أنه في ٩ يونيو ١٩٣٦ عقد الاتحاد النسائي المصري ، اجتماعا لبحث الحالة في فلسطين ، وأصدر باجماع الآراء ، قرارات خاصة « باكتتاب كل ذي نفس كريمة يستفزها الظلم والاستبداد » ، وتشكيل لجنة من عضوات الاتحاد لجمع التبرعات ، والاحتجاج على تنفيذ وعد بلفور ، الذي بث بذور الكراهية والشقاق ، وأقام الفوضى والثورة محل المحبة والسلام ، في تلك الأراضي المقدسة . كما قرر ارسال برقيات الى الساسة البريطانيين بطلب وضع حد لهذه السياسة البريطانية الخرقاء ، المخالفة لمبدأ احترام الشعوب الضعيفة ، ومناشدة نساء العالم وعصبة الأمم ، تأييد نساء فلسطين في قضية العرب القومية ، والدعوة الى وقف الهجرة الصهيونية التي تقضي على العدالة بسلب أمة بأسرها حقها الطبيعي في الحياة .

دعما للاتحاد النسائي المصري ، نساء الشرق لعقد مؤتمر للدفاع عن فلسطين، وكانت الدعوة الى هذا المؤتمر باسم هدى شعراوي في ٤ سبتمبر ١٩٣٨ ، وكان من بين كلمات النداء الموجه الى نساء الشرق لعقد المؤتمر ، تلك الكلمات :

« برا بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا نحن نساء الشرق ، ووفاء بالوعد الذي ارتبطنا به مع أخواتنا العربيات في المؤتمرات الدولية المتعددة ، وهو أن نعمل متضامات على نشر الوئام بين الشعوب ، كل منا في بلادها ، وأن نسعى بكل الوسائل المشروعة الى منع الحرب ومساعدة جمعية الأمم في توطيد أركان السلام العالمي . وحسم أسباب النزاع بين الدول ، بالتسوية السلمية ، قررنا عقد مؤتمر نسائي شرقي للنظر في الحالة المؤلمة التي تعانيها فلسطين ، منذ سنين عديدة ، تلبية لصوت ضمائرنا ولاستغاثة الانسانية المعنية في تلك البقاع المقدسة » .

وتوجه هدى شعراوي نداء الى سيدات مصر ، قبل وصول عضوات المؤتمر الى القاهرة ، تطلب فيه من كل مصرية « أن تعمل في دائرتها ، بكل ما تستطيع من حول ، للأخذ بناصر الحق . وأن تقوم كل واحدة منهن بواجب الترحيب والتعزير للضيوف الجديرين بسمعة مصر ومكانتها بين الأمم العربية » .

ويحلو لي أن أشير - للتاريخ - الى أن المؤتمر عندما انعقد في القاهرة في ١٤ أكتوبر ١٩٣٨ ، اختار السيدة هدى شعراوي لرئاسته ، واختار وكيلات عنها : السيدة عادلة بيهم ، حرم الأمير مختار الجزائري « سورية » السيدة ايفلين جبران بستوروس « لبنان » الأنسة صبيحة الهاشمي ، « العراق » السيدة وحيدة حسين الخالدي والأنسة زليخا الشهابي « فلسطين » ، والسيدة نفيسة محمد علي علوبة ، والسيدة أمينة فؤاد سلطان « مصر » .

وكانت سكرتارية المؤتمر من بهيرة نبيه العظمة ، وسنية الأيوبي « سورية » نجلا جورج كافوري ، وحياء نور بيهم « لبنان » رفيعة الخطيب « العراق » ساذج نصار وعقيلة شكرى ديب « فلسطين » جميلة عطية أبو شنب ، ودريه فهمي وايفا حبيب المصري ، وتحية محمد « مصر » .

وكانت مندوبات فلسطين على النحو التالي : السيدات والآنسات طرب حرم عونى بك حسين الخالدي . عقيلة شكرى ديب ، زليخا الشهابي ، متيل مغنم مغنم ، ميمنة الشيخ القسام ، ساذج عقيلة نجيب نصار . رفقه الشهابي التاجي . سعاد حرم فهمي الحسيني . ماري نجيب أبو الشعر . فاطمة وزاهية النشاشيبي . صبيحة التميمي . مريم هاشم . وغيرهن . وغيرهن .

وكانت من مندوبات سورية في المؤتمر ، السيدات والآنسات : بهيرة حرم نبيه بك العظمة . ثريا الحافظ . فطينة كريمة نبيه بك العظمة . حرم

سحبي الدين باشا الجزائري • نازك العابد • أسما عقيلة فارس بك الخوري •
مرة داغستاني • • • و • • و • •

وكان من بين مندوبات مصر ، الى جانب السيدة هدى شعراوي كل من
السيدات والآنسات : نفيسة حرم محمد علي علوبة باشا ، أمينة حرم الدكتور
فؤاد سلطان بك • بسيمة حرم عبد الرحمن رضا باشا • عزيزة حرم الدكتور
حسين هيكل باشا • بهيجة حرم حسن بك رشيد • انصاف حرم الدكتور
منصور بك فهمي • ومنيرة ثابت وهاري كحيل • وحواء ادريس • ونعيمة
الأيوبي • وزينب الغزالي • • • و • • الخ •

وكان انعقاد هذا المؤتمر في هذا الوقت بالذات دفعة قوية للنضال
الفلسطيني خاصة أن الشعب المصري قد رحب بانعقاد هذا المؤتمر على أرض
مصر ، وقد رحبت الصحف المصرية ، التي تصدر باللغة العربية والتي تصدر
باللغات الأجنبية في مصر فيما عدا جريدتين تصدران بالفرنسية ، كان لهما
موقف معاد لذلك المؤتمر تجلى فيما صدر عنهما من تعليقات غير ودية تجاه شعب
فلسطين •

كانت جلسة افتتاح المؤتمر النسائي بدار جمعية الاتحاد النسائي المصري
بالقاهرة في الساعة الخامسة من مساء يوم السبت ٢١ شعبان ١٣٥٧ ، ١٥
أكتوبر ١٩٣٨ ، وكانت جلسة الافتتاح برئاسة هدى شعراوي •

● حضر الجلسة « عدد كبير من الزائرين ، والزائرات في مقدمتهم - كما
قيل يومئذ في وصف حفل الافتتاح - بعض عقيلات الوزراء ، والوزراء السابقين
وزعماء الوفود العربية في المؤتمر البرلماني العالمي الذي انعقد بالقاهرة ، وقد
أعد للرجال مكان خاص في شرفات قاعة الاجتماع •

وافتححت جلسة الافتتاح بنشيد فلسطين الذي نظمه خصيصا لتلك
المناسبة الشاعر محمود أبو الوفا ، ولحنه الأستاذ محمد القصبجي وأنشدته
تلميذات مدرسة الاتحاد النسائي المصري وكان من بين كلمات ذلك النشيد :

يا فلسطين اسلمي نلت السلامة

اسلمي يسلم لنا شعب الكرامة

أرخص الأرواح في حفظ الذمار •••

وأرتضى بالموت في حب الديار

يا له شعبا أصيل الافتخار

لم لا يبلغ في العز مرامه •••



بعد ما أصبح عنوان الكرامة
يا فلسطين أيا قدس السلام
كيف عدت الآن مهذا للخصام
عجبا والظلم للفرد حرام
كيف يرضون للشعب أن يضام
ظلموه ، حكموا فيه الغريم
جرحوه ، شردوا عنه الزعيم
أخرجوه من حمى ، البيت الكريم
لم يراعوا لحمى البيت كرامة
لا ، ولم يخشوا من الناس الملامة
يا بنات الشرق هذا يومكن
فى فلسطين صبايا مثلكن
قتلت أو شردت رجالهن
تركوا الأطفال فى أحضانهن
لم يجدن الآن من يرحمهن
ويعيد النور فى بسماتهن
يا الهى ، يا الهى كن لهن
وصن الشرق ونوله مرامه
وأعد يا رب للشرق مقامه

وتفتتح السيدة هدى شعراوى المؤتمر بكلمة تشكر فيها الحاضرات ممن
« تكبدت متاعب السفر وانتقلن الى مصر من اخواتنا الفلسطينيات ، والعراقيات ،
والسوريات ، واللبنانيات ، والايرانيات لمشاركتنا فى هذا الاجتماع ، الخطير
للبحث فى الحالة المحزنة التى تجتازها فلسطين ، وللتشاور معنا فى الطرق
العملية للوصول الى حل هذه المشكلة على أساس العدل ، والانصاف وللاحتجاج
على أعمال الظلم ، والارهاب التى ترتكب فى تلك البقاع المقدسة .

وتمضى السيدة هدى شعراوى قائلة : « أعبر لحضراتكم عن سرورنا
واغتنباطنا بهذا الاتحاد الذى شد أزرنا ووجد صفوفنا وزاد العروبة قوة ، ومتانة
فى هذا الطرف الدقيق ، باشتراك الجنسين فى الدفاع عن هذه القضية العادلة
اشترাকা فعليا ، سيكون له أثره المنتج فى حلها ان شاء الله كما سيكون فى سجل
تاريخ نهضة الشرق الحديثة صحيفة بيضاء اذ يظهر للعالم أجمع أن محنة
فلسطين لم تثر خواطر رجال الشرق وحسب بل أفزعت نساء الأقطار العربية
عامة وروعتهن بفضاعتها ووحشيتها ومتافاتها لقواعد العدل ، ومبادئ الانسانية

وانتهاكها لحرمات الحق والسلام فقمين يشاركن الرجال لانقاذ فلسطين المعذبة
من جور الاستعمار الانجليزى والاحتلال الصهيونى » .

وعن وعد بلفور تقول هدى هانم شعراوى : تثور فلسطين اليوم وتجاهد
لا لنيل استقلالها فقط بل للنجاة من حكم الاعداء الذى أصدره عليها « بلفور »
بتصريحه المشؤوم وتريد الحكومة الانجليزية تنفيذه بكل فظاعة ووحشية » .
وتقول هدى شعراوى : يقولون أنه لبس من السهل أن تتقهقر دولة قوية
كبريطانيا العظمى ، تعتمد على قواتها البحرية ، والبرية والجوية ، وتدعن
لمشيئة شعب أعزل لا سلاح له الا ايمانه بالحق ولكن الرجوع الى الحق فضيلة
وأفضل للقوى ألا يستعمل قواته الا ازاء أنداده وأقرانه أو يحتفظ بها لوقت
الحاجة .

وتقول هدى شعراوى : من الغريب ، أن الشعب الانجليزى الذى كان
يفخر بأن لبريطانيا شرف القضاء على الرق ، وحماية الأمم الضعيفة يرضيه اليوم
أن تقوم حكوماته بمهنة النخاسة ، فى أبشع مظاهرها بمحاولتها فرض
الصهيونيين على شعب كامل رغم أنفه ، وتمليكه أراضيه بيد أن النخاسين فى
الماضى كانوا على الأقل يتركون للعبد حرية اختيار سيده مهما بلغ الشمن الذى
يعرض عليهم » .

وتشير هدى شعراوى الى تخلى بريطانيا عن شعب الحبشة ، بعد عدوان
موسولينى عليه ، والى تخلى بريطانيا أيضا عن تشيكوسلوفاكيا اثر هجوم هتلر
عليها ، ثم تقول : ان بريطانيا العظمى لا تستأسد ، الا على الأمم الضعيفة
ولا تحترم الا القوة ، على اختلاف أنواعها ، ولا يخفى على حضراتكن ما لليهود من
قوة الدينار » .

وتنهى هدى شعراوى خطابها الجامع بقولها : لما كنا نريد أن نعيش فى
وئام مع اليهود المواطنين فانا نطالبهم بالتضامن معنا فى ارجاع الصهيونيين عن
أحلامهم الخرافية فى التشبث بتحقيقها » .

وتشكر هدى شعراوى رفعة محمد محمود باشا رئيس حكومتنا الرشيدة
على المجهودات القيمة التى يبذلها فى الدفاع عن فلسطين فى كل فرصة سنحت
له كما تشكر رئيسة المؤتمر فى نفس الوقت الصحافة العربية النزيهة التى
طالما ساعدتنا فى تنوير رأى العام واطلاعه على الحقائق بانتصارها للحق ،
والعدل .



كما تشكر أيضا السيدة هدى شعراوى كلا من واصف غالى باشا ، الذى
كان أول مصرى ارتفع صوته رسميا بالدفاع عن فلسطين فى عصبه الأمم
وعبد الفتاح يحيى باشا على دفاعه الأخير عن فلسطين فى تلك العصبة .

وترسل هدى شعراوي من أعلى المنبر تحية الاعجاب والتقدير الى أبطال فلسطين المجاهدين والى زعمائهم الأحرار ومبغديهم وعلى رأسهم سماحة السيد أمين الحسيني أفندي داعية الله أن يكلاً بعنايته ورعايته اليتامى والشكالى والأرامل اللاتى أصبحن لا موئل لهن ولا نصير الا الله سبحانه وتعالى .

وبعد خطاب هدى شعراوي يجىء خطاب السيدة طرب عبد الهادى كريمة الشهيد سليم الأحمد عبد الهادى ، وعقيلة عونى بك عبد الهادى أحد زعماء فلسطين المبعدين - وقتئذ - وعضو اللجنة العربية العليا ، ومندوب المرحوم الملك الحسين فى مؤتمر فرساي .

وكان خطاب السيدة طرب عبد الهادى - بحق - صرخة مدوية لشعب فلسطين البلد العربى ، الذى يراد افناء شعبه العربى ، وابدانهم واجلاؤهم عن ديارهم ، واخراجهم من أوطانهم ، ليحل محلهم شعب غريب عنهم . صرخة مدوية لفلسطين التى تأمرت أقوى دول الأرض ، وأدهى شعوب العالم ، على افنائها . . . فلسطين التى تشاهد اليوم مأساة فظيعة لم يشاهد العالم لها مثيلاً وتنزل بها مظالم ، لا عهد للعصور المظلمة بأشباهاها : فلسطين التى يتيم أطفالها ، ويشنق شيوخها وشبابها ويشرد رجالها ، وتدمر مدنها وقراها ، وتنسف بيوتها ، وتحشى سجونها بالأبرياء .

وبعد هدى شعراوي وطرب عبد الهادى يجىء صوت سورية ممثلاً فى عقيلة نبيه بك العظمة من زعيمات سوريا وسكرتيرة لجنة السيدات للدفاع عن فلسطين وعضو جمعية « يقظة المرأة الشامية » بدمشق .

وفى خطاب السيدة بهيرة نبيه العظمة تحديد واضح لما يجب ، على عضوات المؤتمر اتخاذه من قرارات وتوصيات :

- فلسطين بلاد عربية على المؤتمر تأييد عروبتها .
- المطالبة بسد أبواب الهجرة الصهيونية ووقفها عند حدها بل بوقفها تماماً . .
- لا بد من المطالبة بانهاء الانتداب البريطانى على فلسطين .
- لفلسطين الحق الطبيعى والشرعى فى الحرية والاستقلال فيجب على المؤتمر تأييد هذا الحق ، والمطالبة به .
- الدعوة الى مقاطعة بريطانيا اذا هى أصرت على ارتكاب ما ترتكبه فى فلسطين من ابادة وتعذيب و . . و . .
- الدعوة الى مقاطعة اليهود ، فى كل بلد يضم العرب والمسلمين الى أن يرتدعوا عن موقفهم ويرتدعوا عن تمثيل روايتهم الى غير ذلك من المطالب .

ويكون خطاب السيدة نجلا كفورى عقيلة الأستاذ جورج كفورى بك - من أدباء لبنان - قطعة أدبية ممتازة : تدعو السيدة نجلا كفورى الى ارسال الوفود لا الى جمعية الأمم ، ولا الى أى بلد من بلدان الغرب بل الى العرب فى أقاصى صحاريهم وشواطئهم ، وإلى المسلمين فى أربعة أركان المعمورة وإلى المسيحيين فى أطراف الدنيا ، ليعرف الجميع ما ترتكبه بريطانيا من فظائع فى ثالث الحرمين وأولى القبلتين وليعرفوا أن بريطانيا تريد تسليم قبر المسيح الى اليهود .

ان وراء فلسطين سبعين مليوناً من العرب .

ان وراء فلسطين مئات الملايين من المسيحيين المتدينين . بل أن وراءها كل ذى وجدان حى وضمير سليم .

وتنهى السيدة نجلا كفورى خطابها بقولها :

لقد أسمعتمكن لهجة قد تبدو غريبة عن المرأة فأستمحكن عذرا ، اذا ثقلت على أسماعكن الرقيقة هذه اللهجة الجافية .

ان الناس عندما يسمعون بمؤتمر نسائي يعقد لبحث مأساة فلسطين لا يتصورون ، الا جماعة من النساء يندبن ويبكين بالدمع السخين ، ولكن لأول مرة نريد ألا نحقق هذا الظن فينا .

لقد بكى العرب مرة واحدة ، على أطلال الحمراء .

ولن يبكوا مرة ثانية على أنقاض فلسطين .

ان فى فلسطين مبكى واحدا ولن يكون فيها مبكى آخر للعرب .



وتتوالى خطب العضوات السيدة ايفلين بستروس مؤلفة كتاب «يد الله» . . وعقيلة جبران بك بستروس من وجهاء لبنان والسيدة وحيدة حسين الخالدى عقيلة الدكتور حسين بك الخالدى رئيس بلدية القدس سابقا ، وكان منفيا فى جزيرة سيشل أثناء انعقاد المؤتمر ، وهى وان مثلت فلسطين فى المؤتمر ، الا انها كانت عراقية . الأنسة صبحة ياسين الهاشمى كريمة الزعيم ياسين باشا الهاشمى ، أحد رؤساء الوزارات العراقية . السيدة عقيلة شكرى ديب رئيسة جمعية تهذيب الفتاة الأرثوذكسية بالقدس ، السيدة عزيزة عثمان لبيب من سيدات ايران المتمصرات ، حرم الدكتور عثمان لبيب بك ، زليخا الشهابى ، سكرتيرة جمعية السيدات العربيات بالقدس ، ايفا حبيب المصرى (مصر) .

ثم تلقى تلميذة من تلميذات مدرسة الاتحاد النسائى القصيدة التى نظمها الأستاذ أحمد محرم لمناسبة انعقاد المؤتمر ومطلعها :

جمعن المشارق (فى المؤتمر)
فقل للمغرب : أين المفر
وفى قصيدة أحمد محرم تلك الأبيات :
هو الظلم هيج كل القوى
فما تستكن وما تستقر
وراع الكرائم فاستلها
وأطلقها من وراء الستر



ألى ان يقول أحمد محرم :
وجئن يغرن على عينه
وينفذن من نابيه والظفر
فيا لك من نمر فاتك
وباللواتى يصدن النمر
أخذن السهام فسددتها
لطاف الأنامل بيض البنان
تذيب الحديد ، وتقرى الحجر
تميل زلازلها بالجبال
وتمضى نوافذها فى السرر
(فلسطين) خطبك غول الخطوب
وذعر الزمان ، ورعب القدر
تنام ، البراكين عن همها ،
وما نام بركانك المتفجر !



وفى اليوم التالى تكون الجلسة الثانية : خطب مستفيضة من السيدة نازك
العابد بيهم (لبنان) السيدة سعاد الحسينى (فلسطين) الأنسة رفيقة الخطيب
(العراق) ملك حمدي حلاوة - حرم أحمد حلاوة بك من كبار تجار القاهرة
(من سيدات فلسطين البارزات) آنسة حنيفة أحمد على علوبة (بك) ، وكانت
وقتئذ يافعة وطالبة بمدرسة اليسيه ، مارى وزير (العراق) آنسة نبيهة ناصر
(فلسطين) ، ربا القاسم (فلسطين) منيرة ثابت (مصر) زينب الحكيم
(مصر) •

ويقيم النادي الفلسطيني بالقاهرة حفل شاي لعضوات المؤتمر يرحب باسم
النادي الأستاذ محمد علي الطاهر ويقدم للضيفات الآنسة ميمنة كريمة المرحوم
الشيخ عز الدين القسام ، أول شهيد عربي استشهد في الثورة الفلسطينية .
ومن بين كلمات ميمنة :

« لست أول فتاة أستشهد أبوها في سبيل العرب فبينكن من مندوبات
البلاد العربية الكثرات فقدن أعزاهن اما شنتقا ، على الأعواد أو رميا بالرصاص
من أجل احياء مجد العرب : فهل الشهيد سليم الأحمد عبد الهادي الا والد طرب
عبد الهادي ؟ وهل الشهيد لطفي الحافظ الا والد ثريا عبد الحافظ الرئيس ؟ وهل
الشهيد عارف الحسيني مفتي غزة والشهيد عكر النشاشيبي والشهيد كامل
البديري الا أقارب لكثيرات من مندوبات فلسطين ، وهل الشهيد يوسف العظمة
وزير حربية سورية في عهد الاستقلال الشاوي في ميسلون الا عم قطينة العظمة ،
وهل الشهيد الأمير عز الدين الجزائري الا سليل الأسرة الجزائرية المثلة في
مندوبات سورية وهل فقيده العرب الشهيد ياسين الهاشمي ، الا أبو صبيحة ؟
حقا لقد صدق الشاعر حين قال :

ما بيننا يوم الفخار تفاوت

أبدا كلانا في المعالي مغرق



وكانت الجلسة الختامية للمؤتمر في ١٨ أكتوبر ١٩٣٨ .

وفي كلمة هدى شعراوي اشارة ، الى « بعض النيات الحسنة التي دفعت
أفرادا قلائل من المواطنين والمواطنات اليهود الى توجيه نداءاتهم على صفحات
الجرائد الفرنسية يناشدونني فيها أن أعمل على التآلف بين العرب واليهود
ليتكون منهم كتلة قوية تقاوم السياسة الأوروبية التي وصفها بعضهم بالسفك ،
والتعطش الى الدماء ، وألا نعيد عهد قابيل ، وهابيل » . وتقول هدى شعراوي
« ومع تقديري لهذا الشعور الرقيق أقول ، اننا كنا أول من يعطف على اليهود
ويستنكر الظلم الواقع من أوروبا ولكن الصهيونيين باعتمادهم على القوة الغاشمة
التي يثور عليها هؤلاء المشابرون وتغذيتها بأموالهم لاغتصاب حقوق العرب حال
دون فكرة الاتحاد وجعلنا ننفر منهم ولا نثق بصدق قولهم وقد كان الأولى
بحضراتهم ان يوجهوا مثل هذه النداءات الى المغتصبين الظالمين والى المشجعين
بسكوتهم على ارتكاب هذه المظالم في فلسطين فان كانوا صادقين حقاً فيما
يقولونه وما ينشرون فليؤيدوا مقرراتنا وليجهروا باستنكارهم وسخطهم على وعد
بلفور الذي كان وبالا علينا وعليهم » .

ويشير البيان الختامي للمؤتمر الى مراحل تطور القضية الفلسطينية منذ
نشوب الحرب العالمية الأولى وعدم قيام الحلفاء بتنفيذ وعودهم للعرب والى وعد

بلفور والانتداب البريطاني ، ولجان كراين ، وشو ، وتقرير سمسون ، ومؤتمر بلودان الذي رفض تقسيم فلسطين ، كما يشير البيان الى ما قاله واصف غالى باشا فى عصبة الأمم عن القضية الفلسطينية « ان مسألة فلسطين تهم مصر حكومة وشعبا الى أقصى حد ، بالنظر الى علاقات الجوار الدائمة بين البلدين والى العلاقات التاريخية والدينية ، التى تربط مصر والاماكن المقدسة بروابط أخوية قائمة على أساس وحدة اللغة والدين ، والحضارة التى تربطنا بالشعب الفلسطينى » كما يشير البيان أيضا الى الكلمة التى قالها واصف غالى باشا فى عصبة الأمم أيضا : « أن الحق والعدل يقضيان بأن تظل فلسطين للفلسطينيين هذا حق طبيعى فى أبسط أشكاله وأوضحها » .

وتؤيد قرارات المؤتمر مطالب العرب فى فلسطين بالغاء الانتداب البريطانى ، على فلسطين وانشاء دولة دستورية ذات سيادة فى فلسطين واعتبار وعد بلفور باطلا من أساسه ولا قيمة له ، ويرفض المؤتمر تقسيم فلسطين رفضا باتا وفورا واعتبار فلسطين وحدة تامة لا تتجزأ . بالإضافة الى استنكار سياسة بريطانيا فى فلسطين وضرورة اسداء المساعدة العربية للشعب الفلسطينى و . و .

وتلقى السيدة متيل مغنم عقيلة الاستاذ مغنم ومؤلفة كتاب « المرأة العربية » باللغة الانجليزية (فلسطين) كما تلقى الآنسة زينب الحكيم (مصر) والآنسة منيرة ثنيان كريمة عبد اللطيف بك ثنيان - من علماء العراق - وزليخا الشهابى (فلسطين) وساذج نصار عقيلة الصحفي نجيب نصار وصاحب جريدة ، الكرمل (حيفا) ، يلقى هؤلاء كلمات فى الجلسة الختامية .

وفى المؤتمر ، ألقى رسائل من السيدات والآنسات ابتهاج زعيتر (نابلس) أنيسة الخضراء (عكا) فائقة مدرس (حلب) اسمى طوبى (عكا) حميدة الجراح (عكا) ، وألقى قصائد تحية للمؤتمر ، من فايضة سعيد عبد الحميد (نابلس) فوزية سلامة

وترسل سيدة أجنبية تقيم فى مصر ، الى هدى شعراوى قصيدة بالانجليزية (وهى صورة لتفكير ذلك العصر) وفيما يلى ترجمة القصيدة :

الناس أجمعون ، كانوا يخشون الأسد البريطانى

وكانوا ، يرتجفون من هيبتة ويرهبون هجمته

حتى جاء يوم تقدم موسولينى ، اليه بثبات

ولوى ذيله فى غير وجل

زأر الأسد وفغر فاه

وكان بلا أنياب ليس فيه ما يخيف

ورمجر في دهشة وقال :
وقعوا العقوبات
وهذا كل ما أمكنه أن يقول .
وللتاريخ نقول أن للدكتور ابراهيم ناجي قصيدة عن فلسطين مطلعها :
أخذ العين والفؤاد جميعا :
قبسا من جوانب الشرق بادي
جمع الأهل والأحبة والشمس
ل ولم الشتات بعد البعاد
أيقولون ، أنا أمم شتى وقو
م تفرقوا ، في البلاد
كذب ما يقول عنا الأعدا
وضلال تخرص الحساد
الى أن يقول ابراهيم ناجي :
يا فلسطين أيها الوطن الدامي
تقبل سلام هذا الوادي
يا أنين الجراح في الأساد
وزئير ، الأساد في الأصفاد
قد سمعناك داويا في حمانا
فمددنا الى حماك الأيادي
ويختتم ابراهيم ناجي قصيدته بقوله :
فلقاء ولا أقول وداعا
نحن منكم غدا على ميعاد
حيث يغدو المآب تحقيق حلم
ويكون اللقاء كالأعياد



وللتاريخ أيضا نقول أن الآنسة أم كلثوم ، قد تبرعت بالغناء في حفلة
أقيمت بدار الاتحاد النسائي المصري لصالح منكوبي فلسطين في ٢٤ أكتوبر
١٩٣٨ شارك فيها أمير الكمان سامي الشوا ، وكان صافي ايراد الحفلة - وهو
مليون جنيه - مخصصا لمساعدة المنكوبين الفلسطينيين .
ايراد نموذجي للغاية - قد بلغ ٧٢٠ و ١٠٣ أضيف الى المبالغ المتحصلة من
التبرعات لصالح مندوبي فلسطين .

وللتاريخ أيضا نقول ان هدى شعراوى دخلت فى معركة عنيفة مع صحيفتين ناطقتين باللغة الفرنسية تصدران فى مصر أطلقنا على عرب فلسطين نعوتا لا تتفق مع الحقيقة وتتنافى كل المنافاة مع بطولتهم وشجاعتهم .

احتجت هدى شعراوى على هاتين الصحيفتين البورص اجيبسيان وجورنال دييجبت لتحيزهما ضد العرب وأرسلت الى كل منهما خطابا قالت فيه :

« يدهشنا أن جريدة كجريدتكم تصدر فى مصر ، ويقرؤها جمهور من المصريين تسمح لنفسها أن تسمى المجاهدين الأبطال الذين يدافعون عن كيانهم وحريتهم وحقوق بلادهم بقطاع الطرق فهل بلغت فيكم روح التحيز لدرجة تجعلكم تقلبون الأوضاع اذا كان فى فلسطين يا جناب رئيس التحرير قطاع طرق ، فليس هم العرب بكل تأكيد » .

وترد صحيفة جورنال دييجبت على خطاب هدى شعراوى قائلة :

« فى فلسطين وطيون ولكن الذى تجهله السيدة هدى شعراوى باشا هو أن هنالك مئات من قطاع الطرق الحقيقيين انضموا الى الارهابيين للقتل والنهب والاحراق تحت ستار الجهاد فى سبيل الاستقلال ولقد قرأت السيدة هدى شعراوى باشا فى الصحف يوميا أن هناك أطفالا قتلوا ونساء ذبحن ، وفتيات انتهكت حرماتهن ومنازل أحرقت فكل هذه الجرائم المنافية للإنسانية يفضل أن يكون المسئول عنها اللصوص وقطاع الطرق ، على أن يكون المسئول عنها من الوطنيين الحقيقيين الذين نحترمهم ونقدرهم حق قدرهم ، فهل تريد السيدة هدى أن نسجل الجرائم على أولئك الوطنيين ، ليحكم القاريء النزيه ، أينا أحسن نصحا فى خدمة قضية العرب ؟

وترد هدى شعراوى على تلك الكلمة العنيفة بكلمة أعنف تقول فيها :

« أن الوطنيين ولا سيما اذا كانوا من العرب لا يقتلون النساء ولا الأطفال ولا ينتهكون حرما الفتيات فتلك أعمال منافية للإنسانية لا يقتربها الا قطاع الطرق والمتوحشون من الرجال الذين اقفرت قلوبهم من الايمان » .



وتقول هدى شعراوى : « اذا كانت الأخبار التى تصل الينا بواسطة صحيفتكم تعلمنا بأن هؤلاء الارهابيين العرب - كما تلقبونهم - فى دفاعهم المشروع قد قطعوا بعض خطوط السكك الحديدية ، أو قطعوا بعض الأسلاك التليفونية أو دمروا بعض الأكواخ أو أطلقوا النار على بعض المعتدين فكم من أخبار غيرها تبثنا يوميا أن بلادا برمتها نسفت بالديناميت ونهبت أمتعتها ، وقتل الكثير من نساها ورجالها وكابد شبابها أبشع أنواع التعذيب فى سبيل

استخلاص اعتراف منهم وكم من أبرياء شردوا في المنافي وكم من نساء أودعن في السجون وكم من شيوخ وأطفال قتلوا بالقنابل التي ترميها بعض البنات في الأسواق ، وكم مزق الرصاص أجسام المؤمنين أثناء الصلاة في معابدهم المقدسة بحجة توطيد الأمن أو استتباب النظام . أي نعت يا سيدي يمكن أن نطلقه على مقترفي مثل هذه الأعمال ؟ وإذا كان من الصعب عليكم أن تجهروا بهذا النعت فلا بد من أن يكون من قرائكم النزيهين الذين تحكمونهم بينما من تتوافر لديه شجاعة التصريح به بدلا منكم . . . »

وللتاريخ أيضا نقول ان هدى شعراوي كانت قد أرسلت خطابا مفتوحا في ١٥ نوفمبر ١٩٢٨ الى رئيس أساقفة كنتربري ذكرته فيه بما أقدم عليه بعض الطائشين بمصر من اغتيال المرحوم السير لي ستالي باشا ، وكيف أن صوت أسقف كنتربري لم يرتفع دفاعا عن قرار الانتقام الذي اتخذته الحكومة البريطانية ضد مصر المسكينة بارغامها على سحب جيشها من السودان ، وبفرض نصف مليون جنيه دية لم تقبلها زوج الفقيد وبالاقتصاص ممن تثبت ادانته في هذه الجريمة وباحتلال الجمارك المصرية في الاسكندرية وبالتدخل في شئون البلاد الداخلية تدخلا غير مشروع ، وكل ذلك يا صاحب القداسة رغم الاعتذارات التي ملأنا بها أجواز القضاء ، ورغم استنكار الأمة المصرية بجميع هيئاتها لذلك الاعتداء الشنيع .

الى أن تقول هدى شعراوي :

« والآن يقوم في فلسطين جند دولتكم بقتل الأرواح البريئة من الرجال والنساء والأطفال مسلمين ونصارى وبترؤيعهم . وتعذيبهم بكل أنواع التعذيب والاهانة وبنسف قراهم ، وبيوتهم و . . . و . . . كل هذا يجري في فلسطين منذ سنين عديدة ، ولم يرتفع لكم صوت بالشفقة ولم تقيموا في كنائسكم صلاة الرحمة على تلك الأرواح البريئة التي يزهدكم جندكم لدفاعها عن الحق والواجب . »

واليوم نسمع صوتكم عاليا بالاحتجاج ضد الألمان لأنهم فرضوا على اليهود الألمانين غرامة ، عقابا لهم على الانتقام البشع الذي قام به ، على مثل دبلوماسي ألماني - فرد من عنصرهم . جاهز بأنه ارتكب هذه الجريمة امتقاما من ألمانيا .

وتسأل هدى شعراوي رئيس أساقفة كنتربري : عما اذا كانت القسوة مباحة للبعض دون الآخر . . . وان كانت الرحمة في نظركم وقفنا على اليهود دون غيرهم من البشر ؟ نرجو أن ترشدونا لأننا أصبحنا ازاء هذه التصرفات المتناقضة لا نعرف الفرق بين حلالها وحرامها .

وتتلقى هدى شعراوي في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨ من ديوان رئيس أساقفة كنتربري ردا يقول فيه :

« بالرغم من أن مركز رئيس الأساقفة الرسمي لا يجعله مسئولاً بصفة مباشرة عن القرارات ، التي قد تتخذها حكومة جلالة الملك إلا أنه سيستمر بصفته عضواً في مجلس اللوردات وبصفته الشخصية في بذل كل ما في وسعه للوصول الى حل يضمن العدالة للعرب ولليهود » .

وتستمر هدى شعراوي ويستمر معها الاتحاد النسائي المصري في مواصلة الدفاع عن القضية الفلسطينية فترسل هدى شعراوي خطاباً الى السفير البريطاني بمصر - في ٤ ديسمبر ١٩٣٨ - بمناسبة اغتيال السيد موسى شومان شقيق السيد عبد الحميد شومان بأيدي الجنود الانجليز في بيته أمام زوجته وولده . وبمناسبة إعادة اعتقال الأستاذ صبحي بك الحضرا ، ونقله الى مكان مجهول لا يعرف أحد ما يعاني فيه من شقاء وتعذيب وأن زوجته المسكينة في أشد حالات اليأس والقلق تبحث عنه سدى في كل مكان .

وتبلغ هدى شعراوي السفير البريطاني في القاهرة احتجاج جميع نساء البلاد العربية والشرقية على ما سلكته السلطة البريطانية ازاء عرب فلسطين الذين لا ذنب لهم ولا جريرة الا الدفاع عن حياتهم وكيانهم القومي المهدد ، بأشد الأخطار .

وعندما اجتمع مؤتمر المائدة المستديرة في لندن أرسلت هدى شعراوي تلغرافاً الى كل من مستر نيفيل تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا ، والى مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية باسم نساء العرب لتذكير السياسة البريطانيةين بوعودهم واعطائهم حقهم في تقرير مصيرهم ، كما ترسل في ٢ مارس ١٩٣٩ تلغرافاً الى علي ماهر باشا في قصر سان جيمس بلندن - حيث انعقد المؤتمر ، تقول فيه :

« فخورات بدفاعكم الجدير بالاعجاب عن قضية العرب ، تقدم الى رفعتكم تهنينا الحارة » .

ويرد علي ماهر ، على هدى شعراوي قائلاً :

« أثر في كثيراً تلغرافكم الرقيق ، نرجو أن تعيد مساعيها التي أعقبت مساعيكم الى فلسطين حقوقها والى البلاد المقدسة طمأنينتها » .

وقبل أن اختتم حديثي عن «مؤتمر المرأة العربية والشرقية» ، الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر ١٩٣٨ ، والذي رأسته السيدة الجليلة هدى شعراوي . أحب أن أشير الى مشاعر مصرية ، شاركت في هذا المؤتمر ، وكان لها دور كبير في انجاحه ، وهي « الأنسة » ايها حبيب المصري ، رئيسة تحرير مجلة « المصرية » وسكرتيرة المؤتمر . والتي قالت ، تعقيباً على انتهاء المؤتمر :

« اسمحوا لى أن أنسى فضيلة التواضع قليلا لأؤكد ، أن السيدات أثبتن أنهن أكثر شجاعة من الرجال ، ولا يظن أحد أننى أنتصر لجنسى ، بل هى الحقيقة الواقعة ، وحسبنا أن نطالع قرارات المؤتمر وبرقياتته الى ساسة أوربا ، لنرى . . تحت أى روح ، وبأى أسلوب كتبت . »

« لقد جهرنا بصوتنا ، وقلنا : ان المشكلة الفلسطينية ، خلقتها دول أوربا ، وتحدينا أساطين العالم ، حملناهم وزر تلك الأعمال الشنيعة ، وأعلننا أننا لا نبالى بالسياسة وظروفها ، ولا نخضع لأى مؤثر كان الا الانتصار للحق ونصفة المظلوم . ولذلك جاءت قرارات المؤتمر النسائي ، أقوى من قرارات المؤتمر البرلماني العربي للرجال . . »

وأهم ظاهرة برزت فى هذا المؤتمر . . كما قالت ايضا حبيب المصرى - انقراض « الحجاب » وانتصار « السفور » . وانبأ لندھش ، لو علمنا أن مندوبات كافة الدول اللاتى اشتركن فى هذا المؤتمر ، متحجبات فى بلادهن ، وانهن حضرن الى مصر متحجبات بالفعل ، ولكنهن جميعا - وبغير استثناء - حضرن جلسات المؤتمر سافرات . فكانت خطة جليلة وحاسمة وقد انتهزت هدى هانم شعراوى هذه الفرصة ، فقالت لهن انها تتمنى أن يعدن الى بلادهن سافرات يتمسكن بالسفور ويقمن بالدعوة اليه .

وتشير ايضا حبيب المصرى ، الى برقية بعث بها مراسل جريدة « التايمز » فى القاهرة ، الى جريدته فى لندن يقول فيها :

« لقد أثبت المؤتمر أن المرأة الشرقية على جانب كبير من الثقافة ، وأنها تستطيع أن تقف على المنبر باتزان وتخطب بلهجة خطابية قوية ، وقد اشتركت ثلاث سيدات من نابلس ، التى تعتبر معقل الرجعية ، وظهرن سافرات وهذا دليل آخر على أن آخر حجز فى الرجعية قد انهدم ؟ »

وتقول ايضا حبيب المصرى ، انها قد تعرفت على الأنسة صبيحة الهاشمى ، كريمة ياسين باشا الهاشمى - العراق - واكتشفت أنها كانت زميلة لها فى كلية سميث بأمرىكا ، ونالت درجة ال B.A وأن صبيحة تحافظ على الحجاب فى بلدها ، ولم تظهر سافرة بعد عودتها من أمريكا الا هنا بمصر ، أثناء انعقاد المؤتمر . .

وتشير ايضا حبيب المصرى ، الى اشتراك أربع عراقيات فى المؤتمر ، كلهن شابات لا يتجاوزن الثلاثين ، وجمالهن أقرب ما يكون الى الجمال المصرى . ومن بين العراقيات الأربع الأنسة زفيعة الخطيب ، وهى طالبة فى الجامعة المصرية .



واذا كان الشيء بالشيء يذكر .. كما يقولون .. فأننى أحب أن أشير الى بعض ذكريات هدى هانم شعراوى ، روتها بمناسبة ذكرى عيد الجهاد الوطنى « ١٣ نوفمبر ١٩١٨ » عندما ذهب سعد زغلول باشا وعبد العزيز فهمى باشا ، وعلى شعراوى باشا - زوج هدى شعراوى - الى المعتمد البريطانى مطالبين باستقلال مصر وكيف .

تقول هدى هانم شعراوى :

« ان الصداقة بين المرحوم سعد باشا ، وبين زوجها المرحوم شعراوى باشا تعود الى عهد بعيد يسبق قيام ثورة ١٩١٩ بكثير . وعندما تقدم سعد زغلول لخطبة السيدة الجليلة صفية هانم زغلول ، أخذ والدها المرحوم مصطفى باشا فهمى ، رأى على باشا شعراوى فى هذا الزواج ، لأنهما كانا صديقين ، فامتدح شعراوى باشا سعد زغلول وزكاه . وحين اختلف سعد باشا مع عديله اسماعيل سرهنك باشا ، طلب الى على باشا شعراوى أن يكون حكما ، وارتضيا بالفعل ، الحكم الذى أصدره » .

وتقول هدى شعراوى بالحرف الواحد « لما عاد سعد من باريس ، بعد أن انقسم الوفد لأول مرة ، سألت زوجى : هل ستقابل سعدا فى المحطة ؟ .. فقال : لا . فقلت له : ان مصر بأكملها ستقابلهُ . فرد على قائلا : لتقابلهُ مصر كلها الا « على شعراوى » ! »

ولكنى ذهبت الى المحطة على رأس اللجنة المركزية للسيدات ، وقابلت سعدا . فلما كان اليوم التالى لوصوله ، جاء الى بيتنا وزار زوجى ، وقال : أنا جاي للباشا أشوفه زعلان منى ليه . وتعاتبا غتابا طويلا اشتركت فى خلاله معهما فى المناقشة ، ولم يكن زوجى قد أخبرنى بشيء ، عما نشب بينه وبين سعد فى باريس من خلاف . ثم حدث الخلاف ، وكان من رأى زوجى أن يتولى رئاسة وفد المفاوضات مع بريطانيا ، عدلى باشا .. لا باعتباره رئيس الحكومة . ولكن ليكون سعد بعيدا وليبقى - على تعبيرة - بعبع نخوف بيه الانجليز وقت اللزوم .. باعتبار سعد زغلول زعيم الأمة وقائد الحركة الوطنية » .

وتستطرد هدى شعراوى قائلة :

« ذهبت الى بيت سعد زغلول ، بعد أن قطع عدلى باشا مفاوضاته مع كيرزون ، وكان سعد مختلفا مع زوجى ، فلما أثباته صفية هانم بوجودى طلب مقابلتى ، فاعتذرت وقلت : « أكلمه من وراء الباب » .. لأن الحجاب كان الى ذلك الوقت قائما ، ولأنى خشيت أن أقابل « سعد » و « انكشف عليه » مع ما بينه وبين زوجى من خلاف .. »

« وفعلًا ، وقفت خلف الباب أتحدث اليه ، وطلبت اليه أن يقابل عدلى بالمحطة ، كما سبق أن قابله عدلى ، خصوصا أن عدلى « لم يسلم البضاعة » وقطع المفاوضات رافع الرأس . . فقال لى سعد « لو رضيت أنا بذلك فغيرى لا يرضى » . فسألته : من هم الغير ؟ ! . فقال « مش عارفاهم . . الأمة » . . وكان استقبال عدلى بالبيض والطماطم . . و . . و . . الخ . »

وتقول هدى شعراوى : « وجلست فى حجرة مكتبى أكتب خطابا لسعد ، فدخل على شعراوى باشا وقال : ازاي تكتبى لسعد جوابات وأنا زعلان منه ؟ قلت له « يا باشا . . التى تكتب ليست مدام شعراوى باشا ، بل رئيسة اللجنة المركزية للسيدات » . فنظر الى مليا ثم انصرف . فحسبت أنه مستاء . لكن كم كان سرورى حين جلسنا الى المائدة وقت العشاء ، فاذا به كعادته من الصفاء والسرور . ولعله انسحب ساعة كتابة الجواب ، لأن ردى أعجبه « وظللت مع سعد مؤيدة له ، مختلفة مع زوجى ، ولم أختلف مع سعد . . الا بعد أن توفى زوجى الى رحمة الله . . » .

وتقول هدى شعراوى : ان بدء اختلافها مع سعد ، كان عندما أعلن موقفه من توفيق نسيم باشا ، اثر الغاء النص على السودان فى الدستور ، عندما قال كلمته الماثورة عن نسيم باشا « انه يستحق تقدير الوطن » .

وجاء بعد ذلك عيد ١٣ نوفمبر ، فاذا بى - تقول هدى شعراوى - لأول مرة ، لا ألقى دعوة ووقف سعد يومها يخطب ويشيد بذكرى نسيم وأغفل ذكرى الآخرين من زملائه ، ومنهم زوجى . .

وطلعت جرائد الوفد فى الصباح ، تقول : انى كنت موجودة ، وكنت أستقبل السيدات فكان من الضرورى أن أنشر غداة ذلك اليوم ، انى لم أكن موجودة ولم أدع . فكتب لى سعد باشا بعدها ، جوابا من « مينا هاوس » . . حيث كان يقيم يومئذ ، يعتذر من عدم ارسال الدعوة . ويقول : ان ذلك لم يكن مقصودا . فبعثت له بالرد أقول ، انى غير مستاءة من اغفال دعوتى ، وانما أنا أخالفه فى خطته ، حياء نسيم باشا وموقفه ، فزادت علاقاتنا تعكيرا . .

ثم جاء تصريح سعد زغلول فى مجلس النواب - وكان وقتئذ رئيسا للوزارة - بمناسبة اثاره موضوع السودان ، وقوله : « ليس عندنا تجريدة . . الخ » . . فنشرت كتابا مفتوحا أرد عليه ، وانتقد هذا التصريح . وقلت له : كيف تقول ذلك ، والروح المعنوية هى التى قمنا على أساسها ، وهى أقوى من القوة المسلحة ، وبعدها اجتمعت اللجنة المركزية للسيدات وحصلت مناقشة طويلة ، على اثرها انقسمنا الى قسمين : فريق أيدهنى ، ومنه

السيدة عزيزة فوزى ، والسيدة احسان القوصى ، وفريق ظل مع سعد ، ومنه
السيدة شريفة رياض ، ومدام ويصا ، ومدام خياط ، والسيدة نعمت حجازى .
وفى آخر الأزمات الدستورية ، التى وقعت قبل وفاة المرحوم سعد زغلول
باشا ، فكر العقلاء فى ضرورة الاتفاق بين زعماء البلاد وقادتها . .

وتقول هدى شعراوى :

« لقد ذهبت الى سعد فى بيته وكنا فى شهر رمضان ، ولبثت معه
ثلاث ساعات ، وتحدثنا فى أمر ازالة سوء التفاهم بينه وبين ثروت باشا ،
فأصر سعد زغلول على أن يأتى اليه ثروت فى داره ويطلب صفحه ، واقترحت
أن يكون الاجتماع فى مكان آخر ، وخرجت دون أن أوفق فى اقناعه . ولكن
فى اليوم التالى ، ذهب سعد الى ثروت بنفسه وتم التفاهم بينهما ، ثم أعقب
ذلك اتحاد الجميع ، وبدأ سعد يقدر خصومه . . ويعترف بمكانتهم . واجتمع
بعدى وبشروت ، وأحاطوا به . . فكانوا عصابة واحدة ، وتناسى الجميع الماضى
بما فيه . وفى أهنا الساعات وأسعدها ، فى وقت اعتراف الجميع بفضل
الجميع ، وتقدير الكل لهفوات الماضى وأخطائه . . اختطف الموت سعدا فى تلك
الساعة الحرجة التى كانت البلاد أحوج ما تكون اليه خصوصا وقد آزره اخوانه
وخصومه على السواء » .

وبعد كل ما سبق من الحديث عن مؤتمر المرأة الشرقية للدفاع عن القضية
الفلسطينية الذى عقد بمصر وانتقل الى الحديث عن مؤتمر آخر خصص لبحث
الوسائل الكفيلة بحل الصراع العربى - الاسرائيلى الذى عقد فى لندن !

محاولة في لندن لحل الصراع العربي الاسرائيلي مؤتمر هام في لندن

ضم المؤتمر البرلماني ، الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر ١٩٣٨ ، العديد من مختلف أقطار الشرقين الأقصى والأدنى والبلاد الاسلامية . افتتحه محمد علي علوبة باشا ، كرئيس للوفد المصري .

وقد كان من بين الذين شاركوا في هذا المؤتمر : فارس بك الحوري ، رئيس البرلمان السوري ، ومولانا كفاية الله ، مفتي الهند ورئيس جمعية العلماء فيها . والسيد عبد الرحمن الصديقي ، مندوب العصبة الاسلامية في الهند ، والأستاذ عبد الخالق الطريسى مندوب تطوان « المغرب الأقصى » ، والأستاذ محمد المكي الناصري ، مندوب المغرب ، ورئيس البعثة المغربية في مصر . وغيرهم .

وبالرغم من أن هذا المؤتمر لم يتخذ قرارات ايجابية تدعم قضية الكفاح الفلسطيني . . الا أنه كان دافعا للحكومة البريطانية الى التفكير في عقد مؤتمر لندن فيما بعد .

لقد رأت الحكومة البريطانية - بعد ما رأت من اجماع الشعوب الشرقية وعطفها على فلسطين - أن الوقت قد آن لعقد مؤتمر دولي ضخم في لندن ، يبحث عن ايجاد حل سلمى عادل ، لمشكلة فلسطين « يرضيها ويحقق رغبة الشعوب الشرقية والاسلامية ، التي تحرص بريطانيا على أن تظل علاقاتها بها ، علاقة مودة وسلام » .

ولو لم يكن لهذا المؤتمر البرلماني - عند بعض المعلقين - من فوائد الا الدعوة لعقد مؤتمر لندن . . لكفى .

والصحف المصرية الصادرة في نوفمبر وديسمبر ١٩٣٨ ، كانت تكتب باستمرار عن رغبة محمد محمود باشا رئيس الوزراء ، في السفر الى مؤتمر

لندن الخاص بفلسطين والى أنه - أى محمد محمود باشا - أعد وجهة نظر الحكومة المصرية ، اعدادا مدروسا ، اعتنى بتفاصيله عبد الحميد بدوى باشا ، وكامل سليم بك . .

وبعض الصحف المصرية أكدت أن سفر محمد محمود باشا الى لندن للاشتراك فى المؤتمر ، قد سبقته « عدة مخابرات شفهية وتحريرية » ، وأن رئيس الوزراء المصرى ، تلقى من زميله رئيس الوزراء البريطانى رسالة رقيقة يعرب له فيها عن اغتباطه ، لو استطاع رفعته - محمد محمود باشا - أن يرأس وفد مصر فى هذا المؤتمر . وأن محمد محمود باشا أبقى لرئيس الوزارة البريطانية ، عن استعداداته لتلبية الدعوة ، على شرط تحديد الأسس التى ستدور عليها المفاوضات ، وبيان مدى استعداد بريطانيا « الحليفة » لحل هذه المشكلة .

وتؤكد هذه الصحف أيضا ، أن رئيس الوزراء المصرى ، قد تلقى طائفة من البرقيات ، من عرب فلسطين ، يلتمسون اليه فيها ، « أن يجشم نفسه مشقة السفر من أجلهم » ويعلنون فيها اطمئنانهم الى حل مشكلتهم بفضل تدخله . .

وتشير الصحف المصرية ، الى أن وجهة نظر مصر ، وقتئذ ، كانت تتضمن الاقتراحات التالية :

● تشكيل حكومة وطنية ، ومنح الشعب الفلسطينى نظاما دستوريا اسوة بغيره من الشعوب الشرقية والعربية .

● وقف هجرة اليهود الى فلسطين ، وتحديد مناطق نفوذهم الاقتصادى فى البلاد .

● تنصيب أحد الأمراء الشرقيين على عرش فلسطين .

وحول الاقتراح الأخير ، أشارت الصحف المصرية ، مرات متعددة ، الى أن من بين المرشحين لعرش فلسطين ، الأمير عمر الفاروق سليل سلاطين آل عثمان والأمير محمد عبد المنعم نجل الخديوى السابق عباس حلمى الثانى . . الذى انتهز الفرصة ، فزار بيروت والتقى بسماحة مفتى فلسطين ، الحاج أمين الحسينى .

والجدير بالذكر ، أن محمد على علوبة باشا ، كان قد سافر وحده الى لندن للمشاركة فى المؤتمر . وكان من المعروف فى البداية أن هذا المؤتمر سيؤجل الى أوائل عام ١٩٣٩ حتى تشترك فيه غالبية الدول العربية والإسلامية .

وقد أجرى محمد علي علوبة باشا ، اتصالات مع المسئولين البريطانيين كوزير المستعمرات ، ووكيله ، وبعض أعضاء مجلس اللوردات ، ومجلس العموم ، كما أجرى اتصالات مع كبار محرري الصحف الانجليزية الكبرى . ومع كثير من الجماعات والهيئات البريطانية . . وكل ذلك من أجل احاطة الرأي العام البريطاني بعدالة القضية الفلسطينية .

وعندما عاد علوبة باشا الى القاهرة ، تحدث عن الانقسام الذي حدث في صفوف القيادة الفلسطينية المشاركة في الاعداد للمؤتمر ، والذي تمثل في خروج فخري بك النشاشيبي - أحد الزعماء الفلسطينيين - على الاجماع الفلسطيني ، واستنكار كل القيادات الفلسطينية لموقف فخري بك ، وفي مقدمتهم شقيقه راغب بك النشاشيبي ، الذي أعلن استنكاره لموقف شقيقه .

وكدليل على حسن نية بريطانيا تجاه العرب وقتئذ ، كما قالت الحكومة البريطانية ، بادرت تلك الحكومة باطلاق سراح خمسة من الزعماء الفلسطينيين ، كانوا قد نفوا الى جزيرة سيشل ، وظلوا بها خمسة عشر شهرا . وهؤلاء الزعماء هم : أحمد حلمي باشا . والحاج يعقوب الغصين بك . والدكتور حسين بك الخالدي ، ورشيد بك ابن الحاج ابراهيم بك . وعواد سابا بك . . وقد جرى بهم من سيشل الى القاهرة ، حيث استقبلهم شعب مصر ، أروع استقبال . . وحيث كرمتهم الحكومة والمعارضة أروع تكريم . .

والجدير بالذكر ، أنه عندما كرم مصطفى النحاس - رئيس الوفد المصري - زعماء فلسطين ، الذين كانوا منفيين في سيشل ، دارت أحاديث طيبة ، بين أعضاء الوفد المصري وكان من بينهم بعض الذين نفوا الى سيشل - في ثورة ١٩١٩ - قال أحمد حلمي باشا وزملاؤه من الزعماء الفلسطينيين : ان الحركة الوطنية الفلسطينية مدينة لثورة ١٩١٩ ، التي كانت بمثابة الشرارة ، التي انطلقت من مصر الى كافة البلدان العربية والشرقية . . ولما قدمت الى الهند .

ومع مطلع عام ١٩٣٩ . . بدأت الوفود العربية والاسلامية ، التي تقرر اشتراكها في مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية ، تتوافد على القاهرة ، وكان في مقدمتهم الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود - الذي كان - وقتئذ - نائبا عن والده في الحجاز ، وكان وزيرا لخارجية المملكة العربية السعودية ، وشقيقه الأمير خالد بن عبد العزيز آل سعود ، وكذلك الأمير سيف الاسلام ، ولي عهد اليمن ورئيس وفدها في المؤتمر . وكان وفد شرق الاردن الى المؤتمر برئاسة فؤاد الخطيب باشا ، مستشار امارة شرق الأردن ، وعضوية عبد الله بك النمر وزير مالىتها . . و . . و . .

والجدير بالذكر أن هذه الوفود رافقت الملك فاروق ، عندما ذهب الى « مسجد قيسون » لأداء فريضة الجمعة . وكانت المفاجأة أن فاروق هو الذى أمهم جميعا فى الصلاة . وقد اعتبر ذلك - وقتئذ - حدثا هاما ، حيث كان من بين الذين أدوا الصلاة خلف فاروق الأميران السعوديان فيصل وخالد آل سعود ، والأمير اليمنى سيف الاسلام .

وربما كانت تلك « العملية » من بنات أفكار على ماهر . . الذى كان حريصا - كما سبق أن ذكرنا - على أن يرأس وفد مصر الى مؤتمر لندن ، رغم أنه كان - وقتئذ - رئيسا للديوان الملكى .

وقد سبق لنا أن ذكرنا - على لسان الدكتور محمد حسين هيكل باشا - الذى كان وزيرا للمعارف ، فى وزارة برئاسة محمد محمود باشا : أن مجلس الوزراء لم يبحث موضوع اشتراك على ماهر باشا فى الوفد . . وبمراجعة الصحف المصرية - الصادرة وقتئذ - تبين لنا أن مجلس الوزراء ، أقر تأليف وفد مصرى برئاسة الأمير محمد عبد المنعم ، وعضوية على ماهر رئيس الديوان ، وحسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن .

وكنموذج للتخبط الذى رافق اختيار أعضاء الوفد المصرى المسافرين الى مؤتمر لندن ، نقول : إنه فى اللحظة التى كان يتأهب فيها الوفد المصرى لمبارحة القاهرة فى طريقه الى لندن ، أضيف اسم عبد الرحمن عزام بك ، الذى كلف بالسفر من الحجاز مباشرة الى لندن . وفى لندن أخطر عزام بك بأنه قد أصبح سكرتيرا للوفد المصرى وكان اختيار عبد الرحمن عزام بك ، بهذه الصورة المفاجئة ، سببا فى حدوث أزمة وزارية ، بحثها مجلس الوزراء فى جلسة عاصفة .

وكل ما أخشاه ، أن أكون قد أطلت فى الكتابة عن القضية الفلسطينية ، عما قبل مؤتمر لندن وعما بعده ، ما قبل الكتاب البريطانى الأبيض الخاص بفلسطين ، وما بعده أيضا ، وربما كان عذرى أن هذه الفترة - الأشهر الأخيرة من عام ١٩٣٨ والأشهر الثمانى الأولى من عام ١٩٣٩ كانت من أخطر مراحل القضية الفلسطينية ، فلسطينيا ، وعربيا ، وبريطانيا ، ودوليا . . وربما كان عذرى أيضا أن مشاركة العرب فى مؤتمر لندن بتلك الصورة شبه الاجماعية ، كان شيئا جديدا على العمل العربى المشترك ، خاصة وأن معظم الدول العربية ، لم تكن بعد قد تحررت من أغلال الاستعمار البريطانى والفرنسى والاطالى ، وربما كان عذرى - فى الاطالة - أيضا ، أن هذه الفترة التى أطلت فى الكتابة عنها كانت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ، حيث جمد الفلسطينيون ثورتهم على أمل أن تنصفهم بريطانيا بعد الحرب وحيث علقت دول عربية كثيرة الآمال على الوعود البريطانية التى قطعتها لهم بأن يكون كل شئ على ما يرام

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وحيث انتهز اليهود الفرصة - فرصة الحرب العالمية - وتمكنوا من السيطرة شبه الكاملة على فلسطين بما أدخلوا من مهاجرين ، وبما دربوا من جيوش ، وبما استفادوا من اللعب على كل الحبال ، والأكل على كل الموائد و . . و . .

وقبل أن أذكر في نقاط موجزة ، ما حدث في مؤتمر لندن الخاص بفلسطين ، وما أعقب اعلان بريطانيا كتابها الأبيض ، الذي فصل كل اتجاهاتها وبرامجها ، وأهدافها السياسية في فلسطين ، أحب أن أشير الى بعض ما جاء في دراسات عربية وفلسطينية ، عن تلك المرحلة حتى تكون الصورة أشمل ، وحتى يكون مجال نشر الآراء المختلفة والمتباينة أوسع وحتى - وهذا هو الأهم - لا نستبد برأينا في مثل هذه الموضوعات القومية الحيوية .

في دراسة أعدها - ونشرها في بغداد عام ١٩٧٠ - الاستاذ عبد الحميد العلوجي عن المد الصهيوني بين الهجرة والهجرة المضادة ، حديث طويل عن كفاح الثوار العرب وبطولاتهم وإشارة الى ما ذكره الجنرال هنري ميتلاند ولسون قائد القوات البريطانية في الشرق : ان خمسمائة من الثوار العرب يحاربون في الجبال لا يمكن التغلب عليهم بأقل من فرقة بريطانية كاملة السلاح وحديث عن القوات البريطانية التي تصدت للثوار الفلسطينيين ، والتي بلغت ثمانين ألف جندى تحت أمره الجنرال ديل ثم الجنرال ويفيل وفي تلك الدراسة أيضا كلام عن الثورة الفلسطينية المضادة التي تمثلت في « عناصر حزب الدفاع التي شكلت عصابات إجرامية اسمها فصائل السلام لتقوم ببعض الأعمال البشعة ، وتنسبها للثورة بهدف تنفير الجماهير منها » وكذلك كلام عن الاتفاقية التي عقدها الحكومة البولندية . والوكالة اليهودية لتنظيم نقل رؤوس الأموال اليهودية من بولونيا الى فلسطين وكيف توصل فلاديمير جابوتنسكي الى اتفاق خاص مع بعض المسئولين البولنديين لتزويد منظمة الارجون زفاي بشتى المساعدات واجتماعها - في صيف ١٩٣٧ - بملك رومانيا كارول الثاني الذي وعده بتشجيع الهجرة الى فلسطين ، والذي وعده أيضا بمحاربة كل مشروع للتقسيم . . كما تشير تلك الدراسة أيضا الى ظهور أول دعوة لتقسيم فلسطين في عام ١٩٣٧ ، بناء على اقتراح لجنة بيل وكان اقتراح لجنة بيل على النحو التالي : دولة يهودية تشمل السهل الشمالي من اسدود ، بما في ذلك سهل شارون ، ومرج بنى عامر ، ولواء حيفا ، وألوية طبرية ، وصفد ، وعكا مع بقائها تحت الانتداب البريطاني بصفة مؤقتة ثم تضم بعد ذلك الى الدولة اليهودية ، ثم دولة عربية تشمل نهر الاردن وغزة وبيرسبع وصجراء النقب والجليل ونابلس والجزء الشرقي من طولكرم وجنين وبيسان ويافا على أن تبقى القنيس وبيت لحم والناصرة وشواطئ طبرية تحت الانتداب البريطاني مع ضرورة ربط هذه الأجزاء بساحل

البحر الأبيض المتوسط عن طريق ممر يربط بين القدس ويافا ، وفى هذه المنطقة تقع اللد والرملة .

وتشير دراسة الاستاذ عبد الحميد العلوجى الى أن الحكومة البريطانية اضطرت فى أكتوبر ١٩٣٨ الى الغاء قرار التقسيم تحت وطأة الثورة العربية حيث استشهد فى الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨ أكثر من ٦٠٠٠ شهيد فلسطينى ، وحيث تم اعتقال ٢٧٥٠ فلسطينيا كما تم اعدام ٣٦٧ من الفلسطينيين الأبطال ، وأعلنت بريطانيا منع الهجرة اليهودية الى فلسطين من أجل أن تكتسب ود الثوار العرب وان كان اليهود الذين تسلموا الى اسرائيل فى الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨ قد بلغ عددهم ١٢٨٦٨ مهاجرا ليصبح عدد اليهود حتى نهاية عام ١٩٣٨ « ٤١١٢٢٢ يهوديا » كما تشير تلك الدراسة أيضا الى اصدار الحكومة البريطانية كتابها الأبيض الذى سمح بادخال ٧٥ ألف مهاجر يهودى خلال ٥ سنوات وتقسيم أراضى فلسطين الى ثلاث مناطق يصرح لليهود فى الأولى بشرائها ولا يصرح بالشراء فى المنطقة الثانية الا بموافقة الحكومة أما الثالثة فلا يسمح لهم بالشراء منها .

وتقول دراسة الأستاذ عبد الحميد العلوجى أيضا أن الهجرة من ألمانيا كانت تتم بموافقة الجستابو الألمانى حيث صمم ذلك الجستابو على اخلاء أواسط أوروبا من اليهود وحيث كانت شركات الملاحة الألمانية - الخاضعة لهتلر - تتولى نقل المهاجرين اليهود الى موانئ رومانيا ومنها الى فلسطين ، وكان الجستابو يعطى هؤلاء تصريحات مزورة لدخول فلسطين .

وتقول تلك الدراسة أن الثورة الفلسطينية قد توقفت فى سبتمبر ١٩٣٩ بسبب اعلان الحرب العالمية الثانية بعد أن أجهضت على أيدي القوى المضادة لها ، والمتمثلة فى سلطات الاحتلال البريطانى ، وقوى الغزو الصهيونى والواجهات المرتبطة بها .

● وفى دراسة لمعهد البحوث والدراسات العربية - بالقاهرة - للدكتور محمد بديع شريف اشارة سريعة الى مؤتمر لندن واستمراره بضعة أسابيع قدمت فيها الحكومة البريطانية مقترحات متعددة لم تزل قبولا من الطرفين فوضعت خطة أعلنتها بالكتاب الأبيض . وتقول الدراسة ان اليهود ، رفضوا الكتاب الأبيض مبدئيا . غير أن وايزمان لعب دورا مهما فى اقناعهم بقبوله لأنه يبنى من وراء ذلك تسجيل ضمان قانونى بوضع أقدام اليهود فى هذه الأراضى ، ومع ذلك كله عمد اليهود الى الفوضى واشاعة الشغب فقامت عصائبهم من الهاجاناه وشترن بالعصيان فقطعوا خطوط الاذاعة وأحرقوا الدوائر الرئيسية للمهاجرين ونهبوا دوائر الحكومة فى تل أبيب . ونشبت الحرب العالمية الثانية فكان موقف العرب موقف المهادنة أما الصهيونيون فقد نشطوا فزادت هجرتهم غير المشروعة ،

فدخل فلسطين أولئك الذين أفلتوا من يد النازية ومن أوروبا الشرقية وأخذوا يتسللون تحت جناح الظلام وتشكلت عصابة تهريب لهم اكتشفتها بريطانيا عام ١٩٤٢ وتغاضت عنها .

● وفي كتاب فلسطين للاستاذ أحمد فراج طايح ، الذى بدأ حياته - كدبلوماسى مصرى - فى فلسطين عام ١٩٢٧ ثم عاد اليها قنصلا عاما لمصر فى يوليو ١٩٤٧ ، ومكث بها حتى أكتوبر ١٩٤٨ ، اشارة ، الى ذلك الاضراب الذى أعلنته اللجنة العربية العليا فى عام ١٩٣٦ وكيف أن بريطانيا أرسلت قوات اضافية لخماد ثورة الشعب الفلسطينى وكيف أن اللجنة العليا ، لم تعدل عن قرار الاضراب الا بعد تدخل حكومات العراق ، والعربية السعودية والاردن وكذلك اشارة الى لجنة بيل وقرار التقسيم الذى نادت به ورفض الفلسطينين قرار التقسيم ، ومطالبتهم بالاستقلال التام وكذلك اشارة ، الى عرض القضية الفلسطينية أمام مجلس عصبة الأمم فى ١٤/٩/١٩٣٧ وطلب ايدن - وزير الخارجية البريطانية الموافقة على تأليف لجنة لوضع مشروع تفصيلي لتقسيم فلسطين ، وموافقة مجلس العصبة على ذلك بشرط بقاء الانتداب البريطانى لحين الوصول الى قرار نهائى . واشارة أيضا الى لجنة جون وودهير التى رأت عدم جدوى مشروع التقسيم لأن العرب يرفضونه ، واليهود لا يقبلونه ويشير الأستاذ أحمد فراج طايح الى دعوة الحكومة البريطانية لمصر ، والعراق ، والعربية السعودية ، والاردن واليهود ، وعرب فلسطين ، والوكالة اليهودية الى عقد مؤتمر فى لندن اجتمع فى ٧/٥/١٩٣٩ وقد رفض العرب أن يجلسوا مع اليهود فى مؤتمر واحد .

كما أشار الأستاذ طايح الى مقترحات بريطانيا التى رفضها اليهود والعرب فى ٢٧/٣/١٩٣٩ ، والى اصدار الحكومة البريطانية للكتاب الأبيض فى ١٧/٥/١٩٣٩ واشارة الى ما جاء فى ذلك الكتاب من أن انشاء دولة فلسطينية مستقلة وزوال الانتداب زوالا كاملا ، يتطلب أن تكون العلاقة حسنة بين العرب واليهود بدرجة تجعل قيام حكومة أمرا ممكنا .

ويقول الأستاذ أحمد فراج طايح : ان اليهود هاجموا الكتاب الأبيض قائلين ان سياسة الحيانة التى تتبعها بريطانيا لا يمكن احتمالها وأن الشعب اليهودى سيشن عليها حربا لا هوادة فيها وبدأ يهود فلسطين فى سياسة عدم التعاون .

وسعى اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية لدى حكومتهم لتضغط على بريطانيا كما سعوا ، لدى أعضاء لجنة الانتداب الدولية ، لرفض الكتاب الأبيض وقد رفضته اللجنة بأغلبية أربعة أصوات ضد ثلاثة بحجة أن ما تضمنه الكتاب

الأبيض يتعارض مع صك الانتداب . ورفض العرب هذا الكتاب بالرغم من أن بريطانيا اعترفت مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال وعدلت عن التقسيم وحددت الهجرة تحديداً نهائياً ، وقيدت انتقال الأراضى ، واستند العرب في رفضهم الكتاب الى أن فترة الانتقال تعطى اليهود سلاحاً في معارضة استقلال العرب ، ويريد العرب حكومة وطنية في مدة معقولة ولا يقبلون مساعدة من بريطانيا في تحديد الدستور ، وأضافوا ، أن عبارات الكتاب غامضة فضلاً عن أنه جعل اعلان الاستقلال ، أو تأجيله بعد عشر سنوات منوطاً بالظروف .

ويقول الأستاذ أحمد فراج طايح : في الواقع لم يرفض كل عرب فلسطين الكتاب الأبيض فقد قبله حزب الدفاع الذي كان يرأسه راغب النشاشيبي وكانت سياسته : حذو طالب .

● وأستأذن القارئ في أن أنقل اليه في تلك النقطة الموجزة بعض ما أريد أن أركز عليه من معلومات تتعلق بتلك المرحلة الهامة ، والخطيرة من مراحل الصراع ، العربي الاسرائيلي :

● قبل انعقاد مؤتمر لندن تقدمت حكومة العراق بمشروع ، لحل مسألة فلسطين يتلخص في انشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين يكون الحكم فيها دستورياً بمقتضى قانون تضعه جمعية منتخبة على أن ينص هذا الدستور على المحافظة على الحقوق المدنية والسياسية لكل فلسطيني دون تفريق بين أهل البلاد في ناحيتي الجنسية والدين وأن ينص الدستور أيضاً على المحافظة على منح الطوائف المختلفة في فلسطين سلطات واسعة في شئونها الطائفية ، وأن ينص كذلك على منح المدن والقرى ، العربية واليهودية سلطة واسعة في المسائل المحلية و . . و .

وكان مشروع المملكة العربية السعودية ينص على أن تكون المفاوضات بين العرب وبريطانيا وليس مع اليهود ، وأن يضمن العرب في فلسطين تمثيلهم في المؤتمر على أحسن وجه ممكن ، أما حكومة شرق الأردن ، فلم تتقدم بأي مشروع مؤكدة أنها ستتنزل على ما يقرره ممثلو البلدان العربية !! .

● في ١٧/١/١٩٣٩ بدأ في القاهرة مؤتمر ، تمهيدى لبحث المسألة الفلسطينية شارك فيه عن العراق : نوري السعيد وعبد القادر الكيلاني وعن اليمن الأمير سيف الاسلام نجل الامام يحيى ، والقاضى العمرى ، والقضاضى الشامى ، وعن المملكة العربية السعودية : الأمير فيصل آل سعود ، وفؤاد حمزة بك ، ومن فلسطين حسين الخالدي ، وعونى عبد الهادى والدكتور فؤاد سنايا ، وأمين النعيمى ، وعن شرق الأردن ، فؤاد الخطيب باشا مستشار الأمير عبد الله ، والسيد عبد الله النمر الحمود مدير الخزانة وعن مصر ، محمد محمود ،

عبد الفتاح يحيى ، محمد على علوبة ، حمد الباسل ، الدكتور عبد الحميد سعيد و . . و . . وفي هذا الاجتماع ، يطلب المجتمعون ، من محمد محمود باشا ، أن يقبل رئاسة الوفود العربية في لندن ، فيعد خيرا . ويؤجل المؤتمر التمهيدى ثلاثة أيام وتقول الصحف البريطانية أن تأجيل الاجتماع كان بسبب رغبة أربابها محمد محمود باشا في جمع كلمة العرب فالمؤتمر ، التمهيدى في القاهرة أهم من المؤتمر الأصيل في لندن : ان مؤتمر لندن استعداد لامتحان توديه البلاد العربية بلندن ، اذا دخلته متحدة وخرجت منه متحدة ضمنت النجاح لها ولفلسطين . .

● في ١٩٣٩/١/٢١ سافر نوري السعيد من القاهرة الى بيروت لمقابلة مفتى فلسطين الحاج أمين الحسيني ، وعاد في نفس اليوم ونشرت صحف لندن - التايمز بصفة خاصة - تصريحها في نفس اليوم لراغب بك النشاشيبي ، تضمن بيانا رسميا له ، وهو أنه اذا لم يخصص لحزبه - حزب الدفاع - نصف عدد الوفد الفلسطيني المسافر الى لندن فلن يشترك أحد من حزبه في مؤتمر لندن وشكك راغب النشاشيبي ، فيما يرسل من برقيات الى الخارج ، وفيما يصدر من بيانات في الداخل بخصوص تأييد المفتي . ويحذر راغب النشاشيبي بريطانيا اذا ما اعترفت بوكلاء المفتي ، ولم تعترف بحزبه ! ويسافر الخديوي السابق عباس حلمي وابنه الأمير محمد عبد المنعم الى بيروت لمدة يومين ، يلتقيان فيهما - باستمرار - في بلدة الزوق في جبل لبنان مع مفتى فلسطين ! .

ويحتفل أبناء لبنان بالخديوي السابق ، وخاصة نقولا ابراهيم سرسق ، وحبيب بك طراد ، والسيدة ليندا سرسق ، وجان تويني بك و . . و . . ويقال ان رحلة نوري السعيد ، الى لبنان كانت بخصوص اقناع المفتي بالتفاهم حول تمثيل أحزاب فلسطين ! .

● في ١٩٣٩/١/٢٧ وصل الأمير محمد عبد المنعم رئيس الوفد المصري الى لندن ، ثم تبعه - في يوم قال - على ماهر باشا .

وتتبنى الايكونوميست البريطانية الدفاع عن حزب الدفاع الفلسطيني ، قائلة انه ، يمثل ، نصف فلسطين وأن واجب انجلترا ، ألا تضحي به من أجل الاتفاق مع أمين الحسيني .

● ويؤلف اليهود لجنة من زعمائهم في كل أنحاء العالم لمعاونة الوكالة اليهودية التنفيذية في فلسطين ، في مفاوضات مؤتمر لندن ، وتمثل تلك اللجنة شخصيات بارزة من الصهيوينيين ، وغير الصهيوينيين ومن الأعضاء البريطانيين الذين اختيروا لعضوية هذه اللجنة : مستر نيفيل لاسكي المستشار

الملكى ورئيس جمعية النواب اليهود • المستر جيمس دى روتشيلد رئيس جمعية اسكان اليهود فى فلسطين • الماركيز ردينج ، اللورد بيرسنيڤ و • و •
● ثمة ملاحظات سريعة لابد من ابدائها ، اقترح الوفد المصرى على الوفود العربية أن يمتنعوا عن الكلام فى جلسة الافتتاح لتتاح الفرصة للفلسطينيين أنفسهم لكى يشرحوا جيدا قضيتهم ، ولكى يعبروا عن مطالبهم ، استمرت مشكلة انضمام راغب النشاشيبي بك الى الوفد الفلسطينى قائمة ، وأصرت الوفود العربية ، على عدم الجلوس مع راغب بك ، وأعضاء حزبه ، طلب محمد على جناح رئيس الرابطة الاسلامية فى الهند ، والقائد الأعظم لباكستان فيما بعد أن يسمح للرابطة الاسلامية بالمشاركة فى المؤتمر ، ولكن بريطانيا ترفض الطلب ويرسل محمد على جناح تلغرافا آخر طالبا إعادة النظر فى طلبه السابق ، هدد الوفد الفلسطينى بالانسحاب من المؤتمر ، وكذلك الوفود العربية ، بسبب اصرار النشاشيبي على المشاركة فى المؤتمر ووقوف بريطانيا الى جانبه ، وحتى الساعة الرابعة من صباح يوم انعقاد المؤتمر لم تكن المشكلة قد حلت بعد وقد اقترح مستر ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية أنه اذا فشل الفلسطينيون فى جمع كلمتهم فسوف يتحدث هو مع وفد النشاشيبي كهيئة منفصلة •

● تم افتتاح مؤتمر لندن فى جلستين منفصلتين احدهما مع العرب ، والأخرى مع اليهود وألقى مستر تشمبرلين رئيس الحكومة البريطانية فى هذه المناسبة خطبتين ! وكان فى خطبته أمام الوفود العربية قد أشار الى الحوادث السيئة التى وقعت فى فلسطين والتى جلبت خسائر ، لكل المقيمين فيها • كما أشار الى ارتباط بريطانيا بفلسطين والى أمل الشعب البريطانى فى عودة السلام الى ربوعها •

وألقى الأمير محمد عبد المنعم كلمة باسم جميع الوفود العربية تمنى فيها حل القضية الفلسطينية كما تمنى أن تقوم علاقات ودية بين أعضاء المؤتمر ثم ذهب مستر تشمبرلين الى قاعة أخرى ليجتمع مع اليهود وكان وفدهم مؤلفا من الدكتور وايزمان ، وبرودتسكى وبن جوريون وشرتوك وناحوم جولدمان ، وأثنى مستر تشمبرلين على الانتظام وضبط النفس الذى أظهره اليهود أثناء عهد الصعوبات الخطيرة فى فلسطين وقال الدكتور وايزمان ، ان الأمر الذى نضعه نصب أعيننا فى فلسطين هو السلم ، وقال اننا نجتمع فى مرحلة مظلمة من مراحل حياتنا • وأعلن وايزمان عن رغبة اليهود فى الاستمرار فى التعاون مع الحكومة البريطانية •

وتكلم بعد وايزمان المسيو بن زيفى رئيس المجلس الوطنى اليهودى فى فلسطين فأكد معاونة يهود فلسطين للحكومة البريطانية •

ولم يكن وفد النشاشيبي قد اشترك فى جلسة افتتاح المؤتمر لاصرار وفد المفتى على عدم مشاركة النشاشيبي ، أو حزبه فى المؤتمر ولكن الحكومة البريطانية أصدرت بيانا رسميا : أكدت فيه أن الجهود مبذولة لايجاد وفد عربى فلسطينى موحد . ومن أجل مشكلة تمثيل النشاشيبي تأجلت الجلسة ، التى كان من المقرر أن يبسط فيها العرب وجهة نظرهم ، فى القضية الفلسطينية ، وقابل فخري النشاشيبي بك مستر ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية وخرج من لدنه يقول : انه أكبر رجل عاقل قابله فى حياته ! و . . و . .

● وقبل أن يعلن فشل المؤتمر يلقى على ماهر باشا باسم كل الوفود العربية المشاركة فى المؤتمر بيانا نصح فيه الجميع بأن يكون الحل لمسألة فلسطين حلا سريعا واضحا حاسما فالعالم يتطور سريعا ، والحوادث تتلاحق ، وتتوالى والحل الوقتى الذى لا يحسم النزاع يستبقى عناصر ، الاضطراب والقلق ، ولا يوجد الطمأنينة الضرورية فى هذا الوقت التاريخى ، ويقول على ماهر « لأجل أن تدركوا اصرارنا على حل حاسم سريع نضع بين أيديكم صورة من رأى العام ، فى البلاد الاسلامية كلها » ويشير على ماهر الى اهتمام العالم الاسلامى بفلسطين التى يرتبط فيها تاريخ المسلمين ، الدينى والزمنى والتى فيها مقدسات عظيمة لهم ، ويقول ان ما يحدث فى فلسطين يثير رأى العام الاسلامى كما يشير الى احتجاج علماء الأزهر ، مرارا على الحالة الراهنة فى فلسطين والى بذل هؤلاء المساعى الكثيرة لحمل الحكومة المصرية على العمل لدفع الخطر عن فلسطين ويقول على ماهر : « ان هؤلاء ، العلماء يتمتعون بقسط وافر من النفوذ والاحترام فى العالم الاسلامى وقد قام فى كل الأقطار الاسلامية قادة الرأى الدينى والمعاهد الدينية بمثل ما قام به الأزهر وأعربت كل الطوائف وجميع المذاهب عن مخاوفها مما يجرى فى فلسطين » كما أشار أيضا ، الى قلق الحكومات الاسلامية جميعا والى خوفها ، مما يحدث لشعب فلسطين .

● ويشير على ماهر ، الى أن الحكومة المصرية ، طلبت مرتين أمام عصبة الأمم أن يؤتى بحل المشكلة الفلسطينية على أساس يرضى عرب فلسطين وقد قدم الطلب نفسه مرتين مختلفتين بواسطة وزيرى خارجية يمثلان جميع الآراء ، المصرية . على اختلاف ألوانها زد على ذلك أن الحكومة المصرية رحبت بالمؤتمر الاسلامى الذى اجتمع فى القاهرة ، فى الخريف الماضى للدفاع عن حقوق العرب فى فلسطين .

ويقول على ماهر : أن السلم فى فلسطين هو مصلحة ، الديمقراطية الثلاث العرب واليهود ، وأهل فلسطين وهذا السلم يجب أن يؤسس على قواعد العدل ، ويرى على ماهر ، أن العدل الواجب ، اتباعه هو الذى يكفل لجميع اليهود حقوقا متساوية مع أهل البلاد . ويلح على ماهر ، على وجوب اقامة دولة فلسطينية مستقلة فى فلسطين .

ونحن - على ماهر - مستعدون كعرب للالحاح على عرب فلسطين بقبول كل الضمانات والمصالح المعقولة ، التي تطلب منهم .

● يفشل المؤتمر ، ويعود ، أعضاء الوفود ، الى القاهرة لاجراء مزيد من الاتصالات مع الحكومة البريطانية عبر السفير البريطاني في القاهرة وفي الوقت الذي يقول فيه عبد الرحمن عزام أن مباحثات لندن لم تكن فشلا تاما ، على الرغم من الحقيقة الواقعة وهي أن الاتفاق لم يتم ، وفي الوقت الذي يقول فيه عبد الرحمن عزام - الذي لعب دورا هاما في مؤتمر لندن وكان مستشارا لجميع الوفود العربية في مؤتمر لندن - : أن هناك مشكلة يهودية ، ومشكلة عربية ، في العالم ، وفلسطين وحدها لا تستطيع أن تحل المشكلة اليهودية في حين أن المشكلة الفلسطينية أكبر جدا من فلسطين . في هذا الوقت يصرح فخري النشاشيبي بك المندوب الصنداي كرونيكل بأنه يحمل في جيبه ، الأمر بإعدامه بقرار من المفتي ، وقد اطلع مندوب الصنداي كرونيكل على هذه الوثيقة وهي بتوقيع عارف عبد الرازق قائد القوات التي تنتمي الى المفتي ، ويصرح فخري بك - المندوب صنداي كرونيكل - تلقيت هذه الوثيقة بطريق البريد في مساء اليوم السابق لسفري من فلسطين وسأكون في أمان ما دمت في لندن ، ولكن متى عدت الى فلسطين سأكون حذرا .

● هذا وقد نشرت صحيفة الصنداي بكتوريال تحقيقا صحفيا هاما قالت فيه أنه يوجد وراء مؤتمر فلسطين والجهود التي بذلت فيه دفاعا عن القضية العربية مشهد رائع بديع يدعو الى التسلية فان هناك فتاة يهودية هي كلير جاكوب مضى عليها الآن أربعة أعوام ، في فلسطين وقد وقعت في غرام أحد زعماء العرب ، وعلم اليهود بسر اهتمامها به ، فحاولوا قتلها ولكنها فرت الى باريس ، ولما وصل المندوبون العرب ، الى بريطانيا جاءت كلير من باريس ، لتساعد الرجل الذي أحبته وكان كثيرا ما يطلب مشورتها . ولكن اجتماعاتها به كانت سرية دائما وفي أثناء النزاع الذي قام به الفريقين العربيين ، وكاد يقضى على قضيتهما ، لعبت كلير دور ضابط الاتصال ، وسعت سعيها للوصول الى الاتفاق .

وقد حاولت أن أعرف من يكون هذا العربي العاشق ولكنني لم أستطع الجزم باسمه ، وربما كان لدى بعض الاخوة المخضرمين ، من أبناء فلسطين بقية قصة جاكوب وصديقتها !! .

● قالت صحيفة البلاغ ، القاهرية في ٣١ مارس ١٩٣٩ - وتحت عنوان : قضية فلسطين يستأنف بحثها في القاهرة . هذا أوان حل القضية الفلسطينية فليس مما يقبل ولا مما يوافق مصلحة بريطانيا ومصلحة مصر ، أيضا . أن تظل معلقة وأن تبقى فلسطين في حالة ثورة في هذه الأحوال الدولية الحافلة

بالأخطار ورئيس الوزارة المصرية لا يخدم عرب فلسطين وحدهم بسعيه المتواصل لانصافهم بل يخدم بلاده أيضا وبريطانيا معها خدمة ليس أولى منها بالشكر والتقدير .

● تقول صحيفة البلاغ : ما كان انكار حقوق قطر مما يعين على الاطمئنان الى الصداقة والثقة بالوفاء وقد نهجت بريطانيا أرشد نهج وأحكمه حين رأت مخالفة العراق ، ومصر وبقيننا أنها تكسب كل شيء ، لا تخسر أدنى شيء بمثل هذا النهج في فلسطين وقد اعترفت من حيث المبدأ ، بأن العرب على حق في مطالبهم .

● في ١٢/٤/١٩٣٩ وصل راغب بك النشاشيبي رئيس حزب الدفاع الفلسطيني الى بورسعيد قادما من لندن بعد أن سويت مشكلة مشاركته في المؤتمر الخاص بالقضية الفلسطينية وبعد أن قبل ممثلو اللجنة العربية العليا برئاسة المفتي مشاركته معهم . . . وقد صرح في بورسعيد بأن مؤتمر لندن لم يفشل بل أنه قد أتى بنتائج لا شك أنها ستحقق لعرب فلسطين مطالبهم وتصبح البلاد في القريب العاجل متمتعة بحرياتها الكاملة وما ذلك الا بفضل اجماع الحكومات العربية ، وتمسكها بتلك المطالب .

وفي تصريحه هذا شكر أعضاء الوفود العربية التي شاركت في مؤتمر لندن « على ما أبدوه من عطف على قضية فلسطين وما أظهروه من المهارة السياسية أثناء الاجتماعات الرسمية والخاصة لخير هذه القضية » .

والجدير بالذكر أن راغب بك قد عاد من فلسطين في أواخر ابريل ١٩٣٩ ، للمشاركة في مباحثات القاهرة الخاصة بفلسطين جنبا الى جنب مع أحمد حلمي باشا وجمال الحسيني ، وعونى عبد الهادي ، ويعقوب الغصين وحسين الخالدي وموسى العلمي ، والسيد رشيد الحاج ابراهيم . وكان قد أضيف الى الوفود العربية مندوبا الهند . السيد خليك الزمان والسيد عبد الرحمن الصديقي ، اللذان لعبا دورا هاما في مباحثات القاهرة .

على أن محمد محمود باشا ، حتى بعد عودة الوفود العربية والاسلامية الى بلادها - لم يتوقف عن الاتصال بالحكومة البريطانية - عبر السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة - من أجل العمل على حل المشكلة الفلسطينية ، وعندما كان يصل الى نجاح في نقطة ما يبادر بالاتصال بزعماء العرب لابلأغهم بما وصل اليه . وقد نجح محمد محمود في الاتفاق مع الحكومة البريطانية على ألا تعلن أى قرار نهائي خاص بالمسألة الفلسطينية قبل التشاور مع الحكومة المصرية ، وكان نوري السعيد قد دعا أمين الحسيني لزيارة بغداد فاعتذر مؤثرا أن يمر بها الأستاذ جمال الحسيني ، وقد كان وقتئذ في زيارة للبحرين ضمن حاشية الملك عبد العزيز آل سعود .

وبعد أن أعلنت بريطانيا مقترحاتها في كتابها الأبيض رفضتها العناصر الصهيونية المسئولة رفضا باتا ، كما رفضت حكومات مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، أن توصي زعماء فلسطين بقبول تلك الاقتراحات ! . وكان الصهليون ، أسعد الناس برفض العرب للاقتراحات البريطانية لأن رفض العرب ساعدهم على بلوغ غايتهم وهي العمل على هدم المشروع البريطاني وتأجيل القرار الأخير بشأن مستقبل فلسطين الى ما شاء الله .

وقد احتجت قيادات أمريكية كبيرة لدى بريطانيا ، على مقترحاتها وفي مقدمة المحتجين مستر لاجوارديا محافظ نيويورك - ودائما محافظ نيويورك - ورئيس أساقفة واشنطن ، كما احتجت رئاسة الجمعية الصهيونية الجديدة - في بريطانيا - على هذه الاقتراحات بل ان هذه الرئاسة لم تكتف بالاحتجاج بل أذرت الحكومة البريطانية ، وعلى رأسها مستر تشمبرلن ، اذا هي نفذت سياسة الكتاب الأبيض ، تلك السياسة ، التي لابد أن يكون لها أثرها الخطير على سمعة بريطانيا وسمعة الامبراطورية في جميع أنحاء العالم ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية لأن شعبا منتشرا في جميع أنحاء العالم مثل الشعب اليهودي يستطيع أن يشهر ببريطانيا ويعلن للعالم نقضها لعهدا الصريحة ويثير الشكوك من ناحية قيمة العهد البريطانية للشعوب الاخرى في الماضي والحاضر ؟ .

وعارض حزب العمال ، وحزب الأحرار ، الكتاب الأبيض ، وحمل الدكتور وايزمان ، وشرتوك ، وبرونسكي - من قادة الحركة الصهيونية - حملات شعواء ، على السياسة البريطانية المحافظين !! وحرك الصهليون صحف بريطانيا ، والولايات المتحدة ، وسويسرا لتهاجم الكتاب البريطاني الأبيض .

● من التعليقات ذات الأهمية ، البالغة ، على الكتاب البريطاني الأبيض ذلك التعليق الذي نشرته جريدة الديلي تلغراف وأشارت فيه الى تأييد مجلس العموم البريطاني لسياسة الحكومة البريطانية - ولأول مرة - فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية !

تقول الجريدة البريطانية ، ان الكتاب الأبيض ارضى العرب ، ارضاء تاما في المطلبين الأساسيين وهما أن فلسطين لا يجب أبدا أن تكون دولة يهودية وأن الهجرة يجب أن تنتهي .

وتقول الصحيفة : لو أن بريطانيا سمحت للمفتي الزعيم الرسمي لفلسطين بالاشتراك في مباحثات القاهرة لثم الاتفاق نهائيا . على تسوية أساسها المقترحات البريطانية أيضا : ان القادة العرب ليسوا متحمسين تماما لتصبح القادة الفلسطينيين برفض الكتاب الأبيض لأنهم يدركون أن الفلسطينيين قد

حصلوا على القدر الكافى فى الوقت الحاضر وأنه يجب أن يقضوا وقت التمرين على فن الحكم ! .

وتقول الجريدة أيضا أن المفتى ينلقى معونات من برلين وروما ، وكانت هذه النقطة التى يستغلها دائما خصوم المفتى للنيل منه ومن كفاحه .

وتقول الصحيفة البريطانية ، ان مقاومة اليهود للكتاب الأبيض ليست واسعة النطاق كما يريدون ، بعكس ادعاءات اليهود وقولهم ، ان معارضتهم واسعة النطاق ، فليس جميع اليهود من الصهيونيين وكثير من هؤلاء يرون أنه ينبغى لهم أن يقنعوا بما نالوه وبما وعدوا به فى جهات أخرى ثم ان المستعمرين اليهود الذين نزحوا ، الى فلسطين قبل الحرب لا ينظرون بعين الارتياح الى الألوف من المهاجرين الذين جاءوا من بعدهم ، لأنهم على الرغم من أنهم اخوانهم فى الدين فانهم يختلفون عنهم أخلاقا ، وأصلا . وفوق ذلك فان كثيرين من المستعمرين الأوائل ينظرون بعين الخوف الى التيار المستمر من منافسين لا يستهان بهم بل وجد كثيرون من الذين وصلوا أخيرا أن العيش فى فلسطين أصعب من العيش فى البلدان التى جاءوا منها .

● وتجتمع اللجنة العربية العليا فى « الزوق » - لبنان - فى ١٩/٥/١٩٣٩ برئاسة الحاج أمين الحسينى وعضوية كل من جمال الحسينى ، وحسين الخالدى ، والفريد روك وعزت دروزه وفؤاد سابا ، وموسى العيسى ومعين الماضى وتقرر رفض المشروع ، الذى تقدمت به بريطانيا .

وترسل اللجنة العليا وفدا برئاسة جمال الحسينى الى جنيف لاعلان رفض الفلسطينيين للكتاب الأبيض فى الوقت ، الذى يعلن فيه شرتوك - مدير الوكالة اليهودية - أن ما يقوم به الصهيونيون فى فلسطين ليس موجها أبدا ضد الشعب البريطانى ، ولا ضد الوجود البريطانى فى فلسطين بل ان هجومهم قاصر على معاداة سياسة الكتاب الأبيض ، كما يقول ان محسور الصهيونية السياسى يتجه منذ نشأته مع بريطانيا وسيستمر كذلك وان الاخلاص اليهودى لبريطانيا العظمى يجب أن يكون له طابع المحالفة لا الخضوع ، اننا - هكذا يقول شرتوك - لا نشور فى وجه الانتداب الذى يعد القانون الأساسى للبلاد بل على العكس ، فان الغرض من جهادنا هو المحافظة على حرية وروح الانتداب ، ويقول شرتوك ، ان أفضل طريقة للوصول الى هذا الغرض يجب ألا يسكون بالحركات الارهابية ولكن بسياسة التعمير .

وللحققة وللتاريخ - ونحن نختتم هذا الحديث عن القضية الفلسطينية - نقول ان الملك عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه كان قد أرسل فى ٢٩ نوفمبر

سنة ١٩٣٨ الى مستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية خطابا بخصوص قضية فلسطين نجتزىء منه ما يلى :

● ان دعوى اليهود ، بحقهم فى فلسطين ، استنادا الى التاريخ ، لا حقيقة لها فان كان اليهود قد استوطنوا فلسطين مدة معينة بصورة استيلاء فان العرب قد استوطنوها مدة أطول من ذلك بكثير ، ولا يمكن أن نعتبر احتلال أمة لبلد من البلدان حقا طبيعيا يبرر مطالبتها به .

● أما دعوى اليهود الذين يستثيرون بها عطف العالم انهم مشيتون ومضطهدون وأنهم يريدون ايجاد مكان يأوون اليه ليأمنوا على أنفسهم من العدوان الذى يقع عليهم فى كثير من الممالك فان فلسطين الضيقة قد استوعبت منهم الآن مقدارا عظيما .

● يقول الملك عبد العزيز مخاطبا روزفلت ! ليس من العدل يا فخامة الرئيس أن تسند حكومات العالم - وفى جملتها الولايات المتحدة - أبوابها فى وجه مهاجرى اليهود وتكلف فلسطين البلد العربى الصغير بتحملهم !! ..

● ان حقوق العرب فى فلسطين لا تقبل المجادلة لأن فلسطين بلادهم من أقدم الأزمنة وهم لم يخرجوا منها كما أن غيرهم لم يخرجهم منها .

ويقول الملك عبد العزيز : ان عرب فلسطين ومن ورائهم سائر العرب ، بل وسائر العالم الاسلامى ، يطالبون بحقهم ويدافعون عن بلادهم ضد دخلاء عنهم وعنهم ومن المستحيل اقرار السلام ، فى فلسطين اذ لم يقبل ، العرب حقوقهم ، ويتأكدوا أن بلادهم لن تعطى الى شعب غريب آفاق تختلف مبادئه وأغراضه ، وأخلاقه عنهم كل الاختلاف . ولذلك فاننا نهيب بفخامتكم ونناشدكم باسم العدل والحرية . ونصرة الشعوب الضعيفة التى اشتهرت بها الأمة الأمريكية النبيلة ، أن تتكرموا بالنظر فى قضية عرب فلسطين وأن تكونوا نصراء للأمن المطمئن الهادى ، المعتدى عليه من قبل تلك الجماعات المشردة فى سائر العالم لأنه ليس من العدل أن يطرد اليهود من جميع أنحاء العالم المتمدين وأن تتحمل فلسطين الضعيفة المغلوبة على أمرها هذا الشعب برمته و .. و .

● وللحقيقة ، وللتاريخ أيضا نقول ان الملك عبد العزيز آل سعود عندما لاح تأمر نوري السعيد وحكومة العراق ، ضد سورية وفلسطين بادر جلالته فأرسل مذكرة الى نوري السعيد باشا رئيس الوزارة العراقية أشار فيها الى انحراف حكومة العراق باستمرار عن شقيقاتها العربيات وأنه - أى الملك عبد العزيز - يتغاضى عن ذلك رغبة فى التباعد عن كل ما قد يتخذ دليلا فى الخارج ، على وجود خلاف بينه وبين حكومة العراق ، فالموقف حرج ، وليس هو موقف أطماع .

ويقول الملك عبد العزيز : ان فلسطين مهددة بالابادة من جراء الخطر الصهيوني وان سورية مهددة بالخطر الفرنسي والتركي كما ان العراق أيضا مهددة من جانب تركيا وايران وأنا نخشى اذا استثمرت الأزمة الدولية على حالها وبقي هذا « التشاد » بين العرب وفرنسا في سورية ، وبينهم وبين انجلترا في فلسطين أن تتفق الدولتان على العرب لاتقاء شرهم أثناء الحرب التي نخشى أن تدور رحاها - وكانت مذكرة الملك عبد العزيز الى الحكومة العراقية في ١٩ يونيو ١٩٣٩ ، أى قبل نشوب الحرب ببضعة أسابيع ، بين بريطانيا وبين ألمانيا وإيطاليا - وأن تطلقا يد الأتراك في سوريا والعراق ومن ورائهما ويقول الملك عبد العزيز آل سعود ليس في عزائنا ضعف ونحن لسنا جبنا ! .. اذا اقتضت الحالة نقتحم مشاق الأمور لادراك أسمى الغايات : لقد كانت المغامرات ونحن لسنا جبنا بعون الله وتوفيقه من أسباب انتصاراتنا » ويقول الملك عبد العزيز أن الخطر الداهم يقضى علينا بالتعاون والاتفاق ، لأن الموقف الراهن عندما نتصوره يقض مضاجعنا ويحرمنا لذيذ الكرى فاذا لم نلتفت للأمر ، ونتفق اتفاقا جديا على السير فى خطة مشتركة مع العراق وسوريا ، وفلسطين فان الخطر محقق بالجميع » .

● وللحقيقة وللتاريخ ، أيضا ، نقول ان كثيرين من السياسيين المصريين ، والصحفيين المصريين نصحوا القادة الفلسطينيين بقبول الكتاب الأبيض كخطوة أولى ، تتلوها - فيما بعد - خطوات أخرى ، يتم بمقتضاها حصولهم على حقوقهم كاملة ، وقد كان بعض هؤلاء السياسيين والصحفيين يقولون للاخوة الفلسطينيين ، لقد أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقد رفضته الأغلبية المصرية بقيادة سعد زغلول باشا ، الذى قال فى تصريح ٢٨ فبراير ما قاله مالك فى الخمر ، ولكنه اضطر فيما بعد - فى عام ١٩٢٤ - أن يلى الحكم هو وحزبه على أساس هذا التصريح بل لقد ظل سنوات وسنوات ، يتولى حزبه منفردا ، بقية الأحزاب المؤتلفة معه الحكم على أساس هذا التصريح ، الذى لم يبلغ الغاء تاما ، الا بمعاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ - أى بعد ١٤ عاما .

وقد طالب هؤلاء السياسيون والكتاب الفلسطينيون بان يتحملوا أعباء الحكم ، فى بلادهم حتى يأتى اليوم الذى يستكملون فيه استقلال بلادهم ، تماما مثلما حدث بمصر بالنسبة لتصريح ٢٨ فبراير ، الذى رفض شعبيا ، ونفذ عمليا ونفذه من كان ينتقده بالأمس ، ولكن نصائح هؤلاء الاخوة المصريين لم يؤخذ بها فكانت النتيجة أن الكتاب الأبيض ، لم ينفذ منه . الا ما جاء فى صالح اليهود الى أن قامت الحرب العالمية الثانية ، وتوقفت الثورة الفلسطينية وقرر حزب العمال البريطانى مطالبة الحكومة البريطانية بالغاء الكتاب الأبيض ، الذى حدد الهجرة ، كما قرر حزب العمال فى سنة ١٩٤٠ مطالبة حكومة

المحافظين بفتح أبواب الهجرة الى فلسطين والقضاء على كل أثر للكتاب الأبيض .
وتم لحكومة العمال ما أرادته ، وكان - ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة ،
الأمريكية - أن أعلن البيت الأبيض في مارس ١٩٤٢ عن عزمه على إقامة دولة
صهيونية في فلسطين ، وراح البريطانيون ، محافظين وعمالا ، كما راح
الأمريكيون ، جمهوريين ، وديمقراطيين ، يتنافسون على ارضاء الصهيونية التي
ثبتت أقدامها في الأراضي الفلسطينية ! .

وبعد الاطالة في الحديث عن القضية الفلسطينية ، والمؤتمرات الخاصة بها
والمحاولات التي استهدفت حل الخلافات العربية نجد لزاما علينا أن نعود الى
الحديث عن بعض الأمور الداخلية الهامة في مصر وفي المقدمة قضية فرضت
نفسها على الجمع المصري ، لما لصاحبها من مكانة مرموقة في المجتمع ، ونعنى
بها قضية الأستاذ توفيق الحكيم الذي فتح النار على المرأة المضرة بكل عنف .

الباب الرابع

عدو المرأة يفتح النار على المرأة

أود في بداية هذا الفصل أن أشير على سبيل التذكرة ، لا أكثر ولا أقل ، إلى « أزمة نفسية متعبة » تعرض لها أستاذنا الكبير توفيق الحكيم .. وكان الأستاذ توفيق الحكيم قد تعود أن يكتب في فترات متقطعة بعض المقالات في الاجتماع وفي السياسة . ينشرها إما في الأهرام أو في المصور ، أو في غيرها من الصحف المصرية .. غير أن بعض خصوم الأستاذ توفيق الحكيم - وخاصة بعض أعضاء مجلس الشيوخ المصري - رأوا في تلك المقالات مقاومة للنظام النيابي القائم في مصر وقتئذ ..

وتحركات وزارة المعارف ، لتطبق على الأستاذ توفيق الحكيم المادة « ١٤٤ » من القانون المالي . بل لقد أبت تلك الوزارة ، وزارة المعارف ، إلا أن توقع عقوبة على الأستاذ توفيق الحكيم ، قبل أن يشار موضوع مقالاته في مجلس الشيوخ . وكانت العقوبة عبارة عن خصم ١٥ يوما من مرتب الأستاذ توفيق الحكيم .

وقد عقببت مجلة « المصور » في عددها الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣٨ على هذا التصرف من وزارة المعارف بقولها :

« عقوبة كهذه ، مهما كانت لأسباب شريفة وعفيفة ، ومهما كانت للمؤاخذه على رأى عام لم يقبل فيه وجه الدفاع ، تعتبر قاسية على نفوس الأدباء ، ذوى الوفاء التام للواجب ، ولم تكن ثورة الأستاذ توفيق الحكيم النفسية على العقوبة .. وإنما على الوضع الذى أدت اليه الحادثة ، حتى أنه فكر فى الاستقالة ، ولكن أصدقاءه ومحبيه هونوا عليه الأمر ، وأفهموه أن الحركات « الايديالية » فى هذه البلاد لم يحن أوانها بعد ، وإن الحكومة فى حاجة الى أدبه وعلمه » .

أنتقل مباشرة الى موضوع يحسبه البعض موضوعا شخصيا ، أو موضوعا عاديا ولكنه فى رأى ، من الموضوعات الهامة والجوهرية ، لأنه يتعلق بحرية الكاتب فيما يكتبه .

لقد حدث أن نشر الأستاذ توفيق الحكيم فى العدد رقم ٢٢٩ ، من مجلة آخر ساعة ، التى كان يصدرها وقتئذ الأستاذ محمد التابعى يرحمه الله ، وبتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ ، مقالا بعنوان : أنا عدو المرأة والنظام النيابى ، لان طبيعة الاثنين فى الغالب واحدة : الثرثرة » . وقد جاء فى هذا المقال :

« اذا أردتم أن تأخذوا رأيى فى مشكلة الحكم فى مصر فخذوه على انه رأى رجل بعيد عن المعمة يشرف عليها من أعلى البرج ، دون أن يكون له فيها عنزة أو خروف .

ويقول الأستاذ الحكيم :

« أقول لكم فى صراحة ، ان هذه الديمقراطية كما تفهمونها وتزاولونها فى مصر هى أصلح أداة لتولية الحكم غير الصالح ، وأنه ينبغى لكم ، ألا تنبهروا بالالفاظ الأوروبية ولا تتقيدوا بالنظم الأجنبية ولا تترددوا فى اتباع ما فيه النفع الحقيقى وترك ما فيه الغرم ، وضياح الوقت فاذا اتضح لكم يوما أن « البرلمان » وما ينفق عليه من آلاف الجنيهات سنويا هو غرم لا غنم فيه فحولوه فى الحال الى مصنع طائرات يحتشد فيه بدل جموع الأعيان الموسرين أفواج العمال المصريين من أولئك المساكين ، المتسكعين العاطلين الذين يلتقطون فتات المقاهى ، والبارات حتى يعملوا عملا شريفا ويشيدوا مجدا خالدا : نعم فلئن كان قد كتب على القبة الذهبية أن تخرج شيئا طائرا فى الهواء فلا ينبغى أن يكون ، دائما الصياح والخطب فاذا شعرت أنكم فى حاجة الى معمل إنتاج لا الى معمل كلام فانهضوا فى الحال الى تنفيذ ذلك واضعوا أيديكم لتغلقوا قليلا هذا الفم الواسع الكبير حينما المثائب أحيانا ، لتسكتوه الأعوام التى ترونها لازمة كى يتسنى للأيدى وحدها أن تنطلق عاملة فى هدوء ونشاط فالهم ، اذا سكت واليد اذا عملت استطاع الانسان أن يتقدم أيضا وهنا تتلاشى الأحزاب والأحقاد ، والأغراض وتصبح العيون كلها متجهة الى الرجل ، المنتج حقيقة ، وعند ذلك تلزم لكم حكومة لابد من أن يتوافر فيها هذه الشروط ! أن يكون أعضاؤها من أولئك الذين اشتهروا بقله الكلام وسرعة العمل وثانيا الا يكون لأعضائها لون حزبى واضح ، ثالثا أن يكون عدد أعضائها قليلا فان خير ادارة هى الموضوعية فى الأيدى القليلة الخبيرة » ! .

ورشح لتلك الوزارة على ماهر وحافظ عفيفى ، وعبد الحميد بدوى ، وأمين عثمان ، وعبد السلام الشاذلى ، وعبد الرحمن عزام ، وعزيز المصرى ، وحبيب حنين المصرى ، وعبد القوى أحمد ، وعبد الواحد الوكيل ، وهؤلاء ، كما سماهم توفيق الحكيم « العشرة الطيبة » ، المشهود لهم فى جميع المناسبات بالعمل الصامت ، وقلة الميل الى الحزبية العمياء والخطب العصماء » .

ويقول توفيق الحكيم : « ان الذى أفسد بلادنا هو تعطيل ذوى المواهب يحتشد بعضهم ضد بعض فى اقتتال عنيف مستمر لم يكن له نتيجة غير تحطيم الجميع . ويختم توفيق الحكيم مقاله : فى أهل البلد هل تروننى قد أخلصت لكم النصيح ان كان الجواب لا ؟ فأنتم فى حل أن تقولوا لى اطلع من البلد وسوف يأتى اليوم القريب الذى أذكركم فيه بنصيحتى صائحا : قلنا لكم كده ، قلتم أطلع من البلد » .

ويغضب توفيق الحكيم ، بمقاله هذا رجال السياسة . ! وزعيمات النهضة النسائية وعلى رأسهن هدى شعراوى ، ويقول توفيق الحكيم ، كان غرضى العمل المنتج ، وليس الثروة الفارغة وهكذا صرت عدوا للمرأة وللنظام البرلمانى وهى عداوة موقوتة طبعاً بأسبابها وتزول بزوالها .

ويقرر محمد محمود باشا رئيس الوزارة أن يفصل توفيق الحكيم من وظيفته بقرار من مجلس الوزراء ، ولكن بعض أعضاء وزارته - كما قال توفيق الحكيم - كانوا من الأدباء والمفكرين من أمثال د . هيكى والشيخ مصطفى عبد الرازق ، استمهلوه رغبة فى معالجة الأمر بوسيلة أخرى فصاح فيهم : أنتم أدباء مع بعض وتريدون المماثلة ولكن اذا أنتم لم تنهوا الموضوع بعقاب رادع سريع ، فى ظرف أسبوع فلا بد من اجراء حاسم بواسطة مجلس الوزراء القادم . وكان الدكتور هيكى هو وزير المعارف فأحضر المستشار الملكى للوزارة فناقشنى فى أمر المقال ، وبعد ذلك حادث الوزير وكيل وزارته العشماوى بك فى أمر العقوبة حتى يستطيع أن يقابل رئيس الحكومة ويخبره ان العقوبة وقعت وانتهى الموضوع . . واقترح أن تكون العقوبة الرادعة وقف مرتبى لمدة عام ونصف عام فقال له العشماوى بك : ان هذا ليس من حق الوزير بل من حق مجلس التأديب .

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم ، انهم فكروا فى إحالته الى مجلس تأديب ، ولكنهم طرحوا الفكرة جانبا ففى المجلس دفاع ومرافعة ، وقد ينقلب الأمر الى مظاهرات وروح المجلس يتجه الى البراءة . وعند ذلك تكون صفة للحكومة . وقيل للوزير ان سلطته لا تتجاوز خصم خمسة عشر يوما من المرتب ، فاضطر ايشارا للسلامة أن يلجأ الى هذا الحل . وحاول الدكتور هيكى أن يقنع رئيس الحكومة بمعاونة الشيخ مصطفى عبد الرازق ، وقد كان ، ووقع بالفعل هذا الخصم بأمر وزارى جاء فيه :

« لما كان كاتب مقال : أنا عدو المرأة والنظام النيابى . . لان طبيعة الاثنين واحدة ، الثروة - وهو مدير ادارة التحقيقات فى الوزارة فقد سألناه فلم ينكر نسبة المقال اليه ، وكتب لنا خطابا يؤكد ذلك وقد ذكر فيه أن قصده لم ينصرف الى اهانة هيئة أو أعضاء هيئة من الهيئات النظامية بمصر أو خارجها ولا الى الغض من اعتبار أشخاص بعينهم ويذكر ، كذلك أنه حسن القصد فيما يكتب .

ولما كانت المادة ١٤٤ من القانون المالى معدلة بقرار مجلس الوزراء الذى صدر فى ٣٠ يناير ١٩٢٩ تحظر على الموظفين أن يبدو علانية ملاحظات أو آراء أو نزعات سياسية ولما كان المقال المذكور يتناول إبداء رأى الكاتب فيما يخالف النظام القائم فى مصر فضلا عما به من تعريض بالأشخاص الذين اقترح تأليف الوزارة منهم مؤداه انهم يشاركونه رأيه فى خصومة الحياة النيابية .

ولما كان تصرفه هذا يخالف المادة ١٤٤ من القانون المالى مخالفة صريحة ربما خفف منها أن الكاتب بدا من مناقشته بحضور صاحب العزة المستشار الملكى للوزارة انه لا يدرك بالضبط مدى ما تتسع له هذه المادة ولما كان ذلك مما يشفع دون توقيع عقوبة العزل على حسب نص المادة المذكورة لذلك قررنا خصم خمسة عشر يوما من مرتبه .

ويوقع القرار فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٨ دكتور محمد حسين هيكى وزير المعارف ويبلغ الأستاذ توفيق الحكيم مدير ادارة التحقيقات بالوزارة بهذا الأمر عن طريق وكيل الوزارة الأستاذ محمد العشماوى (بك) .

ويفكر الأستاذ توفيق الحكيم فى الاستقالة من الحكومة اذ كيف توقع عقوبة على مدير التحقيقات الذى من اختصاصه أن يوقع هو العقوبات على المذنبين لا أن توقع عليه العقوبات . ولكن أصدقاء الأستاذ توفيق الحكيم - كما سبق أن ذكرنا - لم يروا رأيه فى تقديم الاستقالة بل رأوا أن يبقى فى وظيفته مع استمراره فى مواقفه ، وفى تمسكه بأرائه لان استقالته تريخهم ، أما بقاؤه مع آرائه فهو الذى يقلقهم .

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم : بقيت فى وظيفتى أوصل الكتابة بنفس الروح والاتجاه وأتصرف فيما يعرض لى من قضايا برأى نفسه فما أن يقع فى يدى موظف اتهم فى قضية أو رأى سياسى حتى أبرئه وأحفظ قضيته الى أن ضجت الوزارة منى ، ولم تعرف كيف تتخلص من هذا الا بإنشاء ادارة جديدة ، انشاء مفتعلا صوريا أسموها ادارة التمثيل والموسيقى ونقلونى من ادارة التحقيقات الى هذه الادارة وأنا فى اجازتى فى صيف عام ١٩٣٩ . وهكذا صرت مديرا لادارة التمثيل والموسيقى ، التى لا اختصاص لها الا على الورق .

● وللحقيقة وللتاريخ ، نقول ، ان المحنة ، التى تعرض لها الفكر فى مصر وتعرض لها الأستاذ توفيق الحكيم بسبب المقال الذى نشره تحت عنوان : أنا عدو المرأة ، والنظام البرلمانى لان طبيعة الاثنين واحدة « الثرثرة » هذه المحنة التى كانت فى عهد محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، يومئذ وجدت

من يدافع عنها في شخص الأستاذ حفنى محمود بك ، شقيق رئيس مجلس الوزراء محمد محمود باشا فلقد كتب الأستاذ حفنى محمود فى مجلة آخر ساعة بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٣٨ مقالا ، تحت عنوان غضب « الديمقراطية » قال فيه :

« أصيبت الديمقراطية فى هذه الأيام بتوتر أعصاب ، وعسر هضم ، أفضيا الى الاضطراب ، وتطور هذا الاضطراب الى غضب ، يتفجر ، وغيظ ، غير مكتوم ، فالديمقراطية اليوم خائفة على كل شىء ، ترتاب من لا شىء ، وتنزعج من أى شىء ، أزعجها توفيق الحكيم عندما كتب مقالا بمجلة آخر ساعة داعب الديمقراطية فى أشخاص نوابها المحترمين أو نواب الشعب كما يحبون أن يسميهم الناس وفى قول آخر نواب العهد الحاضر ، وفى رواية أخرى نواب الحكم الصالح . . أقول ذلك ، وأنا فى غاية الاضطراب فقد يعرضنى هذا الكلام للغضب الديمقراطية فأفاجأ باحتجاج صاحب من سعادة محمد محمود خليل بك قطب الديمقراطية فى هذا الزمان اذ ان الطريقة الديمقراطية كالطريقة الصوفية لا تستغنى فى كل وقت عن « قطب الوقت » .

وقد يطلب سعادة قطب الديمقراطية - أى محمد محمود خليل بك - التحقيق معى ، كما فعل مع توفيق الحكيم بل قد يذهب الى أبعد من ذلك فيرسل الى الصحف أنباء هذا الاحتجاج ، كما فعل مع معالى كبير الأمناء فى حادث التشريفات ، ولكن لماذا غضبت الديمقراطية على توفيق الحكيم ، ان مقاله ينقسم الى قسمين : أحدهما تعرض للديمقراطية كمبدأ عام ، والآخر ، تناول أشخاصا من رجال الحكم أنفسهم أما تناول المبادئ العامة فلا أظن أن الحكام - الأحرار الدستوريين - الذين غضبوا لحرية الرأى فى عام ١٩٢٥ حين أخرج الأستاذ على عبد الرازق كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ورغب البعض فى معاقبته ، والذين ثاروا عندما نشر الدكتور طه حسين كتابه : « فى الشعر الجاهلى » وأراد أعضاء البرلمان تقييد حرية الكاتب لا أظن أن هؤلاء الأحرار الدستوريين يحللون اليوم بعض ما حرموا بالأمس خصوصا أن الأستاذ على عبد الرازق كان موظفا والدكتور طه حسين كان موظفا أيضا مثل توفيق الحكيم .

أما فيما يتعلق بذكر توفيق الحكيم ، لأشخاص بالذات فانه اذا كانت فى هذا العمل مجافاة للذوق السليم . فليس على كل حال أبعد عن الذوق من موقف سعادة قطب الديمقراطية حينما نشرت الصحف احتجاجه على معالى كبير الأمناء ، وقد عودتنا الديمقراطية - فيما عودتنا - أنها لا تهتم كثيرا بمسائل الذوق وخفة الروح ، بدليل أن الحكومة القائمة نفسها وهى حكومة الديمقراطية ، تخلصت من رئاسة صديق الجميع الأستاذ محمود بسيونى فى مجلس الشيوخ وهو أخف الناس دما وأبعدهم عن الأحقاد الحزبية وأكثر المصريين قاطبة ديمقراطية ، وهو الذى تستظرفه الأحزاب كلها ، ويبدل معروفه لكل الطبقات ،

ولكن ذلك ، وهو كثير لم يشفع له ، واستبدلت به الحكومة الديمقراطية الرئيس الحاضر ولعل نزعة الرئيس الحالي « المالية الفرنسية » وما يبذل من « كرم » أرستقراطي غربي لا يمت الى الشرق بسبب لعل هذا يجعل مناحة الديمقراطية في مصر قائمة عدة سنوات .

ويمضي الأستاذ حفنى محمود - وكان وقت كتابة مقاله هذا عضوا بمجلس النواب - يمضى قائلا : « ولعل مما يقلق الديمقراطية عندنا ، ويثير غضبها هو كثرة عشاقها ، فكل حزب يتغنى بها ، ويدعى الذود عنها ، ويتظاهر بالتفانى فى هواها ، والتدله فى غرامها ، حتى تسابق الجميع فى « المزايدة » فأقلقتها كثرة المتصايين واحتشاد الطالبين فأصبحت تريد أن تعرف ما وراء هذا الكلام المعسول ، وما تكنه لها القلوب ترى ماذا يكون شأنها ، وأية فجيرة تصيبها ، لو تكشفت لها قلوب أولئك المحبين يوما فوجدت منقوشا عليها « فلتحيا الدكتاتورية » ، ويومئذ تعلن الديمقراطية أعجابها بصراحة بشخصين أولهما توفيق الحكيم » .

« حفنى محمود »

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم : كان من الطبيعى أن تقف جميع الصحف الحزبية ضدى لأن موقفى كان ضد الأحزاب جميعا ، إذ أن أى نقد أو طعن فى الأساس الذى يقوم عليه حكم الأحزاب وهو الحياة النيابية معناه توقف النشاط الحزبى وما كان يهمنى وقتئذك ليس هو النشاط الحزبى بل الذى كان يهمنى وقتئذ هو النشاط الانتاجى ولذلك دهشت عندما وجدت واحدا من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين ، وهو فى الوقت نفسه شقيق محمد محمود باشا رئيس هذا الحزب ورئيس الحكومة الموجودة فى السلطة ، والمطالب بفصل هو المتفرد بالدفاع عن موقفى ، ضد شقيقه وضد حزبه ، انه حفنى محمود ، وكان معروفا بهذه الروح الاستقلالية فى النظر والرأى .

وأفتح قوسا وأقول فيه : « النى كنت أعرف حفنى محمود على انه أشهر صناع المقالب السياسية ، فى مصر ، وكنت أقرأ له العديد من المقالات فتستهوينى الى درجة كبيرة ، ولكننى لم أكن أتصور ان حفنى محمود هو كاتب تلك المقالات فقد كان شائعا فى سنوات ما قبل الثورة وجود « كتاب من الباطن » يكتبون المقالات الحلوة اللذيذة والرائعة ، والقائنة فى نفس الوقت ، ولكن تلك المقالات تنسب الى الغير ممن يملكون المال والجاه ، وكان بعض هؤلاء « الكتاب من الباطن » عندما يريدون قضح من يكتبون بأسمائهم . على نطاق ضيق للغاية وعند مجموعة من الناس - يقرأون ، عليهم بعض المقالات التى سوف تنشر فيما بعد باسم صاحب المعالى فلان أو اسم صاحب العزة علان أو ، أو .

ظننت وبعض الظن اثم أن حفنى محمود من هؤلاء ، الذين يكتب لهم من

الباطن ولكن عندما بدأت عملي بالمصور ، وخلال فترة التدريب ، التي طالت ، طلبت منى ادارة تحرير المصور بضعة مقالات من حفنى محمود باشا ، وكان حفنى محمود ، لا يأخذ أجرا على مقالاته تلك بالطبع ، وكان ذلك مما يدفع الكثيرين من أصحاب الصحف ، الى استكتابهم كنت اتصل بحفنى محمود باشا فيطلب منى اسم الموضوع ، الذى سوف يكتب فيه ، وعندما يوافق عليه يعطينى موعدا فى مكان لا يتغير ولا يتبدل ، ناشيونال أوتيل ، فى شارع سليمان باشا ، فلا نكاد نلتقى ونتبادل التحايا ونشرب القهوة ، حتى يبدأ حفنى محمود فى املاء مقالته على ، وأشهد أنه كان أديبا مطبوعا بحق فما أكثر ما كان يستشهد بالعديد من أبيات للشعراء المخضرمين ، وللمحدثين من الشعراء ، ولم يكن بحاجة الى التأكيد من صحة ، هذا البيت ، أو ذاك ، فقد كان يملئه من الذاكرة ، ولا أعتقد أبدا وقد جربته فى ست مقالات أو سبع ، ان الذاكرة ، قد خانت ، أو أنه أخطأ مرة واحدة فى رواية بيت من الشعر ، أو جملة أبيات .

وقد كان فى مقدمة ما وثق العلاقة بين حفنى محمود باشا وبينى ، اننى رغم خلافى فى رأى مع الأحرار الدستوريين ومع محمد محمود باشا ، نشرت ، وكنت وقتئذ لا أزال طالبا فى كلية الحقوق « يناير ١٩٤٦ » دراسة ربما كانت أول دراسة لى - عن محمد محمود ، حرصت فى بداية هذه الدراسة على أن أؤكد خلافى مع محمد محمود ومع حزبه ، وأذكر اننى قلت بالحرف الواحد : كنت فى حداثة سننى - وما زلت حتى اليوم - سىء الظن الى أبعد الحدود بكثير من رجال السياسة القدامى لانهم فى نظرى يؤمنون بالحلول النصفية ، وأنا لا أؤمن ، يحبون التسليم بالأمر الواقع ، وأنا لا أحب ، يرغبون فى النوم حتى تحين ساعة الاستيقاظ وأنا من أنصار اليقظة ولو كانت فى منتصف الليل .

كنت طفلا عندما كان محمد محمود باشا رئيسا للوزادة فى المرة الأولى فلم أدري أكان يلبس قفازا حديديا أم قفازا حريريا ولم أكن أستطيع التمييز بين ديمقراطية النحاس ، ودكتاتورية محمد محمود ، ولكن وقر فى ذهنى وانطبع فى عقلى ، أن محمد محمود عطل الدستور وواد الحريات ، ومن طبعى حب الدستور والايمان بالحريات .

وقيل لغيرى ولى أن محمدا يتيه على الناس بهيله ، وهيلمانه ، وجاهه ، وسلطاناه ، ويتجافى عن الاتصال بالشعب ، ويتعالى على الطبقتين الثانية والثالثة بل والأولى وأنا من أولئك الذين يقصدون الشعب ويكرهون من يتعالون عليه لذلك كرهت محمد محمود ، وأبغضته .

وعن دراستى عن محمد محمود قلت أيضا - بالحرف الواحد : عقب وفاة محمد محمود فى ٣١ يناير ١٩٤١ « بدأت أستعد للكتابة عن محمد محمود وفعلا انتهيت من كتابتى ، بعد ثمانية أشهر ، ولكن الأحكام العرفية حالت بينى وبين

نشر ما كتبته ، ثم اعتقلت ذات يوم ، أو على الأصح ذات شهور واعتقل معي ما كتبته وأفرج ، عني ، ولم يفرج ، عما كتبته فاضطرت الى معاودة الكتابة مرة ثانية ، لم تكن أسعد من الأولى وهذا الذى بين يديك أيها القارئ العزيز هو الكتيب الثالث الذى عزمت ، على نشره فى العام الفائت « عام ١٩٤٥ » ولكن وجود الأحرار الدستوريين بصفة عامة ، وحفنى محمود باشا بصفة خاصة فى الوزارة قد حال بينى وبين النشر لأسباب تقدرها نفسى تمام التقدير .

وأشهد - للأيام التاريخية - ان حفنى محمود ، رغم ما اتصف به من انه صاحب المقالب السياسية ، وغير السياسية كان من أصلب العناصر السياسية عودا ، ومن أبعدهم عن الاستفادة من السياسة ، شابا ، وشيخا . . . يرحمه الله !

● وقبل أن أنتقل الى موضوع آخر ، أقول ، أن الأستاذ توفيق الحكيم لم يتوقف عن الكتابة فيما يرى أنه الحق ولو عرضه ذلك للمخاطر ، بل ظل يترك ، لقلمه العنان ، لا يقيد به أى قيد ، الأمر الذى جر عليه الكثير من المتاعب والمشاق ، وكانت وزارة المعارف قد تلقت كتابا من مشيخة الأزهر بشأن حظر كتابه « يوميات نائب فى الأرياف » بناء على شكوى من بعض القضاة الشرعيين ، فاذا بتوفيق الحكيم يتحدث الى جريدة المقطم فى هذا الموضوع ، وكان مما جاء فى حديثه : أننى بصفتى كاتباً ، اجتماعياً قد أردت فى كتابى إبراز صورة للقضاة الشرعيين ، الى جانب الصورة المرسومة للقضاة الأهليين ، ولرجال النيابة ، والبوليس وأطباء الصحة ، والعمد وغيرهم ، ولا أظن القضاة الشرعيين يتمتعون بقدرات خاصة ، وحصانة دينية تجعلهم فى مكان لا ترتفع اليه يد النقد ، والاصلاح والتطوير .

أما تدخل شيخ الأزهر فى هذه المسألة فهو ما يدعو الى الدهشة والتأمل ، والعجب وقد آن الأوان لنواجه الأمر ، فى صراحة فيما يتعلق بتدخله المتكرر فى شئون الدولة الفكرية وأن نتدبر من الآن الخطر ، الذى يهدد حرية الكتابة وحركة التأليف ونهضة العلوم اذا سيطر على الحياة العقلية فى هذا البلد المصرى بمثل هذا الروح و . . و . .

ولكن ظهر ، أن شيخ الأزهر ، لم يكتب الى وزارة المعارف فقد دعا الدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف ، الأستاذ توفيق الحكيم مؤكداً له أن الأزهر ، لم يتدخل على الإطلاق لا فى كتابه ولا فى غيره من الكتب التى تدرس فى وزارة المعارف . وقد اعتذر الأستاذ توفيق الحكيم بأن الصحفيين أفهموه صحة واقعة شكوى الأزهر ، الى وزارة المعارف ، وقيل والعهد على الرواة - المقطم ، وغيرها من الصحف المصرية - ان الدكتور هيكل طلب من الأستاذ توفيق الحكيم ، أن يعتذر عما ورد فى حديثه بخصوص الأزهر ، غير أن الأستاذ توفيق الحكيم رفض مبدئياً استعداده لتحمل ما قد ينشأ على هذا الرفض من قرارات وقيل أيضاً أن

الأستاذ الدكتور هيكمل قال انه ، فى هذه الحالة مضطر ، الى أن يرفع الأمر الى مجلس الوزراء ، ليتخذ ما يراه .

ويستدعى محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ الأستاذ توفيق الحكيم ليتحدثا معا فى موضوع الكتاب والضجة التى أثارت حوله .

وأخيرا تسوى المسألة ، ويعتبر الموضوع كله منتهيا !

والجدير بالذكر ، ان الأستاذ الكبير توفيق الحكيم كان منذ أن بدأ ينشر ما يكتبه ، أو ينشر بعض ما يكتبه يعتمد اثاره الرأى العام ، فى كثير من القضايا حتى ولو كانت عملية الاثارة نلك لا تتفق وآراؤه الخاصة وجوانياته ومن القضايا التى كان يعتمد اثارها ، وتختلف مع طبيعته كفنان ، عداوته المصطنعة للمرأة ، فلقد ظل توفيق الحكيم معروفا بأنه عدو المرأة رقم ١ رغم أنه فى قرارة نفسه محب للمرأة ، بل عاشق لها ، وكانت تلك العداوة الزائفة قد بدأت فيما أذكر بحديث للمصور حمل فيه على المرأة المصرية وقال ، انه لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر وأن المرأة التى تصنع صينية بطاطس فى القرن ، أجدى عنده من المرأة ، التى تقدم له جميع دبلومات الفلسفة ، وكانت ثورة الجنس اللطيف وغير اللطيف على توفيق الحكيم . وكان توفيق الحكيم - كما سنوفى تلك القضية حقها من الايضاح - أسعد الناس بهذه الثورة ، التى جعلت منه ومن الشيخ محمود أبو العيون أشهر اثنين - معادين فى الظاهر - للمرأة . فلو كان توفيق الحكيم - حقا - معاديا للمرأة لما نجح ذلك النجاح الرائع ، فى تصوير بطلات قصصه ، ورواياته .

وبعد قضية توفيق الحكيم تجيء قضية أم كلثوم وهى - قضية أم كلثوم - من القضايا الطريفة التى شغلت المجتمع المصرى لفترة غير قصيرة .

يدعى الزواج من أم كلثوم فتقاضيه أم كلثوم

ولكنى تكون الصورة التى تقدمها لسنوات ما قبل الثورة صادقة وواضحة تماما نتوقف بعض الوقت عند قضيتين أثارتا اهتمام الرأى العام المصرى والتقت عندهما صحافة الأحزاب كلها مؤيدة ومعارضة ، وكان التقاؤها حول موضوع واحد باتجاه واحد من الأمور النادرة بل شبه المستحيلة ، وكان المدعى عبد الستار الهلالى قد ادعى الزواج من أم كلثوم سيدة الغناء العربى طالبا اياها الدخول فى بيت الطاعة . وكانت أم كلثوم قد رفعت دعوى ضد عبد الستار الهلالى فى ١٢ يونيو ١٩٣٦ وقد نظرت القضية ، أمام محكمة السيدة زينب الجزئية وكانت الجلسة قد افتتحت برئاسة حضرة الأستاذ محمود سعيد القاضى ، وبحضور الأستاذ عبد الحليم البطاسى وكيل النيابة - وأنا أنقل هنا بعض ما ورد فى جريدة كوكب الشرق المؤيدة للوفد المصرى : عقب فتح الجلسة أخذت المحكمة فى نظر القضايا حتى الساعة الحادية عشرة ثم نودى على قضية مدعى زوجية أم كلثوم فحضر المتهم ومعه محاميه وحضرت الأنسة أم كلثوم ومعهما الأستاذ فكرى أباطة ووجهت المحكمة التهمة الى المتهم فأبكرها واستبدعت المحكمة أم كلثوم أمام المنصة وسئلت على سبيل الاستدلال ، من المحكمة عدة أسئلة ، أجابت عليها بأن المتهم قذف فى حقها فى حديث له مع مراسل إحدى المجلات بادعائه الزواج منها وقالت انها لم تعرفه فى حياتها أبدا ، وحدثت مناقشة بينها وبين المحكمة . ثم استدعى الأستاذ أحمد حسن رئيس تحرير مجلة روز اليوسف فأقسم وقال أن مراسل الجريدة اليومية ارسل لنا خبر هذا الزواج فنشرناه بعد اطلاعى عليه وبعد ذلك بأيام حضر لى عبد الستار مع واحد اسمه حسن أفندى الهلالى موظف بالمعارف وقدمه لى وقال لى : « الجريدة كتبت أنه فقير والحقيقة أنه غنى وأعطانى صورته على أن أكتب فى الموضوع » وقال لى وقتها أنه كان يعاشرها معاشرة الأزواج وأنه أعطاها ألف جنيه وأنه بينه وبينها قضية شرعية ، ولما سألته عن مستندات هذه القضية قال انها محفوظة فى دوسيه المحكمة الشرعية بقنا فكتبت حديثا ووقع عليه ولكنى

لم أنشره فحضر بعد أيام وطلب أصل الحديث فسلمته اليه بعدها طلبت من مأمون الشناوى أخذ صورة منه وكان عبد الستار يتكلم فى الصلاة الخارجية على الترابيزة الخضراء وكان الدخول مسموحا لأى شخص فى الصلاة والذي عرفنى به هو حسن أفندى الهلالى لاننى كنت موظفا معه فى وزارة المعارف ، وبعدها سألت أم كلثوم فى التليفون فقالت لى : هو انت برضه بتصدق الكلام ده ونظر الى المتهم وقال هو نفس الشخص الذى حضر لى .

فناقشه الدفاع فى كلامه ، وهنا قال المتهم أنا رافع دعوى نمرة ٣٩١ بألف جنيه ضد الشاهد ، فقال الشاهد ، لم يصلنى اعلان وبعد ذلك انتهت شهادته واستدعى بعده ابراهيم أفندى خليل والسيدة روزاليوسف وسمعت شهادتهما وصدر الحكم بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ .

ويستأنف المتهم الحكم ، وتحدد جلسة ١٨/١٠/١٩٣٦ لنظر القضية أمام محكمة السيدة زينب الأهلية .

وعن قضية الاستئناف قالت الأهرام فى ١٩/١٠/١٩٣٦ تحت عنوان : قضية القذف فى حق الأنسة أم كلثوم : تأييد الحكم القاضى بحبس المتهم .

كان أمس موعد نظر الاستئناف المقدم من عبد الستار الهلالى عن حكم محكمة السيدة زينب الأهلية القاضى بحبسه ستة أشهر وتغريمه ٥٠ جنيها لادعائه كذبا زوجية الأنسة أم كلثوم وقذفه اياها فى حديث نشر بجريدة البلاغ وفى أحاديث أخرى الى الأستاذين مصطفى القشاشى صاحب صحيفة الصباح وأحمد حسن رئيس تحرير مجلة روز اليوسف والى السيدة روز اليوسف .

وقد جىء بالمتهم من السجن ووقف فى قفص الاتهام ، وعقدت الجلسة برئاسة حضرة الأستاذ ابراهيم حلمى القاضى وحضر الأستاذ فكرى أباطة المحامى عن المدعية الأنسة أم كلثوم وحضر مع المتهم الأستاذ أبو بكر سرى الدين المحامى .

وقرأ حضرة رئيس الجلسة تقريره عن الموضوع على أساس التحقيقات التى تمت فى القضية وهو يتضمن أن تحريات رجال الادارة أثبتت أن المتهم لا يملك سوى ٢١ قيراطا وسهمين وان له ثمانى سوابق احداها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لاتهامه بالسرقة بالاكراه .

محامى المتهم - ثابت من صحيفة سوابق المتهم خلوها من السوابق .

الرئيس : معلشى .

المحامى - اذن نستبعد مسألة السوابق .

المتهم - (يحاول الكلام)

الرئيس - أسكت حتى يأتى دورك .

ثم وقف الأستاذ فكرى وبدأ مرافعته قائلا : وصلنا اعلان دعوى طاعة فاعترتنا الدهشة وذهبنا الى المحكمة الشرعية ففى أول جلسة اعتذر المتهم عن حضور القضية لانه كان مشغولا فى المحكمة المختلطة ، وفى الجلسة الثانية احتج بأن محاميه تخلى عنه ، وفى الثالثة لم يحضر فشطبت القضية فجددها ولم يحضر فشطبت فاستأنف الحكم ، وظل يؤجل ويراوغ دون أن يقدم دليلا على الزوجية .

ولما أبلغنا النيابة بحثت جميع جهات الحكومة عن المتهم فلم تجده فحققت النيابة البلاغ وقدمت القضية الى المحاكمة فلم يحضر الا بعد عدة جلسات وانتظرنا منه أن يقدم دليله على الزوجية واذا به يقدم لنا عدة أوراق ظاهر فيها التلاعب والتزوير ويدعى أنها خاصة بأملأكه .

وقدمنا لحضراتكم قائمة بها ثمانى سوابق بتواريخها ونمر قضايها ، ولكن الحكومة تقول أنها لم تجد له سوابق والظاهر أن الحكومة كشفت عن سوابق شخص آخر لان الأوصاف التى قدمتها الحكومة ليست هى أوصاف المتهم الحالى .

« وهنا وقف الأستاذ بولص أرمانىوس المحامى عن الأنسة أم كلثوم أيضا وقال أنه قدم بلاغا الى النيابة بشأن سوابق المتهم فأتضح بعد التحقيق أن الأحكام الصادرة عليه باسم عبد الستار محمد عثمان ، ولكن صحيفة السوابق المودعة فى ملف القضية الحالية باسم عبد الستار الهلالى لأن قضايا القذف تطلب سوابق المتهم بالاسم لا بالبصمة » .

واستأنف الأستاذ فكرى مرافعته فقال ان المتهم لا صناعة له الا خلق المشاكل مع الناس وأراد حضرته أن يذكر حادثا وقع بين المتهم وأحد القضاة فرجا منه الرئيس ألا يستمر فى ذكر هذا الحادث .

وتكلم الأستاذ فكرى بعد ذلك عن تهمة القذف وكيف تحدث المتهم الى مراسل جريدة البلاغ فى دشنا عن الزوجية المزعومة وكيف حضر الى العاصمة وتحدث مع الأستاذين مصطفى القشاشى وأحمد حسن والسيدة روز اليوسف عن الزوجية وظروفها وطلب تأييد الحكم المستأنف .

ثم وقف الأستاذ سري الدين المحامى عن المتهم فقال اننا نجل الأنسة أم كلثوم ولكنها مهما بلغت من الشهرة فانها امرأة وامرأة ضعيفة لها عاطفة ككل السيدات : كتبت الصحف وتحدثت الناس ان كذبا وان صديقا عن موضوع الزواج ، وتقدم عبد الستار للمحاكمة وأخذ أخذ عزيز مقتدر فلم يستجوب فى التحقيق اطلاقا .

وقد لفت نظرى فى الحكم الابتدائى ثلاثة أمور - أولا - عدم تحقيق دفاع المتهم حيث طلبنا وقف المحاكمة الى أن يتم الفصل فى الدعوى الشرعية فماذا يكون الحال لو صحت الدعوى الشرعية .

ويدور الحوار الآتى :

الرئيس - على كل حال يا أستاذ هل يجوز للزوج أن يطعن فى زوجته ؟

المحامى - واقعة القذف والطعن لم يحقق معنا فيها ، وكان لزاما على النيابة أن تثريث فى رفع دعواها وهى الحفيظة على رفع الدعوى العمومية .

واستأنف المحامى مرافعته فقال ، ثانيا من أدلة النيابة ضدنا ورقة قدمها مراسل جريدة البلاغ فى نجع حمادى عبارة عن حديث منسوب الى موكلى وعليه توقيع منسوب له . وقد أراد موكلى أن يطعن بالتزوير فى امضائه وهو الآن يصر على الطعن .

الرئيس - تقدر تقول لنا ايه مصلحة مراسل البلاغ فى الكذب ؟

- خدمة القضية الشرعية لمصلحة أم كلثوم .

واستأنف المحامى دفاعه فقال والملاحظة الثالثة التى أخذتها على الحكم ان المحكمة أخذت المتهم بالشبهة ، ولا أدري لذلك من سبب . ثم تكلم حضرته عن التطبيق القانونى ونية القذف .

الرئيس - ما الذى منع المتهم من اثبات القضية الشرعية . وقد كان لديه متسع من الوقت من تاريخ أول اجراء اتخذ ؟

- لم يكن الوقت كافيا للاثبات .

- هل لدى المتهم وثيقة زواج شرعية ؟

- لو كان معه كان انتهى الأمر .

الرئيس للمتهم : بماذا تريد أن تثبت زواجك ؟

- عندى جوابات كثيرة أخذها المحامى .

المحامى - هذا محله فى المحكمة الشرعية والقضية لا تزال قائمة .

وبعد ذلك قررت المحكمة أن تصدر حكمها بعد المداولة . وفى الساعة الواحدة أصدرت الحكم وهو يقضى بتأييد الحكم المستأنف .

ومما يجدر بى أن أذكره هنا اننى عندما نشرت ملخصا للقضية أم كلثوم ضد عبد الستار الهلالى استقبلت مواطنا مصريا جاء من قنا خصيصا ليروي لى بعض ذكرياته عن تلك القضية حيث كان وقت نظر القضية سكرتيرا لنيابة قنا ،

قال لى المواطن المصرى الكريم أحمد حسن جبرة : اننى الوحيد : على قيد الحياة ، الذى يعرف أسرار تلك القضية ، وأنا أذكر اليوم ، تفاصيلها كأنها حدثت بالأمس : فى عام ١٩٣٦ كان يعيش ببلدة أبو مناع التابعة لمركز دشنا شخص يدعى عبد الستار الهلالى ، وكان واسع الحيلة لأقصى حد ممكن : كان متصلا بأحد المحامين المتخصصين فى المرافعة ، أمام المحاكم المختلطة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وكان اذا ما أراد « الحصول » على مبلغ من المال من أحد الأهالى يقوم بالتبليغ عن حادث مختلق يتعلق بهذا الشخص ويكلف محاميه بأن يرسل الى هذا الشخص ، انذارا بالواقعة التى دبرها له طالباً سداد المبلغ المطلوب والا اتخذ الاجراءات القانونية ضده .

وكانت اجراءات المحاكم المختلطة فى ذلك الوقت متعبة جداً ، وتكلف مصاريف باهظة الأمر الذى يدفع الشخص المقصود بالعملية الى سداد المبلغ المطلوب منه .

وقد أرسل عبد الستار الهلالى هذا خطاباً مسجلاً مستعجلاً الى جريدة كوكب الشرق قال فيه أن بعض أثرياء قرية أبو مناع يعتزمون اقامة حفل زواج ويريدون الاستفسار من أم كلثوم عما اذا كانت تقبل احياء هذا الحفل نظير مائتى جنيه عن كل ليلة .

وجاء فى خطابه أنه نظراً لضيق الوقت ، يرجو من أم كلثوم أن ترد تلغرافيا سواء بالقبول ، أو الرفض ، ويظهر أنه لم يكن يعرف عنوان أم كلثوم بالضبط فأرسل الخطاب الى جريدة كوكب الشرق ، لعلها تتصل بأم كلثوم ، لكى تتولى الرد عليه ولما كان هذا المبلغ ٢٠٠ جنيه فى الليلة - يعتبر أجراً خياليا لأم كلثوم فى ذلك الوقت فقد تولت الجريدة الاتصال بأم كلثوم التى أبرقت الى عبد الستار الهلالى بالرد التالى : « أقبل مع الشكر » .

واحتفظ عبد الستار بالتلغراف وأرسل اليها تلغرافاً آخر يعتذر عن اقامة الحفل لوفاة أحد أفراد العائلة ، التى كانت ستقيم الحفل ، وعندما حل عيد الفطر المبارك ، أرسل عبد الستار الى أم كلثوم تهنئة ، فردت عليه شاكرة ثم أرسل تهنئة أخرى بعيد الأضحى المبارك فتولت أم كلثوم الرد عليه شاكرة ،
أيضاً :

واعتبر عبد الستار الهلالى البرقية التى أرسلتها أم كلثوم اليه بخصوص الحفلة ، المزعومة ، وردّها على تهنئته اياها بعيدى الفطر ، والأضحى مستندات استدل بها على أنها قبلت الزواج منه وقام برفع دعوى يطلب فيها أم كلثوم الى بيت الطاعة ، فأرسلت أم كلثوم خطاباً الى صديقها فهمى بشاى ، البندارى وكيل نيابة قنا فى ذلك الوقت تترجو أن يوكل عنها كل المحامين الشرعيين فى قنا وأسيوان حتى لا يجد عبد الستار الهلالى محامياً يترافع عنه فى قضية الطاعة ،

وكان هذا الخطاب يقطر دما وقمنا بتوكيل جميع المحامين الشرعيين في هاتين المديريتين ولم يحضر عبد الستار الجلسة فقضت المحكمة ببطلان دعواه ولكنه كرر العملية أكثر من مرة .

وأخيرا وجدت أم كلثوم ألا مناص لها من رفع جنحة مباشرة ضده فتولى صديقها الأستاذ فكرى أباطة المحامي رفع الدعوى التى حكم فيها على عبد الستار الهلالى بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر .

والغريب أنه عندما خرج من السجن كان فخورا جدا بالصور التى نشرت له وهو فى القفص ، كما كان فخورا جدا بما نشرته عنه الصحف والمجلات عن قضيته التى أثارت انتباه رأى العام وقتئذ ، وإذا كان الشئ ، بالشئ يذكر ، كما يقولون فأننا نشير الى أن مجلة كل شئ الدنيا قد نشرت فى عددها الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٣٦ موضوعا تحت عنوان « طلاب الزواج من الآنسة أم كلثوم : ابراهيم الفلاح يفاوضها ويتزوجها الشيخ عبد الرحيم » وقد جاء فى بداية هذا الموضوع : يعرف المقربون الى الآنسة أم كلثوم انها لا تفكر فى الزواج ، فقد أحجمت عنه الى أجل غير مسمى ، وهى تتحدث بذلك الى أخصائها قائلة : انى أحب فنى حبا جما ، وعلى قدر هذا الحب يشتد زهدى فى الزواج اذ لا أتصور مطلقا ، كيف تعلى مطربة أرض المسرح وهى حامل وكيف تعمل لفنها وهى مشغولة بشئون البيت ، الولد بيعيط ، والزواج مش راضى يخليها تخرج ، وغير ذلك من العوائق الكثيرة ، التى تحول بين المطربة وتجويد فنها .

والواقع - هكذا تقول مجلة كل شئ والدنيا - أن الآنسة أم كلثوم متعلقة بفنها الى حد الاعجاب الشديد بنفسها وقد حدثنا أحد أفراد حاشيتها القدماء وهو الشيخ محمد طلبة بأنها كثيرا ما كانت تنهض مبكرة من فراشها ولا تفتأ تغنى حتى تبكى تأثرا بصوتها فاذا صادف أن دخل عليها أحد فسألها عن سر بكائها قالت دون تكلف لانى لا أجد من يسمعنى ، وتقول المجلة : « عندما كانت أم كلثوم تقوم برحلة فى ربوع الشام وكان من قوانينها وقتئذ الا تدخلها أية فنانة الا اذا كانت متزوجة فتخلصت أم كلثوم من هذا المأزق ، بأن عقدت قرانها على المرحوم الشيخ عبد الرحيم بدوى صاحب مطبعة الرغائب وكان يصاحبها فى هذه الرحلة ، وكان الزواج صوريا بالطبع فلم يلبث أن قسح بعد عودتها من رحلتها ، التى استغرقت ثلاثة أشهر ، وتمضى مجلة كل شئ والدنيا قائلة : ولا غرابة فى أن تكون أم كلثوم مطمع انظار العشاق من كل طبقة ولا ريب ان الكثيرين من هؤلاء العشاق قد عرضوا عليها الزواج بشروط تختلف قلة وكثرة طبقا لآحوالهم المالية والاجتماعية ولعل أكثر هذه المحاولات طرافة أن ابراهيم الفلاح تقدم اليها بعد العفو عنه فى قضية القنابل المعروفة وكان قد أخذ المكافأة ، التى وعد بها وخيل اليه أنه يستطيع ارغام أم كلثوم على التزوج منه طنا منه أنه أصبح مشهورا وان المكافأة ستغريها ولكنها استنكرت ذلك منه فألح عليها

وبدا يطاردها فى كل مكان الى ان ابلغت البوليس فالتقى القبض عليه ذات ليلة عند بابها وأودع السجن حتى الصباح .

وتقول المجلة أنه كان من بين العظماء الذين تقدموا للزواج من أم كلثوم أحد القضاة السابقين كان يعمل بالمنصورة وهو الآن موظف كبير فى وزارة الحقانية وقد كان بين ما أغراها به قطعة أرض فى الوجه البحرى تبلغ مساحتها نحو ٥٠ فدانا ، أراد تقديمها هدية لعروسه ، ولكن أم كلثوم أثرت ألا تتقيد بقيود الزوجة ، لأنها تحب فنا .

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر ، كما يقولون ، مرة أخرى وأخيرة فقد كانت أخبار أم كلثوم وأحاديثها تملأ الصحف والمجلات باعتبارها المطربة الأولى لمصر والبلدان العربية الشقيقة .

وتعجبني فى الأخبار والأحاديث الفنية التى كانت تنشر فى تلك الحقبة من الزمن أنها كانت الى حد كبير جدا ، تلقائية ، صريحة واضحة ، بل مغرقة فى الصراحة والوضوح : الصحيفة لا تجامل الفنان عندما تنشر له حديثا ، أو عندما تنشر عنه خبرا اذ لم يكن لبعض الفنانين سلطان ماذى قوى وقتئذ ، والفنانة ، أو الفنان ، عندما يتحدث الى الصحافة لا يوافق الجمهور . فقط يعبر عن مشاعره الخاصة بصدق ووضوح :

من أحاديث عبد الوهاب التى أعجبت بها حديث نشرته روز اليوسف - العدد ٢٤٥ - عن أحمد شوقى بك ، قال فى بدايته انه هو نفسه قصيدة من قصائد شوقى وانه تعرف على أحمد شوقى فى عام ١٩٢٠ عندما كان يغنى فى إحدى حفلات الاستاذ عبد الرحمن رشدى بمسرح برنتانيا القديم ، والمرة الثانية التى رأى فيها شوقى - بعد عامين أو ثلاثة فى سان استيفانو بالاسكندرية ولازمته بعد ذلك الحين فكنت استيقظ من نومى وأذهب الى داره نتغدى معا فاذا خرجت الى نادى الموسيقى الشرقى ، عصرا حيث كنت ألتقى أصول الغناء تبغنى الى هناك ثم صحبني بعدئذ الى الكورسال لتتغنى معا ونخرج بعد ذلك الى إحدى دور السينما ، ومنها الى صولت حتى ما بعد منتصف الليل ثم نفترق لنلتقى فى الغد ، وهكذا .

ونشرت روز اليوسف موضوعا بعنوان المعجب الصامت : ضابط كبير يتفانى فى الاعجاب بأم كلثوم ويكتفى بنظرة وتحية وقد جاء فى الموضوع - العدد ٢٥٠ - للمطربة الشابة معجبون على كل لون ، وطراز ولعل آخر طراز من هؤلاء المعجبين هو ضابط عظيم من كبار ضباط الجيش المصرى المتقاعدين ، كل آماله ومنى عينه أن يتخذ لنفسه مقعدا فى الصف الثالث من الصالة أو المسرح الذى تغنى فيه الآنسة المطربة وكان الرجل مواظبا على شهود حفلات المطربة ولم يقعه عن الجلوس فى الصف الأول الا ازدحامه بالطبقة الأولى من قداماء

المعجبين ، أمثال المعلم دبشة ورامي فاذا انتهت أم كلثوم من الغناء انسحب الضابط الكبير الى باب المسرح الخلفى وانتظر حتى تخرج المطربة فيلقى عليها اشارة التحية من بعيد ويذهب الى داره لينام هائثا ملء عينه » .

وتنشر روز اليوسف « العدد ٢٥٠ » رسالة بعثت بها أم كلثوم الى واحد من بطانتها على الحمزاوى تصف فيها استقبال الجماهير لها فى بغداد : ارسلت الحكومة مندوبا لاستقبالى رسميا وقنصل مصر ورجال المحاماة ، ورجال الطب ، والسفراء وعلى رأسهم الأستاذ معروف الرصافى الشاعر ، العراقى الكبير ورجال الصحافة على اختلاف أنواعهم وكبار العراقيين ، كانوا فى استقبالى : قدموا لى باقات الزهور ، وكانت قد اعدت لى سيارة خاصة وهى مزينة بالاعلام ، يعلوها العلم المصرى وضارت تشق الطريق بين هتاف وتصفيق الجمهور ، المحتشد على جانبى الطريق الى أن وصلت الى القصر الفخم ، الذى أعد خصيصا لضيافتى وعند دخولى باب القصر نحرت الذبائح تحت قدمى فصاح خالد أين أنت يا حمزاوى لتأكل هذا اللحم ، ثم استقبلت كبار القوم ، الذين جاءوا لتهنئتنى بسلامة الوصول وعلى رأسهم رئيس البلاط الملكى ومحافظ المدينة وكبار الموظفين وقد أقيمت لى فى المساء مأدبة عشاء ، فى دار القنصلية المصرية حضرها أعظم القوم وعلى رأسهم كبير الأمناء ومحافظ المدينة والشاعر الكبير الرصافى ومتصرف البصرة تحسين بك العسكرى وكبار الموظفين وبعض القناصل الأجانب وعقيلاتهم وفى اليوم الثانى دعيت لتناول الشاى فى قصر جلالة الملك على شقيقى جلالة الملك فيصل وهناك قدمنى جلالتى الى جلالة الملك فيصل والى سمو الأمير عبد الله ، أمير شرق الأردن وبعد تناول الشاى أبى جلالة الملك على الا أن أبقى لتناول العشاء مع أصحاب الجلالة فشكرا لله على نعمائه ٠٠ أم كلثوم ابراهيم : غنوانى أم كلثوم أوتيل الهلال بغداد - هذا اسم المسرح ، ومنه تحول البوستة ا

وفى العدد التالى تنشر روز اليوسف استقالة السيد مناع عطية من بلاط أم كلثوم احتجاجا على ايثارها الكتابة الى واحد فقط من أفراد بلاطها ، وجمهور بطانتها ويرفع مناع راية الانشقاق والعصيان ، ويعلن ، باسم زملائه ابراهيم الشباسبى ، وتوفيق فتح الله ، وأحمد الجمال ، والمعلم دبشة الذين كونوا جمعية - انضمام الجمعية الى بلاط السيدة فتحية أحمد ، وابلاغ أم كلثوم فى بغداد بقرار الجمعية التى رأسها المعلم محمد دبشة !!



وتنشر روز اليوسف أيضا فى العدد ٢٨٣ موضوعا على صفحتين يحمل العنوان التالى : صحافة الأقطار الشقيقة تنعى على أم كلثوم البخل ، والاستحمام بالحليب وتنقل روز اليوسف ما نشرته صحيفة ألف باء بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٢٣

من أن أم كلثوم قد حصلت على وسام الاستحقاق السوري ، وبالرغم من أنها تملك ٨٠٠٠٠ جنيهها فإنها طنشت عن مساعدة الجمعيات الخيرية بدمشق !! وتقول الصحيفة : الآنسة أم كلثوم معتزة حتى في صناعتها : ألم تر ما فعلته في آخر ليلة أحييتها هنا فإنها تركت الجمهور يدمى أكفه من التصفيق لها دقائق طوالا لعلها تستزيده مما أعطاها الله من رزق في حلقتها فلم تأبه لأحد ، ولم تلب طلب انسان : أنظرت كيف أن التغيير انتقل من جيبها الى حنجرتها ، و . . و . وما نشرته صحيفة المضحك المبكى عند رحلة أم كلثوم الى سورية لزيد فيما عدا هذه الفقرة التي ظهرت فيما كتبتة حول تفضيل أم كلثوم على المطربات السوريات ايمون حداد ، خيرية السقا ، جميلة شاكوتى والمطالبة بأن تعطى المطربات الثلاث الوسام الذى أعطى لأم كلثوم .

وتنشر مجلة روز اليوسف أيضا فى عددها رقم ٣٩٢ موضوعا فى صفحتين أيضا، عن خطابات الاعجاب البريء : من والى كواكبنا، وتقول المجلة : من المعروف أيها السادة أن كواكبنا - ولا فخر - أو الأغلبية الساحقة منهم لا يعرفون عن القراءة والكتابة أكثر مما يعرفون عن علاقة زحل بعطارد أو عن مسألة قناة السويس وارتباطها بالحرب بين الحبشة وإيطاليا ، وإذا كانت بينهم من تعرف المثانة من الألف فمعرفة سطحية لا تؤهلها الى الرد لا شفهيلا ولا تحريريا فضلا عن الحديث عن خفقات القلب وسرعة دقاته بلهجة الخيال الرائع ، والأسلوب الفخم ، الذى يناسب المقام .

ولكن لابد من الاستدراك هنا ولابد من استثناء الآنسة أم كلثوم ولعل الكثيرين لا يعرفون أن مطربتنا الشابة والتي استطاعت فى مدى سنوات قلائل أن تحتل عرش الغناء دون شريك ، أو منازع لا يعرفون أن الآنسة « وداد » باعتبار ما سيكون فى فيلمها الأول تتذوق الشعر العربى وتقرأ فى الأدب العربى قراءة متصلة حتى أنها لتتخير أكثر القصائد التى تغنيها من الشعر القديم بنفسها كما أنها تحكم ذوقها الخاص فى كل ما يقدم اليها من الأغاني فترفض ما لا يلائم ذوقها المطبوع واحساسها الشعري الرقيق ويقبل ما يتفق وميولها الأدبية ومن هنا جاءت أغاني أم كلثوم - أو غالبيتها على الأقل - من الجيد المنتقى وتؤيدنا فيما تذهب اليه مجموعات من الخطابات كتبتها الآنسة أم كلثوم فى مناسبات مختلفة بخطها وتوقيعها فإذا هى آية من آيات الفصاحة والبلاغة قد لا يسمو اليها كثير من المتأدبين ودعاة الأدب وننشر خطابا من هذه الخطابات على هاتين الصفحتين بالزئكوغراف لتدعيم قولنا بالبرهان العمل الذى لا يقبل الشك وحتى لا يظن القارئ أننا نرمى القول جزافا أو هو مجرد ادعاء على سبيل الفخار والمباهاة بمطربتنا الحسنة .

والخطاب الذى نشرته روز اليوسف يحمل عنوان زكريا وهذا نصه :

كفاك الله شر الهواجس والأفكار ، نم قرير العين ، مطمئن البال ، تحرسك

عيون أم كلثوم الساهرة ويرفرف حولك قلبها المملوء بحبك والاخلاص لك : دع
عنك ، كل فكر وشجن ، دع ، عنك الخواطر والمحن ، دعها لمن رميتها بسهام
لحظك ، وصوبت الى فؤادها نار حبك ، دعها هي تقلق وتهيم ، وتتأجج في
صدرها ، والدموع تترقرق في عينيها ، لا تظنها تتعذب أو تشكو أو تندم : كلا
يا أعز الناس عليها وأحبهم الى نفسها ، انما تهيم في خيالات فيها نعيمها وهناؤها
فيها لذتها وحياتها ، فيها سرورها وانشراحها . أن روحها المعذبة لا تشعر بأى
ألم أو تحس بضجر ، بل هي في غبطة وابتهاج تشعر في كل وقت ولحظة ،
في كل غفلة ويقظة ، انها تصاحبك وتلازمك تنعم بقربك ، تأنس بأنسك ،
ترشف من ريقك العذب ماء حياتها ، وتسمع من حديثك الشهي ما يذهب
بأشجانها ، ترى في وجهك الضاحك كل سلوتها ، وفي طلعتك المشرقة نور
سعادتها ، هنيئا لها ما أطيب أيامها ، أن شفاءها في حبك لسعادة لا تقدر ،
وعذابها بعدك لهناء مستمر

« أم كلثوم »

وبعد الحديث عن قضية أم كلثوم أو قضايا أم كلثوم ننتقل الى الحديث عن
قضية هامة أخرى من أخطر قضايا الثلاثينات ، انها قضية مصرع الراقصة امثال
فوزى التى كان لها - من بعيد أو من قريب - علاقة بالامتيازات الأجنبية في
مصر .

قضية الراقصة امتثال فوزى وذيول الامتيازات الأجنبية

هذه قضية ليست قضية سياسية ولكنها شغلت رأى العام المصرى وقتذاك ، كما لم تشغله أية قضية سياسية .

وهى - أى قضية مصرع الراقصة امتثال فوزى - تعتبر - شئنا أم أبينا - من ذيول الامتيازات الأجنبية التى كانت مفروضة على مصر والتى كانت تنقص من استقلالنا القضائى ، بل واستقلالنا السياسى أيضا وهذه القضية - قضية امتثال فوزى - وان تكن حقا قضية غير سياسية ، إلا أن البعض قد أدخلها فى السياسة معتبرا ، الوزارة مقصرة الى أبعد الحدود فيما كان واجبا عليها أن تتخذه من اجراءات احتياطية لحماية حياة مواطنة مصرية بعد أن قامت هذه المواطنة بإبلاغ البوليس بأن خطرا يتهدد حياتها من قبل جماعة تخصصت فى تهديد المواطنين وابتزاز أموالهم ، ولم تقم الوزارة بواجبها لحماية تلك المواطنة المصرية .

والقضية التى نعنيها هنا هى قضية « جريمة ملهى البوسفور » أو مصرع امتثال فوزى الراقصة ، ومن قبيل المصادفة - والمصادفة وحدها فيما نعتقد - أن تقع تلك الجريمة فى وقت كانت الهيئة التشريعية المصرية تبدأ دورة جديدة من دوراتها ، حيث يلقي رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش فى مجلسى النواب والشيوخ باسم الملك ، ويعتبر يوم افتتاح البرلمان كما تقول الصحف الصادرة فى اليوم التالى - أخلد يوم فى تاريخ مصر المجاهدة : خطاب العرش أوفى خطاب فى تاريخ مصر البرلمانى ، الشعب يحيى شيوخه ، ونوابه : الهتاف للوزارة الدستورية : مظاهر البشر بافتتاح البرلمان انتخاب د. أحمد ماهر لرياسة مجلس النواب الخ . الخ .

والقضية - بإيجاز شديد - تتخلص فى أن عصابة تسمى عصابة فؤاد الشامى كانت قد أُنذرت الراقصة امتثال فوزى التى تعمل فى كازينو البوسفور

الذى كانت تمتلكه السيدة مارى منصور بأنها اذا لم تدفع لها اتاوة ، سوف تنتقم منها ، وقامت امتثال فوزى بابلاغ البوليس بأمر هذا التهديد ، والأشخاص الذين قاموا بعملية التهديد ، وفى مساء ٢٢ مايو ١٩٢٠ قام أحد أفراد هذه العصابة بقتل امتثال فوزى .

والطريف أن مندوبى الاهرام والمقطم والسياسة ، وجورنال دي جيت وروز اليوسف قد ذهبوا الى صاحب العزة مرقص بك فهمى رئيس مكتب المباحث الجنائية بمحافظة القاهرة طالبين منه التصريح لهم بحمل الأسلحة النارية لاستعمالها فى الدفاع عن أنفسهم .

ومما قالته الصحف بعد أربعة أيام من وقوع الجريمة :

ان الصحفيين الذين سئلوا فى التحقيق هم أجراً الشهود ، وأطلقهم لسانا فى الافصاح عن كل شئ وقد سئل مندوبو الصحف : ايجبت ، والسياسة ، واللطائف المصورة والعروسة ، وقد تعرف منصور دار الهلال على كامل الحريرى وهو الذى اعتدى على الراقصة . . هذا عن موقف الصحفيين ، أما سائر الشهود فانهم تملكتهم عقيدة واحدة ، وهى أن التصريح منهم باعتراف كامل يقولون فيه كل ما يعرفون ، لن ينجيهم من يد الفتوات الذين يتمتعون بسلطان لم يستطع رجال البوليس ، التغلب عليه لأنهم تركوا هؤلاء الفتوات يستفحل أمرهم ويمتد نفوذهم ، الى الغاية القصوى .

ومما يدل على شدة خوف الشهود - كما تقول جريدة روز اليوسف ، الصادرة فى ١٩٣٦/٥/٢٦ - أن الممثلة مارى منصور صاحبة الصالة التى قتلت فيها امتثال فوزى ، أخذت تتردد فى أداء شهادتها ترددا قائلة ان الذى يدفعها اليه خوفها من « الفتوات » بل لقد زادت على ذلك تأكيدها بأنها هى الأخرى أخذت تستعد لأنها - كما تقول - « ميتة ، ميتة » .

وقد أسلفنا القول - هكذا تقول جريدة روز اليوسف اليومية - أن رجال البوليس قد اعتقلوا فى الأمس جماعة من الفتوات ونحن نرى أن الأسلوب الذى يلجأون اليه فى اجراءات القبض أسلوب شاذ لأننا علمنا أنهم يتوجهون الى الصالات ثم يسألون أصحابها ، وصاحباتها عن « فتوات » صالتهن ، ومن المحقق أن ارشاد أصحاب الصالات ، وصاحباتها عن الفتوات ، أمر عسير لأنهم يخشون العاقبة التى يدل على خطورتها ، مصرع امتثال فوزى ، ورجال البوليس متى حسنت وسائل بعثهم استطاعوا ، أن يضعوا أيديهم على ما يريدون دون أن يلجأوا الى هذا الأسلوب الشاذ ، العجيب ، والقاتل - كامل الحريرى - معترف الآن بجريمته اعترافا كاملا ، لقد قال ان فؤاد الشامى ومختار الشامى قد حضرا اليه فى منزله ، واستدعياه الى وليمة شربوا فيها الزبيب ثم حرصاه على ارتكاب الجريمة .

وكما أن القاتل اعترف ، فكذلك اعترف بالاشتراك فى الجريمة أحد المقبوض عليهم ، ولكنه عاد يدعى أمام وكيل النيابة بأن البوليس هو الذى عذبه حتى يعترف فلما سئل عن نوع التعذيب ، لم يستطع أن يتحدث عن ذلك بشئ .

واذا كان القاتل ، قد أشبعه الجمهور ضربا ساعة ارتكاب جريمته ، حتى أغمى عليه وأصيب ببعض الكدمات فإن سحق الجمهور عليه لا يزال على أشده ولقد وضحت هذه الحقيقة لرجال البوليس الذين أخذوا يحمسون المتهم فى غدواته ، وروحاته ، حتى لا يعتدى عليه الجمهور الساخط .

ووالد القاتل رجل صالح رأى الهوة التى انحدر اليها ولده فأقصاه هو وزوجته وقرر له راتبا شهريا مقداره ١٨٠ قرشا وحين علم هذا الوالد باعتقال ولده اثر ارتكابه لجريمته الشنعاء ، حضر الى قسم الأربكية وأخذ يشير الى تفاصيل الجريمة وقد استنكرها استنكارا شديدا ، وصب اللعنات القاسية ، على رأس ولده الأثيم ، وقد هالت الجريمة البشعة كل انسان ، فصاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، قرر انتداب اثنين من كبار موظفى الداخلية ليشهدا التحقيق ثم يتقدما الى دولته بتقرير واف شامل يحددان فيه مسئولية رجال البوليس حتى يقرر دولته فى ضوء هذا التقرير ما فيه صيانة لأرواح الجماهير وما فيه توفير الهيبة لرجال الأمن ، وما فيه ضمان حراستهم ، وكفالتهم للناس ، أما صاحب السعادة الأستاذ محمود المرجوشى بك النائب العام ، فقد علمنا أنه كتب الى المسئولين عن التحقيق يطلب اليهم التعجيل بانهاؤه حتى يتسنى له تقديم المتهمين الى قاضى الاحالة قبل نهاية هذا الشهر ، وتجمع الصحافة - التى لم تكن وقتئذ لتجمع ، على شئ واحد الا نادرا - على المطالبة بوضع حد لنهاية « عصر الفتوات » الذين يستهينون بالمسئولين عن حراسة الجماهير ، وفرض سيادة الدولة على كل شئ !!

وكنوع من التعمية ، لجأ اليه أفراد العصابة ، الذين لم تصل اليهم أيدي البوليس ان جريمة اغتيال راقصة أخرى اسمها سكيكة ، والشهيرة بعيوشة قد وقعت فى يوم ٢٦ مايو ١٩٣٦ - أى بعد أربعة أيام فقط من مصرع امتشال فوزى وبأيدي بعض أفراد تلك العصابة والضاحية الجديدة - كما تقول الصحف - وقتئذ ، كانت تعمل بصالة بديعة مصابنى وقد تدله فى حبها شاب من أصحاب شركات السجائر ، وأنفق فى سبيلها مبالغ طائلة ، ولكن عيوشة ، كانت كارهة للجو الذى تعيش فيه ، وكانت تتمنى أن تتخلص منه بآية طريقة .

ولم يكد الشاب داود . . يطلب منها الزواج حتى رحبت وانتقلت الى بيت تحيا فيه حياة عائلية هائلة ، ولكن القدر كان يبتسم لها - كما قالت الصحف - فى هزء ، وسخرية عندما تصفو الليالى من الكدر اذ طارد المسكينة حتى اختلفت مع زوجها ، فطلقها ، ومضت تبدأ الحياة من جديد ، ثم تزوجت من شاب قادر على التفوه بالعبارات الخلابة وقادر فى نفس الوقت على أن يخدع بمظهره الخادع ، الكثيرات . اكتشفت عيوشة فيما بعد أنه عاطل ، وصل فى تعليمه الى السنة الاولى بمدرسة التجارة المتوسطة . . احترف أن يعيش عائلة على أية « خلية » تتحمل عنه تكاليف الحياة . . وتفشل عيوشة فى زواجها الثانى ، ولأنها كانت جميلة وطيبة ، كما يقول الذين عرفوها فقد رغب زوجها الأول فى العودة الى حياته الزوجية معها ، وكذلك رغب الزوج الثانى « جمال الدين حسين » فى أن يعيش معها من جديد أيضا كزوج وكان صراع بينهما ، وكانت الغلبة للزوج الثانى الذى فرض ارادته بالقوة على عيوشة ، كان يحرص على أن توافيه كل ليلة بمبلغ كبير من المال ، وكانت عندما تتهاون فى جمع المال ينهال عليها بالضرب المبرح ، ويجبرها على أن تستأجر غرفة فى شقة .

وتقع الجناية : لقد سمع الجيران صوت عيوشة تصيح : الحقونى ، جمال موتنى « واقتحم الجيران الغرفة فوجدوها جثة هامدة ، والدماء تتفجر بغزارة من جميع أجزاء جسمها ، ووجدوا الجانى ممسكا بالسكين التى استعملها فى جريمته ، وهو يطعن نفسه وكانت حالته سيئة ، وعندما رأى الجانى الجمهور يقتحم عليه الغرفة ، طلب عدم اقتراب أحد منه وهو يقول : سيبنونى أنا باحبها ، وقد زاد عدد الطعنات التى وجهها المتهم جمال الدين حسين الى القتيلة أكثر من عشرين طعنة .

ونترك جناية جمال الدين حسين ، وقتله لعيوشة لنعود الى جريمة البوسفور وما أحدثته من زلزال عنيف فى رأى العام المصرى وقتئذ ، لنقول ان البوليس استمع الى أقوال رتيبة وأنصاف رشدى وعليسة فوزى ، وحياة صبرى ويوسف عز الدين أفندى « المثل » وانطون أفندى عيسى ابن أخت السيدة بديعة مصابنى وقرر الجميع ، انهم كانوا يعطون فؤاد الشامى ، وعصابته أموالا كانت تسمى عندهم بالمصروفات السرية ، وقد قال أحد الشهود ان هذه العصابة قد اختطفت تحية الراقصة بالقوة ، وأجبرتها على ركوب سيارة بعد أن كمموا فمها ثم أطلقوا سراحها ، فى صباح اليوم التالى .

وكان أحد أصحاب كازينو البوسفور خفيف الظل ، أثناء التحقيق فعندما قال ان فؤاد الشامى وعصابته كانوا يحضرون الى الكازينو ويتناولون الخمر فلما سئل : هل كانوا يدفعون الثمن ؟ فأجاب : وهى دى تيجى ! .

وكان المتهمون - وهم تحت التحقيق - يرهبون ضحاياهم وقد تم القبض على أكثر من ١٥٠ متهما في هذه القضية ! .

وبعد أن تم عرض تقرير سريع ، عن القضية على دولة رئيس الوزراء صرح أحد كبار موظفي الداخلية بأن الوزارة تترقب خطوات التحقيق حتى يمكن وضع تشريع جديد ، يسد النقص الموجود الآن في بعض القوانين .

وكانت أخبار جريمة مصرع الراقصة امثال تتصدر الصفحات الاولى من كل الصحف المصرية وقد أثبت التحقيق أن هؤلاء « الفتوات » لم يكونوا فتوات صالات وحسب ولكنهم كانوا فتوات انتخابات أيضا ، كما أن « مهنة الفتوة » لم تكن مقصورة على المصريين بل كثير من الأجانب يحترفون تلك المهنة ، وكانت الامتيازات الأجنبية ، المفروضة على البلاد وقتئذ تحمي هؤلاء الفتوات الأجانب من الوقوع تحت طائلة القانون .

وقد رأت الحكومة بعد أن كثر عدد الفتوات الأجانب الذين يباشرون أعمالهم في الملاهي الأجنبية المنتشرة في العاصمة اتخاذ الاجراءات اللازمة لابعاد هؤلاء « الفتوات الأجانب » من البلاد ! .



والطريف ، أن هؤلاء الفتوات كانوا يعملون وفق تسعيرة محددة ، فتحطيم المنزل بخمسين قرشا ، وأحداث إصابة بمن يراد إصابته بجنيه واحد لا غير ، وإصابة من يراد النيل منه بعاهة مستديمة عشرة جنيهات ، أما التهديد الشفهي ، أو الكتابي ، فلم يكن يزيد سعره على مائة وخمسين قرشا ، هذا عدا المصاريف التي تشمل أتعاب المحامي ، الذي يوكل للدفاع عن الجاني والاتفاق عليه طوال مدة سجنه ! .

وكانت الأحياء المزدهمة بالفتوات ، السيدة زينب والدرب الأحمر ، والجمالية ، وبوراق ، والمنصورة ، وشارع كلوت بك بالطبع ، وكان لكل فتوة منطقة نفوذ لا يتعداها ولا يزاحمه فيها أحد ! .

وكان لكل فتوة ، صديقة ، أو جملة صديقات تقوم بمهمة اطعامه ، والاتفاق عليه ، واللباسه الحرير ، وتزينين أظفاره بالحواتم الذهبية .

والمعلومات عن الفتوة طريفة ولذيذة ولكننا نخشى أن نسرف في الحديث عنها ، أكثر مما حدناه لأنفسنا من حيز متواضع ! وقد انتهز بعض الدعاة فرصة انشغال الجماهير بتلك القضية فانطلقوا يدعون إلى الدعوة لمنع المنكرات وقد نشر الاستاذ محمد رضا ، سكرتير جمعية منع المنكرات بالقاهرة بيانا في الصحف قال فيه :

ان الخمر منبع الضلالة ومغرس الفتنة ، ومستتشارها وأس الفساد
وجرثومة الشر والاجرام ، وسبب العداوة والبغضاء قال الله تعالى فى كتابه
العزیز : « انما يريد الشيطان أن يوقع ، بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر
والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » .
صدق الله العظيم

لا شك أن رجال الشرطة مؤاخذون بعدم اهتمامهم بمداركة الشر ، قبل
وقوعه ، والمحافظة على الأرواح قبل التعدى عليها ، لكن الخمر كانت بلا ريب
المعرض الأكبر فى ارتكاب هذا الجرم ، بل العامل المهم فى اقتراف ثلاثة أرباع
الجرائم الأليمة فما من تعد وقع ، ولا من جريمة ارتكبت الا كان للخمر الأثر
الفعال فيها لأنها تميمت عاطفة الشفقة والانسانية وتنسى الانسان المسئولية
لذلك يلجأ اليها المجرمون قبل ارتكاب الجرائم وكثيرا ما حذرت جمعية منع
المسكرات من آفة الخمر ، وما تجره إباحتها ، من وخيم العواقب فهى لا تورث
الا حسرة ، ولا تعقب الا ندم ، ولات ساعة مندم .

فنصيحتنا الخالصة ، التى نبذلها للتخلص من عواقب هذه الآفة الخبيثة
هى العمل ، على استئصالها بسن قانون يقضى بتحريمها نزولا على أحكام الدين
الاسلامى الحنيف وهذا ما نرتجيه من حكمة أولى الأمر ، فينا ونواب بلادنا ،
المحترمين » .

ويقول تقرير لوزارة الداخلية عن فؤاد الشامى ، زعيم العصابة التى
اغتالت امتثال فوزى : نشأ فؤاد الشامى فى عائلة متوسطة الحال تقطن حى
القببىسى وقد تم طرده من المدارس عندما بلغ الرابعة عشرة من عمره وعندما
سبأت أخلاقه وقد أنشأ ناديا لرفع الأثقال استطاع أن يجمع فيه بعض
الصبية فى حى الظاهر لقاء أجر شهرى يحصل منهم ولما كثرت مشاجراته
وتعديده على الأعضاء امتنع كثيرون من شبان النادى فأقفل أبوابه ويقول التقرير
أن فؤاد التحق بشركة من شركات السجائر ثم طرد منها لسوء سلوكه ،
واعتداءاته المتكررة فلما أصبح بلا عمل التحق بأحد أندية القمار بوظيفة فتوة
لحماية النادى من الطوارئ وجمع فؤاد حوله جماعة ممن هم على شاكلته وفرض
على أصحاب متاجر الظاهر ومقاهيه ضريبة شهرية وكلما امتنع أحد أصحاب
هذه المتاجر ، أو المقاهى عن دفع الضريبة فى أول الشهر ، تولت العصابة
تعطيم المتجر أو المقهى ، وانتقل الى عماد الدين ففرض سلطانه ، على الشارع
وملاهيه ، ومقاهيه ولم يكن أحد من أصحاب المقاهى يجرؤ ، على الإبلاغ عن
جرائم فؤاد الشامى وعصابته الى أن سقطت العصابة فى ٢٢ مايو ١٩٣٦ فبدأ
أصحاب المقاهى ، والملاهى والصالات ، وبدأت الراقصات وغيرهن فى الإبلاغ عن
جرائم فؤاد الشامى ، وعصابته ولسنا بقادرين هنا على تتبع جريمة ملهى
البوسفور : نشير فقط الى أن دائرة محكمة الجنايات التى نظرت القضية ، كانت

برئاسة الاستاذ كامل الرشيدى بك وعضوية ، سيد مصطفى بك وعبد الملك الجندى بك وكانت الأهرام قد نشرت صفحتين كاملتين ، أو أكثر عن الجلسة الأولى لتلك القضية بعد أن قالت عنها . انها الجريمة التى هزت رأى العام وأثارت اهتمام السلطات وتناولتها الصحف بالنقد ، والتعليق نظرا ، للظروف والملايسات التى أحاطت بها وما كشفت عنه من اهمال بعض رجال البوليس .



وكان المتهمون هم ، حسن ابراهيم حسن ، فؤاد الشامى وشقيقه أحمد مختار وكامل الحريرى ومحمد على خليفة و خليل موسى القصاص وعلى حسن الأخضر وعبد الحميد عبد القادر ومحمد حسن داود ، وكان الدفاع مكونا من الأساتذة . مصطفى رياض ، بسطا شكرى ، محمود متولى ، محمد عرفة ومحمد عبد المنعم وصالح جودت ، وعبد المجيد محمد ، وحكيم بقطر ، وأبو بكر سرى . وكان فى مقدمة شهود الاثبات ، محمد غانم أفندى مدير « مرسح » البوسفور والاستاذ ألبرت مزراحى ، المسدوب القضائى لجريدة الجورنال ديجيت وعبد الصبور قابيل ، الصحفى ، والسيدة فهيمة الصاوى والدة القتيلة امتثال فوزى .

وكانت حيثيات الحكم الذى أصدرته المحكمة فى ٤٤ صفحة فولسكاب وقد أثبتت تلك الحثيات التهمة على المتهم الأول الذى باشر قتل المجنى عليها عمدا ، بطريقة طعنها فى عنقها برقبة « زجاجة » حادة الأطراف وأنه كان وقت ارتكابه الجريمة متعاطيا الخمر ، وقد حكم على فؤاد الشامى ، وبعض زملائه بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وقد أفرج عنه فى عام ١٩٥٧ بعد أن قضى مدة العقوبة كاملة غير منقوصة وكان فى سجنه ، تلك المدة الطويلة عظة لمن يتعظ وكان بعد خروجه من سجنه مثالا ، للمجرم ، الذى يحاول أن يكفر عن جريمته .

والجدير بالذكر ، أن بعض السياسيين الذين عاصروا تلك الأيام قد ذكروا لى أن الضباط الانجليز الذين كانوا يعملون فى البوليس المصرى بل ويسيطرون عليه ، وبعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية كانوا يعملون على الاساءة الى سمعة رجال الأمن فى مصر حتى لا توافق الدول الأجنبية المتمتعة بالامتيازات فى مصر على الغاء تلك الامتيازات وكانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة قد أخذت تمهد لالغاء تلك الامتيازات ، وتعد العدة لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبلجيكا وبريطانيا ، وأيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار والدانمرك وأسبانيا وفرنسا واليونان ، وإيطاليا والنرويج هولندا ، والبرتغال والسويد ، وهى الدول الاثنتا عشرة التى كان لها لرعاياها ، امتيازات خاصة تجعلها لا تخضع للقضاء المصرى وإنما تخضع للمحاكم القنصلية فى المواد الجنائية والمدنية ، والتجارية ، والادارية والمالية وقد تم الغاء الامتيازات الأجنبية

بمقتضى اتفاقية مونترية التى أقرها البرلمان المصرى فى يوليو ١٩٣٧ وكان وفد مصر الذىفاوض ممثلى الدول الاثنى عشرة ، صاحبة الامتيازات برئاسة النحاس ، وعضوية كل من أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب وواصف غالى وزير الخارجية ، ومكرم عبيد وزير المالية ، وعثمان محرم وزير الأشغال وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة ..

ولا يمكننا أن نغفل ما كان يقوم به بعض الضباط الانجليز الذين كانوا يعملون فى البوليس المصرى وما كان يقوم به بعض الأجانب المقيمين فى مصر ، وذلك للابقاء على الامتيازات التى كان يتمتع بها الأجانب فى مصر وتعطى كل أجنبى حق السيادة على القوانين المصرية وعلى المحاكم المصرية ، وتجعل من المصريين - كل المصريين حاكمين كانوا أم محكومين - غرباء فى بلادهم وقد أشرنا الى استغلال أولئك ، لحادث اغتيال الراقصة امتثال فوزى ، وكيف ملأوا الصحف الأجنبية بالعسويل ، على مستقبل الأمن فى مصر ، اذا ما ألغيت الامتيازات الأجنبية كما أشرنا فى ذلك الوقت الى أن الحكومة المصرية كانت تنأهب وقتئذ للسعى ، لالغاء تلك الامتيازات وتفكر جديا فى عقد مؤتمر دولى ينهى ذلك العهد الأسود ، الذى يجعل من الوطنى غريبا فى وطنه . نشير اليوم الى أن حكومة مصطفى النحاس قد نجحت فيما بعد فى الغاء تلك الامتيازات فى مؤتمر مونترية الذى بدأ أعماله فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ وانهاها فى ٨ مايو ١٩٣٧ وبذلك خضع الأجانب فى مصر للتشريع المصرى فى المواد الجنائية ، والمدنية والتجارية والادارية وحيث نصت اتفاقية مونترية على الغاء المحاكم المختلطة فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ بعد اثنى عشر عاما من توقيع الاتفاقية وهى المدة التى سُميت - فى الاتفاقية - بفترة الانتقال ، والتى انتهت بانتهائها كل قيد أجنبى على القضاء المصرى .

وقد اعتبر الاسناد عبد الرحمن الرافعى اتفاقية مونترية فوزا ، كبيرا ، لمصر اذ زالت بها الامتيازات الأجنبية وانقرض فيها نظام المحاكم المختلطة ، وحققت مصر رسميا سيادتها على الأجانب فى التشريع والقضاء وهذا ولا شك كسب عظيم ، وفوز كبير للحكومة المصرية ، ولسيادة مصر التشريعية ، والقضائية ، والمالية والادارية .

والجدير بالذكر - والذكرى تنفع المؤمنين - أن الغاء الامتيازات الأجنبية كان مطلباً شعبياً قومياً ، ظل المصريون منذ أيام اسماعيل باشا ، ينادون به ويحرصون على تحقيقه لما فى الإبقاء ، على تلك الامتيازات من مهانة - ما بعدها من مهانة - لمصر ولشعب مصر ، وكان أحمد شوقي شاعرنا الكبير - قد وصف فأجاد الوصف ، المهانة التى تلحق بنا من وجود الامتيازات الأجنبية عندما قال :

لشعب جد في اللعب
ولا دية ، ولا ذهب
فتحميه من العطب

وفي الرومي موعظة
يقتلنا بلا قود
ويمشي نحو رايته

وفي الامتيازات الأجنبية ، قال الشاعر محمد الأسمر ، فأجاد القول
عندما قال :

واليوم نسأله شيئا من الكرم
وانظر الى القلب في الأوضاع والنظم
نمشي على الرأس لا نمشي على القدم
وجودها أشبه الأشياء بالعدم
عاشت كتائبه في أرض منهزم
بنا عصائب للغربان والرخم
كيما تطير فما استطاعت فلم تقم
لأجفلت مثل ما جاءت ولم تحم
مقيمة أشبه الأشياء بالهرم
ولا البليغ من الأمثال والحكم
بل يدفع الضيم عزم غير منقسم

جاء النزيل فأكرمنا وفادته
فأعجب، لمصر ، وكم في مصر من عجب
كدنا لما صار من عكس الأمور بها
كنانة الله تلك اليوم حالتها
لهو الأجانب فيها لهو منتصر
لو لم تكن ربما في الناس ما ظفرت
حطت جياعا فلما اتخمت نهضت
حامت ، علينا ، ولو ألفت بنا رمقا
فهي الغداة بوادي النيل جائمة
فما يزحزحها شعر نصيح به
ولا يدفع الضيم قول أنت قائله

الى أن يقول محمد الأسمر :

كفى ما لبسنا منه في القدم
يا أيها الوطن المرمى بالتهم
في الامتيازات مثل الطير في الحرم
كالنجم في الأفق لم يدرك ولم يرم
ذل الرقيق يسوق الاعداء القزم
من يفعل الخير ينسدم أيما ندم
نفسى به وقليل للبلاد دمي
مثل الدليل بلا أرض ولا علم

ثوب من العار قمنا اليوم نخلعه
كم فر من يدك الشلاء متهم
وكم قتيل ، على الوادي وقاتله
صعب المنال على القانون ممتنع
وما ذليل له أرض لها علم
لا يفعل الخير ، بعد اليوم فاعله
أقسمت بالله لو أغنى دمي لمشت
هذا هو الذي لا ذل الغريب ولا

ويرحم الله أحمد شوقي ، ومحمد الأسمر ، ويرحم الله في نفس الوقت
شعرنا السياسي الوطني الذي كان أقوى الأسلحة التي يمتلكها الشعب
ويستخدمها في معارك الكفاح الوطني .

وبعد الحديث عن قضايا أم كلثوم وامتثال فوزى والامتيازات الأجنبية
والفنوناء ننتقل الى قضية أخرى كادت تزلزل البناء السياسي الحكومي ،
والحزبي : انها قضية مزرعة الجبل الأصفر .

الباب الخامس

أزمة سياسية عنيفة حول مزرعة الجبل الأصفر

● وانتقل فجأة ، وبدون مقدمات الى الشهور الأخيرة في وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة والأخيرة ، لأقول ، ان تلك الوزارة قد تعرضت الى أزمة عنيفة كادت تقضى عليها مع نهاية عام ١٩٣٨ ، وبداية عام ١٩٣٩ . بالإضافة الى تلك الازمات ، التي كان يسببها لها ، على ماهر باشا ، بل التي كان على ماهر باشا نفسه ، هو جوهرها ومحورها ، وأعني بتلك الازمة أزمة ، « الجبل الأصفر » التي واجهها وزير الزراعة في وزارة محمد محمود ، وواجهتها - في نفس الوقت - وزارة ، محمد محمود ، بل التي واجهت محمد محمود باشا نفسه ، الذي كان لا يكره شيئا في الحياة قدر كراهيته ، أن يقال عنه ، انه ، أو أن أحد وزرائه ، يستغل الحكم لصالحه الشخصي .

وكانت الصحف حتى المؤيدة ، لوزارة محمد محمود باشا قاسية ، الى أبعد حدود القسوة فيما يتعلق بمعالجة تلك الازمة ، وأزمة الجبل الأصفر ، أو أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، بمعنى أدق ، تتلخص في أنه كان لوزارة الزراعة مزرعة كبيرة في الجبل الأصفر ، تنتج الفواكه التي تباع كل عام بالوف الجنيهاات عن طريق المزاد العلني ، ويقول د. محمد حسين هيكل : تم المزاد في تلك السنة - ١٩٣٨ - كما كان يتم في السنوات التي قبلها ، واعتمده رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة ، ثم جرت الأقاويل بأن اجراءات المزاد لم تكن سليمة ، وبأن مزايدين تقدموا ، تلغرافيا بزيادة كبيرة ، على العطاء الأخير ، فلم تعرهم وزارة الزراعة الا تشبثا منها فيما قيل بارساء المزاد على شخص معين وان الناس ، يتحدثون في هذا الأمر ، اذ قدم الى مجلس النواب ، استجواب عن هذه الصفقة من أحد النواب السعديين المفروض فيهم انهم يؤيدون الوزارة ، وعجب كثيرون لهذا التصرف وتساءل بعضهم : ما بال المعارضين الوفديين ، لم يقدموا هذا الاستجواب ، وقدمه السعديون ؟

ويضيف د. محمد حسين هيكل : واني لأشيع يوما جنازة أحد الكبراء اذ همس في أذني زميلي حسين سري باشا وزير الأشغال وكان يسير الى جانبي

بأن الملك يريد أن يستقيل رشوان محفوظ باشا من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم ، وان رسالة بهذا المعنى بلغت الى محمد محمود باشا وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان باشا استقالته من الوزارة وقبل مجلس الوزراء الاستقالة وندب حسين سرى باشا للزراعة الى أن يعين لها وزير وطلب الى سرى باشا ان يجرى تحقيقا دقيقا فى مزاد مزرعة الجبل الأصفر وندب سرى باشا محمد رياض « بك » المستشار الملكى بلجنة قضايا الحكومة لاجراء هذا التحقيق .

كان طبيعيا - كما يقول د. هيكل - أن يحل حر دستورى فى وزارة الزراعة مكان رشوان محفوظ باشا الحر الدستورى ، ولذا اقترح محمد محمود باشا يوما ، على مجلس الوزراء ان يعين ابراهيم دسوقى أباظة « بك » وزيرا ، للزراعة ومثل هذا الاقتراح ، يذكر عادة أمام المجلس ، للعلم .

لكن الأمر ، اختلف عما جرت به العادة فقد اعترض حسن صبرى باشا على تعيين دسوقى « بك » أباظة وزيرا ؛ وهدد بالاستقالة من الوزارة ، اذا تم ، هذا التعيين قائلا : اذا دخل دسوقى « بك » من هذا الباب فانا أخرج من الباب الآخر ، وسئل عن سبب اعتراضه فلم يذكر الا أن دسوقى بك كان يدفع للمرشحين ، فى الانتخابات من الاحرار الدستوريين مالا .

ولما قيل له أن دسوقى بك سكرتير الحزب وانه كان يشرف على عملية الانتخابات لحساب الحزب ، لم يغير موقفه بل أصر عليه ، وتولتنا الدهشة لهذا الاصرار ، وبخاصة لاننا كنا مقتنعين بأن محمد باشا لم يعرض اسم دسوقى بك على مجلس الوزراء ، الا بعد ان اتفق عليه ، مع القصر ، على أن محمد باشا آثر ، أن يرجئ تعيين وزير للزراعة . . على أن تحدث فى الوزارة ثغرة باستقالة حسن صبرى باشا ، وقد تكون لهذه الثغرة من بعد نتائج غير محدودة وظل منصب وزير الزراعة ، بعد ذلك شاغرا زمنا ، غير قليل ، وكان محمد بك رياض قد انتهى من تحقيق مزرعة الجبل الأصفر الى أن رشوان باشا لا تشوب نزاهته شائبة اما الاستجواب الذى قدمه ، أحد النواب ، السعديين فيها فكان قد انتهى بالانتقال الى جدول الأعمال - بعد أن أجاب رئيس الوزراء عليه بأن المسألة موضوع الاستجواب أصبحت محل تحقيق .

هذه هى السطور القليلة ، التى تحدث بها د. هيكل عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، التى شغلت رأى العام ، المصرى أكثر من شهرين وفرضت نفسها ، معارضة أو تأييدا على الصحافة المصرية وعلى السياسة المصرية ، اذ الواقع كما يبدو جيدا لكل متتبع عن قرب لأحداث تلك الفترة العصبية من تاريخنا الوطنى . ان أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، لم تكن فى حقيقتها ، أزمة على مزاد علنى تم بصفة قانونية أو بصفة غير قانونية ، كما لم تكن أزمة ، على ضياع بضعة ألوف من الجنيهات أو السعى لاسترداد بضعة ألوف أخرى ، وانما كانت أزمة

حكم : المسألة لم تكن - كما يقال في قرينتنا المصرية - « مسألة ملانة ، بل مسألة قلوب مليانة » ، والملانة كما هو معروف نبات أشبه ما يكون بنبات ، الترمس ، يؤكل أخضر خاصة في أيام الاحتفال بشم النسيم . . كان على ماهر يستعجل رئاسة الوزارة ، وكان - بالتالى - يحرض رجاله في مجلس الوزراء . على وضع العصي في الدواليب أمام محمد محمود باشا لعله يضيق بالأمر ذرعا فيستقيل . ولم تكن الصحف ، تكف عن التلميح بأن القادم الجديد سيكون على ماهر .

قال قائل كبير : انه لن يمضى شهران ، حتى يتربع على ماهر باشا على كرسى رئاسة الوزراء ، وقال قائل ، كبير آخر ! انه خلاص قلنا خلاص ماذا : لقد بلغ محمد محمود باشا القصر ، انه سيعتزل رئاسة الوزراء . « المصور ٢٥ نوفمبر ١٩٣٨ » وكعادتنا في هذه الدراسة ، وكى تكون الرؤية سليمة ، نشير - مجرد اشارة - الى بعض ما ورد في الصحف عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر .

كتب المصور في عدده الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٢٨ تحت عنوان « سحاب ولكن لا مطر » : شعور بالقلق هذا هو لسان الحال في الدوائر ، الحكومية ، ومهما ضاعف الصحفي جهوده الاطلاعية ، والاستخبارية ، فهو لن يصل الى قول حاسم ، أو واقعة حاسمة يمكن ان يقال معها ان السماء ستمطر ولكن هناك سحابا ، انتشر على سماء الوزارة من جراء حادث وزارة الزراعة ، الى أن يقول المصور : جاءت حكاية مزرعة الجبل الأصفر فكانت ضغنا على أباله ولم يعد الوزير المستقيل المبررات أيضا لأنه شخصا لم يكن من المتحمسين لتنفيذ العقد و . . و . الى أن يقول أيضا : من شعور القلق هذا عادت شائعة التعديلات الوزارية والتغيرات الوزارية والسقوط الوزارى ، تبعث من قبرها في كلوب محمد على اذ أذيع أن اسماعيل صدقى باشا سيتولى رئاسة الديوان الملكى ، وان على ماهر باشا سيتولى رئاسة الوزارة في الشهر المقبل .

وفى نفس الصفحة وتحت عنوان وزير الزراعة السابق ، ينشر ما يلى : « الثابت الواضح من مجموع التحريات ان رشوان محفوظ باشا ، ضحية : ضحية اولاً لثلاثة سعوا في حادثة مزرعة الجبل الأصفر ، حتى تمت الصفقة لزيدان وكان الضحية رشوان ، وكان ضحية ثانية في مسألة ال ١٧ موظفا بوزارة الزراعة ، الذين أحيلوا الى المعاش فقد وجد رأيا ناصحا من كبار موظفيه باخراجهم ، وتشجيعا من زملائه المختصين بالموافقة على مذكرة بصددهم .

الجدير بالذكر ، ان الصحف أجمعت على ان اجراء اخراج ١٧ موظفا من وزارة الزراعة واحالتهم الى المعاش ، كان نزعة دكتاتورية لا تجوز في عهد ديمقراطى .

وكان رشوان محفوظ باشا ضحية ثالثة لأنفة محمد محمود باشا ، وكبريائه ورغبته في ألا يقع فيما وقع فيه رؤساء الوزارات السابقون من تضحية الوزير الذي ينتشر حوله اللغظ سواء كان مظلوما ، أم غير مظلوم .

● والخبر الأهم ، ان السراى كان لها أيضا رأى حاسم في الموضوع بلغته تليفونيا لرئيس الوزراء ، ومن حسن الحظ ، انه لم يكن يتناقض مع خطته ، ورشوان محفوظ باشا في حادثة ال ١٧ موظفا قدم قبل استقالته الدليل تلو الدليل ، على انه استأنس برأى المختصين فأيدوه ، وفي حادث مزرعة الجبل الأصفر اعتمد على فتاوى قلم قضايا الحكومة في الجملة وفي التفاصيل .

وافتح قوسا ، لأقول ، ان كثيرين من النواب قد احتفلوا بتكريم ابراهيم دسوقي أباطة بك - وكيل مجلس النواب وقتئذ وكانت الحفلة رائعة افتتحها رئيس مجلس الوزراء وحضرها الوزراء السعديون والدستوريون ، ونشرت الصحف الكثير من صفحات تاريخه « اذ كان بعد تخرجه في مدرسة الحقوق من رجال الحزب الوطنى والمتصلين بمصطفى كامل باشا ، وبزغ نجمه في الصحف تحت أمضاء « الغزالى أباطة » بأسلوب فذ في نوعه ، وخلاب في رشاقته وجارح في لذهه وموقفه التاريخى الذى لا ينسى كان في ثورة ١٩١٩ حينما كان مأمورا لضبط الجيزة ، وحرر وثيقته التاريخية التى كانت مستند المحامى ، الأمريكى مستر فولك عندما كان يدافع عن القضية المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان سكرتير لجنة الوفد العامة فى القاهرة أبان تشكيله الأول وانتخب فى جميع البرلمانات واختير ، وكيلا لمجلس النواب مرة أخرى قبل هذه المرة ، ورشح اسمه أكثر من مرة ليكون وزيرا « أكان احتفال النواب بوكيلهم دسوقي أباطة ، ردا على اعتراض حسن صبرى باشا - ممثل القصر فى الوزارة وقتئذ - على اختياره وزيرا ، أم كانت المسألة مصادفة ؟ لا أستطيع الاجابة عن هذا السؤال ! واقفل القوس .

وتشير الصحف ، الى أن ضجة كبرى قامت فى حزب الاحرار الدستوريين من جراء الاجراءات الخاصة باستقالة رشوان محفوظ باشا ، وقالت الصحف ان كثيرا من الأعضاء هددوا بالاستقالة من الحزب اذا لم تسو المسألة ، بما يحفظ كرامة رشوان ، وكرامة الحزب بأسره ، وقالت الصحف أيضا ، ان نوابا وشيوخا ينتمون الى حزب الاحرار ، أصروا ، على الا يملأ المنصب الوزارى . الشاغر ، الا بعد ان ينتهى التحقيق ، فاذا ثبتت براءة رشوان باشا ، أعيد الى منصبه ، من جديد ، وكما قالت الصحف ، ان نوابا وشيوخا آخرين تركوا لرفعة رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا حق اختيار الوزير الجديد ، من بين صفوفهم ! وقالت صحف أخرى ان الجو مكهرب فى حزب الاحرار الدستوريين وانه لا بد من الانتظار ، بعض الوقت حتى يصفو الجو .

ولكن محمد محمود باشا كان فى واد ، وشيوخه ونوابه ، فى واد آخر ! فقد كان فعلا ، قد اتفق مع السراى على اختيار الوزير الجديد ، من غير الأحرار الدستوريين .

ومزرعة ، الجبل الأصفر ، التى نارت حولها الازمة - كما نشرت الصحف يومئذ - تبعد بضعة أميال عن القاهرة : مساحة المنزرع منها أشجارا ، على وجه الدقة ٦٦١ فداناً ، منزرعة « برتقال سكرى » ، وصيفى وشموطى ، وأبو سرة ، ويوسف أفندى ، ومساحة المنزرع منها ليمونا لا تتجاوز ٢٤ فداناً .

وقد بيعت ثمارها فى عام ١٩٣٧ بعشرين ألف جنيه !!

أما مجلة الاثنين التى كانت تصدرها دار الهلال ويرأس تحريرها الكاتب الرشيق الفكه حسين شفيق المصرى فقد قالت فى افتتاحية عددها الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٨ ، تحت عنوان : « طهروا سمعة الحكم » : تركت مسألة الجبل الأصفر وراءها زوابع وأعاصير بعد أن اقتلعت وزيرا من مقعده ولا يدري أحد من عسى ، ان تقتلعهم من موظفين ، وغير موظفين وليست هذه أولى المسائل التى أثارت الغبار فى وجوه وزراء ، وموظفين كبارا فقد تعودت مصر ، ان تستنشق هذه الروائح الكريهة وتعنى بها وقتا قصيرا ثم تنساها ، لتستقبل مسألة أخرى وهكذا تظل هذه الأمة التعسة تتعثر فى شباك تلك المسائل ، التى تمس ، الضمير ، والخلق ، والوجدان .

وشر هذه المسائل لا يقف عند حد الدين تغمرهم بسيئاتها ولكنها تشتغل مباشرة الى الشعب ، فتسرى عدواها الموظف الصغير يرى أنه مادام رئيسه الكبير قد أحاطت به الشبهات . فلا بأس من ان يزج بنفسه فى غمارها . والشعب نفسه عامة وخاصة يفقد بالتدريج صحة ادراكه لخطورة هذه المسائل . ما دامت تتكرر أمامه فى كل وقت وما دامت المسئولية لا تحصر ، فيستوى لديه الجرم الشنيع والحادث التافه وفى ذلك الخطر الأكبر ، على الأخلاق والقانون .

الى أن تقول مجلة الاثنين - التى لم تكن وقتئذ تهتم بالسياسة الا قليلا وفى حيز لا يتجاوز فى المتوسط بضع صفحات - : « الذى نريده أنه مادام ثمة قانون يرهب الجميع فيجب أن يمتد سلطانه الى كل مسألة من هذه المسائل ، فيجرى التحقيق فيها ، وتحدد الجريمة بحدودها الأربعة ويؤخذ المسئول ، أو المسئولون ، الى حيث يكفرون عما اقترفوه وتنكشف براءة الرجل الذى أصابه رصاص الأقاويل والاشاعات وفى ذلك صون للعدالة أولا وتطهير لسمعة الحكم ثانيا وزجر للنفوس الضالة أن تستمرى العبث بحرمت القانون مادامت واثقة من أن هذا القانون لن يتخطى حواجز الشهوات ليصل اليها » .

وتنهى مجلة الاثنين افتتاحيتها بقولها : « نحن لا نعنى بالأشخاص ولكننا

نعنى بسمعة الحكم وبالقدوة السيئة ، التى يمنحها أولئك المسئولون لمرءوسيههم وللشعب كافة ، ونعنى بذلك تطهير سمعة الأبرياء . وقد أحسنت الحكومة بمسارعتها الى فتح التحقيق لاثبات المسئولية فى هذه الحادثة .

والذى نرجوه أن يعرف الجمهور نتائج التحقيق ، مهما تناول من شخصيات فالويل لأمة تستسيغ هذا العبث بقانونها وتصابر على هوان الفضائح حتى ليصبح تحت كل حجر ، من بناء نهضتها فضيحة تقودها الى مستقبل مظلم . وحياة شاقة بائسة .

وتقول مجلة الاثنين - فى نفس العدد - أن استقالة رشوان محفوظ باشا كانت بناء على نصيحة الدوائر العليا - القصر - والحاج رئيس الوزراء .

وتقول المجلة ، ان ابراهيم فهمى باشا ، وكيل وزارة الزراعة ، الذى سبق أن أحاله وزير الزراعة رشوان باشا محفوظ الى المعاش هو الذى نشط فى بسط وقائع وشرح حوادث أزمة الجبل الأصفر حتى بلغت التفاصيل موضوع استقالة رشوان محفوظ باشا ، وقالت المجلة أيضا : ان بعض الوزراء قد اجتمعوا ، وناقشوا الحالة لاقتناع محمد محمود باشا باقتناع رشوان محفوظ باشا بدوره بتقديم استقالته وقالت أيضا مجلة الاثنين أن محمد محمود باشا قال لأحمد ماهر بالحرف الواحد : « شوف يا ماهر بك .. رشوان باشا قريبى وأنا أعرفه أكثر من غيره وذمته فوق كل شك ولكن أنا معاك فى أن الى حدث فى البتاعة دى الى اسمها المزرعة كان غلطة من موظفين هو رئيسهم وغلطة من ناس تانيين هو صديقهم » وتقول مجلة الاثنين ان رشوان محفوظ باشا ، أصر عندما فاتحه محمد محمود باشا فى أمر الاستقالة أن تكون استقالة مسببة ، ولكن محمد محمود باشا نصحه بأن تكون الاستقالة بسبب ضعف صحته وهنا ما حدث ! ولم تكن صحة رشوان محفوظ باشا فى يوم من الأيام أحسن وأفضل مما كانت وقت أن قدم استقالته لأسباب صحية !

المؤسف انه فى يوم تقديم الاستقالة أقام محمود غالب باشا مأدبة غداء للوزراء لم يدع اليها رشوان محفوظ باشا بالرغم من ان استقالته لم تكن قد قبلت بعد !

وقد اعتذر أحمد ماهر عن حضور الغداء ، لأنه كما يقول المقربون اليه يعتذر دائما ، عن دعوات الغداء فى يومى السبت ، والأحد ، لانهما يومان سباق الخيل ، وهو مغرم بهذا السباق ، وقد قيل أيضا ان هذه المأدبة ، التى أقامها وزير سعدى لزملائه الدستوريين ، والسعديين قد أظهرت وجود فتور بين الوزراء السعديين والدستوريين الذين يشكلون الوزارة القائمة حتى أن الدستوريين لم يبادلوا السعديين كلمة واحدة . وعندما اكتمل عدد المدعوين ودعوا الى المائدة راحوا يأكلون فى صمت طويل حتى قطع عليهم صمتهم هذا

صاحب الدعوة بسؤاله : أية ده مالكم نساكتين ليه ؟ ورد محمد محمود باشا وهو يحاول أن يصطنع ابتسامة ما على شفثيه : الظاهر انه من الجوع . وحتى بعد أن انتهى المدعوون من تناول الغداء ، انقسموا الى مجموعات كثيرة ، كل مجموعة اما سعدية ، واما دستورية ، وقال الذين لبوا الدعوة أن محمد محمود باشا ظل صامتا طوال الفترة التي قضاها عند غالب باشا . وكان يتلقى أحاديث زملائه فى شئ كثير من الامتعاض ؟

وقد ظلت الصحف فترة طويلة ولا حديث لها الا عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر وعن تعيين وزير جديد للزراعة خلفا لرشوان محفوظ باشا ، وقالت بعض الصحف ان محمد محمود باشا قابل فى نادى الجزيرة السير مايلز لاهيسون ودار بينهما حديث حول « استقالة احد الوزراء والمشكلة الحزبية الداخلية التى تواجهه فى سبيل اختيار الوزير الجديد » وقالت بعض الصحف أيضا : ان الاحرار الدستوريين قد انقسموا فيما بينهم حول من يخلف رشوان محفوظ باشا ، وان محمد محمود كان دائم التركيز على ضرورة اختيار دسوقى أباطة بك وزيرا للزراعة ، وانه - هكذا كانت الصحف تقول - قد أكد لدسوقى أباطة بك - ، انه لن يمضى أسبوع واحد ، حتى يوافق الملك ، على اختياره وزيرا للزراعة و . . و . .

وقيل أيضا على لسان أحد المقربين الى على ماهر ردا على السؤال الخاص بتعيين وزير جديد للزراعة : هم مالهم مستعجلين قوى ، على تعيين وزير للزراعة ، دالوزارة كلها يمكن تستقيل قبل ما يتعين وزير زراعة جديد ، ويقول المقرب الى على ماهر باشا ، انه عندما قال له هذا القول ، أضاف : دا طبعا بينى وبينك ، أما اذا وصل الى الصحف « فأنا لا قلت ولا عدت » ، وانتهر الفرصة بعض السعديين ، ليكسبوا كرسيا وزاريا جديدا فرشحوا من عندهم ابراهيم عبد الهادى بك ، ومحمد محمود ذو الفقار بك ليكون احدهما وزيرا للزراعة ، وذلك ليكون لهم أغلبية فى مجلس الوزراء ، وقيل أيضا أن بعض الاقطاب السعديين طلبوا من د . أحمد ماهر مفاتيحة محمد محمود باشا فى هذا الموضوع ، موضوع اختيار وزير سعدى ، لوزارة الزراعة مادام الدستوريون لم يتفقوا بعد على اختيار واحد منهم يشغل هذا المنصب ، وقيل ان أحمد ماهر قال بصريح العبارة : ان مفاتيحة لمحمد محمود باشا فى مثل هذا الموضوع معناه تقويض الائتلاف القائم بيننا وبين الأحرار الدستوريين ، وكان عبد الحميد بدوى باشا قد أنهى تحقيقه الخاص بمزرعة الجبل الأصفر ، وكان رأى عبد الحميد بدوى باشا : ان تصرفات جميع موظفى وزارة الزراعة ، حتى الموقوفين منهم لا غبار عليها . وقيل ان التحقيق وان لم يدن احدا من موظفى وزارة الزراعة الا أن الشبهات حامت حول البعض منهم ، وان محمد محمود باشا عندما عرف أن هناك شبهات تحوم حول بعض الموظفين طالب بتقديم هؤلاء الى محكمة تأديبية للفصل فى أمرهم قائلا : انه لا يمكن أبدا ، ان يتهم

فى وزارته بما كان هو يتهم به الغير فى الماضى القريب ، ولكن ظهر ان هذه الشبهات فى رأى بعض من درسوا القضية من رجال القانون ، لا تكفى حتى لتقديم من حامت حولهم الشبهات الى المحاكمة التأديبية ، ولعب عبد الحميد بدوى باشا دورا هاما فى اقناع محمد محمود باشا بأنه لا داعى أبدا للمحاكمة التأديبية اعتمادا على الحديث القائل : أدراوا الحدود بالشبهات .

وحول النقطة الأخيرة نشرت « المصور » فى عددها الصادر فى ٢٨ ابريل ١٩٣٩ : يظهر ان حكاية الجبل الأصفر لا تريد أن تنتهى ، فقد اعترفت الوزارة أثناء استجوابها فى البرلمان بأن التحقيق أسفر عن وقوع بعض « مخالفات » من بعض الموظفين ووعدت بالنظر فى أمر هؤلاء المخالفين ، وهذا جميل ، ولكن كيف يكون ؟ قالوا ان عبد الفتاح بك نور سكرتير الوزارة الموقوف معين بمرسوم ملكى ولا يجوز قانونا مجازاة موظف معين بمرسوم بخصم أيام من راتبه أو وقفه ، عن عمله أو حتى بتخفيض درجته أو مرتبه بغير محاكمة فى حين انهم يقولون ان المخالفات التى ارتكبت لا تدخل ضمن ما يصح محاكمة الموظف من أجله أو وقفه عن عمله ، لأن الوقف لا يكون الا لتهمة يجوز من أجلها الحكم بالحبس ، أو الفصل ، أو الاحالة الى المعاش .

ولكن محمد محمود باشا وهو الذى ضحى بزميله وقريبه الوزير المستقيل يأبى الا أن يوقع الجزاء ، ويؤيده فى هذا رأى كل من حسين سرى باشا وزير الدفاع ومحمد رياض بك وزير الأشغال ، ويعترض الدكتور أحمد ماهر ومعه بعض الوزراء على حق الوزير فى مجازاة الموظف الكبير المعين بمرسوم دون محاكمة تأديبية ويصرون على هذا رأى حتى لا يكون الجزاء منطويا على مخالفة جديدة ، وأخيرا احتكم الفريقان الى مشرع الدولة ومفتيها عبد الحميد بدوى باشا ، ومن جهة أخرى اعتزم أحد النواب الوفديين ان يتقدم الى النيابة طالبا محاكمة من أسفن التحقيق الادارى عن ادانتهم .

وكان المصور ، قد نشر فى نفس العدد كلمة أخرى عن مزرعة الجبل الأصفر ، جاء فيها :

كان الشغل الشاغل لمجلس النواب فى الأسبوع الماضى حكاية الجبل الأصفر ، وكان اقبال الجمهور على مشاهدة هذه المسرحية ، عظيما جدا ، ونحن فى مصر نهتم بالفضائح الداخلية ، أكثر من اهتمامنا بأى موضوع آخر فلم تظفر المعاهدة المصرية حين نظرها بجمهور حاشد حافل تكس فوق بعضه كما شهد استجواب الجبل الأصفر ، وكما شهدت معركة البرتقال ، واليوسف أفندى ، والليمون الحلو ، والبنزهير .

وانتهى الاستجواب بعد أيام وليال الى عمك « الرول » . . . وعمنا « الرول » هذا هو بطل مجلس النواب ، فكم احتمل المسكين من انتقالات اليه من بدء الحياة النيابية حتى اليوم فما من استجواب واحد انتهى بغير الانتقال الى الرول

« جدول الأعمال » والاكتفاء بما قاله الوزير ، وأظرف ما فى الموضوع ، ان الحكومة - فى مجموعها - خرجت تجر أذيال المديح ، والثناء والوزير السابق خرج من الاستجواب سليما ، وانصب جام غضب الحكومة ، والمجلس على الموظفين .

ويقترح المصور ، ان يضاف الرول المصرى - جدول الأعمال - الى عجائب الأهرام ، وخزان أسوان ، بين عجائب الدنيا كلها ، عشت أيها الرول ما عاشت الحياة النيابية ودمت للحكومة وللمعارضة خير ملجأ ، عند اللزوم . .

وكانت مجلة روزاليوسف - فيما يبدو لى - غير متعاطفة على الاطلاق مع رشوان محفوظ باشا ، ففي عددها الصادر فى ٣٠ ابريل ١٩٣٩ قالت : يقول الدستوريون ان معالى محمد رياض بك وزير الزراعة بالانابة لم يلق - فى مجلس النواب - البيان المتفق عليه ، وان يدا خفية سلمت معالى وزير الزراعة ، المنتدب فى آخر لحظة البيان الذى ألقاه وان خشبة باشا ، وهيكىل باشا ، ومصطفى عبد الرازق بك فوجئوا بذلك البيان ، فقد كان من المتفق عليه أن يبرز رياض بك شرف ونزاهة رشوان باشا ما دام معاليه واثقا تمام الثقة من نزاهته ، ولكن رياض بك لم يبرز فى بيانه شرف ونزاهة رشوان باشا ، التى ترتفع فوق كل شك » وتقول روزاليوسف « قيل ان رشوان باشا استقال من حزب الاحرار والحقيقة ان سعادته لم يستقل ، بعد . وانه اذا استقال فلن يستقيل وحده وانما سيسبقه معه عدد كبير من الاحرار الدستوريين ! » .

وتنشر روزاليوسف - فى نفس العدد - مقالا لأحمد معبد بك تحت عنوان « الدستوريون والسعديون بعد مناورات استجواب المزرعة » يقول فيه معبد بك : لا شك ان هناك مناورات و « حركات » قام بها اصدقاؤنا السعديون أثناء نظر الاستجواب الخاص بصفقة المزرعة لم تكن تنتظرها منهم ، ويقول كاتب المقال ان التحول المفاجئ فى موقف السعديين كان بسبب تدخل النائب السعدى سليمان بك بدوى الذى كان أول من أثار فى مجلس النواب فى سبتمبر ١٩٣٨ موضوع مزرعة الجبل الأصفر لا للمصلحة العامة كما كان منتظرا ، بل لمصلحة خاصة به ، فقد أثبتت - هكذا جاء فى مقال أحمد معبد - دوسيهات وزارة الزراعة الخاصة ببيع ثمار المزرعة أنه شريك للفريق ، المناهض لمحمد زيدان ، ومزايد سابق فى صفقة المزرعة عدة سنوات و . . و . . وان سليمان بك بدوى قد اضطر عندما شعر بضعف مركزه بعد تقديم الاستجواب الى سحب استجوابه بعد أن اتفق مع حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى على السير فى الاستجواب !!

ويقول أحمد معبد بك - وهو فى نفس الوقت عضو فى مجلس النواب - انه كان قد اتفق مع عبد الجليل أبو سمره بك ، على التقدم باقتراح أملاه ابراهيم عبد الهادى بك كان نصه : بعد سماع المناقشات ، والمداولات وسماع بيان

الحكومة يقرر المجلس انه ليس هناك أى غبار على مسلك الوزارة ويقترح قفل باب المناقشة والانتقال الى « جدول الأعمال » وقد وقع على هذا الاقتراح ١٢٠ نائبا من مختلف الأحزاب ، ومن بينهم بعض الوفديين ثم فوجئ الجميع ، باقتراح آخر مقدم من ٢٠ نائبا سعديا يقترحون قفل باب المناقشة والانتقال الى « جدول الأعمال » وفرق كبير - هكذا يقول أحمد معبد بك فى مقاله - بين الاقتراحين .

ويمضى كاتب المقال قائلا انه سأل ابراهيم عبد الهادى عن السبب فى هذه الحركة المضادة فأحاله على معالى الدكتور ماهر فلما سألنا - هكذا يقول أحمد معبد - معالى الدكتور ماهر قال انه يرى الاكتفاء بالاقتراح المقدم من السعديين ، واننا اذا أصررنا على تقديم اقتراحنا فمعاليه ليس مسئولا .

ويقول كاتب المقال ، انه وعبد الجليل أبو سمره قابلا رفعة رئيس الحكومة ، محمد محمود باشا - ورئيس حزب الأحرار فى نفس الوقت ، وتحدثا معه فى كل ما يتعلق بهذين الاقتراحين فأحالهما الى أحمد ماهر !!

ويقول كاتب المقال ان السعديين لم يستمعوا الى المناقشة التى جرت حول هذا الموضوع ، بل انهم انسحبوا بانتظام ! « .

ويرد ابراهيم عبد الهادى وأحمد والى الجندى فى العدد التالى من روزاليوسف على مقال أحمد معبد بك عضو مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ، أما ابراهيم عبد الهادى فيقول ان الموضوع بسيط جدا فلا مناورات ، ولا تيارات شديدة من هنا أو هناك ، كل ما فى الأمر ، ان اقتراح معبد بك وزملائه قد قدم بعد الاقتراح الذى سبق لبعض الأعضاء تقديمه ، وينفى ابراهيم عبد الهادى ان النواب السعديين قد انسحبوا من قاعة الجلسة ولو بدت حركة كهذه لما فاتت تقدير الصحفيين وهم بحمد الله يحصون كل صغيرة وكبيرة ويسجلون ما يجرى فى المجلس عن قصد ، وعن غير قصد .

وكان رد أحمد والى الجندى ، عنيفا للغاية واذا كانت روزاليوسف قد نشرته عملا بحرية النشر ، فقط حرية النشر ، كما قالت فانا شخصا لا أستطيع أبدا أن أعيد ما نشرته روزاليوسف ، ولو كانت عملية إعادة النشر هذه تتم بعد عشرات السنين من وقوع الجريمة . جريمة قلاف نائب فى حق نائب آخر .



وفى العدد التالى - ١٤ مايو ١٩٣٩ - تفتح روزاليوسف صدرها لرد أحمد معبد بك على ابراهيم عبد الهادى ، وفى هذا الرد يقول معبد بك انه سعيد بأن نكتشف ان ما حدث من السعديين أثناء نظر استجواب مزرعة الجبل الأصفر كان نتيجة لسوء تفاهم ، ويشير أحمد معبد الى أن الدكتور أحمد ماهر ، استدعاه وبعض زملائه مؤكدا لهم ان الائتلاف بين الأحرار الدستوريين والسعديين

بخير . . وانه - أى الدكتور أحمد ماهر - صديق لرشوان محفوظ باشا وانه يتشرف بتلك الصداقة ! وتنشر روزاليوسف - فى حوالى نصف صفحة ، رد أحمد معبد على أحمد والى الجندى ، ومرة أخرى لا أستطيع أبدا ، ان أعيد ما نشرته روز اليوسف عملا بحرية النشر . لا خوفا من قانون العقوبات ، ولكن خوفا من أن أؤذى مشاعر القراء !!

وكانت روز اليوسف قد نشرت فى عددها الصادر فى ٧ مايو ١٩٣٩ ان رشوان محفوظ باشا يعانى من أزمة نفسية هائلة وانه لم يعد يتحكم فى أعصابه ويسيطر عليها ، وانه لم يعد يثق بوعود محمد محمود باشا التى أصبحت كوعود هتلر فى المحافظة على السلام ، وان كل ما يطمح فيه رشوان محفوظ باشا ، أن يعود الى وزارة الزراعة ، ولو لمدة أسبوعين فقط ، خاصة وانه لا يقبل الاستمرار فى وزارة يشترك فيها محمد محمود والسعديون !

ويجتمع حزب الاحرار الدستوريين فى منتصف مايو ١٩٣٩ ويحضر الاجتماع أكثر من ستين عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ ، والنواب بمن فيهم رشوان محفوظ باشا الذى يحضر لأول مرة اجتماعا لحزب الاحرار الدستوريين بعد خروجه من الوزارة .

وقيل أن أحمد عبد الغفار بك قد تحدث فى بداية الاجتماع عن خزينة الحزب وما أصابها من الهزال الذى كان نتيجة اعراض الأعضاء عنها ، وقد كان حديثه - كما قالت بعض الصحف - مؤثرا استدر دموع الحاضرين وان لم يستدر نقودهم للأسف !

ويعرض الأعضاء لمسألة وزير الزراعة : ويقول بعضهم ان وجود هذا المنصب شاغرا طيلة هذه المدة يحمل على الظن بأن حزب الاحرار الدستوريين فقير فى الرجال ويصر بعض الأعضاء ، على ضرورة تعيين وزير للزراعة فى أقرب فرصة .

وهنا وقف أحد النواب وقال : الذى فهمته من رفعة رئيس الوزراء ، أن مسألة تعيين وزير للزراعة ليست من اختصاص مجلس النواب ، ولا من اختصاص مجلس الوزراء وانما أصبح التعيين من اختصاص الملك وحده .

ونكتفى بالحديث عن أزمة واحدة هى أزمة مزرعة الجبل الأصفر لننتقل الى الحديث عن أكبر مفجر للأزمات فى تلك الأيام ، ونعنى به الفريق عزيز على المصرى باشا .

الفصل الثاني

عزيز المصري باشا مفجر الأزمات

لم يكن رشوان محفوظ باشا ، وحده خميرة العكنة بالنسبة لوزارة محمد محمود باشا بل لقد وجدت الى جانبه خميرة عكنة أخرى اسمها عزيز على المصري .

وعزيز على المصري لم يكن وقتئذ وزيرا ، وانما كان مفتشا عاما للجيش المصري ، وقد قام عزيز على المصري بزيارة مفاجئة الى العراق وأثارت رحلته الى العراق ضجة كبيرة وبادرت بعض الصحف بسؤال بعض المصادر المسئولة في الوزارة عن رأيها في رحلة عزيز على المصري الى العراق ، فأجابت تلك المصادر بأنها لا تعرف شيئا عن تلك الرحلة ، وعندما سئل عزيز على المصري عن رحلته المفاجئة الى العراق قال :

لقد أمضيت العامين الأخيرين في مصر ، دون أن أزاول عملا ما ، أو أعرف لنفسى مكتبا بل لبثت طوال هذين العامين ملتزما بيتى لا أباشر من مهام وظيفتى قليلا ولا كثيرا ، لذلك فكرت فى السفر الى العراق لمجرد النزهة فقط ، ولزيارة زملاء لى فيه قدماء ! جمعتنى بهم سابق خدمتنا فى الجيش العثماني ، أمثال نوري السعيد باشا ، وطه الهاشمي باشا ، وجودت بك ، وغيرهم من رجال الحكومة العراقية .

وعندما سئل عزيز المصري عما اذا كان قد حصل على ترخيص بالسفر من وزارة الدفاع أجاب طبعاً فقد طلبت كتابة الى معالي وزير الدفاع الترخيص لى بذلك ولم أعد معدات سفري ، الا بعد ورود الترخيص الكتابي بهذا السفر .

ويسأل عزيز المصري عن أسباب عدم مباشرته أعباء وظيفته كمفتش عام للجيش المصري كل هذه المدة ، فيجيب بقوله :

لا أدري ، والذي يسأل عن ذلك هم ولاية الأمور ، وكل ما أعرفه أنى قابلت وزير الدفاع الحالى عقب تعيينه لتهنئته ، ولم تستغرق هذه المقابلة غير دقائق ، كنت أنتظر أن تثار فيها مسألتى ، أو أن يحدد لى موعد لمقابلة أخرى للتفاهم ، على هذه المشكلة ، ولكن لم يحدث !

وفى الفيلا ، الخاصة بعزیز على المصرى - فى ضاحية عين شمس - راح عزیز على المصرى يتحدث باستمرار الى كل من يقابله عن زيارته للعراق . وكان من بين ما قاله : أليس عجيبا أن تهتم الصحف بنزهة أقوم بها الى العراق لا تستغرق سوى بضعة أيام ، دون أن تهتم بالعطلة البعيدة المدى ، التى منحتنى اياها الحكومتان الأخريان والتى تجاوزت سنتين ، وأنا مفتش عام للجيش المصرى وأتقاضى مرتبا عن هذه الوظيفة ومرتبى مدرج فى ميزانية وزارة الحربية !؟ .

الى أن يقول عزیز المصرى :

ابنى دهش حقا حيث تقوم قيامة الصحف من أجل غيابى بضعة أيام ، ثم تغمض العين عن تلك الأجازة القهرية ، التى أتمتع بها بالرغم عنى . ثم يقول : اننى متعطل عن العمل ، وقد حيل بينى وبين اختصاصات منصبى ، ولعل من المضحك أنه ليس لى فى وزارة الحربية مكتب خاص أو حجرة خاصة ، أو عامة فى الوقت الذى يتمتع فيه أصغر مرءوس لى - بحكم منصبى - بالمكتب والحجرة .

وعندما يسأل عزیز المصرى مرة أخرى عن أسباب الرحلة ، التى قام بها الى العراق يقول :

عندنا مثل قديم يقول : الفاضى يعمل قاضى ، وبما أننى فاضى حقا فقد طبقت المثل بحذافيره ، وعملت قاضى ، ولكن فى العراق لا فى مصر ! .

ويذيع عزیز على المصرى ، السر الحقيقى وراء زيارته للعراق ، فيقول :

بعض ولاية الأمور فى العراق ، وهم من أصدقائى الأوفياء ومن زملائى الذين اشتركوا معى فى كثير من المواقع الحربية دبروا فيما بينهم مؤامرة صغيرة لكى أزورهم وأستمتع بوجودى بينهم ردحا من الزمن فزعموا أن هناك اختلافا بينهم وأنهم ارتضونى حكما ولم يسعنى الا أن أكون عند حسن ظنهم ، وسافرت الى هناك ، وكانت رحلة ممتعة ، وكانوا يحتلون أسمى المراكز ، وأخطرها فى الدولة العراقية .

وكانت القنبلة التى ألقتها عزیز على المصرى المفتش العام للجيش المصرى من القنابل الهامة والخطيرة التى تعود أن يلقيها بين آونة وأخرى ، ولم تنفجر

تلك القنبلة في المعسكر الوزاري حيث يعتبر عزيز على المصري موظفا كبيرا من موظفي وزارة الدفاع المصرية ، وانما انفجرت في الرأي العام المصري الذي فوجئ ، لأول مرة ، بأن المفتش العام ، للجيش المصري الذي كان منصبه هذا من أهم المناصب ، التي تمخضت عنها معاهدة ١٩٣٦ ، لا يجد عملا يقوم به ، بل لا يجد مكتبا ، يجلس عليه ! .



وعزيز على المصري من الشخصيات العسكرية النادرة ، التي فرضت ارادتها على التاريخ العربي : عزيز على المصري ثائر ، بطبعه ، ثائر على كل شيء وعلى الكثير من الناس كما يتضح من تلك الصورة التي رسمتها له صحيفة السياسة الأسبوعية .

● ومن المقالات الجميلة ، التي تناولت حياة عزيز على المصري ما نشرته ، عنه السياسة الأسبوعية في عددها الصادر في ٢٠ مارس ١٩٣٧ تحت عنوان : « في المرأة » قالت السياسة : « يذكر الذين سمعوا مارش عايدة قوة أثره في النفس ، حتى ليحركها الى الحرب ، ويدفع صاحبها الى الاقدام على المغامرة فرحا بها ، ناسيا كل ما ربما يكون من آثارها ، والحق ، أن هذا اللحن كغيره من ألحان الثورة والحرب وفي مقدمتها ، المارسيليز يذرنا في حالة نفسية غير ما ألفنا .. انى لأسائل نفسي ماذا يكون شأننا لو أننا سمعنا هذه الألحان ، كل يوم صبح مساء ، وأى طابع تطبع به روحنا ؟ وقد حرت في الجواب على ذلك زمنا ، أما اليوم فلا حيرة ولا تردد في الجواب وهو محسوس أمامي أراه كما أراك وأتحدث اليه كما أتحدث اليك ، هذا الجواب هو عزيز على المصري باشا : نعم فهذا الرجل لحن جري : هو مارش عايدة وهو المارسيليز وهو ما شئت من هذه الألحان التي تتحرك الجيوش لسماعها ، وتسير على نغماتها ، مأخوذة بها وقد ارتسم أمامها ما تصوره هذه الألحان من صور المجد والفخر والظفر .. هو كذلك ، في روحه وفي تفكيره ، وفي اعتدال قامته اعتدالا مستويا ، لم تغير منه الحوادث ولا السنون ، وهو كذلك في إيمانه ، الذي لا يتزعزع ، وفي ثقته بالله وبنفسه وفي مواجهته الحياة ، وأوصابها ، وفي حكمه على الأشخاص والحوادث حكما قاطعا لا تردد فيه حتى لكانه مجلس عسكري أو أمر قائد يصدره ، الى جيشه كيما يتحرك لمواجهة العدو » .

وبعد أن تشير السياسة الأسبوعية الى مشاركة عزيز على المصري في الدفاع عن طرابلس ، وبرقة حيث كان على رأس فريق من القوات التركية وكان معه ، أنور باشا ، وكمال أتاتورك ، وحيث كان المصريون يرددون اسمه مقرونا

بالفخار ، أن يكون لمصر هذا الحظ في الدفاع عن بلد إسلامي ضد الغزو « الاوربي » كما تشير الى مشاركة عزيز على المصرى فى الثورة العربية فى الحرب العالمية الأولى واختلافه مع القائمين بأمر تلك الثورة ثم تشير الى عودته ، الى تركيا وألمانيا ثم عودته ، بعد أن انتهت تلك الحرب الى وطنه حيث أقام به ولم يكن ماضيه شغيعا له أول عودته لدى الحكومة المصرية ، وعلاقتها بالانجليز ، وعلاقة الانجليز بها ما نعرف اذ كان عزيز فى الحرب العالمية الاولى واقفا فى صف الأعداء ، لصاحب الجلالة البريطانية ، وتشير السياسة الى الاصرار على ابعاد عزيز على المصرى عن الجيش الأكبر ثم تعيينه مديرا ، لمدرسة البوليس ليتولى تنشئة الجيش الأصغر ، والى أنه جعل مدرسة البوليس مدرسة الرجولية والفروسية ، الى أن اختير لمرافقة « الأمير » فاروق فى دراساته بانجلترا وعودته من انجلترا ليجد منصبه فى مدرسة البوليس قد تولاه غيره ، وليجد نفسه فى وظيفة فى وزارة الداخلية لا يدرى ما هى ولا يدرى كيف ينفع ، أو ينتفع فيها بمواهبه .

وتستمر السياسة الاسبوعية فى مقالها عن عزيز المصرى قائلة : لم يكن عزيز على المصرى أكثر استقرارا اذن فى وطنه مما كان محاربا نائيا عن أرض الوطن فمن مدة الغربه ، الى مدرسة البوليس ، الى مرافقة أمير الصعيد ، الى مقر مجهول فى وزارة الداخلية ، كما كان يتنقل من ملاجئ العصابات بمقدونيا الى طرابلس فالى بلاد العرب فالى تركيا ، وألمانيا وهو وفى حالة تجواله من ربيع فى الأرض ، الى ربيع ، وتنقله من منصب فى الدولة الى منصب ، ينظر بعين القائد الذى يذرع الميادين أمامه ، فتترامى الميادين ويطوى بعضها بعضا ، لأن الغابة لا تحول دون تراميها طيا ، ونشرا ودون استقرارها الى حال من الظفر أو الهزيمة ، كان شعوره شعور القائد المحارب لا يبطره الظفر ، ولا تحطمه الهزيمة بل يرى فيما يقع من هذا وذاك موعظة وعبرة لا يغير الظفر من رأيه فى خطأ وقع لأن الحظ أراد الظفر ولا يغير الهزيمة من رأيه فى بطولة بطل كان جديرا بأن ينتظر فخانه الحظ ، ورده الى التراجع والاندحار ، فالنجاح الذى يصفق له الجمهور أيا كان سببه لا يفرح به القائد ، الميكنك الا أن يكون عن مقدرة تشهد بها الأعمال ، وكل ظفر أتى بغير اقتدار هو فى رأيه حجة لاجئ اليها اللثام وقيمة الرجل الحق فى نظر هذا القائد هى أدائه الواجب فى كل الأحوال كائنة ما تكون الظروف ، المحيطة به وكائنة ما تكون النتيجة التى يؤدي اليها قيامه بالواجب وإنما يحاسب المرء عن نيته ، وعمله ، لا على النتائج التى يجنيها من وراء هذا العمل فكثيرا ما أدرك الأندال أبعد الغايات ونالوا بهذا النجاح احترام السواد ، وكثيرا ما قلب الحظ لكبار المصلحين ظهر المجن فانقلب السواد عليهم ، وطاح برؤوس جماعة منهم ، مع ذلك بقى الأندال أندالا وكتب كبار المصلحين فى لوح البقاء .

وأبقت حياة عزيز المصرى فى حكمه على الحوادث والأشخاص صرامة القائد ولم تدع له أن يتسامح ، أو يغض عن الهفوات ، والزلات ، إذا كان مصدرها الزلة ضعفا فى النفس ولم يكن مصدرها عبث الحظ ، ولعلله لو لم يذرع الأرض من ربع إلى ربع ولم ينتقل فى مناصب وطنه دون أن يقر فى أحدها ولم تتكشف له فى النفس الانسانية جوانب الهوى طاغية أكثر الأحيان ، على جوانب الفضل ، والكرامة لكان أدنى إلى التسامح وأكثر التماسا للمعاذير ، عن الزلات ، لكنه قضى حياة قضت عليه أن يكون صارما ، فى حكمه وأن تكون صرامته ، فى ناحية الخلق والحلم أشد منها فى كل ناحية أخرى وهو بذلك يريد أن يكون الناس فى صنف الفضيلة ، لا ينحرفون عنه ، يسمعون إلى صوته ، كما يسمعون الجيش إلى صوت « مارش عايدة » ، أو أى لحن عسكري فيسيرون فى طريقها حتى يبلغوا الغاية بعد سيرهم ، ولتكن هذه الغاية ما تكون ، وهى لن تكون الا خيرا ما لم تعبث بها أيدي الأهواء وما لم يغلب النقص فيها الفضل » وقد كان ما كتبه السياسة الاسبوعية عن عزيز المصرى قبل أن يقع الاختيار عليه ليشغل منصب المفتش العام للجيش المصرى ولو أنها نشرت ما نشرته عنه بعد اختياره لهذا المنصب ما غيرت السياسة الاسبوعية فيما كتبه عنه حرفا واحدا فالرجل هو هو ، لم يتغير ، ولم يتبدل : بركان ثائر ، يتحرك باستمرار لا يلوى على شيء ، أينفجر من نفسه على نفسه ، أم ينفجر فى غيره ؟

والجدير بالذكر أن أول مقالات كتبها عزيز على المصرى ، بعد أن استقرت به الأحوال فى مصر ، كانت عن بعض جولاته فى بعض البلدان العربية الآسيوية فى عام ١٩٢٦ وكانت فى السياسة الأسبوعية .

وكانت السياسة تحرص على أن تصدر تلك المقالات على أنها بقلم الرحالة عزيز بك المصرى !! وربما كانت تلك المقالات بداية تعرف محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بعزيز على المصرى ، وعندما كان محمد محمود باشا رئيسا للوزارة - للمرة الاولى - اختار عزيز المصرى باشا ليكون مديرا لمدرسة البوليس ، وقد لقي عزيز الكثير من العنت ، حتى أنه عندما أراد الاستعانة بالكلاب البوليسية لتقصي المجرمين اعترضوا على تلك الاستعانة بدعوى أن الكلاب نجسة ! وعندما تعقدت الأمور بالنسبة لعزيز باشا فى كلية البوليس واختلف معه كبار موظفى الداخلية جميعا الذين كانوا يرونه مديرا ثائرا ! أراد محمد محمود باشا أن يتفادى ذلك الاختلاف فجعل اتصال عزيز المصرى به مباشرة ! وكان محمد محمود باشا رئيسا للوزارة أيضا عندما اختار عزيز على المصرى باشا ، ليكون مفتشا عاما للجيش المصرى فى ١٢/١/١٩٣٨ وقد قابل فى اليوم التالى محمد محمود باشا فى مجلس الوزراء ثم اتجه إلى معالي

الفريق حسين رفقى باشا وزير الحربية حيث قابله بدوره بمناسبة تعيينه فى منصبه الجديد ، وقد ظل عزيز المصرى فى هذا المنصب ، ولو بصورة غير عملية حتى ١٩٣٩/٨/٢٠ حيث اختاره على ماهر باشا - عندما أسندت اليه الوزارة للمرة الثانية - رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى خلفا ، للواء محمود شكرى باشا الذى أحيل الى المعاش . وفى اليوم التالى لتعيينه فى منصبه كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى وبينما كان يقود سيارته بنفسه متجها من القاهرة الى الاسكندرية اصطدمت سيارته ، بسيارة نقل كبيرة ، وقد تحطمت سيارة عزيز المصرى ، وأصيب هو برضوض شديدة نقل بسببها الى المستشفى ، وفور الانتهاء من اسعافه استقل سيارته بنفسه الى الفندق ، الذى كان يقيم به فى رمل الاسكندرية ومن الفندق ، انتقل الى دار الوزارة ببولوكلى حيث قابل رفقة رئيس الوزارة الذى هنأه بنجاة ثم اشترك على الفور فى المباحثات التى كانت تدور حول شئون الدفاع عن مصر !

وقد كان عزيز على المصرى كمفتش عام للجيش المصرى ، خميرة عكنة بالنسبة للسياسيين والعسكريين البريطانيين فى مصر ، كما كان أيضا خميرة عكنة بالنسبة لوزير الحربية ، الذى يتعامل معه ، أيا كان هذا الوزير فقد كان أسلوب عزيز المصرى أسلوبا خشنا للغاية ، صريحا الى أبعد الحدود حتى ان أحد وزراء الحربية اعتكف فى بيته مصرا ، على ألا يباشر عزيز المصرى سلطاته فى الجيش وأعلن أنه لن يذهب الى مكتبه فى الوزارة ، الا اذا أبقى عزيز المصرى فى بيته . ومرة كما روى لى اللواء السابق سعيد الألفى الذى كان على صلة وثيقة للغاية بعزيز المصرى - سأله أحد الوزراء عما يمكن عمله ، لحل مشكلة ما ، وكان الوزير غير متخصص فى شئون وزارته ، فقال له عزيز المصرى : ليست العبرة بأبداء الآراء وعرضها بل العبرة بطريقة التنفيذ : قم من مكانك ، وأنا أنفذ ما أراه . اما أن أبدى لك برأى لا تعرف كيف تقدره فلن تكون أبدا قادرا على تنفيذ ذلك الرأى أنت تجهل كل شئ والجاهل لا يستطيع تحقيق شئ ما ! ومرة أخرى أوفد لزيارة بعض المحافظات النائية وهاد بعد بضعة أسابيع ليقدّم تقريرا لوزير الحربية وضمن تقريره كل ما يطلبه للضباط من علاوات وترقيات وكل ما يحتاج اليه الجيش فى تلك المحافظات من أموال ولم يثطرّق - فى تقريره - الى أية مسألة عسكرية ، فلما سأله حسن صبرى باشا وزير الحربية عن السبب فى إخلو تقريره من المسائل العسكرية البحتة ، قال له : لأنك رجل غير عسكري ، لم تدخل - مثلا - كلية الأركان وبالتالى فأنت لا تفهم شيئا فى الشئون العسكرية !

وقد كان فى مقدمة الأسباب التى أدت الى الحيلولة بين عزيز على المصرى ، وبين أداء واجبه كمفتش عام للجيش المصرى ، أنه ولما ينظر شهر واحد ،

على صدور الأمر الملكى بتعيينه فى هذا المنصب الهام والخطير ، انتهز فرصة اجتماع عقده خريجو مدرسة البوليس والادارة للاحتفال بمديريهم السابقين بمناسبة تعيينه مفتشا عاما للجيش المصرى فألقى خطابا ناريا بدأه بالإشارة الى الامتناع والوجوم ، الذى قوبل به تعيينه مديرا لمدرسة البوليس من قبل ضباط البوليس العظام والى خيبة الأمل ، التى قوبل بها هذا التعيين أيضا من قبل القانونيين ، الذين كانوا يعتبرون هذا المنصب حقا لهم لأن القانون هو الأساس الأول للدراسة البوليسية ، فقال الأولون : كيف يسند منصب كهذا لرجل جاهل بالنظم المصرية لا يدرك من وظائف البوليس شيئا ، وقال الآخرون كيف يجلس على رأس هذا المعهد رجل عسكري ، جاهل بعيد عن كل نواحي الثقافة ، عدو للقانون ، بطبيعة مهنته ، وحتى زاد بعضهم على ذلك فقال اننى قاطع طريق وسفك ! كما أشار الى تبدل آراء هؤلاء وهؤلاء بعد أن قام بتطوير مدرسة البوليس .

ثم قال : والآن نرى المأساة تتكرر فمن قائل أن المفتش العام للجيش المصرى تدرّب فى جيش أجنبي ، ولا علم له بالنظم الانجليزية التى فضلناها نحن والتى تحتّمها المعاهدة ومن قائل ، انه لم يندرج فى الجيش المصرى حتى يتمكن من قيادته ، وهذا أخف وألطف مما قيل ، ويقال .

وبما أنى لم أتسلم زمام القيادة التى بدونها لا أتمكن من العمل ، رجحت مراعاة للظروف أن أمتنع عن الذهاب الى الوزارة ، الى أن يقضى الله أمره . . .

وفى خطابه الخطير هذا قال عزيز على المصرى : ان الجيش ليس معناه السلاح ، والمعدات فقط ، ولكن هناك عوامل أخرى قد تكون أدق ، كثيرا وأنه ان كانت الأسلحة ، والعربات المصفحة فقط هى الجيش لكانت أدوات الجراحة هى كل شيء فى الطب ، ولما كانت الناس تهرع الى كبار الجراحين ، الى أن يقول : لقد قوبل تعيينى فى منصبى هذا بوجهين مختلفين : فالنزيهون المخلصون وهم أكثرية هذا الشعب بحمد الله ينضمون للرأى العام ، ويرحبون بهذا الأمر ، بل أظن أنهم هم الذين أرادوا أن أقوم أنا باصلاح الجيش وقيادته لأنهم يعتقدون - صوابا أو خطأ - انى لا أقبل عملا ، الا اذا كنت قادرا على فهمه وانجازه . . . والآخرون وأريد أن أستمعهم مادام موضوعنا الجيش - حملة الألغام المهلكة فى طريق كل مصلح يظهر فى هذه البلاد - فهم فى حزن شديد لهذا التعيين أو لهذا الانتخاب ، بمعنى أدق ، وبعض هؤلاء ، قد تطوعوا للأذى . . .

ويقول عزيز على المصرى كأنى أرى جيوش النور زاحفة على هذه الطبقة فى معسكرها المظلم . وكأنى أرى طلائعها مؤلفة من جيل جديد ، لشباب مثقف واسع ،

متططلع الى الامام . ويخاطب عزيز المصري - فبراير ١٩٢٨ - طلائع الجيش المصري والبوليس المصري وشباب الجامعة - وكانت تلك المخاطبة الصريحة الواضحة أول مخاطبة من نوعها بعد ثورة عرابي « ١٨٨٢ » - يخاطب عزيز المصري كل هؤلاء ، بقوله : كونوا النواة المفكرة في مستقبل الجيش والوطن تأخوا فيما بينكم ، تعرفوا بكل أنواع الكتب ، ولتكن أحاديثكم مناقشة ما في محتويات تلك الكتب : الكتاب والسيف هما الرمان اللذان يجب أن ينقشا على راية الرقي ، ولا تشبهاوا على القدامى منكم فان خير ميراث يجب علينا حفظه في الشرق هو هذا التواضع النبيل أمام الشيوخ طيبى القلب . . » ويقول عزيز المصري : لا يمكنكم ادراك مدى سعادتي وسروري اذ أراكم تجرونني اليكم وتجبروني على أن أتحدث اليكم كما كان ولدي وهو صغير يجبرني على أن أقص عليه شيئا ! والشمس في الصباح تفرح ، اذ ترى الشمس في الضحى فيظن الشيخ أنه أصبح شابا وكم تبعد الحقيقة عن هذا ولكن كل القوى الطبيعية جميلة وما أجملها اذا اجتمعت كما نحن مجتمعون اليوم) . ويختتم عزيز المصري خطابه الناري بقوله : تأملوا صفحات التاريخ ستجدون انه ما من رجعية عاكست الزمن الا وانتهى أمرها بالهزيمة لأن نظام الله يقضى بالحركة الدائمة في سبيل التجدد والرقي فالوقف المعادية لهذا التقدم المندفع ، بقوة الطبيعة ، نصيبها التدرج في الهاوية وان مصر التي منحني الله الحياة على يديها مرتين ، مرة عند مولدي وأخرى اذ أنقذتني من شرك صديقي وعدوي أنور - رحمه الله - وكان قد حكم بالاعدام على عزيز المصري قبل الحرب العالمية الأولى من قبل القادة الأتراك في مؤامرة دبروها ضده وقامت مصر على بكرة أبيها تثير الرأي العام العربي ، والرأي العام الاسلامي ، بل والرأي العام العالمي ضد هذا الحكم الجائر الى أن أجبرت تركيا على الغائه - مصر التي قابلتني عند عودتي اليها عقب تصريح ٢٨ فبراير بمظاهرة بريئة مرحبة بشخصي منذ أن نزلت من الباخرة . مصر ، التي رحب بي رأيها العام عند استناد رئاسة مدرسة البوليس الى ، والذي عاد اليوم يبتسم وابتسامته أشبه ما تكون بابتسامه أم فرحة . مطمئنة الى ولدها . مصر هذه لها الحق ، أن تأمرني ، بأن أقضي بقية حياتي ساهرا على حدودها ، مع جيش من بنيتها قادر على صد المكاره عنها لتعمل هادئة لعودتها الى زعامة المدنية ونفع الانسانية ! . . .

ولست أريد أن أعتذر عن الاطالة في الحديث عن تلك الخطبة النارية التي ألقاها عزيز المصري والتي لم تشر اليها الصحف الصادرة وقتئذ الا من خلال سطور قليلة ، فاعتقادي الراسخ أن هذه الخطبة كانت من أخطر الخطب التي ألقيت في تلك الفترة والتي أثرت في كثير من الضباط الشبان الذين استمعوا اليها وكانوا فيما بعد طليعة الضباط الأحرار ، وكانت الخطبة قد ألقيت في فندق هليوبوليس بالاس في ٢٥ فبراير ١٩٢٨ وكانت المرة الأولى منذ زمن

طويل - التي يستمع فيها لضباط الشبان وبعض شباب الجامعة - الى مثل هذا الحديث الثائر من زعيم ثائر .

وكان في مقدمة الذين تحدثوا في تلك الحفلة الأستاذ عبد الله شعيب والملازم أول لبيب تومي ، والملازم أول عبد الهادي محمود والملازم ثان يوسف غراب والملازم أول يوسف القفاص والأستاذ عبد الحميد متولى أستاذ القانون بمدرسة البوليس .

والجدير بالذكر أن حسين رفقي باشا وزير الحربية رفض أن يشير الى الآثار ، التي « خلفتها » خطبة عزيز المصري الا بقوله : ان عزيز المصري ، كضابط عسكري كبير مسئول عما يقوله : وعن تحديد اختصاصات المفتش العام للجيش المصري : قال حسين رفقي باشا ، ان تعديل هذه الاختصاصات ، أو تحديدها لا يكون الا بقانون خاص ، وهذا من أعمال رئيس الحكومة وهيئة مجلس الوزراء . . .

وعن أسباب انقطاع عزيز المصري عن مباشرة أعمال منصبه قال وزير الحربية : اننى لا أعلم شيئاً رسمياً عنها .

وقال مصدر رسمي رفض أن يذكر اسمه : ان عزيز المصري يريد أن تكون له اختصاصات الفريق سينكس باشا مفتش الجيش السابق ولكن فاتت سعاداته ، ان المفتش السابق كان يباشر فوق اختصاصاته العادية سلطة سردار الجيش المصري بعد مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصري الذى بقى منصبه - اثر اغتياله - شاغرا ولم يشأ المصدر الرسمى الكبير فى وزارة الحربية أن يرد على السؤال الذى كان مطروحا بشدة فى كل الأوساط السياسية والعسكرية : لماذا بقى عزيز المصري المفتش العام للجيش المصري عشرين شهرا بدون رتبة عسكرية رغم محاولات ثلاثة من وزراء الحربية اعطائه تلك الرتبة لأن رتبة لواء ، التي كان يحملها عزيز المصري وقتئذ كانت من البوليس لا من الجيش .

● كان اللواء « عزيز على المصري » المفتش العام للجيش المصري قد دخل معركة عنيفة مع وزارة محمد محمود باشا ، بصفة عامة ووزير حربيته بصفة خاصة لأنه لم يكن له فى وزارة الحربية مكتب خاص يمكن أن يتواجد فيه بالرغم من أن كثيرين ممن يتبعونه - على الورق - كانت لهم مكاتبهم الخاصة الفخمة ، الضخمة ، المليئة بالسكرتارية والمعاونين ، والحرس و . . و .

وعزيز على المصرى من الشخصيات التاريخية التى يجب أن يتناولها الكتاب والمؤرخون بالدراسة ، وقد شغلت نفسى فترة طويلة بدراسة شخصية عزيز على المصرى ، وتتبع تاريخه لا فى مصر وحدها بل فى سورية ، والاردن ، والعراق ، كما راسلت الكثير من الشخصيات التى كان لها علاقة بعزيز على المصرى مثل الاستاذ عجاج نويهض فى لبنان ، والاستاذ مجيد خدورى فى الولايات المتحدة الأمريكية واللواء الركن ابراهيم الراوى ، فى العراق . ثم شغلتنى الظروف عن الانتهاء من اعداد هذه الدراسة التى أعتقد أنها ستكون جديدة عن عزيز على المصرى ، داعية الوحدة العربية ، مقاتل الاستعمار البريطانى ، والتركى والعثمانى ، الشائر الذى لم تهدأ ثورته حتى بعد أن تجاوز الثمانين من عمره ، المغامر الذى لم يكف أبدا عن المغامرة وهو موظف ، وهو خارج دنيا الوظيفة . . والرائد ، الذى كان يحرص على أن تكون له بصماته فى كثير من مجالات الحياة العامة .

كان عزيز المصرى قد تصور أن يد بريطانيا قد رفعت عن مصر فى أعقاب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وأن الفرصة قد واثته ، ليحقق الكثير من أحلامه ، وآماله فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، على أسس جوهريّة تهتم بالمضمون ولا تهتم بالمظهر ، غير أنه سرعان ما تأكد له أن يد بريطانيا لا تزال باقية فى كثير من الأمور ، بعد معاهدة ١٩٣٦ ، كما كانت تماما ، بل وأكثر قبل معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه الشائر الذى لا يهدأ ، والمغامر الذى لم تمت فيه أبدا روح المغامرة ، آثر أن يكشف أداة الحكم المصرى التى كانت لا تزال خاضعة للتأثير البريطانى ، وأن يريح ضميره ويحيط رأى العام الذى كان يحترمه باستمرار بموقف أداة الحكم منه ، وموقفه من تلك الأداة . ولم يكن - كعادته - يكف عن مصارحة الرسميين الكبار بما تعتلج به نفسه من آراء .

قال ذات مرة ، لعلى ماهر باشا ، وكان رئيسا للوزارة ، وتربطه به صلات قوية ووثيقة : انس يا باشا أنتى رجل عسكرى ، واسمح لى أن أمارس مهنة أخرى ، غير العسكرية : اسمح لى أن أقوم بتدريس التاريخ لأبناء بلدى فدراسة التاريخ هى الكتاب الأول فى الوطنية الحقّة ، والمعلم الأول فى الوطنية ، لشعب لا يعرف تاريخه المجيد ، ولا يعرف المسئ إليه من المحسن ، لكم أود حقيقة أن أدرس التاريخ فى كل مكان فى مصر ، لكل المصريين على حد سواء ، ولكن ما الذى يتيح لى هذه الفرصة ويمكننى من أداء هذا الواجب .

وعندما التقى أنور السادات - وكان وقتئذ ضابطا شابا - بعزيز المصرى فى عيادة الدكتور ابراهيم حسن - بناء على ترتيب سابق - من الشيخ حسن البنا قال عزيز المصرى لأنور السادات :

عيب هذا البلد ، انه ضعيف وانه لا يجد العناصر التى تغذيه بالقوة .

ويسأله أنور السادات : وكيف نأتى بهذه القوة ؟
قال عزيز المصرى : أنتم شباب الجيش . ماذا تنتظرون ؟ ومتى تعرفون
مسئوليتكم الحقيقية ، ومتى تبدأون فى الاضطلاع بها ؟

ويسأل أنور السادات عزيز المصرى :
وهل تظن أننا فى داخل الأوضاع القائمة نستطيع اليوم شيئا ؟
ويجيب عزيز المصرى وقد انتفض - كما يقول أنور السادات -

تستطيعون كل شيء ، وغيركم لا يستطيع شيئا . ماذا تستطيعون ؟
تنتظرون توجيهها منى ، من لواءاتكم ، من حكام البلاد ، كلام فارغ .
وينظر عزيز المصرى الى أنور السادات ثم يقول :

لقد كان نابليون فى السابعة والعشرين من عمره ، كان مثلك ، هكذا
شابا صغيرا ، ولكنه استطاع أن يكون فى تلك السن المبكرة نابليون القائد ،
واستطاع أن يقود بلاده ، وجيشه ، ولم يكن يتلقى توجيهها من أحد .
وبعد لحظات قال عزيز المصرى فى عمق :

التوجيه الوحيد ، الذى كان نابليون يستلهمه فى كل خطواته .. هو
الايمان ، الايمان الذى كان ينبعث من نفسه . فابحثوا عن الايمان ،
ولا تعتمدوا أبدا على أحد ، الا على أنفسكم .

ويقول أنور السادات : وكان لكلمة الايمان فى نفسى رنين عميق ، فقد
كنت أنا أيضا أبحث عن الايمان وأؤمن فى الوقت نفسه بأنه المخرج الوحيد
لنا من الحيرة التى كان المصريون جميعا يعيشون فيها ، فلا يكادون يقدمون ،
حتى يحجموا ، تيشسهم الحشرات وتزعجهم المخاوف .

وبرغم هذا فقد قلت له :
فقد عشت أنت مؤمنا بهدفك ، وعشت لا تعتمد على أحد وتغلبت عليك
مع ذلك هذه القوى ، ونحن نريد أن نعمل .

ويقاطعنى - هكذا يقول أنور السادات -
اعملوا وحدكم ، واعتمدوا على شبابكم ، وايمانكم ، والذى يستطيع أن
يقصى عزيز المصرى عن توجيه الملك ، والذى يستطيع أن يقصيه عن توجيه
الجيش ، لا يستطيع أن يقصى شباب الجيش عنه .

ويقول أنور السادات عن لقائه هذا بعزيز المصرى :
كان الرجل يتكلم بانفعال شديد ، حتى كاد يغلبنى البكاء ، ولكنه عاد
الى طبيعته الراضية وقال لى :

ان كان معك خمسة أفراد مؤمنين فانى على استعداد اليوم أن أحمل
طبنجتى وأتقدمكم لآى عمل لانقاذ البلد .

وعندما هم أنور السادات بالانصراف شعر عزيز المصرى بالمسئولية التى
وضعها فوق كتفه فقال مؤكدا : لن يكون خلاص للبلد الا بانقلاب ، على أيدي
العسكريين .

ويكمل أنور السادات قصة لقائه الأول بعزيز المصرى قائلا :

نظر فى عيني طويلا وأنا أضافحه ، ولم يقل بعد ذلك شيئا ، ولكنى
عندما خرجت من عنده كانت رسالتنا قد تحدثت لهدف بعيد ، نستطيع أن نراه
بأعيننا وان كنا لا نتبين الطريق اليه ، وقد كان عزيز على المصرى رغم القيود
المفروضة عليه ، ورغم عدم السماح له بمباشرة عمله ، كما ينبغي ، يحرص على
أن يقوم ببعض الأعمال ، التى لم يكن أحد بقادر على منعه من القيام بها ، ويدلى
ببعض التصريحات التى لم يكن أحد بقادر أن يحول بينه ، وبين الادلاء بها .

مرة - فى ١٤ يونيو ١٩٣٨ - زار الحدود الغربية ومعه القائمقام
عبد العزيز بركات بك والصاغ محمود صبحى أفندى حيث استقبله أحمد
أفندى عبد المنعم مفتش قسم السلوم « برانى » واليوزباشى محمد زكى محمود
أفندى مأمور قسم برانى والموظفون والعمد ، والأعيان ، وقصد سعادته ومن
معه - كما قالت الصحف وقتئذ - الى منزل المأمور حيث تناول طعام الغداء ،
ثم غادر سيدى برانى قاصدا السلوم لزيارة الحدود الغربية .

ومرة - فى ١٢ أغسطس ١٩٣٨ - دعا الى بدء التدريب العسكرى فى
المدارس حتى يصبح شباب مصر قادرا على المشاركة فى الدفاع عن مصر ، على
أن تقدم وزارة الحربية المدرسين وأدوات التدريب ، وتقدم وزارة التربية والتعليم ،
الأماكن التى يتدرب فيها الطلاب ، ويقدم أولياء الأمور لأبنائهم الملابس
العسكرية التى يحتاجون اليها فى عمليات التدريب تلك .

ومرة ثالثة نراه يقدم على زيارة المانيا ، فتقوم ثورة ضده من قبل
البريطانيين فى مصر ، والتابعين لبريطانيا من المسئولين « الكبار »
و « الصغار » ، ويحاول عزيز المصرى أن يوضح أمر هذه الزيارة فيقول انه
زار المانيا ، كما زارها محمد طلعت حرب باشا ، كما زارها كثير من المصريين ،
أنه ليس لهذه الزيارة أبدا أى معنى خاص ، فلقد زار تركيا قبل أن يزور المانيا
ولكن الثورة لا تهدأ فيعرضون على عزيز المصرى منصب مدير سلاح الحدود ،
ولكن عزيز المصرى يرفض هذا المنصب لأن المنصب لا يهمه فى كثير أو قليل ،
وكل ما يهمه هو ما الذى يستطيع عمله فى هذا المنصب .

ونراهم يفكرون مرة أخرى فى الغاء منصب المفتش العام للجيش المصرى وتقوم مشكلة : ما الوظيفة الجديدة ، التى يمكن أن يقبل بها عزيز المصرى خاصة وأن رئيس الوزراء محمد محمود باشا ، لا يريد أن يغضب عزيز المصرى بدرجة أكثر مما أغضبه به الآخرون من الوزراء والسياسيين .

وكانت العلاقات بين محمد محمود باشا وعزيز على المصرى مجمدة أو شبه مجمدة ، هذا بالرغم من أن محمد محمود باشا كان يتجنب باستمرار الاحتكاك بعزيز على المصرى ، وكان فى نفس الوقت ، يختلف معه فى أسلوبه العنيف وفى تسرعه وثورته وقدرته الفائقة على خلق الأزمات حتى تحول هو نفسه - عزيز المصرى باشا - الى أزمة .

محمد محمود يغوض أعنف معركة ضد الأمراء والنبلاء

● وللتاريخ ، نقول أن محمد محمود باشا قد خاض في تلك الأيام معركة من نوع خاص تختلف في ميدانها وفي أسلحتها ، وفي أهدافها ، عن معاركه مع علي ماهر ، والوفد ، والسراي ، والانجليز ، وقد كان موقف محمد محمود باشا ، في هذه المعركة ، عنيدا الى أبعد حدود العناد ! عنيفا ، كما لم يعهد الناس في رؤساء الوزارات الذين كان يفترض فيهم دائما ، الليونة والسهولة والدبلوماسية ! وقصة تلك المعركة ، باختصار شديد ، أن بعض المصريين من الأغنياء ، والموسرين ، وذوى الواجهة السياسية والحزبية ... قد اعتقدوا أن مصر ، قد استقلت تماما ، وانها قد عادت الى أبنائها ، وانهم قد أصبحوا سادة في أرضهم ، وديارهم ، ولكن الأيام أظهرت لهم أنهم كانوا في اعتقادهم هذا من الواهمين : لقد كانت غالبية الأمراء ، والنبلاء ، ومن تجرى - ولو من بعيد جدا - الدماء الزرقاء في أجسادهم ، يصرون على أنهم الأعلون دائما في مصر ، وأن أحدا من أبناء المصريين حتى لو أصبح وزيرا ، أو رئيسا للوزراء لا يمكن أبدا أن يقترب من عتباتهم المقدسة .

كان هؤلاء يرون أنهم من طينة ، وبقية أبناء مصر من طينة أخرى ، يترفعون عن الحديث باللغة العربية ، لانها لغة الفلاحين المصريين ، المملوكين لهم ، ويفضلون عليها باستمرار اللغة الفرنسية ، لغة الصالونات وقتئذ .

لم تكن الأندية الأرستقراطية تسمح للمصريين بالدخول ، الى تلك الأندية وحتى اذا سمح لهم ، بعضويتها ، أو بدخولها ، كضيوف لم يكن من حقهم ، أن يدخلوا غرفا معينة .

وفي بعض الأندية الأرستقراطية كان المصريون والمصريات يعاملون أسوأ معاملة وكانهم في تلك الأندية طبقة منبوذة . محترقة .

وحدث ذات مرة ، أن أراد أحد أعضاء « كلوب محمد علي » - أخطر تلك الأندية الارستقراطية وأكثرها اعتدادا بالعنصرية التركية - الدخول في إحدى القاعات ، ليتناول العشاء فمنعه المترودوتيل ، من الدخول لان القاعة محجوزة لأحد هؤلاء السادة الكبار وثار العضو واتصل بمحمد محمود باشا ، رئيس الوزراء شاكيا ما حدث له من اهانة وكان رئيس الوزراء قد تلقى العديد من الشكاوى من بعض المصريين ، من أعضاء نادى الفروسية ، من سوء ما يلقونه من معاملة .

ويلقى محمد محمود بالقفاز فى وجه هؤلاء الأمراء ، ويقول كلمته الخالدة التى لا يزال كثير من المعاصرين يحفظونها عن ظهر قلب : « أنا فلاح وابن فلاح ، وهذه مصر ، للفلاحين من أبنائها ، ومن لا يريد أن يعيش فى مصر الفلاحين ، فليغادرها الى حيث يريد » .

ويتبادل محمد محمود باشا ، والنبيل عمرو ابراهيم ، الذى كان يرأس بعض تلك الأندية الارستقراطية اللكمات ، والطعنات علنا ، وعلى رؤوس الأشهاد . . . ولم يكن من المؤلف بل ولا من المتصور ، حتى مجرد التصور ، أن يهاجم رئيس الوزراء ، الأمراء ، والنبلاء من أعضاء الأسرة المالكة والحاكمة ، بمثل تلك الصورة القاسية والعنيفة ، ولكن محمد محمود باشا ابن محمود سليمان باشا المصرى ، العريق فى مصريته ، أبى أن يهان مصريون فى بلدهم مصر !

وكما هى العادة ، انقسم رأى العام . . ما بين مؤيد لرئيس الوزارة المصرية فى هجومه ، على الأمراء والنبلاء والمتصربين من ذوى الدماء الزرقاء ، التركية والألبانية ، وما بين معارض له ، وكانت حجة معارضى محمد محمود باشا فى موقفه العنيف العنيد هذا ، أنه قد أعطى المسألة - مسألة قتل إحدى القاعات فى وجه أحد أعضاء نادى محمد علي ، ومسألة اهانة بعض المصريين والمصريين فى نادى الفروسية - أكثر مما يجب ، وأنه كان يجب عليه كرئيس للوزراء ، أن يكون حكيما فيما شجر بين بعض المصريين من خلاف أو اختلاف ، كما أن بعض معارضى محمد محمود باشا ، فى هجمته المضربة تلك ، انتهزوها فرصة ، للنيل من مكانة محمد محمود باشا عند « الملك » الذى يعتبر نفسه رئيس الأسرة المالكة وعميدها ، والذى يجب عليه بدوره أن يثور لتلك السابقة الخطيرة الخاصة بمهاجمة الأمراء ، والنبلاء علنا .

وقد رأى البعض أنه بعد أن دخل محمد محمود باشا ، المعركة بتلك الدرجة من العنف والعناد لابد أن تقف المعركة عند هذا الحد ، ويتم الاتصال ، بمحمد محمود باشا ، وبالنبيل عمرو ابراهيم الذى لم يتأخر عن أن يكون المتحدث الرسمي باسم الأمراء ، والنبلاء ، والمدافع عن حقوقهم من أجل الصلح . . على أن يصدر عمرو ابراهيم بيانا مسالما يوضح فيه أن أحدا لم يكن يقصد اهانة الأعضاء المصريين ، لا فى كلوب محمد علي ولا فى غيره من الأندية .

ومن الأمور ، التي أخذها البعض على مجلة « المصور » أنها وقفت ضد محمد محمود باشا ، ووجهت إليه اللوم لانه ، أقحم نفسه كرئيس للوزراء ، في مسألة لا تستحق مثل هذه الضجة .

وينشر المصور من بين ما ينشره عن هذا الموضوع ، في عدده الصادر في ٢٦ مايو ١٩٣٩ - رسالة من سيدة مصرية حول ما حدث في نادى الفروسية ، ولكن المصور يكتب بعض السطور كمقدمة لتلك الرسالة ، يقول فيها :

« وصل إلينا هذا الخطاب مع مخصوص من سيدة مصرية فنشرناه عملاً بحرية النشر ولكننا حذفنا منه بعض ما لا يجب أن يعرفه رجل عظيم كمحمد محمود باشا ، مكتفين بلفت نظر رفعتة الى أنه من المستحسن أن يبتعد رفعتة ، بشخصيته المحصنة ، عن النوادي ، وخفايا الأركان فلهذه الاثارة أسباب ذكرتها السيدة المصرية « الفلاحة » وحذفناها وظلمنا الواقع بحذفها اكراما للكثيرين .
أما رسالة هذه السيدة التي قال « المصور » أنها « لفلاحة » مصرية قد جاء فيها :

سيدي رئيس الوزراء :

دهشت جدا حين قرأت نبأ ثورة رفعتكم الجديدة على ما تسميه المجلات والجرائد التي نشرت عنكم ما نشرت نظام الطبقات والتفرقة بين « التركية » والمصرية وتساءلت « مذهولا » من أى تاريخ بدأت هذه التفرقة بين المصريين والأتراك ، هل ساءلتم رفعتكم مخبركم بالتفاصيل عن تاريخ هذه الفترة الجديدة وعن الأسباب ! أقسم أنكم لم يفعلوا انما قيل لكل - بدون وقائع - أن المصريين ، الفلاحين ، والمصريات الفلاحات ، يهانون فى نادى الفروسية فثرتم ثورتكم الأنوفة ، العيوفة ، وطبل المطيلون ، وزمر المزمرون معلنين مجدا وطبيا قوميا جديرا بثقتكم يعلم الله أنكم لستم فى حاجة اليه ، ويعلم الله ، أن المطلعين يأسفون أن تهتموا بحكاية لا تستحق الا أن توضع تحت عنوان : مناقشات ، وردشات نسائيات : أى والله يا باشا ، أن التي تكتب اليكم هذا الخطاب مصرية صميمية فلاحة تعلم أن من مؤسسى نادى الفروسية سيد باشا خشبة « الصعيدى » ، ومحمد باشا حسين « الشرقاوى » وحيدر باشا « المنيأوى » وعبد الحميد بك الشواربى « القليوبى » و . . . وتعلم أكثر من هذا أن نجلكم العزيز محمود محمد محمود من أعضاء النادى ، وأن شقيقكم النائب المحترم حفى محمود بك من زوار النادى ورواده بين سبب اشكالات وأزمات ، واعلموا أن هؤلاء لا يرعونكم بقدر ما يرعون أغراضهم ، وانهم يعملون لحسابهم الخاص ، على حساب الدولة »



وينشر المصور تحت تلك الرسالة ، نبذة عن الغرفة المحجوزة فى كلوب محمد على يأخذ فيه كاتب تلك النبذة - ويخيل لى انه كاتب تلك الرسالة ، الموقعة باسم

مصرية فلاحه فالأسلوب فى الرسالة ، وفى النبذة واحد - جانب النادى ، ولا يأخذ جانب العضو الشاكى ، وتنتهى تلك النبذة بالعبارة التالية : وكان ما كان مما عرفه القراء وعاصرت هذه الحكاية - حكاية نادى الفروسية التى شرحتها ، السيدة الفاضلة فى خطابها المنشور ، وهكذا يتشاد الكبراء على التوافه كما يتشاد طلبة المدارس ، ويتساوى الشباب والكبار فى الاعصاب .

وفى العدد التالى من « المصور » يكتب فكرى أباطة فى بابہ المعروف : آراء حرة فى حوادث الأسبوع تأييد نزيه ، معارضة نزيهة ، تحت عنوان ضجة النوادى :

« قامت فى الأسبوع الماضى ضجة حامية حول النوادى ، وخصوصا نادى الفروسية ، وكلوب محمد على ، بزعم ان الرئاسة هنا وهناك تفرق بين الطوائف ، وتعامل المصريين الفلاحين معاملة غير راضية وقد شرح قلم تحرير المصور الموقف على حقيقته ، وأقام الدليل ، على أن تلك الحكاية ترجع لأسباب شخصية وأما محاولة إثارة نكرة جديدة للتفرقة بين « هاى لايف الأتراك » والمصريين محاولة فى غير محلها ، ويرى فكرى أباطة : أن من الخطأ سماع المطاعن من جانب واحد قد يكون متحاملا ، وأن الحكم بذلك ، على خطة النوادى بطريقة خطيرة جدا ، لأنها غير عادلة ولأن لكل نادى خصومه ، وأعداءه ولا تملك الشخصيات الكبيرة ، أن تلم بكل التفاصيل وان من الظلم البين ، أن تقضى قضاءها بمثل ذلك التسرع ، وهكذا كم هى مليئة هذه الدنيا بالمغالطات !

ويكتب فكرى أباطة فى المصور مقالا ، من أعنف مقالاته تحت عنوان : الفلاح ودموع التماسيح ، ويقول فكرى أباطة فى مقاله الذى نشر بتاريخ ٩ يونيو ١٩٣٩ : ايه يا دموع التماسيح ، دعى الفلاح فى شقائه وبؤسه وجحيمه ، وقولى لنا بالصراحة وبالحق ما الذى أغضبك ؟ دولة ويا لها من دولة ، عندما يحتاج أحد أعيانها الى وقوف « الاكسبريس » فى محطة ليصفر معلنا جاهه ، ووجاهته وسلطانه يهتف فى أذن الحكومة صائحا : وقفوا الاكسبريس من أجل الفلاح سهلوا المواصلات على الفلاح ، روجوا التجارة من أجل الفلاح ! وعندما تزئق البنوك الوجهاء الذين بذروا أموالهم فى باريس ، ومونت كارلو وقمم الالب أو هنا وهناك تسيل دموع التماسيح صائحة : انقذوا الفلاح من الحراب ، قسطوا الديون من أجل الفلاح ، وتسوى ديون ثلاثين أو أربعين وجيها والفلاح لا يعلم ، ولا يفهم ولا يصل اليه نعيم الدولة ولا خيرها ، ويخرج من المعمة بجلابيته الزرقاء « وبجحشته » العرجاء كما دخلها بجلابيته الزرقاء ، وبجحشته العرجاء !

و . . و . .



وعندما يختلف ارستقراطى مع ارستقراطى فى ناد ارستقراطى على مائدة عشاء ، أو على زهرة من حديقة غناء يبرز شبح الفلاح الهزيل ، الجوعان ،

العطشان ، من أوساط الذهب والماس والفضة والحريز ، والقطيفة ، والديكولتيه
والأرمين والشيان لو ، ليكون المسكين المختلس ، المستعار المسروق ، سلاحا في
المعمعة وقد كان قبلا امعة : يا دنيا النفاق والمغالطات ما أعجبك قولي لنا بالله
عليك من هو الفلاح ؟! ويرد فكري أباطة على تساؤله قائلا : الفلاح الذي نعرفه
هو ذلك الذي لا يمتطي مرسيدز الدولة ولا باكار الدولة ولا شيفروليه الدولة
والذي لا يأكل ولا يلتهم بنزين الدولة والذي لا يقبض من الدولة مالا وإنما يدفع
للدولة دمه ، ولحمه ، ولا يمشي الا بقدمين حافيتين خشنيتين مشققتين من
الوحد والمطر ، والشوك والشمس ، والنار .

والفلاح الذي نعرفه هو الذي لا يأكل الخراف والديوك الرومي ، والفراخ ،
والحمام ، والجائوه والمارون جلاسيه ، وإنما هو الذي يأكل الملح والبصلة الناشفة
والكرات والحشائش والخضار القردىحى ، بدون سمن أو زبدة ، والذي لا يذوق
اللحم الا فى الشهر مرة من صنف العظم ، « والشفت » لا من صنف الاسكالوب ،
والبفتيك !

ويمضى فكري أباطة متحدثا عن الفلاح الذي يعرفه ثم يقول : هذا هو
الفلاح يا سادة فلا تراحموه ، على اسمه ، ولا على بؤسه ، ولا على جحيمه ،
وعفوا من سرقة واختلاسه واستعارته ، اذا ما ضيقت دنيا الاهواء ، عليكم
الحناق ، ويخاطب الفلاح بقوله : ايها المسكين يا العوبة اللاعبين وانشودة
السياسيين وسلاح المتباغضين المتحاربين ، ونغمة المنافقين وقيثارة الكاذبين
ما أتعسك . . !

ورغم محاولة فكري أباطة اخراج المعركة من اطارها بالتركيز على
معاناة الفلاح ، الا انها بقيت كما هى فى اطارها الذى رسمته الأحداث لها :
معركة بين المصريين الاصلاء وبين المصريين المتمصرين ، أو الاتراك المستمصرين .



وتكون مجلة روز اليوسف من الصحف التى رأت أن ما حدث فى كلوب محمد على
خطأ ، غير مقصود من المترودوتيل وتأخذ على بقية الزميلات انها أبت الا أن
تخلق من هذا الحادث شيئا ، وان تضيف اليه ما شاءت من رتوش ، خرج به
عن حدوده .

وتروى روز اليوسف الحقيقة من وجهة نظرها قائلة أن فريد بك ثابت
أحد أعضاء كلوب محمد على أراد دخول غرفة فى الكلوب فأفهمه المترودوتيل ،
أن طاهر باشا كلفه بحجز الموائد ، التى بها لانه دعا اصدقاءه لتناول الطعام
فى النادى ولم يقل له أن دخولها محرم على الاعضاء ومباح للزملاء كما زعمت
جريدة المقطم . وتقول روز اليوسف : ولقد راق لبعض الصحف أن تتخذ من
حادث كهذا موضوعا يثير فضول القراء ، الا أن اللياقة والتزام الحقائق كانتا

تحتمان على تلك الصحف عدم اثاره هذا الموضوع وصوغه بصيغة هو فى الواقع ليس منها فى كثير ، أو قليل .

وتنقل روز اليوسف عن رشوان محفوظ باشا أحد أعضاء النادي ، القدامى قوله ان أصحاب السمو ، الامراء ، والنبلاء من أعضاء النادي ، يحرصون ، على ازالة الفوارق بينهم وبين الاعضاء حرصا شديدا خصوصا صاحب السمو الأمير محمد على أكبر الأمراء سنا ، ومقاما ! كما تنقل عنه أيضا قوله ، أن هذا الحادث ليس الا زوبعة فى فئجان ، كما تنقل روز اليوسف عن الأستاذ كريم ثابت الذى كان أول من أثار الموضوع فى جريدة المقطم قوله وهو يتحدث عن أثر هذا الحادث عند الرأى العام : شفت عظمة محمد محمود باشا تجلت فى المقال بتاعى ازاي أنا أبرزت عظمته ، بصورة واضحة . لقد اهتم الجمهور بهذا المقال اهتماما شديدا جدا حتى لقد جاءنى ، اكثر من ٥٠٠ تلغراف وجواب تهنئة على هذا المقال .

وتحمل روز اليوسف الأستاذ كريم ثابت مسئولية اثاره هذا الحادث ؛ وتنتهى المعركة التى خرج منها محمد محمود الفلاح ابن الفلاح منتصرا ، وللعلم ، فقد كانت الأندية الارستقراطية فى مصر ، هى كلوب محمد على ، الذى كان يرأسه « شرفيا » الأمير محمد على ، و « فعليا » محمد طاهر باشا وكذلك نادى السيارات ، الذى كان يرأسه أيضا محمد طاهر باشا ونادى الفروسية ، الذى كان رئيسه الشرفى الأمير يوسف كمال أما الرئاسة الفعلية فقد كانت للنبييل سليمان داوود .

وبتلك النهاية السعيدة تنتهى واحدة من المعارك القليلة والنادرة التى انتصر فيها - وقتذاك - محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء - وقتئذ - فى كثير من المعارك .

ويبقى الحديث عن معركة أخرى بطلها أحمد عبود باشا « رجال المال الأجنبى » فى مصر !!

معركة حول خطابات فيكى باشا

تعرضت وزارة محمد محمود باشا لهجوم شديد من قبل الصحف الوفدية، ولم يكن محمد محمود باشا هو المقصود وحده ، بهذا الهجوم ، وإنما كان المقصود ، معه ، بل قبله د. أحمد ماهر ، وزير المالية واتخذ هذا الهجوم صورة معركة شديدة حملت اسم خطابات « فيكى باشا » .

وتبدأ قصة خطابات « فيكى باشا » ، أو معركة خطابات فيكى باشا ، فى جريدة الوفد المصرى التى راحت تتهم أحمد ماهر باشا بصفة خاصة والوزارة بصفة عامة بأمور تمس نزاهة الحكم معتمدة - كما قالت - على خطابات أرسلها أحمد عبود باشا ، الى احدى صديقاته ، يقول فيها أنه متفائل بالنسبة لاعانة الحكومة « للشركة الفرعونية » لأن الدكتور أحمد ماهر قد أصبح وزيرا للمالية . وأن الدكتور أحمد ماهر قد أكد بشكل حاسم أنه سيعطيه الاعانة وإن مجلس الوزراء قد وافق على منح الاعانة وإن كان نشر القرار سيتأخر بضعة أيام . وتنشر صحيفة الوفد المصرى ، ضمن ما تنشره من خطابات ، خطابا أرسله أحمد عبود الى صديقه اياها ، يؤكد فيه أنه مل الانتظار ، وأنه سيلحق بها فى باريس ، وتقول صحيفة الوفد المصرى ، تعقبيا على تلك الخطابات التى سمتها بالوثائق ، انها تمس نزاهة الدكتور أحمد ماهر ، وانها تتضمن فضيحة تفوق فضيحة نزاهة الحكم .

ويغضب أحمد ماهر ويتخذ الاجراءات القانونية الخاصة بالتحقيق مع جريدة الوفد المصرى خاصة وأن الخطابات التى نشرت مع افتراض صحتها لا يمكن أن تدينه من قريب أو بعيد كما أن مجلس الوزراء لم يتخذ قرارا خاصا باعانة الفرعونية .

وتقول الصحف الموالية للدكتور أحمد ماهر أن ما نشرته جريدة الوفد المصرى لا تتضمن شيئا يدين د. أحمد ماهر ، فالخطابات لا تحمل أكثر من اعتذارات متوالية من سعادة عبود باشا عن تأخره فى ارسال « الاعانة » الشهرية،

وعن اعطاء عذر لبقائه فى مصر ، كل تلك المدة الطويلة بدون أن يلحق بصاحبه فى باريس . وهذه الخطابات - كما قالت مجلة روز اليوسف فى عددها الصادر فى ١٠ يونيو ١٩٣٩ - هى من غير شك ردود على خطابات الصديقة التى تجلس وحدها فى بلاد غربة من غير مال ، أو صديق والتى كانت تنتظر أن يلحق بها فيكى باشا فى الميعاد ، المحدد ، كما أن الظروف أيضا حالت دون ارسال الاعانة المناسبة . وكان يجب عليه أن يفسر هذا أو ذاك فكتب اليها يقول انه هو الآخر ينتظر الاعانة الفرعونية وأنه متفائل وكان يجب عليه أن يقول لماذا هو متفائل ، فكتب اليها يقول أن الدكتور ماهر صاحبه ، وأنه أصبح وزيرا للمالية . ثم طال الانتظار ، وكثرت الشكاوى ، فكتب يقول : الصبر طيب وان الدكتور ماهر قال له بشكل حاسم ، أنه خلاص سيعطيه الاعانة .

وجاء الرد بأن « صبر أيوب » عملة لا يعترف بها الباريسيون ، « فنتشها » خطابا قال فيه : أن المسألة انتهت وان مجلس الوزراء قرر منحه الاعانة بسـ كمان كام يوم . وفرجها الله على سعادة فيكى باشا عن طريق آخر ، غير طريق الحكومة ، فكتب الى صديقه يقول لها انه مل الانتظار ، وأنه سيلحق بها على أجنحة مش عارف ايه وايه مما يجب أن يظل فى ضمير البؤس ، والليلة الظلماء .

هذا هو ما تضمنته خطابات فيكى باشا ولا نطن أنها تضمنت شيئا غيره . مما يقول به الوفديون : اعتذارات لا أكثر ولا أقل من « حبيب موروب » .

والجدير بالذكر أن د . أحمد ماهر قد صرح للمصحف أنه يرى أن الشركة حقا جديرة بالاعانة على الرغم من هذا الغبار الذى أثاره الوفد فى صحفه وقد صرح د . أحمد ماهر للمصحف أيضا تعليقا على نشر خطابات فيكى باشا : أنه كان يحترم زعماء الوفد على خصومتهم له ، ولكن هذا الاحترام قد هبط الى ما تحت الصفر حين رأى هذا الاسفاف فى حملاتهم .

ويقول أحمد عبود باشا ، تعليقا على اهتمام الوفد المصرى بنشر تلك الخطابات الخاصة أنه ما كان يظن فى يوم من الأيام أن الوفد ينزل الى هذا الحد من نشر الخطابات الخاصة وأنه كان تحت يده خطابات مكتوبة من والى سيدات يعرفهن بعض زعماء الوفد حق المعرفة لكنه أعدها بعد أن حصل عليها من أصحابها ، وزعماء الوفد يعرفون هذا جيدا ، ويقول أحمد عبود باشا : لو اننى لجأت الى استغلال تلك الخطابات على صفحات الجرائد لرأى الناس ، كيف تكون الفضائح حقيقة !

ويقول عبود باشا : انه عندما كان الملك فاروق يفتتح الشركة الفرعونية ويرفع العلم المصرى عليها أبدى رغبته فى موالاة الشركة بالتشجيع وأن النحاس باشا وكان فى معية الملك فى تلك اللحظة قال : احنا كمان عملنا ترتيبنا يا مولاي .

عشان اعانة الشركة ، ويقول عبود أن هذه الواقعة ذكرتها الصحف في حينها ومنها جريدة المصرى ، ولا أظن أن تبرح تلك الواقعة ذاكرة النحاس باشا .

ويهاجم عبود باشا ، النحاس باشا ، ويتحدث - فى الصحف - كثيرا عن هداياه التى كان يتحف بها رفعتة بين حين وآخر ، وهى التى لا تخلو منها غرفة من غرف بيته ، كما يذكر عبود أيضا أنه وظف أحد أقارب زوجة النحاس فى الشركة الفرعونية بثلاثين جنيها فى الشهر وكان من قبل لا يزيد مرتبه على ستة جنيهات لأنه ليس لديه مؤهلات !! وأحاديث أحمد عبود باشا ، كانت كثيرة ، وسخيفة فى نفس الوقت .

وتقول الصحف ، أن السيدة التى ورد ذكرها فى خطابات فيكى باشا عبود ، والتى كان يخاطبها بقوله : حبيبتي كانت زوجة لأحد أثرياء الاسكندرية من غير المصريين وانها اختلفت مع زوجها وأن زوجها ، أجبر على أن يلجأ الى ضبطها ، ويحصل على دليل ماذى ضدها لانها عارضت فى ضم أولاده اليه ، وأرهقته بمطالب مادية كبيرة ، وأنه لم يجد غير هذه الطريقة ليقف أمام القضاء طالبا ما اذا كانت تليق حقا بأن تضم أولادى اليها وفيهم بنات أم لا حرصا - هكذا قال الزوج بالحرف الواحد - على سمعة أولادى ومصلحتهم فقط خطوات تلك الخطوة . وأود أن ألفت النظر الى أننى افترقت عن زوجتى من مدة طويلة بعد اكتشافى علاقتها مع عبود باشا ، وأنا الان فى أنتظار حكم « البطرخانة » فى قضيتى التى أطلب فيها بالطلاق ويروى الزوج قصة قضيتين لزوجته واحدة فى باريس والمنتظر أن يحكم فيها بغرامة لأن الزوجة وصديقها أخطأ فى حقى ولهذا الحكم تأثيره الكبير فى الهيئة الاجتماعية الاوربية ، لأنه يبعد المحكوم عليه من الهيئة الاجتماعية ابعادا تاما ، والقضية الثانية جنحة مباشرة رفعتها - الكلام لا يزال للزوج - أمام محكمة الاسكندرية الأهلية وما زالت سائرة فى طريقها ولو أن بعض الأيدى القوية حاولت تعطيلها .

والغريب اننى لما التجأت الى معالى خشبة باشا وزير الحقانية قال لى : اعملوا الى تقدروا تعملوه . . أنتم أحرار فى كل تصرف قانونى . وقد عملت بنصيحة معاليه وأمكننى بعد جهد أن أحرك القضية وأنقلها الى أيدى المحكمة ، وقد طلبت رفع الحصانة عن عبود باشا منذ أول الدورة البرلمانية والى اليوم لم ينظر المجلس فى هذا الطلب فالقضية جاهزة ولا ينقصها الا رفع الحصانة عن عبود باشا وانى أخشى أن أنتظر طويلا قبل أن ترفع تلك الحصانة ، أما قضية الطلاق فقد قدمت زوجتى أخبرا عريضة للبطرخانة اتهمتنى فيها بسوء السلوك واننى غريب ولا يجوز لى أن أشرف على تربية أولادى ، وقد أظهرت للقضاء منذ أيام قلائل مدى ضعف تلك الأكاذيب . وعن قضية ضبط الخطابات الخاصة بالزوجة يقول الزوج : أن بعضها ضبط فى دارى والبعض الآخر - وكان كثيرا - ضبطه البوليس الفرنسى عندما هاجم الفندق الذى كانت تقيم به وقد

أعطت هي تلك الخطابات لعبود باشا فعثر عليها البوليس عندما فتشه واحتفظ بها ، وكان تصرف البوليس في هذه المسألة غير قانوني . وقد تمكنت من استرداد هذا الجزء من الخطابات وايداعها دوسيهات القضيتين المرفوعتين في الاسكندرية وباريس ، وعن وصول هذه الخطابات الى جريدة الوفد المصرى قال الزوج : لا أعلم ، كيف وصلت . وعندما نشرت اتصلت بوكيلي نجيب الهلالى بك وتباحثنا حتى هذه المسألة فقليل لى أن النشر مقصود به مسألة اعانة الشركة الفرعونية وهذه المسألة تهم الوفد ، وقد سمعت أن صورة الخطابات ودوسيه قضية اللجنة المباشرة مودعة في مكتب مجلس النواب مع طلب رفع الحصانة البرلمانية عن عبود باشا ، ولا يبعد أن تكون الخطابات وصلت الى الصحف عن هذا الطريق .

ويتقدم حسين الجندي عضو مجلس الشيوخ بسؤال الى رفعة رئيس الوزراء عما اذا كان رفعته يعلم أن فيكى باشا ، كتب خطابا آخر يقول فيه أنه دفع مبالغ كبيرة لبعض ذوى النفوذ وعما اذا كان رفعته وبعض الوزراء ، اجتمعوا في مجلس الوزراء للاطلاع على هذا الخطاب وغيره من الخطابات الشخصية و . . و . .

وقيل أن صاحب هذه الشائعة - شائعة الخطاب الجديد - هو الزوج المجروح ، الذى لا يزال يحب زوجته والذى لا هم له الآن ، الا الانتقام من خصمه على طريقة رجال المال أى القضاء على خصمه ماديا .

وكان الزوج ، قد حاول الحصول على الخطابات الخاصة بزوجه من البوليس الفرنسى بعد أن استردتها الزوجة بحكم قضائى فلم يستطع ، فرفع دعوى أمام المحاكم الفرنسية خسرها ابتداءيا ، واستئنافيا ، ثم عاد فرفع دعوى أخرى أمام المحاكم المصرية ولكن الزوجة رفضت حتى أن تجيب بكلمة واحدة أمام المحكمة بخصوص اتهامات زوجها ، كما رفضت أن تسلم الخطابات الخاصة التى تعترض بها ، وتحرص عليها !!

وتعلق روز اليوسف على اصرار الزوج على الانتقام من الرجل الذى سلبه زوجته وقلب هناءه جحيما ، ولطخ شرفه بالعار . تعلق قائلة : أمثال هؤلاء الرجال لا يستحقون منا أى عطف أو رثاء ، ونعتقد أن مكانهم ليس فى القصور ومجلس النواب ، وأن مكانهم فى اصلاحية الرجال !

ويهتم الراى العام المصرى اهتماما بالغا بتلك القضية رغم أنها - فى الغالب - شخصية ولا تتعلق الا بعلاقات عبود باشا باحدى السيدات .

أثارت تلك القضية التى اهتم بها حزب الوفد اهتماما بالغا بالعديد من التساؤلات من بينها مثلا :

هل يجوز لحزب سياسى ، أن يستخدم مثل تلك الخطابات الخاصة فى اتهام أحد الوزراء رغم أن تلك الخطابات لا يمكن أن تقيم دليلا على ادانة أحد الوزراء ؟ كما قامت فى نفس الوقت ضجة كبيرة ، حول العلاقة التى تربط عبود باشا بتلك السيدة ، وقد دخل الزوج طرفا فى الموضوع ، عندما أدلى بأحاديث الى بعض الصحف عن علاقته وزوجته بأحمد عبود ، وكيف أن أحمد عبود قد بدأ يتعرف الى زوجته « جيدا » عن طريق تعيين بعض أقاربها كموظفين فى بعض شركاته « فكان ذلك الطعم الذى أوقعنا نحن الآن » .

وكان البوليس الفرنسى ، قد هاجم الزوجة واستولى على بعض خطاباتها الخاصة أثناء هذا الهجوم ، ولأن القانون الفرنسى لا يبيح للبوليس أن يستولى حتى عندما يهاجم منزلا وبأمر النيابة العامة على الخطابات الخاصة ، فقد رفعت الزوجة دعوى أمام المحاكم الفرنسية مطالبة باسترداد تلك الخطابات الخاصة وقد حكم لها القضاء الفرنسى بأحققتها فى الحصول على تلك الخطابات التى لم يكن البوليس قد فضها أو عرف محتوياتها ورغم أن الزوج - طالب بدوره بالحصول على تلك الخطابات للاستعانة بها فى دعوى الطلاق ، التى رفعها ضد زوجته . إلا أن المحاكم فى مصر وفى فرنسا رفضت اعطائه تلك الخطابات الخاصة بزوجه . .

وكنموذج للعلاقات السياسية التى كانت تربط بعض الوزراء ببعضهم نذكر ، أن حسن صبرى باشا ، وكان وزيرا فى حكومة محمد محمود ، قد استقال قبل أسابيع من قيام الوفد بحملته على ، أحمد ماهر ، وبسبب اختلافه مع الوزراء السعديين فى مجلس الوزراء اشترك فى الحملة على ، أحمد ماهر وكان منتشرا فى الأندية والمجالس يردد الشائعات ضد أحمد ماهر ، وكان انتشاره ، كما تقول بعض الصحف ، أكثر من انتشار جريدة الوفد المصرى ذاتها ، التى بدأت الحملة .

ولأن د . أحمد ماهر ، كان بريئا من اتهامه باستغلال النفوذ ، وكان فى نفس الوقت مخلصا فى دعم الشركة الفرعونية لأنها تستحق الدعم ، لا لأن له علاقة بصاحبها أحمد عبود ، فقد راح فى كل مكان : فى البرلمان ، وفى مجلس الوزراء ، وفى الأندية السياسية وغير السياسية يؤكد أن مشروع اعانة الشركة الفرعونية ليس من بنات أفكاره وإنما مشروع الاعانة هذا قد سبق أن وضع فى عهد الوزارة الوفدية ، التى أثارت ضده تلك الحملة الظالمة .

وكان رأى العام قد تجاوز موضوع الحملة على أحمد ماهر لعدم استنادها على أية أدلة لشقته فى نزاهة أحمد ماهر المجاهد الوطنى القديم . . ولكن رأى العام فى الشغل إلى فترة طويلة بالقضايا العديدة التى رفعها « الزوج إياه » ضد « زوجته » وضد « عبود » وكذلك بالقضايا التى رفعها « عبود » ضد « غريمه الزوج » تلك القضايا التى كان لها صداها فى راحة احسان عبد القدوس « شىء فى صدرى » . . !!

وكانت المرافعات فى هذه القضية - رغم انها قضية خاصة - تطبع وتوزع على أوسع نطاق ، وكان خصوم أحمد عبود من السياسيين والاقتصاديين قد تكتلوا ووقفوا خلف « الزوج » للقضاء تماما على عبود ، وكان عبود يعرف أن هذه القضايا بالنسبة له قضايا حياة أو موت فجند كل طاقاته ، وامكانياته للخروج منها . « دون أن يقضى عليه » .

بل ان رئيس مجلس الشيوخ نفسه قد تدخل فى هذه الموضوعات فأوحى الى الشيخ حسين الجندى أن من بين خطابات فيكى باشا الى حبيبته خطابا يقول فيه أنه دفع مبالغ كثيرة لبعض ذوى النفوذ وان هذا الخطاب قد بحث أمره فى مجلس الوزراء ، وبناء على « معلومات » محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، تقدم العضو حسين الجندى بسؤال الى رئيس الوزراء يسأله عن حقيقة ذلك الخطاب ، وغيره من الخطابات الشخصية الأخرى ، ثم ظهر لحسين الجندى بك - فيما بعد - أنه « أندب » فى السؤال وأنه أسرف فى تصديقه أقوال رئيسه ، رئيس مجلس الشيوخ . . .

وفى وسط هذا الجو المتوتر يقترح أحد « النواب » الظرفاء أنه عندما يعرض مجلس الوزراء موضوع اعانة الشركة الفرعونية على البرلمان يجب أن تنص الحكومة فى مشروع الاعانة هذا بأن تذهب الى خزينة الشركة الفرعونية وألا تذهب الى « جيب » الحبيبة ، بل أن هذا العضو استمر فى « نظرفه » فرأى وضع عقوبة لأحمد عبود باشا اذا هو خرج على مشروع القانون الخاص بتلك الاعانة وأعطى الحبيبة الاعانة ، أو جزءا منها !

وفى هذا الوقت ، الذى يئس فيه أحمد عبود من تقرير اعانة شركته فكر فى إعادة الشركة الى أصحابها الأصليين ، من غير المصريين . . . بدلا من شرائها تماما من أجل تمصيرها !

كما ينقل على لسان رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا أن وزارته سوف تعدل عن مشروع الاعانة لانها لم تصبح مسألة جادة ، وانما أصبحت مسألة « كوميك » . ولكن الدكتور أحمد ماهر وزير المالية كان يميل الى اهمال هذه الضجة ، التى أثرت حول الاعانة ، ويصر على تقرير الاعانة حرصا منه على اتمام تمصير الشركة الفرعونية ! ويؤكد محمد محمود باشا فى أكثر من مناسبة بأن نزاهة الدكتور أحمد ماهر فوق « الشكوك والشبهات » .

وأخيرا يرجو الوجيه بيير قرداحى من الصحف ، أن تكتفى بما نشرته عن موضوع خطابات فيكى باشا وما دار حولها لأسباب خاصة ، وتحقق الصحف رجاء الوجيه بيير قرداحى !

ويكون آخر ما نشرته الصحف عن فيكى باشا وخطاباته زجلا نشرته
روز اليوسف فى عددها الصادر فى ١٩٣٩/٧/٨ جاء فيه :

الأوله فىن عيون جولبيت تشوف
« فيكى » أبو الشركات وقع مادريش
والثانية راحت عليه بالجملة عاديكى
مافيش اعانات ولا بقشيش
والثالثة يا وزارة ما كانشى العشم
فيكى أدوخ سنوات ودفع مافيش

ونكتفى بهذا القدر من الحديث عن غراميات فيكى باشا التى اتخذت ذريعة
للنيل من وزارة محمد محمود باشا بصفة عامة ، ومن أحمد ماهر باشا وزير
المالية بصفة خاصة .

وننتقل الى الحديث عن صعوبات أخرى اعترضت طريق محمد محمود باشا
رئيس الوزراء .

الباب السادس

عقبات أخرى في طريق محمد محمود

نعود الى النقطة التي سبق لنا أن وقفنا عندها ، وهي استمرار علي ماهر باشا رئيس الديوان « الملكي » في التآمر ضد وزارة محمد محمود باشا ووضع العراقيل في سبيل أداء عملها ، بل وتسميم الابار في طريقها ، حتى تصبح عاجزة تماما عن الاستمرار في الحكم الأمر الذي يؤدي برئيس الوزارة محمد محمود باشا الى طلب اعفائه من الحكم وبذلك يصبح الطريق ممهدا أمام علي ماهر لرئاسة الوزارة بناء على رغبة « ملكية » ، « جماهيرية » و « حزبية » ، باعتباره منقذ البلاد في تلك المرحلة الخطيرة من المراحل التي تمر بها البلاد ويمر بها المجتمع الدولي الذي كان يتوقع نشوب الحرب بين يوم وآخر .

وكدليل على ما وصلت اليه وزارة محمد محمود باشا من ضعف واستكانة ما نشره الاستاذ فكرى أباطة في عدد المصور الصادر في ٢٧ يناير ١٩٣٩ تحت عنوان : استقرى أو فاستقيل . وقد جاء في مقالة الاستاذ فكرى أباطة : ثورة عجيبة في نوعها ، ولونها : تنفجر في داخل الوزارة ومن أعضائها ، على أعضائها فنسمع كل يوم بدخول وزير وخروج وزير وترقيع يتوالى ويتتابع ، وكل رقعة « ترم » الشوب الوزاري تجر وراءها رقعة أخرى حتى أصبح الشوب كثير البقع ، والرقع ..

وثورة أخرى عجيبة في نوعها ولونها تزحف من الجيزة تارة ومن دواوين لاطوغلى تارة أخرى ومن حي الأزهر ، ومن معاهد البنادر أحيانا وثورة ثالثة من ناحية ثالثة هي الأولى في الترتيب وفي الأثر ، وفي المصير ، تتجلى يوما ، وتتوارى أياما ، ولا يعرف سرها ولا برنامجها الا علام الغيوب . . . يا أصحاب العقول ويا ارباب الألباب أيكون كل هذا من عمل الصدقة ومن صنع الخواطر ؟ أو ان في جسم الوزارة أجزاء تشد على جسم الوزارة أو ان في خارج الوزارة من يعملون على « دحرجة » الوزارة أو أن حظ هذا البلد ، التعس هو هذا الحظ

الأسود المنكود ، أو ان مشكلة الفلوس هي سبب كل هذه الفوضى ، وكل هذا الاضطراب ؟ أسئلة تفد على ذهن المواطن المصرى الذى لا ناقة له ، فى الحكم ، ولا جمل والذى لا شأن له فى الحزبية ولا عمل والذى يمتلكه الأسى ، حين يرى عملية الهدم تتمشى مع عملية البناء ! يتساءل هذا المواطن المصرى كيف يمكن أن يستمر الحال على هذا المنوال ؟ .

كيف يمكن ان يهدأ بال المحكومين وحال الحاكمين هذا الحال ؟ الحكومة القوية ، التى يدين لها الشعب بالطاعة والنظام والثقة هي الحكومة القوية فى ذاتها ، القوية بمن تتعاون معهم وتستند الى ثقتهم ورضائهم . . القوية بفروعها ، المدنية والادارية والعسكرية ؟ هذه هي الحكومة التى تستطيع ان تعمل وان تنجح وان تعيش ، أما الحكومة التى تثور على نفسها من نفسها والتى تصطدم خططها مع خطة المتحكمين فى وجودها والتى لا تضمن أمانة ولا طاعة من العائشين فى ظلها ، والعاملين على تنفيذ أمرها ونهيها . . هذه الحكومة حكومة تستهدف كل يوم للطوارئ ، وتعرض كل لحظة للاخطار ، فهى ليست حكومة استقرار . .

نصف هذا الوصف الدقيق ونحن آسفون كل الأسف لان الوصف مؤلم ، ولكن وقائعه كلها ، مسرودة هنا بأمانة وعفة ، ودقة ، هذا هو الواقع الذى لا يتسرب اليه الشك ولا يلوئه الهوى . . والحكومة مع هذا تواجه اصلاحات فى غاية الأهمية وغاية الخطر ، تنشئ جيشا جديدا فتتعثر فى الطريق تنشئ « كادرا » جديدا فتتعثر فى الطريق من الموظفين ، وهى وسط الخطر من الجيش ، تنشئ ضرائب جديد فتتعثر فى الطريق من رجال المال ، والأعمال ، وشدة ، وأزمته تطعن من الحلف فجأة وبغته ولا تجرؤ أن تصرخ من الطعنة فتتلوى من الألم ، وترسل الأنين المكتوم .

ويمضى فكرى أباطة قائلا : يحتاج الأمر الى شجاعة وتضحية ، والحكومة شجاعة فى بعض النواحي اذ تقاوم كل هذه الجيوش المسلحة ، وغير المسلحة ، مستسلمة فى بعض النواحي لدرجة الانتحار ، هي حكومة قوية وضعيفة ، وهذا هو الاضطراب بعينه فما تجدى القوة مع الضعفاء ، وما يجدى الضعف مع الأقوياء نحن ننصحها بأن تتفاهم . قبل أن تقدم ، وبأن تزيل الصعاب التى نعرفها ، وتعرفها قبل أن تحسم وان تبسط كل الأمور ، المختلف عليها بسطا وافيا لتتفق على الأسس والنتائج ، أما أن تخطو ثم تضطر الى أن تتقهقر فهذا هو الهوان .

للمصلحة العامة تضطر مع الأسى ، والألم ، الى أن نسطر هذا نحن طلاب استقرار لآى نوع من أنواع الحكم لأننا طلاب بناء وتشسييد فيا أيها الحكومة استقيلى أو فاستقرى .

ويضرب فكرى أباطة على هذه النغمة أيضا فى العدد التالى من « المصور » - عدد ٥ فبراير ١٩٣٩ ، فيقول تحت عنوان : « صوت النذير » وفى هذا المقال

يقول فكرى أباظة ، ليس موضوع الكلام اليوم كادرا للموظفين ، ولا تعيينات وتنقلات. ولا تاويلات دستورية ، ولا تصرفات حكومية وانما موضوع كلام اليوم حياة أو موت ، فناء ، أو بقاء ، محو أو وجود . . موضوع اليوم أنه قد تنشب حرب عالمية فى أسبوع أو أسابيع . . فى شهر أو شهور فماذا يجب علينا ، ان نفعل : هل تصلح هذه الحكومة لمواجهة الخطر ؟ الجواب ، كلا هذا الجواب الحاسم ، لا يقدر فى كفاءة الحاكمين ولا فى نزاهتهم ولا فى وطنيتهم وانما يقدر قدرا كاملا فى ظروفهم : هذه الحكومة لا تتمتع اليوم تماما بشقة السراى ولا برضاء السراى ، وقف الجيش بين عابدين ولاظوغلى فارتدى فى أحضان عابدين وولى ظهره نحو لاظوغلى ، هذا هو الواقع ، ولا يدفع الواقع ، ان يقال كلام غير صحيح ، يخالف ما نحسه ونعرفه ، ونراه وليس المقام حكما على المتجنى أهو الجيش ، أم الحكومة ، فذلك بحث يطول شرحه ، وأوقات الخطر ، لا تتسع للمناقشات . . انما نحن نرصد ما يتجلى فى الأفق وما يجسرى فى السماء فالحكومة فى هذه الناحية بين المطرقة والسندان .

والحكومة أيضا تستهدف ، أو هي قد استهدفت فعلا حملات حامية من كل طبقات الموظفين فلست تجد طبقة أو طائفة منهم راضية ولو بعض الرضا عن الحكومة الشجاعة ، التى شاء لسوء الحظ أن تصدر « الكادر » فى ظروف دولية سوداء . . هذا « الكادر » الأسود اللعين أثار الثائرة ضد الحكومة الحاضرة فلا المهندسون ولا القضاة ، ولا رجال الدين ولا موظفو الدرجتين السابعة والثامنة ، ولا ، ولا ، ولا غير هؤلاء من موظفى العاصمة وموظفى الاقاليم يشعرون بالاخلاص القلبي لمن يصرفون الأمور ، وقد يكون هذا التنكر جرما ، وقد يكون هذا التمرد ظلما ، ولكن العمل وهذا هو الأمر الواقع ، وما العمل اذا مضت الظروف باعلان الحرب وهذه هي حال الحكومة وهذا هو حال الموظفين والحكومة أيضا تستهدف أو هي استهدفت فعلا ، لزحف عنيف من طلبة الجامعتين الأزهرية والمصرية فأقلقوا بال العاصمة . أياما وليالى وروعوا السكان الآمنين من حين الى حين ، والحكومة أخيرا ، يناصرها العداء ، حزب معارض وراءه ملايين ، ولئن أنكرها عليه قوته فى أيام السلم ، فلسنا ننكر عليه قوته فى أيام الحرب ، ولئن ألزمته بالولاء الظاهر فلست تضمن منه الولاء الباطن ، والأيام السوداء لا تطلب المظاهر وانما تطلب الصمم .

والحكومة الحاضرة فضلا على كل هذا ثائرة فى نفسها على نفسها ، تستهدف واستهدفت كل يوم لترقيع ، وتغيير فى هيئتها الوزارية ثورة وزارية ولست نظلمها فنقول انها المسئولة عن كل هذه الأوضاع وانما المسئولية على « الظروف السيئة » وحدها فقد جاءت التصليح وترمم ولتبني وتشيد . فواجهت كل هذه الصعاب وأثارت حولها كل هذه الثائرة ولكننا اليوم لا نحلل للتاريخ وانما نعد للخطر ، فهل هي حكومة تصلح للخطر ؟ الجواب مرة أخرى : كلا .

وينهى فكرى أباطة كلامه وهو يتحدث عن الحل ، بمناسبة الزعماء والاقطاب ، الذين عقدوا المعاهدة ان يباشروا تنفيذها عند الخطر ، كما يباشروا تلك المعاهدة عند التحرير ، وعند التصديق : هؤلاء هم الذين يجب أن يتقدموا للميدان يتحملون المسئولية ويتولون الرد ، على القنابل ، والمدافع والبارود : هذا هو « صوت النذير » ليسمعه الجميع وليعمل له بعد الآن ، فان الحرب ليست لها « رنديفوهات » ولا مواعيد .

وعندما يقول فكرى أباطة ، الهادى ، الوديع ، هذا الكلام العنيف فى مجلة كالمصور كانت تقف موقفا محايدا بين الحكومة والمعارضة ، فمعناه ان وزارة محمد محمود قد وصلت الى درجة كبيرة من الضعف والهوان جعلت فكرى أباطة يثور على أوضاعها بمثل تلك الثورة العنيفة ..

والواقع ، اننى بعد ان درست كل الظروف التى أحاطت بوزارة محمد محمود دراسة وافية كما درست فى نفس الوقت كل العقبات الخطيرة ، التى وضعت فى طريقها استغربت كيف استطاع محمد محمود باشا وهو الرجل الأبى ، العنيد أن يقبل لوزارته هذا الوضع ، الكئيب ، بل والكريه فى نفس الوقت ، وان كان بعض المتصلين بمحمد محمود باشا قد أكدوا ان الرجل قدم استقالته أكثر من خمس مرات وفى كل هذه المرات الخمس ، كانت الاستقالة ترفض ولا تقبل وان كان بعض « الخبثاء » ممن غاصروا تلك الوزارة وكانوا على مقربة من مكان صنع القرار يقولون ان استقالة محمد محمود باشا لم تكن ترفض حرصا على الإبقاء على محمد محمود باشا ، ووزارته ، بل كانت ترفض من أجل ان تقبل تلك الاستقالة فى الوقت المناسب الذى يختاره مخرج « التمثيلية » ، بحيث تخرج تلك الوزارة - بالاستقالة أو بالاقالة - بعد أن تكون قد استنفدت كل أغراضها ، وبحيث لا تترك رأيا عاما يعطف عليها أو يمكن أن يأسف لاستقالتها ، أو لاقالتها ١٩ .

والواقع ، أن وزارة محمد محمود باشا ، كانت - بحق - وزارة سيئة الحظ للغاية للأغلبية الشعبية ممثلة فى حزب الوفد المصرى كانت تحاربها حربا لا هوادة فيها ، والسراى كانت كذلك بتأثير من على ماهر ، والجناح السعدى فى الوزارة لم يكن متحمسا أبدا للدفاع عن تلك الوزارة بل كان يحرص على خلق المشاكل التى تسبب ثورة الجماهير ، على تلك الوزارة ، بالرغم من أن رئيس الهيئة السعدية أحمد ماهر ووزير المالية فى وزارة محمد محمود هو الذى أصر على تنفيذ الكادر الجديد على موظفى الدولة كما أصر على فرض الضرائب الجديدة والكثيرة ، على كثير من فئات الشعب وطوائفه ، وكان محمد محمود - لاعتبارات أخلاقية بحتة - يساند أحمد ماهر فى كل مواقفه . دون أن يبدو منه أى ميل للتخلي عنه ، أو لتركه وحيدا فى المعركة المالية التى كان يخوضها .

وفوق ذلك كله بل قبل ذلك كله كانت وزارة محمد محمود باشا تواجه موقفا خارجيا صعبا للغاية ، ونعنى بذلك قرب نشوب حرب عالمية جديدة ، وكان هذا الموقف الخارجى الصعب هو أكبر بكثير من حكومة محمد محمود باشا الضعيفة الممزقة .

وقد استغل الوفد المصرى فرصة ضعف حكومة محمد محمود باشا فأصدر قرارا فى مارس ١٩٣٩ أكد فيه ان الدستور والنظام البرلمانى فى مصر ، قد أصبحا فى خطر وأن مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد قد وضع ما جاء فى قرار الوفد مؤكدا ان قرار الوفد لم يكن فى قالب احتجاج ، ولم تتوجه ، الى ناحية معينة ، ولم تحمل المسئولية جهة بذاتها ، بل كان قرارنا ، بمثابة اعلان عن عزم الوفد وتصميمه على الا يمس الدستور أو الحياة الديمقراطية ونحسنا ماضون فى طريقنا ولن تأخذنا فى حقوق البلد هوادة ولا لين واثقين من حقنا مطمئنين الى انتصارنا فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض وعن اشاعة استقالة الدكتور أحمد ماهر قال النحاس وماذا يهمنا فى ذلك ليستقل ، أو ليتبق ، ولتستقل الوزارة بأكملها أو لتبق ، هذا أمر لا نتعجله فالوزير الذى يستقيل يعين غيره والوزارة اذا استقالت يمكن أن تخلفها وزارة مثلها ، انما الذى يهمنا هو أن ينتهى هذا العهد ، وتقوم فى البلد حكومة تكون وليدة انتخابات حرة . ويقول مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ، ان البلاد قد وصلت الى خراب لا يستطيع مصطفى النحاس ولا ألف مصطفى النحاس أن يصلحه وان كائنا من كان لا يحسد على تولى الوزارة فى هذه الظروف السيئة وبعدها آلت اليه البلاد من خراب .

وخول سؤال النحاس باشا عن احتمال تشكيل لجنة تحكيم فى الحدود الدستورية ، يكون هو باعتباره رئيسا سابقا للحكومة ، عضوا فيها أجاب النحاس باشا بقوله لا أقبل الاشتراك فى هذه اللجنة للقيام بمثل تلك المهمة . لتعالج الوزارة وسائل بقائها بكل طريق تشاء ، أما نحن فسنظل نجاهد معتمدين على حقنا ، وثقة الأمة فينا ونحن واثقون من الانتصار فى النهاية مهما مد الله فى عمر هذا الحكم الهزيل الذى وصل البلد الى الخراب بأجلى معانيه .

يخفف من هذه الأزمة القائمة بين الحكومة والمعارضة وصول صاحب السمو الامبراطورى شاهبور محمد رضا بهلوى الى عهد ايران ، للزواج من الأميرة فوزية شقيقة فاروق ، وابنة أحمد فؤاد ، كل ما فعلته المعارضة انها أصدرت تعليماتها الى صحفها ، وقواعدها باظهار الابتهاج ، بهذا الحادث الملكى السعيد الذى تم فى ١٥ مارس ١٩٣٩ .

وفى أثناء تلك الأزمات العنيفة ، داخليا وخارجيا يحدث فى الجامعة حدث له دويه وصدهاء فقد حدث فى انتخابات العميد فى كلية الآداب ان حصل الدكتور

طه حسين على ٢١ صوتا بينما حاز الأستاذ شفيق غربال على ١٦ صوتا ، وحصل الأستاذ أحمد أمين على عشرة أصوات ، وكانت المفاجأة ، اذ أرسل الدكتور طه حسين خطابا الى وزير المعارف يعتذر فيه عن قبول هذا المنصب بل ويطلب أجازة من مدير الجامعة لمدة سنة . وقال أصدقاء الدكتور طه حسين انه - أى الدكتور طه حسين - منذ أوائل العهد الحاضر كان هدفا للهجوم ، ومضايقات من البعض جعله يشعر شعورا قويا ان بقاءه فى منصب العمادة ليس مرغوبا فيه ، ويذكر أولئك الأصدقاء نماذج لما تعرض له الدكتور طه حسين واعتداء بعض الطلبة الحكوميين على كلية الآداب أعقبه خطابان ، أرسلوا الى عميد الكلية لتهديده بالقتل ، اذا لم يستقل من منصبه ، فلم يعر العميد ، هذين الخطابين التفاتا بل بعث بهما الى النيابة التى حققت فى الأمر ، ولكنها عجزت عن معرفة مرسلى هذين الخطابين فطوت التحقيق .

ويقول هؤلاء الأصدقاء أيضا أن طه حسين بعد عودته من أوروبا تلقى خطابات تهديد كثيرة كما خاطبه شخص مجهول ، طالبا منه ان يستقيل من منصب عميد كلية الآداب فى خلال ثلاثة أيام ، والا تم قتله !! ويفتح د . طه حسين مدير الجامعة فى أن يستقيل من منصب العميد كما يقابل وزير المعارف ليتحدث اليه أيضا فى أمر استقالته ، ثم كانت أزمة كتاب برنارد شو حيث رأى البعض ان فى الكتاب مناسبا بالاسلام ، ورأى مجلس الكلية خلو الكتاب من المساس بالاسلام .

وفى أثناء التحقيق فيما جاء بكتاب برنارد شو هاجم بعض طلبة كلية التجارة كلية الآداب واعتدوا على طلبتها وأرادوا الاعتداء على عميد الكلية لكنه لم يكن موجودا ، فاعتدوا على مكتبه ، ازاء ذلك كله ، أصر د . طه حسين على الاستقالة من الجامعة وبعث باستقالته الى مديرها . وأضرب طلبة كلية الآداب احتجاجا ، على استقالة عميدهم فرفض مدير الجامعة استقالة العميد و . و .

كان طه حسين قد عدل عن استقالته بشرطين اثنين ، أولهما معاقبة الطلبة الذين اعتدوا على كلية الآداب وثانيهما أن ينشر تصريح فى الصحف يؤكد أن « ليس لأية سلطة أن تتدخل فى شئون الجامعة » ، وأن يجىء هذا التصريح من وزير المعارف بالذات وبعد أن عاد طه حسين ، الى عمله فى كلية الآداب ، ومضى شهر ونصف الشهر انتهى التحقيق بتقرير لم يرض عنه طه حسين كما أن وزير ، المعارف ، لم يدل بتصريح عن استقلال الجامعة .

كل ذلك ، أدى الى الموقف الذى اتخذته الدكتور طه حسين واعتذاره عن قبول منصب عميد كلية الآداب الذى لم يعينه أحد فيه وانما انتخبته هيئة التدريس فى الكلية . . ولم يكتف الدكتور طه حسين باعتذاره عن منصب عميد كلية الآداب ، بل طلب أجازة من الجامعة لمدة عام ، ويتصلل وزير المعارف

بالدكتور طه حسين مستين محاولا ، اثناءه عن الاعتذار ، عن العمادة ، ولكن الدكتور طه حسين ظل متمسكا برأيه . . ويعرض وزير المعارف على الدكتور طه حسين ان يوافق على ان ينقل الى ديوان الوزارة ليكون الى جانب الوزير لانه في أمس الحاجة الى معاونته ، والى الاستفادة من آرائه في السياسة التعليمية ، ولكن الدكتور طه حسين ، يصر على رأيه .

وعندما يسأل د. محمد حسين هيكل وزير المعارف عن رأيه في مشكلة د. طه حسين يقول انه لا توجد مشكلة الا اذا كانت الصحافة تريد ذلك ، فهو - أي الدكتور طه - قد اعتذر عن العمادة ، وألح في الاعتذار فلم يكن بد من اجابته الى رغبته .

وينفى د. هيكل أن د. طه حسين حادثه في أمر الاجازة . «ولست أعرف - هكنا يقول د. هيكل - ان كان طه حسين قد تقدم بمثل هذا الطلب الى مدير الجامعة أم لا » ، ويقول د. هيكل انه قد التقى « أخيرا في إحدى الحفلات مع الدكتور طه حسين وتحدث معه طويلا في كثير من الشئون وعلى الأخص مشكلة اللغة العربية بين الأزهر ودار العلوم ، ولم يشر د. طه في حديثه الى موضوع الاجازة ، والدكتور هيكل ، كعادته صادق ، فيما يقوله ، والدكتور طه حسين أيضا ، كعادته صادق فيما يقوله ، كل ما في الأمر ، أن د. طه حسين حريص على استقلال الجامعة ومن المحتمل ان يكون قد تقدم بطلب الاجازة الى مدير الجامعة لا الى وزير المعارف حرصا منه على تأكيد استقلال الجامعة ، لانه لا يعترف لأحد ، حتى ولو كان وزير المعارف بأن له سلطانا على الجامعة .

واذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون ، فقد سئل د. هيكل عن رأيه فيما يقولون من أن الوزارة ، تعتزم اصدار بعض القوانين لتقييد حرية الصحافة ويجب د. هيكل من يسأله ، بقوله : لا أزال أذكر أنك سألتني قبل هذا السؤال أيام كانت الوزارة النحاسية تعتزم التشريع للصحافة واني أجبتك يومئذ بالعبارة الخالدة ، التي سمعتها من أناتول فرانس أيام كنت أطلب العلم في باريس منذ ربع قرن أثناء نظر قضية « أرفيه » « ان كل قانون يراد به الحد من حرية الصحافة قانون آثم » . . ذلك ما أجبتك به منذ عامين وهو رأي لا يزال ، وطبعي اني لست أرضى لوزارة أنا من أعضائها ، ان تحد من حرية الرأي والصحافة لكن هناك فارقا بين حرية الرأي ، وحرية الكتابة وبين اختلاق الأكاذيب والاشاعات المثيرة ، للخواطر ، خلقا متعمدا ، منظما لاغراض يجب أن تسمو عليها الصحافة النزينة لانه لا يمت الى حرية الرأي بسبب ولذا يجب صون الرأي العام من شره ، فالحكومة انما ترمى الى تطهير الصحف من ارجاسها بحماية الآداب والأخلاق والاعراض عن كل ما لا يدخل في دائرة النقد المباح وهي الى جانب ذلك جادة في العمل على معاونة الصحافة ، ورفع مستواها ، ورد

امتيازاتها اليها وما أظن الصحفي النزيه الا يرحب بهذا الاصلاح بمختلف فروع
ونواحيه .

ويقرر الوفد المصرى عقد مؤتمر خاص به ، وذلك فى يونيو ١٩٣٩ ولكن
الوزارة تقرر منع انعقاد هذا المؤتمر بسبب « الاضطراب » الدولى ولكن مصطفى
النحاس رئيس الوفد المصرى يقول ان الوزارة لم تمنع انعقاد المؤتمر الوفدى
بسبب الاضطراب الدولى وانما بسبب اضطرابها هى وخوفها من اجتماع يدعو
اليه الوفد فيهرع الناس من كل حذب ، وصوب ويسمع فيه صوت الأمة داويا
ومع كل فان الاضطراب الدولى كان ادعى للموافقة على عقد المؤتمر لتبادل الرأى
والمشاورة فيما كانت البلاد معرضة له من الاخطار ويقول مصطفى النحاس
لا معنى للاستقلال اذا لم تكن البلاد متمتعة به حقا ولا قيمة للدستور اذا لم
تنفذ أحكامه ، تماما « وعن موقف الوفد ، ازاء الانجليز يقول مصطفى النحاس :
 طالما أن الانجليز لا ينفذون المعاهدة تنفيذا صحيحا فهم ليسوا اصدقاءنا ، فليس
لنا لديهم مصلحة خاصة ولا عندنا لهم ثأر قديم انها مصلحة البلاد هى محك
علاقاتنا بهم ، فهم اصدقاءنا حين يحترمون المعاهدة وهم خصومنا حين يفعلون
غير ذلك » .

أدلى مصطفى النحاس بحديثه هذا وهو يحتفل بعيد ميلاده ال ٦٠ .

ولا يبقى أمامنا - بعد أن طال الحديث عن وزارة محمد محمود - الا أن
نتحدث عن آخر معاركها كما نتحدث فى الوقت نفسه عن آخر معارك محمد
محمود باشا الشخصية !! .

محمد محمود يخوض آخر معاركه

رغم ان الموقف الدولى ، كان متوترا للغاية الا ان وزارة محمد محمود باشا « الأخيرة » كانت متورطة فى مشاكل وخناقات وخلافات داخلية لم يسبق لاية وزارة سبقتها ، أن تورطت فيها - مثلا الدكتور هيكل كان يناصر قضية دار العلوم ، فيغضب الأزهر ، يتحدث مرة عن أفضال دار العلوم على اللغة العربية ، فيضرب الأزهر ، ويعتكف شيخه الجليل ، الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى يهدد بالاستقالة من منصبه اذا لم يؤخذ برأى الأزهر فى موضوع تعيينات مدرسى اللغة العربية ، ومحمد محمود صديق شخصى للأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر ، وهو حريص فى نفس الوقت على الإبقاء على الهدوء فى الأزهر ، وهو أيضا حريص على الإبقاء ، على الدكتور هيكل فى وزارة المعارف ، وحريص على الانسجام الوزارى ، يحاول - محمد محمود - ان يعيد الأمور الى حالتها الطبيعية فيقترح مثلا أنه عندما تجرى تعيينات مدرسى اللغة العربية يختار ثلاثة من خريجي دار العلوم ، وواحد من خريجي قسم اللغة العربية بالأزهر ، ويوافق شيخ الجامع الأزهر ، على هذا الحل ، ولكن د. هيكل - العنيد - يشترط الا ينفذ هذا الحل الا بعد تعيين كل خريجى مدرسة دار العلوم حتى عام ١٩٣٧ . وتتطور الأمور بين الأزهر ، وبين دار العلوم وتضطرب العلاقات بين وزير المعارف د. هيكل وبين صديقه القديم الأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر الذى قدم كأروع ما يكون التقديم كتاب « حياة محمد » لهيكل .

بل ان مهمة الأزهر لتطرح للبحث : هل هى دينية ، أم دنيوية فقط !!

ويقول الأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر : ان الأزهر هيبء لدراسة الدين وتعليمه والتثقف فى اللغة العربية وتدريسها ، ليؤدى رسالته ، فيما ندب له من واجبات وأكثر من هذا - كما يقول الشيخ المراغى - أن ليس فى

الدين الاسلامى حياة دينية منفصلة عن الحياة البشرية ، بل أن الاسلام نظام اجتماعى كما أنه ينظم ما بين العبد وربّه فلا يتسنى للمسلم - فضلا عن رجل الدين - أن ينفصل عن الحياة . . أما العبارة المشهورة « دعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » فليست من أحكام الدين فى شيء !

ويقول د . طه حسين أن مهمة الأزهر - كما ينبغى أن تكون - هى النهوض بالاعباء الدينية والتفرغ ، للبحث العلمى ، الخالص فى شئون الدين ، ويقول أيضا : يريد الأزهر ، مثلا ، أن يخرج المعلمين فى مدارس الدولة وهذا حق له ، لا ينبغى أن ينكره عليه أحد ولكن بشرط أن يتعلم طلابه ، كما يتعلم غيرهم فى معاهد الدولة ، اذا أرادوا أن يعلموا اللغة العربية فطريقهم الى ذلك الآن دار العلوم ، وكلية الآداب ومعهد التربية ، واذا أرادوا أن يعلموا الطبيعة فطريقهم الى ذلك كلية العلوم ، وهكذا أما أن تنشأ فى الأزهر كليات وأن تمنح هذه الكليات درجات لا علم للدولة بها فهذا هو الذى لا يفهم ولا يمكن أن يساغ فى بلد متحضر .

أما الأستاذ محمد قاسم ناظر مدرسة دار العلوم فيقول : ظهرت فكرة خاطئة فى المناقشات الأخيرة مؤداها أن هنالك ثلاثة معاهد فى مصر تخرج مدرسي اللغة العربية ، والحقيقة أن شيئا من هذا لا وجود له ، فالجامعة الأزهرية بحكم تكوينها وتقاليدها هى جامعة الدراسات الدينية . واذا كانت تعنى بدراسة اللغة العربية فلأن الدين واللغة يتصلان كل الاتصال وكذلك الحال فى الجامعة المصرية فمهمتها الحقيقية هى تشقيف طلابها فى اللغة العربية طبقا لقواعد البحث والدرس العلمى ، واذا كانت الجامعة الأزهرية والجامعة المصرية قد اتجهتا الى تخريج مدرسي اللغة العربية ، فهذا الاتجاه ليس أصلا فى تكوينيهما انما هو عرض يخرجهما عن الغاية الأساسية التى أنشئتا من أجلها ، أما دار العلوم فمعهد أُنشئ وخصص لتخريج هذا المعلم : وعنى فى تنظيم دراسته بحاجة المعلم ، وحاجة العلم وحدها . وذلك من ناحيتي التكوين الفكرى والدينى معا فلكل من هذه المعاهد ، مقاسها ومركزها ووظيفتها فى الحياة العملية فى البلاد .

ويكون رأى الأستاذ توفيق الحكيم : أن للأزهر رسالة سامية يؤدىها على مدى الاجيال فهو المعهد الذى يثقل من قيض علومه كبار فقهاء الدين حتى يلائموا بين نصوصه وأحكامه ، وبين تطورات العالم الاسلامى الحديث كذلك أرى أن الأزهر يجب أن يخرج علماء « اللاهوت » الذين يعرضون الدين للناس عرضا جميلا يسمو بأرواحهم ولن يتهيا ذلك الا اذا كانوا مسلحين بدراسات عميقة فى أسرار الدين الاسلامى خاصة وفى الاديان كلها على وجه العموم ، أما اشغال الأزهر بتدريس اللغة العربية أو التطلع للوظائف الحكومية فهو أمر يخرج بالأزهر عن الغرض الذى أنشئ من أجله .

واعتقادي - اعتقاد توفيق الحكيم بالطبع - أن نظام دراسة الأزهر ، الذي يوصل الى هذه الغاية المنشودة يجب أن يكون على أساس آخر فيعتبر الأزهر جامعة دينية تماثل جامعة فؤاد الدنيوية ، ويكون لخريجيه المقام العلمي لخريجي الجامعة الدنيوية كما أن الانتساب اليه يجمال أن يكون من حيث شرائطه ، ومائلا للانتساب الى جامعة فؤاد الأول فلا يكون ثمة أنواع من التعليم الابتدائي والثانوي منتشرة في البيئات التي يتكون منها هذا الشعب الواحد ، المتماسك .

فهذه الفوارق تضع حواجز عقلية بين كل طائفة وأخرى وتجعل كل طائفة منها غير قادرة على فهم الطائفة الأخرى وسوء التفاهم الذي يقع بين طوائف شعب واحد يؤدي حتما الى تنافره وتفككه وانحلاله على حين تمتاز الدول المتدينة القوية بأنها ذات نظام واحد لكل مرحلة من مراحل التعليم .



وسوف نعود فيما بعد الى حقيقة قصة الخلاف بين الأزهر ، وجامعة فؤاد ودار العلوم فيما ننقله عن د. هيكل بوصفه وزير المعارف ، الذي كان له دوره في إثارة هذا الخلاف كما يؤكد كثير من زملائه الوزراء .



وننتقل بعد تلك المشكلة الى مشكلة أخرى أثارها حسن صبري باشا وزير الحربية ، وقد كان في الامكان أن تمضي استقالة حسن صبري كما تمضي استقالة أي وزير خاصة اذا ما علل استقالته بالكليشيه المعروف وهو أن الاستقالة لأسباب صحية .

ولكن حسن صبري باشا لم يكن من ذلك الصنف من الرجال الذين يشركون مناصبهم بهدوء ، وكان حسن صبري قد حرص على أن يذكر في خطاب الاستقالة الأسباب التي رأى أنها دفعتة الى الاستقالة دون موارد ، وان كانت هناك أسباب أخرى لاستقالته سوف نشير اليها بعد أن ننقل هنا نص الاستقالة ورد رئيس الوزراء عليها :

« حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ...
أرجو أن تتفضلوا فترفعوا لحضرة صاحب الجلالة « مولانا » الملك المعظم استقالتي من منصب وزير الحربية والبحرية وذلك لأسباب منها :

أولها : أن فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصري قضاء على تقاليد الجيش وهما لاستقلاله وزجا به في معترك الاضطرابات السياسية الحزبية مما لا أستطيع احتمال مسئوليته فضلا عما في ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمول بها في الجيش المصري ، وكافة الجيوش الأخرى ومن تعارض مع أحكام الدستور .

ثانيها : انى وقد احتفظت للجيش بتقاليده واستقلاله ، وأبيت أن يتدخل الغير فى شئونه حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة ، القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبى مستحيلا .

وانى شاكر لمقامكم الرفيع ولحضرات أصحاب المعالي الوزراء ما لاقيت منكم ومنهم من عون ومودة .

ولصاحب المقام الرفيع واجب الاحترام والاحلال . .

« حسن صبرى »

١١ يناير ١٩٣٩

ويرسل محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، الخطاب التالى الى حسن صبرى باشا الوزير المستقيل :

« حضرة صاحب « المعالى » حسن صبرى باشا . .

اطلعت على الكتاب الذى وجهتموه الى لأرفع الى حضرة صاحب الجلالة الملك استقالتكم من منصب وزير الحربية ، والبحرية وآسف كل الأسف انكم صورتم بعض مداولات الوزارة الأخيرة فى شأن الجيش بما صورتموه ، وأنتم تعلمون حق العلم ، أنه لا يخالغ أعضاء الوزارة التى أتشرف برئاستها أى شك فى وجوب الحرص على تقاليد الجيش ، واننا جميعا سواسية فى البعد به عن مواطن الشبهات ، وليس صحيحا أنه زج بالجيش فى معترك الاضطرابات السياسية والحزبية ، أو أنه وضع موضعا من شأنه أن يزج به فى ذلك المعترك وما خولف الدستور أو قوانين البلاد فى شأن من شئون الجيش .

وبعد فانى بصفتى رئيس الوزارة المسئول عن سياستها العامة أستطيع أنؤكد لمعاليكم أنه لم يفتكم انصاف « مولانا » صاحب الجلالة فى كل ما قمتم به من عمل أو أبدىتموه من رأى ، لذلك رفعت استقالة معاليكم الى حضرة صاحب الجلالة ملىكنا المعظم ، راجيا من جلالتة قبولها وقد تفضل بقبولها .

وانى اذ أبلغكم قبول استقالتكم أشكر لمعاليكم حسن معاونتكم وأرجو أن تتقبلوا خالص تحياتى واحتراماتى . .

القاهرة فى ١٥ يناير ١٩٣٩ . .

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وكان لحسن صبرى وزير الحربية والبحرية فى الكادر الوظيفى رأى يغير آراء زملائه الوزراء وقد عرض رئيس الوزراء على الملك ، الاختلاف الذى طرأ فى

الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء ، حول موضوع الكادر الوظيفي في الوقت الذي كان فيه حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية يباشر أعماله فيشهد تجربة المدافع الفرنسية الجديدة ، التي زود بها الجيش المصرى مع أعضاء البعثة البريطانية ومع مندوبى الشركة الفرنسية ، وعندما عاد حسن صبرى باشا بعد ظهر يوم ١٥ يناير ١٩٣٩ من عمله هذا بادر بارسال خطاب الاستقالة الى رئيس الوزراء ، وظهر أن خطاب الاستقالة مؤرخ بتاريخ ١١ يناير ١٩٣٩ .

وكان ما كان من قبول استقالة حسن صبرى باشا من وزارة الحربية والبحرية وعندما سئل رئيس الوزراء ، عما اذا كانت استقالة حسن صبرى باشا ستؤثر على التضامن الوزارى أجاب بقوله : « التضامن الوزارى لا يزال كما كان على ما يرام بل على خير ما يرام ونستطيع أن نؤكد أن هذا التضامن لم يتحقق فى وقت من الأوقات كما تحقق فى هذا العهد ، لقد نسينا جميعا حزبيتنا ولم نفكر الا فى الصالح القومى وكان محمد محمود قد وقف ، الى جانب أحمد ماهر وزير المالية ، بكل قوة رغم تلك المشاكل ، التي أثارها وزير المالية بمشروعاته الاقتصادية الخاصة بالضرائب الجديدة وكذلك فيما يتعلق بالكادر الجديد ، الذى كان أحمد ماهر متمحسا له الى أبعد حدود التحمس ، أما المدافع الفرنسية الجديدة ، فقد كان عددها ١٢ مدفعا وكان أقصى مرمى تلك المدافع ١٨٠ مترا ، وأدناها ١٠٠ متر وقد قام بالتجربة الجنود المصريون الملحقون بسلاح المدفعية وقد وزعت تلك المدافع على المشاة وأعلن عن ان النية متجهة الى انشاء فرقة كاملة من حملة هذه المدافع .

أما الأسباب الخفية التي أدت الى استقالة حسن صبرى باشا فكان من بينها أن سعادته أحس منذ شهر فقدانه ثقة احدى الجهات العليا ، وأنه عندما حاول تعرف الأسباب قيل له « بالمفتوح » أن سياسته فى وزارة الحربية ليست سياسة قومية ومن بين الأمثلة على أن سياسته ليست قومية انه حتم على وزارة الحربية أن تشتري الأسلحة والذخائر ، وما اليها من مصانع بريطانية على حين ان عطاءات هذه المصانع تزيد كثيرا على ما تستحقه منتجاتها واذا كان الجيش الانجليزى يشتري تلك الأسلحة بمثل تلك الأسعار المرتفعة فان الأمر يختلف بالنسبة لمصر ، لان الانجليز يعاونون مصانعهم بهذا الأسلوب أما مصر فيمكن أن تشتري مطالبها من مصانع أخرى بأثمان أقل .

وقد طلب حسن صبرى من كبير الأمراء ، أكثر من مرة موعدا للقاء الملك ، فلم يتم ذلك فكتب الى كبير الأمراء خطابا عنيفا استدعى على اثر تسلم كبير الأمراء لهذا الخطاب ، الى القصر ونوقش بشدة فى أسلوبه فألح حسن صبرى على مقابلة الملك فقبل له : أكتب ما تريد أن تقوله فى مذكرة ترفع الى الملك .

وكان حسن صبرى باشا دائم الاشتباك فى مجلس الوزراء ، وخاصة مع أحمد ماهر ، كان قد نقل الى حسن صبرى باشا أن د. أحمد ماهر ، قد قال

فى اجتماع الهيئة السعدية ، التى يرأسها أنه لن يوافق أبدا على أية اعتمادات لا تطبيقها الميزانية « أما تعليمات لندن فليس لى بها شأن » وقد اعتبر حسن صبرى انه المقصود « بحكاية تعليمات لندن » اذ كان من المعروف عن حسن صبرى -باشا سواء فى داخل مجلس الوزراء ، أم خارج المجلس أنه وثيق الصلة بلندن وان هذه الصلة الوثيقة كانت تدفعه الى تجاهل السراى والى الوقوف بعناد فى بعض الأمور ظنا منه أن دار المندوب السامى تحميه !

كما أن حسن صبرى باشا كان يتخطى رئيس الوزراء ، ويبعث بتقاريره الى السراى متخطيا رئيسه المباشر . ولقد لفت محمد محمود باشا نظر حسن صبرى باشا ولكنه لم يغير أسلوبه .

ورغم ما جاء فى كتاب استقالة حسن صبرى باشا من اتهام للوزراء الا أنهم جميعا تنفسوا الصعداء عندما قبلت استقالته قائلين : الحمد لله .

وقد عرض على النقراشى باشا منصب وزير الحربية والبحرية على أن يتولى محمد محمود باشا وزارة الداخلية ولكن النقراشى باشا أبى الخروج من وزارة الداخلية وقد أبدى الملك رغبته فى أن يسند المنصب الى محمد رياض بك لولا أن حسين سرى باشا قد جاهر ، بأن محمد رياض بك أولى بوزارة الأشغال حيث قضى بها سنوات عديدة وألم بكل مشاكلها .

وكان أن عين حسين سرى باشا وزيرا للحربية والبحرية خلفا لوزير المشاكل حسن صبرى باشا !

وانتهت بذلك مشكلة حسن صبرى .

أما عن مشكلة المشاكل ، مشكلة الأزهر ، والجامعة ودار العلوم ، فان الدكتور محمد حسين هيكل ، وزير المعارف يعود بها الى جذورها القديمة ، فيقول :

« وعندما كنت رئيسا لتحرير السياسة أردت يومئذ أن أجدد فى الحياة الصحفية فأدخلت فيها عناصر من الحاصلين على الشهادات الجامعية من كلية الحقوق ومن كلية التجارة فراعنى أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خبرا فى بضعة أسطر صياغة مقبولة أليس من واجبى وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت المسئول عن تربية النشء وتعليمه أن أسد ما لاحظت من نقص فى هذا الشأن ؟

ولقد كان إيمانى بما على من واجب نحو لغتنا القومية أقوى من أن يزعه أى اعتبار فاللغة من مقومات حياة الأمة ، واتقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم فاذا استطعت أن أضع حجرا متينا فى هذا الأساس أدبت لقومى

واجبا يجعلنى مستريح الضمير ، أن وليت وزارة التعليم فنهضت فيها نهضة
كان واجبا بدؤها من عشرات السنين .

وأخذت أفكر فى سبب ضعف شبابنا فى اللغة العربية : ان الجو المحيط
بهم أكثر مواتاة لاتقان هذه اللغة من الجو الذى كان يحيط بنا حين كنا تلاميذ
بالمدارس الابتدائية والثانوية فهم يدرسون اليوم كل العلوم فيما خلا اللغة
الأجنبية باللغة العربية وكنا نحن ندرس جميع العلوم خلا اللغة العربية
بالانجليزية فى المدارس الثانوية وكنا ندرس التاريخ والجغرافيا بالانجليزية
ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية ولا بد أن يكون أبناء الجيل الحاضر أكثر
شعورا بالمسئولية الملقاة عليهم فى النهوض بوطنهم فالحكومة حكومتهم تسيطر
على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية أما نحن فكان الجليل من أمورنا فى يد
الانجليز و . . و . .

وتبادلت الرأى فى الأمر مع وكيل الوزارة فوجدته مقتنعا بأن السبب فى
الضعف مرجعه الى أساتذة اللغة العربية أنفسهم ، صحيح أنهم كأساتذة
يتخرجون فى دار العلوم ولكن شهادة المعاهد الدينية التى يدخلون بها دار
العلوم أقل فى القيمة العلمية من الشهادة التى كان يدخل بها أسلافهم ولذلك
يعتبر أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يعتبر هؤلاء الأسلاف .

ويمضى د . محمد حسين هيكل قائلا : رأيت أن ترجع وزارة المعارف الى
تجربة قامت بها من قبل ، وصادفت نجاحا ذلك أن نشئ مدرسة ثانوية لدار
العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمسا
قبل أن يلتحقوا بدار العلوم ، عند ذلك تطمئن وزارة المعارف الى مدرسى اللغة
العربية وتستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة ، النهضة اللائقة بها . . وقد
أعد عسماوى بك - وكيل الوزارة - نظام هذه المدرسة والقرار الوزارى الذى
يقرره ، ووقعت أنا القرار دون أن أحتاج للرجوع الى مجلس الوزراء .

ويمضى د . هيكل قائلا : وانى لجالس يوما الى مكتبى فى مصيف الوزارة
ببولكلى برمل الاسكندرية ، اذ دخل عندى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ،
الشيخ محمد مصطفى المراغى وتبادلنا التحية وشربنا القهوة ، وتناول حديثنا
بعض موضوعات عامة ثم قال الشيخ : جئت أطلب اليك أن ترجىء تنفيذ قرارك
بانشاء تجهيزية دار العلوم الى أن يحضر محمد محمود « باشا » من أوروبا لعله
يجد حلا لما بين هذا القرار وقانون الأزهر من تعارض ، وكنت أجل الشيخ وأقدر
له تقديمه البارع لكتابى « حياة محمد » فلم أجد بدا من قبول طلبه وبخاصة
لان محمد باشا سيعود بعد أسبوعين فلا ضرر من تأخير القرار الذى أصدرته
هذين الأسبوعين . .

واستأذن الشيخ وانصرف وبعد دقائق ، تحدث الى بالتليفون ، رئيس الوزراء بالنيابة عبد الفتاح يحيى باشا وطلب الى أن أرجىء تنفيذ القرار الذى طلب الى الشيخ المراغى ارجاء تنفيذه الى أن يحضر محمد محمود باشا وأخبرنى أن الشيخ عنده فى مكتبه قلت فى شىء من الحدة : لكن الشيخ كان عندى الآن وقد وعدته بارجاء التنفيذ ، فما معنى تحدثه الى دولتك فى الموضوع مرة أخرى ، أظن أنى أعدده ثم أخلف ؟ أم هو يشكونى اليك ؟ قال عبد الفتاح باشا : كلا كلا . لا شىء من هذا ، هو أخبرنى بما دار بينك وبينه وشكرك ، على وعدك فأردت أن أبلغك ما حدث » وضحكت فيما بينى وبين نفسى لهذا الاستدراك اللطيف ، ووضعت السماعة وتركت الموضوع الى أن يحضر رئيس الوزارة من أوروبا ويقول د . هيكل انه راجع ووكيل الوزارة قانون الأزهر ، فوجدا حجة الشيخ المراغى ترجح حجة وكيل الوزارة ورأيت النص وأن أريد تأويله أدنى الى ناحية شيخ الأزهر ، وبخاصة اذا وضع الأمر موضع الاحتكام الى محمد محمود باشا لذلك اعتبرت القرار الوزارى الذى صدر كأنه لم يكن من غير أن أتعرض له . لكننى رأيت فى قانون الأزهر نصا بأن المتخرجين من كلياته يعينون فى وزارة المعارف ؟ ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق ، اعتزمت ألا أعين منهم أحدا بأية حال .

ويقول د . هيكل : لم يدفعنى الى هذا العزم قصد التحدى ، بل عرفت أثناء دراسة الموضوع وقبل أن أصدر فيه قرارا أن وزارة المعارف عينت من قبل بعض رجال المعاهد الدينية فى وظائف التدريس فيها وان هذا التعيين انتهى الى فشل ذريع من الناحية التعليمية ومن نواح أخرى . .

ويمضى د . هيكل قائلا : على أن اعتبارا أجل خطرا زادنى اقتناعا بأنه لا يعين وزير المعارف فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة الا من يطمئن هو الى أهليتهم وكفايتهم فمدرس اللغة القومية فى أية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة فى مناحى حياتها جميعا ، هو الذى يصقل لسان الأبناء فى لغة التفاهم ، والخطاب ، وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى ، الى الحاضر ، وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال ، وصوره و . . و . .

ويقول د . هيكل : أما معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء الرسالة ، كما يريد لها هو فلم أكن أعتقد أن أجده من المتخرجين فى المعاهد الدينية واننى لأجده بشىء من الصعوبة فى المتخرجين فى دار العلوم .

وينسى د . هيكل الموضوع - موضوع انشاء تجهيزية دار العلوم « لانه اعتبر الموضوع منتهيا » ولكنه فوجىء بمحمد محمود باشا ، رئيس الوزراء ، عقب عودته من الخارج يطلب منه - بناء على طلب من شيخ الأزهر أن يعين حملة شهادات المعاهد الدينية العليا مدرسين للغة العربية ، تنفيذا لقانون الأزهر .

ويقول د. هيكل تعليقا على ذلك : اعتذرت لرئيس الوزارة ، وبينت له أسباب اعتذاري عن عدم اجابة هذا الطلب وشرحت له وجهة نظري في معلم اللغة العربية وما أردت أن أقوم به من اصلاح لمدرسة دار العلوم ، ولم أشعر أن رئيس الوزراء يخالفني في رأيي وان لم يوافق عليه صراحة ، وانقضت الأسابيع الأولى من السنة الدراسية ولم يحدث في الجو ، ما ينذر بشيء ذي بال ، على أن الصحف ما لبثت بعد حين أن تحدثت في قانون الأزهر ، وما ينص عليه من أن شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس ثم ان ضجة بدأت تزعم بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض على تعيين حملة شهادات المعاهد الدينية في المدارس الحرة فاذا أثبتت التجربة أهلية من تعين منهم ، على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم ، لم نمنع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة .

وكان مقصدي الواضح ، من هذا البيان أن المدارس الحرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتتلقى معونتها المالية . وان كل مدرس فيها ، توضع عنه تقارير من قسم التفتيش فمن أثبتت هذه التقارير أهليته بعد سنتين ، أو أكثر يمضيها بالمدارس الحرة أمكن اختياره للتعليم بالوزارة ويقول د. هيكل : ان هذا البيان ، لم يرض رجال الأزهر ، ولم يرض أبناء دار العلوم : خشى هؤلاء أن يكون خطوة تتلوها خطوة أخرى هي التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية في وزارة المعارف ، وحسب رجال الأزهر ، انهم اذا ألحوا ثم ألحوا مقاصدهم أما هذه الخطوة فلا ترضيهم ، ولم يزعجني ما شعرت به من عدم رضا الجانبين لأنني كنت قد انتهيت الى عزم ولم أكن أقصد التراجع قيد أنملة عنه . . .

وأضرب أبناء دار العلوم ، احتجاجا على تدخل رجال المعاهد الدينية في شئون وزارة المعارف : أضربوا مخافة انتصار رئيس الوزارة لشيخ الأزهر لما كانوا يعرفونه بين الرجلين من صلة صداقة وطيدة .

وتركت أنا هذا الاضراب أياما لم أتعرض له ، فحدثني رئيس الوزراء في امره . وطلب الى أن أتخذ الاجراء الذي يعيد الأمر الى نصابه حرصا على أن تسود السكينة ، ولم يكن ذلك بالأمر العسير ، فقد طلبت عميد دار العلوم وأخبرته بأنه اذا لم يعد الطلبة الى دراستهم تخلت عن قضيتهم ، وعاد الطلبة وانتظمت الدراسة في الدار . . . لكننا فوجئنا بعد زمن باضراب في الأزهر ، استغرق أياما كذلك ثم قضى عليه . . .

ويقول د. هيكل ، معلقا على اضراب دار العلوم وضراب الأزهر : ان أحدا لم يتعمق الموضوع ببحثه ، من ناحية فكرية أو مبدئية بل نظر الآكثرون في الأمر من ناحية الفائدة المادية التي تعود على الأزهر ، أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك لم يتراجع أحد يومئذ بحثا في اللغة العربية والسبب الذي أدى

الى ضعف الطلاب في تحصيلها ، ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق وفي قصور الثقافة العامة للبلاد : أهى وزارة المعارف أم المعاهد الدينية ، ولم ينقب أحد في الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذاك بل عولج الموضوع معالجة سطحية ، من ناحية اضراب المعاهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الاضراب في موقف الوزارة السياسى .

وقد أسففت يومئذ ، أن يعالج أمر - ذلك مبلغ خطورته - على هذا النحو السطحي التافه ، ولا أزال الى اليوم وسأظل من بعد يعاودنى الأسف أن نعالج الموضوعات الخطيرة التى تتصل بحياتنا القومية ، العليا على هذا النحو غير الناضج . . . ويدعو رئيس الوزراء ، د . هيكى وزير المعارف ليتحدث اليه فى هذا الموضوع الخطير الذى « تجاوز سياسة وزارة المعارف ، وامتد حتى تناول سياسة الوزارة العامة » وأنه لابد من حل يتفق مع هذه السياسة العامة ، ويعقد د . هيكى مذكرة خاصة بهذا الموضوع ، تكون أساسا للمناقشة فى مجلس الوزراء ، ويحدد محمد محمود جلسة لمجلس الوزراء ، وفى مجلس الوزراء ، اقتنع الوزراء ، بموقف د . هيكى باعتباره الوزير المسئول الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ، ولا يجوز لغيره أن يتدخل فى شئونها فذلك نص الدستور الصريح ، وذلك ما جرى عليه العمل فى كل الأحوال . وفى لقاء فى مكتب وزير المالية د . أحمد ماهر يلتقى حسين سرى وزير الأشغال و د . أحمد ماهر و د . هيكى ويكون هدف اللقاء ، بحث مسألة الأزهر ، ودار العلوم ، ويطلب د . ماهر ، وحسين سرى باشا من د . هيكى ، بعض التساهل لأن شيخ الأزهر ، يلج ، ويحرك الأزهر ، وأن هذه الحركات قد تكون سيئة الأثر فى حياة الوزارة ، ويسأل د . هيكى كلا من أحمد ماهر ، وحسين سرى ق وهل شيخ الأزهر على حق فيما يطلب ؟ ويجيب د . أحمد ماهر ، وحسين سرى : كلا : وأنت صاحب الحق فى الموضوع من أوله الى آخره ، ويقترح د . ماهر أن يعين د . هيكى واحدا ، أو اثنين من خريجي المعاهد الدينية على سبيل التجربة ؟ ويرفض هيكى هذا الاقتراح لأن معناه التراجع عن موقف يعترف الكل بأنه على حق فيه ، وتراجع صاحب الحق ، بأية صورة من الصور خذلان للحق ذاته ، ويقول د . هيكى : وإذا كان شيخ الأزهر ، يعتز باعتبارات خاصة فأنا أعتز بالحق وبتمسكى به ويطلب هيكى من أحمد ماهر ، وحسين سرى أن يبلغا رئيس الوزارة أنه على استعداد لتقديم استقالته من الوزارة إذا رأى هو ، وهو رئيس حزبه ، أن يقدم هذه الاستقالة ، وكان جواب الرجلين للدكتور هيكى : إذا كنت أنت لا ترضى أمام مطلب تعتقده ، حقا ، وتؤثر الاستقالة ، أفلا تكون استقالتك وقبولها تراجعا من مجلس الوزراء ، لا يجوز لك أن تعرضه له .

ويقول د . هيكى ، انتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه ، وكان ذلك طبيعيا بعد أن ذكرت زميلى بكل الحلول التى عرضتها ورفضها

شيخ الأزهر ، ويوضح د . هيكمل هذه الحلول : فيذكر - مثلا - أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائي لدار العلوم ، فمن نجح فيه كان له الحق في أن يعين بمدارس الوزارة ، مثل أبناء دار العلوم . . وقد أبى الشيخ المراغى هذا الحل . فاقترح د . هيكمل أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية ، كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية ، بالجامعة المصرية فأبى الشيخ المراغى . واقترح د . هيكمل أن تجري وزارة المعارف مسابقة بين خريجي دار العلوم وخريجي المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها في مدارس الوزارة ، فأبى الشيخ المراغى أيضا .

أبى الشيخ الا أن يعين خريجو المعاهد في مدارس الوزارة رضى الوزير أم لم يرض . ويقول د . هيكمل ، لم تنته المشكلة ، عند هذا الحد ، وما كان لها أن تنتهى عنده . فقد كان للشيخ الأكبر المراغى يومئذ نفوذ مبسوط فى حياة الدولة كلها : فى سياستها ، فى نظامها فى اتجاه حكمها ، فلم يكن يسيرا أن يرد قوله اذ كان الاتجاه يومئذ الى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عددها وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها . وكانت السلطات تعتمد على أبناء هذه المعاهد فى الحركات السياسية ، فلم يكن يسيرا أن يرد وزير المعارف تيار هذا التوسع ، أو أن يحمى وزارته منه . ولقد خطب الاستاذ الأكبر ، يوم افتتح الملك معهد أسيوط الدينى فأشار الى مثل هذه المعانى اشارة لفتت الأنظار وتهاوس فى مغزاها بعض الوزراء .

أما والتيار مندفع هذا الاندفاع فليس من يجرؤ على صده من غير أن يعرض نفسه ، ليجرفه هذا التيار الثائر ، الفيضان . ولقد بلغ من عنف ثورته ، أن فكر شيخ الأزهر ، فى ضم دار العلوم الى المعاهد الدينية حتى لا تنهض ضده حجة ، أو يبقى أمام وزير المعارف ملجأ غير هذه المعاهد ، لتدريس اللغة العربية . . ويقول د . هيكمل : لم يزعجنى هذا التيار الجارف ولم يشننى عن موقفى ذلك لأننى أعتقد أن المبادئ السليمة منتصرة آخر الأمر لا محالة . وأن من واجب من يتولى العمل العام ألا يحيد عن هذه المبادئ السليمة لأى اعتبار . .

وتظل المشكلة بين شيخ الأزهر ، و د . هيكمل وزير المعارف قائمة الى أخريات العام الدراسى ٣٨/٣٩ حيث يسأل محمد محمود باشا وزير المعارف هيكمل ، عما يراه لتلك المشكلة . ويقترح د . هيكمل ، أن تؤلف لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى تنظر الموضوع وتفصل فى الخلاف وتكون كلمتها فيه حاسمة . ويعرض رئيس الوزراء الاقتراح على شيخ الأزهر ، فيقبله ، ويؤلف مجلس الوزراء لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى وعضوية عبد الحميد بدوى والشيخ أمين الحولى وتفصل اللجنة فى الموضوع معتبرة أن وزير المعارف هو وحده المسئول عن

معاهد التربية التابعة لوزارة المعارف أو الخاضعة لإشرافها . وهو لذلك يعين بها من يشاء وليس لغيره أن يتدخل فى تصرفاته فى هذا الشأن . . . وترى اللجنة الموافقة على اجراء مسابقة بين خريجي دار العلوم ، وخريجي كلية اللغة العربية بالأزهر ، للتعيين فى وظائف التدريس . . . وتوصى اللجنة بضرورة توحيد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية .

ويعقب د . هيكمل على هذه القرارات ، بقوله : صدرت هذه القرارات عشية استقالة الوزارة فكان صدورها انتصارا لى ، ولكنه كان انتصارا نظريا لأن وزارة المعارف أسندت الى غيرى فى الوزارة الجديدة . .

وعن المعركة التى خاضها هيكمل مع الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر يقول :
لم أسف على هذه المعركة التى خضتها يوما مع الشيخ الأكبر المراغى ، رغم ما كان بيننا من مودة اتصلت بعد ذلك الى أن انتقل - رحمة الله عليه - الى جوار ربه ، وانما دفعنى اليها حرصى على اتقان أبنائنا اللغة العربية ودقة وقوفهم على أسرارها وسلامة عبارتهم بها وحسن أدائهم لها ، ولم يكن مرجع هذا الحرص الى أن اللغة العربية هى اللغة القومية وكفى . بل كان مرجعه الى أنها لغة البلاد الممتدة من العراق شرقا الى مراكش غربا . .

أما خطبة الأستاذ الأكبر ، الشيخ محمد مصطفى المراغى ، التى ورد ذكرها فيما قاله د . محمد حسين هيكمل فقد ألقى فى افتتاح المعهد الدينى بأسىوط فى ٢٣ يناير ١٩٣٩ ، وكان نصفها عن الملك فؤاد ، والد فاروق الذى كان حاضرا الافتتاح ، وقد جاء فيها عن فؤاد انه كان حريصا على تقاليد الاسلام وعلى مكارم الأخلاق ، كما كان حريصا على اصلاح نظم التعليم واعلاء شأن علماء الدين ، ورفعهم الى مراتبهم اللائقة بهم ، وهذا هو السر فى انشاء هذا المعهد ، وما فكر فى انشائه قبله من كليات الأزهر ، ودور كتبه ، ومعاهده ، وغيرها من دور العلم « وكان من بين ما جاء فى خطبة شيخ الجامع الأزهر : فتننت بعض شعوب الشرق بمظاهر الغرب ونظمه وأسرفت فى انتهاج كثير من أساليب الحياة فيه ، واستعارت الرث الخلق من ثيابه مع قليل من جديده ، ولفقت من زيتها الأول ومن هذه الرقاع المستعارة لباسا مشوها لا هو شرقى ، ولا هو غربى ، وأصبحت حياتها الاجتماعية أيضا ملفقة لا هى دينية ، ولا هى غير دينية ، وكلما هبت الريح طارت رقعة من هذا الزى والناس فى هم مقعد عظيم من ضم هذه الرقاع بعضها الى بعض » الى أن يقول الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر : ألم يأن لهذا البلد الطيب أن تجتمع فيه قوى الخير فتنسج الحياة المصرية ثوبا تؤخذ خيوطه من مقومات الشعب ومزاجه ، ودينه وتاريخه ، وتقاليده ، ليستطيع السير فيه ، والنهوض بمبادئ الحياة المريرة ، الثقيلة ، فى هذا المجتمع المادى الملىء بجموع الشهوات .

وعلى ذكر دار العلوم ، كمعهد عريق نذكر ان معركة كانت قد نشبت بين أساتذته وبين دكتور طه حسين عندما كان الدكتور عميدا لكلية الآداب حول منهج الأدب العربى للسنة التوجيهية فى المدارس الثانوية ، وكان الدكتور طه قد أبدى رأيا فى هذا الموضوع فى اجتماع مع مفتشى اللغة العربية فى وزارة المعارف ثم تقدم به فى صورة مشروع جديد الى وزارة المعارف وكان من رأى د. طه فى هذا الموضوع : أن التاريخ من حيث هو ، فن من فنون الأدب لذلك لابد من وقفة عند أشهر المؤرخين : هيرودوت ، ثيوسبديد « من اليونان » ، تاسيت « من الرومان » الطبرى ، ابن خلدون « من العرب » ، وأثنان من المؤرخين يجوز أن يتغيرا من عام ، الى عام ، وحول هذه النقطة من منهج د. طه حسين ، قالت جماعة دار العلوم : « لقد بحثت جماعة دار العلوم فى هذه الفقرة وأدارت عليها وجوه الرأى لالتماس أية علاقة بين الأدب العربى ، وتاريخه ، وبين مؤرخ للتاريخ العام كهيرودوت الذى كتب تاريخه فى القرن الخامس قبل الميلاد ، أى قبل أن يعرف الأدب العربى ، وتاريخه بقرون طويلة وأن اقحام هؤلاء المؤرخين للتاريخ العام ، على هذا النظام من الكثرة والتكرار فى تاريخ الأدب العربى ، يعد مناقضة ظاهرة للنظرية القائلة بتعيين اختصاصات العلوم ، وتحديد موضوعاتها وعدم تسليم العلماء بصحة الخلط بين مباحث هذه العلوم .

وتقول مذكرة جماعة دار العلوم ردا على منهج د. طه حسين ، لقد ذكر الفلسفة وأنها من مظاهر الحياة الأدبية ورتب على ذلك دراسة سقراط وأفلاطون من قداماء اليونان ، ولو كان كل ما يعد مظهرا من مظاهر الحياة الأدبية يجب دراسته فى تاريخ الأدب العربى ، ما بقى شيء من علم ، ولا فن . ولا صناعة لا يتعرض له تاريخ الأدب العربى ويترجم للمشهورين من رجاله ، على أن سقراط وأفلاطون ، يدرسان بتوسع فى المنهج الخاص بالفلسفة وتاريخها فما الداعى الى حشره فى منهج الأدب العربى مرة أخرى وتقول الجماعة أيضا عن منهج د. طه حسين : ذكر أثر علم الكلام ، الإسلامى فى الأدب العربى ، وساق طائفة من أسماء علماء الكلام كلهم من المعتزلة .

ومما يوجب الأسف ، والدهشة ، أن يعنى المنهاج المقترح بدراسة المعتزلة فى تاريخ الأدب العربى ، دون غيرهم ، وفى ذلك ما قد يلقي فى شعور الطلبة الميل الى مذهب المعتزلة دون غيره ، من مذاهب علماء الكلام ، وقد قال أهل السنة ، وهم كثرة المسلمين ، وجمهرة علماء الكلام الإسلامى فى المعتزلة أنهم مارقون يظهرون العقائد الفلسفية فى لباس من الجدل فى الكلام .

وتمضى جماعة دار العلوم فى تنفيذ المنهج الذى اقترحه د. طه حسين لدراسة الأدب فى التوجيهية فتقول : اقترح العميد حذف قواعد النحو ،

والبلاغة ، بناء على أن ما أخذ منها في السنوات الأربع يعد كافيا ، وهذه مناقضة صريحة لما ورد في المنهاج المعدل ، وتنتهى جماعة دار العلوم فى مذكرتها التى اعترضت بها على المنهاج المقترح من الدكتور طه حسين بما يلى : لا ندرى ما حفز الدكتور الى اقتراحه ، بعدما ظهر له من استعداد أساتذة اللغة العربية من أبناء دار العلوم لمواجهة هذا المنهاج ، والتغلب على ما وضع فيه من شذوذ وتكلف وهل لذلك علاقة بما جاء فى العبارة الختامية لكلام العميد اقتراحه الغريب ومن قوله : واضح أن هذا البرنامج قد يعجز أساتذة التعليم الثانوى عندنا كبقية المنهج الأولى بالسنة التوجيهية » لم يعلن ما أخفاه من نيته فى نصيحته بوجوب اصلاح برامج التعليم فى المعاهد ، التى تخرج أساتذة اللغة العربية ، بحيث يصبحون قادرين على تعلم هذا النحو من الأدب ، فقد بان حينئذ ما حاول العميد أن يخفف من نياته وظهر أن المسألة ليست مسألة وضع منهج ولا مصلحة تعليم ، ولا اعدادا للجامعة ، ولا غيرها ، وانما المسألة كلها دائرة حول أساتذة اللغة العربية فى المدارس الثانوية والتبرع الجرى بتقدير صلاحيتهم لدراسة الأدب أو عدم صلاحيتهم ، والاستدراج من جراء ذلك الى الوقوع فى هذا الشذوذ الذى لم يسبق له مثيل فى مناهج التعليم لا نظير له فى مدارس العالم ، ولا ندرى كيف ساع لصاحب الاقتراح ، أن يعرض مصلحة التعليم فى البلاد لمثل هذه الأغراض التى لا تخرج عن الرغبة الجائرة فى اغتصاب ما لأساتذة اللغة العربية من الملكات المكتسبة بطول المران ، والتجربة ، والاستفادة الحقة من حسن اعداد المعدين للتوفر ، على دراسة اللغة العربية وآدابها ، وحمل أمانتها ، والاضطلاع بحمايتها ، والدفاع عنها ، والاجتهاد فى تزويدها بكل ما يساير الحضارة فى هذا العصر ، والتعدي على اختصاص وزارة المعارف فى الاشراف الكامل ، على هذه السنة التوجيهية ، التى هى جزء متمم لمرحلة الثقافة العامة فى الدراسة الثانوية ليصل من وراء ذلك الى غرضه » .

على أية حال ان المعركة الأدبية ذات المستوى العالى التى نشبت بين دكتور طه حسين وجماعة دار العلوم ، لا يجب أن تنسينا معارك د . حسين هيكل باشا .

وعندما نعود الى معارك د . هيكل فى وزارة المعارف ، آسف وزارة المعارف يتبين لنا - بدون جهد - أنه تحول من وزير للمعارف ، الى وزير للمعارف ، أو أنه حول وزارة المعارف الى وزارة للمعارف ، والدليل على ذلك أنه لم يكد يترك وزارة المعارف ، حتى تغيرت أمور كثيرة حظيت باهتمامه ، بل تم نقل بعض الذين عاونوه فى شئون وزارته ، ومن بينهم الاستاذ محمد حسن العشماوى الذى تولى بدلا منه فور استبدال وزارة محمد محمود باشا بوزارة على ماهر باشا ، الدكتور عبد الرازق السنهورى ، كوكيل لوزارة المعارف ، وقد كان

بين المعارك التي خاضها د. هيكل معركة تمصير وزارة المعارف وكانت معركة عنيفة وضارية لأنها لم تكن بينه وبين شيخ الأزهر ، أو كانت بينه وبين أحد زملائه الوزراء ، وإنما كان الطرف الآخر في تلك المعركة ، السراى ذاتها ، ممثلة في على ماهر ، الممثل للملك فاروق شخصيا .

وقصة تمصير وزارة المعارف ، أو تمصير الثقافة في مصر ، وخاصة تمصير الفنون الجميلة من القصص التي يجب أن نفرد لها الصفحات ، لقد كان لفرنسا نفوذها الثقافي ، والفني في مصر ، وحتى أثناء اشتداد موجة الاحتلال البريطاني لمصر بقيت بعض المناصب الثقافية حكرا على الفرنسيين ، فمدير دار الآثار المصرية فرنسي ، هو مسيو جاستون ، ومدير الفنون الجميلة مسيو هوت كير ، وبعده ريمون ، وقد رأى د. هيكل ، أن يعين مديرا مصرية لدار الآثار المصرية والمتحف المصري ، وأن يكون مديرها الفرنسي الأب دريتون مستشارا فنيا ، ووقع الاختيار على الأستاذ مصطفى عامر ، ليتولى هذه الإدارة ، وبينما د. هيكل يعمل على تنفيذ تلك الفكرة ، حمل اليه الأب دريتون بلاغا موقعا من عدد من خبراء الآثار بمنطقة الأهرام يتهمون فيه الاستاذ سليم حسن وكيل المتحف المصري بأنه استغل نفوذه حين قيامه بالحفريات الأثرية في منطقة أهرام الجيزة واستولى من الأموال المخصصة لهذه الحفريات ، على مبالغ طائلة لنفسه بأن كان يطلب من العمال التوقيع على أنهم قبضوا مبالغ معينة ولا يكونون هم قد قبضوا تلك المبالغ ، أو لا يكونون قد قبضوا منها الا النذر اليسير .

وأحال د. هيكل وزير المعارف البلاغ الى التحقيق الادارى ، مستغربا توقيت تقديم هذا البلاغ ، في الوقت الذي كان يفكر فيه في تنظيم الادارة المصرية ، ويكون البلاغ ضد سليم حسن ، وكيل دار الآثار الذي تهيئه الظروف أو هو يهيئ نفسه ليتولى منصب مدير الآثار ، وبينما التحقيق الادارى يسير في طريقه العادى طلب على ماهر . رئيس الديوان من د. هيكل ألا يستبدل بشخص معين في لجنة التحقيق آخر وأصيب هيكل بالدهشة لما طلبه منه على ماهر ، فلقد كان هيكل حريصا على ألا يتدخل في التحقيق بل يتركه في جو من الاستقلال ، ولم يعرف د. هيكل ، ما الذي يقصده على ماهر بالضبط ، الى أن فوجئ بسليم حسن ، يدخل عليه شاكيا من أولئك الذين يحققون معه متهما اياهم بالتجيز ضده ، ويقترح د. هيكل ، على سليم بك أن تتولى النيابة العامة التحقيق ، فيبادر سليم بك حسن ، بالموافقة سعيدا ، مغتبطا ، ويستمر التحقيق زمنا غير قصير ، فلما انتهى أحيلت أوراقه الى النائب العام يس بك أحمد ، ويسأل د. هيكل ، وزير الحقانية أحمد خشبة باشا ، عن مصير التحقيق ، فيؤكد له أنه ليس فيه ما يدين سليم حسن ، وكان على ماهر يسأل يوما عن مصير التحقيق ، حتى لقد ضاق ذرعا ببطء النائب العام ، وقال عنه : انه لم يصبح النائب العام ، بل صار « النائم العام » .

واستفالت الوزارة ، ولما يتصرف النائب العام فى التحقيق ، وبقي سليم بك حسن موقوفا عن عمله ، لا يتقاضى مرتبا ، الى أن تألفت وزارة على ماهر ، فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، ولم يكده مجلس الوزراء ينعقد لأول مرة حتى كان من بين قراراته احالة سليم بك حسن الى المعاش ! .

وكان أحمد محمد خشبة وزير الحقانية فى وزارة محمد محمود باشا قد فوئح فى المشاركة فى وزارة على ماهر الجديدة ، على أن يلى وزارة الصحة ، لا وزارة الحقانية ، وكان هذا العرض بتلك الصورة قد أريد به احراج أحمد محمد خشبة حتى لا يدخل الوزارة الجديدة ؟ .

أليس هو - أحمد محمد خشبة . وزير الحقانية الذى لم يقبل الضغط على النائب العام حتى يحيل سليم بك حسن الى محكمة الجنائيات ؟ .

كل هذه المعارك سواء فى وزارة المعارك - وزارة المعارف - أو غيرها من الوزارات أدت الى نتيجة واحدة ووحيدة هى أن الطريق أمام وزارة محمد محمود باشا أصبح مسدودا وأن محمد محمود باشا ينبغى عليه أن يرحل ، وقد كان .

اجبار محمد محمود على الرحيل !!

قلت ان الدكتور محمد حسين هيكل قد تحول من وزير للمعارف الى وزير للمعارك وانه قد استطاع ايمانا منه بالدور الاصيل لوزارة المعارف ، ان يحيلها الى وزارة للمعارك . . لم يكن الرجل ينتهى من معركة الا ليدخل أخرى ، بل انه كان يخوض العديد من المعارك العنيفة والخطيرة فى وقت واحد ، وقد سبق لى أن أشرت الى معاركه مع صديقه الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ المراغى ، بخصوص تعيين خريجى المعاهد الأزهرية العليا كمدرسين للغة العربية فى مدارس وزارة المعارف ، والى معاركه مع على ماهر والسراى بخصوص التخلص من سليم حسن بك رجل الآثار المصرية العالم و . . و . . ونترك الدكتور هيكل نفسه يروى لنا بعض المعارك التى خاضها من أجل استقلال الجامعة وقد كان هو استنادا فى الجامعة المصرية عندما كانت جامعة أهلية . . يقول د . هيكل : « أنا أو من باستقلال الجامعة ايمانا عميقا متأصلا فى نفسى منذ كنت طالبا بجامعة باريس لذلك لم يدر بخاطرى يوما أن أسوغ اعتداء وزير المعارف على هذا الاستقلال بحجة انه الرئيس الأعلى للجامعة حرصت على احترام هذا الاستقلال وعلى الدفاع عنه ، وكان هذا طبيعيا وقد قمت بالتدريس فى الجامعة المصرية الأهلية خمس سنوات شعرت أثناءها - أثناء التدريس بالجامعة الأهلية - بالاستقلال الصحيح وبما يدفعه هذا الاستقلال الى النفس من تقدير الواجب والمسئولية والاضطلاع بهما على خير وجه ، هذا الى أن أستاذى لطفى السيد باشا قد عين مديرا للجامعة من يوم أن أصبحت حكومية فى سنة ١٩٢٥ تحرص على استقلالها ، وحافظ عليه حتى لقد استقال من منصبه فى سنة ١٩٣١ حين فصل مجلس الوزراء اذ ذاك الدكتور طه حسين من منصب الأستاذ بكلية الآداب وظل منصب مدير الجامعة شاغرا الى أن عاد اليه لطفى باشا فعاد يحافظ على استقلال الجامعة وكرامتها ، لا جرم أن يكون احترام الاستقلال عندى من المبادئ الأساسية لحياة الدولة العامة وان الأمور لتجرى ، فى مجراها العادى اذا ضرب طلبة الجامعة عن تلقى دروسهم واجتمع

مجلس الوزراء في الغداة فسألني محمد محمود بشا عما أنا صانع لاعادة الامور الى مجراها الطبيعي ، وكان الوزراء ينتظرون جوابي فام ازد على أن قلت أن مجلس الجامعة سيجتمع غدا وسأتوجه اليه وأرأس جلسته ، وأنا مقتنع بأنه سيتخذ الاجراء اللازم لاعادة السكينة وعودة الطلبة الى كلياتهم لتلقى علومهم .

وكنت قد فكرت أثر هذا الاضراب في أسبابه ، ودار بخاطري ان عمداء الكليات وأساتذتها يقع عليهم تبعه غير يسيرة فيما حدث وما يحدث من مثله ، فاحترام الطلبة اساتذتهم لعلمهم ، وفضلهم ، وما للطلبة من ثقة بهم ، واطمئنان لرأيهم يفرضان محبة الأساتذة واحترام مشورتهم فلو ان الأساتذة بذلوا الجهد لمنع الاضراب عن طريق النصيحة والارشاد لما حدث ، ولو انهم بذلوا النصيحة فلم يسمع الطلاب لهم ، فكان جزاؤهم ان استمر الأساتذة في القاء محاضراتهم على أقل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الاضراب ، وبخاصة اذا أشعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقا وبأن لهم في سماعها فائدة تفوقهم ولا يسهل تعويضها اذا حال انقطاعهم عن حسن الاصغاء اليها ، أما أن يكون اضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز بل ذلك تحريض على الاضراب أي تحريض . .

وذهبت الغد فرأست مجلس الجامعة وأدليت الى رجالها الحاضرين بتفكيرى الذى قدمت فاعتذر بعضهم بنشوز الطلبة وعدم قبولهم نصائحهم وأقر البعض رأيي ، واتفقنا على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام ، على أن يبذل رجال الجامعة جهدهم لتعود الأمور الى نصابها ، وبعد انقضاء الأيام الثلاثة انتظمت الدراسة من جديد واستقرت الأمور فى نصابها الطبيعى . .

على أن تفكيرى - تفكير د . هيكل - فى مسئولية الأساتذة أدى بى الى الانتقال خطوة أخرى ، فلو ان الأساتذة قدروا واجبهم كاملا لاستقامت الأمور أكثر من استقامتها فى الوضع الحاضر ، وأول واجب للاستاذ فى الجامعة ان يكرس كل وقته وكل جهده للعلم ، الذى يدرسه ، ينقطع له ، ولا يفكر الا فيه ، ويحاول جهده ان ينتج فى نظرياته ومذاهبه جديدا يلقي على الحياة العلمية من الضوء ما يدعونا الى الشعور حقا باننا نتقدم ، أما ان يكون رجال العلم ، كغيرهم من الموظفين يطغى تفكيرهم فى درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم فى العلم ، وسعيهم الى تقدمه ، فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بانهم سدنة العلم وحراس محرابه ، ولو ان الأساتذة سلكوا بتفكيرهم وبحياتهم هذا السبيل ، لكان للحياة الجامعية فى نفس الطلاب أثر غير ما كان لها يومئذ ، ولكان لاستقلال الجامعة من الحرية ما يصد أية سلطة من التعرض له ، لم يكن الاضراب الذى حدث هو وحده مبعث هذا التفكير عندى بل كان مبعثه كذلك ما لاحظته من اتخاذ رجال الجامعة هذا الاستقلال للاسراع الى الرقى المادى

فى الدرجات الوظيفية فقد كانت الجامعة تبحث قرارات الترقية ليقومها الوزير فكنت الاحظ انها تصل يوم يكون رجل الجامعة مدرسا أو أستاذًا مساعدا ، أو أستاذًا قد أمضى السنوات الأربع المفروضة قانونا للارتقاء من درجة الى درجة ولم تزد هذه السنوات أسبوعا ، بل لم تزد يوما واحدا وكان وزراء المعارف يوقعون هذه القرارات عادة من غير بحث أو تردد اعتمادا على ان مجلس الكلية بحثها ، ثم بحثها مدير الجامعة ومجلس ادارة الجامعة من بعده ، لذلك كانت مناصب التدريس فى الجامعة مرموقة يسعى اليها كل من وجد الوسيلة لبلوغها .

وقد تردد فى البرلمان غير مرة ان أساتذة الجامعة ومساعدتهم ممن سمح لهم بمزاولة مهنة فى الخارج ، لا يواظبون على أداء محاضراتهم ولا ينهضون بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالانقطاع له ، لذلك سألت بمناسبة عرض قرارات الترقية لرجال الجامعة على ، عما اذا كانت هذه القرارات تصحب بما قام به من يطلب ترقيته من بحث علمى خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان عليها والدرجة التى يطلب ترقيته اليها . . ولما كان النفى جواب سؤالى طلبت الى الجامعة أن ترفق كل قرار بمذكرة عن البحوث العلمية التى قام بها من صدر القرار لمصلحته وأذكر مع الشئ الكثير من الأسف ان هذه المذكرات لم تكن تحتوى أغلب الأمر على بحث ذى بال بل كان بعضها لا يذكر شيئا ، قام به صاحبها فى السنوات الأربع ، وكان البعض يكتفى بذكر الرسالة التى قدمها صاحبها لنيل أجازة الدكتوراه .

ويقول د . هيكى ، انه أبدى ملاحظاته تلك الى مدير الجامعة وقتئذ د . على ابراهيم باشا فكان رده على ملاحظاته : أولئك خير رجالنا ولو لم نرقهم ، لتركونا ثم لما وجدنا من يحل محلهم ويملا الفراغ العلمى ، الذى يخلفونه وراءهم . .

ويقول د . هيكى انه قال لمدير الجامعة : ما بالناس لا نعتد على الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل فنبذل لهم من المال ما يغريهم بالحضور اليانا ؟ . . بل ما بال رجال الجامعة عندنا يسعون للتخلص من كل أستاذ أجنبى ولو كان ذا سمعة عالمية ليحلوا محله ، وليرقوا الى درجته ، ويقترح د . هيكى ان يكون للأساتذة المصريين « كادر » لا ينقل على درجة منه أجنبى وان يكون للأساتذة الأجانب « كادر » آخر لا ينقل اليه مصرى ، فلا يطمع المصريون فى درجات الأجانب ولا يسعون للتخلص منهم ، ويعد مدير الجامعة ببحث هذه الفكرة مبدىا وجهة نظره فى ألا يكون الأساتذة الأجانب ذوى كراس دائمة . . بل يكونون أساتذة زائرين فقط تتعاقد معهم الجامعة لسنة أو سنتين ويمكن تجديد عقودهم . .

ويعقب د. هيكمل على ذلك كله بقوله : أكان حديثى فى مجلس الجامعة وقرارى ارفاق مذكرة بحوث من يطلب ترقيةهم من رجال الجامعة وتفكيرى فيما يجب من رعاية الأساتذة واجبهم ، وعدم تخلفهم عن محاضراتهم وحديثى مع مدير الجامعة عن الأساتذة الأجانب ، أكان فى ذلك كله أو فى شىء منه أساس باستقلال الجامعة من جانبى . أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته ؟ لم أر ذلك يومئذ ، ولا أراه اليوم ، فاضراب الطلاب اخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة فاذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعية فى شأنه فخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لاعادة النظام ، الى نصابه من ان تتولى اعادته سلطات الأمر بوسائلها التى تؤذى كرامة الجامعة حين يستطيع ، تجنب هذا الايذاء اجراء كالذى لجأت اليه ، والبحث العلمى أساس الحياة الجامعية ومسوغها فاذا لم يتوفر أساتذة الجامعة عليه لم يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل ، والاستقلال كالحرية أداء الواجب سياجه ، والكفيل باحترامه ، والأمر كذلك فى رعاية الأساتذة واجبهم فى القاء محاضراتهم .

أما الأساتذة الأجانب والاستعانة بهم فواجب ترعاه الجامعات كلها فقد كانت الحياة الجامعية فى كل البلاد وفى كل العصور قائمة على أساس من أن العلم لا وطن له ، وفى الجامعات الكبرى فى البلاد المتقدمة فى الحضارة أساتذة من جنسيات مختلفة ، لكن للملاحظة التى أبدتها على باشا ابراهيم ، قيمتها ، فلا بد إذن من التوفيق بين عالمية العلم وسموه عن تدخل رجاله فى غير شأنه واستقلال الجامعة لا ينظمه قانون وانما يكفله حرص رجال الجامعة عليه ، وسموهم به فوق كل اعتبار مادى ، أو غير مادى وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحاريب العلم حتى لا يخل أحد بواجبه عند ذلك تسمو مكانة الجامعة لا فى وطنها وحده . بل فى العالم بأسره .

وعن أسرار مجلس الوزراء ، يقول د. هيكمل : بينما كان مجلس الوزراء منعقدا فى الأسابيع الأولى من عام ١٩٣٩ اذ عرض علينا رئيس الوزراء محمد محمود باشا فكرة لم تكن تخطر لأحد منا على بال : عرض علينا ان تنضم مصر الى ميثاق سعد أباد ، الذى تعاهدت فيه تركيا والعراق ، وايران ، وافغانستان ، أن تعتبر كل اعتداء يقع على احداها واقعا عليها جميعا فهى تتضامن فى دفعه بكل قوتها . . لم يخالجنى أى شك لدى سماع هذا العرض بأن الفكرة من وحي انجلترا وان مبعثها يرجع الى العناية بالدفاع عن الشرق الأوسط . . وقد اعترضت على الفكرة قائلا : ان الدول الأربع المشتركة فى الميثاق متجاورة بعضها مع بعض فالعدوان على احداها يعرض سائرهما لامتداد العدوان اليها ، وهنا ثم مصلحة فى التضامن لدفع المعتدى ، أما ونحن لا نجاور أى منها . . بل تبعد أقربها الينا مئات الأميال عنا فلا مصلحة لنا فى الانضمام الى هذا الميثاق ، وخالفنى فى هذا رأى بعض زملائى الوزراء محتجين بأنه لمصر مصلحة فى تكوين جبهة متضامنة فى هذا الركن من العالم لأن الحرب فى عهدنا أصبحت ميكانيكية

ولأن الطيران الحربى ، أصبح لا يعبأ بمئات الاميال ولذلك أيدوا فكرة الانضمام الى الميثاق بمثل القوة التى أيدت بها عدم الانضمام اليه ، شاركنى فى رأى جماعة من الوزراء فلما عرض الأمر للتصويت انقسم المجلس فريقين متعادلين فى العدد ، ولم يكن محمد محمود باشا قد أبدى رأيه ، لذلك قال : ان هذه المسألة الخطيرة لا يكفى فيها أغلبية صوت واحد ، لهذا لا أرى أن انضم لأى الفريقين بل أسحب الموضوع من المجلس . . وقد أعجبت أنا بتصرف محمد محمود باشا فى هذا الموقف فهو تصرف حكيم غاية الحكمة . .

وكانت وزارة محمد محمود باشا مؤلفة من الحزبين : الدستوريين والسعديين ومن المستقلين، ولكن الوزراء - كما يقول د. هيكل - كانوا لا ينظرون الى المسائل من وجهة النظر الحزبية وفى أحيان كثيرة ، كان بعض الوزراء الحزبيين يختلفون مع زملائهم الحزبيين ، عند طرح موضوع معين ويلتقون بأراء زملائهم فى الحزب الآخر أو يلتقون مع المستقلين فى الرأى وكنموذج على السمو بالمسائل القومية فوق الاعتبارات الحزبية يقول د. هيكل : عرض د. أحمد ماهر وزير المالية منح شركة بواخر البوستة الحديدية إعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف جنيه . . فقد اعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية وانما هى شركة انجليزية فعلا ، وان كانت مصرية قانونا وكانت تستتر وراء اسم أحمد عبود باشا ودفع وزير المالية هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل كما انها مصرية بالقانون ، وعهد مجلس الوزراء الى الاستاذ سابا حبشى وزير التجارة والصناعة أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتيجة بحثه ، وتقدم سابا حبشى - بعد بحث استغرق عدة أسابيع - الى المجلس مؤكدا ان الشركة ليست مصرية بالفعل ، وان اتسمت بمظاهر مصرية ، وانها لذلك لا تستحق ان تعاونها المالية المصرية ، وكان سابا حبشى وزيرا سعديا ، مع ذلك رد عليه د. أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية بفند حججه ويؤيد مصرية الشركة ، واشترك بعض الوزراء فى هذه المناقشة ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت وشعر أكثر الوزراء ، ان رئيس مجلس الوزراء يؤيد وزير المالية فى منح الإعانة فأثر ذلك فى رأيهم . . وفى نفس الجلسة - بعد أن تمت عملية التصويت - قدم سابا حبشى استقالته من الوزارة وعندما أعلن محمد محمود باشا ذلك قال أحمد ماهر : يظهر ان سابا بك لم يقتنع بالحجج ، التى قدمتها ، فاطلب اذن تأجيل الموضوع حتى يعيد هو دراسته من جديد ، وينظر فى هذه الحجج ، ويزنها فى هدوء .

ويقترح د. هيكل على الاستاذ سابا حبشى احوالة الموضوع برمته الى لجنة القضايا لتبحث الموضوع فان أقرت الإعانة وافق هو عليها ، وان اعترضت على اعطاء الشركة الإعانة ، كان ذلك تقوية لوجهة نظره ، ويوافق الاستاذ سابا حبشى ، على ذلك الاقتراح ، ولا يرفض هذا الاقتراح ، أحمد ماهر ، وانما الذى

يرفضه محمد محمود باشا قائلا : لا بد من الفصل فى الموضوع وليفعل سابا ما يشاء ، اننى لا أقر طريقته فى الجلسة الماضية بحال ..

ويقول د. هيكل ، لرئيس حزبه محمد محمود باشا : لكن الأمر ، فى هذا بينه وبين رئيس حزبه الدكتور ماهر باشا ، ويقول محمد محمود : ولو .. وما كان له ان يواجه ماهر باشا بمثل ما واجهه به فالدكتور أحمد ماهر ليس رئيس حزبه وكفى بل هو رجل تفاخر به أية أمة ، ان يكون وزيرا فيها ، ولكن أحمد ماهر يوافق على اقتراح هيكل ويحال الأمر الى بدوى باشا رئيس قضايا الحكومة ويبقى الأمر عنده الى أن استقالت وزارة محمد محمود باشا ..

وكان محمد محمود باشا قد صبر ، وصابر على ما يقوم به على ماهر ضده ، ولكن « للصبر حدود » كما يقولون وقد كان محمد محمود يستطيع ان يقاوم مؤامرات على ماهر كرئيس للديوان الملكى ولكن ان يصبح الملك نفسه من رأى على ماهر فهذا ما لم يستطع محمد محمود باشا قبوله بأية حال من الأحوال . كان أحمد خشبة باشا وزيرا للحقانية وقد رفض احالة سليم بك حسن ، الى محكمة الجنايات وأوغرت بطانة الملك صدره ضد النائب العام «يس بك أحمد» وضد وزير الحقانية أحمد خشبة ، وانتهز الملك فرصة مقابلته لوزير الحقانية فاذا بالملك فاروق يوجه نقدا شديدا الى وزارة الحقانية ، ويتجه أحمد خشبة باشا ، الرجل الحريص ، على كرامته حرصه على حياته الى محمد محمود باشا الرجل الحريص أيضا على كرامة من يعملون معه ، حرصه ، على حياته ويقدم اليه استقالته من وزارة الحقانية ولكن محمد محمود باشا وقد رأى الجو المحيط بوزارته قد أكفهر بصورة لا يمكن الرؤية فيه قال له : لا تتعجل فعما قريب ، تستقيل الوزارة كلها ..

وفى يونيو والوزارة فى مصيفها ببولكلى يطلب د. هيكل السفر الى لبنان لقضاء بضعة أسابيع ويوافق محمد محمود على سفر وزيره اذا وافق الملك ، ويستغرب هيكل مما يقوله رئيس الوزارة ذكرت مشورة محمد محمود باشا ليتولى أعمال الوزير الغائب ، وهو - أى صاحب رأى فى اجازة الغياب ، ولكن محمد محمود العليم ببواطن الأمور ، يصر على أن يوافق الملك على قيام هيكل بالاجازة ويطلب هيكل من اسماعيل تيمور بك الأمين الأول للملك أن يستأذن الملك فى السفر الى لبنان ، ويبلغ اسماعيل تيمور د. هيكل ان الملك لم يأذن بسفره وكان محمد محمود بدوره قد طلب من الملك أن يسمح له بالسفر الى أوروبا للاستشفاء فاعتذر الملك بأن البلاد بحاجة الى بقائه بها ، ويقول د. هيكل ، لم يكن الجو صفوا من حول محمد محمود باشا فى يوم من الأيام بل كان يواجه شتى المتاعب ، فى كل حين وهذه المتاعب كلها تضنى الأعصاب ، ومحمد محمود باشا رجل يعيش بأعصابه لذلك تأثرت صحته فلم يكن بعد هذه الشهور الطوال التى قضاه فى الحكم على ما ينبغى ، ولقد كان

يخفى عنى وعن كثير من الوزراء ما يلقاه من متاعب وعقبات ولم يكن يفضى بها لبعض أصفياه الا فى النادر ولقد كان يشعر فى هذا الصيف من عام ١٩٣٩ بأن المتاعب والعقبات تتراكم أمامه بغير علة تقتضى قيامها ، بل تراكما فكان يزيده شعورا بأن الأمور ليست ميسرة أمامه .

واننى لفى بهو الفندق ، ظهر يوم الجمعة الثانى عشر من أغسطس اذ لقيته مصادفة فقال لى بعد ان حييته : لقد قدمت استقالة الوزارة .

ولم يدر بخاطرى أن أسأله عن سبب تقديمها . . على أننى علمت بعـ قليل ان سعيد باشا ذو الفقار كبير الأمناء ، جاء الى فندق وندسور حيث كان ينزل محمد محمود باشا وان رئيس الوزراء طلب اليه أن يبلغ الملك ، استقالته لانه علم أن على ماهر باشا ، يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه فى وزارة جديدة ، وقال رجال القصر ان الملك ، هو الذى أوفد سعيد باشا ذو الفقار يطلب الى محمد محمود باشا ان يستقيل حرصا على صحته . .

ولما علمت أن على ماهر باشا هو الذى يؤلف الوزارة الجديدة ذكرت مشورة محمد محمود باشا على الملك عندما اشتد الخلاف بين على ماهر باشا وكامل البندارى باشا ان يحتفظ الملك بعلى باشا وساءلت نفسى : « أكان ما حدث اليوم ردا للجميل ، أم أن السياسة لا تعرف عاطفة ولا جميلا أم أن الملك فضل رئاسة على باشا ماهر ، للوزارة على رئاسته للديوان ؟ » . .

وعن استقالة محمد محمود باشا يقول : الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : كان محمد محمود يقيم فى مدة الصيف فى فندق وندسور بالاسكندرية ففى يوم الجمعة ١١ أغسطس ١٩٣٩ دق جرس التليفون بالفندق واذا بالتكلم سعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء الملك يطلب من محمد محمود تحديد موعد ، لمقابلته بالفندق ليبلغه رسالة سامية . . وجاء فى الموعد المحدد ، وافضى اليه برغبة الملك فى استقالته وكان هذا هو موضوع المقابلة فلم يكلم محمد محمود يتلقى نبأ هذه الرغبة حتى استجاب لها ، وقدم استقالته الى الملك فى اليوم التالى (١٢ أغسطس) بعد أن سلخت وزارته فى الحكم نحو عشرين شهرا .

بنى محمد محمود - كما يقول أستاذنا الرافعى - الاستقالة على مرضه وقد كان مريضا معظم المدة التى قضاها فى الوزارة ومع ذلك لم يكن المرض ليدعوه الى الاستقالة بل كان يزعم السفر الى مرسى مطروح للاستجمام والراحة وأعدت الطوافه فوزية لهذه الرحلة فما ان تمت المقابلة بينه وبين كبير الأمناء حتى بادر الى تقديم استقالته ولا غرابة فى ذلك فقد جاء الى الحكم ، وبقي فى الحكم بأمر من الملك فكان بدهيا أن يعتزل الحكم تنفيذا لأمر الملك وبعبارة أخرى انه لم يستقل لأن مجلس النواب قرر عدم الثقة بوزارته فقد كان مؤيدا من معظم أعضائه وبدا انها شبه اقالة وكان البرلمان فى عطلة الصيف فلم يكن من الأعضاء الا أن قابلوا هذه الاقالة بالصمت والوجوم .

ويرى د. لبيب يونان لبيب رزق . ان الصراع ظل بين محمد محمود باشا وبين على ماهر بين مد وجزر وفي نفس الوقت ، كان رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر الرجل الى تقديم أولى استقالاته في ٦ يوليو ١٩٣٩ ولكن الملك رفض قبولها وطلب أن يتحمل زملاء الرجل بعض أعبائه مما اضطره الى سحب استقالته . ويضيف د. يونان : الى الروايات الخاصة باستقالة محمد محمود باشا رواية أخرى ، نقلا عن محمد محمود باشا نفسه - كما تقول الوثائق البريطانية - ان محمد محمود قال للسير لامبسون عند تقديم استقالته انه ليس من سبب لتلك الاستقالة سوى ظروفه الصحية وانه في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة لم يتمكن من البقاء ، أكثر من ربع ساعة .

وكانت الصحف الصادرة في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ قد نشرت بعض الأنباء عن استقالة محمد محمود باشا ومقابلة كبير الأمناء له ، وكان من بين ما كتبتة الأهرام :

قلنا منذ بضعة أيام في معرض الخلاف الدستوري وعن الحل المنتظر انه سيلى فض الدورة البرلمانية تطورات في الموقف السياسى وان الاتجاه ، الذى ستتجه اليه هذه التطورات لا يزال قيد البحث وما كادت الدورة البرلمانية تفض مساء الثلاثاء الماضى والميزانية تقرر على الوجه الذى عرفه القراء حتى تم بحث مختلف الاتجاهات التى يجدر ان يسير فيها التطور السياسى ، واستقر الرأى على خطة معينة ، وكان أمس يوم عطلة ومع ذلك فقد نشطت الشائعات وذاعت الروايات وأصبحت الاسكندرية وأمست وجوها حافل بالأنباء المختلفة وقد بدأت هذه الشائعات تروج مساء أمس الأول على أثر تشرف سعادة الأستاذ محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ بالمقابلة الملكية وقد سألناه عن مقابلاته وعن علاقتها بالموقف السياسى فقال . تشرفت بمقابلة « مولاي » الملك وقد لقيت من جلالته كل عناية وكل اهتمام بشئون البلاد كبيرها ، وصغيرها . . ولم يشأ سعادته أن يزيد على ذلك . . والذى عرفناه ان رفعة رئيس الوزراء ، قد ألغى سفره ، الى مرسى مطروح وكان مواعده بعد ظهر اليوم السبت على الطوافة فوزية وقد عرفت هذا الالغاء رسميا ، على أثر زيارة صاحب المعالى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ، لرفعة رئيس الوزراء فى الفندق ظهر أمس وقد علمنا كذلك انه على اثر زيارة معالى كبير الأمناء ان رفعة رئيس الوزراء محمد محمود باشا التمس تحديد موعد للتشرف بمقابلة جلالة الملك ليعرض على جلالته قبول استقالته ، واعفاه من احتمال اعباء الحكم ليتيسر له الانصراف الى العناية الصحية .

وقد حدد منتصف الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم « ١٣ أغسطس ١٩٣٩ » موعدا لهذه المقابلة وتقول الأهرام : وينتظر ان يتفضل « جلالة الملك » بقبول استقالة رئيس الوزراء .

وتقول الأهرام : « والمفهوم فى الدوائر السياسية ان الملك سيعهد الى على ماهر باشا تأليف الوزارة الجديدة » .

وتقول الأهرام أيضا : ان محمد محمود باشا بعد ان عاد من نزهته ، على شاطئ البحر أخذ الوزراء يقدون الى الفندق تباعا واجتمعوا برفعته بعض الوقت وسيجتمعون غدا برئاسة فى بولكلى . .

وفى اليوم التالى يجتمع أعضاء الوزارة المستقيلة ، وبعد كتابة الاستقالة يجمع محمد محمود باشا أوراقه الخاصة وكذلك بعض الوزراء ويتوجه محمد محمود باشا الى الملك حيث يستقبله أولا سعيد ذو الفقار وتمتد المقابلة مع الملك من السادسة والنصف الى السابعة ، وبعد أن يخرج محمد محمود من مقابلة فاروق يتجه الى رئيس الديوان الملكى على ماهر وكان على ماهر ، قد وصل الى القصر بعد وصول محمد محمود باشا بربع ساعة . ويقول محمد محمود انه قد قام بأعباء الحكم هو وزملاؤه لمدة عشرين شهرا وهذه المدة ليست بالقصيرة ، فى عمر الوزارات الديمقراطية ويقول ان المرض قد اشتد عليه وان أطباءه قد نصحوه بالانقطاع عن العمل حرصا على صحته وانه ما كاد يصمم على عزمه ترك الوزارة ، ويقبل الملك منه الاستقالة حتى شعر بتحسن فى صحته بدليل انه بقى ثلاث ساعات فى مجلس الوزراء ليصفى بعض المسائل المتعلقة .

ويؤكد محمد محمود باشا ، ان عبئا ثقيلا قد انزاح عن كاهله بمجرد شعوره بزوال المسئولية الكبرى التى كانت ملقاة على عاتقه فى تلك الأيام العصيبة . .

ولكن لماذا كان اختيار على ماهر لرئاسة الوزارة ، ولم يكن أحمد ماهر ، وهو المرشح الطبيعى لها لانه هو الذى يرأس الهيئة السعدية ويستطيع الحصول بسهولة - على ثقة البرلمان ؟

لماذا تولى على ماهر باشا وهو الرجل غير الحزبى رئاسة الوزارة والذى لم يكن له فى مجلس النواب نائب واحد ؟ سؤال يحتاج الى اجابة شافية وافية ؟

الباب السابع

« على ماهر » يخلف « محمد محمود »

● تقول التقاليد الدستورية بل النظام الدستوري المعمول به في كل البلاد التي تحكم حكما دستوريا سليما صحيحا أنه في حالة استقالة الوزارة أو في حالة اقالمتها ، إذا كانت الاستقالة جائزة ينبغي - طالما المجلس النيابي قائم أو في النية الإبقاء عليه - أن يعهد إلى الحزب الذي له ، أكبر عدد من النواب في ذلك المجلس ، أو يعهد إلى الحزب الذي يليه في عدد النواب على أن يضمن هذا الحزب الآخر الحصول على الأغلبية قبل تشكيل الوزارة أما عن طريق تحالفه مع بعض الأحزاب الأخرى وأما عن طريق ضمان أصوات النواب المستقلين ، الذين يشكلون معه الأغلبية البرلمانية ، أما أن يتولى تشكيل الوزارة الجديدة ، رجل من خارج البرلمان ، ليس له صوت واحد في مجلس النواب فذلك ما يعتبر مناقضا لنصوص الدستور ، ولروحه ، على حد سواء .

وفي حالتنا هذه ، التي لم يكن حزب الأحرار الدستوريين يملك وحده الأغلبية البرلمانية ولم يكن حزب الهيئة السعدية يملك وحده أيضا الأغلبية ، كان من الواجب ، مراعاة لنصوص الدستور ، ولروحه أن يعهد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة إلى واحد من الأحرار الدستوريين ، غير محمد محمود باشا بالطبع أو يعهد إلى رئيس الهيئة السعدية أو أحد أقطابها مهمة تأليف الوزارة الجديدة ، بحيث يكون من السهل على هذا المرشح لتأليف الوزارة ، أو ذاك الحصول على الأغلبية البرلمانية ، أما أن يعهد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة إلى على ماهر باشا الرجل غير الحزبي والذي لا يسنده في المجلس النيابي نائب واحد ، فقد كان من الأمور الشاذة سياسيا ، ودستوريا .

وليس صحيحا أبدا ما قيل من أن القصر لم يعهد إلى د. أحمد ماهر بمهمة تأليف الوزارة الجديدة لأن الوفد قد ركز الهجوم عليه في بعض القضايا كقضية دعم الشركة الفرعونية التي يملكها بالاسم ، أو بالفعل ، أحمد عبود باشا ، أو

هجوم الوفد ، على شخص ما ، يعنى أن القصر يبالغ فى احتضانه ويعتبر ذلك الهجوم العنيف محسوبا له ، لا عليه .

وقد كان فى استطاعة القصر اذا أراد اعمال النصوص الدستورية ، أو الروح الدستورية السليمة الصحيحة ، أن يعهد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة مثلا - اذا كان الهجوم على د . ماهر هو السبب - الى محمود فهمى النقراشى باشا ، نائب رئيس الهيئة السعدية أو أى قطب سعدى آخر !

كل ما فى الأمر ، على ما فصلنا فى الحلقات السابقة - ان على ماهر ، لم يشأ ، أن يلى رئاسة الوزارة الجديدة التى أعقبت اقالة وزارة مصطفى النحاس تاركا لمحمد محمود باشا ، القيام بمهمة اجراء الانتخابات واعداد البيت وكلها مهام صعبة وقاسية لابد أن ينال كل من يقوم بها - فى الغالب - غضب قطاع من الجماهير - أراد على ماهر أن يلى الوزارة ، بعد أن تكون وزارة محمد محمود باشا قد قامت بمهمة الوزارة القنطرة وبذلك يأكل البيضة مقشرة كما يقولون .

وربما كانت تلك النية ، المتوفرة ضد على ماهر باشا منذ اقالة وزارة مصطفى النحاس هى التى دفعت على ماهر الى بذل قصارى جهده حتى لا تكون لوزارة محمد محمود باشا أية شعبية ، كما أن تلك النية هى التى جعلت على ماهر يبالغ فى مرمطة « وزارة محمد محمود باشا ، كما لم « تتمرط » أية وزارة سابقة .

لم تكن المسألة ، مسألة دستور ، يجب أن يحترم ، أو مسألة تقاليد دستورية يجب أن تراعى بل كانت مسألة مبيتة من القصر أو من على ماهر ، الذى يتحكم فى القصر : هذه المسألة أن يحكم على ماهر علنا ، وعلى رؤوس الأشهاد بعد أن ظل عشرين شهرا يحكم من وراء ستار .

وأغرب ما فى الموضوع أن على ماهر باشا كان مستعجلا للغاية فى تأليف وزارته الجديدة حتى انه لم ينتظر ، حتى يقدم محمد محمود باشا استقالته أو حتى يتم اتخاذ الخطوات اللازمة ، لدفعه الى الاستقالة بل لقد بدأ يباشر اتصالاته قبل أن يقدم محمد محمود باشا بصفة رسمية استقالته وكان يعرض على بعض أصدقائه الشخصيين الدخول معه فى الوزارة الجديدة التى سوف يؤلفها ، وكان بعض هؤلاء الأصدقاء - وهم فى نفس الوقت ، أصدقاء شخصيون لمحمد محمود - يحملون الى الرجل المريض المتعب « القرفان » أنباء تلك الاتصالات وعندئذ ، ثار محمد محمود ثورة « مضرية » دفعته الى ابداء « قرفه » بصورة رسمية ، وان كان الرجل أدبا منه ، ونبلا لم يشأ ، وهو فى القصر ، لتقديم استقالته ألا يمر بمكتب على ماهر ، بصفته رئيسا لديوان الملك . . الملك الذى قدم اليه الاستقالة المطلوبة .

وقد كان الملك على ثقة مطلقة بأن على ماهر أصلح الناس ، لتولى الوزارة
فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد . . . وقد كانت ثقته بعلى ماهر ثقة
مطلقة !

وقد كانت التقاليد الدستورية لو أريد للتقاليد الدستورية أن تحترم بل
كانت النصوص الدستورية ، لو أريد للنصوص الدستورية أو على الأقل ، لروح
الدستور أن يكون لها وجود ، كانت التقاليد أو الدستور نصا ، أو روحا ،
تفرض على ، على ماهر وهو بصدد تشكيل وزارته ، البرلمانية الجديدة ، أن يتصل
برئيس الحزبين اللذين يشكلان الأغلبية فى مجلس النواب ، ليخبرهما - ولو
من قبيل الشكل ، لا أكثر ، ولا أقل - بأن الملك قد عهد إليه بتأليف الوزارة
الجديدة ، وأنه يطلب معونتهما ! أو تسهيل مهمته الجديدة ، ولكن على ماهر ،
كان يرى أنه أكبر من الحزبين الكبيرين ، الأحرار الدستوريين ، والهيئة
السعدية ، بل كان يرى أنه أكبر من المجلس النيابى نفسه ! أليس هو صانع
المجلس ؟ أليس هو صانع العهد ، من الألف الى الياء ، انه لا يستشير ولكنه
يأمر ، فيطاع أمره دون مناقشة !

ولو أن حزب الأحرار الدستوريين وحزب الهيئة السعدية ، كانا يحترمان
حقا التقاليد ولا أقول النصوص الدستورية ، بل لو كانا يحترمان نفسيهما ،
لامتنعا بتاتا حتى عن الدخول فى مناقشات مع على ماهر باشا ، بخصوص وزارته
الجديدة ، حفاظا ، على كرامة الحزبين التى أهينت ، بل التى كاد يقضى عليها
على ماهر ، بدون رحمة ، بل بدون ذوق !

وقد رفض حزب الأحرار الدستوريين الدخول فى وزارة على ماهر ، فى
النهاية ولم يشكل هذا الرفض ، أية متاعب لعلى ماهر ، ولو أن الحزب - ومنذ
البداية - قاطع المشاورات ، الخاصة بتشكيل الوزارة الجديدة لكان قد انتقم
من على ماهر ، شخصيا ، انتقاما أدبيا كان سيذكر للأحرار الدستوريين .

وكنموذج ، لتصرفات على ماهر باشا ، المرشح لتشكيل الوزارة الجديدة ،
ازاء الأحرار الدستوريين والسعديين ، أنقل فقرات من مذكرات د . محمد حسين
هيكل ، وهى وحدها كافية لاعطاء صورة حقيقية لتلك التصرفات .

يقول د . محمد حسين هيكل : أزمع محمد محمود باشا ، السفر الى مرسى
مطروح يستجم بها بعد استقالته ، وعلمنا أنه سيستقل إليها باخرة من بواخر
خفر السواحل ، تكون أكفل لراحته من القطار ، ومن الطائرة ، ومن السيارة .

وفى عشية سفره اجتمعنا حوله فى بهو الفندق ، فذكر لنا أنه يرحب
بعلى باشا ماهر رئيسا للوزارة وأنه يوافق تمام الموافقة على أن يشترك الأحرار
الدستوريون ، معه ، وأن يبقى الوزراء الدستوريون فى مناصبهم ، وأن يشغل
أحمد « بك » عبد الغفار منصب وزير الزراعة مكان رشوان باشا محفوظ وأنه

عهد الى الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ووزير المالية في وزارته ليقوم مقامه في مفاوضات تأليف الوزارة برياسة علي ماهر باشا ، وذهبنا صبح الغد الى الميناء ، وصعدنا الى الباخرة وودعنا محمد باشا محمود في سفره ، الى مرسى مطروح وتمنينا له الشفاء ، وموفور العافية ، وأقلعت الباخرة بالرجل ، الذي شغل مصر عشرين سنة كاملة خادما لها مجاهدا في سبيل سيادتها ، واستقلالها ، وكانت استقالته من الحكم ، هذه المرة ، آخر عهده به ، وعدنا الى مكاتب الوزارة في بولكلي ، ننتظر ما يكون من تطورات الموقف في أمر الوزارة الجديدة ! وكان الوزراء مقتنعين بأن التأليف سيتم في اليوم نفسه ، أو في الغد ، اذا أراد علي ماهر باشا أن يدخل بعض التعديل على الوزارة ، لكن اليوم انقضى ، وتلاه غده ، ولم يتحدث علي باشا ماهر الى أحد فيما كلف به .

واتصل بي حسين سري باشا بعد يومين يخبرني أن علي ماهر باشا لم يخاطبه وان عبد الحميد بدوي باشا تحدث اليه حديثا غير رسمي ، وأنه لا يريد أن يبقى وزيرا للأشغال ، ولا يرضى الا أن يكون وزيرا للمالية .

وفي ذلك اليوم استدعي علي ماهر باشا ، أحمد خشبة باشا ، وفاتحه في أمر الوزارة وذكر له أنه يريد أن يختار وزراء فنيين ويريد لذلك أن يكون مصطفى الشوربجي « بك » وزيرا للعدل ، ويعرض علي خشبة باشا أن يكون وزيرا للصحة ، ودهش خشبة باشا لهذا العرض ، فقد كان وزيرا للعدل أكثر من مرة ومنذ سنوات طويلة كما كان وزيرا للعدل في الوزارة المستقيلة ، وهو من رجال القانون ، فما معنى أن يكون وزيرا للصحة ، اذا كان علي ماهر يريد أن يعاونه وزراء فنيون ؟ أليس يعنى هذا أنه يعرض عليه هذا العرض ليرفضه وأنه راغب في معاونة خشبة باشا بالذات ، أو راغب عن معاونة الأحرار الدستوريين جميعا !

ويقول د . محمد حسين هيكل : كنا معشر الأحرار الدستوريين نجتمع أكثر من مرة كل يوم في فندق وندسور حينا ، وفي فندق سنان استفانو حينا آخر ، وفي مكاتب الوزراء ببولكلي أحيانا ، وكنا نتناول في أحاديثنا ما تقف عليه من اتصالات علي ماهر باشا ، ويعلق كل منا بما يعن له ، وقلق بعض الشبان الذين كانت لهم صلات بمحمد محمود باشا فسافروا اليه في مرسى مطروح يعرضون عليه ما اتصل بهم ، رغم منع الأطباء له من أن يشغل ذهنه بأي أمر ذي بال ، حرصا على صحته .

وقيل لي يوما ان علي ماهر باشا لا يريد أن أكون معه وزيرا للمعارف وذلك لما بينى وبين الشيخ الأكبر من خلاف على مسألة الأزهر ودار العلوم ، لم يبق إذن من الوزراء الدستوريين في وزارة محمد باشا محمود ، غير مصطفى باشا عبد الرازق وزير الأوقاف ، ولم يكن مصطفى باشا قد اختلف مع أحد خلافا

يدعو الى عدم اختياره ، ومع ذلك لم يرد ذكره بين من يرشحهم على باشا ماهر ،
لوزارته .

فكرنا - الكلام للدكتور هيكل - فى الموقف ، الذى يجب أن نقفه ، ولما كان
محمد باشا محمود قد أناب عنه الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية فى
مفاوضات تأليف الوزارة ، فقد رأينا أن نتفاهم مع السعديين ليكون موقفنا ،
وموقفهم من على باشا ماهر واحدا ، وذهبنا بعد ظهر يوم الثلاثاء ، الى منزل
النقراشى باشا برمل الاسكندرية ، واجتمعنا بالدكتور ماهر باشا ، والنقراشى
باشا ، وآخرين من زعماء السعديين ، فانتهينا الى اتفاق أن يكون موقفنا وموقفهم
واحدا ، فاما أن نشترك ويشتركوا فى الوزارة ، واما أن نمتنع ويمتنعوا عن
الاشتراك فيها .

وفى الصباح من يوم الأربعاء علمنا أن ابراهيم بك الهلباوى قابل على ماهر
باشا وتحدث اليه فى تأليف الوزارة . وألح عليه فى ضرورة اشتراك الحزبين
فيها ، ثم اننا عرفنا بعد الظهر من ذلك اليوم ، ان على ماهر باشا ، مستعد أن
يشرك معه اثنين من الأحرار الدستوريين ، هما : هلباوى بك ، وعبد المجيد بك
ابراهيم صالح ، ولم يكن أيهما وزيرا من قبل ، عند ذلك اجتمعنا فى المساء
وتداولنا رأى فقر قرارنا على أن هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة
ينطوى على تجريح صريح للوزراء الدستوريين ، فى وزارة محمد محمود باشا كما
أن اشراك اثنين فى الوزارة لا يعتبر تمثيلا للحزب فيها . ولذلك قررنا عدم
اشتراك الحزب فى الوزارة وبلغ أحمد خشبة باشا هذا القرار تليفونيا الى
الدكتور أحمد ماهر باشا .

وفى مساء الغد ذهبت الى مقهى ميامى بالاسكندرية واتخذت مجلسا الى
جانب نافذة مطلية على البحر ، واننى لهنالك اذ جاء من بلغنى ان الوزارة تألفت
وان السعديين اشتركوا فيها بأربعة وزراء وان النقراشى باشا عين وزيرا
للمعارف ، وانه طرب لذلك أشد الطرب وان على ماهر باشا أنشأ وزارة جديدة
للشئون الاجتماعية وأسندها الى عبد الرحمن « بك » عزام .

وهكذا نجح على ماهر فى أن يقضى على التحالف الذى كان قد قام بين
الأحرار الدستوريين وبين الهيئة السعدية ذلك التحالف الذى بلغ يوما ما من
القوة ما جعل الكثيرين يعتقدون ان الحزبين سيكونان حزبا واحدا . . . كما نجح
على ماهر - فى نفس الوقت - فى استقطاب السعديين الذين قالوا انهم لم يقبلوا
الاشتراك فى الحكم الا لخوفهم على العهد كله من أن يعصف به على ماهر فيجربى
انتخابات جديدة لا يكون لهم فيها مثلما لهم وقتئذ فى المجلس القائم .

ويقول بعض خصوم السعديين انهم قبلوا الحكم على أمل أن يرثوا وحدهم
النظام كله بعد على ماهر خاصة وان بعض قياداتهم كانوا يعتقدون أن وزارة على
ماهر باشا لا يمكن أن تستمر طويلا !!

وقبل أن تنتقل الى الحديث عن الوزارة الجديدة - وزارة على ماهر باشا - يجب أن نقول ان الوفد المصرى قد ابتهج جدا لاستقالة وزارة محمد محمود باشا أو لاقتها ، وكان من بين ما قالته صحفه وقتئذ ، قالت صحيفة الوفد المصرى : حم القضاء ونفذ السهم وأصبحت وزارة محمد محمود باشا فى خبر كان ، الى أمس فقط كانت الصحف الماجورة تقول ان لاشئ هناك وان الوزارة لم تكن فى وقت من الأوقات أقوى وأثبت على البقاء منها الآن ، بينما كانت الاسكندرية ممثلة الأفق بأخبار انتهاء الحكم الصالح واستقالة رئيس الوزراء . . الى آخر لحظة كانوا يكذبون بل لقد كانت الوزارة فى النزاع الأخير ولا يزال مصنع الأكاذيب يستغل للايهام والتضليل ، الى ان تقول صحيفة الوفد المصرى : لقد افترض الحكم الصالح ، حتى فى تغطية نهايته وحتى فى « تكفين » وفاته ليموت كاذبا كما ابتداء الحياة كاذبا مزيفا شادا على الطبيعة والتكوين .

أما جريدة « المصرى » فقد قالت : أراد الوزراء أن يستروا النكبة المتوقعة لوزارتهم فقالوا انها لا تستقيل الا لان محمد محمود باشا قرر نهائيا العناية بصحته أولا وقبل كل شئ ولما كانت حالته الصحية لا تساعد مطلقا على القيام بأعباء الحكم فانه يرى ضرورة تخليه عن الحكم .

قال الوزراءون هذا وذاك وهم يتنقلون بين مختلف المجالس والأندية وكانت هذه الحركة الغريبة فى نوعها من جانبهم دليلا على أنهم لم يروا بدا من الاعتراف بحقيقة الحالة المحزنة التى صارت اليها وزارتهم لم يدن أجلها وخلص الأمة منها ، وقد كانت كابوسا عليها (١٢ / ٨ / ١٩٣٩) .

وفى ١٤ - ٨ - ١٩٣٩ تقول جريدة المصرى تحت عنوان « مآثرة كبيرة نسجلها لمحمد محمود باشا » وقد جاء فيها : علم أننا لانعرف للحكم الصالح مآثرة واحدة نذكرها له فقد كانت أيامه أسود من خافية الغراب الاسحم لا يتخللها بصيص من نور ولا قبس من ضياء ، ولكن واجب الدقة والامانة يفرض علينا ان نسجل لمحمد محمود باشا أنه سافر الى مرسى مطروح عقب تقديم استقالته مباشرة وترك حزبه ووزراءه وحدهم على مدرجة من سيول الحوادث والخطوب . . الى ان تقول صحيفة المصرى : رأى الرجل ان من المهانة والمذلة لنفسيته ولكرامته ان يبقى يوما أو يومين ليتوسط لحزبه ولزملائه لدى خصمه ، الذى طعنه فى ظهره وكبر عليه ان يقول لعدوه خذ من انصارى خمسة بدل اثنين او خذ فلانا دون فلان . . لذلك عجل محمد محمود باشا بالرحيل وترك الدار تبكى من شادها وتنعى من بناها .

وتكتب جريدة الوفد المصرى فى ١٤ / ٨ / ١٩٣٩ تحت عنوان « اما محالفة أو لا محالفة » : وقد جاء فيما كتبه : لقد كان قيام حكومة الانقلاب « تجربة » استعمارية لمحاولة القضاء على استقلال المصريين ، ذلك الاستقلال الذى اعترفت

به بريطانيا العظمى فى معاهدة صداقة . . وقد جاءت هذه التجربة قبل أن يجف المداد الذى كتبت به تلك الوثيقة الخطيرة التى ربطت ما بين الشعبين وأتت عقب الشروع فى تنفيذها على أيدي ممثلى الشعب المصرى الذين وقعوها أمنا على حقوق بلادهم ، للتخلص من قيامهم على احترامها ، وإزاحتهم من الطريق ليخلو للانجليز وقد كادوا كيدهم ودبروا الغدر بالمعاهدة والشعب الذى ارتضاها والمصريين الذين أجمعوا أمرهم على احترام نصوصها والأمانة التامة فى تنفيذها .

أما جريدة الدستور فقد قالت فى ١٤/٨/١٩٣٩ تحت عنوان « عميد السياسة المصرية » وكان من بين ما قالته تلك الصحيفة :

هو صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس الوزارة السابقة ، فى رأى كاتب المقال الأول لجريدة « الدستور » وقد استهل الكاتب مقاله ذاك بما يلى :

« رجل يطمأن اليه ويعول عليه »

ذلك خلاصة ما يقال فى وصف المزايا الخاصة والعامة التى جعلت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا عميدا للسياسة المصرية فى هذه المرحلة المؤثرة من مراحلها الدقيقة .

فالحوادث المصرية كلها قد أظهرت ان هذا الرجل الذى يعتزل الوزارة اليوم رأس من رؤوس مصر التى لا يتم بغيرها عمل من الأعمال الخطيرة فى تاريخ القضية الوطنية .

فمنذ اشترك فى ميدان السياسة المصرية لم يبرم فى البلاد أمر من الأمور الجسام الا كان له شأن بارز فيه ، ووزن محدود فى ميزانه ، وكلمة مرعية تتجه اليها الأسماع وتشتغل بها الأذهان .

ومضى الكاتب ، فأشار الى ما جرى عليه رفعة محمد محمود باشا فى وزارته ، وما كان من تعاونه مع من اشتركوا معه فى الحكم ، وقال انه :

« بهذا المسلك الحميد قد استحق محمد محمود باشا أن يسمى عميد السياسة المصرية وشيخ السياسة المصريين ، وسيظل على هذا الاعتبار مرجعا لهم وموضعا لأطمئنانهم وتوقيدهم وصديقا للمثقفين والمختلفين منهم ، وعاملا من عوامل التدبير التى يستعان بها حيث كان فى الحكم أو فى خارج الحكم بلا اختلاف » .

وعند الكاتب ان رفعة محمد محمود باشا ترك المنصب وما أعطى أحدا من الناس سببا مشروعا للاستياء ، لانه كان سليم التصرف فى علاقاته وأعماله ومراميه ، ولا استثناء فى ذلك لأحد من المصريين .

وتقول صحيفة الاجيبشيان جازيت فى نفس التاريخ ، ان استقالة وزارة محمد محمود باشا جاءت فجأة فى وقت كان يظن فيه ان صحة رفعة محمد محمود باشا قد تحسنت الى درجة يستطيع معها استئناف نشاطه بعد راحة قصيرة . . الى أن تقول :

والواقع أن صحة رفعته - على الرغم من تحسنها قليلا - لا تحمل على الأمل فى العودة سريعا الى العمل . ولذلك رأى أن يستقيل فى الظروف الحرجة الحالية . وهذا ما كنا نتوقعه من محمد محمود باشا الذى طالما برهن على أن صدره يفيض غيرة على صالح بلاده .

وبعد أن تحدث كاتب المقال عن المجهود الذى بذلته الوزارة خلال العشرين شهرا التى تولت الحكم فيها ، وخصوصا فى تدبير المال اللازم لتسليح البلاد . قال : ان المستوى النفساني فى مصر ارتفع كثيرا خلال الأشهر الأخيرة بفضل أداة الحكم الصالحة والحكيمة . وقد ظلت الحكومة سائرة بحكمة وروية فى الطريق التى اختطتها لنفسها بالرغم من العوامل المعاكسة ، التى ظلت تعترض سبيلها .

وأخيرا لما ساءت صحة الرئيس ، ولم يعد فى استطاعته ادارة دفعة الحكم بتوجيه أعضاء وزارته ، بدأت الحكومة تتحول الى مجموعة من الأفراد يعمل كل منهم على طريقته دون أن تكون لديهم يد القائد التى تربط بينهم وتنسق أعمالهم فى سبيل صالح الحكم . فلم ير محمد محمود باشا ، ازاء هذا ، الا أن يتقدم باستقالته الى جلالة الملك .

أما صحيفة البلاغ ، المؤيدة للعهد فقد قالت فى ١٣/٨/١٩٣٩ :

كل من يعرف شيئا عن رفعة محمد محمود باشا يستطيع أن يكون على يقين جازم انه ما كافح الضعف وقاوم الاعياء الا وهو موقن أن مصلحة بلاده تتقاضاه هذا الجهد الشاق ، وانه ما استقال الا وهو موقن أن هذه المصلحة عينها تحتم عليه رعايتها أن يتخلى عن الحكم لمن هو أصح بدنا وأقدر بهذا العمل ، فما ينظر رفعته قط الى شخصه أو يجعل باله الى منصب أو جاه ، أو تنقصه الكرامة حتى يستعيرها من ولاية الحكم ، وقد بلغ غاية ما يبلغه سياسى ، وأحل نفسه بشخصيته الكريمة وروحه النبيلة ، وسيرته القومية النزيهة ، فى أرفع المنازل وأجل المراتب .

وكل وزارة مصرية استقالت كانت استقالتها لازمة أو خلاف ، أو لانتهاه مهمتها أو لان الوقت حان لتغيير السياسة العامة والأخذ فى نهج جديد الا الوزارة المحمدية ، فان قاعدة الحكم الحالى باقية كما هى ، والسياسة التى جرت عليها الوزارة واجبة الاستمرار ، والنهج لا يتغير ، ولا خلاف هناك ولا أزمة .

وتتكون وزارة على ماهر باشا الثانية على النحو التالى : على ماهر للرئاسة ، والداخلية ، والخارجية ، محمد على علوبة وزير دولة للشئون البرلمانية ، محمود فهمى النقراشى وزير المعارف ، محمود غالب وزير المواصلات ، حسين سرى وزير المالية الدكتور حامد محمود وزير الصحة ، سابا حبشى وزير التجارة والصناعة ، عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ، ابراهيم عبد الهادى وزير دولة للشئون البرلمانية ، مصطفى محمود الشوربجى وزير العدل ، عبد السلام الشاذلى وزير الشئون الاجتماعية ، عبد القوى أحمد وزير الأشغال ، محمد صالح حرب وزير الدفاع الوطنى ، محمود توفيق الحفناوى وزير الزراعة .

والوزارة الجديدة اعتمدت أساسا على المستقلين . . تسعة وزراء من بين أربعة عشر وزيرا . أما الوزراء الحزبيون فلم يكونوا يزيدون على الخمسة هم جميعا من الهيئة السعدية ، وقد اعتذر أحمد ماهر عن دخول الوزارة الجديدة لأسباب كثيرة مختلفة قيل من بينها : انه كان على خلاف دائم مع شقيقه على ماهر فى سياسته ، أسلوبا ومنهجيا ، وقيل أيضا انه فضل أن يرأس مجلس النواب بعد المتاعب التى واجهته من الوزارة لانه برلمانى ، ويفضل أن يعيش مع البرلمانيين ، وقيل أيضا انه كان يعرف أو يستنتج أن وزارة على ماهر لن تدوم طويلا ، وانه أثر ألا يحرق نفسه فى وزارة مؤقتة ، ومؤقتة بزمان قصير ، وقيل ، وقيل ، والرأى عندى أن الرجل ، أحمد ماهر ، وفاء منه للرجل محمد محمود قد أثر أن يبتعد عن الحكم لان عجلة الحكم قد بدأت تدور بطريقة عكسية ، وهو رجل صريح ، وواضح ثم ان الرجل - وقد عرفت ذلك من بعض المتصلين به - أثر أن يكون ابتعاده عن الحكم نوعا من الاحتجاج الصامت ، للطريقة المهينة التى استغنى بها عن خدمات صديقه محمد محمود باشا .

وكان اختيار صالح حرب ، ومصطفى الشوربجى وعبد الرحمن عزام كوزراء فى وزارة على ماهر ، واختيار عزيز المصرى كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى ايدانا ببدء معركة مع بريطانيا ، وقد عبر سير مايلز لامبسون عن مخاوفه من تشكيل تلك الوزارة من هؤلاء الوزراء ، عبر عن مخاوفه فى خطاب بعث به الى لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية وقتئذ !

وقد كان القصر متأثرا فى ذلك بالايطاليين ، ذوى النفوذ القوى فى القصر ، يرغب فى تجنب مصر ، ويلات الحرب وكانت الحرب على وشك الوقوع ، وكان الايطاليون ، ذوو النفوذ فى القصر على علاقات وثيقة بالدوتشى موسولينى الذى كان يكن قدرا كبيرا من الكراهية لبريطانيا ، ولسياستها الأفريقية بنوع خاص !!

وكان على ماهر مقتنعا وبصفة شخصية بان بريطانيا سوف تدخل الحرب وسوف تحت مصر على دخول تلك الحرب ، الى جانب بريطانيا تطبيقا لنصوص

معاهدة ١٩٣٦ وكان على ماهر يؤمن ايمانا قاطعا - وهذا ما يذكره له التاريخ - مؤمنا الى أبعد حدود الايمان بأن مصلحة مصر فى البقاء بعيدة عن أتون تلك الحرب ولأن على ماهر كان يعرف جيدا أن أية اصلاحات فى الجيش المصرى لن تتحقق بسبب معارضة البعثة العسكرية البريطانية المسيطرة على كل أمور الجيش المصرى ، صغيرها وكبيرها ، ولذلك فقد كان أول ما فكر فيه انشاء قوة حربية محلية لا تخضع لسلطان البعثة العسكرية البريطانية ، ونعنى بتلك القوة ، الجيش المربط « وهو جيش اقليمى » يتألف من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ، ولم تنقض مدة التزامهم بالخدمة العسكرية ومن ينضم اليهم من المتطوعين . . ومهمة هذا الجيش - فى السلم - تنمية وتعميم الخصال والفضائل العسكرية وموافاة الجيش عند الاقتضاء بما يحتاج اليه من الجند ، والقيام بما يعهد اليه من الخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية . ومهمة هذا الجيش - فى الحرب - القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال وانجاد الجيش عند الحاجة ، ومدة الخدمة فى الجيش المربط لا تتجاوز ستة أشهر ، ويتولى تدريب الجيش المربط ضباط الجيش العامل أو المحالون منهم الى المعاش والاستبداد .

● تحدثنا عن ذهاب وزارة محمد محمود باشا الرابعة ، والأخيرة ورأى الصحافة المصرية على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها الحزبية فى عملية « الذهاب » هذه كما تحدثنا عن مجيء وزارة على ماهر باشا ، الثانية والظروف التى لا يستعملية « المجيء » هذه وأشرنا - مجرد اشارة - الى ما تميزت به وزارة على ماهر من ضم بعض الشخصيات الوطنية التى رأت بريطانيا فى ضمها الى وزارة على ماهر نوعا من التحدى لها ، كما أشرنا أيضا - مجرد اشارة - الى حرص على ماهر على تشكيل الجيش المربط ليكون قوة الى جانب قوة الجيش المصرى الذى تؤثر فى تسليحه وتشكيله البعثة العسكرية ، البريطانية التى كانت حريصة باستمرار على « تحجيمه » وعدم اعطائه الفرصة للانطلاق ، وقد كان اختيار عزيز على المصرى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى ، ماثرا للمنازعات بينه وبين البعثة العسكرية البريطانية ، تلك المنازعات ، التى بدأت عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى .

وإذا كان عزيز على المصرى لم ينجح فى مجابهته للبعثة العسكرية البريطانية عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى ، لان وزراء الحربية كانوا ضده ولان رئيس الوزراء لم يكن يريد أن يتطور الصدام بين عزيز على المصرى وبين وزراء الحربية الذين عمل معهم من ناحية وبين البعثة العسكرية البريطانية من ناحية أخرى الا أن الوضع قد تغير مع مجيء وزارة على ماهر : لقد حرص على ماهر على أن يقف الى جانب عزيز المصرى ، وحرص - فى نفس الوقت - على تقليص نفوذ البعثة العسكرية البريطانية . وقد رأى السير مايلز لامبسون أن فى مقدمة

ما استهدفه عزيز مصرى بعد مجيء على ماهر باشا الى الحكم ، العمل على تقويض مركز البعثة العسكرية البريطانية فى مصر . وقد كان تشجيع على ماهر باشا لعزیز على المصرى فى مقدمة الأعمال التى اعتبرتھا السفارة البريطانية فى مصر معادية لبريطانيا والتي من أجلها نار الخلاف بين على ماهر وبين بريطانيا ، والتي حالت بين قيام تعاون وثيق بينهما فى المستقبل .

والجدير بالذكر أن على ماهر باشا عندما سافر الى لندن للاشتراك فى مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية كان قد تقابل مع المسئولين البريطانيين أكثر من مرة وكان هدف على ماهر من تلك المقابلات و « الاجتماعات المكثفة » اقناع المسئولين البريطانيين بأنه لا يمكن أبدا أن يوضع فى صف السياسيين المصريين المعادين لبريطانيا بل انه فى مقدمة الراغبين فى تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح طيبة وأنه - أى على ماهر - لا يحمل فى نفسه كراهية للبريطانيين بل انه على العكس ، مما يشاع عنه صديق لبريطانيا وكان على ماهر باشا أيضا قد حرص على أن يوحى للسياسة البريطانيين انه القادم الجديد لحكم مصر ، وان بقاء محمد محمود باشا فى الحكم من الأمور الوقتية وانه وحده هو الذى يقرر متى تنتهى مأمورية محمد محمود باشا .

ولكن الملابسات التى أحاطت بتشكيل وزارة على ماهر واختيار بعض معاونيه للمشاركة فى تلك الوزارة ، ومحاولة ظهوره - منذ بداية تشكيله الوزارة - بمظهر الوطنى المستقل قد أثار مخاوف سير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر الذى لم يكن يستطيع للظروف الدولية الخطيرة التى تكتنف العالم أن يعترض على رئيس الوزراء الجديد أو على الأقل يعترض على بعض الأعمال التى قام بها حتى لا يؤول هذا الاعتراض على أنه تدخل سافر فى الشؤون الداخلية لمصر !

وكان على ماهر - والحق يقال - قد أحسن استغلال ظروف تدهور الحالة الدولية ووقوع بريطانيا فى أكثر من مأزق دولى ، بل ان على ماهر لذكائه - ولا أحد يستطيع أن ينكر عليه ذكائه الحاد - قد رأى ان بريطانيا لن تحاول أبدا فى تلك الأيام التدخل فى شئون مصر ، وخاصة وأن على ماهر - رئيس الوزراء - مؤيد الى أبعد حدود التأييد من الملك .

وأصحاب الذكاء الحاد ، ينجحون دائما ، وباستمرار ولكن عندما يخطئ الواحد منهم خطأ فاحشا واحدا فانه يفقد وبسرعة كل ما حققه من نجاحات . ولذلك فقد نجحت سياسة على ماهر باشا فى البداية فحقق كل ما كان يريد تحقيقه من تأخير تدخل بريطانيا فى كثير من الأمور ، الداخلية ، التى رأى تنفيذها ، ولكن بريطانيا التى صبرت ، على ، على ماهر طويلا ، لم تستطع بعد اعلان الحرب ودخولها الى جانب بولندا وضد ألمانيا - للانتظار طويلا على على ماهر وكانت الفرصة التى استغلتها أبرع استغلال دخول إيطاليا الحرب الى

جانب ألمانيا وضد بريطانيا فكان ما كان من اصرار بريطانيا - بصورة رسمية
سافرة - على احداث تغيير وزارى فى مصر ولم تكن وزارة على ماهر قد اكملت
شهرها العاشر . لقد دخلت بريطانيا الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ وأجبر على
ماهر على الاستقالة كرئيس لمجلس الوزراء - بناء على تدخل بريطانيا - فى
٢٧ يونيو ١٩٤٠ .

واذا كان على ماهر قد بدأ منذ اليوم الأول لتشكيل وزارته معركة التحدى
ضد بريطانيا أو ما يمكن أن يسمى بالخروج عن المألوف فى تشكيل الوزارات
وضرورة استئذان بريطانيا فى كل الخطوات التى تسبق التشكيل الوزارى
وتواكبه ، الا أنه قد بدأ منذ اليوم الأول تحقيق كل ما كان يريده القصر من
أمور رفضت تنفيذها ، أو أرجأت التنفيذ وزارة محمد محمود باشا ، وفى مقدمة
تلك الأمور - وعلى سبيل المثال لا الحصر - احالة سليم بك حسن الى المعاش ،
بعد خلافه مع الأب دريتون مدير دار الآثار المصرية ، وبعد أن رفض النائب العام ،
أو « النائب العام » كما كان يسميه على ماهر باشا حالته الى محكمة الجنايات
لأن النائب العام لم يكن يرى فيما نسب الى سليم بك حسن ما يوجب حالته
الى محكمة الجنايات فجاء مجلس الوزراء بعد ثلاثة أيام من تشكيكه وفى أول
اجتماع رسمى له - ليحيل سليم بك حسن ، الى المعاش لا الى محكمة الجنايات .

وكان مجلس الوزراء قد عين فى أولى جلساته ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ محمد
كامل نبيه بك وكيلا لوزارة الأشغال ، والفريق عزيز على المصرى باشا رئيسا
لأركان حرب الجيش المصرى وعبد الرازق أحمد السنهورى بك وكيلا لوزارة
المعارف - بدلا من العشماوى بك الذى كان يقف الى جانب د. محمد حسين هيكل
وزير المعارف السابق فى كثير من آرائه واتجاهاته وقراراته ، وحسن مختار
رسمى بك وكيلا لوزارة المالية ، والأستاذ عبد المقصود أحمد ، وكيلا لمساعدة
الوزارة المالية ، واللواء حسن عبد الوهاب باشا قائدا للأساطيل الجوية !

طلعت حرب يلقى جزاء سنمار القصر يقبل رئيس بنك مصر

● كان من أخطر ما أقدم عليه مجلس الوزراء ، فى تاريخه ما اتخذته
خاصا بطلعت حرب باشا : وادع الدكتور محمد حسين هيكل يروى قصة مجلس
الوزراء الجديد مع طلعت حرب بقول د- هيكل :

أثارت احالة سليم بك حسن وجماعة من كبار الموظفين الى المعاش ، على
هذا النحو ، المفاجيء دهشة الناس وتعليقات الصحف ، لكن أمرا أجل خطرا
كان أكثر لفتا للنظر ، فقد استدعى حسين سرى باشا وزير المالية محمد طلعت
حرب مدير بنك مصر ، وتحدث اليه فى مركز البنك ، وفى دقة هذا المركز دقة
توجب على الحكومة ان تتدخل لمصلحة المساهمين فيه وأصحاب الودائع ، وطلب
اليه أن يتنحى عن ادارة البنك وتراهمى الى الناس هذا النبأ ففتحوا عيونهم واسعة
من الدهشة ، فطلعت حرب هو مؤسس البنك منذ عشرين سنة ، وهو الذى انشأ
شركات البنك ، واحدة بعد أخرى ، وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعهدها
من قبل ، وهو لهذا موضع تقدير الشعب واكباره ، واجلاله ، افيعامل رجل
خدم بلاده أجل خدمة على هذا النحو المهين وهو الجدير ، بكل اكرام ، وتقدير ؟
وتولى طلعت حرب لهذه المفاجأة ، ما تولى الناس جميعا . لقد كان بنك مصر ،
يعانى فى هذه الفترة أزمة تعانيها المنشآت المالية جميعا ، بسبب الأزمة المالية
الطاحنة التى حلت بالعالم واستمرت عدة سنين لكن الرجل لم يكن يحسب ان
الأمر ، يصل بالحكومة الى أن تعامله هذه المعاملة وهو فى نظر الشعب أكبر من
وزير ، وأكبر من رئيس وزراء لانه هو الذى أقام المؤسسة المصرفية الكبرى
والشركات التابعة لها باقدامه فهو الذى خلق هذه المنشآت ولم يخلقه هو الا الله
وهو لم يتهم يوما فى ادارة البنك ، ولم ترق الى نزاهته شبهة ، وبعض الرعاية
من جانب الحكومة للبنك كقيل بأن يعاونه على تخطى هذا المركز الذى لم يبال

من الدقة ما يريد وزير المالية ان يصوره ، لكن وزير المالية حاسم فيما طلبه
وللحكومة فى البنك ودائع ضخمة اذا هى فكرت فى نقلها الى بنك غيره ، عرضت
سمعة البنك للخطر ، أى عرضت كيان البنك للخطر ، والبنك هو طلعت حرب ،
هو سمعته ، وهو حياته ، وهو تاريخه الباقي ، لن تستطيع الأيام محوه ما بقى
البنك دائما ووزير المالية حاسم قاطع فى طلبه ، ان يتنحى من شىء البنك عن
ادارته ، وهو يضرب له موعدا - ثلاثة أيام - ليتلقى جوابه وهذا الموعد انذار
نهائى معناه ان ينزل طلعت على الحكم ، أو أن تقف الحكومة من البنك موقف
التصميم .

ما عسى تكون الخواطر ، التى مرت بنفس طلعت خلال الأيام الثلاثة التى
ينتهى فى آخرها هذا الانذار النهائى وكيف قضى الرجل هذه الأيام الثلاثة وهو
يفكر فى النزول عن عرش مصرفه بعد أن أقام قواعده وبعد أن قضى فيه وفى
شركاته عشرين عاما كان أثناءها مقصد العشرات والمئات والألوف من المصريين
شبابا وشيبا ، رجالا ونساء ، أغنياء ، وفقراء ، وكان أثناءها صاحب الكلمة
المسموعة ، والرأى النافذ .

لقد ذهبت اليه قبل ذلك بأسابيع اجابة لرجاء من أحمد ماهر باشا وزير
المالية أحدثه فى وسيلة يقترحها لدعم البنك فكبر عليه ان يسمع ان البنك فى
حاجة الى دعم وأخبرنى أن كل شىء يسير على أقوم طريق ، أما وهو اليوم بازاء
هذا الانذار من وزير المالية الجديد فلا مفر له من أن يتخذ قرارا اما بالتخلي عن
ادارة البنك واما بالتعرض لوقوف الحكومة من البنك موقف الخصومة . واثّر
الرجل ، أن يتخلى عن ادارة البنك ابقاء على تاريخه فبلغ وزير المالية رأيه ،
قبل انقضاء الموعد ، المحدد ، واختارت الوزارة الدكتور حافظ عفيفى باشا مديرا
 للبنك مكانه وتخلي كذلك فؤاد بك سلطان ، عن مركزه ، بصفته عضوا منتدبا
عن مجلس الادارة وحل محله عبد المقصود أحمد ، وقبل ان نتحدث عن طلعت
حرب وعن الظروف التى أدت الى التخلص منه ، نحب ان نشير الى « استقبال »
الصحافة لوزارة على ماهر ، بعد أن تحدثنا ، عن « توديع » الصحافة لوزارة
محمد محمود وسوف نختار « عينات » قصيرة ، وموجزة ، لما نشرته الصحف
المصرية ، عن وزارة ، على ماهر وعن على ماهر أيضا .

أشارت صحيفة الدستور الناطقة باسم الهيئة السعدية - ١٩٣٩/٨/٣٠ -
الى أن الوزارة خلت من الأحرار الدستوريين كما أشارت الى « أسف » رئيس
الوزراء ، لذلك ، وأسف الكثيرين وقالت أيضا : اذا تيسر للجميع بما يتضافرون
عليه من الخدمة العامة ، والأعمال النافعة ان يتبادلوا الثقة والتأييد ففى ذلك
تعويض حسن ، لما كان منتظرا من مشاركتهم الفعلية فى توجيه تلك الأعمال «
ومضى كاتب مقال الدستور يقول : ان أعضاء الوزارة البرلمانيين من النواب
والشيوخ قليلون : ولكن الدستور المصرى ، وبعض الدساتير الأوربية ، الراقية

لا توجب اختيار الوزراء جميعا من النواب والشيوخ ، الى أن يقول كاتب المقال : ولكننا لا نرى ما يمنع التوفيق بين المطالبين والجمع ، بين الكفاءة والنيابة في وقت واحد قياسا ، على ما حصل عندنا ، أكثر من مرة وقياسا ، على ما يحصل في البلدان الدستورية العريقة التي يتفق فيها أحيانا أن يتخلى بعض النواب عن دوائريهم من يراد الانتفاع بهم في سلك الوزارة من ذوي الكفاءات أو ذوي المكانات وقد دلت الوزارة على عظيم رغبتها في احكام الصلة بينها وبين المجلس باشتغالها على عضوين بارزين أحدهما لمباشرة الشئون البرلمانية في مجلس الشيوخ ، والآخر لمباشرة هذه الشئون في مجلس النواب ، ويختتم كاتب الدستور مقاله بقوله : هذه العناصر ، الجديدة في الوزارة الماهرة هي العناصر التي عرفت ميادين الوظائف وميادين البعثات السياسية فنحن نستقبلها بالرجاء وننتظر منها السداد في صياغة مصالح البلاد وفي مقدمتها أغلى وأنفى مصالح بني الانسان الحرية والاستقلال .

أما جريدة المصري فتقول تحت عنوان ، المحسوبيات العليا : وظائف تخلق للأشخاص لا رجال يخلقون للوظائف : يقول المصري : ظهر ان جميع الوزراء الجدد - فيما عدا اثنين - هم موظفون عاديون من محافظ ، ومهندس ومدير مصلحة ، ومدرس ، أما باقي الوزراء فهم بلا شك من أضعف أعضاء الوزارة المستقبلية . . . وفتح المصريون عيونهم وحدثوا فلم يروا كفايات بل وقعت أبصارهم على مفاجآت تجعل الوزارة الجديدة جديرة بأن تكون أعجوبة بين الوزارات ، وأعجب ما في الوزارة أن صاحبها لم يجترأ تشكيلها من طائفة الموظفين الذين تعج الحكومة بالملئات من أمثالهم ولكنه خلق ثلاث وزارات جديدة لثلاثة وزراء جدد ، واستحدث لهم اختصاصات ما أنزل الله بها من سلطان .

ثم قالت جريدة المصري : هذه أعاجيب لا نرى لها مثيلا في بلد غير مصر ، ولا في وزارة غير الوزارة الحاضرة ولا نعرف لها قياسا ، ولا سابقة : ونحن أمام تفسير واحد ، هو أن هذه الوزارات قد خلقت خلقا ، لأشخاص أريد التحايل على ادخالهم في الوزارة لتسيير أمر تشكيلها أو لارضاء الصداقة ولكن على حساب ميزانية مصر المسكينة التي عجزت عن الضرورات فأصبحنا نراها في عهد ماهر باشا ، تتسع لما تضيق عنه ميزانية بريطانيا العظمى .

واذا لم تكن هذه هي المحسوبية ، العليا ، المضاعفة بكسر العين وفتح الفاء في وظائف الدولة الأساسية فما هي المحسوبية اذن ، وكيف تكون ؟

وقالت جريدة « البلاغ » معلقة على انشاء وزارة للشئون الاجتماعية ، وهي إحدى الوزارات الجديدة التي انتقدت (جريدة المصري) على ماهر ، على استحداثها ضمن الوزارات :

« ان الأمر في الشئون الاجتماعية كان مفرقا مبعثرا ، بين وزارات ومصالح شتى وان هذه الشئون لم تكن تعد من المهام الأساسية لوزارة من الوزارات

فالتعاون ليس مهمة أساسية لوزارة الزراعة ، وشئون العمال ورفع مستواهم واستحداث أسباب الترفيه لهم في أوقات الفراغ لم تكن عملا رئيسيا لوزارة التجارة والارشاد والدعاية والتثقيف والمحاضرات ، وما الى ذلك عمل ثانوى للوزارة التي كانت تعنى به ، وهكذا ، ومن أجل ذلك لم يكن مستغربا ألا تشعر وزارة معينة ان عليها واجبا يتحتم أدائه على وجه السرعة وينبغى تقديمه على كل ما عداه مما تقوم به من أعمالها الرئيسية ، ثم ان هذه البعثة للمصالح والشئون ، على وزارات كثيرة لم يكن من شأنها أن تسهل التعاون على خدمة الأغراض الاجتماعية وتنسيق الجهود في سبيلها » .

ومضت « البلاغ » تقول عن الوزارة انها « أوجدت من أول لحظة لتقليدها الحكم ، شعورا بين موظفى الدولة بأن العمل مطلوب منهم بأقصى قوتهم ، وشعورا خارج دوائر الحكومة ببشائر نشاط سيكون له أثره الحميد في حركة العمل والانتاج ، وفي روح الأمة على العموم » .

وكانت مجلة الاثنين قد اتجهت الى ما اتجهت اليه جريدة المصرى من انتقاد انشاء وزارات جديدة وتعيين وزراء جدد ، وكان من بين ما قالته في هذا الخصوص : للمرة الثانية اتجهت النية الى زيادة عدد الوزراء فى مصر بانشاء وزارات جديدة وتعيين أشخاص وزراء دولة ، وهذه بدعة نعيد مصر ، من شرورها وويلاتها فالزيادة فى مناصب الوزراء ، لا توجبها حاجة العمل ولكن الذى يوجبها ارضاء الأشخاص الحزبيين على حساب أموال الدولة وليس يجهل أحد ما ينعم به الوزير فى مصر ، من مميزات وخصائص ، فهو يقبض مرتبا ضخما ويمنح سيارة فخمة وتكون أكثر مرافق الدولة فى خدمته ولا يكاد يوجد شعب ناهض يرضى أن يشغل كواهل دافعى الضرائب لينعم بعض الأشخاص بالمناصب العالية .

ان الواجب اليوم يفرض النقص فى عدد الوزراء لا زيادتهم فثمة وزارات يمكن أن يشرف عن اثنتين منها وزير واحد ، وفى أكثر العهود الماضية كانت تظل احدى الوزارات من غير وزير ، يقوم على شئونها وزير منتدب ومع ذلك فما رأينا عجزا فى إدارة شئونها .

وعرضت جريدة « المقطم » فى افتتاحيتها لما أذاعته جريدة « الديلى هيرالد » من أن « على ماهر باشا قد يحكم مصر بدون برلمان » فنفته وقالت :

« ولا ندرى لماذا يعزى الى على ماهر باشا احتمال الانفراد بالحكم بغير برلمان وقد كان من أبرز أعضاء اللجنة التى عنيت بوضع الدستور وتولى إعادة النظام البرلمانى أثناء وزارته الاولى ومهد السبيل للانتخابات وابتكر أسلوبا

لانتخاب مجلس الشيوخ بسرعة حرصا على مقتضى الدستور فى أمر الوصاية على العرش . وبين أعضاء وزارته الحاضرة وزراء شديدا الايمان بالعمل البرلمانى ونظام الحكم النيابى .

ولكن لماذا نعتب على جريدة انجليزية اذا اشارت الى احتمال وقوع هذا الامر ونحن ما برح بعض صحفنا يردد انباء العزم على حل هذا المجلس أو ذاك من البرلمان أو حل البرلمان كله مع ما فى هذا الترديد من خطر حقيقى بما يقلل من هيبة البرلمان وتأثيره ويخلق حوله جوا غير صالح ، .
وانتهت من هذا الى قولها :

« لهذه الاعتبارات وسواها لا يمكن أن يخطر ببالنا أن سياسيا عبقريا كصاحب المقام الرفيع على ماهر باشا يخطر له أن يحكم بدون برلمان وخصوصا فى هذا الأوان ولا سيما بعد ما أعربت مصر عن مشيئتها من هذه الناحية غير مرة اعرابا صريحا لا يشوبه غموض ولا ابهام ، » .

وقالت جريدة « البورص » فى مقال بهذا العنوان :

وعندما عرف الناس أن على ماهر باشا قد دعى الى تولي الحكم جاش الأمل فى جميع القلوب ، فان الجميع يعترفون لرئيس الحكومة الجديد بصفات بارزة . نعم انه ليس بالرجل الساحر الذى يستطيع أن يسوى جميع المشكلات بعصاه السحرية : فلن يستطيع على ماهر باشا أن يرفع أسعار القطن الخاضعة لتقلبات الأسواق العالمية ولن يستطيع تخفيض النفقات العسكرية أو تخفيض الضرائب عن الممولين ما دامت الازمة الدولية تهدد العالم . فيجب عدم التمادى فى الأمل والتفاؤل لئلا يعقب ذلك شئ من خيبة الأمل .

ان الفلاح لم يسمع ولم ير حتى الآن الا وعودا . فان جميع خطب العرش عللته بأجمل الوعود ولكنها كانت تذهب هباء مع الريح . أما اليوم فيخيل الى انه قد صحت العزيمة على تحقيق شئ من آماله . فان الوزارة منذ أول اجتماع عقدته قد اهتمت بشئون الفلاح وأخيه الزارع .

وتابعت الجريدة المشار اليها كلامها فقالت :

ان الكتاب المرفوع من رئيس الحكومة الى جلالة الملك يسطر برنامجا تدريجيا ولكنه كثير النفقات ، وليس من شك ان فى الوقت الحاضر ، وحالة العالم الاقتصادية على ما هى عليه قد بلغت الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى يدفعها الممول المصرى مستوى لا سبيل الى تجاوزه بلا خطر ، لذلك قوبل تصريح الرئيس بعزمه على الاقتصاد فى النفقات بكثير من الارتياح .



● وأنتقل بعد هذا العرض السريع ، لاستقبال وزارة على ماهر ، الى الحديث عن طلعت حرب الذى عاملته وزارة على ماهر أسوأ معاملة يمكن أن

يعامل بها مواطن عظيم لعب أخطر الأدوار في تاريخ مصر ، السياسي والاقتصادي .
والغريب ان الجانب الاقتصادي في شخصية طلعت حرب قد طغى على بقية
الجوانب الأخرى في شخصيته وهي جوانب هامة وخطيرة وقد لا يعرف الا القليلون .
جدا أن كتابا لطلعت حرب عن المرأة ، أحدث دويا هائلا وكان اسمه « تربية
المرأة والحجاب » وقد طبع في عام ١٨٩٩ م - ١٣١٧ هـ وكان في ١٤٠ صفحة
من القطع الكبير . وقد صدر طلعت حرب غلافه بكلمات خالدة من بينها قول
الرسول عليه الصلاة والسلام « ان لكل دين خلفا ، وخلق هذا الدين الحياء »
وقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه « أكفف أبصارهن بالحجاب فشدة الحجاب
خير لهن من الارتياح » وقول فاطمة رضى الله عنها « أصلح شيء للمرأة ألا ترى
رجلا ، ولا يراها رجل » وقول الحسن بن علي رضى الله عنه « لا تدعوا نساءكم
يزالحن العلوج في الأسواق ، قبح الله تعالى من لا يغار » .

وقد جاء في مقدمة ذلك الكتاب الفريد في نوعه : كثر في هذه الأيام
البحث والكتابة في حالة المرأة ، وما يجب عليها ولها وفي طرق تعليمها ، والفضل
في فتح باب هذا البحث لكتاب تحرير المرأة الذي وضعه حضرة الفاضل قاسم
بك أمين الذي يقول فيه : ان المرأة مساوية للرجل ، من جميع الوجوه وان
الرجل ظالم لها في حقوقها ، ويحث فيه على تربية المرأة ، وتعليمها كما يتعلم
الرجل سواء بسواء ويقول بلزوم رفع الحجاب ، ووجوب الاختلاط لأن حجاب
المرأة ، وعدم اختلاطها مما يقيد حريتها التي منحها الله أياها ويمنع من قيامها
بالعمل المكلفة به في الهيئة الاجتماعية الى آخر ما يدعو اليه ، ولم يكذ يظهر
هذا الكتاب في عالم الوجود حتى أشيع في بعض الجرائد ، انه تألفت لجنة في
مصر ، تحت رعاية عظيم بها لتحرير المرأة الشرقية على الطريقة التي أشار
اليها حضرة المؤلف في كتابه وأخذ الناس من ذلك الوقت يبحثون في موضوع
الكتاب وما احتوى عليه من أفكار ، وأمان ، ولقد انقسموا حزبين : حزب يرى
رأى المؤلف وهم قلائل يعدون على الأصابع والحزب الآخر وهو الأعظم عددا
أجمع على استهجان ما ورد بالكتاب « ويقول انه يدعو الى بدعة في الدين لا في
العوائد فقط ، وكلا الحزبين سلم ولله الحمد بأن الدين لا يمنع مطلقا من تعليم
المرأة وتربيتها وتهذيبها بل هو يحض على ذلك ويأمر به ولكنهما يختلفان
فيما ينبغي أن تتعلمه المرأة وفي طريقة التعليم والتهذيب .

ولما رأينا - هكذا يقول طلعت حرب - هذا الجدل والكفاح بين فريقين يعززان
كل منهما قوله بالشرع ، ويقول ان الحق والدين في جانبه ، ورأينا انه لم يكذ
يخلو مجتمع من الكلام في هذا الموضوع تاقت نفوسنا الى البحث ، والتنقيب
والدخول فيه ، ونحن نعرض على القراء نتيجة بحثنا فان أخطأنا فلنا من حسن
النية ما نرجو معه غفران سيئات خطئنا وان أصبنا المرمى كما نظن فلسنا نسأل
على عملنا أجرا فنقول : « أول شيء طرأ ، على ذهننا حين قرأنا الكتاب ورأينا
الناس أخذت « تسلق » حضرة المؤلف بالسنة حداد ، ويحملون عليه وعلى كتابه

حملات لم نتعودها على مؤلف غيره من قبل ، انه لا بد من الأمر من شيء مهم حمل الناس على ذلك اذ لا يمكن أن يجتمع كل الناس على ضلالة ولا يخفى ان السنة الخلق ، أقلام الحق ، فأخذنا نسال ، ونسأل ونبحث ، ونتناظر ، حتى علمنا ان معظم هياج الرأي العام على حضرة المؤلف ناتج مما هو راسخ في اذهانهم من أن رفع الحجاب ، والاختلاط كلاهما أمنية تتمناها أوروبا من قديم الزمان لغاية في النفس يدركها كل من وقف على مقاصد أوروبا بالعالم الاسلامي ، ويقولون ان لأوروبا مطامع قديمة ومآرب في النفس يظهرها زيادة التقرب بين العالمين الشرقي والغربي ، حتى أن بعض امراء المسلمين اتخذ هذه المقاصد ذريعة يتقرب بها الى بعض دول أوروبا في نيل مأربه ، ومن ذلك ان اسماعيل باشا خديو مصر الأسبق لما كانت نفسه تميل الى الاستقلال وتكوين مملكة مستقلة بأفريقية يحكمها هو ومن يأتي بعده من أولاده . كان عاملا على جذب دول أوروبا اليه لتساعده على تحقيق أمنيته في مقابلة تحقيق أمنيتهم بأن يدخل العادات الأوروبية بين أمته مما كان يظنه سهلا المنال حتى أنه كثيرا ما كان يتظاهر ويقول ان مصر قطعة من أوروبا وان أخلاق المصريين وعوائدهم التي ورثوها ستصبح بمساعده بعد قليل مماثلة لعوائد أوروبا وأخلاقها ليكون له من ذلك وسيلة يتقرب بها اليهم .

ويقول محمد طلعت حرب : اني أجل حضرة الفاضل قاسم أمين من أن يكون له غاية من وضع كتابه خلاف حب الخير والارتقاء ، لأمته كما هو ظاهر ، من كلامه عن تربية المرأة فانه وصف حالتها اليوم أحسن وصف ، وقال بوجوب تربيتها تربية تهذب أخلاقها ، وتقوم نفسها ، فلحضرتة مزيد الشكر على ذلك وسيرانا في هذا الكتاب داعين الى مثل دعوته رافعين صوتنا مع صوته لعل دعواتنا تخرق تلك الأذن الصماء فيهتم القوم بأمر هذه التربية وننال ضاللتنا التي ننشدها وهي تحسين حالنا ، وما على الله بعزيز ، واننا مع موافقتنا لحضرتة على هذا المبدأ نخالقه في غيره فنستسمحه العفو ، عما يجده خلال بحثنا من المخالفة والمباينة في الرأي والفكر فحضرتة حر ، ولا نخاله الا أن يحب كل حر الفكر .

ويقول طلعت حرب : ولكي يطابق الاسم مسماه سميننا الكتاب « تربية المرأة ، والحجاب » وهو اسم كنا نتمنى أن يجعله حضرة قاسم به أمين عنوانا لكتابه فانه أولى وأليق به من اسم « تحرير المرأة » ، حيث ان المرأة المسلمة بشهادة حضرتة قد خولت لها الشريعة السمحاء منذ نحو ثلاثة عشر قرنا ، حقوقا وامتيازات لم تحصل زميلاتنا الفرنجيات على جزء يسير منها الا من عهد غير بعيد ، وهي الآن قد زادت حريتها على الحد الشرعي .

ويورد طلعت حرب في مقدمة كتابه العبارة المقررة « اذا هفا اليراع هفوة ، فالغرض مما نقدمه الجوهر لا العرض وجل غرضنا المشاركة في البحث توصلا للحقيقة التي هي ضاللتنا جميعا فما تزاومت الظنون على شيء الا وانكشف » .

وفى الفصل الثالث من الكتاب الذى خصصه طلعت حرب ، للحجاب يشير المؤلف الى قول الرسول صلوات الله عليه : الحياء حسن ولكنه من النساء أحسن » والى قوله صلى الله عليه وسلم : ان الله اذا أراد ان يهلك عبدا نزع منه الحياء » والى قوله صلى الله عليه وسلم : « ان لكل دين خلقا ، وخلق هذا الدين الحياء » وتحت عنوان الحجاب أعظم قائد للعفة يشير الى ما قاله أحمد زكى بك سكرتير ثانى مجلس النظار فى كتابه « السفر الى المؤتمر » ان المرأة بعد كل تهذيب أراها ضعيفة ميالة أكثر من الرجل لداعى الشهوات والتفانى فى الملاذ ، فالواجب أن تكون لهن الحرية كالملاح فى الطعام فان التعليم ليس بقادر أن ينزع منهن هذه الأميال وان نزع منهن الخرافات التى يبشثنها فى عقول الأطفال » كما يقول طلعت حرب . لذلك حافظ المسلمون ، على الحجاب . وحذروا من نزعها فكان الصنعة رضى الله عنهم يسدون المنافذ والثقوب ، التى فى الجدران لئلا يطلع منها النساء على الرجال أو الرجال على النساء وقد رأى معاذ امرأته تتطلع فى الكوة فضربها وكان على كرم الله وجهه يقول : « أكف أبصارهن بالحجاب فان شدة الحجاب ، خيرا من الارتياح » ، ويشير طلعت حرب - فى هذا الباب الى قول عاتكة امرأة الزبير ، لما قعدت عن الخروج وسألها زوجها ألا تخرجين يا عاتكة . . لقد قالت : كنا نخرج اذ الناس ناس ، وما بهم من بأس وأما الآن فلا .

ثم ينهى طلعت حرب هذا الفصل بقوله : فهل بعد هذا دليل وإثبات على أن الحجاب دافع ، أو هاما ، وارتياحا وشكوكا ، وحصن حصين للعفة والصيانة ؟

ويناقش طلعت حرب رأى قاسم أمين فى الحجاب وكونه لم يجد نصا فى الشريعة يوجب الحجاب ، على هذه الطريقة المعهودة ، وانما هى عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الأمم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالغوا فيها وألبسوها لباس الدين كسائر العادات الضارة ، التى تمسكت فى الناس باسم الدين والدين براء منها ولذلك لا نرى مانعا من البحث فيها بل نرى من الواجب أن نلم بها ، ونبين حكم الشريعة فى شأنها وحاجة الناس الى تغييرها .

ويقول طلعت حرب تعقيبا على تلك الفقرة من فقرات كتاب تحرير المرأة ، لقاسم أمين : نحن لا نلام اذا كنا نختلف فى هذا الفكر ، وقلنا ان فى الشريعة نصوصا ، تقضى بالحجاب الشرعى ، ونعنى به ستر البدن ، بأكمله وملازمة المرأة ، خدرها ، الا لضرورة ، أما الحجاب الحالى فلا شك انه بدعة لم يأمر بها دين ، ولم يقل بها شرع ، ويشير طلعت حرب الى قول الله تعالى وهو أصدق القائلين : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم ، ان الله خبير بما يصنعون ، وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدین زینتھن الا ما ظھر منها ، وليضربن بخمرھن على جیوبھن ولا یبدین زینتھن الا لبعولتھن أو آبائھن ، أو آباء بعولتھن ، أو بنائھن أو أبناء بعولتھن أو اخوانھن أو بنی اخوانھن ، أو بنی اخواتھن ، أو نسائھن أو مملکت ایمانھن

أو التابعين غير أولى الأربعة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن « صدق الله العظيم .

ويناقش طلعت حرب ما نقله قاسم أمين عن كتاب الروض في المذهب الشافعي : نظر الوجه والكفين عند أمن الفتنة من الرجل للمرأة ، وعكسه جائز . ويقول طلعت حرب ان هذا القول مرجوح ، ويخطئ قاسم أمين بأنه أخذ القول المرجوح من مذهب الشافعي وترك القول الراجح الذي عليه القول عندهم .

ويأخذ طلعت حرب على قاسم أمين قوله ان البرقع والنقاب كانا غير معروفين في الاسلام وهذا قول يدفعه - هكذا يقول طلعت حرب - ما جاء في نفس كتاب تحرير المرأة من أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرمة عن لبس القفازين والنقاب ، وهل لذلك معنى سوى أن النقاب كان موجودا ومعروفا وان كان معمولا به وواجبا ، وكان النساء يستعملنه حتى في وقت الاحرام فنهاهن النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في هذه الحالة فقط .

ويقول طلعت حرب ان الحجاب الحالي - ١٨٩٩ - غير شرعي وان النساء لسن الآن محتجات بل هن في الحقيقة متبرجات مفسدات وان النقاب الشرعي يشترط فيه الا تبدو منه الا العين الواحدة أو العينان . ويقول ان الأصل في المرأة احتجابها وعدم ابتذالها فاللازم الرجوع الى الشرع اذا أمكن وعند عدم الوصول الى ذلك يلزم على الأقل عدم المغالطة والتمحك في الشرع والدين لاعلاء فكر يخالفهما أو اظهار رأى يناقض ما أمر به الله . .

ويقول طلعت حرب في ختام مؤلفه : بعد أن تهيأ الكتاب المطبع وطبع معظمه ، قرأت في المؤيد الأغر « ١٢ نوفمبر ١٨٩٩ » مقالة رائعة المعنى شائقة المبني لحضرة صاحب الحجج الدامغة والفصاحة البالغة فريد أفندي وجدى ، ألمت بجميع أطراف هذا الموضوع بعبارة سلسلة معقولة فاتماما للفائدة ، وحفظا لهذه الدرر والغرر قد رأيت أن أختم بها كتابي ليكون ختامه مسكا ، ان شاء الله تعالى ومما جاء في مقالة الأستاذ فريد وجدى ان المرأة أشد عبودية في البلاد العربية منها في البلاد الشرقية لأن حريتها ليست في رفع الحجاب والاذن لها بالخوض في معترك الحياة وهو ذلك المعترف الذي لا ينال الفوز فيه الا باقتحام المخاطر : معترك يأكل القوى فيه الضعيف وليست القوة والضعف فيه تتعلق بصلابسة العضل أو بلينه فقط بل بأمور أخرى أيضا مركزها العقل وحسن التصرف بقوى الفكر ولو قارنت بين الرجل والمرأة في هاتين الحثيتين لحكمت لأول وهلة أن الغالب لن يكون على أية حال الا الرجل دون سواء . . » .

والجدير بالذكر أن خاتمة كتاب « تحرير المرأة » لقاسم أمين كانت على النحو التالي : أحسن طريقة أراها لتنفيذ ما عرضناه في هذا الكتاب هي

أن تؤسس جمعية يدخل من الأدباء من يريد تربية بناته على الطريقة التي شرحناها وأن يختار لتلك الجمعية رئيس من كبار المصريين « ولا أظن أن الطبقات العليا من أهل بلادنا تخلو من واحد منهم » وأن يكون عمل هذه الجمعية في أمرين : الأول يتعاون على تربية البنات على هذه القاعدة الجديدة ، والثاني السعى لدى الحكومة في إصدار القوانين التي تضمن للمرأة حقوقها بشرط ألا تخرج في ذلك عن الحدود الشرعية ، ولكن بدون أن تنقيد بمذهب من المذاهب بل تأخذ عن كل منها ما هو موافق لحاجاتنا الحاضرة وضرورات عصرنا ، كما حصل مثل هذا في وضع المحكمة العثمانية وكما حصل عندنا مرارا في بعض المسائل المتعلقة بالمحاكم الشرعية فاذا تشكلت هذه الجمعية يخف اللوم ، على كل واحد من أعضائها فان قوة الانتقاد تأتي ، متوزعة على جملة من الأفراد فيسهل احتمالها ، ومقاومتها فلا يكون في شدة الانتقاد ما يبعث على فتور الهمة ، وضعف الإرادة ، عن العمل لأن في قوة الجماعة من الاقتدار على الدفع ليس في قوة الفرد الواحد ، والاجتماع هو القوة الحقيقية التي بدونها لا ينجح شيء .

نرى حكومتنا - هكذا يقول قاسم أمين - تهتم بمسألة صغيرة ، كمسألة الشفاعة فتعين لها لجنة شرعية لتبحث في المذاهب وتجمع ما تراه مناسبا من الأحكام ، ونرى كثيرا من المصريين يدخلون في كثير من الجمعيات مثل جمعية الرفق بالحيوان ومعارض الأزهار ، وغيرها ، ولا يضمنون بوقتهم ، ولا بمالهم ، في تعضيد مشروع من المشروعات يعتقدون صلاحيته ونرى الجرائد تنشر بين طبقات الأمة ، من المعارف ما يساعد على تربيتها ، وتهذيبها وقد آن الوقت ، الذي يجب فيه على الحكومة وعقلاء الأمة وأرباب الأقلام ، أن يوجهوا التفاتهم الى حال المرأة المصرية فاني لا أرى مسألة تمس حياة الأمة أكثر منها ، ولا أحق منها أن تكون موضوعا لنظرهم ، ومجالا لأرائهم ، وأفكارهم .

وطلعت حرب - للعلم - من مواليد ٢٥ نوفمبر ١٨٦٧ ، أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو علي « الزقازيق » عاش في القاهرة ويقال أنه ولد في قصر الشوق ، بجهة الجمالية ، كان والده حسن محمد حرب موظفا بمصلحة السكة الحديد : نال طلعت حرب شهادة مدرسة الإدارة والألسن ، التحق مترجما بقلم قضايا الدائرة السنية خلفا للزعيم محمد فريد ، الذي تولى حينذاك رئاسة هذا القلم . تدرج في هذا المنصب الى أن أصبح مديرا ، لأقلام القضايا ، ثم عمل مديرا لشركة كوم امبو و . . . وفي شركة كوم امبو ، أحييت عليه في الوقت ذاته إدارة الشركة العقارية المصرية حيث تدرب على الأعمال المالية على يد خبراء ماهرين واستمر في عمله في هذه الشركة حتى مصرها وأصبحت عالمية رأس مالها في أيدي المصريين ، و . . . و . . .

استفاد من ثورة ١٩١٩ فدعا الى انشاء بنك مصر وتحقيق له أمله القديم هذا في ٧ مايو ١٩٢٠ الذي هو عيد ميلاد بنك مصر وابتعد بالبنك عن السياسة والحزبية ونجح نجاحا رائعا في انشاء مطبعة ومكتبة مصر ، و . . و . وانتقل بنشاطه الى البلدان العربية ، فأنشأ « بنك مصر وسمورية ، لبنان ، و . . و . واتجه الى تعضيد المسرح العربي فشيد دار التمثيل العربي بحديقة الأزبكية .

وقد توفي طلعت حرب في ٢١ أغسطس ١٩٤١ أى بعد حوالى عام من اقالته من بنك مصر .

وحول اقالة طلعت حرب من بنك مصر ، يقول : د . عبد الرازق حسن : كان المجتمع المصرى ، قبل الحرب العالمية الثانية يموج بالحركة ، وتؤذن الظروف باحتمال تغيير كبير لمواجهة المطالب المتزايدة للسكان الذين كان يتضخم عددهم سنة بعد أخرى ولا تكفى المشروعات العامة لمواجهتها : كانت هناك مطالب عامة ملحة ككهربة خزان أسوان وانشاء صناعة للحديد والصلب واشتد النداء بضرورة تأميم قناة السويس ، وتحويل بنك مصر الى بنك الدولة واعتباره هو البنك المركزى حتى لا تتكرر مهزلة الأرصدة الاسترلينية فى الحرب العالمية الاولى لو ترك الحبل على الغارب للبنك الأهلى المصرى الذى كانت بريطانيا تسيطر على ادارته فى ذلك الوقت : كان من الواضح أن الرأسمالية الوطنية فى تناقض مع الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية وكان من الواضح أن التزاوج الذى تم فى الثلاثينات لا يمكن أن يستمر فى أبعد من الحدود المرسومة له ، وكانت القوى الاستعمارية تخشى عند قيام الحرب العالمية الثانية أن تلعب الرأسمالية الوطنية المصرية دورا يضر بمصالحها ، كان من السهل القضاء على مشروع كهربة أسوان ، والمشروعات الملحة ، بأحدث مشكلة سياسية نذكر كيف أدت الى تفكك أكبر حزب كان قائما فى ذلك الوقت وهو الوفد وقدمت بعض التنازلات بالنسبة لشركة قناة السويس ولم يكن هناك مفر لضرب بنك مصر ، لضمان سير الرأسمالية فى ركاب الاستعمار ، وكانت المؤامرة ، فبعد قيام الحرب سحبت الحكومة المصرية قدرا كبيرا من أرصدها فى البنك ، وقروضها من صندوق توفير البريد ، وكان معنى ذلك نقص الأرصدة السائلة ، ووجد البنك أن الظروف العامة واضطراب السوق ، تحول دون عرض محفظة أوراقه المالية البالغ قيمتها ، أربعة ملايين من الجنيهات للبيع فى البورصة لأن ذلك يعنى انهيار السوق ، واثارة المتاعب للشركات التى يشترك البنك فى رأسمالها فأخذ الاتجاه الطبيعى ، وهو البنك الأهلى ، المصرى ، وقدم له هذه المحفظة طالبا الاقتراض عليها ، وكانت المحفظة تضم فى جزئها الأكبر سندات على الخزانة ، وسندات للدين العام ولكن يبدو أن طلعت حرب قد نسي الحطة التى قدمها فى خطاب له فى مايو ١٩٢٠ حينما ذكر ، أن لكل بلد فى العالم

سياسة مالية ، يجب أن يسير عليها واستقلالاً اقتصادياً يجب أن يعمل على الحصول عليه ، والاستمرار فيه والمهيمن على هذه السياسة وهذا الاستقلال الاقتصادي في كل بلد من بلاد العالم ، هو بنكها الوطني الذي يحصل على امتياز اصدار البنكنوت ويكون فوق كل البنوك ، يشرف عليها ولا يزاحمها ، واستطرد في كلامه عن مهام البنك المركزي ازاء البنوك وختم كلامه بأن هذه هي وظيفة البنك الأهلي في مصر ، الذي كان يجب أن يكون أهلياً بكل معاني الكلمة وهو يعمل مزاحماً للبنوك الأخرى . . . أي أن طلعت حرب كما يقول د . عبد الرازق حسن - كان يدرك أن البنك الأهلي هو غريمه ، وأنه لم يكن يقوم بدور البنك المركزي ، أو يعمل بسياسة استقلالية وكانت النتيجة المباشرة والمنطقية لهذا كله رفض البنك الأهلي لطلب بنك مصر ، وكان لا مفر لإدارة البنك الأخير « بنك مصر » أن تخضع لتحول دون انهياره فقبلت خروج طلعت حرب ومجموعته مقابل ضمان الحكومة لودائع البنك .

وكما لو كان هناك استيلاء على المشروع الاقتصادي الوطني ودخل البنك مراقبو حسابات أجنب هم : هيوات ، وبريدسون ، وثيوبى ، واحتل مقاعد إدارة البنك وشركاته مجموعة ممن عرفوا بأدوارهم في ضرب الحياة الدستورية أو بأعمالهم المشبوهة مع الأجانب كاسماعيل صدقى ، وعبود ، والياس أندراوس ، وعلى يحيى ، والأبراشى ، وهناك أكثر من رأى يقول أنه كان وراء اقالة طلعت حرب من بنك مصر ، أحمد عبود فلقد كان لبنك مصر شركة ملاحه ، وكان لعبود - ولو في الظاهر - شركة ملاحه أخرى هي تلك التي عرفت بالحدوية وكان طلعت حرب ضد إعانة الشركة الحدوية - الأمر الذي أدى إلى عدم تدعيم مركز الشركة الانجليزية : الانجليزية فعلاً التي تحمل اسم عبود « اسما » ، واعتبر أحمد عبود طلعت حرب هو المسئول عن حجب تلك الإعانة عن شركته ، وجاءت وزارة على ماهر ، وكان لعبود أصدقاء كثيرون في وزارة على ماهر ، وحانت الفرصة لينتقم أحمد عبود من طلعت حرب ، وكان أن نعى طلعت حرب من مكانه في بنك مصر وشركاته ، وانتصر أحمد عبود .

ولم يكن انتصار أحمد عبود انتصاراً شخصياً بل كان انتصاراً للاستعمار الاقتصادي الأجنبي . . . في مصر !

ويقول د . فؤاد مرسى ، أن طلعت حرب بذل محاولات كثيرة لانقاذ بنك مصر ، إلا أن التعصب لدى البنك الأهلي وإدارته ضد بنك مصر دفعه إلى رفض انقاذ بنك مصر . وهكذا وضحت مخالفة البنك الأهلي لأبسط قواعد ومبادئ العرف المصرفي . وقت الأزمات مع بنك مصر . وأكد أن البنك الأهلي كان يتصرف في ضوء مصلحته التجارية ومركز لرؤوس الأموال الأجنبية في مصر .

وكان سير ادوارد لوك ، محافظاً للبنك الأهلي وظل يشغل هذا المنصب من أول مارس ١٩٣١ حتى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٠ .

ويقول د. محمود متولى : يتضح من الشروط التى وضعتها الحكومة آنذاك وادعت أنها فى صالح البنك وبغرض تدعيمه أن الهدف الأساسى كان طلعت حرب نفسه ، الذى كان رمزا للوطنية الاقتصادية ، وتعتبر ثورته الرأسمالية الاقتصادية ثورة فعلية من أجل التقدم ، وكانت مبادئه تتعارض بشدة مع مبادئ الاستغلال والسيطرة ، التى كانت فئة من المستغلين والمنتفعين والمتصرين تسعى اليها وتمارسها على الشعب المصرى ، كما كانت القوى الاستعمارية تشعر بالأرض الواثقة من نفسها التى يقف عليها بنك مصر ، والخطوات التى يخطوها من أجل تصنيع البلاد وما يعنيه ذلك مستقبلا بالنسبة لها .

وقد قدم طلعت حرب استقالته أو بمعنى آخر أصر على تقديمتها ، ظنا منه أن ذلك كفيل بانقاذ البنك بعد أن فطن أنه هو المقصود الأول وكان ذلك فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ .

وتذكرنى عملية « ذبح » طلعت حرب - وعذرا لاستخدام هذه الكلمة - بعملية « ذبح » أخرى ، كان ضحيتها رجل الآثار المصرية العظيم د. سليم حسن ، وإن كانت عملية « الذبح » الأخيرة قد اتخذت صورة الاحالة الى المعاش ، وسليم حسن - الضحية الثانية بعد طلعت حرب - من مواليد ١٨٨٦ فى قرية ميت ناجى مركز ميت غمر ، ومن خريجى مدرسة المعلمين العليا . وفى ثورة ١٩١٩ حدد الانجليز اقامته ، لنشاطه الوطنى ، وبعد ثورة ١٩١٩ دخل ميدان الحفريات الذى كان مقصورا على الأجانب ، وقد تعلم - فيما بعد - العديد من اللغات القديمة وحصل على دبلوم الديانات القديمة من السوربون ثم عمل بعد عودته من السوربون محاضرا فى كلية الآداب وكان من أشهر كشوفه مقبرة رع ، وهرم الملكة « خت كا وس » وفى السنوات الأخيرة كلف من قبل قادة ثورة ٢٣ يولية بدراسة آثار النوبة ، فكتب عنها بحثا من أهم البحوث ، وقد توفى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ عن أربعين كتابا من خيرة الكتب ، وربما كان سليم حسن من القلائل الذين احيلوا الى المعاش ولما يبلغ الثانية والأربعين من عمره ، كما أنه من القلائل ، الذين أحدثت احواله الى المعاش ضجة عنيفة لا بين موظفى دار الآثار المصرية ، وإنما بين عامة الشعب ، وهو أيضا من العلماء القلائل الذين خاضوا - ومبكرا - المعارك العنيفة ، مع الأجانب الكبار الذين كانوا يسيطرون على دنيا الآثار المصرية ، وفى مقدمتهم الأب دريتون الذى كان يتمتع بحظوة كبيرة ، عند الملك فاروق ورجال قصره .

ومما أذكره عن سليم حسن أنه كان يدعو باستمرار الى أن يكون التاريخ المصرى ، تاريخ شعب لا تاريخ حكام ، فتاريخ الشعب هو الذى يمكن أن يعتد به الشعب .

وقد تأثر سليم حسن - كما قال أكثر من مرة - بشخصية « بتاح حتب » صاحب الحكم المشهور ، وكان سليم حسن يعتز كثيرا باكتشافه مقبرة الملكة « خت كاوس » والمعروف بالهرم الرابع ، وقد استطاع هذا الكشف أن يربط بين الأسرتين الرابعة والخامسة بعد أن كانت خت كاس - أول مصرية حملت لقب ملكة - هي الحلقة المفقودة بينهما مع أن أولادها هم ملوك الأسرة الخامسة ، ولم تكن خت كاوس أول ملكة حكمت مصر ، بل كانت أول ملكة ظهرت في تاريخ العالم كله .

ويقول سليم حسن ان الاسم الحقيقي لأبى الهول « بول جول » أى مكان عبادة الشمس ومقبرة رع وير التى اكتشفها سليم حسن بجوار أبى الهول من مقابر الدولة القديمة ، وقد كتب سليم حسن عن كشوفه الأثرية اثني عشر مجلدا .

وعندما أجلس سليم حسن ذات مرة على كرسى الاعتراف أجاب أن أقصى درجات الشقاء بالنسبة للانسان : أن يسجن العالم مع الجهال ، وعن أشد كارثة يمكن أن تنزل به قال : أن أعيش في وسط لا يفهمنى ، ولا أفهمه .

ومن أحب بطلات التاريخ اليه قال : حثببوت ، وعن المهنة التى يفضلها قال : التأليف ، وعن الصفة التى يفضلها فى الرجل قال : أن يكون رجلا ، وعن المرأة : أن تكون أنثى .

وعن أحقر أشخاص التاريخ فى نظره قال : الذين يخادعون بلادهم حيا فى نيل الجاه ، وعن أبغض الأشياء اليه أجاب : نكران الجميل !

وعن المكان الذى يحب أن يعيش فيه قال : فى بيتى الذى يحوى مكتبتي ، ويطل على الأهرام ، حيث أفنيت زهرة حياتي فى انجاز أحب عمل الى .

الباب الثامن

وبدأت الحرب بين الانجليز وبين على ماهر لأسباب شخصية

● سبق أن تحدثنا عن أول القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء برئاسة على ماهر باشا - أغسطس ١٩٣٩ - والخاص بإحالة سليم بك حسن وكيل مصلحة الآثار المصرية ، الى المعاش بعد أن تقررت إحالته الى محكمة الجنايات يوحى من القصر ، كما تحدثنا عن ذلك الجرم الخطير الذي ارتكبه وزارة على ماهر باشا باصرارها ، على استقالة طلعت حرب باشا رجل الاقتصاد الأول في مصر ، من رئاسة بنك مصر ، وشركاته ، رغم أنه هو صانعها كلها بل هو بنك مصر وشركاته . وقد حاولت أن أثبت من الصحف الأسباب التي أدت الى اقالة طلعت حرب من بنك مصر أو الأسباب التي أدت الى إحالة سليم بك حسن ، الى المعاش ، فلم أستطع اذ كانت الرقابة قد فرضت على الصحف والمطبوعات بعد أيام من تولى على ماهر باشا ، رئاسة الوزارة بسبب قيام الحرب العالمية الثانية ، الأمر ، الذي أكد لي أن الصحف في أوقات الرقابة لا يمكن أبدا أن تكون مصدرا رئيسيا من مصادر التاريخ وان كان يجوز بعد توافر شروط معينة في المؤرخ أن تكون مصدرا ثانويا !

والذي حزننت له حقيقة ، أنني لم أجد كلمات انصاف - في الصحف المصرية - لطلعت حرب ، لا بصفته صاحب أفضال جمة ، على كل الصحف التي كانت تصدر يومئذ : أفضال عامة ، وأفضال خاصة بل بصفته الرجل الذي خاض الحروب العنيفة الشرسة ، عشرين عاما من أجل انقاذ الاقتصاد المصري من مغالب أسود أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية : لم أجد كلمات انصاف أو حتى كلمات رثاء لذلك الرجل الذي كان ينحت في الصخر ، ولمدة عشرين سنة ليبني قلاعنا الاقتصادية ، المصرية ، الوطنية بل أنني عندما حاولت تتبع كل ما قيل عن طلعت حرب ، بعد وفاته ، أو في مناسبات أخرى عديدة ، خاصة

بينك مصر لم أجد أبدا إشارة الى استقالة أو اقالة طلعت حرب ، من بنك مصر ، وكأنما كانت هذه الاستقالة من الأمور العادية الطبيعية التى تحدث كل يوم فى أية مصلحة حكومية ، أو غير حكومية .

وقد وقفت طويلا ، أمام السلبية الخطيرة التى يتميز بها مجتمعنا « الصحفى » بل مجتمعنا كله اذا جاز لى استخدام ، التعميم فى هذه النقطة ، وأعنى بها ، أننا نبالغ فى اظهار حفاوتنا ، واختراطنا وتقديرنا ، بل نبالغ فى تملق من بيده السلطة أو المال ، أو الجاه ، أو النفوذ حتى نكاد نفسد عليه أموره ، ونكاد نفسد أيضا على أنفسنا أمورنا نعطي - فى الغالب - صاحب النفوذ أو صاحب المال ، أو صاحب السلطة الكثير ، الكثير ، الذى لا يستحقه عادة بل الذى لا ينتظره ، هو عادة ، وفى أحيان كثيرة يحس ، ذلك الذى فى يده ، المال أو الجاه ، أو النفوذ ان تملقنا له لا لشخصه وانما لماله ، أو جاهه ، أو نفوذه ، فلا يسعد بما نقدمه اليه لانه يعرف جيدا ، وأكثر من غيره أن ما يقدم اليه مرتبطا ببقاء نفوذه ، أو جاهه ، أو ماله ، وعندما يزول عنه هذا المال ، أو النفوذ أو الجاه ، يزول كل ما يقدم اليه ثم يتلاشى نهائيا . . . بل يمكن أن يقدم اليه - عند زوال جاهه ، وماله ، ونفوذه - العكس تماما ، عكس ما كان يقدم اليه ، أيام الجاه ، والنفوذ والمال وقد عرفت صحفيين كبارا أنقذ طلعت حرب صحفيهم ، بل وبيوتهم من « الحجوزات » بل من الخراب وكانوا دائما يسبحون بحمده ، ويقولون فيه بل ويكتبون عنه من قصائد ، الغزل ، والشكر ، والثناء والاشادة ، ما لم يقل من قبل ، وما لم يكتب ، لا من قبل ، ولا من بعد : هؤلاء لم يكتبوا حرفا واحدا ، عن طلعت حرب فى مأساته التى كانت بلا جدال أعنف مأساة مرت به ، بل كانت بلا جدال الضربة القاضية التى أنهت حياته .

وأقول ، ان صاحب المال ، أو الجاه أو النفوذ قد لا يكون بحاجة الى كل ما يقال فيه أو ما يكتب عنه عندما يكون فى الصورة لان ما يكتب عنه ، أو يقال فيه قد يصيبه فى بعض الأحيان بالثخمة أو قد يصيبه اذا كان ضعيف الشخصية ، بالغرور ، ولكنه فى أمس الحاجة الى كلمة واحدة تقال له أو تكتب عنه عندما يزول عنه جاهه ، أو ماله ، أو نفوذه لا لانه قد يكون فى أمس الحاجة الى تلك الكلمة وحسب ، بل انها قد تكون أصدق ما يقال فيه .

وعندما كنا صغارا فى قريتنا الصغيرة المتواضعة التى يحوطها نيلنا الحبيب بحبه ، ومائه كنا نسمع من آبائنا ، وأجدادنا : عندما يموت ، للعمدة ، حمار أو جاموسة ، أو حتى نعجة ، تذهب القرية كلها لتعزية العمدة فى حمارة ، أو جاموسته ، أو نعجته ، ولكن عندما يموت العمدة لا أحد يذهب لل عزاء فيه ، فلا بد من التريث حتى يعرف ، القادم الجديد هل كان على علاقة طيبة ، بالراحل القديم ، أم هو من اتجاه آخر غير ذلك الذى كان يمثل العمدة المذهب ، وفى

أية حال من حالات تقديم العزاء لا يكون السبب وراءها ، الا ارضاء القادم الجديد .

وأخشى أن يجرفنى الحديث عن هذا العيب الاجتماعى الخطير ، فأخرج عن الخط ، الذى وضعته لنفسى فى كتابة « سنوات ما قبل الثورة » وأعود فأقول اننى ظلمت سنين طويلة لا أعرف الا بين الكواليس ، الأسباب التى أدت الى احوالة سليم بك حسن ، الى المعاش حتى هو نفسه لم يكن بقادر على أن يهوج بهذه الأسباب ، وقت احواله الى المعاش ، حتى لا يزيد الحرق على الراقع ، كما يقولون ، أو حتى لا يزيد الطين بلة ، فيحارب فى رزقه أو يحارب فى وجوده ، الى أن أتيت لى فرصة لقائى به ، وتحدثت معه فى هذا الموضوع ، بعد أن أقصى الملك فاروق عن العرش ولم يعد غضب القصر تهمة تصيب المغضوب عليه بدرض معه ، يجعل الكثيرين يناون عنه ، بل أصبح هذا الغضب وساما يضعه على صدره كل من كان « حظى » بهذا الغضب .

يقول سليم بك حسن ضمن ما قاله : يخطئ البعض عندما يتصور أن الخلاف بينى وبين الأب دريتون مدير مصلحة الآثار كان خلافا شخصيا ، أو كان خلافا على تمصير المصلحة ، فقد كان الأب دريتون فى القصر ، أقوى من مدير مصلحة ، بل أقوى من وزير ، وقد كان الأب دريتون « نافذا » على الملك ، لا على كبير الأمناء ، أو رئيس الديوان فقط ، وقد كان لدى من المؤهلات ما يجعلنى أحق الناس بمنصب مدير مصلحة الآثار ، كنت أحق بهذا المنصب من أى مصرى آخر ، بل من أى أجنبى أيضا ، فلقد قمت باكتشاف آثار خطيرة فى مقدماتها هرم الملكة خنت كوس ، أول امرأة حملت لقب ملكة فى التاريخ ، وعن اكتشافاتى الأثرية أصدرت اثنى عشر مجلدا ، كان لها أهميتها العلمية لا فى مصر وحسب بل فى الخارج أيضا ، وكانت الحكومة الفرنسية تعتبر أن منصب مدير الآثار المصرية ، يجب أن يكون وفقا على الفرنسيين ، وقد حدث - أكثر من مرة - أن محمود فخرى باشا ، سفير مصر فى باريس ، حذر أكثر من مرة من تعيين مصرى فى هذا المنصب وكان من رأى المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا أن أصبح أنا وكىلا لمصلحة الآثار ويكون الأب دريتون مديرا لها بعقد لمدة ثلاث سنوات ، بعدها أكون أنا مدير المتحف المصرى .

وكانت عملية البحث عن الآثار المصرية موزعة بين الانجليز ، والفرنسيين ، والايطاليين ، بحيث يكون لكل فريق من هؤلاء ، المنطقة التى يعمل بها ، وقد استصدرت من زكى العرابى باشا - وكان وقتئذ وزيرا للمعارف - قرارا بأن أكون المشرف على عملية تقسيم المناطق الأثرية على الأجانب ، وعلى المصريين ، وكان من رأى زملائى المصريين أن يكون للمتحف المصرى كل الآثار الثابتة السليمة ، على أن تدفع الحكومة المصرية لمن يعثرون على اثار مصرية قيمة التكاليف التى أنفقوها فى عملية البحث والتنقيب ، كما حدث بالنسبة لآثار

توت عنخ أمون حيث وافقت الحكومة المصرية ، على أن يعطى كارتر المشرف على عمليات الحفر مبلغ ثمانية وأربعين ألف جنية على أن تدخل آثار توت عنخ أمون المتحف المصرى ، ودخلت فعلا ، آثار توت عنخ أمون الى المتحف المصرى ، فيما عدا « العصا » الحادية عشرة التى لم نعرف وقتئذ أين ذهبت ؟

وعندما توفى الملك أحمد فؤاد ، « أوصى » بمجموعة من الآثار ، التى كانت فى حوزته الصالح المتحف المصرى ، كهدية منه ، تسلمتها من أحد أمناء القصر ، ولكن عندما أصبح فاروق ملكا ، أرسل الى مراد محسن باشا - رجل القصر - ليسترد آثار والده ، باعتباره وارثا له ، ولكننى بادرت بتسجيل تلك الآثار فى سجلات المتحف لتصبح من ممتلكات الدولة التى لا يمكن خروجها منها الا بقانون يوافق عليه البرلمان : وقلت لمراد محسن باشا : اننى لا أستطيع تسليمكم الآثار التى هى ضمن ممتلكات الدولة الا اذا كتبتم لى ايضا بأنكم تسلمتموها كإمانة ترد عندما يطلب ذلك من القصر ، ورفض مراد محسن باشا وتكررت زياراته لى وكنت فى كل مرة أصر ، على وجهة نظرى .

واعتبر فاروق ماقت به للمحافظة على الآثار المصرية جريمة ، وبدأت مؤامرات ابعادى عن المتحف ، بل محاولة تقديمى الى محكمة الجنايات ، وأذكر أن « يس بك أحمد » النائب العام وقتئذ قد سعى الاتهامات الموجهة الى بأنها سفاح ، أى اتهامات بدون أب أى بدون أساس قانونى ، وقد دفع « يس بك أحمد » ثمن وقوفه الى جانب الحق ، فى هذه القضية ، كما دفعت أنا ثمن حرصى على آثار مصر ، وإن كان « يس بك أحمد » قد رد اليه حقه ، فيما بعد ، أما أنا فلم يرد الى حقى ، بل لم يرد الى اعتبارى الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واخراج فاروق من مصر : لقد حاول أكثر من وزير للمعارف اعادتنى الى عملى ، ولكن فاروق كان يثور باستمرار ضد عودتى ، الى العمل ، الامر الذى جعل وزراء المعارف فيما بعد لا يفكرون على الإطلاق حتى فى اقتراح عودتى الى عملى لان فاروق اعتبر مسألة خلافى معه مسألة شخصية بحتة !



وأعود بعد ذلك كله للحديث عن وزارة على ماهر باشا ، الثانية وزارة الحرب ، وزارة الأزمات الداخلية والخارجية العنيفة ، وزارة التآرجح بين تأييد سياسة ألمانيا وإيطاليا « المحور » وتأييد سياسة بريطانيا « الحليفة » كما تنص معاهدة ١٩٣٦ !!

وأنقل - فى البداية - وجهة نظر مارسيل كولومب فى تلك الاحداث كما جاءت فى كتابه تطور مصر « ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » ، ترجمة زهير الشايب وتقديم

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : «استقال محمد محمود في أغسطس ١٩٣٩ ، بسبب مرض مزمن ، وانتهز الملك الفرصة كي يعهد بالوزارة الى علي ماهر باشا ، وقبل السعديون في الحكومة الجديدة بخمسة أعضاء بالاضافة الى تسعة من المستقلين ، بينما رفض ذلك الاحرار الدستوريون ، وهكذا جرت محاولة جديدة لاقامة حكم فردي ، وبعد ذلك بعدة أيام غزا الجيش الالماني بولندا وفي ٢ سبتمبر أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب ضد ألمانيا ، وكانت معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، واجبة التنفيذ وكان تطور الأزمة الدولية يلقي في مصر ، اهتماما كبيرا وكان لكل من النظامين الهتلري والفاشستي معجبون في مصر بل ان رئيس وزراء سابقا - هو اسماعيل صدقي باشا - قد امتدحهما علانية في مجلس النواب في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ وخلال الأشهر السابقة على اندلاع المعارك كانت دعايات الاذاعات الألمانية بالغة النشاط وحظيت حملاتها ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي بترحيب خاص في كل الأوساط بل من جانب القادة أنفسهم ، كما أن تهكما على الديمقراطيات كان له صدى كبير ، وبدأت تنتشر شيئا فشيئا فكرة مؤداها أن انتصار ألمانيا هو السبيل لتحرير الشرق من الوصاية الغربية ، » .

ويقول مارسيل كولومب : أمكن للدبلوماسية الفاشستية ، بمهارة تامة أن تخفف من مشاعر التوجس ، التي ولدتها حرب الحبشة ، لكن مشاعر الريبة والخوف التي خلفتها الأطماع الإيطالية عام ١٩٣٥ ثم تكن بلا شك قد اختفت تماما على أن القوى المتصارعة في ذلك الصدام الذي كان يتشكل كانت تبدو في نفس المستوى فكان الموقف منهما واحدا ، كما أن انتصار الحلفاء ، لم يكن مؤكدا . ليس من الأفضل إذن أن نتجنب الانحياز بشكل واضح الى المعسكر المعادي لقوى المحور ؟ تلك هي السياسة الحذرة ، التي احتذاه الملك فاروق ومستشاره علي ماهر باشا ، وشجعهما على هذا موقف الحياد ، الذي اتخذته إيطاليا في البداية ، واكتفت الحكومة المصرية بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة ٧ من المعاهدة فأعلنت حالة الطوارئ ، وفرضت الرقابة على الصحف ، وسمح لبريطانيا العظمى باستخدام الموانئ ووسائل النقل ، والمواصلات ، ونفتح قوسا ، لنقول ان بريطانيا قد دعت الملك فاروق وعلي ماهر باشا ، الى اعلان الحرب على ألمانيا ثم تخلت عن هذا المطلب بعد أن ظهر لديها أن عدم اعلان مصر الحرب على ألمانيا فيه مصلحة لبريطانيا . .

وسوف أعود الى هذه النقطة فيما بعد ، وأقفل القوس ، وأعود الى ما كتبه مارسيل كولومب : وهو يمثل وجهة نظر جديدة بالاحترام - يقول مارسيل : اكتفت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا أما بقية بنود المعاهدة ، فإن مصر لم تخلع عليها - عند دخولها في محك التطبيق - ذلك التفسير الواسع الذي كانت لندن تتمنى أن تخلعه على هذه البنود ، وظهرت الى حيز العلن خلافات

بين السلطات العسكرية فى كلا البلدين وتضاعفت هذه الخلافات أثناء السنة الأولى من الحرب ، ولم تستطع بريطانيا العظمى أن تحسم هذه الخلافات كما كانت تهوى وذلك بسبب وجود أناس يتوقدون وطنية على رأس الجيش وفى صفوف الوزراء ، وفى أغسطس ١٩٣٩ عين الفريق عزيز على المصرى باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى وكان هذا الضابط الكبير الذى قلما عرف الهزيمة فى المعارك التى خاضها ، فى طرابلس فى صفوف الجيوش العربية التركية ، يقدم طواعية ، وعن طيب خاطر الأدلة على وطنيته المتطرفة ، ولهذا فقد استقبل تعيينه فى هذا المنصب بتحفظ شديد فى لندن ، وبعد ذلك بقليل وفى أول سبتمبر أنشئ جيش مرابط وضع تحت قيادة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام ، وهذا الجيش الذى بلغ تعدادة فيما يقال ٢٥ ألف رجل كان محط آمال رئيس الوزراء وموضع عنايته ، وقد عمل قائده بهمة على أن يثبت فى جنوده الحمية الوطنية ، التى تحركه هو نفسه ، منذ الوقت الذى كان يحارب فيه فى صف طرابلس ، العثمانية مثله فى ذلك مثل عزيز المصرى باشا ، وكانت شخصيته تشغل السفارة البريطانية ، مثلها كذلك مثل شخصية وزير الدفاع صالح حرب باشا .

وفى القاهرة كانت الهمسات المعادية لقضية الحلفاء تسرى وتنتقل من فم الى آخر ، وسرى الظن بان بريطانيا العظمى تنوى ان تعود لتفرض من جديد الاجراءات والقيود التى كانت قد فرضتها أثناء الحرب العالمية الاولى ، وسرى كذلك بأنها تريد أن تنشئ فرقة للعمل شبيهة بتلك الفرقة التى كان مجرد طريقة جمع أفرادها قد خلف فى النفوس ذكريات مريرة ، تردد الادعاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت ارسال جيش من المتطوعين لخوض غمار الحرب ، على الجبهة الاوربية .

كما تردد فى ريف مصر ، بأن الدواب ، والمواشى سوف تصادر وبأن مساحة الأراضى المنزرعة قطناً ستحدد ، بل لقد قيل ان مديرى المديریات سوف يستبدل بهم ضباط انجليز

ويشير مارسيل كولومب الى استيلاء الألمان على وارسو عاصمة بولندا ، وتزايد الاعجاب بقوة الرايخ العسكرية كما يشير الى الكوارث التى ألقت بقوات الحلفاء فى النرويج ، وهولندا ، وبلجيكا ، والى ارتفاع أصوات هصرية تطالب بالتزام الحياد ، بل ان بعض هذه الاصوات ، انطلق ينادى بادخال تعديلات جوهرية على معاهدة ١٩٣٦ كانقاص فترة بقاء القوات البريطانية فى مصر ، الى عشر سنين بدلاً من عشرين سنة « وهكذا » كما يقول مارسيل كولومب « نهضت الروح القومية تدعمها الدعايات الألمانية ، والايطالية ، وتشجعها بذكاء كل من الحكومة المصرية والتمراى » الى أن يقول مارسيل كولومب : « انتاب

السفارة البريطانية القلق ، فزاد تدخلها وضغطها على رئيس الوزراء على ماهر ،
الذى اضطر للتخلي عن رئيس أركان الحرب ومنحه مرتين متعاقبتين أجازة لمدة
سنة أشهر ، ثم أحيل الى الاستبداد فى ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، .

ولا نريد ان نسترسل فى الحديث عن الازمات ، التى واجهتها وزارة
على ماهر بالجملة ، وانما نؤثر الحديث عنها بالتفصيل نظرا لما لها من أهمية
بالغة فى تاريخ تلك الفترة الحرجة من التاريخ المصرى المعاصر !!

عندما أعلن عن تشكيل وزارة على ماهر باشا ، واختيار محمد صالح حرب
باشا وزيرا ، للدفاع بها نظرت السفارة البريطانية الى تلك الوزارة نظرة شك
وارتياب وتحولت تلك النظرة بعد تعيين عزيز على المصرى باشا رئيسا لأركان
حرب الجيش المصرى ، الى نظرة حقده ، وكراهية ، فعزیز على المصرى معروف
بعداؤه الشديد للبعثة العسكرية البريطانية ، وقد كانت أزماته معها عنيفة ،
عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى وكانت اختصاصات المفتش العام للجيش ،
غير محدودة ، ومجىء عزيز على المصرى كرئيس لأركان حرب الجيش ، ووظيفة
رئيس أركان حرب الجيش ذات صلاحيات هامة ، وذات اختصاصات كبيرة ،
وخطيرة محددة . ولا سبيل ، أبدا الى نكرانها وتجاهلها ، وقد حاول عزيز على
المصرى فى بداية تسلمه ، لوظيفته الجديدة أن يقنع السفارة البريطانية والبعثة
العسكرية البريطانية أنه راغب فى التعاون مع الجانب البريطانى ، الحليف
طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ الى أبعد حدود التعاون ولكن الجانب الانجليزى لم يقتنع
أبدا بما أبداه عزيز على المصرى من نوايا طيبة كما لم يقتنع أيضا ، بأنه راغب
فى هذه المرة فى التعاون مع الجانب البريطانى .

ومما ساعد الجانب البريطانى على التشكك فى اتجاهات وميول عزيز
المصرى أنه ومنذ الساعات الاولى لتعيينه رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى
كان كتلة من النشاط ، ورغم أنه أصيب فى حادث بالطريق الصحراوى وهو
يقود سيارته بنفسه ، وهو فى طريقه الى الاسكندرية ، لمباشرة عمله الجديد الا أنه
لم يبق فى مستشفى المواساة بالاسكندرية الا وقتا قصيرا غادر بعده المستشفى
الى بولكلى لمقابلة على ماهر باشا ، رئيس الوزراء الجديد ، ثم اتجه ، بعد مقابلته
لعلى ماهر باشا - مباشرة - لحضور اجتماع المجلس الفنى للجيش برئاسة محمد
صالح حرب باشا وزير الدفاع وظل فى الاجتماع - رغم أنه أصيب برضوض
شديدة ، ورغم أن سيارته تحطمت تماما - أكثر من ثلاث ساعات وفى اليوم
التالى ، يقابل عزيز على المصرى الملك كما يقابل الجنرال مكريدى رئيس البعثة
العسكرية البريطانية ، كما يستقبل كبار رجال الجيش المصرى ، اللواء حسن
حسنى الزيدى باشا واللواء أحمد أحمد عطية باشا ، واللواء حسن عبد الوهاب
باشا .

وبعد أيام قلائل يتجه بصحبة على ماهر رئيس الوزراء الى مرسى مطروح وبعد عودته مباشرة من مرسى مطروح يتجه الى سلاح المدفعية حيث يتولى تفتيش وحداته المختلفة ، بصحبة اللواء حسن حسنى الزيدى باشا القائد العام لسلاح المدفعية والقائم مقام حسن محمود بك مساعد القائد العام ، والقائم مقام ، محمد شاهين بك مدير مدارس المدفعية وبعض ضباط السلاح .

وبعد ثلاثة أيام من زيارته لسلاح المدفعية يتوجه الى الكلية الحربية ، لزيارة أقسامها المختلفة ، وللتفتيش على طلبتها وللوقوف على مدى استعدادها لاستقبال العام الدراسى الجديد وكانت زيارته تلك بصحبة اللواء مصطفى صادق باشا و . . . وفى اليوم التالى يتوجه أيضا الى سلاح الإشارة ، لزيارة السلاح والزيارة مدارسه وبعد ثمان وأربعين ساعة من زيارته لسلاح الإشارة يتوجه بصحبة اللواء محمد صادق باشا ، قائد قسم القاهرة لزيارة أورطة الأساس وبعد ثمان وأربعين ساعة أخرى يتوجه عزيز على المصرى الى المستشفى العسكرى بمششية البكرى حيث يتفقد حالة المرضى من الضباط والجنود ، وقد كان فى استقباله فى المستشفى العسكرى ، الدكتور الأميرالى باسيلى سوسو بك كبير أطباء الجيش المصرى و . . .

وفى اليوم التالى لزيارته للمستشفى العسكرى يتجه الى سلاح الأسلحة والمهمات بالقلعة و . . . و . . . حركة دائبة ونشاط ، غير مألوف ، ثم حرص شديد على معرفة كل شىء وعلى اعطاء الأوامر الضرورية ، والعاجلة بدون انتظار رأى أحد غيره ، كل ذلك أثار الجانب البريطانى وأكد ان عزيز المصرى فى منصبه الجديد سوف يكون أكثر خطورة على البعثة العسكرية البريطانية وعلى السياسة البريطانية وخاصة ما يتصل منها بالجيش ، أكثر منه عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى هذا عن عزيز على المصرى باشا ، أما عن صالح حرب باشا فان الجانب البريطانى لم ينس أبدا أن صالح حرب باشا كان يقف دائما ، وبدون هوادة ضابطا ، وعضوا فى مجلس النواب ضد السياسة البريطانية .

والذى جعل الجانب البريطانى ، يخشى محمد صالح حرب باشا أكثر من أى وزير آخر فى وزارة على ماهر باشا ، انه كان يتمتع برصيد شعبى ضخيم وانه كان معروفا بالاستقلال فى رأى وعدم الالتجاء الى سياسة المداينة أو التملق لا للسرائى ، ولا للانجليز وعن تاريخ صالح حرب باشا كتبت صحيفة البلاغ فى عددها الصادر فى ١٩ أغسطس ١٩٣٩ - غداة توليه وزارة الدفاع ، كتبت تقول :

« أكبر ما يمتاز به صاحب المعالي اللواء محمد صالح حرب باشا تقوى الله وطهارة الضمير ومجانبة السوء عملا أو قولا . ولا عجب فى أن ينحو محمد صالح حرب باشا هذا النحو الدينى ، فقد تربى تربية دينية فلما ألحق بمدرسة خفر

السواحل كتلميذ ضابط كان أكثر زملائه حرصا على تأدية الصلاة في أوقاتها وأكثرهم تلاوة للقرآن الكريم .

ثم رقى الى رتبة «ملازم ثان» فكان هو الرجل الذى يركن اليه كل عسكرى مظلوم فى طلب الدفاع عنه ، وعرف بكفاءته كما عرف بنشاطه وسرعان ما رقى الى رتبة الملازم الاول فرتبة اليوزباشى ، وأعلنت الحرب العالمية وهو قائد خفر السواحل فى مرسى مطروح فلما أعلنت الحماية البريطانية على مصر جمع الضباط والجنود الذين كانوا تحت قيادته وسار بهم وبأسلحتهم الى القوة العثمانية التى كانت مرابطة خلف الحدود المصرية الطرابلسية .

وأما هو وهؤلاء الضباط والجنود طوال سنوات الحرب العالمية بين طرابلس والمغرب وتركيا محاربين .. واستطاع خلال هذه السنوات أن يستكمل دراسته العسكرية نظريا وعمليا ، وشهد بكفاءته القواد العثمانيون فترقى فى السلك العسكرى العثمانى بجدارة واستحقاق حتى بلغ رتبة « القائمقام » . وانتهت الحرب العالمية ، ثم أعلن الدستور فى عام ١٩٢٣ وكان قد صدر العفو عن المحكوم عليهم ، فرأى « محمد صالح حرب » الفرصة مواتية للعودة الى مصر فوصل اليها وما لبث أن رشح نفسه للنيابة ، ودخل مجلس النواب فكان من أقوى النواب دفاعا عن حقوق الشعب وأقواهم فى المطالبة بإنشاء جيش حديث لمصر .

وخلا منصب وكيل مصلحة السجون فى أواخر سنة ١٩٢٨ فعينته الوزارة النحاسية وقتئذ فى هذا المنصب وبقي فيه حتى عام ١٩٣٩ ثم اختير مديرا لمصلحة خفر السواحل ومنح رتبة اللواء وفى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ اختير لمنصب وزارة الدفاع ، وقد شهد بأعماله فى خفر السواحل خلال الأشهر القليلة الماضية كل رجال العسكرية من بريطانيين ومصريين .

وقد أحدث اختيار صالح حرب وزيرا للدفاع ضجة كبيرة فى الدوائر البريطانية خاصة فى السفارة البريطانية وقيادات القوات البريطانية فى مصر كما يتضح من الفصل التالى :

معارك عنيفة فى الداخل وفى الخارج وتوفيق الحكيم يفتح النار على المرأة المصرية

● اعتبرت الدوائر البريطانية تعيين محمد صالح حرب باشا وزيرا للدفاع فى وزارة على ماهر باشا بمثابة حرب اعلان ضدها ، وقد سبق أن أشرت فى الى ملخص لتاريخ صالح حرب باشا باعتباره من خيرة الشخصيات الوطنية الجديرة بالحب والتقدير والاحترام .

وقد عرفت صالح حرب باشا لأكثر من ربع قرن من الزمان وخاصة عندما كان رئيسا لجمعية الشبان المسلمين العالمية ، وأشهد أن الرجل كان حقيقة من خيرة القادة الوطنيين المخلصين الذين يعشقون مصر والسودان ويرون فى وحدة وادى النيل دعامة قوية ، لتحرير افريقيا ، وأن هذه الوحدة هى أهم ركائز تقدم الأمة العربية والعالم الاسلامى .

ومما أذكره عن محمد صالح حرب باشا أنه فتح لنا نحن الشباب فى بداية عام ١٩٤٧ جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة لتتدرب ولتدرب زملاءنا من الشباب على حمل السلاح دفاعا عن حرية وادى النيل ودفاعا عن القضية الفلسطينية ، كما أنه كان من خيرة العاملين على زرع بذور الرجولة ، والوطنية ، والثورة فى نفوس الشباب ، وكان فى تربيته للشباب قويا ، وعنيفا وصارما ومستقيما كالسيف .

ويوم يتاح للمرء ، أن يكتب عن محمد صالح حرب فسوف يرى القراء نموذجا رائعا ، للرجولة ، والتضحية والفداء لم يتغير أبدا ، ولم يتبدل ولم تهدأ تأثيرته ، حتى بعد أن تجاوز الثمانين من عمره : ظل هو هو ، طالبا ، أو ضابطا فى خفر السواحل ، أو مجاهدا فى سبيل تحرير طرابلس وبرقة وبنغازى من الاحتلال الايطالى . . ظل هو ، كما هو نائبا فى مجلس النواب ، وزيرا ، أو

رئيسا لجمعيةات الشبان المسلمين العالمية : شاب دائما ، بالغ العنف والثورة ، مع غيره بل مع نفسه قبل أن يكون مع الآخرين .

أذكر أننا كنا نفرد مكانا فى المصور لصورة شخصية عامة رسمها الرسام فايق ، وتحت الصورة ، كلمة يكتبها صاحب تلك الشخصية عن نفسه تحت عنوان « أنا » وأذكر ، أن صالح حرب فى عدد المصور الصادر فى ١٩٥١/٨/٣ - وكانت الحركة الوطنية المصرية فى عنفوان قوتها وثورتها - كتب عن نفسه يقول بالحرف الواحد : « كنت الى ما قبل ثلاثين عاما ، لا يخجلنى أن أقول أنا ، ويشهد بذلك تاريخ الجهاد والسيوف ، والقلم ، وما تدلى من العنق ، أو يزدان به الصدر ، يوم كنت الفريق صالح حرب باشا القائد العام للجيش السنوسى فى افريقيا ، أما اليوم فقد أصبحت - كما أصبح غيرى - من أشباه الرجال ولا رجال ، فأى مصرى يحق له أن يمشى على الأرض رافعا رأسه ويقول « أنا » ؟ وكأنما ارادتنا من وراء ظهر الغيب ، غفيرة بنت عفان حين قالت :

وان أنتموا لم تغضبوا بعد هذه

فكونوا نساء لا تعاب من الكحل

ودونكمو طيب العروس فانما

خلقتهم لأثواب العروس ، وللغسل

فسحقا وبعدا للذى ليس دافعا

ويختال يمشى بيننا مشية الفحل

ألا رحمة الله على الرجولة فى مصر ، ورحم الله كل من كان فيها يستطيع أن يقول أنا ، !

وقليلون جدا ، هم الذين يعرفون ، أن محمد صالح حرب هو قاتل « ياسين » صاحب أسطورة ياسين وبهية ، التى جاء فيها : يا بهية وخبرينى ، ع الى جتل ياسين ، جتلوه السود عيونى ، من فوق ظهر الهجين .

وقد كان أحب الاوقات بالنسبة لنا ، نحن « حوارىي صالح حرب » أن نستمع اليه وهو يروى ذكرياته القديمة ، التى مضى عليها أكثر من خمسين ، أو ستين سنة ، وكأنما يقرأ من كتاب مفتوح أمامه ، ومن بين ماسمعه عن مقتل ياسين هذا قوله : أن ياسين كان من أكبر مجرمى الصعيد ، وكان ينتسب الى قبيلة العباددة ، وقد ضاقت الحكومة بجرائمه ويثست من القبض عليه ، وقد رأت وزارة الداخلية ، بعد أن عينت ضابطا بحدود خفر السواحل برتبة ملازم ثان أن تستعين بعمدة القبيلة التى ينتسب اليها ياسين مهددة اياه بتجريدته من رتبته ونياشيته ، اذا هو لم يلق القبض على ياسين حيا أو ميتا ، ويصل على

بك ، العمدة ، الى حيث يختفى ياسين فى مغارته ، ويطلب منه أن يسلم نفسه ، ولكن ياسين يرفض أن يسلم نفسه ويطلب من العمدة ، أن يتركه وحاله ، فهو لن يسلم نفسه حيا أبدا ، كما أنه لن يموت رخيصة . ويعتذر العمدة عن القيام بما هو مطلوب منه معلنا أنه على أتم الاستعداد ، للتخلي عن رتبته ونياشيته ، وقد حدث أن انتدبت للعمل - وأنا فى سلاح الهجانة - على شراء جمال من وادى حلفا ، وقد اشترينا من البشارية ما نحن بحاجة اليه ، ثم عدنا ومعى دليلي وهو من قبيلة العبابدة ولم يكن معى ، الا جنديان فقط ، وقد لاحظ أحدهما أن اعرابيا ينام على بطنه وبيده بندقيته ، فاذا بالدليل يلوم هذا الجندي ، لتدخله فى شئون الآخرين بعد أن عرف أن هذا الاعرابي هو « ياسين » ، وعندما حاول صالح حرب أن يعود الى المكان ، الذى كان ينام فيه الاعرابي اعترض الدليل ، الذى كان ينتمى الى قبيلة العبابدة ، التى ينتسب اليها ياسين « وحاول أن يشيننى عن عزمى ، ولكننى أبيت ، وعقلنا الجمال ، وعدت أنا والدليل الى حيث المغارة ، التى كان يوجد بها ياسين وعندما اقتربنا منه لم يشأ أن يطلق علينا النار حتى نتقدم ويكتشف أمرنا » .

ويقول صالح حرب أنه فكر فى اشعال النيران قرب المغارة حتى يدخل دخانها الى داخل المغارة ، فيجبر ياسين ومن معه على الخروج منها بعيدا « فنستطيع أن نصيبه ، ولكن ياسين بادر باطلاق الرصاص علينا فأصاب طربوش الجندي ، فانبطحنا على الأرض وأخذنا نزحف الى حيث تبرك الجمال » .

ويقول صالح حرب : أمرت دليل الطريق أن يأخذ جملا ، ويذهب بأقصى سرعة الى عزبة البوص ، القريبة ويحمله بوصا ، وبعد أن امتنع الدليل وافق ، غير أن ياسين أطلق عليه النار فأصاب « الجمل » . و . و . و . وقد حاول ياسين فيما بعد أن يهرب الى جبل آخر وتبادل صالح حرب ومساعداه النار مع ياسين ويصاب أحد الجنديين ، وكان صالح حرب لا يطلق الرصاص فى المليون ، ويأمر من معه ، ألا يطلقاه أيضا فى المليون ، فقد كان حريصا على أن يقبض على ياسين حيا ، ولكنه غير من خطته فأطلق الرصاص على الجزء الظاهر من جسم ياسين ، ويلقى ياسين سلاحه ، ويجرى ، فيجرب صالح حرب ومن معه خلفه فاذا به قد انتهى ، لقد أصابته إحدى الرصاصات فى قلبه ، والثانية تحت ابطه ، والثالثة كسرت ترقوته والرابعة مست ذراعه اليمنى ، وبعد تفتيشه وجدوا فى سرواله « ختما » باسمه فتأكدوا أنه هو ، ويكتشف صالح حرب أن ياسين كان معه زوجته وطفله واذا بالزوجة بعد أن تأكدت من مصرع زوجها ياسين اندفعت تزغرد : بركة لى ، بركة لى : أى باركوا لى ، باركوا لى ، وطن صالح حرب أنها تتصنع الفرحة ، ولكن ظهر أنها كانت جادة ، وتم وضع جثة ياسين فى جوال وركبت المرأة وابنها الطفل ، وقاد صالح حرب الركب الى محطة المحاميد ، ولم يصدق المأمور أن ياسين قد قتل ، وفى اليوم التالى لمصرع ياسين

بدأت وزارة الداخلية تتوالى ، ويفد الى محطة المحاميد : الضباط من جميع الرتب ، ووكيل نيابة قنا ، ووكيل نيابة أسوان ، وكم كانت المفاجأة ، لقد بدأوا يحققون مع صالح حرب لانه قتل ياسين ، وامتنع صالح حرب عن أن يرد على أسئلة النيابة ، وترك ممثلي النيابة وأرسل برقية الى مفتش الصحراء الغربية الأميرالاي الألماني فون دومريكر بك ، وجاء مفتش من الداخلية اسمه مستر وندسون ، وذهب الى مكان الحادث هو والدليل ، وأحد الجنديين ، ووقف مفتش الداخلية مستر وندسون يقول بعد أن عاد أمام الأهالى بلغة عربية تداخلها اللكنة الانجليزية : باسم وزارة الداخلية أشكرك كثير خالص ، أنت قمت بعمل عظيم خالص ، خلصت مديرتي قنا وأسوان من مجرم ، كان خطرا على الأمن العام ، والتفت الى بقية الضباط من ذوى الرتب الكبيرة قائلا : تقدروا دلوقت تناموا كويس مافيش خطر ، مافيش خوف : هذا الضابط الصغير جدا خلصكم من الخطر الكبير .

وصرفت وزارة الداخلية لمحمد صالح حرب ثمانين جنيها مكافأة ، كما أعطت للأومباشى ، والعسكريين والدليل ثمانين جنيها أخرى ، وأعطى محمد صالح حرب من عنده لكل واحد من الثلاثة خمسة جنيها ، ولم تمض أيام حتى نظم أبناء الصعيد أغنية فى ياسين راح الشعب يرددها : يا بهية وخبريني ع الى جتل ياسين ؟

والى جانب محمد صالح حرب باشا ، وعزيز المصرى ، اللذين أثار اختيارهما فى منصبيهما ثورة الانجليز ، كان أيضا اختيار مصطفى الشوربجى ، وزيرا للعدل ، وعبد الرحمن عزام وزيرا للأوقاف فى البداية ، وقائدا عاما للجيش المرابط . . من أسباب ثورة الانجليز على على ماهر ووزارته .

ومصطفى الشوربجى من تلاميذ مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وقد ظل على العهد - عهد مصطفى وفريد - الى أن لقي ربه ، وكان مصطفى الشوربجى من أجراً الشباب على سعد زغلول باشا وقد قال لسعد زغلول وهو فى قمة مجده : انه لن يوقع على توكيل الأمة للوفد المصرى الا بشروط ثلاثة من بينها أن يكون أساس المفاوضات الاستقلال التام ، وأن تشمل المفاوضات موضوع السودان ، وألا يكون الوفد مفوضا من الأمة بشكل مطلق ، ولمصطفى الشوربجى العديد من المؤلفات الوطنية : « القضية المصرية » . « لا حماية ، لا اتفاق ، لا مفاوضة ، لا تحالف » . وعندما اختاره وزير الحقانية على ماهر - ١٩٣١ - ليكون مستشارا بالاستئناف رفض الملك فؤاد التوقيع على مرسوم التعيين ، غير أن على ماهر هدد بالاستقالة من الوزارة ، وقد ظل مستشارا فى محكمة الاستئناف تسع سنوات رشح بعدها ليكون مستشارا فى محكمة النقض غير أن على ماهر كان قد اختاره وزيرا للحقانية : من نواب الحزب الوطنى ، ومن

شيوخه أيضا ، أهدى مكتبته - ٣٥٠٠ كتاب - الى ثقابة المحامين وكان قد تجاوز ال ٨٥ عاما من عمره وكانت قيمتها وقت اهدائها - ١٩٦٤ - تزيد على العشرة آلاف جنيه و ٠٠ و ٠٠

أما عبد الرحمن عزام ، فقد كان من خيرة الذين حملوا لواء الوحدة العربية ، والاسلامية ، فى مصر ، واليه يرجع فضل التفكير المبكر ، فى انشاء الجامعة العربية ، وقد عرفت عبد الرحمن عزام سنوات طويلة عندما أتيح لى كصحفى ناشئ أن أتابع أخبار الجامعة العربية ، بعد انشائها بسنوات قليلة ، ولم يكن رأيى وقتئذ - كما هو الآن بالطبع - فى الجامعة العربية ما يسر الأمن العام للجامعة ، وعندما كنت ألتقى به وأذكر له اعتراضاتى كشاب ثائر على مجريات الأمور فى الجامعة العربية ، كان عبد الرحمن عزام يتقبل تلك الآراء بصدر رحب ، بل كان فى كثير من الأحيان يوافقنى على بعض آرائى ، وكان يقول لى باستمرار : انها مجرد خطوة للعمل العربى المشترك .

وفى بعض الأحيان ، كان يسألنى ، وأنا أحاوره : لو خيرت وكنت أنت فى مكاني بين اتخاذ هذه الخطوة ، وعدم اتخاذها ؟ هل كنت تختار عدم قيام الجامعة العربية أم قيامها بتلك الصورة ، الضعيفة ؟

وفى الواقع ، كنت - وقتئذ - لا أرى ما يمنع من الانتظار وقتا أطول لكى تقوم الجامعة العربية قوية منذ البداية ، بدلا من أن تقوم بتلك الصورة الهزيلة . وكان عبد الرحمن عزام - يرحمه الله - يبتسم ويقول : هذه دائما ثورة الشباب ، عندما كنت فى مثل سنك ، كنت أقول هذا الكلام ولم أكن أقبل مثل هذه الخطوات البسيطة والضعيفة ، ولكننى عندما تجاوزت تلك المرحلة ، وعندما وجدت على الطبيعة ظروف البلدان العربية كلا على حدة ، وظروف البلدان العربية مجتمعة ، وجدت أنه من المصلحة الترحيب بتلك الخطوة على أن تتبعها خطوات أخرى تطور العمل العربى وتزيد قوة ، وترابطا واندفاعا . على أننى كنت باستمرار - ولعل لا أزال كذلك حتى اليوم - أرى أن ضعف الجامعة جاء بسبب عدم التزام الأعضاء فى الجامعة بميثاق الجامعة ، وكون الدول التى تنفذ قرارات الجامعة ، هى تلك التى توافق عليها ، أما الدول التى لا توافق على أى قرار ما فهى غير ملتزمة بالطبع بتنفيذ ذلك القرار ، كما أن من أهم أسباب ضعف الجامعة ، كونها ملتزمة بآراء الحكومات ، وكون التنظيمات الشعبية التى تمثل الملايين من المواطنين العرب ليست بداخلية فى اطار الجامعة العربية ! و ٠٠ و ٠٠

وحياة عبد الرحمن عزام - كما سبق لى أن قلت - مليئة بجلائل الأعمال ، تعطى الدليل القاطع على أن الايمان بالقيم والمثل العليا ، لا يمكن أبدا - أن يتحول الى العكس : قد يصاب ذلك الايمان فى بعض الفترات بالضعف نتيجة

لعوامل خارجية ضاغطة ، ولكن ذلك الايمان لا يمكن أبدا أن يتلاشى أو يتجه الى طريق آخر ، وبمعنى أدق لا يمكن أبدا لصاحب القيم ، والمبادئ ، والمثل العليا ، وخاصة اذا كانت تلك القيم والمبادئ ، والمثل العليا ، نابعة عن عقيدة دينية راسخة أن يتخلى - مهما ووجه بالصعوبات والمشاق - عن كل ما يؤمن به ، وما يعتقد أنه الحق ، والعدل ، وحياة رجل كعبد الرحمن عزام عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات ، فيها فترات قوة ، وفيها فترات ضعف ، وفيها فترات تتميز بالاندفاع ، وفترات أخرى تتميز بالحكمة والاناة ، ولم يحدث أن عبد الرحمن عزام - الذي كان مضطرا في بعض الأحيان ، الى الاعتكاف أو العزلة - أن عمل عملا ما صغيرا ، أو كبيرا ، يختلف مع ضميره ووجدانه ، وتلك هي الميزة الكبرى لتلك الشخصيات الرائدة ، التي قد تجد نفسها عاجزة عن العمل في بعض الأحيان ، وقد تحترق وهي في حالة العجز هذه ، ولكنها لا يمكن أبدا تحت أي ضغط مادي أو أدبي ، أن تعمل عملا لا تؤمن به .

وعندما كان عبد الرحمن عزام طالبا في المدرسة السعيدية أنشأ جمعية سماها جمعية « الرابطة الاسلامية » - وكان وقتئذ متأثرا بأفكار الحزب الوطني - لبث الحمية في نفوس الشبيبة ، وفي لندن بدأ يدرس الطب من عام ١٩١٢ ، ولكنه لم يكن يميل أبدا الى هذا النوع من الدراسة التي لا تتفق مع مواهبه ، واستعداده ، ولكنه رغم ذلك راح يقبل على دراسة الطب اقبالا شديدا ، وفي لندن أسس جمعية « أبو الهول » ودعا هو وزملاؤه في الجمعية الزعيم محمد فريد ، ليقيم معهم أياما أعربوا فيها له عن حبهم ، وإخلاصهم وزودهم هو بفيض من وطنيته الصادقة ، و . . . عندما قامت الحرب البلقانية وكانت الهزائم تلحق بتركيا دولة الخلافة الاسلامية ، أصر على أن يلتحق بالقوات التركية فاخرق غرب أوروبا ووسطها بالقطارات حتى وصل الى ميناء تريسته على بحر الأدرياتيك وليس معه جواز سفر ولا تأشيرة لدخول أي من الدول التي تطل على بحر الأدرياتيك ، بل لم يكن معه أية ورقة الا خطاب من محرر جريدة عمالية بريطانية يؤكد أن عبد الرحمن عزام مراسل لتلك الجريدة ، المتواضعة التي لا يقرؤها أحد خارج لندن ، ومع صعوبة موقفه ، دخل النمسا ، والمجر والجبل الأسود الى أن تعرف على بعض الشوار الأرناءوط الذين استضافوه ومكنوه من الوصول الى استمبول حيث استقبله الشيخ عبد العزيز جاويش وقدمه الى كبار الشخصيات العربية ، والتركية ، ومن استمبول اتجه الى أدنة حيث انضم الى قوات الجيش العثماني ، التي كانت تقاتل الشوار .

ولم يكن عبد الرحمن عزام وقتئذ ، قد تجاوز العشرين من عمره ، وقصة عبد الرحمن عزام في الحرب البلقانية كقصته في الحرب العالمية الأولى ، فكل قصص عبد الرحمن عزام تتميز بالبطولة والرجولة والفداء ، وكلها حقيقة تصلح أن تكون مثلا يحتذى ، لا لشباب مصر ، والعالم العربي ، والعالم الاسلامي وحسب ، وإنما لشباب الدنيا كلها .

وبعد تلك الرحلة الطويلة مع تلك الشخصيات الوطنية التي أثار اشتراكها في وزارة على ماهر باشا الثانية نائرة الانجليز نعود الى الأجواء السياسية المصرية ، والعربية والدولية ، التي كانت تعيش فيها وزارة على ماهر باشا ، وزارة الأزمات ، والتحديات ، والجدير بالذكر أنه بعد أيام من تشكيل وزارة على ماهر أعلنت الحرب العالمية الثانية ، وبمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ، وبناء على اشتراك الحليفة بريطانيا في تلك الحرب تم فرض الأحكام العرفية في جميع أنحاء مصر ، وخول على ماهر باشا رئيس الوزراء السلطة في اتخاذ كل التدابير الواردة في نظام الحكم العرفي والمحافظة على النظام والامن العام ، ورغم أن حزب الاحرار الدستوريين لم يكن مشتركاً في الوزارة ، الا أن محمد محمود باشا رئيس الحزب ، قد أكد لعل ماهر باشا تأييده وتأييد حزبه له ، في هذا الموقف الدولي ، المكفهر وكان الشيخ المحترم ، لويس فانوس عضو الهيئة الوفدية قد أبرق الى على ماهر باشا مؤيداً ، دون انتظار لقرار الوفد ، في هذا الموضوع ، فبدأ الوفد يحاسبه لخروجه على الخط الحزبي .

ومن الأمور الطريفة ، ان مجلة المصور أجرت استفتاء لبعض الشخصيات الهامة حول مدة الحرب ، وقد كان من رأى عبد القادر حمزة باشا - صاحب جريدة البلاغ - أن الحرب ستطول الى سبعة أعوام ، وأن الحلفاء سينتصرون بعكس رأى الأستاذ عباس محمود العقاد - فيما يتعلق بمدة الحرب - الذى قال أن الحرب لن تطول أكثر من عام ونصف ، وقد كان من رأى العقاد - أن روسيا لن تنتصر لألمانيا في هذه الحرب لأنى - العقاد - لا أثق في أغراضها ، ومواثيقها كما كان من رأى العقاد أيضاً ان إيطاليا لن تخرج على حيادها ولن تشترك في الحرب ، أما الأستاذ عزيز خانكى بك فقد كان من رأيه أن الحرب لن تطول أكثر من سنة واحدة . . وأن ألمانيا ستنهزم في تلك الحرب وسيقضى على الهتلرية القضاء الأخير .

وكان من القضايا التي أثارت اهتمام الرأى العام وقتئذ القضية التي حركتها النيابة العامة ضد مصطفى النحاس باشا لانه في احدى خطبه ، نسب الى د . أحمد ماهر ، وزير المالية وقتئذ أموراً اعتبرتها النيابة قذفاً في حقه ، وظلت الدعوى قائمة حتى بعد خروج أحمد ماهر باشا من وزارة المالية ، وكانت هيئة الدفاع عن مصطفى النحاس مكونة من مكرم عبيد ، أحمد نجيب الهلالي ، ومحمد صبرى أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل ، ويوسف الجندى ، وكامل صدقى ، وعبد الحميد عبد الحق ، وكان محامى الدكتور أحمد ماهر ، المدعى بالحق المدني والمطالب بمبلغ عشرين ألف جنيه كتعويض هم ابراهيم الهلباوى ، محمد موسى بدر ، محمد توفيق خليل ، وعبد الرحمن الببلي و . . و . .

وقد كانت الصحافة ممثلة في مجلس الشيوخ بفارس نمر باشا ، وعبد القادر حمزة باشا وأنطون الجميل بك ، وخليل ثابت بك ، وكانوا كلهم من الأعضاء

المعينين . أما ممثلو الصحافة فى مجلس النواب فقد كانوا : جبرائيل تقلا « دائرة تكلا » محمود أبو الفتوح « دائرة نقطة العرب » فكرى أباطة « منيا القمح » عباس محمود العقاد « العامرية » .

وقد كان الشباب مندفعاً ، الى التدريب العسكرى ، وكان د . محجوب بك ثابت يولى هذا التدريب كل اهتمامه ، وكان هناك نشيد قومى عسكرى ، ألفه الأستاذ حسن اسماعيل ، ولحنه « الطالب » عبد الحميد توفيق زكى وكان من بين كلمات ذلك النشيد :

نحن السيوف المشرعات للعدا
أرواحنا للنيل ، والعرش فدا
إذا دعت مصر رفعنا العلم
وفى دم الأعداء خضنا أسدا
تخالنا الأبصار ، زوابعاً من نار
فى عزمه الجبار ، فى قوة الأقدار
نحن السيوف المشرعات ، نحن الرعود
العاصفات ، فى الهول لا نخشى الدماء

وكانت كلمات ذلك النشيد تنتهى كما يلى :

يا شباب التضحيات هات مجد النيل هات وابعث النور الجديد



وكان شعار الجيش الم رابط ، الذى صدر بتشكيله مرسوم ، وتم تعيين الأستاذ عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف قائداً عاماً له كان شعاره الآية الكريمة « يا أيها الذين آمنوا اصبروا ، وصابروا ، وربطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

وكان فى مقدمة الذين تطوعوا للخدمة العسكرية النائب المحترم « أحمد مرتضى المراهقى » الذى قال ان أحب شئ الى نفسه أن يحمل السلاح ، ويرتدى ثياب الأنفار ، ويشترك مع اخوانه المصريين فى الجهاد والدفاع عن سلامة البلاد ، كما كان حسن أنيس باشا أول الطيساريين المصريين الذين تطوعوا للاشتراك فى الحرب دفاعاً عن سلامة الوطن .

وكان ابراهيم عبد الهادى بك ، يطلق عليه فى وزارة على ماهر باشا الثانية لقب وزير الشباب .

وقد تحدث فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٩ القائد العام للجيش المصرى عزيز على المصرى عن الجندى المصرى فقال : بعد الرحلات العديدة التى قمت بها منذ أن

عهد الى برياسة أركان حرب الجيش المصرى ، أقول أن العسكرى المصرى -جنديا ، كان أم ضابطا - يستطيع أن يقوم بكل ما يعهد اليه كأرقى عساكر العالم ، فالخامة اللازمة لصنع الجيش المصرى المطلوب اذن موجودة وهى من نوع جيد متين وفى الامكان عمل الأتواب اللازمة منها متى وجد من يجيد ، هذا العمل ، ومتى وجد المال اللازم » .

ويقول عزيز على المصرى ، ان الجيش المصرى فى حاجة الى الشباب والى جهود الشباب وحماس الشباب ، وما من جيش قوى فى العالم ، الا كان الشباب عدته وغذاه ، ولست أقصد شباب الجسم فقط ، وانما شباب النفوس كذلك ، النفوس الطاهرة ، المخلصة » . ولا يرحب عزيز المصرى بانشاء أسطول بحرى اذ أن اجراءات الدفاع الساحلى تامة ووافية ولكن لا خير من أن يكون لمصر أسطول صغير يعاون الدفاع الساحلى فى صد أى هجوم على حدودنا المائية ، اذا أريد لمصر ، أن تنفرد بالدفاع عن نفسها ، ويقول اللواء حسن عبد الوهاب باشا مدير سلاح الطيران : ان مدير سلاح الطيران ، لا يجب أن يكون مديرا فالطيران فى ذاته شئ ، والادارة شئ آخر . كما يقول : أثبت الطيارون المصريون كفاءة ممتازة تستحق الثناء ، والاعجاب . وقد أثنى على الطيارين المصريين السير وليام متشل قائد الطيران البريطانى فى مصر ، والشرق الأدنى ، وينفى مدير سلاح الطيران وجود أية طائرة فى مدرسة الطيران ، زاد طيرانها على ١٠٦٧ ساعة ، وعن حوادث الطيران يقول اللواء حسن عبد الوهاب باشا : هذه الحوادث ترجع الى انفعال عصبى ، قد يصيب بعض الطيارين المبتدئين ، ومثل هذه الحوادث تقع فى أية مدرسة طيران فى العالم ، بل ان مدرسة الطيران البريطانية فى أبو صوير وقعت بها حوادث لا تقل فى عددها ، عن أربعة أمثال الحوادث التى وقعت فى مدرسة الطيران المصرية .

وقد كان الى جانب المعارك التى تدور رحاها فى أوروبا معركة هامة وخطيرة أثارها الأستاذ توفيق الحكيم ، عندما نشر له المصور .

« ١١ نوفمبر ١٩٣٩ » حديثا هاما يقول فيه « لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر » ، وكان بداية تحرش الأستاذ توفيق الحكيم للمرأة رده على السؤال التالى : ما رأيكم فى المرأة المصرية لا بصفتكم عدو المرأة بل بصفتكم من المسئولين الآن ، عن نهضتها فى وزارة الشئون الاجتماعية ؟ وكان رد الأستاذ توفيق الحكيم : لا تذكرنى بالمرأة ان الحديث عنها سواء بصفتى الشخصية أو الرسمية ، لما يعكر الدم ، لن أكثر من ألفاظ النعمة والغضب ، ولكن أسوق اليك فى هدوء حديثا دار بينى أخيرا وبين نخبة من خيرة شباب مصر المسئول ، أولئك الذين اضطلعوا فعلا بأعباء ملحوظة فى المجتمع ، لقد اتفق هؤلاء بالاجماع على أنهم لا يجدون فى مصر الزوجة التى تصلح لهم زوجا ، وليس فى قولهم مبالغة فالمرأة الآن فى مصر ، احدى اثنتين : واحدة تخرجت بنجاح من دور السينما والملاهى ، وحذقت تقليد ممثلات

هوليود ، الرقيعات ورات كلود كولير تصفع زوجها فى الرواية على حده الاسيل
فيمسح مكان الصفع بالمنديل ، وراحت تراقص هذا وذاك وتجلس على مقعد
« البار » العالى ، وتمدد على أديم الرمال ولا تعرف من شئون الدنيا والآخرة ،
غير الكلام فى الجاذبية وقلة الجاذبية التى عند الرجال ، ولا تدرك أن عليها
لزوجها واجبات فهى ليست مسئولة عن بيت ولا مطبخ ، ولا أولاد لان هذا من
عمل الخدم والمربيات ، أما هى فوظيفتها فى الصباح الطواف بحوانيت الزينة
والذهاب الى الخياطات ، وفى الظهر استقبال زوجها بالطلبات ، وفى العصر
التعلق برفقته ليخرج معها الى النزهة ، أو يدعها تذهب الى زوزو وشوشو ،
وموشو للعب البريدج والكونكان : أظنك توافقنى على أن الرجل المحترم المسئول
هو آخر من يفكر فى قبول مثل هذه المرأة شريكا محترما يسير الى جانبه فى
طريق حياة جذية قد تكون عقيمة الأثر فى تاريخ بلاده ، أما النوع الثانى من
المرأة فى مصر اليوم فهو نوع تخرج بنجاح فى المدارس والجامعات فحذق تقليد
الرجل فى جهله بشئون البيت ومعرفته بآراء أفلاطون وأبو العلاء .

والمعركة حامية ونكتفى بهذا القدر من تلك المعركة لننتقل الى معركة أخرى
أكثر عنفا هى تلك التى دارت بين السعديين والدستوريين حول رئاسة مجلس
النواب ، كما سيتضح فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

معركة بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب

● سبق أن أشرت الى تلك المعركة التي أعلنها الأستاذ توفيق الحكيم ضد المرأة المصرية ، باعتباره وقتئذ - عام ١٩٣٩ - عدوا للمرأة ، أو هكذا كان يقول هو عن نفسه ، أو يحب أن يقال عنه أنه كذلك ، بالرغم من أنه في حقيقة الأمر ، لم يكن كذلك أبدا : لقد كان توفيق الحكيم ، ولا يزال في مقدمة أنصار المرأة ، وإن كان يحلو له بين الحين ، والحين « مناوشتها » و « مناغشتها » و « جر شكلها » .

وكنا قد وقفنا عند الرأي الذي أبداه توفيق الحكيم في المرأة المصرية ، وكونها واحدة من اثنتين : واحدة تخرجت بنجاح ، من دور السينما والملاهي ، وحذقت تقليد ممثلات هوليوود الرقيعات ، والثانية تخرجت بنجاح في المدارس والجامعات فحذقت تقليد الرجل في جهله بشئون البيت ، ومعرفته بآراء أفلاطون ، وأبي العلاء .

يشير توفيق الحكيم الى ذلك النوع من النساء حائزات البكالوريا ، أو الدبلومات اللاتي قد يصلحن للتدريس أو التوظيف ولكنهن لا يصلحن زوجات ونساء يعرفن أفلاطون ، ولا يعرفن كيف تقلى بيضة ، فاذا مرض الطباخ أو خرج تغدى الزوج المحترم بزبدة ، أفكار أفلاطون ، أما خريجات المدارس الأجنبية ممن تعلمن قشور اللغة الفرنسية ، أو الانجليزية ، ومبادئ البيانو ، فانهن عرائس جوفاء ، صنعت في حوانيت « الميردى ديو » أو « الدام دى سيون » ، لتوضع مع جهاز العرس ، في بيت زوج مسكين كتب عليه أن ينكب بحمل هذه الدمية المتحركة الناطقة بمون شير وما شيرى من حيث أراد معينا يعينه على حمل متاعب الحياة .

وكلتا المرأتين لم تفهم بعد ما تعلمته في هذه المدارس ، المختلفة غير شيء .
واحد : حققها المطلق في السيطرة على الرجل ، واخضاعه ، وعدم طاعته ، وجعله
خادما لمطالبها نازلا على ارادتها ، واعتبار أى حق له في القرار ، أو الأمر ،
والنهي ، تأخرا يقابل من المرأة بالاحتجاج والازدراء .

ويشير توفيق الحكيم الى ما جاء على لسان زوجة فاضلة في احدى القصص
الفرنسية الشهيرة التي قرأها مصادفة : « منذ الأيام الأولى لزواجي رسمت
لنفسى خط سير محدد ، هو أن أسمع ، وأعمل كل ما يريده زوجي ، ولم أنحرف
أبدا عن هذا المبدأ ، ولقد وجدت نفسى بذلك على خير حال ، اذ بفضل ذلك جعل
زوجي يسمع ، ويعمل كل ما أريد ، هنا سر سعادتي ، وهى كما ترى قائمة على
هذا المبدأ البسيط فلتفعل الزوجة ما يعجب زوجها ، يفعل هو ما يعجبها » ثم
يتساءل توفيق الحكيم : هل نستطيع أن نعدد كثيرا من الزوجات عندنا اليوم
يسرن على مثل هذا المبدأ البسيط . .

وعندما يسأل توفيق الحكيم : كيف تكون الزوجة الصالحة في نظره ؟
يجيب قائلا : الزوجة الصالحة في نظرى هى تلك التى أستطيع أن أكل من
طهو يدها طبقا واحدا شهيا ، ولو « صينية بطاطس في الفرن » ، وألبس من صنع
يدها رداء صغيرا ، ولو « طاقية نوم من الكستور » ، وأجد من حسن ذوقها في
ملبسها وزينتها ، ونظام بيتها منظرا جميلا ، ولو ببضع زهرات في اناء ، وأسمع
من فمها حديثا عذبا ، ولو « حدوتة القط والفار ؟ » ، وأرى في وجهها ملامح
لطيفة تنم عن حلاوة النفس ، ورقة الطبع وطهر القلب ونبل الروح ، ثم أريد
بعد ذلك أن تقف حياتها على صنع كل ما أريد ، وأنا ضامن بأنها سوف تجعلنى
بذلك أصنع كل ما تريد ، وهذا ما أثق بندرته في المرأة المصرية اليوم ، ان لم
يكن من المستحيلات » . .

ويقول توفيق الحكيم ضمن ما يقوله في حملته الشيعواء - كما قال
المصور - عن المرأة المصرية . ان المسئول عن النوع الأول ، المقلد لمثلات السينما
هم الأمهات والآباء بتهاونهم في غرس المثل العليا السليمة في نفوس بناتهم ،
وبتراخيهم في استعمال سلطتهم الأبوية وانصرافهم عن الاشراف الدقيق على
تربية البنات أما المسئول عن النوع الثانى ، المتخرج في المدارس والجامعات
فهى السياسة القديمة لوزارة المعارف في التعليم ، فقد نجحت هذه السياسة
في قلب البنات الى صبيان ، والصبيان الى بنات ، فالبنت تحشو رأسها بكتب
الولد ، والولد يرتب شعره اللامع ، كالبنات ، ويقرأ في مثل كتبها ، فلا ترغيب
في قوة الشخصية ، ولا تدريب على ما ينمى روح الرجولة .

ويقول توفيق الحكيم أنه بفضل الزوجة التى تكون نفسها ، بنفسها ،
وتقرأ للتسلية والفائدة في أوقات فراغها ، وتعتمد في ثقافتها على مطالعتها ،

ومجهوداتها الشخصية ، ولا أطلب فى الزوجة ثقافة عليا ، ولكن أريد أن تستطيع مشاركة زوجها فى سيره الطويل الشاق ، فى طريق الحياة .

وينهى توفيق الحكيم حديثه الشاثر بقوله : كم أثرت فى نفسى صورة أخيرة للمستر تشمبرلن وهو يمشى الى جوار زوجته متنزهين فى أحد الطرق ، كل ما فى هذه الصورة يدل على أن هذين الزوجين قطعاً معا على هذا النحو طريق الحياة بما فيه من هناء ، وشقاء . كذلك أثرت فى نفسى كلمة اهداء صدر بها أحد كبار رجال السياسة فى فرنسا كتاباً له ختم به حياة كلها كفاح : « الى زوجتى التى تشاركنى أيامى البيض وأيامى السود » ، فالى أن توجد فى مصر ، مثل هذه الشريكة لن تجد بكثرة رجالاً عظاماً يحتملون السير وحدهم فى طريق الجهاد والمجد حتى النهاية .

وكان المصور ، قد اختار لحديث توفيق الحكيم عنواناً مثيراً هو : لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر ، وصدره بالعبارة التالية : « ان المرأة التى تصنع لى صينية بطاطس فى القرن ، أجدى عندى من المرأة التى تقدم لى جميع دبلومات الفلسفة » .

وكان المصور أيضاً قد قدم حديث توفيق الحكيم بالكلمة التالية : اشتهر صديقنا الكاتب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم بعداؤه للمرأة ، ولكننا لم نكن نتوقع عندما سألناه أن يحدث قراء « المصور » عن المرأة المصرية أن يحمل عليها هذه الحملة الشعواء ، ولذلك نفسح المجال للرد عليه - رد الجنس اللطيف طبعاً - وسنرى أى الفريقين سينتصر فى النهاية !

وتكون الآنسة ايها حبيب المصرى ، رئيسة تحرير « المصرية » أول من يتولى الرد ، ويعنف على الأستاذ توفيق الحكيم .

ويختار « المصور » لمقال الآنسة ايها العنوان التالى : « الصراع بين عدو المرأة والجنس الناعم : الزوجة الصالحة موجودة فى مصر ، ويكون لمقال الآنسة ايها حبيب المصرى عنوان فرعى : اختير من بين كلماته : لا يستطيع الحكم النزيه رجل يعترف بأنه « معكر الدم » فالتفكير السليم ، وتعكير الدم لا يجتمعان .

وتبدى ايها حبيب المصرى دهشتها لصدور الحديث من مؤلف عودة الروح ، وأهل الكهف ، وعصفور من الشرق ، وغيرها من القطع الأدبية الرائعة ، التى يلمس فيها القارئ سمو الفكر ، والولع بالفن وبالروحيات ، وتقول : لقد طالما شاع وذاع أن الأستاذ توفيق الحكيم عدو المرأة ، وكنت أعتقد ان مثل هذا القول دعاية أدبية أو أنه ان صحت عداوته للمرأة فان ذلك يرجع الى أنه مثل بيجماليون فى تلك الأسطورة الاغريقية القديمة الجميلة ، قد رسم للمرأة فى خياله تمثالا بديعاً فيه كل معانى السمو ، والجمال ، والكمال ، فكل مقارنة بين

الحقيقة والخيال ، تجعل الحقيقة شاحبة اللون الى جانب الصورة الرئيسية في ذهنه . وتقول ايضا متسائلة : أتكون تلك الدعابة حقيقة واقعة ، وهل يكون الكاتب الكبير ، عدوا للمرأة حقيقة كارهها لها ناقما عليها ، أو موتورا منها ، وتقول بعد ذلك التساؤل : انها ليست صحيحة الحق ، والعلم ، والنور ، بل هي صحيحة الكره والنقمة ، والكره كالحب أعمى ، بل لعله أكثر من عمى .

وتدافع الآنسة ايضا حبيب المصرى دفاعا رائعا عن المرأة المصرية وتقول ضمن ما تقوله في دفاعها : اذا كان طهو صينية البطاطس هو مقياس صلاحية المرأة للزوجية والأمومة ، فأين التنافر بين العلم ، والطهو ، وما الذى يمنع المرأة ، المتعلمة عن أن تجيد الطهو ، وتجيد العناية بشئون زوجها ، وشئون أولادها ، وشئون مملكتها البيتية عامة ! كما تقول : أن التعليم الصحيح ، هو الذى يوسع الآفاق ، أمام المرأة فيجعلها زوجة صالحة وأما صالحة ، ومديرة بيت صالحة ، تحسب حساب المدخل ، والخرج ، وتعرف مدى المسئولية ، وتقدر لنفسها كرامتها وكرامة زوجها وأولادها ، وتجعل فوق ذلك أقدر على حسن الطهو ، والاضطلاع بشئون المنزل .

وتنتهى ايضا حبيب المصرى مقالها مخاطبة توفيق الحكيم قائلة : تعال يا سيدى معى ، وأنا أريك سيدات من أرقى السيدات وأوسعهن علما وثقافة لم يعرفن ولن يعرفن الجلوس الى المقاعد العالية فى البارات ، هن اللاتى يضعن ميزانية البيت ، ويراقبن المطبخ ، ويتولين الطهو عند اللزوم ، ويعتنين بشباب الأولاد والزوج ، ولكن ، الدمى ، الدمى وحدهن هن اللاتى ، لفتن نظرك وعليهن وحدهن ، بنيت حكمك الغاضب الحائق ، انك يا سيدى رفيع المرتبة فى عالم الفضل ، ولك كلمة مسموعة نافذة ، فلا توجه الشباب المصرى مثل هذا التوجيه الجائر ، الظالم ، الضار ، اجعل للروحيات وللمثل العليا ولحاجتنا الشديدة الى تقويم أخلاق الناشئة مكانا من عنايتك وجميل تفكيرك ، ولعلك راجع الى الحق ، والانصاف ، فمثلك لا يصير على باطل .

وفى عدد ٢٤ نوفمبر ١٩٣٩ يفرد المصور أكثر من صفحة ويختار عنوانا مثيرا هو : « ثورة على الأستاذ توفيق الحكيم » وتشترك فى تلك الثورة عليه : هدى هانم شعراوى ، شريفة هانم رياض ، حرم محمد على علوبة ، وابتسام ممتاز « كلية الحقوق » وفاطمة فهمى « كلية الآداب » بالاضافة الى الآنسة بشينة عبد العزيز فهمى ، والآنسة نعمت حامد محمد .

قالت هدى هانم شعراوى : أؤكد أن مقال الأستاذ توفيق الحكيم قد ترك أثرا سيئا فى نفوس الكثيرين . . زوجات وأزواجا وبنات وشبابا ، بل لعل لا أبالغ اذا ما قلت أنه ما من أحد الا استاء مما قال .

وتقول هدى شعراوي : عجيب حقاً ، أن تكون واحدة أو عشرة أو مائة أو مئات سبباً في أن يطلق حكمه على المصرية ، ويعلن ألا وجود للزوجة الصالحة في مصر . ألم تكفه أزمة الزواج ؟ وهل يظن أنه ببث تلك الروح في شباب مصر يؤدي خدمة لبلده أو يكون قد أصلح من شأن المرأة أم أنه يرمى إلى حث الشباب على الزواج من الأجنيات ما دامت مصر قد عفت ولم تعد بها زوجة واحدة صالحة .

وتهاجم هدى شعراوي في كلمتها التي اختارت لها عنواناً هو أسوأ دعاية من مدير الدعاية ، مهاجم توفيق الحكيم في الصميم ، ولقد كنت أعجب ، كلما سمعت أن الأستاذ الحكيم عدو المرأة وزاد عجبى حينما وجدته عدواً ، للمرأة المصرية بالتحديد عداوة تنسيه واجبه ، كقائم بأمر الدعاية في وزارة الشؤون الاجتماعية ، وكمصري عليه واجبات في مقدمتها النزاهة والانصاف ومعالجة أوجه النقص ، ليصل إلى الكمال لا الهدم ، والتخريب وبث روح التشاؤم والتشهير !

أما السيدة شريفة هانم رياض فقد رأت ان الذي يجب أن يرد على توفيق الحكيم هم الأزواج : لا الزوجات كي يلزموه بالحجة . وتقول في اعتقادي أن الأزواج قد ردوا جميعاً عليه وفي كل يوم يردون ، بما يتعارض مع كلامه ، ذلك لاننا ولله الحمد لم نسمع من أحد من ملايين الأزواج بل وملايين العزاب ما قاله توفيق الحكيم ونحمد الله ، على أن واحداً فقط هو الذي انطلق لسائه بهذا الكلام .

وتقول ابتسام ممتاز تحت عنوان « حتى أنت يا بروتس » أكبر ظني أن الأستاذ توفيق الحكيم أصابته صدمة في زمن ما من امرأة لم يكن ليوافق مشاربها ، وميولها أو العكس ، ولم يكن التفاهم بينهما على ما يرام فخيبت آماله فيها فرماها ورمى جنسها جميعاً بالنقمة ، والغضب .

وتقول فاطمة فهمي للأستاذ توفيق الحكيم : اسمح لي يا سيدي أن أقول لك بدوري أنه لا وجود للزوج الصالح في مصر ، وإن شئتم فاني مستعدة لتقديم الدليل !

وتردد نعمت حامد محمد قول الشاعر عن المرأة :

هي شيطان ان أفسدها

فاذا أصلحتها فهي ملك !

وينشر المصور فيما بعد العديد من رسائل القراء ، والقارئات ويكون نشر الرسائل تحت عنوان : عدو المرأة بين خصومه وأنصاره . ثم يعلن المصور في

عدد الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٣٩ عن صدى حديث توفيق الحكيم وكيف أن أحد الشيوخ المحترمين وجه سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية عن حديث توفيق الحكيم ، وعما إذا كان يعبر عن رأى الوزارة : وقد انتهز الأستاذ توفيق الحكيم الفرصة فأرسل إلى وزير الشؤون الاجتماعية كتاباً قال فيه : أنه ليسرني أن تتاح لي الفرصة لأبين أن سياق الحديث ومرماه ينصرفان بطبيعتهما إلى ذلك الفريق ، الذي أضر فعلاً بسمعة الفتاة المصرية لسوء فهمه مقتضيات العصر الحديث فأهمل البيت وحسب الرقى في الترفع عن واجب المرأة الأسمى ولعل صراحتي التي تدفعني إليها دائماً رغبتى الطيبة والاطار الصحفى الذى وضع فيه الحديث قد أثارا بعض الشئ زوجات صالحات لم يدخلن فى مرمى حسابى ، عندما ألقىت الكلام إلى هؤلاء أقدم أسفى وأرجو منهن أن يكن معنا عوناً على هداية كل امرأة تفضل طريق التقدم الحقيقى وإذا كانت الصفة الشخصية لحديثى قد حالت دون ذكر تفصيل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الغايات فانى أعلن ان تفكير معاليكم يتجه إلى تدبير الأسباب المؤدية إلى اعداد الجيل الصالح من فتيان وفتيات !

ويعقب المصور على خطاب توفيق الحكيم لوزير الشؤون الاجتماعية الذى كان توفيق الحكيم يتبعه من الناحية الوظيفية كمدير للدعاية فى وزارة الشؤون الاجتماعية ، يعقب المصور معلناً سروره « لانتها هذه المعركة إلى نهايتها الواجبة بفضل وزارة الشؤون الاجتماعية وبفضل الأستاذ توفيق الحكيم ، ثم بفضل المصور ، الذى استطاع أن يبرز الرأى العام ، بقوته ، وتياره الجارف ثلاثة أسابيع وهكذا يوضح الأستاذ الكبير توفيق الحكيم موقفه على حقيقته وكما أراد فى الواقع وهكذا تخرج الزوجة المصرية ، والفتاة المصرية ، من المعركة بفوز أدبى حاسم » .

وهكذا تنتهى المعركة التى أثارها توفيق الحكيم ضد المرأة المصرية . . . تنتهى بتقهقر الأستاذ توفيق الحكيم ، تنتهى بعد أن « كسب » الأستاذ توفيق الحكيم المزيد من عداوة المرأة ، كما « كسب » فى نفس الوقت المزيد من الدعاية ، بوصفه عدواً للمرأة ، وهكذا أثبت مدير الدعاية بوزارة الشؤون الاجتماعية أنه خير بفنون الدعاية .



وننتقل بعد تلك المعركة الساخنة ، الناعمة فى نفس الوقت ، إلى الحديث عن بعض ما كان يشغل الرأى العام المصرى ، فى تلك المرحلة من مراحل التاريخ، المصرى ، مرحلة وزارة على ماهر باشا الثانية !

لم تكن الأمور تسير سيرا حسناً بالنسبة لوزارة على ماهر باشا فيما يتعلق بمجلسى البرلمان ، فالسعديون ، الذين قبلوا المشاركة فى وزارة على ماهر لم

يكونوا يملكون الأغلبية ، بينما الأحرار الدستوريون ، الذين لم يشتركوا في تلك الوزارة لانهم لم يرغبوا في الاشتراك فيها ، كما يقولون ، أو لان على ماهر باشا ، لم يكن جادا في أمر اشراكهم في الوزارة ، كما يقول هو ، والمتصلون به : الأحرار الدستوريون كان لهم في مجلس النواب ٨٩ كرسيًا ، وهي أقلية قوية ، كما أنهم يملكون في مجلس الشيوخ اثني عشر كرسيًا يمكن أن يشكلوا مع الوفد ، أغلبية محترمة في مجلس الشيوخ تستطيع اعاقا كل ما تريد الحكومة اصداره من تشريعات .

وكانت العلاقات بين الحزبين الكبيرين في مجلس النواب - حزب الهيئة السعدية - وحزب الأحرار الدستوريين - سيئة للغاية خاصة بعد أن أحس الدستوريون بمرارة لاشتراك حلفائهم السعديين في وزارة على ماهر دون أن يتضامنوا معهم ، في عدم الاشتراك فيها ، وكان سوء العلاقات بين السعديين ، والدستوريين من الأمور التي سببت أزمات كبيرة للحكومة وان لم تستطع أن تصل الى حد النجاح في اعاقا عمل الوزارة الماهرية تماما .

وقد حاول بعض وسطاء الخير اعادة المياه الى مجاريها بين الأحرار الدستوريين والسعديين - حلفاء الامس - غير أن هؤلاء الوسطاء فشلوا في محاولاتهم ، خاصة وقد ظهر ان الشقة قد بعدت بين الحزبين البرلمانيين الكبيرين فالسعديون - على لسان محمود فهمي النقراشي باشا - يرون أن الدخول في الوزارة مسألة قومية ، وليست مسألة شخصية « وقد اعتقد السعديون أن المصلحة العامة تفرض عليهم الدخول في الوزارة ووثقوا ، أن تعاونهم مع أعضائها ، يحقق الغاية التي يرمون اليها على الدوام ، وهي اقامة الحق ونشر العدل واصلاح البلاد ، وتوطيد النظام ، والعمل لرفق الشعب وبث روح القضيلة بين أفرادهم ، وقد أبدينا وجهة نظرنا هذه للأحرار الدستوريين فلم يأخذوا بها » والدستوريون - على لسان أحمد خشبة باشا ، الذي كان مفوضا من قبل محمد محمود باشا ، أثناء اعتكافه أو مرضه بمعنى ادق في مرسى مطروح أثناء تشكيل الوزارة ، الماهرية - يقولون : ان على ماهر عرض عليهم الاشتراك في الوزارة على أن يكون الوزراء : أحمد خشبة باشا ومصطفى عبد الرازق بك وعبد القوى أحمد بك ، وأن يعين د. هيكل وزير دولة في نوفمبر القادم ، ورأينا أن عبد القوى بك أحمد ليس من الأحرار الدستوريين ، وان رفعة رئيس الوزراء قد آثر أن يحتفظ بوزارة العدل لمصطفى بك الشوربجي على اعتبار أنه فني ، وكأنتى لست فنيا في وزارة العدل ولكننا - أحمد محمد خشبة باشا - لم نرفض لأنه أخذت منا وزارات كنا نشغلها في الوزارة السابقة أو لأنه فرض علينا فرض وزيراً ليس منا ، أو ... بل لأننا رأينا من مفاوضاتنا مع على ماهر ، أن مصلحة البلاد تدفعنا الى هذا الرفض وقد حادثنا السعديون في موقفنا فأكدوا لنا انهم يرون أن مصلحة البلاد تفرض عليهم الاشتراك في الوزارة « هذا بالرغم

من أن موقف محمد محمود باشا كان يرى حتى من قبل اعتكافه ، أو مرضه بمعنى أدق أن يدخل الدستوريون الوزارة إذا ما دخلها السعديون ، وإن يرفضوها إذا مازفضها الدستوريون .

ولذلك ظلت العلاقات بين الحزبين متوترة إلى أن كانت معركة رئاسة مجلس النواب فكانت المواجهة بين الحزبين « المتحالفين سابقا » ، كان محمد محمود باشا رغم تقديره واعزازه للدكتور أحمد ماهر ، يرى أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا لا حزبيا وقد رشح الأحرار الدستوريون بهي الدين بركات لمنصب رئيس مجلس النواب والذي أيده في نفس الوقت الوفديون . ولم يكن لهم في مجلس النواب أكثر من ١٢ كرسيًا هذا بينما أصر السعديون على ترشيح د . أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية رئيسًا لمجلس النواب ، وكانت معركة من أعنف المعارك ، حاول فيها على ماهر أن يقف على الحياد ولكنه لم يستطع حتى لايفضب السعديين شركاءه في الحكم ودخل السعديون المعركة بكل مايملكون من قوة ، وأيدهم بعض المستقلين ، بل أيدهم - سرا - بعض الأحرار الدستوريين الذين كانوا على علاقات وثيقة بالدكتور أحمد ماهر ، بل إن أحد النواب الدستوريين الأستاذ شفيق جبر أكد علنا أنه لن يشترك في انتخابات رئيس المجلس لارتباطاته الوثيقة بأحمد ماهر وقد استأذن من حزبه في أن يتغيب عن جلسة الانتخابات فأذن له حزبه هذا بينما كان بعض أقطاب الدستوريين متحمسين جدا لبهي الدين بركات باشا نكايه في السعديين ، وقيل إن رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة الأسبق ، الذي كان يرى أن السعديين مشاركون في عملية اقصائه من الوزارة قال عندما رشح الأحرار الدستوريون بهي الدين بركات باشا : « النهاردة بس بقى الأحرار الدستوريين أحرار دستوريين صحيح » ومع ذلك نجح أحمد ماهر في معركة الرئاسة وحصل على ١٤٤ صوتا وحصل منافسه بهي الدين بركات على ١٠٨ أصوات ، ووقف محمد محمود يهنئ صديقه القديم أحمد ماهر برئاسة المجلس ، كما وقف بهي الدين بركات يهنئ منافسه أحمد ماهر ، على ما حققه من فوز ، وهكذا لم ينجح - في مجلس النواب - تحالف الدستوريين مع الوفديين ، وإن كان هذا التحالف الوفدي الدستوري قد نجح في انتخابات مجلس الشيوخ حيث تم إسقاط مرشحي الهيئة السعدية ، ذلك لأن الوفد والأحرار الدستوريين كانوا يملكون - كما سبق أن قلت - أغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ .

وأستأذن قارئى العزيز فى أن أنقل بعض ما جاء عن تلك المعركة الساخنة معركة رئاسة مجلس النواب : يقول د . محمد حسين هيكل : وافقنا على اعلان الأحكام العرفية ، ولم تكن موافقتنا تلك تعنى أن نفوسنا اطمأنت إلى الوزارة الجديدة ، أو أننا نسينا ما حدث حين تأليفها بل كان ما حدث من دفع محمد محمود باشا للاستقالة ، ومن التماس الوسيلة لاقضاء الأحرار الدستوريين

عن الحكم عذرا لا مسوغ له فى نظرنا وكان محمد محمود باشا قد استفاد من الهدوء ومن النشاط . ومن الصحة ما يسمح له بتولى زعامة المعارضة وكان بطبيعة الحال أشدنا غضبا من ذلك الغدر وأكثرنا حرصا على أن تظهر الوزارة الجديدة فى صورة لا تحسد عليها وفكرنا فى الخطوة التى نتخذها لدرك هذه الغاية فاستقر رأينا على إعادة ترشيح بهى الدين بركات باشا رئيسا لمجلس النواب وكان طبيعيا أن يقبل بهى الدين هذا الترشيح لانه رئيس المجلس بالفعل ، ولانه مستقل عن الأحزاب فلا شئ يدعو للتخلي عن هذه الرئاسة فلو انه تخلى عنها لاعتبر الناس تخليه انضماما لحزب ضد حزب آخر ، وهو حريص على صفة الاستقلال عنده والناس حريصون على أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا ، حتى يكون حكما بين الأحزاب التى يتألف منها المجلس .

ولو أن على ماهر باشا وزملاءه فى الوزارة كانوا يريدون جو سلام برلمانى ويرتفعون برياسات الدولة فوق الاعتبارات الوقتية لوافقونا على ترشيح بهى الدين باشا ولما كانت هناك معركة حول رئاسة مجلس النواب ولاستقر فى مصر تقليد صالح أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا ، فاذا استقر هذا التقليد بضع سنوات تأثر به اختيار رئيس مجلس الشيوخ حين تعيينه فاختر مستقلا كذلك ، لكن الدكتور أحمد ماهر باشا لم يشترك وزيرا مع أخيه على باشا ماهر رغم اشتراك حزبه فى الوزارة واذا كان الدكتور أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب غير مرة قبل اشتراكه فى وزارة محمد محمود باشا فقد كان مفهوما عندنا وعند الناس جميعا أنه سيكون مرشح الحكومة لرئاسة مجلس النواب .

وعن معركة رئاسة مجلس النواب يقول د. هيكى : بدأت معركة الانتخابات للرئاسة بين بهى الدين بركات باشا يؤازره الأحرار الدستوريون وبعض المستقلين والدكتور أحمد ماهر باشا يؤازره السعديون وتؤازره الحكومة وأولياؤها من المستقلين وكانت معركة حامية شعرت الوزارة بأنها ان انهزمت فيها هددت الحكومة مركزها ولم تخف هذا الشعور ولم تترك المعركة حرة ينتخب فيها من ينتخب بل كتب بعض الوزراء فى الصحف وأدلى آخرون بتصريحات نشرتها الصحف كذلك وقيل فى هذه التصريحات والمقالات ان الحكومة ترى المعركة معركةها ، ولا ترضى بأن ينهزم مرشحها ولم ينس محمد محمود باشا ما كان بينه وبين الدكتور أحمد ماهر باشا من مودة أثناء قيام وزارته ولم ينس أنه عهد الى الدكتور ماهر عشية سفره الى مرسى مطروح أن يقوم مقامه فى محادثات الوزارة ولم ينس اتفاق السعديين مع الأحرار الدستوريين على أن يكون موقفهم موحدا ، بالاشتراك أو عدم الاشتراك فيها ونكت السعديون هذا الاتفاق ولهذا كله عنى ان يقود معركة الانتخابات لرئاسة مجلس النواب بنفسه ودفعت هذه العناية من جانبه الى مضاعفة الحكومة جهدها من جانبها هي كذلك حتى لقد اتصلت بجماعة من أعيان الأحرار الدستوريين تغريهم وتعددهم ليعطوا أصواتهم

للدكتور ماهر باشا ، وقد ظفرت من بعضهم بما أرادت وفاز الدكتور أحمد ماهر باشا بأغلبية ضئيلة في انتخاب الرئاسة ويقول د . هيكل تعليقا على مارآه من تدخل الحكومة في انتخابات رئاسة المجلس أن هذا التدخل ينافي الروح البرلمانية منافاة صريحة ، فأساس الحياة البرلمانية الحرية ، الحرية التامة الصريحة التي لا تعرف قيда ، ولا حدا ، وعضو البرلمان الجدير حقا باسم النائب المحترم ، أو الشيخ المحترم هو الذي يأبى أن تتدخل لديه السلطة التنفيذية في أى أمر لان هذا التدخل ينافي حرية النائب أو الشيخ وينافي مبدأ فصل السلطات وينافي نص الدستور ، على أن النائب حر ، لا يملك ناخبوه ولا تملك السلطة التي عينته أن تطلب إليه أمرا على سبيل الالتزام ، وأى الزام كان يشعرنى أننى مهدد فى مالى أو فى عيالى ! أو فى مكانتى ، اذا لم أسلك مسلكا معيناً فى الكلام ، أو فى التصويت ، أو فى الانتخاب : ألا لئن صبح أن يلام حاكم مستبد يلجأ الى سيف المعز ، وذهب لاجدر باللوم . . ذلك الحاكم ، الذى يزعم أنه يستند الى ثقة الأمة ونوابها فى البرلمان ثم يلجأ الى الاغراء ، أو التهديد أو الى الوعد ، أو الوعيد . ويقول د . هيكل : وانما يخفف من هذا اللوم أننا لا نزال متأثرين فى مصر بطبائع الاستبداد ، التى طبعت نظم الحكم ، عندنا أجيالا متعاقبة والتى جعلت من الحاكم سيذا يجب طاعته وان خالف القانون . . لم تتأصل فكرة الحرية بعد فى نفوس أبناء هذا الجيل الذى شهد الحكم المطلق وخضع له فلا عجب أن تبقى عالقة به شوائب من هذا الميراث الكريه لا يستطيع التغلب عليها ، أو التخلص منها . . ويأبى د . هيكل الا أن يرجو كل الرجاء فى أن تنطهر الأجيال المقبلة من هذا الميراث وأن تشعر أن عمل الحاكم أن يكفل لأبناء الشعب حقهم فى الحرية ولو ضد الحاكم أو ضد جمهرة الشعب نفسه ، يومئذ يكون لما تبديه الأمة من لوم ، أو تشريب موضع الحق ، ولا يخفف منه اعتبار أيا كان ، ويومئذ يثور الشعب بمن يعتدى على الحرية ويرى هذا الاعتداء ، اهدارا لحقه ولكرامته لا يمكن السكوت عليه . .

وينقل على لسان محمد محمود باشا أنه قال لأحمد ماهر باشا : ثق يا باشا أننى لم أنتخبك للرئاسة لا لاننى أجحد مواهبك ولكن لاننى أردت للنواب رئيسا مستقلا ، ويقال على لسان د . ماهر باشا أنه عاتب صديقه محمد محمود لانه ذكر فى معركة الانتخابات موضوع البنك العقارى الذى ادعى الوفديون أنه ماس بنزاهة أحمد ماهر فما كان من محمد محمود باشا الا أن ثار قائلا : ان رأى فى سعادتك أبديتته قبل أن تستقيل وزارتي وأنت تعرف أننى صبرت على مضض فى الحكم حتى تحدد موعد للقضية « كان د . ماهر قد أبلغ النيابة ضد رئيس الوفد المصرى بسبب ما قاله عن علاقة د . ماهر بالبنك العقارى » . . كل هذا لاننى أعتقد فيك ما يعرفه الجميع من نزاهتك ، وكفاءتك !

وهناك - فى الفصل الثالى - بقية حديث عن معركة رئاسة مجلس

النواب .

الفصل الرابع

الوفد المصرى يفتح النار على الانجليز وعلى وزارة على ماهر باشا معا

● أشرنا الى معركة توفيق الحكيم مع الجنس اللطيف ، وكيف انتهت بتقهقر الأستاذ توفيق الحكيم فى نهاية تلك المعركة ، وسحبه ، لكل الاتهامات والانتقادات - أو معظمها - التى كان قد وجهها الى المرأة المصرية فى خطابه الذى بعث به الى وزيره ، وزير الشئون الاجتماعية ، كما أشرنا فى نفس الوقت ، الى المعركة التى دارت بين الاحرار الدستوريين ، والسعديين حول كرسى رئاسة مجلس النواب حيث رشح الدستوريون ، الدكتور بهى الدين بركات باشا ، ورشح السعديون د. أحمد ماهر ، وكيف انتهت المعركة بفوز الدكتور أحمد ماهر ، على منافسه الدكتور بهى الدين بركات باشا .

وكان نجاح أحمد ماهر بأغلبية غير متوقعة ، قد أحدث ثورة داخلية فى حزب الوفد الذى كان يعارض انتخاب د. أحمد ماهر والذى كان له فى مجلس النواب اثنا عشر عضوا قيل ان بعضهم - رغم تأكيدات القيادة الوفدية على ضرورة انتخاب « بهى الدين بركات » والى ضرورة عدم انتخاب أحمد ماهر - قد أعطى صوته للدكتور أحمد ماهر ، الأمر الذى أدى الى اجراء تحقيق داخل حزب الوفد ، فى هذا الموضوع ، كما أن انتخاب أحمد ماهر أيضا بتلك الأغلبية الكبيرة ، قد أدى الى ثورة داخل حزب الاحرار الدستوريين ، اذ ثبت للقيادة الدستورية ان نوابا كثيرين من نواب الاحرار الدستوريين خرجوا على ارادة حزبهم وانتخبوا أحمد ماهر ، ولم ينتخبوا مرشح حزب الاحرار الدستوريين ، بهى الدين بركات ! ورغم أن العلاقات كانت طيبة جدا بين محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين وبين دكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الا أنه قد ثبت جليا ان تلك العلاقات قد ساءت بسبب تلك المعركة ، كما ساءت أكثر وأكثر ، بعد انتصار السعديين فى تلك المعركة ، على حلفائهم السابقين ، الدستوريين . ويتجلى ذلك بصورة رسمية فى تلك الكلمة التى هنا بها محمد

محمود باشا زعيم المعارضة صديقه وحليفه السابق د. أحمد ماهر برئاسة المجلس اذ لم تتجاوز كلمة التهنئة سطرين - وهو أمر غير مألوف في تلك المناسبات - اكتفى محمد محمود بقوله : تتقدم المعارضة بدورها - بعد الحكومة - بالتهنئة الصادقة الى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس الموقر « لوحظ أنه لم يذكر حتى اسم رئيس المجلس المنتخب والذي يوجه محمد محمود باشا اليه التهنئة - ونرجو له في عمله ، كل توفيق ، ونجاح ، ان شاء الله » .

وكانت كلمة أحمد ماهر بعد انتخابه قوية للغاية وكانت ذات معان عديدة ، غير المعان التي تتجه اليها عادة كلمات الشكر والثناء في مثل تلك المناسبات ، قال د. أحمد ماهر : من الطبيعي أن يقوم من تشرفونه بالانتخاب لرئاسة المجلس بتوجيه عبارات الشكر ، والثناء على المعاني الكريمة التي ينظر اليها في مثل ذلك الانتخاب ، وهي الاحترام والمودة والثقة المتبادلة ، ولم يفتنى في المرات السابقة التي تشرفت فيها بهذا الانتخاب أن أودى ذلك الواجب ، ولكني ألح في هذه المرة ، واجبا آخر ، تقضى الظروف بأن أؤديه الى جانب الحمد والثناء وأن أؤكد معناه بل أقول ان ظروف هذا الانتخاب بما لا يسها من نشاط واختلاف في الرأي تحتسم على أن أقول كلمة في واجب رئيس المجلس في مثل هذه الأحوال :

ذلك أن اختلاف وجهات النظر في الترشيح والدوافع والآراء التي حدث بكل فريق لتأييد غرضه فيه ، لا يمكن أن تكون ذات أثر في علاقة رئيس المجلس بسائر أعضائه ، أو أحزابه مؤيدين ، أو معارضين ، تلك العلاقة المقدسة التي تقوم على أساس العدل ، والمساواة ، والاحترام المتبادل وحماية الرأي ، وكفالة الحرية ، فلا يمكن ولا يصح أن ينظر رئيس المجلس الى الورا ، مفتشاً أو منقبا بل هو أبدا متجه الى الأمام في أداء واجبه الذي يرجو أن يلزمه فيه التوفيق .

ويقول د. أحمد ماهر : اذا كان من واجبي أن أكفل أمن المجلس ونظامه وإدارة المناقشات فيه وصيانة حقوق الأعضاء ، والدفاع عن الحريات التي كفلها الدستور وأقام المجلس ، ورئيسه حراسا عليها ، فإن على حضرات الأعضاء أن يتوفروا بكلماتهم على أداء واجباتهم ، وتمكين الآراء ، واحترامها ، وتوسيع الصدر للخلاف فيها ، واحلال المودة والحسنى في المكان الأول من كل شأن من شؤون العمل ، وأخيرا تمكين الرئيس من أداء واجبه ، وعونه على ذلك أحسن العون ، ويقول د. أحمد ماهر : وستجد المعارضة مني كما كانت تجد على الدوام ، حماية واحتراما للرأي ، وتمكيناً من العمل بحيث تؤدي واجبها المقدس على الوجه الأكمل ، وكم هو واجب نافع ، ومفيد اذا صين من الشذوذ وأحيط بالصدق والاخلاص ، وانه ان شاء الله كذلك ، كما أنني لن أتوانى في أن أقف في وجه كل من تحدته نفسه بأن يعكر عليكم صفو عملكم ، وجلال نظامكم ، ولن أفسح

فى هذا السبيل ، بحيث يمكن للجميع أن يجد فى هذا المكان المقدس الذى يبدى فيه رأيه ، ويرسل نشاطه المشكور ، لخدمة البلاد ، وحرىاتها ، وأحب أن تسود علاقاتنا جميعا أواصر المحبة والمودة ، وأن نمضى فى عملنا مؤيدين ، أو معارضين على سنن من الصفاء ، والاخلاص حتى تتضاعف ثمرات الأعمال وتتصل خيراتها ، وتعم بركاتها .

ويأبى د . أحمد ماهر الا أن يؤكد لزميله وصديقه بهى الدين بركات باشا خالص تحيته واحترامه وتقديره لعمله المشكور فى رئاسة المجلس ، التى قضى فيها زهاء العامين ، فمضى فيهما على أحسن السنن ، وأقام العدل ، والنظام ، وأكد كفالة الحريات ، « فوجدنا جميعا ، ووجد المجلس فيه وفى رياسته خير عون على أداء الواجب على أكمل وجه » .

وفى كلمة محمد على علوبة باشا التى ألقاها باسم الحكومة اشارة الى ما يتمتع به أحمد ماهر باشا من نشاط جم ، وذكاء متعدد ، وثقافة عالية ، وبعد عن الهوى ، وخلق كريم ، ورجولة كاملة ، تلك الصفات التى نرحب بها ونرجو منها الخير ، لأعمال مجلسنا الموقر فى دورته الحالية .



واذا كنا قد أشرنا - وباختصار - الى موقف الأحرار الدستوريين من على ماهر باشا ووزارته ، كما أشرنا الى موقف السعديين من على ماهر باشا ووزارته فاننا لابد أن نشير الى موقف الوفد من على ماهر باشا ، ووزارته حتى تكون الصورة مكتملة .

كان على ماهر - كما سبق أن ذكرنا - قد حاول أن يتقرب الى الوفد المصرى ، ورئيسه مصطفى النحاس فكاية فى محمد محمود باشا ووزارته ، على أمل أن يحصل على ماهر على تأييد الوفد له اذا ما ألف الوزارة الجديدة ، وقد استجاب الوفد فى البداية الى غزل على ماهر ، ولكنه سرعان ما اكتشف انه ما أراد التقرب من الوفد الا لصالحه الشخصى ، والا لاجراج محمد محمود باشا ، فبدأ الوفد يظهر الكراهية لعل ماهر باشا ، بصورة عنيفة حتى قبل أن يؤلف على ماهر باشا وزارته بأكثر من ثلاثة أشهر .

وقد بدأ الهجوم مركزا على على ماهر فى نهاية مايو ١٩٣٩ ، حيث راحت جريدة الوفد المصرى ، لسان حال الوفد المصرى ، تكتب بقلم « صريح » عن موقف على ماهر من حقوق العرش وما يتعلق منها بمطلق التصرف فىمن يبقى ، ومن يخرج من رجال السراى وتساءلت جريدة الوفد المصرى : من هو على ماهر ، حتى يجترأ على الوقوف من حقوق العرش هذا الموقف الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ البلاد ؟ وتولت الجريدة الوفدية الرد على سؤالها بتعداد كثير من مواقف

على ماهر ، وتنصله من مسئولية الانقلاب « تغيير وزارة الوفد ، بوزارة محمد محمود » والقائه - أى على ماهر - تبعة هذا الانقلاب ، على الانجليز ، فلما سعى سعيه لإخراج الوزارة فى العام الماضى (١٩٣٨) سارعت الوساطة الانجليزية الى النجدة ، وتمخضت الحركة عن اشراك الدكتور أحمد ماهر وجماعته فى الحكم . . . وظهرت بعد ذلك أزمة الجيش فانتهت بما لا يريد على ماهر ، وبقي محمد محمود واستمرت الحرب بينهما ، حتى بعد مفاجأة اختيار على ماهر دون محمد محمود باشا للسفر الى لندن ، وكان المفهوم ، عند رجال السراى أن على ماهر ذهب ليدافع عن قضية معينة ضد محمد محمود باشا فاذا معجزة كبيرة تقع اذ كسب الانجليز ماهر باشا الى عكس قضيته ، وربطوا بينه وبين رئيس الوزارة ، ويشير الوفد المصرى الى خطاب فاروق فى عيد الهجرة والأزمة التى أحدثها على ماهر ، بسبب هذا الحديث مع البندارى باشا ، وانضمام محمد محمود باشا الى جانب على ماهر ضد وجود البندارى باشا ، فى السراى حتى ان محمد محمود - كما قالت صحيفة الوفد المصرى فى ٢٥ مايو ١٩٣٩ - هدد بالاستقالة من منصبه كرئيس للوزارة ، اذا لم يقص البندارى باشا من السراى ، استجابة لمطلب على ماهر باشا ، وبقي على ماهر فى السراى ، وأطيح برأس البندارى ، وتشير الصحيفة الوفدية ، الى أن النحاس باشا عندما صدر أمر ملكى بتعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى قابل الملك وأعلن لجلالته استعداد الوفد للتعاون مع على ماهر مادام الامر الملكى قد صدر ، رغم أن الوفد كان له سابقة فى معارضة تعيين نشأت باشا فى الديوان الملكى ، وتقول جريدة الوفد المصرى : لقد ظل على ماهر يقول ان لصاحب العرش الكلمة الاخيرة لا فيما يختص برجال السراى ، بل فيما يختص بموظفى الحكومة العاديين فأين موقف على ماهر اليوم من موقفه السابق ، اذ يسمح لنفسه وهو رئيس الديوان وكبير خدام العرش ، ان يخير الملك بين الاستقالة وبين اخراج موظف فى السراى هو وكيل الديوان ، وبعد أن يذيع هذا فى الصحف يسترد استقالته بدعوى أنه استرضى وأجيب الى مطلبه بلا تحوير ولا تبديل ، وتقول جريدة الوفد المصرى : ياله من جد عاثر ، وياله من قدر ساخر ، وياله من خاتمة عادلة ليس أخلق بها ولا أجدر من على ماهر !

وفى ٢٦ يوليو ١٩٣٩ تقول صحيفة الوفد المصرى عن ترشيح على ماهر باشا لرياسة الوزارة : واضح السياسة الانجليزية ان مثل هذا الترشيح ليس الا حلقة جديدة من مأساة لندن وما وراء لندن ، لان الوقائع والحوادث كلها تنطق بأن على ماهر باشا لا يمكن أن يحرز الا ثقة الانجليز وحدهم دون سائر الجهات : على ماهر - هكذا تقول صحيفة الوفد المصرى - خصم قديم من ألد خصوم الأمة خرج على سعد فى مقدمة الخوارج واشترك فى كل وزارة من وزارات الانقلاب بدون استثناء ! ماهر باشا ثانيا - قطب من أقطاب المؤامرة ، التى أدت الى الانقلاب الحاضر ، بل لعله قطب الدائرة فيها وتقول الجريدة الوفدية لقد

أسفرت مأساة لندن - ذهاب علي ماهر : الى لندن لحضور مؤتمر فلسطين - أسفرت عن نتيجة خطيرة جدا ، فى تاريخ الحكم المصرى بعد المعاهدة ، ولقد تجلت هذه النتيجة على أبشع صورها فى موقف علي ماهر باشا الى جانب السياسة الانجليزية بعد عودته من لندن وأخيرا : على الوقوف موقف التحدى السافر لحق أولى من حقوق صاحب العرش - يبدو هذا التناقض واضحا بين موقف الوفد السابق من تعيين حسن نشأت باشا فى السراى كوكيل لاديوان وموقفه اليوم من الدفاع عن حقوق صاحب العرش فى أن يعين من يشاء فى السراى دون توقيع رئيس الوزراء ، الى جانب الملك على هذا التعيين - فى ابقاء موظف أو اخراج موظف كبير من رجال القصر كائنة ما كانت الثقة الملكية بهذا الموظف ، هذا موقف لا يمكن أن ينسأه الانجليز لصديقهم الجديد على ماهر باشا ولا يجوز ان يترك بلا مكافأة سخية واليوم تتخذ هذه المكافأة شكل الترشيح لرئاسة الوزارة بعد مادبر فى لندن »

وفى ٢٩ يوليو ١٩٣٩ تستمر صحيفة الوفد المصرى - لسان حال الوفد المصرى - فى هجومها على علي ماهر باشا وفى دفاعها عن صاحب العرش وتهاجم - فى نفس الوقت - انجلترا التى لا تحترم المعاهدات والحقوق والكرامات والتى تتصف - أساسا - بالغدر وخيانة العهود ، وتنتهى الجريدة الوفدية مقالها الافتتاحى الذى شغل الجزء الأكبر من الصفحة الاولى بتوجيه تحذير الى بريطانيا ، بعد أن تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، وأصبح الأمر أوضح من أن تركز فيه الى الشك لا يستمع فيه الى تضليل المضللين من مأجورى السياسة الانجليزية فى هذه البلاد « وسيعلم » الانجليز ان فى مصر أمه بل أمة حية لاتخدع ولا تنام على كرامة مجروحة أو حق مغصوب وليأتينهم نبأه بعد حين ...

ويقف الوفد المصرى موقفا معاديا من موقف محمد محمود باشا ، الرجل المستقبل أو المقال ومن علي ماهر باشا المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتنشر جريدة المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ كشوفا بعدد الأيام ، التى اعتكف فيها محمد محمود باشا والتى رحل فيها الى خارج العاصمة ، أو الى خارج البلاد فأيام الاعتكاف فى ١٩٣٨ بلغت ٤٥ يوما ، وفى ١٩٣٩ بلغت ٣١ يوما ، أما عدد أيام الرحلات فقد بلغت ٧٥ يوما ، وتقول فى عناوينها البارزة : زوال كابوس الوزارة السلمانية : كبيرها يعد لوحده كتاب الاستقالة « وفى اليوم التالى تقول صحيفة المصرى التى يدير سياستها الوفد المصرى فى ١٦ أغسطس هل تؤاد وزارة علي ماهر باشا ، وهى جنين ؟ استحكام الخلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين وذيولهم ، وفى مكان آخر من الصفحة الأولى ، وتحت عناوين بارزة تقول « المصرى » : علي ماهر باشا يبطن غير ما يظهر ، وتقول المصرى تحت عنوان : ذعر : هل قرروا عدم الاشتراك ؟ . . . قيل قبل منتصف الليل ان الأحرار الدستوريين ، والمهاهرة - جماعة أحمد ماهر - قرروا عدم الاشتراك فى

الوزارة ماداموا لم يجابوا الى مطالبهم - وتنشر المصرى - فى صفحتها الاولى -
قصيدة للأستاذ خالد الجرنوسى :

أنى أودعهم ، وليست بشامت
يكفى صريع الظلم طول حسابه
أحصى السجل لهم ذنوبا جمّة
أقصد هواة الحكم عن أبوابه
هل كان هذا العهد الا ربقة
علقت بهذا الشعب فى أثوابه
جاءوا بها من كل لون شائه
مهما حوى الشيطان فى جلبابه
فلينبج الأجراء ملء حلقهم
فالعهد لا يبقى على أذنبه
من مات فى الايام اشنع ميتة
هيهات يرجعه نباح كلابه !

وعندما تؤلف وزارة على ماهر الثانية تقول صحيفة الوفد المصرى فى ١٩
أغسطس ١٩٣٩ تحت عنوان : تأليف الوزارة الماهرية الجديدة وزارة لسد
الخانة وانتهاء الموقف على صورة من الصور : الفتور العام ، الذى قوبلت به فى
البلاد مديح الانجليز فى الماهريين وتنديدهم بالأحرار الدستوريين تناقض ظاهر
بين القول والعمل من الخطوة الاولى للوزارة الماهرية : تقول صحيفة الوفد المصرى
لا نظن ان وزارة قد قوبلت عند تشكيّلها من رأى العام ، بمثل الفتور ، الذى
قوبلت به هذه الوزارة ، وقامت فى وجه تأليفها الصعاب وتسابقت على تخاطف
أشلائها النواجز ، والانياب ، وكان موقف الماهريين النقراشيين مهينا للغاية !
وقد قوبل من الناس بالاشمئزاز لانهم تكشفوا عن طلاب مناصب ومشتهى
مراكز حتى وان خانوا فى سبيل الظفر بها أصدقاءهم المستحدثين ، وحتى وان
عف عنها الاتحاديون الشعبيون ، وهم مثلها فقراء » . وتشير صحيفة الوفد
المصرى الى طعن الانجليز طعنا مرا فى الدستوريين الذين غلبوا الاعتبار الشخصى
أو الحزبى على الصالح العام ، ومن المخرى - هكذا قالت صحيفة الغازيت -
أن نرى حزبا كان يوما من الايام يضم المستنيرين والمسئولين يهوى وينحط الى
هذا الحد ..

وفى اليوم التالى - ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ - تنشر صحيفة الوفد المصرى
موضوعا تحت عنوان : وزير فى الوزارة الحاضرة ، يقول عن على ماهر باشا :

لو ترك الامر لى لارسلته الى السجن : والموضوع عبارة عن نقل مقتطفات من مضبطة الجلسة الحادية والعشرين لمجلس النواب فى السبت ٣١ يوليو ١٩٣١ . وردت على لسان النائب المحترم ، عبد الرحمن عزام تتعلق بعلى ماهر باشا وزير المعارف فى وزارة أحمد زيور باشا - وزارة الانقلاب على النظام الدستورى ، الشعبى وعلى وزارة سعد زغلول باشا - وذلك كله على النحو التالى :

النائب المحترم : عبد الرحمن عزام أفندى « . . . فالمسألة اذن تنحصر فيما يأتى : ماذا يجب أن يعامل به وزير تصرف تصرفا مضرا .

« أرى أنه يجب على مجلس النواب أن يفصل مرة واحدة فى المسألة لا أن يبتعد عنها كلما دعت الحاجة . ولا مندوحة من أن يصدر المجلس قرارا بهذا الخصوص لأننا نصطدم بين حين وآخر بمسألة كهذه ، ولا نجد طريقا للعقوبة لأن القوانين العامة قد لا تمكننا من ذلك أو لأن العرف جرى فى هذه البلاد بالتسامح والصفح عن أمثال هذه التصرفات ، الا أنه يجب علينا أن نقضى على هذا العرف قضاء أبديا حتى يعلم كل وزير أنه ملزم بتقديم حساب للأمة عن تصرفاته حتى بعد تركه كرسى الوزارة . فيجب أن يكون موضوع هذا الحساب وما ترتب عليه فان رأيتم تأجيله فيكون ذلك لوضع قاعدة لمحاسبة كل من فرط فى حقوق الأمة من الوزراء السابقين واللاحقين .

« الرئيس - هل تعرف عقوبة خاصة ؟

« أما لوم وزير المعارف السابق فأمر ضرورى الا أننى لا أجد فى اللوم عقوبة كافية لان اللوم قد يقع وقعا سيئا على وزيره شعور - وزير لا يراعى مصلحة بلده - أما أولئك الوزراء الذين عبثوا بمصالح البلاد سنة ونصفا فأرى ان كل لوم يوجه الى أى وزير منهم غير كاف ولا بد للمجلس من ان يبحث عن عقوبة زاجرة . . .

« أما اذا رأيتم أنكم على استعداد لنظر الموضوع الآن فلا مانع من ذلك

عبد الرحمن عزام أفندى : لو ترك الامر لى لارسلته الى السجن « تصفيق » انى أعتقد أن الشقى الذى يرسل الى السجن ، انما يجنى جناية جزئية بالنسبة الى ما ارتكبه أولئك الذين اعتدوا على الدستور فانتهكوا حرمة ، واغتصبوا سلطة الأمة وبددوا أموالها التى جمعت من عرق الفلاح المسكين ، ليس ذلك فقط بل فرطوا فى حقوق البلاد وكرامتها واعتدوا على حرية الأشخاص فلا تعجبوا اذا قلت ان مثل وزير المعارف السابق - على ماهر باشا - يجب ان يرسل الى السجن لاننى لم أكن مغاليا أو مبالغا عندما أبديت هذا رأى ، ولا تعقب جريدة « الوفد المصرى » على مانشرته من مضابط مجلس النواب تاركة التعقيب للقارىء !! وبعد ذلك الهجوم الضارى المكثف من صحافة الوفد المصرى ، بدا رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى فى الهجوم الضارى المكثف ،

على رفعة على ماهر باشا ، فيقول في ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ بالاسكندرية من بين
ماقاله عن على ماهر باشا مايلي : هذه طلائع عهد رأس الانقلاب ، ومؤسسه على
ماهر باشا قد بدت في أشد مظاهر القوة والجبروت وها هي مصر ترى وتشهد ،
ولما ينقض على تشكيل وزارته ، الا يومان ليتفننوا في القمع والارهاب والحيلولة
بين الناس ، ودخول المنتديات ودور الصحف ثم يمشوا في مطاردتكم والاعتداء
عليكم ، ان حاولتم الوصول الى زعيمكم ليحدثكم عن الحوادث الجسام التي
تجرى في مصر الآن ، واذا كان الكتاب يقرأ من عنوانه فها هو عنوان عهد على
ماهر باشا قد بدأ في حرب الامة اليوم سافرا ، وقد كان بالامس متسترا :
بدأ يحاربها علانية بعد أن ضمن معونة وتعريض الانجليز ، أصفيائه الجديدين
وحين اطمأن الى حراهم تحميهم ، ورجالهم يؤيدونه وأنه أصبح عندهم اليوم
رجل الساعة المطلوب لاتمام تسليم البضاعة » ولعل ، أول ما امتاز به هذا
العهد الجديد القديم ، ان أول قصيدة - كما يقول المثل - قد جاء كفرا .. »
ويوضح رئيس الوفد ، بعض ما قام به ماهر ضد الحياة الدستورية من وجهة
نظره ، ومن جهة نظر الوفد فيقول :

وكان ماكان ، مما تعرفون ولا تعرفون ، من تدبيرات ومكائد ، ضد
حكومة الوفد ، وضد دستور الامة ، بدأت منذ تعيين على ماهر باشا في رئاسة
الديوان وأخذت تزداد ، حتى بلغت أشدها في ديسمبر سنة ١٩٣٧ وأنا طريح
الفراش ، وكان رئيس الديوان ، فارسها المجلي في الحلبة ، يعرض الحلول ،
ويساومني فيها ، ويتخذ لنفسه ذريعة للتحديث في الحقوق الدستورية والخلاف
عليها ، وكنا أحرص الناس على المحافظة على حقوق العرش وعلى حقوق الامة
الدستورية علما منا بأن أي مساس بالدستور وحدوده التي نص عليها ، فيه
القضاء كل القضاء على الحكم الدستوري وعلى سلطة الامة ويتخذ تكأة لتدخل
الاجنبى وتخطى الحكومة الدستورية والوقوف وجها الى وجه أمام السلطة
التنفيذية التي لاتستطيع اذ ذاك ان تقف في وجهه أو ترفض له مطلبها ، والا كان
نصيبها الاقصاء عن المناصب ، وفقدان الجاه والسلطان .

أخذ رئيس الديوان - بعد العدة من الخلف - لاقامة صرح الانقلاب وتدعيم
أركانه ، بل أخذ يستدعى الى مكتبه في رئاسة الديوان ، وكيل الداخلية ومدير
الامن العام ، وحكمادار البوليس ، ويصدر اليهم الاوامر والتعليمات بان يعدوا
العدة ، ويتخذوا التدابير اللازمة عند اذاعة أمر اقالة الوزارة الدستورية ، وقد
كان تشكيلها كذلك قد انتهى من أيام .

ألفت وزارة محمد محمود باشا صديق الانجليز القديم فأخذ على ماهر باشا
يلعب من وراء الستار ألعبيه ، وينشر حباثله ، ويتفنن في تمثيل دوره ، الذي
أخذ يتمرن عليه من زمن بعيد ، ويضع العراقيل في طريق محمد محمود باشا ،

اليمهد الطريق لشقيقه أو لنفسه ، ولكن الطبخة لم تكن بعد قد استوت ،
والأسياد لم يكونوا قد ملأوا أيديهم منه جيدا ، فلم يستطع ان يعمل الا ان أشرك
أخاه . وزملاءه فى الحكم ، انتظارا للفرص ، ورضوا أن يكونوا أذنايا لمحمد
محمود باشا اسما وان كانوا هم العاملين فى الوزارة فعلا ، على أمل أن يواتيهم
الحظ يوما فى التغلب على محمد محمود باشا ، واقصائه عن الحكم ، فتكون
لأحمد ماهر أو لشقيقه الرياسة .

ومضت الشهور والأيام ، حتى واثت الفرصة على ماهر باشا سائحة بتعيينه
عضوا فى مؤتمر فلسطين ، فتمنحخص الى انجلترا ، وهناك بذل نفسه بذل السماح ،
وعرض خدماته وتفكيره ونشاطه على أنصار الديمقراطية ودعاتها السادة الحلفاء ،
فما أن وثقوا منه ، واطمأنوا اليه ، ادخروه لليوم الذى يريدونه ، حتى اذا ما رأوا
صحة صديقهم القديم لا تساعد على اتمام تقديم ما يطلبون ، تخلوا عنه وهو
مريض ، وظهر على ماهر على المسرح هذه المرة للعيان ، يضرب باليمين وبالشمال ،
ويشكل وزارته قبل ان يستقيل محمد محمود باشا - تماما - كما فعل معنا !!

تلك لحظة خاطفة عن تدبيرات على ماهر الذى يحكم البلاد الآن مستمدا
المعونة لا من الله ، ولا من الأمة التى أنبتته ، ونشأ بين ظهرائها ولكن من
الانجليز الذين يرون المصلحة العاجلة تطلب اليهم نصرته وتأييده ، وهذه هى
بعض أخلاق مؤسس الانقلاب ومخترعه الذى لم يكفه ان نكبت الأمة بما نكبت
به فى أخلاقها ومرافقها ، وكيانها ، تلك النكبات المروعة عشرين شهرا ، فأتى
على أنقاض سلفه ليقوم انقلابا جديدا فيه القضاء المبرم على الشعب المصرى
المسكين .

ويخاطب مصطفى النحاس باشا على ماهر بقوله : أيها السيىء الطالع ،
انك لم تعتبر بمن مضى ولم تفكر فيما أنت مقدم عليه ، بل قمت من غير تفكير
ولا روية تحكم الشعب بقوة المستعمر ، الطامع ، ونسيت أن الله سيمهل لك
كما أمهل لغيرك ، حتى اذا حان يومك كان أشد ممن لم تعتبر بنهايتهم وهذه
هى الخاتمة الطبيعية لكل من خرج ، على اجماع أمته أو شذ عن ارادتها .

وتقول جريدة المصرى فى ٢٢ أغسطس ١٩٣٩ تحت عنوان : الجناية الكبرى
على استقلال الوطن : « خطة مدبرة لتأخير الجلاء ومد أجل الاحتلال ، الى ما شاء
الله . لقد خسرنا كل ما كسبناه ، بالمعاهدة ولم نكسب غير الخراب المالى ،
والتعرض للفناء فى حرب طاحنة . ثم تقول المصرى : لقد انتهى بنا الانقلاب
اذن ، نهاية هى غاية الخطورة فقد مكن الانجليز من تضييع جهود الأمة ،
فى مدى السنين الماضية وقبر المعاهدة وسجل على البلاد تخليد الاحتلال ، الى
الابد فلا اعتمادات لبناء الشكنات تدرج فى الميزانية ولا وكالة الشكنات تبقى

بعد ان أنشئت لمجرد ترقية قريب سرى باشا ولا الانجليز يفكرون أنهم تاركون البلد يوما بل على الضد هم يشيدون الأبنية لجنودهم في محطة مصطفى باشا برمل الاسكندرية ويؤجرون الاراضى الفسيحة لمدة عشر سنوات . وبعد أيام تقوم وزارة على ماهر بتفتيش منازل مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، وأحمد نجيب الهلالي ، وتشير الصحف الى ما قاله مصطفى النحاس ، عن تفتيش داره حيث فاجأت النيابة سكان المنزل على غرة منهم « وروعت السيدات ، والأطفال المقيمين به ، بل لقد وصل الأمر الى أن اقتحموا غرفة السيدة حرمى ، وهى طريحة الفراش ، وقلبوا أثاث البيت رأسا على عقب ولم يتركوا مكانا حتى دخلوه وفتشوه ، الى حد أن فتشوا ، أسرة الأطفال وأراجيحهم وأوانى الزهر ، كأننا كنا نخفى فيها شيئا يعاقب عليه القانون ، وقد فوجئت بالخبر ، وأنا فى سرادق ذكرى سعد ، فاتصلت بحضرة رئيس النيابة أسأله لماذا يفتش وعن ماذا يبحث فأجاب ان لديه أمرا بتفتيش المنزل للبحث عن أصل الخطبة التى ألقيتها يوم الأحد الماضى ، ونشرتها الصحف الوفدية فى اليوم التالى فأجبت ، اننى تعودت أن ألقى خطبى ارتجالية حسب الظروف ومقتضيات الأحوال وان السكرتير المختص يدونها عند القائها ثم يبيضها ويعرضها على فأراجعها وأقرأها وأمره أن ينشرها . وهامى ذى عادتى دائما الا فى المناسبات الأخرى كذكرى عيد الجهاد الوطنى مثلا فاننى أحضر الخطبة ثم أتلوها ، أما الخطبة التى تبحث عنها النيابة فقد كان الشأن فيها شأن جميع خطبى الارتجالية ، وأما اصلها فقد يبقى فى السكرتارية بعد نشرها وقد تلقى فى سلة المهملات . ثم اننى - هكذا قال مصطفى النحاس لوكيل النيابة - مسئول عن هذه الخطبة التى نشرت وعن غيرها من الخطب التى نشرت متحمل كل ما يترتب عليها ولست أفهم معنى لتفتيش منزلى للبحث عما يقولون مادمت لم أنكره ولم أتصل من تبعته

وقد أخذوا - هكذا قال مصطفى النحاس - بعد تفتيش منزلى ورقتين تافهتى الشأن احدهما مطبوعة من عبد القادر مختار بك ، وبتوقيعه يشكو فيها من الماهرين الذين ينتمى اليهم لأنهم لم ينصفوه ولم يحسنوا معاشه ، كما حسنوا معاش سلامة ميخائيل بك زميله فى الماهرية . والثانية شكوى من علماء الأزهر الشريف بغير توقيع من ان جريدة المصرى لا تنشر لهم ، أخبارهم وان مندوب الجريدة فى الأزهر غير مأمون ولأن له اتصالات بالمستولين فى الأزهر ، وهو ينقل اليهم أخبار من يكتبون الى المصرى .

الفصل الخامس

سر هجوم الوفد على « الانجليز » وعلى « على ماهر باشا »

أشرنا فيما سبق الى الخطاب الهام الذى ألقاه مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوفد المصرى بالاسكندرية . ومهاجما على ماهر باشا بقسوة شديدة موجهة له الاتهام بأنه نزل الى مستوى لم ينزل اليه رئيس وزارة سابق عندما قامت وزارة بتفتيش منزله ، أى منزل مصطفى النحاس ، بحثا عن أصول خطبة كان قد ألقاها بالاسكندرية ، ونضيف الى ما سبق أن ذكرناه أن مصطفى النحاس عندما أعلن عن استيائه الشديد لتفتيش منزله بأمر من النائب العام ، قال بالحرف الواحد : لو كنت رئيسا للوزارة ، ووقع ، ما وقع ما أبحث لنفسي أبدا أن أمر بتفتيش دار أى زعيم سياسى مصرى ، على تلك الصورة المزرية ، الحالية من كل ذوق ، المنافية لكل عرف ، وقانون » .

وكان مصطفى النحاس باشا قد أشار فى خطابه أيضا الى أنه اكتشف وجود رصاص فى سيارته ، على مقربة من الأسلاك الكهربائية المتصلة بموتور تلك السيارة ، وأنه قد قام بإبلاغ النيابة عن ذلك الحادث وأنه - أى مصطفى النحاس - رفض أن يتهم أحدا بتدبير ذلك الحادث لأن ضميره لا يطاوعه ، فى أن يجزم باتهام أحد .

وقد ظهر جليا أن الوفد المصرى ، كان قد أعد خطة محكمة قام بتنفيذها بحذافيرها ، وتتلخص تلك الخطة فى الهجوم فى وقت واحد ، على جبهتين : الجبهة الأولى : السياسة البريطانية ، لا فى مصر وحدها ، وإنما فى كثير من أرجاء العالم ، بعدما تأكد ، للوفد ، أن السياسة البريطانية ضالعة فى المجيء على ماهر ، الى رئاسة الوزارة ، وكانت الجبهة الثانية ، هى جبهة على ماهر ، وأحمد ماهر معا وقد سبق لنا أن ذكرنا الأسباب التى دفعت الوفد المصرى الى الانقلاب على على ماهر باشا ، الذى ضحك عليهم وأوهمهم ، أنه يعمل لصالحهم . ونضيف الى ذلك ، أن فى مقدمة الأسباب التى دفعت ، الوفد المصرى ، الى

تشديد الهجوم على أحمد ماهر ، كونه شقيقا لعلی ماهر ، الى جانب أنه - أي أحمد ماهر - عندما خرج على الوفد ، مؤيدا محمود فهمی النقراشی باشا في موقفه ، تسبب في أحداث شرخ خطير في الوفد المصري كما أن أحمد ماهر ، عندما خرج على الوفد أسرف في الهجوم عليه ، ثم ان الوفد المصري ، كان يريد من تشديد النكير ، على أحمد ماهر ، أن « يحرقه » سياسيا فلا يصبح مرشحا ، لتولى أية وزارة جديدة في المستقبل ، أو هكذا كان يتصور الوفد .

وقد كتب أحد قادة الوفد ، المصري - قد يكون أحمد نجيب الهلالي باشا ، أو محمد صبرى أبو علم باشا - سلسلة من المقالات في صحيفة الوفد المصري ، بتوقيع « صريح » ، تتضمن الهجوم الشديد القاسى ، والعنيف على أحمد ماهر باشا ، وعلى ماهر باشا ، وكانت إحدى مقالات هذه السلسلة تحت عنوان : على حساب مصر : مؤامرة الشقيقين في سبيل الحكم ، وكانت المقالة الأولى من تلك السلسلة قد صدرت بقول الله تعالى وهو أصدق القائلين : « أم حسب الذين اجترحوا السيئات ، أن نجعلهم كالذين آمنوا ، وعملوا الصالحات سواء محياهم ، ومماتهم ساء ما يحكمون ، وخلق الله السموات والأرض ، ولتعجزى كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون » وكانت المقالة الثانية قد صدرت بقوله تعالى : « لا يغرنك ، تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ، مأواهم ، جهنم وبئس المهاد » صدق الله العظيم .

والجدير بالذكر أن جريدة الوفد المصري - لسان حال حزب الوفد المصري - قد نشرت في ١٣ أغسطس ١٩٣٩ - أي في الوقت الذي كان فيه على ماهر يقوم بتشكيل وزارته ، افتتاحية موجزة ، تحمل العنوان التالى : على ماهر : عدو الشعب رقم « ١ » أصبح الانجليز في ترشيحه للوزارة ، وكان قد جاء في تلك الافتتاحية ما يلى :

لم يسجل التاريخ السياسى لعلی ماهر باشا الا العمل على مناهضة الأمة والتدبير ضد مشيئتها وإرادتها كلما سنحت له فرصة في الخفاء ، حتى لا يكاد انقلاب واحد من الانقلابات الرجعية يخلو من أصبح هذا الرجل الذى تخصص فى الكيد لهذه الأمة .

فقيامه على رأس وزارة الآن لا يمكن الا أن يكون مظهرا من مظاهر التحدى الانجليزى للأمة ، ودليلا من أدلة استهتار الانجليز بالشعب المصرى وحقوقه وكرامته اذ هم المرجع فى ترشيحه والسند الذى يرى أن يعتمد عليه ، وهم لا يمثلون هذا الدور من وراء ستار بل يمثلونه على عين الأمة وتحت سمعها والا فليقل لنا على ماهر باشا ، كيف استباح لنفسه أن يبعث ببرنامج وزارته وأسماء من يرشحهم للاشتراك معه فى الوزارة الى السفارة البريطانية !

على ماهر باشا رجل تحدى الأمة فى كل مراحل جهادها ، وتحدى الأحزاب جميعها بل تحدى محمد محمود باشا نفسه وطعنه من الخلف بشروعه فى تأليف وزارة جديدة فى نفس الوقت الذى كان يعلن فيه محمد محمود باشا بأعلى صوته أن وزارته باقية ولا سبب هناك يدعو إلى الاستقالة !

وعلى ماهر باشا هو الذى وضع أساس هذا الانقلاب الذى نكبت به الأمة
شر نكبة .

وعلى ماهر باشا هو الذى عاد من لندن معتزاً بالصدقة الانجليزية الجديدة فلم يتردد فى تحدى حق من حقوق العرش وذلك بإصراره على اخراج البندارى باشا من القصر .

على ماهر باشا اذن هو أصل البلوى التى حلت بالبلاد ، وهو الرجل الذى يصلح لأن يكون أداة طيعة فى يد السياسة الانجليزية التى تريد التكيل بالشعب المصرى ، وتريد أن تنشر المجاعة بين الفلاحين ، وأن تجر على هذه الأمة الخراب السياسى والاجتماعى والخلقى فى سبيل أن تسد ما بقى لها من مظامع ، وأن تعصر البقية الباقية من دم هذا الشعب بعد ما اعتصرت معاملة على أيدي وزارة الحكم الصالح .

وما من ريب فى أن هذا العمل العدائى من جانب الانجليز للشعب المصرى يفقدهم كل ثقة بهم ، بل سيعلمون أن هذا الشعب الباسل سيقابل عداء الانجليز بالحزم الواجب ، والحركة العملية التى سوف يقفون أمامها مشبهوهين يعرضون بنان الأسف والندم ، حين يعلمون أن الشعب المصرى لم يعد يقبل هذا التمثيل الذى يقوم به السادة الانجليز وبخاصة بعد أن انكشف عنه الستار .

واذا كان الوفد ، المصرى ، كحزب سياسى ، قد استمر فى ملاحقة على ماهر باشا ، ووزارته بالحملات العنيفة القاسية فإن على ماهر باشا ، ووزارته قد استمروا - كحكومة - فى ملاحقة الوفد ، وصحفه : لم تكتف وزارة على ماهر باشا ، رئيس الوفد ، أثناء عدم وجوده ، به ، بل راحت تفتش وبعنف منزلى مكرم عبيد باشا ، سكرتير الوفد ، ونجيب الهلالى باشا ، أحد أعضاء الوفد بل كبار قادته أثناء غيابهما عن منزليهما أيضا . . وزارة على ماهر ، لا تكتفى بتفتيش دور الصحف الوفدية وباعتقال رؤساء تحريرها ، بل راحت تحرم تلك الصحف - كعقوبة - من الاعلانات الحكومية ، التى هى من أموال الدولة بما فيها حتى اعلانات السكة الحديد !!

ولم يترك ، الوفد المصرى ، فرصة ، تمر دون أن ينتهزها للهجوم على وزارة على ماهر ، ولاعاقة مسيرتها ، ولأن الوفد كان يملك ، أغلبية محترمة فى مجلس الشيوخ فقد أتاحت له أكثر من فرصة - فى المجلس - فرض فيها ارادته ،

على الحكومة ، أو على الأقل ، حال دون ، تحقيق كل الذى تريده ، وكان فى مقدمة تلك الفرص ، فرصة عرض مرسوم اعلان الأحكام ، العرفية ، على مجلس الشيوخ : لقد كان البرلمان فى أجازة عندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وعلى الفور ، طلبت السفارة البريطانية فى القاهرة من حكومة على ماهر ، تنفيذ المادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ اعلان الأحكام ، العرفية ، ووضع الرقابة على المطبوعات فلم يسع الحكومة - وكانت العلاقات بينها وبين بريطانيا وقتئذ طيبة - الا أن تبادر باعلان ، الأحكام العرفية ، بمرسوم ملكى صدر فى أول سبتمبر ١٩٣٩ وتم تعيين على ماهر باشا حاكما ، عسكريا و . . و . .

ودعى البرلمان لاجتماع غير عادى فى يوم الاثنين ٢ أكتوبر ١٩٣٩ ، ليعرض عليه مرسوم فرض الأحكام العرفية وكذلك المراسيم الأخرى الصادرة أثناء عطلته وذلك تطبيقا للمادة ٤١ من الدستور . . لم يكن هناك مشكلة بالنسبة لمجلس النواب فان الأحرار الدستوريين رغم عدم اشتراكهم فى الوزارة لم يقبلوا معارضة هذا المرسوم ، اتساقا مع مبادئهم ومع خططهم الجديدة بعد أن خرجوا ، أو أخرجوا من الحكم ، ولذلك جاءت موافقة مجلس النواب بأغلبية الأعضاء ، السعديين والأحرار الدستوريين ، والمستقلين ، ضد ١٢ صوتا هم نواب الوفد ، ولكن كانت مشكلة الموافقة على هذا المرسوم فى مجلس الشيوخ ، مشكلة ، ومشكلة عنيفة بالنسبة للحكومة ، ذلك ، أن للوفد فى مجلس الشيوخ ، أغلبية وأغلبية محترمة ، وقد حرص الوفد على معارضة الأحكام العرفية ، رغم أن فرض تلك الأحكام ، كان بناء على المادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، التى وقعها ، رئيس الوفد ، والوفد والتى أطلقوا عليها معاهدة الشرف والاستقلال .

وكان مجلس الشيوخ قد ألفت لجنة من بين أعضائه لبحث هذا الموضوع كانت أغليبيتها - بالطبع - من الوفديين ، وانقسمت تلك اللجنة الى أغلبية وأقلية : وكان من رأى الأقلية استمرار الأحكام بشروط ثلاثة : حصر تطبيقها عند الضرورات العسكرية ، الرجوع ، الى البرلمان ، فى الشئون الخطيرة ، وأخيرا تخفيف الرقابة على الصحف ، وكان قد تأكد للجنة أن الحليفة بريطانيا هى التى طلبت اعلان الأحكام ، العرفية .

وكان تقرير اللجنة قد أشار الى رأى الأقلية ، وإلى رأى الأغلبية بالتفصيل ، كما أشار تقرير اللجنة الى أن رئيس الحكومة قد ذكر فى بيانه أمام مجلسى البرلمان أنه قد طلب من هذه البلاد ، اعلان الأحكام العرفية ولكن عندما سئلت الحكومة فى اللجنة عن الكيفية التى طلب بها اعلان الأحكام العرفية أشار عبد الحميد بدوى باشا الى أن هذا الطلب جاء من السفارة البريطانية كتابة وبطريقة رسمية ، الى الحكومة المصرية ، وكان هذا الطلب ، يشير الى المعونة ، التى تقدمها مصر ، للحليفة فى أوقات الحرب ، تطبيقا للمادة السابعة من

المعاهدة - معاهدة ١٩٣٦ - وهذه المعونة تتلخص فى فرض الأحكام العرفية ، وتنفيذها وكذلك اعلان الرقابة على الصحف ، والمطبوعات ، وكذلك ايجاد نظام لتفتيش السفن .

وتقول اللجنة أنها طلبت من الحكومة الاطلاع على الطلب الذى تقدمت به السفارة البريطانية الى الحكومة المصرية طالبة معونتها ولم تستطع الاطلاع على ذلك الطلب ، أو تلك المذكرة .

وتقول اللجنة فى تقريرها أيضا ، ان خمسة من أعضائها رأوا عدم استمرار الأحكام العرفية بينما رأى ثلاثة من الأعضاء استمرارها بتلك الشروط ، التى سبق الإشارة إليها ، كما يقول تقرير اللجنة ان رئيس اللجنة ، قد امتنع عن ابداء رأيه .

والجدير بالذكر أن تقرير اللجنة ناقش مناقشة موضوع ضرورة حصر الأحكام العرفية فى المسائل العسكرية بالرغم من أنها ذكرت ان على ماهر باشا رئيس الحكومة رفض الأخذ بهذا الاقتراح ، كما أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع سلطات الحاكم العسكرى وضرورة تقييدها وكان من بين ما جاء فى رأى الأغلبية : « ان البلاد لا تطمئن اطلاقا ، أن تجعل تنفيذ الأحكام العرفية فى يد ليست موضع الرضا منها . . فضلا عن ذلك فان قضية الحرية والديمقراطية ، التى أعلنت انجلترا ، وفرنسا الحرب ، للدفاع عنها يجب أن تشترك مصر ، فى الدفاع عنها بكل قواها ، وبكامل رضاها ، لان مصيرها يتوقف على نتيجتها تلك ومن أجل هذا يقتضى أن تكون السلطة التى تباشر صيانة هذه المصالح التجارى مع رعايا ألمانيا كما قبض على هؤلاء ، الرعايا ، وصودرت أملاكهم .

وقد كان من بين ما جاء فى خطاب الأستاذ يوسف الجندى ، زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ : لا يرضينا بأن نسلم أنفسنا الى سلطان مطلق لو وضع فى يد عمر بن الخطاب نفسه لما اعتصم من الخطأ » .

على أية حال لقد وافق مجلس الشيوخ - فى النهاية - على مرسوم اعلان الأحكام العرفية بأغلبية ٦٨ صوتا ، ضد ٥٩ صوتا .

وقد اقترن اعلان الأحكام العرفية بقطع العلاقات السياسية بين مصر ، وألمانيا ، كما أصدر الحاكم ، العسكرى - على ماهر باشا - قرارا ، بمنع التعامل التجارى مع رعايا ألمانيا كما قبض على هؤلاء ، الرعايا ، وصودرت أملاكهم .

والمتتبع لسياسة الوفد المصرى حتى ذلك التاريخ (١٩٣٩) يرى أن سياسة الوفد المصرى كانت قد رسمت بوضوح ، وبجلاء على أساس تنفيذ هدفين رئيسيين : البقاء فى الحكم اذا ما كان الوفد فى الحكم باعتبار الحكم حقا من

حقوق الوفد المصرى صاحب الأغلبية فى أية انتخابات حرة ، وأنه لا يجب أبداً ، أن يقضى عن الحكم بأية وسيلة دستورية ، أو غير دستورية الا اذا تخلى الناخبون عن تأييده واختاروا بدلاً منه حزبا آخر ، أو جملة أحزاب ، الهدف الرئيسى الآخر للسياسة الوفدية ، ضرورة السعى الى الحكم أو بمعنى آخر يمكن أن يكون أكثر دقة فيما يتعلق بغرض السياسة الوفدية ، ضرورة السعى لاستعادة الحكم ، الذى هو حق للوفد ، دون سواه من الأحزاب الأخرى ، وعملية استعادة الحكم هذه تتطلب خوض ، أية معركة ، واستخدام أية أسلحة ، واعتبار كل من يقف فى سبيل عودة الوفد ، الى الحكم ، عميلاً للانجليز ، خائناً للشعب !

ولهذا لا بد من أن نتوسع فى بحث ذلك الموضوع الحيوى الهام : ماذا يحدث عندما يكون الوفد فى المعارضة أى خارج الحكم ، هذا ما سنقصسه فى الفصل التالى .

عندما يكون الوفد في المعارضة !!

تحدثنا عن السياسة التي وضعها الوفد المصري منذ أن أقصى عن الحكم في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، والتي تتلخص في معارضته - قدر الامكان - للسياسة البريطانية في مصر ، وانطلاقا من تلك السياسة كان يعارض أية وزارة وليت الحكم بعده : عارض وزارتي محمد محمود باشا ، الثانية والثالثة ، وعارض وزارة علي ماهر باشا ، الثانية ، ولان العلاقة بين الوفد المصري وبريطانيا ، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية كانت تشكل ركيزة هامة وخطيرة في السياسة المصرية في الداخل ، وفي الخارج فاننا نستأذن القارئ العزيز في أن نولى هذه العلاقة ما تستحق من أهمية ، خاصة ان الكلام - بالتفصيل - عن هذه العلاقة يوضح كثيرا من الأمور والأحداث ، التي وقعت في مصر في الفترة من ١٩٤٠ وحتى الربع الأخير من عام ١٩٤٤ ، ولاننا لا نريد أن نعرض رأينا في مثل هذا الموضوع التاريخي الهام ، فاننا نستأذن القارئ العزيز ، مرة أخرى في أن نستعين بالعديد من الآراء ، التي تناولت هذا الموضوع مؤجلين ابداء وجهة نظرنا ، الى ما بعد ابداء آراء الآخرين ، الذين هم من خيرة من تناولوا هذه الفترة التاريخية الهامة بالتأريخ .

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، وهو يتحدث عن وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة ، التي أقيمت في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ : « يبدو أن النحاس بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقا بالحكم المطلق ، المستند الى الدكتاتورية البرلمانية لانه اطمأن الى تأييد الانجليز له . بعد أن ظفروا منه بالمعاهدة وروج لها وسموها « وثيقة الشرف والاستقلال » فحفظوا له هذا الجميل ، وجاوزوه عليه بتأييده في حكمه ومن ثم أخذ يسير في وزاراته سيرة « الحاكم بأمره » ، ويقصى عن حظيرة الوزارة والوفد كل من يعارضه مهما كانت منزلته السابقة في الجهاد » .

ومما يؤخذ على هذه الوزارة أنها قررت اعتبار يوم ٢٦ أغسطس وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ عيداً وطنياً وأسمته « عيد الاستقلال » ، وما هذه المعاهدة المشنومة بمعاهدة استقلال ، بل هي مهددة له مقوضة لأركانها فجاء اعتبار يوم توقيعها عيداً وتسميته عيد الاستقلال من المتناقضات المخزية .

ويقول الأستاذ الرافعى ، انه عندما احتدمت الأزمة الدستورية بين الوفد والسراى حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ وحول رفض السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد اضافى طلبت الوزارة توقيعهم وحول طلب السراى حل جماعات القمصان الملونة ، سعى السفير البريطانى سير مايلز لامبسون فى تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس فى الحكم ، والتساهل من الجانبين ، أصرت السراى على موقفها . .

ويشير عبد الرحمن الرافعى - فى كتابه « فى أعقاب الثورة » الجزء الثالث - الى مذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية فى أول ابريل ١٩٤٠ ، تلك المذكرة التى أحدثت كما يقول الأستاذ الرافعى رجة كبيرة فى البلاد ، لانها أول صيحة بالخروج على معاهدة سنة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التى وقعتها ، ومن الهيئة التى اعتزت بها ، وروجت لها ، وحشت الناس على قبولها ، والمذكرة التى يشير اليها الأستاذ الرافعى قدمها مصطفى النحاس أول ابريل ١٩٤٠ الى السفير البريطانى ليبلغها الى الحكومة البريطانية ، وقد تضمنت المذكرة المطالب الآتية :

١ - تصرح الحكومة البريطانية من الآن - ابريل ١٩٤٠ - بأنه عندما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح ، بين الأمم المتحاربة تنسحب من الأراضى المصرية القوات البريطانية جميعها سواء فى ذلك القوات العسكرية ، قبل الحرب أو بعدها ، وأن تحل محلها القوات الحربية المصرية على أن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع الميمنة فيها .

٢ - عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفاً فيها وأن يكون لها اشتراك فعلى فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أم مادية .

٣ - بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل مصر ، وانجلترا فى مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة ، فى السودان المصلحة أبناء النيل جميعاً .

٤ - المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية .

٥ - عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصرى ، الى البلاد المحايدة أو شرائه بالأسعار والشروط المناسبة .

ويقول الأستاذ الرافعى : أحدثت هذه المذكرة تأثيراً كبيراً ، وقوبلت - فى الجملة - باغتراب اذ كانت أول صوت ارتفع من بين الهيئات التى وقعت المعاهدة

بالانقضاء عليها ووضحت تعلق البلاد بالجللاء وجاءت - فيما عدا حديثها عن المحالفة وعن السودان - انتصارا كبيرا ، لقضية الجلاء ، ولوجهة نظر الحزب الوطنى فى هذه المسألة الهامة التى هى جوهر الاستقلال .

أما لدى الجانب البريطانى فقد قوبلت بداهة بالاستياء ، والتذمر ، وبالرغم من انهماك بريطانيا وقتئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضا الشعوب فان جواب حكومتها ينم عن روح السخط ، والحنق ، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد هاليفاكس وزير خارجيتها بطريق البرق ، الى السفير البريطانى ، وهذا بلغه الى النحاس باشا يوم ٦ أبريل ١٩٤٠ وصيغة هذا الرد كما يلي :

١ - أبلغوا النحاس باشا ، فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد ، كمحاولة مقصورة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها .

٢ - أما فيما يختص بالمسائل ، التى أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدي الى :

(أ) إعادة النظر فى المعاهدة المصرية ، البريطانية .

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب ضد ألمانيا :

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا ، أنه لو انتصر العدو لم يبق الا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ - أننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع ، فقل للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية ، وأنه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهده ، بتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد .

وقد رد الوفد ، على هذه الرسالة بخطاب أيد فيه مذكرته الأولى !

ويقول د. يونان لبيب رزق - فى كتابه تاريخ الوزارات المصرية ، أنه عندما عين الملك على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى تحفظت صحف الوفد وارتاحت الدوائر البريطانية ، لهذا التعيين باعتباره - كما تقول الوثائق البريطانية - شخصية مسئولة بدلا من مناورات الرجال غير المسئولين فى القصر ، أما الصحف الموالية للقصر فقد شنت حملة واسعة على النحاس تتهمة فيها بأنه قد لجأ الى السفارة البريطانية طالبا العون فى موضوع على ماهر وأنها - أى السفارة البريطانية - لما حاولت التدخل فان رئيس الديوان الجديد ذكر للمسئول البريطانى أن هذا الموضوع من اختصاص الملك وحده » .

وقد انتهزت المعارضة الفرصة فكتب رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، محمد محمود باشا خطابا بعث به للسفارة البريطانية يحتج فيه على التدخل الانجليزى فى شئون مصر الداخلية ، كما كتبت الأهرام - ١٤/١١/١٩٣٧ - تنصيح البريطانيين بعدم استغلال المعاهدة ، لكسب امتيازات جديدة فى البلاد فان ذلك سوف يثير حالة السخط بين المصريين ويقول د. يونان لبيب رزق ، أنه عندما تعقدت الأمور بالنسبة لوزارة على ماهر باشا بعد دخول إيطاليا الحرب ، فى يونيو عام ١٩٤٠ ومع ما ترتب على هذا من زيادة المخاطر ، على مصر والوجود الايطالى رابض على حدودها الغربية فقد صحبه تشجيع الوزارة ، والملك على انتهاج خطة العداء نحو الوجود البريطانى والسعى الى الاتصال بدولتى المحور ، وعند هذا الحد ، تحرك السير مايلز لامبسون فكتب الى لندن ، فى ١٥ يونيو يصف على ماهر ، بأنه غير متعاون ، ولا يمكن الاعتماد عليه ، بل ولا احترامه فهو بالرغم من وعوده المتكررة قد فشل تماما ، فى توجيه الرأى العام ، الى الوجهة السلمية « ولم يبق فى طاقتى أو فى مقدورى ، أن يظل فى منصبه أكثر من ذلك ، وقد شهد النصف الثانى من يونيو ١٩٤٠ ما يمكن أن نسميه بحادثة « ٤ فبراير ، الصغيرة » ، فقد وضع البريطانيون هدفا أمامهم يتمثل فى السعى لخراج على ماهر من الوزارة ومن الديوان الملكى على أن يحل محله أحد ثلاثة من المعروفين بولائهم ، للحليفة من طراز حسين صبرى أو حافظ عفيفى ، أو حسين سرى .

وكانت وجهة النظر البريطانية فى ذلك أن يكون رئيس الوزارة الجديدة غير وفدى ، ولكن يتمتع بثقة الوفد ، على أساس أن تعيين وزارة وفدية سيكون من شأنه اغضاب القصر ، وبعض الدوائر السياسية الأخرى ، بما يهم انجلترا أن تظل على تعاونها معهم ، هذا بالإضافة الى ما يتمتع به الوفد - كما تقول الوثائق البريطانية من شهرة سيئة من ناحية انعدام الكفاءة الادارية » .

ويرى مارسيل كولومب فى كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » : لقد تحققت الآمال البريطانية ، فقد وقعت المعاهدة المنشودة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ على يد وفد مصرى برئاسة مصطفى النحاس باشا نفسه ورغم ذلك فلم يكن ثمة ما يشتم منه هبوط شعبية الوفد ، بل وليس من المؤكد أن يكون الرأى

العام المصري قد تفهم مدى خطورة العمل الدبلوماسي الذي تم التفاوض بشأنه والذي جعل من مصر دولة تدور في فلك بريطانيا العظمى وترتبط معها بتحالف لا يتضمن أية ترتيبات لتحديد مدته .

وينتقل مارسيل كولومب بعد الحديث عن توقيع معاهدة ١٩٣٦ وآثارها في السياسة المصرية ، الى الحديث عن سياسة الوفد بعد أن أقصى عن الحكم ، فيقول : لقد عمل الوفد منذ انضمامه ، لصفوف المعارضة على أن ينفرد بذلك الدعم الحقيقي ، أو المفترض الذي تقدمه السفارة البريطانية للقصر الملكي ولكل « الرجعيين » محاولا بذلك أن يسترد شعبيته التي استطاع الملك الشاب أن يكسب بريقها الى حد ما ، وبعد ذلك وقف الوفد ضد المحادثات التي أجراها « في روما ٨ مارس ١٩٣٨ » اللورد بيرث حول مشاكل البحر الأبيض المتوسط ، والمسائل الافريقية دون استشارة سابقة لمصر ، كما أنه رأى الاتفاق الانجليزي الايطالي المفقود في ١٦ ابريل ١٩٣٨ بمثابة عدوان على استقلال البلاد وكيانها الدولي ونكث عهود مقطوعة ، في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، والتفريط في حقوق مقدسة مقررة لمصر والسودان . كما أنه لم يخفف من انتقاداته للاتفاق الانجليزي ، المصري ، الذي عقد في ٤ أغسطس ١٩٣٨ حول بناء ثكنات عسكرية في منطقة قناة السويس ، كما أصدر في الرابع من سبتمبر (١٩٣٨) بيانا يستثير فيه الرأي العام ضد أول خرق ، لنص معاهدة ١٩٣٦ .

ومع ذلك فمع بدء العمليات الحربية في أوروبا تغير موقف الوفد ، وبدأ تنديده ، ببريطانيا يفقد جدته تدريجيا ثم يختفي كلية على وجه التقريب من الصحف الوفدية ، تبني الوفد سياسة أكثر ملاءمة وقادرة في الوقت نفسه على أن تضمن له ولاء الجماهير ، وعبر الوفد في مذكرة سياسية يحملها الى السير مايلز لامبسون في أول أبريل ١٩٤٠ عن تخوفه من أن يعرض التحالف الانجليزي المصري لأزمة أخلاقية بالغة الخطورة يمكن أن نلمح دلالات عليها عند عناصر ، بعينها من الشعب المصري - حسب تعبيره - وعند آخرين من أبناء الشعوب العربية والشرقية .

وكي تدرك بريطانيا هذا الخطر لزم عليها أن تعلن منذ ذلك الوقت « أن القوات البريطانية بعد انتهاء الحرب الدائرة واستتباب السلام ، بين الأطراف المتحاربة ستانسحب كلية من الأراضي المصرية لتحل محلها قوات عسكرية مصرية ، كما أن من المسلم به ، أن معاهدة التحالف سوف تظل نافذة المفعول بين الطرفين كما اقتضى الأمر أيضا أن تؤكد بوضوح أن مصر سوف تشارك في الترتيبات النهائية للحرب ، كما أنها ستكون طرفا فعالا في مفاوضات السلام ، حتى تكون في وضع يسمح لها بالدفاع عن مصالحها وحتى تحقق أهدافها المادية

والروحية ، ومن جهة أخرى فما أن يسود السلام حتى تكون حقوق مصر فى السودان موضع اعتراف من جانب بريطانيا العظمى لمصلحة سكان وادى النيل العظيم .

ولم يكن من شأن بيان الوفد هذا الا أن يسبب بعض الضيق فى لندن كما أن رد الحكومة البريطانية كان يتسم بشئ من الحزم وفى نفس الوقت ، فان الوفد لم يتردد فى اعلان ارتباطه بقضية الديمقراطية ، وأكد أن مصر تمتد يدها للشعب الحليف وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة الحليفة بريطانيا ويشد من أزرها وأن يتجنب بوجه خاص كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه طعنة فى الظهر .

وغداة دخول إيطاليا الحرب خرج الوفد بكلماته الى حيز التنفيذ ، فمنذ ذلك الحين تغاضى الوفد ، عن المطالب المعلنه فى برنامجهم وظل يعلن أنه يقف الى جانب تقديم المساعدة المخلصة لبريطانيا العظمى فى اطار معاهدة ١٩٣٦ مع رفض الزج بمصر فى أتون الحرب ، وخففت هذه السياسة شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها فى الوقت نفسه تأخذ فى الاعتبار رغبات الشعب المصرى وبفضل هذه السياسة أيضا باتت بريطانيا مقتنعة - بعد أن أدركت ما تواجهه من صعوبات - بعدم امكانية تحقيق فكرة جر مصر الى الحرب وازاء ما لمسته بريطانيا من مناورات على ماهر باشا والمحاولات المتخبطة التى قام بها حسن صبرى باشا ، وحسين سرى باشا بدأ الوفد بوصفه الحزب الوحيد ، والذي لا يزال يحوز صفة الشعبية الكافية ، القادر على أن يقنع الرأى العام ، بتقبل الاجراءات التى تحتتم الضرورة اتخاذها أثناء الحرب وكذا فانها - بريطانيا - لم تتردد فى أن ترغب الملك فاروق على اعادة النحاس باشا الى الحكم ، مفضلة اياه على أحمد ماهر باشا الذى بدت لها آراؤه المتطرفة بمثابة خطر على استتباب الأمن والنظام فى مصر .

أما د . عبد العظيم رمضان فى كتابه : « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ » ، فيقول عن موقف الوفد من بريطانيا ومن تنفيذ المعاهدة ، المصرية ، البريطانية ، ومن دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء و . . و . . وغير ذلك من الموضوعات الهامة : واضح من حديث للنحاس باشا فى شهر نوفمبر ١٩٣٧ أدلى به لمراسلة احدى وكالات الأنباء الأجنبية بأن الصورة القائمة فى ذهنه فى حالة حدوث اعتداء من ناحية ليبيا ، أن يدافع الجيش المصرى عن البلاد ، وتساعده فى ذلك القوات البريطانية : سيحارب أولئك الجنود « الانجليز » معنا بصفة حلفاء لنا اذا طارأ لهذا وقد فرق هذا الحديث بين هدف مصر ، من الحرب ، وهدف بريطانيا فقال : اذا حاربت مصر فستحارب دفاعا عن سلامة أراضيها وستحارب بريطانيا العظمى ، دفاعا عن سلامة امبراطوريتها . فلما وقعت الأزمة العالمية فى سبتمبر ١٩٣٨ لم تتحدث احدى

الصحف الوفدية عن مسألة دخول مصر الحرب على الرغم مما كانت تهاجم به الحكومة لاهمالها اتخاذ اجراءات الدفاع عن البلاد ، والفرق بين الموقفين أن النحاس باشا عندما أدلى بتصريحه السابق كان في الحكم ، وكانت علاقته مع انجلترا على ما يرام ولكن في سبتمبر ١٩٣٨ ، كان في المعارضة وكانت علاقته بانجلترا على درجة كبيرة من السوء ، ومع ذلك فعندما تحدث صدقي باشا عن إبرام معاهدة عدم اعتداء ، بين مصر وإيطاليا ، اعتبرت الصحف الوفدية أن هذا الاجراء يعد انتهاكا لمعاهدة ٣٦ ، التي رأت أنها تلزم مصر بالمساعدة داخل أراضيها سواء كانت الحرب التي ستخوضها انجلترا ، دفاعية أم هجومية .

وقد اتضح موقف الصحف الوفدية من مسألة الحرب الدفاعية عندما قدم المارشال باليو ، الى مصر ، في مايو ١٩٣٩ ، فقد انتقدت هذه الصحف زيارة المارشال وهاجمت تصريحاته التي أعرب فيها عما ينعم به مسلمو طرابلس تحت الحكم الايطالي ، ويقول د . عبد العظيم رمضان : يمكن القول أن موقف الوفد كانت تتنازعه جملة عوامل : أولها تأييده لقضية الديمقراطية ، والثاني عداوته للاستعمار والثالث كراهيته للفاشية فلقد كانت انجلترا دولة ديمقراطية ولكنها كانت دولة استعمارية أيضا : لهذا كان الوفد يشدد الهجوم عليها ، بسبب ما كان يعتبره تأييدا فيها للحكم الاوتقراطي في مصر ويعتبر أن الحكومة القائمة مدينة بمقاعدها للنفوذ البريطاني ولكنه من جانب آخر كان يكره المعسكر الفاشي بدرجة أكبر ، ويدرك مدى الخطر الذي يحيق بمصر ، في حالة انتصاره ولهذا وقف الى جانب المعسكر الديمقراطي ويشير د . رمضان ، الى خطاب النحاس باشا في ١٦ يوليو ١٩٣٩ الذي ندد فيه بالانجليز الذين رأوا في الحكم الصالح حكم محمد محمود !! - بقرة حلوب تجلب لهم الخير الجسيم ، والنفع العميم ، فنقضوا ما أبرموا ، وأنكروا ما وقعوا وأخذوا باليسار ما أعطوه باليمين ، وكما فعلوا بمصر فعلوا بفلسطين الشهيدة المستبصلة فقسموها باسم الانتداب ، تقسيما هو القضاء عليها والفناء لها ، ولما رفضت ما فرضوه عليها أخذوا يسومونها سوء العذاب بفعل الانجليز ، هذا في مصر ، وفلسطين ، ثم لا يتورعون عن أن يتغنوا بالحرية ، ويعزفوا لحن العدالة والمساواة ، قسوة

ويقول د . عبد العظيم رمضان : انفجر عداؤ الوفد للانجليز عندما سقطت وزارة محمد محمود باشا وألف على ماهر باشا وزارته على انقاضها ، وكانت الأنباء قد استفاضت قبل ذلك في الصحف الوثيقة الصلة بعلي ماهر عن الاتفاق الذي عقده في لندن مع اللورد هاليفاكس أثناء حضوره مؤتمر المائدة المستديرة ، وكان معروفا أن علاقاته بالسفير البريطاني قد توطدت بعد تحالفهما ضد البنداري باشا ، فقد اعتبر الوفد اعتلاء على ماهر باشا الحكم ثالثة الاثافي بعد أن تحمل المصريون من حكم محمد محمود باشا ما تحملوا ، ونشأ في ذلك الحين اتجاه خطير في الوفد نحو عدم الاعتراف بالمحالفة ، وكما قالت « المصري » أن خطة

الوفد ليست موجهة ضد المعاهدة اذ من الخبل أن يحارب الوفد عملا من صنعه بل من مفاخره ولكنها موجهة الى اساءة تنفيذ المعاهدة والى تدخل حلفائنا الديمقراطيين ضد الديمقراطية المصرية والاستقلال المصرى .

وقد هدد النحاس باشا ، الانجليز فى خطابه الذى ألقاه بالاسكندرية يوم ١٣ أغسطس ١٩٣٩ قائلا : بيننا وبينكم معاهدة فاذا كانت تنفذ حسب نصوصها وعلى قدم الاخلاص والمساواة واعطاء كل ذى حق حقه فأهلا بها ومرحبا ، والا فلا كانت محالفة ولا صداقة اذا كان من ورائها الجوع ، والعرى ، والدمار لصر ، والغنى والكسب لكم وحدكم . . . ويقول النحاس باشا أيضا فى خطابه « أيها الانجليز : إما صداقة وصفاء ، وإما جفاء وعداء فاخياروا لأنفسكم ما تريدون » ويقول د . عبد العظيم رمضان : حين أعلنت الحرب العالمية الثانية بعد نصف شهر ، تقريبا من خطاب النحاس باشا ، الذى توعد فيه الانجليز ، والمسكر ، الديمقراطى كله ، لم يتردد الوفد فى ابتلاع تهديداته السابقة ، فكتبت جريدة « المصرى » تقول أن مصر ستكون مع حليفتها انجلترا ، فى هذا الموقف الدقيق قلبا وقالبا وانما ستكون وفية لعهدا ، مؤيدة بكل قوتها الديمقراطية ضد الدكتاتورية .

ولان المجال فيما أعتقد لا يسمح : بمناقشة تلك السياسة ، الا اننا نقول كتعليق سريع على تنفيذ تلك السياسة ، لا على السياسة ذاتها ، أنه ما كان للوفد أبدا ان يسرف فى توجيه الاتهامات الى معارضيه ممن يسعون للاستمرار بدورهم فى الحكم ان كانوا فيه ، أو ممن يسعون بدورهم للحصول علىه ، اذا كانوا ، بعيدين عنه ، والاعتراض هنا ، على الاسلوب ، لا على المبادئ والأفكار ، ولست أقول هذا الرأى دفاعا عن على ماهر الذى « حطى » بأكبر قدر من الهجوم الوفدى عندما شكل وزارته الثانية ، اذ أن لى تحفظات كثيرة على على ماهر ، وعلى سياسته ولكننى أقول ان الاسراف فى الهجوم الشخصى ، والاسراف فى توجيه الاتهام ، ليس أبدا من أصول اللعبة السياسية النزيهة خاصة ان الاسراف فى الهجوم والاسراف فى توجيه الاتهام كان يتناقض الى حد كبير ، مع رأى الوفد المصرى فى على ماهر عندما تولى رئاسة الوزارة لأول مرة - وزارة المائة يوم - ولذلك وحتى لا تقع الجماهير فى أخطار دوامة الاسراف فى الهجوم الشخصى ، وفى توجيه الاتهام ، ينبغى الالتزام بالمعارضة الموضوعية ، الهادفة البناءة ، كما ينبغى على المعارض - على الأقل - ألا يتناقض مع نفسه فيقول اليوم عكس ما كان يقوله بالامس تماما - كما أنه ينبغى الايمان ، بان شدة الهجوم ، وعنفه لا يقيدان المهاجم فى قليل أو كثير ، بل على العكس فان هذه الشدة ، وهذا العنف ، يبعدان عنه الجماهير التى لا تؤمن ، بالمعارضة ، العنيفة والقاسية بل والجارحة !

وننتقل الى آراء أخرى للوفد ، خاصة بسياسته فى الداخل عندما يكون فى المعارضة فأشير الى رأى أبداه قطب وفدى كبير عندما سئل ، عن مواصلة الوفد « الجهاد » ليكون فى الحكم وحده ، دون بقية الأحزاب الأخرى اذ قال : « ليقولوا ما يقولون ، فهذه ليست أول مرة يتهمون فيها الوفد بالتهافت على الحكم فى حين لا يطلب الوفد أن يكون فى الحكم الا لتحقيق الغاية الكبرى وهى صون ، الاستقلال ، واستكمال ، والمحافظة على الدستور ، وتحقيق سلطة الأمة فمئذ قام الدستور ، لم يصبح طلب الحكم عيبا ، اذا ما جعله حزب من الأحزاب هدفه ، اذ لا يتاح له أن يعمل ، وينفذ فكرته ووجود رأيه فى الشئون العامة الا اذا تحمل تبعة الحكم ، واضطلع بمسئوليته ، فالحكم اذن ليس غاية الوفد ، انما هو وسيلة ، وهذا هو الفرق ، بيننا وبين الأحزاب الأخرى ، ومتى أصبح الحكم شهوة من الشهوات ، وانصرفت الأحزاب عن هذه الغاية القومية ، الى التطاحن من أجل الحكم فلا يتردد حزب من الأحزاب فى اتخاذ أية وسيلة فى سبيل الوصول اليه وبذلك تضطرب الأوضاع الصحيحة وتهتز قواعد الديمقراطية الصادقة ، لا علاج لذلك الا بأن يتولى حكم الشعب من يحسنون تمثيله ، والتعبير عن مطالبه ورغباته » .

ويؤكد القطب الوفدى الكبير ، على تجارب « الوزارة القومية » التى تشترك فيها أحزاب كلها قد فشلت وأعطت المصريين درسا بل دروسا لا يمكن نسيانها أو تناسيها . . لا مجال - هكذا يقول القطب الوفدى الكبير - للوحدة ولا سبيل الى الائتلاف بعد الذى ثبت من تباين الأغراض والوسائل وانما السبيل الممكنة الى تخفيف الصراع على الحكم ، هى التزام روح الدستور ، لان ذلك وحده ، هو الطريق الى الاستقرار وعندئذ ، لا يلبث التنافس على الحكم ، أن يسير فى مجرى طبيعى وتتحقق سلطة الأمة بتولييتها شئونها من ثقل به وتؤمن باخلاصه .

وعن اتفاق الأحرار الدستوريين مع الوفديين ، حول ترشيحات مكتبى المجلس « مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب » يقول القطب الوفدى : انه لم تجر بين الوفد والأحرار الدستوريين مباحثات بصدد الائتلاف وكل ما حدث لا يعدو أن يكون توافقا غير مقصود وفى مسائل كان رأى الحزبين فيها واحدا .

والوفد ليس ملزما بأن يعارض كل فكرة يراها ، الدستوريون أو غير الدستوريين من الأحزاب بل ان هذا التوافق كثيرا ما يقع على تصرف من تصرفات الوزارة نفسها ولا يمكن يومئذ أن يقال - عقلا - أن الوفد يتفاهم مع الوزارة ، أو أنه يمهد للائتلاف .

والذى لا جدال فيه « ان معارضة الوفد » لفكرة الائتلاف الحكومى لا يمكن أبدا ، أن تقبل على طوال الخط ، اذ يحتمل - مثلا - أن يكون الوفد ، على حق ، فى رفض الائتلاف فى وقت من الأوقات أو رفض الائتلاف مع حزب من الأحزاب ، أو مع مجموعة من الأحزاب ، وقد يحتمل أيضا ، أن التجربتين اللتين مرت بهما

الوزارة الائتلافية التي اشترك فيهما الوفد مع الأحزاب الأخرى في الحكم ، كانتا تجربتين مريرتين ، ومن الممكن أيضا أن يكون الوفد ، قد أخطأ في هاتين التجربتين ، كما أخطأت الأحزاب الأخرى ، أو بعض الأحزاب المشتركة في الحكم ، وقد يكون خطأ الوفد باعتباره حزب الأغلبية في الوزارة الائتلافية أكبر من خطأ ، أي حزب آخر مشترك ، في تلك الوزارة . وقد يكون ، العكس ، و . . .

ولكننا نقول ، ان رفض الوزارة ، القومية كمبدأ ، وكسياسة غير مقبول على الإطلاق فقد تجد أمور خطيرة تتطلب من كل السياسيين نسيان الماضي كله ، بل نسيان مصالحهم الخاصة والحزبية ، كما تتطلب منهم تخصيص كل جهودهم ، لانقاذ البلاد ، مما تتعرض له : . . . قد تكون الوزارة القومية ، وزارة انقاذ للبلاد مما تتعرض له من أخطار وعندئذ ، يصبح رفضها بمثابة رفض للاشتراك في انقاذ البلاد .

وقد يطلب حزب الأغلبية ، أو الحزب الذي يؤمن بأن الشعب أو غالبية الشعب الى جانبه شروطا معينة للموافقة على المشاركة في تأليف وزارة قومية ، كان يجرى الاتفاق على سياسة محددة واضحة ، أو كان يتم - قبل التشكيل الوزارة - حل بعض المشاكل الناتجة ، أو كأن يطلب حزب الأغلبية ، أو الذي يرى أنه صاحب الأغلبية ، أو الذي يرى أنه صاحب الأغلبية الشعبية ، أن يكون عدو وزرائه في تلك الوزارة ، أزيد من نصف عدد الوزراء ، أو ، أو . أما رفض الفكرة من أساسها فهو خطأ سياسي بل خطأ وطني وقد دفعت مصر - مصر كلها - في بعض الأزمات السياسية ، الخطيرة ، التي رثى فيها تأليف وزارة قومية ورفض الوفد المصري المشاركة فيها ، دفعت مصر ، الشمن ، وكان الشمن في كل مرة تمنا باهظا . . من حريتها ومن كرامتها !

ونستزيد من الحديث عن موقف الوفد المصري ، عندما يكون في المعارضة من « الحليفة » .

والمتتبع أيضا لسياسة الوفد المصري حتى ذلك التاريخ (١٩٣٩) يرى أن سياسة الوفد كانت قد رسمت بوضوح وبجلاء على أساس تنفيذ هدفين رئيسيين لا ثالث لهما : أول هذين الهدفين : مصادقة بريطانيا عندما يكون الوفد ، في الحكم ، من أجل ضمان الاستقرار في الحكم ، باعتبار أن بريطانيا حتى بعد توقيع معاهدة ٣٦ أغسطس ١٩٣٦ هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة فيما يتعلق ببقاء الوزارة المصرية ، أية وزارة مصرية في الحكم ، وقد تجيء مثلا في البداية ، وزارة لا ترضى عنها بريطانيا الرضاء الكامل ولكن ، لا يمكن أبدا لتلك الوزارة ، أن تستمر أو تستقر في الحكم الا اذا ضمنت تلك الوزارة ، ذلك الرضاء السامي !

وقد تبقى وزارة من الوزارات المصرية مثلا بضعة أسابيع ، أو حتى بضعة أشهر ، وهى فى خلاف مع السفارة البريطانية حول بعض « الأمور » غير الخطيرة ولكن هذه الوزارة لا يمكن أبدا أن تستمر ، أو أن تستقر ما لم ترض عنها بريطانيا ، رضاء تاما . وقد وقر فى ذهن القادة الوفديين ، وخاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ أنه لم يعد هناك ، أبدا مبرر لمعاداة بريطانيا ، وأنه لابد من أن تتحول سياسة الوفد تجاه بريطانيا من خصومة شبه دائمة الى صداقة دائمة .

وربما كان ذلك التحول الخطير فى سياسة الوفد المصرى من الأسباب الرئيسية التى جعلت كثيرين من غير الحزبيين أو على الأقل ، كثيرين من المتعاطفين مع الوفد ، يأخذون على الوفد هذا التحول الذى كان يصل فى بعض الأحيان الى نتائج تؤذى الشعور الوطنى .

وعلى عكس هذه السياسة تماما ، سياسة التحالف الدائم مع بريطانيا ، عندما يكون الوفد فى الحكم ، كانت سياسة الوفد وهو خارج الحكم ، ضد السياسة البريطانية ، على طول الخط ، بل أن الوفد كان يتخذ وهو خارج الحكم - وخاصة فى الأزمات الدولية التى تتعرض لها بريطانيا أو تتعرض لها مصر - سياسة ، عدائية للغاية ضد بريطانيا اما انتقاما منها لأنها لم تقف الى جانبه عندما أقصى عن الحكم ، واما لأنه يريد أن يقوم بضغط على بريطانيا أو على غيرها

من جهات « النفوذ » لتشارك فى عودته الى الحكم ، وقد أدت هذه السياسة الى اضعاف الوفد من ناحية والى اظهاره أمام الانجليز بمظهر ذلك الذى لا يؤتمن جانبه الا عندما يكون فى السلطة .

ولن نطيل أكثر مما أطلنا فى الحديث عن « الوفد عندما يكون فى المعارضة » لنهى هذا الجزء من الكتاب بعد أن نفرد جزء آخر عن رأى والرأى الآخر .

الرأى والرأى الآخر فى أحداث سنوات ما قبل الثورة

كما أقول باستمرار ، أنها المرة الأولى التى يكتب فيها شعبنا المصرى العظيم تاريخه بنفسه ، ومنذ أخذت على عاتقى المشاركة فى إعادة كتابة تاريخنا الحديث وأنا أحرص على الرأى الآخر ، بل أسعى اليه بنفسى ، ليكون الرأى والرأى الآخر معا فى مجلدات تاريخ سنوات ما قبل الثورة .

وفىما يلى تعقيبات ، وتصويبات وأسرار جديدة تذاغ لأول مرة كتبها أخوة أعزاء كان لهم أو لأبائهم من قبلهم فضل المشاركة فى صنع التاريخ المصرى :

د . هيكى والقمصان الزرقاء

فى رسالة بعث بها اليها الأستاذ حافظ محمود النقيب الأسبق للصحفيين وردت تلك الكلمات عن « القمصان الزرقاء » و د . هيكى :

● الرواية لها بقية ، والبقية عندى لاننى كنت أحد شهودها ، والرواية التى أعنيها هى الفقرة الخاصة بذهاب الدكتور محمد حسين هيكى لمقابلة لطفى السيد باشا فى الجامعة للتحديث اليه فى الاحتفال بتأبين محمود عبد الرازق باشا . كان هذا فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ وأعصاب الشباب الجامعيين متوترة جدا . وقد اصطحبنى الدكتور هيكى معه وهو يقول ضاحكا « على الأقل لكى تشفع لى عند زملائك الطلبة » .

فلما بلغت السيارة بنا الى مشارف الجامعة وجدنا أبوابها موصدة وحولها « كردون » كثيف من رجال الشرطة يحاولون اقتحام الأبواب ، لكن الطلبة استطاعوا منعهم بأن سلطوا عليهم - من وراء الأسوار - خرطوم الماء الدافق .

وفكر الدكتور هيكل فى الرجوع ، أو على الأقل كان ذلك اقتراحا من سائق سيارته ، لكن الطلبة سارعوا إلينا تحت حماية خراطيم الماء - وحملوا الدكتور هيكل على أكتافهم إلى حرم الجامعة . ثم أعادوا إغلاق الباب جيدا . . . وهناك طلب الطلاب من الرجل أن يلقي كلمة ، فلم يزد على قوله : « ان كل وطنى يؤدى واجبه فى موقعه » . . . واستبدل الطلبة بالخطب هتافا لكتاب المعارضة وهم يطوفون بالرجل محمولا على أكتافهم حول فناء الجامعة .

وانتهز الدكتور هيكل فرصة دنونا من الباب الخلفى فشكر الطلبة وانصرف ، وقبل أن ينصرف همس فى أذنى بأنه بعد هذه المظاهرة السياسية لا يليق به أن يصعد إلى مكتب مدير الجامعة ، ثم قال لى : أما أنت فلا أحد يمكن أن يشك فى أنك واحد من طلبة الجامعة ، فاصعد أنت وحدك إلى لطفى باشا واعتذر له عنى وحديثه فيما جئنا من أجله .

وعند انصرافى بعد أداء هذه المهمة لاحظت أن مظاهرة الطلبة داخل الحرم الجامعى قد تحولت إلى مظاهرة عدائية لأستاذنا الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب آنذاك بسبب انتمائه إذ ذاك إلى « الوفد وعلمت أن أحد الطلبة إذ ذاك وهو حاليا من كبار المحامين ، كان قد امتدت يده بالاساءة إلى طه حسين . . . وحين سمع منى الدكتور هيكل بهذه الواقعة أبدى أسفه الشديد لما حدث . ولكن ما أن ظهرت صحف الصباح فى اليوم التالى حتى قرأنا على صفحات جريدة « المصرى » تحقيقا صحفيا واسعا عما حدث فى الجامعة ، وانتهى كاتب التحقيق الصحفى إلى أن الدكتور هيكل لم يذهب إلى الجامعة الا للتحريض على الدكتور طه !!

العجيب أن طه حسين ظل مصدقا لهذه الأكذوبة إلى السنة الأخيرة فى حياته إذ رواها فيما رواه للزميل الأستاذ كمال الملاخ مما حملنى على أن أصحح له هذه الواقعة . .

وفى مساء ذلك اليوم كان الدكتور هيكل معتزما أن يصحبنى معه فى زيارة للدكتور طه فى بيته للمجاملة ، وبينما كان يتحدث فى ذلك سمعنا أصواتا هادرة فى طريقها إلى مقر جريدة « السياسة الأسبوعية » بشارع الشيخ بركات - شارع كمال الدين صلاح الآن - بحى قصر الدوبارة وجاء سائق سيارة الدكتور هيكل وبلغه أن آلافا من شباب القمصان الزرقاء فى الطريق إلينا ، وأن الدكتور هيكل هو هدفهم .

حاول الدكتور هيكل أن يناقش الأسباب ، لكن السائق قد حملة حملا ووضعته على كرسيه فى السيارة ، وانطلق به إلى بعيد . . . أما أنا فقد قفزت من جهة أخرى إلى الخارج . . . ووقفت بعيدا أرقب هذه المظاهرة التى قلبت كل شئ

فى الدار رأسا على عقب نتيجة لأكذوبة دسها بعضهم على جريدة « المصرى » ! ٠٠

وبعد أربعين يوما بالضبط من هذه الواقعة سقطت وزارة النحاس باشا ، وتولى محمد محمود باشا الحكم ٠٠ فخطر لى أن أعمل كما يعمل الصحفيون بتوجيه الأسئلة الى الساسة ٠٠ وسألت محمد باشا قائلا : أظن أن أول قرار ستتخذه هو قرار بحل « القمصان الزرقاء ؟ » • فابتسم الرجل ابتسامة ذات مغزى وهو يقول : « لكن لماذا ؟ ٠٠ ان النحاس باشا هو الذى سيحلها » ٠٠٠٠ وقد فسرت مذكرات « سنوات ما قبل الثورة » سر هذه الاجابة •

« حافظ محمود »

القمصان الزرقاء تردت فى هاوية الحزبية وتقاتل أعضاؤها

صبرى أبو المجد ٠٠

● سبق ان أرسلت الى سيادتكم خطابا تضمن ردى على ما نشر فى - سنوات ما قبل الثورة - خاص بقصة تكوين القمصان الزرقاء • وكنت أعتقد ان الموضوع قد استوفى حقه من الايضاح والشرح المستند الى الحقائق التاريخية الثابتة التى لا لبس فيها ولا غموض • ولكن ما أثار دهشتى حقا أننى اطلعت على ما نشرتموه بعنوان لم ينشئ الوفد القمصان الزرقاء وانما نشأت تلقائيا • وما يعنينى مما ورد فى هذا المقال هو ما جاء فيه من ان الدكتور بلال هو صاحب الدعوة لقيام هذه الفرق ومنشئها • وهذا الادعاء - كما سبق ان أوضحت - يجافى الحقيقة ولا يتفق مع الوقائع التاريخية التى يعرفها الذين عاصروا نشأة هذه الفرق • واننى للحقيقة وللتاريخ المجردين عن الهوى والزيف أعيد سرد قصة انشاء هذه الفرق مع التوسع فى التفاصيل عما سبق نشره عسى أن يكون فى ذلك وضع للنقط فوق الحروف واعطاء كل ذى حق حقه • وفيما يلى ما هو مدون فى مذكراتى عن هذه الفرق : - فى صيف عام ١٩٣٤ فكرت فى تكوين هيئة من الشباب اخترت ان أطلق عليها اسم « فرق القمصان الزرقاء » على ان ينضم اليها الشباب المثقف وشباب العمال والتجار والموظفون من ذوى السمعة الطيبة على أن تزكيهم لجان الوفد والشبان الوفديون للاطمئنان الى خلقهم وحسن سيرتهم - وكان غرضى من تكوين هذه الفرق أن

أسعى جاهدا لانتشال شبابنا من الوهدة التى أردته الحزبية الهوجاء فيها حيث أوقدت نار الخصومة العنيفة بينهم فاعتدى بعضهم على بعض الى حد القتل - وكان برنامجى أن أفتح المجال الواسع أمامهم للتدريبات الرياضية والكشفية وأن يتلقوا عن طريق المحاضرات الدينية والوطنية والدروس التى تجعلهم قدوة صالحة وعدة قوية للوطن - وعند عرض الفكرة على صديقى وزميلى الأستاذ زهير صبرى همل لها وسر كثيرا وسافر الى الاسكندرية لعرضها على سكرتير الوفد المصرى مكرم عبيد . ووصل منه الرد المتضمن أن سكرتير الوفد رفض الفكرة « بحجة ان تنفيذها فى هذه الظروف فيه احراج لوزارة توفيق نسيم الصديقة التى تمهد لعودة الوفد الى الحكم وعلى ذلك يرجأ التنفيذ الى مستقبل قريب » وأردت أن أمهد لتنفيذ الفكرة باعادة تنظيم لجان الشبان الوفديين بحيث تكون أقرب الى ما أنشده . وفعلنا أنجزنا تكوين لجان فرعية عشرية فى غضون عام ١٩٣٥ . وفى نوفمبر من العام المذكور أذيع على الملأ التصريح المشهور باسم « تصريح هور » الذى كان وزيرا لخارجية بريطانيا وقتذاك وغضب الشعب بجميع طبقاته لما ورد فى هذا التصريح من اعتداء على كرامة مصر واستقلالها .



وكان نادى المحامين يزخر كل ليلة بالمئات من الشباب وغيرهم ومن بينهم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية . ورأيت أن الفرصة مواتية لاجراج فكرة تكوين فرق القمصان الزرقاء الى حين التنفيذ بدون أن تلقى معارضة لان التيار الشعبى كان جارفا وزعماء الأحزاب يتراشقون فيما بينهم بآلتهم العنيفة التى تتضمنها بياناتهم التى تنشرها لهم الصحف . وبدأت أستعرض فى ذهنى أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية لاختيار الزملاء الذين سيشاركون فى التنفيذ . ووقع الاختيار على الاخوة الزملاء محمد كامل الدماطى ومحمد بلال وفهمى سليمان سيدهم وبمجرد عرض الفكرة عليهم وافقوا على الاشتراك فى تنفيذها فورا . وأعدنا القمصان الزرقاء الأربعة واجتمعنا فى مكتبى بالنادى - حيث كنت أشغل وظيفة سكرتير النادى منذ افتتاحه فى ابريل سنة ١٩٣٤ الى أن نقل الى مقر النقابة فى عام ١٩٣٧ - وبعد ارتداء القمصان سرنا فى طابور نظامى اجتاز صالة الاجتماعات بالنادى الى مكتب رئيس النادى مكرم عبيد حيث كان بداخله الرئيس مصطفى النحاس وبعض أعضاء الوفد ، ثم وقفنا صفنا واحدا وقبضة باليد اليمنى على القلب ورفعنا الذراع فوق الرأس علامة تحية الفرق التى كنا اتفقنا عليها . وهتفنا « فرقة الدفاع عن الوطن والموت لأعداء مصر » وهتف مكرم عبيد فورا « برافو والموت لأعداء الوفد » وكان هذا هو قرار التصديق على قيام الفرق ، وعلم جميع الذين كانوا بالنادى بالموضوع كما نشر ثانى يوم بالصحف . وزحفت طوابير الشباب بأزيائهم المختلفة أمام النادى ، ودعوت

الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين للاجتماع بصفتي سكرتيرها العام وأخذت
 الرابطة علما بموافقة الوفد على قيام الفرق وبعد بحث مستفيض وضعت الرابطة
 الضوابط والقواعد التي تضمن استمرار حسن نظام الفرق وسيرها في الطريق
 المستقيم وتجنب الانحراف والزلل وعلى أمل أن يكون في تكوين هذه الفرق
 الخير والصالح للوطن ولأبنائه من الشباب كما قررت الرابطة أيضا توجيهه
 الدعوة لعقد مؤتمر عام للجان الشبان الوفديين بالقطر المصري يوم ٥ يناير
 سنة ١٩٣٦ بالنادي السعدي . وعقد المؤتمر فعلا وحضره مكرم عبيد سكرتير
 عام الوفد وألقيت فيه كلمات منى ومن الأستاذ زهير صبرى رئيس الرابطة ومن
 الزميل محمد بلال . وأعلن رسميا قيام الفرق . وتكون منا الأربعة مجلس
 قيادة للإشراف على الفرق وفق القواعد التي وضعتها الرابطة ، وبعدها دعيت
 لمقابلة سكرتير عام الوفد مكرم عبيد وسألني عن الفرق والنظام الذي تسير
 عليه وأخبرته بالتفصيل عن كل ما سأل عنه فأظهر ارتياحه وأخبرني أنه يوافق
 تماما على ما ذكرته له وانصرف معتقدا أنني ظفرت بالتأييد المطلق لما تسير
 عليه الفرق . وما كنت أدري بما يدبر في الخفاء مما كانت نتيجته أن ظهرت
 بوادر خلاف بيني وبين الزميل بلال وفجأة نشرت جريدة الجهاد التي كانت
 لسان حال الوفد ما سمي بقرار « المجلس الأعلى لفرق الشباب الوفدي » ويقضى
 بفصل شوقي عبد الوهاب من الفرق والتحذير من الاتصال به أو التعامل
 معه وفصل كل من ينفذ أوامره « واجتمعت الرابطة في مساء نفس اليوم وحضر
 الاجتماع بعض أعضاء الهيئة الوفدية وعرف في هذا الاجتماع أن تصرف محمد
 بلال كان يعلم سكرتير عام الوفد وبتأييد منه . وأصدرت الرابطة « وهي
 الهيئة الرسمية التي تشرف على لجان الشبان الوفديين بالقطر المصري »
 قرارها باعتبار محمد بلال ومن يؤيده مفصولا من هيئات شباب الوفد
 والاستمرار في سياسة تدعيم الفرق وتقويتها على أن تسمى باسم « فرق
 الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين » وتعيين شوقي عبد الوهاب قائدا عاما
 لها ومنحه السلطات الكاملة للتصرف مع عرض الأمر بأسرع وقت ممكن على
 رئيس الوفد لوضع حد حاسم لهذه المهزلة التي لم يسبق لها مثيل . ومع
 الأسف عند مقابلة بعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية للرئيس أخبرهم « دولته »
 أنه لا شأن له بالفرق وإن المختص بالموضوع هو سكرتير عام الوفد مكرم عبيد
 وعند مقابلة الأخير قال للذين اجتمعوا به أنه قصد إجراء منافسة بين شوقي
 وبلال وإن البقاء للأصلح . وبذلك انقسمت الفرق الى فرقتين أحدهما باسم
 « الشباب الوفدي » بقيادة محمد بلال . والثانية باسم « فرق الرابطة » بقيادة
 شوقي عبد الوهاب . وبناء على ما تم الاتفاق عليه بين الرابطة وبعض أعضاء
 الوفد والهيئة الوفدية ومنهم محمود النقراشي واللواء على فهمي والدكتور نجيب
 اسكندر تسلمنا حديقة شاسعة في شبرا ملحقة بمدارس الاستقلال واتخذنا
 منها مقرا رئيسيا لفرق الرابطة وانفصل كامل الدماطي من مجلس قيادة فرق

شباب الوفد وانضم الى مجلس قيادة فرق الرابطة التي أصبحت تشرف على جميع فرق الرابطة في القاهرة والأقاليم واستمر الموقف هكذا هادئا هدهوء الرياح التي تسبق العاصفة الى أن انكشف المستور وتنفذ ما سبق أن اتفق عليه داخل الأبواب المغلقة وكانت ساعة الصفر هي الاعلان عن تاريخ عودة الوفد الرسمي من لندن بعد توقيع معاهدة أغسطس سنة ١٩٣٦ ففي الليلة التي سيحتفل الشعب غداً بالوفد العائد لاحظنا ونحن داخل معسكر الرابطة بشبرا أن أنوار الشوارع المحيطة بالمعسكر قد أطفئت ثم وقفت أمام المعسكر أربع عربات لورى مليئة بذوى القمصان الزرقاء وأخبرني قائد حرس المعسكر بأن الزميلين محمود يونس وعلي حسيب يطلبان مقابلتي عند الباب الرئيسي وانهما يرفضان الدخول وتوجهت لمقابلتهما بحسن نية وليس في تفكيري مطلقاً ان هناك غدراً أو خيانة أو مؤامرة . وما ان وضعت قدمي في الخارج حتى سمعت صوتاً أجش يصيح من أنت ؟ وبنفس حسن النية عندي أجبت أنا شوقي عبد الوهاب وفي الحال زمجر الصوت الاجش وصاح هو الدسييسة فاقتلوه - وقبل ان أفيق من هول المفاجأة شاهدت شخصاً ممتلئ الجسم طويل القامة بيده شيء لم اتبين حقيقته للظلام الذي كان يحيط بنا ثم هوى بهذا الشيء على رأسي وصوته يدوي مجلجلاً خذها من كامل المحلاوي وسقطت فاقد النطق تنزف الدماء مني بغزارة .



وعلمت بعد ذلك ان الغزاة الفاتحين اقتحموا المعسكر بالقوة وحطموا كل ما وصلت اليه أيديهم واستولوا على الخيام وحملوها على اللواري كما حملوا جثتي المهلهلة الثياب الغارقة في دمائها ووضعوها في اللورى وعادوا الى معسكرهم فرحين بالانتصار الساحق وكانوا يهتفون في الطريق « يسقط شوقي عبد الوهاب دسييسة الطليان » اذ أن بعضهم ذكر في التحقيق أنه قيل لهم أن شوقي عبد الوهاب يقوم بتدريب الشبان في معسكره بشبرا ليعتد بهم ليحاربوا في صفوف جنود الجيش الايطالي الذي كان يحاول غزو الحبشة وقتذاك . كما علمت أيضاً ان جنود البوليس قاموا بضبط الواقعة واقتادوا من استطاعوا الامساك بهم من فلول فرق الرابطة وباشرت النيابة التحقيق والبحث عن قائد الفرق الذي أختطف بعد الاعتداء عليه . واضرب صفحاً عن ذكر ما حدث لي وأنا محتجز بمعسكر فرق الشباب الوفدي واوجز القول بان البوليس عثر على جثتي بداخل عربة تاكسي فوق كوبرى شبرا المجاور لمحطة سكة حديد مصر وتعذر أخذ أقوالى لخطورة الإصابة ومن المفارقات العجيبة أنه في الوقت الذي كان الشعب يهتف ويصفق لوفد المفاوضات وهو يشق طريقه في شوارع القاهرة كنت أنا بين يدي الطبيب الشرعى يفحص حالتي ليقدم تقريره الى النيابة . ومرة أخرى لا اريد الخوض في تفصيل ما دار في التحقيق واكتفى بالقول بان بعض من كان بيدهم الحول والطول وجهوا التحقيق الى ما يؤدي الى اعتبار الحادث اشتباكاً - أى خناقة - بين الفرقتين يحكم فيها بالغرامة أو الحبس

على المتشاجرين • ولم يأخذ العدل مجراه فى هذه القضية الا بعد صدور قانون حل القمصان الملونة فى عهد وزارة محمد محمود • ويجدر بى الإشارة الى ان ما حدث للمعسكر الرئيسى لفرق الرابطة بشبرا حدث مثله لجميع معسكرات فرق الرابطة فى الاقاليم • وبذلك يكون قد قضى على جميع فرق الرابطة بضربة واحدة ولم يبق فى الميدان سوى فرق الشباب الوفدى • وفى الحقيقة أننى لم أحاول بعد هذا الحادث إعادة تكوين فرق الرابطة لان الضربة الغادرة كانت شديدة الوقع على نفسى وخلفت آثارا خطيرة دمرت كل ما كنت أعتقد فى السياسة الحزبية من قيم ومثل وأيقنت ان المجاهرة بالرأى الحر وقول الحق بدون خشية والعمل الخالص لوجه الله والوطن لا يحظى بالتقدير والاحترام من الزعماء والقادة بل تأكد لى أن هؤلاء الزعماء قد فتحوا الباب على مصراعيه للمحاسبين الذين يحسنون انتهاز الفرص للصعود فوق الأكتاف وأنف العاملين المخلصين فى الرغام • ولهذا فأننى بدأت أمهد لاعتزالي العمل الحزبى ، وتم هذا فى منتصف عام ١٩٣٨ • أما فرق الشباب الوفدى فقد صالت وجالت بمفردها ولها تاريخ حافل لا أريد الانفاضة فى الحديث عنه ولكن يكفى أن أثبت هنا بعض فقرات وردت عن القمصان الزرقاء فى كتاب تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٨ لمؤلفه الدكتور عبد العظيم محمد رمضان فى صفحتى ١٠٧ و ١٠٨ وهو بالحرف الواحد ما يلى : « وهكذا انقلبت القمصان الزرقاء من مصدر قوة رهيبة للوفد الى مصدر قوة لخصومه حتى أصبح للقصر - كما لاحظت جريدة « برمنجهام بوست » أقوى مما كان عليه فى العهد الأخير للملك فؤاد وأصبح الوفد - كما قالت الجريدة أيضا - « أضعف مما كان » وفى الحق أن فرق القمصان الزرقاء كانت سلاحا ذا حدين • وقد اختار النحاس باشا الحد الذى ذبح به نفسه وحزبه • فأقيل - فى وجود القمصان الزرقاء - أسوأ اقالة فى تاريخه وتفرق القمصان أيدي سبأ عند أول طلقة أطلقتها حكومة محمد محمود باشا وأزيلت معسكراتهم بين عشية وضحاها فى جميع أنحاء البلاد » •

وهكذا أسدل الستار نهائيا ليس على القمصان الزرقاء فحسب بل على الفرق الملونة جميعها وأصبحت فى ذمة التاريخ وعصفت الرياح الحزبية الهوجاء بالجهود الوطنية المخلصة التى كنت أبذلها وشاركنى فيها اخوانى الكرماء المخلصون وكان مقصدنا جميعا أن نؤدى لمصرنا العزيزة بعض ما علينا من واجبات مقدسة حيالها •

وختاماً أرجو أن أوجه النصيحة خالصة لابنائنا من جيل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها فى أن يكون عملهم وسعيهم الدءوب من أجل مصر وحدها وأن يكون رأيهم حراً صادراً من أعماق نفوسهم الصافية الشفافة وأن يضربوا من غير شفقة أو رحمة على كل غادر يدبر المؤامرات ضد الوطن المفدى أو يحاول الايقاع بأخيه فى الوطن وأن يسير الجميع وفق المنهج العظيم الذى رسمه لنا خالق السموات

والأرض حيث يقول في كتابه الكريم « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
والمؤمنون • وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » •
صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مناضل قديم

صفحات مجيدة عن ثورة ١٩١٩ بمدينة سمند

● يسعدني أن أذكر في هذه الرسالة بعض الأحداث الجليلة التي حدثت
بمدينة سمند ابان ثورة ١٩١٩ فقد كنت طالبا بمدرسة سمند الثانوية وكان
ناظرها هو الأستاذ توفيق عبد السيد وكان يلقي علينا في بعض الأوقات دروسا
في الوطنية •

وفي صباح يوم من أيام الثورة دخل فصلنا وقال ان بعض المواطنين مجتمعون
بالمسجد وأنهم سيقومون بمظاهرة للاعراب عن شعورهم ضد الاحتلال الانجليزى،
وطلب منا أن نتوجه الى المسجد لننضم اليهم ، فخرجنا من المدرسة ومعنا باقى
الطلبة وكان يقودنا الأستاذ ابراهيم فرج الوزير السابق ودخلنا الى المسجد
وقلت كلمة قصيرة ، ثم طفنا شوارع سمند هاتفين « الوطنية ديننا والاستقلال
حياتنا » وغير ذلك من الهتافات •• الى أن وصلنا الى الشارع الرئيسى الموازى
لجسر النيل ولما وصلنا الى قرب نهايته وقف المتظاهرون يستريحون وطلبوا منى
القاء كلمة وحملونى على أكتافهم وكان وقوفنا بالقرب من مخزن « السلطة
العسكرية » الذى تجمع فيه الحبوب التى كانت تأخذها من المواطنين بالقوة
وبأبخس الأثمان وأذكر بعض الكلمات التى قلتها ، فقد قلت : « أيها المواطنون
ان الوطن يناديكم •• انقذوه من قبضة الاستعمار البغيض وطهروا أرضه من
آخر جندي انجليزى مهما كلفكم ذلك من جهد ومشقة •• انظروا الى السلطة
العسكرية قد أخذت قوتكم رغما عنكم وبأبخس الأثمان » وأشارت بأصبعى الى
المخزن فثار المتظاهرون وأخذوا يكسرون أبواب المخزن وهم يرددون : « فلتسقط
السلطة العسكرية الى الأبد » واذا بضابط النقطة قد حضر ومعه قوة من عساكر
البوليس مدججة بالسلاح واستعملوا الشدة فى تفريق المتظاهرين فأطلق أحد
المتظاهرين عيارا ناريا أصاب الضابط وأرداه قتيلا •

لم يمض الا وقت قصير واذا بقطار مسلح يصل سمند وبه قوات انجليزية
مدججة بأسلحتها ونزلوا من القطار وضربوا حصارا حول المدينة حتى لا يدخلها

أحد ولا يخرج منها أحد وطبعاً كنت أعتقد أنى أول شخص سيقبض عليه فأسرعت الى مدينة أجا وأخبرت والدى فأمرنى أن أسافر فى الحال الى القاهرة .

وعلمنا بعد أن هدأت الحالة أن الانجليز أقاموا محكمة عسكرية لمحاكمة أهالى سمهود ولكن لم يتقدم للمحكمة أى فرد للدلاء بأية معلومات حتى عساكر الشرطة قرروا أنهم لا يعرفون المتظاهرين ولا من قتل الضابط ووجهت التهمة الى ضابط المدرسة وناظرها ، وحكمت عليها بالسجن ستة أشهر لكل منهما . كما حكمت بالأشغال الشاقة المؤبدة على عمدة سمهود وعلى شيخ الخفراء بالاعدام وكان فى استطاعة ضابط المدرسة تبرئة نفسه اذا ما قال اننى أنا الذى خطبت فى المتظاهرين ويشهد معه الطلبة ولكن وطنيته الصادقة أثبت عليه ذلك وكذا وطنية الناظر والطلبة وأنقذوا حياتى من الاعداء .

وبعد الافراج عن ناظر المدرسة وضابطها بعد قضاء مدة العقوبة أقامت أسرة الأستاذ ابراهيم فرج حفل تكريم لهما ودعانى الأستاذ ابراهيم فرج لحضور هذا الحفل وفعلاً حضرت من القاهرة وألقيت كلمة فى المجتمعين بدأتها بترنيمة الملائكة « المجد لله فى الأعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة » وكان يوماً لا ينسى من أيام مصر الخالدة .

كامل بولس قدسى

٢٣٢ شارع بور سعيد اسبورتنج الاسكندرية

محمد حنفى الشريف

مناضل قديم مات بعيداً عن وطنه

● رحل عنا منذ أيام مناضل ومجاهد صابر . . مات غريباً عن وطنه وعاد ليطويه تراب مصر حيث وفد . . . وحيث بذل أغلب عمره لوطنه وأفنى من أجله زهرة شبابه . .

تزامننا معاً عام ١٩٣٢ حيث جمعتنا حجرة واحدة فى حى المنيرة كل فى كليته : الهندسة والطب . . وأمضينا معاً فترة رتيبة غير قصيرة . . وما لبثنا ان انخرطنا معاً فى ثورة شباب الجامعة ١٩٣٥ وهتفنا مع الهاتفين بحياة مصر وحريتها ودستورها . . وكنا نغشى المظاهرات فى ساحات الكليات وشوارع القاهرة والجيزة مجتمعين تارة ومنفردين تارة أخرى . . ثم تجمعنا فى المساء غرفتنا المشتركة أو أحد سجون الاقسام . . أو زنزانتان متجاورتان بسجن الاستئناف أو قرة ميدان . .

وحين أعلننا قيام لجنة الطلبة العليا كان واحدا مبرزاً ممن مثلوا كلية الهندسة . ثم امتد نشاطه الى صفوف الشباب فاسهم معنا بقسط وافر في قيام تنظيماته وكان عضواً بمجلس قيادة فرقة الشباب تحت لواء الوفد . .

ومن المعتقل عام ١٩٤٥ أعلن ترشيح نفسه نائباً عن دائرة سوهاج وابرق لوالده لينوب عنه في اجراءات الترشيح ويسدد التأمين . . وأولاده النخبون ثقتهم . . تقديراً لكفاحه وتشجيعاً له ليواصل مسيرته . . وكان الوفد قد قاطع تلك الانتخابات والتي أجراها المرحوم أحمد ماهر . . وأصبح حنفى المعارض الوحيد في تلك الدورة والتي انتهت عام ١٩٤٩ . . وكان له بها مواقف مشهورة وجولات صارخة في مواجهة سياسة الحكومة الداخلية والخارجية . .

وفي انتخابات ١٩٥٠ التي أجراها حسين سرى كان مرشح الوفد في دائرة سوهاج واختاره النخبون من بين عشرة آخرين ومنهم وفدى آخر . .

وسجلت له منصة مجلس النواب الجديد مواقف مجيدة يعتز بها كل نائب وطني . . . فلقد أسهم في مناقشة تشريعات الصحافة التي تقدم بها أحد النواب . . ثم شارك أكثر من مرة في مناقشة القضية الوطنية وقضية فلسطين وهي المناقشة الوطنية التاريخية والتي تجاوزت مع خواطر الحكومة الوفدية وأعلن مصطفى النحاس في أعقابها إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقال من فوق المنصة عبارته المشهورة : من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم بإلغائها وكان ذلك في ٨ أكتوبر ١٩٥١ .

ولقد أمضى حنفى الشريف ، ما يناهز سبع سنوات متنقلاً بين السجون والمعتقلات . . حتى لقد توفي والده وهو في سجن القناطر . . ولم يكن يفرج عنه الا ليعود بعد أيام أو أسابيع لنفس السجن أو لغيره . . ولم تكن صورة زائر الفجر غريبة على أهله وأولاده في منشية البكرى . . وكم من مرة بذلت معه مساومات ليتخلي عن مبادئه دون استجابة منه . . وكانت حريته وسعادة أولاده دائماً هي الثمن . .

وغادر أرض وطنه مرات ومرات يضرب في الأرض ويمشي في مناكبها كلما ضاقت في وجهه السبل في وطنه وهو المهندس البارح . . فسافر الى السعودية مرات ومرات ثم سافر أخيراً الى العراق حتى عاد منه أخيراً جثماناً طاهراً المناضل شريف . .

وبين دموع زملاء كفاحه وعسار في فضله حمله أبناء سوهاج الى مشواه الأخير . .

مات بعيدا عن وطنه .. ولكن ذكراه بين المناضلين الوطنيين على أرض الوطن ستبقى خالدة على مر الايام ..

مات ولم يترك لاولاده أو ذويه ثروة ولكن التراث الوطنى الذى تركه يفوق كل ثروة ويفضل كل مال ومتاع .

لئن كنت أنعيه اليوم الى الباقين من المناضلين والاحرار من جيلنا ورعيلنا فانه أقدم للجيل الجديد مثلا ، مضيئا من شباب الماضى وصورة بارزة من ايمانه بوطنه واقدامه على التضحية فى سبيل حرية الوطن ورفعته وكرامته .. وأعرض صفحة من صفحات الماضى وما حفلت به من بذل وعطاء وكفاح .. ان طويت بعض الوقت فسوف تنشر حتما بعد حين ..

د . محمد بلال

عزيز على المصرى : فى مدرسة البوليس والادارة كان يريد لهم رجالا أحرارا وفرسانا

صبرى أبو المجد ..

● اطلعت على ما كتبتموه أخيرا عن عزيز المصرى ، المفتش العام للجيش المصرى . وقد أشرتم الى « الخطبة النارية » - على حد تعبيركم - التى ألقاها الفريق عزيز المصرى باشا فى الحفلة التى أقامها خريجو كلية البوليس - « مدرسة البوليس والادارة » .. كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين - فى فندق هليوبوليس بلاس فى ٢٥ فبراير ١٩٣٨ تكريما له ، باعتباره مديرا سابقا لكلية البوليس ، وعرفانا بمآثره عليها ، وذلك بمناسبة تعيينه كأول مصرى فى ذلك المنصب الكبير .

ولما كنتم قد أشرتم الى شخصى ، والى زميلى الأستاذ عبد الله شعيب على اعتبار أننا كنا فى مقدمة الذين تحدثوا فى تلك الحفلة ، وحيث كنا من أعضاء هيئة التدريس للمواد القانونية فى ذلك الحين . ولما ذكرتم فى مقالكم أنه « لعل بعض الذين استمعوا الى تلك الخطبة التى ألقاها عزيز المصرى .. يتفضلون فيبعضون الينا ببعض مشاعرهم عندما سمعوا لأول مرة فى حياتهم المفتش العام الجديد للجيش المصرى يتحدث اليهم والى زملائهم من شباب الجامعة والبوليس ، هذا الحديث الجديد فى « نوعه وأسلوبه » .. لذلك ، رأيت ان أبعث اليكم بهذه الكلمة ، التى آمل الا تقصر ، رغم قصرها ، دون تحقيق هدفها وهدفكم .

لا أكتمكم ان ما ذكرتموه عن ذلك « الحديث الجديد فى نوعه وأسلوبه » .. وان كان يعد جديدا غريبا حين يصدر فى اجتماع عام من مفتش عام للجيش

المصرى ، فى عهد الاحتلال الانجليزى . . الا ان مثل ذلك لم يكن جديدا على ولا غريبا على مسمى . الذى طالما استمعت منه الكثير من عزيز المصرى ، سواء فى أحاديثه الشخصية معى ومع غيرى ، أو فى تعليقاته على المحاضرات العامة التى كان يكلف بتحضيرها بعض الطلبة ، لالقائها على طلبة الكلية جميعا . . فى اجتماع كان يحضره أساتذة الكلية وضباطها .

كانت تعليقات عزيز المصرى تتسم بصراحة وجراة نادرتين ، ندرة ليس وراء حدودها أى حد ، ولم يعرف مثلها من قبل ولا من بعد . اذ كانت تعليقاته من ذلك الطراز الذى يثير عليه رجال الحكم ، لاسيما ان العهد كان وزارة صدقى باشا ، ذات النزعة الديكتاتورية .

ولقد كان عزيز المصرى يهدف من وراء تعليقاته - فيما كان يهدف اليه - الى ان يجعل من الطلبة والضباط ، رجالا يحسنون بعملهم وخلقهم خدمة بلادهم ، وان يجعل من مدرستهم - على حد تعبير مقالكم - « مدرسة الرجولة والفروسية » . . بل « مدرسة الحرية » . . على حد تعبيره فى الحفلة التى أقيمت بمناسبة تركه مدرسة البوليس ، واختياره رائدا لفاروق ولى العهد حين بعث به والده الملك فؤاد الى انجلترا للدراسة عام ١٩٣٥ .

والحقيقة أنه قد ربطتنى بذلك الرجل العظيم - منذ التحاقى بهيئة تدريس المواد القانونية فى الكلية فى العام الدراسى ١٩٣٢/١٩٣٣ - رابطة قوية ، زادها قوة مرور السنين حتى سنة انتقاله الى رحمة الله عام ١٩٦٤ . .

وقد عرفت الكثير عن هذه الشخصية الفذة العظيمة . .

رحم الله عزيز المصرى . . ولكم منى صادق التحية والتقدير .

د . عبد الحميد متولى

أستاذ غير متفرغ بكلية الحقوق

كيف سقط النحاس باشا فى دائرة

سمنود سنة ١٩٣٨ أمام على المنزلاوى

صبرى أبو المجد . .

تحية وطيبة وبعد :

أتابع باهتمام بالغ ما تنشرونه من بحوث عن سنوات ما قبل الثورة التى تبذلون فيها الجهد الجليل لآتاة الطريق أمام أبناء الجيل الجديد وذلك بروح وطنية صادقة .

وقد جاء تحت العنوان الآتى :

« تمت هزيمة النحاس باشا الأولى فى دائرة سمنود على يد المنزلاوى مرشح الحكومة » . وتوضيحا لظروف هذه المعركة التى عاصرتها أرى احقاقا للحق بيان الأمور الآتية :

أولا : لم تكن هزيمة النحاس باشا ضد المنزلاوى فى انتخابات سنة ١٩٣٨ هى الهزيمة الأولى بل سبقتها هزيمة أخرى فى انتخابات سنة ١٩٢٥ اذ انتخب وقتئذ على المنزلاوى بك نائبا بمجلس النواب عن هذه الدائرة وقد حاز الوفد المصرى أغلبية كبيرة فى تلك الانتخابات ولم يكن النحاس باشا الوزير الوفدى السابق بين الفائزين وعندما علم بهذا النبأ رئيس الوفد سعد زغلول باشا أرسل اليه بوقية مجاملة يقول فيها : « ان لم تكن معنا بجسمك فأنت معنا فى مجلس النواب بروحك » وكثير من الذين عاصروا نتائج تلك الانتخابات ما زالوا يذكرون عبارات البرقية التى خص بها زغلول باشا زميله فى الوفد المصرى .

ثانيا : ليس صحيحا أن المنزلاوى بك كان مرشح الحكومة فى انتخابات سنة ١٩٣٨ بل تقدم لترشيح نفسه مستقلا عن الأحزاب وكان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل ذلك بسنوات ولم يرد اسمه فى قائمة مرشحي الحزب وإنما تقدم فى تلك المعركة معتمدا على الله وعلى ماضيه وجهاده السياسى منذ مطلع شبابه فضلا عن صلاته الوثيقة بالدائرة التى لم تنقطع منذ أن فاز فى انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ على منافسيه قبل الحرب العالمية الأولى وحين كان النحاس باشا بعيدا عن أى نشاط سياسى بل كان يعمل حينذاك قاضيا فى محراب العدالة .

ثالثا : عند بدء الانتخابات شعر النحاس باشا بحرج مركزه وخاصة بعد الحملات الصحفية العنيفة التى كانت قد اشتدت ضده فى أواخر عهد حكومته من كبار مؤيديه السابقين من صحفيين وسياسيين أمثال المرحومين الأستاذ عبد القادر حمزة والأستاذ عباس محمود العقاد وصحيفة روز اليوسف فضلا عن خروج بعض أقطاب الوفد أمثال الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى والدكتور حامد محمود والأستاذ محمود غالب والأستاذ إبراهيم عبد الهادى وغيرهم الذين عارضوا بشدة بعض تصرفاته فى أثناء توليه الوزارة خلال عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ونتيجة لذلك رأى النحاس باشا أو نصحه أنصاره بالتقدم فى دائرة انتخابية ثانية الى جانب دائرة سمنود أخذا بالأحوط فرشح نفسه لأول مرة فى دائرتين الأولى سمنود والثانية دائرة فى شمال الدلتا قد تكون دائرة

الزعفران على ما أذكر مؤيدا من أنصار آل سراج الدين هناك أليس في هذا الاجراء دليل على عدم اطمئنانه بالفوز في دائرة سمنود مسقط رأسه ؟ •

رابعاً : جاء بدراستكم ما يلي :

« ورغم ان على المنزلاوى بك يتمتع في قريته وما حولها بتأييد قوى الا ان مصطفى النحاس كان يتمتع في عاصمة المركز مركز سمنود وما حولها بتأييد جارف ولم يكن يتصور أحد ان مصطفى النحاس كان يمكن ان يسقط في دائرته لولا تدخل الحكومة الى جانب مرشحها على المنزلاوى بك فقد ظل مصطفى النحاس باشا منذ بداية الحياة النيابية نائبا عن سمنود كما ان خدماته لابناء الدائرة وعرفان أبناء هذه الدائرة بأفضال مصطفى النحاس عليهم كانت تفرض نجاحه في سهولة ويسر »

وتعقيبا على ذلك أقول ان النحاس باشا قد نال الاغلبية الساحقة في عاصمة المركز بحيث لم ينل المنزلاوى بك سوى ١١١ صوتا من حوالى ثلاثة الاف صوت أليس في هذا دليل على حيدة الانتخابات وأضيف الى هذا ان النحاس باشا قد وقع على أنه ليس له مندوب في لجان الانتخابات في قريتي أبى صير بلدة المنزلاوى وشبرا بابل بمعنى أنه لم يجد له نصيرا بهما لمراقبة عملية الانتخابات نيابة عنه وهاتان القريتان عدد الناخبين بهما يكاد يعادل عدد ناخبي سمنود فضلا عن قرى اخرى لم تكن تؤيده •

وفوق هذا فقد حاز النحاس باشا في تلك الانتخابات حوالى ٤٣٠٠ صوت مقابل ٥٢٠٠ صوت حازها المنزلاوى أى أن الفارق كان في حدود تسعمائة صوت فقط • فهل هذا هو التزييف اذا عقدنا مقارنة بفارق الأصوات في الدوائر الأخرى ذلك أن دائرة سمنود كانت محط الأنظار فاذا كانت الحكومة قد تدخلت في دوائر أخرى فانها كانت حريصة كل الحرص على الابتعاد عن التدخل في هذه الدائرة وخاصة ان منافس النحاس باشا لم يكن فوزه ذا أهمية لديها فلم تكن قد زالت بعد من النفوس أثار قضيته ضد جريدة السياسة التي كسبها في الجولة الأخيرة أمام محكمة النقض التي أدانت مسلك الصحيفة المذكورة وأخيرا أرجو الا أكون قد اطلت فقد حاولت الايجاز قدر المستطاع ولم أذكر كثيرا من الوقائع التي عاصرتها مؤثرا التركيز على ما كان منها أكثر دلالة واعم نفعا في كشف الغموض عن بعض صفحات تاريخنا واحداثنا قبل سنوات الثورة •

مصطفى المنزلاوى

قصة الخلاف بين حسن صبرى باشا و ابراهيم دسوقي أباطة باشا حول التجهيز لانتخابات ١٩٣٨

أخى الاعز الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة واجلالا .. وبعد ..

فلعلك لا تدري مقدار الأ كبار الذى نقرأ به لك عرضك لتاريخ ما قبل الثورة فهو عرض فيه الامانة المطلقة والحيادة البعيدة كل البعد عن المظنة . الأمر الذى افتقدناه فلم نجده منذ سنوات ..

ولقد تفضلت فذكرت فى عدد سابق أبى المرحوم ابراهيم دسوقي أباطة وانى لاشكر لك كلمة الحق التى ذكرته بها وانتهاز الفرصة لاطلعتك على أمر أشرت فى كتابتك أنك لا تعرف السبب فيه . والواقع ان أحدا لا يعرف هذا السبب الا نحن الذين كنا فى البيت ونعرف من دخائله ما لا يعرفه أحد .

وكان هناك اجتماع مجلس وزراء فى اليوم الذى كان محددًا لتوقيع مرسوم لانتخابات عام ١٩٣٨ التى جرت فى ظل وزارة محمد محمود باشا التى ائتلف فيها الاحرار الدستوريون مع الهيئة السعدية . وكانت تلك هى المرة الاولى التى تشترك فيها الهيئة السعدية فى الوزارة بعد انشقاقها عن الوفد . وكان أبى بوصفه سكرتيرا عاما لحزب الاحرار هو الذى يعد قوائم الترشيح بالاتفاق مع الهيئة السعدية . وبينما كان أبى مشغولا بهذا العمل المضنى دق جرس التليفون فى بيتنا وكان المتحدث المرحوم حسن باشا صبرى . فطلب الى أبى ترشيح شخص معين فى دائرة معينة فقال أبى :

— ان هذه الدائرة بها شخص سعدى ومتقدم لها مرشح على مبادئ حزب الاحرار الدستوريين ولهذا لا يمكن ترشيح أحد آخر فى هذه الدائرة ..

فاذا بحسن باشا يقول :

— أتناقشنى ؟

ودهش أبى ولم يجد شيئا يقوله الا أن يضع سماعة التليفون دون أن يجيبه .

وبعد أن حدثت أزمة وزير الزراعة قرر محمد محمود باشا اختيار أبى لوزارة الزراعة وأعد المرسوم فعلا ..

وكان هناك اجتماع مجلس وزراء فى اليوم الذى كان محددًا لتوقيع مرسوم أبى فأنهاى محمد محمود باشا الجلسة وقال معتذرا للوزراء أنا ذاهب للسراى لأوقع مرسوم وزير الزراعة وقد اخترت لها وزيرا « برلنته » أى ماسة . وهو دسوقي أباطة . وظهر الابتهاج على الوزراء جميعا الا أن حسن باشا صبرى قال :

• - دسوقي أباطة يدخل من هذا الباب وأنا أخرج من هذا الباب •

وهكذا لم يتم تعيين أبى فى هذه الوزارة •

بقى أن أكمل القصة لان فيها ما يستحق الذكر •

لقد ألف حسن باشا صبرى الوزارة بعد ذلك ولم يدخل فيها أبى طبعاً •
أما الذى لعله يدهشك أن أبى طوال فترة وزارة حسن باشا صبرى كان يمدح
سياسته مدحاً شديداً لنا نحن أهل بيته • وكنت أعجب بهذا الرجل الذى
استطاع أن يجعل ميزان العدل عنده بهذه النزاهة •

ولعلك تحب أن تعرف نهاية هذه الخصومة ••

حدث بعد ذلك أن اختلف حزب الأحرار مع الهيئة السعدية فى مشكلة
دخول الحرب ووضح هذا الخلاف فى أشد صورته حين رشحت الهيئة السعدية
المرحوم الدكتور أحمد ماهر باشا لرئاسة مجلس النواب ورشح حزب الأحرار
الدستوريين أبى • وكان موقف أبى فى هذه الانتخابات قوياً • وأذكر أننا
بينما نحن جالسون بحجرة مكتبه فى المنزل أن دقت باب المكتب يد مهيبة ثم
فتح الباب لنرى الأستاذ ميشيل ساويرس تشریفاتي رئيس الوزراء يتوسط
الحجرة ويقول فى أدب جم :

• - دولة رئيس الوزراء ••

فقمنا جميعاً وتقدمنا أبى الى بهو البيت حيث كان يقف حسن باشا صبرى
وهو يقول :

• - أهلاً رئيسنا •• أهلاً رئيسنا ••

إشارة الى توقع فوزه برئاسة مجلس النواب وتعانق الرجلان ثم انفردا
فى غرفة الاستقبال مدة أذكر أنها تجاوزت الساعة ونصف الساعة ••

ثم انصرف حسن باشا صبرى •

وكانت المرة الأخيرة التى رأيناه فيها فقد كان افتتاح البرلمان بعد هذه
الزيارة بأيام قليلة وحدث ما نعرفه جميعاً ومات رحمه الله وهو يلقي خطبة
العرش ••

حياك الله يا أخى صبرى فقد أتحت لى أن أروى ذكريات حبيبة الى نفسى
وليس عجيباً أن يشير شخص حبيب مثلك كل ما هو حبيب الى نفوسنا ولك
كل اجلالى ••

ثروت أباطة

البندارى وقصص أخرى فى سنوات ما قبل الثورة

أخى صبرى :

فى مسلسلتك التاريخية روايات لها تنمة عندى ألخصها فيما يلى :

الانتخابات البرلمانية التى أجرتها وزارة محمد محمود فى ربيع سنة ١٩٣٨ كان من المقرر أن تكون فرص السعديين والدستوريين فيها متساوية ، وكان محمد محمود - وهو زعيم الدستوريين - حريصا على ذلك لدرجة أنه أبعد عن السلطة أحد أقربائه ، وهو المرحوم محمود غزالى مدير محافظة البحيرة اذ ذاك لانه رجح كفة الدستوريين على السعديين ، ولم يكن أحد الحزبين يخشى قلة التأييد له فى مجلس النواب لان الاتفاق بينهما كان قائما على أساس أن يتبادل الحزبان رئاسة الوزارة ورئاسة مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ، فعين كانت رئاسة الوزارة للدستوريين كانت رئاسة مجلس النواب للسعديين ، وحينما آلت رئاسة الوزارة للسعديين كانت رئاسة مجلس الشيوخ للدستوريين .

أما قصة الأستاذ كامل البندارى « باشا » أو « الباشا الأحمر » كما كانوا يسمونه فى الجيل السابق فخلاصتها ما يأتى :

أراد محمد محمود أن يجمع فى وزارته « وزارة أول يناير سنة ١٩٣٨ » عنصرى الشيوخ والشباب ، وكانت كلمة « شباب » اذ ذاك تطلق على من هم دون الخمسين بشرط أن يكونوا فوق الأربعين ، فاختار لعنصر « الشباب » فى الوزارة الدكتور محمد حسين هيكل والأستاذ كامل البندارى وعدل عن اختيار المرحوم دسوقي أباطة رغم كونه سكرتير عام الحزب لانه كان يوم تشكيل الوزارة دون الخامسة والأربعين ربما بأيام . . وكان على ماهر « باشا » رئيس الديوان الملكى متحمسا لترشيح البندارى . . وكان لهذا التحمس ما بعده .

ف ذات يوم دخل محمد محمود مجلس الوزراء أثناء انعقاده ، وكان قادما من القصر الملكى ، فبدأ حديثه الى الوزراء قائلا : « الى مش قادر يكتم أخبارنا عن السراى يبقى مش عاوز يقعد معانا » .

وعقب هذه الجلسة خرج البندارى من الوزارة وعين على الفور وكيلًا للديوان الملكى . . وكان الذى اقترح هذا التعيين بطبيعة الحال هو رئيس الديوان الملكى على ماهر .

وفجأة أعلن ابراهيم الهلباوى بك شيخ المحامين وصديق على ماهر عن اقامة حفل تكريم للبندارى بفندق الكونتنتال وكان الهلباوى سعيدا باقامة هذا

الحفل لانه اعتبره رداً على عدم ترشيح محمد محمود له عند تشكيل الوزارة .. وفى هذا الحفل ألقى الأخ الأستاذ أحمد حسين - بوصفه اذ ذاك رئيساً لحزب مصر الفتاة - كلمة قصيرة ، لكن هذه الكلمة القصيرة كانت لها صلة ما بتفسير بعض ما حدث فيما بعد .

فقد حدث فيما بعد أن سافر على ماهر باشا الى لندن على رأس وفد مصرى ، بقرار من الحكومة المصرية . لحضور مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن ، وكان هذا أول مؤتمر رسمى يجمع بين الدولة المنتدبة على فلسطين ، وهى بريطانيا ، وبين ممثلى عرب فلسطين واليهود وبين مندوبين من البلاد العربية بزعامة مصر .. وليت الاخوة الفلسطينين عرفوا كيف يغتنمون فرصة هذا المؤتمر ، فقد كان المشروع البريطانى يعطيهم ثلثى فلسطين ولليهود الثلث فقط .. وكان يعطى الفلسطينين الادارة ببعض المشاركة من جانب اليهود والمسيحيين .. لكنهم رفضوا المشروع كله بسبب بعض القيود الوقتية !!

ولقد كان طبيعياً أن يقوم بأعمال رئيس الديوان الملكى أثناء غيابه وكيل الديوان « كامل البندارى باشا » .. ولاحظ على ماهر رئيس الديوان ، وهو فى لندن ، أن تقارباً شديداً قد ظهر بين الملك وبين وكيل الديوان لدرجة أن البندارى استطاع أن يقنع الملك بتوجيه بيان سياسى « حماسى » الى الأمة ، وقد قيل اذ ذاك أن هذه « الحماسة » ترجع الى استعانة البندارى باشا بصديقه الأستاذ أحمد حسين فى كتابة هذا البيان ..

من هنا جاءت استقالة على ماهر من رئاسة الديوان الملكى عقب عودته من لندن . لكنه لم يكتب هذه الاستقالة الا بعد أن كان قد أقنع الملك بخطأ هذه السياسة « الحماسية » .. واتفق الاثنان - الملك ورئيس ديوانه - على أن وجود البندارى بين مستشارى الملك قد صار يشكل خطراً .

وكما كان على ماهر قد أدخل « صديقه » البندارى الى القصر أخرجه منه .. وكان خروج البندارى هو ثمن سحب استقالة على ماهر اذ كانت استقالته فى تلك الظروف تشكل هزيمة لسياسة الملك الذى لم يكن .. ولى العرش الا منذ سنة واحدة ، وكان يتردد فى الأوساط السياسية أن ارتقاء الملك فاروق للعرش لم يخل من خدمة أداها له على ماهر حينما كان رئيساً للوزارة حين قرر أن ولى العهد ، أو الملك تحت الوصاية « فاروقا » ، سيبلغ سن الرشده التى تمكنه من ارتقاء العرش بالتاريخ الهجرى وليس بالتاريخ الميلادى خلافاً لما هو معمول به دائماً ، فاختصر بذلك حوالى عشرة أشهر من فترة الوصاية على فاروق ..

وبقى أن أشير إشارة خفيفة الى اللبس الذي جاء عفووا في هذه الدراسة بين « مصطفى » وبين « علي » عبد الرازق . فالوزير الذي دخل منهما وزارة محمد محمود ثم عين شيخا للأزهر هو مصطفى عبد الرازق ، وليس مصطفى هو مؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » انما ألفه شقيقه علي عبد الرازق « يرحمهم الله جميعا » .

حافظ محمود

أسألك العفو عمن جهل قدر المعرفة والعلم

الكاتب والمؤرخ :

صبرى أبو المجد . .

أهديك تحية الاسلام والسلام ، وأكتب اليك بعد أن قرأت لك مؤخرا تعقيبا على من لم يتفق معك فيما تكتب عن تاريخ مصر المعاصر . وذلك فى عدد ١١ يناير ١٩٨٠ والذي قرأته عند عودتى من الخارج أخيرا .

لقد أحسست فى تعقيبك مرارة وأسى ، تسيل من قلبك الى قلمك وكلمك ، فخشيت عليك انقباض النفس وانحباس الفكر وعزوف الارادة وانزواء القلم ، عما تقوم به من عمل تاريخي ثقافي حضارى شامخ . فبادرت بالكتابة اليك لأعبر عن تقدير متواضع لما تقوم به من عمل رائع .

فأنت تسجل لأهم قضايا التاريخ السياسى المعاصر لحقبة من الزمن اعتورها تغيير اجتماعى وثقافى سريع الخطوة متعدد الاتجاهات . كانت فيه مصر والمصريون بوتقة تفاعلت فيها روح مصر الشابة المتعلقة بالقيم الانسانية الأصيلة ، والمصارعة مع دكتاتورية القصر وأطماع القوى الاجنبية وعلى رأسها الانجليز .

فأنت تكتب وتسجل لتاريخ هذه الحقبة ، والتاريخ ركن من أركان الثقافة والمعرفة ولذلك أفردت الكتب السماوية له فيها مكانا واهتماما فيه من رسالة حضارية وانسانية يحملها السلف الى الخلف .

وما كان التاريخ ليخلو من اختلاف فى تفسيره ، وتلك سنة الخالق فى الخلائق . ولكن الخطأ كل الخطأ ، أن يخرج فى رأى عن الموضوعية العلمية الى حدود الاسفاف والنزق ، والخروج عن المألوف والمعروف ، حاجبا تلك الاشراق الحضارية والثقافية والعلمية .

فهل لى أن أسألك العفو عمن جهل قدر المعرفة والعلم والتاريخ . كما أسألك المزيد ، وفقك الله الى كل ما تريد .

فالله سبحانه وتعالى بارك في المعرفة والعلم وجعلهما في مراتب التقوى
والإيمان .
والسلام عليك ومنك ولك .

المخلص

د . محمود محمد محفوظ

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لنشر
الثقافة والمعرفة العالمية

● أؤكد للأستاذ الدكتور محمود محمد محفوظ ، أستاذ علاج الاورام
بالاشعاع والطب النووي أنني وان كنت قد جزعت حقاً لما ورد في رسالة القارئ
أيام ، الا أنني لم أفكر في العزوف عن تكملة سنوات ما قبل الثورة وخاصة أن
العديد من الرسائل الكريمة التي يتفضل بها على القراء الكرام ومنهم الأستاذ
الدكتور محمود محمد محفوظ ، تزيدني قوة ، وتبعث في الأمل الذي أرجو ان
يبقى مابقيت الحياة .

ص . ا

اعتذار واستدراك :

وأنا أكتب عن إعادة تشكيل وزارة محمد محمود باشا الثالثة وقع خطأ مطبعي
اذ ورد اسم الشيخ على عبد الرازق مكان شقيقه الأستاذ مصطفى عبد الرازق
واني اذ أعلن اعتذاري وأسفني عن هذا الخطأ ، الذي كثيراً ما يحدث في دنيا
الطباعة خاصة وأني سبق ان ذكرت قصة الشيخ على عبد الرازق وكتابه :
الاسلام وأصول الحكم وكيف أن الملك فؤاد قد وضع « فيثو » على آل عبد الرازق
جميعاً ، بسبب ذلك الكتاب وأكثر من مرة كان حزب الأحرار الدستوريين يتقدم
باسم الشيخ مصطفى عبد الرازق ضمن المرشحين للوزارة فكان الملك يشطب
الاسم كما أنني سبق أن قلت أن وزراء الأحرار الدستوريين قد استقالوا من
وزارة زيور باشا - وزارة انقاذ مايمكن انقاذه أو وزارة اغراق مايمكن اغراقه
بسبب الخلاف الذي نشب في الوزارة حول كتاب الاسلام وأصول الحكم ،
مؤلفه الشيخ على عبد الرازق ، وكان وقتئذ قاضياً بمحكمة المنصورة الشرعية
وقد تلقيت رسالة من أستاذي د . مهدي علام ، حول هذا الخطاب ، سعدت بها
للاغاية ، حتى لقد حببت الى الوقوع في الأخطاء لكي أتلقى مثل تلك الرسائل
المفعمة بالحب والود ، وفيما يلي رسالة الدكتور مهدي علام :

عزيزي الأستاذ صبري أبو المجد . .

أخلص تحياتي وتعبيري عن الاعجاب بما تسطره من سنوات ما قبل الثورة
وأرجو أن تأذن لي في الاستدراك الآتي خاصاً بالمرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق ،

فقد جاء أن من وزراء وزارة محمد محمود باشا الثالثة « الشيخ مصطفى عبد الرازق الذى كان اشتراكه لأول مرة فى الوزارة حدثا سياسيا بارزا بعد أن رفع القصر عنه « الفيتو » الذى كان قد وضعه على اشتراكه فى الوزارة من قبل ، بعد أن أصدر كتابه « الاسلام وأصول الحكم » ، الذى رأى فيه الملك فؤاد محاربة لطامعه السياسية التوسعية » .

والذى أصدر كتاب « الاسلام وأصول الحكم » هو المرحوم الشيخ عبد الرازق . شقيق المرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق . وقد كان كل منهما عضوا فى مجمع اللغة العربية .

ولك منى أخلص التحية والتقدير ..

المخلص

مهدي علام

الأمين العام ، لمجمع اللغة العربية

رسالة أخرى من د . مهدي علام

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد ..

أعمق تقديرى لصدق الرواية ، ودقة التاريخ لما تكتبه ، وبعد .. فأنا لا أفكر مطلقا أن أنافس الأستاذ « عيسى متولى » فى موالاة الكتابة الى الصحف ، ولكن عبارة وردت فى حديث الأستاذ الفاضل « حافظ محمود » تحتاج الى هذا الاستدراك الذى أستأذنه - عن طريقك - فى أن أرسله إليك .

فقد جاء فى حديثه عن شعور الملك السابق « فاروق » بصنيع « على ماهر باشا » نحوه قبل اعتلائه العرش : « ان ارتقاء الملك فاروق للعرش لم يخل من خدمة أداها له « على ماهر » حينما كان رئيسا للوزارة ، حين قرر أن ولي العهد ، أو الملك تحت الوصاية ، « فاروقا » سيبلغ سد الرشده التى تمكنه من ارتقاء العرش بالتاريخ الهجرى ، وليس بالتاريخ الميلادى ، خلافا لما هو معمول به دائما » .

وأستأذن فى التنويه بأنه كان لهذا رأى سابقة ، حينما عاد الأمير « عباس حلمى » من النمسا « حيث كان يدرس » - على اثر وفاة والده « الخديو توفيق » . وكان عمر الأمير أقل من ثمانية عشر عاما بالتاريخ الميلادى ، فصدرت فتوى بأن

ولى العهد - وهو أمير مسلم - تحسب سنه بالتاريخ الهجرى . وبذلك تمكن من
إعتلاء « الأريكة الخديوية » باسم « عباس حلمى الثانى » .

مع أخلص شكرى وتحياتى ، لك وللأستاذ الجليل « حافظ محمود » .

المخلص
مهدي علام

ورسالة من مخرج اذاعى

.. صبرى أبو المجد :

تحية واحتراما ، وبعد ..

فانى أتابع بشوق كل ما تكتبونه عن « سنوات ما قبل الثورة » وما تحويه
من وقائع وحقائق تدخل فى سجل التاريخ ، وكان الشباب فى مصر يجهل كل
ما كان يجرى فى أرض الوطن العزيز ، ولكنكم استطعتم أن توجهوا الأضواء
الى كل هذه الحقائق والوقائع ، مدعمة بالصور ، فوضعتم صورة صادقة صريحة
وواضحة أمام الجميع .

وأعجبت جدا بشجاعتكم الأدبية حينما نشر اسم احدى الصور خطأ وأرسل
لكم أحد قرائكم يقول انه « خطأ مطبعى » وكان ردكم عليه أنه ليس خطأ مطبعيا ،
ولكنه خطأ الأرشيف ، وأخذت على نفسك عهدا بأن تراجع كل شئ حتى أسماء
الصور ، ونسبت الخطأ الى نفسك ، وهى شجاعة نادرة فى عالم الصحافة اليوم ،
وقد لمسنا ذلك بأنفسنا ، فلم نجد صورة خاطئة ، أو اسما خاطئا ، وهذا يدل
على الجهد الكبير الملموس الذى تبذلونه لخدمة كل قرائكم ، ولخدمة الوطن
العزيز ، وتبيان ما كان يجرى فى الماضى تحت ستار الملكية والأحزاب .

هذه كلمة حق رأيت أن أكتبها لكم تقديرا لجهودكم فى خدمة الوطن .

محمود أبو طالب

مخرج باذاعة القرآن الكريم - القاهرة

تصويبات لغوية وتاريخية

صبرى أبو المجد ..

حرصى على قراءة ما تكتب يجعلنى أسأل لماذا استخدمت كلمة « دعاوة » بدل كلمة « دعاية » وهى صحيحة . وأكثر استعمالا . جاء فى القاموس المحيط للفيروز بادرى ج ٤ مادة « دعا » فى آخر المادة « ودعيت لغة فى دعوت » . وعلى ذلك يكون الاسم « الدعاية » صوابا ، وهى كلمة خفيفة وأكثر استعمالا كما ذكرت .

وتحية لكم ..

فريد رمضان

مدير التوجيه المعنوى

« سابقا بوزارة التربية والتعليم »

● شكرا لأستاذنا « فريد رمضان » على كلمته وأحب أن أقول له أننى لا أستعمل الكلمات غير الشائعة ولكننى ، عندما أنقل نصا لكاتب معين أحرص على أن أنقل النص كما هو احتراما لهذا النص بل أننى أحرص على أن أبقى على ما به من أخطاء حتى لا أخرج على النص وإن كنت أفضل بعد نقل النص ، التعليق على ما به من أخطاء إن وجدت .

ص . أ

الأستاذ صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة واحتراما .. وبعد .

لقد أسعدتنا بنشر المذكرات التاريخية وأعدت الى أذهاننا كثيرا من الحوادث السياسية الهامة التى عشناها فى العشرينات والثلاثينات وهى لا شك فكرة جميلة أنعشنا نحن الذين جاوزنا السبعين من العمر . وفقك الله وسدد خطاك .

الأستاذ الكبير ..

لقد نشرت صورة فى عدد المصور الذى صدر فى ١١ يناير سنة ١٩٨٠ للمغفور له الزعيم العظيم سعد زغلول وبجواره الأمير السعودى « فيصل » كما جاء أسفل الصورة للتعريف .

والحقيقة أن الصورة المجاورة للزعيم الراحل هى صورة الأمير سعود ابن عبد العزيز « الملك سعود بن عبد العزيز فيما بعد » وقد حضر الأمير سعود

الى القاهرة للعلاج من مرض فى عينيه وسكن هو وحاشيته بحى المنيرة بالقرب
من قصر العينى وبالتحديد شارع المواردى . بالقرب من فيلا المرحوم مصطفى
منير أدهم بك الذى كان سكرتيرا عاما لمصلحة التنظيم فى هذا الوقت وقد كان
سيادته المرافق والمشرف على شئون الأمير طيلة مدة اقامته بمصر وترى صورة
سيادته المرافق والمشرف على شئون الأمير طيلة مدة اقامته بمصر وأطال الله
حياتكم وجزاكم عن عملكم هذا خير الجزاء .
والسلام عليكم ورحمة الله .

محمد حامد ابراهيم

المراقب العام السابق لمجمع اللغة العربية

اننى أسجل أحداثا وقعت منذ نصف قرن وهى ملك للتاريخ . . لا لأفراد أو هيئات

● الله وحده يعلم كم أتحمل ، وكم أقاسى من أجل كتابة تاريخ سنوات
ما قبل الثورة بالصورة التى أكتبها بها . وخلال عملى بالصحافة ، لا أذكر
أننى أجهدت نفسى فى عمل قدر اجهادى فى اعداد تأريخ سنوات ما قبل الثورة
ولا أذكر أبدا ، أننى فى حياتى السياسية أوليت اهتماما بتاريخ مرحلة من
مراحل تاريخنا اهتمامى بتاريخ تلك الفترة الهامة من تاريخ بلادنا .

وكل ما أبذله - ولله الحمد - من جهد ، واجهاد ، واهتمام ، أبذله راضيا
سعيدا ، لاننى أقدم ما يرتاح اليه ضميرى ، وما أجد له استجابة سريعة عند
القراء كل القراء ، الذين يشجعوننى من أجل الاستمرار فى أداء تلك المهمة
الوطنية الهامة والخطيرة .

ولا يضايقنى شىء ما وأنا اؤدى هذا الواجب الوطنى على النحو الذى يرتضيه
ضميرى الا بعض أولئك الذين يقولون أنهم ينتسبون الى الوفد المصرى ، فهذه
القلة الضئيلة التى لا تتجاوز فى العدد بضعة أفراد قد دأبت على أن
تشكرنى ، وتشيد بعملى اذا ما كتبت ، من وجهة نظرهم ، مع الوفد . كما أنها
قد دأبت على أن تحاول الاساءة الى عن طريق رسائلها ، الغفل من الامضاء
باستمرار بكل أسف اذا ما كتبت ، ومن وجهة نظرهم . نقدا ، ورغم اننى
قلت مرات عديدة أننا نكتب للتاريخ ، والحوادث التى نتناولها بالتأريخ ، قد
مضى عليها ما يقرب من نصف قرن ، وقد أصبحت تلك الاحداث ، ملكا للتاريخ ،
وليست ملكا لأفراد ، أو لمجموعات صغيرة أو كبيرة وانه حتى لو وقعت فى تلك

الفترة جرائم ، فلقد سقطت بمضى المدة قانونا ، و . و . الخ . رغم كل ماكتبته حول هذا الموضوع من قبل الا أن بعض «الأفراد» لا يزالون يكتبون بل لا يزالون يهاجمون وبعنف كاتب هذه السطور اذا هو انتقد الوفد نقدا موضوعيا خالصا ورغم أن القيادات الوفدية القديمة - القيادات بحق - تولى كتابتنا لتاريخ تلك الفترة ، كل عناية ورعاية وتتقبل ، كل انتقاداتنا ، برحابة صدر ، بل ان بعض هذه القيادات ، التي لعبت أدوارا هامة فى رسم سياسة الوفد ، لا تتوانى عن الأخذ بوجهة نظرنا فى كثير من الانتقادات التى نوجهها للوفد فى الحكم ، أو خارجه ، الا أن بعض هؤلاء الأفراد ، يواصلون ارسال رسائلهم ، الى كاتب هذه السطور ومن بين ما تلقيتته كلمة جاءتني بتوقيع «مصرى منصف» .

ولقد سبق لى - فى أكثر من مرة - أن دعوت هؤلاء ، الى أن يقرأوا ما أكتبه كل ما أكتبه ، لا أن يقرأوا سطرًا ، ويتركوا سطرًا ، يقرأون ما أكتبه بهدوء ، فكل شيء مضى ، وانقضى ، ونحن لا نكتب عن الماضى الا لنستفيد منه فى الحاضر والمستقبل ، ويكفينى فخرا ، أننى من أوائل من تحدثوا عن الماضى بإيجابية وحيدة ، وقد كان ذلك الماضى القريب ، قبل ان أكتبه مجهولا ، الا عند قلة من الذين عاشوا تلك الفترة وعاشوا أحداثها ، وما أكثر الشباب ، الذين يجيئون الى كل يوم ، ليقولوا لى انهم قبل ان أكتب ما أكتبه عن سنوات ما قبل الثورة لم يكونوا قد سمعوا ، باسم مصطفى النحاس ، أو اسماعيل صدقى ، أو محمد محمود !! كما أنهم لم يكونوا قد عرفوا كل تلك الأحداث التى أوليتها أهمية بالغة فى دراستى عن سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ولقد سبق ، لى أن قلت لهؤلاء الاخوة - الاخوة رغم التجائم الى التجنى - اننى أنتقد كل يوم ، أشخاصا عديدين ، بعضهم ، لا يزال على قيد الحياة ، أطال الله حياتهم ، وبعضهم قد انتقلوا ، الى رحاب الله تاركين العديد من الأبناء والأحفاد ، وهؤلاء ، الذين على قيد الحياة ، وأبناء وأحفاد من أنتقدهم لا يغضبون لما أكتبه بل على العكس يطلبون منى المزيد من الكتابة ، فالكتابة - ولو عن طريق النقد - تذكّر ، الجماهير ، بما قام به هؤلاء ، من أجل بلدهم : ولقد سبق لى أن وجهت النقد المر الى بعض قيادات الحزب الوطنى ، والى رئيس الحزب ، الوطنى ، حافظ رمضان باشا لاشترأكم فى الحكم والحزب الوطنى بالنسبة الى حياتى فقد آمنت بمبادئه منذ أن كنت فى العاشرة من عمري ، ودخلت من أجل تلك المبادئ السجن عشرات المرات ، بعشرات الشهور بناء على أوامر كانت تصدر من الوزارات المصرية ، الوفدية ، وغير الوفدية ، على أننى لم أجد رفيقا واحدا ، من رفاق شبابى فى الحزب الوطنى لامننى لأننى وجهت النقد ، الى حافظ رمضان ، أو عبد العزيز الصوفانى أو غيرهم من قيادات حزبنا الوطنى العتيق .

الأخ ، المصرى ، المنصف يهاجمنى فى خطابه الأخير لا لأننى كتبت حرفا واحدا عن مصطفى النحاس وإنما لأننى نشرت صورة له مع ليدى لامبسون فى إحدى الحفلات ، تصورا نشر صورة سبق أن نشرت فى صحف الوفد عشرات المرات يصبح نشرها اليوم - بعد أربعين سنة - جريمة من الجرائم ، أنهم بسببها بكل ما فى القوانين ، المصرية ، وغير المصرية من جرائم ..

الطريف ، ان الاخ المصرى المنصف يقول فى رسالته : لقد كان مصطفى النحاس سيد محمد محمود وعدلى يكن وحسين سرى ، وعلى ماهر ، وسيدك أيضا وان لم تكن فى الحسبان وأقول للاخ المصرى المنصف انبنى لا أوافقك على ان مصطفى النحاس كان سيد هؤلاء جميعا وان كنت أوافقك ، على انه « سيدى وتاج رأسى » وبلدياتى كمان ؟ والذى يجهله الأخ ، المصرى المنصف ، اننى كنت أول من أنصف مصطفى النحاس بعد مماته ويشرفنى ان أكون أول كاتب كتب عن مصطفى النحاس بعد ان زالت الرقابة على الصحف ، كتبت عنه بضع مقالات بدأت - ولبضعة أعداد - فى عدد المصور الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٥ ، تحت عنوان : « مقال تأخر نشره ١٠ سنوات فمصطفى النحاس زعيم وطنى شجاع كان قائد مصر ، وضميرها » !!

وكان فى مقدمة ما تلقيته من خطابات من القيادات الوفدية كتهنئة على تلك المقالات ذلك الخطاب الرقيق ، الذى أعتز به الى أبعد حدود الاعتزاز ، والذى بعث به الى الأستاذ الكبير عبد الفتاح حسن المحامى ، والوزير الوفدى السابق : وفيما يلى نص ذلك الخطاب :

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد ، مدير تحرير المصور ، القاهرة

هل تأذن لى فى ان أضيف قبلة جديدة الى جبينك ، سبقتها قبلات عديدة ، لا لانصافك تاريخ مصطفى النحاس بما سطرت فى عدد المصور الصادر فى ١٩٧٥/٨/٢٨ فحسب ، وإنما للمنهج الذى التزمته فيما تكتب مستهدفا - دائما - رضوان الله والصالح العام - وانصاف الحقائق ، المظلومة ، بالكلية الشريفة والرأى الصادق ، الأمين ، لتعلو برسالة الصحافة الى مستواها ..

أسأل الله لك ولا مثالك دوام التوفيق

٣٠ - ٨ - ١٩٧٥

عبد الفتاح حسن

والى اللقاء قريباً - بإذن الله - فى الجزء الثالث من
سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ ، والله ولى التوفيق .

سنوات ما قبل الثورة بالصور التاريخية النادرة



كما قلت في الجزء الأول من هذا الكتاب : إننى مدين لأولئك الأخوة الأعزاء ، الذين أمدوني بما لديهم من وثائق ، ومذكرات وصور لم يكن متاح لغيرى أن يحصل عليها ما لم يتقدم بها إلى هؤلاء الأخوة الأعزاء .

وقد حرصت في الجزء الأول من هذا الكتاب وفي هذا الجزء وسأحرص في الأجزاء المقبلة ان شاء الله ، أن أخصص جزءا من الكتاب للصور التاريخية النادرة حتى يستطيع القراء أن يتعرفوا جيدا — بالكلمة وبالصورة — إلى حقيقة الحياة في سنوات ما قبل الثورة فليس كالكلمة والصورة ما يمكن أن يجعلنا نعيش ونتعاش مع الحياة في تلك السنوات .

وإني أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من
أمدنى ، بوثيقة تاريخية أو صورة نادرة فلقد ساهموا بعملهم هذا في
إنجاح هذا الأثر التاريخي الذي نرجو الله جل وعلا ، أن ينفع به
جماهير شعبنا العربي العظيم في كل زمان ومكان



على أنني وقد حرصت في مدخل كل جزء من هذا الكتاب أن
أعود إلى الماضي البعيد حتى تكتمل الصورة من وجهة نظري فإنني
حريص أيضا وأنا أقدم هذا الجزء المصور من سنوات ما قبل الثورة
أن أنشر صورا عديدة ، عن الماضي البعيد أيضا حتى تكتمل
الصورة جيدا وحتى يشعر/القارئ أنه يعيش حقا – بالكلمة
والصورة – مع تاريخ الأجداد ، مع صور الأجداد ، أولئك الذين
حكموا مصر، إما بالحق ، وإما بالباطل ، وأولئك الذين قادوا مصر
إلى ما فيه خير مصر فكانوا نعم الأبناء الأوفياء المخلصين وفيما يلي
الصور المختارة من بين مئات الصور التي يزخر بها أرشيفي عن
سنوات ما قبل الثورة ولست أرجو من ينقل بعض هذه الصور
سوى أن يشير إلى المصدر لا أكثر ولا أقل والله ولي التوفيق ،



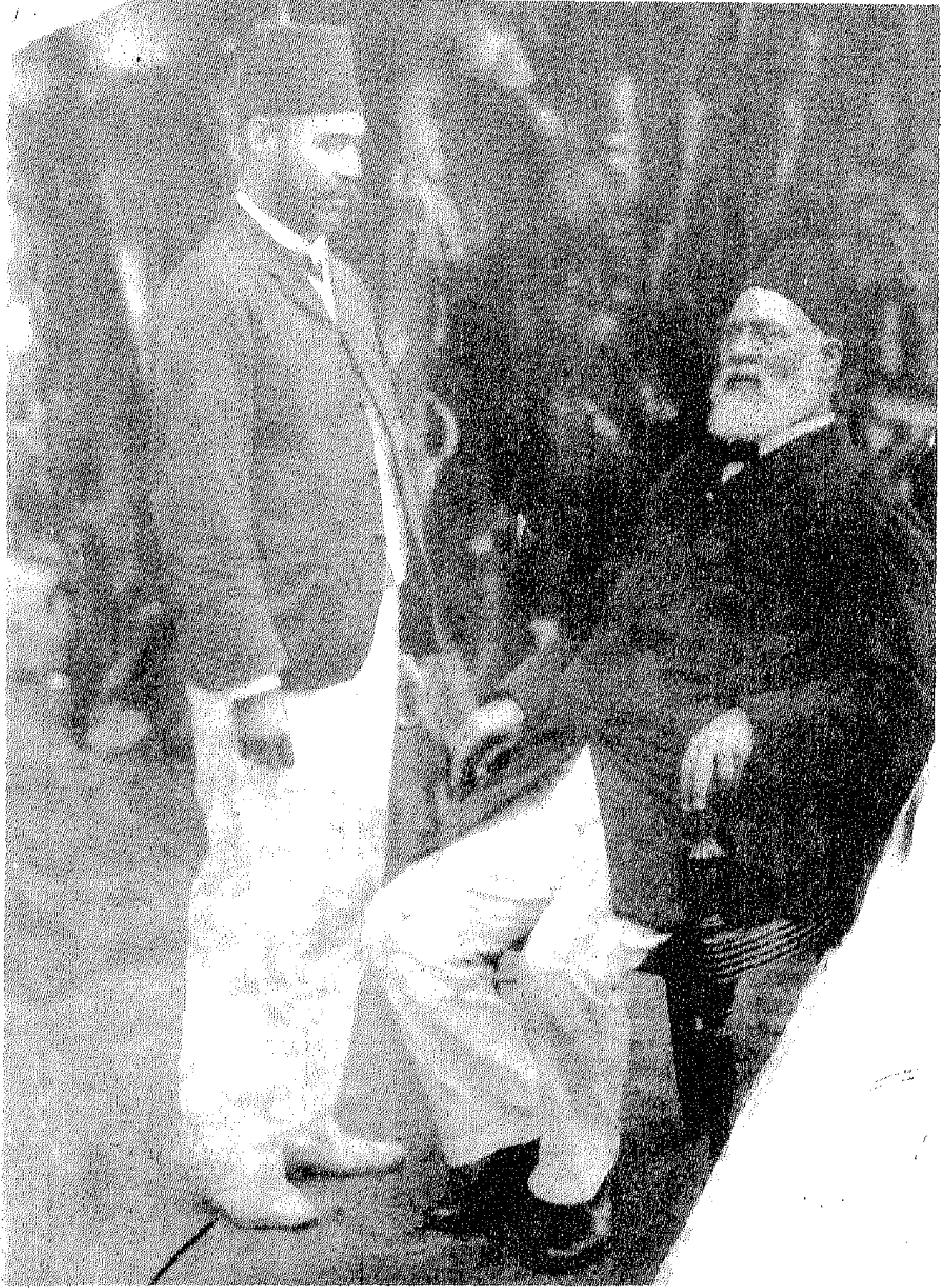
١ - محمد على باشا الكبير ، واحد من أكبر شخصيات القرن التاسع عشر : أخطأ وأصاب



٣ - وأحمد عرابي باشا زعيم الثورة المصرية التي قامت في عام ١٨٨١ وسميت باسمه ،



٢ - صورة فريدة للخديوي اسماعيل باشا رسمها أحد كبار رسامي عصره



٤ - صورة أخرى لأحمد عرابي باشا ولكن في
المنفى



٥ - صورة لأحمد عرابي وأولاده ، وأحفاده في المنفى (سيرى لانكا) أو جزيرة سرنديب . سيلان



٦ - الخديوى عباس حلمى الثانى من أبرز
خديوى مصر ومن أكثرهم تأثيرا - بالسلب
أو بالإيجاب - على الحركة الوطنية المصرية فى بداية
هذا القرن



٧ - عطية الله كريمة الخديوى عباس حلمى باشا



٨ - الأمير محمد عبد المنعم ، طفلا مع إحدى
الكلفاوات وأحد الاغوات حيث كان للكلفاوات
الخادمان - كما كان للأغوات - شأن أى شأن



٩ - الأمير سيف الدين أحمد نجل الأميرة
شويكار مطلقة الأمير أحمد فؤاد - الملك فيها بعد .
كانت له قضية ! قضية محاولة اعتدائه على الأمير أحمد
فؤاد ، وقضية طلب رفع الحجر عنه



١١ - مصطفى كامل « في عز الشباب »



١٠ - الخديوي عباس حلمي الثاني في آخريات
أيامه وبعد أن أطاح الانجليز بعرشه بسنوات
عديدة .

١٢ - مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية
المصرية .

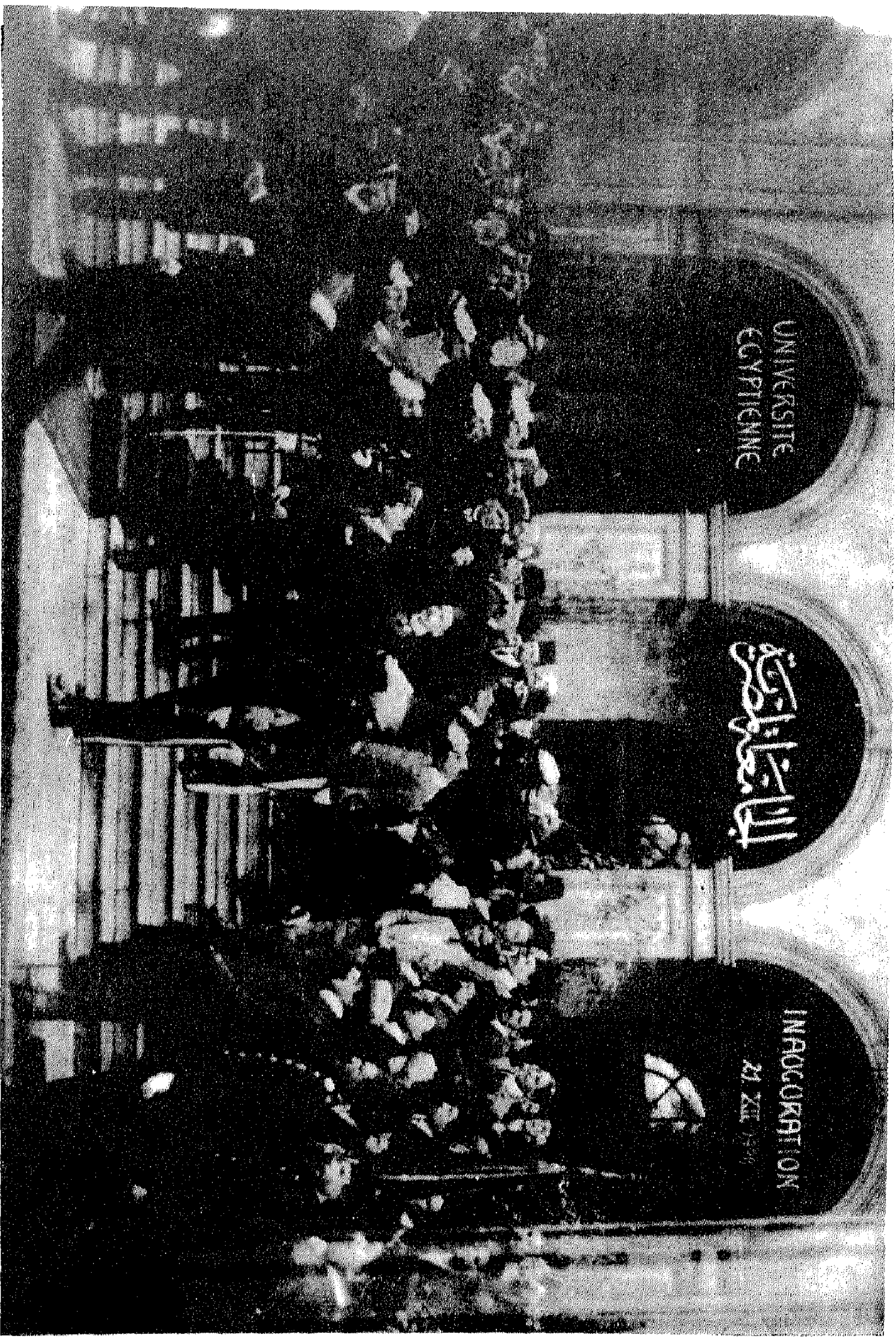


١٣ - واحدة من مشانق دنشواى التى أقيمت فى
قرية دنشواى ليرى أبناء القرية ، كيف يعدم أخوتهم
أمام أعينهم .





١٤ - بطرس غالى باشا الذى رأس « المحكمة
المخصصة » التى حاكمت أبناء دنشواى واغتاله
ابراهيم ناصف الوردانى وكانت رئاسته لتلك
المحكمة من أسباب الاغتيال .



١٥ - الجامعة المصرية التي أنشأتها الحركة الوطنية المصرية ، في أوائل القرن العشرين .



١٧ - محمد فريد قائد الحركة الوطنية المصرية
بعد مصطفى كامل بتوسط لفيفا من شباب مصر
الذين يتلقون العلم في بلجيكا وقتذاك (مارس
١٩١٤)



١٩ - الشيخ عبد العزيز جاش رئيس تحرير
جريدة اللواء



۲۰ - الشيخ عبد العزيز جاویش عقب خروجہ
من السجن فی قضیة مقال « ذکر دینشوی »

(سنوات ما قبل الثورة - ۲)



٢١ - الشيخ عبد العزيز جاويز وبجانبه بعض الضباط المصريين (المتطوعين للحرب إلى جانب تركيا) في الصورة حافظ رمضان وسعيد طليعات ود . اسماعيل صدقي ، وحافظ رمضان وغيرهم



٢٣ - سعد زغلول في بداية عمله بالمحاماة [١٨٨٦]



٢٢ - سعد زغلول في شبابه



٢٤ - سعد زغلول عندما اختير وزيرا
للمعارف ، أو بمعنى أدق ناظرا للمعارف



٢٥ - أصايش هانم والددة أم المصريين وقد
ازدان صدرها بالوشاح الخديوى المنعم به عليها من
الخديوى اسماعيل باشا بوصفها قرينة مصطفى باشا
قبل أن يرأس الوزارة المصرية بسنوات وسنوات
مصطفى فهمى قضى فى رئاسة الوزارة رقما قياسيا ،
لم يحطمه أحد حتى الآن



٢٦ - سعد زغلول واقفاً وإلى يمينه فتحي
زغلول باشا وإلى يساره صهرة دولة مصطفى فهمي
باشا وقد جلست أمامهم صفيحة هانم زغلول أم
المصريين (فيما بعد) بجانب شقيقتها .



٢٧ - مصطفى النحاس في شبابه



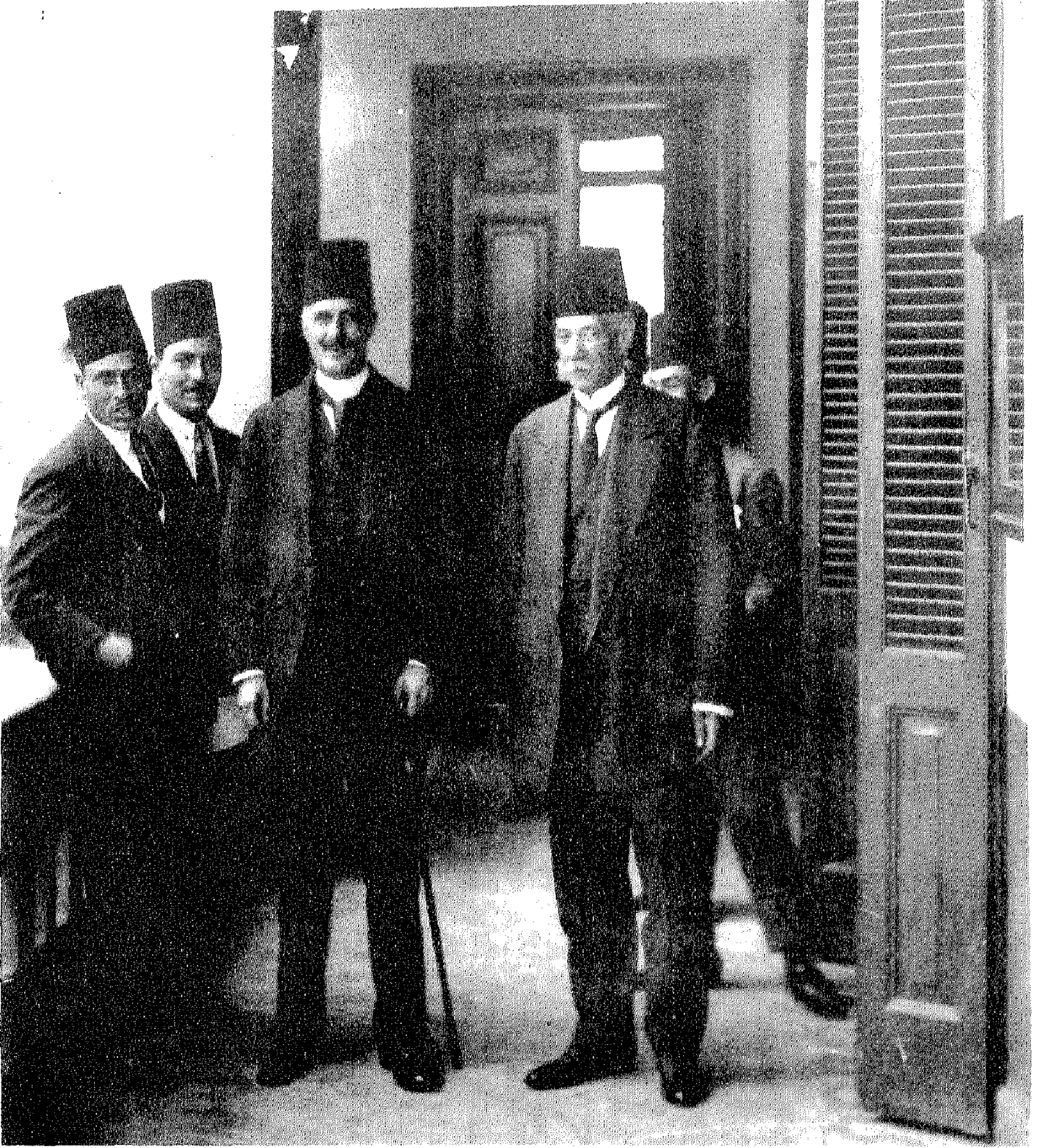
٢٨ - مصطفى النحاس قاضي محكمة ميت غمر
الأهلية : الصورة مهداة لصديقه نصر فريد حكيم
العيون



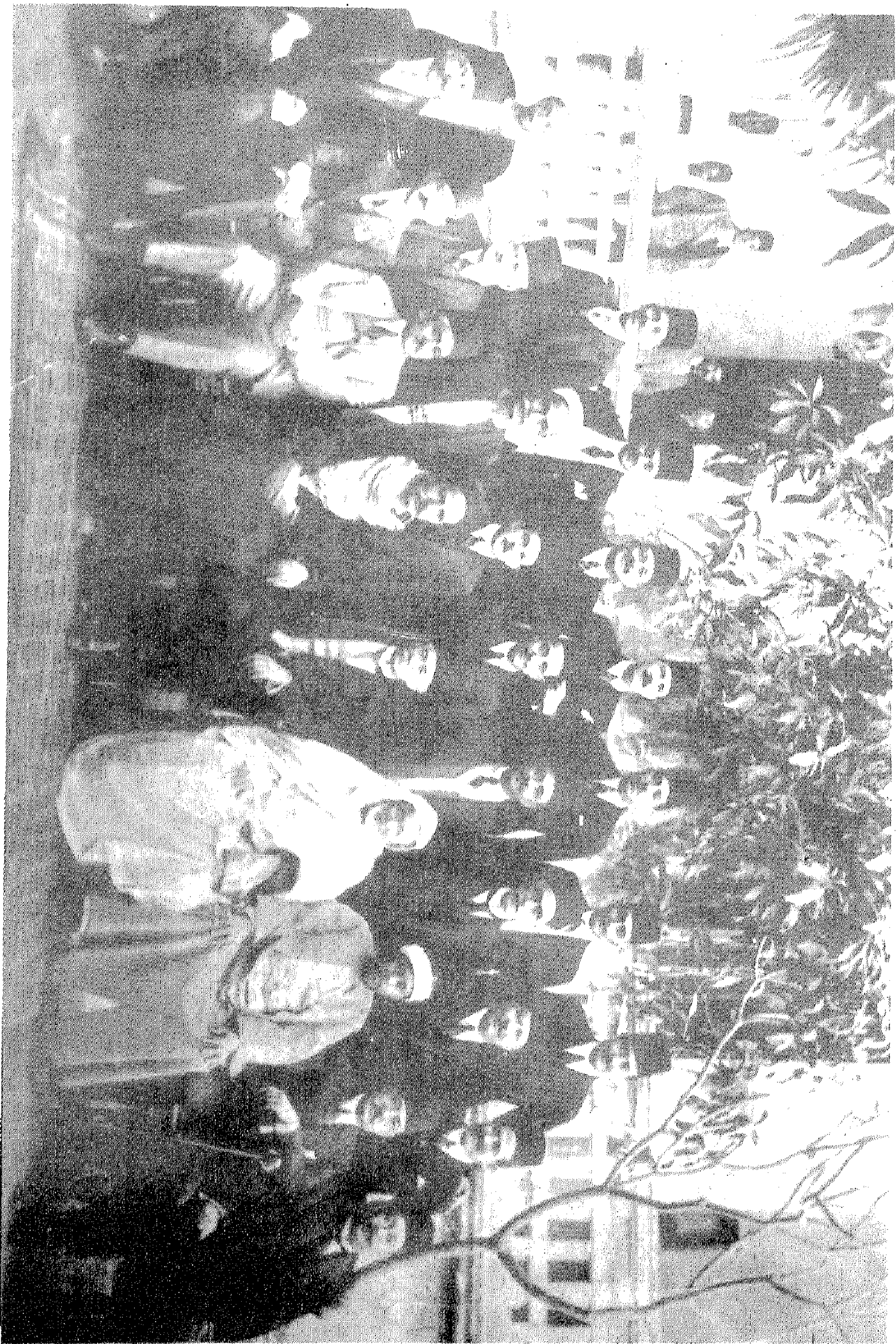
٢٩ - صورة نادرة للأمير حسين كامل
وزوجته ، قبل أن يصبح الأمير سلطاناً على عرش
مصر ،

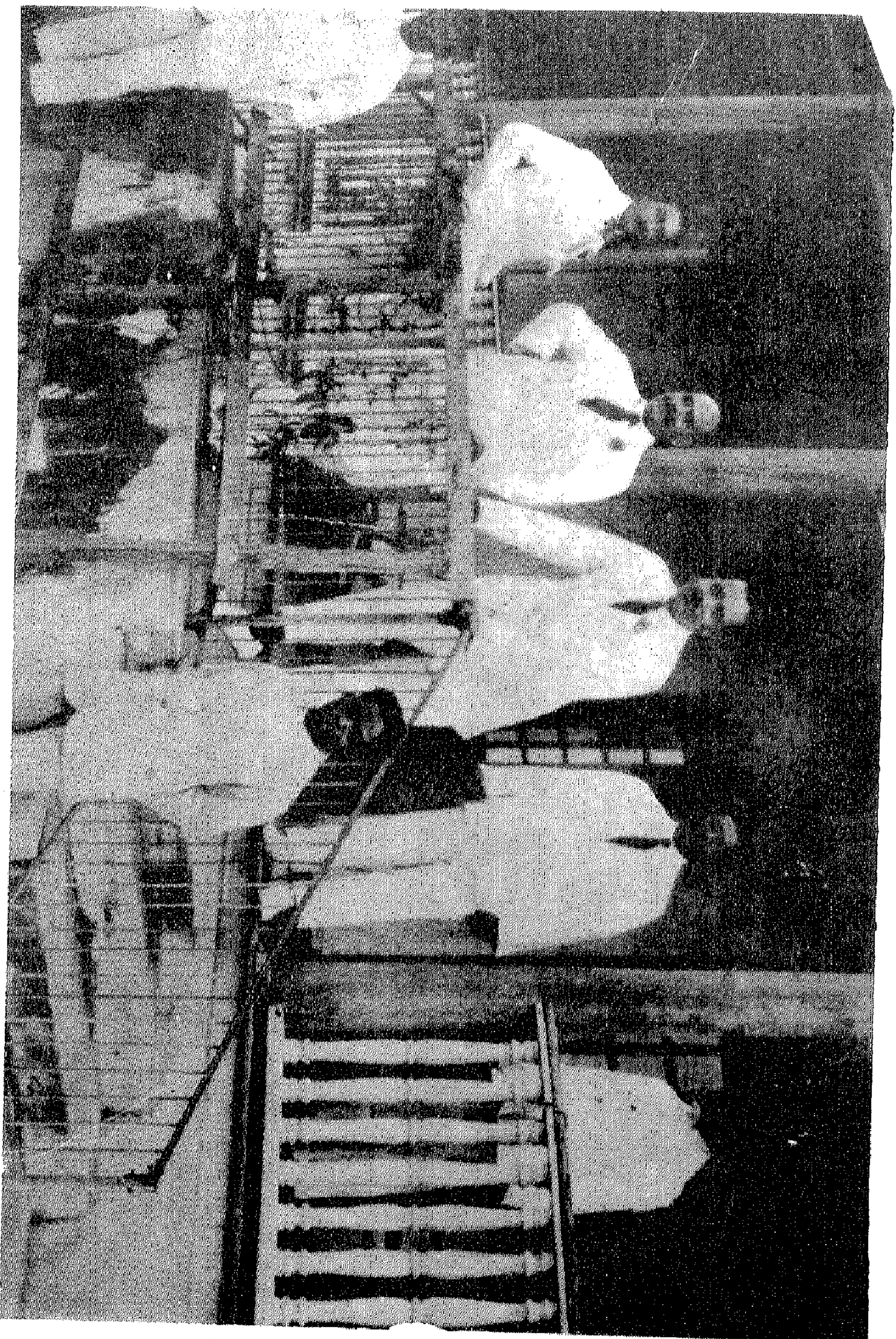


٣٠ - الأمير أحمد فؤاد قبل أن يصبح سلطاناً
ملكاً على مصر

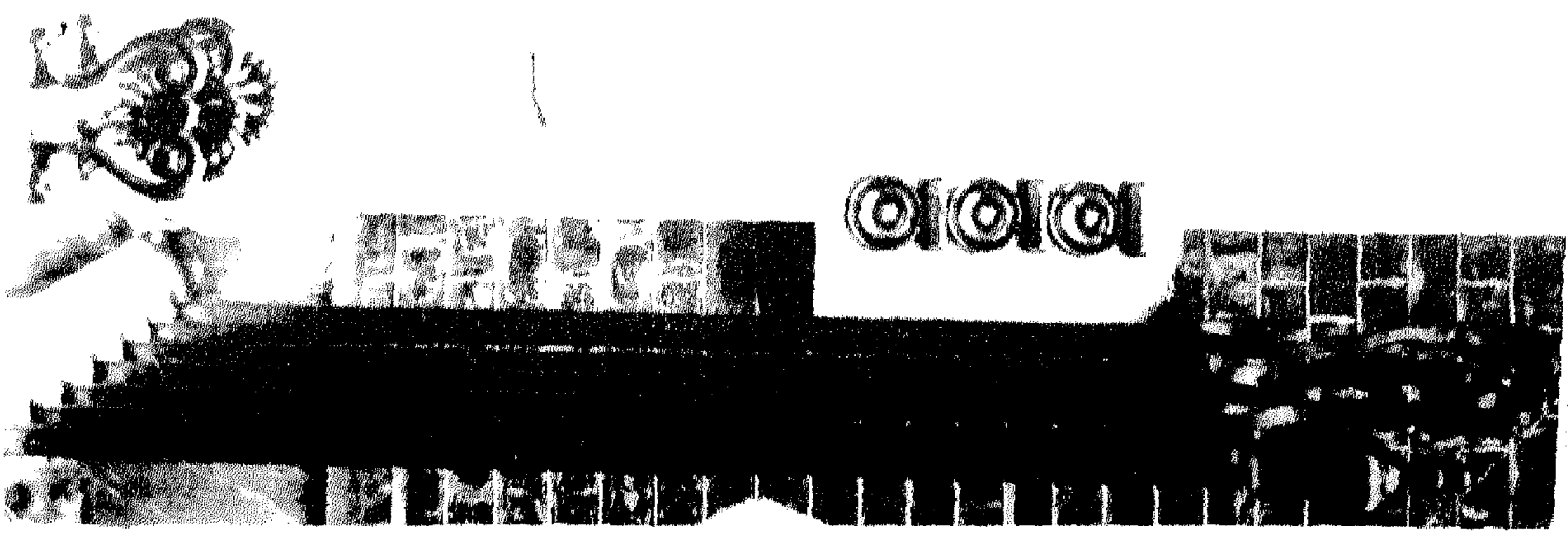
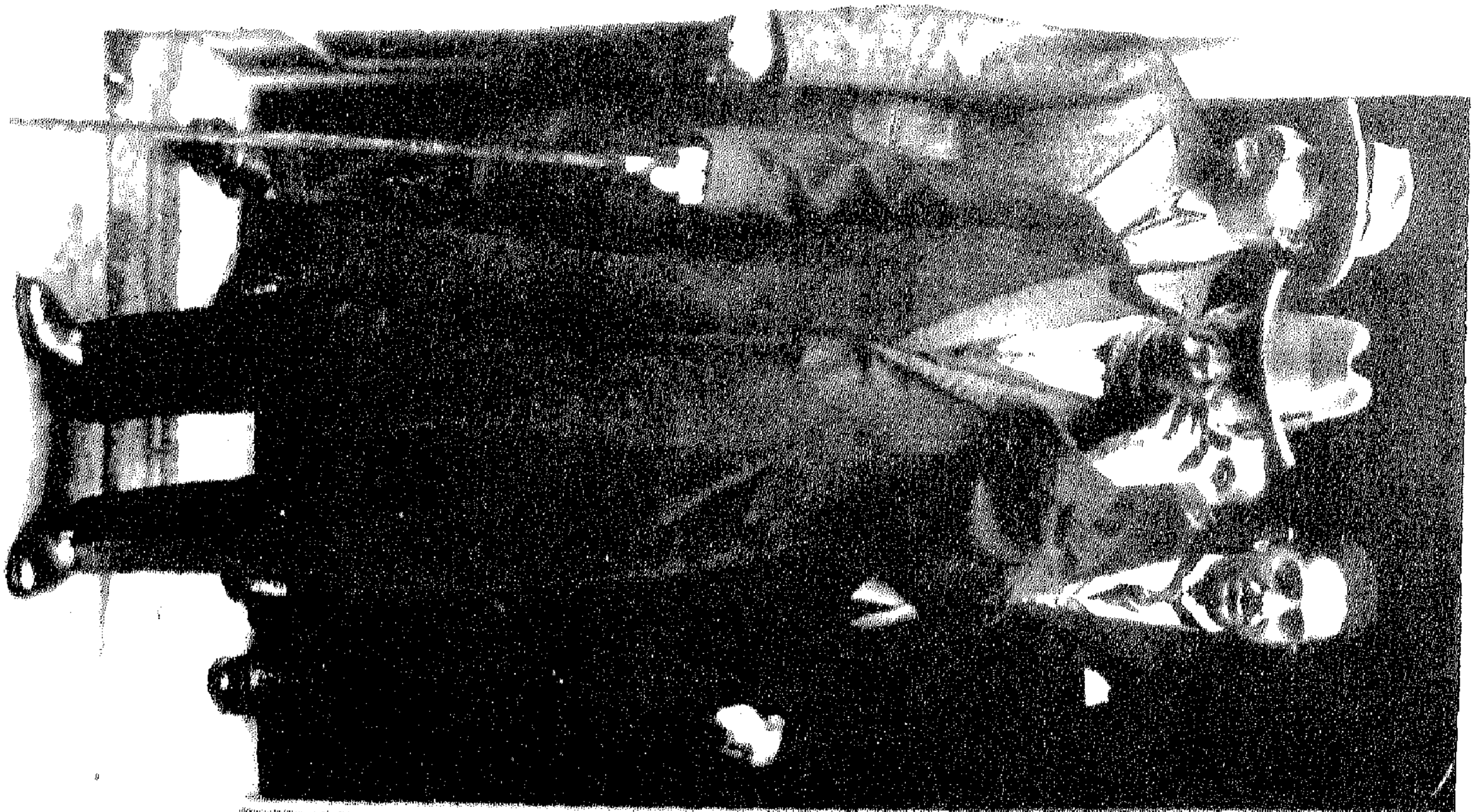
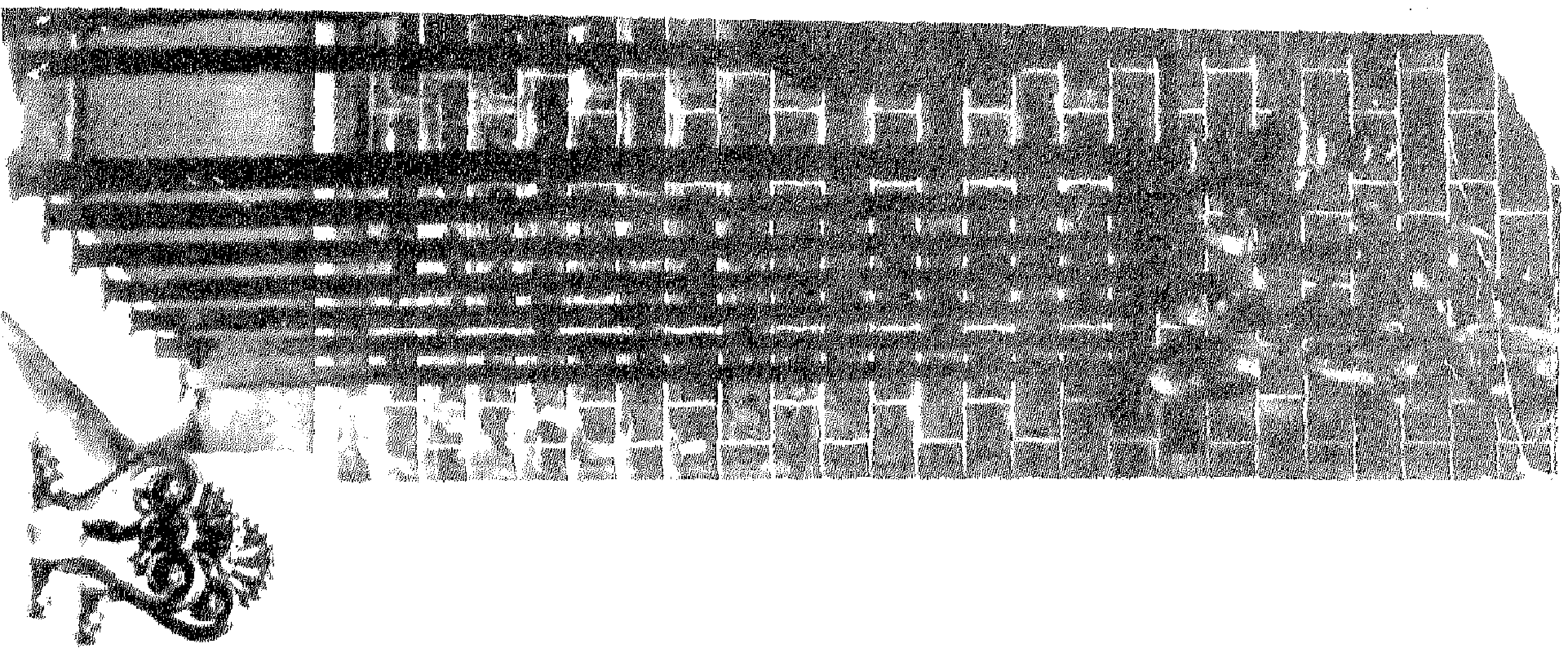


٣١ - الأمير الوطني عمر طوسون والزعيم
الوطني سعد زغلول فكر كل منهما عقب انتهاء الحرب
العالمية الأولى في تكوين وفد يفاوض الأنجليز





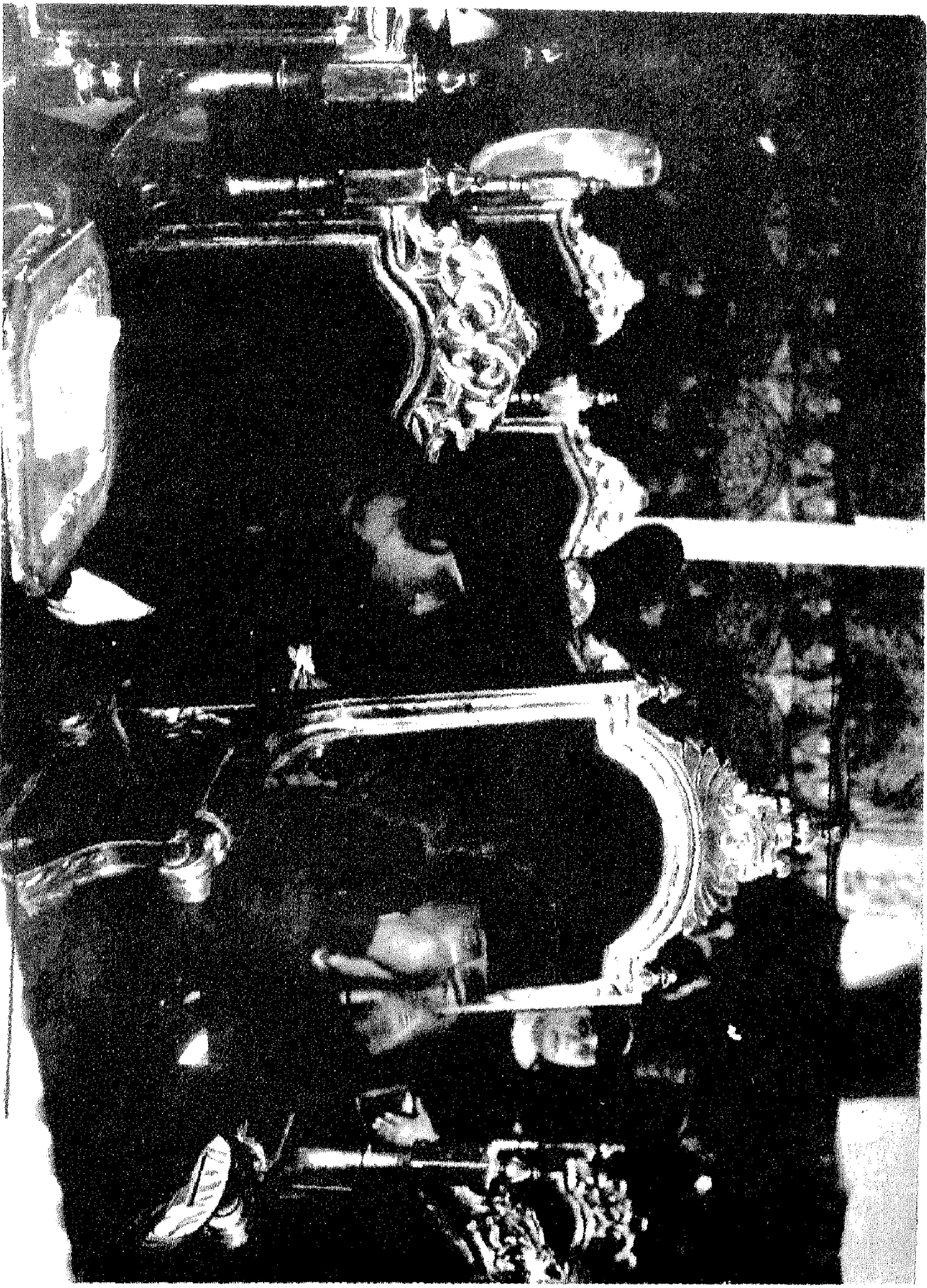
٣٣ - مصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت
حنانى متفاهم بجزيرة سيشيل



٣٤ — سعد زغلول بعد الانتهاء من مباحثاته مع
رئيس الوزارة البريطانية في ١٨ دوتنج ستريت سنة
١٩٢٤ ومعه د . حامد محمود وكامل سليم



٣٥ - سعد زغلول وأم المصريين ، ومصطفى
النحاس في باريس بعد اخفاق المفاوضات المصرية
البريطانية



٣٦ - أم المصريين في أحضان أم القحطما المصرية
الوطنية وبعض زملائها في الحركة النسائية الوطنية



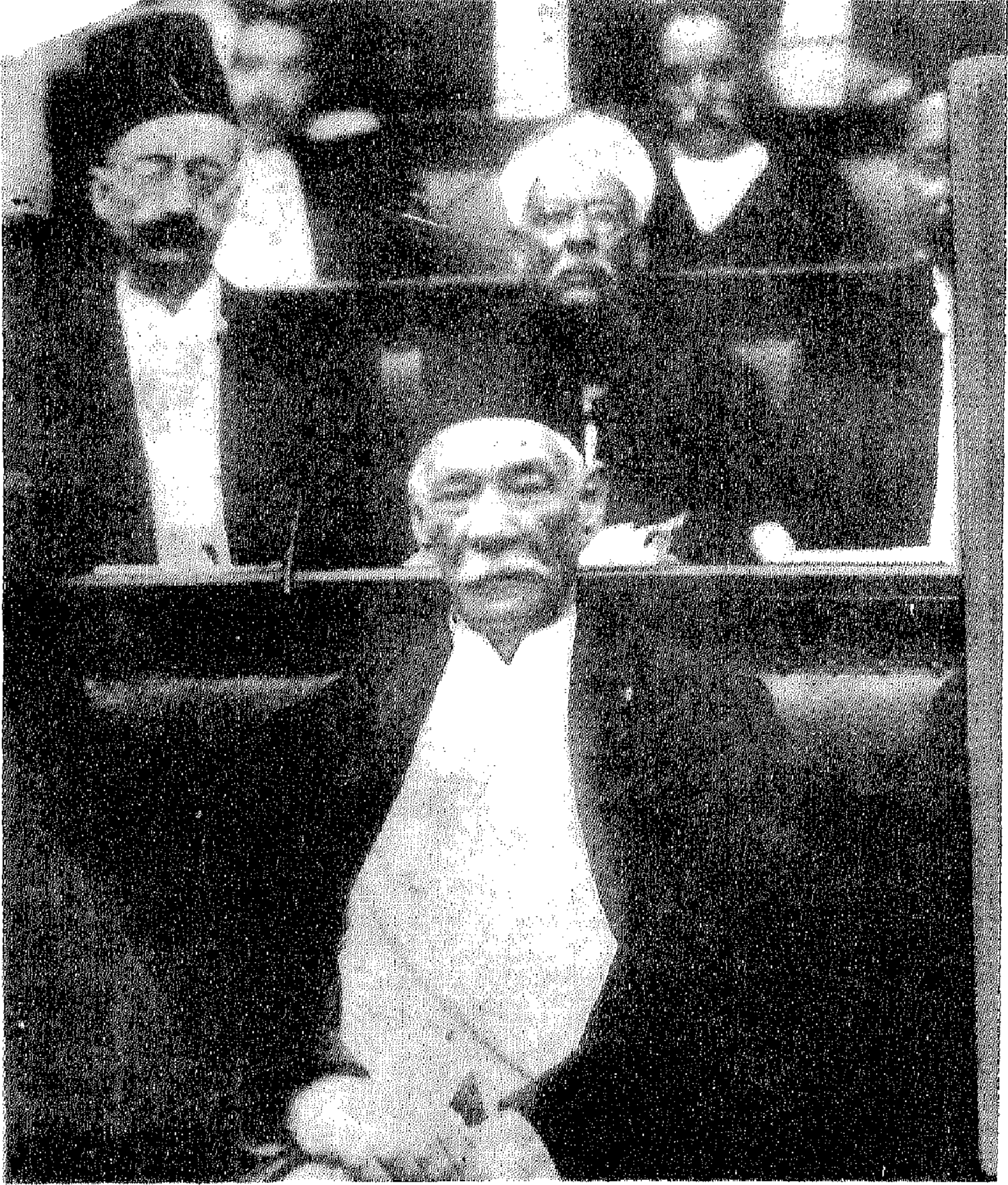
٣٧ - سعد زغلول في اخريات أيامه ، ومعه
مصطفى النحاس وبعض الممجبين والأنصار
الآنسات والسيدات وقد ضمن على صدورهن
صور سعد زغلول باشا



٣٨ - سعد زغلول باشا وتوفيق نسيم باشا
وبعض الوفدين الكبار



٣٩ - أم المصريين في إحدى زياراتها



٤٠ — سعد زغلول باشا في جلسة من جلسات
مجلس النواب



٤١ - أم المصريين في سرادق اقيم بمناسبة الاحتفال
بذكرى الشهداء

(سنوات ما قبل الثورة - ٣)



٤٢ - علوى بك الجزار ، محمد الباسل
مراد الشربعى، جورجى خياط ويصا واصف
مرقص حنا واصف غالى فى صورة تذكارية



٤٣ - لعبت المرأة المصرية دورا هاما فى إنجاح
ثورة ١٩١٩ : الصورة لواحدة من المصريات
المتظاهرات تحمل العلم المصرى



٤٤ - هدى هانم شعراوي وأم المصريين كان
مثالا رائعا على عطاء المرأة المصرية



٤٥ - منيرة ثابت تزعمت حركة نسائية للمطالبة
بإعطاء المرأة المصرية حق الترشيح والانتخاب .
كانت تسمى عميدة المطالبات بحق الانتخاب .

نداء الى الامّة المصرية

أبناء وطني الأعزاء

أرادوا أن يسكنوا سعدا وصحبه قذوفا ثم أرادوا أن يسكنوا من بقي من أعضاء الوفد واعتزلوا ثم خافوا عاقبة ما فعلوا فأفرجوا عن هؤلاء الأعضاء ولكنهم في الوقت نفسه أكرهوا الضعف على أن يحاربهم ليمتنع عليهم أن يخاطبواكم

وبينما سعد وصحبه متفنون وبينما أعضاء الوفد محرومون هذا الحرمان من أن يخاطبواكم نظير بينكم دعوة لوزير سابق باسم شروط قدمها للأنف وزارة وإطارد بعض الذين أيدوا في الأشهر الماضية حربه ضد الأمة أصرا لدعوته الجديدة يقينا بهم بكل ذلك لا يريدون إلا أن نخذ عود في ثباتكم لئلا نخرجكم من موقفكم الذي يسوء الانجليز أن تظلموا فيه يريدون أن يلهوكم بشور لا قيمة لها عن الامانة التي أضافكم وعن طلبكم الجلاء والاستقلال يريدون ذلك ويريد الموظفون البريمايون أيضا فلا عجب أن يكون هؤلاء وأولئك متضامنين

والآن لم يكفهم أن أبعدا عن مصر سعدا وصحبه بل هم يريدون فوق ذلك أن يكون انقيادهم الى أرض مبهورة قاصية

ظنوا انهم كلما أبعدا الشقة بينهم وبينكم أنتم من قلوبكم وطموحوا الى النسيان ذكرهم توهموا ذلك وأملوا أن تخدم الحاجة التي تتأجج في صدوركم ويهبط اليأس بمراسمكم فيهبون اخضاعكم ويسهل تسليمكم

لم يكفهم أن يعزلوهم عنكم حتي يريدوا ان يعزلوهم عن العالم كله ولماذا ولا يجرعة لأنهم نادوا باسمكم وطالبوا باستقلالكم ولم يستعملوا ذلك الا في السلاح السلمي سلاح الحق والافتناع

لئن كان سعد شيخا فتقوا بأن هذا النفي لا يهد من عزيمته انه لا يهد من عزيمته الا شيء واحد هو أن يعلم يوما ما أنكم اعتراكم الضعف ولو لحظة واحدة فترككم للاعبين ان يلعبوا بموقفكم وبحقوق هذا الوطن عليكم

ثبتوا اذن أقدامكم وانبذوا الخادعين من بين صفوفكم وذودوا ذود الابهة عن استقلالكم واصبروا فقد قاربتم نهاية الطريق فأنتم فيها بأذن الله غائمون فالتزواكم

صفية زغلول

٧ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠

٤ فبراير سنة ١٩٢٢

صورة الاحتجاج الذي قدمته السيدات المصريات الى قناصل الدول في مصر

يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٢

ياجناب السفير

انكم تمثلون الحق . ومن العدل أن يتجأ اليكم صاحب الحق المهموم
انكم لا تجهلون يا جناب السفير ان الانجليز لم يدخروا وسيلة من شأنها ان يخرج عزة الشعب المصري وكرامته وتثير
وجدانه وتبيح غضبه الا استعمالها
لقد صادروا كل انواع الحرية فردية كانت أو سياسية واذاقوها صنوف العذاب في ظل الحكم العرفي . وما زالت
الاحكام العرفية امد مخي اعوام الحرب وثلاثة اعوام من السلم نقل كاهل مصر وتثير أبنائها . والجرائد ما بين مكعبة
ومعطلة ان لم تكن مسخرة . وخير المصريين ينفون خارج البلاد أو ياتون في غياهب السجون بطريقة قسرية مشروعة
وهم من وقفت عليه عقوبة الجلد الشديدة . والاجتماعات العمومية محرمة والمظاهرات السلبية بمنزلة شملها بخصائص البنات
وأخيرا وضعوا أيديهم على ممثل البلاد الاكبر رأس الحركة الوطنية وأبعدوه الى بلدنسى ثم هم يريدون بعد ذلك ان
يقنعونا بان هذا في صالح القضية المصرية . ويريدون كذلك أن يقنعواكم انهم بان سكوتنا الذمري رضي بالسياسة الخداعية
سياسة الكذب . سياسة الارهاب التي يجرون عليها في معاملتنا

وعندنا ان الاحتلال والحماية ومشروع ملحق ومشروع كرزون والتصریح لمصر سواء في الغاية وهي تمكين الانجليز ان
وضع يدها على مصر . يسيرون في الصبح ويجورون في العبارات بين بلاغ وبلاغ ولكن المطامع أو الضمائم باقية لا
تتغير . وان تغيرت فالى ما هو أسوأ وأشد ظمأ .

لقد قرأتم على عملية البتر ولكن السلاح الذي اعدته لذلك نارة يخفوه لغاية وطورا يظهر منه بقسوة امام أعين
المريض . ولكن مصر تأتي كل الابه ان تفضع اعمالية كهذه لانها مصيصة الجسم ولا تريد الا ان تبتلع عيشة الحرب والاستقلال
ياجناب السفير

الا تستطيع دولكم العظيمة التي حاربت لنصرة الحق أن تؤكد لانجلترا احسن نيتها ازماءنا فهدى . بذلك من روعها
وأن تصرح لها انها لا تريد ان تمس استقلالنا بسوء . اذ ليس من العدالة ان يقع شعب بأكمله تحت نير الاجنبي المناسب
لجهد خشية وقوعه في قبضة دولة اخرى . وان تصرح دولكم لانجلترا انهم لا يريد مطلقا ان تترك مهمة الدفاع عن مصالحها
في مصر لغيرها وانها تستطيع ان تدافع هي عنها ان لم تجسد الكفالية من صديقات الشعب المصري واحترامه للقانون
والسيدات المصريات اللاتي يعبرن عن ارادة الشعب المصري برجونكم يا جناب السفير ان تبلغ حكومتكم وشعبكم
النبل شعور مصر العام . وهو ارجاع سعد زغلول باشا رئيس الامة المحظرة في الحال والغاء الاحكام العرفية وفك اعتقال
جميع المسجونين السياسيين والغاء الرقابة وجميع الاجراءات الاستثنائية

واتخاب جمعية وطنية تتولى وضع دستور للبلاد وتألّف وزارة حاكمة للثمة وممثلة لمصر لا للسلطة الانجليزية
نريد الاستقلال التام معنى لا لفظا . نريد صداقة الشعوب الحرة واحترامها وتمنيل يا جناب السفير قبول فائق احترامنا
هدى شعراوي

القاهرة في ٨ مارس سنة ١٩٢٢

ألفت راتب منيرة علوي نعمة حجازي استرويسا روجينا خياط احسان احمد فريد قسليوت
شريفه رياض هادي سنان برلتي واصف عزيزة فوزي نعيمه ابواميخ فقه رفيق

٤٧ - صورة الاحتجاج الذي قدمته لجنة

السيدات المصريات إلى قناصل الدول بمصر في ٨

مارس ١٩٢٢ . الاحتجاج بتوقيع هدى شعراوي

وألفت رباح ومنيرة علوي ، ونعمت حجازي

واسترويسا واخريات ، واخريات

قرايبات المصريات

في يوم الخميس ٢٠ أكتوبر ١٩٤٤ اجتمع السيدات المصريات بمقتل حرم على باشا شعراوي وقررن ما يأتي
(١) الاجتماع على الحكومة البريطانية بشأن تصرفات الأخير في المسألة المصرية وبالرخص مسألة

(٢) المقاطعة العامة لكل ما هو انجليزي داخل مصر وخارجها وفي طائفة الحقوق المصرية بمشاركه الشعب في هذه المقاطعة ويكون ذلك

(١) حسب التواريخ والروايات التي لها في البند الرابع

(ب) سحب مكتب الحكومة المعين في النجدة المباشرة مشتركة وأطلق وأطلقه لمصلحة (أخرى)

(ج) منع سفر العمال المصريين الى السودان واستبعاد الموجود منهم من عمل الخزانات هناك

ومنه كان منهم من قبلها يعقد لمدة معينة فيوم بالعودة عند انتهاء تلك المدة لكيلا

تساعده مصر بأبي السائل على اقامة تلك الخزائن التي هي اتمام خطه على صنع مصر

(٥) طلب الخروج عنه جميع المقبوض عليهم في السودان بسبب الاكوارث السياسية الأخيرة التي لربما

عليه قانون العقوبات المصري والعمل على عدم تنفيذ الاحكام الصادرة عليهم

(١) فتح كلمة الخيطم وإعادة التدريس في

(۵) انہ تطلب علوۃ مصر بجمعہ فی اربع السورن کئی یم لک الوہنعا من بالستہ یل لک

والله اعلم بما فيه

(3) طلب فتح الرابطة المصيرية التي لا يبيع حلالها

تفہیم قرأت معنی

[illegible]

نداء النساء

إلى الشعب المصري

أيها المواطنون :

لأن حرمت المرأة المصرية من مباشرة حقها في الانتخاب بجانبكم في هذا الوقت العصيب ، فليس في الوجود قوة تستطيع أن تحررها حقها الطبيعي في الاشتراك معكم في هذه المعركة بالفكر والقلب والعاطفة . تشارك معكم في هذه الحرب الانتخابية العاصفة التي أثارها السياسة الانجليزية ، بعد أن تبين أن صراكم الخطير على الوقوف في وجهها ومصادمتها (بالرفض) وبالاستخفاف لم يكن ما يمكن أن ينزله بكم جيوش القوة التي ترتكز عليها هذه السياسة الاستعمارية

فاللوم نشارككم (نحن نساء النيل) في اجتياز هذه العاصفة بكل ما أوتينا من قوة فكرية ومادية . ونحن كنا قد منعنا من مباشرة حق الانتخاب ، فالتنا نستطيع أن نهمس في أذنكم برأينا في (المرشحين) للنيابة عنكم ، حتى تكونوا في مباشرة عملية الانتخاب . مسترشدين برأينا إلى جانب رأيكم . ويصبح بالتالي نوابنا معبرين عن رأي الجائسين من بني الوطن

إن الموقف دقيق ، والساعة رهيبة ، فقد رضى نفر من أبناء مصر أن يساروا الغاصب لتسليمه (كل ما يمكن تسليمه) ... من حقوق الوطن ، تحت شعار (انقاذ كل ما يمكن انقاذه) ! وما أراد هذا الذفر بكلمة (انقاذ) غير (التسليم) . وبعد أن وقف في وجهه زعيمكم (سعد زغلول) معضدا بنوابكم المحاصرين أيها المواطنون .

٤٩ - نداء النساء إلى الشعب المصري لتشجيع
انتخاب الوفديين بعد استقالة سعد زغلول ومجيء
وزارة زيوار باشا (وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه أو
اغراق ما يمكن اغراقه بمعنى أدق)



٥٠ - في مارس ١٩٢٥ تم افتتاح نادى الاتحاد النسائى المصرى بقصر الدوبارة كما يظهر فى الصورة

٥١ - لعبت الحركة الفدائية المصرية دورا هاما

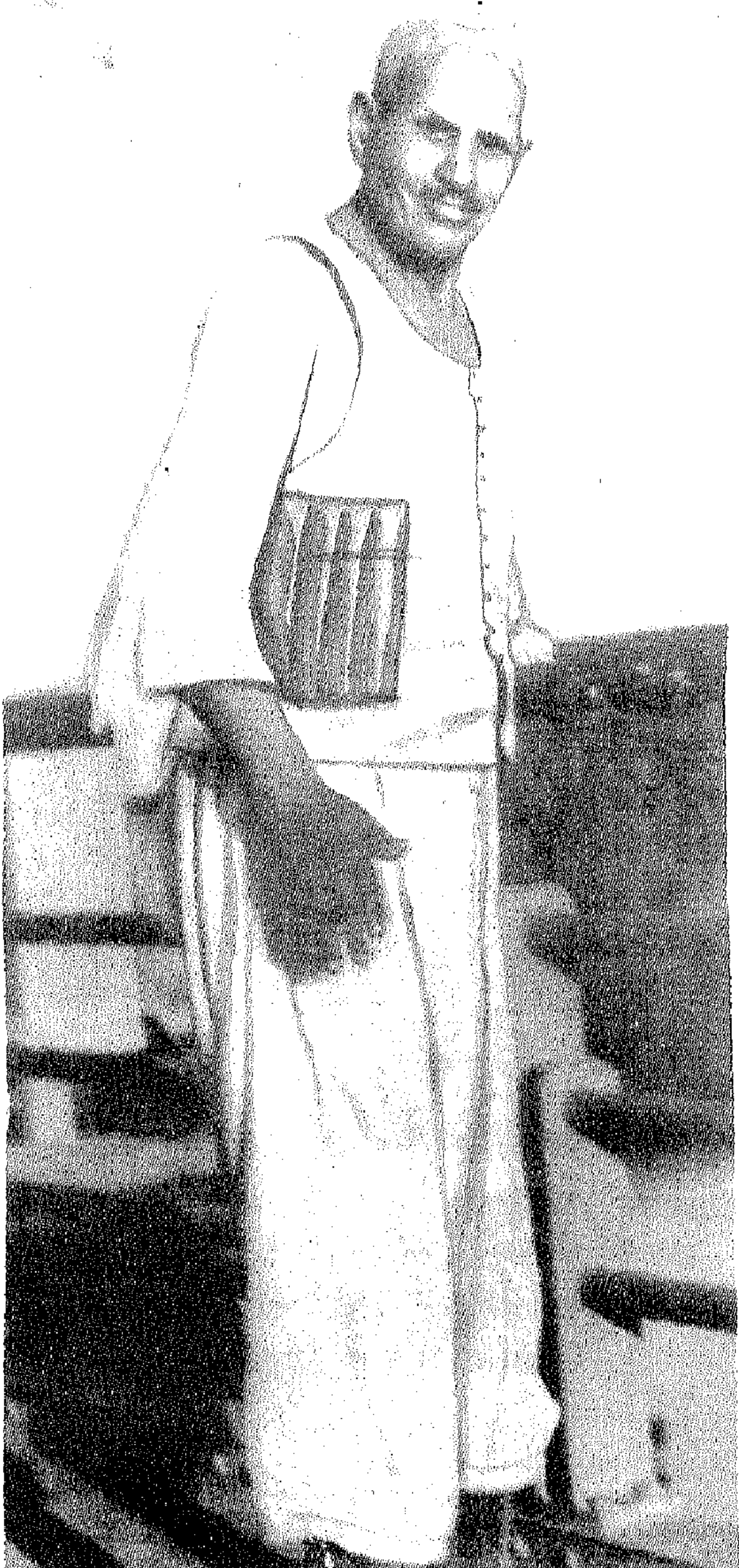


٥١ - لعبت الحركة الفدائية المصرية دورا هاما فى تحرير مصر وكان للفدائيين المصريين عطاؤهم الكبير فى خدمة قضية مصر والسودان ، ابراهيم موسى زعيم عمال العنابر أعدم فى قضية اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وكان مثالا رائعا للرجولة والفداء ونكران الذات .



٥٢ - عربان سعد واحد من قيادات العمل الفدائى المصرى : كان عليه أن يقتل يوسف وهبة باشا ويبقى فى مكان حتى لا يتهم مسلم باغتيال وزير مسيحى

٥٣ - سيد باشا واحد من قيادات العمل الوطني
في ثورة ١٩١٩



٥٤ - أسعد مشرقى اخذ « تأييدة من أجل
مصر ، وزامل - في السجن - الكثير من رؤساء
الوزارات والوزراء وعمل - بعد ٢٥ سنة سجننا
لأتهامه في حوادث ديروط سنة ١٩١٩ - خفيرا
لكوبرى المعاهدة : نموذج رائع للعطاء وللتضحية .

٥٥ - عبد الخالق عنایت عمل فی الحركة الفدائية
ثم هرب ، واستطاع أن يصبح من أشهر أطباء
النمسا : دعوت إلى رجوعه إلى مصر فعاد في
أغسطس ١٩٥٣ ولم يعرف فضله فعاد حيث لقي كل
تكریم من الشعب النمساوی العظيم .



٥٦ - علی عبد اللطيف قائد الحركة الوطنية في
السودان « اللواء الأبيض » اهتموه بالجنون وقضى
سنوات عديدة في مستشفى الأمراض العقلية
بالعباسية ، وكنت وحدي الذي ازوره وأحمل إليه
بعض ما استطيع من أطعمة وهدايا إلى أن لقي ربه



٥٧ - عبد القادر شحاته أحد قيادات العمل
الفدائي (١٩١٩) وأسرتة قمت بالتقاط الصورة
عندما زرته في بلدته مركز ديروط وكنت أبحث عن
الشهداء الأحياء لأسجل ما لا يعرفه الناس عن
تاريخهم وتاريخ الحركة الوطنية



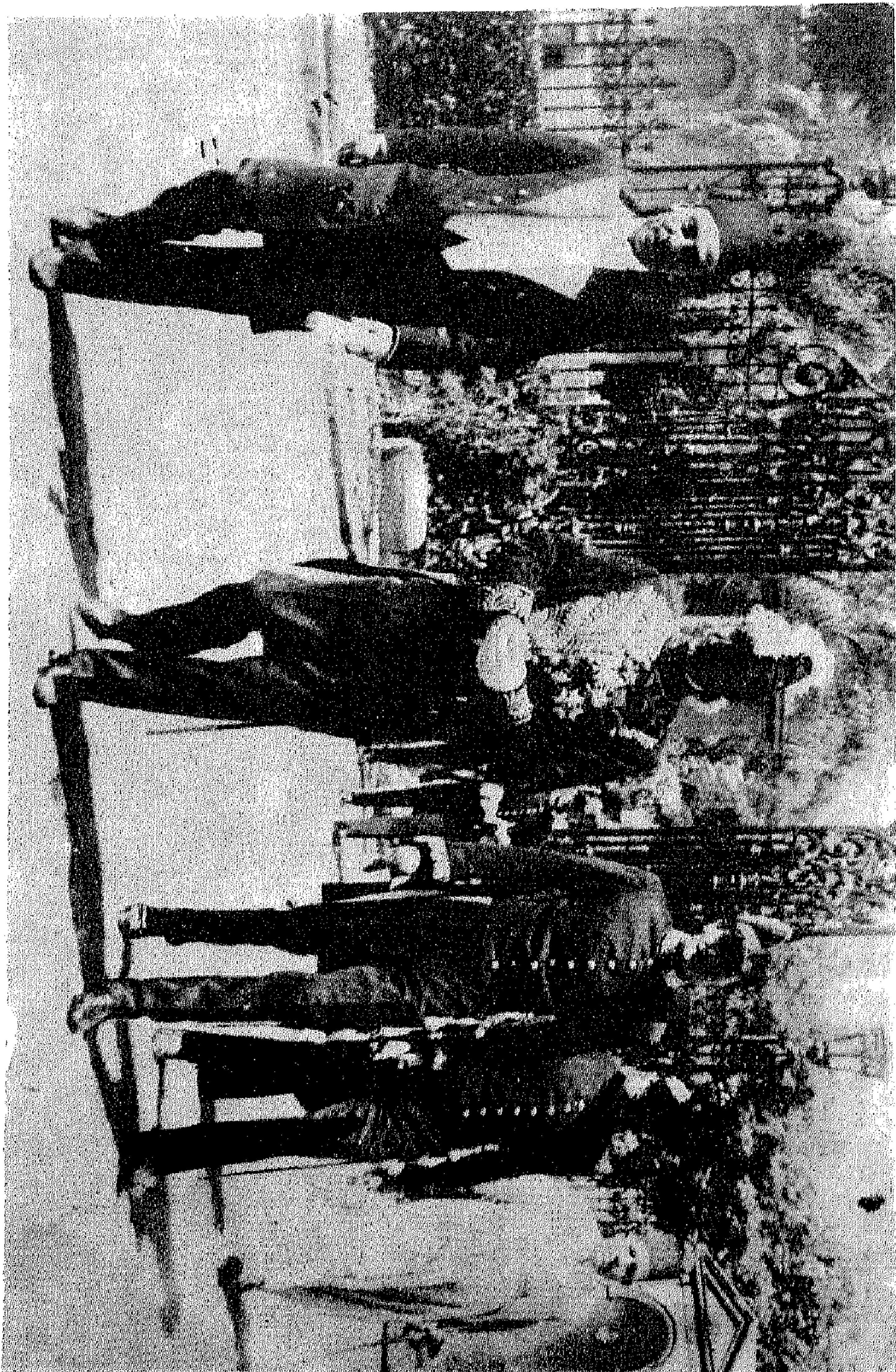
٥٨ - لورد اللنبى المعتمد البريطان فى مصر ،
والذى واجه - فى مصر - ثورة ١٩١٩ وصاحب
فكرة إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢



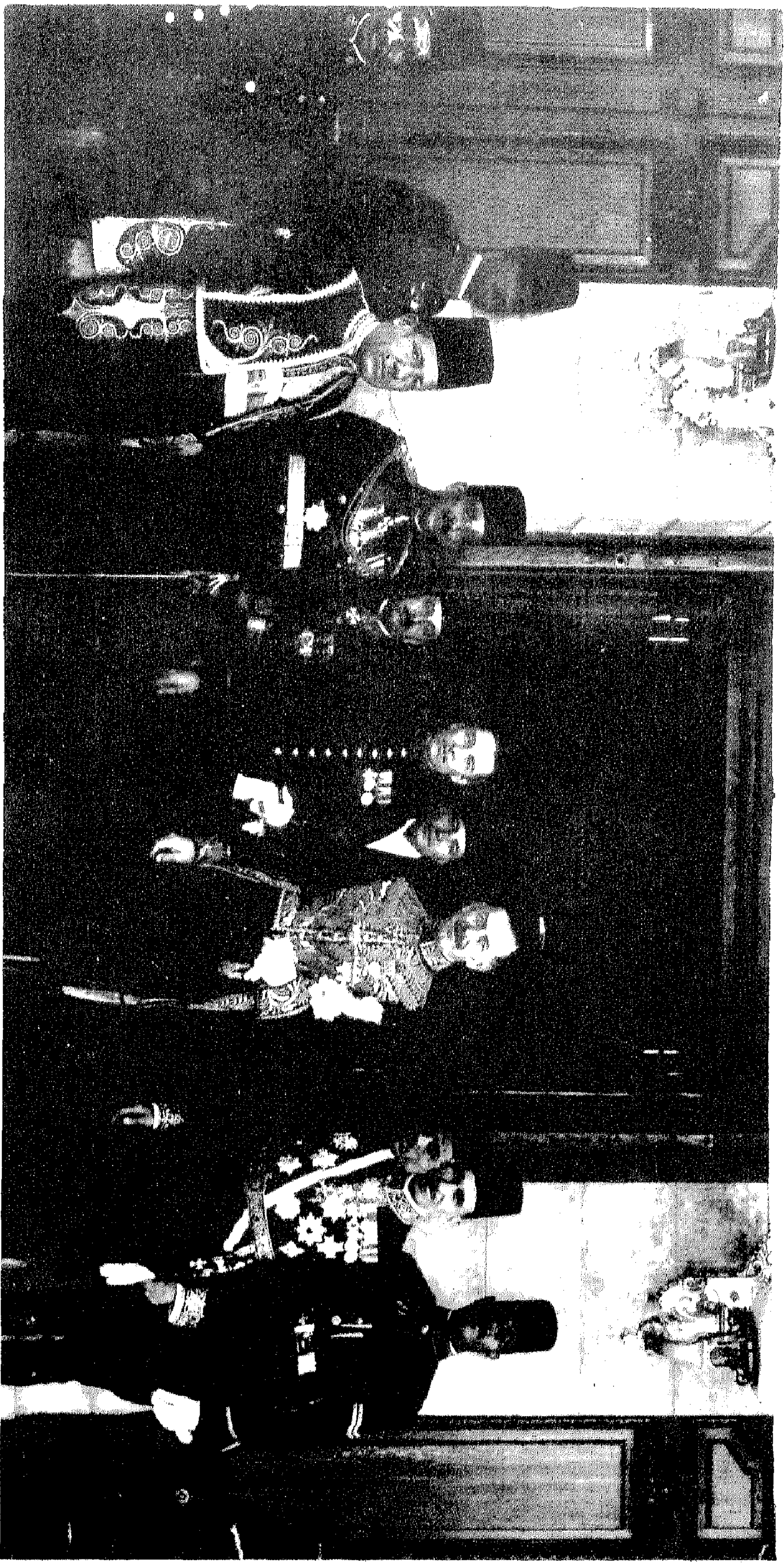
٥٩ - أحمد فؤاد السلطان الذي أصبح ملكاً على
مصر وشهد أعنف الأحداث التي مرت بمصر ابتداء
من ثورة ١٩١٩ حتى ثورة الشباب في ١٩٣٥



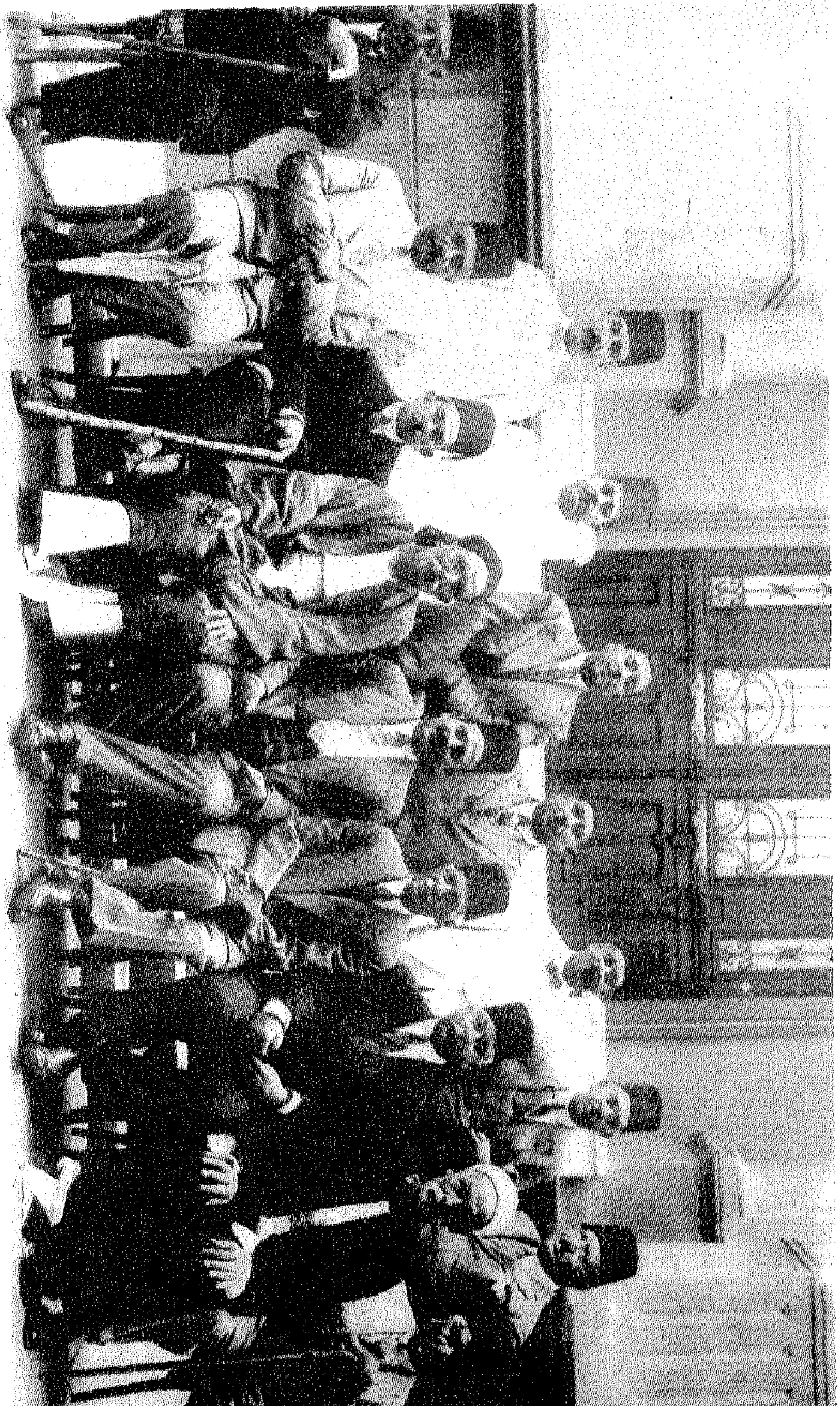
٦٠ - السير برسي لورين يصافح السير
ستيوارت القائد العام للجيش البريطاني



٦١ - بورس لورين في افتتاح البرلمان المصري ،
إنه يعامل كملك

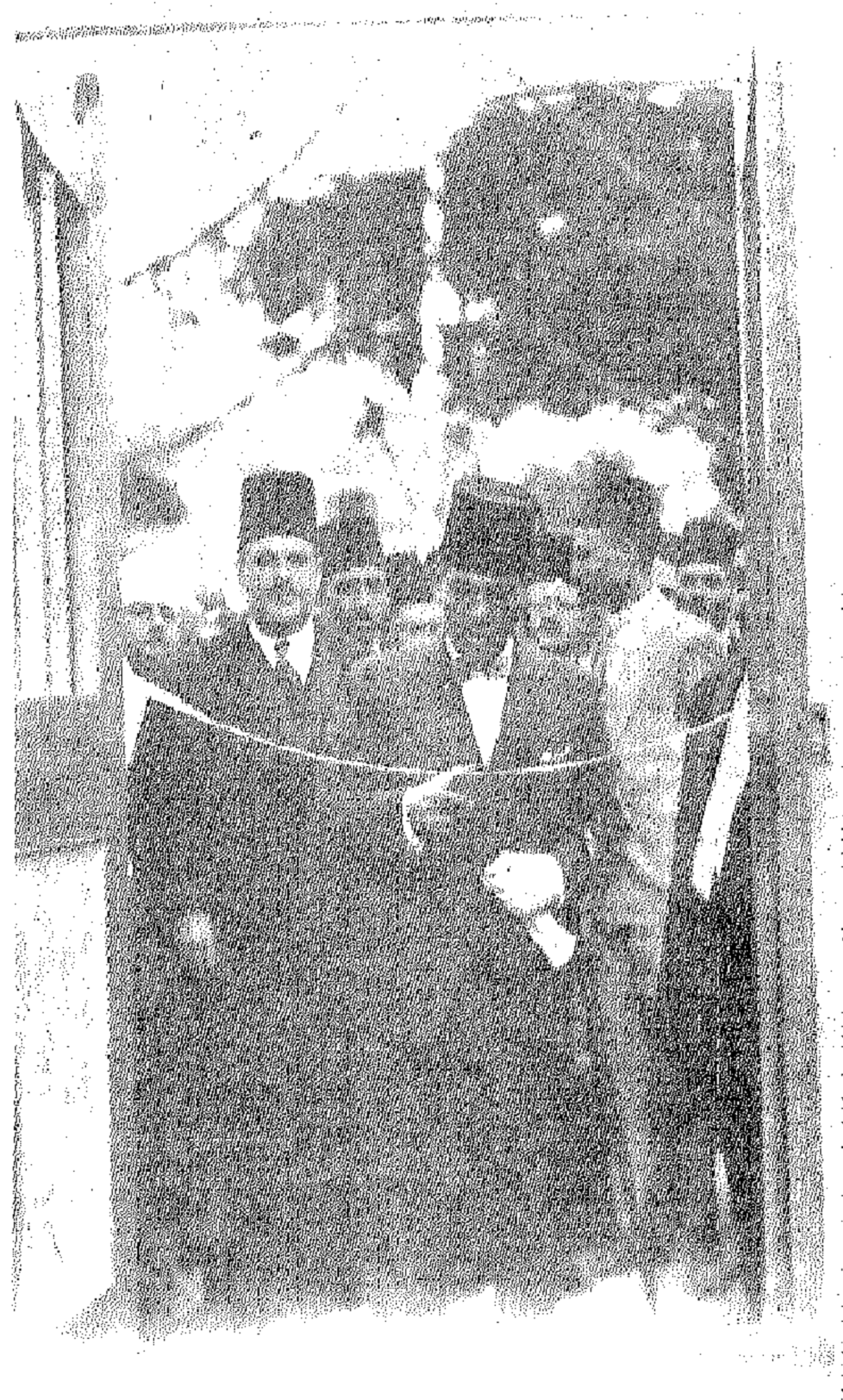


٦٢ - السير برسي لورين المندوب السامي
البريطاني ، في مصر وإلى جانبه أحمد حسين باشا



٦٣ - على أثر انتخاب النحاس باشا رئيسا للوفد
المصري أقام واصف غالي باشا حفلة خاصة بتلك
المناسبة حضرها زعماء الوفد من بينهم حمد الباسل
باشا ، على الشمسي باشا ، بهي الدين بركات باشا
وأحمد ماهر ، ومحمود النقراشي

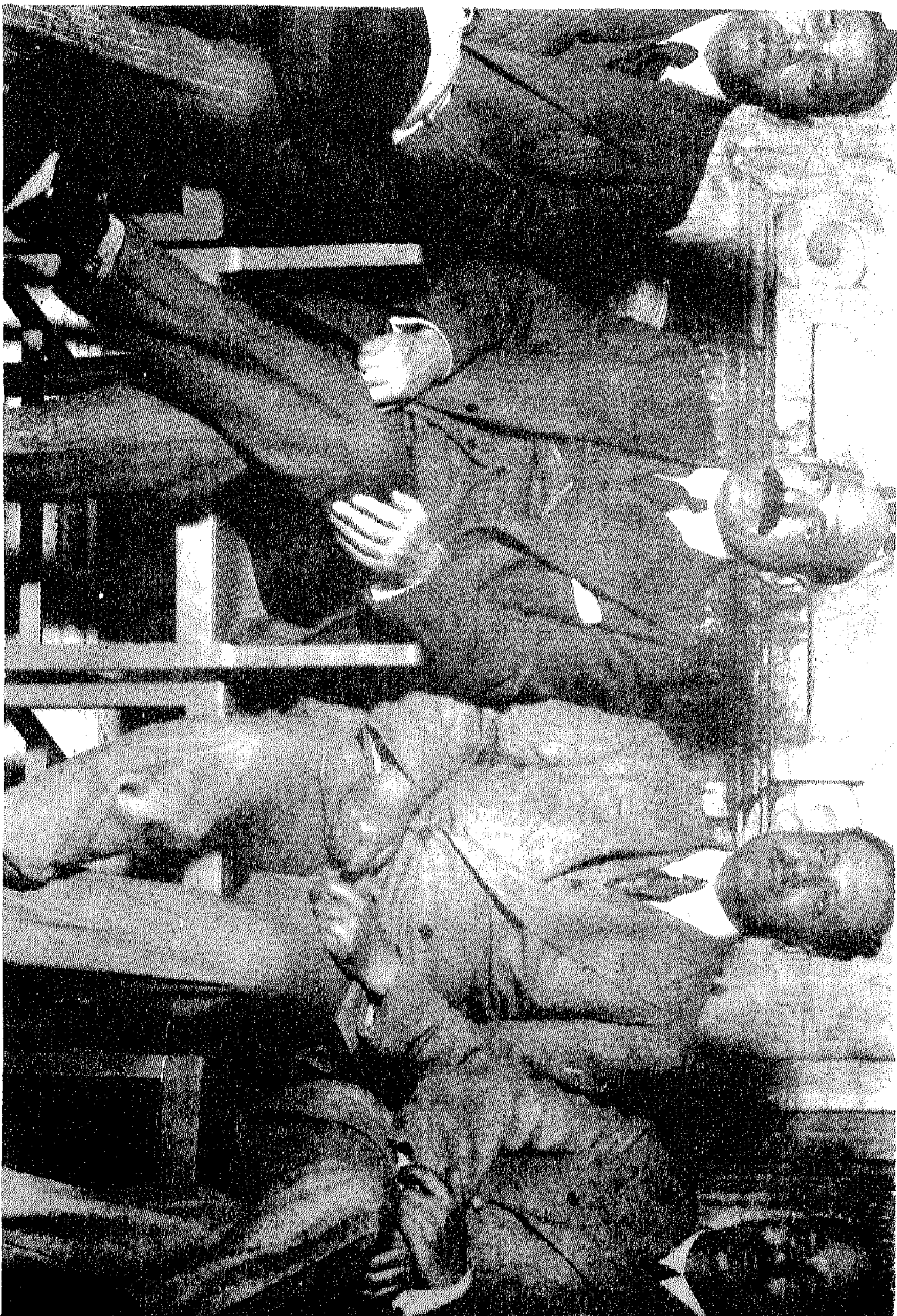
٦٤ - محمد محمود باشا يفتح مستشفى الرمد
بالزقازيق



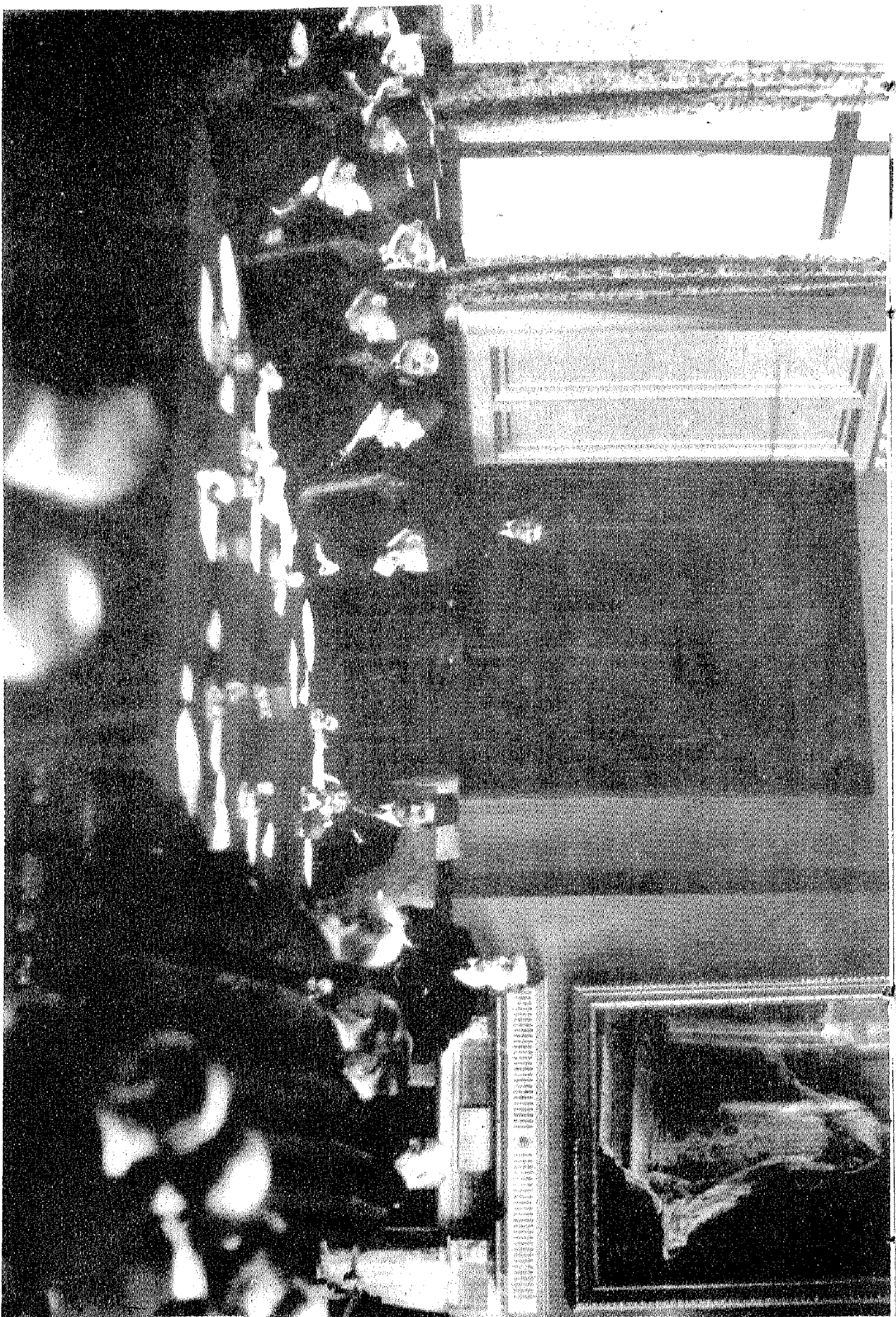
٦٥ - عبد الخالق ثروت باشا وأمين الرافعي بك
والاستاذ جمال مذكور في بوخارست



٦٦ - عدلى يكن باشا يرأس وفد المفاوضات مع
بريطانيا ومع يوسف سليمان باشا وتوفيق دوس باشا
وأحمد طلعت باشا

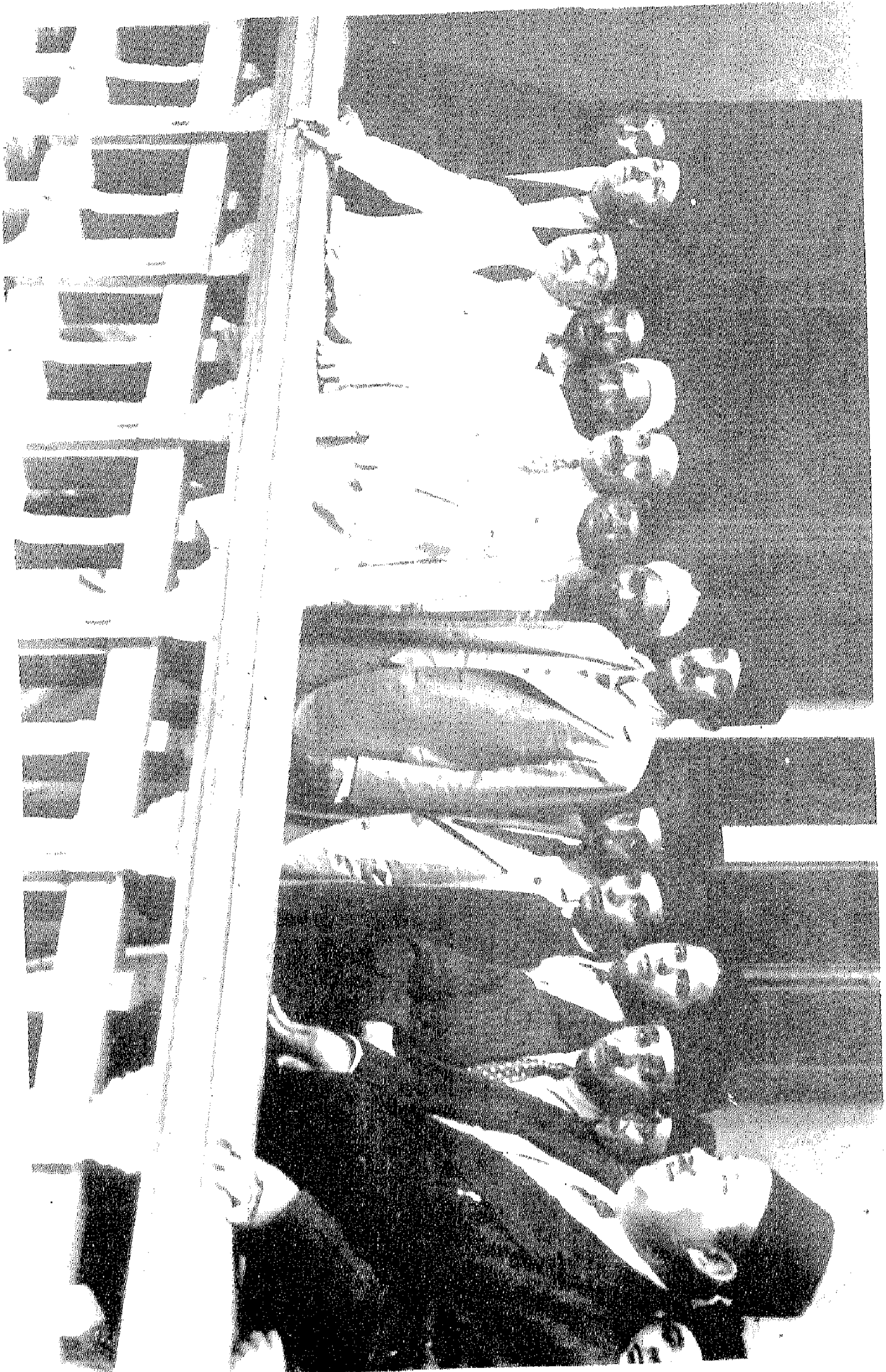


٦٧ - مصطفى النحاس ، مكرم عبيد ، وعثمان
عحرم عند وصولهم إلى لندن في ٢٦/٣/١٩٣٠
للتفاوض مع مستر هندرسون وزير الخارجية
البريطانية



٦٨ - المفاوضات المصرية البريطانية « في قاعة

لوكارنو » بلندن : النحاس باشا يرأس الوفد
المصري ، مستر هندسون وزير الخارجية البريطانية
يرأس الوفد البريطاني (٣١/٣/١٩٣٠) .



٦٩ - عقب خروج عباس محمود العقاد من السجن بعد
انقضاء العقوبة التي حكم عليه بها بتهمة العيب في
الذات الملكية ، ذهب مباشرة الى ضريح سعد وإلى
النادي السعدي حيث استقبله النحاس باشا رئيس
الوفد



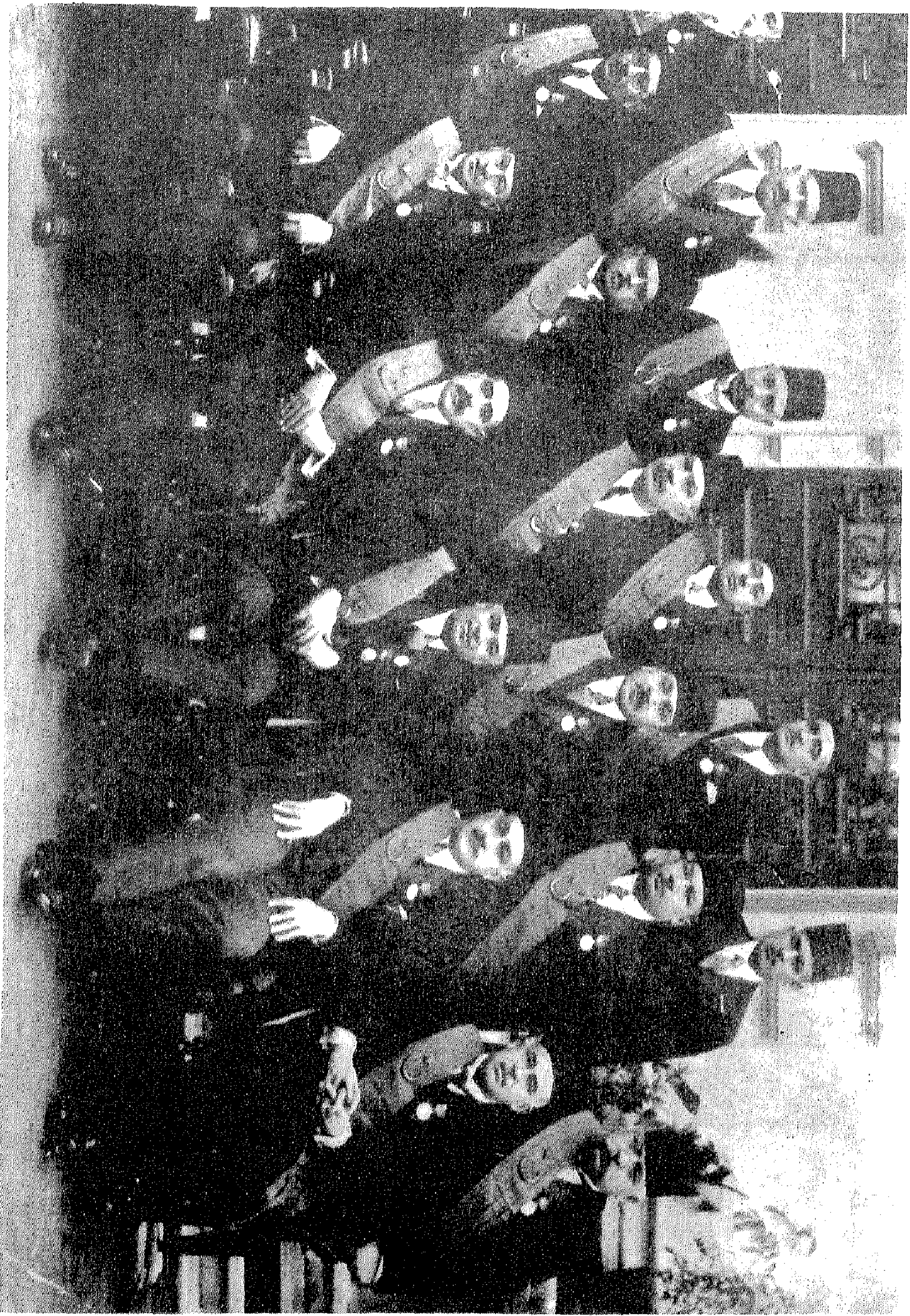
٧٠ - مكرم عبيد باشا بعد خروجه من الوزارة
في لندن : (١٩٣٠ / ٩ / ٣)



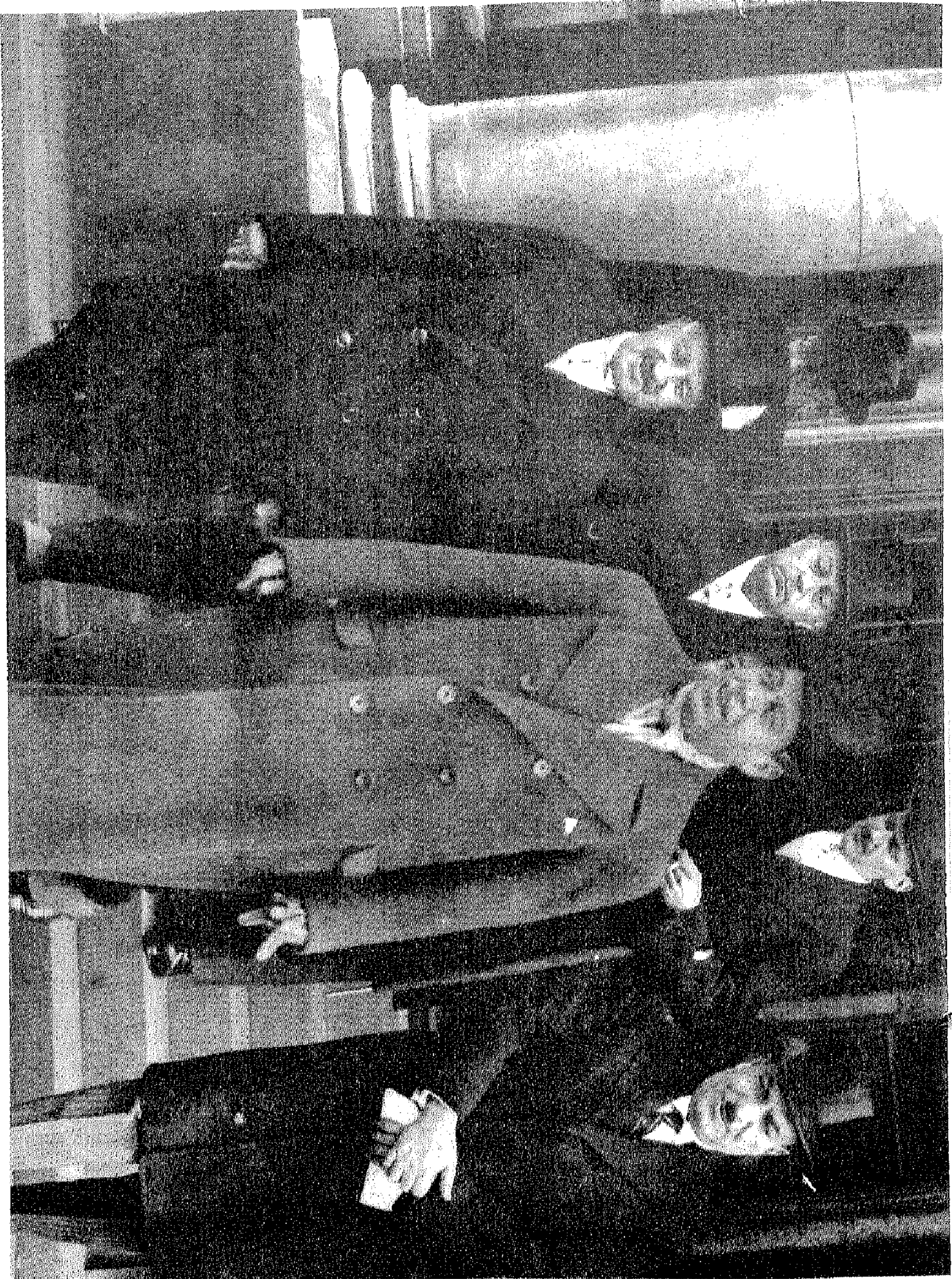
٧١ - صدقي باشا يخطب في حفل شاي أقامته
جمعية الصناعات (١٩٣١/٣/١٤)



٧٢ - كان عباس حليم زعيما لبعض نقابات
العمال الصويرة له مع بعض القيادات العمالية



٧٣ - لفيف من رجال القضاة من بينهم يس
أحمد بك ، أمين حسني بك ، أمين زكي بك ، خليل
غزالات بك حسن زكي محمد بك ، أحمد نظيف
بك ، سليمان السيد سليمان بك ، علي زكي المرابي
ومن بينهم بعض القضاة في قضية نزاهة الحكم ،



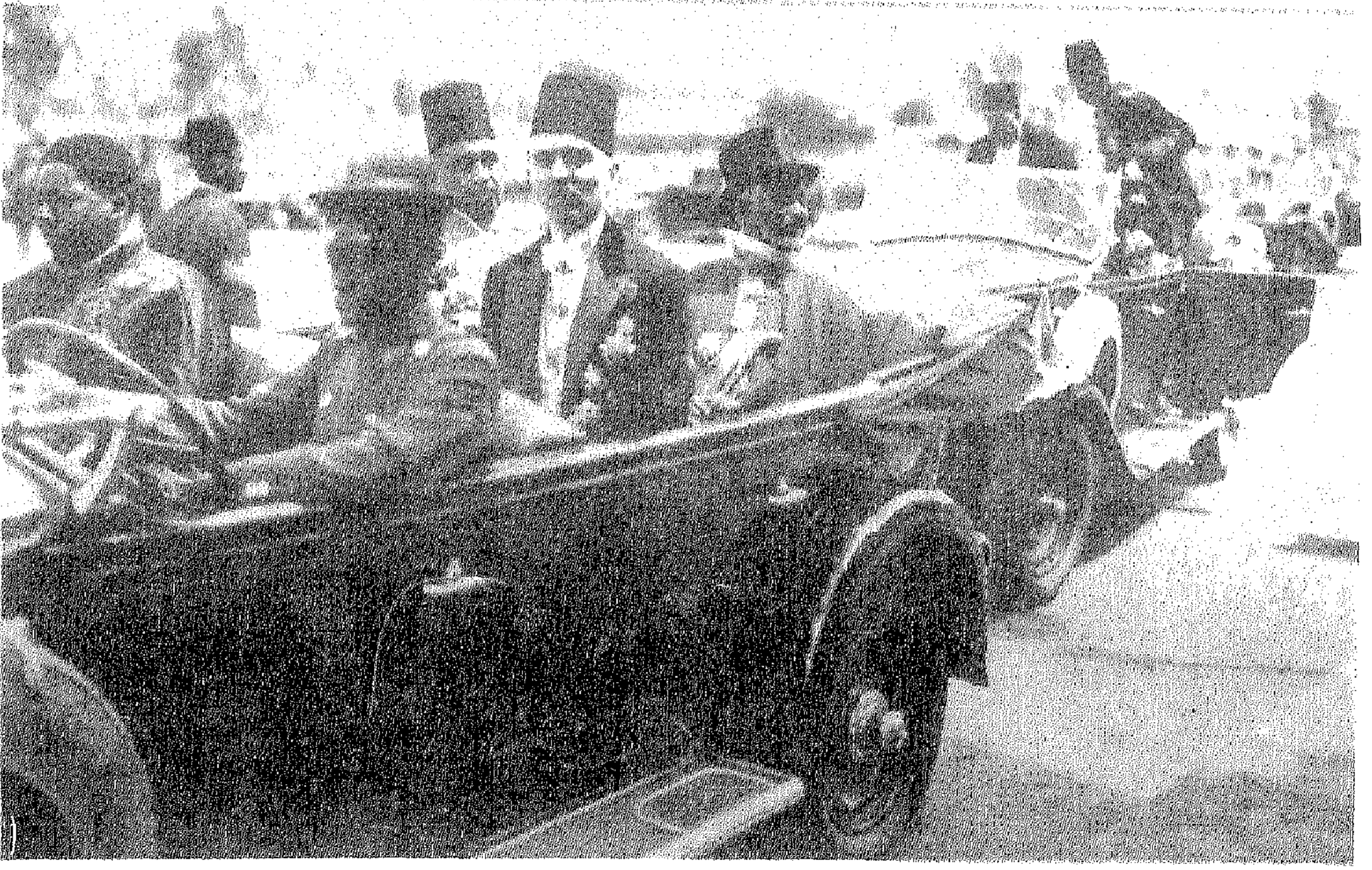
٧٤ - حسن صبري باشا يرأس بعثة مصرية
سافرت إلى بريطانيا من بين أعضاء البعثة طلعت باشا
وصادق حنين باشا ، وحافظ عفيفي باشا ويوسف
نحاس بك (أبريل ١٩٣٥)



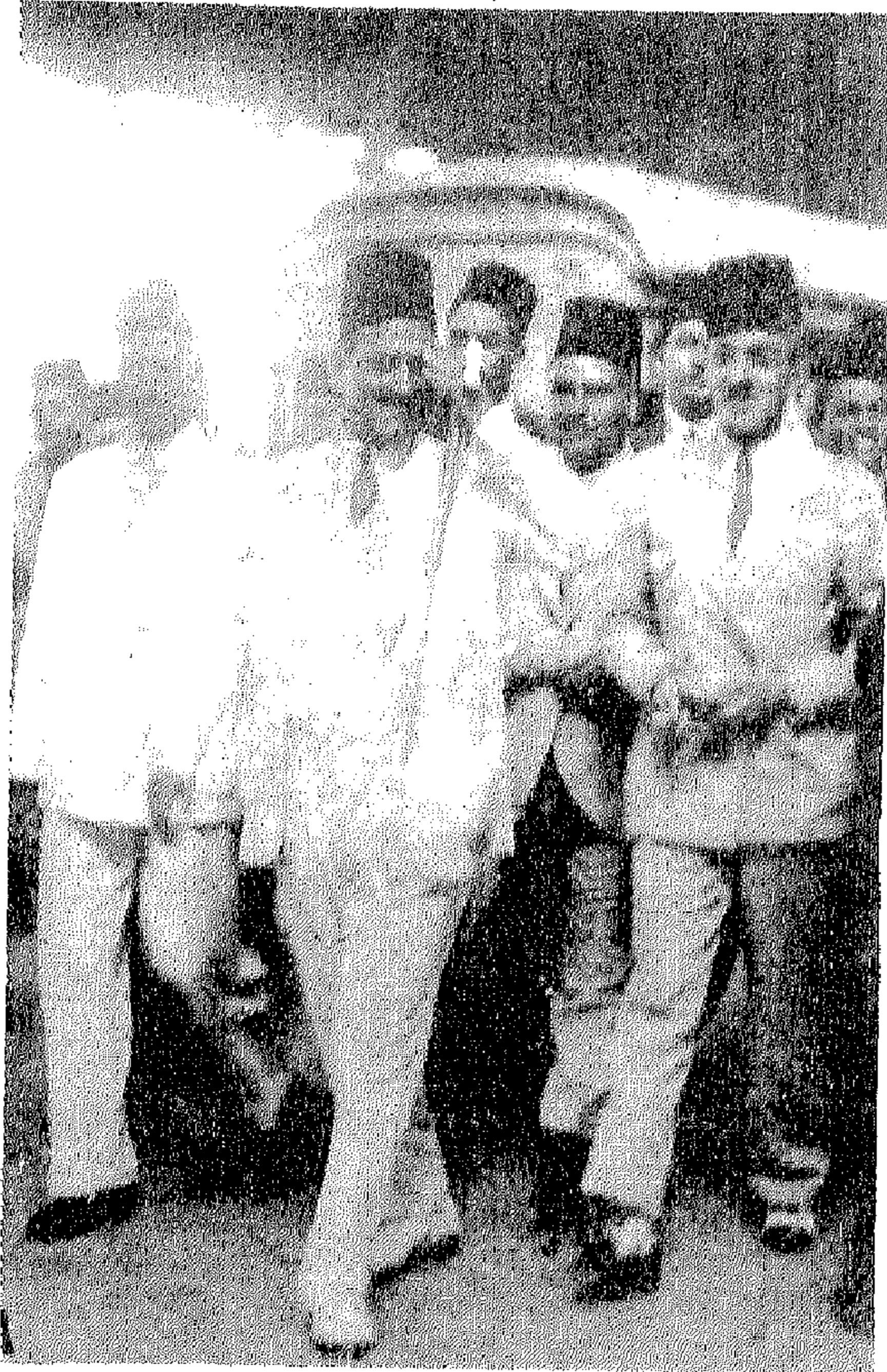
٧٥ - طلعت حرب باشا فى سينما ستوديو مصر
لمشاهدة فيلم « دنائير »



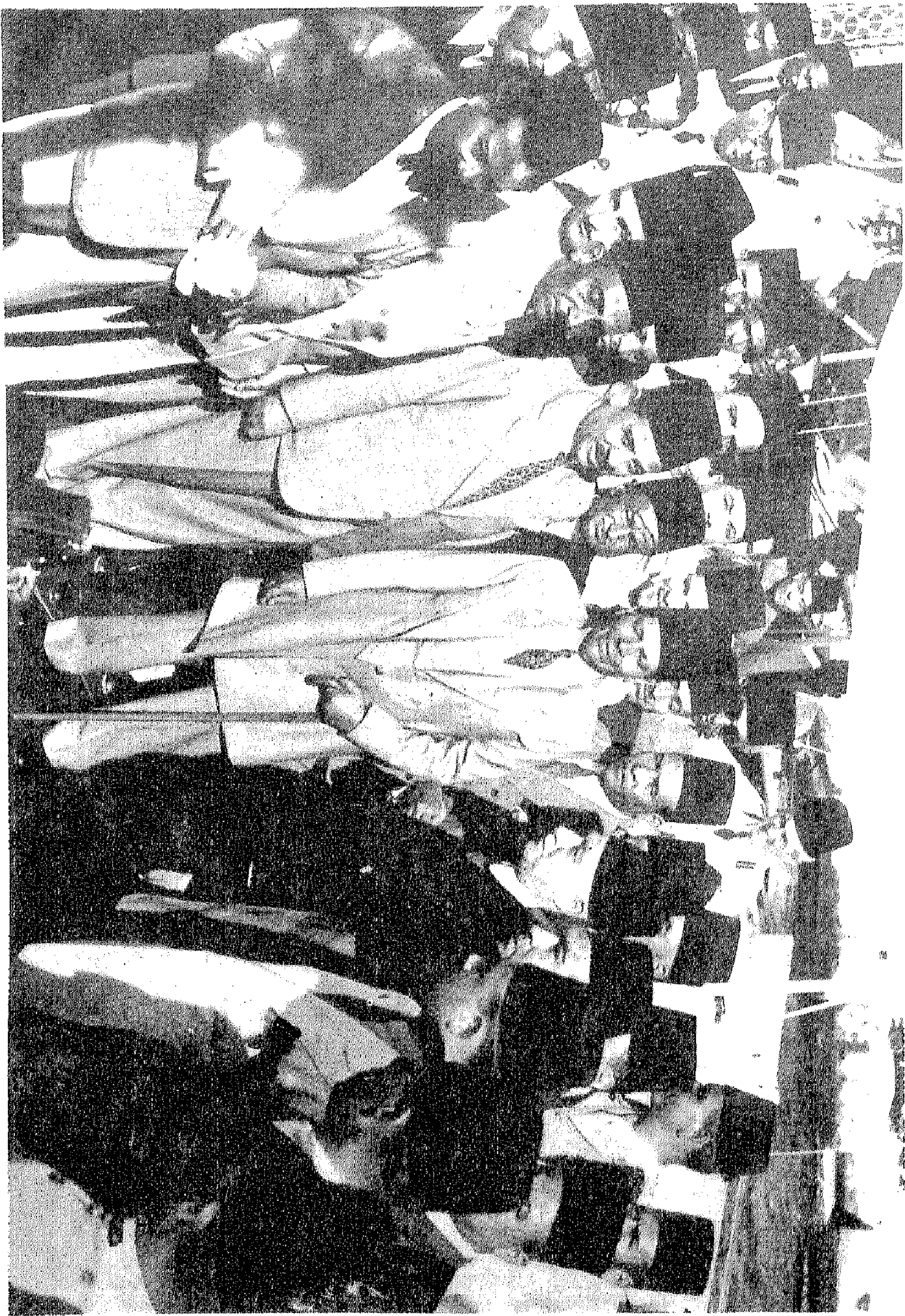
٧٦ - مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض
بيرلين وعلى بك مرعى القائم بأعمال وزيرنا المفوض
في بو دابست



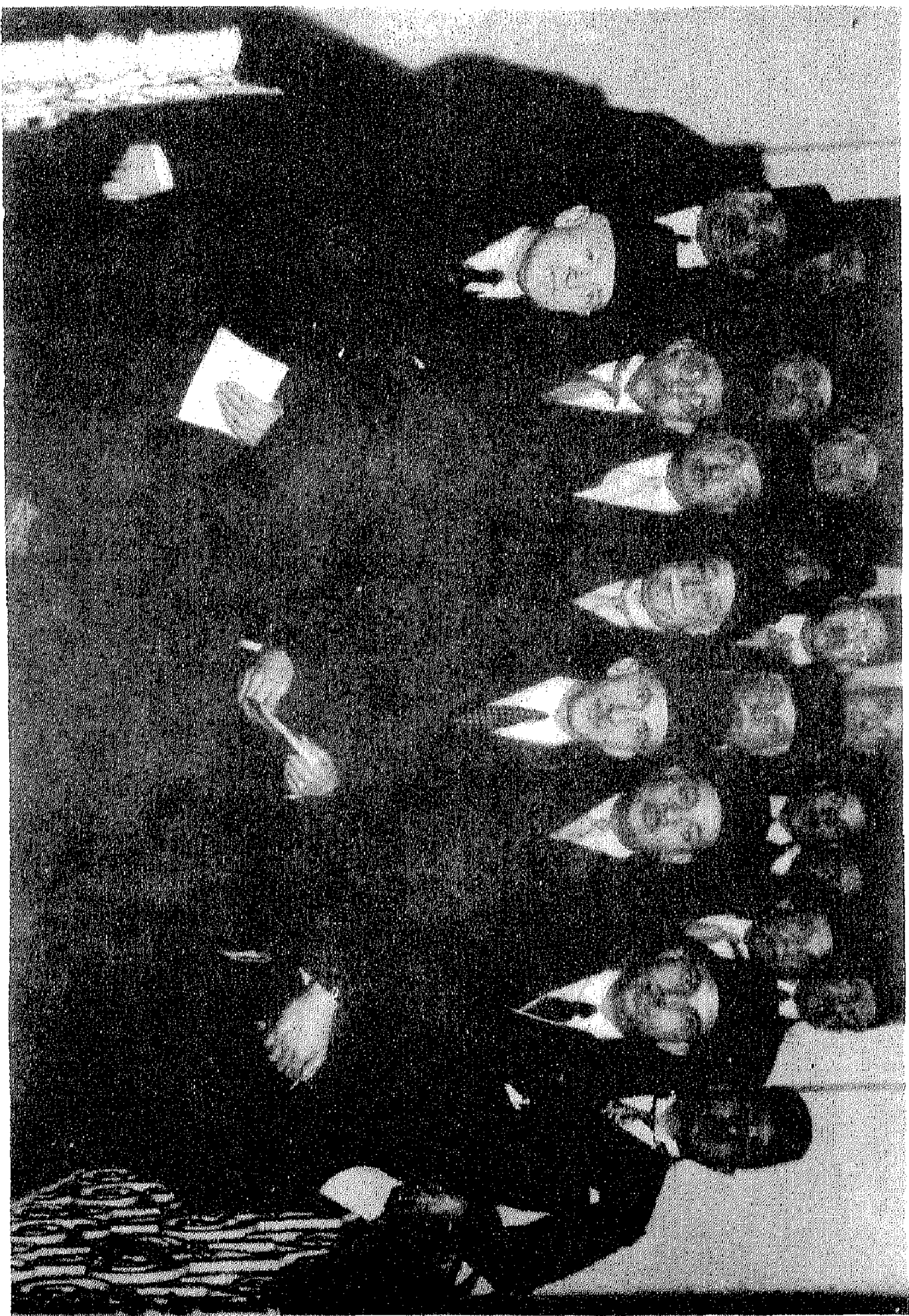
٧٧ - توفيق نسيم باشا يستقبل وزير
خارجية الحبشة (أثيوبيا)



٧٨ - مصطفى النحاس باشا عند مغادرته
القطار في محطة اسكندرية ، بجانبه الأستاذ محمد
التابعي



۷۹ — محمد محمود باشا وبعضی آنصاره

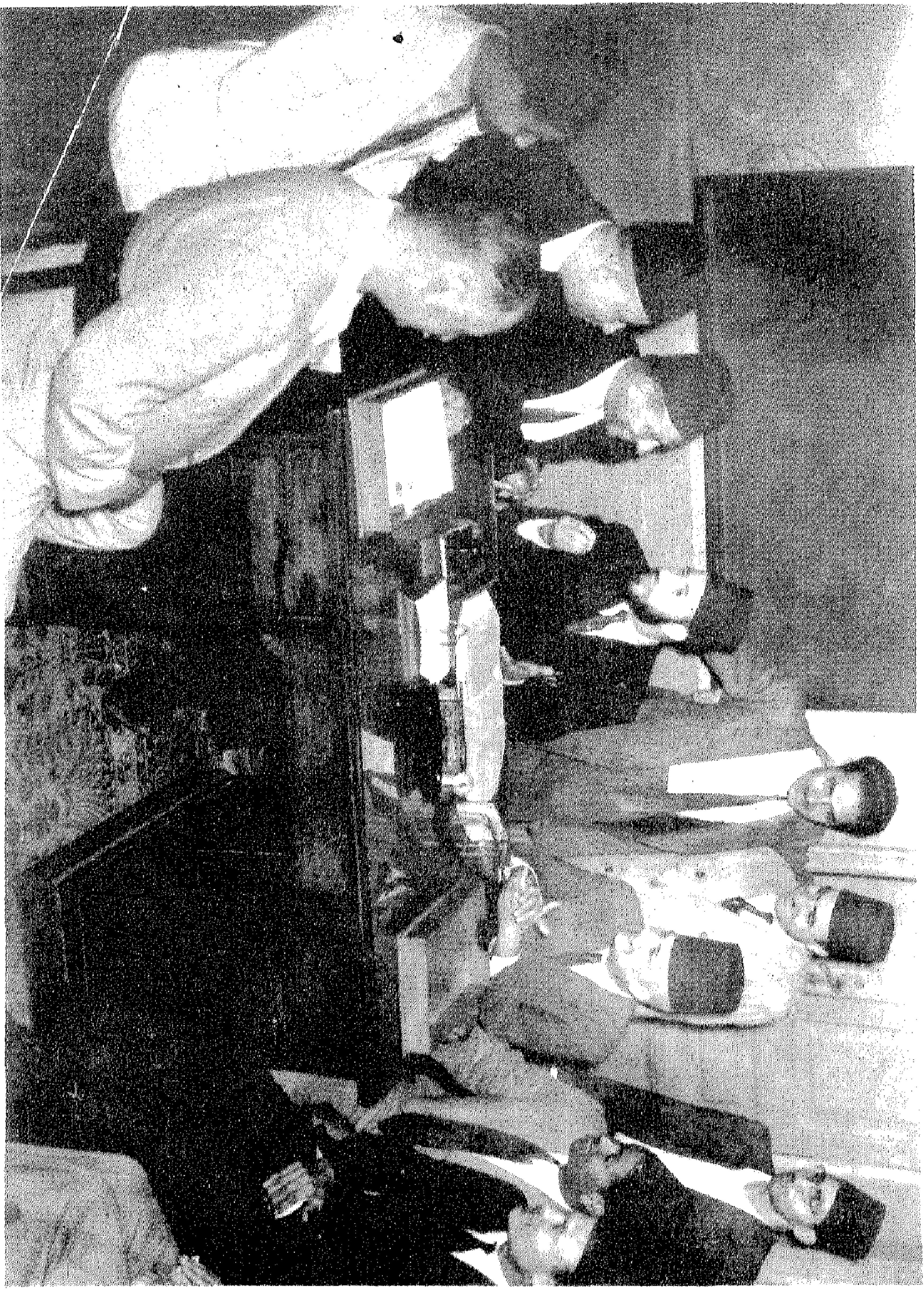


٨٠ - أحمد حسنين باشا يحضر نيابة عن الملك
(١٩٣٨ / ١ / ٢٥) مهر جان الآداب الذي أقيم
بالأوبرا الملكية ابتهاجا بالرفاق الملكي ،



٨١ - الدكتور محمد بلال في اجتماع وفدي
يقف خطيباً

(سنوات ما قبل الثورة - ٥)



٨٢ - الشيخ حسن البنا في اجتماع للاخوان
المسلمين وبجانبه الصاغ عمود لبيب أحد الضباط
الأحرار ، القدامى



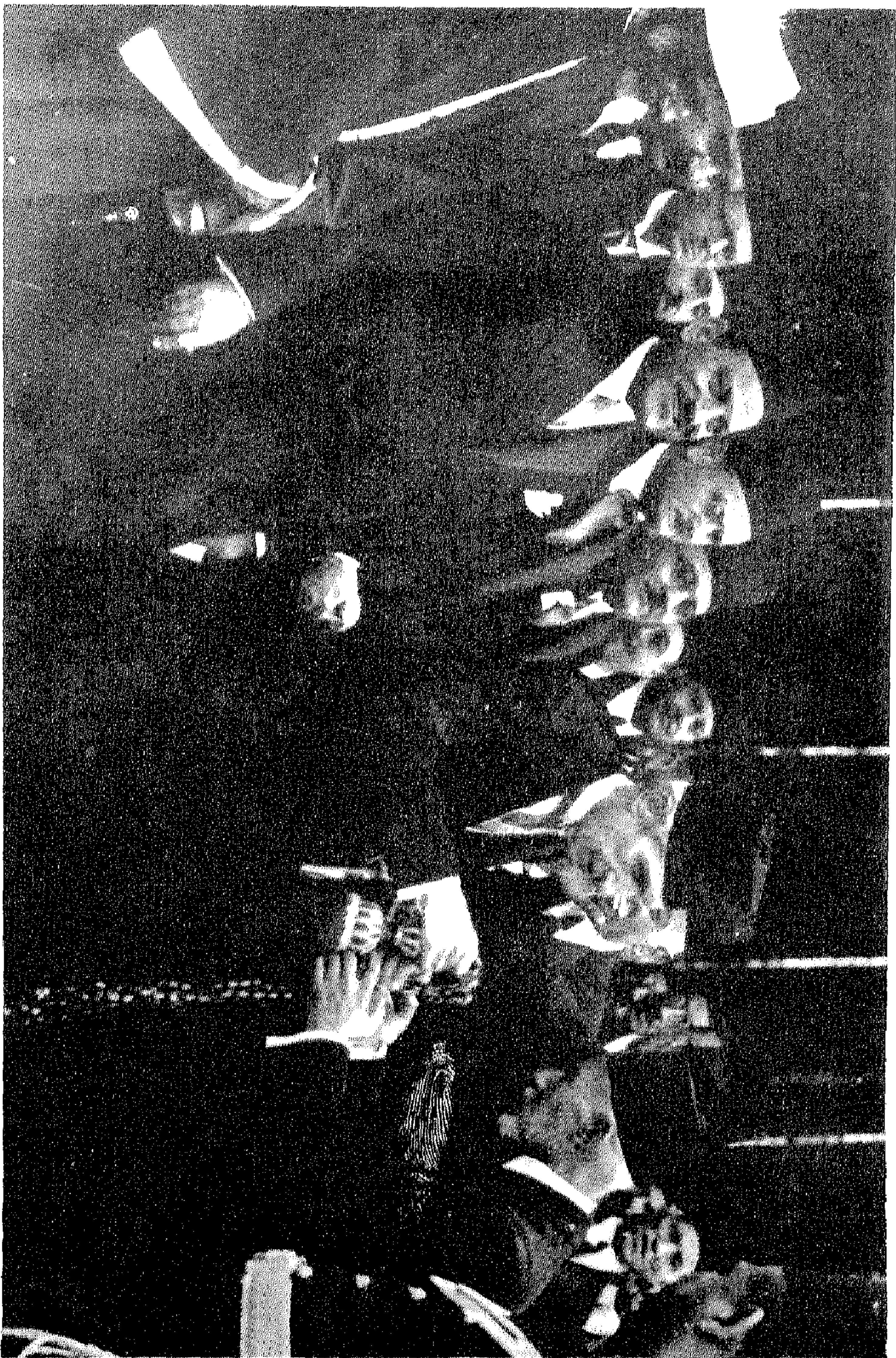
٨٣ - د . محمد حسين هيكل في اجتماع حزب
الأحرار الدستوريين



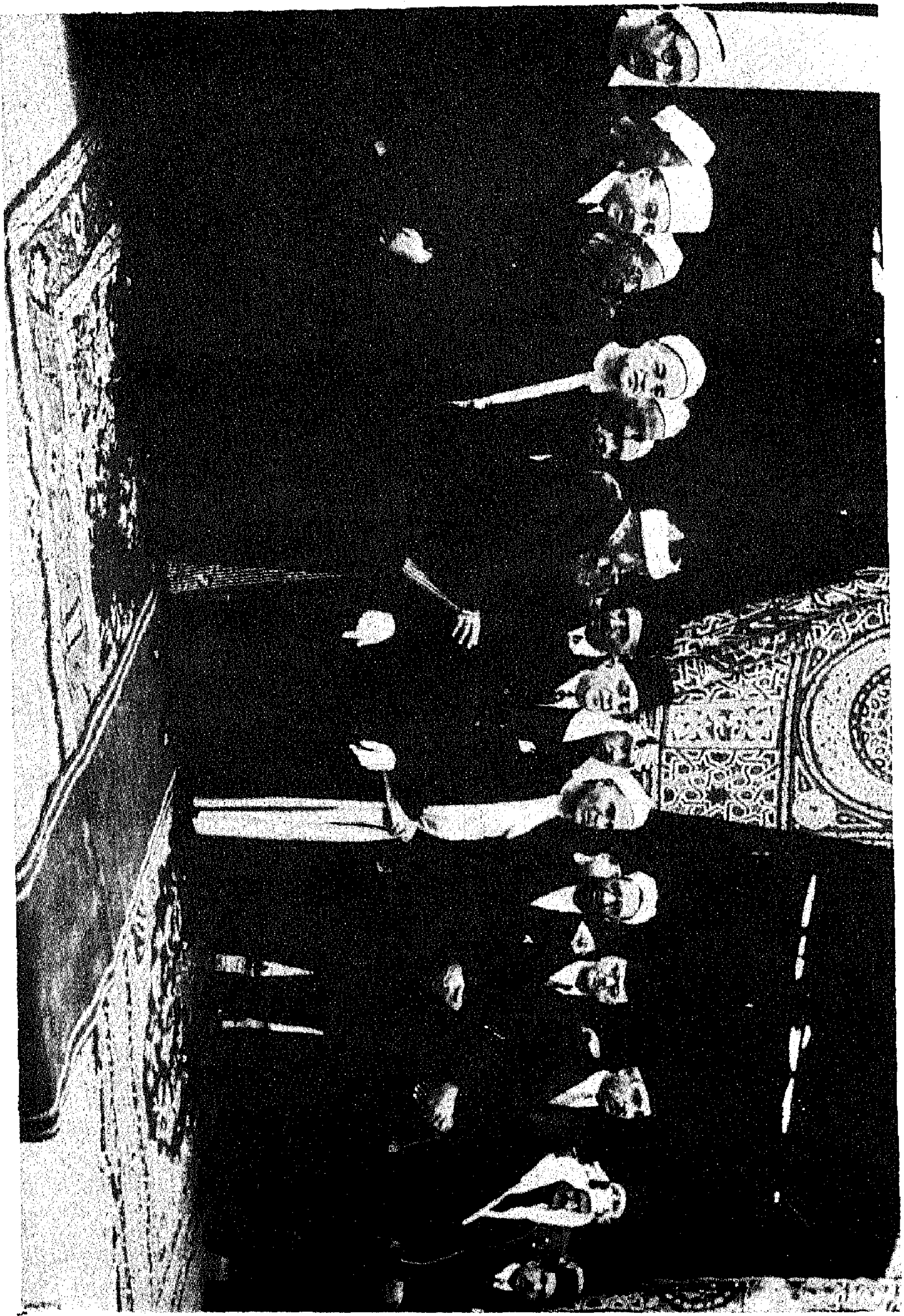
٨٤ — أحمد حسين في اجتماع يضم قادة الإخوان
المسلمين وبعض أعضاء مصر الفتاة



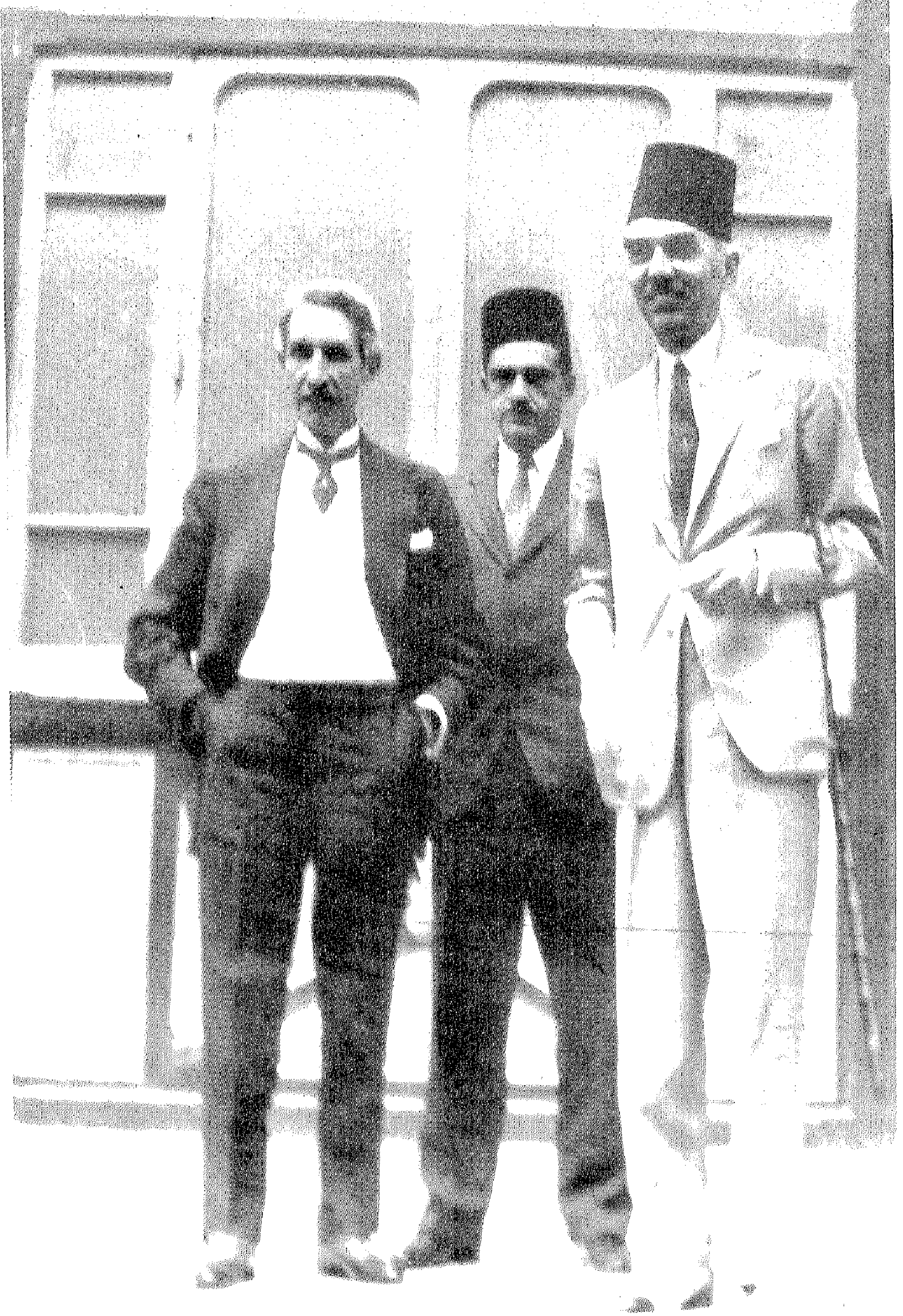
٨٥ - مكرم عبيد باشا يتحدث في بعض انصهاره في عيد الجهاد



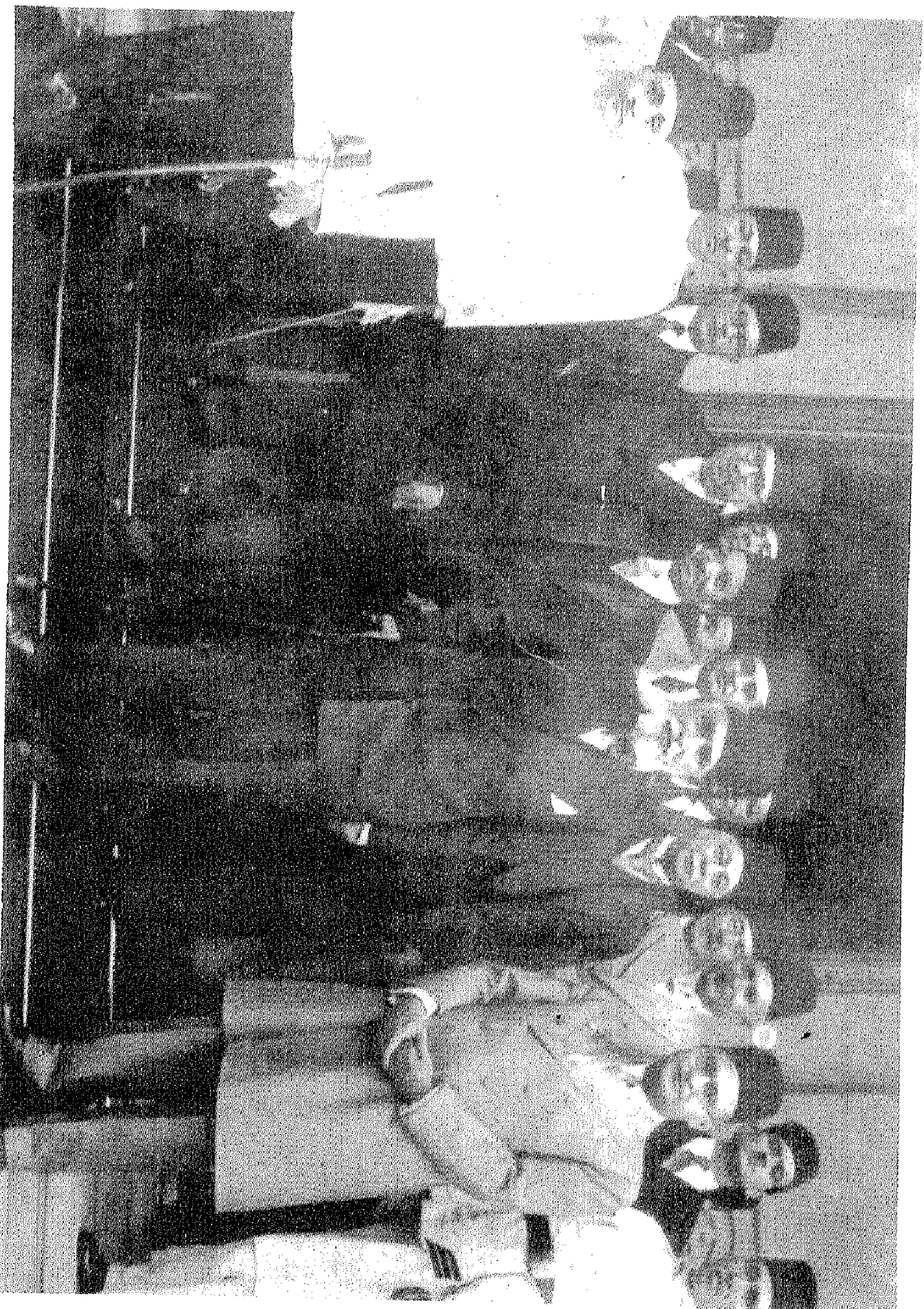
٨٦ - عزيز عزت باشا أحد الأوصياء على
العرش يسلم مقود جمل المحمل لرئيس بعثة الحج
وإلى جانبه النحاس باشا .



٨٧ - مصر تحتفل في فبراير عام ١٩٤١ بعودة
المحمل ، حسين سرى باشا والشيخ المرافي في
مقدمة المحتفلين



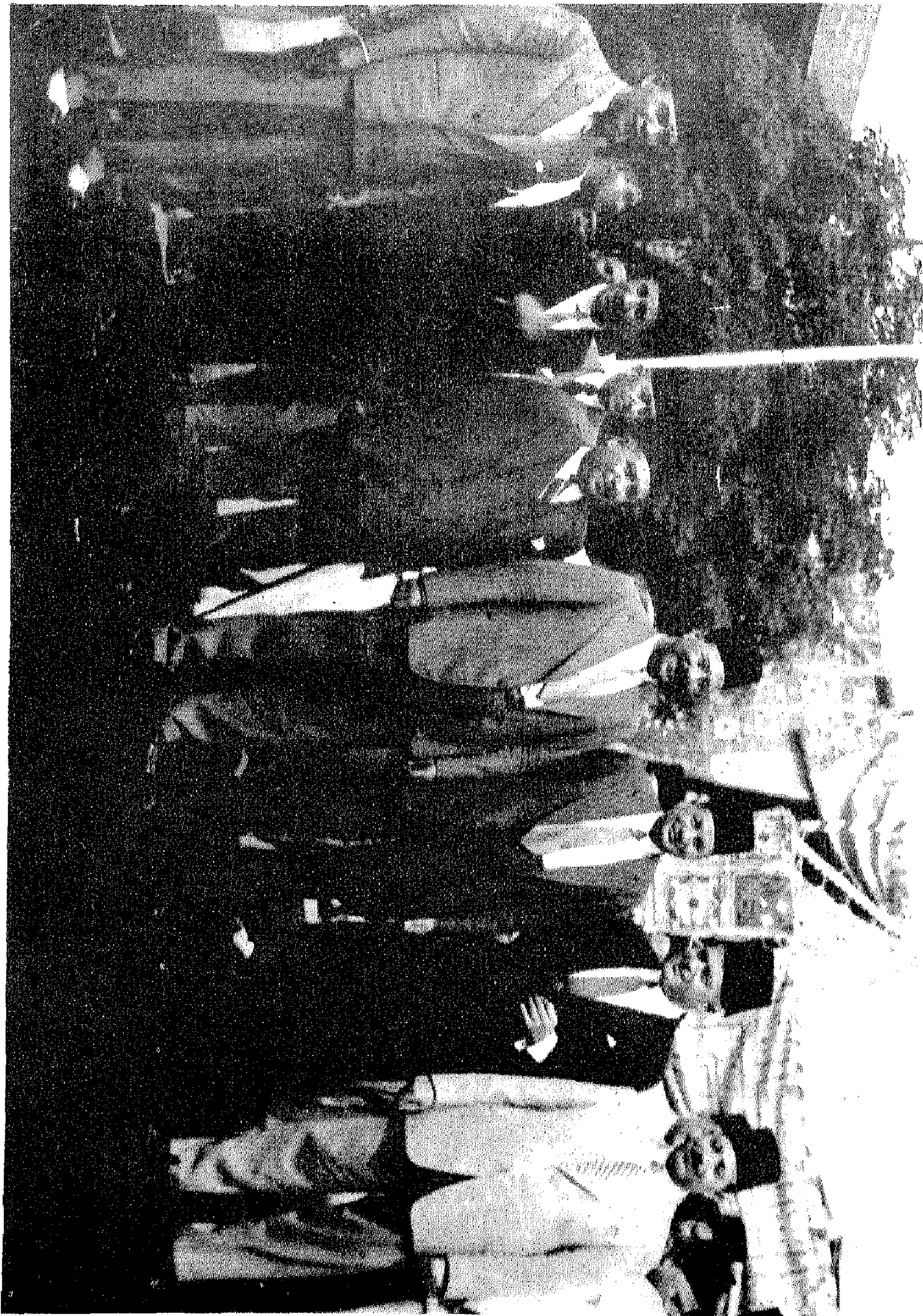
٨٨ — عزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبرى
باشا الوصيان على الملك فاروق إلى أن بلغ سن الرشد
كان مجلس الوصاية برئاسة الأمير محمد على ،



٨٩ - الأمير محمد علي باشا ، كان يتطالع إلى
عرش مصر - باستمرار في الصورة مع بعض الأمراء



٩٠ - النبيل عباس حليم في حفل افتتاح البرلمان
وفي الصورة حسين سرى باشا



٩١ - النقراشي وأحمد ماهر ، وعباس حليم
وحامد محمود وحسن صبري باشا في انتظار النحاس
باشا قبل أن يخرج ماهر والنقراشي من الوفد



٩٢ - عبد الفتاح يحيى باشا خلف اسماعيل
صدقى باشا فى رئاسة الوزارة ، وفى رئاسة حزب
الشعب الذى كان اسماعيل صدقى باشا قد أنشأه ثم
أصبح - فيما بعد/وزيرا للخارجية .



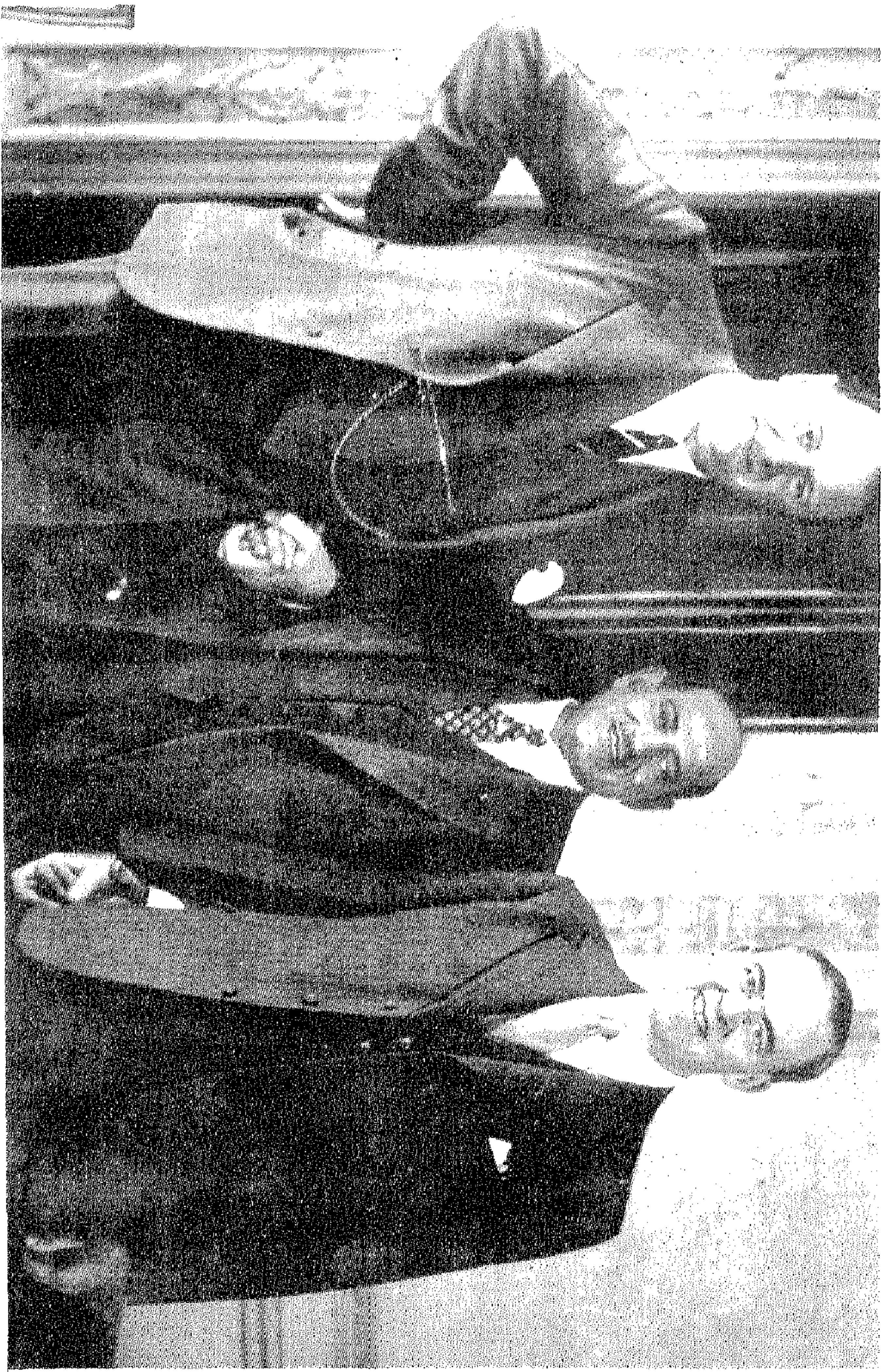
٩٣ - لورد كيلرن والأمير محمد علي توفيق
والممول الانجليزية للأمير محمد توفيق كانت هي التي
توجهه دائما



٩٤ - لورد كيلرن وحسين سرى باشا ، كان
حسين سرى باشا ميالا للسياسة البريطانية



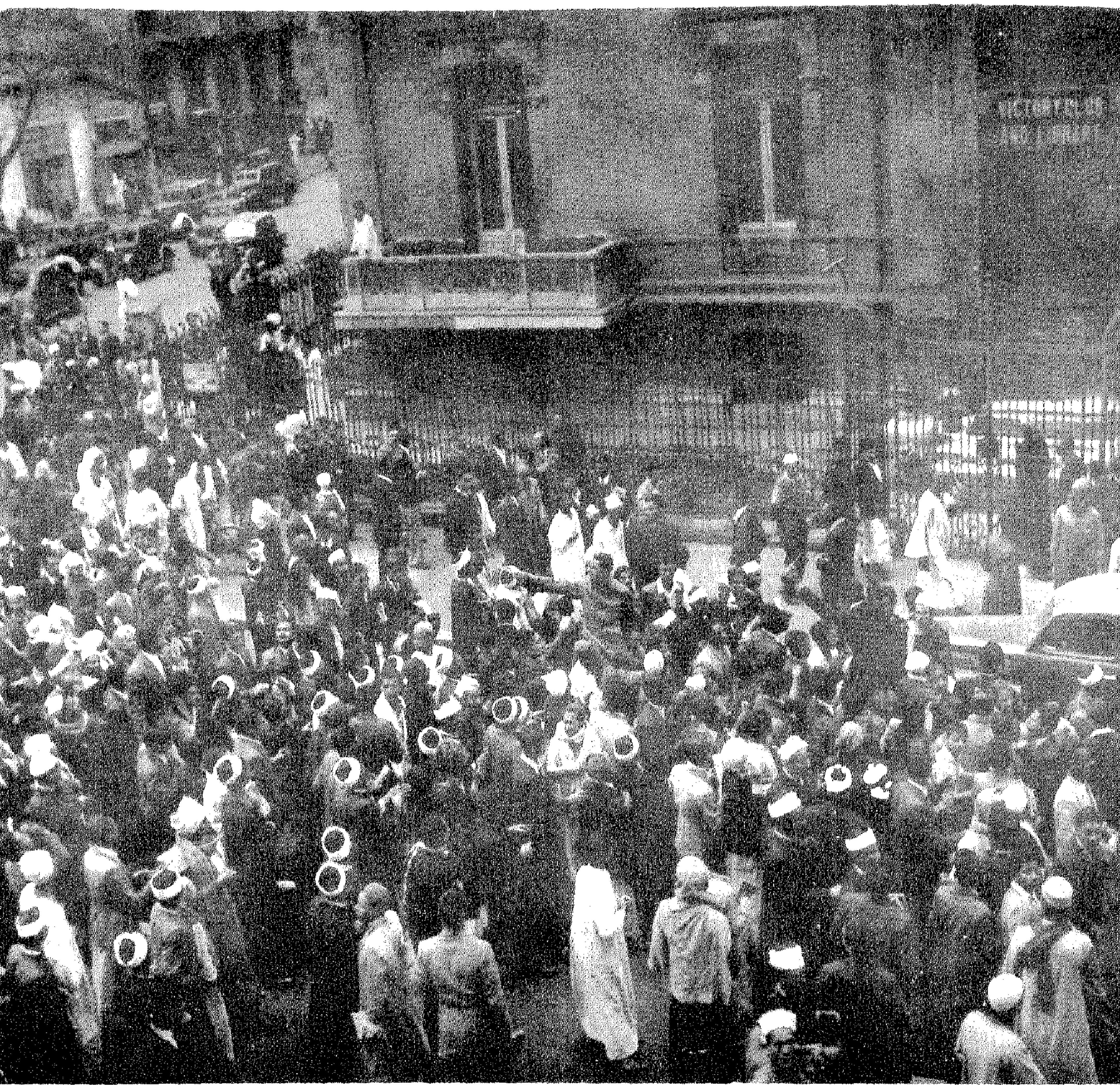
٩٥ - لورد كيلرن يقوم بتصوير إحدى الحفلات
المصرية



٩٦ - النحاس باشا ولورد كيلرن ، « يدا ، في
يد » : صورة خفية



٩٧ - لورد كيلرن في واحد من مطابخ
الجمعات الخيرية



٩٨ - مظاهرات ضد اسماعيل صدقي باشا

(سنوات ما قبل الثورة - ٦)



٩٩ سالنحاس باشا وقد أصيب في واحدة من
المظاهرات العنيفة



١٠٠ - في واحدة من المظاهرات العنيفة التي
قامت بالمتصورة أصيب سينوت حنا عندما أراد أن
يفتدى زعيمه النحاس باشا وفارقه روحه لأن الجرح
كان قاتلا



١٠١ - أصيب مكرم عبيد في واحدة من
الظواهرات العنيفة والنجاس باثنا يزوره في المستشفى





١٠٢ - صورة لكرم عبيد جريحا يرقد في

المستشفى



١٠٣ - غضبية شباب مصر في أواخر عام ١٩٣٥



١٠٤ - كانت أم المصريين رغم شيخوختها
تحرص على زيارة جرحى المظاهرات الوطنية في
المستشفيات



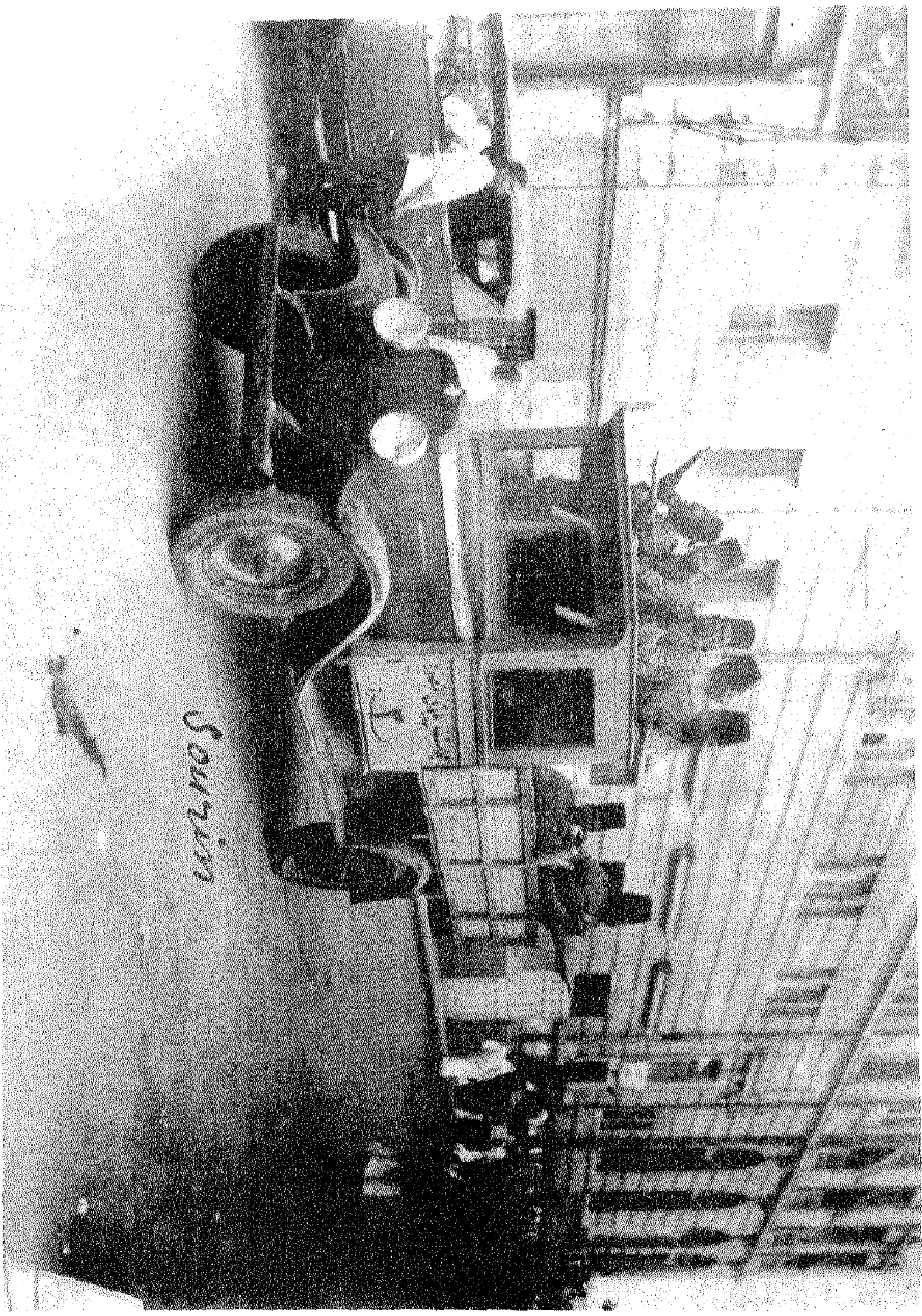
١٠٥ - من أوائل شهداء الجامعة في ثورة
١٩٣٥ .



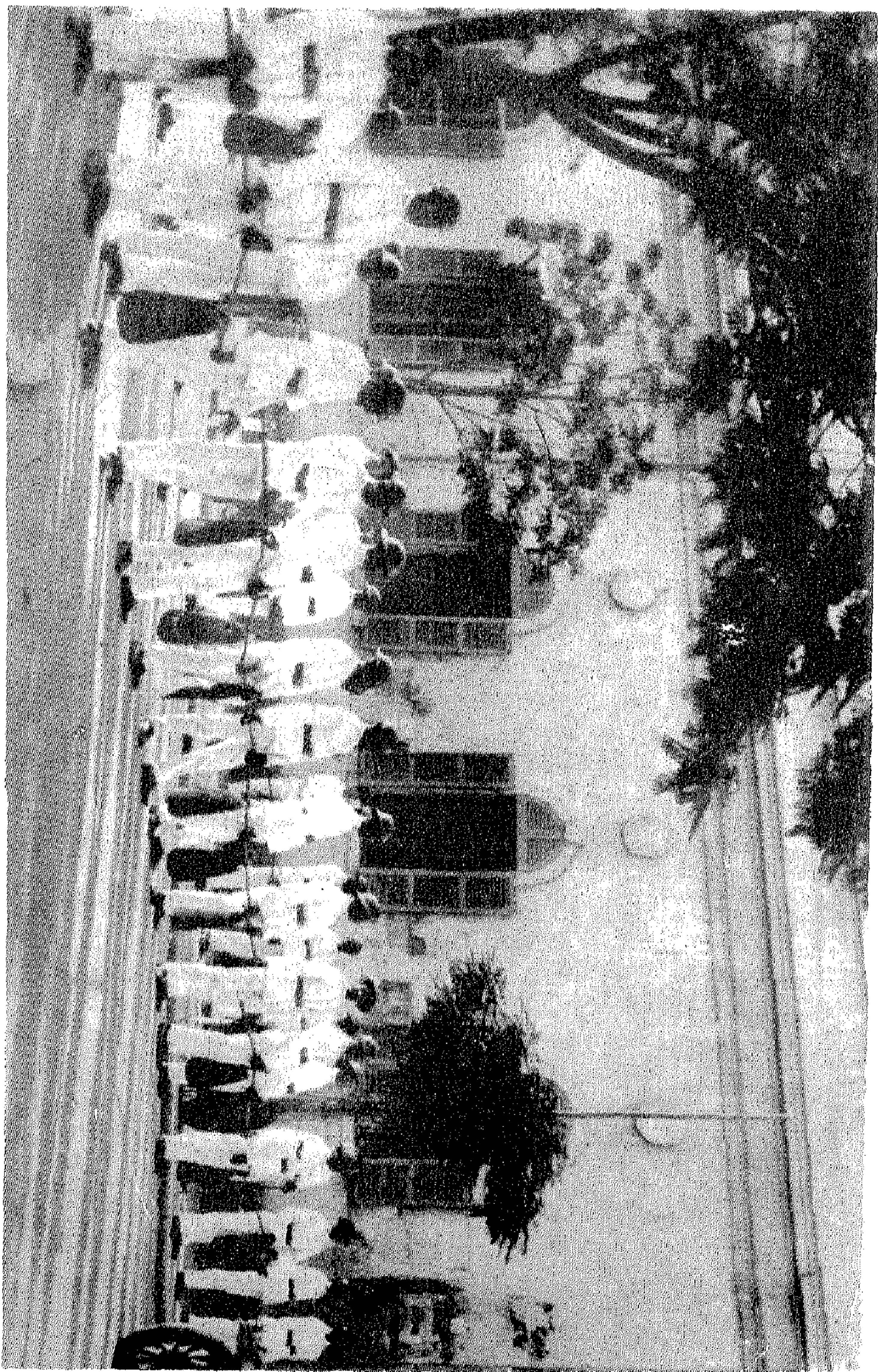
١٠٦ - عبد المجيد مرسى من أبرز شهداء ثورة
شباب ١٩٣٥ أن قافلة الشهداء طويلة .



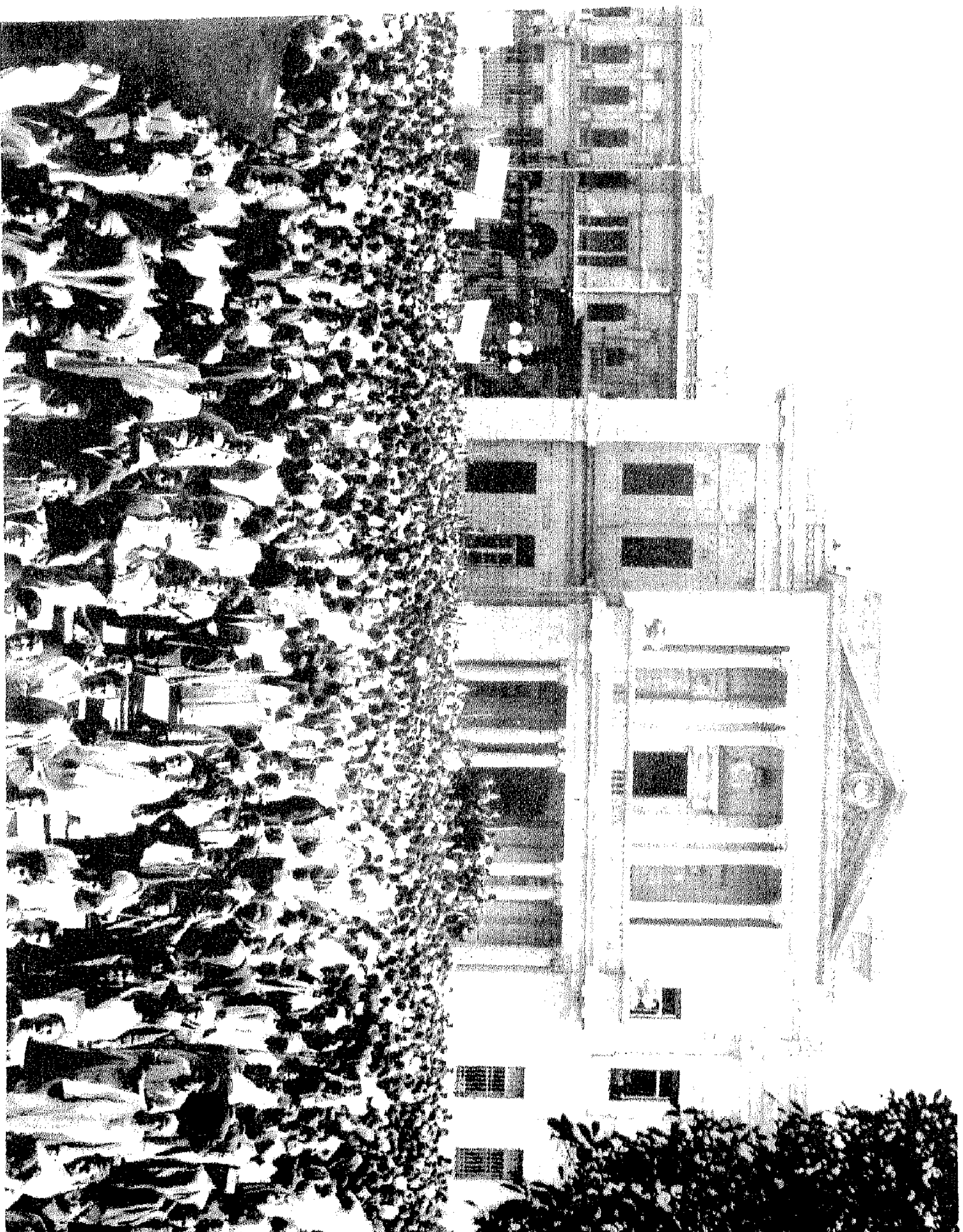
١٠٧ - مظاهرة من مظاهرات حزب العمال
المصري - لقد كان للعمال حزبهم في الثلاثينيات .



١٠٨ - البوليس بأسلحته يترقب واحدة من
المظاهرات الشعبية .



١٠٩ - البرليس بحاصر عكمة استئناف مصر في
باب الخلق ، بالقاهرة



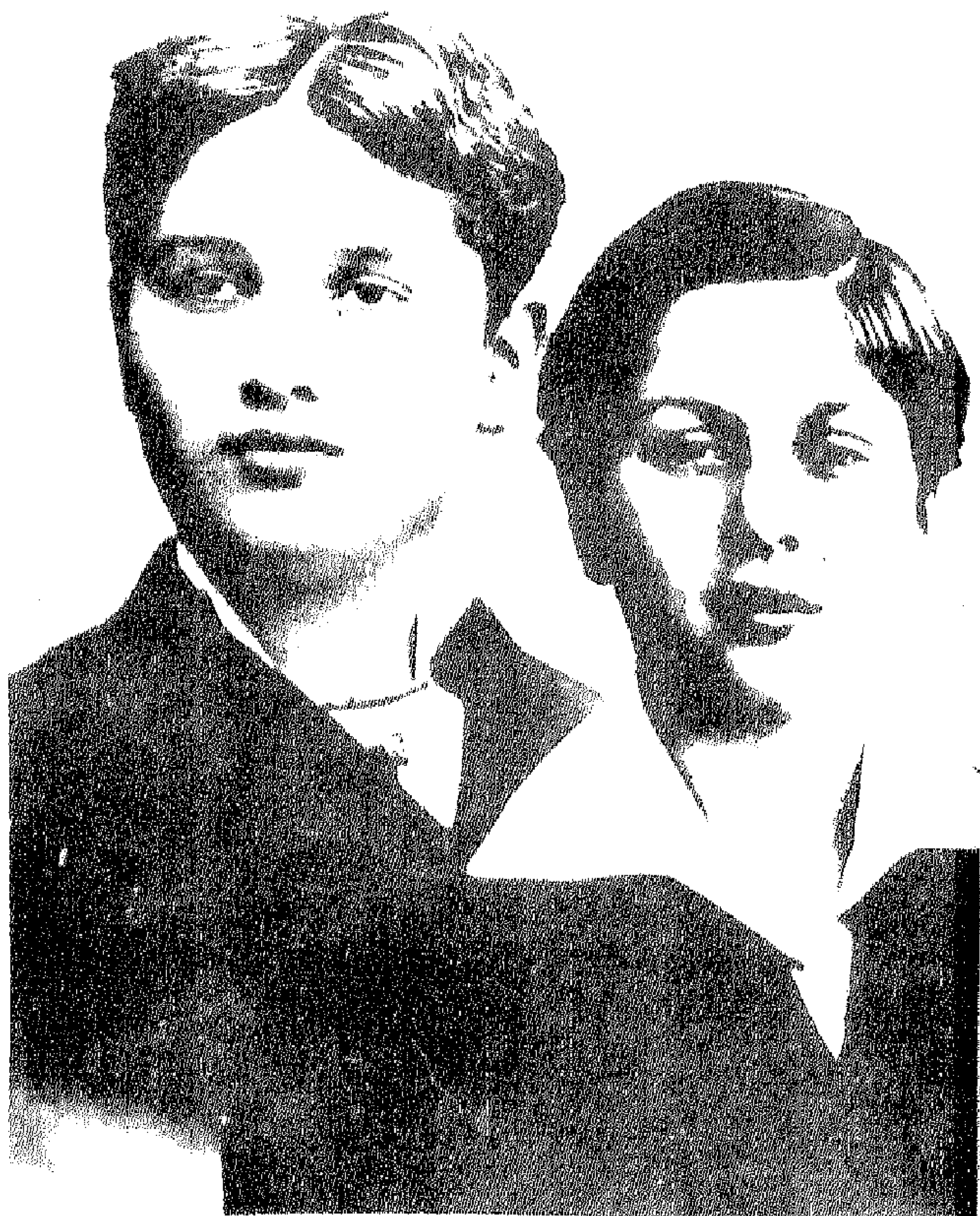
١١٠ - جماهير الشعب في ميدان عابدين وقد
خرجت متظاهرة ، غاضبة



١١١ - البوليس وقد اصطدم بمظاهرة قام بها
شباب الجامعة لتأييد قضية الشعب الفلسطيني



١١٢ - أحمد فؤاد ، الملك ، مات الملك ، ليحيى
الملك : ويحل محله فاروق



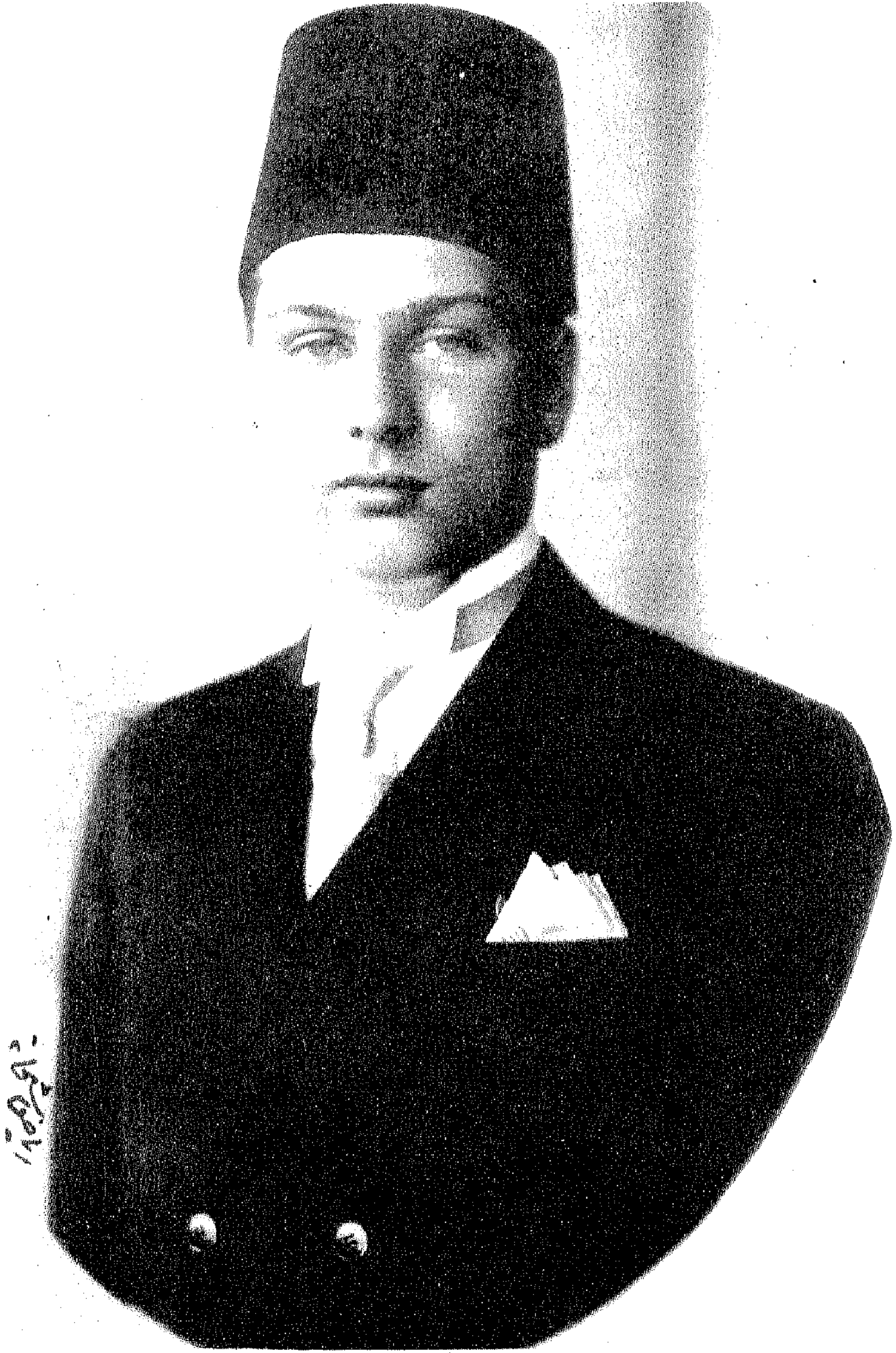
١١٣ - أحمد فؤاد صبيا ، وفاروق صبيا ، أيضا
والشبه بين الأب وابنه واضح في الصورة .



١١٤ - الملكة الأم نازلى والطفل فاروق ولى
العهد

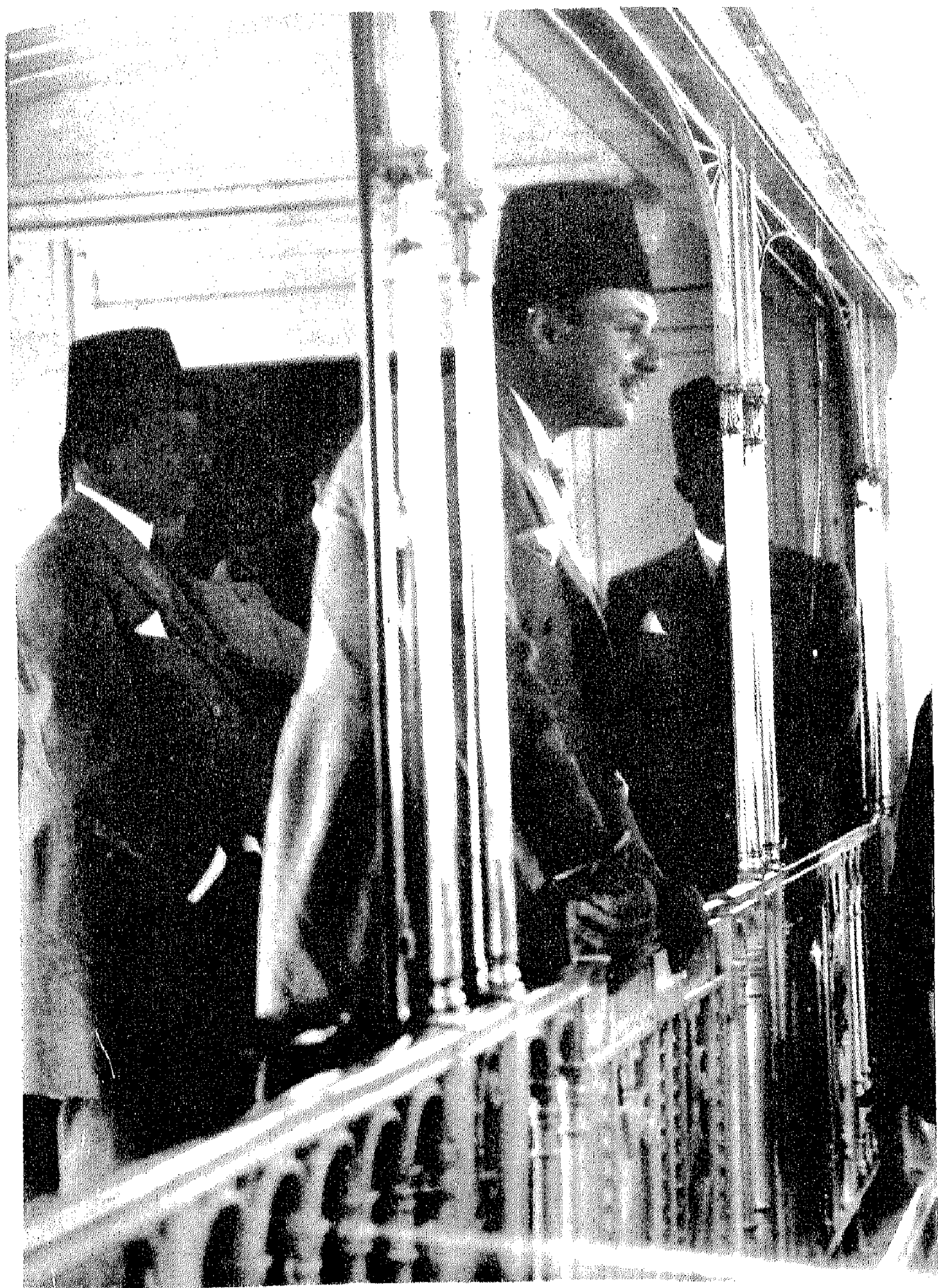


١١٥ - فاروق كشافا اعظم



١١٦ - فاروق عندما تولى العرش ولم يكن قد
بلغ بعد سن الرشد

(سنوات ما قبل الثورة - ٧)



١١٧ - فاروق ووراءه دائما ، على ماهر باشا الى
أن أبعدهما عن بعضهما الانجليز



١١٨ - فاروق ودرجة الدكتوراه الفخرية من
جامعة فؤاد



١١٩ - فاروق في إحدى جولاته بالغربية



١٢٠ - فاروق وقد أطلق لحيته



١٢١ - يقبل أحد الجنود يد الملك فاروق التي
مدها له ، في استرخاء واضح

١٢٢ - أحمد حسنين باشا رائد الملك فاروق ثم
رئيس ديوانه .



١٢٣ - شريف صبرى باشا شقيق الملكة نازلى
وخال الملك فاروق



١٢٤ - الملكة نازلي بعد وفاة زوجها الملك أحمد

فؤاد



١٢٥ - الملكة نازلي والأميرة فوزية وزوجها ولي

عهد ايران وقتذاك



١٢٦ - الملكة فريدة والامير اطيرة فوزية ،
وزوجها الامير اطور (شاهنشاه ايران) والامير
يوسف كمال



١٢٧ - علي ماهر باشا يحيى ليقبل يد
الأمير اطورة فوزية والأمير اطور يتسلم



١٢٨ - العروسان الامبراطوريان وخلفهما والدة
« العريس » الايراني



١٢٩ - الملكة نازلي وزوج ابنتها يقرآن ورقة
هامة وفورية وحامها ينتظران النتيجة



١٣٠ - الملك فاروق وشقيقته فوزية بعد أن عادت من إيران
مطلقة !! والمرضى باد عليها



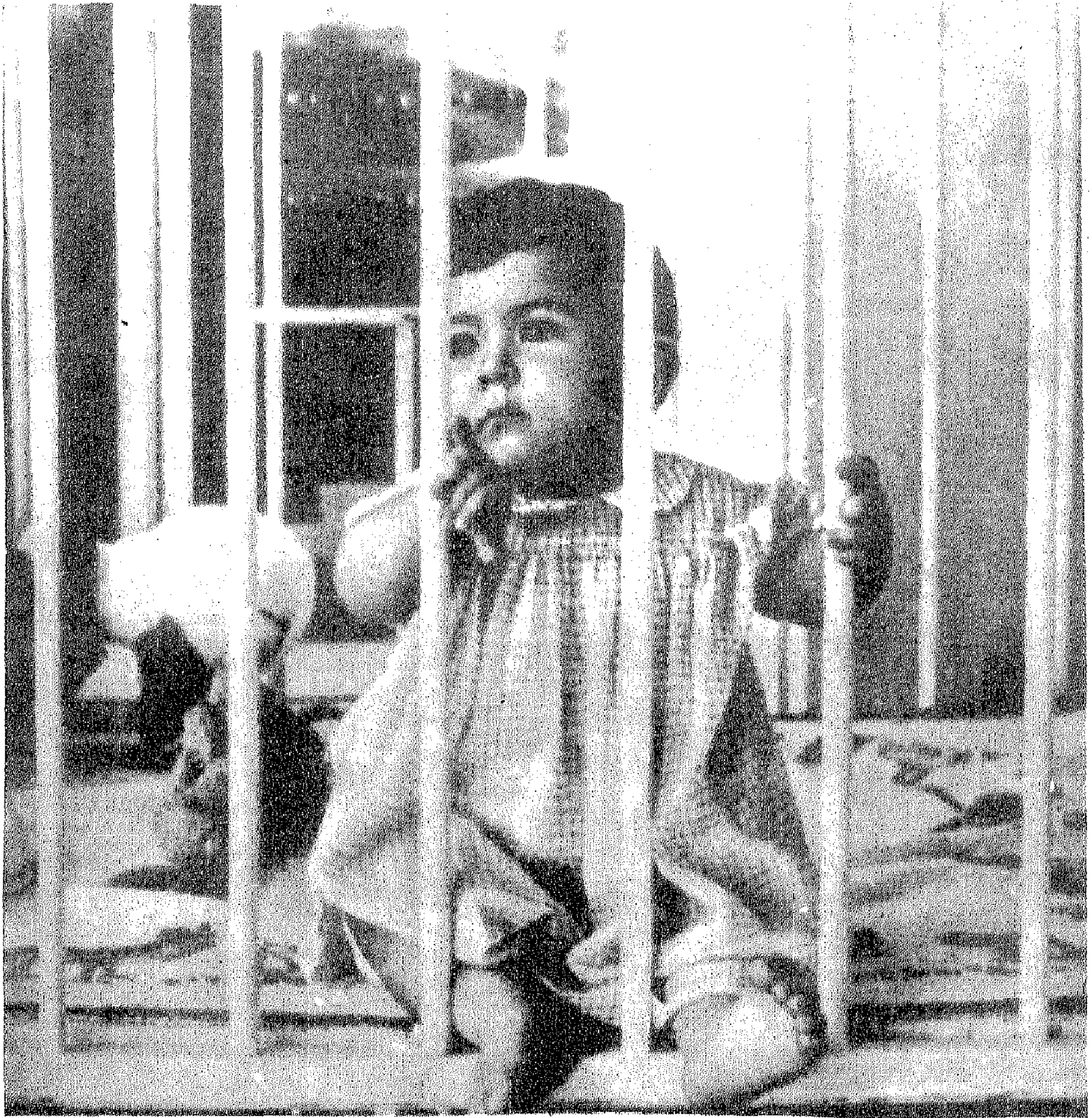
١٣١ - الأميرة شويكار في قمة اناعتها رغم
شيخونختها



١٣٢ - الملكة نازلي ملكة على عرش الأناقة



١٣٣ - فاروق وفريدة قبل الانفصال



١٣٤ - فريال باكورة زواج فاروق من فريدة
وراء أسوار الغيب



١٣٥ - صورة لفريال تبسم للحياة



١٣٦ - فريدة وفريال



١٣٧ - الأميرة فوزية (الامبراطورة سابقا ،)
(سنوات ما قبل الثورة - ٨)



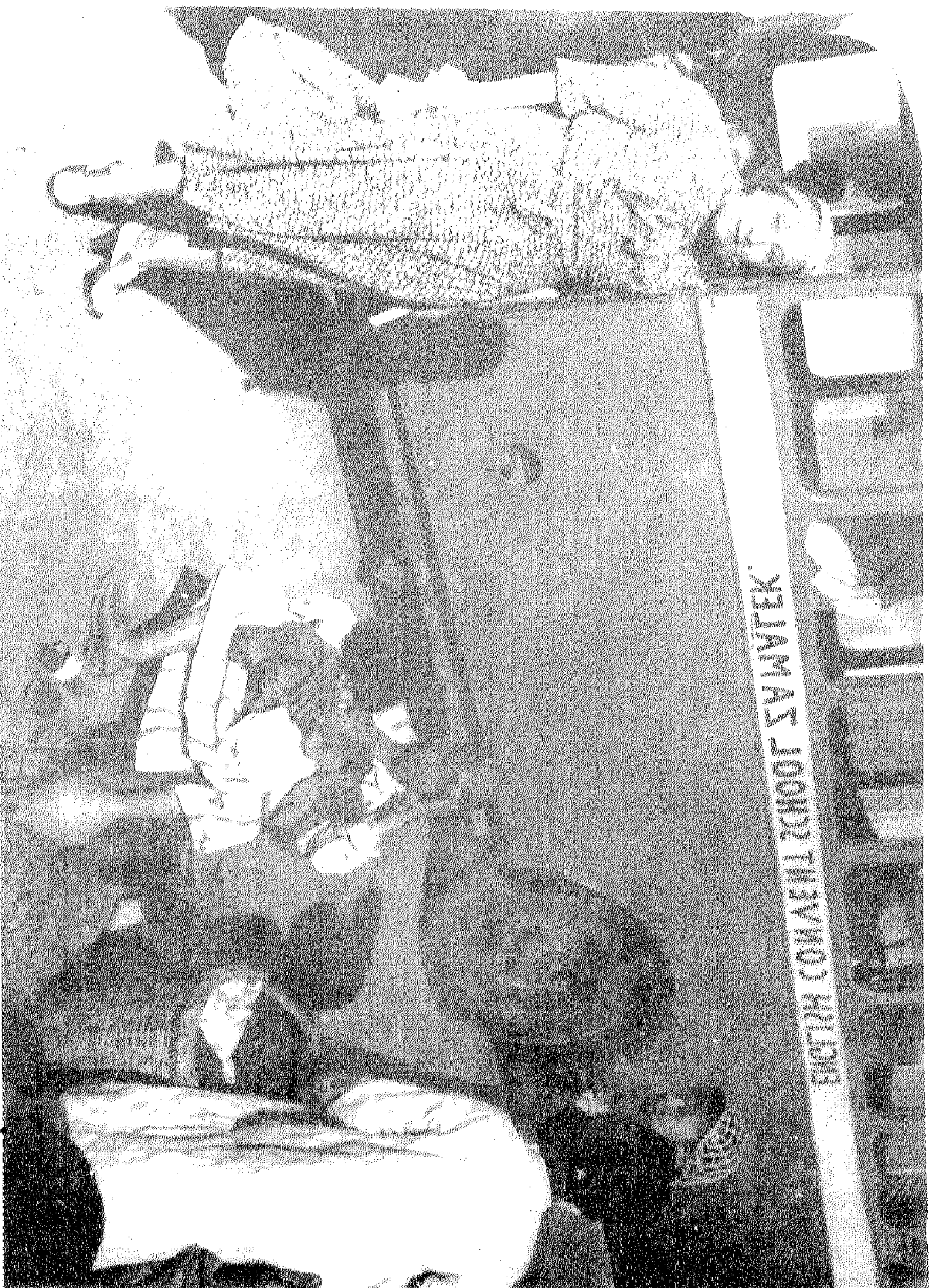
١٣٨ - الأميرة نسل شاه تفتتح دارا جديدة لمبرة
الأميرة فريال



١٣٩ - الملكة نازلي في الجمعية الزراعية الملكية
وفؤاد أباظة باشا رئيسها يتولى الشرح للملكة



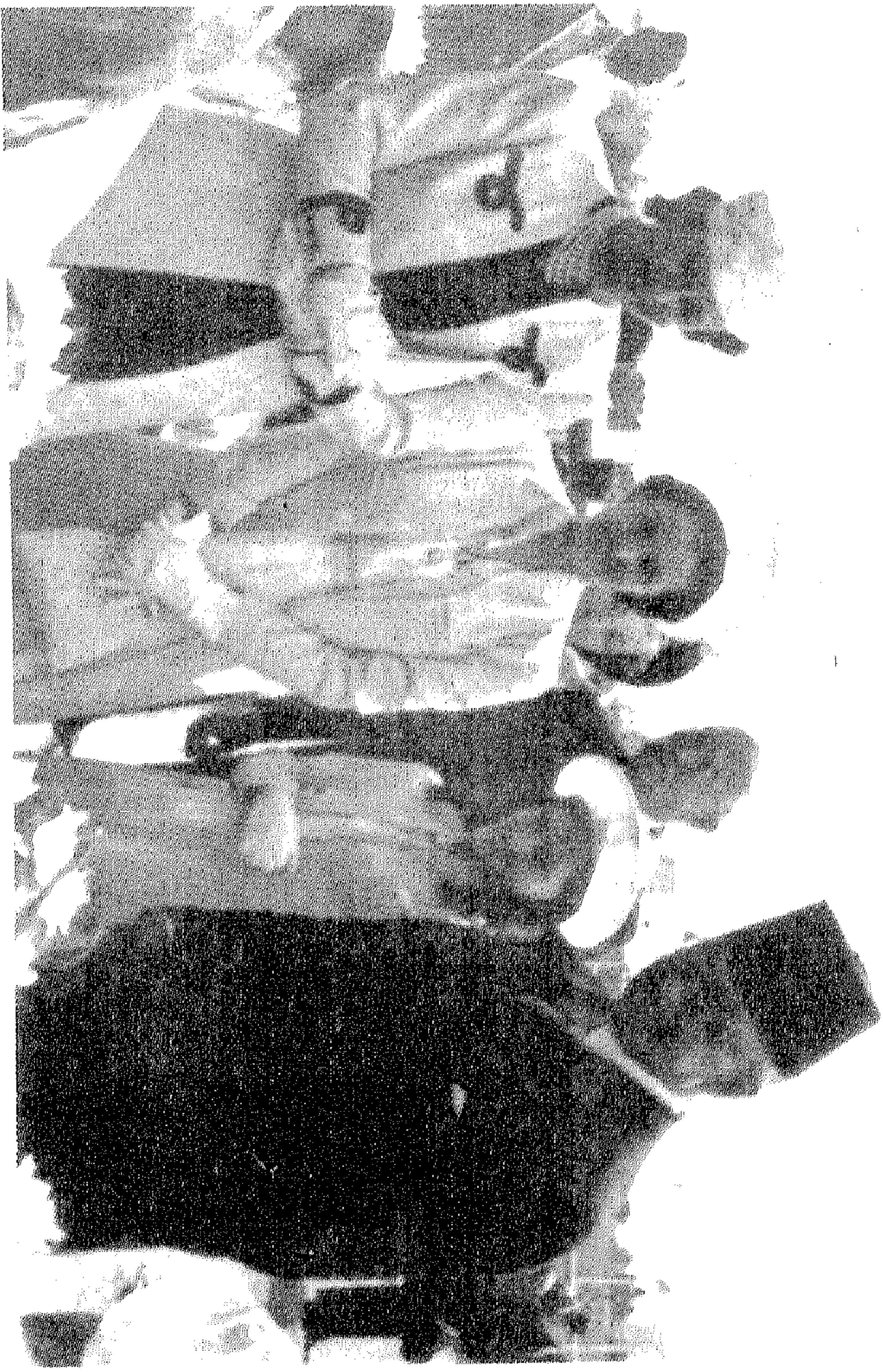
١٤٠ - الأميرة شويكار وبعض المتطوعات على
ماكينات الخياطة للبر أو هكذا كانوا يقولون



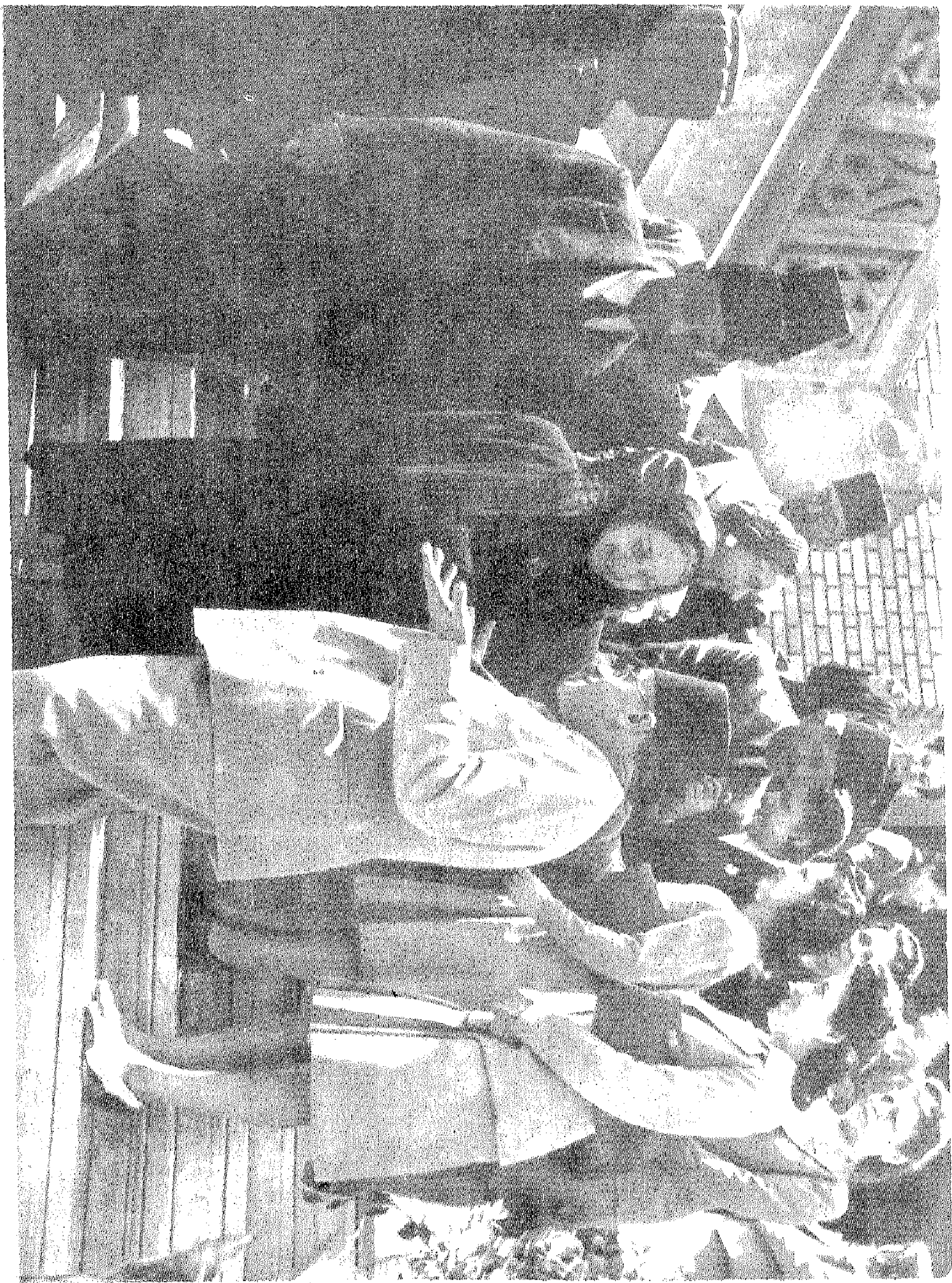
١٤١ - شوركار اغني اميرات البيت / المالك مع
صورة للفقر المدقع في أحد شوارع الزمالك بالقاهرة



١٤٢ - ناهد رشاد عندما كانت وصيفة
للامباطورة فوزية فلما طلقت الامباطورة بقيت
وصيفة في القصر ، وصيفة وصديقة ، لصاحب
القصر



١٤٣ - الملكة نازلي والأميرتان فائزه ونجدة في إحدى حفلات وزارة المعارف

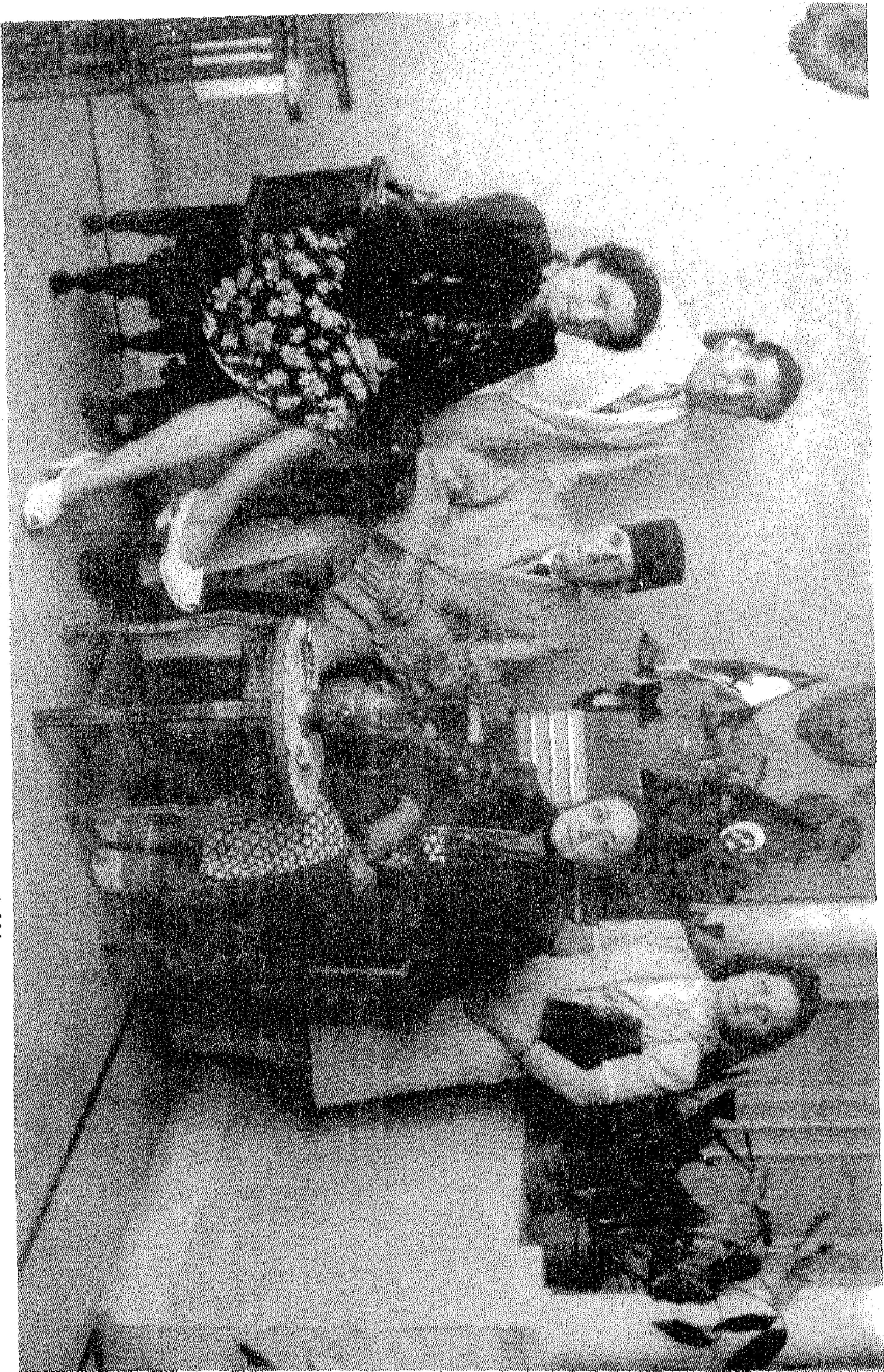




١٤٥ - هدى شعراوي وسيزا نبراوى على
الباخرة سفنكس فى الطريق إلى فرنسا .



١٤٦ - هدى شعراوي وحواء إدريس فى صورة
تذكارية نادرة



١٤٧ - هدى شعراوي وحواء إدريس في بيروت
(أغسطس ١٩٤٤ للتخصير لتكسوين) الاتحاد
النسائي العربي : الصورة في منزل السيدة أمان
اللاذقي

١٤٨ - حواء ادريس في زي فولكلوري



١٤٩ - الكاتبة مي زيادة نموذج رفيع للأدب
الرفيع

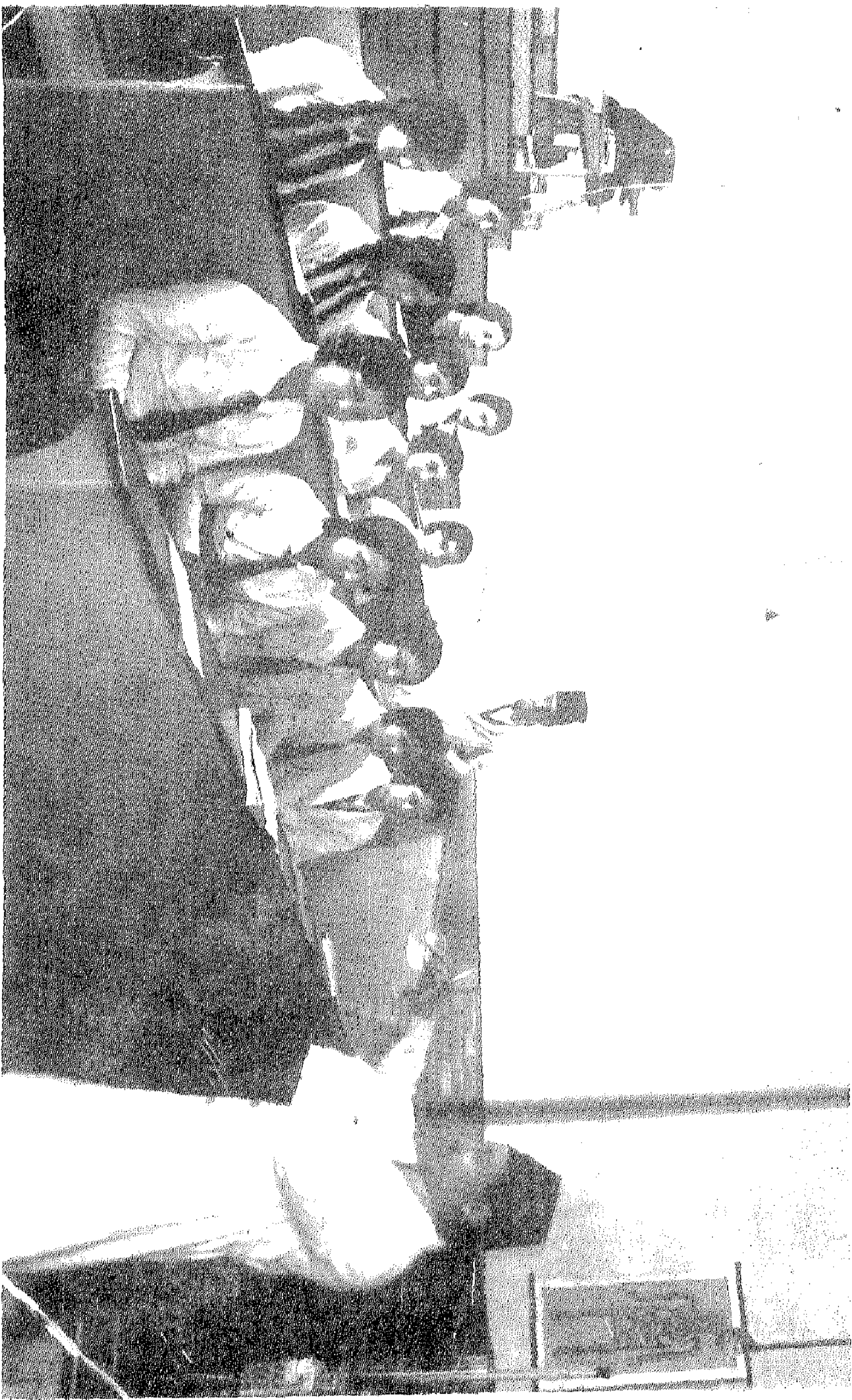




١٥٠ - أم كلثوم سيدة الغناء العربى فى شبابها



١٥١ - لجنة سيدات الهلال الأحمر برئاسة حرم
حسين سرى باشا ،



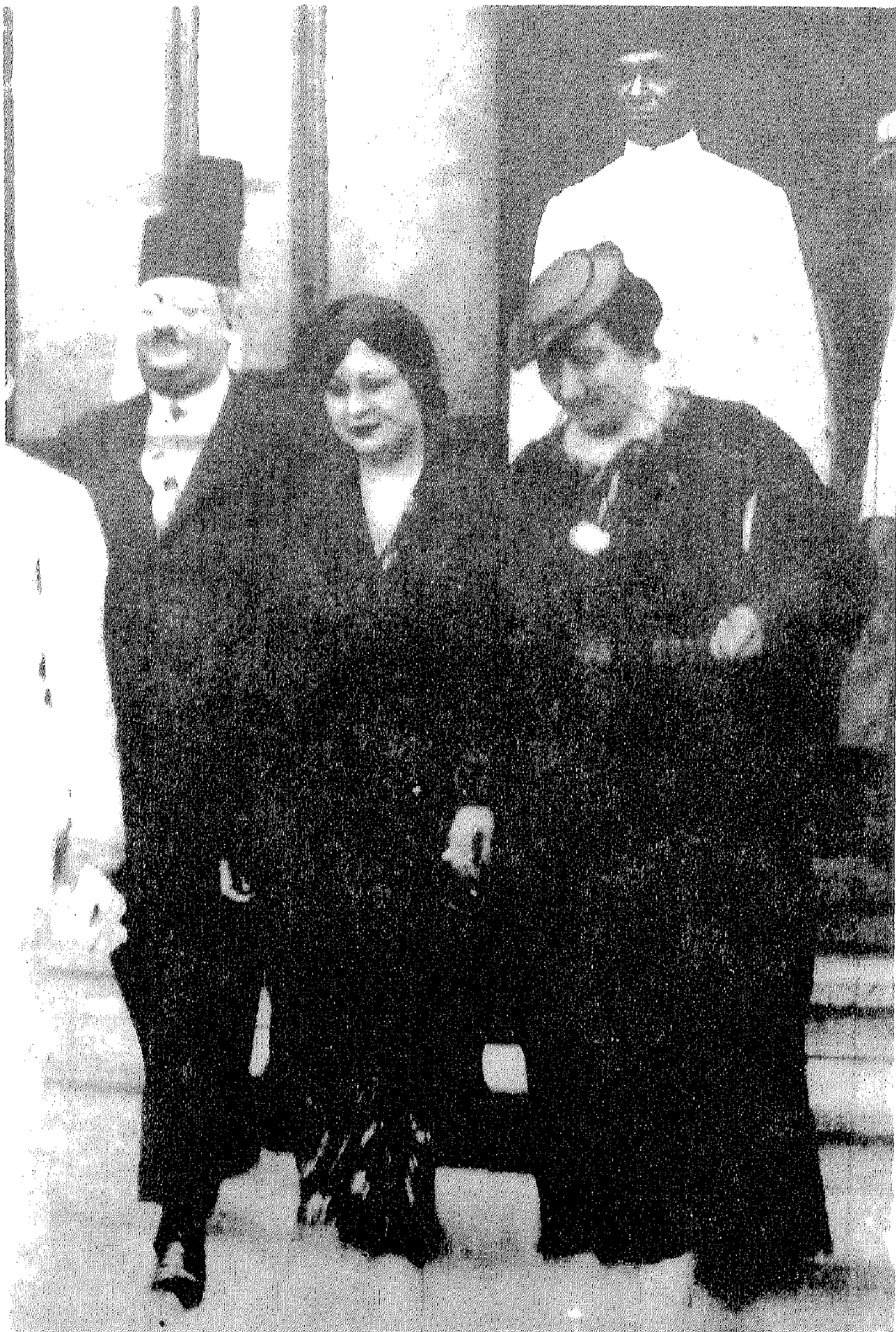
١٥٢ - طالبات السنة الخامسة علمي في واحدة
من مدارس البنات



١٥٣ - الأميرة نسل شاه في حفلة خيرية : زهرة
بين الزهور



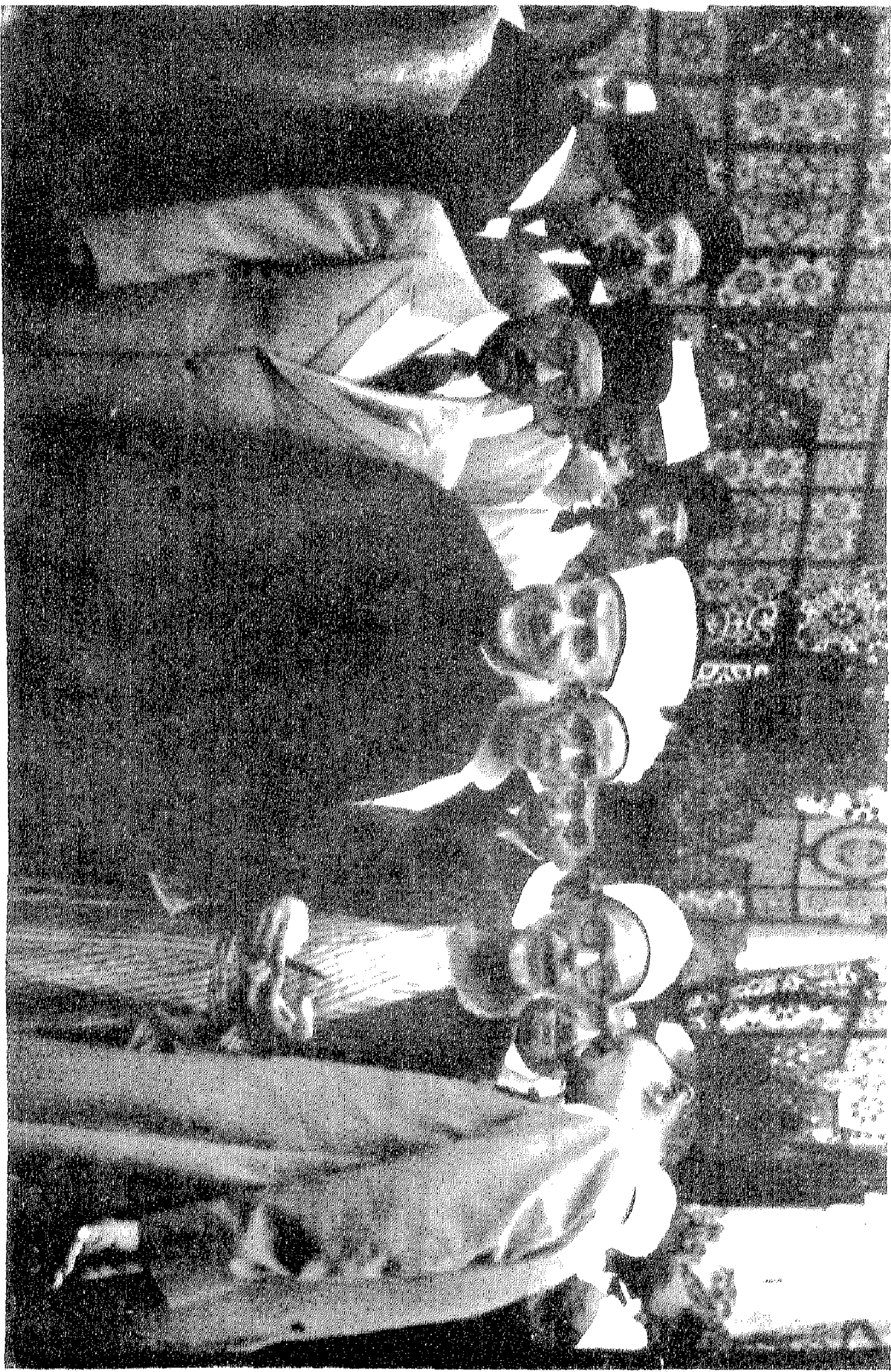
١٥٤ - زينب الوكيل حرم النحاس باشا في
الباخرة محاسن



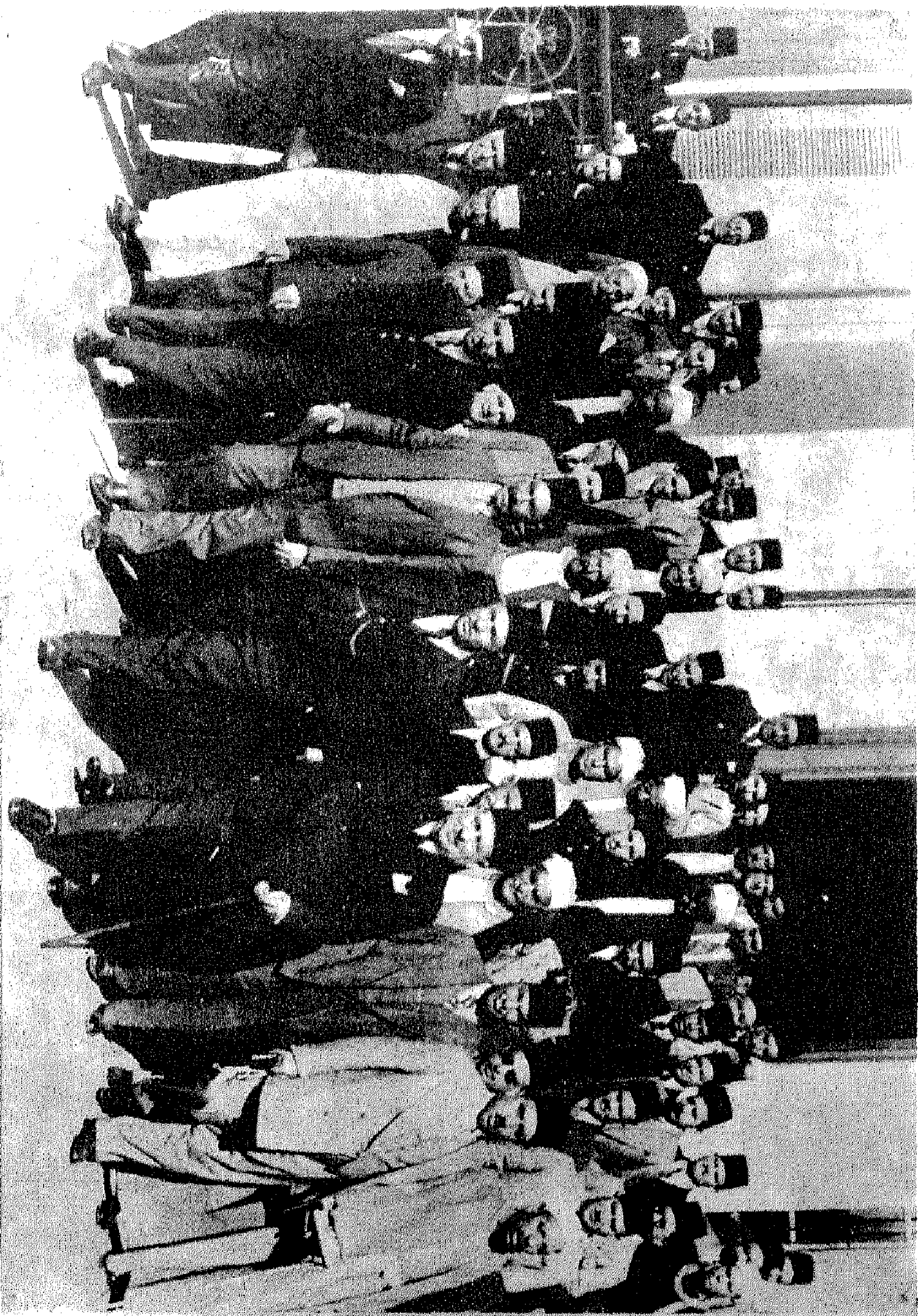
١٥٥ - حرم النحاس باشا وحرم مكرم عبيد باشا
في صورة



١٥٦ - زينب هانم الوكيل حرم مصطفى
النحاس باشا



١٥٧ - المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني رئيس
الهيئة العربية العليا وإبراهيم دسوقي أباظة باشا
والشيخ محمد عبد اللطيف دراز في صلاة العيد



١٥٨ - أعضاء البرلمان يتقدمهم أحمد ماهر
باشا ، في طريقهم إلى مصطفى النحاس باشا لتهنئته
بنيجائه من محاولة اغتياله



١٥٩ - في الأسبوع الأول من يناير ١٩٣٩ شارك
النجاس باشا في الحفل الذي أقيم لتكريم الزعماء
الفلسطينيين المعاكدين من مفاهم بجزيرة سيشيل :
في الصورة أحمد حلمي باشا وبقية الزعماء



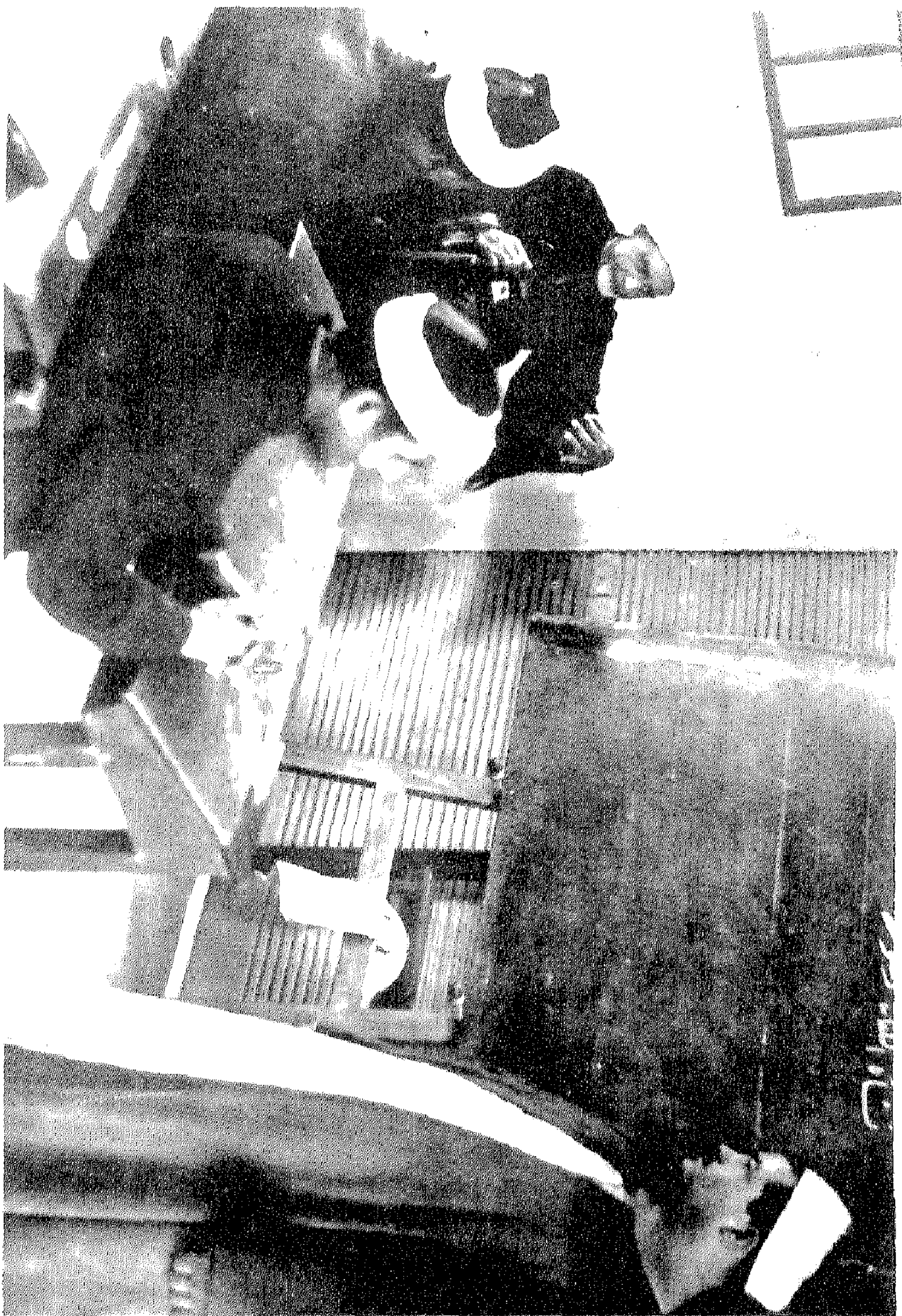
١٦٠ - الأمير عبد الله أمير شرق الأردن في زيارة
له بمصر قبل أن يصبح ملكا للأردن وإلى جانبه الشيخ
الراضي



١٦١ - حفل عربي في بيت شيخ العروبة أحمد
شفيق باشا



١٦٢ - سفير الأورطة المصرية إلى السودان في
١٩٣٧/١٢/٢٤ ويرى ادريس عبد الحى الموظف
بالبرلمان المصرى - وهو سودانى - وقد اتشح بالمعلم
المصرى



١٦٣ - الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر
مصطفى المراغي في أحد فصول جامعة الأزهر
يتحدث والأستاذ والطالب يستمعون

الغراء وأثرها في المجتمع

رسالة

الأستاذ الشيخ إبراهيم عرهندي

لجنة المناقشة

رأسه

مجلس إشراف من وزارة المعارف والجامعة مع من أقرها مجمع وزعم

والمجمع من أقرها مجمع من أقرها مجمع من أقرها مجمع

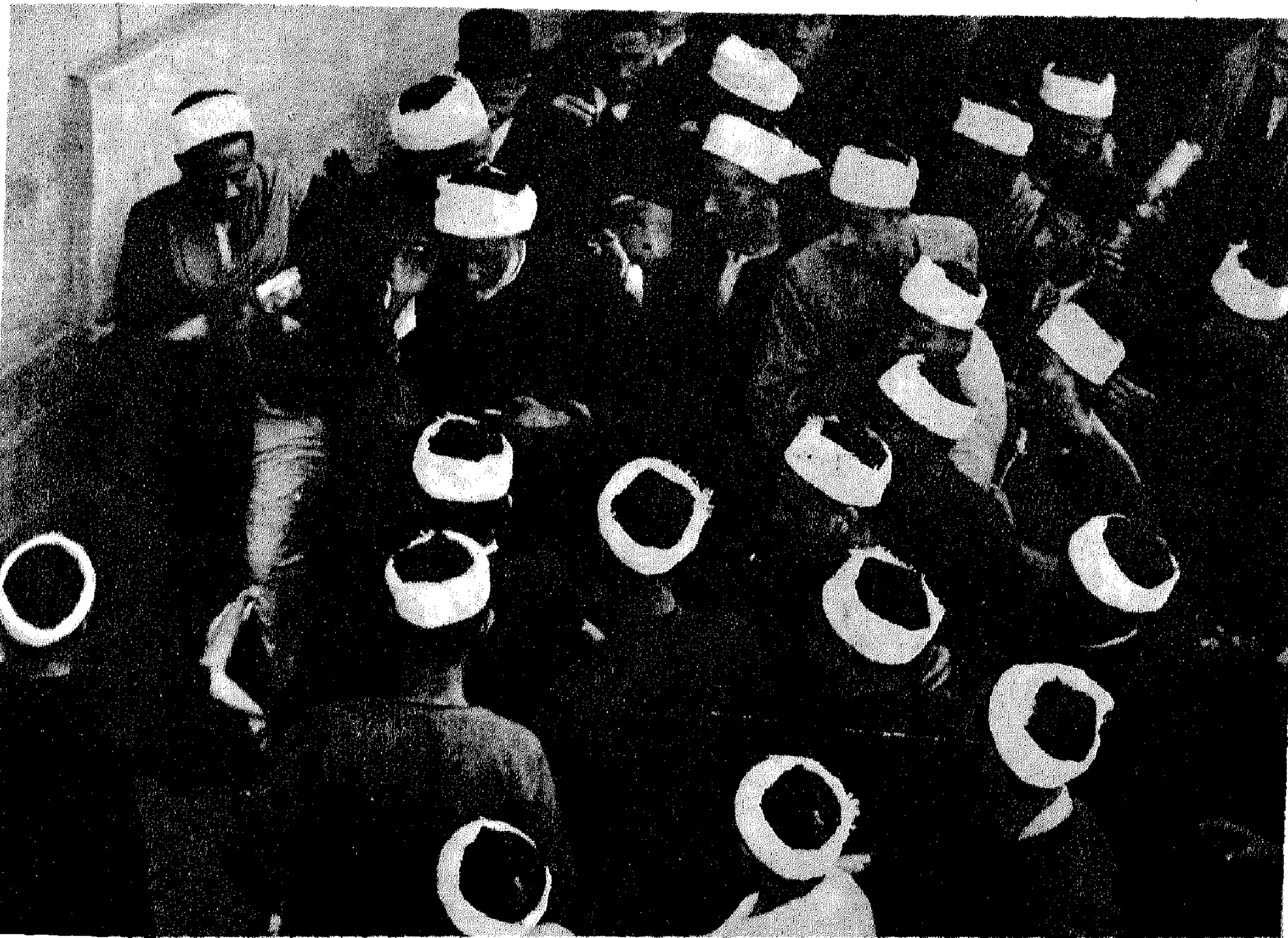


١٦٤ - رسالة عن الغراء وأثره في النحو للأستاذ

الشيخ إبراهيم عمر هندي ، لجنة المناقشة برئاسة
الشيخ غرابه وعضوية الشيخ أبو النجاة والشيخ عبد
الحميد عيسى والأستاذ أحمد نجاشي



١٦٥ - الشيخ المراغى كان زعيما دينيا وزعيما
سياسيا



١٦٦ - الشيخ المراغى فى الأزهر بين طلبته



١٦٧ - سليم حسن بك رائد علماء الآثار
المصريين وأكثرهم وطنية : كانت له مع السراي
خصومة عنيفة .



١٦٨ - محمود غالب باشا قاضيا ثم وزيرا ،

١٦٩ - محمد توفيق دياب من رئاسة تحرير الجهاد
إلى السجن وبالعكس

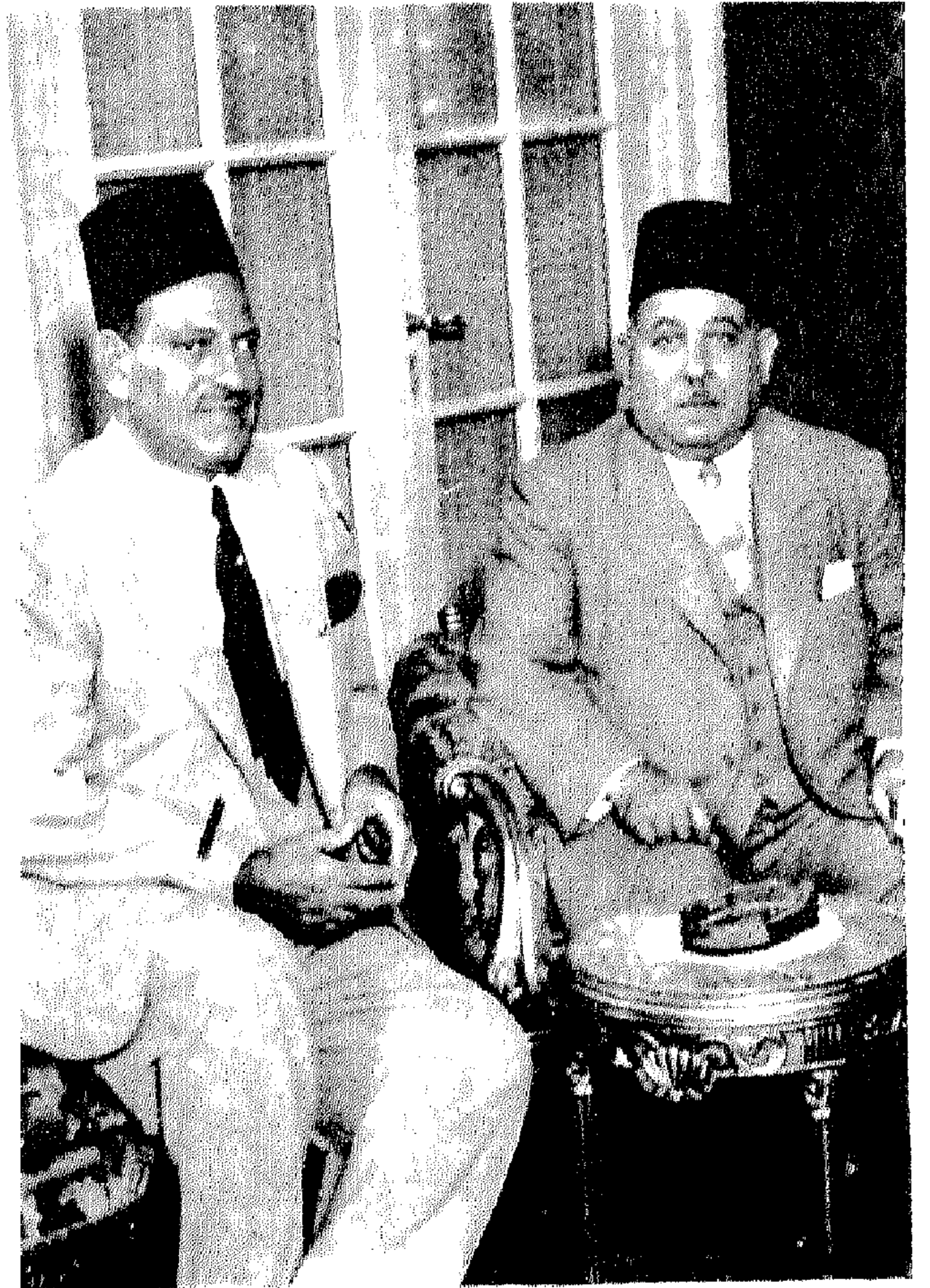


١٧٠ - عباس محمود العقاد : كاتب عملاق
وشاعر ، مجدد ، خلاق





١٧١ - محمد على علوبة باشا واحد من أشهر
المحاميين المصريين الذين تخصصوا في الدفاع عن
القضية الفلسطينية



١٧٢ - مصطفى النحاس وأحمد ماهر قبل
الانفصال



١٧٣ - عزيز المصري باشا وابنه الوحيد ، الذي
أقام في الولايات المتحدة الأمريكية لأن أمه أمريكية

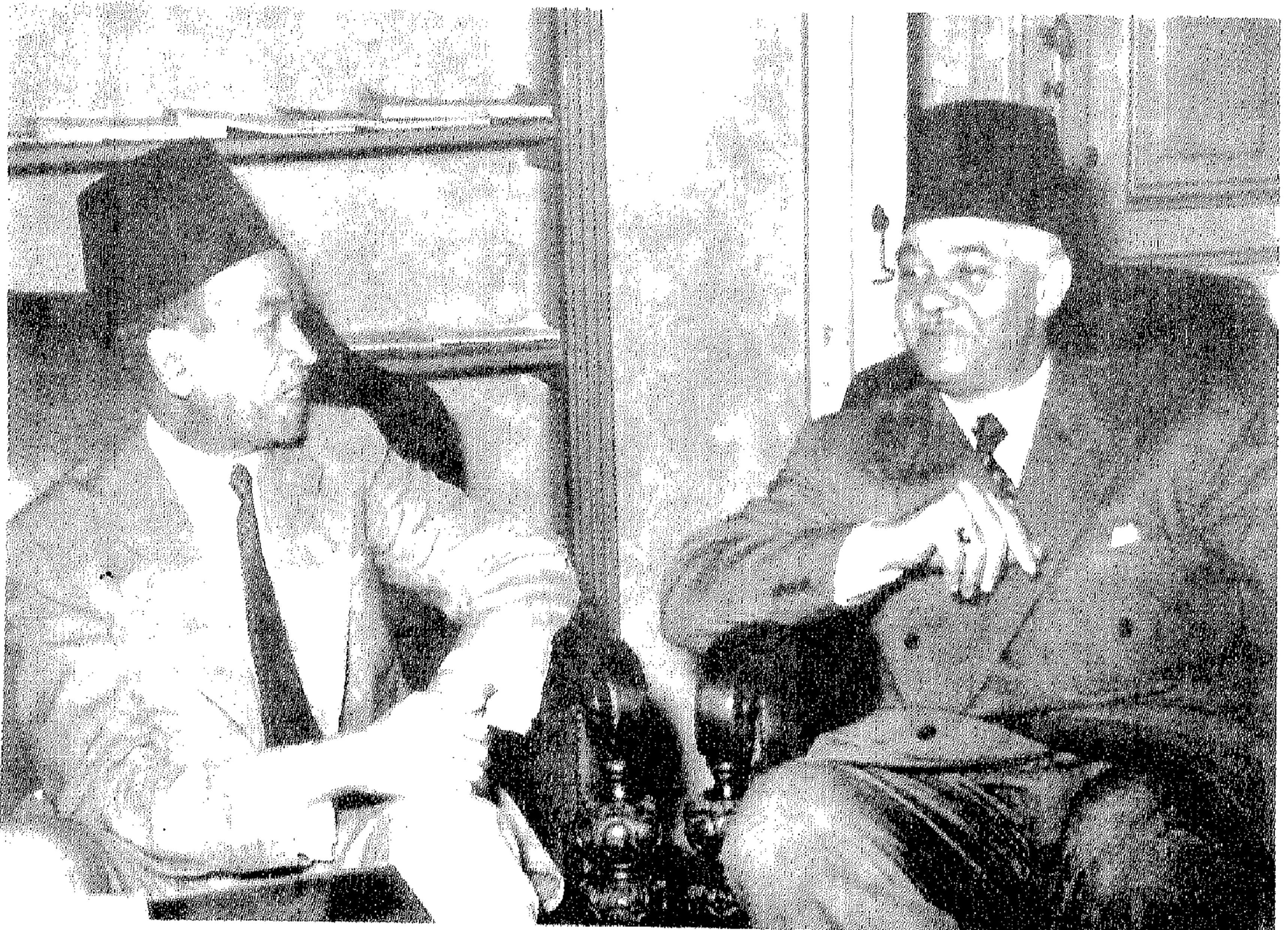


۱۷۴ - مکرم عبید باشا و ابراهیم عبد الهادی

باشا



١٧٥ - الشيخ المراعى والنقراشى باشا



١٧٦ - ابراهيم عبد الهادى باشا ومحمود غالب

باشا



١٧٧ - النحاس باشا ، والسفير صادق
المجدي ، سفير الأفغان المقيم دائما في مصر ، لقد
اتخذ المجدي من مصر وطنه دائما له ،



١٧٨ - مصطفى النحاس باشا وعبد السلام جمعه
باشا تولى كل منهما رئاسة مجلس النواب



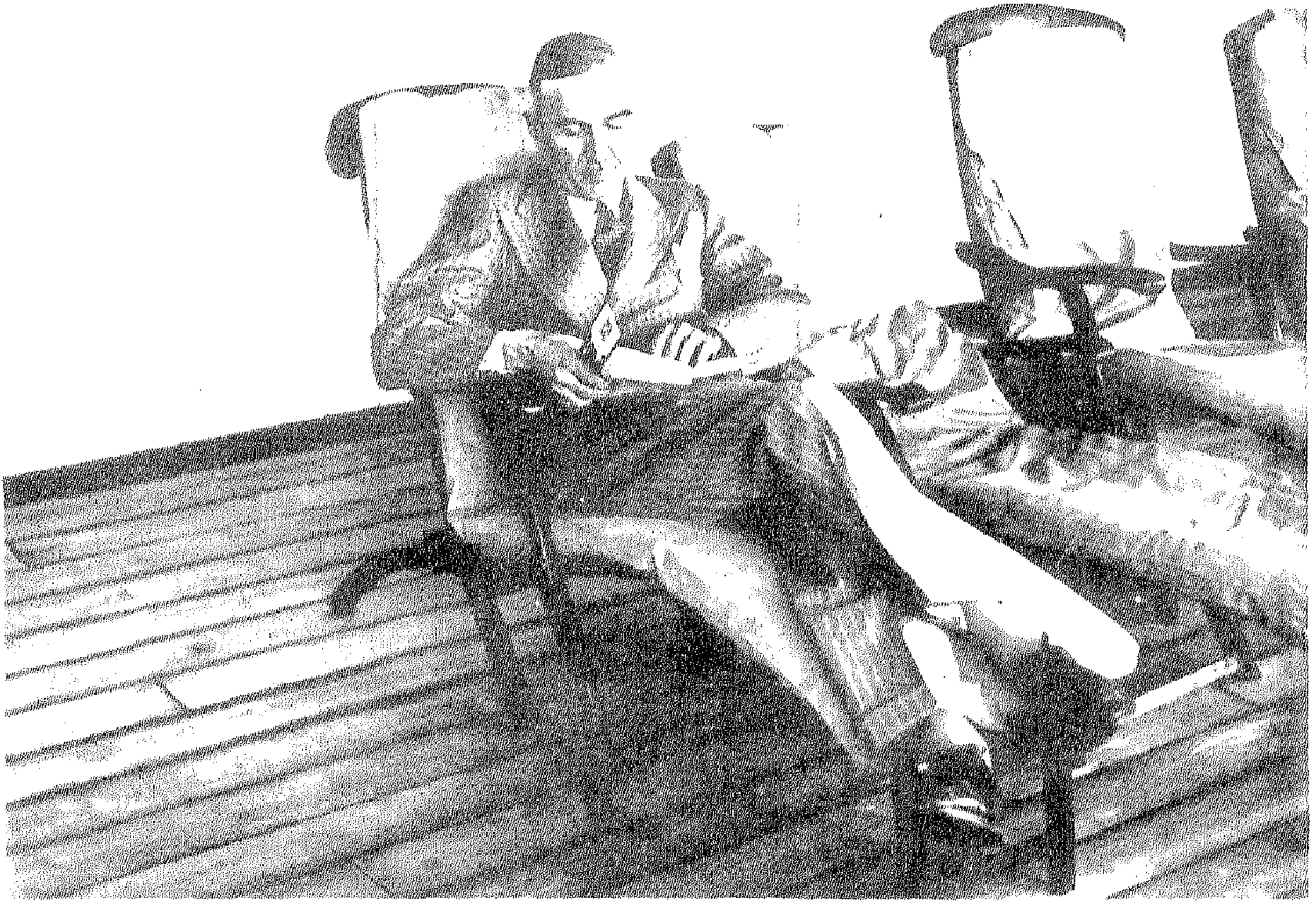
١٧٩ - الأمير عمر طوسون باشا من قيادات
مصر الوطنية وكان دائما سباقا لمعاونة المشروعات
الوطنية وخاصة الجانب الاقتصادى منها



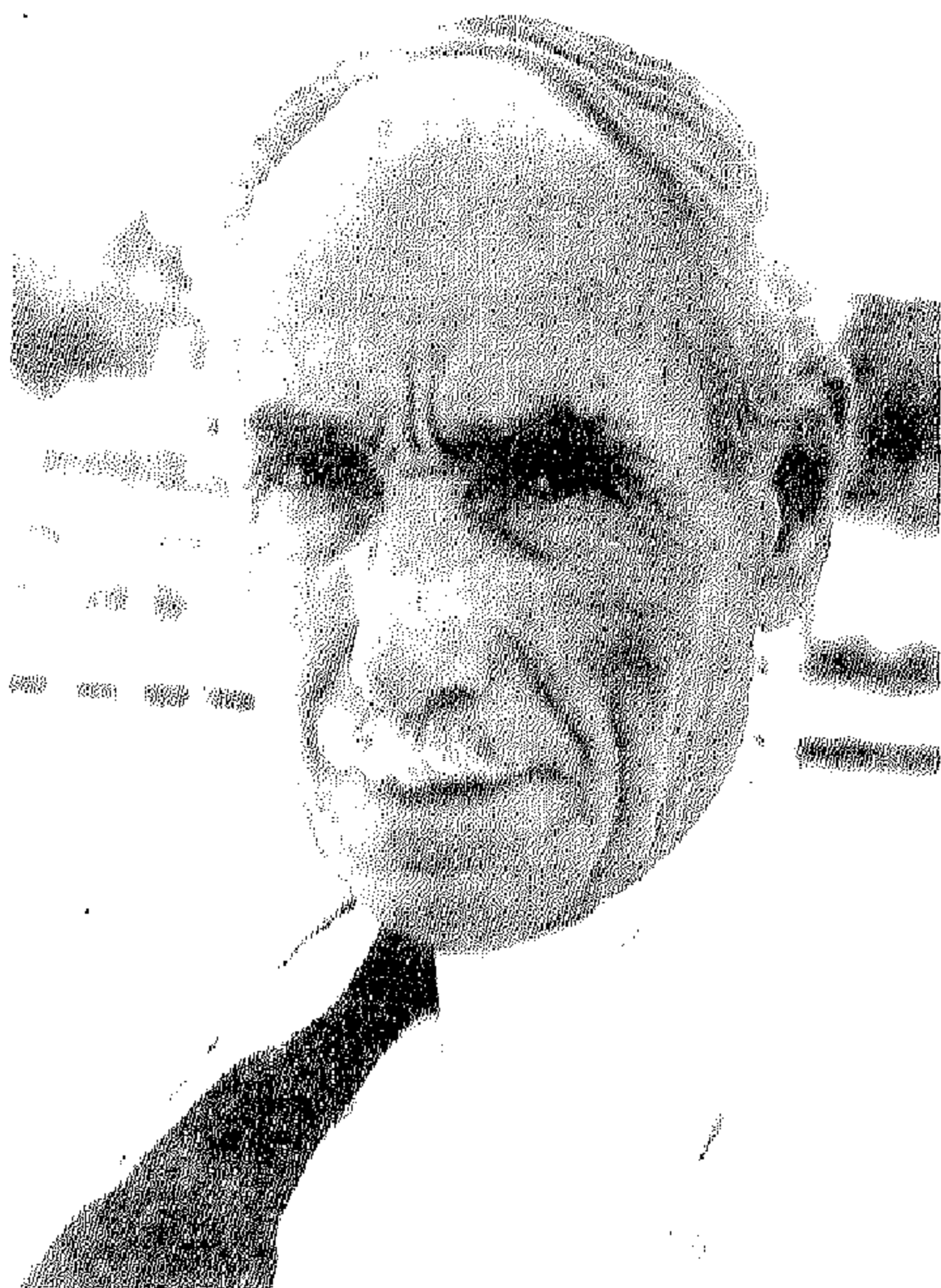
١٨٠ - الأمير يوسف كمال من أغنى أمراء
البيت المالک وكان القطار یمشی ساعات فی أراضیه
الواسعة ، ولم یکن یشغله فی حیاتہ سوى کلبه .



١٨١ - محمد الباسل باشا نموذج للمعطاء الوطنی
الخالص



١٨٢ - شريف صبرى باشا فى قصره



١٨٣ - عزيز المصرى باشا فى آخرىات أيامه

١٨٤ - د. طه حسين ومعاركه السياسية
والأدبية .



١٨٥ - لطفى السيد استاذ الجيل وكل الأجيال

١٨٦ - طلعت حرب باشا زعيم مصر
الاقتصادى



١٨٧ - عبد اللطيف طلعت باشا كان الانجليز
يكرهونه عندما كان وكيلا للديوان الملكى



١٨٨ - محمد التابعى رائد الصحافة العربية الحديثة





١٨٩ - صورة رسمية للدكتور محمد حسين
هيكل باشا



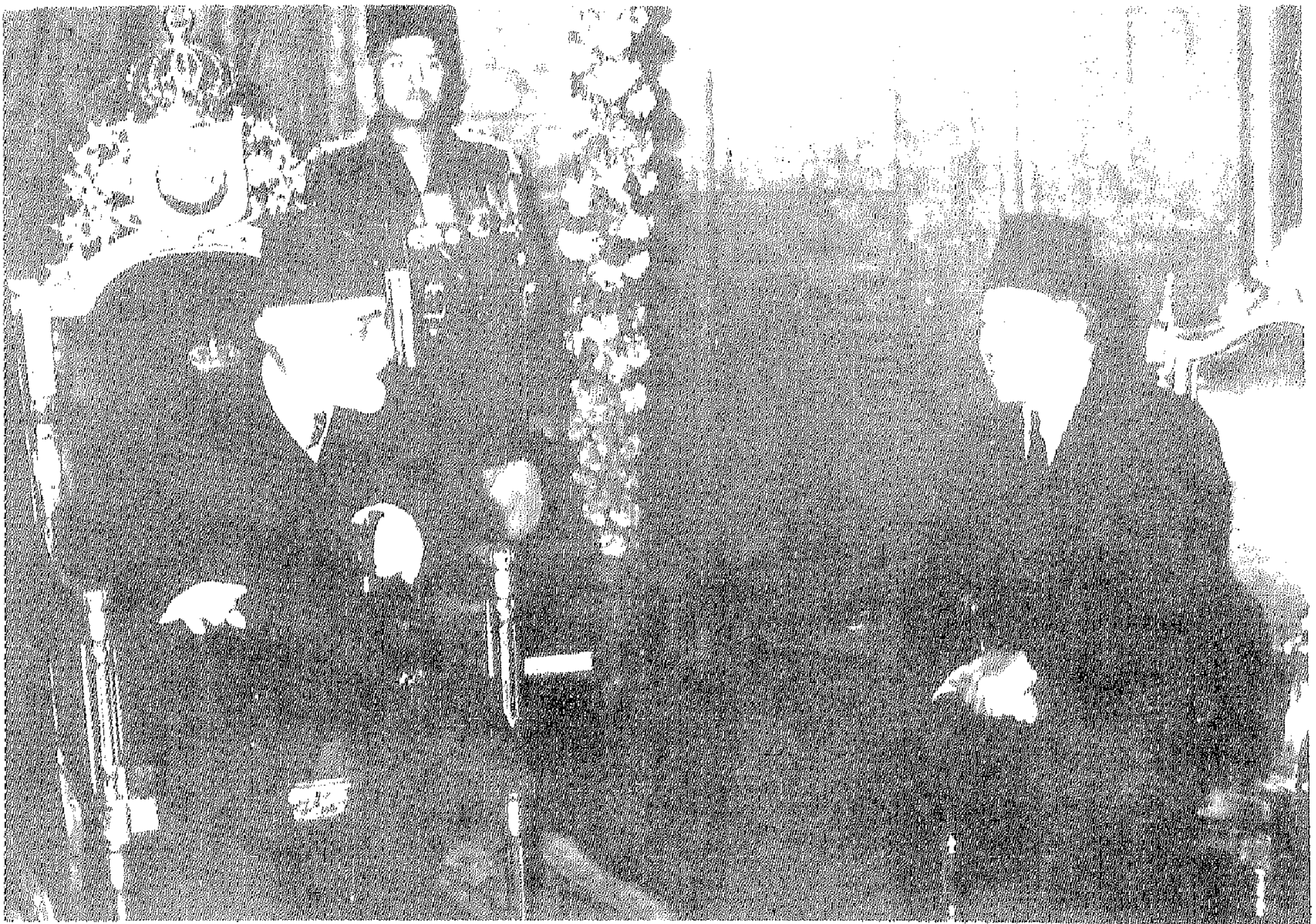
١٩٠ - د . محمد حسين هيكل رئيس حزب
الأحرار الدستوريين يخطب



١٩١ - الشيخ حسن البنا
المرشد العام للاخوان المسلمين



١٩٢ - محمد علي علوبة باشا خارجا من محطة
القدس عند وصوله اليها للمشاركة في مؤتمرها
الاسلامي ،



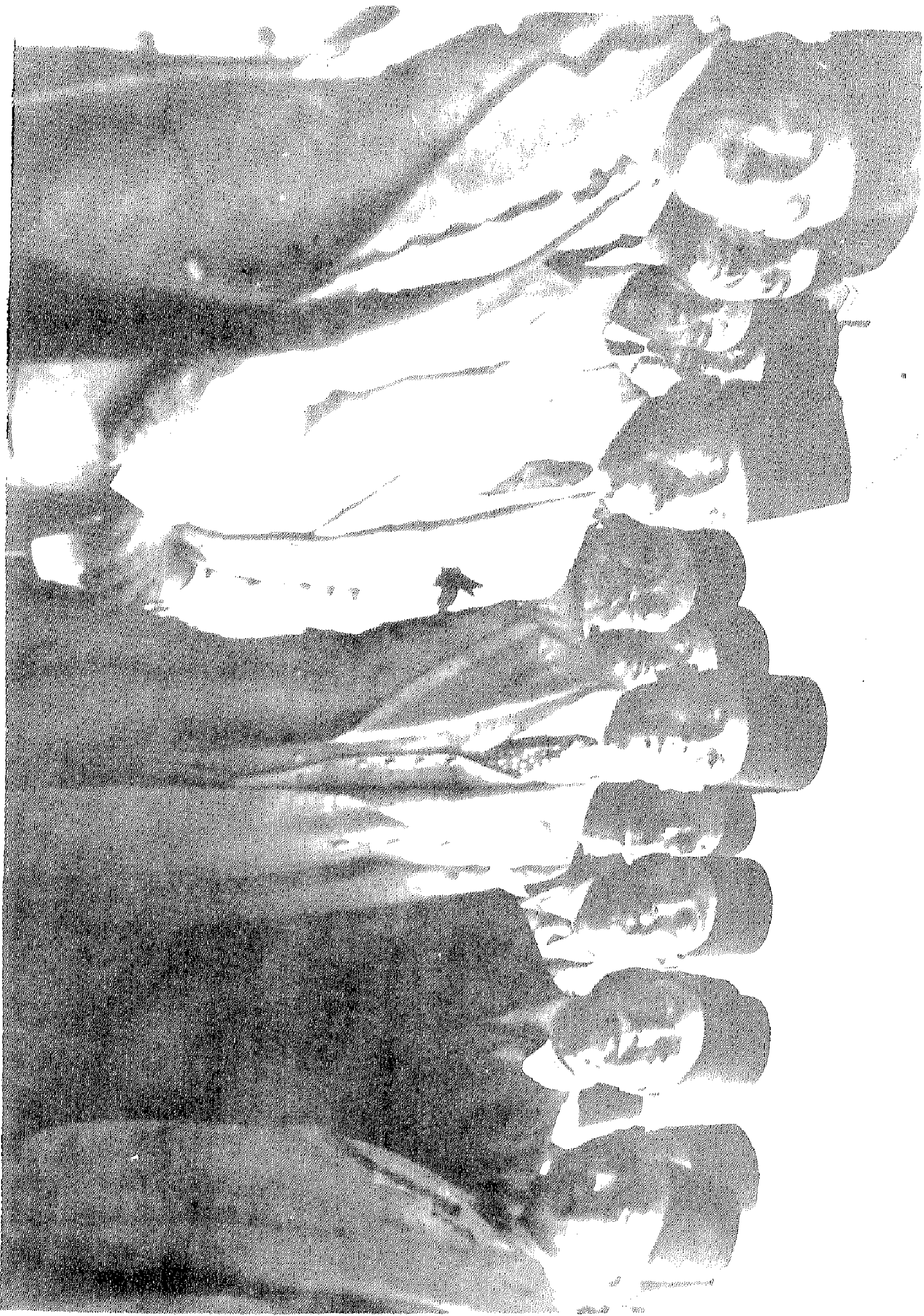
١٩٣ - الأمير محمد علي والنقراشي باشا مہتسا



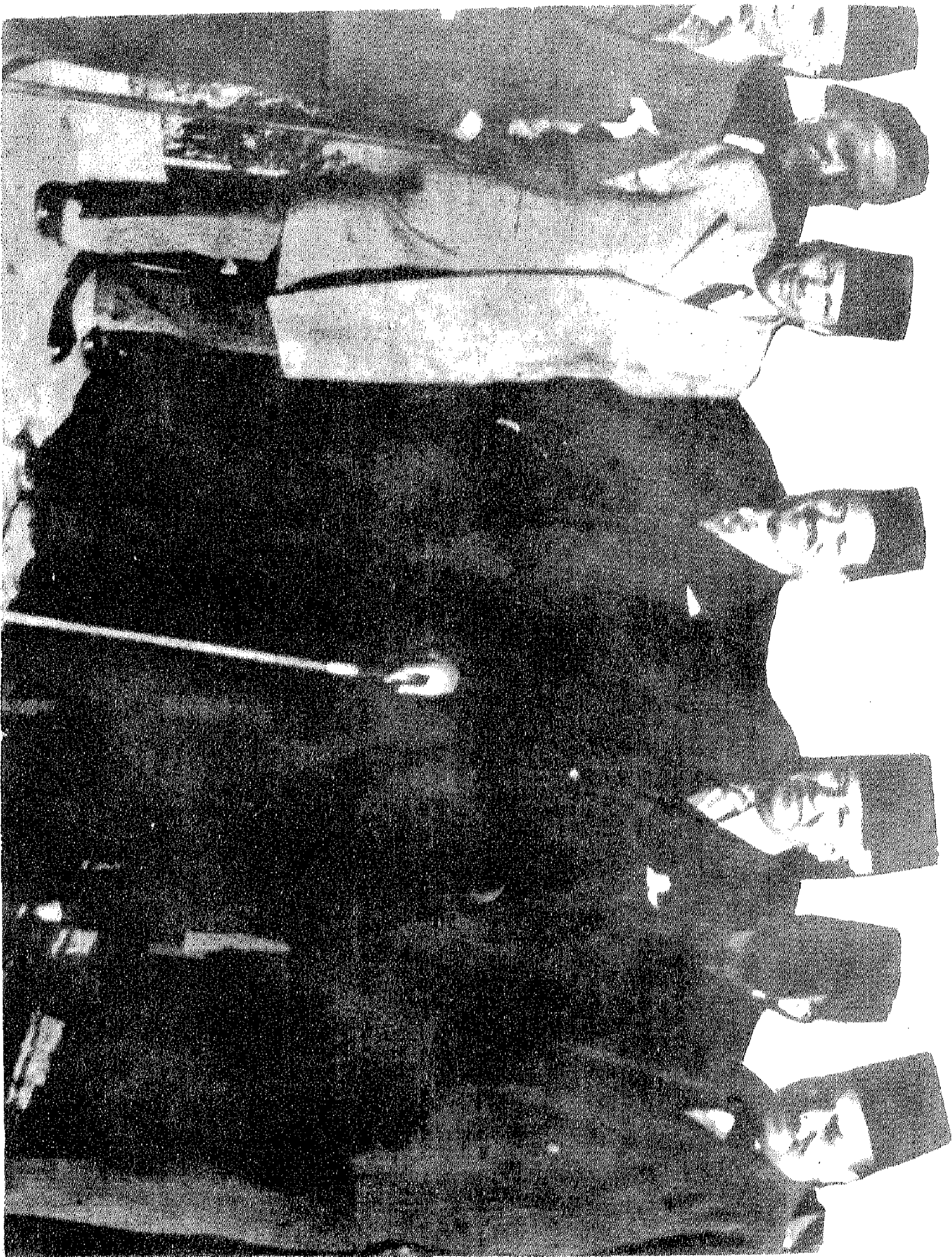
١٩٤ - الامير محمد علي وشريف صبري باشا .



١٩٥ من الزعماء الذين لم يتألموا بعض حقهم من التخليد
والدراسة ، عدلي يكن باشا رغم أنه من الشخصيات
التاريخية الفذة



١٩٦ - محمد محمود باشا ، وعلى ماهر باشا
وبعض الشخصيات المصرية ، التي لعبت ادوارا
هامة في الثلاثينيات

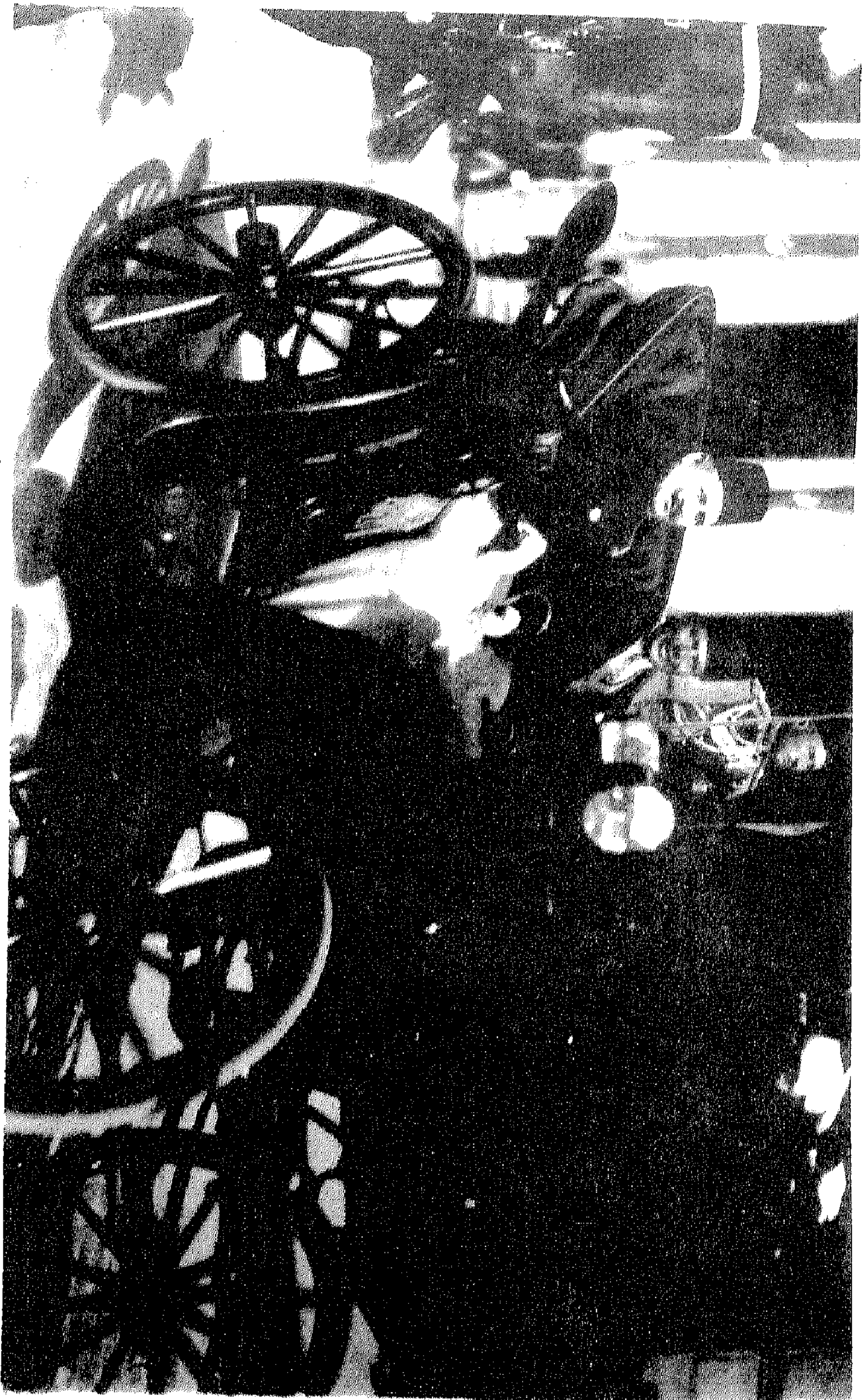


١٩٧ - لفيف من زعماء مصر : مصطفى
النحاس باشا ، محمد محمود باشا ، حمد الباسل باشا ،
اسماعيل صدقي باشا ، وحافظ عفيفي باشا

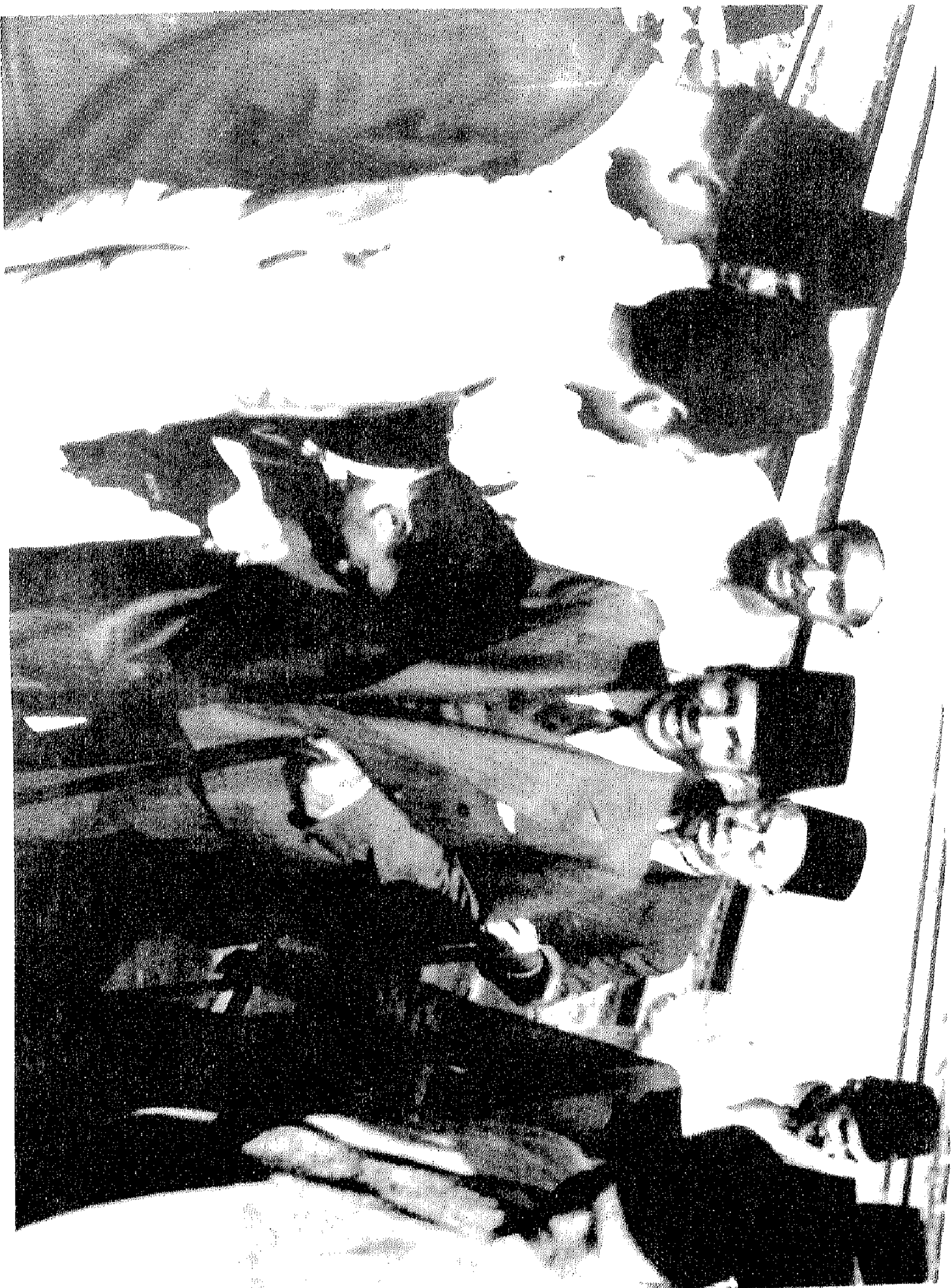


١٩٨ - في اخريات ايام وزارة محمد محمود باشا الأخيرة

قابل محمد باشا ، الملك فاروق ونصبح رئيس الوزراء
الملك بأن برعوى وكان قاسيا في نصائحه ، في نهاية
اللقاء : رجا الملك فاروق من محمد محمود أن يتسّم
وهو يقابل الصحفيين في أثر المقابلة حتى لا يقال أن
هناك أزمة وزارية ، وقال محمد محمود باشا : أنا
محمد محمود ولست يوسف وهى هذه الواقعة جاءت
في مذكرات فاروق التي لم تنشر بعد : في الصورة مع
محمد محمود وحافظ عفيفى



١٩٩- في أزمة مع الملك فؤاد سنة ١٩٢٧ أيام وزارة محمد محمود باشا : سئل محمد محمود من الصحفيين وهو في روما : هل ستكون في ممية الملك عند عودتك من روما ؟ وقال محمد محمود للصحفيين : كلا ، ولكن الملك فؤاد حجز على الباخرة التي استغلها ، وكانت أزمة : محمد محمود يرافق الملك فؤاد في العربة الملكية



٢٠٠- في أيام محمد محمود الأخيرة - وهو للمعلم واحد
من الشخصيات البارزة التي تختلف معها ولكنك
لا تملك إلا احترامها - محمد محمود ، بمود من
مرسى مطروح ، : الصورة في لحظة سيلبي جابر
بالاسكندرية واحد أنصاره يحاول تقبيل يده .

استدراك هام

سقط سهوا إسم المناضل القديم شوقي عبد
الوهاب تحت رسالته المنشورة في الفصل الأخير
صفحة ٥٥٢ ونأسف لهذا الخطأ غير المقصود :
من . ٢

الفهرس

| | |
|-----|--|
| ٣ | أهداء |
| | مقدمة ومدخل الى الكتاب : مصر في ٦٠ سنة (١٨٦٥ - ١٩٢٥) ايجابيات وسلبيات : مالنا وما علينا |
| ١٢٣ | الباب الأول |
| | الفصل الأول : من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ |
| ١٢٥ | الفصل الثاني : معاهدة صداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية . . أول معاهدة بين دولتين عربيتين مستقلتين |
| ١٤٩ | الفصل الثالث : انتخابات سنة ١٩٣٦ ومشكلة الوصاية على الملك فاروق |
| ١٥٧ | الفصل الرابع : مصطفى النحاس يؤلف وزارته الرابعة ويخرج محمود فهمي النقراشي من الوفد |
| ١٧٣ | الفصل الخامس : الصراع بين القصر ، والوفد يصل الى الذروة ٢٠١ |
| ٢٠٩ | الفصل السادس : روز اليوسف والبلاغ تسقطان وزارة النحاس |
| ٢٤١ | الباب الثاني |
| | الفصل الأول : محمد محمود يرأس وزارة جديدة تجرى الانتخابات |
| ٢٤٣ | الفصل الثاني : انشقاق في الحزب الوطني بسبب اشتراك رئيسه في وزارة محمد محمود باشا |
| ٢٦٥ | الفصل الثالث : رئيس الديوان ضد رئيس الوزراء |
| ٢٧٥ | |

— الباب الثالث ٢٩٩

الفصل الأول : مصر والقضية الفلسطينية وقضية الوحدة

العربية ٣٠١

الفصل الثاني : مؤتمر نسائي في القاهرة لنصرة القضية

الفلسطينية ٣١١

الفصل الثالث : محاولة في لندن لحل الصراع العربي الاسرائيلي

— مؤتمر هام في لندن ٣٢٩

— الباب الرابع ٣٤٧

الفصل الأول : عدو المرأة يفتح النار على المرأة ٣٤٩

الفصل الثاني : يدعى الزواج من أم كلثوم فتقاضيه أم كلثوم ٣٥٩

الفصل الثالث : قضية الراقصة امتثال فوزى وذيول الامتيازات

الأجنبية ٣٦٩

— الباب الخامس ٣٧٩

الفصل الأول : أزمة سياسية عنيفة حول مزرعة الجبل الأصفر

الفصل الثاني : عزيز المصري باشا مفجر الازمات ٣٩٣

الفصل الثالث : محمد محمود يخوض أعنف معركة ضد الأمراء

والنبلاء ٤٠٧

الفصل الرابع : معركة حول خطابات فيكى باشا ٤١٣

— الباب السادس ٤٢١

الفصل الأول : عقبات أخرى في طريق محمد محمود ٤٢٣

الفصل الثاني : محمد محمود يخوض آخر معاركه ٤٣١

الفصل الثالث : اجبار محمد محمود على الرحيل !! ٤٤٧

— الباب السابع ٤٥٧

الفصل الأول : « على ماهر » يخلف « محمد محمود » ٤٥٩

الفصل الثاني : طلعت حرب يلقي جزاء سنمار القصر

يقيل رئيس بنك مصر ٤٧١

| | |
|-----|---|
| ٤٨٥ | الباب الثامن |
| | الفصل الأول : وبدأت الحرب بين الانجليز وبين علي ماهر لأسباب شخصية |
| ٤٨٧ | |
| | الفصل الثاني : معارك عنيفة في الداخل وفي الخارج وتوفيق الحكيم يفتح النار على المرأة المصرية |
| ٤٩٧ | |
| | الفصل الثالث : معركة بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب |
| ٥٠٧ | |
| | الفصل الرابع : الوفا، المصري يفتح النار على الانجليز وعلى وزارة علي ماهر باشا معا |
| ٥١٧ | |
| | الفصل الخامس : سر هجوم الوفد على « الانجليز » وعلى « علي ماهر باشا » |
| ٥٢٧ | |
| | الفصل السادس : عندما يكون الوفد في المعارضة !! |
| ٥٣٣ | |
| | الفصل السابع : الرأي والرأى الآخر في أحداث سنوات ما قبل الثورة |
| ٥٤٥ | |

بها التاريخ الكبير في مصر

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/٥٤١١

ISBN x — ١٨٨٠ — ٠١ — ٩٧٧ —

كما قلت في الجزء الأول من كتابي : سنوات ما قبل الثورة :
لعلها التجربة الأولى من نوعها في دنيا التأليف .

أن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يجمع الكتاب الواحد
بين دفتيه الرأي والرأى الآخر أقول في الجزء الثاني من هذه
السلسلة إننى كنت أتوقع هذا الإقبال الرائع على هذا الكتاب
من جماهير الشعب لأنهم يقبلون على تاريخهم . . هم الذين
كتبوه لا بل هم الذين صنعوه ولست سوى مسجل لصفحات
تاريخ مشرق صنعه شعب عظيم معطاء .

كالبحر يطره السحاب
وماله فضل عليه لأنه من مائه

الثلثون ١٥ جنيهاً

Bibliotheca Alexandrina



0220780

مطابع الهيئة المصرية العامة